

مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع
استشراف مستقبل الوطن العربي
التقرير النهائي

مستقبل الأمة العربية

التحديات ... والخيارات

التقرير النهائي لمشروع استشراف
مستقبل الوطن العربي

الدكتور خير الدين حسيب
(المشرف و رئيس الفريق)

الدكتور سعد الدين ابراهيم
(منسق محور المجتمع والدولة)

الدكتور ابراهيم سعد الدين
(منسق محور التنمية العربية)

الدكتور علي نصار
(منسق محور النمذجة)

الدكتور علي الدين هلال
(منسق محور العرب والعالم)

مستقبل الأمة العربية

التحديات ... والخيارات

كلمة شكر وتقدير

يتوجه مركز دراسات الوحدة العربية بالشكر والتقدير إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي قدم الجزء الأكبر من تمويل مشروع «استشراف مستقبل الوطن العربي» ونشر الدراسات التي تمت في إطاره، والتي يمثل هذا الكتاب التقرير النهائي لها.

كما يتوجه بالشكر كذلك إلى صندوق النقد العربي، وإلى منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، وإلى الصندوق العراقي للتنمية الخارجية، لمساهماتها أيضاً في تمويل جزء من كلفة تنفيذ المشروع.

إلا أن مركز دراسات الوحدة العربية يتحمل وحده مسؤولية تنفيذ المشروع وما صدر عنه من دراسات.



مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع
استشراف مستقبل الوطن العربي
التقرير النهائي

مستقبل الأمة العربية

التحديات ... والخيارات

التقرير النهائي لمشروع استشراف
مستقبل الوطن العربي

الدكتور خير الدين حسيب
(المشرف ورئيس الفريق)

الدكتور سعد الدين ابراهيم
(منسق محور المجتمع والدولة)

الدكتور ابراهيم سعد الدين
(منسق محور التنمية العربية)

الدكتور علي نصار
(منسق محور النمذجة)

الدكتور علي الدين هلال
(منسق محور العرب والعالم)

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب. :٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الطبعة الأولى
بيروت: تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨

المحتويات

القسم الثاني

معطيات استشراف المستقبل:

ماضي وحاضر وعالم متغير

القسم الثالث

مشاهد المستقبل العربي

واقع، وممكن، ومقدرة على دفع الثمن

القسم الرابع

جسور مع المستقبل
حوار حول أدوات التفكير والتدبير
من أجل التغيير

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة

يمثل هذا الكتاب التقرير النهائي لمشروع «استشراف مستقبل الوطن العربي» الذي اختير له أن يكون بعنوان مستقبل الأمة العربية: التحديات . . . والخيارات، يلخص ويعرض أربع دراسات رئيسية أخرى للمشروع عن المجتمع والدولة في الوطن العربي، والعرب والعالم والتنمية العربية والوثيقة الفنية ـ النموذج.

ويأتي التقرير النهائي والدراسات الرئيسية حصيلة لجهود استمرت متقطعة طوال السنوات السبع الماضية، منها سنتان اخيرتان من العمل المكثف، وثمرة لتجربة غنية بدروسها لأسلوب من البحث العلمي العربي يقوم على أساس العمل كفريق. ومن هنا كان من المفيد تقديم عرض موجز لهذه التجربة.

أولاً: فكرة المشروع

فاستجابة لنداء الكثيرين من مثقفي الوطن العربي وبعض مؤسساته عن ضرورة اجراء دراسة شاملة حول مستقبل الوطن العربي، تقدم بدائل لمسيرته بشكل يعينه على مجابهة ما يقابله من تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية، تبنى «مركز دراسات الوحدة العربية» إجراء مثل هذه الدراسة الشاملة، وتضمن برنامج المركز للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ دراسة بعنوان «ثلاثة احتمالات للصورة المستقبلية للعالم العربي عام ٢٠٠٠». كما أقر المركز هدفاً للدراسة يتمثل في «تحديد الخطوط العامة للشكل والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للوطن العربي مع مطلع القرن الحادي والعشرين وذلك على أساس مسارات بديلة تحددها مشاهد بديلة للعمل العربي المشترك».

وكعنوان للدراسة تبنى المركز مسمى دراسة «استشراف مستقبل الوطن العربي».

ثانياً: الهدف من المشروع

يهدف هذا المشروع إلى تحقيق عدد من الأغراض المباشرة وغير المباشرة:

١ ـ تحديد الاختيارات والمسارات المستقبلية للوطن العربي، وعائد وكلفة كل منها. فقد كان اقتناعنا، أن ساحة الفكر العربي في مسيس الحاجة إلى دراسة مستقبلية تتسم بالشمول، تتفاعل فيها معطيات الماضي والحاضر والمستقبل، كما تجسّد آليات وجدليات التغيير، وتفاعل المتغيرات في حياتنا، من فكر وقيم وهياكل اجتماعية واقتصادية. ولذلك يهدف المشروع إلى استطلاع مسارات بديلة لمستقبل الوطن العربي، انطلاقاً من دراسة الواقع العربي بكل جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية، وبالقدر الذي يخدم إمكانية التوصل إلى «الوضع المرغوب» في أوائل القرن الحادي والعشرين. وهو يسعى إلى تبيان أن الواقع العربي الحالي، بكل سلبياته، ليس قدراً مكتوباً لا يمكن الفكاك منه، وأن هناك بدائل مختلفة للمستقبل العربي وهناك خيارات، واننا نستطيع أن نحدد مستقبلنا تبعاً لإرادتنا وقدرتنا ورغبتنا في دفع الثمن المطلوب للمستقبل المرغوب.

فالواقع العربي الراهن هو محصلة تطور تاريخي طويل ومعقد، وقد أفرزته جدليات داخلية وخارجية لا بد من الكشف عنها، وتقدير أوزانها النسبية، واحتمالات استمرارها في المستقبل. ويحتوي هذا الواقع على كثير من البذور الجنينية التي ستحكم تطوره المستقبلي، وتالياً لا بد من الكشف عن هذه البذور، وتقدير أوزانها النسبية، واحتمالات تطورها في ظل ظروف داخلية وخارجية مختلفة.

كما أن المستقبل العربي لن يحدث في فراغ، وإنما تتم معالمه وتتبلور في اطار بيئة دولية لها مواصفاتها ونتائجها وتوقعاتها، وتترتب عليها تنافسات وصراعات استراتيجية واقتصادية. وتشهد هذه البيئة الدولية ثورة علمية وتقنية سوف تطرح آثارها وتداعياتها علينا.

كذلك فإن المستقبل ليس قدراً محدداً مسبقاً، أو تحدده قوى غيبية غير معلومة وغير قابلة للتطويع والتشكيل. وإنما المستقبل هو بدائل متنوعة تتدخل في صياغتها قوى داخلية وخارجية يمكن تحليلها والتعامل معها بالتعديل والتغيير. وهنا يبرز دور الوعي العربي في صنع المستقبل. فبدائل المستقبل العربي ينبغي أن لا تفقد صلتها بطموحات وأماني المواطن، والسياسي، والمثقف العربي. وطبقاً لمدى الوعي بالبدائل الممكنة، ولمدى الفهم لشروط وآليات كل بديل، ولمدى الإرادة والقدرة لدى القوة الفاعلة عربياً، فإن أحد هذه البدائل الممكنة سيكون أكثر احتمالاً في تحققه من البدائل الأخرى.

وقد يكون للفريق العربي القائم على هذه الدراسة الاستشرافية تفضيلات قيمية معينة، أهمها أنه مع التوحيد العربي وضد التجزئة، ومع الاستقلال وضد التبعية، ومع التنمية الشاملة وضد التخلف أو النمو المشوه، ومع العدالة التوزيعية وضد الاستغلال والفوارق الاجتماعية الشاسعة، ومع الديمقراطية وضد الاستبداد والديكتاتورية. ولكن فريق الدراسة مع ذلك لا

يطلق الخيال في اتجاه واحد نحو هذه التفضيلات القيمية والايديولوجية، بل إن وعي القائمين بالدراسة لهذه التفضيلات الذاتية واحتمالات التحيز لها يجعلهم يحتاطون منهجياً وبصرامة مقصودة ضد الاشتطاط في هذا الاتجاه. لذلك فإن البدائل الرئيسية التي يحصرونها للمستقبل العربي تتراوح في مضمونها بين أقصى ما يتعارض مع تفضيلاتهم وأدنى ما يتوافق مع هذه التفضيلات مجتمعة. إن الأساس في حصر هذه البدائل ـ وصياغتها في شكل مشاهد متسقة منطقياً وامبريقياً ـ هو أنها جميعاً محتملة في الواقع ومعبرة عن بعض التيارات الفكرية السائدة. وكل بديل من البدائل المستقبلية الممكنة ينطوي على ثمن أو تكلفة معينة (مادياً ومعنوياً) وينطوي على نتائج أو مردودات معينة (مادية ومعنوية). وتالياً فإن عرض «مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي» لهذه البدائل، بشروطها وآلياتها وتكلفتها ونتائجها، من شأنه توسيع الإطارات المرجعية والآفاق المستقبلية أمام العقل العربي.

٢ ـ الوصول إلى منهجية عربية للاستشراف تساعد في توظيفها وتطويرها مستقبلاً لدراسات مماثلة. فقد كان لا بد من التقدم لأعمال الدرس العلمي، والفكر المتجرد، والخيال المنضبط، في تحديات واحتمالات المستقبل العربي بمنهج شامل، تترابط داخل نسيجه كل معطيات الماضي والحاضر العربيين، كما الآفاق العالمية والاقليمية التي يمكن أن تحيط بنا لثلاثة عقود مقبلة من الزمان. ومن ثم فإن الاستشراف يبني إطاراً شاملاً مع كل ما يترتب على ذلك من تعقيدات منهجية. فهو يرمي إلى بحث الآفاق المختلفة لمستقبل الوطن العربي بكل تشابكاته وتفاصيله، كما أنه يلتزم بارتياد المتوقع والمأمول به، كما يمتد بنظره إلى الأفق الزمني الذي يتسع لترجمة الطموحات إلى واقع، والذي يسمح بربط وتتابع الظواهر المختلفة في دراسة شاملة.

وفي صياغة فريق العمل لهذه المنهجية، فإنه راعى الاستفادة من خبرة ونتاج مجهودات بحثية مستقبلية أخرى تمت في الغرب، أو في العالم الثالث، أو بواسطة منظمات دولية، أو في الوطن العربي ذاته. كما أنه أخذ في الاعتبار ما ورد في الوثائق والمواثيق العربية الجماعية والقطرية عن الأهداف المستقبلية المبتغاة. وأخيراً، فإنه يسترشد بأحدث الأدبيات حول مفهوم الدراسة الشاملة، التي تدعو إلى حتمية الاهتمام بالنظرة المتكاملة للانساق المجتمعية الكلية بأبعادها الاقتصادية والمادية، وبأبعادها الاجتماعية والحضارية والروحية على حد سواء.

وفي هذا كله، فإن لديه حذراً مشروعاً من المناهج والأساليب الشائعة في الفكر الاقتصادي الغربي، حرّضت فريق العمل على الإبداع في مناهج بديلة لصياغة تشابكات نسق عربي شامل، وليس مجرد الهروب من المناهج والأساليب المستعارة. فقد تعيق في مواجهة الكم الكبير من الدراسات المستقبلية والنماذج العالمية تقديم ما يمكن أن يتجاوزها شمولاً ومنهجية، وما يتفادى محاذيرها في آن. كما تم الاستفادة في صياغة هذه المنهجية ومتابعة تطبيقها بإشراك أكبر قدر من المختصين العرب الملمين بها خلال مراحل تنفيذ المشروع المختلفة.

وهكذا فإن منهجية هذا المشروع وتنفيذه يقومان على جهد عربي خالص، يحاول أن يتمايز عن دراسات عربية أخرى اتسمت بجزئية نظرتها إلى المستقبل، أما بسبب التركيز على قطاع أو ظاهرة واحدة مع الإهمال النسبي لسائر القطاعات والظواهر الأخرى، وإمّا بسبب إهمال بعض مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية ومجمل تشابكاتها مع سواها من المظاهر.

٣ ـ يستهدف المشروع أيضاً أن يخلف وراءه قاعدة بيانات، ومعلومات، ومناهج وأساليب للتنبؤ وللتشابكات الشاملة، يمكن أن يستفاد بها في جميع أغراض التحليل والتقويم، وبناء مشاهد أخرى اضافية. وستساعد هذه القاعدة العلمية في تزويد الباحثين العرب بما كان يصعب عليهم الحصول عليه أصلاً أو بالشكل الذي أصبح متوافراً فيه، وسيمكن هذا في توفير أحد المتطلبات المهمة لرفع مستوى البحث العلمي العربي، كما سيفتح أمامه آفاقاً جديدة للبحث. كما ستمكن هذه القاعدة المعرفية، من القيام بدراسات مستقبلية أخرى، بكلفة أقل وبسهولة نسبية أكبر.

٤ ـ إرساء تقاليد وقواعد للعمل البحثي العربي كفريق. فهناك اتجاه عالمي متزايد في البحث العلمي للعمل كفريق، ولم يعد بإمكان الباحث الفرد المستقل أن يرتاد أو ينجز مجالات كثيرة من البحث العلمي، في حين أن هذا النوع من البحث العلمي الجماعي حديث التجربة في الوطن العربي. فقد تطلب تنفيذ المشروع عملاً جماعياً من فريق عمل متعدد الاختصاصات والخبرات، ومشاركة جماعية في هذا الجهد، على مستويات شتى وبأشكال مختلفة، شملت نحو مائتي مفكر وباحث ومعاون باحث. ولم تكن الطريق سهلة ومعبدة دائماً، فقد ظهر الكثير من مشاكل العمل الجماعي، ولكن كان هناك إصرار على المضي قدماً في المشروع وعلى النجاح وعلى الوصول بالدراسة إلى نهاية مشرّفة. ولا شك أن هذه التجربة المضنية في العمل الجماعي كانت لها ايجابياتها الكثيرة كما كانت لها سلبياتها، ولكنها تجربة بالغة الغنى ستفيد كثيراً في تذليل العقبات وتفادي السلبيات في محاولات أخرى مستقبلية من البحث العلمي العربي الجماعي.

٥ ـ خلق وتوسيع الاهتمام بالدراسات المستقبلية بين المفكرين وصانعي القرار في الوطن العربي. فالملاحظ هو شحّ وقلة اهتمام الباحثين العرب بالدراسات المستقبلية عن الوطن العربي، أو عن أقطاره. وقد ساهم تنفيذ هذه الدراسة في انشغال واهتمام عدد كبير منهم بجانب أو أكثر منها، والذين ما كان لعدد كبير منهم أن يقوموا بذلك، على أغلب تقدير، إلا من خلال تكليفهم بالمشاركة في تنفيذها. وقد نتج عن ذلك خلق اهتمام علمي جديد لديهم بالدراسات المستقبلية، نأمل أن يستمر معهم، أو مع غالبيتهم على الأقل.

كما ستساهم الدراسات والندوات والحوارات والاستبيانات والمقالات التي نشرت من خلال تنفيذ هذا المشروع، ومن خلال الاطلاع على تلك المنشورات، في تحفيز الوعي وخلق قدر من الاهتمام لدى عديد من المفكرين والباحثين العرب في الدراسات المستقبلية عموماً، وعن الوطن العربي بشكل خاص.

كما نأمل أن تساهم هذه الدراسات أيضا، وما تقترحه نتائجها من توصيات وسياسات، في إثارة الاهتمام من قبل صانعي القرار في الوطن العربي، الذين تعاني معظم أقطارهم، وبدرجات متفاوتة، من أزمات مختلفة، حيث قد تمكنهم هذه الدراسات المستقبلية وغيرها من الدراسات المستقبلية من معالجة هذه الأزمات في اطار أوسع وأرحب لا يقف عند مظهر الأزمة دون أسبابها، ولا يحصر نفسه باللحظة الراهنة دون التطلع إلى إمكانات المستقبل لمعالجتها أو تطويقها أو التخفيف منها على الأقل.

٦ ـ كما هدف هذا المشروع، من خلال تنفيذه، إلى تحقيق **تفاعل عدد كبير من المفكرين والباحثين العرب مع المركز**، وهو ما قد لا تنعكس كل فوائده وإيجابياته في نتائج هذا المشروع بالذات، ولكنه يفتح آفاقاً رحبة أمام المركز في مناشطه وفعالياته المختلفة، ويوسع من دائرة تفاعل المفكرين والباحثين العرب معه ومع بعضهم البعض من خلاله.

٧ ـ كما يهدف المشروع إلى أن ينتج عنه **تقرير عام ودراسات رئيسية** توجه في المقام **الأول إلى المواطنين العرب** وإلى قواهم المنظمة التي تسعى إلى مستقبل أفضل، وأن تخاطب الانسان العربي أياً كان موقعه، وتمثل حواراً مع وعيه، حول حاضره ومستقبله، يقدم له صياغة مركبة حول الماضي والحاضر، ويبسط أمامه ثمن كل مسيرة مستقبلية محتملة أو مرغوبة، فضلاً عن عائدها. وهي موجهة في المقام الثاني إلى **النخبات الحاكمة** وإلى القائمين على إدارة المؤسسات الرسمية في الوطن العربي، للتبصير والترشيد والعقلانية في إدارة الملك وسوس الرعية، فهناك الكثير مما قد يستفيدون منه بهذه الدراسات إن هم وعوا شدة وخطورة مآزق الحاضر وإمكانات وآفاق المستقبل. وهي موجهة في المقام الثالث إلى **المتخصصين العرب** في مجالات العلوم الاجتماعية والتخطيط والإدارة والتطور العلمي والتكنولوجي والشؤون العسكرية والأمن القومي.

٨ ـ وأخيراً فإن المشروع ربما يمثل الزاد المعرفي الذي لا بد من التزود به من أجل صياغة مشروع حضاري عربي للنهضة.

ثالثاً: اختيار المنهج

١ ـ يتحدد المنهج المقترح بهدف الدراسة، الذي يتسم بالشمول ومحاولة الوصول إلى تنبؤات مشروطة بعيدة المدى. فالمطلوب هو الوصول إلى تصورات متباينة للمشاهد **الممكنة والمحتملة** للمستقبل العربي. وبالطبع يجب أن يتسق كل من هذه التصورات داخلياً مع ما يكمله من الهياكل الاقتصادية ومن التركيب الاجتماعي ـ السياسي في تفاعل مع الآفاق العالمية المتوقعة. ومن ثم يأتي حساب التكلفة بمعناها الشامل، وعبر المراحل المتتابعة، وحساب العائد لكل من هذه المشاهد في مجالات التنمية والأمن القومي والحريات. ومن ثم يمكن التعرف على موقع الوطن العربي (في المشاهد المختلفة) في الخريطة السياسية الاقتصادية للعالم مع أوائل القرن التالي. وسوف يترتب عدد كبير من نتائج الاستشراف على المقارنة بين

كل مشهد وآخر (تكلفته وعائده). هذه المشاهد المتباينة يمكن أن تساعد العقل والوعي العربي في تصوراته لبرامجه المستقبلية، وعلى الحسم في الخيارات المتاحة أمامه، وتنبهه إلى المآزق والمخاطر المقبلة. ولا يكمن دور الاستشراف في «اصدار النبوءات، إذ يتجلى هدفه في تحديد الاتجاهات، وتخيل مستقبل مرغوب فيه، واقتراح استراتيجيات تحويله إلى مستقبل ممكن. وهكذا فإن الأمر يتعلق بتسليط الأضواء على الاختيارات، قصد مساعدة صانعي القرارات للتوجه نحو الأهداف بعيدة المدى، مع اطلاعهم على التدابير الواجب اتخاذها في الحين، قصد الوصول إليها». والمتوقع أن تضيف هذه الدراسة إلى مقدرتنا على تقويم أهمية وواقعية الطموحات والأهداف، وتؤصل مفاهيم الترشيد الممكن في واقعنا، وتستكمل البناء النظري لفكر التنمية العربية.

٢ - ويتضح لنا بادىء ذي بدء أن ما نحن بصدده ليس «إصدار نبوءات» وليس «التخطيط طويل المدى» لمستقبل الأقطار العربية. فالنبوءة تستند إلى الفكرة الساذجة بأن المستقبل أمر محدد سلفاً وأن المطلوب فقط هو الكشف عنه، وهذا أمر مجاله الاقتناع والممارسات الفردية وليس البحث العلمي الذي يرى مظاهر الحياة متشابكة ومتراكمة بعضها على البعض الآخر. والتخطيط هو تدخل واع للصياغة والتوجيه من قبل ارادة عربية بعينها تملك إمكانات التسيير وخلق الظروف المواتية. كما أن احتياجات الدراسة لا يتناسب معها بعض المناهج المألوفة الأخرى مثل «الاسقاط» و«التنبؤ»، بسبب تركيزها على المتغيرات المقاسة وعلى أدوات التحليل الاحصائي والقياسي (Econometric).

وتالياً فأي من هذين المنهجين يقصر عما تريده دراسة الآفاق الشاملة للوطن العربي، وكلاهما كان عليه عدد من التحفظات في خبرة الدراسات المستقبلية السابقة:

أ - فدراسة المستقبل مطالبة باكتشاف ما ليس بطبيعته امتداداً رقمياً بسيطاً لنسق الماضي.

ب - وهذان المنهجان يفترضان استقرار النظم العربية، وهو افتراض يصعب قبوله، ويتخطاه هدف الدراسة.

ج - والحقيقة أن هذين المنهجين ينطويان في استخدامهما على عدد من الافتراضات الضمنية والتي قد لا ينتبه القارىء إلى أغلبها. وتالياً فمن الضروري أن نبحث لهذا المشروع عن المنهجية التي تدعونا إلى الافصاح عن كل الافتراضات والاشتراطات.

د - والنظم الحالية للمعلومات والبيانات في الوطن العربي عليها عدد من التحفظات من حيث دقتها وشمولها، إضافة إلى أنها لم تتطور لتخدم عمليات التنبؤ بالمعنى الدقيق للكلمة.

وقد يلاحظ القارىء أننا تفادينا الإشارة إلى «المستقبلية» (Futurology) حيث انها لم ترتبط بمناهج محددة، كما أنها ارتبطت تاريخياً بالتبشير بالآفاق التكنولوجية، وتعاملت مع التكنولوجيا وكأنها العنصر الأهم والمحدد لمستقبل البشرية.

٣ - وبعد استبعاد هذه المناهج، بالاسترشاد بما تم نشره من تقويم للمناهج التي قامت

عليها دراسات مستقبلية ونماذج عالمية عدة، يتبقى أمام فريق الدراسة منهج مركب ـ يسمى في بعض الدراسات المستقبلية بـ «التحليل المستقبلي» (Prospective Analysis) ويرتضي له فريق الدراسة اسم «الاستشراف».

وهذا معناه اللجوء إلى مجموعة تنبؤات مشروطة (Conditional Forecasts) أو «مشاهد مستقبلية» (سيناريوهات)[١] تفترض الأكثر توقعاً تارة، والمأمول فيه تارة أخرى. وفي كل من هذه المشاهد يتم فتح الستار عن فترة زمنية قصيرة من عمر المجتمع (القطري، أو الاقليمي أو العربي)، وبطريقة تشريحية لكل جزئياته في دراسة شاملة. والمجتمع الذي يتم توصيفه هنا هو إما مجتمع حالي، أو مأمول فيه. ويكون هدف الخطوة التالية هو التعبير عن النسق الشامل (الحالي أو البديل) في صورة انساق فرعية (اقتصادية واجتماعية وسياسية). ويشمل النسق الشامل هنا «تكمية» كل ما يمكن تكميته من الظواهر الحالية والمستقبلات والتفاعلات بين الانساق الفرعية، واستكمال تغطية ما لم يمكن تكميته من ظواهر، من خلال التفاعل بين النسق الكمي وحصيلة الدراسات والخبرات، والحدس المنضبط القائم على الخبرة. وتتمثل الخطوة الثالثة في تشغيل هذا النسق للوصول إلى التداعيات المستقبلية لكل مشهد[٢].

٤ ـ ويرى فريق الدراسة أن الأفق الزمني المناسب للاستشراف يجب أن يمتد إلى سنة ٢٠١٥ وما حولها، وذلك لسببين:

أ ـ إن التحليل والتوقع لمجمل التشابكات الاجتماعية والسلوكية والقيمية يتطلبان فترة زمنية لا تقل عن ثلاثة عقود.

ب ـ إن هذا الافق، كمتوسط مقبول، يتيح الاستفادة من المتاح من الدراسات المستقبلية العالمية، واستراتيجيات بعض التكتلات الاقليمية وبعض المؤسسات والشركات، وكذلك الاستفادة من المنشور حول الآفاق العلمية والتكنولوجية.

---

(١) قرر الفريق المركزي للدراسة استعمال تعبير «مشاهد مستقبلية» بدلاً من تعبير «سيناريوهات» وذلك اتفاقاً مع ما جرى الأخذ به في بعض وثائق جامعة الدول العربية.

(٢) إن طبيعة الظواهر التي تتعامل معها الدراسة، تجعل من المستحيل بناء نسق واحد آني، والمتاح فقط هوبناء نسق شامل ينبني على انساق فرعية. كما أن هذه الطبيعة تجعل من المستحيل أيضاً اعتماد أسلوب النماذج القياسية (Econometric). لذلك فإن منهج التحليل المستقبلي يتطلب أساليب المحاكاة (Simulation)، الأكثر تحرراً والأوسع نطاقاً من الأساليب القياسية، والأكثر مقدرة على ربط الانساق الفرعية. إن أساليب المحاكاة تناسب هنا التعبير عن «اللحظة الأولى» لمنهجية الاستشراف، وهي كذلك الأساليب التي يتم بواسطتها متابعة تطور كل نسق أو مشهد في المستقبل.

وبهذا الشكل يتيح هذا التصميم للاستشراف فرصة طيبة لتنهل الدراسة من عدد من الأساليب المناسبة للتطور عبر الأفق الزمني الطويل. «فكتابة المشاهد»، وربط الانساق الفرعية ببعضها والمحاكاة، وكذلك التفاعل بين النسق الكمي من ناحية والتحليل والخبرة من ناحية أخرى، كلها أمور تستوعب الأساليب الحدسية (Intuitive) والاستهدافية (Normative) والاستكشافية (Exploratory).

رابعاً: مكونات المشروع

في ضوء أهداف المشروع ومنهجيته المذكورة أعلاه، فإن تصميم خطة البحث فيه تشمل المكونات التالية:

١ ـ **المحاور المضمونية**: وتشمل ثلاثة محاور رئيسية هي: المجتمع والدولة، والتنمية العربية، والعرب والعالم. فالمحور الأول يبحث في مضمون الكيان الذي يراد اجراء الاستشراف بشأنه بمكونيه الأساسيين: المجتمع والدولة. والثاني يُعنى بالدوافع المحركة له وهي التنمية. أما الثالث فيلحظ موقع هذا الكيان ضمن الإطار العالمي ومجموعة العلاقات التي تربطه. وهكذا تغطي هذ المحاور جميع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وينضوي تحت كل محور من المحاور الثلاثة عدد من الدراسات الأساسية، والدراسات التحليلية المستقبلية، والتي تلقي الضوء على معظم المتغيرات الحاكمة للحاضر والمستقبل وعلى تفاعلاتها المتوقعة.

٢ ـ **النمذجة**: وتنطوي على صياغات كمية وكيفية لشبكة التفاعلات بين متغيرات كل محور، ولحصر التفاعلات بين المحاور الثلاثة المتغيرات والمحددات الحاكمة في ظل بدائل مختلفة (المشاهد). وهي تمثل القنوات التي تمر من خلالها التأثيرات المتبادلة لمعلمات ومتغيرات المحاور المضمونية خلال الحركة التي تسير من خلالها تلك البدائل.

٣ ـ **صياغة مشاهد بديلة لمستقبل الوطن العربي**: تعتمد هذه الصياغة على مزيج من الأساليب الحدسية التي تسترشد بخبرة الماضي وتجربة الحاضر والآفاق المعروفة للمستقبل عالمياً، والقدرات العربية الظاهرة أو الكامنة، والمطالب والآمال التي تتطلع إليها الشعوب العربية، وما يتصوره المثقفون العرب كبدائل مطروحة أو محتملة، وأهداف وقدرات القوى الصديقة أو المعادية للشعوب العربية. على أن تتم هذه الصياغة بشكل منطقي تتسق وتتفاعل فيه كل المتغيرات المهمة. وتمثل الحصيلة هنا لحظة البدء (أو فتح الستار) بالنسبة إلى كل مشهد، أما امتدادات كل مشهد وتفريعاته، وكذلك المزيد من اختبار أنساقه، فتتم من خلال المكونين السابقين.

وانطلاقاً من معيار شكل العلاقة بين الأقطار العربية، تم اختيار ثلاثة مشاهد مستقبلية بديلة للوطن العربي:

أ ـ **مشهد التجزئة**، وهو ينطلق من افتراض استمرار الأوضاع الراهنة، لهذا فهو يمثل **المشهد الاتجاهي**.

ب ـ **مشهد التنسيق والتعاون**، وهو ينطلق من منطلق الترشيد والاستخدام الأمثل للموارد العربية المتاحة في اطار المعطيات السياسية الراهنة. ويعبّر هذا المشهد عن أشكال وسيطة من التنسيق والتعاون بين كل، أو معظم أقطار الوطن العربي تفوق كما وكيفاً حالات التعاون في المشهد الأول. ويمثل هذا المشهد استجابة مختلفة من الفئات الحاكمة لمشكلاتها الداخلية

والخارجية بالقدر الذي لا يؤثر على مصالحها المباشرة سلبياً. وهذا ما يجعل هذا المسار أقرب ما يكون إلى ما يسمى بـ **المشهد الاصلاحي**. ويمكن أن يأخذ هذا التنسيق والتعاون شكل **تجمعات إقليمية** (تجمع المشرق العربي، تجمع الخليج والجزيرة العربية، تجمع وادي النيل، وتجمع المغرب العربي الكبير)، أو شكل **تنسيق عربي عام وظيفي** في بعض المجالات المرتبطة بالأمن العربي أو بين أنشطة قطاعية معينة.

ج ـ **مشهد الوحدة العربية**، التي تأخذ شكل الوحدة الاتحادية (الفدرالية)، وتتضمن توحيد مركز صنع القرار السياسي مع احترام التعدد الاجتماعي والثقافي القائم في الوطن العربي. وقد تم الربط في هذا المشهد بين الوحدة الاتحادية وبين الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وبينها وبين الاستقلال ورفض التبعية، وبينها وبين احترام الأصالة الحضارية والثقافية للأمة. ويمثل هذا المشهد المسار **التحويلي أو التغيير الجذري**.

خامساً: تنفيذ المشروع

وتنفيذاً لتلك الدراسة، كلّف المركز أحد المختصين العرب بالموضوع[٣] إعداد ورقة عمل لمقترح أولي للدراسة. كما دعا المركز لجنة استشارية لهذه الدراسة[٤]، عقدت عدة اجتماعات في بيروت خلال الفترة ١٧ ـ ١٨/٩/١٩٨١ ناقشت فيها المقترح الأولي للدراسة، وانتهت إلى عدد من الاستنتاجات والاقتراحات.

وقد قام المركز، بعد ذلك، باختيار فريق من الباحثين[٥]، من اختصاصات مختلفة، لإعداد مقترح تفصيلي للدراسة يتناول جوانبها المختلفة، حيث انتهى فريق العمل في أواخر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ من إعداد مقترحه التفصيلي.

وقد قام المركز بعرض هذا المقترح التفصيلي الأول على أعضاء اللجنة الاستشارية للدراسة وعلى الجهات المساهمة في تمويل الدراسة، تمهيداً لوضع المقترح النهائي للدراسة

---

(٣) هو د. نادر فرجاني.

(٤) حضر الاجتماع، من بين من دعوا لحضوره، السادة:

د. احمد صدقي الدجاني، د. اسماعيل الزبري، د. حامد عمار، د. خالد تحسين علي، د. خير الدين حسيب، د. سعد الدين ابراهيم، د. سمير المقدسي، د. صبري زاير السعدي، د. عبد العزيز الدوري، د. غسان سلامة، د. محمد محمود الامام، د. ميرفت بدوي، د. نادر فرجاني، د. يوسف صايغ.

ولم يتمكن من حضور الاجتماع الأول للجنة الاستشارية، لأسباب مختلفة، السادة التالية اسماؤهم الذين دعوا لحضورها:

د. ابراهيم العيسوي، د. أحمد يوسف أحمد، د. أسامة الخولي، د. اسماعيل صبري عبد الله، د. سمير أمين، د. عبد الباسط عبد المعطي، د. علي أحمد عتيقة، د. علي نصار، د. قسطنطين زريق، د. محمد لبيب شقير، د. مهدي المنجرة.

(٥) تشكل الفريق من السادة:

د. ابراهيم سعد الدين، د. عمرو محيي الدين، د. سعد الدين ابراهيم، د. محمود عبد الفضيل، د. علي الدين هلال، د. معتز حسني خورشيد.

والمباشرة في تنفيذها. وقد تفضل ـ مشكورين ـ ثمانية عشر عضواً من أعضاء اللجنة الاستشارية للمشروع[٦] ـ بينهم بعض المنظمات الإقليمية العربية ـ بتقديم ملاحظاتهم ومقترحاتهم حوله، وقد أحيلت جميعها إلى فريق العمل لدراستها والاستفادة منها. كما قام المركز بعقد اجتماع مشترك مع أعضاء الفريق في القاهرة خلال شهر آذار/ مارس ١٩٨٣ لدراسة تلك الملاحظات والمقترحات، وتم الاتفاق على إدخال تعديلات وتوضيحات معينة على المقترح التفصيلي الأول. ثم قام الفريق بعد ذلك بإعادة النظر في ذلك المقترح وتقدم بمقترح معدل في نيسان/ ابريل ١٩٨٣.

ونظراً لتعذر تنفيذ المشروع في مقر المركز في بيروت بسبب الأوضاع الأمنية التي كانت ولا تزال سائدة في لبنان، فقد قرر المركز لاعتبارات عملية ومالية تنفيذ الدراسة في القاهرة، وقام بفتح مكتب له فيها لهذا الغرض. كما قام المركز بالاتفاق مع فريق مركزي[٧] بالقاهرة لتنفيذ الدراسة، وباشر الفريق عمله في ١٩٨٣/٧/١٥، على أن ينتهي من تنفيذ الدراسة في أواخر عام ١٩٨٥. وقد قام هذا الفريق المركزي الأول لتنفيذ الدراسة بعمل مكثف خلال مدار سنة تقريباً، وعقد عدداً من الندوات المصغرة مع مفكرين وممارسين عرب من اختصاصات مختلفة لبحث المخطط المعدل للدراسة، وانتهى في ضوء دراسات ومناقشات دامت عدة أشهر إلى وضع «وثيقة الاطار العام للمشروع».

ثم طرأت صعوبات ومشاكل عملية حالت دون استمرار فريق العمل الأول ككل، وبالصيغة المؤسسية التي كانت قائمة في تنفيذ المشروع. وبعد محاولة أخرى لم يكتب لها النجاح[٨]، قرر المركز في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥ استكمال تنفيذ المشروع تحت إشرافه المباشر في مقر المركز، على أساس نفس التصور والوثيقة اللذين أعدهما الفريق المركزي الأول وبالاستعانة بمعظم أعضاء الفريق السابق نفسه، وبصيغة مؤسسية مختلفة، بحيث أصبح

---

(٦) قدم أعضاء اللجنة الاستشارية للدراسة التالية اسماؤهم ملاحظات ومقترحات مكتوبة حول المقترح التفصيلي الأول للدراسة:

د. ابراهيم العيسوي، د. احمد يوسف أحمد، د. أسامة الخولي، د. اسماعيل صبري عبد الله، د. حامد عمار، د. خالد تحسين علي، د. سمير أمين، الصندوق العراقي للتنمية الخارجية، د. عبد الباسط عبد المعطي، د. عبد العزيز الدوري، د. علي أحمد عتيقة، د. علي نصار، د. غسان سلامة، د. قسطنطين زريق، د. محمد لبيب شقير، د. محمد محمود الامام، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، د. مهدي المنجرة.

(٧) تألف الفريق المركزي الأول لتنفيذ الدراسة من السادة:

د. سعد الدين ابراهيم	المنسّق العام للمشروع ومنسّق محور المجتمع والدولة
د. علي الدين هلال	منسّق محور العرب والعالم
د. جودة عبد الخالق	منسّق محور التنمية العربية
د. علي نصار	منسّق محور النمذجة

(٨) حاول د. نادر فرجاني تشكيل فريق لتنفيذ الدراسة تحت اشرافه المباشر، وبعد فترة قصيرة من العمل تعذر الاستمرار فيه لأسباب عملية مختلفة.

فريق تنفيذ هذا المشروع مؤلفاً على النحو التالي :

د. خير الدين حسيب	المشرف على المشروع ورئيس الفريق
د. علي نصار	منسّق لمحور «النمذجة»
د. ابراهيم سعد الدين	منسّق لمحور «التنمية العربية»
د. سعد الدين ابراهيم	منسّق لمحور «المجتمع والدولة»
د. علي الدين هلال	منسّق لمحور « العرب والعالم»

كما عمل الأستاذ أديب الجادر مديراً تنفيذياً للمشروع في مكتب القاهرة خلال عام ١٩٨٦ وأوائل عام ١٩٨٧ .

وإضافة إلى الفريق المركزي للمشروع ، فقد كان يعاون هذا الفريق، ويعمل معه ، عدد من الباحثين المتفرغين وغير المتفرغين من اختصاصات وخبرات ومن أقطار عربية مختلفة ، حيث تجاوز عددهم الخمسين باحثاً.

وقد عقد الفريق المركزي للمشروع أكثر من خمسين اجتماعاً مشتركاً، اتيح من خلالها قدر كبير من التفاعل والتنسيق بين أعضاء الفريق وكذلك بين محاور المشروع. كما تمت اجتماعات أخرى للباحثين الرئيسيين في كل محور من محاور المشروع بغرض التفاعل والتنسيق فيما بينهم .

كما حرص المركز على إشراك أكبر عدد ممكن من الفنيين والمختصين العرب في مجال «النمذجة»، وعقد مع عدد منهم ثلاثة اجتماعات خلال مراحل مختلفة من تنفيذ المشروع ، لمناقشة المنهجية وتنفيذها، وأثبتت هذه الاجتماعات فائدة كبيرة منها[٩] .

كما حرص الفريق المركزي للمشروع على التفاعل والحوار مع عدد كبير من القيادات الفكرية والسياسية العربية في المراحل المختلفة من تنفيذ المشروع ، ابتداء من مشاركة حوالى ٥٠ باحثاً ومثقفاً عربياً في المراحل الأولى للاتفاق على المنهجية ووثيقة الاطار العام للمشروع ، إلى مشاركة ٣٥ قيادة فكرية عربية في استبيان وزعه الفريق عن مستقبل الوطن العربي في ضوء مشاهد المستقبل المختلفة، إلى حوار ولقاءات مع ١٦ من المفكرين والسياسيين العرب للحصول على مدخلات عامة للمشروع، إضافة إلى كل المشتركين في المحاور المختلفة للدراسة.

وقد حاول الفريق المركزي للمشروع، في اطار الحرص على التراكم المعرفي،

---

(٩) عقدت عدة اجتماعات لهذا الغرض، في مقر مكتب المركز في القاهرة واحدها في مقر الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت، وقد شارك في بعض أو كل هذه الاجتماعات السادة:
د. ابراهيم ابراهيم، د. اسماعيل الزبري، د. شوكت حمودة، د. عاطف قبرصي، د. محمد محمود الامام، د. ميرفت بدوي.

الاستفادة من جميع الدراسات والأبحاث المتاحة التي تمت في اطار المؤسسات والمنظمات العربية المختلفة، مما يقع ضمن اهتمام المشروع ويمثل مدخلات له(١٠). كما حرص المركز على أن يوفر للمشروع كل ما هو متاح من احصاءات وبيانات منشورة، وأحياناً غير منشورة، صادرة عن المنظمات الدولية والعربية.

سادساً: النتائج النهائية للمشروع

١ ـ تمخض هذا المشروع عن التقرير العام الحالي بعنوان مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات وهو يمثل الحصيلة النهائية للمشروع، وعن أربع دراسات رئيسية للمحاور وهي:

- ـ دراسة محور المجتمع والدولة في الوطن العربي.
- ـ دراسة محور العرب والعالم.
- ـ دراسة محور التنمية العربية.
- ـ دراسة محور النمذجة الوثيقة الفنية للمشروع ـ النمذجة.

٢ ـ وإضافة إلى الدراسات الرئيسية للمشروع، فقد تبين أن بعض الدراسات الفرعية الوسيطة التي أعدت لبعض محاور المشروع كانت ذات أهمية كبيرة بحد ذاتها، وارتأى المركز نشرها كدراسات مستقلة، وهي:

- ـ المجتمع والدولة في المشرق العربي.
- ـ المجتمع والدولة في المغرب العربي.
- ـ المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية.
- ـ العرب ومستقبل النظام العالمي.
- ـ العرب ودول الجوار الجغرافي.
- ـ القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية.
- ـ مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

٣ ـ ومن أجل إيصال نتائج دراسات هذا المشروع إلى قطاع أوسع من الرأي العام العربي، فسوف يتم اعداد كتاب تلخيصي صغير عن المشروع، سيصدر ضمن «سلسلة الثقافة القومية» التي يصدرها المركز. وسيراعى في إعداده، لغة ومحتوى، بأن يتوجه إلى القارىء العادي.

---

(١٠) حرص المشروع بشكل خاص على الاستفادة من الاستراتيجيات العربية المختلفة التي أعدت في اطار الجامعة العربية والمنظمات العربية المتخصصة، وكذلك من مشروع «الاعتماد المتبادل» الذي تم بالتعاون بين «الأوابك» ومؤسسة «ايني»، ومن الدراسات التي أعدت في إطار مشروع «المستقبلات العربية البديلة» التابع لجامعة الأمم المتحدة.

٤ ـ كما جرت الاستفادة من عدد من الدراسات والندوات الوسيطة التي تمت في اطار المحاور المختلفة للدراسة، عبر نشرها كمقالات وندوات في مجلة المركز «المستقبل العربي».

سابعاً: تمويل المشروع

توجه المركز، ابتداء، إلى المنظمات الاقليمية والصناديق العربية، للمساهمة في تمويل المشروع، الذي قدرت له ميزانية بلغت نصف مليون دولار. وعلى الرغم من «حماسة» معظم هذه المنظمات للمشروع، إلا أن المساهمة المالية في تمويل المشروع اقتصرت أساساً على الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي ساهم على مرحلتين في ثلثي كلفة المشروع اضافة إلى تمويل جزء كبير من نفقات الندوة الموسعة لمناقشة الدراسات الرئيسية للمشروع، كما ساهم صندوق النقد العربي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والصندوق العراقي للتنمية الخارجية بالثلث الباقي من كلفة المشروع.

وقد فرضت الميزانية المحدودة للمشروع، وعدم توافر كل التمويل اللازم لها ابتداء، قيوداً كبيرة على تنفيذ المشروع. وكان من الصعب على المركز استكمال تنفيذ المشروع من دون التمويل الاضافي الذي قدمه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وله بشكل خاص، وإلى المؤسسات العربية الأخرى التي ساهمت في تمويل المشروع، يسجل المركز كل التقدير والشكر على هذا الدعم المالي الذي مكن المركز من اظهار هذا المشروع إلى الوجود. على أنه يبقى وحده مسؤولاً عن تنفيذه.

ثامناً: حول إعداد التقرير النهائي للمشروع

ويمثل هذا التقرير النهائي للمشروع مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات خلاصة لحصيلة الدراسات الرئيسية للمحاور المختلفة للمشروع وتفاعلها فيما بينها. ولأنه كذلك، ولأنه قد انتهل من دراسات المحاور الأخرى بما فيها التقرير الفني للمشروع (النمذجة)، فلم يحاول توثيق ما جاء فيها، لأن التوثيق قد تم في دراسات المحاور نفسها، لذا فقد اكتفى بالتوثيق حينما أشار إلى ما لم تتم الإشارة إليه أو لم يوثق في دراسات المحاور الرئيسية.

وبعد مناقشة مكثفة لكيفية إعداد التقرير النهائي للمشروع، انتهى الفريق المركزي إلى الاتفاق على خطة عمل تتضمن وضع ومناقشة واقرار مخطط للتقرير، ثم اجراء مناقشات مكثفة بين أعضاء الفريق حول كل فصل في المخطط قبل كتابته، ثم مناقشة الفريق مسودة كل فصل أكثر من مرة، بعد إدخال التعديلات والإضافات المختلفة عليها. وقد كلف الفريق د. علي نصار بمهمة تحرير التقرير. كما عقد الفريق مجتمعاً خلوة خارج القاهرة لمدة أسبوع قام فيها، مشتركاً، باعداد وتحرير الجزء الخاص حول «سياسات وآليات التغيير»، وبمراجعة عامة للمسودة قبل الأخيرة من التقرير.

وقد عرضت تلك المسودة لهذا التقرير العام، وكذلك المسودات قبل الأخيرة لدراسة كل محور، على ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية لمناقشة وتقويم هذه الدراسات. وقد عقدت الندوة في تونس خلال الفترة ١٧ ـ ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧، ودعا المركز اليها وشارك فيها ما يقرب من المائة من المنشغلين بموضوعها من مفكرين وباحثين وعاملين في مراكز فكرية قيادية، شاءهم من شتى أقطار العرب، وتعمد أن يتمايزوا أجيالاً وأن يمثلوا مدارس فكرية مختلفة[١١]. وتمت في جلسات عامة مناقشة التقرير النهائي ودراسات المحاور المختلفة، ثم انقسمت الندوة إلى لجان متخصصة قامت كل لجنة بمناقشة تقرير كل محور على حدة، لتنتهي إلى اجتماع عام ومناقشة أخيرة. وقد أثبتت الندوة فائدتها الكبيرة للمشروع، حيث جرت فيها مناقشات وانتقادات واقتراحات موضوعية وصريحة وبناءة في غالبيتها[١٢]، وقام فريق الدراسة في ضوئها وبالاستفادة مما تم فيها بإعادة النظر في التقرير النهائي ودراسات المحاور، بدرجات مختلفة.

واستناداً إلى تلك المناقشات والملاحظات، تمت إعادة كتابة الفصل الأول من هذا التقرير العام بهدف توضيح منهجية الدراسة والتي بدا في الندوة أنها لم تكن واضحة بما فيه الكفاية. كما تمت اعادة النظر في الأقسام الأخرى للتقرير النهائي بحذف بعض الفصول ودمج أخرى وتدقيق وتعديل بعض الأرقام. وأضيف أخيراً إلى التقرير النهائي فصل ختامي يحاول إلقاء نظرة عامة على حصيلة المشروع وما يجب عمله في المستقبل، ويجيب من خلاله عن بعض التساؤلات التي أثيرت في الندوة.

ولذلك كله، فإن هذا التقرير العام للمشروع هو مسؤولية الفريق المركزي للمشروع بجميع أعضائه.

ورغم الحرص على أن يكون هذا التقرير العام للمشروع قائماً بذاته، ويمكن قراءته منفرداً بمعزل عن الدراسات الرئيسية الأخرى للمشروع، إلا أن استزادة الاستفادة منه والفهم الأشمل لما يتضمنه يقتضيان الاطلاع على الدراسات الرئيسية الثلاث الأخرى **المجتمع والدولة في الوطن العربي** و**العرب والعالم** و**التنمية العربية**. أما بالنسبة إلى المهتمين بالجانب الفني من المشروع «النموذج»، فلا مناص من اطلاعهم على **الوثيقة الفنية للمشروع ـ النمذجة**.

ويتضمن هذا التقرير العام أربعة أقسام في تسعة فصول. يعالج القسم الأول في فصل

---

(١١) حول هذه الندوة، انظر: جميل مطر، «ندوة استشراف مستقبل الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٧ (كانون الثاني / يناير ١٩٨٨).

(١٢) نشر بعض المشاركين في الندوة آراءهم حولها في دراسات مستقلة، انظر: محمد عزت حجازي، «بحث استشراف مستقبل الوطن العربي: عرض نقدي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٩ (آذار/ مارس ١٩٨٨)، و سعيد بنسعيد، «العرب والمستقبل: الفكر القومي بين الاتباع والابداع،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٣ (تموز/ يوليو ١٩٨٨).

واحد الاعتبارات المعرفية والمنهجية. كما يعالج القسم الثاني في ثلاثة فصول الماضي، والحاضر، والآفاق العالمية والاقليمية. ويعالج القسم الثالث في أربعة فصول مشاهد المستقبل العربي وما يلزم لكل منها من سياسات وآليات للتغيير، فيخصص فصلاً لنظرة مستقبلية عن حقيقة الامكانات العربية، وآخر لمشهد التجزئة، وثالثاً لمشهد التنسيق والتعاون، ورابعا لمشهد الوحدة العربية. وفي القسم الرابع والأخير، وفي فصل واحد، يلقي التقرير نظرة عامة على حصيلة المشروع، وينتهي بخاتمة... تحاول أن تطرح السؤال عما يجب عمله بعد هذا المشروع.

تاسعاً: عرفان وشكر

مهما تخلل فترة السنوات السبع في تنفيذ هذا المشروع من صعوبات ومشاكل واحباطات، إلا أن المهم أنه أمكن التغلب على كل ذلك، والوصول بالمشروع إلى نهاية ايجابية مشرقة.

وما كان من الممكن أن يتم الوصول إلى هذه النتائج إلا بفضل تعاون أعضاء الفريق المركزي للمشروع مع رئيس الفريق وهم الاخوة د. علي نصار، د. سعد الدين ابراهيم، د. علي الدين هلال، ود. ابراهيم سعد الدين، الذين بذلوا وقدموا وتحملوا الكثير والكثير جداً. ولكنني لا أستطيع، من باب الإنصاف وتقرير الواقع، إلا أن أضيف تحية خاصة للأخ د. علي نصار الذي كان سخياً في عطائه والذي تحمل أعباء قاسية في العمل. كما أود أن اعتذر لاعضاء الفريق كله، وربما لعوائلهم أيضاً، على ما قاسوه من أجل المشروع، وما تحملوه من ضغوط شديدة من رئيس الفريق. ولكنهم يعلمون أيضاً وجيداً أنه من دون ذلك، ما كان لهذا المشروع أن ينتهي في الثمانينات. كما أود أن أعبر عن شكري وتقديري للأخ أديب الجادر. الذي عمل مديراً تنفيذياً للمشروع خلال معظم مرحلته الأخيرة، وتحمل وصبر كثيراً.

كما أود أن أعبر عن شكري لجميع الباحثين الذين ساهموا في إعداد الدراسات المختلفة لمحاور هذا المشروع. وللقيادات الفكرية والسياسية العربية التي ساهمت من خلال ندوات المشروع، أو بالاجابة على استبيان المشروع، أو في المقابلات التي تمت معها، في إغناء واثراء مدخلات هذا المشروع.

وأود أن أعبر بشكل خاص عن الشكر والاعتزاز بما قدمه وبذله د. محمد محمود الامام من وقت وجهد في متابعة ومراجعة ومناقشة الجوانب المتعلقة بالنمذجة خلال المراحل المختلفة للعمل، وعلى الجهد الذي بذله من خلال مساهمته في مراجعة التقرير النهائي في ضوء مناقشات ندوة تونس ومشاركته في إعادة كتابة أجزاء منه.

كما يعبر المركز عن بالغ شكره وتقديره للمؤسسات التي ساهمت في تمويل هذا المشروع، وبشكل خاص الاستاذ عبد اللطيف الحمد، مدير عام ورئيس مجلس ادارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ود. علي عتيقة، الأمين العام السابق لمنظمة

الأقطار العربية المصدرة للبترول، على ما بذلاه من دعم مؤسسي غير تقليدي لهذا المشروع.

كما يشيد بالمؤازرة الفكرية والمؤسسية التي قدمتها د. ميرفت بدوي ود. اسماعيل الزبري للمشروع وفي مراحل كان فيها على مفترق طرق.

كما يود المركز أن يشكر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على تعاونها في توفير خدمات أحد مستشاريها الاقليميين للمشروع في مجال القطاع الزراعي.

ولكن يبقى، بعد كل ذلك، أن مركز دراسات الوحدة العربية هو وحده المسؤول عن أي تقصير في تنفيذ هذا المشروع.

خاتمة

وعلى سبيل الختام، ينبغي القول انه يجب ألاّ ينظر إلى هذا المشروع إلا كبداية متواضعة على طريق استشراف مستقبل الوطن العربي. وكأية بداية، ثمة ثغرات، ونواقص تشوبها، ولذا فهي بحاجة إلى استكمال العمل فيها وتطويرها وانضاجها. وتلك مهمة لا تقتصر على المركز وحده، رغم حرصه على مواصلة العمل فيها في حدود ما يتوافر له من تمويل، ولكنها مهمة كل المهتمين بالمستقبل العربي.

إن هذا التقرير النهائي للمشروع هو في مقام صرخة ضمير ورسالة يحملها المركز إلى المواطنين العرب جميعاً، شعوباً وتيارات فكرية وسياسية، ومؤسسات، وحكومات: هذا هو المستقبل فتبينوه، وتلك هي بدائله فتبصروا بها. وإذا ما استطاع المركز من خلال هذا المشروع ودراساته أن يثير اهتماماً أكبر بالمستقبل، واقتناعاً أغزر بالقدرة على التغيير وصنع مستقبل عربي أفضل، فإنه يكون قد حقق قسطاً كبيراً من الهدف الذي تطلع إليه ساعة انخرط في مهمة تنفيذ هذا المشروع التحدي، وحقق أيضاً واحداً من الأهداف التي يحرص على بلوغها وتحقيقها للأمة العربية التي سنبقى نسميها الغالية، ولو وهنت أو بدت على ترهل أو اجتمعت عليها الأيدي والنصال. فهي الأمّ والأمّة، ولن نرتضيها الأمَة. فسلام لها يوم تنهض من العثار.

خير الدين حسيب
المشرف على المشروع
ورئيس الفريق

القسم الأول

استشراف المستقبل العربي
ضروراته وأبعاده

«فيجدر بنا ألا ننسى: أن الأزهار والأثمار تنبت في مخيلة البساتنة والفلاحين، قبل أن تنمو وتزدهر في الحقول والبساتين... والعمارات تبنى وتقوم في مخيلة المعماريين، والبواخر تتشكّل وتتركّب في أذهان المهندسين، والأنصاب والتماثيل تتكون وتقام في مخيلة الفنانين... قبل أن تشاد وتصنع وتنحت ـ فعلاً ـ فتخرج إلى عالم الوجود حقيقة»... «ما من اصلاح تم وتقدم وحصل، ولا من نهضة تحققت ورسالة انتشرت... إلا وكانت قد بدأت على شكل مشروع تخيلته الأذهان، وأمل جاش في الصدور، ومثل أعلى توجهت اليه وتعلقت به النفوس»... «وأنا لا أتردد في القول: بأن الخيال يكون في بعض الأحوال أشد حيوية من واقع، لأن «الواقع الحالي» كثيراً ما يمثل «الماضي البالي» في حين أن الخيال قد يكون مبعثاً للمستقبل الحقيقي»(*).

أبو خلدون

ساطع الحصري

(*) أبو خلدون ساطع الحصري، **الأعمال القومية لساطع الحصري**، سلسلة التراث القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، القسم ٣، ص ٢٧٦٩ ـ ٢٧٧٠.

الفَصْل الأوّل
استِشرَاف المُستَقبل: ضَرورَة وَفِكر وَمَنْهَج

تقديم

ماذا يفعل المواطن الذي يهتم بمتابعة مسيرة وطنه، عندما يحس بعدم الرضا عن هذه المسيرة؟ إنه يحتاج على الأغلب لعدة أمور، منها:

- الالمام بالقناعات الفكرية والسياسية المتوافرة؛
- فهم معقول لمسيرة الماضي وصورة الحاضر؛
- الاحساس بنبض الناس حول مشكلاتهم وغاياتهم؛
- تصور مناسب حول المستقبل، يمكنه من مقارنة الواقع بالممكن وبالمرغوب فيه.

والمواطن العربي المهتم يحس بنفسه وسط ظروف عالمية وإقليمية سريعة التبدل والتغير. وهو يجد نفسه وسط كمّ كبير من الأطروحات الفكرية والقضايا المعقدة والمتشابكة. إنها مرحلة الانتقال، التي يحتاج فيها إلى فرز ما يطرح من برامج سياسية للمستقبل، ويطلب فيها تصورات أدق لما يمكن أن يتم عملياً. والمستقبل مرهون بما يمكن انجازه على محور الابداع الفكري حول محددات المستقبل وآلياته، ولا استباق للمستقبل إلا بقدر ما يتم تجاوزه من أفكار وبرامج لم تعد عملية، أو انقطعت صلتها بهموم المستقبل ومعطياته. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن أي جهد منظم للحوار حول المستقبل وتحدياته وخياراته، إنما يمثل فرصة حقيقية للجدل والتفاعل بين الموجود من تيارات فكرية وسياسية. وحتى يكون الحوار بناء، فإنه لا بد وأن ينطلق من معطيات المستقبل ومن تصورات لاحتياجات الأجيال التالية. وهو بذلك يدفع تلك التيارات إلى بلورة هذه التصورات كما قد يؤدي إلى رؤية أوضح، وربما أكثر اتفاقاً، لتلك المعطيات. ومن ثم فإنه يوفر أرضية أكثر صلابة لتحديد مناحي الاختلاف ونقاط الالتقاء، مسهماً بذلك في تكوين حيز أوسع نطاقاً للتفاهم حول ما يلزم لتجنيب المستقبل النكسات والتبديد.

الوطن العربي، إذاً، في حاجة لدرس شامل للمستقبل بكل ما يعنيه ذلك من علمية، وما يتطلبه من مراعاة لما يتميز به وطننا العربي من خصوصية.

أولاً: ضرورات الدراسة

في هذا القسم سنحاول الاجابة عن عدد من الأسئلة:

١ ـ لماذا الاستشراف؟
٢ ـ ولماذا تناوله على مستوى الوطن العربي؟
٣ ـ ما هي حصيلة الدراسات السابقة؟
ثم نستخلص من هذه الاجابات:
٤ ـ الحاجة إلى دراسة جديدة.

ونتناول فيما يلي كلا من هذه النقاط بالترتيب:

١ ـ لماذا الاستشراف؟

يعيش عالم اليوم حالة تغير واسعة النطاق، تصل في بعض جوانبها إلى ما يطلق عليه حقاً، لا مجازاً، اسم «ثورة»، بل وثورة شاملة. وإذا كانت هذه التسمية قد اتفق على اطلاقها على البعد التكنولوجي، فإن مما لا شك فيه أنها تنسحب على مختلف أبعاد الحياة الانسانية. فبداية، فإن هذه الثورة الجديدة، أو ما يسميه البعض «الموجة الثالثة»، تختلف عن سابقتيها اختلافاً جذرياً. فهي لا تقف عند حد ترحيب العقل البشري باكتشاف ساقته الأقدار، وسعيه إلى تثمير ذلك الاكتشاف وتطويعه بما يفيد الانسان في حياته، منشئاً بذلك أساليب متطورة للتعامل مع البيئة ومناشط مستحدثة أغلبها صناعي، لتكون الثورة «صناعية» كما كانت الثورتان السابقتان، بل إنها في جوهرها ثورة معرفية تفتح أمام ذلك العقل آفاقاً بعيدة للتحكم في البيئة والمضي في تطويرها في دروب استقرت معالمها ردحاً من الزمن، وأخرى لم تكن معروفة أو حتى متصورة من قبل، يقدم فيها الانسان قدماً ويؤخر أخرى ليحدّ من اندفاعه نحو المجهول.

فالثورة المعرفية التي تعيشها البشرية اليوم إذاً ما زالت في بداياتها الأولى، وأغلب الظن أن معالمها لن تكتمل قبل نصف قرن من الزمان. واتساع آفاقها يجعلها كفيلة بإحداث تغيرات واسعة النطاق في منظومة العلاقات السياسية، وما تنطوي عليه من تحديد لمواصفات ومتطلبات ما يطلق عليه «القوى الكبرى»، ومن تطوير مستمر لأوضاع دول وأقاليم عديدة في هذا العالم وموقع كل منها من خريطة التطورات والموازنات السياسية المستمرة. وتمتد مظاهر التغير إلى الابعاد الاجتماعية، ليس فقط كنتيجة للتغيرات السياسية ولما يترتب على ثورة المعلومات والاتصالات من آثار، بل وأيضاً بسبب ما تنطوي عليه الثورة التكنولوجية من مضامين جديدة بالنسبة الى علاقات الانتاج وشبكة العلاقات الانسانية بمختلف مستوياتها، تقترب بها من أطر أولية لحضارة إنسانية جديدة سوف تتبلور معالمها مع أنماط التكيّف التي سيمر بها البشر خلال

تعاملهم مع مفرزات تلك الثورة. كما أن تطور هذا التكيّف يمكن أن ينعكس على المسارات التي تتبعها الخيارات التكنولوجية ذاتها. وطبيعي أن يكون لهذه التغيرات مجتمعة مغزاها وتشابكاتها مع مستقبل المتغيرات والهياكل والعلاقات الاقتصادية، وبالنسبة إلى قاعدة الموارد، سواء من حيث التغير في النوعية أم مدى الوفاء بالاحتياجات المتزايدة والمتطورة.

وهكذا يمكن القول إن البشرية مقبلة على مرحلة جديدة من حياتها، تختلف في كثير من معالمها عما عهدته في سابق تاريخها وتجاربها. وقد حفز ادراك هذه الحقيقة الفكر الانساني الى التوجه وجهتين:

أ ـ الوجهة الأولى هي التعمّق في استطلاع الآفاق المستقبلية المحتملة ومحاولة سبر غور ما تنطوي عليه من تغيرات وتطورات، تحسباً لما قد تحمله في طياتها من مفاجآت، وسعياً إلى تفادي ما يمكن أن يترتب عليها من محاذير، واجتهاداً في التعرف على ما يمكن اتخاذه من خطوات من أجل تطويع المستقبل لما يعتبر وضعاً مرغوباً.

ب ـ أما الوجهة الثانية فهي منهجية. فقد بات واضحاً أن المستقبل لن يكون استطراداً خطياً لما هو قائم، ولا استمراراً لاتجاهات تحددت خلال الحركة التاريخية القريبة. ومن ثم أدرك الباحثون المهتمون بشؤون المستقبل عدم ملاءمة الأساليب العلمية التي تقوم على التعرف على أنماط العلاقات السائدة، ومحاولة توظيف هذه المعرفة توظيفاً مباشراً في تحليل احتمالات المستقبل. وقد استتبع ذلك رفض الوقوف عند حدود التنبؤ المباشر اعتماداً على دراسة تجارب الماضي وتحليل أبعاد الحاضر، وأخذاً في الاعتبار المسار المستقبل المتوقع لما يدرج ضمن المعطيات أو ما يسمى أحياناً بـ «المتغيرات الخارجية». وعلى وجه الخصوص تراجع اعتماد التحليل الكمي على الأساليب القياسية التي تقوم على استنباط قيم للمعلمات وللعلاقات الهيكلية من تحليل الماضي واستخدامها في تقدير المستقبل، سواء في شكل تنبؤ مباشر بقيم المتغيرات التي تتضمنها النماذج القياسية، أم من خلال رسم مشاهد بديلة تمثّل ما يمكن أن تكون عليه تلك المتغيرات لو أمكن التأثير على نحو معين في بعضها، مما يمثل أدوات للسياسات المتعلقة بالظواهر موضع الدراسة. وبناء عليه جرى البحث عن أساليب بديلة، وقفز إلى المقدمة ما يعرف بـ «تحليل الانساق»، حيث يقوم الباحث ببناء أنساق تقترب قدر الإمكان من رؤيته الخاصة لما قد ينطوي عليه المستقبل من هياكل، ثم يتتبع حركتها في محاولة لتبين ما قد تنطوي عليه هذه الحركة من مسارات للمتغيرات وتطورات في الهياكل ذاتها. ونظراً لغلبة العنصر الذاتي في هذا المنهج، ولعدم استهدافه اجراء تنبؤ يفضي إلى تصور وحيد للمستقبل، فإن هذا المنهج يقترن عادة بأسلوب المحاكاة الذي ترسم من خلاله مسارات بديلة أو مشاهد (سناريوهات) متفاوتة للمستقبل.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن مقاربة المستقبل دون تحديد هدف علمي واضح للدراسة تصبح أقرب إلى نزهة فكرية وتتحول إلى نوع من الرجم بالغيب. ولذلك، فإن نقطة البدء تكون بتحديد المجتمع الذي يراد استشراف مستقبله، وهو في حالتنا هذه «الوطن

العربي». أما لماذا، فهذا هو ما سنعالجه في الفقرة التالية. وإذا كان هذا المجتمع هو عضو من ذلك العالم المتغير، فإن مستقبله لن يكون ناتجاً حتمياً لما تمليه مسيرة التغيرات العالمية المستقبلة. مثل هذا القول مرفوض أساساً من منطلقين:

ـ الأول، هو أن المستقبل لن يكون تجسيداً لتنبؤ يجتهد بعض الباحثين في إجرائه حول مستقبل البشرية، على النحو الذي ذهبت اليه بعض دراسات المستقبل التي أجريت في الدول الغربية. ان مثل هذا التنبؤ يهمل ضمناً الطبيعة الانسانية وخياراتها وقدراتها الابداعية. وحتى في الظروف التي تتسم بالاستقرار وتتصف بتواصل العلاقات التي تحكم حركة المتغيرات، يسعى الانسان إلى رسم تصورات بديلة لما يمكن أن تكون عليه الأوضاع المستقبلية، ليتخير في ضوئها أدوات لإحداث نوع من التغيير يتفق مع طموحاته وآماله في مستقبل افضل.

ـ الثاني، هو أن التسليم بمثل هذا المنطق يعني افتراض انعدام الارادة العربية، ونفي إمكان قيامها بدور مؤثر ـ ايجاباً أو سلباً ـ في رسم معالم مستقبل العالم في مجموعه، وفي اختيار مسار لمستقبل الوطن العربي على وجه الخصوص. على أن تلك الارادة وذلك الدور سوف يتشكلان وفق وزن الفعل ورد الفعل وطبيعة كل منهما، وهذه بدورها تتوقف إلى حد كبير على مقدار الاعداد المسبق لكل منهما، وهو ما يتأثر بمدى التعرف سلفاً على المواقف المستقبلة الممكنة، أي بما يجريه العرب من استطلاع لاحتمالات المستقبل واستشراف له.

فالاستشراف إذاً ليس مجرد رسم تخيلات مستقبلية يضيف بها الإنسان العربي إلى معارفه ويرضي بها النزعة البشرية التوّاقة إلى كشف ستر الغيب، وهو لا يقف عند حد إعمال الفكر والخيال واستخدام الحساب والقياس لبرامج المستقبل وآفاقه كافة وبلورة نقاط الالتقاء التي تميز بين الاساسي والثانوي، والتي تنتشل ما هو علمي مما هو دون ذلك، والتي تغلّب نظرات تتسم بالشمول والاحاطة على تلك التي تتصف بالجزئية ويشوبها القصور... إن الاستشراف يتجاوز ذلك إلى تناول مشاهد المستقبل وتوقعاته المطروحة في أذهاننا، وإلى إعادة قراءة الواقع العربي بكل جوانبه، الحضارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، بالقدر الذي يخدم إمكانية التعرف على ما يقدر أنه «وضع مرغوب» في أوائل القرن المقبل، وعلى آليات الوصول إلى ذلك. إنه الحاجة إلى إتاحة القاعدة المعرفية التي تمكن المواطن «المنتظر» من المشاركة في صياغة «المشروع الحضاري للنهضة العربية»... نهضة تضعنا على خريطة العالم، وتكفل لنا أن ننضم إلى القوى الفاعلة في تاريخ البشرية، وتهيىء لنا القدرة على تحقيق الأمن والاستقلال والتنمية لوطننا.

ولذلك تبنّى مركز دراسات الوحدة العربية هذه الدراسة شعوراً منه بالمسؤولية تجاه المواطن العربي «المنتظر» وتجاه القوى العربية الساعية إلى صياغة المشروع الحضاري للنهضة العربية، بل ورغبة منه في دفع عملية صنع تلك القوى وتنشيط حركتها، وإدراكاً بأن «استشراف مستقبل الوطن العربي» عمل يجب أن يتم بمنهج علمي وعملي بقدر الامكان، ولكنه في الوقت نفسه يجب ألا يفقد صلته بالحلم الذي هو أصل كل الانجازات، وبالابداع الذي هو لبّ تطور

البشر. . . ذلك التطور الذي يتجاوز توفير رفاهية الخاصة. إنه منهج متوازن، لا يهمل معطيات الماضي والحاضر من ناحية، ولا يتجاهل آفاق المستقبل من ناحية أخرى. وأياً كان المنهج المتبع في استشراف مستقبل الوطن العربي، يجب ألّا يهمل أهداف وطموحات أبناء الأجيال المعاصرة والمقبلة، وألّا يغفل حقيقة أن قوى الفعل الاجتماعي جزء من متغيرات المسيرة نحو المستقبل، وأن خياراتهم هي جزء من آليات هذه المسيرة. وكل ما تطمح إليه هذه الدراسة، من خلال خطوات إعدادها وما حدث من تفاعل فيها وما انتهت إليه من نتائج، أن تكون اضافة إلى القاعدة المعرفية للإنسان العربي، دفعاً في الاتجاه إلى مستقبل أفضل.

٢ ـ لماذا الوطن العربي؟

يعني الاستشراف بمعناه المتقدم التبصر في الشؤون المستقبلية لمجتمع معين، من حيث موقعه من المجتمع الدولي، وبالتالي ما يؤول اليه حال البشر في ذلك المجتمع. والمجتمع المقصود في هذه الدراسة هو الوطن العربي، وهذا يثير تساؤلاً حول الداعي لهذا الاختيار.

من الطبيعي أن يهتم الانسان بشؤون المجتمع الذي ينتمي إليه أي بشؤون وطنه. وفي الواقع العربي الحالي، فإن انتماء الفرد العربي يتحدد مبدئياً بالدولة التي يحمل جنسيتها، واتصاف هذه الدولة بأنها عربية لا يعني بالضرورة انتقال الاهتمام بصورة مباشرة وتلقائية من الدولة الى الوطن، وتناول هذا الأخير بالقدر نفسه من العناية التي يمكن ايلاؤها إلى الأولى. بل إنّ حال التمزق التي يعيشها الوطن العربي حالياً قد تنتقل عدواها إلى نفسية الفرد العربي ليصل إلى حد التشكك في جدوى النظر إلى الوطن العربي ككيان قائم بذاته يمكن أن تقوم له قائمة في أجل منظور. إن التمزق لا يصيب أصلاً إلا الجسد الواحد، وقد يعني نهاية الوجود المتوحد بالنسبة إلى الكائن العضوي. أما الكائن المجتمعي فإنه يتميز بقدرة التجدد وإن تباينت الصورة التي يخرج بها خلال عملية التجدد هذه، فهي تتوقف إلى حد كبير على ما يفعل به البشر من أعضائه. ولذلك، فإن أهم ما يميز المجتمع البشري هو ما يكتسبه من خصائص تصقل جوانبها من خلال تمايز حضاري يطفو على السطح حيناً، وقد تعصف به الأحداث أحياناً أخرى دون أن يعني ذلك انتفاء المقومات التي جعلت من ذلك التمايز أمراً واقعاً، وربما متكرر الحدوث.

وإذا كان للوطن العربي هذه الصفة التي تحددت معالمها ضمن أطر جغرافية تاريخية، فإن توصيف معالمه يظل أمراً قابلاً للاجتهاد. والباحث عليه أن يتخير الأسلوب الذي يناسب موضوع بحثه، ومن هنا كان على فريق البحث أن يفاضل بين أساليب ثلاثة لتعريف المجتمع الذي يقوم الفريق باستشراف مستقبله:

ـ الأسلوب الأول، يقوم على أساس ما ذهبت إليه كثير من النماذج العالمية وغيرها من الدراسات المعنية بالاستشراف أو بغيره من شؤون البشر، وهو اعتبار الوطن العربي «اقليماً» يضم عدداً من الدول تجمعها صفة، أو مجموعة من صفات مميزة. فهناك مثلاً من يتحدثون عن إقليم شرق أوسطي يضم بعضاً من الدول العربية ودولاً أخرى غير عربية، لا تجمعها وحدة دين

أو أصل أو لغة، أو حتى تقارب اجتماعي اقتصادي ثقافي بقدر ما يبنى تجميعها على أساس موقعها من مجموعة مصالح تلك القوى التي سيطرت على مقدرات هذه المنطقة من العالم حتى النصف الأول من القرن الحالي. هناك صفة أخرى صنعتها إرادة دول هذا الوطن وهي أنه قد جمعتها منظمة لها أبعادها الإقليمية المتعددة وهي جامعة الدول العربية. وجرياً على ما تذهب إليه مثل تلك الدراسات، فإن الإقليم الذي يجري اختيار حدوده وفقاً لقاعدة معينة، يتم توصيفه من خلال توصيف الدول التي تدرج ضمنه. ويعني هذا في حالتنا جمع توصيف اثنين وعشرين قطراً عربياً تضمها جامعة الدول العربية. مثل هذا الأسلوب هو كمحاولة وصف هرم مصر الأكبر عن طريق توصيف كل من الأحجار التي بنى منها، بغض النظر عما وراء تركيب هذه الأحجار من فلسفة ورسالة وإبداع، أو هو كمحاولة شرح مخ الانسان عن طريق مجرد توصيف كل من خلاياه، وهو شرح يقصر كثيراً عن تفسير ما يمتلكه ذلك المخ من طاقة وأداء.

ـ الأسلوب الثاني، يقوم على اعتبار الوطن العربي حقيقة قائمة بذاتها، والانطلاق مباشرة من هذه المسلمة الى الاستشراف دون التوقف عند سرد الوقائع التاريخية التي تحدد معالم هذا الوطن. مثل هذا الأسلوب ينطبق على الحالات التي وصل أصحابها إلى تحقيق الوحدة الفعلية، أو بلغوا مراتب القوة، بما يسمح لهم بالحديث مثلاً عن أوروبا وأمريكا والهند والاتحاد السوفياتي، وبالتالي، فإنه إلى أن يتحد العرب أو يكتسبوا مصادر القوة فسوف يظل الحديث عن وجود وطن لهم موضعاً للجدل.

ـ الأسلوب الثالث، يأخذ هذه الحقيقة في الاعتبار فيذهب إلى إجراء بحث في شرعية وعمق الأواصر التي تربط أقطار الوطن العربي كإجابة عن تساؤل يثار عما يجمعها حالياً. هذا هو الأسلوب الذي أخذ به فريق البحث، والذي خصصت له الكتب المستقلة الصادرة عن هذه الدراسة[1] ما يلزم من عرض وتحليل للماضي والحاضر ما يكفي كمعطيات لمجمل العمل.

ولذا، نكتفي في هذا التقرير العام بعرض موجز لخبرة الماضي والحاضر، تلك الخبرة التي وضعتنا أمام وطن ومعضل:

أ ـ الوطن العربي

لا شك أن هذه المنطقة ـ التي تمتد من المحيط الى الخليج ـ والتي تشكّل الوطن العربي، قد حوت ـ ومن فترة سحيقة حتى الآن ـ عدة مراكز حضارية استطاعت أن تجمع حولها أقواماً تفاعلوا حضارياً. وإذا ما نحّينا جانباً تبدل المراكز الحضارية، كموقع أو كمجال، فإن شعلة الابداع أو التميز الحضاريين لم تنطفىء[2]. تمثل تميزها الحضاري في تفاعل، أخذاً

(١) وهي الكتب المستقلة الصادرة عن محاور الدراسة المختلفة: التنمية العربية، والمجتمع والدولة، والعرب والعالم، وتنشر في الوقت نفسه مع هذا التقرير العام.

(٢) لو نظرنا إلى الخلف، لخمسة آلاف عام وحتى نهاية القرن الثالث عشر، وجمعنا الفترات التي تميّزت بالتوحّد والازدهار في حضارات ما بين النهرين والشام ومصر، لوجدنا أن الازدهار المصحوب بالتوجّه إلى كيانات =

وعطاء، مع الحضارات الأخرى. وانتقلت فيها الفكرة والخبرة، دون نظر إلى الدين والعقيدة والعرق. لم يمارس هذا الوطن - في أغلب فترات اتساعه وازدهاره - قهراً لقيمة أو ثقافة محلية[٣]. وتبادل في الثقافة والسلع مع المجتمعات الجديدة، دون إعادة تشكيل أنماط انتاجها واستهلاكها.

بدأ الاسلام بكل هذا وأضاف إليه الكثير: روح العدل والاحسان، وصيغاً مطورة للتعايش مع الحضارت الأخرى. وأضاف التوحيد الديني كثيراً إلى استقرار التوحيد السياسي. وأكّد على معادلة التوازن بين الماديات والروحانيات بما أضاف إلى حفظ التوازن والاستقرار. وما زال الاسلام، وما زالت اللغة والثقافة العربية تلعب دوراً أساسياً في الحفاظ على الهوية أمام الأخطار الخارجية كافة. وشغل الوطن العربي والقومية العربية من هذا موقع القلب، سواء في فترات الرسالة والازدهار أم في فترات المقاومة ودرء الأخطار.

«ويجد المتتبع لتطور فكرة القومية العربية أن دعاتها من العرب المسلمين وغير المسلمين يتفقون على عدم الفصل بين القومية العربية وتراث الإسلام الحضاري، إذ بدون هذا التراث تتحول القومية العربية إلى شكل بدون مضمون. . . ومن ناحية أخرى وقعت بعض الأوساط العربية المسلمة تحت اعتقاد خاطىء يصور لها أن احياء الشعور القومي العربي يمكن أن يتعارض مع التضامن الاسلامي. ومع انتشار هذه المفاهيم والتصورات الخاطئة وجد بعض العرب أنفسهم في حيرة وارتباك. فالمسلم فيهم يشعر بعقدة ذنب إسلامية إن هو أيّد الفكر القومي العربي. والعرب من غير المسلمين تداهمهم عقدة ذنب عربية إذا ما ربطوا بين قوميتهم والتراث الاسلامي. وكان حرياً بالفريقين أن يكونا أكثر إدراكاً لطبيعة العلاقة الوظيفية بين القومية العربية والاسلام من ناحية، والتكامل البنيوي بين الوحدة والتضامن الاسلامي من ناحية أخرى. فالقومي العربي لا يمكن أن يعيش شخصيته المتكاملة بمعزل عن التراث الاسلامي، كما أن العربي المسلم عليه أن يتذكر كيف أن التلاحم العربي تاريخياً كان وراء ازدهار الحضارة الاسلامية، وأن وحدة العرب إذا ما تحققت فلا بد أن تكون سنداً للتضامن الاسلامي ومنطلقاً لاحياء القيم والمثل التي قامت عليها الحضارة العربية الاسلامية»[٤].

لقد تحولت هذه المنطقة - من المحيط الى الخليج - إلى موطن حياة لأمة عربية. ربما تقطعت بعض أوردة وأنسجة هذه الأمة، ولكن سرعان ما يعود الالتحام، الذي يرشده اتجاه الأنسجة وصفات خلاياها. والشواهد على ذلك متعددة:

(١) إن من يتحدث اليوم عن وطن عربي، آخذاً المستقبل في الاعتبار، فإنما هو بالضرورة يستذكر عدة أمور:

- إننا في هذه المنطقة لنا قدر من التميز والهوية الخاصة، يسمحان لنا بقدر من الحرية في

= أكبر من المعروفة حالياً، عاش بكل من هذه الحضارات فترات تتراوح ما بين عشرة أضعاف إلى ستة عشر ضعفاً من حضارة أمريكا الشمالية.

(٣) انظر: حسين مؤنس، «الدولة الاسلامية،» الامة (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩).

(٤) سعود الفيصل (الأمير)، «الوحدة العربية: نظرة عامة،» المستقبل العربي، السنة ٨، العدد ٧٩ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥)، ص ١٣٠ - ١٣٣.

الاختيار المستقبلي، بعيداً عن ثقافة وتوجهات يمليها علينا الآخرون[٥].

ـ وبقدر ما يتأثر الاطار الفكري ومنهج التفكير باللغة الخاصة[٦]، وتتأثر الغايات والثقافة بالمنهج واللغة، فإن لغتنا العربية تجمعنا، وليس بأقل مما جُمعت قبائل أوروبية تتشابه ألسنتها.

ـ إننا نواجه مستقبلاً لا مجال فيه لكيانات صغيرة تواجه وحدها قوى عاتية ونظاماً عالمياً طاحناً.

ـ ونحن نُوَاجَه بتخطيط تتبناه دراسات مستقبلية غربية تسلم بوحدة الغرب ووحدة مصيره، وأن غلّف ذلك ـ على سبيل التضليل ـ بما يدعى «الاعتماد المتبادل».

ـ وبقدر ما يقاوم العالم الخارجي الاعتراف بوجود وطن عربي، بقدر ما نتأكد من حقيقة تسليمه بعمق هذه الروابط ومدى أدائها في مواجهة الأخطار الخارجية[٧]. وإن اسرائيل ـ أيضاً كتهديد حالي ومستقبلي ـ تتعامل معنا ككيان عربي شامل، وكأمة، في مخططاتها، وإن كانت تنكر ذلك علناً.

ـ ودرس المستقبل يبدأ بقاعدة واعتبارات معرفية. ونحن نعرف عن هذه المنطقة أكثر مما نعرف عن غيرها. لقد كانت محل اختبارات وتجارب، ومجالاً للتفاعل منذ الماضي السحيق. وكانت هي الوعاء لثقافتنا وأحلامنا، وكانت كذلك مجالاً للدرس المعاصر لجدلية التبعية والتجزئة منذ انهيار الدولة العثمانية.

(٢) إن أغلب من قابلهم فريق الدراسة ـ وفي مراحلها المختلفة ـ قد تحدث عن «معضل» عربي أو «مأزق» عربي. وكان هؤلاء ممثلين لعديد من الأقطار والاديان والطوائف والأصول العرقية. وحتى الذين فضلوا التركيز على مشكلات قطر أو أقلية كانوا شديدي الاهتمام بالابعاد والعلائق العربية في تصورهم للأهداف والحلول. وتزخر الأدبيات العربية حالياً بكتابات مواطنين غير مسلمين وغير عرب تتحدث عن العالم العربي والوطن العربي. وأغلب من رأى أن تقتصر صياغة المأزق على الحديث عن أمة اسلامية لم يقدم تصوراً واضحاً لدور ايران وتركيا

---

(٥) A. El - Koussy, «Development of Mass Media Communication and the Influence on Cultural Mental and Life of the People,» paper presented at: World Conference of Future Studies, 6th, Cairo, 1 - 19 September 1978, pp. 61 - 64.

(٦) تمايز اللغة ونظرية «النسبية الثقافية». ولنتذكر افتراضات سير ـ هورف، حيث «تخلق كل لغة طبيعية من مكوناتها الخاصة كوزمولوجيا، وتعني وحدة منتظمة تميز الناطقين بها. . .» ويعني ذلك أن الناطقين باللغات الأخرى يرون العالم بطريقة مختلفة، ويعني ذلك تأثر طريقة التفكير إلى حد كبير بلغة ما وبمكوناتها وسماتها. انظر: ج. اسرائيل، «النسبية الثقافية ومنطق اللغة،» ديوجين (اليونيسكو،القاهرة)، (شباط/ فبراير ـ نيسان/ ابريل ١٩٨٣).

(٧) ولأمتنا العربية وقفات عديدة منذ مطلع القرن بدءاً بالثورة العربية الأولى. هكذا يمكن أن نفهم أحداث ١٩٣٦، ١٩٤١، ١٩٥٦، ١٩٥٨ و١٩٧٣، وربما نفهم المشاعر التي ارتبطت بقيام اسرائيل، وبالنكسة، وبضرب المفاعل النووي العراقي، وغيرها.

والأقطار المسلمة المجاورة في افريقيا أيضاً، أو لم يقدم صياغة معاصرة تشمل جميع الدول الاسلامية.

كان علينا أن نبدأ الدراسة بمعطيات بعينها، تجمع حولها أكبر عدد من المثقفين والمفكرين، وأن نجري بعد ذلك، المقارنات بين التوجهات والصياغات كافة. وقادنا هذا الى تناول الوطن العربي في جملته، وكذلك تجمعاته وأقاليمه، كما دفعنا إلى ايلاء عناية لدول الجوار والعالم الاسلامي والعالم الثالث.

ب ـ المعضل العربي

لا شك أن الاحساس بالمعضل العربي[٨] كان محركاً أساسياً لهذه الدراسة. وفي المراحل الأولى للدراسة فإن اختيار المشاهد التي يجب مقارنتها ومعالجتها للمستقبل، قد خضع كثيراً لما تمخضت عنه المناقشات العديدة من اتفاق حول وجود هذا المعضل، ومراجعة الكتابات العربية عن طبيعته تشير، بما لا يقبل الشك، إلى صياغات سياسية واضحة. يبقى أن نعمل الدرس فيها، جامعين ما بين الماضي والحاضر والمستقبل، حتى نستطيع أن نصل إلى التفاعل الصحي. وقد قدم محرر كتاب المأزق العربي[٩] ملخصاً لهذا المعضل «انطلاقاً من وجود تناقض بين حياة العرب المكانية ـ الاجتماعية القطرية وبين العروبة بمعناها القومي والحضاري... والمخرج من المأزق في هذه الحالة هو رد غربة العروبة الى الرقعة الجغرافية والتاريخية... وأن تتحول هذه الرقعة إلى حصن للانسان العربي والافلات الفكري والعملي المنطلق من الداخل، وفي الداخل أيضاً، عن طريق احداث تفاعل عروبي صحي يجمع بين الماضي والحاضر والمستقبل، ومواجهة المشاكل بالتحدي لا بالاستنكار والشعارات»[١٠]. وإذا كان الخوف على الحضارة الغربية ومستقبل الدول الصناعية بالغرب قد شكل مأزقاً فكرياً حفز ما تلاه من حركة للنماذج العالمية والدراسات المستقبلية، فإن صياغة المعضل العربي تعتبر عاملاً جوهرياً في تحديد منهجية دراستنا هذه.

(١) «المعضل» أننا نحس بالضعف، استسلاماً وتشاؤماً، أمام تغيرات سريعة الوقع، وآليات عنيفة تتساقط علينا من الخارج. وكلما قلّت توقعاتنا للتغيرات السريعة، وضعفت استجابتنا الفاعلة في مواجهة آليات التعامل مع العالم الخارجي، كلما مارس الانسان العربي الهروب بأشكاله كافة. وبينما نحتاج إلى المواجهة الجماعية لكل ذلك، فإن هناك مشاهدات تثبت تباعدنا عن بعضنا البعض، لاختلاف اجتهاداتنا في القراءة، غير الموجّهة، للماضي والحاضر. وعلى النقيض، فالمتوقع أن نتقارب، إذا ما اجتهدنا في متابعة المتغيرات، وتوقع المخاطر قبل حدوثها، وتصورنا حجم الاحتياج لجماعية المواجهة.

---

(٨) نفضل استخدام تعبير «المعضل» ـ وليس «المأزق» كما جرت العادة عند كتّاب عديدين ـ للدلالة على مشكلات بعيدة المدى، هيكلية وعميقة، كمترتبات للماضي وكجانب من تحديات المستقبل.

(٩) المأزق العربي، تحرير لطفي الخولي (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦)، وعرض في الكتاب رأي ٦٥ شخصية من المفكرين وقادة الأحزاب والمستقلين من ١٤ قطراً عربياً، اضافة إلى ٢٢ رأياً آخر.

(١٠) قارن: المصدر نفسه، ص ١٢ ـ ١٣.

(٢) و«المعضل» أن الخلافات تأتي في جزئيات، تدور حول توجهات النمو الاقتصادي، أو حول أساليب الممارسة الديمقراطية، أو حول علاقاتنا السياسية الخارجية، أو حتى حول ما دون ذلك من تفاصيل. وواقع المعرفة يؤكد أن هذه الجزئيات في صميمها تتشابك مع بعضها البعض، وأن حق المتحاور في الاختلاف ينشأ عندما يوضح ما يترتب على جزئية المعضل من مغزى بالنسبة إلى بقية ملامح الصورة. فأين نحن من توافر انساق شمولية، ومن علم شمولي جامع لفروع المعرفة الاجتماعية، تربط تصوراتنا حول الماضي والحاضر والمستقبل؟

(٣) و«المعضل» هو أننا نحن العرب ـ مثلنا مثل عديد غيرنا ـ نفتقر إلى مشروع حضاري بديل[١١] في مواجهة المستقبل، تلتف حوله قوانا السياسية وتجتهد فيه مدارسنا الفكرية على تنوعها.

(٤) ولو نحّينا جانباً التفاصيل التي تأتي في الكتابات العربية كافة حول مظاهر مشكلاتنا وأسبابها ـ فكلها يمكن أن تندرج تحت ما سبق ـ لوجدنا أن المشكل هو غياب المستقبل عن تصوراتنا، وغياب التنظير له عن إبداعاتنا.

وتبقى تساؤلات عدة، وكلها تتطلب قاعدة معرفية عريضة للاجابة عنها: قاعدة معرفية نقرأ فيها الماضي والحاضر من خلال المستقبل، اضافة إلى ما نفعله من قراءة المستقبل من خلال الماضي. وإلى جانب هذا وذاك، هناك المطالبات والطموحات لدى المواطنين، وكلها لم تختبر بشكل حقيقي. المطالبات والطموحات تمس المستقبل، ودرس المستقبل عليه أن يخضعها للاختبار: ـ . . . ماذا يحدث لو؟ . . .

ماذا يحدث لو تشكلت جبهة امام اسرائيل؟ ماذا يحدث لو تمت مواجهة عربية للتغلغل الامريكي؟ ماذا يحدث لو توافرت إمكانات التمويل؟ ماذا يحدث لو انتهت الحرب العراقية ـ الايرانية؟ ماذا يحدث لو توحدت مناطق عربية؟ ماذا يحدث لو امتلكنا مقدرة نووية؟ ماذا يحدث لو تمسكنا بهويتنا تماماً ورفضنا الانبهار السلبي بالتقنيات الحديثة؟ ماذا يحدث لو انجزنا الليبرالية والتعددية في ممارساتنا الديمقراطية؟ ماذا يحدث لو حصلت بعض التكوينات الاجتماعية الاثنية على حق في حكم ذاتي؟ ماذا يحدث لو عملنا من أجل الوحدة العربية؟ ماذا يحدث لو استهدفنا اشباع حاجاتنا الاساسية في اطار اعتماد جماعي على النفس؟ . . . وهكذا.

ولنلاحظ أن حظاً من الثروة، أو حسباً ونسباً، لا يعفي صاحبه من المعضل العربي. فالأرض ـ كما يبدو، وكما سوف يتضح ـ تميد تحت الأقدام كافة.

ولنلاحظ أن خلافاً في العقيدة أو العرق لا يعفي صاحبه من الانتساب الى هذا المعضل العربي[١٢]: فعلى المستوى النظري، فإن التعامل مع المسألة من خلال الاطار القومي

---

(١١) قارن: المصدر نفسه، ص ٥٥٩ ـ ٥٧٩.

(١٢) انظر الفصل الأخير بعنوان: «المعضلات المفهومية: بين القومية والاسلام،» في: سعد الدين ابراهيم، **الأقليات والطوائف في الوطن العربي: دراسة في توجهاتها العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، [تحت النشر]).

أو الوطني العلماني يؤدي إلى تقليص (أو اختفاء) مشكلة غير المسلمين، لكنه في الوقت ذاته يؤدي إلى بروز مشكلة غير العرب في الوطن العربي. والعكس صحيح، فالتعامل مع المختلفين قومياً ـ على المستوى النظري ـ من خلال المنظور الديني الاسلامي يؤدي إلى تقليص، أو اختفاء، مشكلة غير العرب، لكنه في الوقت ذاته يضع مشكلة العرب غير المسلمين في اطار مختلف.

٣ ـ حصيلة الدراسات السابقة

وإذا كان أحد جوانب المعضل العربي هو غياب المستقبل عن تصوراتنا، فإن هذا لا يعني خلو الأدبيات من معالجة جانب أو آخر من المستقبل العربي. ولقد لاحظ الفريق القائم على هذه الدراسة أن هناك مجموعتين من المعالجات التي تعطي تصورات معينة حول مستقبل الوطن العربي، تختلفان من حيث المنهجية والمنطلقات ومن ثم فيما يستخلص من نتائج:

أ ـ الدراسات الغربية

شهد العقدان الأخيران عدداً من الدراسات المستقبلية التي قام بها باحثون في الغرب الصناعي، تعرض معظمها إلى مستقبل الوطن العربي على نحو أو آخر، واتبعت منهجيات تخدم الأغراض التي دفعت إلى بنائها والتي لا تحتاج إلى كثير من التمعّن لكي نرفضها شكلاً ومضموناً.

فمن حيث المضمون، تنطوي تلك الدراسات على عدد من الافتراضات منها[١٣]:

ان العالم تحكمه حضارة واحدة، وعلى الكل أن يسعى، مستخدماً ما تحدده من مفاهيم ومؤشرات، ليلحق بما تفرزه من أهداف وغايات. وفي ذلك السعي عليه أن يرضخ لتقسيم العمل والعائد الذي تصوغه آليات تعكس فروق التطور التقني. ولهذه الحضارة العالمية مراكز ـ أو مركز وحيد ـ لها الحق في تحديد كنه التطور. ومن الافتراضات المكملة لذلك عدم إمكانية قيام تنسيق وتكامل عربي إلا من خلال اطراف ثالثة تمدنا بالتقنية والمعرفة ورأس المال. وتتمثل علاقات التبادل بين المنطقة العربية والعالم أساساً في تبادل ثروة البلدان النفطية العربية مقابل التقنية والمصانع الجاهزة وسلع الاستهلاك. أما البلدان العربية غير النفطية فلم يبد لها في هذه الدراسات ما يبرر أن يكون لها مستقبل اصلاً. ولكن حصيلة هذه الدراسات والنماذج من ناحية أخرى، من شأنها أن تؤدي الى عدة قناعات، منها: أن الخلاص يتمثل في تغيير اجتماعي عميق داخل كل قطر وتغيير عميق في علاقاته الدولية؛ ومنها إعادة النظر في أنماط الاستهلاك السائدة؛ ومنها ضرورة اعادة النظر في بعض التقنيات التي أفرزتها الحضارة الغربية، وعلى الأخص، تلك

(١٣) انظر التقويم الوارد في: إبراهيم سعد الدين [وآخرون]، صور المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢).

التي ارتبطت بأنماط استهلاك الأغنياء، والكثيفة الاستخدام للطاقة، وتلك الملوثة للبيئة والمبدّدة لمواردها. أي أن هذه الدراسات والنماذج أوصلتنا إلى ضرورة إعادة النظر في توجهات التنمية، والنظر في جميع المعوقات الاجتماعية التي تحول دون ذلك.

ويجمع الدارسون للآفاق العالمية على أن العالم يواجه ـ الآن ومستقبلاً ـ العديد من التغيرات الأساسية والمآزق الحيوية والانقلابات التقنية[١٤]. وتقدم بعض الآفاق على أنها بطبيعتها سوف تعيد تشكيل مسار التنمية في البلدان المختلفة، وكذا علاقات التبادل والتبعية على المستوى العالمي. والتنبيه إلى هذه الآفاق يطرح في أكثر من مناسبة اسئلة حول ضرورة الاستعداد لهذه الآفاق أحياناً، أو حتمية تفادي بعضها في أحيان أخرى، وفي جميع الأحوال فإنه يستحيل تجاهلها. فأياً كان مدى تقبّلنا لما تتضمنه الدراسات المستقبلية الغربية أو اختلافنا معها، فإن واجب البحث العلمي يفرض عدم تجاهل ما تبشر به أو تحذر منه.

على رأس هذه الآفاق والمحاذير المتوقعة في رسم الاطار العالمي لعقدين مقبلين تأتي ثورة «المعلوماتية»، التي تعيد تشكيل كل وسائل الاتصال الانساني، مهددة اللغة والثقافة والقيم. ولكن المؤكد أنها تسمح بالانتشار الواسع، مؤثرة على مفاهيم الأمن القومي ودور الدولة والحدود الوطنية. وهناك تقنيات أخرى، تمتد بآثارها لتغير المجتمعات بالعالم، أبرزها الثورة البيولوجية، وتقنيات استخدام الطاقة النووية، وتقنيات احلال الموارد. ومن المهم هنا فهم أن كل هذه التقنيات تثير حولها حواراً عميقاً، فلسفياً وحضارياً، من حيث مدى تقبّل دوافعها، ومن حيث تقبّل القيم والدين لنتائجها، ومن حيث نتائجها الاجتماعية غير المحسوبة. والوطن العربي مطالب هنا بالمشاركة في الحوار والمتابعة، واختبار مدى اتساق أي من نتائج هذه التقنيات مع اصالتنا وما نعتز به من قيم.

إن قائمة التساؤلات المطروحة أمام الفكر العربي والعمل السياسي هي قائمة واسعة، تتطلب التفكير فيها والبحث عن اجابات عليها، وكذلك خلق الأشكال المؤسسية التي تقوى على مجابهتها. ووقوفنا مكتوفي الأيدي، أو في حالة اللامبالاة، يفقدنا مشروعية الحديث عن الحاضر والمستقبل. ولا عجب حينذاك عندما يتحول العمل السياسي إلى جزر معزولة في الواقع العربي.

فالمستقبل العالمي مليء بدواعي القلق ودعاوى الفكر وذلك في أمور عدة، ووضع قائمة بهذه الدواعي والدعاوى يشارك في توضيح ما نحن بصدده في دراسة لاستشراف المستقبل العربي:

(١) إن التوازن الايكولوجي البيولوجي الانساني معرّض في المستقبل للانهيار. وبدأت

---

(١٤) انظر حصراً أولياً لرؤوس مواضيع هذه الاتجاهات العامة، في:
D. Fisher, *Major Global Trends and Causal Interactions among them,* HSDRGPID - 76/UNUP - 341 (New York: UNU, 1981).

بعض نظريات علم الاجتماع بالفعل تتحدث عن ذلك. والمواقع الأولى المرشحة لظهور آثار هذا الاختلال هي العلائق الأسرية، والمجتمعات البدوية، ودور الانسان في العملية الانتاجية.

(٢) وعبر فترة طويلة تم تصوير الحاجات على أنها الأنماط السائدة للاستهلاك. ومن الضروري الرجوع إلى التفكير في دروب أكثر استقراراً، تجعل الاهتمام بالحاجات يتعدى مجرد الاستهلاك، وتعطي التفكير في وسائل اشباع الحاجات أهمية الاشباع ذاته.

(٣) في الأفق ما يهدد بتحول جذري في مفهوم العمل وقوة العمل، الأمر الذي يهدد بثورة في الهياكل الاجتماعية القائمة حالياً.

(٤) في الأفق التقني المقبل الكثير مما سوف يحسم ويحدد في كثير من الأمور حول ما هو متاح أمام الانسان من خيارات، وما يواجهه من محددات في ممارسة الحرية والديمقراطية، بل إن البعض يرى احتمالاً بالعودة إلى البربرية من خلال بعض أنواع التقنية[١٥].

(٥) لقد عاش الغرب مسيطراً، ولفترة طويلة، من خلال الادعاء بأنه لا يوجد بعد ثقافي في التنمية. وكان هذا يؤدي إلى التمركز حول الاعتبارات الاقتصادية المادية، وكان سبباً للتمحور حول الغرب وحول الولايات المتحدة.

(٦) للآفاق التقنية العالمية بعض المتطلبات التي قد لا يمكن تحقيقها. وعدم تحقيقها يعني إمّا الاستسلام أمامها أو العمل الدؤوب والخاص لبناء مشاهد مستقبلية بديلة، يمكن التخطيط لتحقيق متطلباتها.

(٧) والشركات الدولية النشاط يمكن أن تتحول بآلياتها من التحكم من خلال السيطرة على الفئات الاجتماعية، إلى السيطرة على الأفراد والانفراد بهم، وقد تكون هذه هي الأهم في ظهور صور أشد عمقاً للتبعية. وهذا لا يعني دائماً استسلام الأفراد، بل قد يكون ما يهدد الصحة النفسية للفرد دافعاً لغضبه بدلاً من استسلامه، وعندما تقدم التقنية في العقود الآتية كإله جديد، فإنها تفتح باب الاجتهاد بظهور أكثر من إله، كما تفتح الباب للعنف الرافض لذلك.

لقد ولّدت الحضارة الغربية الرعب النووي، وغزو الفضاء الخارجي. وهي تمارس التصعيد حفاظاً على التماسك الداخلي للبلدان الرئيسية في النظام العالمي. كما أضرت بالبيئة والمناخ على ظهر الكرة الأرضية. وعلى كل من يستشرف المستقبل أن يجد له مكاناً وسط كل هذه الحقائق.

لكن هذه الحقائق لا تستبعد تماماً إمكانات التغير داخل النسق العالمي، نتيجة للتفاعل داخل القوى العالمية وبينها. وسوف نعاود الحديث عن كل ما سبق في اطار دراستنا للآفاق العالمية في الفصل الرابع من هذه الوثيقة.

---

(١٥) في بعض التساؤلات الصارخة هنا، انظر: ميروسلاف بتسوليتش [وآخرون]، العلم والتكنولوجيا، ترجمة حسن توفيق (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥).

والسؤال الآن ـ وبالتحديد ـ اين الحصيلة العربية في مجال التأصيل النظري لفكر نهضوي عربي لمواجهة معدلات تغير العالم الخارجي ، وفي مجال خبرة تصور المستقبل ـ أو استشرافه ـ وسط هذه التغيرات؟

ب ـ نحن وتصور المستقبل

ارتبطت المجتمعات العربية المعاصرة بفكر النهضة والتنوير والصحوة. واستهدفت هذه الأعمال الفكرية، التي امتدت عبر قرن ونصف القرن، الخلف والمستقبل، أو الأجيال التالية والتفكير فيها. ويمكن القول إن وضع اطر وتصورات لمستقبلات مختارة، كان من الهموم الضمنية للفكر السياسي الاجتماعي العربي منذ الحرب العالمية الثانية. ففي مجال الفكر القومي، فإن الدعوة للوحدة حديث عن المستقبل. وفي مجال الفكر الاجتماعي، كانت الدعوة إلى الاشتراكية والعدالة تصورات لآفاق وأهداف مستقبلية. غير أن هذا لا يضع تلك الاستهدافات في مصاف دراسات المستقبل بمعناها الدقيق.

دراسات المستقبل الصريحة تتميز بـ «الشمول» و «طول المدى» في مناهجها، وترتبط فيها تفاصيل الأهداف بتداعيات الأدوات والسياسات والظروف. مثل هذه الدراسات لم يحتل مكانه على سلم أولويات العقل العربي إلا منذ أوائل السبعينات. ارتبط هذا بزخم الفكر الذي تلا نكسة عام ١٩٦٧، ثم بالاحساس بتغيرات سريعة ارتبطت بالازدياد في أسعار النفط وبالتحولات التي بدت في نهج التعامل مع اسرائيل. يضاف إلى ذلك الرغبة في البحث عن سبل لوقف استمرار تردي الأوضاع العربية، والرغبة في مواجهة توقعات ومترتبات الكم الكبير من دراسات المستقبل التي نشرت في العالم الغربي.

وهكذا بدأ الاحساس ينمو مؤخراً بضرورة توافر النظرة الشاملة ذات الأفق الزمني الأرحب، والتي تتيح فرصة لمقارنة بدائل المستقبل. وتوالت المحاولات:

(١) ففي عام ١٩٧٤، نشأت مجموعة التخطيط طويل المدى للبلدان العربية[١٦]، في القاهرة، واستمرت في نشاطها المكثف أربع سنوات قدمت فيها عشرات المذكرات حول منهجية ومتطلبات دراسة المستقبل العربي[١٧]. وتعاونت في بعض الفترات مع بعض المنظمات العربية، في مقدمتها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

(٢) وفي عام ١٩٧٥، خرج كتاب **الوطن العربي عام ٢٠٠٠**[١٨] معبراً عن نشاط رائد في مؤسسة المشاريع والانماء العربية في بيروت.

---

(١٦) أشرف عليها ابراهيم حلمي عبد الرحمن.

(١٧) صدرت هذه المذكرات عن معهد التخطيط القومي بالقاهرة.

(١٨) انطوان زحلان [وآخرون]، الوطن العربي عام ٢٠٠٠ (بيروت: مؤسسة المشاريع والانماء العربية، ١٩٧٥).

(٣) ولقد كان اهتمام جامعة الدول العربية والمنظمات العاملة في اطارها، بالمستقبل كبيراً. فهو عنصر بارز في ميثاق الجامعة وأنظمة وكالاتها المتخصصة. وتحت اشراف هذه الأجهزة وضعت منذ بداية السبعينات مواثيق واستراتيجيات وبرامج للعمل العربي في كثير من المجالات: التصنيع، الزراعة، الأمن الغذائي، الاسكان، الصحة العامة، التربية، العمل الاجتماعي، العمل الاقتصادي العربي المشترك، حقوق الطفل، المرأة، العلوم الادارية والعمل والطاقة واشباع الحاجات الأساسية، الاغاثة، الشباب، الرياضة، الثقافة، التنمية الاجتماعية الشاملة، وغير ذلك من دروب. كذلك حدث تطور كبير في قاعدة البيانات والمعلومات العربية، وتوسع في مسح الامكانات والموارد العربية. ورغم ما بذل في هذه المواثيق والاستراتيجيات والبرامج من جهود، فإنها لم تمثل ـ ولم تدّع أنها تسعى إلى ـ رسم تطورات مستقبلية على النحو الذي تستهدفه الدراسات الاستشرافية، ربما باستثناء محاولة منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك) دراسة بدائل المستقبل العربي من الوجهة الاقتصادية[١٩]. وقد استشعرت المحاولات التي تمت في بعض المجالات، بل وأعربت عن، الحاجة إلى اجراء واستكمال دراسات استشرافية تربطها مع ظواهر المشكلات والمتطلبات السياسية والاجتماعية[٢٠]. وهكذا تظهر الحاجة إلى دراسة استشرافية تجمع هذه البدايات في بدائل مترابطة وشاملة للمستقبل العربي، وتعلن بدء مرحلة جديدة تتميز بالشمولية والمنهجية المتطورة، وتحاول الفصل بين المستقبلات ذات الأطر الاجتماعية المتباينة.

(٤) ولقد كان للأنشطة العربية في اطار منظمات جامعة الدول العربية صداها في الأدبيات العربية. وأصبح العلماء العرب شركاء حقيقيين للمؤسسات العربية في صياغة الكثير من دراسات المستقبل واستراتيجياته، في اطار اقليمي ودولي[٢١].

---

(١٩) قامت الأوابك حتى الآن بدراستين عن آفاق العلاقات العربية ـ الأوروبية، والتعاون العربي، في اطار مشروع الاعتماد المتبادل (The Interdependence Project) الذي أجرته بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للهيدروكربونات الايطالية (ENI).

(٢٠) كان هذا هو الحال مثلاً بالنسبة إلى استراتيجيات الصحة، والطفولة، والشباب والرياضة، والعمل الاجتماعي، والعلوم الادارية.

(٢١) انظر على سبيل المثال لا الحصر، المراجع التالية:

أ ـ دوريات: **الهلال** (كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩)، و(كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥)؛ **الفكر العربي**، السنة ١، العدد ١٠ (آذار/ مارس ـ نيسان/ ابريل ١٩٧٩)؛ **السياسة الدولية**، السنة ٢٠، العدد ٧٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤)، **والعربي**، العدد ٣١٤ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥). هذه الاعداد شملت ملفات متكاملة حول المستقبل، اضافة إلى العديد من المقالات المتناثرة هنا وهناك في جميع الدوريات العربية. أما مجلة **المستقبل العربي**، والتي كان اختيار اسمها مشيراً إلى طبيعة اهتمامات مركز دراسات الوحدة العربية، فقد أعطت اهتماماً خاصاً بالمستقبل نجده ـ على سبيل المثال ـ في الأعداد: السنة ٢، العدد ١١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠)؛ السنة ٣، العدد ١٦ (حزيران/ يونيو ١٩٨٠)؛ السنة ٤، العدد ٢٨ (حزيران/ يونيو ١٩٨١)؛ السنة ٦، العدد ٥٣ (تموز/ يوليو ١٩٨٣)؛ السنة ٨، العدد ٨٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦)؛ السنة ٩، العدد ٨٩ (تموز/ يوليو ١٩٨٦)، والسنة ٩، العدد ٩١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦).

ب ـ ندوات: منذ الدراسة الاستطلاعية التي قامت بها ندوة الدراسات الانمائية لطرح رؤية عربية للمستقبل (بيروت، منتصف السبعينات)، والنشاط الذي قامت به مجموعة التخطيط طويل المدى للبلدان العربية، ومصر=

ويضم «الاتحاد العالمي لدراسات المستقبل» ما لا يقل عن عشرين عالماً عربياً. وتكوّن في المغرب «الاتحاد المغربي للمستقبلات»[٢٢]. وتعددت الدراسات التي اضافت إلى القاعدة المعرفية حول المستقبل. منها على سبيل المثال ما نشرته «المستقبل العربي» لنادر فرجاني[٢٣] مطالباً بالمضي قدماً في دراسة المستقبل في الوطن العربي، بأسلوب أكثر شمولاً لجميع المعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، يجمع التحليل والدرس الكيفي جنباً إلى جنب مع القياس الكمي وتحليل الانساق. ثم ما نشرته «المستقبل العربي» للمهدي المنجرة عن تصوره لمشاهد المستقبل بالنسبة إلى المغرب العربي الكبير[٢٤]. كذلك أضافت إلى القاعدة المعرفية دراسة علي خليفة الكواري عن تصوره لمستقبل أقطار الخليج[٢٥].

(٥) وخلال النصف الأول من عام ١٩٨٠ نظم المكتب الاقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط بالكويت، لقاءات بين مجموعة من

= سنة ٢٠٠٠ (القاهرة، النصف الثاني من السبعينات)، والنشاط الفكري المتصل بوضع استراتيجية للتنمية (بغداد، السبعينات)، فإن الندوات العربية لم تتوقف عن التفكير في القضايا المختلفة المتصلة بالمستقبل وآفاقه ومترتباته. وفي الندوات التي يقيمها مركز دراسات الوحدة العربية تخصّص الجولة الأخيرة من الحوار عادة للحديث عن المستقبل.

ج ـ كتب: من الكتب الرائدة، يمكن أن نشير إلى: حسن صعب، **المقاربة المستقبلية للانماء العربي** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩)؛ قسطنطين زريق: **نحن والمستقبل** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٠)، و**مطالب المستقبل العربي: هموم وتساؤلات** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٣)؛ أحمد صدقي الدجاني، **رؤى مستقبلية عربية للثمانينات** (عمان: دار الجليل، ١٩٨٣)؛ عمر الخطيب، **الوطن العربي عام ٢٠٠٠: محاولة لاستشراف الأوضاع السياسية**، سلسلة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٦٢ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٥)؛ عبد الحميد براهيمي، **أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)؛ نادر فرجاني، **هدر الامكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)؛ سعد الدين [وآخرون]، **صور المستقبل العربي**؛ علي نصار، **الامكانات العربية: اعادة نظر وتقويم في ضوء تنمية بديلة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)؛ محمد رضا محرم، **الثروة المعدنية العربية: إمكانات التنمية في اطار وحدوي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)؛ عدنان مصطفى، **الطاقة النووية العربية: عامل بقاء جديد** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، و**العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة**، ندوة، تحرير هشام شرابي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، إضافة إلى ما سوف نشير إليه على امتداد هذا التقرير.

(٢٢) انظر: أسامة أمين الخولي، «نظرة على الدراسات المستقبلية دولياً وعالمياً،» **العربي**، العدد ٣١٤ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥).

(٢٣) نادر فرجاني، «حول استشراف المستقبل للوطن العربي: رؤية نقدية للجهود المحلية والخارجية،» **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ١٥ (أيار/ مايو ١٩٨٠).

(٢٤) المهدي المنجرة، «المغرب الكبير عام ٢٠٠٠،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥٣ (تموز/ يوليو ١٩٨٣).

(٢٥) علي خليفة الكواري، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في اطار اتحاد اقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

الخبراء العرب، أسفرت عن عدد التقارير التي تتناول أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، مع التركيز على تنمية الموارد البشرية والتطور التكنولوجي. ونوقشت هذه التقارير في ندوة موسّعة باسم «العالم العربي سنة ٢٠٠٠» في طنجة (٥ ـ ٨ أيار/ مايو ١٩٨٠)[٢٦]. وقد كان هذا الجهد موجهاً إلى استيضاح الجوانب التي يمكن أن يسهم فيها البرنامج الإنمائي بمعوناته على نحو يستجيب بكفاءة للتوقعات والطموحات ويتعامل مع القضايا والمشاكل المتوقعة.

(٦) في أواخر عام ١٩٨٠، تبنى مكتب الشرق الأوسط لمنتدى العالم الثالث بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة مشروعاً حول «المستقبلات العربية البديلة»[٢٧]. وفي أواخر عام ١٩٨٦، كان المكتب قد أنهى المرحلة الأولى للمشروع وأصدر تقريراً عنها، سلط الأضواء على بؤر الصراع السياسي، والمآزق التنموية المحتملة، والقوى السياسية المحتملة والمرشحة لقيادة مسيرة المستقبل العربي لعقود تالية.

ج ـ الحاجة إلى دراسة جديدة

كان تقدير مركز دراسات الوحدة العربية أن الدراسات السابقة يشوبها من أوجه القصور ما يبرر تبني دراسة تضيف إلى القاعدة المعرفية للانسان العربي، دفعاً في الاتجاه إلى مستقبل أفضل، وتنهض كرد على محاولات الآخرين اعطاء تصورات معينة لمستقبل الوطن العربي:

(١) ففي الدراسات الغربية لا تتغير صورة الوطن العربي مستقبلاً عما هي عليه الآن. والخطير أننا لانعترف بأن هناك بعض الاستراتيجيات العالمية والاقليمية التي خطط من خلالها لتحويل هذه الصورة المحبطة إلى واقع ثابت. ومن هنا تستمد اسرائيل وغيرها توقعاتها بل وبرامجها لمستقبل المنطقة[٢٨]. فمنذ بداية السبعينات توالت دراسات غمرت الأدبيات العالمية، انطلق أغلبها من افتراض هيمنة حضارية وحيدة «عالمية»، وأنكر إمكانات التنافس والتفاعل بين الحضارات. وتوصلت من خلال ذلك إلى التهوين من مقدرة البلدان النامية على الابداع في التنظيم الاجتماعي والتطوير التقني. وبحكم هيمنة الغرب الصناعي على تلك

---

(٢٦) ابراهيم سعد الدين [وآخرون]، «الوطن العربي سنة ٢٠٠٠،» **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ١٩ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠).

(٢٧) أشرف عليها اسماعيل صبري عبد الله، انظر:

I.S.Abdalla [et al.], *Arab Alternative Futures: Draft Final Report* (New York: UNU and Third World Forum, 1986).

وانظر أيضاً: **ملف المستقبلات العربية البديلة** (الصادر عن منتدى العالم الثالث)، العدد ١٩ ـ ٢٠، والعدد ٢٢.

(٢٨) انظر: «اسرائيل والشرق الأوسط على عتبة سنة ٢٠٠٠،» نقلاً عن محاضرة ألقاها أمنون شاحك (رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية للكيان الصهيوني)، نشرت في: هآرتس، ١٩٨٦/١٢/٣١، وقدّمت ترجمة لها في: **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٣، العدد ١٢ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦)، ص ٢٢ ـ ٣٠.

الدراسات، فقد تبنت وجهة نظره وسلمت تماماً بغايات الحضارة الغربية وما تنطوي عليه من قيم وما تأخذ به من مؤشرات «التقدم». وتعاملت في الوقت نفسه مع امتدادات خطية ـ غير ثورية، وغير مبدعة ـ في تصوراتها لمستقبل العالم النامي، ولمستقبل الوطن العربي بالتالي. وحتى تهيىء لهذا الأسلوب المنحاز، ركّزت على الأبعاد الاقتصادية والمادية، مهملة ما عداها، وأفرطت في التغاضي عن الخصوصيات الثقافية والبيئية. ومن ثم قد أسقط أغلب تلك الجهود، من صياغاتها وأطرها المرجعية، حصيلة الدروس والخبرة التي تراكمت خلال الحقبة الأخيرة والتي تهاوت فيها نماذج التنمية التي سادت ما بين الأربعينات والستينات من هذا القرن. وقدمت التقنية والتمويل كأهم محددات التنمية، فجاءت الحلول التي تبشر بها مرتبطة بتقديس انجازات الغرب الصناعي، ومعالجة قضية التمويل من خلال حتمية الانضواء تحت لواء السوق العالمي وآلياته.

وفي تلك المعالجات القاصرة والمبتورة لاحتمالات المستقبل كان العالم يتم تقسيمه إلى وحدات وأقاليم على نحو يعكس دائماً تحيزات مصالح وتوجهات الغرب الصناعي. فدرجة الدقة والتفاصيل في المعالجة كانت تتناسب طردياً مع ما يراه القائمون على تلك الجهود (بحكم انتماءاتهم الفكرية) من أهمية لبلدان العالم وأقاليمه ،وسط نظام عالمي تهيمن عليه ـ في رأيهم ـ حضارة الغرب وأسواقه.

ومع إهمال الخصوصية جرى تقسيم الوطن العربي وتوزيعه على مناطق غير عربية. وتم التعامل معه وكأنه بالدرجة الأولى مستودع للنفط الخام. ولم يكن ذلك بالأمر غير المتوقع. فلا يجب افتراض أن يكون استشراف بدائل المستقبل العربي ضمن هموم جهة غير الأقطار والمؤسسات والجماعات العربية.

(٢) غير أن هذا لا يعني أن كل جهد عربي يستوفي متطلبات الاستشراف؛ فما جرت صياغته من مواثيق واستراتيجيات وبرامج اتسم بالجزئية وما يترتب عليها من احتمال الوقوع في تناقضات. فهي لم تنطلق من اطار شامل متكامل يحدد التوجهات التي تشتق منها الغايات للمجالات والقطاعات التي صيغت في نطاقها. بل لقد غلب عليها ميل إلى تفادي الدخول في مآزق المتطلبات السياسية والاجتماعية لكل سياسة يُوصَى بها أو هدف يقترح.

وفي غياب متابعة للآفاق العالمية المتوقعة لعقود مقبلة، كان من الصعب الوصول إلى التصور الشامل، وكان من العسير تبني مواقف واضحة ومحددة وفي الوقت نفسه متسقة من مفاهيم أساسية مثل الخصوصية الحضارية والقومية العربية والتبعية والتخلف. صحيح أن كلًا من هذه الوثائق والجهود اتخذ لنفسه موقفاً من هذه المفاهيم، غير أن الصبغة الجزئية التي تتسم بها اهتمامات كل مجال أو قطاع كانت ترجح تسرب التناقضات الى ما يتقدم به كل منها. وغياب معالجة الآفاق العالمية يجعل من الصعب التوصل إلى اتفاق حول المفاهيم الأساسية لأنها، كأي ظاهرة اجتماعية، لا تتمتع بصفات مطلقة، بل هي تستمد وجودها من تفاعل القوى المحركة للمجتمع العربي مع تلك التي يتحرك بمقتضاها المجتمع العالمي.

وبحكم تركيز كل وثيقة على المجال الذي يعنيها، فقد مالت إلى التأرجح بين «الخطية» و«التحولية»، فإن جنحت إلى الأخيرة فإنها بحكم الاجتزاء لم تستطع أن تستكمل كل متطلباتها. فهي تميل إلى الأخذ بالخطية، التي تفترض بقاء المعطيات الاجتماعية على ما هي عليه، كاجتهاد في رسم تصور للمتغيرات التي تقع خارج نطاق مجالها لتنطلق منها إلى ما يخص ذلك المجال. ولعل أوضح الأمثلة ما قدم كمقترحات في الأمن الغذائي والكساء والمسكن، افترضت ثبات الكثير من الأمور على ما هي عليه الآن. وإذا كانت بعض المقترحات التي قدمت في مجالات ذات طبيعة اجتماعية، كالتربية والعمل والطفولة والتنمية الاجتماعية والثقافة، قد اقتربت من التحولية بحكم طبيعة تلك المجالات، إلا أن الطابع الجزئي حال دون استكمال كل متطلبات التحولية الجذرية.

ويتضح القصور الذي يتسم به المنهج الخطي الذي يقف عند حد التنبؤ، عندما يطغى هذا المنهج على تلك الجهود التي تُعنى برسم الاستراتيجيات، بخاصة تلك التي تُعنى بالأبعاد الاقتصادية والتقنية. فهذا المنهج يقود ضمناً إلى الاقتداء بخيارات الآخرين، واهتماماتهم ومحاولة اللحاق بهم في مسيرة اختطوها لأنفسهم. وهو بهذا يجرد الاستراتيجية من مقوماتها الاساسية، وهي المبادأة والتدخل الواعي والذاتي لصياغة المستقبل، ويوقعها في تناقض بين ما تتبناه من أهداف وما توصي به من سياسات. وهنا أيضاً نجد أنه عندما تقترب الاستراتيجيات من الأبعاد الاجتماعية، كالمشاركة والثقافة الأصلية والاهتمام بالدين واللغة، تمهد بنفسها ولنفسها بداية وضع ملامح لتصور مستقبلي متمايز. والدرس الواضح من كل هذا أن الشمولية ضرورة لا مناص منها إذا كان للتوصيات التي تقدمها الجهود العربية أن تقود إلى مستقبل يتفق مع المنطلقات الاساسية ويعبر عن ارادة حقة للتغيير.

على الجانب الآخر، فإن معظم الوثائق العربية يجنح إلى التحدث عن الايجابيات في الماضي السحيق وتجاهل ايجابيات الحاضر، فيما يشبه التسليم بأن جميع الظواهر العربية المعاصرة هي علامات للتخلف، وبأدنى درجات الثقة بالنفس. قد يكون صحيحاً أن المجتمع العربي يعاني من انخفاض الانتاجية والأداء السياسي، غير أن هذا قد يؤدي إلى الاغتراب ورفض التبعية في مرحلة الانتقال، وهذا رصيد للمستقبل، يحمل في طياته دعوة لاشكال أكثر ايجابية للمشاركة. كذلك قد تسود مواقف سلبية تجاه البيئة والمجتمع والممارسات الليبرالية الغربية، غير أن هذا قد يحمل ارهاصات لمسيرة بديلة للمشاركة في صياغة مستقبل عالمي أكثر ملاءمة لنا. يجب كذلك ألّا نعتبر مشتريات السلاح وكبر حجوم الجيوش العربية مجرد شر مطلق. إن النظرة إلى واقع اجتماعي أو سياسي معين يجب ألّا تنطلق من افتراض أن ما يحكم الوضع السائد، سوف يظل حاكماً للمسيرة المستقبلية على النحو الذي يسلم به منطق اسقاط الحاضر على المستقبل بأسلوب خطي ينفي القدرة على التغير. إنّ الحركة الاجتماعية هي سلسلة من الأفعال وردود الأفعال، وهي بهذا تنشىء قوى ذاتية للتغيير علينا أن نتعرف عليها ونوجهها الوجهات التي تناسب كل بديل من البدائل المستقبلية المطروحة. وإهمال هذا الجانب يوقع الكثير من الوثائق العربية في خطأ اهمال التوصيات بالمتطلبات والسياسات والديناميات

اللازمة للانتقال إلى الصورة الاستراتيجية المستهدفة، والاستعاضة عنها، في أحسن الأحوال، بالحديث عن الاجراءات العاجلة، التي سميت هذه الأخيرة أحياناً، بالآليات، وهي ليست كذلك. ولعل أحد الاسباب التي دفعت إلى ذلك أن تلك الوثائق وضعت بتوجيه من أطر مؤسسة قائمة، فالتزمت بافتراض قدر ترضى عنه تلك الأطر من بقاء الأشياء الأخرى على حالها، بما في ذلك تجاهل دور القوى الاجتماعية القادرة على احداث التغيير. كذلك وقعت تلك الوثائق في خطأ آخر مرجعه اهمال التفاعل بين الآفاق العربية المخطط لها من ناحية، وما يمكن أن يحدث من تطور في الآفاق السياسية من ناحية أخرى. وفي سعيها إلى تلافي ما يترتب على ذلك من مجافاة للواقع، كان أقصى ما تدعو إليه هو المطالبة بتحييد الأمور الاجتماعية والسياسية، آملة في أن يؤدي هذا إلى تمرير صور تراها أكثر تطوراً للعمل المشترك، مفترضة بذلك أن هذا العمل يمكن أن يتم في فراغ. وهنا أيضاً كانت تلك الوثائق مقيدة بواقع ضرورة تصديق السلطات السياسية عليها؛ فهي لا تجسر على المساس بالأطر السياسية القائمة التي اسهمت في الواقع المرفوض، والتي تقاوم بالتالي توصيات التغيير المطلوب، مستخدمة حقها في ممارسة سلطان السياسة على مسار العمل المشترك رغم تصديقها على ما تنادي به الوثائق من تحييد لذلك السلطان. وهكذا تفقد الوثائق فاعليتها وتتحول إلى وثائق مكتبية لا تكتسب قوة فعل البرنامج القابل للتنفيذ. بل إنها تستخدم أحياناً كأنواع من المسكنات التي يعتمد عليها في تسكين القوى القادرة على احداث التغيير.

إن هذه النماذج تجعل من الضروري اجراء دراسة تتخلص من المحددات التي خضعت لها كثير من المواثيق العربية التي ادعت استهداف صورة أفضل للمستقبل العربي، واستنزفت طاقات إبداعية عربية في دروب ومسالك مسدودة تقطع الطريق على أي تغيير يمس الموازين القائمة التي تسعى من خلال المستقبل إلى إثبات وجودها. وعلى هذه الدراسة أن تتمعن في حقيقة التفاعلات الاجتماعية وأن تتوجه إلى القوى التي يمكن أن تؤثر فيها.

ولعل من مزايا استشراف أبعاد المستقبل، بخاصة في الوطن العربي المفرط الحساسية، أنه يمكن أن يتحرر نسبياً من قيود الحاضر متمثلة في حساسيات النظرة قصيرة الأجل التي تغذيها المصالح والهواجس الفئوية والقطرية الضيقة التي تشكل عقبات في سبيل تنمية شاملة جادة وفي طريق تعاون عربي حقيقي. ففي الأفق الزمني الطويل، يمكن أن يتضح الفارق الحاسم في نتائج الخيار بين المصالح الآنية لفئة أو فكر ما، وبين مصالح الفئة نفسها ومصالح خلفها على المدى الطويل.

غير أن التصدي لمحاولة التعرف على المستقبل يحكمه كثير من الاعتبارات المعرفية التي يجب التنبه اليها والحذر بشأن بعضها. وتتضح أهمية هذه الاعتبارات عند حصر مجالات الدرس التاريخي أو عند تحديد المتغيرات الأكثر أهمية، أو عند فرز الآفاق الجزئية للتعرف على ظواهر سوف تحيط بنا مستقبلاً، أو عند اختيار منهجيتنا لاستشراف المستقبل العربي بخصوصياته.

ولننتقل الآن إلى هذه الاعتبارات المعرفية.

ثانياً: مقوّمات الدراسة

يتناول هذا القسم الأبعاد المعرفية اللازمة للدراسة وما تقود اليه من منهجية ومن مكوّنات للدراسة.

١ ـ مسؤولية التنظير

لقد واجهتنا في هذه الدراسة إشكالية على قدر كبير من الأهمية. نحن نعرف أن البحث والقياس لا بد أن يبدأ بنظرية للمعرفة تبني على الخبرة المحلية والعالمية، وتتبنى مقولات بعينها حول العلاقات بين الظواهر بشمولها. ثم يأتي اختيار المنهج واجراء القياس لاحقاً بها ومدققاً فيها. وفي الوقت نفسه جابهنا عديداً من التساؤلات، منها:

ـ هل تتوافر في العلوم الاجتماعية نظرية واحدة أم عدّة نظريات؟ وبافتراض توافر نظرية ينسب إليها طابع العالمية في «العلوم» الاجتماعية، فهل من المقبول اصلاً الموافقة على هذا الادعاء بالعالمية؟

ـ هل يسمح لفريق الدراسة بادعاء توافر نظرية واحدة تقبع في خلفية كل ما تبنته الدراسة من مشاهد (بدائل) للمستقبل؟ وما هي الاشتراطات التي يجب توافرها في النظرية «الوحيدة» أو النظريات «الجيدة»، والتي يجب ألاّ نبدأ بغيرها.

أليس دور دراسة الاستشراف أيضاً فرز ما يتوافر من نظريات فكرية واختبارها؟

عند الفلاسفة لا يمكن التمييز بين المقولات النظرية ومعطيات الملاحظة؛ كلها ملامح للنظرية بدرجات متفاوتة. ومنطق الكشف العلمي يسمح بوجود نظريات متنافسة في وقت واحد. وعندما تكون النظريات غير قابلة لاثبات صحتها، تزداد النظريات والافتراضات المنافسة والافتراضات الظنية من صنع الخيال الخلاق المحكوم بقوانين سيكولوجية. ولا يمكن أن تكفي مشاهد الواقع، وملاحظة الحقائق، لتوجيه العملية العلمية. فالنظرية، لا الملاحظة، هي التي توجه الكشف العلمي. غير أن عملية التطور العلمي نفسها عملية تتضمن تحولات عميقة وجذرية، ونقاط عدم الاتصال تفضي إلى نتائج معرفية بعيدة المدى.

من هنا، تعرف أن تعدد النظريات هو من الأمور التي تثبت في كل العصور أنها تتفق مع روح البحث العلمي. ومن الحقائق ما لا يمكن الكشف عنه دون اللجوء إلى نظريات بديلة، ودون الخروج على قدسية المفاهيم والمصطلحات، فالنظرية العامة لا يمكن اختبارها إلا بنظرية أخرى مساوية لها في درجة العمومية[٢٩].

---

(٢٩) انظر: فيرندرا شيخاوات، «بعض الاتجاهات الابستمولوجية في فلسفة العلوم،» ديوجين (نيسان/ ابريل ١٩٨٦).

ولقد راعت الاختبارات التي تمت في اطار منهجية هذه الدراسة تلك القضايا المعرفية، اضافة إلى بعض المحددات التي اضافتها طبيعة الدراسة. من هنا كان علينا استشراف المستقبل من خلال التسليم بوجود اطر فكرية متنوعة في الساحة السياسية العربية. والافتراضات التي تكمن في خلفية كل اطار من هذه الأطر ينبني عليها بالضرورة مشاهد بديلة للمستقبل العربي.

وعندما نسلّم بكل هذا التنوع في الأطر المعرفية، فإن منهجية الدراسة يجب أن تعترف بمجموعات متنوعة من الآليات والافتراضات التي تحكم المستقبل والتي يمكن أن تعبر عن اتفاق ـ ولو عند حد أدنى ـ بين هذه الأطر المعرفية. وعندما نفعل ذلك، يجب إذاً أن نلتزم بالآتي:

ـ بأننا لسنا بصدد التنبؤ بالمستقبل، ولكننا بصدد البحث في بعض من بدائله (أو مشاهده)، وعلى فريق الدراسة مراعاة الاتساق ما بين كل اطار نظري وما يتفق معه من مشاهد المستقبل، وما يتوقع في اطاره من ردود فعل وخيارات.

ـ أن تُوضع الضوابط ـ من قبل عدد أكبر من المفكرين والباحثين ـ على فريق الدراسة، حتى يتمكن من أن يتخلص من تحيزه الى صف اطار نظري، وبالتالي مشهد مستقبلي، على حساب آخر.

ـ ان قراءة الماضي والحاضر يجب أن تقوم أيضاً على الحدود الفكرية والمعرفية المشتركة بين الأطر المختلفة، وألا تكون متحيزة لاطار ايديولوجي وفلسفي بعينه.

٢ ـ الاستهداف في استشراف المستقبل

عبر قرون عديدة من تاريخ البشرية، تبنّى الكهنة وعلماء الدين والفلاسفة نظرية الكون الذي يكرر نفسه في دورات[٣٠]، ما بين خير وفساد. عبر فترة طويلة لم يأت المفكرون بنظريات أفضل لتأويل حاضر ومستقبل البشرية. لقد استبعدت الهدفية (الواعية والمتضمنة)، أو قل استبعد دور الخلف (أو الأجيال التالية) وغايات المستقبل من عملية التنظير. في الماضي كان التطلّع في المستقبل إلى اليوتوبيا أو أرض الميعاد، أو الفردوس، أو الدار الآخرة. وأما اليوم فإن لتصورنا الحاضر للمستقبل، ولغاياتنا، نصيباً يُستَدْعَى عند بناء الحاضر ورسم الخطى إلى المستقبل.

---

(٣٠) استخدم اخوان الصفا كلمة «الكور» في التعبير عن الدور التام (أو السنة الكبرى عند اليونان) وقالوا: ان للفلك وأشخاصه... أدواراً كثيرة... ولادوارها كور... أما الأكوار فهي استئنافاتها في ادوارها وعودتها الى مواضعها مرة بعد أخرى. انظر فصلاً كاملاً حول «فوائد الخلف أو أطوار العلاقة بين الحاضر والماضي والمستقبل،» في: كارل بيكر، المدينة الفاضلة، ترجمة وتقديم محمد شفيق غربال، ط ١٠ (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٥٥)، ص ٢٠٦.

ولم يتراجع هذا المعنى حتى الآن، فنجد أن كثيرين من المع كتّاب فكر التنمية يحملون معهم هذا المعنى نفسه، أو قل لي ماذا تريد أن تكون وأنا أقول لك كيف. وأغلب الكتّاب في فروع المعرفة العلمية المختلفة يشتد هجومهم اليوم على ما يسمى «الموضوعية»، و«الآليات المنفصلة عن الرغبات» في العلوم الاجتماعية. وهم يتهمون كتاباً تقليديين في التنمية والعلوم الاجتماعية بأنهم اسقطوا الاستهداف في تنظيرهم، وعلى الأغلب لقصد غير شريف. هذا يطرح على منهجية الاستشراف في دراستنا هذه مطلباً اضافياً، يتمثل في ضرورة تجميع أهداف وغايات القيادات الفكرية العربية، والمواطنين العرب إن أمكن، ودمجها كمكونة أساسية في معطيات نشاط الاستشراف. ولقد حاولت الدراسة ذلك بالفعل، في تجميع الدراسات الخلفية، وفي الاستثارة الفكرية في المراحل كافة، وحتى في تطويرها لمفهوم النماذج الكمية المستخدمة.

ويضيف ذلك المطلب مزيداً من التعقيدات المنهجية. فالغايات (والأهداف) هي مستوى معيّن للانجاز في مجال قيم مجتمعية بعينها. ومن المنظور التاريخي لا يوجد تحقق مطلق لأي قيمة من القيم، إنما ما يميز وضعاً اجتماعياً تاريخياً معيناً هو الحركة في اتجاه، أو عكس، هذه القيمة. وتبقى مشكلة قياس أهداف بعينها، ومن ثم ربطها في لحظة مستقبلية، بما يتسق معها من هياكل اجتماعية وتوقعات مادية، دون أن يعني ذلك أن يتحول الاسترشاد بالغايات الى انغلاق عن العالم التاريخي ليصبح ممارسة صرفة للحلم. وهكذا، فإن المنهجية يجب ألّا تهمل اشكالية العلاقة بين الذاتي والموضوعي في المعطى التاريخي. فإذا استغرقت منهجيتنا في التعبير عن المعطى الموضوعي افضت إلى روح أدواتية ومشاهد مستقبلية اتجاهية بعيدة عن الدرس التاريخي. وإذا استغرقت المنهجية نفسها في الخيارات الذاتية المثالية (والاستهداف) جاءت الدراسة كبرنامج سياسي رومانسي. والحل العملي هو محاكاة التاريخ، الذي يمثل الحركة الدائبة: أي الجيئة والذهاب ما بين الوعي والهدف والقرار الانساني من ناحية، وتطور الواقع المادي من ناحية أخرى.

٣ ـ قراءة الماضي والحاضر

إن الواقع العربي الراهن هو محصلة تطور تاريخي طويل ومعقد، وقد أفرزته جدليات داخلية وخارجية لا بد من الكشف عنها وتقدير أوزانها النسبية واحتمالات استمرارها في المستقبل.

أ ـ نلاحظ ـ بادىء ذي بدء ـ أن أي قراءة للتاريخ والحاضر، مثلها مثل أي منهج للتحليل والقياس، يجب ألّا تتم في فراغ أو لمجرد المسح المعرفي. وعلى الأغلب، فإن ذلك المسح الحر يدّعي الشمول، بينما هو في الحقيقة متحيّز لكونه انتقائياً. القراءة المطلوبة يجب أن تتم في ضوء محاولة الاجابة عن اسئلة بعينها. هذه دعوة للالتزام بهدف هذا المشروع عند قراءة الماضي والحاضر: نأخذ من ثوابت الارث وتراكمات الحاضر ما يفيد في صياغة اطار فكري صالح للامتداد في المستقبل.

ب ـ ويتـطلّب ذلـك اشـراك أكبر عـدد ـ ممن اختلفت مشاربهم واهتمـامـاتهم وايديولوجياتهم ـ من المفكرين في استخلاص خبرات الماضي، وفي اشتقاق الثوابت الحاكمة في صياغة المستقبل. حيث ان ما نعرفه ـ أو ما سوف نوظفه في دراستنا حقيقة ـ ليس الماضي والحاضر والمستقبل، بل انطباعاتنا وقدر استيعابنا ومرحلة تطوّرنا. إن ما لدينا على الأغلب ـ هو الماضي الحاضر، والحاضر الحاضر، والمستقبل الحاضر. ولا يبقى لدينا سوى أن نستبق المستقبل ـ الممكن والمأمول ـ ونبحث عنه وسط هذا العدد الكبير من المشاركين، ومن خلال الجهد المنسق في الحلم والحدس سوياً لاكتشاف مزيد ومزيد من خمائر المستقبل، التي لا بد أن بداياتها ظهرت بيننا وحولنا.

إن التوسع في اللجوء إلى أكبر عدد وأعمق تفاعل (عبر عمر الدراسة) بين المفكرين والباحثين العرب، هو استجابة لأهمية «الترجيح» و«الموازنة بين الافتراضات». والترجيح والموازنة بين الافتراضات يستدعيان كذلك البدء بتنويعات متماسكة من الافتراضات، نكوّن منها نقاط بدء لبدائل مستقبلية، وذلك عندما تتقارب ترجيحات كل من هذه البدائل داخل العقل والوجدان العربي. هكذا نحاول في هذه الدراسة أن نقرن الرجحان المبني على تكرار الظواهر في التاريخ بالرجحان المبني على تكرار الافتراضات. واستقراء الماضي والحاضر انطلاقاً من التعرّف على تحديات المستقبل ضرورة لابتكار نظريات جديدة. والتحليل المستقبلي (او الاستشراف) هو بالتالي مدخل مناسب لترجيح نظرية على أخرى.

وسنعود إلى التنظير في الفكر العربي في نقطة تالية عن «الفكر النهضوي العربي».

٤ ـ الاستشراف في عالم متغير

تهتم هذه الدراسة باستكشاف احتمالات وممكنات المستقبل العربي. غير أنه حتى تصبح القراءة ممكنة، فقد تحدد الأفق الزمني بثلاثين عاماً تمتد إلى مطالع القرن الحادي والعشرين (حتى عام ٢٠١٥). وهي تستشرف المستقبل ولا تتنبأ به. أي أنها تدرس البدائل الواردة وتقارن بينها، ولكنها لا تقرر أيها سيحدث في هذا الأفق. ان اللجوء إلى التنبـؤ ينطوي على أخطار التجريد والتعسّف في مثل هذا المنهج[٣١]، ويجعلنا عرضة للمحاذير التي سبقت الاشارة إليها. أما التحليل المستقبلي، أو الاستشراف، فهو حوار مع الوعي البشري حول الاحتمالات والممكنات.

وأي محاولة منا لاستشراف مستقبل الوطن العربي لا بد أن تجابه بتحديات فكرية ومنهجية. وتتزايد هذه التحديات، إذا ما أخذنا في الاعتبار بعض ملامح العالم المحيط بنا وسرعة تغيّره. فإذا كانت منطلقاتنا لا تختلف عما يتضمنه الكم الكبير من دراسات المستقبل

(٣١) انظر التقويم الذي قدم حول دراسات المستقبل في:
Marie Jahoda, «Introduction,» in: Christopher Freeman and Marie Jahoda, eds., *World Futures: The Great Debate* (Sussex: University of Sussex, Science Policy Research Unit, 1979).

التي أشرف عليها الغرب الصناعي[٣٢]، فإنّا لسنا في حاجة إلى تكرار مثل هذه الدراسات.

إحدى الثورات الحقيقية التي برزت في العلوم الطبيعية وفي المجتمعات عامة، هي اعادة اكتشاف الزمن. لقد اتفق من سبق عصر «اسحق نيوتن» على الغموض عند التعرّض للزمن، رغم الاحساس به في عديد من ظواهر الحياة، وهذا هو الزمن الطبيعي أو العضوي. والزمن إما ماضٍ قد مرّ، أو حاضر يمكن استبقاؤه، أو مستقبل لم يأت بعد[٣٣]. ولم يتقدّم كل هؤلاء بأكثر من ربط الزمن بالحركة عند محاولة التفكير فيه. وقدمت ثورة نيوتن المعرفية مفهوماً مطلقاً للزمن يجري بالتساوي دون أي علاقة بأي شيء خارجي. وكان هذا المفهوم الميكانيكي للزمن عنصراً أساسياً في التصنيع الذي شهدته هذه المجتمعات[٣٤]. ثم حدثت ثورة القرن العشرين ـ التي توّجها «ألبرت اينشتاين» عندما قدم «الزمن النسبي» الذي لا يجري بالتساوي في الأماكن المختلفة، ويختلف حسب أسلوب القياس ومكانه. وقدم الزمن كبعد رابع ـ اضافة إلى أبعاد المسافات المتعارف عليها ـ وهو بذلك قد قلب الأطر النظرية التي اعتمدها العلماء لعدة قرون.

أ ـ ولا ينتبه بعضنا إلى أن العلوم الاجتماعية مرت بمثل هذه المراحل تماماً، وفي توقيتات مشابهة. فالزمن كان الاكتشاف الثوري الانساني والمواكب ـ تقريباً ـ للثورة الصناعية. في السابق كان يشار إلى أحداث تاريخية بعينها، وحيث لا يهم التتابع الزمني لها. ولا نعترف بالتغير المستمر كحقيقة مجتمعية تحكمها علاقات بين ظواهر هذا المجتمع[٣٥]. ثم بدأ الزمن،

---

(٣٢) يبقى موقف الدول الاشتراكية بأوروبا رافضا لهذا النوع من الدراسات المركبة حول مستقبل العالم. وهم أميل لتخطيط المستقبل بدءاً من تنبؤات جزئية طويلة المدى (Prognosis) ومن تنبؤات متوسطة المدى عن الآفاق العالمية. وتأخذ بعض كتاباتهم مواقف أكثر رفضاً لاستخدام الاساليب الكمية التي تشمل آليات التغيير وملابساته. غير أن هذا لم يمنع مشاركتهم بالخبرة الفنية في دراسات مستقبلية عن موارد العالم، مثال مشاركتهم في أنشطة (IIASA) وغيرها. انظر:

G. Ch. Schachnasarow, *Die Zukunft der Menschheit. Prozesse, Probleme, Prognosen* (Berlin: Urania - Verlag, 1982), and M. Botez and M. Celac, *Global Modelling without Models: Theory, Methodology and Rhetoric in World Modelling*, HSDRGPID - 51/UNUP - 258 (New York: UNU, 1981).

ولا يمكن الادعاء بأن فريق هذه الدراسة متابع تماماً لدراسات المستقبل في البلدان النامية. وطالما أننا لسنا هنا بصدد عرض للدراسات المستقبلية والنماذج العالمية، فإن الاشارات الواردة بالمتن تبقى صالحة للاهتداء بها في جميع الأحوال. وحالياً تقوم أكثر من مؤسسة علمية بمراجعة لما تمّ تحت هذه الأنشطة المتصلة بالمستقبل.

(٣٣) قارن عرضاً مختصراً لتطور نظرة الفلسفة إلى الزمن،في: عبد الأمير المؤمن، «الزمن... ذلك اللغز الغامض،» **العربي**، العدد ٣٣٧ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦).

(٣٤) انظر: كافين رايلي، الغرب والعالم: **تاريخ الحضارة من خلال موضوعات**، ترجمة عبد الوهاب المسيري وهدى حجازي، سلسلة عالم المعرفة، ٩٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦)، القسم الثاني، ص ١٤٢ ـ ١٤٥.

(٣٥) «إن الرأي القائل بأن التغيير هو أحد مقوّمات الحياة (وربما كان هو المقوّم الوحيد) هو رأي قريب العهد. لقد كان هذا رأياً همس به البعض في القرن الثامن عشر، ولكن لم يكتب له الشيوع إلا في القرن الماضي». لقد كتب اليونان والرومان والصينيون وبعض المجتمعات الأخرى تواريخ، ولكنهم فعلوا ذلك لكي يفهموا ما كان وما سيكون ـ دائماً ـ لا ليفهموا كيف تتغير الأشياء. لقد آمنوا بأن الزمن دوائر متكررة متتابعة، وأن الطبيعة الانسانية =

بوحداته وقياساته كما نعرفه الآن، يصبح جزءاً من أدوات التنظير ومتغيراته، ومبحثاً في علاقة الانسان بالبيئة، والفعل بردود الفعل[٣٦]. أما الآن، فإن مباحث العلوم الانسانية تراجع نفسها، وتراجع بالتالي نظرتنا إلى الزمن؛ فلم يعد الفلاسفة وعلماء الاجتماع الجادون يتحدثون ـ في تحليلهم للظواهر ـ عن زمن موضوعي، أو مطلق، أو مستقـل. هذا الزمن الذي قال عنه أحد علماء الاجتماع التاريخي: «إنه الزمن بسببه صارت السوقية التي مضى الزمان عليها معرفة، بل ومعرفة تفيض بالبهجة»[٣٧]. ما لدينا الآن هو محاولة التعرف على الزمن النسبي ـ لا المطلق ـ والذي لا يمكن فصله عن المكان والمرحلة، ولا يمكن فصله عن زمان ومكان المراقب والدارس، سواء أكان ينظر إلى الماضي أم إلى المستقبل. إننا عندما نحاول تمثل الانسان في الزمان، فلا يجب أن نحاسبه من خلال عقلانيتنا وأدواتنا نحن، بل أن نتساءل عن ردود فعله الناجمة عن موقف معيّن، والتي قد تكون ذات طابع مؤقت.

وهنا، فإن المنطق يفرض علينا، في منهجيتنا لاستقراء الماضي واستشراف المستقبل، أن نكون حذرين عندما نخلط بين أشكال مختلفة للزمن، البيولوجي والفيـزيائي والدنيوي والميتافيزيقي، وأن نجتهد كي نعبر عن علاقات بين ظواهر وتتابع أحداث، دون اعادة صبّها في نسق مختلف بعينه، حتى تتفق وسهولة التعامل مع شكل بعينه من أشكال الزمن. إنها مصاعب اضافية تثار أمام أي منهج للاستشراف، ولكن يجب ألّا تصيبنا باليأس، أو أن نهرب إلى الأسطورة والنبوءة ـ حيث كل شيء محدد سلفاً ـ لمجرد أن مناهجنا لا تسمح بإدراك أن كل شيء يتغير، وحتى العلاقات «الموضوعية». وهنا يأتي دور الوعي بكيفية تغيّر الاشياء في حياتنا الاجتماعية، ودور الفهم بأننا شركاء في صياغة المستقبل. «إن إدراك أن كل شيء يتغير، لم يصبح ممكناً إلا في مجتمع يغير كل شيء ـ أي مجتمع الاستهلاك السريع ـ ولكن ما ان توصل الانسان إلى هذا الادراك حتى أصبح يصدق على كل المجتمعات. على أن النتيجة . . . اقلقت كثيراً من مفكري القرن العشرين إلى حد أنهم لاذوا بالدين أو الاسطورة أو التجربة المباشرة فراراً من التغير. . . ووجد آخرون . . . قدراً هائلاً من الحرية في اكتشاف قدرة البشر على أن يصنعوا أنفسهم، ويعيدوا صناعتها بلا انقطاع»[٣٨].

ب ـ إذاً في منهجيتنا لاستشراف المستقبل، وعند اختيار نقاط بداية كل مشهد مستقبلي، واختيار طريق التعبير عن العلاقات بين الظواهر وتتابع الأحداث في لحظات زمنية بعينها، فإن الزمن النسبي يجب أن يكون مفهوماً متفقاً عليه، ويحكمنا في اختيار المنهج. وسوف نأتي على ذلك مرة أخرى عند الحديث عن الدينامية في المنهجية المستخدمة. المهم هو أن نتفق على أن المراحل يمكن أن تختصر، وأن معدلات وقع الحياة قد تغيرت، وأن التحوّل والثورة يمكن أن

= تظل دائماً على ما هي عليه. وكانت كتابة التاريخ عندهم مصدراً للموعظة الخلقية التي تبيّن للحاكم كيف يحكم وللناس كيف تسلك. انظر: المصدر نفسه، ص ٣٥٧ ـ ٣٥٨.

(٣٦) انظر: ج. برونوفسكي، ارتقاء الانسان، ترجمة موفق شخاشيرو، مراجعة زهير الكـرمي، سلسلة عالم المعرفة، ٣٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨١).

(٣٧) آلان جرا، «أحجية الزمان: مدخل اجتماعي جديـد،» ديوجين (شباط/ فبـراير ـ نيسـان/ ابريـل ١٩٨٦).

(٣٨) رايلي، الغرب والعالم: تاريخ الحضارة من خلال موضوعات، ص ٣٧٠ ـ ٣٧١.

يفعلا الكثير، وأن الدروس المستفادة كثيرة. وتاريخنا مملوء بما يمكن من خلاله أن نصدّق أن الحلم قد يتحوّل ـ مع بعض الظروف المؤاتية ـ إلى حقيقة، وأن نعرف أن آليات متنوعة ومتباينة يمكن أن توصلنا إلى الهدف نفسه(٣٩).

وهكذا، فإن الزمن يجب ألاّ ينظر إليه كمحدد مطلق للحركة في الاستشراف، سواء بالنسبة إلى مناقشة مدى «الامكان» للأحداث التي ينفتح عنها ستار مشهد معين، أم مدى «احتمال» حدوث الحركة التي يصفها هذا المشهد. إن تداعيات المشاهد عبر الزمن هي التي تخلق ذلك الامكان وذلك الاحتمال. المهم أن نستوضح أوزان وقدرات القوى الفاعلة في كل حالة.

٥ ـ نحو صياغة أولية لجدليات حاكمة في التاريخ العربي

إن أي طرح لشكل من أشكال المستقبل يهمل الجدليات الحاكمة في منطق التاريخ، لهو طرح يجانبه الصواب ويجافي منطق التاريخ والاجتماع البشري. والفكر النهضوي العربي، الذي سنتعرض له بعد قليل، يجب أن يمدّنا بآليات أساسية تساعدنا في اشتقاق المنهجية، وأن ينظر إلى تداعيات المستقبل على أنها ديناميات متدفقة تجمعها جدليات رئيسية حاكمة. في اطار ذلك، يمكن رصد عدة عمليات جدلية ـ تجمع ثنائيات بعينها ـ شديدة الصلة بمنهج استشراف مستقبل الوطن العربي. وكل من هذه الثنائيات كان يتفاعل بشكل واضح مع الأخرى، فهو نسق يعبر عن المكان والزمان. هذه هي لحظة أولى، واتفاق فكري حول حدود دنيا، في صياغة الجدليات الأعم التي سوف يعبر عنها «النسق العربي» الذي سوف نستخدمه في استشراف المستقبل.

أ ـ التوحّد والتفتت

يذكرنا التاريخ العربي بأنه لم تكن هناك ديمومة لما يمكن أن يسمى «حالة وحدة» أو «حالة تجزئة». كلتا الحالتين ما هما إلا لحظتان تاريخيتان مؤقتتان، وان كلاً منهما حملت في احشائها البذور الجنينية للحالة الأخرى.

الشواهد التاريخية تؤكد هذا المنحى. فأولاً، ليس صحيحاً أن الوطن العربي ـ كما نعرفه اليوم ـ ظل في حالة وحدة شاملة معظم تاريخه. ولكن الشواهد التاريخية تؤكد أيضاً أن الوطن العربي لم يبق مفتتاً أو مجزءاً طوال تاريخه. وقد امتلأت القرون الأربعة عشر التالية لظهور الاسلام بظهور كيانات صغيرة، سرعان ما كانت تتعرض لعملية ضم واندماج سياسيين في

---

(٣٩) حَوَت الفقرة السابقة كثيراً من الكتابات التي اعادت تقويم لحظات تحوّلية حاسمة في تاريخ الأمة العربية. وقدّمت هذه الكتابات دروساً غنية حول امكانية ادارة الصراع والنجاح مهما تشابكت الظروف وتعقدت، في مثالين: ملابسات قيام ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨ بالعراق، والتي نشرت تباعاً في مجلة: آفاق عربية، للفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦. وملابسات تأميم قناة السويس ١٩٥٦ بمصر، والتي عرضت في: محمد حسنين هيكل، ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦).

كيانات أكبر، لا تشمل بالضرورة كل أرجاء الوطن العربي، ولكنها بالقطع أكبر من الوحدات السياسية القطرية المعاصرة. وبعد فترة، تطول أو تقصر، كانت عوامل التفتت تدهم هذه الكيانات الكبرى. ثم تبدأ عملية التوحّد مرة أخرى. . . وهكذا.

إذاً، فإن التوحّد ـ كعملية مجتمعية سياسية ـ كان يمثل اتجاهاً تاريخياً مستمراً، وكان التفتت أيضاً ـ كعملية مجتمعية سياسية ـ يمثل اتجاهاً تاريخياً مضاداً، والعمليتان سادتا التاريخ العربي من خلال جدلية مستمرة. وأهم من ذلك بالنسبة إلى المستقبل ـ هو التأكيد على أن عوامل التوحّد موجودة بالقوة نفسها التي توجد بها عوامل التفتت في التجزئة الظاهرة في الوقت الحاضر، ومنذ انهيار الدولة العثمانية. لقد حاول ابن خلدون في القرن الرابع عشر الميلادي أن يرصد جوانب هذه الجدلية، ويحلل أنماطها وآلياتها. ولا شك أنه قد ترك أثراً على منهج التحليل العربي، الأمر الذي سوف نراه في قراءتنا للدولة والمجتمع العربيين في الفصل الثاني من هذه الوثيقة.

ب ـ الداخل والخارج

الجدلية التاريخية كانت تجد لها تعبيراً أيضاً في التفاعل والصراع بين قوى الداخل الأصيلة في تركيبه، وبين قوى الخارج التي حاولت قهره والهيمنة عليه. كانت القرون الأربعة الأولى من التاريخ العربي الاسلامي فترة نهوض داخلي وعسكري وحضاري مع كل تداعياته ومصاحباته. وكانت القرون الثلاثة التالية فترة انحسار، دهمت فيها قوى الخارج أطراف الوطن العربي وتقدمت نحو قلبه على ثلاثة محاور: المغول من الشرق، والصليبيون من الشمال، والاسبان ـ البرتغاليون من الغرب. ثم كانت القرون الخمسة التالية قرون جذب وشد بين قوى الداخل وقوى الخارج، مع غلبة نسبية لقوى الداخل، إذا اعتبرنا الدولة العثمانية ممثلة لها. ثم كان القرنان الأخيران فترة انحسار لقوى الداخل وفترة مد واختراق وهيمنة لقوى الخارج.

هذه الجولة الأخيرة بالذات في بداية الصراع بين الداخل والخارج لها أهمية خاصة. فقد صاحبها وترتب عليها ليس مجرد الهيمنة الجيوسياسية والاقتصادية فقط، ولكن تحويل التفتت إلى تجزئة قطرية أيضاً. فإلى ما قبل الغزوة الاستعمارية الأخيرة التي بدأت منذ قرنين، كانت الحدود الداخلية بين أقاليم الوطن العربي لا تعني شيئاً بالنسبة إلى انتقال البشر أو السلع أو الأفكار، لم يكن مفهوم السلطة السياسية يحمل معه بالضرورة ولاء روحياً أو وطنياً أو التزاماً قانونياً من ابناء الوطن العربي. ومن ثم لم تكن عملية التوحيد، أو عملية التفتت، خاضعة لمفاهيم الشرعية القانونية أو الدولية. كانت الشرعية الوحيدة الفاعلة ـ إذا جاز هذا التعبير ـ هي الشرعية الحضارية الدينية والثقافية، تدعمها القوة العسكرية في توفير متطلبات العدالة والعمران. كانت العقيدة واللغة وأسلوب الحياة هي القواسم المشتركة التي تربط أبناء المنطقة.

والذي فعله الاستعمار الغربي في غزوته الأخيرة هو أنه حول التفتت ـ الذي كان بمثابة الحالة الزئبقية في التاريخ العربي إلى القرن الثامن عشر الميلادي ـ إلى تجزئة، واضفى عليها

مظاهر الثبات والتكلّس، بما خلقه من أطر قانونية ومؤسسية قطرية لهذه الأجزاء. . . وفعل الأمر نفسه فيما كان كله تحت هيمنة الدولة الاستعمارية نفسها (أقطار شمال أفريقيا في ظل الاستعمار الفرنسي، مصر والسودان في ظل الاستعمار الانكليزي).

ثم حينما استقلت هذه الأقطار سياسياً، أصبح لها شرعية قانونية دولية من ناحية، وأصبحت هناك، من ناحية أخرى، جماعات مصالح في كل قطر مستفيدة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً من بقاء واستمرار هذه الكيانات القطرية.

ج ـ العقائد الكبرى والعقائد الصغرى

ومنذ اكتسب الوطن العربي سماته الدينية والثقافية بعد استقرار عملية الفتح العربي الاسلامي، وهو يخضع لتضاد ثنائية ثالثة في جدلية ما بين الموحدات الحضارية الكبرى في مواجهة المفرقات الثقافية الصغرى. نعني بالأولى الاسلام والثقافة واللغة العربية، ونمط الحياة، والإرث التاريخي المشترك. ونعني بالثانية التنوعات المحلية داخل كل هذه الموحدات الكبرى. من ذلك مثلاً أنه توجد في داخل الاسلام كإطار ديني ـ عقيدي عام ـ تنوعات مذهبية وفقهية عديدة (سنّة ـ شيعة ـ خوارج)، وفي داخل كل منها مدارس فقهية مختلفة. واللغة العربية بدورها كإطار اتصالي ـ تواصلي عام، توجد في داخلها لهجات محلية عديدة. . . وهكذا. هذا فضلاً عن انه إلى جانب التنوعات داخل هذه الأطر الموحدة الكبرى، وجدت، ولا تزال توجد، خارجها، ولكن إلى جانبها في الوعاء الجغرافي البشري نفسه للوطن العربي، جماعات اثنية عديدة تختلف عن الأغلبية العظمى، إمّا في الدين(المسيحيون واليهود مثلاً) أو في اللغة (مثل الأكراد).

وقد جعل وجود الموحدات الحضارية الكبرى، ولا يزال يجعل، الوطن العربي مهيأ دائماً للاستجابة لمركز سياسي واحد، ولمركز حضاري واحد. وكانت مقومات هذه الاستجابة متوافرة. وحيثما وجدت دعوة أو رسالة أو زعيم أمكن استنفار هذه الموحدات الحضارية، وكانت بالتالي عوامل التوحد السياسي تتعاظم. وفي حالات كثيرة تمت ترجمتها إلى واقع عملي، وظهرت كيانات أكبر في التاريخ العربي.

ولكن بالقدر نفسه والقوة نفسها كان وجود المفرقات الثقافية الصغرى في كنف، أو إلى جانب، الموحدات الكبرى، يجعل المنطقة مهيأة لعوامل التفتت. فالعصبيات المحلية (دينياً، مذهبياً، لغوياً، قبلياً وجهوياً) لم تختف من التاريخ والواقع العربي المعاصر. ويمكن استثارة هذه العصبيات أو الولاءات المحلية خصوصاً في أوقات الانحلال والانحطاط.

وكما أن استثارة الموحدات الحضارية الكبرى مرتبطة بظهور القيادات العملاقة ـ سبباً ونتيجة ـ فإن استثارة المفرقات الثقافية الصغرى مرتبطة بظهور القيادات القزمية سبباً ونتيجة.

د ـ الروحانيات والماديات

وتجاذب التاريخ العربي الاسلامي تعبيرات أخرى عن الجدليات الحاكمة، تمثّلت في

التفاعل و/أو الصراع بين «الظروف» و«النصوص» ، بين «المدنس» و«المقدس»، بين «الواقع المعاش» و«الرؤى المثالية».

فمنذ انتهاء الخلافة الراشدة، واستقرار الحكم للأمويين، والمجتمع العربي الاسلامي يفرز حركات دينية ـ سياسية، رافضة للواقع المعاش، وتواقة إلى استعادة «الفردوس المفقود». والمقصود بهذا الأخير هو المجتمع الفاضل العادل الورع، الذي وُجد في صدر الاسلام، أيام الرسول (ص) والخلفاء الراشدين. وكُلّما تقدمت الأزمنة بالعرب المسلمين، كلما زادوا في اضفاء المثالية على تلك الحقبة التاريخية التي لم تتجاوز نصف القرن، وكلما الهمت سيرتها خيال ووجدان بعض الرافضين للواقع المعاش والطامحين الى مجتمع أفضل. وقد كان، ولا يزال، هؤلاء الرافضون هم جنود ووقود العديد من الحركات السياسية في التاريخ العربي الاسلامي. بعض هذه الحركات تعثّر أو فشل بعد الاندفاعة الأولى (مثل الخوارج والقرامطة)، وبعضها تحول إلى فرق مذهبية دائمة لا تزال تعيش معنا إلى الوقت الراهن (مثل الشيعة والدروز). وبعض هذه الحركات نجح في الاستيلاء على السلطة في قلب الدولة العربية الاسلامية (مثل العباسيين) أو في اجزاء كبيرة منها (مثل الفاطميين والمرابطين والموحدين). ولكن حتى ما نجح من هذه الحركات في الوصول إلى السلطة بدعوى استعادة المجتمع الفاضل، أو الفردوس المفقود، كان بفعل قوانين التاريخ والاجتماع، يؤدي إلى «واقع معاش» لا يختلف كثيراً عن «الواقع المعاش» الذي سبقه. ومن ثم تنشأ حركات رفض واحتجاج جديدة، تنقب في النصوص القرآنية وفي السنة النبوية وفي السيرة الراشدية، وتنسج رؤية مثالية جديدة، تقدمها كـ «بديل مقدس» للواقع المدنس الذي يحيط بها.

وفي القرنين الأخيرين، شهد الوطن العربي العديد من هذه الحركات الدينية ـ السياسية، ربما كان أهمها «الوهّابية» في الجزيرة العربية، و«السنوسية» في المغرب العربي الكبير، و«المهدية» في وادي النيل. وقد استطاعت كل منها أن تصل إلى الحكم في أحد الأقطار العربية. ولكن هذه الحركات سرعان ما تحولت، كسابقتها، إلى «أسر حاكمة» لا تختلف كثيراً عن غيرها من الأسر الحاكمة التي يعج بها التاريخ العربي الاسلامي. وما زال بعض هذه الحركات الدينية ـ السياسية، وعلى رأسها حركة الاخوان المسلمين، يناضل في مصر والسودان والمشرق العربي لتحقيق رؤيته المثالية في صياغة المجتمع الاسلامي الفاضل. وإلى جانب هذه الحركات الدينية ـ السياسية، شهد التاريخ العربي الاسلامي حركات دينية رافضة أيضاً للواقع المعاش، ولكنها تواقة فقط إلى «الإنسان الفاضل»، حتى لو ظل الواقع المحيط بها مدنساً. ونقصد بها حركات التنسك والزهد والاعتزال والتصوف والهجرة. هذا النوع من الحركات، على الأقل في صورته النقية، كان ولا يزال يسعى للخلاص الفردي من خلال النزوع إلى التسامي الروحي فوق الماديات الدنيوية.

ورغم ما يبدو من اختلاف بين هذين النوعين من الحركات الدينية، إلا أن ما يجمعها هو أكثر مما يفرقها. فكلاهما يرفض الواقع المدنس. وكلاهما يسعى للبديل المقدس. كل ما في

الأمر أن أحدهما يحاول بديلاً جماعياً، والآخر يحاول بديلاً فردياً للخلاص. وكثيراً ما يزاوج الأفراد المنضوون إلى هذه الحركات بين هذا وذاك. وهذه الحركات الدينية ـ السياسية عموماً، رغم ما تتصف به من دائرية طوباوية، قد اضفت الكثير من الحيوية السياسية والروحية على التاريخ الاجتماعي العربي. وقد نجح بعضها بالفعل في تحقيق مشروعات توحيدية جزئية. فقد كانت الوهابية هي الدعامة الروحية لمشروع الدولة السعودية، التي وحّدت معظم اجزاء الجزيرة العربية في النصف الأول من هذا القرن. كما أرست السنوسية دعائم الوحدة بين الاجزاء التي تتكون منها ليبيا الحديثة. ويمكن أن يقال الكلام نفسه بالنسبة إلى المهدية في تكوين السودان المعاصر.

هـ ـ العلاقة بين الجدليات الحاكمة

يوجد بين هذه الثنائيات الأربع ـ بكل التناقض الذي تنطوي عليه ـ نوع من الارتباط غير المحكم. وحجم هذا الارتباط، مع ذلك، يوحي بإمكانية تفسير مسار التاريخ العربي، خصوصاً إذا تم تفصيل الظروف والشروط الهيكلية لكل جدلية (وهذا ما سنحاوله في الفصل الثاني).

لننظر أولاً إلى العلاقة بين الثنائيات الأربع. إن ثنائية «الوحدة والتفتت» تبدو أكثر ما تكون ارتباطاً بثنائية «الداخل والخارج». فعمليات «التوحيد» العربي كانت تحتوي تاريخياً، إمّا على التوسع على حساب «بلدان الجوار»، أو على مقاومة التوسع للقوى الخارجية على حساب أقطار الوطن العربي. فعملية توحيد الجزيرة العربية في عهد الرسول (ص) كانت بداية لعملية توسع عربي اسلامي استمر طيلة القرنين التاليين. وكانت فيهما الدولة العربية الاسلامية هي القوة الأكثر هيمنة في عالم القرنين الثامن والتاسع الميلاديين. ومع استمرار واشتداد حركات الانفصال في جسم الامبراطورية العربية الاسلامية في القرنين التاليين، بدأ تحرش قوى الخارج بأقطار الوطن العربي. وأخذ هذا التحرش شكل الهجمات الاقتحامية المباشرة بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر (الهجمة الصليبية الأوروبية والهجمة التتارية المغولية). وفي مواجهة هذا الاختراق الخارجي ـ والذي كان يؤدي غالباً، إلى مضاعفة «التفتت» وتكريسه ـ كانت تحدث عمليات «توحيد» لأقطار عربية اسلامية متجاورة لصد العدوان أو احتوائه. وكان بعض محاولات التوحيد هذه ينجح، كما حدث في عهد صلاح الدين الايوبي، الذي اتخذ من مصر قاعدة له في مواجهة الاختراق الصليبي، اضافة إلى محاولات عماد الدين زنكي وعز الدين قطز والظاهر بيبرس، في اتجاه توحيد الأجزاء المفتتة من ناحية، وتعبئة قوى الداخل في مواجهة الهيمنة الخارجية من ناحية أخرى. ونحن هنا ازاء مشهد تكرر عدة مرات في التاريخ العربي الاسلامي الوسيط، وهو مشهد مايمكن تسميته بـ «الامارة المجاهدة». وهي ظاهرة مزدوجة تنطوي على وجود «قائد فذ» في قطر عربي ذي موارد بشرية ومادية معقولة، يستنفر «الموحدات الحضارية الكبرى» في مواجهة الخطر الخارجي. تكرر هذا المشهد في بداية العهد المملوكي ليس للقضاء على بقايا الصليبيين في الشام فقط، ولكن أيضاً لمجابهة الخطر التتاري المغولي

الوافد من أواسط آسيا في القرن الثالث عشر الميلادي. وتكرر المشهد في المغرب العربي الكبير لمجابهة الخطر الاسباني ـ البرتغالي لعدة قرون. ويمكن اعتبار محاولات التوحيد المعاصرة كاستجابة للموجة الغربية الاختراقية للوطن العربي خلال القرنين الاخيرين، بما فيها الغزوة الصهيونية إضافة إلى دوافع أخرى.

والعلاقة بين الثنائيتين السابقتين (الوحدة ـ التفتت، والداخل ـ الخارج) وثنائية «التقاليد الكبرى ـ التقاليد الصغرى»، هي علاقة بين آليات ونتاج. فقوى التوحيد في المنطقة العربية تستنفر الموحدات الحضارية، أي التقاليد الكبرى، الكامنة في جسم المجتمع العربي، وتعبىء الموارد البشرية والروحية والمادية الداخلية لمجابهة قوى الهيمنة الخارجية. أما قوى تفتيت المنطقة، فهي تستنفر «التقاليد الصغرى»، أي «المفرقات»، الكامنة أيضاً في جسم المجتمع العربي. وهذا بدوره، وكما ذكرنا يغري قوى الهيمنة الخارجية باختراق المنطقة العربية، حيثما بدأ التفتت، وتقوم هذه القوى الخارجية بدورها بزيادة التفتت وتكريسه.

واللعب على العوامل الداخلية في استنفار آليات التفتت، يوظف واقع النظام والفساد والاستغلال والاستبداد الذي تمارسه السلطة الحاكمة. وهي عوامل تستثير بدورها «الشعوبية» و«الاثنية» و«الجهوية»، بخاصة في الأقاليم أو المناطق الطرفية، البعيدة نسبياً عن موطن السلطة المركزية. ولكن هذه العوامل الداخلية السلبية نفسها (الظلم، الفساد، الاستغلال، أو الاستبداد) يمكن أن تستثير غضباً أو سخطاً شاملاً، يفرز حركات احتجاج سياسية ـ دينية، احيائية، تقاوم هذه العوامل الداخلية، لا بالانفصال والتفتت، ولكن بتقديم بدائل من اجل مجتمع فاضل موحد. ويدعم القبول الواسع لهذه البدائل وجود خطر خارجي لا تستطيع السلطة القائمة مواجهته بنجاح. وهنا نلمس العلاقة الجدلية المتداخلة بين الثنائيات الثلاث (الوحدة ـ التفتت، الداخل ـ الخارج، التقاليد الكبرى ـ التقاليد الصغرى) من ناحية، وجدلية «الروحانيات ـ الماديات» من ناحية أخرى.

ولقد ارتبط الاستقرار المجتمعي ـ ومنذ الزمن السحيق ـ بمدى قيام الدولة بدورها في ضمان الأمن وحاجات الناس، وأيضاً بمدى احترامها للثقافات المحلية. وارتبط الانهيار بتقصير الدولة في ذلك، واستغلال الخارج لهذا التقصير. وارتبط الانهيار أيضاً بالأوقات التي كان فيها المزيد من الثروة مقروناً بالمزيد من سوء التوزيع، أو التي اجتمعت فيها المرجعية السياسية مع ما استطاعت أن تجمعه من رجعية دينية.

إن أي تطوير اقتصادي في اتجاه الوحدة، أو تصدّ لتأثير العامل الخارجي المعارض، أو تغليب للتقاليد الكبرى على التقاليد الصغرى، له ضوابط. تتمثل هذه الضوابط في التدقيق في الإرث التاريخي من بعض القيم والمقومات. فالحفاظ على الهوية، والانفتاح على الحضارات الأخرى دون فقدان القسمات المميزة، ارثاً وضابطاً، والابداع الخاص، والتقدم على محور الديمقراطية والتحفيز على المشاركة والخلق، مداخل للمواقف الايجابية تجاه البيئة والمجتمع. وكل ذلك يجب أن يجد ترجمة له في علاقة العقل بالوجدان، وفي مفهوم الدولة

ودورها في ضمان «الضـرورات» وتطوير «الخاصيات» و«التكميليات» (حسب ترتيب أهميتها). وينعكس كل ذلك مرة أخرى في مفاهيم العدالة والتكافل الاجتماعي، وضمان حقوق الاجيال التالية من الثروة، وفي علاقة الانسان بالطبيعة، وفي اتساع قاعدة الشورى، وفي تقدم مكانة العمل المنتج. والاتساع المكاني للدولة جدير باستقطاب غالبية متحمسة له، وقادرة على تجاوز ما يقابله من معوقات، إذا ما ارتبط باستكمـال الموارد وباحتياجات الأمن القومي وتحقيق العدالة. وهو على خلاف ذلك إذا ما كان لمجرد استنزاف موارد الآخرين، أو فتح طرق للتجارة، أو لنشر العقيدة.

و ـ مراعاة الجدليات الحاكمة وتقسيم العمل في الدراسة

هكذا قد نكتشف أن الجدليات الحاكمة تخالف ما يطرحه الغرب تقليدياً. فنحن هنا نضع خطوطاً تحت الدور الحاكم الذي تلعبه الأبعاد الاجتماعية والثقافية المحلية، وندعو إلى تنوّع مؤشرات الحكم على التنمية، ونقرن النهضة برفض الاغتراب وتجاوز ضعف الثقة بالنفس. والأمر الأكيد، إننا نرفض أن تكون صياغة المستقبل بدءاً من تطور ظواهر اقتصادية وكمية بحتة. هكذا يجب أن نتوسع بدراستنا هذه الى ظواهر تندرج تحت محاور المجتمع والدولة في الوطن العربي، والعرب والعالم، اضافة إلى التنمية العربية[٤٠] من خلال العمل بهذه المحاور وعبرها، علينا أن نتابع هذه الجدليات الحاكمة في التاريخ العربي، وان نستكشف المزيد من تفاصيلها وآلياتها، واحتمالات توظيفها في المستقبل.

٦ ـ الفكر النهضوي العربي

دون حاجة ملحة للعودة إلى الوراء، فإنه يكفي في هذا الفصل الأول ـ من الوثيقة ـ المرور على حالة الفكر النهضوي العربي المعاصر. ونعني هنا بالارهـاصات المعاصرة في مجال الفكر ـ السياسي والاجتماعي والتنموي ـ والتي يمكن أن نبدأ بها، استكمالاً لمراجعاتنا الضرورية لصياغة منهجية استشراف المستقبل، من حيث التعرف على الأطر الفكرية المختلفة وما يترتب عليها من مشاهد مستقبلية.

أ ـ لا شك أن الفكر السياسي القومي العربي ما زال يمثل محوراً رئيسياً في العقل العربي ونسق خياراته[٤١]. «فعلى مدى ما يقرب من مائة عام منذ ولادة الفكرة القومية في اواخر القرن

---

(٤٠) سنشير إلى أسباب تقسيم الدراسة إلى هذه المحاور فيما بعد.

(٤١) قارن الاستطلاعات والتحليلات التي عرضت في: السيد يسين [وآخرون]، **تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، فصل ٤: «المرحلة الرابعة: ما بعد نكسة ١٩٦٧،» وعلي نصار، «مستقبل الوطن العربي: جولة في هموم الحاضر وتوقعات المستقبل لدى بعض القيادات الفكرية العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٨٩ (تموز/ يوليو ١٩٨٦)، والذي يعرض فيه بعض نواتج دراسة استشراف مستقبل الوطن العربي. انظر أيضاً الفصل الأول: «طلالة نظرية في المفاهيم والمنطلقات،» في: سعد الدين ابراهيم [وآخرون]، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

التاسع عشر، تكوّن تراث ضخم من الكتابات، وتبلورت آراء كثيرة حول الايمان بالقومية العربية والسعي لوضعها موضع التنفيذ[٤٢]. بل واصبح هذا الفكر بنداً ثابتاً في مناهج الثقافة والتعليم، وفي العقيدة العسكرية القتالية، على امتداد اقطار الوطن العربي الرئيسية كلها. وظهر البعد العربي، وبشكل متزايد، في كتابات كثيرين من المفكرين الاسلاميين والماركسيين المعاصرين وغيرهم، بل إن أغلب كتاب الحركة الاسلامية (طارحين فكرة الأمة الاسلامية كإطار واسع)، ينظرون وعينهم على الاطار العربي كدائرة أولى في اهتمامهم. بهذا، فإن ركب الاسلاميين والماركسيين قد لحق بإرهاصات الوعي العربي في العشرينات، وما بعدها، وأضاف إليها[٤٣].

ب ـ إن حال الفكر النهضوي في منطقتنا يقدم حالياً ما يبرر مشروعية استشراف مستقبل وطن عربي وأمة عربية، ولكن الصورة لا تبدو بهذا الثقل إذا ما نظرنا إلى بعض تفاصيل البعد القومي، من حيث حدود ومراحل وشكل الانتماء والتوحّد. والخلافات الواضحة تأتي حقيقة إذا ما نظرنا إلى ما يكملها على عدة محاور أخرى: الديمقراطية، التغير الاجتماعي، توجهات التنمية والعلاقة بالعالم الخارجي. هذه الخلافات لا تقلل من مشروعية الدراسة، بل وتضيف إليها تبريراً لضرورة منهج يستشرف عدة بدائل (مشاهد) للمستقبل العربي، حيث ينبني كل من هذه البدائل على أطر فكرية متباينة.

ومتابعة التطور في محتوى الفكر القومي ـ بدءاً بفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى ـ سوف توضح ما تبقى من اختلاف في بعض تفاصيل البعد القومي[٤٤]. هنا نجد أن الفكر القومي العربي ـ وعبر الوقت ـ قد حقق اتفاقاً عاماً، حول الدور الثوري للجماهير العربية في عملية الوحدة، وتجاوز امكانية أن تقوم الانقلابات العسكرية بتحقيقها، وحدد موقفاً كفاحياً واضحاً من الاستعمار، ومن ضرورة ربط الوحدة العربية بالديمقراطية. ويوجد حالياً اتفاق واضح ـ إن لم يكن تاماً ـ حول الطابع الاتحادي المرتجى لدولة الوحدة.

وعلى العكس من ذلك، فإن الاختلاف في الاهتمامات، وفي مضمون الكتابات، للمفكرين القوميين، يعكس عدم الاتفاق حول مبررات الوحدة، وقدر العلمانية في ماهيتها[٤٥]، وطبيعة تفاصيل الفوائد المرجوة منها، والعقبات التي تواجه قيامها، والموقف من

---

(٤٢) يسين [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٩١.

(٤٣) يمكن هنا مراجعة كتابات اقطاب التيار الاسلامي والفكر الماركسي في صفحة الحوار القومي، والتي يشرف عليها لطفي الخولي، في جريدة الأهرام، في السنتين الاخيرتين.

(٤٤) يسين [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٤٥ ـ ٤٨، ٨٠ ـ ٨٤، ١٢١ ـ ١٢٧، ١٦٦ ـ ١٧٢، و ١٩١ ـ ١٩٧.

(٤٥) يبدو للوهلة الأولى، من الاستطلاع المتضمن في: المصدر نفسه، أن المفكرين القوميين يرون «العربية العلمانية» في ماهية الوحدة. ولكن ما حدث في الفترة الأخيرة (بعد عام ١٩٦٧) أن فكراً قومياً عربياً، أيضاً، كان يتبلور بين صفوف المفكرين الإسلاميين. ويرى القائمون على دراسة استشراف مستقبل الوطن العربي أن قضية العلمانية في الفكر القومي العربي وقضية «التمايز الحضاري» قضيتان يجب ألّا تحسما بهذه السرعة في بداية هذه الوثيقة، بل يجب أن يأتي الموقف منهما نتاجاً لهذه الدراسة وليس نقاط انطلاق فيها.

الغرب، والمحتوى الاجتماعي للدور الثوري المنتظر للجماهير، وحول مفاهيم الديمقراطية والمشاركة.

إذاً، ما زالت مبررات الوحدة تتطلب التمعّن ـ والنظر إلى المستقبل ـ فيما إذا كانت تتضمن تحقيق متطلبات لمواجهة الغرب أو العالم الخارجي، ولاشباع الاحتياجات الاساسية المباشرة للمواطنين. وقضيتا «العلمانية» و«التمايز الحضاري» ما زالتا مطروحتين أمام الفكر العربي بمدارسه المختلفة. والفوائد المرجوة من الوحدة تتطلب دراسات مركبة حول المستقبل البعيد. و«الثورة» في الفكر العربي ليست بالضرورة مرادفة تماماً لأي من الاشتراكية[٤٦] أو الديمقراطية. والمشاركة الجماهيرية ليست بالضرورة مرادفة لليبرالية الغربية، كما تبين الارهاصات الفكرية العربية[٤٧].

ج ـ والأمر الأكيد أن هذه الأطر الفكرية القومية، على مستوى الفكر السياسي، يجمعها الحوار والاجتهاد لصنع جسور مع المستقبل. فكيف تبدو الصورة على مستوى الفكر التنموي، الاجتماعي ـ الاقتصادي؟

بادىء ذي بدء، لا يمكن القول بأن هناك ارتباطاً واضحاً وخطياً بين تصنيفات استخدمت أعلاه في اطار الحديث عن الفكر القومي السياسي من ناحية، وما يمكن رصده من مجموعات فكرية في اطار الفكر التنموي من ناحية أخرى[٤٨]. فالعربية العلمانية لا ترتبط بالضرورة ـ في الفكر النهضوي العربي ـ بمدارس الفكر الغربي في التحليل الطبقي وأدبيات التنمية الاقتصادية. والعربية الاسلامية لا ترتبط بالضرورة بموقف حضاري متميز في قضايا التقنية وتوجهات هياكل الانتاج والاستهلاك، وهكذا.

وتبدو التباينات في الأدبيات العربية، حول التنمية الاجتماعية الاقتصادية، كبيرة مقارنة بما تم انجازه في الفكر السياسي القومي. وربما يرجع السبب في ذلك إلى غلبة الاكاديمية البحتة، والتبعية الثقافية، بين أساتذة الاجتماع والاقتصاد. وليس هذا تقصيراً منهم، إنما يأتي السبب الرئيسي في استبعادهم أو بعدهم، عن دوائر الممارسة العملية والتطبيق، وعدم اقترابهم ـ أو قلة كفاحية سعيهم للاقتراب ـ من مستوى التحضير لعملية اتخاذ القرار في الأقطار العربية، وبالتالي ندرة الفرص الضرورية لتحقيق العملية لمناهجهم[٤٩].

---

(٤٦) نصار، «مستقبل الوطن العربي: جولة في هموم الحاضر وتوقعات المستقبل لدى بعض القيادات الفكرية العربية».

(٤٧) المصدر نفسه.

(٤٨) يمكن أيضاً مراجعة التلخيص الذي قدمه: نادر فرجاني، «المقدمة،» في: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية الي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٧)، ص ٣ ـ ١٧.

(٤٩) يقول ديكنسون: «إن المنهج العلمي ليس شيئاً فريداً ومحدّداً بدقة، بل على الأصح يتكون من مجموعة من القواعد الاجرائية العلمية. ويتوقف اختيار أي مجموعة معينة من هذه القواعد على طبيعة المشكلة=

هكذا نجد الفكر التنموي القائم على تقديم نسق القيم كحلقة أساسية، والفضائل الفردية كمحدد للتنمية، والعلاقة بين الدين والدولة كآلية أساسية، والمجتمع الاسلامي الأول كغاية مستهدفة. وداخل هذا الاطار، يبرز تيار نقدي يحاول قراءة جديدة للتراث النظري والمثالي، في ضوء تجارب التاريخ الاجتماعي السياسي المعاش.

كذلك نجّد الفكر التنموي القائم على تقديم النسق المادي الاقتصادي كحلقة أساسية، والتوجيه للموارد كمحدد للتنمية، والعلاقة بالعالم الخارجي كآلية أساسية، وتنويعات من المجتمعات الأوروبية المعاصرة كغاية مستهدفة. ونجد داخل هذا الاطار اتجاهات بعضها اشتراكية وأخرى رأسمالية. وتبرز في اطار هذه الاتجاهات تيارات نقدية تعيد النظر في درجة التدخل الواعي في توجيه الموارد، وتعيد النظر في مفهوم التبعية وحدود العلاقة بالعالم الخارجي، وفيما يمكن أن يتطلبه ذلك على محور المشاركة والديمقراطية، وفي خريطة التشكيلات الاجتماعية على الساحة العربية.

ثم نجد، اخيراً، ارهاصات لفكر تنموي قائم على تقديم النسق المجتمعي كحلقة اساسية، والتمايز الحضاري كمحدد للتنمية، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في الخيارات الانتاجية والتقنية كآلية اساسية، ومجتمع الاعتماد الذاتي المتبادل لاشباع الضرورات كغاية مستهدفة. وداخل هذه المدرسة تيارات تتحاور حول شكل المجتمع المرغوب، وحول حدود التمايز في الاختيار التقني وكنه المقصود بالمشاركة الشعبية، وحول طبيعة التحالفات المجتمعية التي يمكن أن تقود إلى مثل هذا المجتمع المرغوب.

د ـ وقد أضافت كل الأطر الفكرية السابقة ـ سياسية واجتماعية واقتصادية ـ الى الحصيلة العربية المعاصرة في الفكر النهضوي. وإذا ما أردنا التلخيص، فقد اضافت (في العقدين الأخيرين) الكثير إلى قاعدة المعرفة العلمية حول خصوصيات المجتمعات العربية. وقد تأثرت استجابة كل من هذه الاتجاهات بالتحديات التي تجابه الأمة العربية، ولكن الاستجابة كانت دون التحديات. وكان الخلاف معتّماً على القدر الذي تم انجازه.

وقد أصبح البعد القومي العربي في معالجة المشكلات (من سياسية واقتصادية) اساسياً عند غالبية الكتّاب في الأقطار العربية.

وإضافة إلى ذلك، فقد تمخضت حصيلة فكر التنمية عن قناعات مشتركة إلى حد معقول. من هذه القناعات، ثنائيات تتضمنها أي جدليات حاكمة وضرورية للتحليل والاستشراف

= المطروحة للدراسة، ومدى تطور الموضوع، ومزاج الباحث. والسمة المستديمة هي التفاعل مزدوج الاتجاه بين النظرية والتجربة، وبين المنشأ الفكري والواقع. ويجب على الباحث العلمي أن يكافح من أجل أن يكون سيد هذين العالمين معاً، وألّا يكون سجيناً لأي منهما». انظر: ج. ب. ديكنسون، **العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث**، ترجمة شعبة الترجمة باليونسكو، سلسلة عالم المعرفة، ١١٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧)، ص ٩٢.

للمستقبل[٥٠]. ومنها - أيضاً - الوزن الكبير الذي يعطى حالياً للمتغيرات الاجتماعية في فكر التنمية العربية: قضايا التوزيع والتنشئة، وضرورة تجانس وسلامة الانسان مع بيئته الانتاجية والطبيعة... واصبح من النادر ألا يتضمن التفكير التنموي الاقتصادي - الاجتماعي، مكوناً استهدافياً واعياً في اتجاه الاعتماد على النفس في الداخل، والعمل على تعديلات في النظام الاقتصادي العالمي مع الخارج. ويزداد مع الأيام، الاقتناع بأن التنمية يمكن أن تتحقق في قفزات، وأن الدولة القوية الحصينة يمكن أن تلعب في ذلك دوراً حاسماً[٥١].

وما تبلور من هذه الخلفيات الفكرية يساعد كثيراً على صياغة عدة أطر نظرية لمنهجية استشراف المستقبل. وبقدر ما يعني هذا ضرورة استشراف عدة بدائل للمستقبل - ينبني كل منها على اطار نظري مختلف - فإن الحصيلة توضح إمكانية اختصار هذه البدائل (أو المشاهد) إلى عدد محدود منها.

ثالثاً: المنهجية المختارة

١ - مقدمة

كان على القائمين بتنفيذ هذا المشروع أن يتخيروا منهجية تلحظ الاعتبارات سابقة الذكر، ما يتعلق منها بخصائص المجتمع العربي، وما يخص الدراسات المستقبلية التي أجريت عن الوطن العربي، أو تلك التي سعت إلى شمول العالم وأقاليمه المختلفة. كما كان عليهم أن يلتزموا في ذلك الاختيار بأهداف المشروع التي تتمحور حول بدء مرحلة جديدة من الفكر العربي تفتح الطريق أمام توجه علمي جاد نحو اسهام متميز في استشراف مستقبل هذا الوطن، يتم بجهود عربية خالصة، ويمثل اضافة إلى بحوث الاستشراف تخلو من المآخذ التي تعرضت لها بعض الدراسات التي قام باحثون من خارج الوطن العربي، وعالجوا فيها شؤونه بشيء غير قليل من التحيز، وتتفادى تلك النظرة الجزئية التي تناول بها باحثون عرب بعض قضايا المستقبل العربي.

ويتناول هذا القسم الجوانب التالية التي اسهمت في تحديد المنهجية المختارة:

- موقع الاستشراف من دراسات المستقبل.
- خصائص المنهج الاستشرافي.
- مكونات المشروع والافتراضات التي يقوم عليها.
- النسق أو النموذج الذي يربط عناصر الدراسة.

---

(٥٠) تمّ عرضها في القسم السابق (ثانياً - ٥).

(٥١) انظر الحصر الذي قدّم في: جامعة الدول العربية، الادارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية، الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة: الدراسة الاساسية، الاطار العام، تقييم الواقع التنموي، التوجهات المستقبلية (تونس: الجامعة، ١٩٨٥)، القسم الأول.

٢ ـ موقع الاستشراف من دراسات المستقبل

تتعدد الاساليب التي تعالج شؤون المستقبل. ويمكن تصنيف المناهج المتبعة على النحو التالي:

أ ـ إصدار نبوءات

تقوم بعض الدراسات بانتقاء بعض المتغيرات التي يعتقد بأنها سوف تلعب دوراً مهماً في تكييف الأوضاع المستقبلية لمجتمع معين، ثم تتبع مسار هذه المتغيرات لتبيان تأثيرها على مصير ذلك المجتمع. وينطوي هذا المنهج على اعتبار أن المستقبل هو قدر محتوم قد تحدد سلفاً، وأنّ كل المطلوب هو الكشف عنه فيما يشبه النبوءة التي يستسلم لها البشر. وطبيعي أن تأتي هذه النبوءة انعكاساً مباشراً لما تخيره الباحث من متغيرات وما ركّز عليه من ظواهر. ولذلك تتعدد النبوءات وتتضارب في شكل نبوءات ونبوءات مضادة. فهناك مثلاً من ركّز على المتغيرات السكانية وظاهرة استنزاف الحضارة الحالية ومسارها المستقبلي لموارد العالم، وأصدر نبوءة بقرب فناء العالم نتيجة تسارع هذا الاستنزاف وافتقاد البشرية بالتالي المقومات المادية لبقائها. وحفزت هذه النبوءة آخرين لاصدار نبوءات مناقضة تنكر ذلك الاحتمال وتنفي عن الموارد قصورها تجاه الاحتياطات البشرية، وتبرىء بالتالي الحضارة الحالية من تهمة قيادة العالم إلى الفناء. كذلك قام بعض المهتمين بشؤون العالم الثالث بإصدار نبوءات تلقي ببصيص أمل أمام أبنائه وتفسح لهم مكاناً على خريطة الوجود. وهكذا جنح مستخدمو هذا المنهج إلى قلب التسلسل المنطقي للتحليل، حيث راودت أفكارهم نتائج مثيرة بشأن المستقبل فراحوا يتلمسون لها المقدمات في تحيز واضح، ينفي عن البحث صفة العلمية رغم ما قد يبتكرونه من أدوات تبدو شديدة التطور من الوجهة العلمية، بل قد يتم تطويرها لأغراض البحث ذاته.

ب ـ إجراء تنبــوءات

ومن أجل نفي شبهة التحيز هذه، لجأ بعض آخر من الباحثين إلى بناء قاعدة صلبة من المقدمات وتركوها لكي تبنى عليها النتائج التي جاءت هي الأخرى في صورة قدر محتوم تفرضه مقومات الحركة التي أرجعوا أصولها إلى ماض يستقرئونه، ويستخلصون منه صيغاً مجردة للقواعد التي تحكم أفعال المجتمعات وردود أفعالها لما يواجهها من متغيرات. والانساق التي تبنى وفق هذه القواعد تعبّر في حقيقة الأمر عن خبرة الماضي أكثر مما تعبر عن احتمالات المستقبل. فلو أننا أتبعنا هذا الأسلوب لكان معناه التسليم بافتراض استقرار النظم العربية، والوقوف عند حد استكشاف الكيفية التي يمكن أن تتصرف بها تجاه العناصر الأخرى التي قد ينطوي عليها المستقبل. مثل هذا الافتراض يجافي الواقع ويبتعد بالدراسة عن هدفها. ويترتب على رفض هذا المنهج ضرورة تجنب الأسلوب الكمي القائم على التحليل القياسي (الايكونومتري) الذي يستمد جذوره من القياسات التي تجرى عن العلاقات التي تربط بين أطراف الحركة كما سادت في الماضي، ثم يفترض أن هذه العلاقات سوف تبقى

سليمة في جوهرها ومن ثم تظل سائدة في المستقبل. وحقيقة الأمر أن العلاقات الكمية هذه تتكون من مجموعتين من القيم: **أولاً** المتغيرات (Variables)، وبعضها قد يُقدّر من معلومات خارجية، أما الباقي فيترك تحديد مساره لحاصل تفاعل تلك العلاقات مع بعضها البعض. أما **المجموعة الثانية**، فهي المُعَلّمات (Parameters) التي تحدد هيكل العلاقات كما هي مستخلصة من تجارب الماضي، ويفترض عادة ثباتها ما لم تتأكد صورة محددة لتغيرها على نحو معين، أو ما لم تتخذ مجموعة من السياسات أو الاجراءات التي توجب هذا التغير وتحدد اتجاهه ومقداره، وهو أمر يخرج عن حدود التنبؤ المجرد. وواقع العلوم الاجتماعية الحالي يشير إلى أن كل فرع من فروع المعرفة الاجتماعية يلقي بمعظم المتغيرات التي تخرج عن حيز اهتمامه في سلة المعلمات، رغم أنها في الحقيقة متغيرات تفسرها فروع اجتماعية أخرى. فعلى سبيل المثال، نجد أن معلمات العلاقات التي تسعى إلى تفسير المتغيرات الاقتصادية، هي في حقيقتها متغيرات اجتماعية وسياسية، يتجنب علم الاقتصاد الخوض في تفسيرها ولذلك يصنفها على أنها من قبيل الثوابت أو المعطيات. ويساعده على ذلك أن هذه المتغيرات تكون عادة بطيئة التغير بحيث يمكن افتراض ثباتها لأغراض التحليل محدود الأجل. غير أن هذا الافتراض يفقد مصداقيته إذا امتد التحليل إلى أجل طويل كما هو الحال بالنسبة إلى الاستشراف. ولعل هذا يؤكد على أمر بدأ عدد المقتنعين به يتزايد مؤخراً، وهو أننا بحاجة إلى علم مجتمعي شمولي، ليس فقط لأغراض الاستشراف بعيد المدى، بل وأيضاً بهدف زيادة مصداقية الدراسات المجتمعية في مجملها أياً كان الأجل الذي تعالجه وأياً كان المنظور الزمني الذي تعنى به. ومن دون ذلك يصبح الاستشراف القائم على الدراسات القياسية مجرد محاكاة آلية وامتداد رقمي بسيط لنسق الماضي، ينفي عن المجتمعات صفتها الأساسية وهي أنها كائنات قادرة على التغير والتكيف والرفض. وعلينا ألا نقف عند حد التدقيق في توصيف الماضي واسقاط خبرته على المستقبل، بل يجب علينا أن نستكشف العوامل التي جعلت من الحركة الماضية ما كانت عليه، وتتبع كيفية تصرف تلك العوامل حيال المتغيرات المستجدة في المستقبل.

ومما يزيد من خطورة الأساليب الكمية القياسية أنها بما تمتلكه من قدرة على اخراج نتائج رقمية، تستطيع أن تدعي لنفسها درجة من الدقة تفوق ما تتصف به التحليلات من تعميمات قد تدخلها في حيز الابهام، خصوصاً أمام وهم عبادة الأرقام. فضلاً عن ذلك، فإن ما أصابها من تطوير خلال نصف القرن الأخير جعلها تدخل في عداد الأدوات التي تتطلب سيطرة على فروع متعددة للمعرفة لا يقبل عليها الكثيرون. فهي تتطلب إلى جانب اجادة الفرع المعرفي الاجتماعي الخاص (اقتصاداً كان أم اجتماعاً أم علم نفس) درجة عالية من الالمام بالرياضيات وبعلم الاحصاء بفرعيه النظري (الرياضي) والتطبيقي. ولذلك فإن القارىء العادي، أو ذلك المتخصص في فرع دون الباقين، لا يتيسر له تبيّن ما تقوم عليه الدراسات القياسية من فروض ضمنية، خصوصاً إذا وقعت خارج نطاق تخصصه. يضاف الى هذا أن سلامة التحليل القياسي تشترط درجة عالية من اعتمادية البيانات التاريخية التي يجري عليها هذا التحليل. وأي باحث للشؤون العربية يستطيع أن يضع قدراً غير قليل من التحفظات على ما هو متاح عن الوطن العربي

من قواعد للمعلومات ونظم البيانات، من حيث درجة الدقة ومدى الشمول ومقدار الاتساق عبر الزمان والمكان.

ج ـ التخطيط للمستقبل

يتميز التخطيط عن التنبؤ برفضه الاستسلام للصورة التي يرسمها هذا الأخير، إذ هو ينطلق منه بغرض تغييره بقدر يتناسب مع الفجوة التي تقوم بين غايات مستهدفة وبين الصورة التي يقود اليها التنبؤ، وهو ما يقتضي جهداً يتوقف على أمرين: أولهما مدى بعد الأهداف (التي قد يبالغ فيها) عن الصورة المتوقعة. والثاني هو مدى توافر الارادة التي تملك امكانات التسيير، والقدرة على خلق الظروف المواتية لإحداث التغيير، والرغبة في التدخل الواعي للصياغة والتوجيه، وهي أمور ربما تكون مفتقدة كلاً أو جزءاً لدى كثير من الأنظمة العربية. على أن التخطيط إذا كان يتطلع إلى المستقبل رافضاً الاستكانة إلى التنبؤ، إلا أنه يحتاج في مراحله الأولى إلى نوع من التحليل المستقبلي أو الاستطلاع حتى يتبين إمكانات الحركة المتاحة للخروج من المآزق التي يمكن أن تظهر من خلال التنبؤ، أو تلك التي قد تواجهها استراتيجيات بديلة يمكن التفكير في انتهاجها. فالدراسة الاستشرافية، كما يقول مفكر عربي مهتم بالدراسات المستقبلية، لا يكمن دورها، «في إصدار نبوءات. إذ يتجلى هدفها في تحديد الاتجاهات وتخيل مستقبل مرغوب فيه، واقتراح استراتيجيات تحويله إلى مستقبل ممكن. وهكذا، فإن الأمر يتعلق بتسليط الأضواء على الاختيارات قصد مساعدة صانعي القرارات للتوجه نحو الأهداف بعيدة المدى مع اطلاعها على التدابير الواجب اتخاذها في الحين، قصد الوصول إليها»(٥٢). على أن الاستشراف لا يصل إلى نقطة ترجيح بديل على آخر واتخاذ قرار بهذا الشأن، فهذه هي مهمة التخطيط وواجب السلطة التي لها صلاحية اصدار القرار بالخطة. كما أن المخططين يكتفون عادة بمناقشة البدائل في أطرها العريضة ليحولوا انتباههم ويركّزوا جهدهم على البديل المفضل. ومن هنا، فإن الاستشراف له موقعه من التخطيط، كما أن له ناتجه الذي يتجاوزه.

د ـ المستقبليات

مع تزايد الاهتمام بآفاق المستقبل والاحساس بضخامة ما يختمر فيه من عوامل التغير التي اكتسبت سرعة فاقت ما عهدته العصور السابقة من تاريخ البشرية، ظهرت الى الوجود دراسات يطلق عليها اسم «المستقبليات». غير أن هذه الدراسات لم تلتزم بمناهج محددة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن انطلاقها من ظاهرة سرعة وتائر التغير جعلها ترتبط تاريخياً بالتبشير بالآفاق التكنولوجية التي ما زال الكثير منها بعد في دور التكوين والتجريب، أو حتى الآمال التي تبثها بعض الأفكار النظرية. فالتكنولوجيا هي الظاهرة ذات النطاق الواسع للحركة، ولذلك، فقد جرى التعامل معها على أنها العنصر الأهم والمتغير المحدد لمستقبل البشرية. وإذا كانت بعض هذه الدراسات قد حاولت استكشاف ما يمكن أن يتمخض عنه تطورها في هذا الاتجاه أو ذاك من آثار ذات أبعاد مجتمعية ومن تفاعلات بين الظواهر التكنولوجية والظواهر المجتمعية، إلا

---

(٥٢) المنجرة، «المغرب الكبير عام ٢٠٠٠،» ص ٦.

أنها فعلت ذلك من قبيل تبين مغزى التطور التكنولوجي نفسه. ولذلك تظل في الأغلب الأعم بعيدة عن الشمولية المطلوبة، ولا تعطي للعوامل الانسانية القدر نفسه من الوزن في استطلاع مردودها على ما عداها، بما في ذلك التطور التكنولوجي ذاته. ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار ذلك التطور إحدى الاشكاليات التي يجب أن تتعرض لها الدراسة الاستشرافية.

هـ ـ التحليل المستقبلي ـ الاستشراف

من كل ما تقدم يتضح أن ما يجب أن يسعى اليه الفكر هو منهج مركب، يطلق عليه احياناً اسم «التحليل المستقبلي»، ويرتضي له الفريق القائم بهذه الدراسة اسم «الاستشراف». وهو منهج لا يسعى الى التنبؤ بالمستقبل أو التخطيط له، بل يقوم بإجراء مجموعة من «التنبـؤات المشروطة» أو «المشاهد» (السيناريوهات) التي تفترض الواقع تارة، والمأمول فيه تارة أخرى، أياً كانت طبيعة الصور المأمول فيها، دون أن تنتهي إلى قرار بتحقيق أي من هذه الصور، فهذا أمر يدخل في حيز التخطيط. والقصد من ذلك هو اطلاع القوى الفاعلة في المجتمع، بعد استعراض نتائج الاستشراف، على متطلبات تحقيق إحدى الصور المأمول فيها، وفقاً لتفضيلها الخاص، لكي تعمل على تغليبها على غيرها من الصور أو المشاهد البديلة. كذلك يهدف الاستشراف الى توعية تلك القوى بالنتائج التي يمكن أن تترتب على تصرفات قد تبدو مقبولة، أو لا بديل واضحاً لها، إذا نظر إليها نظرة جزئية، فإذا بالصورة الكلية تقود إلى غير ما ترجوه. وينطبق هذا على القوى التي تمثل النخب الحاكمة التي قد تقودها اهتماماتها اليومية إلى عدم إدراك مدى الفارق بين القرارات الآنية والنتائج بعيدة المدى. وهو ينطبق أيضاً على فئات المثقفين والعامة، التي قد تعتقد بعدم وجود مجالات حركة مناسبة أمامها، أو تنقاد إلى تصرفات تؤدي لتحريك قوى مضادة تعوق تحقيق طموحاتها.

٣ ـ خصائص المنهج الاستشرافي

وحتى تتحقق هذه المتطلبات في الدراسة الاستشرافيـة، لا بد من اتبـاع منهج يتسم بالخصائص التالية:

أ ـ الشمولية

فاستشراف مستقبل الوطن العربي يعني بحث الآفاق المختلفة لمستقبل هذا الوطن بكل تشابكاته وجميع تفاصيله. وفي هذا، فإن المشروع يتميز عن دراسات أخرى أجريت عن مستقبل الوطن العربي أو أجزاء منه، اتسمت بالجزئية، حيث اقتصرت في نظرتها إلى المستقبل على معالجة قطاع دون غيره أو ظاهرة عدا أخرى، أو اهتمت بجزء من الوطن العربي دون الباقي. وعلى المنهج المختار أن يكون قادراً، من جهة، على معالجة هذه الجزئيات ضمن الاطار الشامل، بمعنى أن يعالج الظواهر أو الدول والاقاليم من خلال التفاعل مع جميع الابعاد الأخرى، لا أن يعزلها عنها ويتجاهلها بالكامل. ومن جهة أخرى، فإن المنهج المختار يجب أن

يسمح بالتعمق بالقدر الكافي في كل جوانب الحياة الانسانية، اقتصادية كانت أم اجتماعية أم سياسية أم مادية، محققاً توازناً بين هذه الجوانب لئلا يطغى أي منها على الآخر. وهو بذلك يتجاوز المناهج التي ركزت على الجوانب المادية (لاسيما قواعد الموارد والتطور التكنولوجي) وما يتصل بها من أبعاد اقتصادية، واعتبرت ما عدا ذلك عوامل سلبية لا تحدث آثاراً مرتدة عليها. بالمثل، فإنه يتجاوز ما تتبعه نماذج الصراع التي تسلط الضوء على العوامل السياسية والجوانب العسكرية، دون أن تعطي الاهتمام نفسه للابعاد الاقتصادية والاجتماعية التي تتفاعل معها بالضرورة.

ب ـ تجنب التحيز

من المعلوم أن أي مشتغل بالعلوم الانسانية يكون متحيزاً، إلى فكر بعينه أو رؤية بذاتها، بل وربما إلى ايديولوجية معينة. ومثل هذا التحيز أمر تفرضه طبيعة العلوم المجتمعية وبالتالي يصعب تجنبه. بل إنه في الواقع أمر مرغوب فيه، إذ إنه يخلق أسساً للحوار والجدل حول الأمور التي تهم البشر، ويفتح آفاقاً أرحب للتبصر في شؤونهم على نحو يتيح لهم مجالات أوسع للمفاضلة والاختيار، وفقاً لما يعتبره كل فريق أنه الأفضل. غير أن التحيز المعيب هو ذلك الذي يستهدف تضليل المجتمعات وتسليمها إلى اليأس والقنوط، عن سوء قصد من الباحث. مثل هذا النوع من التحيز نلمسه في كثير من دراسات الاستشراف (العالمية)، حيث تعمد معظمها أن يخرج الوطن العربي في صورة لا تختلف كثيراً عن واقعه الحالي المتردي. إن هذا الأمر بالذات هو الذي حفز مركز دراسات الوحدة العربية إلى أن يتبنى مشروعاً بدراسة عربية خالصة لاستشراف مستقبل الوطن العربي، تعطي تصورات صادقة لما يمكن أن تكون عليه أحوال هذا الوطن تحت فروض بديلة، معيارها الاساسي هو مدى ما يمكن أن يكون عليه من ضعف نتيجة استسلامه لما هو عليه من فرقة، أو ما يمكن لـه أن يمتلكه من قوة من خلال توجه ارادي نحو الوحدة، بدرجة أو أخرى، تساعده على إعادة توجيه المسار، مما يرسم له كقدر محتوم لا فكاك منه إلى ما يعتبر مستقبلاً أفضل وفق قاعدة ما للتفضيل. وفي هذا، فإن المنهجية المختارة تتجنب التحيز المسبق الذي قد يكون لدى فريق البحث نحو صورة بعينها لما يعتبر مستقبلاً أفضل، وذلك لسببين: الأول، أن قبول هذا الاعتقاد المسبق ينفي العملية الاستشرافية ذاتها، فهو انطباع حسي لا يستند إلى أساس علمي طالما أن الاستشراف لم يتم متعرضاً للبدائل المتاحة ومقارناً بينها. الأمر الثانى، أن الوظيفة البحثية تختلف عن وظيفة المشاركة المباشرة في الفعل الانساني، وبالتالي، فإنها يجب ألاّ تفرض مسبقاً اختياراً أو تفضيلاً معيناً على الآخرين، بل عليها أن تبصرهم (بما في ذلك الباحثين أنفسهم) بما تعنيه الخيارات الممكنة من غنم وما تنطوي عليه من غرم، وتترك التفضيل لفئات المجتمع من خلال الفعل التطبيقي. ومن هنا تأتي أهمية الاستشراف، وأهمية أن يعطي البدائل بغض النظر عن درجة تحبيذ كل منها، إذ من دون ذلك، سوف يؤدي التركيز على بدائل يتحيز لها الدارسون، إلى رفضها من جانب من يختلفون عنهم في التفضيل، وحينئذ لا يجد هؤلاء أمامهم تحليلاً شاملاً لما رأوا تفضيله، وتنتفي بذلك امكانات الحوار المتكافىء. غير أن هذا لا يعني أن تسعى الدراسة لشمول كل البدائل الممكنة

حتى يبلغوا درجة مطلقة من الحياد. فمثل هذا الأمر يعني معالجة عدد لا نهائي من البدائل، بعضها لا يحتمل طويل اختبار ليتضح عدم واقعيته(٥٣). وهو قد يؤدي إلى نوع من البلبلة تهدم ركناً مهماً من أركان الاستشراف الهادف إلى التبصير.

ج ـ الجمع بين الاسلوبين الكمي وغير الكمي

عمدت بعض الدراسات إلى إنشاء ما أصبح معروفاً باسم «النماذج العالمية» التي يقوم جوهرها على التحليل الكمي. وإذا كانت النماذج القياسية قد استبعدت للاسباب التي سبق ذكرها من قبل، فإن جهود الباحثين اتجهت إلى استخدام، بل وتطوير أساليب رياضية تمكنهم من بناء أنساق تقترب مما يتخيرونه من عوامل تحكم المستقبل، تبني معلماتها ومتغيراتها على نحو قد يصل بها إلى فقدان كامل للصلة بالانساق التي سادت في الماضي والتي تلتزم بها الدراسات القياسية. وقد أحرزت ديناميات الانساق تطوراً كبيراً بفضل تلك النماذج، وأضافت بذلك قدرات أوسع لبناء مشاهد مستقبلة بديلة تتجاوز الحيز الضيق الذي تحدده النماذج القياسية التي تتقيد بديناميات الماضي وعلاقاته. غير أن هذه الاضافة ظلت عاجزة، من جهة، عن استيعاب الجوانب غير الكمية، وهو ما أدى إلى إفقاد كثير من هذه النماذج مصداقيتها. ومن جهة أخرى ظهرت بعض الجهود التي تتعامل مع انساق غير مصاغة في قوالب كمية، غير أنها لم تصل إلى ذلك الحد الذي يجعلها قادرة على استيعاب الابعاد المختلفة لحياة المجتمعات البشرية. ونظراً لأن الانساق التي تبنى وفق تصورات عن قواعد الحركة المستقبلة لا تجد حالات ترجع إليها لاختبار اتساقها (على نحو ما يحدث عند اختبار النماذج القياسية مقابل بيانات تاريخية للتثبت من مدى قدرتها على معالجة حالات متباينة حدثت في واقع الحياة)، فإن الانساق التي تبنى عن المستقبل تظل رهينة الاختبار. ويلجأ الباحث عادة إلى إدخال عدد من الضوابط التي تحكم حركتها حتى لا تقود إلى نتائج غير منطقية أو غير واقعية عند اختبارها من خلال مشاهد افتراضية تجريبية. ولذلك، فإنها تفسح مجالاً واسعاً للتحيز، لا يلمسه القارىء العادي بل وحتى المتخصص، ما لم يمضِ فترة طويلة في تقصي الأدوات التي استخدمت في ضبط حركة النسق. وقد أتاح ذلك فرصة لبناة النماذج العالمية لكي يستخدموها كأدوات تبشير أو تحذير أو تخدير، وهو الأمر المرفوض أصلاً. ولذلك، فإن المنهج الذي تبناه هذا المشروع يعتبر اضافة جديدة بأن تُطوَّر في المستقبل لكي تزيد من إحكام العلاقات بين الأساليب الكمية وغير الكمية في دراسات بالحجم الذي تبلغه استشرافات اقليمية أو عالمية.

د ـ الترابط بين الانساق

ونظراً لأن اتساع نطاق أي نسق (كمياً أو غير ذلك) يزيد من الحاجة إلى وضع مزيد من

---

(٥٣) من ذلك مثلاً ما توقف عنده فريق البحث من بديل للوحدة رسمه بعض الرأسماليين العرب، يتولون فيه ادارة شؤون دولة الوحدة، وقد أدّى شيء من التحليل لهذا البديل إلى استبعاده لعدم واقعيته.

الضوابط للتأكد من سلامة النتائج التي يفرزها، ويزيد من صعوبات معالجة كل الجوانب بالقدر نفسه من التفصيل وبأدوات التحليل نفسها التي يخضع لها جانب دون آخر، فإن المنهج المتبع يجب ألاّ يسعى إلى بناء نسق وحيد شامل، بل عليه أن يستخدم انساقاً فرعية يتكيف كل منها مع مواصفات الظواهر التي يعالجها، ثم ايجاد نسق ترابطي يصل ما بين هذه الانساق الفرعية ويسمح لها بقدر كاف من التفاعل البيني. ويصبح هذا الأسلوب ضرورة في ضوء ما ذكرناه من الحاجة إلى الجمع بين الأدوات التحليلية المختلفة. وقد أولى فريق البحث عناية خاصة بهذا الجانب الذي سنعرض له فيما بعد تحت عنوان «محور النمذجة». ويكفي أن نشير هنا إلى أن الجهد الذي بذل لم يكن يهدف إلى بناء نسق وحيد يستوعب جوانب الدراسة كافة، بل اتجه الى ايجاد ذلك النسق الضابط للايقاع الذي يتعامل مع الانساق الفرعية، سواء أكانت في شكل محاور للدراسة أم في صورة نماذج كمية تعنى بظواهر بعينها. وهكذا أخذ المنهج المتبع شكل نسق شامل يجمع ما بين انساق فرعية، بحيث تتحرر الدراسة من القيود التي يفرضها بناء نسق وحيد مركب يحتاج إلى أن يتم حله بصورة آنية، تترك الحل إلى مكونات النسق ذاته وتقلل من حرية تقييم نتائج كل مكوّن (نسق فرعي) على حدة، ويتبين ما يترتب على تفاعلاته مع الانساق الأخرى.

هـ ـ استخدام أسلوب المحاكاة

أصبح أسلوب المحاكاة من الأساليب العلمية الفعالة في معالجة النتائج التي تترتب على التغيرات التي تطرأ على مجموعة من الظواهر أو المتغيرات نتيجة تغير بعضها على نحو معين، واستجابة الباقين لهذه التغيرات وفق هيكل معين للعلاقات التي تربطها (أي يضمها نسق معين)، وتقاس التغيرات بما كان عليه الموقف لحظة البداية التي يطلق عليها اسم «لحظة فتح الستار». فما يسعى إليه الأسلوب ليس هو كيفية الوصول إلى تلك اللحظة ، بل ما يليها من تداعيات يتكون منها المشهد(أو السيناريو) الذي يترتب على القيم الابتدائية وعلى النسق موضع الدراسة. مثل هذا الاسلوب أصبحت له تطبيقات عديدة في العلوم الطبيعية والاجتماعية وفي الابحاث النظرية والتطبيقية. وهو في العلوم الاجتماعية قد يطبق على فرد بعينه، حيث تدرس تصرفاته تجاه موقف معين وفق النسق الذي يبنى للتعبير عن شخصيته. كذلك يطبق على مجتمع معين يتعرض لمواقف مختلفة ينتج عن كل منها مشهد خاص. ويتميز المجتمع بأن «شخصيته» لها جوانب متعددة يوصف كل منها بنسق فرعي، وتتخذ هذه الانساق صوراًمختلفة وفقاً لما يحدده أعضاء المجتمع له من قواعد للسلوك وحسب ما يرسمونه له من أسس للتعامل مع باقي المجتمعات، وما يتضمنه النسق من حدود لقدراته على تطبيق تلك الأسس. ولذلك نجد أن محاولة رسم نسق واحد آني لمجمل الوطن العربي بكل جزئياته، حتى ولو أمكن تحقيقها، تفقد هذا الاسلوب جزءاً مهماً من مزاياه التي تكشف عن مدى التوافق أو التضارب بين الانساق الفرعية، وعن متطلبات تعديلها لكي تمكن من الوصول إلى صور مرغوبة بعينها. ومن هنا أيضاً نجد أن اعتماد أسلوب النماذج القياسية، رغم أنه يسمح بتطبيق أسلوب المحاكاة، فإنه يفرض

قيوداً على هياكل الانساق وعلى كيفية الربط بينها، مما يحد من إمكانية اعتمادها لأغراض المحاكاة.

وهكذا، فإن التصميم الذي اختاره فريق البحث يتيح فرصة طيبة للدراسة لكي تنهل من عدد من الأساليب المناسبة لتصور الزمن الطويل. فكتابة المشاهد والمحاكاة والتفاعل بين النسق الكمي من ناحية، والتحليل والخبرة من ناحية أخرى، تعكس منهجية تستوعب الاساليب الحدسية والاستهدافية والاستكشافية. ويساعد هذا المنهج في الوصول إلى تصورات متباينة جذرياً للمشاهد الممكنة والمحتملة للمستقبل العربي، تشمل ما يكملها من الهياكل الاقتصادية ومن التركيب الاجتماعي/ السياسي، في تفاعل مع الآفاق العالمية المتوقعة. ومن ثم يأتي حساب التكلفة بمعناها الشامل عبر المراحل المتتابعة، وحساب العائد لكل من هذه المشاهد في مجالات التنمية والأمن القومي والحريات. ومن ثم يمكن التعرف في المشاهد المختلفة على موقع الوطن العربي من الخريطة السياسية والاقتصادية للعالم مع أوائل القرن المقبل. وسوف يترتب عدد كبير من نتائج الاستشراف على المقارنة بين كل مشهد مستقبلي وآخر من حيث التكلفة والعائد. هذه المقارنة يمكن أن تساعد العقل والوعي العربيين في تصورات البرامج المستقبلية، وعلى الحسم في الخيارات المتاحة أمامهما، وتنبههما إلى المآزق والمخاطر المقبلة. ومن هنا، فإن الوصول إلى قناعات بشأن تفضيل مشهد على غيره يؤدي إلى تحريك القوى الفاعلة لتهيئة مقوماته، أي بلوغ الصورة التي يعتبرها المشهد لحظة فتح الستار. فبناء المشهد يهتم بما يحدث ابتداء من تلك اللحظة، أما بلوغها فأمر يتجاوز الاستشراف إلى التحرك المسترشد بنتائجه. والمتوقع أن تضيف هذه الدراسة إلى مقدرتنا على تقويم أهمية وواقعية الطموحات والأهداف، وأن تبلور مفاهيم الترشيد الممكن في واقعنا، وتستكمل البناء النظري لفكر التنمية العربية.

ومن المؤكد أننا نعيش الآن فترة الاعتراف المتزايد بأن التنمية هي عملية تغيير اجتماعي اقتصادي عميق. والاطار الزمني لدراسة أبعاد التنمية يجب أن يتسع لأفق زمني يتجاوز كثيراً المدى المتعارف عليه في التخطيط الاقتصادي الدارج. وفي مثل هذا النوع من الدراسات المستقبلية يجب التركيز على تفاعل الجوانب المختلفة للنسق الاجتماعي/ الاقتصادي، لكل من المستويين الاقليمي والعالمي، وفي اطار فلسفة متكاملة للانساق الكلية تبنى على مجمل خبرة التنمية في العالم الثالث. ويكثر الحديث عن هذا التفاعل في فكر التنمية، ذلك أن نتائج التفاعل وما يصحبها من آثار ارتدادية تعتبر بمثابة افتراضات للانطلاق من نقطة زمنية إلى أخرى. ويحتمل هذا الانطلاق دائماً التفرع إلى واحد من عدة مسارات وخيارات. ويعنى هذا ضرورة التعبير عن ديناميات تداعي الأحداث والمقدرة على التخيل، وهو ما يتيح لمنهجية الاستشراف فرصة حقيقية للتعبير عن العوامل غير الاقتصادية وغير الخاضعة للقياس التي تعمل كمحددات للتنمية وكسياسات اجتماعية تلزم لرسم المسار التنموي.

٤ ـ المكونات والافتراضات

كان الاعتبار الأول الذي ناقشه فريق البحث هو **الأفق الزمني** للدراسة، وقد اتفق على أن هذا الأفق يجب أن يمتد حتى عام ٢٠١٥ وما حوله، وذلك لسببين: الأول هو أن التحليل والتوقع لمجمل التشابكات الاجتماعية والسلوكية والقيمية يتطلبان فترة زمنية لا تقل عن ثلاثة عقود. والثاني أن هذا الأفق كمتوسط مقبول يتيح الاستفادة من حصيلة الدراسات المستقبلية العالمية ومن استراتيجيات بعض التكتلات الاقليمية وبعض المؤسسات والشركات، وكذا الاستفادة من المنشور حول الآفاق العلمية والتكنولوجية(٥٤). وبناء عليه تقرر أن تمتد المقارنة بين المشاهد البديلة للمستقبل عبر الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠١٥ حتى يمكن استيضاح أوجه الشبه والخلاف بينها.

وطالما أن المنهجية قد استقرت على ضرورة شمول أوجه حياة المجتمع: الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وعلى ضرورة الجمع بين التحليلين الكمي وغير الكمي في شكل انساق فرعية، وعلى مناقشة بدائل للمستقبل العربي في شكل مشاهد متباينة، فقد تحددت المكونات الرئيسية للدراسة على النحو التالي:

أ ـ محاور الدراسة والعلاقة بينها

محور دراسة الاستشراف هنا هو الانسان العربي. ومن الطبيعي أن ندرس علاقة هذا الانسان بالمجتمع الذي يعيش فيه، والعلاقة بين الناس والسلطة، أي بين الشعوب والحكومات في الوطن العربي، وهو ما أطلقنا عليه **محور المجتمع والدولة في الوطن العربي**.

هذه العلاقة من حيث عناصرها وآلياتها وتطورها وشكلها الظاهر، لا تتحدد في فراغ، بل هي في واقع الأمر محكومة إلى حد كبير بمجموعتين من المتغيرات:

المجموعة الأولى، هي متغيّرات القاعدة المادية الانتاجية التي تدور على أرضها كل التفاعلات والصراعات والجدليات الاجتماعية والداخلية. فحجم هذه القاعدة المادية ـ الانتاجية وتطورها والطرائق التي تخصّص بها مواردها والطرائق التي يتم بها توزيع عائدها، هي كلها أمور ذات تأثير مباشر أو غير مباشر على العلاقة بين المجتمع والدولة. وإذا كان ذلك التأثير في فترات تاريخية سابقة ليس محسوساً بشكل واضح، فإنه في الحقبة المعاصرة والمستقبلة واضح وصارخ. فكفاءة الدولة، ومن ثم مشروعيتها في نظر الناس، أصبحت تتوقف إلى حد كبير على قدرتها في تنمية القاعدة المادية ـ الانتاجية للمجتمع، وعلى التوزيع العادل لعائد هذه التنمية. القدرة على تنمية القاعدة المادية الانتاجية تنطوي فيما تنطوي عليه، على اشباع «الحاجات الاساسية» لأغلبية أفراد المجتمع. وقد أصبح هذا الاشباع يمثّل الحد الادنى من

---

(٥٤) كان هذا الأفق الزمني حلاً وسطاً بين معطيات كثيرة. على سبيل المثال، كان الفريق يعرف أن الآثار العميقة للتقدم في طاقة الاندماج النووي، وفي الموصلات فائقة التوصيل، وغيرها في مجال احلال المواد وغزو الفضاء، وما يترتب على ذلك كله من آثار جذرية على علاقة الوطن العربي (وأقطاره) بالعالم، تحتاج في دراستها لفترة تمتد بالتأكيد لما بعد عام ٢٠١٥.

الحقوق الشعبية المشروعة في النصف الأخير من القرن العشرين. والقدرة على تنمية القاعدة الانتاجية تنطوي أيضاً على قدرة الدولة في توفير متطلبات الدفاع عن كيانها وسيادتها واستقلالها في مواجهة الدول الأخرى. وأخيراً، فإن التوزيع العادل لعائد عملية التنمية، وليس مجرد اشباع الحاجات الاساسية للمواطنين، قد أصبح إحدى القضايا الحسّاسة في علاقة المجتمع بالدولة. خلاصة القول ان طبيعة العملية التنموية، من حيث آلياتها وكفاءتها ومن حيث توزيع عائدها، هي إحدى القضايا الأكثر أهمية في العلاقة بين المجتمع والدولة في الوطن العربي، كما في غيره من الأوطان حاضراً ومستقبلاً. ولا يستقيم فهم هذه العلاقة ولا يكتمل بمعزل عن فهم حاضر التنمية وآفاقها في الوطن العربي. ولذلك، فإن المشروع البحثي لاستشراف مستقبل الوطن العربي قد خصّص محوراً من محاوره لموضوع التنمية العربية بالمعنى الواسع لهذا المصطلح.

هذا النوع من التأثيرات المتبادلة بين المتغيرات الداخلية التي يعمق في بحثها كل من المحورين، ينفي عنهما ما تتعرض له الدراسات الجزئية من افتراض ثبات الأمور الأخرى الخارجة عن نطاقها، وهو افتراض غير واقعي. وهكذا يتحقق الجمع بين التعمق والشمول.

أما المجموعة الثانية من المتغيّرات، ذات التأثير المباشر وغير المباشر على العلاقة بين المجتمع والدولة في داخل الوطن العربي، فهي مجموعة المتغيرات المتساقطة من خارج الوطن العربي. وبلغة علم العلاقات الدولية تتساقط هذه المؤثرات مما يسمّى بـ «النظام الاقليمي»، أي الدائرة المباشرة التي تحيط بأقطار الوطن العربي وتضم دول الجوار غير العربية، وما يسمى بـ «النظام العالمي» الذي يضم كلّ دول العالم، وفي مقدمتها الدول الكبرى، وبخاصة القوتين الاعظم (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي). ولذلك تم تخصيص محور لبحث تأثير هذه العلاقات الخارجية على المجتمع والدولة، وكان اختيار محور العرب والعالم، الذي يعني ببحث تأثير هذه العلاقات الخارجية على كل من محوري المجتمع والدولة والتنمية العربية. غير أن الآثار الارتدادية من هذين المحورين إلى محور العرب والعالم تظل محدودة فيما يتعلق بالتأثير على العالم الخارجي بأطره المختلفة، لأنها تتوقف عند حد علاقاته بالوطن العربي ولا يتجاوز ذلك إلى التعمّق في شؤونه، فتلك وظيفة مشروع لاستشراف مستقبل العالم في مجمله.

فالمحاور المضمونية الثلاثة إذاً متداخلة ومتشابكة، والتفاعلات داخل كل محور لها آلياتها الذاتية ونمط تطورها الخاص، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. ولكن هذه التفاعلات داخل كل محور تتداخل بدرجات مختلفة مع مجمل تفاعلات المحورين الآخرين، تؤثر فيها وتتأثر بها. ولهذا، فإن الاحاطة التفصيلية المنظمة بشبكة العلاقات المتبادلة بين هذه المحاور كانت أمراً ضرورياً في صياغة المنهجية التي اختيرت للدراسة، من أجل التعمق في فهم كل من الماضي والحاضر، وكذلك ـ وهو الأهم ـ من أجل استكشاف آفاق المستقبل وإمكاناته في ظل مشاهد مختلفة. وهذا بالتحديد هو ما يفعله محور النموذج. فهذا الأخير بخلاف المحاور الثلاثة السابقة، ليس محوراً مضمونياً قائماً بذاته، ولكنه مجهود منهجي يعتمد الوسائل الكمية والكيفية

لحصر شبكة التفاعلات بين متغيرات كل محور (في صورة نميذجات)، ولحصر هذه التفاعلات بين المحاور الثلاثة، في ظل افتراضات مختلفة.

الافتراضات هي بمثابة شروط متسقة فيما بينها، تضع معاً ما تسميه في هذه الدراسة المشاهد المستقبلية (السيناريوهات). فالمشهد المستقبلي هو «تنبؤ مشروط» بما يمكن أن تؤدي إليه التفاعلات داخل كل محور والتفاعلات بين المحاور الثلاثة من تداعيات أو نتائج محتملة حول مستقبل الوطن العربي.

وهكذا استقر الرأي على تقسيم العمل في دراسة الاستشراف هنا إلى ثلاثة محاور مضمونية ومحور رابع منهجي:

(١) **محور المجتمع والدولة في الوطن العربي**، وهو يصف الاطار الداخلي بكل اعتباراته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

(٢) **محور التنمية**، وذلك باعتبار أن التنمية هي الهاجس الأول لاقطار تسعى جميعها إلى التنمية، وأن ما يتحقق من تنمية من خلال مشهد معين هو مقياس للعائد منه الذي يترتب على الكلف السياسية والاجتماعية التي يتضمنها المشهد. وهنا أيضاً لا يقتصر الأمر على البعد الاقتصادي، بل يتجاوزه إلى الابعاد الأخرى، لا سيما الاجتماعية وفقاً للمفهوم الشامل للتنمية.

(٣) **محور الوطن العربي والعالم**، وينظر في أمر الاطار الخارجي بأبعاده المختلفة كذلك، كما يفسح المجال للمتغيرات الدولية التي تتفاعل مع المتغيرات الداخلية، ولدراسة تطور علاقات الوطن العربي مع المجتمع الدولي وموقعه من خريطة العالم المقبل.

(٤) **محور النمذجة**، الذي انشغل بمهمة صياغة انساق فرعية (نميذجات) تعبر عن الظواهر غير الاقتصادية، والمورد البشري، والموارد الطبيعية، والهياكل الاقتصادية للأقطار العربية وتجمعاتها. أي أن هذه الانساق الفرعية لم تسع إلى التعبير عن مختلف أبعاد كل من المحاور المضمونية بشكل كمي، بل ركزت على جوانب منها تخضع لعملية النمذجة وتتفاعل مع محور أو أكثر. وتشكل عملية التفاعل هذه ركناً أساسياً من أركان المنهجية المختارة، كما أوضحنا.

وينضوي تحت كل محور من المحاور الثلاثة الأولى المضمونية عدد من الدراسات الاساسية ومجموعة من الدراسات التحليلية المستقبلية[(٥٥)]، لقي الضوء على معظم المتغيرات الحاكمة للحاضر والمستقبل، وعلى تفاعلاتها المتوقعة. وتسعى الدراسة الرئيسية لكل محور التي توصيف المجتمع الحالي وكذلك المجتمع المستقبلي مستمدة أسسها من تأمل في المسيرة التاريخية لأهم الظواهر موضع الدراسة. فرغم احتمال اتساع الشقة بين الصورة المستقبلية (في بعض المشاهد على الأقل) وبين الخبرة التاريخية، فإن هذا لا يعني اهمال

---

(٥٥) انظر مقدمة هذا الكتاب بشأن قائمة ببعض الدراسات التي تقرر نشرها بصيغة مستقلة.

تلك الخبرة كلية هذا من جهة. من جهة أخرى، فإن العديد من الدراسات السابقة قد غاصت في أغوار الماضي، وذهب بعضها إلى بناء تخيلات عن المستقبل تسعى إلى محاكاة حقبة تاريخية أو أخرى دون أن تأخذ في الحسبان ما استجد وما يتوقع أن يستجد في المستقبل. ولذلك، فإن فريق البحث كان بحاجة إلى موازنة دقيقة بين ما يخصصه لتحليل المعرفة المكتسبة من الخبرة التاريخية، وبين ما توليه من عناية لمستحدثات المستقبل، ويستبقي من الأولى ما له علاقة وثيقة بالثانيةلا التي تشكل الاضافة الرئيسية لهذا المشروع إلى الفكر العربي. ووجد الفريق أيضاً أنه عندما تنشىء بعض المسارات المستقبلية أوضاعاً لا تعكس تجارب تاريخية محددة، فإنه لا بد من الاستعانة بالحدس القائم على خبرات مماثلة وبحصيلة الدراسات الأخرى، حتى يمكن استخلاص تداعيات مشاهد المستقبل في توجهها إلى دروب جديدة. وأخيراً، فإن دراسات المحاور لم تتقيد بالتحليل الكمي وبمتطلبات بناء نماذج كمية، بل تركت هذه الأمور إلى المحور الرابع وهو محور النمذجة.

ب ـ ثلاثة مشاهد مستقبلية بديلة

ذكرنا من قبل أن الاستشراف يعتمد أسلوب رسم مشاهد بديلة للمستقبل، يمثل كل منها «تنبؤاً مشروطاً» بتحقيق عدد معين من الافتراضات. ولا يعني هذا أن المشهد يقوم فقط على الافتراضات التي يضعها الباحث، بل انه يعالج ما يترتب عليها من آثار نتيجة التعامل مع المتغيرات المستقبلية الأخرى، لاسيما المتغيرات الخارجية. ومن هذا المنطلق، فإن صور المستقبل يمكن أن يكون عددها لا نهائياً ما لم توضع قاعدة يتم بموجبها انتقاء عدد محدود له دلالة بالنسبة إلى طموحات وآمال أو مخاوف شعوب المجتمعات موضع الدراسة. وقد أدى النقاش حول تلك القاعدة إلى اختيار معيار **شكل العلاقة بين الأقطار العربية**. فلقد شهد تاريخ هذه الأقطار فترات من الازدهار والانحسار اقترنت كل منها بشكل معين لهذه العلاقة. وتشير المناقشة الموجزة في القسم السابق حول الجدليات الحاكمة إلى الدور المحوري الذي تلعبه جدلية «الوحدة والتفتت» في المسيرة التاريخية للأمة العربية، وفي التفاعل مع الثنائيات الأخرى. فإذا نظرنا إلى المستقبل وجدنا أن هذه الثنائية تشغل حيزاً كبيراً من الفكر العربي انطلاقاً من المشاعر المتزايدة بالسلبيات التي تراكمت مع استمرار حالة التجزئة التي يمر بها الوطن العربي حالياً، ومن المساعي التي تبذل من أجل مراجعة صيغ التكامل والبحث عن صيغ جديدة له، ومن تصاعد الدعاوى الى عمل مشترك من أجل حل المشاكل التي احتدمت إلى درجة خطيرة مع دول الجوار، وإلى الوقوف بحزم تجاه المخاطر التي تفرزها الصورة التي أصبحت عليها ثنائية العقائد، بخاصة ما تنطوي عليه من مزيد من التفتت. بالمقابل، فإن التطور العالمي المستمر عمل من خلال ثورة الاتصالات الى زيادة ثقل المؤثرات الخارجية، وهو ثقل يتجه عكسياً مع حجم المجتمع. وأصبح من الأمور المتعارف عليها أننا نعيش عالماً يضع الكيانات الكبيرة في المقدمة، وبالتالي فإن عنصر الحجم، الذي يتقرر في ضوء نوعية العلاقات التي تقوم بين الأقطار العربية، يتوقع له دور حاسم في المسيرة المستقبلية.

وقد يثار في هذا الشأن، مدى سلامة اتخاذ العلاقة بين الأقطار العربية كمعيار لتحديد مشاهد المستقبل العربي، وأن هناك معايير وأسساً أخر مثل الاستقلال والتبعية، أو التنمية والتخلف، أو مثل الديمقراطية من عدمها. ولقد توصل فريق الدراسة، بعد نقاش مستفيض مع دوائر واسعة من المثقفين العرب، إلى أن الوحدة والاستقلال والتنمية والديمقراطية هي مداخل أربعة متكاملة للمستقبل العربي، وانه لا يمكن ـ الفصل ـ واقعياً ولا تحليلياً بينها، وأن أياً منها يؤثر منطقياً ويقود واقعياً إلى الآخر. فالتنمية العربية المستقلة مثلاً، تقود إلى رفض التبعية، ثم انه لا يمكن تصورها ـ كاملة ـ في اطار الكيانات العربية القطرية الصغيرة. وكذلك، فإن التوجه نحو الاستقلال الوطني في السياسة الخارجية يقود إلى السيطرة الوطنية على الاقتصاد، وإلى التنمية المستقلة، وإلى طرح مقولات الاعتماد الجماعي العربي على الذات. وقيام أنظمة ديمقراطية تسمح بالمشاركة الشعبية، سوف يكون لها تداعياتها بخصوص العلاقة مع الخارج ورفض التبعية، وعلى نمط التنمية والدعوة إلى الوحدة. والسعي إلى الوحدة العربية له أيضاً تداعياته في نواحي المجتمع والدولة كافة.

وانطلاقاً من معيار شكل العلاقة بين الأقطار العربية، يمكن التمييز بين مشهدين بديلين: استمرار أوضاع التفتت والتجزئة السائدة، بل وربما ترديها، وتحقيق وحدة عربية. وما بين هذين الحدين الخارجيين لثنائية الوحدة والتفتت يمكن تصور بدائل عديدة، يتوسطها بديل يقوم على التنسيق والتعاون بين الأقطار العربية. وقد استقر الرأي على هذه المشاهد الثلاثة لاستشراف ما يمكن أن يكون عليه المستقبل العربي، وهي:

(١) المشهد الأول: **مشهد التجزئة**. وهو ينطلق من افتراض استمرار الأوضاع الراهنة، لهذا فهو يمثل **المشهد الاتجاهي**. ولكن كما أن الحاضر ليس استمراراً ميكانيكياً للماضي، فإن المستقبل لن يكون بالضرورة صورة للحاضر، وبالتالي لا ينفي هذا المشهد امكانية حدوث وحدة هنا أو هناك، أو بعض التقدم الاجتماعي ـ الاقتصادي هنا أو هناك، وقد يستمر أي منهما لفترة قصيرة ثم ينهار. وافتراض استمرار الأوضاع الراهنة لا ينفي احتمالات المزيد من التردّي والتدهور، بما يترتب عليه من مزيد من التبعية للخارج والتعثر في تحقيق التنمية، وبما يسمح لاسرائيل بمزيد من التوسع الاقليمي وفرض هيمنتها السياسية على المنطقة، وبما قد يؤدي إلى مزيد من بلقنتها، كما لا ينفي احتمالات الاصلاح الجزئية، التي تستمر لفترة، ثم تغلبها الروح السائدة في النظام.

(٢) المشهد الثاني: **مشهد التنسيق والتعاون**. وينطلق هذا المشهد من منطلق الترشيد والاستخدام الأمثل للموارد العربية المتاحة في إطار المعطيات السياسية الراهنة. ويعبّر هذا المشهد عن اشكال وسيطة من التنسيق والتعاون بين كل، أو أغلب، أقطار الوطن العربي، تفوق ـ في كمها وكيفها واستقرارها واستمراريتها ـ ما يرد من حالات التعاون في المشهد الأول. ومن المفترض أن يمثل هذا المشهد استجابة مختلفة من الفئات الحاكمة لمشكلاتها الداخلية والخارجية بالقدر الذي لا يؤثر على مصالحها المباشرة سلبياً. وهذا ما يجعل هذا

المسار أقرب ما يكون إلى ما يسمى في الدراسات المستقبلية **بالمشهد الاصلاحي**.

ويقوم هذا المشهد على افتراض أن تداعيات الأوضاع الراهنة تدفع النخب الحاكمة في الأقطار العربية، إمّا إلى تكوين تجمعات اقليمية، وإما إلى تنسيق جماعي عربي (في مجال أو أكثر) وذلك استجابة لواحد أو أكثر من العوامل الداخلية، التي تتضمن إدراكها لتهديد جاد على مصالحها أو شرعيتها داخلياً أو خارجياً، بسبب وصول التنمية القطرية إلى طريق مسدود بسبب ضيق السوق أو نقص الموارد، أو بسبب تردي مستوى الأداء الاقتصادي وسوء ادارة الموارد المتاحة، وتصاعد الضغوط الشعبية (أو جماعات المصالح) لاعتبارات سياسية أو دفاعية أو اقتصادية. أو نتيجة لعوامل خارجية تتمثل في زيادة تبعيتها لطرف اجنبي يجد من مصلحته، استراتيجياً واقتصادياً، تحقيق مستوى أعلى من التنسيق والتعاون بين بعض الأقطار العربية، ومن ثم يدفعها أو يشجعها في هذا الاتجاه. كما يفترض هذا المشهد التزام (ومقدرة) الأقطار العربية بتنفيذ نصّ وروح ما يتفق عليه من سياسات وما يتخذ من قرارات، حتى لو استدعى الأمر التنازل عن بعض المظاهر السيادية وتبنّي بعض السياسات الترشيدية، بسبب ادراكها أن المميّزات التي تجنيها من مثل هذا الالتزام، تفوق ثمن التنازلات. وينطوي ذلك بدوره على مزيد من التداخل الهيكلي التدريجي، ولكن مع احتفاظ كلّ وحدة قطرية بحق اتخاذ القرار.

يفترض المشهد الثاني أن يأخذ هذا المستوى للتنسيق والتعاون أحد شكلين، متقاطعين في بعض الأحيان، يمثّل كلّ منهما مشهداً فرعياً:

الأول: تجمّعات اقليمية تجمع بين أقطارها عوامل الجوار الجغرافي، وتقوم بينها حريّة انتقال السلع ووحدة السوق وانسياب عناصر الانتاج من رأس مال وعمالة، بما يتضمنه ذلك من اقامة المؤسسات والهياكل التي تدعم ذلك. وتمّ تحديد التجمّعات الاقليمية الرئيسية في أربعة هي: **تجمّع الخليج والجزيرة العربية**، ويشمل أساساً بلدان مجلس التعاون الخليجي اضافة إلى اليمنين؛ **وتجمّع المشرق العربي** الذي يشمل سوريا ولبنان والأردن والعراق؛ **وتجمّع وادي النيل** الذي يضمّ أساساً مصر والسودان اضافة إلى الصومال وجيبوتي، **وتجمّع المغرب العربي الكبير** ويشمل ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا[٥٦].

والثاني: التنسيق العربي العام، والذي قد يأخذ شكل تكثيف العمل العربي المشترك في بعض المجالات المرتبطة بالأمن العربي، أو التنسيق بين الأنشطة القطاعية بهدف منع الازدواج وتطوير تقسيم العمل، وتحسين شروط التعامل مع العالم الخارجي.

المشهد الثالث: مشهد الوحدة العربية. ويمثّل المسار التحويلي، أو التغيير الجذري، فيدور حول مفهوم «الفدرالية» أو «الاتحادية» وجوهرها توحيد مركز صنع القرار السياسي مع

---

(٥٦) من الجدير بالذكر أن بعض البلدان العربية يمكن أن تندرج في أكثر من تجمّع اقليمي؛ فليبيا قد تكون في تجمّع المغرب أو تجمّع وادي النيل. كما أن العراق مع انه أساساً ضمن تجمّع المشرق إلا أن له في حالات معينة دوراً مهماً في تجمّع الخليج.

احترام التعدّد الاجتماعي والثقافي القائم في الوطن العربي. ويحتاج تحقيق هذا المشهد إلى عدد من الخطوات المتقدّمة على طريق الاستقلال والتنمية والديمقراطية. ومن هنا، فقد تمّ الربط بينه وبين الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وبينه وبين الاستقلال ورفض التبعية، وبينه وبين احترام الاصالة الحضارية والثقافية للأمة.

وتتحدد صيغة كل مشهد بعنصرين أساسيين: الأول هو لحظة البدء (أو فتح الستار) بالنسبة إلى كل مشهد مستقبلي، والثاني هو تتبع ما يترتب على مواصفات تلك اللحظة وعلى ما يستجد من متغيرات خارجية من مسارات لحركة المجتمع العربي، أي تداعيات المشهد. ويحتاج العنصر الأول إلى عناية فائقة حتى تصاغ الافتراضات الخاصة بلحظة فتح الستار بشكل منطقي، وحتى تتهيأ كل الأدوات التي تلزم لاستيعاب التفاعلات بين المتغيرات المهمة التي تحكم المشهد. هذه الصياغة تعتمد على مزيج من الاساليب الحدسية التي تسترشد بخبرة الماضي وتجربة الحاضر، والقدرات العربية الظاهرة أو الكامنة، والمطالب والآمال التي تتطلع اليها الشعوب العربية، وما يتصوره المثقفون العرب كبدائل مطروحة أو محتملة. ولذلك نجد أن هذه المرحلة تلعب دوراً مهماً في إجراء الدراسة الاستشرافية، في عدد من الجوانب (انظر الشكل رقم (١ ـ ١)):

(أ) بدء نشاط واسع من الحوار بين أعضاء فريق العمل المركزي، الذي هو بطبيعته متعدد التخصصات. ولهذا الحوار أهميته من حيث تحقيق التجانس وتوحيد اللغة بينهم، مزيلاً بذلك احدى أهم عقبات التواصل والتفاعل التي تترتب على تمايز المناهج واللغات التي تتبعها التخصصات المختلفة.

(ب) ضمان حد أدنى من الاتساق الداخلي لكل مشهد رئيسي، سواء مقطعياً عبر اللحظة الزمنية الابتدائية، أم من حيث التداعي الأولي للأحداث والتطورات فيه. ذلك أن الانطلاق نحو تنبؤات مشروطة بافتراضات مبدئية تتوقف جدواه على هذا الاتساق. وما لم يبذل جهد كاف من أجل توفيره واختباره، فإن أي جهد يليه يعتبر مجرد جهد ذهني لا صلة له بحقائق المجتمع.

(ج) الوصول الى الشكل الأمثل لتقسيم العمل الى دراسات محورية، يسمح كل منها بالتعمق في تخصصات بعينها لها دلالتها بالمشاهد البديلة التي تطرح للمستقبل، دون فقدان الحد الادنى من الربط بينها. ومن ثم يمكن التقدم نحو مرحلة أولى لصياغة العلاقات النظرية بين المتغيرات وفقاً لكل من المشاهد البديلة، والانتقال منها إلى مراحل الصياغة الكمية لعلاقات النسق العربي.

أما العنصر الثاني، أي امتدادات كل مشهد وتفريعاته، والمزيد من الاختبار للأنساق، فيتم من خلال المحاور التي تقرر اعتمادها. وهكذا، فإن المشهد يبدأ بمقولة أو فكرة أساسية تعد أساساً لبناء المشهد، ثم يتم توصيف العلاقات والهياكل المرتبطة بها، ثم توقع لتداعياتها التالية، أي اجراء تنبؤ مشروط بما اتفق عليه من افتراضات أولية. ويدور النقاش حول كل مشهد في هذا الاطار وفقاً للمنطق العام لتلك الافتراضات. ومع توسيع نطاق المشاركين في الحوار

والنقاش تعاد كتابة المشهد وتعدّل بعض ملامحه أو تستبدل. وفي المرحلة التالية يستفاد من تقسيم العمل إلى دراسات محورية، ومن تشغيل النسق العربي في استشراف تداعيات كل مشهد حتى عام ٢٠١٥. وهكذا، فإن المنهج في الدراسات المحورية ليس تقريرياً صرفاً، ولكنه يفتح الباب أمام اعمال الفكر والخيال في كل مشهد، بدءاً بتصور محدد أو افتراضات حول الوطن العربي وأقطاره، ثم يبدأ التحليل: ماذا.. لو...؟

الافتراضات هي بمثابة شروط متسقة فيما بينها، تصنع ما نسميه في هذه الدراسة المشاهد المستقبلية.

وقد يتساءل القارىء حول واقعية التصور الأولي للحظة فتح الستار لبعض المشاهد التي تمثل ابتعاداً كبيراً عن المسيرة الحالية للأحداث، وعن كيفية وصول الوطن العربي اليها. والواقع أن منهجية الاستشراف تولي أمر واقعية الافتراضات التي تقوم عليها المشاهد المختلفة اهتماماً كبيراً، إذ إن التداعيات تتلو منها.

ـ فالمنهجية حينما تأخذ بقاعدة اختلاف نقاط البدء للمشاهد المختارة اختلافاً كبيراً، من حيث درجة التوحد العربي وشكل العلاقات بين الأقطار العربية، فإنها تهتم في الوقت نفسه بالتدقيق في توصيف الملامح الاجتماعية والاقتصادية والأوضاع السياسية والتمايزات القطرية، على نحو يكفل اتساقها مع بعضها البعض ويهيىء للقوى الفاعلة في المشهد أن تأخذ الأوضاع التي تمكنها من التحرك بالمشهد نحو الوجهة التي تدعوها إلى تبني الأسس التي يقوم عليها.

ـ وخلال تتبع حركة المشهد خلال المراحل الزمنية المتتالية، يمكن أن تتراكم قوى تعمل على تغيير مسار المشهد بعيداً عن الاتجاه العام الذي تحدده الافتراضات الأولية له. فحتى الخبرة التاريخية توحي بأن المشاهد الماضية كانت تحمل في طياتها بذور مشاهد بديلة أدى تجمعها ونموها الى الانتقال من حالة (تفتت أو توحد) إلى أخرى قد تناقضها تماماً. بل لعلنا نجد في الاهتمام العربي (والعالمي) باستشراف المستقبل تعبيراً عن بلوغ الأوضاع الراهنة حداً يعطي وزناً لرغبة في التأثير على المسارات المقبلة نحو وجهات أكثر قبولاً أو أقل تعرضاً لمخاطر التغير غير المستحب. وتفرض الحيادية والاكاديمية الا يفتعل الباحث اعتبارات تعسفية لمجرد الحفاظ للمشهد على التوجه الأصلي الذي بدأ منه: فيعمل مثلاً على كبت عوامل التوحد في مشهد التفتت لمجرد تجسيم مخاطر الاستمرار بالمشهد حتى نهايته، أو أن يهذب من بذور الفرقة التي قد تنبت في أرضية التوحد رغبة منه في تزيين مسيرة الوحدة واخفاء ما يمكن أن يواجهها من صعاب. فاحتمال ظهور محددات تؤثر في المسار المستقبل وارد في أي مشهد، وإذا تأكد أن تفادي هذه المحددات ومحاولة الخروج من المآزق التي تتولد عنها يؤديان إلى خروج عن المنطق العام للمشهد، فإن هذا يعني بلوغ لحظة تفرض الانتقال من مشهد الى آخر. وبقدر التعمق في توصيف الشروط والافتراضات المبدئية لكل من المشاهد المختارة، يتيسر تقويم مثل هذه النقاط الانتقالية، والتعرف على ما إذا كانت توفّر الشروط الكافية للانتقال من مسار يحدده مشهد معين إلى مسار اخر يحدده مشهد بديل. ولذلك، فإن ما اتبعه فريق البحث

من التأكيد على تمايز المشاهد المختارة من حيث نقاط البدء كان له جدواه من ناحيتين: الأولى تفادي الانغماس في دراسة عدد ضخم من المشاهد التي تمثل تفاوتات هامشية بالنسبة إلى لحظات البدء، الأمر الذي قد يفقد النتائج خاصية الوضوح عند مقارنة المشاهد البديلة، والثانية هي تجنب تحول كل مشهد الى حزمة ضخمة من المشاهد الفرعية وانتهاء الاستشراف إلى مساحة واسعة من الاحتمالات التي يصعب الترجيح بينها. إن التمايز الكبير بين بدايات المشاهد المختارة هو الذي يساعد على استجلاء النقاط التي يكون قد تجمع عندها عدد من المقومات يكفي للانتقال إلى مشهد بديل.

ـ ومن الممكن مراجعة مدى ملاءمة الافتراضات المبدئية لكل مشهد بتقصي المسار الذي يرسمه في الاتجاه العكسي، بمعنى البدء مما يعتبر صورة نهائية للمشهد ومحاولة تتبع تسلسل الأحداث رجوعاً إلى الخلف حتى نقطة البدء، من أجل التأكد من سلامة المنطق الذي سار به بناء المشهد. وهكذا تجري محاولة للاجابة عن السؤال العكسي: «ماذا حدث. . . حتى أنه أمكن الوصول إلى . . .؟». وهناك محاولة في ختام المشاهد للاجابة عن هذا السؤال توضح مدى امكانية الاطمئنان الى الافتراضات التي بنيت عليها.

ـ وإذا كانت الدراسة قد ركزت على البدائل الثلاثة المتباينة من حيث درجات ومستويات التعاون والتكامل والوحدة بين الأقطار العربية، فإنها تكون بذلك قد أمدت القارىء المتأمل بالمادة التي تلزمه لكي يستخلص لنفسه ما يمكن أن يتفق مع توجهاته الفكرية من أدوات تلزم للتأثير في الأحداث عند نقطة معينة للتحول بأوضاع الوطن العربي من مشهد إلى آخر. ويعني هذا فيما يعني أن توفير الشروط الموضوعية لبدء السير في مشهد دون آخر يتوقف على مدى استجلاء التباينات المترتبة على اختلاف النتائج التي تقود اليها المشاهد البديلة، وتحويل الرغبة في تحقيق نتائج مشهد معين الى قدرة على توفير اشتراطاتها الأولية. فلو أن الفكر العربي تعرّف على ما يتطلبه مشهد الوحدة من متطلبات وتحمس لما يترتب عليه من نتائج، فسيكون أقدر على توفير تلك المتطلبات وعلى تدارك ما قد يصادف مسار الوحدة من انعطافات يمكن أن تؤدي إلى تقليل فرص استمراره وتحقيق العائد المرجو منه. بعبارة أخرى، فإن الاستشراف يؤدي إلى استيضاح حساب الكلف والعوائد بما يساعد المجتمع العربي على القيام بالاختيار الواعي للمشهد الذي يراه مرغوباً، موفّراً له مواصفات لحظة فتح الستار. أما القول بأن مشهداً ما لا يبدو محتملاً في ظل الظروف التي يتوقع أن تسود لفترة ما، وقد تطول أو تقصر، فإنه يغلّب عنصر التنبؤ على الاستشراف. وقد ثبت مما بيّناه من قبل أن التنبؤ ينطوي على افتراض بأن المستقبل محدد سلفاً، وأن المجتمعات البشرية لا تملك القدرة على صنع مستقبلها، وهو أمر يجافي طبيعة البشر وتجاربهم.

مما تقدم نرى أن الاعتبار الأهم في دراسة الاستشراف هو أن تكون المشاهد الرئيسية هي ما يتمثل في عقل الانسان العربي من طموحات وأحلام وتوقعات، وأن تعبر عما يعتمل في نفسه من تخوفات وشكوك. وعلى هذه الدراسة أن تتولى فرز هذه التوقعات والأحلام والمخاوف،

والتقرير في مدى واقعيتها. وهذا هو ما حاوله فريق الدراسة، حيث راعى التدقيق في الربط بين الدرجات المختلفة للتعاون والتكامل والوحدة داخل الوطن العربي من ناحية، وما يتسق مع ذلك من باقي المظاهر الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى. كما اجتهد في التعبير عن حصيلة الفكر النظري في مجال التنمية بمعناها الشامل، وفي استيعاب حصيلة ما هو متاح من دراسات عن الآفاق العالمية المقبلة، وما تجمع من دراسات تاريخية عن الوطن العربي ومسيرته إلى الوحدة أو انقياده إلى التفتت والتجزئة. وهنا ظهر الدور الذي يلعبه النسق العربي في هذه الدراسة.

ج ـ النسق العربي (النموذج)

عندما اتجه فريق البحث إلى تكوين نسق شامل من النميذجات التي يصف كل منها جانباً من جوانب الوطن العربي، لم يكن الهدف هو بناء نموذج آني لهذه الجوانب يتولى عن الباحثين تحديد القيم والمسارات التي تأخذها المتغيرات المختلفة في كل من المشاهد المنتخبة، تاركاً لهم مهمة تفسير نتائجه وترجمتها إلى تقديرات لما يمكن ان يتمخض عنه المشهد وما يعنيه من قرارات بشأن حركة المجتمع العربي وجزئياته في المستقبل، فمثل هذا الأمر قد تقرر رفض الأخذ به للأسباب التي سبق ذكرها. كان الهدف في الواقع هو انشاء قنوات للحوار بين القائمين بالجوانب المختلفة للدراسة، واستجلاء ما يترتب على تحرك كل جانب خطوات في المستقبل من آثار على الجوانب الأخرى، من خلال علاقات يمكن صياغتها للربط بين متغيرات يمكن التعبير عنها كمياً، وكذلك مساعدة كل جانب على استيضاح ما ينجم عن حركته من تغير في قيم المتغيرات التي يُعنى بدراستها. ولذلك جاء النسق كأداة معزّزة للحوار بين أعضاء فريق البحث، ومحققة لاتساق جوانب الدراسة، ينمو مع تطور الدراسة، وتتطور ملامحه على نحو يجعله قادراً على التعامل مع مختلف مراحلها. ومن خلال ذلك اقترب النسق شيئاً فشيئاً من اعطاء صورة يمكن الاعتماد عليها في حركة المجتمع العربي في كل مشهد من المشاهد على النحو الذي يُفترض في نسق شمولي مركب لذلك المجتمع.

ولقد ساعد الاتفاق حول الاعتبارات المعرفية والجدليات الحاكمة ـ المشار إليها ـ على إمكانية الوصول إلى قدر من الربط التدريجي بين مجالات المعرفة المختلفة، في قراءة الماضي واستشراف المستقبل، ومنذ اللحظات الأولى من عمر المشروع. وفي المراحل الأخيرة من المشروع، ساعدت النتائج المرحلية التي كان يتم الوصول إليها تباعاً في اعادة وتطوير هذه الاعتبارات والجدليات. ولقد اتفق على هذا الربط التدريجي، بدءاً بتفاعل فريق الدراسة، آخذاً في الاعتبار لحقيقة أن ارجاء عمليات الربط بين المحاور والمجالات المختلفة حتى المراحل الأخيرة للدراسة ـ سواء أتم ذلك من خلال نماذج كمية أم بغيرها ـ إنما يضيّع على الفريق الفرصة الحقيقية للوصول إلى الاتساق والشمول في استشراف المستقبل.

وهكذا ـ ومن البدايات الأولى ـ كانت المحاولات التالية:

ـ بناء فريق مركزي متعدد التخصصات.

ـ لقاءات متعددة للفريق المركزي لضمان التنسيق، وتضمنت هذه لقاءات عمل مشتركة ومكثفة في بعض مراحل المشروع.

ـ تحديد مجالات وقضايا المعالجة المشتركة بين محاور الدراسة المختلفة (محور التنمية العربية، ومحور الدولة والمجتمع العربي، ومحور العرب والعالم) ودور فريق العمل المركزي ونشاط النمذجة في التنسيق بين مدخلات المحاور المختلفة. وهنا تكررت المراسلات بين المحاور المختلفة، لطلب مدخلات بعينها، اضافة إلى اللقاءات المشتركة.

أما المراحل التالية من العمل، فقد تميزت بالآتي:

ـ محاولة بناء نسق شامل من عدة نميذجات تعاملت مع الظواهر غير الاقتصادية، والموارد الطبيعية، والموارد البشرية، إضافة إلى تشابكات الظواهر الاقتصادية.

ـ التفاعل ما بين نسق النميذجات من ناحية، والخبرة المتراكمة بالمحاور المختلفة من ناحية أخرى. وهنا كان الحدس المنضبط (لدى ما أمكن تجميعه من خبراء في ضوء امكانات المشروع) يلعب دوراً أساسياً. والشكل رقم (١ ـ ١) يمثل نمط التفاعلات التي تمت في هذه المراحل التالية من العمل.

وعبر المراحل المختلفة لتقدم العمل في نشاط بناء نسق النميذجات، كانت هناك لقاءات متنوعة مع عديد من خبراء بناء النماذج، وكان الهدف من هذه اللقاءات **محاولة التعرف على ما يمكن توظيفه من أساليب كمية تناسب الظروف وقاعدة المعلومات العربية، وتتفق في الوقت نفسه مع الهدف المتمثل في محاولة استشراف مشاهد متباينة تماماً للمستقبل العربي**.

(١) وقد نتج عن ذلك ما يمكن أن نسميه «النسق العربي» أو النموذج العربي. ويمكن تقديم هذا النسق العربي (الشكل رقم (١ ـ ٢)) في مجموعة من الملاحظات الاجمالية:

ـ نموذج اقليمي دينامي شامل، يستهدف تقويم تداعيات افتراضات مستقبلية بعينها (تداعيات المشاهد المستقبلية المتباينة)، وتوجهات تنموية (اقتصادية اجتماعية) متباينة لكل من الأقطار العربية، أو لتجمعات منها.

ـ بهذا الشكل، فإن النموذج يتطور بحيث يسمح باختبار مدى اتساق الافتراضات المستقبلية للمشاهد المختلفة، واختبار الاطر النظرية التي تكمن في خلفية كل قائمة من هذه الافتراضات (أو المشاهد)، واختبار معنوية الأهداف والغايات.

ـ والنموذج يتعامل مع مشاهد مستقبلية مثالية ومأمول فيها، تمثل قطيعة مع المسيرة الحالية للوطن العربي. ولهذا، فإن منهج «تحليل النظم» يستخدم لمحاكاة تطور الهياكل الاجتماعية والاقتصادية، واتخاذ القرارات السياسية، وبما يناسب المدى الطويل لفترة الاستشراف. ومن هنا كان الحجم الكبير للمكون الاستهدافي، وفي التفاعل بين الخبرات والايديولوجيات المختلفة من ناحية، والنميذجات الكمية (على الحاسب الالكتروني) من ناحية أخرى.

ـ واستدعت شمولية النموذج، وطول فترة الاستشراف، بناء النموذج من مجموعة من النميذجات للظواهر غير الاقتصادية، والمورد البشري، والموارد المعدنية الطبيعية، والموارد الزراعية، والظواهر الاقتصادية قطاعية واجمالية. وتجمع هذه النميذجات ديناميات للتفاعل بين الظواهر المتنوعة، اجتماعية واقتصادية، بحيث يتم التوصل إلى صورة متسقة من خلال عمليات التصحيح المتتابع، يلعب فيها عنصرا الخبرة والحدس المنضبطان دوراً محدداً ومهماً.

ـ وكان تصميم النموذج بحيث يسمح بالاستفادة بقاعدة متنوعة للمعلومات، تشمل البيانات التاريخية الكمية، كما تشمل ما يمكن أن يتاح عن الآفاق المستقبلية، من توقعات تقنية واقتصادية وغيرها. ويختلف تأثير كل من هذه المصادر المختلفة للمعلومات على حركة النسق في المستقبل، حسب المشهد المستقبلي، وحسب طول فترة الاسقاط في المستقبل وحسب النميذج المعني داخل النسق العربي.

ـ وتمتد الدينامية من النموذج، وكذلك الافتراضات الخاصة بكل مشهد مستقبلي، لتجد تعبيراً عنها ليس في قيم المتغيرات الخارجة عن النموذج فقط، ولكن أيضاً في قيم معلماته الداخلية وفي شكل معادلاته. وذلك للتعبير عن التغيرات المتوقعة في السلوك وانماط الحياة، وفي اختيار مؤشرات التنمية. ويستعين النموذج في التعبير عن الدينامية بقدرات الحاسب الالكتروني ولغاته. هنا، فإن النموذج تم تضمينه ببعض العلاقات المنطقية للتعبير عن دينامية العلاقة بين الكم واتخاذ القرار. على سبيل المثال، تتكرر العلاقة: إذا حدث كذا... فإن رد الفعل يكون على النحو التالي (If...Then) في صياغة بعض جزئيات النسق العربي.

ـ ويتم ـ بالتالي ـ التعبير عن الدينامية بالنموذج من خلال عدة مداخل: المدخل الأول يتمثل في أن يكون الانتقال لفترات طول كل منها خمس سنوات، مبنياً على مدى اتساق الظواهر قبل بداية كل فترة. والثاني من خلال التفاعل المتبادل ما بين النميذجات الكمية من ناحية، وقاعدة المعلومات عن المستقبل (والتي تشمل أيضاً خبرات العالم الخارجي السابقة) من ناحية أخرى. والمدخل الأخير يتمثل في منهجية التفاعل بين الخبرة الشاملة من ناحية، والنميذجات الكمية من ناحية أخرى عند كل نقطة زمنية تقع خلال فترة استشراف المستقبل.

ـ وتجاوباً مع الحجم الهائل للمشكلات والقضايا في التعامل مع فترة استشراف تمتد لثلاثة عقود، فإن تصميم النموذج يسمح بتقسيمات قطاعية تتناسب مع هذا المدى الطويل، وحسب القطر أو المجموعة الاقليمية العربية المقصودة.

(٢) وبخلاف الشكل رقم (١ ـ ٢) المرفق، فإن هذه الوثيقة الاساسية للمشروع لا تحتمل الا القليل من تفاصيل الحديث عن «النسق العربي» ونميذجاته، اضافة الى ما قدم في الاعتبارات المعرفية (في نقطة سابقة) وفي المواصفات العامة للنسق (في النقطة السابقة).

ـ وكما نلحظ في الشكل رقم (١ ـ ٢)، فإن «النسق العربي» يستهدف البحث في بعض الحواجز ـ أو القيود الاستراتيجية ـ سواء أكانت بيئية، أم سكانية، أم هيكلية وتقنية، من حيث

تأثيرها على مسيرة مشاهد مستقبلية متباينة، للقطر، أو التجمع، أو الوطن العربي. وتضم هذه القيود الاستراتيجية: الموارد الطبيعية والأرض المزروعة والقابلة للاستزراع، والمياه المتاحة والقابلة للتنظيم، والموقف الحالي والمستقبلي لكل من النفط والغاز والحديد والفوسفات.

ـ وتتضمن **قاعدة المعلومات**: البيانات المقارنة، والدوال الكمية والمنطقية، وبعض المتغيرات الخارجية، وبيانات سنة الاساس لأقطار الوطن العربي، والمعلمات المطورة التي يتم حسابها أولاً بأول. وتتقاطع الأقطار والمشاهد داخل قاعدة المعلومات، في بعض الجزئيات، وحسب مفهوم محدد. وتتضمن الهياكل التفصيلية: نميذج الظواهر غير الاقتصادية، والعلاقات العربية ـ العربية، ومزيداً من التفصيلات القطاعية، كما تتضمن التفاعل بين الخبرة والحاسب الالكتروني.

ـ ويتم حساب مستقبل السكان العرب في ١٦ فئة عمرية، ولكل من الاناث والذكور. وتُحسب الهياكل الاقتصادية في ٦ أو ٧ أو ٩ قطاعات اقتصادية اختيارية. أما المؤشرات الاجمالية التي تتولد من نميذج الظواهر غير الاقتصادية فهي تشمل: مؤشراً للعدالة، والحصانة، والقوة، والمشاركة، والاستقرار الاجتماعي، والتوجه المجتمعي لاشباع الحاجات الاساسية، وعن درجة الاستقلال الثقافي ـ العسكري ـ الاقتصادي عن العالم الخارجي.

ـ ويشمل «النسق العربي» آلاف المتغيرات. وقد تمت صياغته وتشغيله باستخدام نظام معين للتخزين والاسترجاع على حاسب شخصي.

ـ وتشمل المدخلات الى **نميذج الموارد الطبيعية**: معطيات ومنطق المشهد المستقبلي، والاستثمار وهيكله، والطلب المحلي، وآفاق الطلب والأسعار على المستوى العالمي. وتشمل المدخلات الى **نميذج المورد البشري**: معطيات المشهد، ونتائج نميذج الظواهر غير الاقتصادية، والاستثمار، والآفاق الهيكلية التقنية. وتشمل المدخلات إلى **النميذج الاقتصادي ودالة الانتاج**: الاتجاهات الاقتصادية والتقنية العالمية، والمشروعات الاقتصادية المتوقع تنفيذها أو استكمالها (وحسب المشهد)، وأوضاع الديون، والخبرات الدولية المقارنة، اضافة إلى طبيعة السياسات وردود الفعل مستقبلاً (حسب كل مشهد). وتشمل المدخلات الى **نميذج الظواهر غير الاقتصادية**: استبيانات وحوارات، ومؤشرات مشتقة عن الاداء الاقتصادي في النميذج الاقتصادي، والتفاعل مع الخبرة والحدس. وتشمل المدخلات إلى **نميذج العلاقات العربية ـ العربية**: إعادة تقسيم الصادرات والواردات إلى مجموعات سلع وخدمات، وعوائد لعناصر الانتاج وتفضيلات تشتق من منطق المشهد، إضافة إلى التطورات في النميذج الاقتصادي.

(٣) وتتصل بعض الملاحظات بالاطار العلمي للنسق العربي. وفي ضوء ما يعتبره رسالة حقيقية لدراسات المستقبل، فقد أخذ فريق البحث بعين الجدية الوثائق التي افرزتها حركة النماذج العالمية والدراسات المستقبلية كعناصر ولبنات للاطار الخارجي المصمم لمنهجية الدراسة. ولم يكن ذلك بسبب الاتفاق على المنهج والأسلوب، وجرياً وراء ما جاء فيهما من ابهار فني، وإنما لاقتناع بعدة أمور:

ـ إن بعضاً من هذه الدراسات قد نبّه بالفعل الى مجموعة من المآزق التي يقابلها الغرب الصناعي، ووضعت في ضوئها بعض الخطط والاستراتيجيات التي ابتغت اعادة النظر وتعديل النظام العالمي بآلياته.

ـ إننا ما زلنا نعيش عصر العلم الكبير، الذي يرتبط فيه الانجاز الى درجة لم يعرفها تاريخ البشرية بما يزخر فيه من طاقات للبحث العلمي والتطوير التقني. ولقد أثبت الكثير من التوقعات التكنولوجية طويلة المدى دلالته ودقته، طالما كانت المصلحة لدى من يهيمن على النسبة الساحقة من البحث العلمي والتطوير التقني واضحة، وحيث ان الكثير من قواعد الاستنباط والتطوير أصبح نمطياً إلى حد كبير(٥٧).

ـ إن دراستنا هذه لاستشراف مستقبل الوطن العربي جاءت للبحث عن مستقبل لامتنا، وسط كل هذه التصورات بعيدة المدى لدى الآخرين، ورداً على ما ارادوه لنا من وضع متدنٍ على خريطة العالم.

لقد اثبتت دراسات المستقبل فائدتها لدول الغرب الصناعي، وهي مجتمعات استقرت إلى درجة ما، والتحمت فيها المصالح بالمناهج والآفاق. وأما اعتراضاتنا عليها فهي مسجلة بالفعل، وتوقعاتها ـ لوطننا ـ مرفوضة بقدر ما استطعنا الرد عليها(٥٨).

ولقد حاولنا تسجيل الاطار العالمي لمشروعنا هذا في عديد من دراسات المحاور الفرعية، ثم التنسيق بينها، مراعين في ذلك التركيز على أكثر الدراسات العالمية دقة وموضوعية، والتي تعتمد على عمل فرق بحثية، ومن ثم كان هناك تركيز خاص على ما صدر منها في الولايات المتحدة الامريكية ـ قلب النظام الرأسمالي ـ ثم في العالم الغربي الصناعي. وكنا ندري حجم الخسارة المترتبة على أنّ مثل هذه الأعمال غير متوافرة عن القطب الثاني للنظام العالمي ـ أي الكتلة الشرقية.

وحيث إننا ننظر الى هذه الدراسات العالمية كتوجّهات تحكم الغرب الصناعي الرأسمالي، في علاقته بنا وتخطيطه للهيمنة علينا، فإننا لذلك استبعدنا (من هذه الدراسات والنماذج العالمية) ما جاء منها بمجهود وتصور العالم الثالث (مثل دراسة باريلوتشي عن نموذج العالم الثالث)، رغم استفادة اعضاء الفريق من قراءتها وتحليلها.

وبسبب الاختيار المنهجي ومحدودية الامكانات لفريق الدراسة، **فإننا لا نقدم نموذجاً للعالم، ولكن نسقاً عربياً**، قد نستطيع في بعض جزئياته تكمية تأثير الخارج علينا، ولكننا لا نستطيع فعل العكس أي لا نستطيع تكمية تأثير مسيرة الوطن العربي في مشاهده المختلفة على كل من الاطارين العالمي والاقليمي المحيطين بوطننا العربي.

---

(٥٧) من المفيد مراجعة المقال التالي: جيمس برايت، «تحسين التوقع الصناعي للنشاط العلمي الحالي،» ترجمة يوسف يعقوب السلطان، **الثقافة العالمية** (الكويت)، السنة ٦، العدد ٣١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦).

(٥٨) انظر الفصل الأول من: سعد الدين [وآخرون]، **صور المستقبل العربي**.

خاتمة

يحتاج الفكر العربي الى دراسة تستشرف المستقبل وبدائله . ولكن استشراف المستقبل عمل فكري معقد في حد ذاته، ويتطلب مراعاة الحذر والكثير من الاعتبارات المعرفية، وإلا جاء متحيزاً ومصادراً للجهد الذي يجب أن ينهض به العمل السياسي من أجل التغيير .

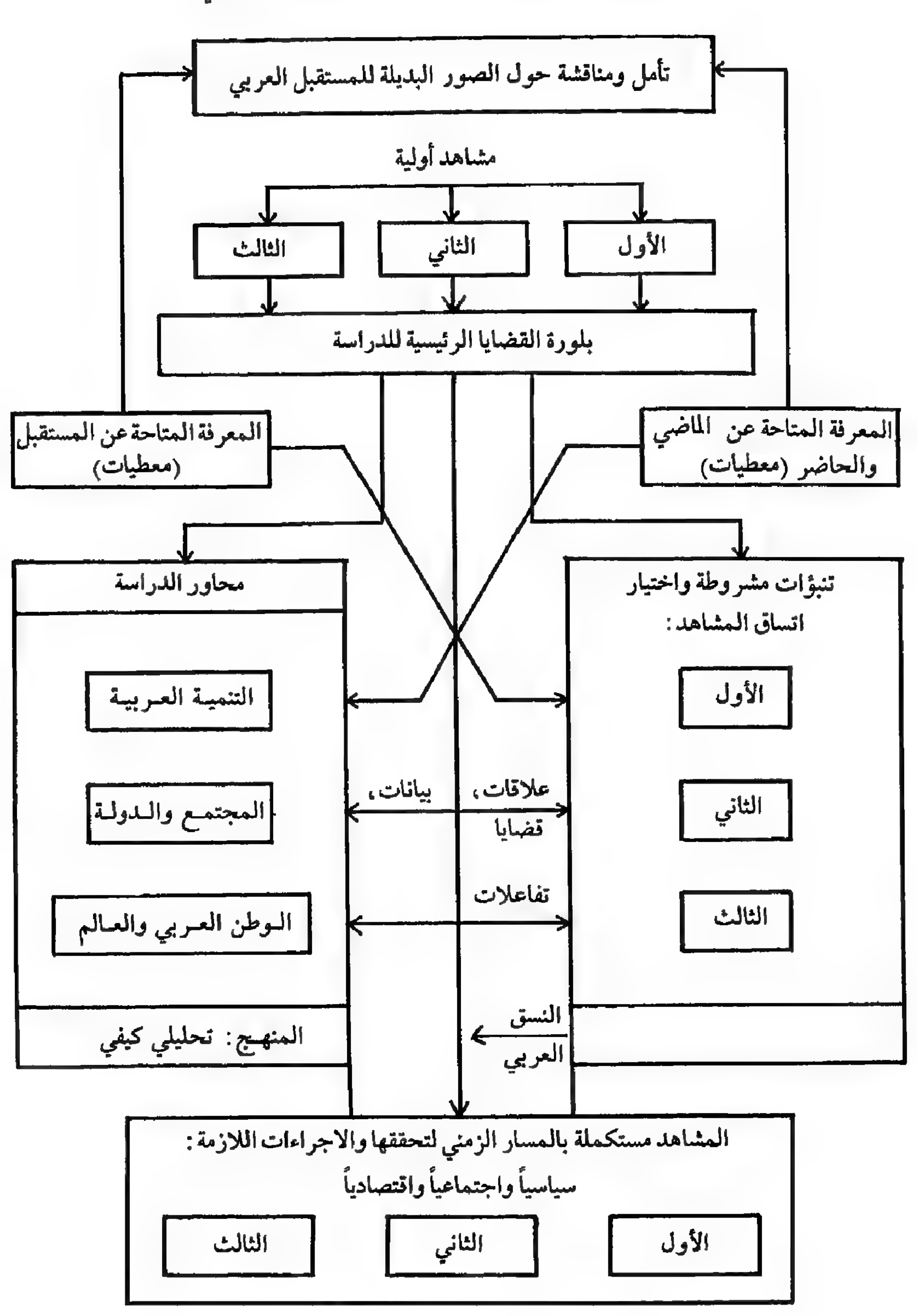
والدراسة الاستشرافية الحقيقية يجب أن تبتعد عن التصور الميكانيكي للتغير وآلياته، وتسعى لاشراك أوسع حجم ممكن من تصورات المفكرين وغايات المواطنين وأحلام الطامحين . كما أن عليها أن تساعد على تثقيف الوعي من خلال المقارنة التفصيلية والمركبة بين البدائل المطروحة على العقل السياسي العربي .

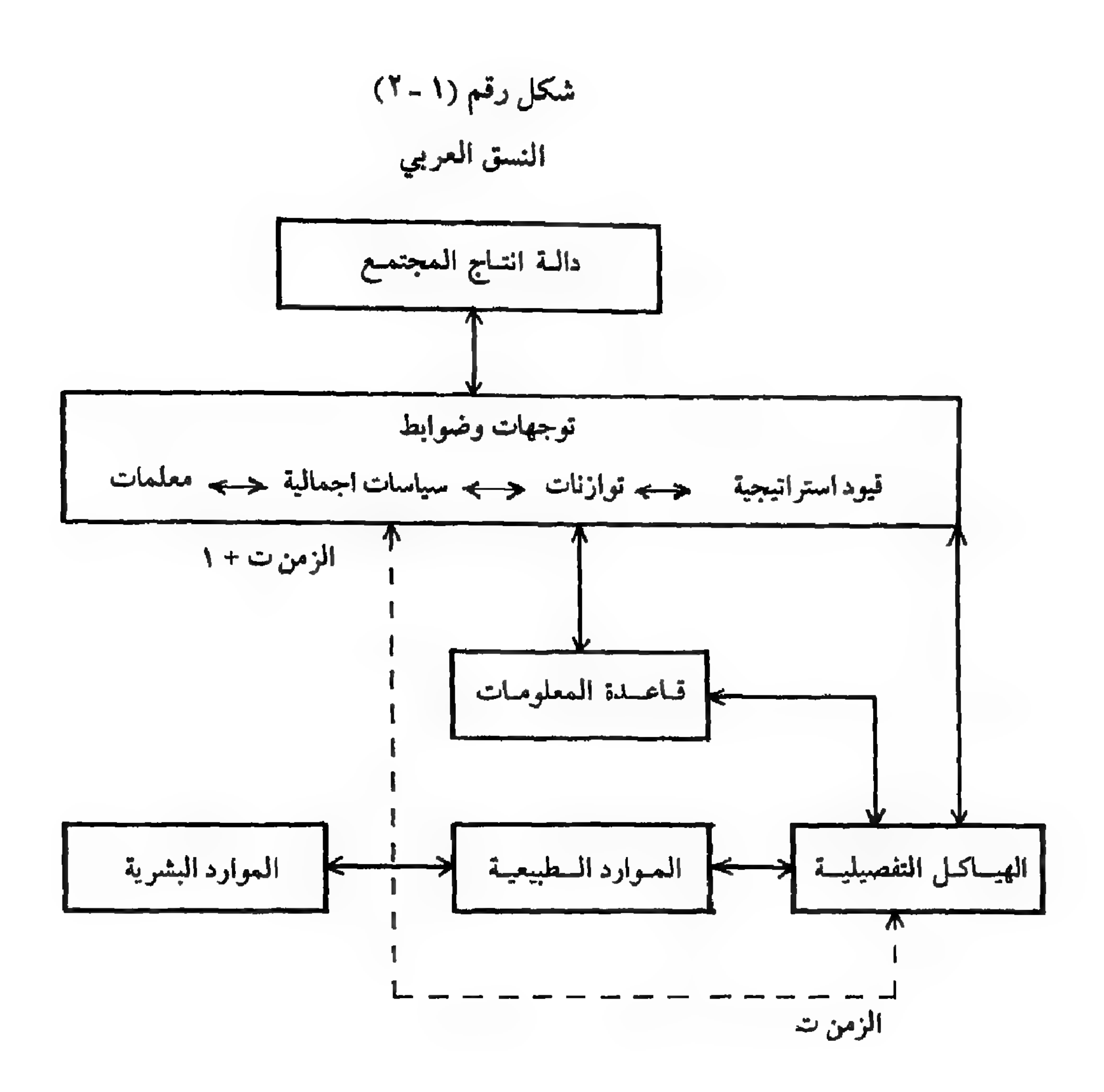
وبسبب طبيعة نشاط الاستشراف، فهو ينهل من مصادر معرفية مختلفة، من الماضي والحاضر ومعطيات المستقبل، بحيث يختلف الوزن النسبي لهذه المصادر في صياغة المستقبل، ما بين مشهد مستقبلي وآخر. وطالما أن الاستشراف يستهدف المقارنة، ما بين العائد والثمن الاجتماعيين لكل مسيرة مستقبلية، وعدم اهمال اي بديل محتمل أو مأمول فيه، مهما بدا مستبعداً للبعض، فالخدمة التي يقدمها الاستشراف تتمثل في البحث في مصداقية اسباب الاستبعاد، وواقعية أسباب الأمل والطموح .

ويجدر أن نذكر أنه لم يكن لدى فريق العمل الذي قام بهذا المشروع، أي وهم حول الدور الذي يمكن أن تلعبه النماذج الكمية في استشراف المستقبل . ومن هنا كان التركيز على الصياغة المنطقية ـ وليس الكمية ـ للعلاقات بين الظواهر، وكان التركيز على منهجية للتفاعل بين الباحثين منذ البدايات الأولى للمشروع . وكان ذلك سعياً وراء المزيد من اتساق الأفكار والمقولات والنتائج، في درس الماضي وفهم الحاضر وتوقع المستقبل، واستباقاً لأي اضافة يمكن أن تقدمها نميذجات كمية .

شكل رقم (١ - ١)

خطوات العمل في الاستشراف (التحليل المستقبلي)





شكل رقم (١ - ٢)

النسق العربي

القسم الثاني

مُعطيات إسْتشراف المستقبل:
ماضي وحاضر وعالم مُتغيّر

«والنظرة حين تكون قاصرة لا تكون غير حميدة العقبى على بعض فئات المجتمع وإنما ستكون غير حميدة حتى على السلطة السياسية ذاتها. إذ انّ ضعف البنية المجتمعية مع تعاظم التهديد الخارجي يجعل هذه الأقطار عرضة لأية هزة عنيفة. وحتى ما يبدو أنه من مصلحة السلطة السياسية على المدى القصير غير صحيح، إذ إنه ليس هناك ثمة سلطة سياسية قوية بدون بنية مجتمعية إنتاجية وفعالة ومشاركة، فهي الركيزة التي تجعل السلطة السياسية قوية تستطيع أن تتصدى للضغط أو التهديد الخارجي. ولعل السلطة السياسية من وجهة نظر كثيرين تدرك ذلك إلى حد ما ولكنها تحاول تلمس الطريق غير الصحيح لتلافيه وذلك بالاعتماد على، أو الركون إلى، قوى خارجية وتتجاهل السلطة السياسية من خلال هذا المنظور أن القوى الخارجية لن تضع أبداً مصالح هذه الأقطار في حساباتها، وإنما تضع مصالحها في الدرجة الأولى وتحاول قدر الامكان أن تبقى هذه الأقطار ضعيفة حتى يستمر الركون والاعتماد عليها (. . .) ولذلك فإنه ليس هناك، إلى حد كبير، سلطة سياسية قوية في معظم أقطار المنطقة. والمقصود بالسلطة السياسية القوية، تلك السلطة التي ترتكز على بنية مجتمعية متماسكة ومشاركة وفعالة. وربما يستحيل ذلك دون منطلق قومي شامل يأخذ طاقات المجتمع العربي وإمكاناته في الحسبان»(*).

أسامة عبد الرحمن

(*) أسامة عبد الرحمن، **المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية**، سلسلة الثقافة القومية، ٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٨١.

تقديم

لقد حددنا في القسم السابق عدداً من الضوابط المعرفية والمنهجية. وبهذه الضوابط، علينا قراءة الماضي والحاضر، ثم النظر في آفاق ما سوف يحدث حولنا. فالماضي والحاضر والآفاق المحيطة، معطيات لبلورة ما يمكن أن يكون مشاهد مستقبلية لوطننا العربي.

وسنحاول، في زيارتنا للتاريخ، ألا نوغل في الماضي السحيق، ولا حتى في تفاصيل التاريخ العربي الاسلامي منذ بداياته الأولى. وسنركز على المرحلة التي سبقت اندماج المنطقة العربية في النظام العالمي، الذي بدأت أوروبا في صياغته والتحكم فيه بدءاً من القرن السادس عشر. وهنا سيكون التمييز بين أقاليم عربية، لم تعرف الحدود القطرية الحالية التي فرضها الاستعمار، ثم ننتقل إلى الاختراق الأوروبي للوطن العربي في القرون الثلاثة التالية. في هاتين المرحلتين التاريخيتين نجد الخلفيات المباشرة لظهور الدولة العربية القطرية، وفيهما نجد الكثير من تراث يحكم حركتنا نحو المستقبل.

وكان علينا محاولة الخروج ـ كما ذكرنا في الاعتبارات المعرفية بالفصل الأول ـ من المشكل المتمثّل في أن الكثير مما ينقله التاريخ المكتوب، هو أقرب إلى تاريخ النخب الحاكمة منه إلى تاريخ الأمم والمجتمعات.

ولسوف يجد القارىء أن أهم المعطيات التاريخية قد بدأ في ارث التكوينات الاجتماعية التقليدية وانساق القيم المرتبطة بها، وفي الأدوار المتبدلة للشرائح الاجتماعية الوسطى.

وفي قراءتنا للحاضر، لا بد أن نلتمس مجمل وحصيلة الايجابيات والسلبيات، بدلاً من الانهماك في تسجيل تفاصيل «المعضل العربي» وتردّي الانجاز.

وسوف يجد القارىء أن أهم معطيات الحاضر قد جاءت في عدّة ايجابيات وسلبيات اتصلت بالتنمية البشرية مادياً ومعنوياً، وفي التبعيةللعالم الخارجي، وفي طبيعة نظم الحكم العربية القائمة وتوجهاتها.

هكذا كان سعينا إلى استخلاص أهم محددات المستقبل، دون ما عداه، وإلى استخلاص الدروس التي تساعدنا في حصر ارث الماضي، وفي صياغة آليات تطور مشاهد المستقبل.

وفي تعرضنا للآفاق العالمية، التي سوف تحيط بنا عبر ثلاثة عقود مقبلة، سوف نركز على الأكثر توقعاً منها، دون قفل باب لاجتهاد وإعمال الخيال. وفي ذلك نهتم بالآفاق وثيقة الصلة بمستقبل امتنا العربية، وبنوعية التفاعلات وردود الفعل. نبحث في النظام العالمي المعاصر ومستقبله، كما نبحث فيما يخطط لنا في حدود تقسيم العمل الدولي، وفيما يمكن أن يتساقط علينا من تقنيات وأنماط حياة. وبعد ذلك كله، نبحث في أنسب الظروف العالمية التي تسمح بالانطلاق والتغيير. وسوف يجد القارىء تأكيداً واضحاً على المعطيات الخاصة بمستقبل النظام العالمي، وادارة العلاقة مع القوتين العظميين، والأخرى المتصلة بالآفاق التقنية التحولية بالدول الصناعية المتقدمة.

الفَصْل الثَّاني
إرْث المَاضِي وَدُرُوسُه

نقل إلينا بعض من التاريخ المسجل تراثاً يمتد لعدة آلاف من السنين قبل الهجرة. وتمثل ذلك في الآثار التي خلفها الانسان في العديد من المراكز الحضارية على امتداد المنطقة العربية. وحفظت الأثار ملامح لسجل حافل عن انتقال البشر والسلع، ومحاولات التوحيد والغزو، وعن الاستقرار والزراعة، وتنظيم الري ووسائل الانتقال. وعبر هذا التاريخ السحيق، أمكن تحديد اطر لما كانت عليه علاقات الانتاج، والبشر، وما كانت عليه مؤسسات عهود الحكم المختلفة، وتحديد ما نستطيع أن نسميه اليوم عهود «ازدهار» أو فترات «انهيار».

عبر هذه المساحة التي تمتد من حدود فارس شرقاً إلى الأطلنطي غرباً، ومن أقصى الشام شمالاً إلى أثيوبيا جنوباً، تبدلت مواقع المراكز الحضارية، وتوهجت شعلة الحضارة لبعض المراكز عدة قرون، ثم خبت، وتمزق مركزها لعدة قرون أخرى. ولكن المرء لا ينسى أن جزءاً كبيراً من تاريخ الانسانية كان يكتب في مواقع على امتداد هذه المنطقة، وفي سجل حافل من الانجازات المادية والروحية.

وارتبط نجاح أي من هذه الرسالات الحضارية بعوامل، منها: مقدرة المؤسسات المحلية على إشباع حاجات الناس، وتحقق العدالة. كما ارتبط الانهيار بالتقصير في توفير الحاجات وتوزيعها، وبقهر المواطنين، وفي فترات ظهر فيها تحالف غير ايجابي، جمع ثلاثية العزلة والتكلّس السياسي وجمود الفكر الديني.

وظلت كيانات هذه المنطقة تتراخى، وتستسلم امام الغزوات من كل اتجاه، ويتفتت مجال تأثيرها، عبر ما يزيد عن خمسة عشر قرناً، وإلى ظهور الرسالة الاسلامية.

أولاً: من القرن السابع إلى الدولة العربية القطرية

قام الاسلام بتوحيد قبائل شبه الجزيرة العربية، معبئاً سكانها وراء رسالته السماوية

الكبرى. وأعطت هذه التعبئة لسكان هذا الإقليم العربي دوراً واضحاً لعدّة قرون تالية[1]. وكانَ هذا الإقليم، كمهد للعروبة والاسلام، هو المسؤول تاريخياً عن تعريب وأسلمة ما نطلق عليه اليوم اسم الوطن العربي، الذي يمتد من المحيط إلى الخليج.

١ ـ المشروع الحضاري العربي الاسلامي

ومع انتشار الإسلام، قوبل بمعطيات جديدة فرضتها البيئة، واختلاف التكوينات الاجتماعية، واحتياجات الأمن والموقع والانتاج. واستطاعت الدولة الاسلامية التعامل مع هذه المعطيات الجديدة ـ أو التعبير عنها ـ أحياناً، وفشلت في ذلك أحياناً أخرى. ومثل كل رسالة سماوية، أو مشروع حضاري، استطاعت انساق القيم الاسلامية ـ كما وظفت أو فسرت ـ أن تتفاعل ايجابياً مع متطلبات الوحدة المجتمعية أحياناً، وفي عكس هذا الاتجاه أحياناً أخرى.

وكما استفادت هذه الحقبة من معطيات الماضي السحيق السابق عليها، وبنت عليه، فإنها أيضاً تركت لما يليها من تاريخ كثيراً من المعطيات والدروس. أتت هذه المعطيات والدروس على محاور التنظيم الاجتماعي، وأسس الحكم، وتوازن الانسان مع بيئته، وفي التفاعل ما بين الموقع الجيوسياسي والموضع بمكوناته الاجتماعية والمادية.

لقد استطاع الاسلام استثمار حصيلة حضارية عريضة، وجدها على امتداد مجاله الجغرافي إرثاً عن الحضارات والأديان والخبرات السابقة، في التوحيد السياسي، والتكافل الاجتماعي، والتعايش المسالم مع البيئة. واستطاعت بعض الدول الاسلامية بهذا الاستثمار تحقيق ما لم تستطعه مراكز حضارية عديدة في الحقب السابقة (قارن الشكل رقم (٢ ـ ١)).

في فترات الازدهار بالدولة الاسلامية، نلاحظ التطور في اطار ثوابت القيم، مع الانفتاح على الحضارات الأخرى، ودون فقدان القسمات المميزة. وهذا ما نسميه الحفاظ على الهوية. ومما ساعد على صياغة هذا النهج، في الحفاظ على الهوية العربية الاسلامية أمام حركة البشر والجيوش حتى نهاية القرن الثامن عشر، أن الغزوات الغربية والشرقية لمنطقتنا إلى ذلك الحين، كان مدخلها الأساسي لفرض الإرادة هو القوة المسلحة، وليس التركيز على قهر القيم والتشويه المؤسسي، كما حاولت الغزوة الاستعمارية الأخيرة. وفي تلك الحدود كان تفاعل سكان المنطقة العربية مع حضارات الهنود والروم والفرس والاغريق.

هذه الحقيقة سمحت بالانتقاء الأصيل في استيعاب وتطوير الفكر، وادوات الري والانتاج، واختيار المحاصيل والحيوانات، والابداع في بناء السدود والمساكن، واختيار الملبس ووسائل الانتقال، وحتى في نظم الادارة والتنظيم العسكري.

---

(١) وحتى بعد سقوط الدولة الأموية فإن هذا الدور لم يكن من الممكن تجاهله، ولو أنه ازداد هامشية طول الوقت، وحتى أواخر القرن الثامن عشر. بعد ذلك تصاعد دور شبه الجزيرة في التاريخ الاقليمي، ويزداد وضوحاً في هذا النصف الثاني من القرن العشرين، بعد اكتشاف النفط واستغلاله على نطاق كبير.

وفي فترات الازدهار أيضاً، ربط التاريخ بين الدولة وضمان الحاجات الأساسية. وكان سجلها واضحاً في تنظيم الانتاج، وتخزين احتياطيات للحاجات الاساسية، والاهتمام بحقوق الخلف في ثروات الأرض، والعدالة والتكافل الاجتماعي عند التعرض لقضايا التوزيع. وقد تمايز موقف الحضارة العربية الاسلامية ـ مثلها مثل ما سبقها من رسالات حضارية ـ في النظرة إلى الحياة والموارد والبيئة. كانت نقطة الانطلاق في هذا الارث واضحة، وهي الوسطية والتوازن، وما بين الروحانيات والماديات، واعتبار العلائق الاقتصادية كوجه مكمل وليس كوجه أساسي. وبهذا الشكل استطاعت الرسالة الحضارية العربية ـ الاسلامية التعامل مع تنويعات عديدة من المحددات البيئية الطبيعية، في مجتمعات تميزت بندرة المياه وقسوة الطبيعة، وفي أخرى اعتمدت على تقلبات الفيضانات، وفي ثالثة دلّلتها الطبيعة. وبكل انحياز العقيدة إلى مفاهيم العدالة والتكافل والشورى، استطاعت هذه الحضارة التفاعل مع مجتمعات قبلية وأخرى مركزية، مع ريف وبدو ومراكز حضرية. وأدى كثير من هذا الى تعايش سلمي مع البيئة على المدى الطويل نسبياً. وترتب عليه موقف واضح من عمران الأرض عبر عدّة قرون. فالملكية الخاصة للماء والنار والكلأ، اعتبرت إجحافاً بحقوق من لا يملك واهداراً للمسؤولية عن حقوق الخلف. والبشر ـ كل البشر ـ مستخلفون في الأرض[2]، مطالبون بعمرانها.

ولقد حفظ التاريخ لنا عديداً من الدروس والملاحظات حول حجم التعبئة الشعبية في التصدي للأزمات والكوارث، وتميزت مكانة العمل المنتج بربط الايمان بالعمل. وارتبط نمو وازدهار هذه الرسالة الحضارية، بمقدار ما رفضت الوساطة بين الانسان وربه، بما يترتب على ذلك من مقام للعقل، يقتحم المجهول، مميزاً بين ما هو دين وما هو دنيا، وباحثاً يحركه الايمان ومستكشفاً للواقع. ولم يكن متخيلاً في وسط كل هذا أي تقسيم تعسفي وحاد ما بين الفكر والعمل، أو ما بين فنون المعرفة وعلومها.

وانبنى على هذه الرسالة الحضارية، وتطبيقاتها، ازدهار للعلم والتطبيق العلمي[3]، حفظ للبشرية تراثها. وحكم هذا الازدهار للعلم أمران: تمثل الأمر الأول في ارتباط العلم بالاحتياجات المباشرة للمجتمع واحترام وتشجيع العلماء. هكذا جاءت أعمال ابن العوام الأندلسي، وأبي حنيفة أحمد بن داود الحنفي وابن الرومية والصوري وابن لوقا، وأمين أحمد الرازي، حول النباتات والغذاء من القرن التاسع إلى السادس عشر الميلادي. كما استجاب البحث العلمي العربي تماماً لأغراض التعبئة العسكرية وفي الطب والفلك والكيمياء والصيدلة. وعندما انتفى هذا الارتباط باحتياجات المجتمع وتشجيع الحكام للعلماء، كانت الابتكارات

---

(٢) عندما كان الحكّام يستولون على الأراضي الخصبة واضعين بذلك لبنات للاقطاع في فترات الانهيار، كانت احتياجات النهضة بعد ذلك، اعادة التجميع والتنظيم والقضاء على الاقطاع، مثلما حدث في فترات الازدهار بالعصر الأموي، وعهد ابن طولون بمصر، والعصر الفاطمي الأول، وبداية العصر الايوبي بمصر. انظر: تاريخ الحضارة المصرية (القاهرة: وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٦٠)، القسم ٢، ص٤٥٦.

(٣) موسوعة العلوم الاسلامية والعلماء المسلمين (القاهرة: مؤسسة روز اليوسف، [د. ت.]). وقد صدرت في عدة أعداد بفترة نهاية السبعينات وبداية الثمانينات.

تندثر، فقد اهملت ابتكارات ابن الرزاز الجذري (القرن الثالث الميلادي) في صنع وتطوير آلات ميكانيكية للري والزرع ورفع المياه[٤]. ولكن الأغلب، أن الازدهار واتساع رقعة الدولة، ومراكز الاشعاع الحضاري المتنوعة، كانت تسمح للعالم ان ينتقل بفكره وابتكاراته ـ باحثاً عن طلب حقيقي عليه ـ عبر هذه المساحة الكبيرة. هكذا انتقل ابن مسافر (القرن الثالث عشر الميلادي)، صاحب الانجازات في شق القنوات وإقامة السدود وبناء السواقي والنواعير، من صعيد مصر إلى دمشق، حيث اتيحت له الفرص التي لم يجدها بمصر في ذلك الوقت. وذلك ما حدث مع غيره من رجال الفكر والاختراع.

وتمثل الأمر الثاني فيما عرف عن مناهج الحضارة العربية الاسلامية من مزاوجة مناهج العلم لفروع المعرفة المختلفة، وعن اتباع المنهج التجريبي والتجميعي في ذلك. وكان هذا التزاوج سمة تجمع الأمثلة التي أشرنا إليها ـ في الزراعة والصناعة والغذاء ـ بالفن والقيم وعلوم الطبيعة. وتعتبر أعمال أبي مروان عبد الملك بن زهر مثالاً احتُذِي به في هذه الفترات للمزاوجة بين الفكر والصيدلة والجراحة والطب. وهكذا صنفت ابتكاراته التي انبنت على التداخل بين الزراعة والطب والغذاء[٥].

ورغم ادراكنا تحيز ما ينقله إلينا التاريخ من معلومات عن الماضي ونخبه الحاكمة، فإننا يجب ألاّ ننكر ما تركته فترات الانهيار والتمزق والتجزئة من الدروس المهمة. فلم يكن عامل فساد بعض الحكام، وحده، ولا تحول خطوط التجارة بعيداً عن الأراضي العربية وحده، ولا فترات القحط والجفاف وحدها، كافية لتفسير الانهيار.

فقد عمد الحكام الذين ارتبطوا بفترات الانهيار، وما شاع من تكريسهم للجمود الفكري الديني، إلى فصل جميع الأواصر عمّا سبقها من فترات. على السطح كان ذلك يبدو وكأنه لتمجيد النفس مقارنة بالماضي، ولكنه كان في الواقع ضدّ التحول وتطور القوى المنتجة والفكر. وقد كانت امكانات التحول والتطور تحتاج أن تستمد، من تراثها الطويل، الكثير من أسلحة الثقة بالنفس وهي الأسلحة التي تفقدها خلال محاولات إعلاء الذات الحاضرة بإغفال ما يحفل به ذلك التراث. ولقد كان هذا الطمس الهدام لمعطيات الماضي هو عين ما فعله بعض حكام العثمانيين والمماليك وغيرهم.

في فترات الازدهار كان العلماء أهل فلسفة وفكر، وكان على تحالف التكلس السياسي والجمود الفكري الديني التخلص من عناء وعطاء هؤلاء العلماء. ولجأ هذا التحالف في ممارساته إلى حرفية التفسير، وتكفير المعارضة، وتشجيع الدعوة لنسيان الدنيا لحساب الآخرة، وممالأة الحاكم في قفل باب الاجتهاد، وافتعال الخصومة بين اللغة العربية وإمكانات

---

(٤) وهي مجموعة من الابتكارات أثارت اندهاش بعض العلماء الأجانب في مدى تقدمها وصعوبة فهم اسباب اهمالها. انظر الكتابة عن أبي الرزاز الجذري في: المصدر نفسه.

(٥) انظر: عبد العزيز عبد الله، «الفكر العلمي ومنهجية البحث عند علماء المغرب،» الدارة (السعودية)، (آذار/ مارس ١٩٨٠).

تطويرها لمواكبة احتياجات النشاط الانساني. وافرز ذلك كله تغليب التصور المركزي للعالم على التصور المبني على التعدد، وتقديم المنهج الغيبي كبديل عن الايمان بالغيب. وتحولت المعارك الفكرية الى استسهال الرفض، بدلاً من استيعاب آراء الآخرين وهضمها، ومن ثم اختيار أساليب الحوار وشركائه.

ولا بد أن يكون لذلك كله انعكاساته على أساليب التفاعل مع البيئة، وادارة العمل الانتاجي، وعلى نسق التربية والتعليم، وفي جدلية مدمرة مروراً بالدولة وبالتكوين الاجتماعي وبالظروف المحيطة بالوطن العربي، وبمعطيات وخصائص كل إقليم عربي متمايز.

٢ ـ التراث الاجتماعي وآليات التغيير

أ ـ في شبه الجزيرة العربية، هناك ما يشبه الاجماع على أن التكوينات القبلية قد عادت مع القرن العاشر الميلادي لبعض سيرتها الأولى السابقة للاسلام، من حيث أسلوب حياتها وممارساتها وسلوكها، وظلت سواحل الجزيرة على أهميتها، حيث المدن الاسلامية المقدسة، وحيث السواحل الشرقية من الكويت الى مسقط، موانىء للتجارة. ولكن المنطقة التي أصابها الاهمال، ما بين القرنين العاشر والثامن عشر الميلاديين، كانت قلب الجزيرة العربية. فالرعي والزراعة الموسمية البسيطة، كانا النشاطين الاقتصاديين الرئيسيين لقبائل الداخل والشمال. ودعم ذلك بنشاطين؛ الأول هو التجارة مع قبائل المنطقة الغربية والشرقية، والثاني هو الغزوات الدورية للقبائل على بعضها البعض، أو على قوافل التجار والحجاج.

(١) ظلت القبيلة، إذاً، هي وحدة التنظيم (الاجتماعي ـ السياسي ـ الاقتصادي) الرئيسية في الجزيرة العربية والخليج. ومعظم قبائل ومجتمعات الجزيرة العربية كان بها من التنوع الاقتصادي والاجتماعي، ومن ممارسات التعاون والتبادل السلمي، بقدر ما كان بها من التجانس، أو ما بينها من التنافس والتصارع. كما وجدت بعض الحرف والصناعات الأولية، وبخاصة بين القبائل الأكثر استقراراً في المدن والقرى(بخاصة في اليمن والحجاز) طوال هذه الفترة الممتدة من القرن العاشر حتى القرن الثامن عشر الميلادي. ولعبت التجارة دوراً رئيسياً في حياة كل التكوينات القبلية في الجزيرة، على مر العصور، وحتى الوقت الحاضر. وإذا تكون «فائض اقتصادي» ـ وقد تكوّن عادة مثل هذا الفائض ـ فإنه لم يكن من أنماط الانتاج الأولية، التي مارسها أهل الجزيرة والخليج، ولكن من التجارة، الطويلة والقصيرة، وبنوعيها «المقايضة» و«المضاربة». وسيادة النشاط التجاري، بهذا المعنى، كانت تنطوي على قدر غير بسيط من التنظيم والالتزام بقيم ومعايير صارمة، تتناقض مع صورة الفوضى ـ أي صراع الجميع ضد الجميع ـ التي توحي بها أحياناً بعض الكتابات الغربية والعربية، عن مجتمع الجزيرة بين القرنين العاشر والثامن عشر.

كانت التجارة أيضاً تُعنى بضرورة بلورة نوع من «السلطة الحاكمة». وقد عرفت مجتمعات الجزيرة مثل هذه السلطة دائماً. وكانت تتمثل أساساً في وجود قبيلة رئيسية، أو تحالف عدة

قبائل، تقوم بتقنين (غير مكتوب عادة) لقواعد التعامل، وتضطلع بوظائف الدفاع والوساطة والفصل في المنازعات. هذه السلطات الحاكمة، كانت محلية وليست مركزية. فقد كان لكل مجموعة من القبائل «وطن» تتحرك في اطاره، تستقر جزءاً من السنة تزرع وتحصد أو تصيد، وتتجول جزءاً من العام ترعى أو تتاجر. ومن ثم تحددت هذه السلطة في اطار هذا «الوطن» (المعروفة رقعته بالتقريب). وأخيراً، كانت هناك سلطات حاكمة في أسر معروفة (جمعت بين المكانة الدينية والقوة السياسية) منذ القرن العاشر الميلادي، في ثلاثة مواقع، هي: اليمن، والحجاز، ومسقط وعمان. هذه السلطات السياسية المستمرة والمستقرة نسبياً، كانت كلها على سواحل أو قرب سواحل شبة الجزيرة، وفي مجتمعات محلية ذات قاعدة انتاجية متعددة الأنشطة. ولكن حتى في قلب الجزيرة العربية، حيث لا نجد مثل هذه الدرجة من الاستمرار والاستقرار للسلطة السياسية الحاكمة، فإن الذين قاموا بهذه الوظيفة السياسية، كانوا دائماً قبائل، أو عشائر من قبائل معروفة.

(٢) **طبيعي أن هذا النظام في بلورة السلطة السياسية، كان يحتوي على بذور عدم الاستقرار.** فالقبيلة الواحدة، كانت تنمو على مر الزمن، وتتشعب عشائرها، وبطونها وأفخاذها. وكانت هناك، بالتالي، منافسة حادة بين هذه العشائر والبطون والأفخاذ. فإذا احتدم التنافس والصراع لمدة طويلة داخل عشائر وبطون هذه القبيلة، فإنه يضعفها عموماً في مواجهة القبائل المتحالفة معها أو الخاضعة لها. وقد تتحدّى سلطتها، وتحاول أن تحل محلها في القيام بالوظيفة السياسية والأمنية الأوسع.

وما كان لمجتمعات الجزيرة العربية أن تستمر إلى اليوم إلا بوجود نسق (اقتصادي ـ اجتماعي ـ سياسي) يضمن ويوفّر الشروط الضرورية لاستمرار هذا البقاء، حتى لو كانت دعائم هذا النسق وقواعد التفاعل في داخله تبدو «غريبة» للمراقب الخارجي. وعندما مد العثمانيون فتوحاتهم من العراق جنوباً إلى بقية شواطىء الخليج حتى مسقط، وجدوا أسراً حاكمة من قبائل رئيسية، فاعترفوا بها وأقروا سلطاتها المحلية، ما دامت تعترف للسلطان العثماني بالولاء، وذلك جرياً على سياستهم المرنة في ادارة امبراطوريتهم الواسعة. ولم يتوغل العثمانيون في عمق الجزيرة؛ فلم يكن هناك حافز اقتصادي أو استراتيجي لذلك. ولكن حينما كانت تخرج من قلب الجزيرة قبائل تتحدى سلطتهم أو تهدد مصالحهم، فإن الدولة العثمانية كانت تجرد الحملات العسكرية، بالاصالة أو بالوكالة، لتأديبها أو القضاء عليها. وهذا ما حدث مثلاً مع الأسرة السعودية والحركة الوهابية، في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر.

وحينما بدأ البرتغاليون، ثم الهولنديون، ثم الانكليز، ينافسون العرب وسفنهم التجارية في بحر العرب والمحيط الهندي، كان لا بد للصراع أن ينشب مع هذه القوى الأوروبية طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر.

وكان لا بد للقوى الأوروبية من الانتصار على تجار «المضاربة» أو «المقايضة»، الذين لم يطوروا كثيراً في أساليب تجارتهم أو حجم وسرعة سفنهم أو قوة مدافعهم. فقد كان المجتمع

الذي يتاجرون نيابة عنه، قد تجمدت قوى الانتاج فيه عند إرثه القبلي، وبالتالي قد تخلف عن ركب التطورات الاقتصادية والعلمية في أوروبا وباشتداد منافسة الأوروبيين للتجارة العربية، كان لا بد أن يتناقص الفائض لدى مجتمع الجزيرة. وقد مثل ذلك أزمة مبكرة للسلطات السياسية ولمجتمع الجزيرة عموماً. ومع بداية القرن الثامن عشر، لم يكن أمام حكام الأشرطة الساحلية إلّا الاذعان لآليّات القوى الأوروبية، أو آليات التجارة العالمية. وتحول التجار العرب تدريجياً إلى وكلاء محليين، وموزعين للشركات التجارية الأوروبية الجديدة، وبخاصة شركة الهند الشرقية، المملوكة للانكليز. وكانت هذه بداية الاختـراق والهيمنة الأوروبية المباشرة على سواحل الجزيرة والخليج.

ب - في المشرق العربي، انتقل الاسلام إلى هذه المنطقة التي كانت محط صراعات بين امبراطوريات كبرى، والتي تميزت بحيوية موقعها الجيوسياسي، وبخصوبة أراضيها، وكانت هي نفسها موطناً لحضارات قديمة مثل البابلية والسومرية والفينيقية والنبطية، وموطناً لظهور أنبياء ورسالات سماوية كبرى. مضت عملية انتشار التعريب والاسلام في هذه المنطقة على قدم وساق، ولكن في اطار واسع من التسامح والمرونة في معاملة أهاليها، من اصحاب الديانات والمذاهب غير الاسلامية، مما مكّن جماعات عديدة من الاحتفاظ بمعتقداتها الدينية. وانتقل مركز الخلافة العربية الاسلامية إلى هذه المنطقة بدءاً من الخليفة الأموي معاوية (دمشق)، ثم مع العباسيين (بغداد). وظلت بغداد قلب الامبراطورية العربية الاسلامية لستة قرون. ومع محاولات الاختراق الأجنبي المبكر، من الغرب الصليبي ومن الشرق المغولي، وسقوط الخلافة العباسية في بغداد، انتقلت آخر رموز السلطة من العرب إلى شعوب وقوميات اسلامية أخرى. وظل هذا هو الحال زهاء سبعة قرون إلى صبيحة الحرب العالمية الأولى ونهاية الامبراطورية الاسلامية العثمانية، التي استمرت حوالى أربعة قرون. وحينما وفد الأتراك العثمانيون الى المنطقة، وجدوا فيها خليطاً من الحكام والزعماء من أصول مملوكية أو من أصول محلية. وكانت سياسة العثمانيين هي سحق المعارضين منهم، والاستعانة بمن يقبل بسلطتهم، وتثبيته كحاكم محلي أو كملتزم، يتولى جمع الضرائب والجزية، ويسلم الجزء الأكبر منها للوالي العثماني في الأقاليم، لكي يرسل بدوره الجزء الأكبر منها إلى السلطان. ضَمِنَ هذا النظام الاداري المرن للعثمانيين، رغم بعض فترات سوئه وفساده، فرصة الاستمرار لهذه القرون الطويلة، حتى بعد أن أصاب الضعف والوهن جسم وعقل الامبراطورية في القرنين الأخيرين من عمرها. وقد أُدخلت على هذه النظم تعديلات جزئية فيما بعد، ولكن روحها لم تتغير كثيراً. فقد تطورت من إعطاء الزعماء المحليين جزءاً من السلطة في مناطقهم، لتشمل الزعماء الروحيين للطوائف غير الاسلامية من مسيحيين ويهود. ثم تطورت لتشمل بعض الطوائف الاسلامية غير السنية، ثم الجماعات الاسلامية غير العربية (مثل الأكراد)، ثم الجاليات الأجنبية المقيمة في المشرق (مثل الجاليات الفرنسية والايطالية والانكليزية). وعُرفت هذه الممارسة المقننة بنظام «الملة» أو «الملل».

(١) كان من شأن نظام الملل هذا، بمرور الوقت، أن يجعل من الطوائف الدينية وحدة

التنظيم الاجتماعي الرئيسية في المشرق. ومن ثم أصبح زعيم الطائفة هو المرجع السياسي والقضائي والمدني لأفراد طائفته. وكان الموازي الاقتصادي لنظام الملل هو «نظام الحرف». ولأن القاعدة الانتاجية والأنشطة الاقتصادية كانت أكثر تنوعاً في المشرق، فقد تداخل نظام «الملل» و«الحرف» إلى حد كبير. وقد كرس الوجود الطائفي عامل ثالث، هو تركز كل من هذه الحرف في احياء بعينها. فمعظم المدن التقليدية كانت مقسمة إلى احياء، طبقاً للنشاط الاقتصادي، أو طبقاً للهوية الطائفية والعرقية، وفي الغالب طبقاً لهذين المعيارين معاً. لقد كانت الطائفة بهذا المعنى هي المقابل الوظيفي «للقبيلة» في حينها، و«للطبقة» في سياق المجتمع الصناعي الحديث. كما كان الوعي والولاء في السياق المشرقي ـ العثماني هما «الوعي الطائفي» و«الولاء الطائفي».

ضَمِنَ هذا الترتيب ـ للأفراد ولجماعاتهم المرجعية (أو من يمثلها) نوعاً من الطاعة والانضباط السياسي للسلطة العثمانية. وحين كانت هذه الأخيرة تصاب بالضعف والترهل، فإن كل هذه الترتيبات تصبح سلاحاً مرتداً. وهذا هو ما حدث في القرن الأخير من حياة الامبراطورية العثمانية، وبخاصة في بلاد الشام. فباستغلال ارث نظام الملل العثماني من ناحية، وضعف الامبراطورية العثمانية من ناحية أخرى، حاولت القوى الأوروبية تكريس النزعات والنزاعات الطائفية لحسابها الخاص. وفي مواجهة ذلك ظهرت محاولات عربية مشرقية؛ إما للاصلاح والتحديث في اطار الامبراطورية العثمانية وتحت لواء الخلافة الاسلامية، أو للانفصال والاستقلال عن الأتراك العثمانيين تحت لواء وطنيات محلية أو تحت لواء «القومية العربية».

(٢) كانت إحدى الآليات المفضلة للقوى الأوروبية في اختراق بلاد الشام هي استخدام الجماعات الدينية، وتقوية نزاعاتها الطائفية، وتغذية نزاعاتها مع الطوائف الأخرى أو مع الأغلبية. وتقربت كل دولة أوروبية من طائفة هنا أو طائفة هناك، سواء عبر استخدام أفرادها كوكلاء تجاريين، أم عبر فتح مدارس وتعليم أبنائهم فيها، أم عبر ارسالهم لتلقي التعليم في هذه الدولة الأوروبية أو تلك. ومن خلال المصالح التجارية أو هذا الغزو الثقافي، أوحت كل دولة لطائفتها المفضلة أنها حاميتها والساهرة على مصالحها في مواجهة الآخرين. وساعدت هذه العلاقات المتميزة بين القوى الأوروبية والطوائف المحلية (وبخاصة المسيحية) على تطوير مستواها الاقتصادي والثقافي، وتبلورت من داخلها تكوينات اجتماعية ـ طبقية حديثة، قفزت، بمستواها التعليمي والمهني والمالي، إلى ما هو أعلى من مستوى الأغلبية المسلمة، في كثير من الأحيان.

وبذلك أرسيت البذور المؤسسية الأولى لنوع من الدول، التي ستظهر في المنطقة فيما بعد، وتقوم على أساس مقنّن، صراحة أو ضمناً. وسيستمر هذا الخط ـ لغة الخطاب الطائفي أو الاثني ـ في الفكر والممارسة، كأحد التصورات السياسية والايديولوجية لتنظيم المجتمع والمنطقة اجمالاً.

(٣) وسط هذا كله، نمت قوة ثالثة مناهضة لكل من النزعات الطائفية من ناحية، وللسلطة

العثمانية من ناحية ثانية. وولدت تياراً هو الذي سيعرف فيما بعد باسم «القومية العربية». وهو التيار الذي فجر الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، بقيادة الشريف حسين، حاكم الحجاز، وابنائه ضد الامبراطورية العثمانية. وكان هذا التيار يدعو إلى استقلال البلاد العربية (المشرقية) ووحدتها. وتحالف هذا التيار مع بريطانيا وفرنسا ضد الامبراطوريتين العثمانية والالمانية في الحرب العالمية الأولى، على وعدٍ من الحلفاء بتأييد مطلبه في الاستقلال والوحدة. وكان عماد هذا التيار التكوينات الاجتماعية العربية الحديثة (من مهنيين وتجار ومعلمين ومفكرين مسلمين ومسيحيين)، وبعض القوى العربية التقليدية المستنيرة (مثل الشريف حسين نفسه وبعض علماء الدين الاسلامي الذين يئسوا من اصلاح شؤون الخلافة في استانبول). ولكن آمال هذا التيار أحبطت تماماً صبيحة انتصار الحلفاء، الذين حنثوا بوعودهم، وسارعوا الى تنفيذ مخططاتهم القديمة ـ الجديدة ولتقسيم المشرق واقتسامه.

(٤) وهكذا، فإن البذور المؤسسية التي تبلورت، لم ترق إلى مستوى ارهاصات دولة مركزية حديثة؛ لا في الشام (باستثناء الفترة القصيرة جداً التي حكم فيها ابراهيم باشا)، ولا في العراق، رغم توافر العديد من مكوناتها البنائية الاجتماعية، وربما بدرجة أعلى من بلدان المغرب، أو السودان مثلاً. ويرجع ذلك إلى أن حصاد نظام الملل العثماني، قد جعل الوعي الطائفي والعرقي يطغى في الكثير من الأحيان على الوعي الوطني والقومي والطبقي، عند العديد من الجماعات. اضافة إلى عامل آخر تمثل في التدخل الأوروبي المستمر لاجهاض القوى الاصلاحية والقومية، التي كان يمكن أن تقدم وعياً وتصوراً وممارسة بديلة لتلك التي قدمتها القوى الطائفية والعرقية.

ج ـ **وفي مصر**: واجه الاسلام تراكماً حضارياً كبيراً، تميز بتبادل الأخذ والعطاء بين الانسان وبيئته، وفرض عليه النيل مركزية وظيفية، مثلت ملامح أساسية للتراث السياسي والاداري والقيمي المصري. واحتفظ الحكم العربي الاسلامي بأكثر من مظهر من مظاهر تعاظم دور الدولة و«اشتراكيتها» في مصر القديمة، ومن أدوات الادارة البيزنطية السابقة، مع تدعيمها بجانب من «كفاحية» الدين الجديد. وقد استمر حكم مصر كوحدة واحدة، وإن قسمت ادارياً إلى قسمين كبيرين، هما مصر العليا ومصر السفلى، ضمّا في داخلهما عدداً من الكورات (المحليات) والبلدان. وقد كان لوالي مصر تحت اشراف الخليفة جميع السلطات التنفيذية.

(١) وقد تميز الحكم في مصر العربية الاسلامية بالمركزية العالية، اذ تجمعت السلطات كافة في أيدي الوالي الذي سيطر على كل التفاصيل تقريباً، دون أن يكون مسؤولاً إلا أمام الخليفة. ومن بين التزامات الفرد نحو «الحكومة» ـ التي استمرت في ظل الحكم الاسلامي ـ كان هناك عدد من المهام اليدوية والادارية المرتبطة بحفر الترع وبناء الطرق والسفن واقامة المباني والمساجد. وقد أحكم الولاة، أو السلاطين، دائماً قبضتهم المركزية الشديدة على البيروقراطية، أما السلطة السياسية فقد تركزت أساساً في المدينة بأحيائها وجماعاتها المختلفة، وإن لم تكن المدينة معزولة عن الريف انعزالاً كاملاً، حيث كان وجهاء المدينة دائماً يتملكون الأراضي ويتمتعون بالنفوذ في المناطق الريفية المحيطة بالمدن.

وقد يبدو الحكم العثماني ـ المملوكي (القرن الثالث عشر الى الثامن عشر) لأول وهلة كما لو كان أقل مركزية بكثير من الحكم في العصور السابقة له، على أن هذا ليس صحيحاً. فمن المعروف أن وظائف الادارة في مصر العثمانية قد قسمت على أساس «المقاطعات». وهو نظام في توزيع الأرض، كان يضمن أكبر قدر ممكن من الاستغلال لثروة البلاد.

(٢) ثم تتالت فترتا علي بك الكبير، والحملة الفرنسية، اللتان تركتا تأثيرهما الكبير في مجموعة من الأفكار والتنظيمات الجديدة. وربما كان الأكثر تأثيراً هو تلك «الصدمة الحضارية» التي نتجت عن الحملة الفرنسية. فقد اقترن احياء المشاعر الوطنية ببذر بذور الفكرة البرلمانية، وبامكانات الاصلاح الاداري، وبوعود باقتصاد مصري تكون كل الوظائف فيه مفتوحة لجميع المواطنين. وما لبث هذا الالتقاء بالتأثير الأوروبي أن كانت له نتائجه السريعة. فلم يمرّ على خروج الفرنسيين من البلاد إلا أربع سنوات، حتى جاء إلى حكم مصر محمد علي باشا، الذي ظل حتى عهد اسماعيل يمثل السلطان العثماني، وإن اتبع سياسة مستقلة كان من شأنها بداية اقامة الدولة «الحديثة» والادارة «الحديثة» في مصر. بعد تولي محمد علي الحكم (١٨٠٥)، بدأ الاقتراب من الشعب المصري بادئاً بتحطيم قوة المماليك اعدائه السياسيين. ثم بدأ باقامة أسس نظام احتكاري مركزي، ما لبث أن شمل كل مظاهر النشاط الاقتصادي في مصر تقريباً من زراعة وتجارة وصناعة. كانت، حينها، هذه متطلبات للاستقلال الاقتصادي لمصر، ولتحقيق السياسة الخارجية الطموحة. وانطوت تجربة محمد علي على الكثير مما يمكن تسميته «الوطنية الاقتصادية»، بكل ما تنطوي عليه من مركزية وتعبئة في سبيل البناء العسكري والتنمية الاقتصادية من منطلق وطني. تمتع محمد علي، باعتباره والي مصر، بسيطرة كاملة على الحكومة، مستعيناً ببعض مجالس المداولات برئاسة النظار، وبعدد من الدواوين يرأسها نظار كذلك. اضافة إلى ذلك، أنشأ ديواناً رقابياً عاماً باسم «ديوان عام التفتيش»، له فروع محلية في القاهرة ومصر السفلى والوسطى والعليا، لتشديد القبضة على الحكم. أما الإدارة المحلية في ظل حكم محمد علي فتطورت تدريجياً تحت السيطرة المركزية، حتى تقسمت البلاد إلى وحدات ادارية مختلفة، تشمل كل منها ـ اضافة إلى القيادة الادارية ـ محاسبين وكتبة وصرافين وخولية وخفراء. وقد كان تحول فئة الموظفين، التي انشأها محمد علي، الى طبقة مالكة بعد انهيار النظام الاحتكاري الذي شيده، وظهور الملكية الخاصة في الأراضي الزراعية، من أهم التطورات التي شهدتها البلاد. ذلك أن منهجه هو الذي أفرز الصفوة الادارية ذات المصالح «التنظيمية» الواضحة، التي استمر وجودها في مصر منذ ذلك الوقت وحتى الآن تقريباً. وقد تضمنت عملية التكوين هذه اضمحلال مكانة الفئة التركية ـ الشركسية الحاكمة، وعلو المصريين في مؤسسات الدولة، فضلاً عن توسع البيروقراطية، وتخصصها وزيادة طابعها الرسمي، ونمو البنية التحتية للمجتمع، وتطور التسهيلات المالية، وظهور «مجلس شورى النواب» (١٨٦٨) كأول تجربة برلمانية، وتشكيل أول نظارة (وزارة) مصرية (١٨٧٨).

(٣) وكانت بعض التغيرات المؤسسية، التي تحققت، بمثابة استجابة من الخديوي توفيق للضغوط الأوروبية، التي طالبته بزيادة فعالية حكومته والحد من سلطته.

ولا شك أن وضعاً جديداً كان لا بد أن يظهر، كنتيجة لاستيعاب الاقلية التركية في المجتمع المصري، مقترناً بتوسع الصفوة المصرية، بحيث تتضمن جميع العناصر الجديدة التي أبرزت نفسها، سواء في المجال الاقتصادي أم الثقافي والاداري ـ عن طريق ملكية الأرض أو عن طريق الترقية داخل الجهاز الاداري. هذه الصفوة الجديدة التي تم وقتذاك توحيدها لغوياً واقتصادياً، استطاعت أن تفرض ضغوطاً كافية في سبعينات القرن الماضي، لكي تزيد من قدرتها على توجيه الحياة العامة. ولا شك أن انتصارات هذه الصفوة في مواجهة الخديوي ساعدت عليها بعض الشيء الضغوط الخارجية، التي كانت تسعى من جانبها إلى أهداف أخرى. وقد أدى تحقيق هذه الأهداف فيما بعد الى حدوث صراع مصالح بين القوى الخارجية وبين الصفوة المحلية الصاعدة. وتحولت محاولات الهيمنة الأوروبية الى اختراق سافر، عندما افلتت الأمور من يد الخديوي اسماعيل تماماً، أو عندما قل ولاؤه وانتماؤه وكثرت ديونه وعزلته.

د ـ في إقليم السودان الشرقي[٦]، كانت القبيلة هي الوحدة الرئيسية للتنظيم الاجتماعي السياسي. وكانت كل قبيلة تشغل حيزاً جغرافياً تستقر أو تتحرك فيه، تمارس انشطتها الاقتصادية البدائية، وتتفاعل تفاعلاً محدوداً مع غيرها من القبائل المجاورة، بشكل تبادلي سلمي أو بشكل تنافسي وصراعي على الموارد المتاحة. وبدءاً من القرن الخامس عشر، يبدأ انتشار الاسلام على نطاق واسع، من خلال التجارة و«الطرق الصوفية» الوافدة من الشمال والغرب والشرق، ثم يبدأ سلاطين الفونج (الذين كانوا بمثابة أول دولة في السودان ـ من القرن السادس عشر إلى التاسع عشر ـ) بادراك أهمية الدين الجديد، وتوظيفه ايديولوجياً للحفاظ على شرعية سيطرتهم المركزية. وقد ورث الأسلام عن مملكة الفونج بسنار، في السودان النيلي، بداثية الزراعة وأنماط النشاط الاقتصادي الأخرى في هذه المنطقة، التي كانت مصدراً لتراكم فوائض اقتصادية ساعدت على تبلور تكوينات اجتماعية شبه طبقية.

كما ورث الاسلام نظاماً سياسياً ادارياً، استطاع به ملوك الفونج أن يحكموا سيطرتهم المركزية على المستويات العليا لجهاز الدولة، مع السماح بقدر من اللامركزية على المستويات المحلية، أي أنه نظام أشبه بنظام «الالتزام» المتعدد المراحل الذي وجد في مصر المملوكية ـ العثمانية. واعتمد ذلك النظام الاداري على نظام عسكري مواز.

(١) واشتغلت بعض الجماعات القبلية العرقية بالزراعة أساساً، وبعضها الآخر اشتغل بالتجارة المحلية أو تجارة المسافات الطويلة. وقد أدى ذلك إلى أن الزراع عادة كانوا أكثر تعرضاً للضرائب الثقيلة من ناحية، ولاستغلال التجار من ناحية أخرى. ومن ثم بدأت تتداخل التمايزات (القبلية ـ العرقية ـ الطبقية). وظهرت فئة «الجلابة» وهم التجار الشماليون الذين وفدوا من المناطق النيلية الشمالية، ونشطوا في تجارة الذهب والرقيق والصمغ والعاج.

---

(٦) يشمل مصطلح السودان، في الكتابات التاريخية، الحزام الممتد من سواحل البحر الأحمر وجنوب مصر، إلى سواحل الأطلنطي جنوب المغرب الأقصى. وقسم المؤرخون هذا الحزام إلى ثلاث مناطق؛ الشرقي منها يتطابق مع حدود جمهورية السودان الحالية.

وبالتدريج أصبحوا تكوينات، طبقية ـ قبلية ـ عرقية ـ طائفية، أعلى مرتبة وأكثر ثراء من التكوينات المماثلة في الغرب والجنوب. وقد ظل هذا التمايز وتكرس الى الوقت الحاضر. وهو أحد العوامل الكامنة في الصراعات الأهلية السودانية.

من ناحية أخرى، فإن الدين الجديد ساعد تدريجياً على تقويض سلطة ملوك الفونج وحقوقهم الاقتصادية المطلقة. كما ساعد في ذلك النفوذ المتزايد والثروة المتعاظمة للتجار وكبار الملاك وزعماء الطرق الصوفية. وبدأ هؤلاء المنافسة من أجل السلطة، وفي بعض الحالات، وقعت مدن بأكملها تحت قبضتهم.

(٢) ومع بدايات القرن التاسع عشر، كانت المملكة قد وصلت الى حالة من الضعف والفوضى والعجز، بحيث لم تستطع الصمود أمام قوات الفتح العثماني ـ المصري. وتمشياً مع طموحات محمد علي، فقد فعل في السودان مثل ما فعله في مصر، وهو تنظيم الادارة واقامة المرافق والمؤسسات التي تسهل له تحقيق أهدافه. ووجد محمد علي في فئة التجار السودانيين خير حليف وشريك له في الاستحواذ على الفائض الاقتصادي، الذي كان في تزايد نتيجة لاستقرار الامن والكفاءة الادارية وتحسين وسائل الري. وظهرت نواة أجهزة بيروقراطية وأنظمة قانونية متطورة. ودام الحكم المصري في السودان الى ستينات القرن التاسع عشر. ولكن سرعان ما تسرب اليه الوهن والضعف نفسهما، اللذان اصابا مصر نفسها في سبعينات ذلك القرن. وظهرت في السودان المهدية كحركة دينية ـ سياسية قوية، نجحت في اقتلاع النفوذ المصري في السودان عام ١٨٨١. وكوّنت دولة وطنية تحت زعامة المهدي، استمرت حوالي عقد ونصف. في تلك الاثناء كانت بريطانيا قد احكمت قبضتها على مصر. وبدأت تداعب خيالها الأهداف نفسها التي حركت محمد علي لغزو السودان قبل ذلك بستة عقود، وبالفعل نفذت بريطانيا غزوها للسودان في الفترة ١٨٩٦ ـ ١٨٩٨.

هـ ـ المغرب العربي الكبير، رغم أنه بأكمله قد دخل في الاسلام خلال قرنين من الفتح العربي، في القرن السابع، إلا أن عملية تعريبه قد استغرقت عدة قرون. بل وظلت فيه إلى وقتنا الحاضر مجموعات كبيرة من المسلمين البزبر، الذين احتفظوا بلغتهم وبالكثير من تقاليدهم غير العربية.

ظلت «القبيلة» هي وحدة التنظيم الاجتماعي الاساسية في المغرب الكبير طوال القرون الاثني عشر التالية للفتح العربي الاسلامي، رغم الضعف التدريجي المتواصل لهذا التنظيم الاجتماعي. ولعبت القبيلة ـ كوحدة للتنظيم الاجتماعي ـ دوراً مهماً في جدلية قيام وصعود وانهيار الممالك في المغرب الكبير بين القرنين العاشر والسادس عشر، أي إلى عهد السيطرة العثمانية. واختفى هذا النمط المتكرر لقيام «الدول» وسقوطها ـ طبقاً للدورة الخلدونية ـ بخاصة بعد الفتح العثماني لشمال افريقيا. ولكن ظلت القبيلة مع ذلك وحدة فاعلة، وعاملاً حاسماً، في خلخلة قوة السلطة المركزية، خلال القرون الثلاثة التي سبقت الاختراق الأوروبي

الاستعماري للمغرب الكبير. وحتى بعد هذا الاختراق، استمرت القبائل في تحدي السلطة الاستعمارية.

(١) وقد تمثّل هذه المجموعات البشرية القبلية ـ بعصبيتها ـ «انقسامية» في هذه المجتمعات، ولكن ذلك نصف الحقيقة. فالعصبية، بمعنى قوة الترابط أو الالتحام، تساعد على بناء الدولة، في حين يؤدي استمرارها عند جماعات اخرى إلى الانقسامية. ومن الاعتبارات التي غلبت «الالتحامية» في المجتمع المغربي، وجود عوامل حضارية ـ ثقافية ـ اقتصادية أوسع من حدود القبيلة، أو «عبر قبلية». وهذه العوامل الأوسع نجدها تلعب دوراً متعاظماً، يكسر الدورة الخلدونية، بدءاً من القرن السادس عشر. **وأول هذه العوامل يكمن في الاسلام كإطار عقيدي وحضاري توحيدي لكل العشائر والقبائل.** والدول أو الممالك التي صمدت واستمرت أكثر من غيرها، هي تلك التي نجحت فيها الجماعة الحاكمة باستنفار هذا الاطار العقيدي العام، وجعله ـ أو تطويعه ـ أساساً لشرعيتها. **وثانيها كان الترابط الاقتصادي.** فرغم أن كل قبيلة تعتبر وحدة اجتماعية مستقلة أو شبه مستقلة، إلا أنها ليست كذلك اقتصادياً. لذلك أصبحت الاسواق والتجارة آليات مهمة في ربط القبائل بعضها ببعض، وبالمدن والارياف. الانقسامية والالتحامية، كانتا وجهين متلازمين للوجود الاجتماعي المغربي. وكان التفاعل بين عوامل الانقسام والالتحام يمثل جدلية العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع (بوحداته القبلية والريفية والحضرية). وربما كان الوعي المتزايد بكل هذا هو الذي أدى إلى تبلور منظور أكثر تعقيداً لتطور المجتمع المغربي من نمطه الدائري[٧] في العصور الاسلامية الوسيطة إلى إرهاصات الدولة الحديثة أو ما يسمى بـ «الدولة المخزنية».

(٢) مفهوم «المخزنية» يشير إلى نطاق الولاء للسلطة السياسية المباشرة، وطبيعة السلطة المركزية، ما بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر. فحيث تمتد هذه السلطة وتمارس وظائفها الردعية والجبائية بشكل مباشر وفعال، كانت تعرف باسم بلاد المخزن. والمفهوم المضاد لبلاد المخزن هو بلاد «السيبة»، ويشير إلى المناطق التي يختفي فيها اثر السلطة المركزية تماماً، وأقصى ما تطمع فيه هذه السلطة في بلاد السيبة هو استمرار الولاء الرمزي. وكانت توجد بين بلاد المخزن وبلاد السيبة، عادة، منطقة وسطى، (شبة مخزنية)، تمارس فيها السلطة المركزية معظم وظائفها من خلال زعماء القبائل، وتفوضهم في جمع الضرائب والاتاوات من قبائل أخرى، أو من الريف القريب من قبائلهم، في مقابل اعفائهم من بعض، أو كل، هذه الضرائب والاتاوات.

أي أن السيادة الاقليمية «للدولة المخزنية» كانت نسبية، تضيق وتتسع، حسب قوة

---

(٧) الاشارة هنا إلى النموذج الخلدوني في وصف المراحل (الدورة) التي تمر بها الدولة (النشأة) والنمو، ثم الضعف والانحلال والسقوط، ثم نشأة دولة جديدة تمر بالمراحل نفسها، وهكذا.

السلطة المركزية. وكانت تمثل تطوراً أرقى من النمط الدائري الذي وصفه ابن خلدون، واستمر إلى القرن الخامس عشر. فرغم أن القبيلة ظلت وحدة سياسية ـ اجتماعية مهمة في العلاقة بين المجتمع والدولة، إلا أن قوة القبيلة تحولت تدريجياً من القدرة على اسقاط النخبة الحاكمة والحلول محلها، إلى مجرد القدرة على الاحتجاج أو التمرد. ومع أن هذا التطور كان عاماً في كل البلدان المغربية، إلا أنه كان هناك تفاوت في وتيرته. فقد كان تضاؤل قوة القبيلة يتم بشكل أسرع في تونس، فالمغرب الأقصى، والجزائر وليبيا. لذلك نجد أن عملية بناء الدولة في تونس تكاد تنقلها من النمط المخزني إلى النمط الوطني الحديث في القرن التاسع عشر. وفي المغرب الأقصى، كان هذا التطور يؤشر إلى أنه لم يعد للزعامات المحلية تدريجياً إلا ورقة واحدة لدعم نفوذها، هي ورقة اقناع الدولة المخزنية بأن هذه الزعامات تعمل على توحيد البلاد وراء السلطان، وإقناع أتباعها بأنها (أي الزعامات) تشكل آخر ضمان للمحافظة على مصالحهم إزاء المخزن. وكان هذا الأخير بدوره ينظر إلى هذه الزعامات المحلية نظرة من يرغب في ولائها، ويقوي نزعتها إلى إضعاف المؤسسات المحلية المستقلة.

وخلافاً للدورة الخلدونية، كانت السلطة في هذه الدولة المخزنية من النوع الارثي، الذي يعتمد على أسرة حاكمة ذات جيش وبيروقراطية مستقلين عن المجتمع المدني، يكون ولاؤهما لشخص الحاكم وأسرته.

ثم ظهر في ظل الدولة المخزنية تطور آخر ـ ساهم في اضعاف التكوينات القبلية ـ وهو تبلور شبكة من القيادات الوسطى، التي اكتسبت شرعيتها من الحاكم نفسه. وشملت هذه الشريحة ولاة الأقاليم والمناطق. وفي كثير من الحالات أورث هؤلاء مناصبهم لابنائهم من بعدهم، وفوضوا سلطات محلية واسعة.

(٣) وعشية الاختراق الأوروبي، كان أكثر من نصف البلاد في النطاق المخزني، والنصف الآخر مقسم بين مناطق شبه مخزنية ومناطق سيبة. واستمر الولاء الروحي للسلطان بسبب شرعيته الدينية، حتى لو حدث التمرد على سلطاته السياسية والجبائية. وفي «السيبة» و«شبه السيبة» كان التفاعل بين السكان والزعماء المحليين، أكثر بكثير من تفاعل السكان مع الحكام الأتراك. كما أن بلاد السيبة لم تكن بالفوضى التي قد يوحي بها الاسم. لذلك لم يكن غريباً أن يوحّد الامير عبد القادر الجزائري قسماً كبيراً من سكان الجزائر، ويقودهم في مقاومته الباسلة للاحتلال الفرنسي أربعين عاماً. وهو الأمر الذي لم يستطعه الحكّام الأتراك في بلاد المخزن. لذلك فإن تراث عبد القادر في بناء ارهاصات الوحدة الوطنية، وليس تراث السلطة المخزنية التركية، هو الأكثر تأثيراً في بناء الدولة القطرية الوطنية فيما بعد.

ولقد توقف تطور ارث الدولة المخزنية عند سقف معين لم يتجاوزه إلى المرحلة التي كان يمكن أن تبزغ فيها الدولة الوطنية الحديثة. ومن ثم واجهت الدولة المخزنية أزمة طاحنة في القرن التاسع عشر، انتهت بعجزها عن مواجهة التحدي الاستعماري الغربي. أهم عوامل هذه

الأزمة، هو فشلها في تطوير الانتاج، وفي تحديث اجهزتها البيروقراطية ومؤسساتها التعليمية. ومن ناحية اخرى، فإن طبيعة السلطة الارثية، وما صاحبها من شبكة الزعامات المحلية الوسيطة في بلدان المغرب، كان يعني مصادرة أغلب الفائض الاقتصادي للفلاحين والصناع والحرفيين والتجار. وقد حدّ ذلك بدوره من تبلور هذه التكوينات إلى طبقات اجتماعية متطورة، تستطيع بدورها أن تقود عملية تطوير المجتمع. أي أن الدولة المخزنية كانت اضعف من أن تسيطر على المجتمع وأرضه وتضمن حصانته. ولكنها كانت أقوى من التكوينات الاجتماعية المنتجة، بحيث تصادر فائض قيمة عمل تلك القوى وتقف عائقاً في مسيرة تطورها. وكان هذا المناخ صالحاً للاختراق من الاستعمار الأوروبي السافر.

ثانياً: الغزوة الاستعمارية ونشوء القطرية

تدهور المجتمع العربي وأنظمته السياسية، بدءاً من القرن العاشر الميلادي. وكان الضعف في أشد لحظاته في القرون الثلاثة التالية، التي شهدت سقوط القدس في أيدي الصليبية الأوروبية عام ١٠٩٩ م، وسقوط بغداد (عاصمة الخلافة العربية ـ الاسلامية) على أيدي المغولية التتارية الاسيوية عام ١٢٥٨ ميلادية. وكانت هناك لحظات الاستنهاض التي مكنت العرب والمسلمين من صد واحتواء وهزيمة هاتين الهجمتين، في أواخر القرن الثالث عشر. ولكن الصد والاحتواء لم يمتدا لازالة عوامل الضعف الهيكلية، التي كانت مستمرة وتفعل فعلها في جسم المجتمع العربي. وكانت هذه العوامل مؤثرة ومتأثرة في جدلية واضحة مع حركات الانفصال في الامبراطورية العربية الاسلامية، التي بدأت بانفصال الأندلس على يد الأمير الأموي عبد الرحمن الداخل، في اواخر القرن الثامن الميلادي. ثم تتالت حركات الانفصال هذه في أطراف الدولة العربية الاسلامية البعيدة عن العاصمة. وتبدلت العواصم ما بين الجزيرة والشام والعراق ومصر. وتُركت بعض المناطق العربية أحياناً لتنكفىء على نفسها في عزلة طويلة. وبظهور العثمانيين على المسرح في آسيا الوسطى ثم الأناضول في القرن الرابع عشر، كقوة عسكرية تعتنق الاسلام، وتمتد جنوباً وغرباً، فإن ما نطلق عليه اليوم الوطن العربي، وقع في قبضتهم تدريجياً. ولم يستعص على العثمانيين إلا المغرب الأقصى واليمن. ولكن هذه الامبراطورية العثمانية (الاسلامية) الشاسعة تعرضت لعوامل الضعف والتآكل التدريجي نفسها، وبخاصة نحو الأطراف، التي بدأت تستقل فعلياً عن مركز الخلافة في القسطنطينية، وإن ظلت اسمياً تعلن الولاء للسلطان.

١ ـ المشروع الاستعماري في التطبيق

أ ـ وبموازاة القرون الاربعة التي سيطرت فيها الامبراطورية العثمانية على مقدرات معظم الوطن العربي ـ فعلياً ثم اسمياً ـ كانت القرون التي حققت فيها أوروبا قفزاتها النوعية الهائلة إلى الامام، في مضمار العلوم والفنون والاقتصاد واعادة تنظيم هياكلها الاجتماعية والسياسية. تلك كانت القرون الأربعة التي شهدت ظهور الدول القومية في أوروبا، بخاصة بعد معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨. وهي القرون التي شهدت عصر النهضة والثورات العلمية

والجغرافية والصناعية والسياسية، والتي خلقت من أوروبا قوة عالمية طاغية استطاعت أن تصوغ ما يمكن أن نسميه نظاماً عالمياً، ربط كل اجزاء المعمورة بشبكة كثيفة من العلاقات التجارية الاقتصادية العسكرية، ولأول مرة في التاريخ الانساني.

وقد سمح تراجع المشروع الحضاري العربي الاسلامي، وما ارتبط به من تدهور في هذه القرون الأربعة، بالعزلة النسبية عن التطورات العلمية والفكرية والاقتصادية العالمية. ويمكن القول ان مستوى التطور الحضاري والاقتصادي والعسكري كان لا يزال، إلى القرن الرابع عشر، متقارباً بين الوطن العربي من ناحية، والعالم الغربي الأوروبي من ناحية ثانية. هكذا كانت الغلبة لأي منهما على الآخر في المواجهات العسكرية نتاجاً لقوى السياسة والزعامة وعوامل الحشد والتنظيم، أكثر منها نتاجاً لعوامل اقتصادية ـ اجتماعية بنيوية في داخل مجتمعات كل طرف، وهو الأمر الذي أصبح حاسماً بدءاً من القرن السابع عشر. وإلى ذلك الوقت كان التفاعل الحضاري ما بين العالمين فاعلاً ومؤثراً ـ بالمعنى الايجابي ـ في كلا الاتجاهين.

(١) ويبدو أن العزلة النسبية، التي سببها انتقال مركز السلطة إلى خارج الوطن العربي، وتحول طرق التجارة العالمية الرئيسية بعيداً عن قلب الوطن العربي (بسبب اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح والامريكتين)، وتداعيات ذلك، قد ساعدت من خلال تأثيراتها المادية في تعميق الركود الحضاري، الاقتصادي والعلمي والسياسي.

وبقيت الهياكل الاجتماعية العربية ترسف في أغلالها، في اطار تقليدي دائري رتيب، تعايش العزلة، وعدم التفاعل مع التطور الحضاري ـ الاجتماعي التقني ـ في المركز الأوروبي.

وارتفعت إلى السطح ـ في الأقاليم العربية ـ عوامل التفتت وسلبيات الإرث الثقافي، وفي تفاعل واضح مع سقف متدن لأنماط الانتاج والفائض والتوزيع. وفي تفاعل سلبي مع علاقة غير سوية، جمعت القوى الاجتماعية التقليدية مع السلطة السياسية. وعبّر كل ذلك عن نفسه في نظم حكم، اجتمع فيها تكلّس السلطة، وجمود الفكر، وقهر البشر.

(٢) كانت سفن الطرف الأوروبي أكبر وأسرع، ومدافعها أقوى وأبعد مدى، ورؤوس أموالها أوفر، وأساليبها التنظيمية أكفأ، فكان لا بد لها من أن تنتصر على الأساطيل العربية، بدءاً من القرن السابع عشر، رغم أن الأولى كانت على بعد آلاف الاميال من بلادها وأساطيل الثانية على بعد عشرات الأميال من بلادها. **وتفوّق الاساطيل الأوروبية، لم يكن مجرد تفوّق مادي عسكري على الغريم العربي، ولكنه، أهم من ذلك، كان نتاجاً لنهضة أوروبية شاملة، ولمجتمعات تتطور بسرعة، وتكسر هياكلها التقليدية**، وتشيد هياكل جديدة، تعتمد على تراكم عقلاني ورأسمالي وعلمي وتكنولوجي غير مسبوق في التاريخ البشري. وارتبط ذلك بانتشار مذهب «الفردية»، الذي كان في بعض ايجابياته تحريراً للفرد من اغلال الاقطاع وسلبيات وسطوة الأسرة الممتدة والقبيلة. وكان كل اكتشاف أو تطور جديد ـ سواء في مجال العلم أم شؤون المجتمع ـ يجد له مكانة في هذه المنظومة النهضوية الشاملة.

والذي كانت تفعله أوروبا، غرس أيضاً بذور «نظام عالمي» و«تجارة عالمية» سرعان ما ستتحول الى تقسيم دولي للعمل يجري بمقتضاه تخصيص الموارد، والمواد الأولية، وتصنيعها، وتسويقها، واستهلاكها، وجني الأرباح منها، واستثمارها، ثم إعادة استثمارها.

المهم أنه، في سياق هذا النظام العالمي الجديد، ينبغي أن ننظر إلى عملية الاختراق الأوروبي للوطن العربي، وتداعيات ذلك على تطور المجتمع العربي وعلاقته بالدولة.

أمّن الأوروبيون طرق تجارتهم البحرية، بعيداً عن الممرات البحرية وعن الأراضي العربية، إلى الهند والشرق الأقصى، بـالدوران حول رأس الرجاء الصالح. بعد ذلك بدأوا في محاولاتهم الاختراقية للوطن العربي نفسه، حيث إنه مفتاح الطريق الأقصر إلى الهند وجنوب آسيا، وأكثر مناطق العالم تطوراً في ذلك الوقت (بعد أوروبا نفسها)، وموقع خصب لتسويق بضائعهم. هذا فضلاً عن أن موارده هي الأكثر تفضيلاً، لقرب المسافة الجغرافية. لهذا كله، بدأت أوروبا في اختراق اطراف الوطن العربي تدريجياً منذ القرن السابع عشر: سواحل الجزيرة والخليج، ثم سواحل الشام، ثم سواحل شمال افريقيا. ومع القرن التاسع عشر، بدأ نطاق هذا الاختراق يتسع ويتحول إلى الاحتلال العسكري السافر. ولم يفلت من الاحتلال الغربي أو «الحماية» المباشرة في الوطن العربي إلاّ منطقتا نجد واليمن (ولكن بريطانيا وقّعت معهما اتفاقات ومعاهدات ضمنت هيمنة غير مباشرة عليهما). وبهذا الاحتلال تعمق اندماج الوطن العربي في النظام العالمي اقتصادياً واستراتيجياً، لا بشروطه ولمصلحته، ولكن بشروط المحتلين ولمصالحهم.

ب ـ وقد تفاوتت تداعيات ذلك من قطر إلى آخر، في الوطن العربي، طبقاً لعدة عوامل. منها: طبيعة المرحلة التطورية في كل قطر أو إقليم عربي عشية الاختراق الأوروبي غير المباشر، ثم المباشر (الاحتلال)، وحسب الدولة الأوروبية التي قامت بالاختراق، وأولوية اهدافها من احتلال القطر المعني.

(١) ففي سواحل الخليج والجزيرة، وقّعت بريطانيا مجموعة من الاتفاقات والمعاهدات مع مشيخات وسلاطين تلك المنطقة، حتى ان الأخيرة سميت بالامارات أو المشيخات «المتصالحة»؛ وأصبحت بريطانيا هي القوة الأوروبية المهيمنة. وفي عدد من الحالات، عينت مندوباً سامياً مقيماً في بعضها (مثل البحرين)، أو مستشارين للمشايخ والامراء. واعتمدت بريطانيا على هذه المناطق اساساً كمحطات تموين وبريد في شبكة مواصلاتها واتصالاتها. كما اعتمدت عليها بشكل ثانوي، كمنافذ تجارية، بتعيين وكلاء محليين لشركاتها المتزايدة. وفي المقابل تم تثبيت الأسر الحاكمة في كل هذه المناطق، وخف النزاع بينها، والتحدي لها من الأسر والقبائل المنافسة، لما يزيد عن قرن ونصف قرن من الزمان. وكانت الفئة التالية المستفيدة هي فئة كبار التجار، التي عوضتها انكلترا عن خسارتها لطرق التجارة الطويلة، باعطائها توكيلات تجارية لشركاتها في تلك المناطق. فيما عدا ذلك لم تفعل بريطانيا شيئاً يذكر لتطوير الحياة الاجتماعية ـ الاقتصادية داخل هذه المشيخات والامارات. ولم تهتم بانشاء أي

مرافق أو خدمات لأهلها. وحين تركت بريطانيا هذه المناطق في الستينات والسبعينات من هذا القرن، كان بعضها بلا مدرسة ثانوية واحدة،ناهيك عن معاهد وكليات جامعية. لذلك كانت بلا كوادر بشرية مدرّبة للاضطلاع باعباء الادارة والخدمات والانتاج. وبلدان الخليج التي قيض لها بعض التطور قبل الاستقلال ـ مثل البحرين والكويت ـ كان ذلك مرجعه إلى اكتشاف واستغلال النفط في عشرينات وثلاثينات هذا القرن فقط، وساهم في هذا التطور اقطار عربية أخرى، أهمها مصر والعراق.

(٢) وفي المشرق ووادي النيل والمغرب الكبير، حيث كان هدف الاحتلال هو الحصول على المواد الخام الرخيصة، واحتكار الأسواق لبضائعها المصنعة، ادخلت القوى الأوروبية المحتلة الكثير من التغييرات على نظام الادارة الحكومية، والشؤون المالية، والضرائب، والنقل والمواصلات، وتطوير وسائل الري والزراعة الحديثة وتنظيم وتقنين الملكية الفردية. وقد أفادت هذه التطويرات فئات معينة من أهالي البلاد بالطبع. كما أنها تركت بنية أساسية لا بأس بها، بدأت بها معظم الأقطار العربية دولها القطرية بعد الاستقلال. وكان ثمن الجانب الايجابي من هذه التغييرات فادحاً. فحتى على المستوى المادي، كانت معظم هذه التطويرات انتقائية، بما يخدم المصالح المباشرة للمحتل الأوروبي. فتطوير الموانىء، وشق الطرق، مثلاً، ارتبطا فقط بتلك المناطق (داخل البلد الواحد)، التي تسهل استنزاف الفائض، أو تصدير المواد الخام واستيراد السلع الصناعية، وقد خلّفت ازدواجية حادة في اقتصاديات الاقطار العربية المذكورة. وينطبق الأمر نفسه على تبلور التكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية. فقطاع أصغر من السكان المحليين ارتبط بـ «الاقتصاد الحديث» التابع للمركز الأوروبي، وحقق من وراء ذلك ثروات طائلة، على الأقل بالمقاييس المحلية. بينما ظلت أغلبية السكان في الريف وبعض الحضر ترسف في اقتصاديات الكفاف. وكما كانت الازدواجية في الاقتصاد، كانت أيضاً في الخدمات، بخاصة النظام التعليمي والنظام القضائي، وفي أنماط القيم ومعايير السلوك. فهناك دائماً جيوب بشرية، من التي تعلمت واشتغلت واستفادت من الأنظمة الأوروبية التي جلبها المحتل، تأخذ بأنساق من القيم والمعايير وأنماط السلوك الغربية، في مواجهة الأغلبية التي ظلت على أنساقها القيمية والمعيارية والسلوكية التقليدية. لهذا كان هناك تطور مشوه متعدد الوجوه. فالتغيير أو التطوير، لم ينبت عضوياً بشكل تلقائي أو طبيعي أو تدريجي. والأنماط والهياكل التقليدية، لم يكن ممكناً بحال، تحصينها والمحافظة على نقائها. وخلاصة القول اننا أصبحنا بعد عقدين أو ثلاثة من بداية الاحتلال، في الحزام الشمالي من الوطن العربي، بصدد «اقتصادين» و«ثقافتين» و«مجتمعين» مشوهين.

إلى جانب ذلك، وحتى يمكن للمستعمر تحقيق ذلك، هناك أقاليم مزقت أو قسمت أو بلقنت بشكل تعسفي صارخ. وكانت منطقة المشرق، أكبر ضحية لهذا النوع من التشويه؛ فقد اصطنعت فيها خمسة أقطار: العراق، وسوريا، ولبنان، وفلسطين، والأردن. وعلى الرغم من المقاومة، تطور الأمر إلى «الاستعمار الاستيطاني» في الجزائر وفلسطين، وتعرض القطران لموجات كثيفة من المستوطنين الأوروبيين، تصاحبها بالضرورة عمليات اقتلاع واستلاب

وتهميش وتشريد لسكّانها العرب الأصليين، وعمليات ابادة حضارية ثقافية للمؤسسات المحلية بصرف النظر عن درجة تقليديتها أو سلفيتها. ويكفي القول بأن الجسم الغريب الذي زرع - اسرائيل - قد نما وتوسع، وهو يمثل الخطر الرئيسي الداهم على حاضر ومستقبل الوطن العربي كله، وأن بعض المؤسسات والقيم التي نقلت قد أصبحت عبئاً على اكتساب الثقة بالنفس وإمكانية الاستقلال الحقيقي.

٢ - التكوينات الاجتماعية الحديثة والدولة القطرية

بدأ عدد من الأقطار في الحزام الشمالي للوطن العربي (مصر والشام والعراق وتونس خصوصاً)، في أوقات مختلفة من القرن التاسع عشر، بوضع برامج اصلاحية ذاتية، في التعليم والاقتصاد والادارة. وقد تدعم هذا إلى حد ما، حينما أخذت الامبراطورية العثمانية ببرنامج اصلاحي واسع، يعرف في الأدبيات التاريخية باسم «التنظيمات»، التي أصدرها مدحت باشا. كل هذا خلق فئات اجتماعية جديدة، اهمها شرائح متوسطة جديدة، شغلت مناصب وسيطة في الجيش والادارة والتعليم والمالية. ومع اجهاض المحاولات الاصلاحية التي كانت هذه الشرائح جزءاً منها، إلا أنها ظلت على توجهها العصري في نظرتها وتعاملها مع شؤون المجتمع والعالم. ومع هذه الشرائح الجديدة، وبسبب بعض برامج التصنيع المحدود، التي بدأت كجزء من اصلاحات القرن التاسع عشر، ولدت أيضاً نواة «طبقة عاملة حديثة». ورغم اجهاض برامج التصنيع هذه، إلا أن هذه الطبقة الوليدة، شأنها شأن الشرائح الوسطى الجديدة، صمدت ونمت، وإن يكن بوتيرة أبطأ.

أ - حينما وفد الاستعمار بشكله السافر، كان هناك، إلى جانب التكوينتين الجديدتين المذكورتين أعلاه، عدة تكوينات قديمة وتقليدية. منها الفئة الحاكمة، سواء أكانت من أصول قبلية أم ارستقراطية محلية، أم ارستقراطية من أصول تركية عثمانية. وقد أبقى الاستعمار على معظم هذه الفئات وامتيازاتها الأدبية والاجتماعية وثرواتها، ولكنه جردها من نفوذها السياسي الحقيقي.

وكانت هناك فئة كبار ملاك الأراضي، التي ثبتها الاستعمار في أراضيها، أو ملكها أراضي مكافأة لها. وقد فعل الاستعمار ذلك لعدة أسباب، منها أنه كان حريصاً على استحداث وتكريس نظام الملكية الفردية عموماً، وللأراضي خصوصاً. فذلك فضلاً عن اتساقه مع جوهر الاقتصاد الرأسمالي، فهو يضمن ولاء هذه الفئة المهمة سياسياً، ويربطها بمصالحه اقتصادياً.

الفئة التقليدية الثالثة، هي فئة العلماء ورجال الدين. وقد لعبت هذه الفئة دوراً سياسياً وسيطاً بين النخبة الحاكمة وجمهرة المواطنين. فقد كانت تضفي الشرعية على الحاكم وقراراته، وتقنع الرعية بطاعته، من ناحية، وتتوسط للمواطنين لدى الحاكم، إذا شتد الجور أو الظلم من ناحية أخرى. وبين الحين والآخر كانت تتزعم الانتفاضات الاحتجاجية ضد الحاكم إذا لم يتعاطف مع التماساتها نيابة عن نفسها أو عن الرعية. وكانت فئة رجال الدين تعتمد في دخلها على الأوقاف أو عطايا الحاكم أو عطايا المواطنين. ولكن بعد خفوت موجة المقاومة

الأولى للاحتلال الأجنبي، عمد المحتلون إلى استمالة زعماء الدين،وتدجينهم، بالامتيازات المعنوية والمادية، ولكن مع الحرص على تجريدهم من أي فعالية شعبية أو سياسية. واستجاب لذلك قطاع منهم. وقاوم البعض الآخر هذه الاغراءات، ونشأ بالتدريج ما يمكن تسميته بالوطنيين السلفيين.

الفئة التقليدية الرابعة، هي **فئة كبار التجار في الأسواق الحضرية**. وقد تحول معظم هؤلاء تدريجياً إلى وكلاء تجاريين، وموزعين للبضائع الاجنبية، التي غزت أسواق الأقطار العربية مع الاختراق الأوروبي. ولكن التجار عموماً كانوا مهيّأين للتعاون مع التيارات الوطنية المقاومة للاستعمار، بخاصة إذا كان لها أبعاد اقتصادية. ومن ناحية أخرى كانت فئة التجار الحضريين هذه هي التي خرج من احشائها معظم عناصر الشرائح المتوسطة الجديدة التي أشرنا إليها.

الفئة الخامسة، هي **فئة الحرفيين في المدن العربية**. وهذه فئة قديمة ومستمرة، منذ ظهور المدن في المنطقة. وحين بدأت برامج التصنيع في الحركات الاصلاحية العربية في القرن التاسع عشر، تحول قطاع من الحرفيين إلى الصناعات الحديثة، وأصبحوا جزءاً من الطبقة العاملة الحديثة، التي تحدثنا عنها، ولكن الجزء الأكبر ظل يمارس حرفته التقليدية، لاشباع الحاجات الاستهلاكية لمعظم سكان المدن والارياف والبادية العربية. فلم تكن الصناعات الحديثة التي أقيمت موجهة لسد الاحتياجات المحلية. ومع الاحتلال الاجنبي السافر والغزو الاقتصادي الأوروبي، لم يستطع معظم الحرفيين الوقوف في وجه القطاع الحديث والتنافس معه. لذلك هجر هؤلاء حرفهم وتحولوا إمّا إلى تجار صغار، أو التحقوا بصفوف الطبقة العاملة الحديثة. العناصر القليلة من الحرفيين التي استمرت، هي تلك التي كانت تمارس حرفاً لا تنافسها فيها الصناعة الأوروبية، أو تلك التي كان الأوروبيون أنفسهم يشترون منتوجاتها، لذوقها وطرافتها. وهي التي نطلق عليها اليوم السلع السياحية أو «الصناعات التقليدية». أي أنه، حتى ما تبقى من هذه الحرف التقليدية أصبح يعتمد على الأجانب المقيمين أو السياح الوافدين. أي أنه أصبح جزءاً تابعاً في النظام الرأسمالي العالمي.

الفئة السادسة، هي **فئة الفلاحين في الأرياف العربية**. وهؤلاء كانوا يمثلون الأغلبية العظمى من السكان في وادي النيل والمغرب الكبير والمشرق. وقد عاش الريف العربي عموماً، الى مطالع القرن التاسع عشر، في اطار اقتصاديات الكفاف. فالفن الانتاجي، وعلاقات الانتاج، والمستوى المعرفي والتكنولوجي، لم تكن تسمح بأكثر مما يكفي الفلاح وأفراد أسرته، مع فائض محدود يذهب جزء منه للسلطة، والمتبقي يتم تخزينه (لسنوات القحط) أو مقايضته في الأسواق المحلية.

ب ـ مع الاختراق الاستعماري المباشر، حدثت أمور مختلطة عديدة. فنتيجة لتقنين نظم الملكية والحيازة الزراعية، وتحسين وسائل الري والتسميد ومقاومة الآفات والتسويق، شهدت الارياف العربية درجة عالية من الاستقرار، وزيادة تدريجية في مجمل الانتاج الزراعي، وكانت

تلك بالقطع جوانب ايجابية. أما الوجه الآخر للصُورة فقد انطوى على **دمج الزراعة العربية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي**. فقد استطاعت سلطات الاحتلال، من خلال آليات السوق، تحديد نوع المحاصيل التي تزرع، وأسعارها، وطرق تسويقها بما يخدم مصالح المركز (المتروبول) الأوروبي. وكان الأثر السلبي الثاني، هو أنه في ظروف المنافسة غير العادلة واقتصاديات السوق والتعامل بالنقود، أصبح الفلاحون الصغار يجدون صعوبات متزايدة في الاستمرار، واضطر البعض منهم إلى بيع المساحات المحدودة التي كانوا يملكونها لمتوسطي وكبار الملاك، وتحولوا إلى عمال زراعيين اجراء، وإلى فئة جديدة في شكل عمال خدمات غير منتظمين، أو عاطلين مقنعين، أو متسولين، أو باعة متجولين. وسواء أتم الأمر بسياسات من السلطة المحتلة، سعت إلى خلق أنواع معينة من الطلب، أم من خلال الرهونات للبنوك العقارية (معظمها كان أجنبياً)، مقابل القروض، أم وفاء للضرائب، كانت ملكيات الكثيرين من صغار الفلاحين تنزع ويعاد بيعها أو تخصيصها لـ «المعمرين» الأجانب.

ج ـ ومع شيء من التبسيط والتعميم، يمكن القول ان المرحلة الأولى من مقاومة الهيمنة الأجنبية كانت قبيل واثناء وقوع الاحتلال السافر. في هذه المرحلة كانت المقاومة تتم بواسطة السلطة الرسمية المحلية (الحكام، السلاطين، البايات، الدايات) ولكنها كانت عادة مقاومة قصيرة، وغير فعّالة. وأحياناً كانت احدى الفئات الوطنية التقليدية تبادر هي بنفسها لأخذ زمام المقاومة المسلحة، مثل الانتفاضة الفلاحية في فلسطين، والثورة ضد الفرنسيين في سوريا، وثورة ظفار، ومثلما فعل عبد القادر في الجزائر، أو أحمد عرابي ورجال الأزهر في مصر، أو عبد الكريم الخطابي في المغرب الأقصى. وكانت هذه المقاومة المسلحة، طالت مدتها أم قصرت، تنتهي بالاندحار. **أي أن مرحلة المقاومة الأولى كانت تقودها فئات تقليدية، سواء من الحكام ام غيرهم من القوى (وبخاصة رجال الدين).**

المرحلة الثانية من المقاومة كانت تتم عادة بوسائل سلمية. فمع القضاء على آخر المقاومين المسلحين، واحتلال الأرض، وتوطيد المواقع الاستعمارية، لم يكن عادة أمام الشعب الرافض لهذا الاستعمار إلا أن يقاوم بالوسائل السلمية المتاحة أمامه: الاضرابات، والتظاهرات، والاعتصامات، والتظلمات والالتماسات. **في هذه المرحلة من المقاومة تكون القيادة مختلطة**، أي بأيدي زعامات تقليدية وزعامات حديثة (مثلاً رجال الدين مع المحامين والمعلمين). وأحياناً كان ينضم لهم بعض عناصر النخبة الحاكمة القديمة ـ الذين ابقتهم السلطة الاستعمارية كرموز بلا سلطة حقيقية ـ مثلما فعل الخديوي عباس حلمي الثاني في مصر، والسلطان محمد الخامس في المغرب.

في المرحلة الثالثة من المقاومة يكون زمام القيادة بيد عناصر من الفئات الحديثة، أي من الشرائح المتوسطة الجديدة أو الطبقة العاملة الجديدة، التي ارتبطت بتقسيم العمل والانساق الجديدة التي أفرزتها مفاهيم التصنيع. وهي المرحلة التي توجت بالاستقلال السياسي في معظم الأقطار العربية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

د ـ ولقد كان لنمط النضال من أجل الاستقلال تأثيره في مسيرة التطور السياسي بعد الاستقلال. فمعظم البلدان التي قامت بعد النضال السياسي السلمي أو النضال السياسي والمسلم معاً، بدأت مسيرتها السياسية بتجربة «ليبرالية» أو «شبه ليبرالية» وإن جنح بعضها فيما بعد إلى الأخذ بنظام الحزب الواحد. أما الأقطار التي قامت بعد النضال المسلح للحصول على استقلالها، فقد بدأت مسيرتها بنظام الحزب الواحد، أو الجبهة الوطنية كتنظيم سياسي أوحد في البلاد. كذلك أبقت معظم البلاد التي ناضلت سلمياً من أجل الاستقلال، على النخبة الحاكمة التقليدية، على الأقل في بداية مسيرتها بعد الاستقلال. وفي كل الأحيان ارتبطت البلدان العربية المستقلة حديثاً باتفاقات ومعاهدات مع الدول الاجنبية التي كانت تمثل السلطة الاستعمارية. وكانت هذه اساساً تنطوي على تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية، وأحياناً العسكرية.

خاتمة

لقد تبلورت حدود الكيانات القطرية الحالية كنتاج للتفاعل مع الخبرة والهيمنة الغربية خلال القرنين الأخيرين، وبما يناسب اغراضها ومصالحها. لم يكن الأمر مجرد تجزئة فقط، ولكنه انطوى أيضاً على عمليات تجميع في بعض الحالات. كما انطوى على اقتطاع اجزاء من الأراضي العربية والتنازل عنها لكيانات غير عربية (مثلما حدث في فلسطين وعربستان والاسكندرونة ولاقاليم صومالية)، وإلى اقتطاع اجزاء من أراض وشعوب غير عربية وضمها إلى كيانات عربية (مثلما حدث في جنوب موريتانيا وجنوب غرب السودان). ولأن عمليات الجمع والطرح هذه تمت على غير أساس من منطق الجغرافيا والتاريخ والاجتماع والثقافة، فقد دخلت الكيانات القطرية العربية المسرح العالمي، كدول ذات سيادة، وهي مثقلة بالاعباء. وكانت هذه ولا تزال، احدى الفجوات الرئيسية في التطابق بين المجتمع المدني والدولة القطرية الحديثة في الوطن العربي. ويكفي أن يذكر أن الولادة القيصرية لعدد من الكيانات القطرية قد أثقلت بعضها بمشكلة شح الموارد الطبيعية، ومعظمها الآخر بمشكلة شح الموارد البشرية، وبعضها الثالث بشح هذين النوعين من الموارد معاً. هذا إضافة إلى مشكلة الدمج الوطني لعدد من التكوينات الاجتماعية (وبخاصة العرقية والطائفية) في الجسم السياسي الاجتماعي لبعض هذه الدول. وبتعبير آخر، دخلت معظم الدول القطرية الجديدة الساحة وهي مثقلة بإرثين هائلين: الأول، هو إرث المجتمع التقليدي الذي وجد قبل الاختراق الغربي. أما الإرث الثاني، فهو ما طرأ على تكوينات مجتمع الدولة القطرية من تغييرات وفدت مع التجربة الاستعمارية. (انظر الشكل رقم (٢ ـ ١)).

إلى جانب هذين الإرثين الثقيلين، كان على هذه الدول القطرية أن تقوم بمهام ضخمة وأساسية، مثلها في ذلك مثل كل «الدول الجديدة» في العالم الثالث، ببناء مؤسسات حديثة لتكريس كيان الدولة الوطنية، والولاء لها، وإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية لاشباع الحاجات الاساسية لـ «مواطني» الدولة الجديدة، ولتلبية طموحات وتوقعات الفئات الصاعدة التي تمت

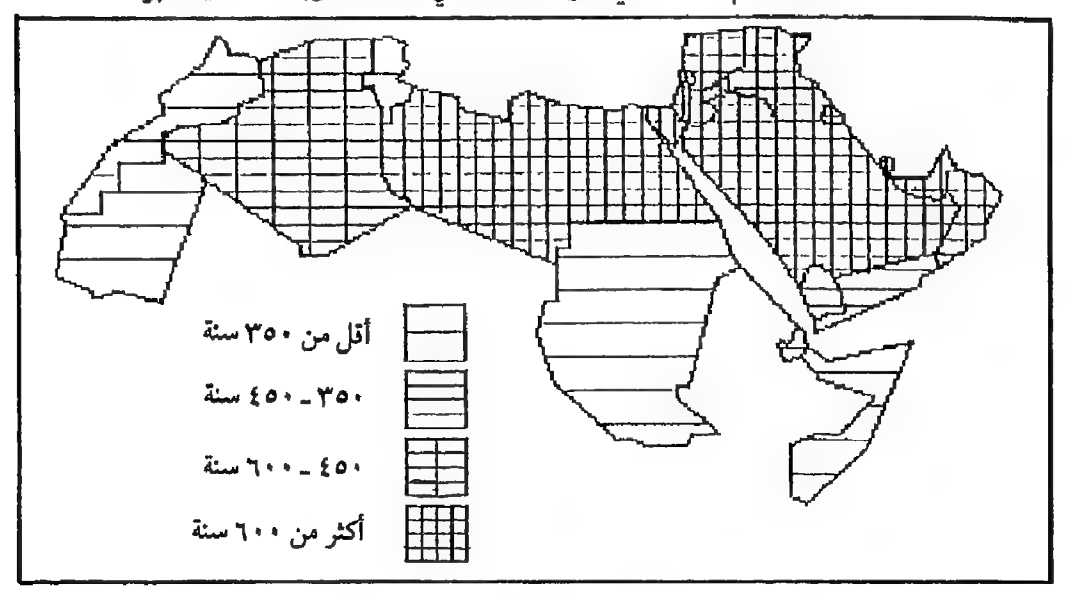
تعبئتها اثناء النضال من أجل الاستقلال، وأخيراً احتواء الانشقاقات الاجتماعية وتقليص ـ أو تقنين وادارة ـ الصراع بينها، وتحقيق متطلبات الحفاظ على الاستقلال.

فكيف كان الانجاز في ضوء هذا الارث، وتلك التغييرات؟ وكيف يبدو المشهد الحالي للوطن العربي؟

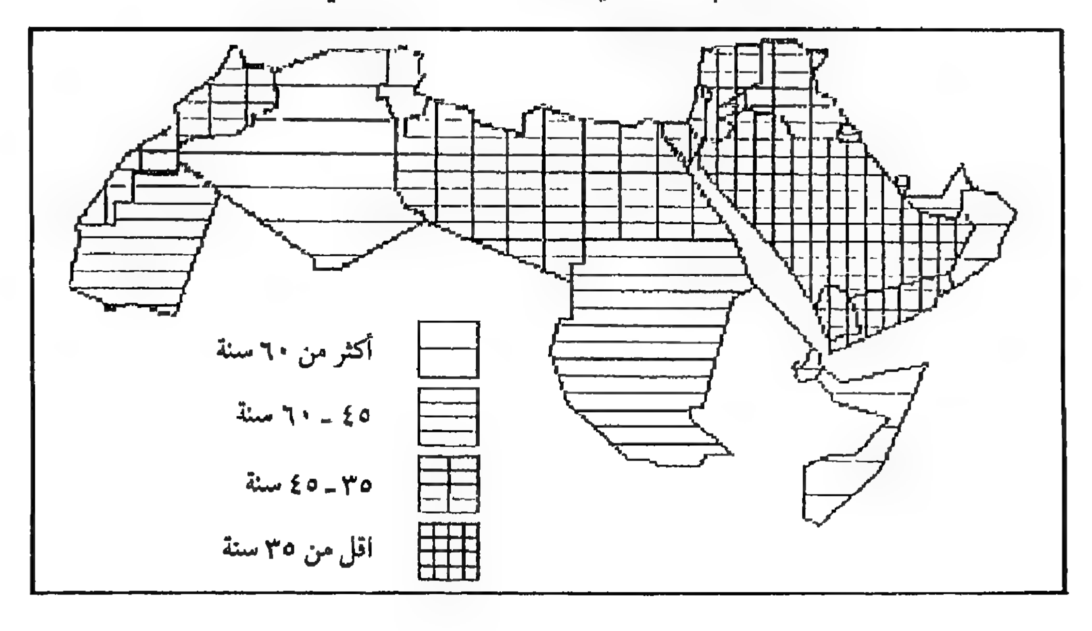
شكل رقم (٢ ـ ١)

مقارنة تاريخية لعمر الأقاليم العربية

أولاً: عمر الأقاليم العربية في ظل الوحدة، في كيانات عربية أسلامية أكبر



ثانياً: عمر الأقاليم العربية في ظل الاستعمار الاوروبي الحديث



الفَصْل الثّالِث
الحَاضِر: إيجَابيّاته وَسَلبِيّاته

نقطة الانطلاق إلى المستقبل هي الحاضر. هذا الحاضر هو وريث الماضي، ولكنه في الوقت نفسه مختلف عنه. احياناً ننسى أن التاريخ هو ماض. وبقدر اصرارنا على أن الماضي كله ايجابيات وازدهار، أو اصرارنا على نعته بمجرد التردي والفساد، فإن الماضي سوف يمثل فقط عبئاً على المستقبل.

مع انهيار الدولة العثمانية (١٩١٨)، ربما تعدى سكان الوطن العربي الخمسة والثلاثين مليوناً، وعشية ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ كان العدد قد بلغ الثمانين مليوناً، ومع انتكاسة عام ١٩٦٧ كان مائة وخمسة عشر مليوناً. ويتجاوز سكان الوطن العربي حالياً المائة والتسعين مليوناً. وأكثر من ٤٥ بالمائة من هؤلاء (أكثر من ٨٧ مليون نسمة) هم دون سن الخامسة عشرة. هكذا، فإن الجيل الحالي الذي تشمله الآن الفئة العمرية ١٥ ـ ٦٥ سنة ليس هو الجيل الذي عاش انهيار الدولة العثمانية، وشهد بدايات الفكر الوطني والقومي، واستوعبته تماماً هذه التحولات. إنما سوف نجد داخل هذا الجيل الحالي فئات فرعية اخرى.

أربعة عشر بالمائة من الجيل الحالي ـ فقط ـ عاشوا مرحلة المدّ التحرري، ما بين الخمسينات والستينات، وجرّبوا إرادة ومرارة التغيير. ومن هذا الجيل الحالي، سوف تعيش معنا نسبة ٢٩ بالمائة في عام ٢٠٠٠. ثم مرة أخرى يستمر معنا ١٤ بالمائة منه فقط حتى نهاية فترة الاستشراف (٢٠١٥).

أما باقي شهود بدايات القرن التالي فهم الخلف المتمثل فيمن هم دون الخامسة عشرة الآن، أو من لم يولد بعد (وهم أكثر من ٣٦٠ مليون نسمة في افق عام ٢٠١٥). ما مقدار السلف في الخلف؟ وما تأثير الحقبة النفطية على هذا الجيل التالي؟ هذه اسئلة هذا الفصل من التقرير النهائي، قبل أن نتطرق في فصول تالية إلى السؤالين: ماذا لهذا الخلف، أو ما هو الإرث الذي سيترك له، حضارياً واقتصادياً وسياسياً؟، ومن لهذا الخلف أو من يتصدى لمستقبله؟

أولاً: حاضر الانسان العربي

يتناثر سكان الوطن العربي ـ حالياً ـ على مساحة تتجاوز ثلاثة عشر مليوناً من الكيلومترات المربعة[1]، ويتجزأون في اثنين وعشرين قطراً، شاملة فلسطين.

يعرف هذا الوطن الحدود الطبيعية ـ أو التخوم ـ على أطرافه: الأبيض المتوسط من الاسكندرون إلى جبل طارق، وبحر العرب والمحيط الهندي شرقاً، وجبال طوروس وزاغروس بالشمال والشمال الشرقي، والأطلسي من جبل طارق حتى نهر السنغال غرباً. وتغلق الصحراء الافريقية جزءاً كبيراً من الجنوب. وبالطبع تمّ اختراق هذه الحدود الطبيعية ـ والبقاء داخلها ـ في فلسطين، والسهول شمال الشام، وشط العرب، ومن خلال قواعده في سبتة ومليلة بالمغرب.

ويتحكم الموقع العربي في مداخل آسيا وافريقيا، وفي مضايق جبل طارق وباب المندب وهرمز، التي لا تخفى أهميتها على رجال السياسة والاقتصاد.

أما بداخل الوطن العربي، فطالما يتمعن المرء (ما بين تسامح الطبيعة من ناحية، وتجنّي الاستعمار وغلو الدولة القطرية من ناحية أخرى) فيما يوضع أمام حركة البشر من حدود وقيود، ومداخل ومضايق اصطناعية.

بالمشهد الحاضر، تظهر ثلاثة أقطار تزيد مساحة كل منها عن المليوني كلم٢ (السودان، والجزائر، والسعودية)، وأربعة أقطار تقل مساحة كل منها عن عشرين ألف كلم٢ (البحرين، لبنان، وقطر، والكويت). وعدد سكان أحد الأقطار (مصر) يساوي عدد سكان ستة عشر قطراً عربياً أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى أن مجموع سكان أربعة أقطار عربية (مصر، والمغرب، والجزائر، والسودان) يتعدى ٦٠ بالمائة من جملة سكان الوطن العربي. والمناطق المأهولة في الوطن العربي حوالى ١٨ بالمائة من مساحته الكلية، وهكذا يرانا المراقب من الأقمار الصناعية، وكأن خريطة الوطن العربي فضاء فسيح، يتخلّله ما يشبه الواحات المتناثرة. ثم إن الكثافة السكانية بالمناطق المأهولة هي ما بين ٥٠ و١٠٠٠ نسمة للكيلومتر المربع، ما بين الجبال ووديان الأنهار. وهي ما بين شخص وشخصين للكيلومتر المربع في ٨٢ بالمائة من مساحة الوطن العربي. ليست الطبيعة وحدها هي التي أوصلت إلى هذه الصورة المشوهة، بل إنها أيضاً الدولة القطرية وانجازها التنموي.

ومع ذلك، نجحت معظم الدول القطرية في أن تصمد لعدة عقود من الزمان منذ

---

(١) تبلغ المساحة ما بين ١٣,٦ ـ ١٤,١ مليون كلم٢. وترتكن هذه المساحات (التي تحتاج إلى مزيد من التدقيق) إلى معلومات توفّرها الكتب الغربية الصادرة عن الشرق الأوسط وشمال افريقيا وهي تختلف من مصدر إلى آخر. وهذه المساحة لا تتضمن أراضي محتلة أو مطالب عربية في أراضٍ استقطعت. انظر: ناجي علوش، الوطن العربي: الجغرافية الطبيعية والبشرية، سلسلة الثقافة القومية، ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٤٥ ـ ٥٢.

الاستقلال، رغم أن شواهد عديدة (ومواقف فكرية أكثر) كانت تفيد بغير ذلك، عند ولادتها القيصرية أو المشوهة. ونجحت الدول القطرية في أن تخلق مؤسساتها، وأن تنجز بها الشيء غير القليل، في حقول التعليم والصحة والاقتصاد. بل ونجحت في أن تكرس هويتها القطرية، وتضفي هذه الهوية على مواطنيها، وجعلتهم يذعنون لها أو يقبلونها أو يتحمسون لها. وأغلب المواطنين العرب ـ بعد أكثر من أربعة عقود من الاستقلال ـ يتصرفون، أساساً، كمواطني دولة قطرية، وبشكل ثانوي يفكرون ويشعرون ويتصرفون كـ «عرب»، أي كأبناء أمة واحدة. هذا وغيره يعتبر من «انجازات» الدولة القطرية التي لا يمكن التقليل من شأنها.

ومع استقرار النخب الحاكمة في السلطة، وتكلسها لما يقرب من عقدين زمنيين، فإن مجتمعات هذه النخب قد شهدت من التغيير (في هذين العقدين الأخيرين) أكثر وأعمق مما شهدته في أي فترة مشابهة في تاريخها الحديث (وربما في كل تاريخها). ففي هذين العقدين:

- تضاعف عدد السكان مرة،
- وازداد حجم المدن ثلاث مرات،
- وارتفع عدد المدارس والجامعات أربع مرات،
- وتضاعف متوسط الدخل مرتين،
- وتضاعف الحجم المطلق للشرائح المتوسطة مرتين،
- وتضاعف الحجم المطلق للطبقة العاملة الحديثة مرتين،
- وارتفع عدد اجهزة الراديو عشر مرات،
- وارتفع عدد اجهزة التليفزيون عشرين مرة،
- وانفجرت في المنطقة اربعة حروب ممتدة،
- وتضاعف عدد المسافرين العرب إلى خارج الوطن العربي عشر مرات،
- وزادت ديون بعض اقطار الوطن العربي للخارج ثلاثين مرة،
- وزادت ارصدة بعض اقطار الوطن العربي في الخارج أربعين مرة.

هذه قائمة جزئية بتغييرات كبيرة وعميقة. وقد لا تبدو مفردات القائمة لأول وهلة كافية، ومترابطة، أو ذات معنى خاص. ولكن المتأمل لا بد أن يدرك بعض الأبعاد الإضافية المهمة، التي تؤشر لهول ازمة الدولة القطرية تجاه مجتمعها المدني، وبالتحديد تجاه الجيل التالي.

ولنتذكر أن «نصف الأطفال العرب مهددون في صحتهم الجسمانية بأخطار المجاعة والفقر والحروب... وأن حوالى نصف الأطفال العرب الآخرين مهددون في صحتهم العقلية والوجدانية، ومن ثم في عمق هويتهم العربية وانتمائهم القومي... ولنا أن نتصور التأثير الهائل للثورة الاتصالية العالمية على أطفالنا، على وجدانهم وعقولهم، على عاداتهم الاستهلاكية، وعلى رموزهم البطولية والاسطورية»[٢].

(٢) من كلمة سمو الامير الحسن بن طلال في افتتاح «المجلس العربي للطفولة والتنمية»، عمّان (الأردن)، ١٢/٤/١٩٨٧.

١ ـ الحريات والمشاركة

بدأ العديد من الأقطار العربية عند الاستقلال بـ «ديمقراطيات» على النمط الغربي. ساعد على ذلك أن الصفوة السياسية النشطة، التي قادت النضال ضد الاستعمار من أجل الاستقلال، كانت من الشرائح الوسطى الحديثة، ذات التعليم العصري، والمتأثرة بالفكر الليبرالي والقومي الأوروبي، وحاولت تكوين احزاب على النمط الغربي (حزب «الوفد» في مصر، و«الاستقلال» في المغرب، و«الدستوري» في تونس، والحزب «الوطني الاتحادي» في السودان ومثل ذلك العديد من الأحزاب في الفترة ١٩٢٠ ـ ١٩٤٩ في سوريا، و١٩٤٣ ـ ١٩٥٨ في العراق). وقامت هذه الأحزاب بدور حاسم في قيادة الكفاح من أجل الاستقلال، وقد ارتضت النخبات الحاكمة التقليدية الملكية تلك الصيغة الليبرالية التعددية عند الاستقلال، بتعبير آخر كسبت هذه الأحزاب حقها في المشاركة السياسية الديمقراطية بفضل اسهامها في تحقيق الاستقلال. لقد كانت شريكة حقيقية في اضفاء الشرعية على مجمل نظام الحكم في أقطارها عند الاستقلال.

أ ـ المشاركة واتخاذ القرار

(١) وإذا بدأنا بالحديث عن هذه الأقطار، التي بدأت الاستقلال بلحظة ليبرالية، فإننا ندرك على التو، أنّ معظمها يقع في الحزام الشمالي للوطن العربي، وأنها بدأت اتصالها المكثف بأوروبا حتى قبل الاختراق الاستعماري المباشر، وأنها بلورت تكوينات اجتماعية طبقية حديثة، حتى مع بقاء بعض الهياكل التقليدية (الاثنية والقبلية) على نحو ما ذكرنا. خلال العهد الليبرالي في هذه الأقطار، كانت الأحزاب السياسية والنقابات المهنية هي القنوات الرئيسية وليست الوحيدة، للمشاركة السياسية.

ولكن القطاع الحديث الذي انتظم في الأحزاب والنقابات، رغم حيويته ونشاطه وانجازه، كان لا يزال يمثل أقلية عددية من السكان. لقد كانت الأحزاب والنقابات هي بداية ما يسمى بـ «المجتمع المدني الحديث»، ولكنه كان وليداً أشبه بجزيرة صغيرة في داخل مجتمع تقليدي أكبر ومفكك. لذلك سرعان ما حُجّم هذا الوليد، أو تم احتواؤه وحصاره بفعل عوامل متعددة. منها انقسام وتشرذم هذه الأحزاب وتكالبها على السلطة، والعودة السريعة من قبل الأسر الملكية الحاكمة لإرث احتكار السلطة وتداولها، والتدخل الاجنبي المعادي لهذا التحول الليبرالي (حيث كان في تقديم المصلحة المباشرة لا يتوانى عن استخدام اللعبة السياسية الليبرالية)، كما ظهرت الأحزاب والتنظيمات المعادية للديمقراطية الليبرالية (وتشمل مثقفين وعسكريين، وتنتمي للشرائح الوسطى، واستطاعت جذب الطبقات الشعبية)، مستعجلة التغيير، ومعلنة السخط على حال اللعبة الديمقراطية. وعمل كل ذلك عمله وسط اغتراب المؤسسات الليبرالية وحداثتها، ومن ثم الحكم على التجربة الديمقراطية الليبرالية بالموت المبكر.

وينبغي التأكيد مرة أخرى على محدودية حجم واداء القوى الاجتماعية الحديثة، رغم

الظروف الهيكلية والقيمية المؤاتية، التي كان يمكن أن تطيل في عمرها وترسخ جذورها. وفي هذا الصدد ننوه بأن الذين مارسوا واستفادوا من هذه اللحظة الديمقراطية، لم يتعدوا الشريحة العليا من الفئات الوسطى الحديثة، والطبقة العليا بكل أجنحتها (البرجوازية التجارية وكبار ملاك الأراضي والبرجوازية الصناعية). وكان هؤلاء جميعاً في أحسن الأحوال لا يتجاوزون عشرة في المائة من مجمل السكان. أما بقية شرائح المجتمع (الوسطى الحديثة، والطبقة العاملة الجديدة، أو البروليتاريا المنظمة، والبروليتاريا الهلامية، والفلاحون)، فلم يستفيدوا من هذه الديمقراطية، حتى لو كان بعضهم قد عبىء بين الحين والآخر للتصويت بالدرجة نفسها في الانتخابات النيابية.

(٢) أما الأقطار ذات النظم الملكية أو الأسر الحاكمة المطلقة، مثل السعودية وقطر وعُمان والبحرين ـ من أقطار الحزام الجنوبي ـ فقد ظلت، أولاً، بلا تكوينات طبقية حديثة، وكانت القبيلة هي وحدة التنظيم الاجتماعي الاساسية. ثم إنها كانت، ثانياً، بلا وجود احتلال استعماري مباشر في اراضيها يستوجب قيام حركة نضال وطني من أجل الاستقلال. فالأنظمة الحاكمة فيها كانت تستمد شرعيتها من التقاليد، أو حق الفتح، والتوحيد، والدين. أي أننا هنا بصدد أسر حاكمة قديمة، في اقطار لم تتعرض للاحتلال الاجنبي المباشر وذات تكوينات اجتماعية تقليدية، (أي قبل ـ طبقية).

(٣) أما في الجزائر واليمن الديمقراطية، فقد بدأت الحياة السياسية منذ الاستقلال بشكل حكم جمهوري، وبلا تعددية سياسية. أي أنهما لم يعرفا لا النظام الملكي ولا التعددية السياسية البرلمانية في تاريخهما كدول قطرية مستقلة.

وأخيراً، كانت هناك حالة لبنان، الخاصة والجديرة بالتأمل. فقد شكل لبنان جمهورية مستقلة ذات تعددية سياسية ليبرالية ديمقراطية. واستمرت الدولة هكذا بصيغة حكمها وليبراليتها لأكثر من ثلاثة عقود (١٩٤٣ ـ ١٩٧٥). ثم انفجرت حربها الأهلية التي ما زالت مستمرة (أكثر من ١٣ عاماً). وتم افراغ الصيغة من محتواها، بسبب احداث وتطورات الحرب، إلا أنها في معظمها ظلت باقية على الورق اسمياً.

(٤) والمتأمل في العرض العام لتطورات ما بعد العهد الليبرالي، يلاحظ أن القاسم المشترك هو النزعة إلى الابتعاد عن التعددية السياسية المقننة، سواء في الأنظمة الملكية التي أصبحت جمهورية، أم في الأنظمة الملكية التي ظلت ملكية، أم في الأنظمة الجمهورية التي ظلت جمهورية. ومع ذلك ينبغي التفريق في مسارات وعوامل هذا التحول عن التعددية الليبرالية، وما ترتب عليه من نتائج مجتمعية متباينة من قطر إلى آخر أو من مجموعة أقطار إلى أخرى.

بمرور الوقت، حدثت التطورات التالية للنظم التي صاغتها نخب عسكرية ـ مدنية حاكمة جديدة:

ـ تركزت السلطة تدريجياً في شخص حاكم واحد أوحد. أي أن الدول القطرية التي

بدأت استقلالها بلحظة ليبرالية تعددية، تحولت انقلابياً إلى التنظيم السياسي الواحد، ثم تدريجياً إلى الحاكم الفرد الواحد فعلياً، حتى مع بقاء الأطر الشكلية للتنظيم الواحد.

ـ تحول الجناح المدني في النخبة الحاكمة الجديدة من فريق مُسيّس، إلى نخبة بيروقراطية ـ تكنوقراطية، لا تشارك في اتخاذ القرار بقدر ما تساعد على تنفيذه.

ـ تقوى الجهاز الأمني الداخلي، وتعددت اذرعه وظائفه، بحيث تجاوز وظيفة حفظ الأمن والنظام إلى وظائف القمع والارهاب.

ـ تقوى الجهاز الاعلامي، وتحول تدريجياً من الاعلام الى التلقين الايديولوجي إلى الدعاية للحزب، ثم إلى تأليه شخص الحاكم.

(٥) وطالما استمر تحقيق انجازات تنموية ووطنية، كان هناك ما يشبه القبول من الأغلبية العظمى لحكم الفرد وما يشبه الإذعان أو المعارضة الصامتة من الأقلية المسيسة التي انكر عليها حق المشاركة السياسية الفعلية في الحكم. ولكن مع جفاف الانجازات، وبداية التعثر ثم الانتكاسات، وبخاصة العسكرية والاقليمية، تحول قبول الأغلبية إلى اذعان أو معارضة صامتة. وتحول اذعان الاقلية المسيَّسة من معارضة صامتة إلى معارضة علنية أو عنيفة. ولكن في هذا الوقت، كانت النخبة الحاكمة قد تمرست بأساليب المناورة السياسية، وكان جهازا القمع والاعلام قد اصبحا من القوة بحيث سُحِق المعارضون أو اسكتوا أو أجبروا على الفرار خارج حدود الدولة القطرية، أو «اعيدوا الى الحظيرة» بفضل وسائل الاغراء والترغيب. كما افتُعِلَت الازمات الخارجية احياناً لصرف النظر عن المشكلات والمآزق الداخلية، أو العكس. ويمكن القول أن الأنظمة العسكرية ـ التكنوقراطية الحاكمة تعيش «ازمة شرعية» منذ هزيمة عام ١٩٦٧. خفت هذه الأزمة بعض الشيء مع حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، وتداعيات الطفرة النفطية، ولكنها عادت للاستحكام من جديد منذ أواخر السبعينات وإلى الوقت الحاضر.

(٦) أما عن أنظمة الحكم الملكية، التي بدأت الاستقلال هي الأخرى بلحظة ليبرالية تعددية، فيمكن القول أن الذي نجا منها من موجة الانقلابات والثورات التي اقتلعت مثيلاتها خلال عقدي الخمسينات والستينات، قد نحا منحى النخبة العسكرية ـ التكنوقراطية في العديد من الوجوه. بتعبير آخر قامت أنظمة الحكم الملكية بانقلاب تدريجي صامت ضد التعددية السياسية[٣]. كذلك قوت من اجهزتها الأمنية والاعلامية، وتبنت برامج إصلاحية أو إسعافية، وأخذت بدورها بالتخطيط المركزي وببعض برامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية، ولكنها أبقت

---

(٣) ولنتذكر أن جميع الحكومات العربية، ورغم تبادلها الاتهامات في أمور الحريات الشخصية والديمقراطية، قد وقفت متآلفة في المنظمات الدولية، ضد أي اعتراف دولي بالمنظمة العربية لحقوق الانسان، كما وقفت قبل ذلك ضد عمل المنظمة ووجودها في الوطن العربي. أنظر حول موقف الحكومات العربية الموحد برفض طلب المنظمة العربية لحقوق الانسان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة لقبولها كعضو مراقب: نشرة اخبارية: المنظمة العربية لحقوق الانسان، العدد ٨ (نيسان/ ابريل ١٩٨٧)، ص١.

مع ذلك الدعائم الاساسية للتركيبة السياسية ـ الاقتصادية دون تغيير كيفي يذكر. أي أن التغييرات الاصلاحية التي تبنتها لم تكن بالشمول والجذرية نفسهما اللذين ظهرا في «الجمهوريات»، ولكنها كانت من الفعالية بحيث امتصت الكثير من السخط، ومنعته من الوصول إلى نقاط انفجار كاسحة. ودعّم من قدرتها على ذلك أنها لم ترفع التوقعات الجماهيرية بالقدر الذي حدث في الجمهوريات «التقدمية». وبالتالي لم يبد تعثرها أو مشكلاتها أو حتى هزائمها بالصورة الدرامية نفسها التي بدت بها في تلك الجمهوريات.

ولكن هذا التقارب، في تسلطية واستبدادية الدولة بين أقطار الوطن العربي، لا ينبغي أن يحجب عن رؤيتنا استمرار التفاوت في طبيعة المجتمع وتحوله أو تطوره وبدرجات أكبر مما كان عليه الأمر صبيحة الاستقلال.

(٧) وربما لهذا، فإن معظم النخب الحاكمة الحالية في أقطار الوطن العربي قد تجاوز أجلها في السلطة عشر سنوات. فهناك ملكان تجاوز حكم كل منهما ربع قرن (الأردن، والمغرب)، بل أن أولهما يعتبر الآن أطول حاكم تنفيذي في العالم. وهناك أربعة رؤساء دول يقارب أجل كل منهم في السلطة حوالى عشرين عاماً (العراق، وسوريا، وليبيا، والصومال) وهناك رؤساء دول يقتربون من ذلك في عُمان والامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين. وفي الواقع لا يوجد بين أقطار الوطن العربي حالياً إلا ثلاثة أقطار (في الحزام الجنوبي) ما زال استقرار السلطة فيها للرئيس امراً قلقاً (وهي موريتانيا واليمن الديمقراطية وجيبوتي). وهناك بالطبع الوضع الشاذ في لبنان، ولكن مع الاستثناء بأن جميع رؤساء لبنان الذين تسلموا الحكم منذ عام ١٩٥٢ اكملوا ولايتهم الدستورية (وهي ست سنوات) تماماً.

خلاصة القول هنا أن النخبة الحاكمة في الدولة القطرية قد تكلست، وتوقف دورانها عند القمة تقريباً.

وقد كانت الانقلابات والثورات هي إحدى آليات دوران النخبة في الوطن العربي منذ الاستقلال وإلى أواخر الستينات. أما العقدان الأخيران فقد شهدا تقلصاً لهذه الآلية أن لم يكن اختفاءها التام. هناك بالطبع عوامل عديدة لطول استقرار هذه النخب في السلطة. بعض هذه العوامل داخلي، مثل الخبرة والتمرس في استخدام وسائل العنف والقهر ضد المعارضة، والمهارات والقدرات العالية لأجهزة الأمن والاستخبارات، والاجهاض المستمر لأي نخبات بديلة. وبعض هذه العوامل عربي وإقليمي، مثل غياب الدولة القائد أو النظام النموذج الذي يلهم أو يحرض أو يؤيد التغيير، وتحلل النظام الاقليمي العربي نفسه. وبعض هذه العوامل خارجي دولي، مثل التبعية وحماية الدولة المتبوعة للعديد من الأنظمة.

ب ـ المشاركة وفرص العمل

أظهرت التقديرات المتوافرة أن قوة العمل العربية قد حققت خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٤، وفي أغلب الأقطار العربية، معدلاً سنوياً لنموها، أكبر مما حققته في الفترة ١٩٦٥ ـ

١٩٧٣ . ولكنه لا يوجد ما يثبت أن معدلات زيادة قوة العمل قد تجاوزت معدلات زيادة السكان في الوطن العربي في العقد الأخير.

(١) وتبين الأرقام أن أعلى معدلات نمو القوى العاملة كانت في الأقطار النفطية وشبه النفطية. فقد تراوحت معدلات نمو القوى العاملة، خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٤، بين حد أدنى في الجزائر بلغ ٣ بالمائة سنوياً، وبين حد أعلى في الكويت بلغ ٦,٩ بالمائة سنوياً. وقد تراوح معدل نمو العمالة في الأقطار غير النفطية حوالى ٢,٥ بالمائة تقريباً خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٦، وذلك باستثناء سوريا التي تحقق فيها معدل مرتفع نسبياً للقوى العاملة بلغ ٣,٤ بالمائة خلال الفترة المذكورة، ثم تونس التي بلغ المعدل فيها ٢,٩ بالمائة وفي الاتجاه المعاكس يلاحظ انخفاض المعدل في الأردن إلى ١,٦ بالمائة في المتوسط، خلال الفترة النفطية، بعد أن كان ٢,٦ بالمائة خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٣. ويعكس الاختلاف في معدلات نمو القوى العاملة بين الأقطار المختلفة، بدرجة أو أخرى، التمايز في معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي. فالأغلب أن الأقطار التي حظيت بمعدلات مرتفعة للنمو (وهي الأقطار النفطية وشبه النفطية)، هي الأقطار نفسها التي حدث فيها أعلى معدلات نمو القوى العاملة. وقد كان الارتفاع في كثير من الأحوال نتيجة للاستعانة بقوى عاملة غير محلية، سواء عربية أم أجنبية. وكانت هذه هي الفترة نفسها التي تراخت فيها مجهودات «التنمية» المحلية في عديد من الأقطار غير النفطية، بل ووجهت هذه انظارها إلى الأقطار النفطية والتحويلات القادمة منها.

(٢) وتُبرز البيانات المتاحة عن أقطار الوطن العربي الانخفاض الشديد لمعدل المشاركة الخام (أي نسبة السكان النشيطين اقتصادياً لجملة عدد السكان). مقارنة بالمستويات العالمية. ويعود ذلك إلى أمرين مهمين: الأول، هو التركيب العمري الفتي الذي تتصف به أغلب الأقطار العربية، حيث يبلغ من هم أقل من ١٥ سنة نحو ٤٥ بالمائة من السكان. والأمر الثاني، هو الضعف الشديد لنسبة المشاركة في العمل المنظم، وخارج قطاع الزراعة، بين النساء في الوطن العربي لاسباب اجتماعية وثقافية.

وتبين متابعة أرقام معدل المشاركة الخام في أقطار الوطن العربي (١٩٦٥ ـ ١٩٨٥)، عدم حدوث تغير مناسب في هذه المعدلات، بالنسبة إلى أغلب الأقطار.

ويلاحظ أن معدل المشاركة الخام لم يزد في أي من الأقطار العربية عن ٣٠ بالمائة في عام ١٩٨٥، إلا في حالة السودان والصومال وموريتانيا، ولطبيعة النشاط الانتاجي في هذه الأقطار، والذي يقوم فيه الصبية والنساء بدور أساسي. والأكثر وضوحاً هو الانخفاض الشديد في معدلات مشاركة النساء في الوطن العربي، مقارنة بالمستويات العالمية، فقد بقي هذا المعدل دون ٧ بالمائة في عام ١٩٨٥، في ثمانية أقطار. وخلاف الأقطار السابقة، فإن أعلى الأقطار بالنسبة إلى معدل مشاركة النساء هي: لبنان، والبحرين، والمغرب وسوريا والكويت. ويمكن تفسير زيادة معدل اشتغال المرأة في لبنان، وإلى حد ما في سوريا، بالتطور الاجتماعي في القطرين.

كان الاتجاه العام هو انخفاض طفيف في معدل مشاركة الرجال (١٩٦٥ ـ ١٩٨٥).

ويعـود ذلك في الأغلب إلى زيـادة الانخراط في التعليم وفي التجنيـد الاجبـاري في بعض الحالات، لأعداد أكبر ممن هم فوق سن الخامسة عشرة.

ويعادل ذلك اتجاه عام آخر الى الزيـادة في نسبة مشـاركة النسـاء، في أغلب الأقطار العربية، حتى وإن كان التغير طفيفاً.

(٣) أما بالنسبة إلى نوعية النشاط الذي تقوم به القوة العاملة، والذي لا تخفى أهميته بالنسبة إلى تصور المستقبل، فيمكن ملاحظة أربع ظواهر في العقد الأخير:

ـ تناقص نصيب الزراعة من الايدي العاملة بشكل واضح خلال الفترة (كما يبرز بصفة خاصة في بيانات العراق، ليبيا، تونس، سوريا، مصر، واليمن الديمقراطية).

ـ ورغم الارتفاع الواضح في نصيب الصناعات التحويلية من العمالة في بعض الحالات (على الأخص في السعودية)، فإن نصيب الصناعة التحويلية من العمالة لم يتجاوز ١٠ بالمائة من مجموع العاملين في الثمانينات، إلا في الجزائر، السعودية، قطر، تونس، سوريا، لبنان، مصر والمغرب. وكانت أعلى نسبة للمشتغلين في الصناعة التحويلية في تونس، حيث تعدت ٢٢,٣ بالمائة.

ـ زيادة نصيب العاملين في قطاع التشييد زيـادة واضحة في أغلب الاقـطار العربيـة، وبالتأكيد في كل الأقطار النفطية. وباستثناء حالات تونس وسوريا ومصر ولبنان، فإن البيانات الخاصة بالثمانينات تبرز أن اعداد العاملين في قـطاع التشييد والبنـاء كانت أعلى من اعـداد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية، في كل الأقطار العربية التي تتوافر بشأنها بيانات. وتبلغ نسبة من يعملون في هذا القطاع نحو ٢٠ بالمائـة من مجموع العـاملين في مجمل الاقـطار النفطية.

ـ ارتفاع نسبة العاملين في القطاعات الخدميـة، وبخاصـة في الخدمـات الاجتماعيـة والشخصية، يتلوها التجارة والفنادق والمقـاهي. فمن الملاحظ أن مجمـوع المشتغلين في القطاعات الخدمية قد زاد عن ثلث مجموع العاملين في الأقطار العـربية (بـاستثناء تـونس، وسوريا). وقد بلغ عدد العاملين في القطاعات الخدمية نحو نصف عدد العاملين الكلي في كل الأقطار النفطية (ربما باستثناء ليبيا). وكانت أعلى نسب للمشتغلين في القطاعات الخدمية هي في الكويت والبحرين، حيث زادت نسبة العاملين في القطاعات الخدمية عن ٦٢ بالمائة في عام ١٩٨٤.

(٤) تضمن العقد السابق حركة انتقـال واسعة للقـوة العاملة العـربية، وفي اتجـاهات متعددة. هناك أولاً حركة القوة العاملة داخل كل قطر، من الريف الى المدينة، والتي تصحب حركة التحضر المتزايدة. ويرتبط بذلك الانتقال، حركة للقوى العاملة بين قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة، وبخاصة من القطاع الزراعي الى قطاعات التشييد والبناء والخدمات.

وإلى جانب هذا الحراك الداخلي، تسارع أخيراً انتقال قوى العمل عبر الحدود العربية،

بخاصة من الأقطار ذات الكثافة السكانية الأعلى والأقل دخلاً للفرد، إلى الأقطار النفطية محدودة السكان والمرتفعة في نصيب الفرد من الدخل.

وأدت هذه الهجرة الواسعة (في العديد من الحالات) الى انتقال عمالة ثانوية بين الأقطار العربية أو من دول غير عربية، لتعويض النقص في الايدي العاملة نتيجة لحركتها إلى الخارج كحالتي الأردن واليمن العربية. إن هذا الانتقال للعمالة العربية عبر الحدود لهو بشكل وحجم غير مسبوقين ربما منذ الفتح الاسلامي. وتتراوح التقديرات (عام ١٩٨٠) لحجم العمالة التي انتقلت الى الأقطار النفطية ما بين ٢,٨ و ٥,٧ ملايين.

وفي استجابة لهذه الزيادة الكبيرة في الطلب، ارتفع في الوقت نفسه عرض الايدي العاملة، من مختلف المهن ومستويات المهارة، بخاصة من الأقطار العربية التي تملك رصيداً سكانياً كبيراً نسبياً (ومن العمالة الآسيوية التي قدرت حصتها في العمالة الوافدة ما بين ٣٢ و ٣٥ بالمائة في عام ١٩٨٠). وكان الحافز الاساسي للزيادة الكبيرة في العرض هو الفرق الضخم في الأجور النقدية، بين ما يمكن أن يحصل عليه العاملون في بلادهم الأصلية وبين الأجور التي يحصلون عليها في الأقطار العربية النفطية، والتي تسمح بتكوين مدخرات كبيرة، تساعد العديد من العاملين على تعديل أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية عند العودة.

وقد شملت العمالة الوافدة جميع أنواع المهارات، مع ميل لزيادة الأهمية النسبية للحرف المهنية والفنية ذات المهارة العالية[٤]. وتوزعت العمالة الوافدة بين مختلف أنواع الأنشطة مع تركيز شديد في الانشاءات والخدمات وقطاع التجارة والمال. وجاء العمال الوافدون من كل أرجاء الوطن العربي وبصفة خاصة من مصر واليمن العربية والأردن. وبلغت نسبة العمالة المهاجرة من القطرين الأخيرين ما يقرب من ٢٠ بالمائة من قواهما العاملة.

(٥) فمن ناحية، ومع بدء أزمة النفط، واتجاه الأسعار إلى الانخفاض، بدأ العديد من الأقطار العربية النفطية يقلص من استثماراته، بخاصة وأنه كان قد استكمل إلى حد كبير انشاء البنية الاساسية فيها. وبدأت حركة القوى العاملة في التقلص. ولقد أصبح تقليص الاعتماد على العمالة الوافدة سياسة معلنة لعدد من الأقطار النفطية في الخليج[٥].

---

(٤) في الفترة نفسها، حدثت هجرات مهمة للعقول العربية إلى خارج الوطن العربي، وبخاصة إلى الدول الرأسمالية المتقدمة، وتتخذ هذه في الغالب شكل الهجرة الدائمة. ولا يتوافر حصر معقول عن حجم هذه الهجرة وتوزيعها. ولكن احدى الدراسات ـ لانطوان زحلان ـ قدرت هجرة الاطباء والمهندسين والمشتغلين بالعلوم الطبيعية بحوالى ٤٨,٥ ألف فرد في عام ١٩٧٦. وضاعف من حركة العقول العربية مشكلات الحريات السياسية، بخاصة في ليبيا وسوريا والعراق واليمن الديمقراطية والحروب في المشرق العربي.

(٥) على سبيل المثال، وضعت الخطة الخمسية الرابعة للسعودية، التي تبدأ في عام ١٩٨٥، هدفاً لتقليص العمالة الوافدة بنحو ٦٠٠ ألف عامل خلال فترة السنوات الخمس للخطة. كما تتضمن خطة التنمية في الكويت كهدف أساسي تعديل التركيب السكاني للبلاد، والتخطيط لهيكل القوة العاملة لمصلحة الكويتيين، واستغناءات واسعة عن العمالة الوافدة، وبالفعل تطبق حالياً بعض السياسات تبعاً لذلك.

ومن ناحية أخرى، فإن المصاعب المالية التي واجهت العراق نتيجة للحرب العراقية ـ الايرانية، حدت من امكانات تحويل مدخرات العمالة الوافدة إلى خارجه، وقد دفع ذلك أعداداً متزايدة من المشتغلين في العراق (وبخاصة من المصريين) إلى العودة، وحدّ في الوقت نفسه من تدفق العمال إلى العراق.

ولا تتوافر أرقام محددة حول حجم العمالة العربية العائدة، ولا حول تأثيرها على بلدان الارسال ولا نوعيتها[٦]، إلا أن التوقع هو أن تشتد بصفة خاصة حركة العودة بين العمال غير المهرة، والعاملين بقطاع التشييد بشكل خاص. بينما يستمر بدرجة، أو أخرى، الاعتماد على العمالة الفنية الماهرة، وبخاصة في الأعمال التي تتطلب استخدام اللغة العربية، وعلى رأسها التعليم.

(٦) بينما كانت العمالة الوافدة من آسيا تتدفق على الأقطار العربية في الخليج، كانت العمالة الفائضة في أقطار المغرب العربي تتجه إلى أوروبا (بخاصة فرنسا). ورغم أن أوروبا بادرت منذ بداية الأزمة الاقتصادية المعاصرة إلى وقف الهجرة اليها، وأعلنت سياسات للتخلص من المهاجرين، فقد كانت عودة عمالة المغرب العربي في نطاق محدود جداً.

وعلى سبيل المثال، ورغم مرور أكثر من عشر سنوات على بدء السياسات الأوروبية لعودة لمهاجرين، فلم يتجاوز عدد التونسيين الذين عادوا فيما بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٢ الثلاثين ألف عائد. ولم يتجاوز عدد العائدين الجزائريين العشرة آلاف، على الرغم من بعض التشجيع الذي تقدمه الحكومة الجزائرية لذلك. ويبدو أن التردد في العودة هو بسبب نقص فرص العمل.

ومن ناحية أخرى، فإن السياسة الأوروبية لوقف الهجرة، وعدم تحول العمالة المغربية الى احتياجات اقطار الخليج، وفي الوقت نفسه عدم توافر فرص العمل المحلية في أقطار المغرب العربي نفسها، قد أدى ذلك كله إلى أوضاع مقلقة في هذه الأقطار.

٢ ـ الحاجات والاشباع

وحتى يمكن التفكير في المستقبل، فإن الصورة السابقة ـ للمشاركة والحريات ـ لا بد وأن تقرن بمستوى التطور للموارد البشرية ونوعية الحياة بالوطن العربي. وسنحاول أن نبقى بعيداً عن المؤشرات التي يمكن أن نختلف حول محتواها[٧]، مثال الناتج المحلي الاجمالي، وعن

---

(٦) من الاستثناءات القليلة، دراسة أخيرة للدكتور نادر فرجاني على اساس افتراضات معينة، قدر فيها عدد المهاجرين من مصر المتوقع عودتهم إلى مصر خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩ بحوالى ٥٢٥ ألفاً مع مناقشة لآثارها. انظر: نادر فرجاني، سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٢٤٧ ـ ٢٥٣.

(٧) على سبيل المثال فإن الناتج المحلي للفرد يضع السعودية بالمركز الخامس بين دول العالم. وباستخدام مؤشر مركب ـ مع ما يمكن أن نثيره ضد الترجيحات المستخدمة لمكوناته ـ تهبط السعودية إلى المركز الثالث =

المؤشرات التي يمكن التحيز في وضع الترجيحات لمكوناتها، مثال المؤشرات المركبة لنوعية الحياة. وربما نلفت النظر إلى عدم امكانية الاستشهاد بدرجة «التحضر» (أو نسبة سكان المدن إلى اجمالي السكان). ما لدينا هو تكدس مستمر، ادى إلى تدهور في نوعية الحياة في أغلب المدن العربية، وارتفاع درجات التلوث، واختناقات وسائل الانتقال، وعجز المرافق الاساسية عن الوفاء باحتياجات السكان. ناهيك عن تآكل معظم الأحزمة الخضراء حول المدن العربية نتيجة الزحف السريع إليها. لذلك نكتفي بعرض مؤشرات، عادة ما يتفق على أهميتها كمعطيات في رسم الخطى للمستقبل[٨]:

أ ـ الإنجاز الصحي

(١) ولعل المؤشر الأول الذي له بعض الدلالة في المقارنات هو مؤشر «توقع الحياة عند الولادة». وبالرجوع إلى البيانات، يلاحظ أن هناك تحسناً ملحوظاً في هذا المؤشر في معظم الأقطار العربية (للذكور والاناث على السواء). ويتضح ذلك بشكل خاص في حالة كل من الجزائر وليبيا والكويت والسعودية والامارات العربية المتحدة، وكلها اقطار نفطية تمتعت بظروف عيش أكثر رغداً وأقل شظفاً عن ذي قبل. ولكن الظاهرة نفسها تمتد للاقطار غير النفطية أو «شبه النفطية» مثل: مصر، وتونس، والأردن وسوريا. وبالنسبة إلى الأقطار التي حدث لديها تحسن طفيف في «توقع الحياة عند الولادة»، نجد لبنان والمغرب، واليمن العربية. وقد بلغ هذا المؤشر أعلى رقم له في حالة الكويت (٦٩ للذكور، ٧٤ للاناث)، والامارات العربية المتحدة (٦٨ للذكور، و ٧٣ للإناث).

(٢) ويعضد هذا التطور انخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن العام الواحد ومن سنّ ١ ـ ٤ سنوات، في معظم الأقطار العربية خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٣. ويلاحظ الانخفاض بشكل ملموس في حالة كلّ من: الجزائر، ليبيا، السعودية، عمان، العراق، الامارات العربية المتحدة والكويت.

وبالنسبة إلى الأقطار «غير النفطية»، يلاحظ الانخفاض الملموس في معدل وفيات الأطفال في حالة كل من: المغرب، تونس، السودان، اليمن الديمقراطية، اليمن العربية، الأردن وسوريا. وجدير بالذكر هنا أن التحسن الذي طرأ على «معدل وفيات الأطفال» في أقطار

= والعشرين، في إحدى الدراسات. انظر:
«Nirvana by Numbers,» *Economist* (24 December 1983), pp. 51 - 58.

وتهبط السعودية إلى مستوى أدنى من ذلك باستخدام مؤشرات أخرى. انظر المصدر في الشكل رقم (٣ ـ ٣).

(٨) لمزيد من التفصيل والتحليل حول هذه المؤشرات، انظر الفصول ذات العلاقة في: سعد الدين ابراهيم [وآخرون]، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، وكتاب: **التنمية العربية**، الذي سيصدر ضمن دراسات هذا المشروع.

فقيرة نسبياً ومحدودة الامكانات (مثل: السودان، اليمن العربية واليمن الديمقراطية) له دلالة خاصة، إذ يدل على نهوض حقيقي بمستوى الخدمات الطبية والرعاية الصحية الأولية في ظروف وتضاريس جغرافية واجتماعية صعبة.

(٣) ويتضح من دراسة العلاقة بين تطور نصيب الفرد من كل السعرات الحرارية والبروتين، أن الأقطار التي كانت (عام ١٩٧٠) تتمتع بدرجة أكبر من التوازن في النمط الغذائي، كانت بصفة عامة الأقطار «غير النفطية»: مصر سوريا، لبنان، الأردن والمغرب. واختلفت الصورة بعد عقد من الزمان، فنجد أقطاراً نفطية كالسعودية وليبيا تقفز إلى المقدمة، وتحافظ كل من مصر وسوريا على مركزها النسبي.

بيد أن هذه الصورة خادعة، لأنها تنطوي على مقارنة لنصيب الفرد من البروتين والسعرات الحرارية «في المتوسط». والمتوسطات ليست دليلاً قاطعاً على تحسن مستوى المعيشة في تلك الاقطار، فالفروق الصارخة في توزيع الدخول والثروات بين الأفراد تؤدي إلى فروق مماثلة ـ وإن كانت أقل حدة ـ في متوسط استهلاك الفرد من البروتين والسعرات الحرارية ما بين الفئات الاجتماعية الأكثر ثراء والأكثر فقراً، حيث تتعايش التخمة القاتلة جنباً إلى جنب مع الفقر المدقع.

ومع ذلك نستطيع القول بأن المتوسط العربي كان في ارتفاع، وأن درجة التباين في متوسط نصيب الفرد بين الأقطار العربية كانت في هبوط، وأن إقليم اليمنين ـ أخذاً في الاعتبار عدم توافر بيانات عن موريتانيا والصومال وجيبوتي ـ هو الموقع الذي لم يلحق بمثل هذا التطور على الأغلب.

(٤) وإذا ما انتقلنا إلى تطور مجموعة المؤشرات الخاصة بمستوى الخدمات الطبية والرعاية الصحية عموماً (عدد السكان لكل سرير بالمستشفيات، عدد السكان لكل طبيب)، وعبر الفترة نفسها، نجد تدهور الرعاية الصحية في المغرب باستخدام مؤشر عدد السكان لكل طبيب، واليمن العربية باستخدام كلا المؤشرين. وفي المقابل نلاحظ حدوث تحسّن طفيف في حالة السودان وتونس والأردن وسوريا، بينما هناك تحسّن ملحوظ في حالة الجزائر، الكويت، العراق وليبيا، والثبات النسبي للأوضاع بالنسبة إلى مصر والبحرين. وهكذا أصبحت ليبيا والكويت في المقدمة من حيث تحسّن أوضاع الرعاية الصحية عند نهاية السبعينات، وكلاهما قطران نفطيان.

وفي نظرة عامة، فقد تحسنت مؤشرات الرعاية الصحية ـ بما لها من انعكاسات على نوعية الحياة وتوقع الحياة عند الولادة ـ بشكل ملموس في معظم الأقطار العربية النفطية وغير النفطية.

ب ـ الإنجاز التعليمي

(١) وبالنسبة إلى درجة انتشار التعليم والعملية التعليمية، فقد حاولنا أن نستطلع نمط الارتباط بين نسبة عدد المسجلين في المدارس الالزامية (إلى مجموع الأطفال الذين هم في

سن التعليم الالزامي) ونسبة الطلاب المسجلين في المدارس الثانوية (إلى مجموع الطلاب في سن التعليم الثانوي).

عند بداية السبعينات، احتلت اقطار مثل الكويت والبحرين ولبنان، المقدمة من حيث تسجيلها لأعلى نسب قيد في المدارس الالزامية والثانوية على السواء. تليها المجموعة التي تضم سوريا ومصر والأردن والعراق، حيث تميزت بنسب مرتفعة جداً للقيد (٦٥ ـ ٨٠ بالمائة) في مرحلة التعليم الالزامي، مقابل نسب أكثر تواضعاً في مرحلة التعليم الثانوي (٣٠ ـ ٤٠ بالمائة)، وتجيء بعد ذلك مجموعة الأقطار التي تضم ليبيا وتونس والامارات العربية المتحدة والجزائر، حيث سجلت معدلات مرتفعة للغاية للقيد في المدارس الالزامية (٧٥ ـ ١٠٠ بالمائة)، مقابل نسب منخفضة للقيد بمرحلة التعليم الثانوي (١٠ ـ ٢٠ بالمائة)، وتجيء في المؤخرة مجموعة الأقطار التي تضم اليمن العربية والسعودية والسودان والمغرب، حيث تنخفض كل من نسبتي القيد في المرحلتين الالزامية والثانوية.

وإذا ما تأملنا في درجة انتشار التعليم وتنوعه، فسوف نلاحظ أن بعض الأقطار قد حقق قفزات ملموسة في العملية التعليمية، مثل الأردن وقطر وليبيا والعراق، بينما حافظت كل من الكويت والبحرين على مراكزها المتقدمة في السابق. ولم تحقق اقطار كمصر وسوريا ولبنان تقدماً يذكر، سوى في مجال التوسع في التعليم الالزامي بالنسبة إلى سوريا، والجامعي بالنسبة إلى مصر. كذلك حققت كل من تونس والجزائر بعض التحسن في مجال القيد بمرحلة التعليم الثانوي، وتحسناً تحولياً كبيراً في مجالات التعريب. أما بالنسبة إلى المغرب والسعودية والسودان واليمن العربية، فقد حققت جميعها تقدماً ملموساً في مجال نسبة التلاميذ المسجلين في المرحلة الالزامية، مع بعض التحسن الطفيف في نسبة القيد في المرحلة الثانوية.

ولعل هذه التطورات تشير إلى الدور الايجابي الذي لعبه المال النفطي في تحقيق قفزة تعليمية في بعض الأقطار،مثل ليبيا وقطر والامارات العربية المتحدة والكويت والعراق. وهي تشير أيضاً إلى واقع أن أقطار المغرب الكبير الثلاثة ـ تونس والجزائر والمغرب ـ تعاني من انخفاض نسب القيد في مرحلة التعليم الثانوي، مقارنة بغيرها من الأقطار العربية ذات الدرجات المماثلة من التطور الاقتصادي والاجتماعي.

(٢) ويمكن عرض بعض من المؤشرات الدالة على التناقض الصارخ، في نمط وأسلوب الحياة في المنطقة العربية، كمثال نمط الارتباط بين معدل الأمية لدى البالغين من ناحية، ومعدل استهلاك الفرد من الطاقة التجاريّة (كغم فحم مكافىء) من ناحية أخرى، لدى الاقطار العربية التي تتوافر عنها البيانات الاحصائية.

وقد اتضح من هذه المقارنة أنه عند بداية السبعينات، كانت الكويت في المقدمة من حيث ارتفاع معدلات استهلاك الطاقة وانخفاض درجات الأمية لدى البالغين. وفي المقابل سجل لبنان أقل معدل امية لدى البالغين يواكبه معدل استهلاك منخفض للطاقة، تليه سوريا. ثم نجد كلا من البحرين وقطر يتمتع بمعدلات مرتفعة للغاية لاستهلاك الطاقة مع نسبة مرتفعة للأمية

(٦٠ بالمائة بالنسبة إلى البحرين، و ٨٠ بالمائة بالنسبة إلى قطر). وتندرج السعودية في عداد هذه المجموعة ولكن عند مستوى منخفض نسبياً لاستهلاك الطاقة مقارنة بالكويت وقطر والبحرين.

وبعد ذلك تجيء مجموعة الأقطار التي تجمع بين انخفاض معدلات استهلاك الفرد للطاقة وارتفاع معدلات الأمية لدى البالغين بشكل ملحوظ (٧٠ ـ ٨٥ بالمائة)، وتشمل هذه المجموعة: المغرب والجزائر وعُمان والعراق والامارات العربية المتحدة.

وبعد عقد من الزمان، نجد أن الصورة لم تختلف كثيراً، على عكس ما يتوقعه البعض؛ فقد حافظت الكويت على مركزها المتميز في أعلى السلم، وحسنت السعودية من وضعها النسبي في مجال انخفاض معدل الأمية لدى البالغين. وكانت اليمن العربية والجزائر والمغرب والسودان ومصر واليمن الديمقراطية، في أسفل السلم من حيث انخفاض مستويات استهلاك الفرد للطاقة وارتفاع معدلات الأمية لدى البالغين (معدلات تفوق ٥٠ بالمائة)، بينما تميزت كل من سوريا وتونس بانخفاض معدلات الأمية لدى البالغين رغم انخفاض مستويات استهلاك الفرد الواحد للطاقة.

ولنلاحظ أن اتجاهات زيادة نصيب الفرد من الطاقة في الأقطار المشار إليها، ارتبطت دائماً عبر هذه الفترة، بالزيادة في نصيب الفرد من مستوردات ومقتنيات السلع الاستهلاكية المعمرة، وعلى رأسها السيارة الخاصة، واجهزة التلفاز.

٣ ـ المدينة العربية

ليس من قبيل المبالغة القول بأن مستقبل الأنظمة السياسية والعربية قد يتقرر على مسرح المدن العربية. والبحث في كيفية نمو وتطور هذه المدن، وعلاقتها بالأرياف والبوادي العربية، وعلاقات القوى بين تكويناتها الاجتماعية، هو في الجانب الأعظم منه تحليل لإشكالية العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي.

ابتداء من القرن التاسع عشر، بدأت زيادة مطردة في عدد السكان، في الريف والحضر على السواء. في الريف، كانت معدلات الزيادة السكانية تفوق بكثير الزيادة في الرقعة الزراعية وفي انتاج الغذاء الاساسي. وواكب ذلك تحول الزراعة إلى المحاصيل النقدية، ونزع ملكية أراضي أعداد كبيرة من الفلاحين، ونقلها إلى أيد أجنبية رأسمالية أو كبار ملاك وطنيين. وهذه أمور أدت إلى قوة طرد واضحة من الريف إلى المدن. ومنذ ذلك الوقت والريف يدفع، في عملية طرد مستمرة، بأعداد من سكانه سنوياً إلى كل مدينة عربية.

ونتيجة للهيمنة الاستعمارية، كان نمو المدن الساحلية، وبالتحديد مدن الموانىء، أسرع من المعدل العام. فقد أصبحت هذه المدن خلال الحقبة الاستعمارية نقطة الوصل في خطوط الاستغلال. فإليها يأتي جنود الدولة المهيمنة وسلاحها للقهر ولحراسة هذه الخطوط، التي تبدأ من الريف العربي وترتد اليه مروراً بمدن أوروبا. لذلك نرى مدناً مثل الدار البيضاء والجزائر

والاسكندرية، وبيروت والبصرة، تمثل قوى جذب للسكان من الريف ومن المدن الاصغر، خلال الحقبة الاستعمارية.

والأثر الثالث للهيمنة الاستعمارية، كان خلق بؤر طبقية ووظيفية داخل المدن العربية. فقد اختار الأوروبيون أن ينفردوا لأنفسهم بأقسام معينة داخل كل مدينة عربية كبيرة، خطّطوها بما يتناسب مع بيئتهم الأصلية ويتفق مع ما استقطعوه من ثروات. واستتبع تركز السلطة والثروة بالمدن، الأخذ بمبادىء الصحة العامة الحديثة والطب العلاجي. وكان أثر ذلك بالغاً في الانخفاض النسبي لمعدلات الوفيات بالمدن.

هذه الآثار الرئيسية ـ وغيرها مما نتج عن الهيمنة الاستعمارية ـ كان ولا يزال لها مفعولها في تشويه صورة انتشار الانسان في المكان حتى الوقت الحاضر. ولم تكن النخبات الوطنية الحاكمة، بتوجهاتها بعد الاستقلال، أفضل حالاً في تصحيح هذه العلاقة المشوهة بين الريف والمدن. ورغم محاولات بعض الأنظمة، لوضع حد لاهمال الريف واستغلاله، باستحداث قوانين وسياسات للاصلاح الزراعي (كما حدث في مصر وسوريا والعراق والجزائر)، إلا أن هذه المحاولات إمّا جاءت متأخرة، أو كانت غير فعالة، أو توقفت في منتصف الطريق. وعلى العكس، فلقد ساعد في النمو السرطاني للمدن، الرغبة العارمة من بعض القيادات الوطنية في إحداث تنمية اقتصادية سريعة، أو اتخاذ حلول وقتية لمشكلات اجتماعية معقدة.

أ ـ مدن عربية متمايزة

وتظل هناك بعض الاختلافات النوعية في الهياكل الحضارية، عبر الوطن العربي الذي تصل فيه نسبة الحضر إلى ٥٠ بالمائة، وفي تصاعد مستمر بمعدل ٥ ـ ٦ بالمائة سنوياً.

(١) فنسبة سكان المدن في الكويت وقطر والبحرين والامارات العربية المتحدة تتراوح بين ٨٠ بالمائة (الامارات) و ٩٣ بالمائة (الكويت). وهذه النسب ـ التي لم ترتبط بعمليات تنمية حقيقة ومستمرة ـ تعتبر مرتفعة جداً بالقياس إلى معظم المجتمعات الغربية التي بدأت ثورتها السكانية والحضرية منذ قرنين من الزمان. وكان معدل نمو المدن في أقطار الخليج في عقدي الستينات والسبعينات حوالى ١٥ بالمائة سنوياً، وهو معدل يكفي لمضاعفة سكان هذه المدن مرة كل خمس سنوات. ومما يلفت النظر أن هذه المجموعة هي آخر المجموعات العربية دخولاً إلى مرحلة للتحول السكاني ينخفض فيها معدل الوفيات ويستقر أو يزيد معدل المواليد، وإلى ميدان الحضرية. ولكن النمو السكاني لمدن هذه المجموعة لا يتأتى من مصدر الزيادة الطبيعية بقدر ما يرجع إلى مصدر الهجرة إلى أقطار الخليج من كل أنحاء الوطن العربي وايران وشبه القارة الهندية. وأكثر من نصف سكان هذه الأقطار الأربعة مهاجرون لم يولدوا على أرضها، وبعضهم إمّا عرب، أو غير عرب، من الدول المواجهة لها على الجانب الآخر من الخليج والبحر العربي. والملاحظة الأهم في النمط التوزيعي لسكان هذه الأقطار هي أن معظمهم يتركز في مدينة واحدة، هي العاصمة. لذلك ليس من قبيل المبالغة أن نطلق على كل هذه الأقطار «دولة المدينة».

(٢) ومنذ مائة سنة، بدأ التحول السكاني في مجموعة شمال الوطن العربي (التي تضم لبنان والعراق والأردن وليبيا وتونس والجزائر والمغرب)، ومعه ظاهرة التحضر الناتج عن الهجرة من الريف. وفي قمة هذه المجموعة نجد لبنان حيث سكان المدن فيه ٧٦ بالمائة من جملة السكان. يليه كل من العراق والأردن، ثم ليبيا وتونس حيث تمثل مدن كل منها ما بين ٥٥و٧٢ بالمائة من جملة السكان. أما مصر والمغرب والجزائر، فتأتي بعد ذلك حيث تمثل المدن ما بين ٤٥ و ٥٠ بالمائة من جملة سكان كل منها. والمتأمل لهذه المجموعة يلاحظ وجود كل عواصم «الامبراطوريات» العربية الاسلامية بين القرنين الثامن والثالث عشر فيها. كما يلاحظ كل الموانىء الكبرى للوطن العربي التي نمت في القرنين التاسع عشر والعشرين، نتيجة الاحتكاك والتفاعل المكثف مع الغرب (الاسكندرية، البصرة، بيروت، تونس، الجزائر والدار البيضاء). كما يلاحظ أنها الأكثر قرباً من الغرب، وبالتالي، بدأ فيها تفكك هياكل المجتمع التقليدي، ومحاولات بناء هياكل حديثة في فترة مبكرة. وأخيراً، فإن كل المدن «المليونية» العربية تقع في هذه المجموعة.

(٣) أما المجموعة الجنوبية (التي تضم كلا من موريتانيا والسودان والصومال، وجيبوتي، والسعودية، واليمن العربية وعمان) فهي أقل المجموعات حضرية. وتمثل المدن ٣٨ بالمائة من اجمالي السكان فيها، باستثناء السعودية (٧٢ بالمائة)، التي قفز فيها معدل الحضرية إلى أكثر من الضعف في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٥. وأقل الأقطار حضرية في هذه المجموعة هي الصومال واليمن الديمقراطية، حيث لا تزيد نسبة سكان المدن عن ٢٠ بالمائة من جملة السكان. وقد كانت هذه المجموعة آخر ما دخل مرحلة التحول السكاني في الوطن العربي. فإلى ثلاثين سنة مضت، كان تركيبها السكاني لا يزال محكوماً بالتوازن التقليدي، أي ارتفاع كل من معدلي المواليد والوفيات، مما جعل نموها السكاني ثابتاً أو بطيئاً. وما زالت هذه تتسم بوجود تجمعات قبلية رعوية من البدو الرحل (وبخاصة في موريتانيا والصومال والسودان والسعودية). لهذه الأسباب ظلت المدن في هذه المجموعة صغيرة الحجم، وتتصف بالريفية في تنظيمها الاجتماعي، وفي مبانيها وشوارعها وأسواقها. وقد شهدت السنوات العشرون الماضية بداية التحول السكاني في هذه المجموعة. لذلك كان معدل الزيادة الطبيعية لسكانها مرتفعاً للغاية، حيث يصل إلى أكثر من ٣,٣ بالمائة سنوياً. ويجب أن نضيف إلى ذلك مصدر الهجرة من خارج الحدود بسبب الجذب النفطي في كل من السعودية وعمان.

ب ـ تكدّس أم تحضّر؟

هذه الاختلالات هي سبب ونتيجة للتشويه الذي أصاب الهياكل الاقتصادية الاجتماعية العربية. فبينما ارتفع معدل التحضر في اقطار العالمين الأول والثاني كنتيجة أو كاستجابة لحركة التصنيع الواسعة في تلك الأقطار، نجد أن ذلك لم يحدث في اقطار الوطن العربي.

(١) وحينما يسبق التحضر التصنيع، فإن ذلك يعني أن تصبح المدينة مستهلكة أكثر منها منتجة، وبالتالي تكون عالة على الاقتصاد القومي، وتستنزف جزءاً كبيراً من فائض القيمة

وبخاصة من الريف. ويصبح هذا الاخير محروماً من نصيبه العادل في عائد العملية الانتاجية، ومن الخدمات الاساسية. ولأن المدن هي مركز القوة السياسية، فإنها تحظى بالرعاية من قبل الحكام، الذين يصبحون أكثر حساسية لمطالب سكانها. ولأن المدن ليست منتجة بالدرجة الأولى، فإن ما تستقطعه من ثروات الريف يصحب معه مزيداً من عوامل الجذب، ومهاجرين أتوا بمزيد من التطلعات والأحلام بعد طول شقاء.

هذه الاعتبارات تفسر لماذا تستأثر العواصم العربية بالقدر الأعظم من هؤلاء المهاجرين. فحتى المدن الصغيرة والمتوسطة، وإن كانت نسبياً أحسن حالاً من الريف المحيط بها، إلا أنها لا تحظى بالقدر النسبي نفسه من الخدمات والعناية التي تحظى بها العاصمة. لـذلك نجد العواصم العربية لا تجتذب فقط المهاجرين من الريف، ولكن أيضاً، مهـاجرين من المـدن الصغيرة والمتوسطة.

(٢) وثمة دائرة مفرغة تحدث في اقطارنا العربية نتيجة هذه الظاهرة. فالمهاجرون من الريف والمدن الصغرى إلى المدن الكبرى نوعان: نوع منهم يسمون مهاجرين غير انتقائيين، وهم أولئك الذين ضاقت بهم سبل الحياة في قراهم ومـدنهم الصغرى ويسعـون إلى المدن الكبرى طلباً للنجاة من الجوع والفاقة. وهم عادة أميون وغير مهرة، ولا يمكن أن يضيفوا كثيراً للعملية الانتاجية في المدينة، ولكن وجودهم المادي فيها يتطلب حدّاً أدنى من الانفاق العام عليهم في صورة خدمات ومرافق. والنوع الثاني هم «المهاجرون الانتقائيون»، وهؤلاء على قدر أعلى من التعليم والمهارة، ولكنهم لا يجدون مجالاً لاشباع طموحاتهم في قراهم ومدنهم الصغرى. لذلك فهم يسعون إلى المدن الكبرى طلباً لفرص أعظم مما هو متاح في مواطنهم الأصلية. وهم يضيفون الكثير للعملية الانتاجية في هذه المدن الكبرى. ولكن الدائرة المأساوية هنا أن هذه العناصر الانتقائية هي التي كان يمكن أن تنهض بالريف، وتنمّيه اقتصادياً، وتنعشه اجتماعياً. وكما تتكرس هيمنة الغرب على البلدان النامية نتيجة استنزاف العقول، تتكرس سطوة المدن العربية الكبرى على الريف والمدن الصغرى نتيجة استنزاف مماثل.

(٣) جانب آخر من هذه الدائرة المأساوية، هو أن الفرص التي تقدمها المدن الكبرى للمهاجرين غير الانتقائيين هي أقل بكثير من عدد الساعين وراء هذه الفرص. فمن كل ثلاثة مهاجرين من هذا النوع، ربما يوفق واحد فقط في الحصول على فرصة عمل منتجة حقيقية في احد القطاعات الحديثة للاقتصاد، ويبقى اثنان بلا عمل حقيقي منتج. وفي هذه الحالة إمّا أنهم يشغلون أنفسهم بأعمال غير منتجة، أي يكونون عاطلين مقنّعين، يعيشون في فاقة أو عالة على غيرهم، أو تضطر الحكومة إلى الحاقهم كخدم وفراشين وسعاة في أجهزتها، أو يتخذون من ضروب الانحراف والرذيلة وسائل لكسب عيشهم. وفي الحالات الثلاث يهددون نسيج الحياة الاجتماعية الاقتصادية الاخلاقية للمجتمع. وهؤلاء هم الذين يشكّلون سكان الأحياء المعدمة على أطراف المدن العربية الكبرى من الخليج إلى المحيط، مثل «مدينة الموتى» و«امبابة»، شرق وغرب القاهرة، ومدن «القصدير» حول بيروت وعُمان وتونس والجزائر والدار البيضاء. إنهم يمثلون حصاراً بروليتارياً قابلاً للانفجار حول العواصم العربية.

(٤) وزيادة التحضر (نسبة سكان المدن إلى اجمالي السكـان) قد لا تعني تقـدماً في أساليب الحياة والسلوك والمعايير والقيم؛ مثل الانضباط وتقدير قيمة الوقت والمحافظة على النظام، وتقبل الجديد والرغبة في الانجـاز والتذوق الثقـافي. والواضـح، كما دلّت معـظم الدراسات الميدانية لسكان المدن العربية في السنوات الأخيرة، هو أن نسبة كبيرة منهم لا تتوافر فيها معظم هذه السمات. ويطلق البعض على هذه الـظاهرة اصـطلاح «ترييف» أو «بَـدْوَنة» المدن، وهو ما ينتج من جراء معدلات عالية للهجرة في فترة زمنية وجيزة، وغير مرتبطة بتغيرات في أنمـاط الانتاج، ولا تسمـح بعمليات دمـج وصهر للمهـاجرين في الهيـاكل الاقتصـاديـة الاجتماعية الأكثر تطوراً.

ج ـ من التكدس إلى الانفجار

والخطر الكامن الـذي يمكن أن يتفجر في المستقبل هو رهن بالنجاح أو بالفشل في فهم دينامية العلاقة الجدلية المعقدة بين ريف الوطن العربي ومدنه. فغياب مثل هذا الفهم يترتب عليه غياب استراتيجية مستنيرة لمواجهة تحديات المستقبل، لا تبدأ في المدن وإنما في الريف. وما لم يتم امتصاص هذا الطوفان واستيعابه في القطاعات الانتاجية والخدمية الحديثة، فإنـه سيكثف من الحصار حول المدن العربية. وسيزداد هذا الحصار إحكاماً وغضباً مع مولد جيل آخر من أبناء المهاجرين في الاحياء المعدمة؛ جيل تشتد لديه التطلعات إلى حياة أفضل وترتفع لديه الاحباطات في تحقيق أحلامه. وهذه باختصار هي معادلة الانفجار. وقد رأينا بوادر فعل هذه المعادلة في الانتفاضات التي اجتاحت المدن المصرية الكبرى عام ١٩٧٧، ثم في تونس مرتين في عام ١٩٧٨، ١٩٨٤، وفي المغرب عام ١٩٨٤، والسودان في عام ١٩٨٥. وهذا هو أحد التحديات الكبرى التي تواجه الدولة القطرية، يومياً.

ثانياً: حاضر المجتمع والدولة

نتيجة للتشوهات التي حدثت في مسيـرة التطور الاجتمـاعي الاقتصادي، في الحقب السابق الاشارة إليها، قد نلاحظ أن التكوينات الاجتماعية في الوطن العربي غير متسقة، في تسلسلها الرأسي أو تقسيمها الأفقي. فنجد التكوينات الاجتماعية الحضرية في بعض الاقطار أكثر نزوعاً إلى التمركز حول «الطبقة» كوحدة أساسية للتنظيم الاجتماعي الاقتصادي، ومن ثم السلوك السياسي. بينما نجد أن التكوينات الاجتماعية الريفية أكثر تمـركزاً حـول العشيرة أو الطائفة، والتكوينات الاجتماعية البدوية أكثر تمركزاً حول القبيلة أو العشيرة كأسس للتنظيم، ومن ثم للولاء والسلوك السياسي. **والمجتمعات العربية لا تزال في طور الانتقال من مرحلة تقليدية يسودها المعيار الإرثي، إلى مرحلة أكثر تطوراً يسودها المعيار الانجازي والـوظيفي كأساس أول للتنظيم الاجتماعي.**

وإذا ما اتفقنا على احتمال (أو حتمية) هذا الاتجاه مستقبلاً، فإن رصدنا وتحليلنا لتطور التكوينات الاجتماعية في الوطن العربي لا بد أن يعنى بالبحث في «تكوينات اجتماعية حديثة»،

يمثل فيها معيار الانجاز في تقسيم وعائد العمل، الأساس الأول، و«تكوينات اجتماعية تقليدية»، تكون فيها صلات القربى والعصبية، الأساس الأول في التنظيم الاجتماعي.

لم يعن ظهور تكوينات اجتماعية حديثة في بعض أقطار الوطن العربي، بدءاً من القرن التاسع عشر، التي زاد عددها وحجمها منذ ذلك الحين، كما لم تعن الهزيمة للتكوينات التقليدية في مرحلة المقاومة الأولى للاختراق الاستعماري، اختفاء التكوينات التقليدية، ولكن فقط مجرد تقلص دورها وحجمها.

ونلاحظ من ناحية أن هناك تلكؤاً في الولاء للتكوينات التقليدية، والتمسك بها، سواء من افرادها، أم لاستنفارها وتغذيتها من قوى أخرى داخلية وخارجية. كذلك فمن مفارقات النظام الاجتماعي العربي منذ الاستقلال السياسي، أن بعض عناصر التكوينات الاجتماعية الحديثة قد لجأ هو نفسه في لحظات الجدل الاجتماعي الصراعي إلى استثارة هذه الولاءات التقليدية في معاركه. ومن ثم، فإن التطور، الذي بشرتنا به النماذج النظرية لم يتم بالسرعة المتوقعة، بل وفي بعض الأحيان حدث توقف أو انتكاس في هذه المسيرة (من التكوينات التقليدية إلى التكوينات الحديثة). وقد ضاعف من تكثيف وتعقيد هذا التداخل الاستخدام المبسط والمخل للافتات «الايديولوجية الحديثة» في إدارة هذا الصراع.

١ ـ التكوينات الاجتماعية الحديثة

تختلف درجات التداخل والتعقيد الموضوعي الايديولوجي بين التكوينات الحديثة والتكوينات التقليدية من قطر عربي إلى آخر. فإذا نظرنا إلى التكوينات الحديثة وحدها، فإننا نلاحظ:

أ ـ **أقطار الحزام الشمالي للوطن العربي**، وهي التي كانت الأكثر تبكيراً في التفاعل مع النظام العالمي، كانت هي الأسبق أيضاً في بلورة هذه التكوينات. ومن ثم يمكن الحديث عن تكوينات اجتماعية حديثة، مثل البرجوازية بفروعها التجارية والصناعية والزراعية، وطبقة عاملة حديثة، وعن طبقة وسطى جديدة ذات شرائح متعددة.

وشهد الحزام الشمالي العربي نمواً مطرداً، من أواخر القرن الماضي، للطبقة الوسطى والطبقة العمالية الحضرية الحديثة. وحدث نمو هاتين الفئتين في اطار عملية تاريخية طويلة، وظلت العلاقة بينهما هشّة ومتقلبة. في مجموعة أولى من الاقطار بالحزام الشمالي، مثل العراق ومصر وسوريا، كانت النخبة الحاكمة تمثل جزءاً صغيراً من الجناح العسكري للشرائح الوسطى الحديثة (يكاد يحتكر السلطة بين صفوفه)، وما دامت النخبة الحاكمة على حماستها بالنسبة إلى عملية التنمية والتوسع الصناعي، فإن الأمر يؤدي عادة إلى افساح المجال لنوع من الحراك الاجتماعي ذي سقف أعلى بالنسبة إلى أبناء الطبقة العمالية والفلاحية.

وفي مجموعة ثانية من الاقطار، مثل المغرب والأردن ولبنان، ظلت الطبقة العليا نفسها، التي تكونت نواتها قبل الاستقلال، هي المسيطرة، وإن كانت بالطبع قد عدلت في ممارساتها

وتحالفاتها، بما افسح مجالاً معقولاً للشرائح الوسطى للمشاركة في الثروة، ومجالاً أصغر للمشاركة في السلطة.

(١) بدأت النخبة الحاكمة في المجموعة الأولى بسلسلة من الاجراءات التي أثّرت في الهيكل الطبقي. من ذلك تأميم المصالح الأجنبية، ثم تأميم مصالح البرجوازية الوطنية الكبيرة، وإحداث قوانين للاصلاح الزراعي حدّت من القوة الاقتصادية لفئة كبار الملاك، والقيام بالتوسع في التعليم والخدمات والمشروعات الاقتصادية العامة. وكان من شأن هذه الاجراءات زيادة حجم الشرائح الوسطى نفسها وتقوية نفوذها في المجتمع عموماً، وكذلك توسيع حجم الطبقة العاملة الحديثة وتحسين أوضاع الفلاحين، وفتح قنوات الحراك الاجتماعي أمام ابناء هذه الطبقات للصعود إلى أعلى. وفي العقد أو العقدين التاليين لاستلام عناصر الطبقة الوسطى للسلطة، تكرست «رأسمالية الدولة» أو «اشتراكية الدولة» من خلال القطاع العام والسيطرة على أنشطة التصدير والاستيراد وتخصيص الموارد. وكان هناك تحالف سياسي ـ اجتماعي بين الشرائح الوسطى والطبقات الدنيا (برجوازية صغيرة وعمال وفلاحين). ولكننا نلاحظ، بعد فترة، دخول علاقة الدولة بالهياكل الطبقية إلى مرحلة ثالثة، وفيها ظلت الدولة متحكمة في الاقتصاد والمجتمع، ولكن مع تغير الممارسات والتحالفات. فعناصر الشرائح الوسطى التي تسلمت السلطة، أو بعضها، أصبحت بعد عقد أو عقدين «طبقة عليا جديدة» تتمتع إلى جانب النفوذ السياسي بمزايا اقتصادية ووجاهة اجتماعية هائلة. وبدأت تدريجياً في فك تحالفها مع الطبقات الدنيا، والتحالف مع بقايا الطبقة العليا القديمة، وفتحت الباب مجدداً للاستثمارات الأجنبية، والشركات دولية النشاط، وما حدث في مصر وتونس بشكل علني صاخب، حدث، أو يحدث في سوريا والعراق والجزائر بشكل أقل علانية وصخباً. ورافق ويرافق ذلك عموماً ممارسات طفيلية واسعة، فضلاً عن انتشار الفساد والافساد بين كبار العاملين في جهاز الدولة (العمولات والرشاوى، والمحسوبية في منح تراخيص الاستيراد، وبيع أراضي الدولة أو وحدات القطاع العام للاشخاص أو للقطاع الخاص دون معايير صارمة أو عادلة. . . وما إلى ذلك).

(٢) وهكذا تعود الدائرة إلى بدايتها تقريباً. وتصبح الدولة القطرية «الاشتراكية»، أو «التقدمية»، في غضون عقدين من استلام الشرائح الوسطى لجهازها، مثلها مثل الدولة القطرية المحافظة التي استمرت فيها الطبقة العليا مسيطرة منذ الاستقلال في المجموعة الثانية من أقطار الحزام الشمالي للوطن العربي. لقد أصبحت السياسات والممارسات واحدة تقريباً، رغم تغير العناصر البشرية لمكونات الطبقة العليا الجديدة في عدد من هذه الأقطار (مصر، تونس، الجزائر، سوريا، العراق) واستمراريتها في أقطار اخرى (المغرب والأردن ولبنان).

(٣) ومع أن معظم هذه الأقطار ليس من بين كبار الأقطار التي تنتج وتصدر النفط، ومن ثم لم يكن من أقطار الفوائض المالية في السبعينات، إلا أنه مع ذلك تأثر بالطفرة النفطية في بعض اقطار الحزام الجنوبي. تجسم هذا التأثر في أربعة مظاهر على الأقل:

أولها، الهجرة المؤقتة لأعداد كبيرة من أبناء أقطار الحزام الشمالي ذات القاعدة البشرية الأكبر والموارد المالية الأقل، إلى الأقطار النفطية ذات القاعدة البشرية الأصغر والموراد المالية الأكبر. وقد مثلت هذه الهجرة، بالنسبة إلى من انخرط فيها، قناة من قنوات الحراك الاجتماعي إلى أعلى. فالأجور العالية التي حصل عليها هؤلاء، وما عادوا به من مدخرات إلى أقطارهم الأصلية، وضعتهم في مواقع اجتماعية اقتصادية أفضل بكثير مما كان عليه وضعهم قبل ذلك بسنوات قليلة.

وثاني هذه التأثيرات هو ما حصل عليه معظم أقطار الحزام الشمالي من مساعدات مالية رسمية من الأقطار النفطية في الحزام الجنوبي. وقدرت هذه المساعدات في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٤ بحوالى ٥٠ مليار دولار امريكي. معظم هذه المساعدات تم اعادة توزيعه بواسطة جهاز الدولة من خلال انفاقات مختلفة، وذهب بعضها بطريق مباشر أو غير مباشر لتدعيم البرجوازية المحلية (وخصوصاً في قطاع المقاولات) أو في شكل عمولات ودخول طفيلية لكبار المسؤولين والعاملين في جهاز الدولة نفسه.

أما ثالث هذه التأثيرات للطفرة النفطية فقد كان شيوع أنماط استهلاكية جديدة شملت كل الطبقات والفئات في اقطار الحزام الشمالي. وتم ذلك من خلال اثر المحاكاة في الأقطار الغنية من ناحية، وثورة الاتصال والترويج لنموذج الحياة في الغرب من ناحية ثانية. وهو تأثير ضاعف من الضغوط على حكومات هذه الأقطار لفتح أبواب الاستيراد لاشباع المتطلبات الاستهلاكية الجديدة.

ورابع هذه التأثيرات، هو ما طرأ على قوة العمل المحلية، من اختلالات واختناقات نتيجة الهجرة الواسعة لفئات مختارة من الطاقة البشرية إلى الأقطار النفطية، مما خلق ارتفاعاً هائلاً ومفاجئاً على الطلب، ومن ثم على اجور العاملين في بعض القطاعات المهنية والحرفية والخدمية، وشهدت فئة الحرفيين والعمال المهرة زيادة هائلة في دخولها، بحيث فاقت دخول الفئات الأكثر تعلماً، بما في ذلك أصحاب التعليم الجامعي وما بعد الجامعي. أي أن الحرفيين والعمال المهرة في القطاع الخاص خبروا حراكاً اجتماعياً إلى أعلى، على الأقل من حيث مستوى الدخل، وبالتالي مستوى الاستهلاك. هذا في الوقت الذي ظلت فيه الايديولوجية الرسمية المعلنة تؤكد على الربط بين مستوى الانجاز التعليمي ومستوى الدخل، وهو الأمر الذي كان الواقع الفعلي يجافيه تماماً. وقد أحدث ذلك كله اختلالات اجتماعية ونفسية عميقة، بخاصة بين أبناء الشرائح الوسطى الجديدة، التي يمثل التعليم بالنسبة إليها منذ بداية هذا القرن، الآلية الرئيسية المشروعة للتباين في توزيع الدخول.

ب ـ أقطار الحزام الجنوبي العربي، التي ما زال تبلور الهياكل الطبقية فيها في بداياته الأولى. وهي في هذا الصدد متلكئة عن أقطار الحزام الشمالي بما يتراوح بين نصف قرن وقرن من الزمان. فالقبيلة وليس الطبقة ظلت إلى عقود قليلة هي المحور الرئيسي للتنظيم الاجتماعي في هذه الأقطار، ولا تزال أحد محاور هذا التنظيم إلى الوقت الراهن.

ولكن نصف القرن الأخير شهد انقساماً فرعياً بين أقطار هذه المجموعة، بسبب اكتشاف واستغلال النفط في بعضها على نطاق واسع. أما الاقطار الأخرى التي لم يكتشف فيها النفط، فإن تطور قاعدتها الاقتصادية، وبالتالي تشكيلاتها الاجتماعية، لا يزال أبطأ بكثير. والواقع أن الحزام الجنوبي يضم في الوقت الحاضر أغنى وأفقر اقطار الوطن العربي على الاطلاق.

(١) وفي العقود الخمسة الأخيرة، **لحق التآكل بالقواعد الاقتصادية الكفافية الموجودة** في المجموعة الأولى من هذه الاقطار، حيث بدأ السكان يهجرون تدريجياً صيد السمك والغوص والرعي وزراعة الكفاف، وحدث هذا كله بسرعة، وعلى نطاق واسع، وفي خلال حياة جيل واحد لا أكثر. ثم كان أن حل النفط محل معظم النشاطات السابقة بوصفه الهيكل الاقتصادي الأساسي الجديد. ورغم محدودية قوة العمل في صناعة النفط نفسها، فإن التدفقات المالية جذبت اعداداً متزايدة من السكان المواطنين لكي يعيشوا في مناطق حضرية نمت بسرعة، ولكي يشتغلوا في مجالات التجارة والخدمة العسكرية والادارات الحكومية.

(٢) لكن هذا الانتقال من مرحلة اقتصادية إلى أخرى، خلال فترة زمنية قصيرة، لم يرتبط بتبلور ونضوج التكوينات الاجتماعية في هذه الأقطار. هذا الانتقال المفاجيء ادى إلى قيام ما يمكن أن يسمى «المجتمع ـ الطبقة» (متميزاً بذلك عن المجتمعات الطبقية في الشمال العربي، وفي أماكن أخرى في العالم). إن صغر حجم المواطنين في هذه الأقطار، فضلاً عن وشائجهم القبلية والتاريخية التي تربطهم بالأسر القبلية الحاكمة، إلى جانب المتطلبات العاجلة للأمن الداخلي، كانت كلها عوامل أوحت باعتماد إجراء يقضي بتوزيع الثروة النفطية الجديدة. من هنا قامت سياسات مباشرة، وغير مباشرة، لتتيح لمعظم المواطنين أن يكونوا ميسوري الحال من الناحية المالية، أو يصبحوا اثرياء دفعة واحدة. وجاء هذا كله، على شكل منح من الأراضي ومضاربات في البورصة العقارية، وأعمال مصرفية وتجارة في الاسهم، ومضاربات في أسواق العملة والذهب، وظهور نظام «الكفيل»، وعمليات استيراد، ثم استثمارات في الخارج. لقد أصبحت هذه كلها بمثابة النشاطات المفضلة لدى معظم مواطني تلك الاقطار. وتحولت هذه النشاطات الى ما يشبه «الرياضة الشعبية المفضلة»، يستوي في ذلك طلاب المدارس الثانوية واعضاء النخب الحاكمة على السواء. **إلا أن هناك من بين ابناء هذه البلاد نفسها من ظلوا على هامش هذه العملية المربحة**، ألا وهم القبائل البدو الرحل وغيرهم، من ابناء بعض المناطق المتخلفة (كما في الجنوب الغربي من السعودية على سبيل المثال). ويبقى أن معظم مواطني هذه الأقطار قد أصبحوا بمثابة شرائح مميزة، تتمتع بدخول عالية مما تحصل عليه من المرتبات والارباح والايجارات والعائدات الاستثمارية في الخارج، فضلاً عما يتقاضاه افرادها من عمولات، وتتربع على مجتمع للوافدين. وقد أطلق بعض الاقتصاديين على تلك الأقطار وصف «المجتمعات الريعية»[٩].

---

(٩) انظر: «ملف الدولة الريعية العربية،» المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ١٠٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧)، والذي يضم ثلاث دراسات: حازم الببلاوي، «الدولة الريعية في الوطن العربي،» ص ٦٥ ـ ٧٧؛ =

هذا «المجتمع ـ الطبقة»، يأتي فيه هذا الشكل الطبقي، لا كنتيجة عملية تاريخية طويلة من التطور الصناعي الرأسمالي[10] ولا محصلة لنمو أصيل لقوى انتاجية وطنية. إن هذا المجتمع بالأحرى قد تكوّن بسرعة، وبصورة مصطنعة خلال حياة جيل واحد لا أكثر.

إن هناك قوى انتاجية في بلدان «المجتمع ـ الطبقة»، بالحزام الجنوبي للوطن العربي، لكنها ليست قوى أصيلة، ولا هي مندمجة في الهيكل الاجتماعي السياسي الوطني، الذي يشمل المواطنين من أبناء هذه المجتمعات. وأغلب هذه هي قوى من الوافدين العاملين، الذين لا يتمتعون بأي حقوق مدنية أو سياسية متساوية مع ابناء المجتمع الأصلي.

(٣) ومن المهم هنا أن نذكر أن الدولة في الاقطار النفطية قد أصبحت هي القوة الرئيسية في توزيع الثروة، على كل الفئات، بطريق مباشر أو غير مباشر. فإلى جانب المنح والامتيازات والأراضي والخدمات العينية التي تقدمها الدولة النفطية، فإن خططها التنموية واجراءاتها التنظيمية أصبحت تؤثر بشكل صارخ، لا على العاملين في جهاز الدولة فحسب، ولكن أيضاً على الفئات التي كانت إلى وقت قريب مستقلة أو شبه مستقلة اقتصادياً عن الدولة. فالتجار، وشركات المقاولات، وقطاع البناء الخاص، يعتمدون على عقود التوريد والتشييد، وعلى السوق الاستهلاكية التي تمثلها العمالة الأجنبية، وبالتالي يعتمدون على النخبة الحاكمة ويتأثرون بقراراتها بأكثر مما تعتمد هذه النخبة عليهم. والفئات الاجتماعية وحتى الفئات التقليدية في المجتمع، مثل العائلات التجارية التقليدية والقبائل والعشائر، أصبحت بدورها أكثر اعتماداً على الدولة سواء للحصول على الوظائف في الجيش والشرطة، أم حتى الحصول على «الجنسية» لما يترتب على ذلك من امتيازات. بهذا المعنى يمكن القول ان الدولة قد استقلت (وإن لم تنفصل بالطبع) عن المجتمع اقتصادياً، وان التكوينات التقليدية والحديثة فقدت استقلالها النسبي السابق وأصبحت أكثر اعتماداً على الدولة اقتصادياً. أي أصبحت الدولة النفطية في العقدين الأخيرين أقوى من مجتمعها، وجعلها ذلك أكثر تهيؤاً للاستبداد مما كانت عليه في السابق.

٢ ـ إرث التكوينات التقليدية

وإذا نظرنا إلى التكوينات التقليدية وحدها، فإننا نجد تقسيماً آخر لاقطار الوطن العربي، ليس على أساس حزام شمالي وحزام جنوبي، ولكن على أساس اقليمي وقطري. ففي اقليمي المشرق والجزيرة بصفة عامة، ما زالت التكوينات الاجتماعية التقليدية ذات تأثير كبير في المشرق، بخاصة لبنان وسوريا والعراق، حيث ترتكز مثل هذه التكوينات التقليدية على معايير التضامن الديني ـ الطائفي ـ العرقي. فالمشرق هو أكثر الاقاليم العربية تنوعاً من حيث تركيبته.

= جياكومو لوشياني، «دول رصد التخصيصات مقابل دول الانتاج: إطار نظري،» ص ٧٨ ـ ١٩٣، ومحمود عبد الفضيل، «السلوك والاداء الاقتصادي للدول النفطية الريعية في المنطقة العربية،» ص ٩٤ ـ ١١٥.

(١٠) يمكن القول بأن هذا الاتجاه في توزيع الدخل قد حدث، على سبيل المثال، في الولايات المتحدة وغرب أوروبا، ولكنه حدث على امتداد أكثر من مائتي سنة.

وفي إقليم الجزيرة العربية، نجد أن التكوينات التقليدية ترتكز على معايير التضامن العشائري القبلي، وبدرجة اقل على التضامن المذهبي (سنة وشيعة). وفي السودان والمغرب والجزائر وموريتانيا، نجد مجتمعات ذات تكوينات تقليدية تعتمد على تضامن قبلي ـ طائفي ـ عرقي في الوقت نفسه. بينما في ليبيا والصومال، فإن التكوينات التقليدية ترتكز على التضامن القبلي، وهي في ذلك أقرب إلى إقليم الجزيرة العربية.

ويبدو من خريطة التكوينات التقليدية للوطن العربي عامة، أن الجماعات الاثنية[١١] هي من الضآلة العددية والنسبية، بحيث يمكن اعتبار الوطن العربي ككل من أكثر مناطق العالم تجانساً[١٢]. ولكن حيث ان بعض هذه الجماعات تميل إلى التركز في اقطار عربية بعينها، وبعضها يتركز في مناطق جغرافية بعينها داخل بعض هذه الاقطار، فإن الأمر يبدو أكثر تعقيداً مما يظهر لأول وهلة. فرغم أن معظم هذه الجماعات شديدة الاندماج وعميقة الانتماء للجسم العربي العام، إلا أن العدد المحدود من هذه الجماعات الأقل اندماجاً وانتماء، قد يشكل في بعض اللحظات نقاط ضعف ملحوظة في تماسك البنية الاجتماعية لبعض الاقطار العربية.

أ ـ فإذا ما مررنا على تنوع خريطة التكوينات التقليدية للدولة القطرية، نجد أنه من الممكن تقسيم الأقطار العربية إلى ثلاث مجموعات طبقاً لدرجة التنوع بكل منها. هناك الأقطار العربية الأكثر تجانساً (والتي تنتشر على امتداد المساحة العربية)، وتشمل قطر والسعودية ومصر وتونس. وهناك الأقطار الاكثر تنوعاً (وتنتشر أيضاً على امتداد الوطن العربي)، وتشمل العراق والبحرين وسوريا ولبنان وموريتانيا واليمن والسودان والمغرب. وبقية الأقطار العربية في موقع متوسط ما بين التجانس والتنوع. ولو امتدت حدود التجزئة التي فرضها الاستعمار على نحو يختلف عما هو عليه الآن، لاختفت عديد من نقاط الضعف الملحوظة في تماسك البنية الاجتماعية العربية.

ب ـ اضافة إلى ذلك، فإن الحفاظ على تماسك ووحدة المجتمعات الأكثر تنوعاً، لم يكن أبداً امراً مستحيلاً.

(١) في العراق ما حدث من تصعيد للخلاف بين الاقلية الكردية والأغلبية العربية، ارتبط باخطاء في الممارسة، واهمال للتعددية في التمثيل النيابي ومشاركة كافية وحقيقية للأكراد في اجهزة الحكم، واستغلال للأكراد واثارتهم من قوى خارجية معادية للعراق. وتراوحت العلاقة بين الشيعة والسنة، ما بين التعاون في أوقات الكفاح ضد عدو خارجي (كما حدث عند مقاومة

---

(١١) «الجماعة الاثنية» كما تعرف في أدبيات العلوم الاجتماعية، هي تلك التي تختلف عن جماعة أو جماعات أخرى تعيش معها في المجتمع نفسه، في واحد أو أكثر من المتغيرات التالية: اللغة، الدين، المذهب في داخل الدين الواحد، أو السلالة العرقية.

(١٢) أكثر من ٨٨ بالمائة يعتبرون العربية لغتهم وثقافتهم الأولى، وأكثر من ٩١ بالمائة مسلمون أغلبيتهم (٨٤ بالمائة من سكان الوطن العربي) ينتمون إلى المذهب السني، وينتمي سكان الوطن العربي ـ باستثناء قبائل جنوب السودان ـ إلى خليط من السلالات السامية الحامية. أي أن الأغلبية العربية، الحامية السامية، المسلمة السنيّة تمثل حوالى ٧٢ بالمائة من سكان الوطن العربي. وهذه النسبة يمكن مقارنتها بمناطق عديدة من العالم.

الاحتلال الانكليزي في العشرينات والثلاثينات)، أو التعايش السلمي في أوقات الاستقرار والرخاء، أو التوتر المكتوم في أوقات عدم الاستقرار الاقتصادي السياسي.

(٢) وفي البحرين، عادة ما يتطابق العامل المذهبي مع عوامل طبقية سياسية، وتتأثر العلاقات بين الشيعة والسنة بالعوامل الاقليمية المحيطة ـ بخاصة المؤثرات المقبلة من ايران، والتي لا تستطيع البحرين مواجهتها منفردة ـ بقدر ما تتأثر بالعوامل الداخلية في الجزيرة نفسها.

(٣) وفي سوريا، قد نجد من أيّد المشروعات الفرنسية في العشرينات، ولكن أغلب الأقليات قاومتها ووقفت مع الحركة الوطنية في سعيها نحو وحدة سوريا الكبرى والكفاح ضد الاستعمار. وتساعد الثقافة السياسية في سوريا بتسامحها وسماحها لأبناء الأقليّات من الصعود التدريجي إلى المناصب العليا في هذه الاتجاه. ولكن في ظروف اخرى تكون العصبيات المحلية قابلة للاستثارة من مؤثرات داخلية وخارجية.

(٤) وفي لبنان، تاريخ حديث هو نتاج للتعايش والتعاون والتوتر والصراع بين أقلياته. في الفترات القصيرة التي ترك الأمر فيها للبنانيين أنفسهم، فإنهم صاغوا معاً من الترتيبات ما ضمن الحد الأدنى من مصالح كل طائفة وعم مناخ الاستقرار والرخاء. وعندما تلكأت النخبة، أو عارضت أقسام منها، في استيعاب التغيرات المصاحبة لتطورات الثروة والتجارة والسكان، أدى ذلك إلى زيادة السخط بين الطوائف وزيادة خوفها من بعضها البعض. وبتفاعل هذا الاستقطاب الداخلي مع عوامل اقليمية ودولية، كان لا بد للوضع اللبناني أن ينفجر.

(٥) وفي اليمن، لم يكن الاستقطاب المذهبي هو المحور الاساسي في النزاع على السلطة في العقدين الأخيرين. واثناء الحرب الأهلية باليمن العربية، كان كل من الجانب الملكي والجمهوري يضم عناصر شافعية وزيدية على السواء. ومن ساعد كلاً من الفريقين لم يفعل ذلك إلا لأسباب ايديولوجية. وفي اليمن يجب البحث في العزلة والمؤثرات الخارجية والنمو الطفيلي لبعض الفئات كعوامل فاعلة، قبل البحث عن الخلافات المذهبية من جديد.

(٦) كما أننا لن نختلف حول الدور الخارجي ومأزق التنمية الاقتصادية وأخطاء الحكومة القطرية، إذا ما حاولنا تشريح العلاقة بين الخريطة العرقية والطائفية من ناحية، والاستقرار المجتمعي في السودان من ناحية أخرى.

(٧) وفي المغرب، نجد البربر كعنصر أساسي في الحياة الاساسية بالمغرب الى الوقت الحاضر، دون أن يكون الاختلاف عن العرب عاملاً مهماً أو حاسماً. فالعروة الوثقى ـ الاسلام ـ كانت وما زالت إلى حد بعيد تقلل من أهمية مثل هذا الاختلال، حتى ان المتخصصين في شؤون المغرب يستبعدون احتمال أي تطور لحركات سياسية انفصالية. وكان نجاح الفرنسيين، اثناء الاحتلال، في استغلال هذا التباين محدوداً للغاية. وعندما تفجرت صراعات بالمغرب في العقود السابقة، ارتبط ذلك بتعثر بناء الدولة الحديثة بعد الاستقلال، وبالرحيل المفاجىء للملك محمد الخامس رمز النضال والوحدة والوطنية، ومحاولات النخبة الحاكمة اللعب بالاختلاف العرقي.

(٨) وفي موريتانيا، ادّى التلكؤ في الالتحاق بالجماعة العربية الى تأخّر مساعدتها في نشاط التعريب، وفي حل مشكلاتها التنموية، وبالتالي الى تفاقم بعض الأوضاع العرقية الدينية ومشكل بلورة الهوية الثقافية، وجمود التكوينات الاجتماعية التقليدية. وفي حقيقة الأمر، فإن مقاومة القبائل الزنجية (٢٥ بالمائة من السكان) في موريتانيا للثقافة العربية والتعريب، ما هي إلا أحد مظاهر الاحتجاج السياسي على البناء الاجتماعي التمييزي الصارم فيها، مع حداثة وضعف جهاز الدولة ومؤسساته في الوقت نفسه. ومع محاولات الدولة في تحقيق العدل والموازنة بين الثقافات واللغات، قطع التعاون والاستقرار شوطاً كبيراً. إلا أنه مع خشية أبناء القبائل من فقدان تلك المكاسب بعد الانقلاب العسكري في عام ١٩٧٨، فإن الصراع بدأ ويستمر حتى الآن.

ثالثاً: تراكمات الوضع الاقتصادي

لقد أحدث نجاح الجيوش العربية في ميدان القتال في مواجهة العدو الاسرائيلي عام ١٩٧٣ انتعاشاً وقتياً في الحركة الوطنية العربية، كما أحدث نجاح المقاطعة النفطية آثاراً مماثلة على الجبهة الاقتصادية. لقد مكّنت المقاطعة الاقطار العربية من استعادة جزء كبير مما كانت تنهبه الشركات الاستعمارية الدولية، وأن توفر قدراً من الأموال بعملات اجنبية، كان كفيلاً بتمويل أي خطط طموحة للتنمية فيها. وبرزت بشكل واضح، الأهمية الاستراتيجية للنفط، وتنامت الآمال في امكان استخدامه كأداة في التفاوض الدولي لمصلحة الأقطار العربية مجتمعة، لا لتحقيق الأهداف القومية وحسب، بل ولاكتساب المعارف والتكنولوجيا المتقدمة، وتحقيق تطوير في القدرة الانتاجية للأقطار العربية. وربما لو حدث ذلك، لأمكن تجاوز الكثير من المآزق الاقتصادية والاجتماعية، والسير في طريق بناء اقتصادي عربي متكامل ومستقل.

إن مثل تلك الآمال لم تقتصر على الوطن العربي. لقد رأت العديد من دول العالم الثالث في تصرف دول الأوبك مثلاً يمكن أن يحتذى، وقدّرت أن تضامنها وعملها المشترك يمكن أن يؤديا إلى تحقيق تغيير في النظام الاقتصادي العالمي، لمصلحة دول العالم الثالث. وكان أفضل التعبيرات عن ذلك، في بداية الحقبة النفطية، الخطاب التاريخي الذي القاه الرئيس بومدين، باسم دول عدم الانحياز، في الجمعية العامة للأمم المتحدة، شارحاً الطبيعة الاستغلالية للنظام الاقتصادي الدولي القائم، ومطالباً بنظام اقتصادي جديد أكثر عدلاً وأقدر على تحقيق أهداف دول العالم الثالث.

إن الجزء الأكبر من تلك الطموحات والآمال العظيمة قد أحبط بالفعل، أو ظهر مدى الوهم في هذه الطموحات والآمال، خلال العقد الماضي. واستطاعت الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة أن تستعيد بالكامل سيطرتها على الاقتصاد الدولي، وأن تحمّل دول العالم الثالث (ومنها الأقطار العربية) العبء الأكبر للأزمة الاقتصادية التي انتابت العالم الرأسمالي، والتي لم تزل قائمة حتى الآن. وينظر أغلب العرب الآن، بعد أكثر من أربعة عشر عاماً منذ بدء سيطرتهم على انتاج النفط وتسعيره، إلى تلك الحقبة باعتبارها حقبة الآمال المحبطة، والسير المتسارع في طريق التردي والتدهور.

١ ـ التعاون العربي

لقد كان أول ما تعرض للتفكك هو التضامن العربي (الذي تحقق في اثناء حرب تشرين الأول/ أكتوبر) وإمكانية حشد كلّ الطاقات العربية العسكرية والسياسية والاقتصادية لتحقيق آمال العرب القومية. وبدلاً من استمرار الضغط لتحقيق الأهداف، قدمت اغراءات ومزايا للدول الاستعمارية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، لحثّها على اتخاذ موقف أقل خصومة للأهداف العربية.

ومن ناحية أخرى، فإن تدفق الأموال لعدد من الأقطار العربية لم يؤد إلى مزيد من التضامن والتعاون العربي، كما توقع أو طمح الكثيرون. لقد اعتبر كل قطر نفطي موارده المالية ـ من البداية ـ ملكاً خالصاً له وذلك على الرغم من أن الحصول على هذه الموارد لم يكن ممكناً دون نضال حركة التحرر العربي وانتصاراتها، التي ساعدت على تحقيق استقلال العديد من الأقطار التي كانت خاضعة للاستعمار، ومكنتها من استعادة السيطرة على مواردها، من خلال الحشد المشترك للطاقات العربية.

أ ـ وأدى مثل هذا النهج أيضاً، إلى زيادة حدة الفروق الداخلية بين الأقطار العربية، وانقسام العرب الى اقطار غنية وأقطار فقيرة، وأحياناً تقع هذه أو تلك على حدود الأخرى. وأدت النظرة القطرية إلى إعادة توزيع الموارد وتوطين الأنشطة الاقتصادية في الوطن العربي، لا على أساس مدى الأفضلية الاقتصادية، بل على أساس مدى توافر مصادر التمويل. وبمعنى آخر، فإن النمو الاقتصادي قد تسارع بدرجة أكبر في الأقطار والمناطق التي تمتلك الموارد المالية، مما زاد من حدة الفروق.

وقد صاحب تدفق المال النفطي تغيرات أساسية في الأنماط الاستهلاكية، بدأت أولاً بانتشار الاستهلاك الترفي في الأقطار الأكبر ثروة. ثم ما لبثت أن انتقلت تلك الأنماط إلى الأقطار العربية الأخرى، من خلال حركة الاعداد الكبيرة للعمال والمثقفين العرب.

ب ـ واحتفظت الاقطار العربية ذات الفوائض المالية بما زاد عن استخدامها من أموال في أرصدة مالية أو في شكل استثمارات في الدول الرأسمالية المتقدمة. واستُخدمت عملية إعادة استثمار الفوائض العربية، من خلال استخدامها بالنشاط الاستثماري بالغرب، في إحكام القبضة على الدول المصدرة للنفط، وتطوير بدائل للطاقة تساعد الغرب في تدعيم مركزه في مواجهة هذه الدول. ورغم أن قدراً مهماً من المال النفطي قد وجد سبيله أيضاً إلى دولٍ من العالم الثالث وإلى أقطار عربية غير نفطية، فقد بقي ذلك محدوداً بالنسبة إلى الاحتياجات التنموية لتلك الدول من ناحية، أو بالنسبة إلى الفوائض العربية من ناحية أخرى. واستمر المحرك الاساسي لتوجهات الفوائض العربية هو الربحية المالية في الأجل القصير.

ج ـ وبغض النظر عن حجم التدفقات المالية البينية[١٣] للأقطار العربية، فقد أدى توافر

---

(١٣) فيما بين الأقطار العربية.

أموال النفط، وزيادة السيولة لدى النظام المصرفي الدولي، إلى اتجاه الأقطار العربية ذات الموارد المالية المحدودة، الى تبني توجهات الانماء الاقتصادي التي تعتمد بدرجة كبيرة على التمويل من العالم الخارجي. وتطلب ذلك في العديد من الحالات تغييرات في السياسات الاقتصادية في اتجاه التخفيف من أدوات الضبط الاقتصادي والرقابة الاقتصادية بواسطة الدولة. وساعد في هذا الاتجاه ـ في حالات بعض الاقطار التي تمّت منها هجرة واسعة للقوى العاملة ـ ان جزءاً مهماً من الموارد الاقتصادية، من خلال تحويلات العاملين بالخارج، يتم تحقيقه بعيداً عن رقابة الدولة وسيطرتها. وقد اقتضت الرغبة في الاستفادة من هذه الموارد النادرة استخدام سياسات مالية ونقدية أكثر تحرراً والاتجاه إلى تشجيع وحفز هذه الأموال، كبديل عن سياسات مالية نقدية أخرى لتعبئة الموارد. لهذه الأسباب، ولما ترتب عليها من تغيرات عبّرت عن شرائح اجتماعية صاعدة، اتجه العديد من الأقطار ـ التي حاولت خلال الستينات بناء اقتصاد مستقل ـ إلى مزيد من الاندماج في السوق الدولية في وضع يتسم بعدم المساواة وبالتبعية للدول الرأسمالية المتقدمة. وهكذا بدلاً من أن يؤدي نجاح الأقطار العربية النفطية في استعادة السيطرة على مواردها، إلى تحقيق درجة أعلى من التضامن العربي، ساعدت هذه الأموال على اندماج كل منها منفصلة في السوق الرأسمالية الدولية.

د ـ وهناك التجربة الحافلة التي ولدت أنماطاً مؤسسية للعلاقات العربية، ومورست فيها مناهج متعددة ومتباينة لما يمكن ادراجه تحت اسم التكامل الاقتصادي، أو تحت اسم العمل العربي المشترك. وفي هذا الصدد تحظى ممارسات العقد الأخير بقدر من الأهمية باعتبارها تشكل إلى حد كبير قائمة الأدوات التي تلقى قبولاً أكثر من غيرها، في الظروف الحالية. ولكن عقد الثمانينات شهد انتكاسة لهذه المنظمات ذات الطابع القومي، سواء من حيث الحجم، أم أسلوب العمل، أم توافر الدعم المادي والمعنوي لها.

وخلال المحاولات السابقة لاعادة تنظيم المسيرة التكاملية، ظهر ما يمكن تسميته «القطاع المشترك»، بطابعه التنظيمي أو المؤسسي، والذي يشمل: مجالس ذات طبيعة تكاملية رسمية، ومنظمات متخصصة رسمية، واجهزة عربية رسمية في النواحي العلمية، واتفاقات جماعية للتبادل وانتقال عوامل الانتاج، وصناديق عربية للانماء والنقد، واتحادات نوعية للمنتجين، وشركات عربية قابضة، وأدوات تنسيقية وتخطيطية في اطار جامعة الدول العربية. ولكن التشتت قد أصاب اجهزة العمل العربي المشترك بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد، وفقدان النظام العربي لمركز ثقله المتمثل في مصر.

وإلى جانب التنظيم الرسمي القومي، فقد تراكمت ترتيبات تكاملية اخرى: اتفاقات ثنائية للتجارة والمدفوعات وانتقال عوامل الانتاج، مؤسسات غير رسمية مهنية، واتحادات غرف تجارية، صناديق قطرية للتعامل الثنائي، مشروعات مشتركة انشأها القطاع الخاص، محاولات لانشاء اسواق مالية تجتذب الأموال العربية، اضافة إلى العديد من التنظيمات والمراكز غير الحكومية في البحث والعمل الاجتماعي والاعلام وغيرها. ولدينا الآن اطار مؤسسي قومي متشعب، قابل للتطوير عبر الوقت، وتتفاعل فيه المصالح القطرية (وهي الطاغية حالياً)، مع

بعض المتطلبات القومية العربية (اضافة إلى التفاعل مع اطر خارجية تتمثل في المنظمات الدولية والأنظمة الاقليمية للعالم الثالث).

وفي جميع الحالات، فإن ما أنجزه هذا الاطار المؤسسي على محاور توفير المعلومات، واجراء الدراسات، والتدريب، وانشاء بعض الوحدات الانتاجية، لهو انجاز ايجابي على المستوى القومي. ويمكن مستقبلاً أن يتأثر هذا الاطار المؤسسي القومي بطبيعة المشهد المستقبلي، وطبيعة المصالح فيه، وتطور محتوى الادوات التكاملية المناسبة.

٢ ـ النمو الاقتصادي

عندما يلجأ الباحث، في تقويمه للانجاز المادي، إلى معدلات النمو الاقتصادي الاجمالية في الأقطار العربية، فإنه يواجه سلسلة من الاعتراضات المعرفية والتعقيدات. هناك الاعتراضات حول الناتج المحلي الاجمالي، عند استخدامه كمؤشر وحيد للتنمية، وعما إذا كان يعكس حقيقة الرشاد في اختيار المشروعات، وفي استغلال الموارد النادرة، ومدى تعبيره عن خيارات المدى الطويل والاهتمام بنصيب الاجيال التالية من الثروة، وعن مدى تعبيره عن الناتج الحقيقي للقطاعات غير السلعية. ولدينا حقيقة أن جزءاً مهماً من الأقطار العربية يعتمد في ناتجه على صادرات مادة خام كالنفط. كذلك فإن تقدير الناتج المحلي بأسعار ثابتة يؤدي إلى اخفاء جزء من التغير الحقيقي في الدخول، والاعتماد على قياس الناتج بالأسعار الجارية لا يعبر عن تطور قدرة المجتمع على الانتاج. كذلك، فإن المقارنات التالية تعتمد ـ للأسف ـ الدولار الأمريكي كوحدة للتحويل ما بين عملات الأقطار العربية المختلفة (أسعار ١٩٨٥). ولقد حاول الفريق مراعاة أوجه القصور المترتبة على ذلك في بعض نواحي تحليل حقيقة النمو الاقتصادي.

أ ـ وأكثر الملاحظات وضوحاً هو ما يتمثل في حقيقة أن معدلات نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ـ أيضاً ـ كانت تتذبذب كثيراً عبر الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥، ويتباين هذا المعدل بين الأقطار العربية المختلفة، وبارتباط واضح مع تطور وضع النفط في السوق العالمية. كانت الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ هي فترة أكبر معدلات نمو في السودان وسوريا والمغرب واليمن العربية، وفترة أصغر معدلات للصومال وموريتانيا واليمن الديمقراطية وفي الفترة التالية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠، استطاعت هذه المجموعة الأخيرة من أن ترفع معدلات نموها، إضافة إلى ما حققه كل من الأردن وتونس والجزائر والعراق، في الوصول إلى أعلى معدلات لها عبر الفترة الكلية ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥ ومع الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥، شهدت معدلات النمو انخفاضاً شديداً لكل الأقطار العربية (ربما باستثناء عمان)، وسجلت السعودية والكويت وليبيا معدلات نمو سالبة في هذه الفترة الأخيرة. على أن معدلات النمو في الأقطار المصدرة للنفط مضللة، لأنها تتأرجح في مدى واسع بسبب تأرجح حجم الصادرات والعائدات النفطية.

ب ـ وقد ادت التباينات في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية إلى زيادة

كبيرة في نصيب الأقطار النفطية الستة[١٤]، وشبه النفطية الثلاثة[١٥]، في مجموع الناتج المحلي العربي، وذلك على حساب الأقطار العربية الأخرى. فقد ارتفع نصيب الأقطار النفطية من ٣٦ بالمائة في عام ١٩٧٢، ليصل إلى ٥٩,٣ بالمائة من مجموع الناتج المحلي العربي الاجمالي في عام ١٩٨١، ولينخفض بعد ذلك إلى ٤١,١ بالمائة من مجموع الدخل في عام ١٩٨٥. وارتفع نصيب الأقطار شبه النفطية ايضاً من ٢٠,٤ بالمائة في عام ١٩٧٢، ليصل إلى ٢٣,٧ بالمائة في عام ١٩٨٠، ولينخفض في السنتين التاليتين إلى ١٨,٢ بالمائة،٢٠,٢ بالمائة ثم ليعود إلى الارتفاع إلى ٣١,٥ بالمائة في عام ١٩٨٥. وقد كانت أكبر الارتفاعات هي من نصيب السعودية، التي ارتفع نصيبها النسبي من ١٣ بالمائة فقط في عام ١٩٧٢، ليصل إلى ٣٦,٣ بالمائة في عام ١٩٨١، ثم يعود للانخفاض إلى ٢٤,٥ بالمائة في عام ١٩٨٥. وفي المقابل كان أهم الانخفاضات في نصيب مصر والمغرب ولبنان. بهذا الشكل، ففي الوقت الذي يمثل فيه نصيب الأقطار العربية النفطية الستة أكثر من٤١ بـالمائـة من مجموع النـاتج المحلي الاجمالي العربي لعام ١٩٨٥، فإن عدد سكانها هو أقل من ٩ بالمائة من السكان. ومجموعة الأقطار النامية العربية الستة[١٦]، التي يبلغ سكانها نحو ٥٠ بالمائة من مجمل السكان العرب، لم تحصل إلا على حوالى ربع الناتج المحلي الاجمالي. أما خمس السكان العرب الذين يعيشون في الأقطار العربيـة الأقل نمـواً[١٧]، فإن نصيبهم الكلي في مجمـوع النـاتـج المحلي الاجمالي العربي يقل قليلاً عن ٣ بالمائة وهكذا، فـإن متوسط الـدخل للفـرد في المجموعة النفطية هو ٤,٣ مثل متوسط الدخل في الأقطار شبه النفطية، و١١,٣ مثل متوسط الدخل في الأقطار العربية النامية، ونحو ٣٠ مثل متوسط الدخل في الأقل نمواً. وقد تكون تلك هي حصيلة التراكم والتعاون الاقتصاديين العربيين عبر حقبة النفط والانفتاح.

ويبقى مثل هذا التباين بين الأقطار العربية مع استبعاد القـطاع الاستخراجي، فنصيب المجموعة العربية النفطية ـ من الاجمالي العربي ـ ازداد من ١٤,٦ بالمائة إلى ٣٦,٢ بالمائة في الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٨٥. وما زالت كل المؤشرات تشير إلى تزايد هذه الحصة، وهو ما يرجع إلى الانجازات الكبيرة التي تحققها السعودية، بخاصة في الصناعة. وكان أشد انخفاض في نصيب القطاعات السلعية في مصر والمغرب ولبنان.

ج ـ شهـدت أنصبـة القـطاعـات المختلفـة بعض التقلبـات، عـلى المستـوى العـربي الإجمالي، خلال الفتـرة المذكـورة (١٩٧٢ ـ ١٩٨٥) كنتيجة للتقلبـات الشديـدة في أسعار المنتوجات المنجمية وفي حجم المنتج منها. وقد نمت أربعة قطاعات اقتصادية بمعدلات تزيد عن معدلات نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال تلك الفترة فارتفعت أنصبتها. هـذه

---

(١٤) السعودية، الكويت، الامارات العربية المتحدة، عُمان، البحرين، قطر.

(١٥) العراق، الجزائر، ليبيا.

(١٦) مصر، تونس، سوريا، المغرب، الأردن، لبنان.

(١٧) السودان، اليمن العربية، اليمن الديمقراطية، الصومال، موريتانيا، وجيبوتي.

القطاعات، طبقاً لترتيب معدّلات نموها، هي التحويل والتأمين والمصارف، والبناء والتشييد، والنقل والمواصلات، والصناعات الاستخراجية. وبقي الهيكل الاقتصادي العربي بعد ذلك يتسم بضعف الصناعات التحويلية وانخفاض نصيبها النسبي في الناتج المحلي الاجمالي. وتستأثر الصناعات الخفيفة بمعظم الانتاج الصناعي، أما صناعة الآلات وأدوات النقل، فإن نصيبها في الانتاج الصناعي في الأقطار العربية يتراوح بين ٤ و٥,٥ بالمائة فقط. ويعني ذلك استحالة الاعتماد على المصادر المحلية للوفاء بما تحتاجه عمليات التصنيع والتنمية وجهود اشباع الحاجات الاساسية، من معدات رأسمالية وأدوات للنقل ومستلزمات ضرورية للبناء والتشييد. كذلك، فإنه يعني الاعتماد على استيراد التكنولوجيا الخارجية المتوافرة، بغض النظر عن مدى الصلاحية والتلاؤم مع ظروف الوطن العربي. وعبرت هذه التطورات عن حقيقة التوجهات التي غلبت على المستوى العربي. وقد كان ارتفاع نصيب قطاع التشييد والبناء نتيجة طبيعية للاهتمام بإقامة البنية التحتية، بخاصة في الأقطار العربية النفطية وشبه النفطية، إضافة إلى النمو الكبير في حجم المدن لتستوعب الهجرة من الريف من جانب، والهجرة الكبيرة لقوى العمل الخارجية من جانب آخر. وقد تضمنت عملية التعمير هذه قدراً هائلاً من الاسراف في العديد من الحالات. كما زاد النشاط التشييدي في الأقطار العربية الأخرى أيضاً، نتيجة للتدفقات الكبيرة لعوائد العمل التي مولت عملية ضخمة للتوسع في الانشاءات أو لاعادة البناء، هذا فضلاً عما حدث من تجديدات كبيرة في البنية التحتية. وكان من نتائج تدفق الأموال النفطية زيادة كبيرة في الاعتماد على التجارة الخارجية، والتوسع في استيراد السلع الاستهلاكية، والتوسع الشديد في نشاط القطاع المالي والمصرفي. وترتب على ذلك زيادة كبيرة في نصيب هذه القطاعات الأخيرة في الهيكل الاقتصادي العربي.

رابعاً: حدود الانجاز السياسي

توضح المتابعة لظاهرة الصراعات العربية العربية، أن هذه الصراعات لا تتجه إلى التزايد باستمرار ـ سواء من حيث شدة الصراع أم انتشاره ـ وإنما هي تأخذ اتجاهات صاعدة وهابطة عبر الزمن. وحقيقة الأمر، أن هذه الصراعات لا يجري العمل لحلها، وإنما تجري تهدئتها، وعلى أحسن الفروض تسويتها. ويبقى محتوى الصراع ذاته كامناً كالبركان، مستعداً للانفجار في أي لحظة.

١ ـ نزيف في الداخل

أ ـ ولا شك أن إقليم المشرق العربي يمثل المسرح الرئيسي الذي جرت عليه أكثر التفاعلات الصراعية داخل الوطن العربي شدة وانتشاراً، وذلك للأسباب التي أشرنا إليها، من أهمية الموقع الاستراتيجي للإقليم الذي جعله هدفاً رئيسياً لأبرز محاولات الاختراق الخارجي للوطن العربي، ووجود الاحتلال الصهيوني في أطراف أقطاره، وللتباينات الطائفية والعرقية التي يستغلها العالم الخارجي.

من ناحية أخرى، فإن **اقليم الجزيرة العربية** قد أظهر قدرة عالية على تجنب الصراعات داخله في الفترة من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٦١، نتيجة لتجانس نظمه السياسية القائمة في ذلك الوقت. ولم يعرف هذا الاقليم الصدمات العنيفة إلا بقيام الثورة اليمنية التي مثلت تحدياً كاملاً للقيم السائدة، بخاصة مع استعانة الثورة اليمنية بمصر الدولة القائد في ذلك الوقت. ومع بروز النظام الماركسي في اليمن الديمقراطية فقد بدأت بؤرة جديدة للصراع في الظهور، عبرت عن نفسها في الصراع بين شطري اليمن من جانب، والصراع بين النظام الجديد والقوى المحافظة في المنطقة من جانب آخر، اضافة إلى الصراعات داخل اجنحة النظام الجديد نفسه. ويبرز هنا الدور السعودي في تجنب الصراع بين الدول المحافظة داخل هذا الإقليم في الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٦١، والانتقال بها إلى مرحلة أولى من مراحل الاندماج، عكستها تجربة مجلس التعاون الخليجي منذ بداية الثمانينات.

يلي ذلك **اقليما وادي النيل والمغرب العربي**، وهما يحتلان موقعاً وسطياً من حيث شدة الصراعات وانتشارها. وقد أدت الطبيعة الجغرافية لقضايا الصراع في المغرب العربي الكبير (خلافات الحدود والمطالب الاقليمية)، فضلاً عن القدرة النسبية لأطراف الصراع، إلى تكرار الصدامات المسلحة الواسعة النطاق (الجزائر ـ المغرب، ليبيا ـ تشاد، ليبيا ـ مصر).

ب ـ وفي **قضايا الصراع والتنافس** تحتل القضايا المتعلقة بتباين النظم السياسية العربية المرتبة الأولى في الأهمية بين قضايا الصراع. وهو الأمر الذي قد يجد تفسيره في خصوصية العلاقات العربية ـ العربية. إن ما يثير الانتباه هو أن جانباً كبيراً من الصراعات التي دارت حول النظم السياسية قد كان بين النظم التقدمية، وليس بين النظم المحافظة. ويفسر ذلك عدة أمور: **أولها**، ان النظام العربي لم يعرف تاريخياً، إلا في أضيق الحدود، ظاهرة الصراع حول «النظم السياسية». **وثانيها**، انه حتى في الوقت الذي مثلت فيه النظم المحافظة مصدراً للصراعات العربية، فقد ترافقت معها في الوقت نفسه ظاهرتا التنافس والصراع بين النظم التقدمية. **وثالثها**، ان مرحلة الانحسار القومي قد شهدت بالضرورة تدنياً في معايير الالتزام القومي، ومن ثم (في كثير من الأحيان) انتفت الاسباب التي تدفع إلى الهجوم على الأنظمة المحافظة من منظور قومي تقدمي.

ورغم أن القضية الفلسطينية كان من المفترض أن تكون عامل توحيد للعرب، لا مجالاً لتصارعهم، فإن مسيرة النزاعات العربية ـ العربية تشير إلى أن هذه القضية تجيء في المرتبة الثانية لمجمل قضايا الصراع. بل إن أطراف النزاعات العربية غالباً ما كانت تستغل هذه القضية ضد بعضها البعض، وتركبها لتدعيم شرعية بعض النخب الحاكمة، وبالمعنى السلبي لكل ذلك.

وتشكل بؤر الصراع المرتبطة بقضايا الحدود والمطالب الاقليمية أهمية محدودة؛ تمثلت أساساً في الخلاف على الحدود بين مصر والسودان عام ١٩٥٨، والمطالب العراقية بضم الكويت عام ١٩٦١، والخلافات بين العراق وسوريا حول مياه الفرات ومرور أنابيب نقل النفط

العراقي فيها في الستينات والسبعينات، وصراعات الحدود في المغرب العربي التي تصاعدت مع بروز قضية الصحراء، وبين قطر والبحرين.

كما تبرز الوحدة العربية كمجال للصراع، سواء في طرح مشروعات الوحدة الاقليمية المتعددة الأطراف، أم الوحدة الوظيفية، أم المعاهدات العسكرية الثنائية.

وترتبط بكل قضايا الصراع الارتباطات الخارجية للأقطار العربية سواء بالشرق أم بالغرب. غير أن ما يلفت النظر هنا، أن الآونة الآخيرة تشهد نمواً ملحوظاً للتفاعلات الصراعية الخاصة بارتباطات الأقطار العربية بدول الجوار الجغرافي. وبدأ ذلك مع تزايد دور شاه ايران، ثم الثورة الايرانية في الخليج، ودخول اثيوبيا (بعد تغير نظامها السياسي) إلى ساحة التفاعلات العربية من خلال علاقاتها بكل من ليبيا واليمن الديمقراطية.

ويتدنى الدور الذي تلعبه القضايا الاقتصادية في التفاعلات الصراعية العربية، كنتيجة منطقية لضعف العلاقات التجارية البينية من ناحية، وعمليات اعادة توزيع الدخل من خلال الهجرة الواسعة لقوة العمل من ناحية ثانية، وعدم توافر تصورات اقتصادية استراتيجية للموارد الطبيعية والعجز فيها على المدى الطويل عند أغلب الأقطار من ناحية ثالثة.

ج ـ وبالعودة الى خصوصية النظم العربية التي تضفي آثارها على خصائص الصراعات العربية، نجد أنها في غالبيتها العظمى ـ ورغم تمسكها الشديد بالسيادة، ورغم قطرية سلوكها وممارستها ـ غير مقتنعة أو غير قانعة بحدودها السياسية. فغالباً ما يضع الحاكم العربي نصب عينية احتمالات تأثير هذه القرارات على الأقطار العربية الأخرى، ويحاول كسب تأييد مواطني هذه الاقطار وتوسيع قاعدته خارج الحدود. من هنا ففي بعض الأوقات، لعبت القواعد الشعبية خارج الحدود السياسية دوراً أهم في السياسة الخارجية (لقطر عربي أو آخر) من الدور الذي لعبته القاعدة المحلية.

د ـ وتثير مصادر الصراع تساؤلاً حول الدور الذي يمكن أن يلعبه المتغير السكاني، وارتباطه بالقدرة الاقتصادية والتكنولوجية والتنظيمية. وتشير دراسة الارتباط بين حجم السكان في الأقطار العربية، والقدرة على دخول الصراع، إلى أن التفاعلات الصراعية المهمّة بين الأقطار العربية ارتبطت بالدول الأكثر سكاناً، أو المتوسطة السكان على أقل الفروض. وأغلب الأقطار العربية التي تتسم بالخفة السكانية قد أظهرت قدرة عالية على تجنب الصراعات. وان ظهر قلة من الأقطار قليلة السكان، التي توافر لها الدافع الايديولوجي، وأحياناً القدرة المالية، مما مكنها من أن تلعب دوراً واضحاً في التفاعلات الصراعية في الثمانينات.

هـ ـ وكان أحد افرازات حقبة السبعينات هو تقبل منهج التجمعات الاقليمية، كاحتياج أمني واقتصادي واجتماعي. وجاءت الجهود في هذا الصدد بمجلس التعاون الخليجي، ومحاولات التكامل المصري ـ السوداني، والتنسيق بين أقطار المغرب العربي الكبير الذي يتطور حالياً بخطى حثيثة.

كما جاء ـ في الفترة نفسها ـ الاهتمام والتركيز في مجال التسليح وبناء الجيوش، وتغير هيكل القوة العسكرية بالنظام العربي. ولقد ترتب على استخدام جزء كبير من المال في التسليح بالأقطار النفطية، وعلى عدم الاستقرار الاقليمي، كثير من الإهدار، وعدم الاتساق على الساحة العربية. فأكثر من ٧٦,٥ بالمائة من المجموع العربي لأفراد القوات المسلحة يوجد في العراق ومصر وسوريا والجزائر والمغرب (على التوالي) وحوالى ٧١,٤ بالمائة من طائرات القتال في ليبيا وسوريا والعراق ومصر والجزائر، وحوالى ٧٤,٣ من الدبابات لدى الجيوش العربية في سوريا والعراق وليبيا ومصر والأردن. ومع ذلك، فإن ٧٨,٥ بالمائة من الانفاق الدفاعي العربي تم في السعودية ثم ليبيا ومصر والعراق وسوريا (على التوالي) وعبر الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤.

و ـ وأعطت الحقبة نفسها درساً مهماً أثبتت حرب عام ١٩٧٣ امكانية التضامن العربي الفعال، وإمكانية استخدام سلاح النفط، وإمكانية الحركة العربية المستقلة. ولكن عندما قامت اسرائيل في مايو / أيار ١٩٨٢ بغزو لبنان، وحصار العاصمة بيروت لمدة ٧٧ يوماً مستخدمة ١٠٠ ألف جندي اسرائيلي، في قتال مدمر ضد قرابة ١٠ آلاف مقاتل فلسطيني، تجاهلت الحكومات العربية ما يحدث في لبنان. ما بين اللحظتين التاريخيتين اختفى الاقليم القاعدة (أو الدولة القائد)، وازداد التشرذم العربي والنزاعات العربية ـ العربية، وازداد الأعتماد العربي على الخارج، في القروض والغذاء والسلاح، وشاعت «الواقعية» وقبول الأمر الواقع في السياسات الرسمية العربية. وخلال هذه الحقبة تنازع العرب فيما بينهم حول قضايا عديدة (حرب الصحراء في المغرب الكبير، والحرب الايرانية ـ العراقية، وتشاد والقرن الافريقي، ومعاهدة كامب ديفيد).

٢ ـ استنزاف من الخارج

على الرغم من أن أقطار الوطن العربي قد حققت في مجموعها فائضاً تجارياً خلال الحقبة النفطية، فإن عدداً مهماً من الأقطار العربية قد حقق عجزاً متزايداً في الفترة نفسها. وقد أدى انخفاض أسعار النفط وانتاجه، بعد عام ١٩٨٢، إلى أن يصبح الميزان التجاري لغير مصلحة الأقطار العربية في مجموعها. وفاق رصيد مجمل الفوائض التجارية العربية التي تحققت خلال عقد من الزمان على ٣٩٠ مليار دولار (هو المتبقى بعد تحقيق الأقطار النفطية لفوائض خلال الحقبة النفطية، يقرب مجموعها من ٤٤٩ مليار دولار، وتحقيق الأقطار شبه النفطية فائضاً صغيراً يبلغ نحو ٣,٥ مليارات دولار). وكما ذكرنا، فإن الجزء الأكبر من الأرصدة الخارجية قد استثمر في الدول الصناعية الغربية.

أ ـ وقدر مجمل أرصدة دول الاوابك في نهاية عام ١٩٨٢ بنحو ٣٧٤ مليار دولار، وقد مثل المستثمر أو المودع منها في الولايات المتحدة الامريكية ما نسبته ٢٤,٣ بالمائة وفي بريطانيا ١٨,١ بالمائة، وفي أسواق المال الأوروبية ١٤,٢ بالمائة وبلغت الاستثمارات في الدول الصناعية الأخرى ما نسبته ٢٧,٢ بالمائة من جملة الاستثمارات. أما الاستثمارات في الدول النامية، فلم تتجاوز ١٥,٤ بالمائة من جملة الاستثمارات، وظفت في مؤسسات دولية أو

عبر اتفاقات ثنائية.

ب ـ وترتب على العجز الجاري في موازين مدفوعات الأقطار غير النفطية (والجزائر) اعتماد كبير على سد العجز عن طريق **القروض الأجنبية**. ويفوق حجم الدين الخارجي العربي حالياً المائة مليار دولار (شاملاً ديون العراق)، ومقابل حوالى ٤,٧ مليارات في عام ١٩٧٠. وقد زادت معدلات نمو المديونية الخارجية عن معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في الأقطار العربية غير النفطية. وبلغت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي أكثر من ٥٠ بالمائة في العديد من الأقطار العربية، وبلغ حجم أعباء خدمة الدين في عام ١٩٨٣ مليار دولار (لا يشتمل الرقم مدفوعات العراق ولبنان).

ج ـ وأدى ارتفاع الموارد العربية، وزيادة جهود التنمية، وارتفاع الاستهلاك، إلى زيادة كبيرة في **قيمة الواردات**. فقد تضاعفت الواردات العربية في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨١/١٩٨٢ بمقدار ثلاث مرات. ويبلغ المعدل السنوي لنمو الواردات العربية ٢٧ بالمائة مقارناً بمعدل سنوي متوسط لنمو الواردات العالمية في الفترة نفسها بلغ ١٤,٨ بالمائة. وترتب على ذلك زيادة نصيب الواردات العربية من مجمل الواردات العالمية من ٤,٤ بالمائة عام ١٩٧٥ إلى ٦,٧ بالمائة عام ١٩٨٣. وكان أكثر المعدلات ارتفاعاً هي التي حققتها الأقطار النفطية، بخاصة السعودية والعراق. وارتفعت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي لتصل في عام ١٩٨١ الى ٩١ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي لمجمل الأقطار العربية. وأدى انخفاض اسعار النفط بعد ذلك إلى خفض الصادرات العربية، وانخفاض نسبة التجارة الخارجية للناتج المحلي الاجمالي الى ٧٧ بالمائة في عام ١٩٨٤. وقد ادى الارتفاع المطرد والسريع للواردات الى زيادة نسبة الواردات عن نسبة الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٤، بعد أن كانت نسبة الصادرات للناتج المحلي الاجمالي أكثر ارتفاعاً، خلال السنوات حتى عام ١٩٨٣.

د ـ لم تؤد الزيادة الكبيرة في الصادرات والواردات العربية إلى أي تغير نوعي في **العلاقات التجارية العربية ـ العربية**. فقد زادت الصادرات والواردات بين الأقطار العربية بمعدلات نمو الصادرات والواردات العربية نفسها. ولذلك فقد بقي دور التجارة العربية البينية في الحدود نفسها التي كانت عليها قبل السبعينات. وتراوح نصيب الصادرات العربية للأقطار العربية ما بين ٥,١ بالمائة و٧,٣ بالمائة من مجمل صادرات الأقطار العربية خلال هذه الفترة. وتراوحت نسبة الواردات بين الأقطار العربية ما بين ٧,٢ و١١ بالمائة من مجموع الواردات العربية. وقد كانت صادرات وواردات أقطار مجلس التعاون الخليجي تمثل الجزء الأكبر من الصادرات والواردات البينية العربية؛ ما بين ٥٥ ـ ٥٧ بالمائة من مجمل الصادرات البينية العربية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥. وتراوح نصيب المجموعة نفسها في الواردات العربية البينية ما بين ٤٣ ـ ٥٨ بالمائة خلال الفترة نفسها. ويلاحظ أن الجزء الأكبر من التجارة البينية العربية هو بين أقطار متجاورة؛ وتتضمن في العديد من الأحيان تجارة عابرة، أو مد أقطار مجاورة بمواد أولية. فالسعودية، التي أصبحت تتبوأ المركز الأول في الصادرات العربية البينية، تصدر الجزء الأكبر من

صادراتها إلى البحرين، التي تحصل النفط لتكريره بعد أن انخفض انتاج البحرين من النفط الخام. والكويت، التي تحتل المركز الثاني بعد السعودية في الصادرات العربية البينية، تتجه أغلب صادراتها إلى العراق.

وإلى جانب أقطار مجلس التعاون الخليجي، تلعب العراق وسوريا ولبنان والأردن دوراً مهماً في التجارة العربية البينية. كما تلعب هذه الأقطار دوراً مهماً في مد منطقة الخليج العربي ببعض السلع الزراعية والسلع المصنعة.

هـ ـ ولقد وسعت الشركات دولية النشاط العملاقة من حجم نشاطها ومساهمتها في تأسيس الشركات الجديدة، خارج نطاق قطاع النفط والتعدين الذي كان يعتبر المجال التقليدي لنشاط الشركات دولية النشاط في المنطقة العربية. وتعتبر الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٠ هي الفترة التي شهدت نشاطاً كبيراً ومحموماً لتأسيس الشركات المشتركة بين رأس المال العربي المحلي (الخاص والعام) ورأس المال الأجنبي. ففي خلال تلك الفترة عبرت إلى المنطقة العربية العديد من الشركات العملاقة في الالكترونيات، والكيماويات والبتروكيماويات، وللاجهزة الاستهلاكية المعمرة، وفي صناعات الالومنيوم، والغذاء، والمعدات الهندسية، وخدمات الفنادق والمصارف.

ويلاحظ أن الشركات دولية النشاط العملاقة تسعى إلى استغلال الميزات النسبية المتعددة لمختلف الأقطار العربية. ففي الخليج العربي كان النشاط الأغلب لها هو في مجال البتروكيماويات والصناعات المستخدمة للطاقة الرخيصة، وذلك للافادة من رخص المادة الأولية والميزات التي تمنحها أقطار الخليج بهذا الشأن. وفي حالة تونس، كان النشاط الأغلب هو في صناعة اجزاء للصناعات الهندسية، باستغلال العمل الرخيص في تونس. أما في حالة مصر، فمشاركة الشركات دولية النشاط هو في أنشطة منتجة لسلع استهلاك نهائية، للافادة من الاتساع النسبي للسوق المصرية، ولكي تكون في مركز يسمح لها باستغلال السوق العربية في حالة السير قدماً في انشاء أسواق مشتركة عربية.

بيد أن الاختراق الكبير للشركات دولية النشاط للاقتصاد العربي ـ خارج نطاق قطاع النفط والبتروكيميائيات والخدمات النفطية ـ قد تمركز في قطاعي المقاولات والانشاءات المدنية من ناحية، والمصارف وشركات التمويل من ناحية أخرى.

ويبلغ حجم الأموال المنفقة، والأعمال المنجزة، في سوق المقاولات والانشاءات المدنية، عشرات المليارات من الدولارات، استأثر بنصيب الأسد منها الشركات الأجنبية والمقاولون الاجانب والمكاتب الاستشارية الاجنبية. ويكفي، لاعطاء فكرة عن الأحوال المنفقة على أعمال المقاولات والانشاءات المدنية في الأقطار العربية المختلفة، أن حجم عقودها قد بلغ نحو ٧٩ مليار دولار عام ١٩٨١ في مجمل المنطقة العربية، مقارناً بحوالى ٤٤ مليار دولار عام ١٩٨٠، وهي تطورات لأحجام هائلة بكل المقاييس الدولية والمحلية. كذلك تشير البيانات

الأمريكية إلى أن جانباً مهماً من المقاولات التي تم اسنادها عالمياً إلى مقاولين أمريكيين، هم من بين أكبر ٤٠٠ مقاول في الولايات المتحدة، هي مقاولات لانشاءات عربية. وقد بلغ المتوسط السنوي لقيمة هذه المقاولات خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨١ نحو ٩ مليارات دولار، أي ما يعادل ثلث قيمة جميع المقاولات الأجنبية المسندة إلى مقاولين أمريكيين.

كذلك نشطت الشركات والمكاتب الاستشارية الاجنبية في مجال التصاميم والاشغال المدنية. وقد قدرت دراسة حديثة (قامت بها الحكومة الفرنسية) الرقم الاجمالي لحجم الخدمات الاستشارية التي قامت بها الشركات والمكاتب الاستشارية في الأقطار العربية الكبرى بنحو ٢٣ مليار دولار أمريكي عام ١٩٧٩، منها ٩ مليارات مثلت واردات خدمية. وتشير الدراسة إلى أن المنطقة العربية تمثل ٣٥ بالمائة من صادرات الخدمات الاستشارية في مجال الانشاءات وأعمال الهندسة المدنية.

كذلك تمثل المنطقة العربية نحو ثلث الصادرات اليابانية التي تندرج تحت الصنوف والأنماط المختلفة للخدمات الاستشارية والهندسية.

وتتسم سوق المقاولات العربية ـ الدولية بدرجة عالية من الاحتكار والتمركز، إذ تتمتع بعض شركات المقاولات الأجنبية، والمكاتب الاستشارية الأجنبية، بأوضاع احتكارية في السوق العربية للمقاولات، على ضخامتها.

وتكوّن خلال الحقبة النفطية العديد من المصارف العربية الدولية المشتركة. ووفقاً للحصر الذي جاء (عام ١٩٨١/ ١٩٨٢) لجميع المصارف العاملة في المنطقة العربية، كان هناك ٨٥٨ مصرفاً ومؤسسة مالية أصلية بخلاف الفروع. ومن هذا العدد تمثل المصارف العربية ـ الأجنبية المشتركة، وفروع المصارف الأجنبية ومكاتبها، نحو ٩٠ بالمائة من اجمالي المصارف العاملة في المنطقة، أما المصارف الوطنية الصرفة فلا تحتل سوى نسبة الـ ١٠ بالمائة الباقية.

وتدريجياً أخذت الأشكال الأخرى «غير التقليدية» لعمليات الشركات دولية النشاط (عقود تسليم المفتاح، عقود التوريد للمعدات، عقود الادارة، عقود الاستثمارات، عقود الصيانة)، تطغى على الأشكال التقليدية للاستثمارات المباشرة.

وترتب على هذه الأنماط عديد من أشكال الاهدار، في تحمل الجانب العربي لشروط مالية وفنية مجحفة؛ في مجالات التصميم وإعادة التصميم للتجهيزات والمعدات، وفي مزيد من التبعية خلال اختيار المكونات ومستلزمات الانتاج وعقود الصيانة والادارة والتدريب.

و ـ وفي ضوء تلك العوامل جميعها، وفي ضوء النجاح المحدود للجهود التكاملية العربية، زادت درجة اندماج كل من الأقطار العربية منفصلة في السوق الدولية. واستبدلت الاشكال القديمة للتبعية، التي كانت تعتمد على السيطرة المباشرة على المواد الخام، بأشكال جديدة من التبعية تبرز بصورة واضحة فيما يلي:

(١) الزيادة الكبيرة في الاعتماد على تصدير النفط والمنتوجات المنجمية إلى الدول الرأسمالية المتقدمة. هكذا ارتبطت الأقدار الاقتصادية للأقطار النفطية، والأقطار غير النفطية أيضاً، بتطورات وأوضاع السوق العالمية للنفط، التي فقدت الأقطار العربية حالياً إمكانية التحكم فيها. وبينما يتم ارتباط الأقطار النفطية بتطورات سوق النفط العالمية بشكل مباشر، فإن تأثير تغيرات سوق النفط على الأقطار غير النفطية، يتم خلال تأثرها بما يحدث في الأقطار النفطية من تطورات.

(٢) الزيادة الكبيرة في الاعتماد على الاستيراد من الخارج لمواجهة الطلب على أدوات الانتاج ومستلزماته، وعلى سلع الاستهلاك، والخضوع للتأثير الضخم لفنون الاعلان والتسويق الحديثة، ذات التأثير الفعال على الأنماط الاستهلاكية في الوطن العربي.

(٣) سيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة على الفوائض المالية للأقطار النفطية واستخدامها لتلك الفوائض طبقاً لقوانين السوق الرأسمالي، دون أن يكون للأقطار النفطية ذاتها تأثير يذكر على كيفية استخدام تلك الأموال.

(٤) زيادة مديونية الاقطار غير النفطية، واعتمادها الكبير على السوق المالية العالمية في الحصول على التمويل اللازم لها، مع ما يترتب على ذلك من تحملها لاعباء ضخمة للديون الخارجية.

(٥) التبعية التكنولوجية المتزايدة إلى الدول الصناعية المتقدمة، سواء في مجالات الانتاج أم الادارة أم التسويق، وهذا سواء لمواجهة احتياجات التحديث والتنمية، أم لمواجهة الطلب الاستهلاكي المتزايد للأقطار العربية.

(٦) التبعية الثقافية في محتوى الثقافة والاعلام وتوجهات الحياة، وظهور ازدواجية حقيقية في كل هذه المناحي.

(٧) التبعية الغذائية، الناتجة عن تغير أنماط الاستهلاك، ومحدودية نمو الانتاج الزراعي، بخاصة في مجال الحبوب الاساسية.

ويجيء هذا كله اضافة إلى آليات أخرى للتبعية، ترتبط بالخيارات السياسية للأقطار العربية، وتحالفاتها مع بعض القوى الدولية، وبإهمالها للعمل العربي والسياسي والعسكري المشترك.

خاتمة

لا يكفي ما سبق لرسم الصورة العامة، للتطورات في الوطن العربي، فلا بد أيضاً من الاشارة إلى ما تتعرض له الموارد العربية المادية والبشرية من إسراف وتحطيم وضياع، نتيجة للنزاعات الاقليمية، والعربية ـ العربية المحلية.

ورغم أن عدداً من النزاعات العربية ـ العربية قد تكرر، مهدراً موارد عربية في المغرب

والمشرق، لكن بقي أن أكثرها تدميراً وأشدها اضاعة للموارد، وهي ولا شك الحرب الأهلية في لبنان، والحرب الايرانية ـ العراقية.

ودون أي محاولة لحصر الخسائر الاقتصادية، نشير إلى أن استمرار الحرب الأهلية في لبنان (لأكثر من ثلاثة عشر عاماً حتى الآن)، لم تؤد فقط إلى وقف نمو الاقتصاد اللبناني، ولكن أيضاً إلى تحطيم معظم البنية التحتية اللبنانية في العديد من ارجاء لبنان، فضلاً عن تحطيم عدد من المدن والمساكن بخاصة في بيروت وطرابلس والجنوب، اضافة إلى الخسائر الضخمة في الأفراد؛ ضياع جيل بأكمله، انشغل في الحرب الأهلية والقتال، بعيداً عن اكتساب الخبرات والمواهب التي تؤهله للعمل المنتج في خدمة لبنان والوطن العربي في مجموعه.

وفي العراق كذلك، تتعدى الخسائر مجرد انخفاض معدلات النمو، وانتقال العراق من قطر ذي فائض مالي إلى قطر يحقق عجزاً في ميزان المدفوعات. ويتحمل العراق ديوناً تزداد تضخماً (للدول الأجنبية والعربية)، وخسارة المزيد من المدن والمنشآت، فضلاً عن الخسارة الكبيرة في الأرواح والأفراد، وانشغال جيل عراقي لمدة تزيد عن سبع سنوات في حرب ضروس دون جدوى.

ونكتفي هنا بالاشارة إلى أن الخسائر الضخمة، والتبديد الهائل في الموارد، ترتبط في كلتا الحالتين كما ترتبط في حالات اخرى مشابهة، بغياب الارادة العربية الموحدة وباعلاء شأن التقاليد الصغرى على التقاليد الكبرى في الوطن العربي. كما ترتبط بغياب الديمقراطية والمشاركة الحقيقية للجماهير العربية في صنع القرار.

وهنا لا بد أيضاً من عرض تقويم الآخرين لهذا الحاضر. ولنتذكر ما قاله رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية عشية مطلع عام ١٩٨٧:

«عندما نفحص العالم العربي في أواسط الثمانينات، نرى أنه يتميز بنوع من الضعف الجماعي المستمر الذي يتسم بعدد من السمات: الأولى هي تفسخ بارز في اجزاء وقطاعات مختلفة؛ ازاء موضوع النزاع الاسرائيلي العربي، وانقسام بين دول راديكالية ودول براغماتية؛ تفسخ بين أنظمة ذات طابع مختلف، موالية للغرب وموالية للسوفيات. كان ثمة تطوران عمقا التفسخ في هذه السنوات: توجه مصر نحو معاهدة سلام منفرد مع اسرائيل، والحرب الايرانية ـ العراقية.

السمة الثانية هي غياب دولة قائدة في العالم العربي. ليس ثمة دولة مؤهلة لقيادة الجزء الاساسي في العالم العربي. إن مصر وسوريا شبه معزولتين. وبينما تتجه مصر نحو الخلاص من العزلة، فإن سوريا ما تزال غارزة فيها. أما العراق والسعودية فليستا مؤهلتين لاداء دور الدولة القائدة في العالم العربي.

السمة الثالثة هي استمرار تبلور الدولة الوطنية (القطرية) العربية لحساب استمرار هبوط قوة الاتجاه للوحدة العربية.

إن الصعوبة البارزة أمام خلق ائتلاف عسكري وحتى سياسي ضد اسرائيل كرد جماعيّ على التحدي العسكري الذي تضعه اسرائيل أمام العرب، هي السمة الرابعة. إنّ الرد الاساسي، الذي يطرحه العرب أمام هذا التحدي، هو التعاظم العسكري الحثيث، الذي يتم على أساس جهود فردية غير موحدة ومنسقة. مع ذلك فإن محصلة القوة العسكرية العربية الشاملة، التي تشكل بواسطة تضافر قوة جميع الدول كل واحدة على انفراد، تدل على قوة متزايدة بوتيرة سريعة جداً.

ثمة سمة خامسة هي وجود تهديدات لاستقرار قسم من الأنظمة العربية، الراديكالية والبراغماتية على السواء. إنّ قسماً من الأنظمة قلق من الحاجة إلى تقديم رد على التهديد الكامن في تيارات اسلامية متطرفة، حتى وإن لم تتحول هذه التيارات بعد إلى موجة جارفة.

إن ضعف قوة سلاح النفط وضعف القوة الاقتصادية العربية، من جراء كساد سوق النفط، والمشاكل التي نشبت في قسم بارز من الدول العربية هي السمة السادسة.

إن التفسخ في العالم العربي ينعكس أيضاً على تصور الصراع ضد اسرائيل. وعلى هذه الأرضية، فإن معظم العالم العربي يقبل اليوم... انه ليس بالامكان اليوم قهر اسرائيل... أو، على الأقل، التوصل إلى إعادتها إلى «الحجم الطبيعي»[١٨].

وفي الاسبوع نفسه الذي جاء فيه هذا الحديث عن الكيان الاسرائيلي، نشرت «الايكونومست» نتائج دراسة لها عن «بلدان في خطر»، بحثت فيها في بعض الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى مخاطر على النظم السياسية القائمة، في خمسين بلداً نامياً وشبه نام[١٩]. وقسمت هذه الدراسة البلدان إلى خمس مجموعات: بلدان في مخاطر زائدة عن الحد، وأخرى في مخاطر كبيرة جداً، وبلدان في مخاطر كبيرة، وأخرى في مخاطر متوسطة، وفي النهاية البلدان التي تتعرض لمخاطر محدودة. ورغم أن المؤشرات التي استخدمت قد تنطبق قيمها على أقطار عربية أخرى لم يتم تجميع معلومات عنها في هذه الدراسة، فعلى الأقل تذكر الدراسة ما يلي: ان العراق والسودان يأتيان ضمن البلدان المعرضة في المستقبل لمخاطر زائدة عن الحد، وتتعرض مصر والمغرب وتونس لمخاطر متوسطة.

---

(١٨) أمنوني شاحاك، «اسرائيل والشرق الأوسط على عتبة سنة ٢٠٠٠»، هآرتس، ١٩٨٦/١٢/٣١.

(١٩) *Economist* (20 December 1986).

وتأتي المؤشرات المستخدمة، في تقويم مدى الخطورة، على النحو التالي من حيث أهميتها، في هذه الدراسة: التورط في حروب، فقدان الشرعية، تدهور معدل النمو الاقتصادي، حكم الفرد والنخب المحدودة، الاعتماد السلعي على الخارج، الفساد، تدخل الجيوش في الحكم، الدين الخارجي، ضعف جهاز الدولة، معدلات التضخم، الاضطرابات الطائفية، الجماعات الدينية المتطرفة، محدودية انتاج الغذاء، هروب رأس المال، مشكلات تثيرها الأقطار المجاورة، التكدس بالمدن.

جدول رقم (٣ - ١)

أوضاع مورد المياه في الوطن العربي

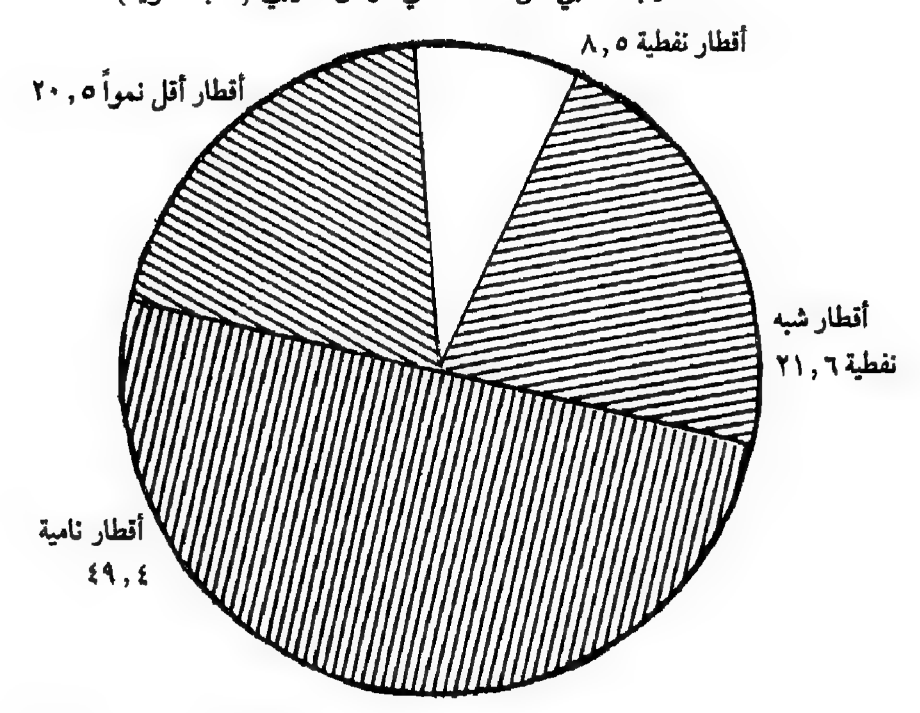
الانهار الكبرى	البلد غير العربي، المباشر في التحكم بمصدر المياه	الاقليم العربي المعني مباشرة	تقرير لنسبة التحكم (الحالية) للبلدان غير العربية في شرايين المياه	ملاحظات
النيل وشيلي	اثيوبيا	السودان/ مصر/ الصومال	٨٥ بالمائة	يمكن تغيير النسبة باقامة مشروعات مشتركة بالسودان
الفرات ودجلة	تركيا	العراق/ سوريا	٨٠ بالمائة	يمكن تغيير النسبة بإقامة مشروعات مشتركة داخل العراق وسوريا
السنغال	السنغال	موريتانيا	١٠٠ بالمائة	تحتاج موريتانيا لامكانات كبيرة لتقاسم المياه مع السنغال
مجمل الأنهار الكبرى	أثيوبيا تركيا غينيا ايران السنغال كينيا أوغندا زائير	الوطن العربي	٨٨ بالمائة	ويؤدي العمل العربي المشترك (أيضاً) الى تنظيم الاستفادة من الانهار الداخلية، وردع العدو الصهيوني، والتعاون الكبير للاستفادة من مياه الأمطار، اضافة إلى مظاهر القوة التي تترجم نفسها عند التفاوض مع دول الجوار للتنسيق في الموارد المائية.

شكل رقم (٣ ـ ١)

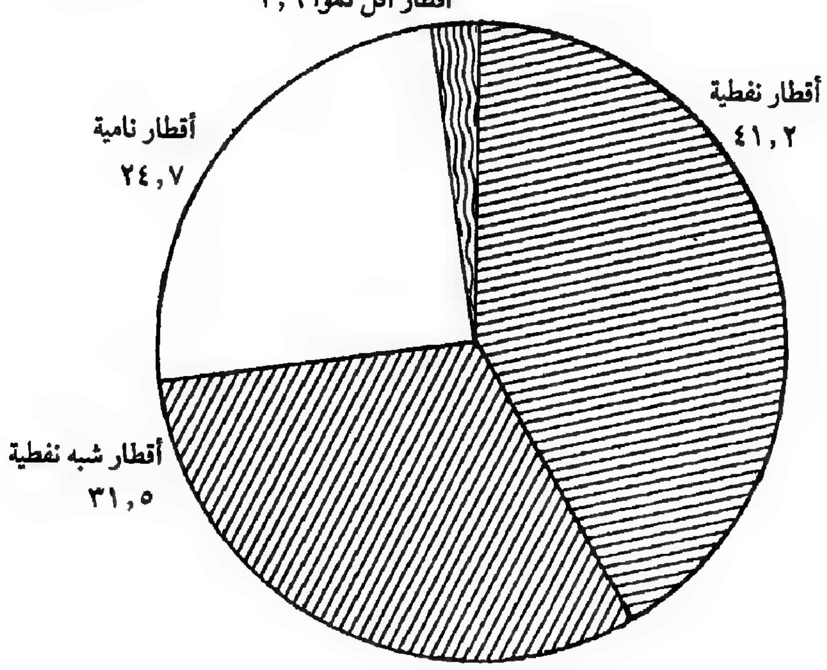
من تناقضات النمو الاقتصادي العربي (١٩٨٥)



أ ـ النصيب النسبي من السكان في الوطن العربي (نسبة مئوية)

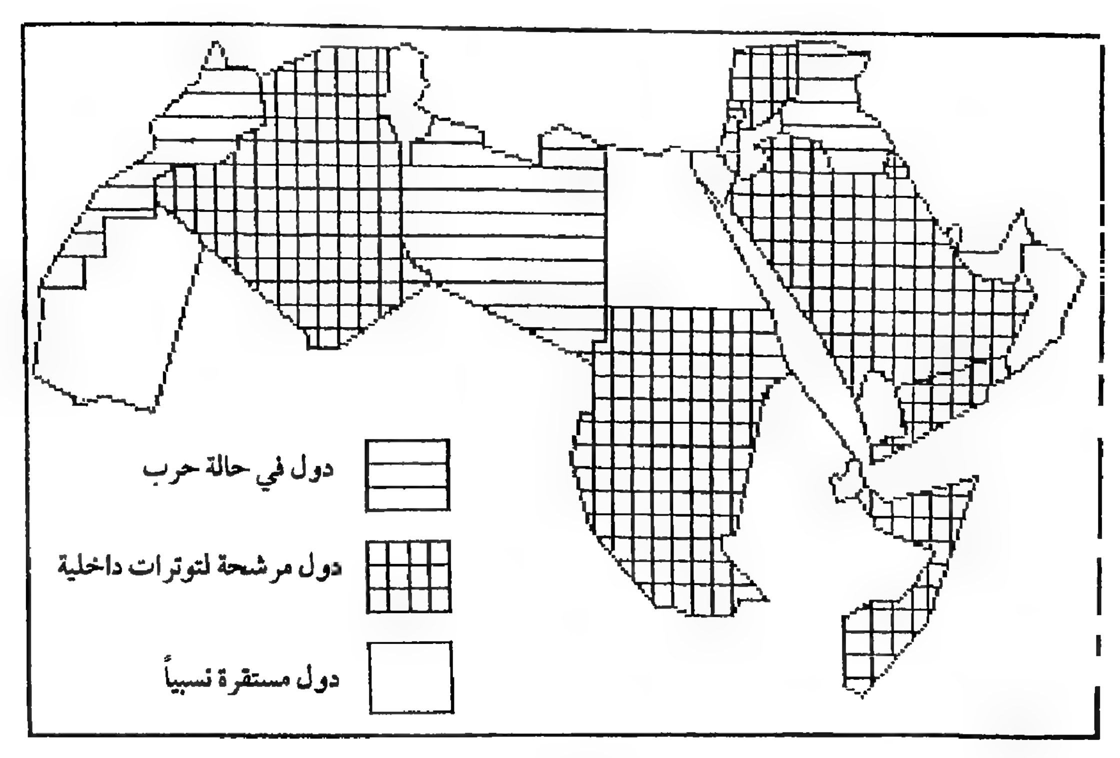


ب ـ النصيب النسبي من الناتج المحلي الاجمالي في الوطن العربي (نسبة مئوية)



شكل رقم (٣ - ٢)

من شواغل وانجازات الدولة القطرية

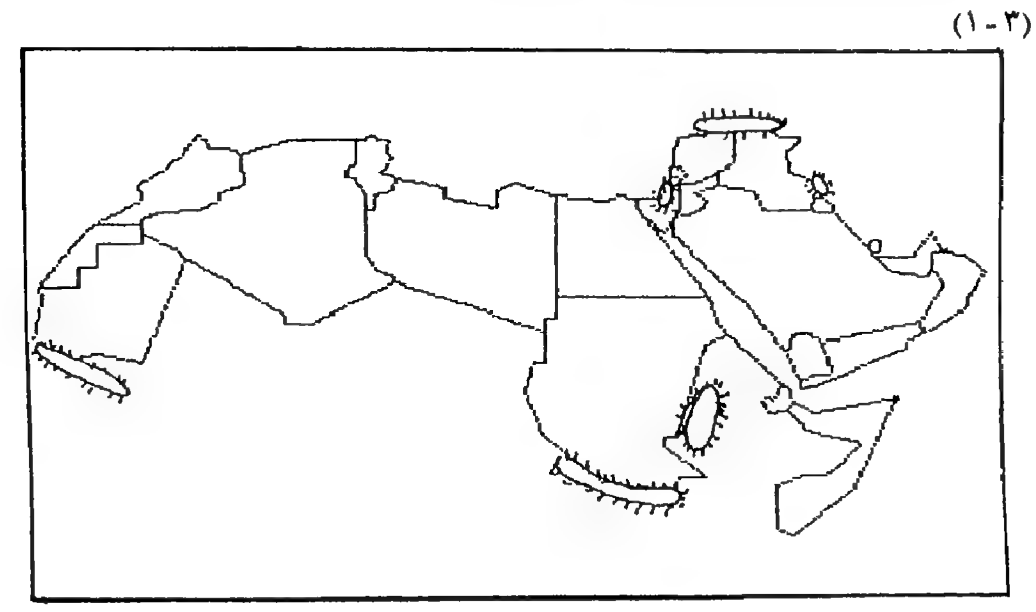


شكل رقم (٣ - ٣)

المواجهات المحتملة

١ ـ مواجهات الوطن العربي المحتملة حول المياه :

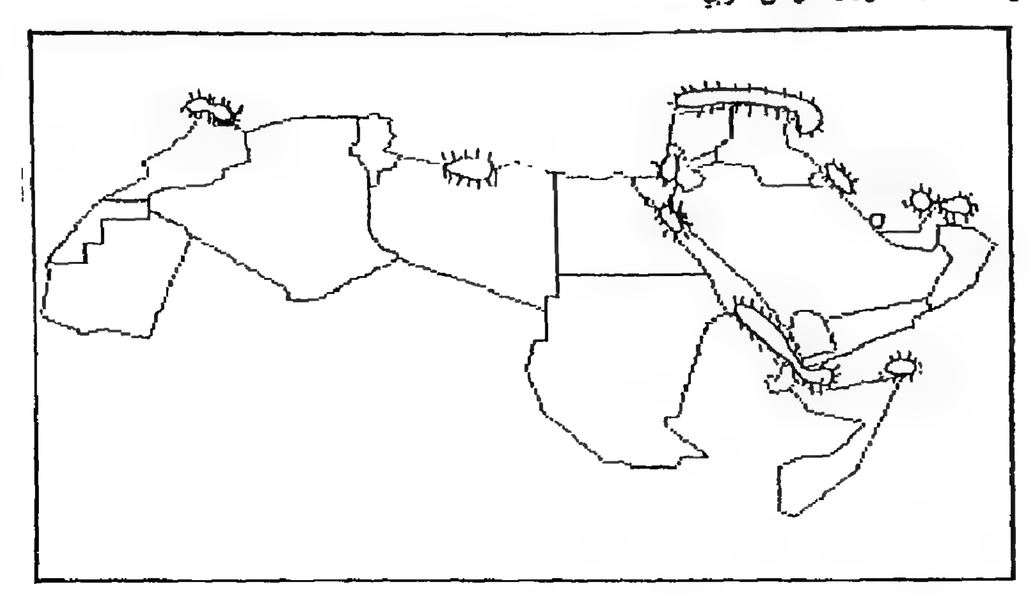
ويزيد عدد هذه البؤر الى الضعف إذا ما تصاعدت خلافات عربية/ عربية. نظر أيضاً جدول رقم (٣ - ١)



تابع شكل رقم (٣ - ٣)

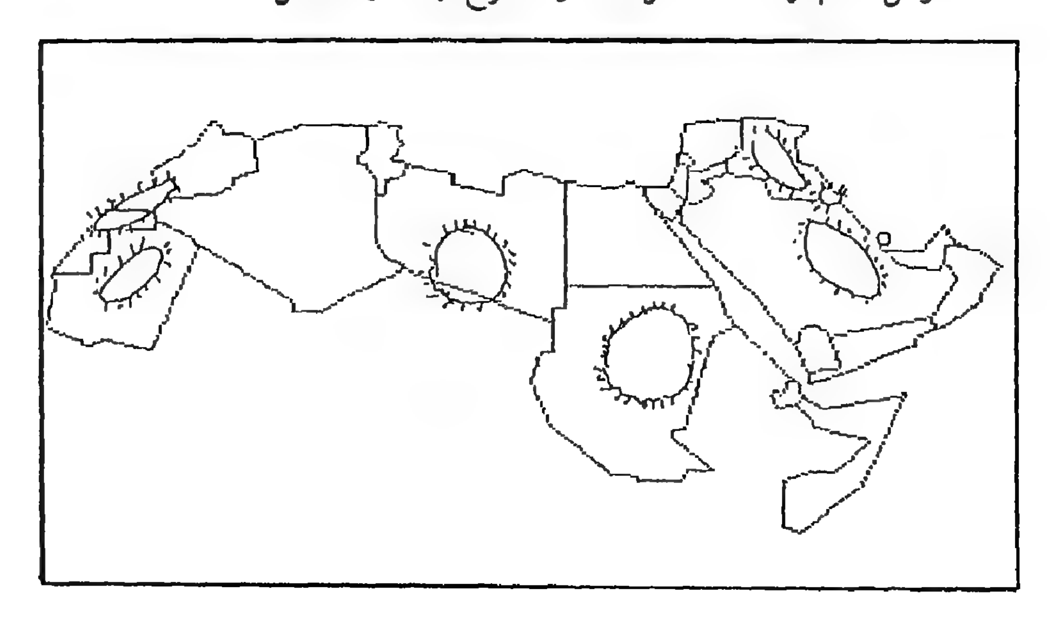
٢ - مواجهات جيوسياسية محتملة :

العرب امام خيار؛ أن تكون هذه النقاط الجغرافية الاستراتيجية الاضافية مسؤولية لقطر مواجهة لوحده، أو مسؤولية لوطن عربي!



٣ - مواجهات بسبب الموارد الطبيعية الأخرى :

الأرض الخصبة والمعادن قد تكون مصدراً للصراع أو مصدراً للتكامل . . . !

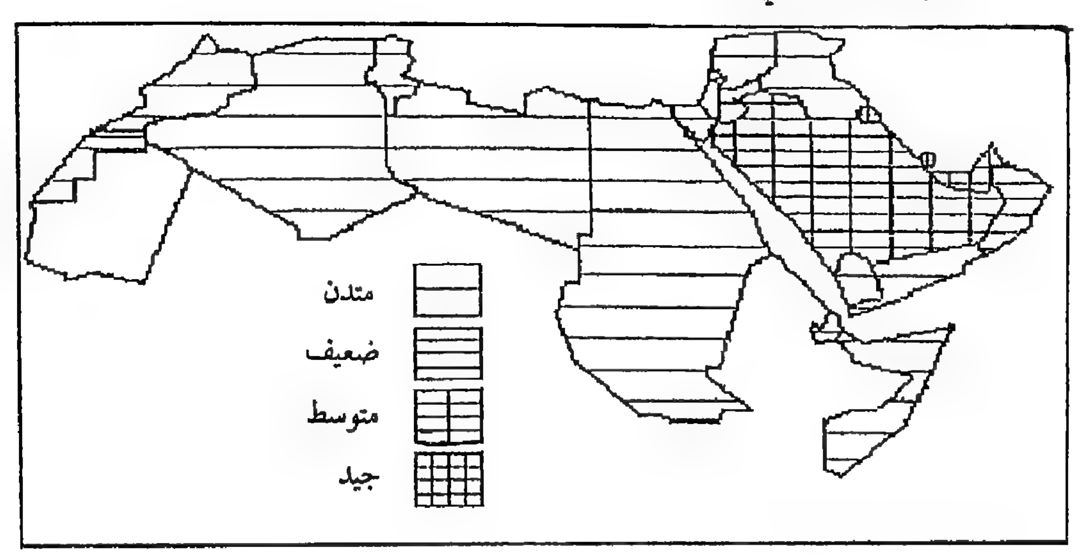


شكل رقم (٣ ـ ٤)

بعض تباينات الانجاز العربي في الثمانينات في الوطن العربي(*)

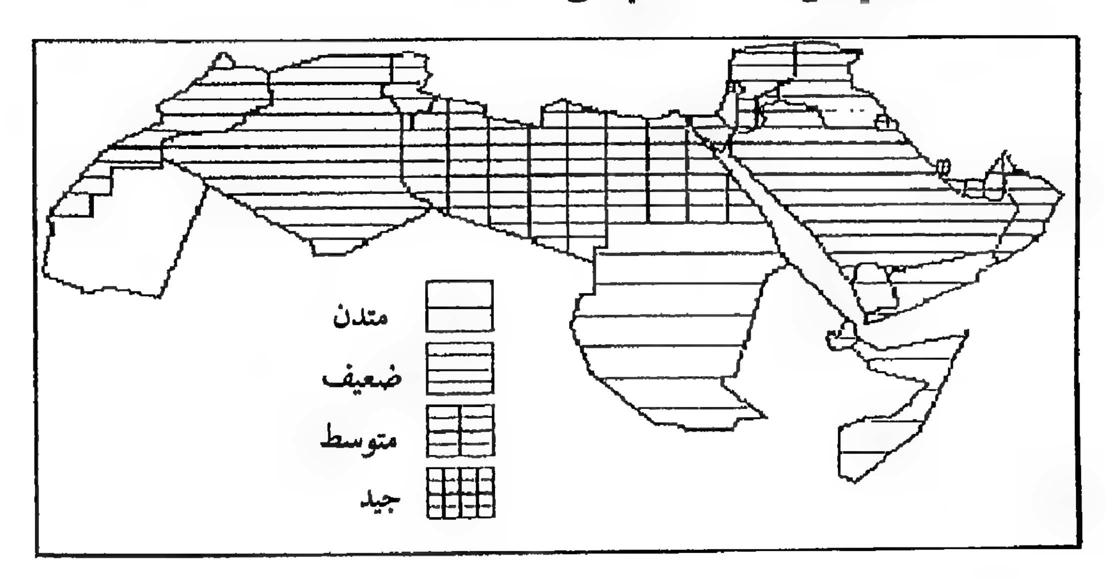
١ ـ مدى تطور البنية التحتية :

١٤ قطراً عربياً متدنياً في تطوره



٢ ـ مدى تطور الخدمة الصحية :

خمسة أقطار في وضع متدن ، وسبعة في وضع ضعيف

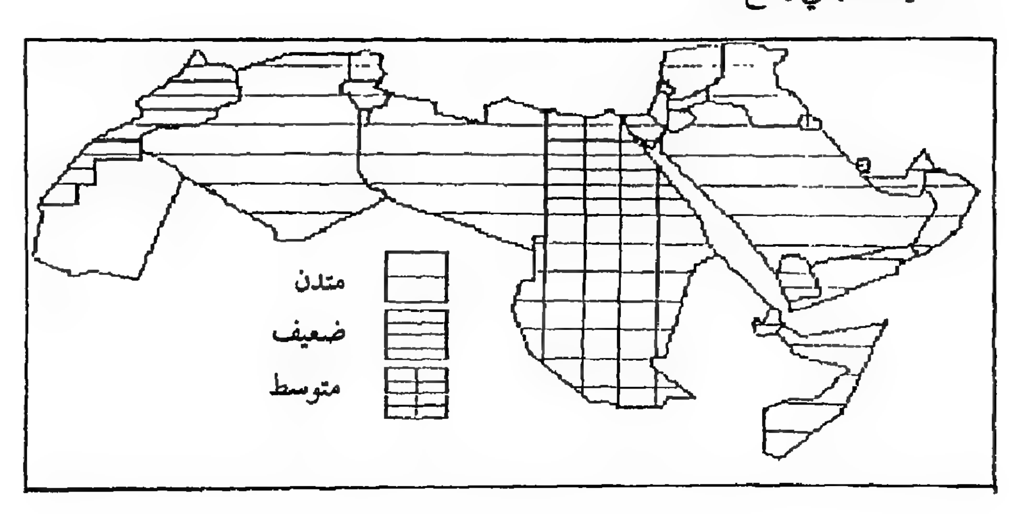


(*) اعتمدت على المؤشرات التي جاءت في مجلة: *International Living*, June 1987.
مع تعديل التقدير الخاص بالحريات في ضوء التغيرات الاخيرة بالسودان.

تابع شكل رقم (٣ ـ ٤)

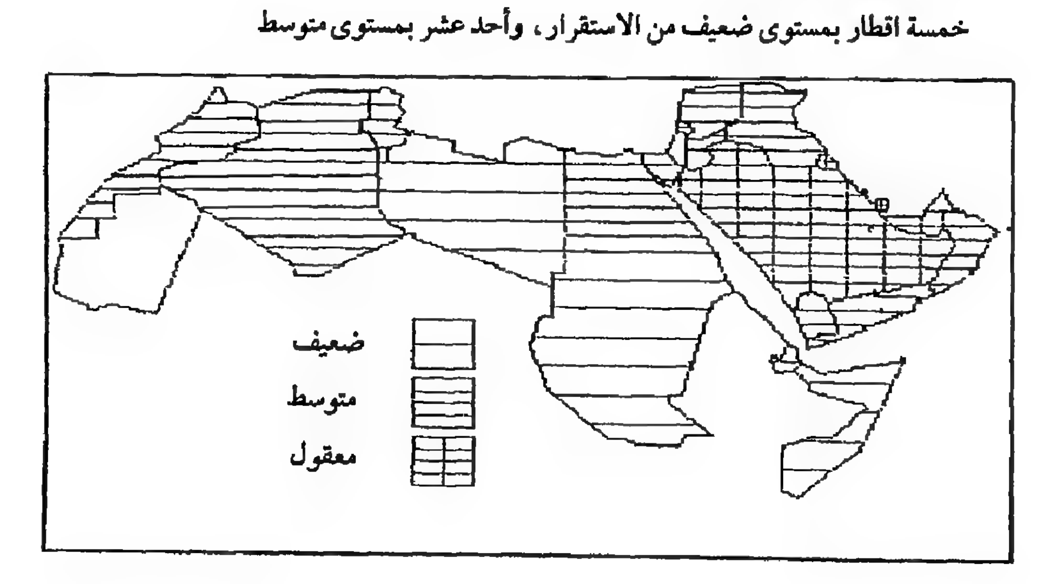
٣ ـ مدى تطور الحريات:

عشرة أقطار في وضع متدن



٤ ـ درجة الاستقرار الاقتصادي:

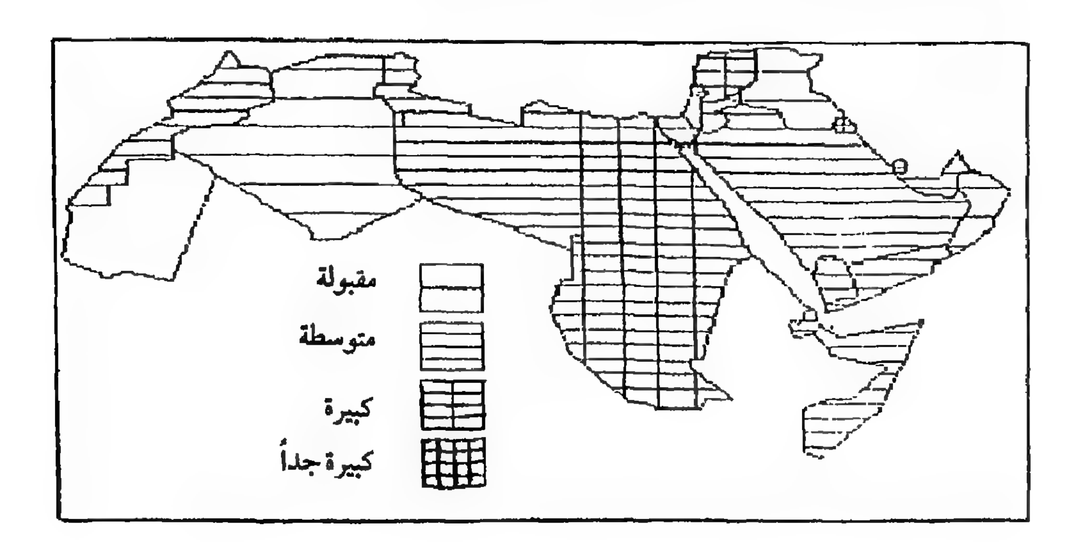
خمسة اقطار بمستوى ضعيف من الاستقرار، وأحد عشر بمستوى متوسط



تابع شكل رقم (٣ - ٤)

٥ - سرعة ارتفاع كلفة المعيشة :

اربعة أقطار عربية في وضع يتراوح بين سرعة كبيرة وكبيرة جداً



الفصل الرابع

الآفاق العالمية والخروج إلى القرن الحادي والعشرين

إلى أين يمكن أن يذهب بنا هذا العالم الذي يقال أن هناك حضارة واحدة تحكمه؟ مع مطلع القرن التاسع عشر كانت أوروبا وأمريكا الشمالية تمثلان ٢٢ بالمائة من قاطني الأرض. ومع مطلع القرن العشرين كانتا تمثلان ٢٩ بالمائة. ومع دورة القرن الحالي سوف تعود هذه النسبة لتصبح دون ٢٠ بالمائة، وربما لتتقهقر إلى أدنى من ذلك في أفق عام ٢٠١٥[١].

ويبلغ سكان الأرض حالياً أكثر من ٥ مليارات نسمة. وإذا ما استبعدنا الدول الصناعية وشبه المصنعة، والدول الغنية المصدرة للنفط، فإن سكان ـ ما يمكن أن نسميه أحياناً ـ الدول النامية يمثلون الآن ثلثي سكان العالم. وحسب الإسقاطات الأكثر احتمالاً، فإن سكان هذه الدول النامية سيقترب عددهم عام ٢٠١٥ من إجمالي سكان الكرة الأرضية قاطبة في عام ١٩٨٥.

ويبقى علينا أن نبحث في امتدادات الآفاق «العالمية» لما يحيط بنا فوق هذا الكوكب، وقواها، والمظاهر الكامنة فيها. إضافة إلى البحث في الفرص المتاحة أمام الوطن العربي وسط الساحة والآليات العالمية في المستقبل. والبحث، في الاطارين الدولي والاقليمي، يعني المرور على آفاق الظواهر الاقتصادية والتقنية، وعلى مستقبل النظام العالمي، وعلى جميع الاحتمالات على مستوى الإقليم المحيط مباشرة بوطننا العربي.

---

(١) استخرجت هذه المؤشرات من المرجعين التاليين:
J.Blum [et al.], *The European World since 1815: Triumph and Transition* (Boston: Little, Brown, 1966), and World Bank, *World Development Report, 1986* (Washington, D.C.: The Bank, 1986).
إضافة إلى التوقعات الخاصة بفريق الدراسة.

أولاً: مستقبل الخريطة الاقتصادية

تُسلّمُ الحضارة «الغربية» المهيمنة بالعوامل الاقتصادية المادية كمحددات للنمو، وإليها يُتبع العديد من الظواهر الأخرى، ومن هنا أهمية أن تأتي هذه على رأس القائمة.

١ ـ المحددات الطبيعية

أ ـ في أي مرحلة تاريخية لا بد وأن يحدث توازن عالمي بين اعداد البشر وتنظيمهم الاجتماعي من ناحية، والموارد الطبيعية للكرة الأرضية ـ وما يمكن أن يقدمه كل من العلم والتقنية لهذه الموارد ـ من ناحية أخرى.

وكثيراً ما تهمل التوقعات بأعداد البشر احتمالات الحروب، ولكن يفترض أنّها لا تهمل آثار المجاعات والأوبئة، بقدر ما تأتي هذه متصلة بأداء النظم الاجتماعية ومستويات التنمية والتقدم. وأكثر التوقعات دلالة بالنسبة إلى مستقبل السكان بالعالم، توضح أن عدد سكان المعمورة سوف يزيد بحوالى ٥٠ بالمائة عبر فترة ربع قرن، ١٩٩٠ ـ ٢٠١٥[٢]. ولا يوجد ما يشير، حتى الآن، إلى أن سكان العالم في العقود الثلاثة المقبلة سوف يتزايدون بمعدلات تقل كثيراً عمّا يتزايدون به الآن. وعلى العكس يوجد ما يشير إلى أن **٩٠ بالمائة من الزيادة العالمية المشار إليها، سوف تحدث في البلاد الأشد فقراً من بلدان العالم الثالث**. وفي الوقت الذي يمكن أن نتوقع فيه انخفاض الخصوبة بالبلدان النامية بحوالى ٣٠ بالمائة، علينا أن نتوقع ازدياد توقع العمر عند الميلاد بأكثر من ١٠ بالمائة. وفي الوقت الذي نتوقع فيه مقاومة عنيفة من الدول الصناعية المتقدمة ضد أي هجرة واسعة إليها من بقية العالم، علينا توقع تحركات درامية من سكان الريف بالعالم الثالث إلى حضره، بما يمثله كل ذلك من توترات وتشوهات اجتماعية ومن استقطاعات من الخدمات والانتاج.

ان الوطن العربي محاط بافريقيا، التي تكون الزيادة فيها في ربع القرن التالي حوالى ٣٧ بالمائة، وآسيا ٣٠ بالمائة، وجنوب آسيا ٨٠ بالمائة. أما الوطن العربي، فإن التوقعات تشير إلى مضاعفة سكانه تقريباً عبر ربع قرن.

ب ـ ويقدر الاحتياطي المؤكد العالمي من النفط حالياً بـأكثر من ١٠٥ مليـارات طن. وأقصى ما يمكن أن يصل إليه الاحتياطي بأنواعه ـ في ضوء المعرفة الحالية ـ يتـراوح ما بين ٢٣٠ ـ ٢٨٠ مليار طن. وبافتراض ثبات الاستهلاك العالمي للنفط عند مستواه في ١٩٨٥ (أي حوالى ٢,٨ مليار طن بالسنة)، فـإن عمر النفط المتبقي يتـراوح بين ٣٧ عامـاً، باستخـدام الاحتياطي المؤكد، و ١٠٠ عام باستخـدام الحدود القصـوى للاحتيـاطي. ولكن تبقى عدة احتمالات، وقد تكون هي الأكثر تقبلاً. فانتـاج النفط يمكن أن يصل إلى أقصـاه في الفترة

---

(٢) تبنى الحسابات هنا على اسقاطات الأمم المتحدة، البـديل المنخفض، مع الأخذ في الاعتبار للتعديلات التي جاءت في: World Bank, Ibid.

١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠، ومع ازدياد الضغط على موارد النفط، يتم تحول جزء من الاحتياطي المحتمل إلى احتياطي مؤكد. ولكن يبقى ـ مع ذلك، ولذلك ـ أن يكون **عمر النفط أقل من ٧٥ عاماً في جميع هذه الأحوال**، وتبقى المفاجآت، أو التوقعات المبنية على تطور العلوم والتقنية. ويمثل النفط حالياً أكثر من ٤٥ بالمائة من إجمالي الطاقة الأولية المستخدمة على مستوى العالم، ولأسباب عديدة، فإنه سيبقى في حدود هذه النسبة لعدّة عقود تالية على الأغلب(٣).

ويقدر الاحتياطي المؤكد من **الغاز الطبيعي** بحوالى ٩٠ مليار طن مكافىء نفط. وحدود المعرفة الحالية تقدّر الحد الأقصى للاحتياطي بأنواعه بما يتراوح بين ٢٦٠ و ٥٠٠ مليار طن مكافىء نفط. وعلى الأغلب فسوف يزداد انتاج واستهلاك الغاز الطبيعي بشكل سريع (المستوى الحالي حوالى ١,٦ مليار طن مكافىء نفط في عام ١٩٨٥) وحتى بداية القرن الحادي والعشرين، وعلى أن يثبت بعد ذلك لفترة طويلة. أي أن الحد الأقصى للانتاج سوف يكون بعد بلوغ النفط الحد الأقصى لانتاجه بفترة عقدين إلى ثلاثة. وبعد حساب الضياعات المترتبة على استخدام الغاز الطبيعي، فأقصى ما يمكن أن تصل إليه نسبة الغاز في إجمالي الطاقة النهائية في الاستخدام على المستوى العالمي هو ١٥ بالمائة بعد ثلاثة عقود.

وتمثل العودة إلى الاستخدام الواسع **للفحم** أحد الاحتمالات. ويقدر حجم الموارد المؤكدة والمحتملة منه بحوالي ٦٠٠٠ مليار طن مكافىء نفط. وتقترب نسبة الفحم في الطاقة الأولية من ٢٠ بالمائة من الاجمالي العالمي حالياً. ولنلاحظ أن نسبة معقولة من ذلك سوف تضيع في مراحل ما قبل الاستخدام النهائي للطاقة.

وبالنسبة إلى **الطاقة النووية**، وفي حدود التطور التقني المعاصر والمتوقع في الأجل المتوسط، فإنها يمكن أن تمثل في نهاية فترة الاستشراف ـ بحد أقصى ـ حوالى ١٧ بالمائة من الطاقة الأولية، وحوالى ٧ بالمائة من الطاقة النهائية.

وإضافة إلى تلك المصادر الرئيسية، التي ستبقى كذلك، هناك الاحتمالات الخاصة بالتوسع عالي التكلفة: في استخدام **الطاقة الشمسية، ورمال القطران والنفط الخام الثقيل، والحرارة الجوفية**، وإعادة **استخدام الطاقة، وفصل الهيدروجين، وطاقة الرياح والمد والجزر، وبعض التوسع في الطاقة الهيدروليكية**، وغيرها. وكل هذه المصادر مرهونة بمدى التقدم التقني، الذي سوف نأتي إليه لاحقاً في هذا الفصل من الدراسة.

وهنا يجب التنبه إلى بعض الملاحظات:

ـ ان أكثر من ثلثي العالم لا يستهلك إلا ربع المنتوجات النفطية المستهلكة على

---

(٣) في التوقعات الخاصة بالنفط والغاز والفحم، استفاد الفريق من الدراسات والمراجع التالية:
OECD, *Interfutures; The Global 2000*, Report to the President: Entering the Twenty First Century; OPEC, *Annual Statistical Bulletin, 1985*,

وجين رومان فريش، «الطاقات البديلة للهيدروكربونات على المدى الطويل،» **النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)**، السنة ١٣، العدد ٦ (حزيران/ يونيو ١٩٨٧).

المستوى العالمي، وهم معرضون على الأغلب لحتميات التحديث والاستهلاك، ولآفاق تقنية بعينها، وكلها تمثل طلباً إضافياً على الطاقة.

ـ من المتوقع أن يتضاعف استهلاك البلدان النامية ما بين خمسة وسبعة أمثال في ربع قرن. ومع ذلك يبقى نصيب الفرد من الطاقة التجارية في البلدان المتقدمة سبعة أمثال نصيب الفرد في الدول النامية.

ـ ان بعض أشكال الطاقة التجارية يتصاعد ضدها رأي عام بيئي، ويكتسب في مواجهتها كل يوم مواقع جديدة. وإضافة إلى مشكلات التلوث البيئي والأمان النووي، فهناك المساحات المستقطعة والاستثمارات والموارد المعدنية، والمتوقع تزايدها مع الوقت، عند تطبيق الأساليب الفنية المتوقعة لانتاج الطاقة في المستقبل.

هكذا، فإن التوسع في انتاج أشكال الطاقة التجارية التقليدية، محكوم بعوامل بيئية وفنية ومالية. وبالتالي، فإن العقود الثلاثة التالية لا بد أن تشهد عجزاً سنوياً في توفير أي من هذه الأشكال. ويمكن أن يقل هذا العجز عن حوالي مليار طن مكافيء نفط في سنة ٢٠٠٠، تتنافس أشكال الطاقة الأولية لإشباعه، أو تقصر عن ذلك.

ج ـ في ربع القرن التالي، تحتاج الدول الصناعية المتقدمة إلى مضاعفة استهلاكها من الحبوب مرة واحدة، وبالدرجة الأساسية لتغذية الحيوان وللأغراض الصناعية. وتحتاج البلدان النامية لمضاعفة استهلاكها إلى ثلاثة أمثاله في ربع قرن، وبالدرجة الأولى لغذاء الإنسان. وعرض الحبوب رهن ـ بالدرجة الأولى ـ بتوافر الاستثمارات، ورغبة الغرب الصناعي في التوسع في انتاج الغذاء[٤]، ومقدرة الاتحاد السوفياتي على زيادة انتاجه، والتقلبات الجوية. وتستطيع البلدان الصناعية المتقدمة زيادة المساحة المزروعة فيها بحوالى ٥٠ بالمائة.

وتستطيع البلدان النامية مضاعفة المساحة المزروعة فيها، في نصف قرن. ولكن يعتمد تحقيق ذلك على مقدرة البلدان النامية على استحداث التنظيم المجتمعي، وتدبير الامكانات، كضرورات لزيادة انتاج الغذاء، علاوة على مشكلة ندرة المياه في عديد من مناطق العالم[٥].

ولا بد أن تشمل أي نظرة لمستقبل التوازن بين الإنسان والغذاء، إضافة إلى تطوير التنظيم الاجتماعي والعلاقات الدولية[٦] القادرة على تقليل الفوائد وإتاحة الاستثمار، البحث في الآفاق التقنية المتصلة بالغذاء، والآثار البيئية، واحتياجات الطاقة لتحديث الزراعة،

---

(٤) هذه الرغبة مشكوك فيها، وفيما يرتبط بها من نيات. انظر في ذلك: فرانسيس مورلابيه [وآخرون]، أمريكا وصناعة الجوع، ترجمة حسن أبو بكر (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦).

(٥) انظر: UN Water Conference, 1977; International Conference, Water for Peace, Washington, 1967, and Seminar of Committee on Water Research, Cairo, 1976.

(٦) حتى لو استطاعت بلدان العالم الثالث رفع مشاركتها في السوق العالمية للحبوب إلى ٢٠ بالمائة، فستبقى الولايات المتحدة مسيطرة على هذه السوق.

وغيرها. وفي جميع الحالات لا يمكن توقع انجاز تكنولوجي مؤثر، في مجال ترشيد احتياجات انتاج الغذاء من الطاقة، قبل بداية القرن التالي.

ولكن العديد من المؤشرات ـ في الوقت نفسه ـ يشير إلى امكانية زيادة غلة الهكتار من الحبوب وغيرها في البلدان النامية، بنسب تتراوح بين ٥٠ ـ ١٥٠ بالمائة في الأجل المنظور، إذا ما أتيحت الفرصة والامكانات التقنية المتصلة بذلك التوسع الرأسي.

والواضح أن المعدلات المشاهدة للتوسع الأفقي والرأسي في الأرض المزروعة، والنمط السائد لسوء توزيع الثروات بالعالم، لا يمكن أن تفي ـ بأي حال ـ باحتياجات سكان العالم، حيث يجب على كل هكتار مزروع أن يفي باحتياجات عدد متزايد من البشر. ويطرح ذلك مشكلات الغذاء العالمي بشكل حاد في العقود الثلاثة المقبلة، نتيجة لتعقد الظروف والعوامل الضرورية للتوسع الرأسي والترشيد.

وقد حاول بعض الباحثين تقدير القدرة النظرية لعالمنا على استيعاب البشر[٧]. وبافتراض أن المساحة المزروعة لانتاج الغذاء حوالى ١,٥ مليار هكتار (وهي تقرب من المساحة المزروعة حالياً)، وأن انتاجية الهكتار من الغذاء النباتي يمكن أن ترتفع من المتوسط الحالي (٢ طن)، إلى ٥ أطنان معادل حبوب للهكتار. فإذا أضيف إلى ذلك تقدير متفائل لما يمكن أن يضاف من مصادر حيوانية ومن البحار، لاقترب رقم الانتاج العالمي للغذاء من ٨ مليارات طن معادل حبوب. هذا الكم يجعل الكرة الأرضية تحتمل ١١ ملياراً من البشر، بافتراض أن الإنسان يستهلك في المتوسط (بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الحيوان والاستزراع) حوالى ٦٠٠٠ سعر حراري (كالوري) في اليوم. وهكذا، فإن الأرض قد تحتملنا ستين عاماً آخر. أما إذا أردنا ارتفاعاً في مستوى المعيشة على المستوى العالمي، من خلال تحقيق متوسط معقول مقداره ٩٠٠٠ سعر حراري في اليوم، فإن أمامنا طريقين:

الأول، تقريب المستويات بين بلدان نامية متوسطاتها ٣٠٠٠ سعر حراري، وأخرى متوسطاتها ١٥٠٠ سعر حراري باليوم؛ والثاني، أن ينخفض تحمل الكرة الأرضية إلى ٧,٥ مليارات نسمة فقط، أي أن لا تحتملنا حتى عام ٢٠١٥.

د ـ وبالنسبة إلى آفاق العرض والطلب بالنسبة إلى الموارد المعدنية الأخرى، خلاف الهيدروكربونات، فإن أهم الملاحظات المتصلة بهذه الآفاق، تأتي على النحو التالي:

ـ **ان خريطة توزيع هذه الموارد على مناطق العالم، يعاد رسمها بمرور الزمن.** فهناك دول استُنزفت، أو نهبت ثرواتها بمعدلات غير مسبوقة. وهناك مناطق أخرى لا يمكن ـ في حدود المعرفة الحالية ـ التكهن بما يمكن أن يوجد فيها من خامات. وهناك دول حاولت بقدر الامكان الاحتفاظ بثرواتها لتضمن حقوق الأجيال التالية، من خلال خيارات صناعية وتكنولوجية بعينها.

---

(٧) قارن: World Commission on Environment and Development (WCED), *Our Common Future* (Oxford: Oxford University Press, 1987), pp. 98-99.

ويمكن إعطاء أمثلة لكل من هذه الحالات. فالولايات المتحدة الأمريكية مثال للحالة الأولى، والسعودية والجزائر مثال للحالة الثانية، والاتحاد السوفياتي مثال للحالة الأخيرة. وبالشكل نفسه، سوف تتغير خريطة توزيع احتياطات الهيدروكربونات على المستوى العالمي، وإن بدرجة أقل. وعلى كل، فالفروق بين خريطتي الاحتياطات والاستهلاك بمناطق العالم كبيرة بشكل ملحوظ. والنظام العالمي يفرض على العالم الثالث التنازل عن جزء من إرادته وتحكمه في موارده حتى لا تقل الفروق بين هاتين الخريطتين.

هكذا، فإن هناك ارتباطاً واضحاً وكبيراً بين درجة تنوع الموارد المعدنية لبلد ما من ناحية، واتساع رقعته من ناحية أخرى. ويتحقق هذا الارتباط الواضح، وإن بدرجة أقل، بين نصيب كل بلد من ثروات العالم المختلفة من ناحية، ونصيب هذا البلد من مساحة اليابسة بالعالم من ناحية أخرى[٨]. وهذه النتيجة التي تم استخلاصها من الموارد التي تم التعرف عليها، وبلدان تتفاوت في درجة الاهتمام بالتعرف على الموارد المحلية، تحتمل أخذها في الاعتبار عند استشراف المستقبل.

- ان هناك **تطوراً كبيراً، يصل إلى حد الثورية، في النشاط العلمي والتقني لإحلال المواد، واستبدال موارد معدنية من أصل طبيعي بأخرى مصطنعة (مُخلّقة)**. وسوف نرجع إلى هذه الملاحظة مرة أخرى عند الحديث عن الآفاق التقنية.

وأياً كانت الانجازات المتوقعة في مجال احلال الموارد، فستبقى بعض الخامات الأرضية شديدة النقص نتيجة لتدهور الاحتياطات العالمية منها، بالشكل الذي لا بد أن يؤثر على تطور أسعارها في العقود الثلاثة المقبلة. من هذه: الفضة، والزئبق، والبزموت، والاسبستوس، والزنك، والقصدير، والتنغستين، ثم التنتاليوم، فالرصاص، فالنحاس، على الترتيب بدءاً بأقلها عمراً.

- ان المقولة، التي تشير إلى أن المستقبل لا مكان فيه للكيانات الصغيرة المعزولة، هي صحيحة لأسباب طبيعية بيئية بعيدة المدى أيضاً، وليس لأسباب سياسية اقتصادية آنية فقط. فكثير من الدول يمكن أن تشترك في مصادر طبيعية من الأرض والبحار والأنهار، ويمكن أن تشترك في أحواض نفط وغيرها. والتصحر الذي يواجه العالم النامي كله لا يمكن لبلد واحد أن يواجهه[٩]. ويصعب الانفراد بالمواجهة لأمواج الجراد وما شابه، والآفاق المتوقعة للتلوث بالمياه والجو لا يمكن مجابهتها إلا بالتكامل والتعاون. ولدينا الارتباط الواضح بين الكوارث والمخاطر البشرية من ناحية، والاداء التنموي القاصر على المدى البعيد من ناحية أخرى[١٠].

---

(٨) أجرى فريق الدراسة اختباراً لهذه المقولة من واقع البيانات التي نشرتها دراسة «Interfutures»، وكانت هذه عن ٢١ مورداً معدنياً، وعن كل بلدان العالم.

(٩) قدّر التصحّر في فترة السبعينات باستقطاع متوسط سنوي مقداره ٦ ملايين هكتار من الأراضي الزراعية بالعالم.

(١٠) WCED, *Our Common Future*, pp. 32-35.

والكوارث عادة لا تميز الحدود الوطنية، وفي بعض الظروف تُحرك ملايين المهاجرين عبر الحدود. وعندما يشتد الجوع في العالم، أو تشتد أزماته، فمن الطبيعي في العالم المعاصر ألا ينأى أحد بنفسه بعيداً عن ذلك، سواء أكان على المستوى المحلي أو الاقليمي أو العالمي. وهنا يكون حظ الكيانات الأصغر في وسط ذلك مُهدداً حتى باختفائها.

٢ ـ تطور الاقتصاد العالمي

بعد فترة طويلة من النمو أعقبت الحرب العالمية الثانية، واستمرت في تصاعد لأكثر من ربع قرن (رغم بعض التذبذبات القصيرة)، دخلت الدول الصناعية المتقدمة في كلا العالمين الرأسمالي والاشتراكي في أزمات اقتصادية، امتدت بشكل أو بآخر، خلال الفترة التي بدأت منذ منتصف السبعينات ولم تزل مستمرة حتى الآن. وفيما يلي أهم مظاهرها:

أ ـ **انخفضت معدلات النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة** من متوسط سنوي بلغ ٤,٧ بالمائة بالأسعار الحقيقية خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٣ وبانتظام، إلى ٢,٣ بالمائة في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥.

ولقد صاحب انخفاض معدل النمو في البداية زيادة في معدلات التضخم وارتفاع في نسبة البطالة. ورغم محاولات متعددة لاحداث تكيّف اقتصادي، ولدفع الاقتصاد الرأسمالي للنمو المتوازن، فإن نجاحاً كبيراً لم يحرز في رفع معدلات النمو أو الحد من البطالة، وإن كانت الدول الرأسمالية جميعها قد نجحت في الحد من معدلات التضخم مع الوقت. كما يلاحظ ارتفاع معدلات البطالة في الدول الرأسمالية الصغيرة، في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، عنها في الدول الرأسمالية الرئيسية.

ولا يمكن في هذا السياق استبعاد أثر بعض التطورات التقنية المعاصرة التي سنعود إليها فيما بعد.

وقد تسارع الاتجاه للاستغناء عن العمال الصناعيين في السنوات الأخيرة، بحيث يقدّر أنه مهما كانت سرعة نمو الصناعات التحويلية في المستقبل، فإن هذا النمو لن يؤدي إلى ارتفاع عدد العمال الصناعيين في المستقبل. ورغم احتمال امتصاص قدر أكبر من العمالة في قطاعات الخدمات، فمن المحتمل أن تبقى طويلاً نسبة مرتفعة (نسبياً) من البطالة في الدول الصناعية المتقدمة.

وارتبطت أزمة الاقتصاد الرأسمالي أيضاً بمحدودية استجابة التجارة الدولية للنمو في الانتاج، على النطاق العالمي. لقد انخفض معدل نمو التجارة الدولية، مقارناً بمعدل نمو الانتاج (الذي بقي هو ذاته منخفضاً). وعكس ذلك نفسه في انخفاض مرونة التجارة الدولية للدخل العالمي. لقد وصلت هذه المرونة[11] إلى نحو ٢,٠، خلال الفترة من ١٩٥٠ حتى

(١١) خارج قسمة معدل النمو المتوسط لحجم التجارة الدولية على معدل النمو المتوسط للدخل العالمي هو مرونة التجارة الدولية للدخل العالمي.

بداية السبعينات، ولكنها انخفضت إلى نصف المعدل خلال الثمانينات. إن ذلك يعود إلى عددٍ من الأسباب. من أهمها، انهيار سوق المواد الأولية، فقد انخفض معدل نمو التجارة في السلع الزراعية من نحو ٤ بالمائة خلال الستينات إلى ٢ بالمائة فقط خلال النصف الأول من الثمانينات. كذلك انخفض معدل نمو الصادرات المنجمية بما فيها النفط من ٧,٥ بالمائة خلال الفترة الأولى إلى ٤ بالمائة خلال الفترة التالية. وقد نتج انهيار الأسعار الزراعية عن الزيادة الكبيرة في انتاج السلع الزراعية، بخاصة في الدول المتقدمة صناعياً، والمصاعب التي واجهت عديداً من الدول للاستيراد. أما بالنسبة إلى المنتوجات المنجمية، فإن الطلب العالمي قد انخفض عليها نتيجة لانخفاض مقدار المادة الأولية المطلوبة لانتاج وحدة واحدة من المنتوجات المصنعة. ويقدر أن نسبة النقص في استخدام المواد الأولية بلغت في المتوسط ١,٢٥ بالمائة سنوياً بدءاً من عام ١٩٠٠. أي أن كمية المادة الأولية، المطلوبة حالياً لانتاج وحدة من المنتوجات الصناعية، تبلغ في المتوسط نحو ٤٠ بالمائة فقط مما كان مطلوباً لانتاج الوحدة نفسها في عام ١٩٠٠. ويتناقص الطلب بوتيرة مطّردة، نتيجة للتحول في الانتاج الصناعي من المنتوجات كثيفة الاستخدام للمواد الأولية، إلى منتوجات أخرى أقل استخداماً لهذه المواد، بخاصة في الصناعة الجديدة كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا.

إن أحد الأسباب الأخرى لانخفاض مرونة التجارة الدولية منسوبة إلى الدخل، هو تزايد أهمية قطاع الخدمات في تكوين الدخل، بخاصة في الدول الصناعية المتقدمة. ورغم ذلك بقيت نسبة الخدمات في التجارة الدولية ثابتة في حدود ١٠ بالمائة سنوياً.

وأخيراً، فإن عدم استجابة التجارة الدولية للنمو في الانتاج، يعود أيضاً إلى اضطرار الدول النامية إلى الحد من وارداتها بدءاً من الثمانينات نتيجة لأزمة الديون الخارجية. وقد انخفضت واردات الدول المدينة الاساسية بنحو ٢٠ بالمائة في عام ١٩٨٥ مقارنة بعام ١٩٨٠. وقد انعكس ذلك في انخفاض المرونة الدخلية للواردات فيها، من ١,٣ خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٣ إلى ٠,٧ خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٥.

لقد اتصفت الفترة منذ منتصف السبعينات بانتشار واستمرار عدم التوازن الاقتصادي على النطاق العالمي. أن أحد اسباب عدم التوازن هذا، هو اختلاف السياسات الاقتصادية العامة التي اتبعتها الدول الرأسمالية الرئيسية. وقد اتجهت الولايات المتحدة، وبشكل خاص في سنوات ١٩٨٢ - ١٩٨٤ إلى تبني سياسة مالية توسعية وسياسة نقدية محافظة. فبينما استمر عجز الميزانية العامة في الارتفاع ارتفاعاً كبيراً، استمر تطبيق سياسة نقدية تعتمد على رفع سعر الفائدة الحقيقي.

وعمّق الأزمة ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار، نتيجة لما احدثه من آثار سلبية على دول العالم الثالث. فقد اتجه الكثير من الدول النامية إلى زيادة الاعتماد على القروض الدولية لدفع التنمية فيها، وسهلت البنوك التجارية التي كانت تملك قدراً هائلاً من السيولة هذه الاتجاه إلى الاقتراض. وقد كان الكثير من تلك الدول يفترض امكان استمراره في تنمية صادراته وقدرته

على تحمل عبء الدين الخارجي، ما دامت السوق العالمية تتجه للتوسع. ولكن ركود الأسواق الدولية أدى إلى ضعف القدرة على التصدير، وأصبحت أسعار الفائدة المرتفعة التي تتحملها الدول المدينة تمثل عبئاً كبيراً على اقتصادها اجبرها على انقاص وارداتها. وادى ذلك إلى خفض الواردات الحقيقية للدول النامية في عام ١٩٨٥ عما كانت عليه في عام ١٩٧٩.

وقد تأثرت الدول الصناعية من جراء متاعب الدول النامية وانخفاض قدرتها على الاستيراد، فاشتد اهتمام المجموعة الأولى بعدم خسارة اسواقها. وبشكل خاص عمدت الولايات المتحدة إلى السعي لتوسيع أسواقها سواء للسلع الزراعية أم الصناعية عن طريق التهديد باتخاذ سياسة حمائية، والدخول في حرب تجارية ضد دول السوق الأوروبية المشتركة واليابان للحصول على تنازلات تجارية منها. ذلك لأن تبدل النمط التجاري بين الولايات المتحدة من جهة، ودول السوق الأوروبية المشتركة واليابان من جهة أخرى، خلق عجزاً ضخماً في الميزان التجاري للولايات المتحدة.

وقد أدى، اتساع حركة رؤوس الأموال بين الدول الرأسمالية الكبرى، وذبذبة أسعار العملات، إلى نشوء ونمو ما اطلق عليه مصطلح «الاقتصاد الرمزي». فبينما بلغ مجموع حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات في منتصف الثمانينات ما بين ٢٥٠٠ - ٣٠٠٠ مليار دولار، فإن حجم التعاملات في سوق لندن (حيث تقرض المؤسسات المالية الدولية وتقترض من بعضها البعض) قد بلغ ٧٥٠٠٠ مليار دولار سنوياً، أو نحو ٢٥ مرة حجم التجارة الدولية. كما أن حجم التعاملات في العملات الدولية الرئيسية يبلغ في العام نحو ٣٥٠٠٠ مليار دولار أو ١٢ مرة حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات.

وبغض النظر عن مدى تعقد الوضع الاقتصادي العالمي، والأوجه المتعددة التي تتخذها حالة الركود الاقتصادي في اطار المجتمع الرأسمالي، فإنه يبدو أن الأزمة (في جوهرها) هي ازمة مترتبة على زيادة الانتاج، وعدم قدرة السوق الرأسمالية على استيعاب الانتاج، كغيرها من الأزمات الكثيرة التي اتصف بها النظام الرأسمالي من قبل. ولكنها تأخذ شكل الركود الممتد، وليس شكل الرواج الدوري والكساد، كما كان عليه الحال في ازمات سابقة.

ومن هنا يمكن أن تلجأ الدول الرأسمالية إلى اشكال من التدخل الحكومي، قد تصل إلى حد الدخول في سباق مسلح للخروج من الأزمة.

ب - ويتزامن مع حالة الركود الممتد التي يعانيها العالم الرأسمالي **حالة ركود مشابهة في الدول الاشتراكية المعتمدة على التخطيط المركزي**، وأن لاسباب مختلفة. وتأخذ هذه الأزمة أيضاً شكل تدني معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي. فبعد فترة من معدلات النمو المرتفعة، أعقبت الحرب العالمية الثانية واستمرت في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي حتى بداية السبعينات، بدأت معدلات النمو في الانخفاض. وبينما كان معدل نمو الناتج في الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية هو ٦,٣ بالمائة خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٥، فقد

انخفض المعدل إلى ٤,١ بالمائة في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠، وإلى ٣,١ بالمائة في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥.

وقد اتصف النصف الأول من الثمانينات بعدم قدرة الدول الاشتراكية الأوروبية على الوفاء بأهداف خططها المتوسطة الأجل، أو السنوية، في أغلب القطاعات. واتجه الكثير من الدول الاشتراكية الى الاقتراض من السوق الدولية، للإسراع بتحديث اقتصادها. ولكنها وقعت تحت ضغوط خارجية شديدة، في النصف الثاني من السبعينات والنصف الأول من الثمانينات، أجبرتها على اتخاذ اجراءات استثنائية لمواجهة ازمة الديون الخارجية. وتعود الأزمة في الدول الاشتراكية إلى أن التطور الاقتصادي الافقي فيها، والذي ساد في الفترة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى بداية السبعينات، كان قد وصل إلى مداه. وقد تم البناء السريع في الكثير من الحالات دون عناية كبيرة بالتخصيص الكفء للموارد النادرة، وبخاصة رأس المال. وقد بدأت الصعوبات تظهر في النصف الثاني من السبعينات، عندما بدأت الاحتياطات والموارد غير المستخدمة، التي يمكن الاعتماد عليها في التوسع الأفقي، في التناقص. كما أدى التوزيع الواسع للموارد المحدودة على المشروعات المتعددة إلى تأخير التنفيذ، وعدم القدرة على الاستفادة من التقدم التكنولوجي. وطرحت ضرورة الاعتماد على التنمية الرأسية وزيادة كفاءة الاستثمارات، إلا أن عقبات كثيرة واجهت مثل هذا التحول. كانت العقبات في نظام ادارة الاقتصاد ذاته، الذي اتصف بدرجة كبيرة من المركزية والبيروقراطية والجمود. ورغم بذل قدر من الجهد لإحداث اصلاحات اقتصادية، إلا أن النتائج بقيت محدودة. ويبرز بمزيد من الوضوح، ان اصلاحاً حقيقياً في النظم الادارية، بهدف تحقيق كفاءة عالية، سوف يتطلب إلى جانب الاصلاح الاقتصادي اصلاحاً سياسياً، يؤدي إلى توسيع المشاركة الحقيقية لجماهير العاملين، ويفرض رقابة حقيقية على المنتجين. وهي أمور لا تتم إلا خلال نضال طويل وممتد، نضال بدأ بالفعل في الكثير من الدول الاشتراكية. وسيمر وقت، قبل تحقيق نتائج ملموسة تنعكس على الاقتصاد القومي، في شكل استعادة القدرة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي واجتماعي أعلى من تلك السائدة في المجتمعات الرأسمالية، وتحقيق نقلة تكنولوجية مهمة تسمح بنقل منجزات العلم والتقنية إلى مجالات الانتاج في أقصر فترة ممكنة.

ثانياً: الآفاق العلمية والتقنية

إن أغلب الآفاق العلمية والتقنية، بالعقود الثلاثة المقبلة ستتحدد في ضوء الثورات المعاصرة في فهم خصائص المواد والحياة، والتي تعتمد على تقدم خلاق تحقق في العلوم الاساسية خلال السنوات الأخيرة. وهكذا تتكرر مرة أخرى الظواهر المترتبة على النمو المتسارع للعلوم وتطبيقاتها، ومن ثم يشهد **جيلنا الحالي بزوغ حوالى نصف ما انتجته البشرية من تقدم علمي وتحديث تكنولوجي طوال تاريخها**. وتحديداً، فإن هذه الثورات تأتي على محاور: **المعلوماتية، والتقنيات الحيوية، واحلال المواد**. ثم تأتي تطبيقات حصيلة المعرفة والتكنولوجيات «الجديدة» في مجالات: **الفضاء، والتسليح، والالكترونيات الدقيقة،**

والهندسة الوراثية، والطاقات المتجددة، وتخليق مواد جديدة، والاتصال البشري، والتحكم بالانتاج المادي، والادارة العلمية.

ويمكن تمييز عدّة خصائص[١٢] لهذه المحاور الثلاثة وتكنولوجياتها، تظهر أهميتها الشديدة في أي تصور لنا حول الآفاق التي سوف تحيط بنا عالمياً لعدّة عقود تالية، وهذه الخصائص هي:

- إنها ترتكز إلى درجة كبيرة، وغير مألوفة في التكنولوجيات التقليدية، على المعرفة العلمية في أكثر صورها تجريداً. فهي تنشغل بالتركيب الدقيق على مستوى الجزيء والذرة للمادة الجامدة، وعلى مستوى الخلية ومكوناتها للمادة الحية.

- إنها تتحقق من خلال جهود متعددة التخصصات، تتكاتف لتحقيق المعرفة العلمية الجديدة أو الاكتشاف الجديد. كما أنها تتلاحم مع بعضها البعض في أنماط جديدة للتطبيقات العملية،

- إنها تنتقل بسرعة كبيرة وغير عادية إلى مستوى التطبيق العملي،

- إن تطبيقات بعض منها على الأقل، ميسرة نسبيا، على الرغم من أن أسسها العملية معقدة ورفيعة المستوى،

- إن مجالات تطبيقها كثيرة، وتغطي نطاقاً فسيحاً من قطاعات الانتاج والخدمات، وترشد إلى مسالك بديلة لانتاج المواد والمعدات والمنتوجات وتقديم الخدمات،

- ان أغلبها - كما يبدو للوهلة الأولى - يستهدف خواص بيئية جيدة، من حيث الاقتصاد في الطاقة، وقابلية التطبيق على نطاق صغير، وفي اطار يتمتع بقدر كبير من اللامركزية، وينتج قدراً محدوداً من المخلفات والنفايات.

والرأي السائد الآن، هو أن تطبيقات هذه الثورات سوف تحدث تغييرات جذرية في أنماط الحياة والانتاج، والعلائق والقيم البشرية.

بعض هذه يبدو وكأنه قد يتيح فرصاً جديدة نوعياً للوفاء بالكثير من احتياجات المجتمعات النامية مثل: توفير الغذاء، الطاقة، الملبس، الرعاية الصحية، نشر المعرفة والثقافة وادارة الأنشطة الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع. كما أن تطبيقات أخرى لهذه الثورات التكنولوجية قد تنطوي على تهديدات بالغة الخطورة على الثقافة المحلية، وعلى تقسيم العمل الدولي الراهن.

---

(١٢) انظر: اسامة الخولي، «أفكار في شأن التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة،» ورقة قدّمت إلى: **التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها: أعمال الندوة التي نظمها منتدى الفكر العربي حول التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها، عمان (١١ - ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦) (عمان: المنتدى، ١٩٨٦).**

ويمكن أن تؤدي إلى إحكام قبضة المجتمعات المصنعة على المجتمعات النامية، وتعزيز تبعية الثانية للأولى.

١ ـ المعلوماتية بين العالمية والخصوصية

تمثل ثورة المعلوماتية احدى النتائج المهمة لتطور التكنولوجيات المبنية على الالكترونيات الدقيقة. ويشير تقرير لمنظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) إلى أن إدخال المجهر الدقيق والحاسب الالكتروني الدقيق في السبعينات قد وسّع نطاق تطبيقات هذه التقنية توسيعاً ضخماً، وزاد من سرعة الاتمتة في معظم جوانب الحياة.

أ ـ وتتصف تقنية الالكترونيات الدقيقة بعدة سمات مهمة، من أهمها أنها ذات كثافة شديدة في تركيز العلم الأساسي، برزت نتائجها بعد ثلاثة عقود من استثمارات كبيرة في بحوث علمية أساسية وتطبيقية وضمت شتى الفروع العلمية.

ويلي ذلك أن أي تطوير رائد في صناعات المعلوماتية يحتاج إلى كثافة كبيرة لرأس المال، ولذلك يحتاج للتركيز الكبير للامكانات، كما هو مشاهد على النطاق العالمي.

وتواصل الولايات المتحدة الامريكية احتلال الصدارة في هذا المجال تتلوها اليابان. وقد قدر أن أكثر من ٥٥ بالمائة من الاستهلاك العالمي «لأشباه الموصلات» في الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٨٢، كان مصدره إنتاج شركات مقرها في الولايات المتحدة الامريكية. كما أن الولايات المتحدة قد استأثرت بحوالى ٦٠ ـ ٧٠ بالمائة من الانتاج العالمي من «الدوائر المتكاملة» (أو جذّة السليكون) في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠. إلّا أن السنوات الأخيرة قد شهدت تعاظم دور اليابان في هذا المجال، حتى بلغ درجة فرضت معها الولايات المتحدة وأوروبا قيوداً صارمة على مستورداتها من اليابان من هذه المنتوجات والسلع الوسيطة.

ويدور الحديث الآن ـ في الغرب الصناعي ـ عن «مجتمع المعلومات» القائم على ثورة الاتصالات (أو التليماتية)، التي تفوق في حجم آثارها الثورات المميزة الثلاث في تاريخ البشرية، أي الكلام، ثم الكتابة، ثم الطباعة.

ب ـ نجد في مجتمعات ونظم المعلومات التطوير السريع والحاسم في أساليب الخزن والاسترجاع للمعلومة، وفي مفهوم المعلومة نفسها. فالمعلومة أصبحت المفهوم الواسع الذي يتضمن الصورة والشكل والنصوص الحرفية والتصميمات وغيرها، بلا حدود، ولم تعد مقصورة على الرقم. والخزن والاسترجاع امتدا إلى الصوت والاشارة والترددات الموجية والضوئية، اضافة إلى الكتابة والضرب على الأزرار والمفاتيح. وأصبح ذلك ممكنا على بعد آلاف الاميال بالاتصال غير المباشر. وقدمت التجهيزات المناسبة لنظم المعلومات على المستوى الشخصي، كما على المستوى القطاعي والقومي. أما الحاسبات الالكترونية فقد انخفضت تكلفة انتاجها بشكل مذهل، وأمكن تضمينها في الآلات المنزلية البسيطة، ومراحل الانتاج المختلفة، وبالقدر

نفسه الذي نجدها به في الصاروخ والطائرة(١٣).

لقد شاع الاتصال عبر الأقمار الاصطناعية، والترددات الموجية متناهية الصغر، وأشعة الليزر، والآلياف البصرية، بما ينطوي عليه ذلك من استخدام حاسبات شخصية ودوائر تلفزيونية مغلقة، ووسائل متقدمة وشديدة الكفاءة للارسال والاستقبال عبر الحدود وعبر آلاف الاميال. وتبدو النتائج الفعّالة لذلك حتى الآن في النشر والصحف والاذاعة والبريد والتلفونات، وفي ادارة وتوجيه الانتاج المشترك عن بعد.

ومن المتوقع قريباً، أن الانجازات الهائلة في مجال احلال المواد (بما في ذلك استخدام مواد أكثر كفاءة محل السليكون في الجذّات، وانتشار الالياف البصرية وتطوير سبل استخدامها، واحتمالات تطبيق الموصلات الفائقة في الحاسبات) سوف يكون لهـا آثار كبيـرة على حجم الحاسبات وانتشارها وأسعارها.

ج ـ أما الحديث في الدول النامية والمنظمات الدولية، فيدور حول الآثار الاجتماعية والثقافية لثورة المعلوماتية. لا شك أن هناك استخدامات ايجابية لهذه الثورة، ولكن لا شك أيضاً أن هذه الثورة تمكن بعض الدول الرائدة فيها ـ دون سواهـا ـ أن تملي الثقافـة وأنماط الاستهلاك واللغة على الآخرين، أي أن تعمد الى تطويع مكتسبات المعلوماتية واستخدامها في الصراعات العالمية والحضارية. المشكلة ببساطة أن المعلومة ونظم التفكير أصبحت سلعاً في التبادل، وهي سلع لم يتم تعريفها تماماً حتى الآن. اضافة إلى أن نظم المعلومات تؤدي الى تنميط المعلومة، وبالشكل الذي يفقدها فرصة التعبير عن الثقافة الحسية والقيم غير المادية. ومع الاستسلام لمنجزات المعلوماتية، والانبهار بها، يحدث التدخل في توصيف المشكلات الخاصة والمحلية، وفي أسلوب اتخاذ القرار بشأنها، من خلال تصميم الحاسب، ومن خلال طغيان الكم الهائل من البرامج الجاهزة التي صممها آخرون.

ومما يضاعف من مثل هذه المخاوف الحضارية الثقافية، أن منتوجات هذه الثورة تزداد مع الوقت رخصاً وسهولة في المنال، وأن المواطن البسيط يقبل على الاسراف في استخدامها، وأن الأطفـال يولعـون أشد الـولع بـالحاسبـات وغيرهـا من هذه المستحـدثات. إنّ هـذه الثـورة التكنولوجية، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعوضنا عن الدور الذي ينبغي أن ينهض به ماضينا الثقافي والفني والقيمي. وفي النهاية، فإن القيم والثقافة هي الغاية، والمستحـدثات التكنولوجيـة يجب ألاّ تتخطى دورهـا كأداة. ويجب أن تبقى القيم والثقـافة هي الـرقيب على

(١٣) قد يكون من المفيد هنا الاشارة إلى الآفاق المنظورة للمكوّنة المادية الاساسية في ثورة المعلوماتية، ألا وهي جذّة السليكون (أو رقائق السليكون) التي لا تتجاوز مساحتها السنتيمتر المـربع. وتتم طبـاعة الـدوائر المنطقية عليها لتمثّل في حد ذاتها حاسباً الكترونياً دقيقاً. على الجذّة الواحدة، كان هناك ١٠ مكوّنات ترانزستورية متكاملة في عام ١٩٦٠، تزيد حالياً عن ٦٤ الف مكوّنة، وسوف تصل في بداية التسعينات إلى مليون مكوّنة. ويقدّر الاخصائيون أن وحدات التشغيل الدقيقة القائمة على جذّة السليكون، سوف تمتد إلى ٢٠٠ الف نوع من الأجهزة والنظم في الصناعة والمنازل في القريب، وأن هذه الوحدات والنظم سوف تعد بالمليارات في سنة ٢٠٠٠.

حدود استخدام وتعظيم العائد لأي اداة، ويؤدي تجاهل ذلك بالتأكيد إلى اغتراب الانسان وقوة العمل عن وسطهما التكنولوجي، وإلى آثار سلبية على الاستقرار الاجتماعي. ولقد بين لنا التاريخ العديد من فشل تجارب التحديث السريع، عندما أهملت القيم والثقافة. والتجربة الايرانية في التحديث، وما انتهت اليه، ليست ببعيدة.

د ـ ولمفهوم التصنيع المتصل بثورة المعلوماتية ملمح مميز، هو التداخل الشديد بين الخبرات العلمية والاكاديمية مع عملية التصنيع نفسها. ويرجع ذلك إلى المستوى الراقي للمنتج، والعلاقة العضوية بين التصميم والانتاج والرقابة، وأن أدوات ومعدات الانتاج في ثورة المعلوماتية هي نفسها أحد منتوجاتها. وهنا تذوب الفوارق بين المعرفة الاساسية والانتاج الصناعي، كما تتكامل حِرَف وعلوم وصناعات الالكترونيات بشكل لم تعرفه البشرية في أي انجازات سابقة.

هناك اتفاق على بعض التوقعات والاتجاهات بالنسبة إلى تطبيقات المعلوماتية؛ منها:

ـ التكامل الرأسي وانتشار الأتمتة، بحيث تصبح المكونات اجزاءً في نظام تابع، وتصبح الأنظمة التابعة جزءاً من نظام أكبر. وسوف يستمر ايجاد مهمات جديدة واتمتتها، وسوف يؤدي ذلك إلى مزيد من التكامل الرأسي.

ـ ستصبح انظمة الذكاء الصناعي حقيقة لها تأثيرها. وسيمكن هذه الأنظمة أن تتخاطب باللغات الطبيعية، وتتعلم من التجربة، وتقوم بعمل التنبؤات البسيطة، فضلاً عن قيامها بعدد من العمليات المعقدة. ومستقبلاً، ستكون هذه الأنظمة قادرة أيضاً على الرؤية، والشعور بالتغيير في المحيط الطبيعي، وتتداخل فيها النصوص والصوت والصور والألوان. وسوف تستخدم مثل هذه الأنظمة لمساعدة المعوقين، أو لحل بعض المشكلات التي تتصف بدرجة عالية من الخطورة.

ـ وسوف يتقدم استخدام شبكات من الانسان الآلي، والحاسبات التي ستعمل باستمرار في عمليات الانتاج الكبير. وستتغير كل المعلمات التي تؤثر حالياً على الصناعة. وسوف يكون لذلك تأثير ضخم على قضايا الادارة والتكاليف، وستنشأ فروع جديدة من الاقتصاد لمعالجة الظواهر الجديدة. وسيتغير مفهوم «القوة العاملة» وموقفها من «علاقات الانتاج»، وربما بشكل جذري.

ـ سوف يزداد الاعتماد على المعرفة المنظمة، وسوف تتطور المعرفيات لتتماشى مع كل التطورات السابقة المشار إليها. وسوف تزداد الاحتياجات من المعرفيات تعقيداً، وتغطي مزيداً من الميادين تحت ظروف متغيرة. وسيبقى التطور في هذا الميدان حجراً أساسياً في كل ميادين التطور التكنولوجي في ثورة المعلوماتية.

ـ ستنشأ أنظمة جديدة للتعليم. وسوف تشتد الحاجة لادخال الحاسبات ونظم المعلومات، وغيرها ضمن برامج التعليم. وستنمو امكانات الحصول على التعليمات لكل فرد

على حدة، ومن خلال شبكات للخدمات التعليمية والتدريبية. وسوف تكون «اللاأمية» هي المقدرة على التحليل وخزن واسترجاع المعلومات، وليست (أو ليست فقط) هي المقدرة على القراءة والكتابة.

- وربما تنشأ نظم جديدة لممارسة المشاركة السياسية في الانتخابات، والتصويت، واستطلاع الرأي.

٢ ـ البيولوجية بين الانجاز والقيم

تعتبر الثورة البيولوجية الحالية من أهم مجالات التقدم العلمي الحديث، وهي تقوم على التقدم في فهم أسلوب اداء المكونات البيولوجية بالمخلوقات، وعلى تطور التقنيات المجهرية الدقيقة، وعلى الاكتشافات الخاصة بالأحماض الأمينية الناقلة للخصائص الوراثية (د. ن. أ). ويترتب على ذلك كله تطبيقات في الكائنات الدقيقة، والهندسة الوراثية، والكتلة الحيوية، والتصنيع وانتاج الغذاء، وفهم وظائف المخ والأعضاء، واستبدال وزراعة الأعضاء، وتخليق كائنات ومواد جديدة.

أ ـ وقد تطورت التقنيات الحيوية تطوراً عالي السرعة في العقد الماضي، واتصفت تلك التقنيات بكثافة المعرفة النظرية فيها، والارتباط الشديد بين البحث الاساسي والتطبيقي. وقد أدت التطورات في مجالات الهندسة الوراثية إلى فتح آفاق واسعة لاستخدام تقنياتها استخداماً اقتصادياً في الكثير من المجالات. ورغم أن أغلب هذه التقنيات الجديدة لم تنتقل بعد من مرحلة المختبر إلى مرحلة الانتاج، فإنه من المحتمل في مجال استخدامها أن تكون أكثر أمناً من بعض العمليات الصناعية التقليدية، وأقل كثافة في استهلاك الطاقة، وذات مخلفات أقل وأنظف.

ب ـ وتثير هذه التطبيقات، وبخاصة تطبيقات الهندسة الوراثية، كثيراً من المحاذير والمخاوف، على المستوى العالمي. فالواضح أنها تتضمن تطبيقات في الانجاب، وتخليق خصائص وراثية جديدة (في الانسان كما في الحيوان والنبات)، وإمكانية التأثير على الغرائز والعقل والصفات المكتسبة. وهي تتضمن فتح أسواق لاستبدال وزراعة الأعضاء البشرية. وتطرح كل من هذه الامكانات الهائلة ضرورة مناقشة الآثار الأسرية والقيمية والسلوكية والدينية، أي الآثار الاجتماعية بشكل عام، كما أنها تثير مشكلة العدالة في قطاع الخدمات الصحية، مع تطور بعض التقنيات الطبية الناجعة ومرتفعة التكاليف. ويضاف إلى ذلك سلبيات متوقعة لتأثيرها على التوازن البيئي للمخلوقات[١٤].

ج - ويمكن أن نورد هنا بعض التطبيقات المعاصرة، والتوقعات المتفق عليها:

---

(١٤) انظر: WCED, *Our Common Future*, pp. 217 -219.

ـ تتيح التكنولوجيا الحيوية احراز أوجه تقدم في مجال العناية الصحية والطب كانتاج اللقاحات المأمونة للاستخدام في الطب البشري والبيطري، والهرمونات (على سبيل المثال هرمونات النمو والانسولين . . . الخ) والانزيمات والبروتينات، والمضادات الحيوية المحسنة والجديدة، والعقاقير، والفيتامينات، وعقاقير للاستخدام في علاج الأمراض الوراثية. كما أنها سوف تضيف كثيراً إلى طرق التشخيص المبكر للأمراض، والكشف عن أسباب امراض لا يتوافر الآن قدر كاف من المعرفة بأسبابها ومساراتها. وسوف تلعب الهندسة الوراثية دوراً مهماً في تحضير المواد الصيدلية؛ حيث إن المصادر البيولوجية لكثير من المنتوجات الفعّالة في ذلك تكون عبارة عن كائنات مجهرية يسهل تطويرها بتقنيات الهندسة الوراثية، كما أن معظم المنتوجات في الصناعة الصيدلية تكون مكوّنة من مركبات عضوية مشتقة من الأنسجة النباتية أو الحيوانية. ويمكن للهندسة الوراثية أن تحسن كثيراً من الكفاءة الاقتصادية والتقنية لبعض العمليات الانتاجية الجارية. ويجري الاضطلاع حالياً ببحوث مكثفة في كثير من البلدان الصناعية لاستحداث معيد الاتحاد (ج. د. ن.) من أجل انتاج البروتينات مثل هرمونات البيبنيد والانزيمات والاجسام المضادة وبعض اللقاحات. والواقع أن انتاجها هو الهدف من معظم المجهود المبذول حالياً للتحكم بالعمليات الموجهة في مجال الوراثة.

ـ يمكن أن تساهم التقنيات الحيوية في زيادة انتاج الغذاء في العالم بعدد من الطرق. وأولها على الاطلاق، أن تقنية (د. ن. أ) يمكن أن تستحدث محاصيل عالية الانتاجية، وتمتد فصول نمائها، وتصمد امام ظروف البيئة القاسية، وتعزز مقاومتها للحشرات والأمراض والحرارة والتجمّد والرياح. كما سيمكن انتاج أنواع محسنة من الأعشاب تصلح في الأراضي الحدية لاستخدامها كمراع للحيوان. كما يمكنها نقل الجينات التي تتحكم بتثبيت النيتروجين مباشرة، وهو ما يمثل طريقة جديدة للامداد بالمخصبات النيتروجينية اللازمة لانتاج النبات.

ويمكن لهذه التقنيات الحيوية أن تحسن من امدادات العالم بالبروتين اللازم لاستهلاك البشر والحيوان، من خلال بروتينات وحيدة الخلية. وسيتم انتاج اعلاف غير تقليدية من سليلوز النبات ونفايات الحيوان ومشتقات النفط. وفي مجال تربية الحيوانات، يمكن لتقنية (د. ن. أ) أن تحسن طرق الانسال وترفع مستوى نوعية الماشية وتزيد كميتها.

ـ كذلك يمكن أن يصبح تطبيق التقنيات الحيوية مهماً في استحداث انواع وقود بديلة، وابتداع عمليات انتاجية أقل كثافة في استهلاك الطاقة. ويعتبر انتاج الكحول وغاز الميثان كوقود، باستخدام تقنيات التخمير للفضلات، كبير الأهمية للبلدان النامية. وتشمل التطبيقات أيضاً بالطرق الجديدة لاسترجاع مزيد من احتياطات النفط التي، يمكن أن تكون ذات أهمية خاصة في استخراج النفط من تكوّنات الصخور الرملية والأحجار الكلسية. ويعتبر استخلاص مركبات الغاز النفطي، ومعالجة النفط الخام بعد استخراجه، مجالين آخرين من مجالات التطبيق.

وتشمل قائمة الصناعات البيولوجية، اضافة إلى الصناعات الغذائية والاسمدة

والمبيدات، قائمة طويلة من التطبيقات، منها: الصناعة الكيميائية، واستخلاص المعادن، وصناعة الألياف والجلود، والبتروكيميائيات، وصناعة لتدوير المخلفات والعوادم لانتاج مواد بديلة.

وقد أُحرز تقدم كبير في استخدام التقنيات الحيوية لمعالجة النفط المنسكب، لتقليل اثاره الضارة على النبات والحيوان إلى أدنى حد. ويتم تقليل التلوث البيئي من خلال فصل المكونات العضوية، أو من خلال أكسدة الفضلات الصناعية، باستخدام سلالات للبكتيريا وكائنات وحيدة الخلية.

ـ من المتوقع استخدام التقنيات الحيوية لاستحداث أجهزة استشعار بيولوجي، أو نبائط موصلة جديدة تسمى الشرائح البيولوجية. وأصبحت هناك بالفعل اجهزة استشعار تستخدم الانزيمات للكشف عن بعض المواد المحددة، وإن كان استخدامها ينحصر في النطاق الضيق للمواد التي تكتشفها. ويمكن أن يكون الاستشعار البيولوجي اداة للتحكم بالعمليات الصناعية. وفي المدى الابعد قد يمكن الوصول إلى تطبيقات تقوم على موصلات بيولوجية للشحنات الكهربائية، بدلاً من أشباه الموصلات ذات الأصل المعدني.

٣ ـ احلال المواد بين التبعية والاستغناء

لقد تضافرت عدّة عوامل حققت طلباً على العلم الاساسي والتطبيقات التقنية للابداع في مجال احلال المواد. من هذه العوامل احتياجات التسليح وغزو الفضاء، وحماية البيئة، وندرة بعض الموارد الأرضية المعدنية، والبحث عن مواد كفيلة بترشيد استخدام الطاقة.

أ ـ ويتم التركيز حالياً على تخليق مواد جديدة ذات خصائص معينة بديلة للمعادن الفلزية، من السليكون والمخلفات والبتروكيميائيات والأكاسيد، على الترتيب، ومن أهم هذه المواد الجديدة، المواد المركبة من أصول غير فلزية أو فلزية، الابوكسي والالياف من الكربون أو البورون مثلاً، أو المواد الخزفية. وتتميز هذه التطبيقات أيضاً بأن حجم المعارف الاساسية فيها أكبر بكثير من قيمة رأس المال والمدخلات الأخرى في نشاط تصنيعها. وتوضح التوقعات أن حجم الاحلال للمعادن الفلزية الاساسية يمكن أن يصل إلى حوالي ٤٠ بالمائة فى أوائل القرن التالي[١٥].

ب ـ وطالما أننا نتحدث عن ثلاثة عقود مقبلة، وطالما أن العلم له طفراته ومفاجاته، يجب أن نتذكر أن العلم في انتظار حدثين معينين، سوف يكون لأي منهما ـ لو تحقق ـ آثار جذرية في اجمالي الطلب على الطاقة والمعروض من مصادرها الأولية على المستوى العالمي،

(١٥) انظر أوراق (E. Epremian, N.S. Enikolopov, S.A. Voltson) في لقاء الخبراء التالي:
UNIDO, Expert Meeting Preparatory to the International Forum on Technological Advances and Development, Moscow, November - December 1982.

حتى ان البعض اليوم يتحدث عن احتمال «الاستغناء» عن المـوارد الطبيعيـة لبعض البلدان النامية :

الحدث الأول، وهو المتـوقع في فتـرة قصيرة نسبيـاً، يتمثل في الـوصول إلى تـطبيق اقتصادي (وفي درجة الغرفة العادية) للمواد فائقة التوصيل للكهرباء، والذي تتسابق حالياً عدة دول لتحقيقه وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين واليابان. ويعتبر البعض ان انجاز مثل هذا التطبيق الاقتصادي يضعنا على عتبة عصر تقني جديد، لا يقل في تأثيراته عما حدث مع اكتشاف وتطبيق أشباه الموصولات[16].

الحدث الثاني، يتمثل في امكانية التوصل إلى تطبيق اقتصادي للحصول على الطاقة النووية اللامحدودة من طاقة الانـدماج النـووي (كما يحـدث داخل الشمس)، كبـديل عن الشكـل التقليدي الحالي الذي يوفر هذه الطاقة النووية عن طريق تحطيم النـواة بالعنـاصر المشعـة. والعمل مستمر في هذا الطريق على قدم وساق.

ج ـ وقد أحرز بالفعل قدر مهم من التقدم في مجال توفير مصادر بديلة للنفط، وأعطيت دفعة قوية للبحوث في مجال الطاقة المتجددة. إلا أن النتائج المحققة في هذا المجال لم تزل محدودة لأن تكاليف الطاقة من المصادر البديلة لم تزل مرتفعة. وليس من المحتمل أن يتحقق، حتى نهاية هذا القرن، تعديل أسـاسي لمصلحة مصـادر الطاقـة المتجددة، وسيـظل نصيبها محدودا ضمن مصادر الطاقة المختلفة، وإن كان هناك احتمال لزيادة نصيبها بعد ذلك.

وتتجه الابحاث إلى انتاج أفران شمسية للبحوث وعمليات استخلاص المعادن، وتحتاج هذه الى درجات حرارة عالية تصل إلى ما بين ١٠٠٠ و ٣٨٠٠ درجة مئوية. ويتركز المجهود الاساسي للبحث العلمي في المرحلة الحالية في اكتشاف وانتاج مواد ذات كفاءة عالية ورخيصة الثمن من الخلايا الضوئية. وإذا تم النجاح في ذلك، فسيترتب عليه بالضرورة مزيد من انتشار المحطات الشمسية. وقد قدرت الكفاءة الحالية للتحويل في الخلايا الشمسية بنحو ١٥ بالمائة من الطاقة، وتهدف جهود التطوير إلى الوصول بها إلى أكثر من ٤٠ بالمائـة باستخـدام مواد جديدة. ويتم العمل حالياً على حل بعض مشكلات استخدام طاقة الشمس في فصل مكونات الماء إلى أوكسيجين وهيدروجين، ومن ثم استخـدام الهيدروجين كمصـدر نظيف للطاقـة. وسوف تستخدم الطاقة الشمسية أيضاً بشكل مباشر في زيادة الانتاج النباتي وانتاج الغذاء، عن طريق تطوير عمليات التخمير وزيادة استغلال التمثيل الضوئي. كما يمكن الاستفادة من الطاقة الشمسية في الصناعات الكيميائية، وعلى الأخص لتخليق منتوجات عضوية.

٤ ـ استعمار الفضاء وتسليح الأرض

توفر الاستخدامات السلمية للتقنيات التي طورت بهدف غزو الفضاء طرقاً زهيدة الكلفة

---

(١٦) انظر التقرير الآتي: «الناقلية العظمى: الفتح الجديد الذي يمكن أن يغيّر وجه العالم،» آفاق علمية (عمان)، العدد ١٢ (١٩٨٧).

للاتصالات والملاحة البحرية والجوية، وتجميع الطاقة الشمسية في الفضاء ونقل حزمها المركزة عن طريق الموجات الدقيقة إلى الأرض. كما أنها توفر معلومات تتزايد دقتها يوماً بعد يوم عن الطقس وأحوال الزراعة، وعن المصادر الطبيعية من الخامات، وموارد المياه. ومن المتوقع أن يستمر التطور في هذه التطبيقات وأن تنخفض كلفة الاستفادة منها، وإن كان من المتوقع أيضاً أن تحتكر مؤسسات عملاقة، حكومية وغير حكومية، هذه التطبيقات. واستجابة لحل مشكلات فنية فرضتها احتياجات غزو الفضاء، يجري حالياً تطوير بدائل مخلقة لكثير من الفلزات (مثل الحديد والنحاس والالمنيوم). وتتميز هذه البدائل بصفات خاصة، من أهمها خفة الوزن وسهولة التشكيل (ولا تزال هذه المواد تعاني من بعض الخصائص غير المناسبة، مثل ضعف مقاومتها للصدمات وتعرضها للكلل). والمواد المركبة قد وجدت طريقها اليوم بالفعل في بعض التطبيقات في هندسة الطيران والفضاء، كما جرى تطوير مواد خزفية قادرة على تحمل الصدمات والاجتهادات المتغيرة بنسب قريبة جداً من الفلزات المعروفة وسبائكها.

أ - أمّا في مجالات التسليح وفرض السيطرة على الفضاء، فإنه يصعب الحديث المفصل بسبب السرية التي تفرض عادة على البرامج طويلة المدى لمثل هذه الانشطة. ومع ذلك يمكن التأشير لبعض الاتجاهات.

فالمتوقع بالنسبة إلى تقنيات النظم الحاملة للسلاح النووي، أن يستمر الاتجاه في تطوير الصواريخ التي يمكن اطلاقها من الجو ومن الغواصات، والطائرات الاستراتيجية بعيدة المدى، ثم الصواريخ الباليستيكية بعيدة المدى من قواعد أرضية وبحرية. وسوف تكون أهداف التطوير متمثلة بالآتي:

- زيادة مناعة النظام النووي، عن طريق احراز السبق في: أساليب الحرب الالكترونية، وزيادة كفاءتها من خلال تقليل احتمالات الخطأ، وضمان الربط الدقيق داخل النظم المعقدة، واستخدام أشعة الليزر وأشعة الايونات، والتقدم في غزو الفضاء والاستقرار فيه. ذلك اضافة إلى الاساليب التقليدية للخداع والدفاع المتحرك.

- زيادة القدرة الاختراقية، عن طريق احراز سبق في تقنيات التخفي، وتصميمات ومواد لا تعكس الأشعة الرادارية، والسعي لزيادة عدد الرؤوس النووية للصاروخ الواحد.

- وما زال السعي «المبشّر بالنجاح» لزيادة دقة اصابة الهدف إلى ١٠٠ بالمائة، يحظى بمثابرة العاملين على تطوير النظم الحاملة للسلاح النووي وغيرها.

ب - وبالنسبة إلى تقنيات نظم المراقبة والاستطلاع والانذار، فيبدو أن السباق الآن محصور بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وتتجه مشروعاتهما إلى نشر شبكات من المحطات الفضائية والأقمار الصناعية، وتطوير أقمار صناعية مضادة، وربط هذه النظم بأنظمة السلاح النووي وغيرها.

ج - وبالنسبة إلى تقنيات الأسلحة غير النووية، فرغم أنه لا يوجد سلاح تقليدي حتى الآن

يحقق الردع، فإن العمل في هذا المجال ما زال يستهدف الوصول إلى مثل هذا التطوير. ففي كلا المعسكرين، وخارجهما، يبقى السلاح غير النووي بعيداً عن الآثار والتحفظات العالمية المتصلة بالسلاح النووي. وفي المعسكر الغربي ـ اضافة إلى ذلك ـ يمثل الوصول إلى سلاح غير نووي رادع مطلباً مهماً في مواجهة التفوق العسكري للأسلحة التقليدية لحلف وارسو. ويضاف إلى ذلك اتجاه آخر يسعى إلى ربط الأسلحة الأرضية التقليدية بنظم الفضاء للمراقبة والانذار والتوجيه.

د ـ ولخدمة تحقيق كل هذه الأهداف، على المدى الأطول، فإن البحث والتطوير كان لا بد أن يتّجها إلى عدد من المجالات بغية تحقيق انجازات فيها. ولا شك أن أي تطوير في هذه المجالات سوف يترتب عليه، من ناحية، تطور تال بالقطاعات الانتاجية والمدنية. هذه المجالات هي: تطوير نظم الذكاء الاصطناعي للوصول إلى نظم تعبوية واجهزة للتوجيه والتحكم عالية الدقة ولا تعتمد على رؤية الهدف، وتطوير مواد جديدة لتتحمل الظروف المختلفة وتتميز بالخفة والصلابة ويمكنها أن تمتص الأشعة الرادارية، الوصول إلى خلايا ضوئية كهربائية ذات كفاءة عالية وسعر منخفض، وتصغير الدوائر المنطقية (أو جذّة السليكون) بنظم الحاسبات إلى أحجام متناهية الصّغر. ولكن من ناحية اخرى، فإن السبق في مجالات التسلح والفضاء بحكم طبيعته لا يلتزم باقتصادات المنتج. ويترتب على ذلك التصاعد الكبير في تكاليف التسلح، والاهدار في الامكانات المالية والموارد المعدنية الاستراتيجية.

ثالثاً: قيم وتوجهات الحضارة العالمية

يصعب تصوّر أن نظام القيم السائدة في الحضارة الغربية ـ بنموذجها الرأسمالي والاشتراكي ـ يمكن أن يتعرض لتحول دراميّ وأساسي في العقود الثلاثة المقبلة، على الرغم مما نشاهده بين شباب اليوم على امتداد الساحة العالمية من رفض، وتبعات ما يمكن أن نسميه بغياب «المشروع السياسي» أو الحلم حول المستقبل، أو التحمس الذي يجمع غالبية المواطنين حول قضايا عامة. من هنا ما يشاهد من اتجاه الشبان لصور كثيرة للهروب الوجداني والاكتئاب الجماعي. ولكن المؤكد هو استمرار كل من النموذجين المشار إليهما في القيام بمواءمات محدودة تحفظ له طول العمر وسرعة الاستجابة.

١ ـ اتجاهات عامة متوقعة

لا نريد هنا أن نطيل في درس وتمحيص آفاق النظام القيمي للحضارة الغربية، والعلاقات المختلفة بين جزئيات هذه الآفاق. وقد يكفي التلخيص السريع لبعض الاتجاهات العامة لهذه الآفاق التي تم الاسترشاد بها في فهم مستقبل الاطار العالمي، والآثار الكيفية التي يمكن أن تترتب عالمياً على هذه الاتجاهات، في المدى الطويل[١٧].

---

(١٧) انظر: D. Fischer, *Major Global Trends and Causal Interactions among them,* =

ويمكن تقديم هذا التلخيص ـ الذي يقدم في مجمله اتجاهات عامة مترابطة ـ على النحو المبيّن في الشكل رقم (٤ ـ ١).

وبالطبع لا تسير الحياة وفق اتجاهات ثابتة تماماً، ولا تمر كل أقاليم الحضارة الغربية، في اللحظة نفسها، بالمرحلة نفسها من هذه الاتجاهات. ولكن الأهم من ذلك، أن هذه الاتجاهات ـ أو التوجهات ـ سوف يتولد منها بروز قضايا حضارية، وردود فعل بالضرورة.

٢ ـ أهم القضايا وردود الأفعال المهمة

ويهمنا، في أي استشراف لمستقبل الوطن العربي، **تمييز القضايا وردود الأفعال التالية** على الساحة التي تسيطر عليها الحضارة الغربية، **لما لها من اتصال مباشر بإدارة الصراع في مواجهة النظام العالمي**:

ـ فقيم الاهدار، بما تتضمنه خلفيتها من تقديم للمؤشرات المادية على ما عداها، وبما لها من دلالات خطيرة بالنسبة إلى نفاد الموارد، سوف تُجَابَه بقيم بيئية وضوابط من القيم والعقيدة. ورد الفعل هذا نلحظ شواهده اليوم على المستوى الفكري، كما على مستويات القطاع المدني والحركات السياسية.

ـ ولا شك أن المحاذير المترتبة على ثورتي المعلومات والبيولوجيا، سوف تدفع قطاعات عريضة من رجال الدين والعلماء والمفكرين، إلى مواقف تُعنى بوضع الضوابط للآثار السلبية لهذه الثورات العلمية في مجال القيم.

ـ ولكن هذه التغيرات لا بد وأن تدفع إلى الأمام، أيضاً، قيماً جديدة حول مفاهيم وقت الفراغ والعمل! والحياة الجماعية، والدولة والقانون، والدين والتقاليد، وحول أشكال تقسيم العمل والتمايز الطبقي.

ـ وسوف تتطور أساليب المشاركة لتمتد عبر الحدود الوطنية، لتصبح مفاهيم الرأي العام ذات طابع عالمي ومؤثر في الوقت نفسه.

ـ هذا كله لا بد من أن يطرح على أقطاب النظام العالمي، مفاهيم جديدة للتعايش والصراع على المستوى العالمي، وضرورة التعديل في أساليب المشاركة على المستوى المحلي.

= HSDRGPID - 76/UNUP - 341 (New York: UNU, 1981).
حيث يعرض المؤلف خلاصة العمل التركيبي الذي تمّ في اطار صياغة «أهداف وعمليات ومؤشرات التنمية» (GPID) الذي تبنّته جامعة الأمم المتحدة كمشروع كبير.

- والجماهير الرافضة والمقاومة في المراكز الحضارية العالمية الحالية، سوف تستوعب ضرورات **الاعتراف بحضارات أخرى**، أو أطر ثقافية أخرى، وحتمية التعايش معها، لإحداث توازن في توجهات الحضارة الغربية.

- والعيش طويلاً في ظل الارهاب النووي وحرب الكواكب، قد لا يولد بالضرورة انساق قيم تتعايش مع هذا الواقع، ولكنه قد يؤدي إلى توليد أنساق قيم جديدة **ترفض تطلعات هذه الحضارة المرعبة**، وتلجأ إلى تطلعات أخرى أكثر مسالمة وإضفاءً للأمن.

- وتكدس الكرة الأرضية بالسكان، قد لا يولد فقط الاحساس بضرورات غزو الفضاء، وانتظار الحلول التكنولوجية دائماً، ولكنه قد يؤدي إلى توليد أنساق جديدة **للعدالة ورفض التمييز** والاحساس المشترك حول مصير العالم. كما أنه قد يولد ضوابط داخل الفرد والأسرة للحد من تزايد السكان.

- وتغير **مفهوم قوة العمل** - نتيجة لتقدم العمل الذهني أمام العمل اليدوي في ظل ثورة المعلوماتية وتأثير ذلك على دور عمّال الانتاج المباشر - سوف يترتب عليه حتماً تغيّر في المقولات التقليدية للصراع، وتقسيمات جديدة للتركيبات الاجتماعية، وبالتالي تطوير ايديولوجيات جديدة يدور حولها الصراع.

- ويتصل مستقبل الإنسان - في ضوء ما سبق - بتغير أساسي في **مفهوم الحاجات الأساسية**، تطرح معه اعادة صياغة لمشروعية الحكام، وطبيعة القوانين، ومفهوم الجريمة. وتؤدي كل هذه إلى إعادة صياغة جذرية لطبيعة **المؤسسات** بالدولة.

- ويتصل بكل ما سبق تغير مفاهيم **الأمية والتعليم والثقافة**، ما بين مزيد من العودة للتمسك بالأصول، أو التقدم للحاق بثقافة واحدة، ولغة واحدة، واطر واحدة لاتخاذ القرار، على المستوى العالمي.

وسنعود مرة أخرى إلى بعض من هذه الآثار، سواء عند الحديث عن مستقبل النظام العالمي، أم عند استشراف المستقبل العربي.

رابعاً: العرب والصراع العالمي

يتوقع أن تشهد العقود الثلاثة المقبلة تطورات مهمة في النظام العالمي. هذه التطورات، وإن كانت تنفي استمرار الأمر الواقع كما هو، فإنها لا تعني انقلاباً كلياً للعالم الذي نعيشه. ولكن المهم هنا أن التطور والتقدم (وربما التخلف أيضاً) لن يكونا بدرجات متساوية بين الدول والمجتمعات المشتركة في النظام العالمي. فمن الواضح أن العالم، ولو بدا أنه يتجه نحو الاندماج (أو رؤي عكس ذلك)، فإن تقسيمه جغرافياً إلى أقاليم لن يعود منهجاً مناسباً في التحليل، وسيعلو شأن تقسيمه استناداً إلى **الموقف من الثورة العلمية، والتعاون والصراع، وقضايا النظام الدولي من تسلح وتوزيع للموارد (طاقة وموارد طبيعية وغذاء)**. وسوف يعني

استقرار مثل هذا التقسيم الجديد لعناصر النظام العالمي ووحداته، أن تُلفظ بعض الدول النامية التي تقصر أمام تحديات المستقبل في الثورة والثروة ومناهج الصراع. وهنا يمكن التنظير - بالتالي - لظواهر جديدة قد نسمّيها «الاستغناء» أو «الاستبعاد»، كمرحلة تالية ما بعد «التبعية» أو «الاندماج»، لمثل هذه الدول التي لم تع تحديات الحاضر والمستقبل.

١ - العرب والقوى العالمية

سوف يتأثر توزيع القوى العالمية، والتوازن الدولي بالتالي، بظهور قوى عالمية جديدة.

وهنا نجد أن تكتل الدول الأوروبية الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة (الجماعة الأوروبية) في طريقها إلى أن تكون قوة عالمية. وإن كانت هذه تعاني من التنافس داخلها، فإن ذلك سوف يحدث في ظل إطار مؤسسي يسعى إلى التكيّف وحل المشكلات الناجمة عن التنافس بالطرق السلمية. هذه القوة وإن كانت ستهيمن على شريحة أكبر من الثروة العالمية، فإنها سوف تظل تمثل أقلية دولية، بالنسبة إلى عدد سكانها وثقافتها. وسوف يترتب على ذلك أنماط أخرى من التفاعلات ذات الطبيعة المتوترة والمتأزمة مع مجموعة الدول الاشتراكية، التي سيتنازعها هي الأخرى السعي إلى الاندماج الداخلي لحل مشكلات الدخول في الثورة الصناعية الثالثة. وربما ينسحب بلد أو آخر من التكتل الاشتراكي، بكل ما يترتب على ذلك من أزمات وصراعات يمكن أن تضع العالم على شفا الكارثة الكبرى للحرب النووية، وإن كان حدوثها بالفعل يظل مستبعداً.

بعد ذلك، فإن الغرب سوف تتعقد علاقاته مع ما يسمى بالدول النامية بشرائحها المختلفة. ففي الوقت الذي تسود علاقات الاعتماد، وربما الاعتماد المتبادل، مع أغلب الشريحة العليا من الدول النامية، فإن علاقاتها مع الدول منخفضة الدخل سوف تتراوح ما بين علاقات تبعية وهيمنة، أو التجاهل و «الاستغناء».

وسيواجه الوطن العربي، في ذلك كله، خيارات حادة، ينطوي كل منها على فرص ومخاطر. فمن جانب، مع استمرار الصراع والتوتر بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في إطار من التعايش السلمي، فإن التنافس داخل التحالف الغربي بين قوتين صاعدتين، اليابان وأوروبا، يمكن أن يخلق تمايزات في المواقف والمصالح. كذلك، فإن الصعود النسبي للهند والصين ودول الشرائح العليا من الدول النامية، يخلق مجالات للتنافس والتعاون مع دول أخرى نامية قد حققت درجات لا بأس بها من التقدم والمعرفة والتكنولوجيا، وإن كانت لا تنتمي تماماً للعالم الصناعي المتقدم.

ولكن المشكلة بالنسبة إلى الوطن العربي سوف تظل: كيف سيتعامل مع نفسه؟ فرغم الروابط المعروفة من تاريخ وثقافة ولغة، فإن الوطن العربي منقسم بالفعل إلى فواعل مختلفة، ليس سياسياً فقط، أو من خلال تباين أنماط التنمية الاقتصادية، وإنما أيضاً في الانتماء إلى مصالح اقتصادية أوسع منه.

إن ذلك لا يعني أن الوطن العربي محكوم عليه بالانقسام إلى الأبد، ولكن يعني أن الأسئلة المطروحة عليه أصبحت أكثر تعقيداً بكثير، عما كان عليه الأمر منذ ثلاثة عقود مضت.

المشكلة الأخرى سوف تظل: لماذا لا يتعامل الوطن العربي مع القوى الكبرى من موقف يعتمد على امكاناته وموقعه الجيوسياسي؟ وكيف يتجنب ضياع الفرص التاريخية المتاحة أمامه؟

وفي هذا الصدد نلاحظ:

أ - أن الوطن العربي لم يكن بعيداً عن التطورات في النظام العالمي والتفاعلات بين قواه الرئيسية، ممثلة في الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية من جانب، والولايات المتحدة والدول الرأسمالية الغربية من جانب آخر. وبقدر ما عكست هذه التفاعلات نفسها على النظام الاقليمي العربي ودول جواره الجغرافي، فقد كان النظام العربي فاعلاً مشاركاً بدرجات متفاوتة في هذه التفاعلات عبر مراحلها المختلفة، التي امتدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الثمانينات.

- ففي بداية الحرب الباردة، حدث التنافس بين القوتين على هامش الاقليم العربي، في كل من تركيا وايران واليونان، وكانت أحداث اليونان في عام ١٩٤٧ سبباً في اصدار الولايات المتحدة لمبدأ «ترومان» الذي تضمن «تأييد الشعوب الحرة التي تقاوم محاولات الهيمنة من أقليات مسلحة أو الضغط من الخارج». وكان المقصود بهذه العبارة الأخيرة، الجماعات اليسارية والراديكالية والشيوعية التي تلقى التأييد من الاتحاد السوفياتي ودول شرق أوروبا، مما شكل بداية رسمية للاستقطاب بين القوتين العظميين.

كان مبدأ ترومان بداية لعدد من السياسات الأمنية الغربية، التي عادلت الأمن الاقليمي في الشرق الأوسط بأمن المعسكر الغربي في صراعه مع المعسكر الشرقي، (الاعلان الثلاثي عام ١٩٥٠، حلف بغداد عام ١٩٥٥، مبدأ ايزنهاور عام ١٩٥٥، اتفاقات مع الحلف المركزي عام ١٩٥٩، ومبدأ كارتر عام ١٩٨٠)، وكان كل ذلك تعبيراً عن هذه الرؤية الغربية للأمن الاقليمي في المنطقة. وظل جوهر هذه التعبير هو الحفاظ على الأمر الواقع في الشرق الأوسط، ليس في مواجهة «التهديدات السوفياتية» فقط، ولكن أيضاً في مواجهة التحديات الاقليمية والمحلية التي يمكن أن تؤثر سلبياً على الموقع المتميز للغرب في المنطقة.

- على الجانب الآخر، فإن الاتحاد السوفياتي: الذي طور مبادىء أمنية تتعلق بأوروبا وآسيا، لم يفعل الأمر نفسه بالنسبة إلى الشرق الأوسط. ففي معظم الأحوال، تمثل التوجه السوفياتي تجاه المنطقة في كونه دائماً رد فعل للسلوك الغربي عموماً والأمريكي خصوصاً. ومن ثم، فإن الترتيبات الدفاعية السوفياتية تمت دائماً على أساس ثنائي، وليس متعدد الأطراف، ولم يحدث أبداً أن ربط الاتحاد السوفياتي بين أمنه الذاتي وأمن أي بلد من الأقطار العربية.

- إن الصراع العربي - الاسرائيلي، وتصاعد حركة القومية العربية، وحركة التحرر الوطني في المنطقة، خلال الخمسينات، هي التي سمحت في بعض الأحيان للاتحاد السوفياتي

بالمنافسة مع الولايات المتحدة خلال الستينات. فرغم الاتفاق المبدئي بين الدولتين على قرار التقسيم الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ الخاص بفلسطين، واعتراف كلتيهما باسرائيل في ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٨، فإن هذا الاتفاق لم يستمر طويلاً. فمع بداية الخمسينات أصبح الشرق الأوسط أحد الأماكن المحتملة للصدام بين القوتين العظميين. وفي عام ١٩٥٥ أصبح الصراع العربي ـ الاسرائيلي أحد الموضوعات الرئيسية للحرب الباردة بينهما. ففي اطار استراتيجية «الاحتواء» الأمريكية ضد الاتحاد السوفياتي، فإن الولايات المتحدة شجعت قيام حلف بغداد في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٥٥، وبعد أربعة أيام من توقيع اتفاقية انشائه، قامت اسرائيل بعدوانها على الجيش المصري في قطاع غزة، وهو العدوان الذي دفع مصر، إضافة إلى توجهاتها القومية، للعمل من أجل الحصول على السلاح الشرقي للدفاع عن نفسها ضد اسرائيل. وقد حدث ذلك فعلاً في صفقة الأسلحة التشيكية في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥. لقد أعطت هذه الصفقة للاتحاد السوفياتي الفرصة لكي يقيم لنفسه حضوراً في الشرق الأوسط، وقد بلغت ذروة هذا الحضور في نهاية الستينات، نتيجة للمؤازرة السوفياتية للموقف العربي في أعقاب هزيمة عام ١٩٦٧. ولعبت العلاقات المصرية ـ السوفياتية دوراً مركزياً في الوجود السوفياتي في المنطقة، الأمر الذي اعتبره السوفيات كسراً للاحتكار الغربي للنفوذ في المنطقة، ولرفع المكانة والنفوذ السوفياتيين في منطقة شرق البحر المتوسط.

وهكذا، فإن المنطقة العربية لعبت دوراً مهماً، من الناحية السياسية على الأقل، في تدعيم التكافؤ العسكري والاستراتيجي بين المعسكرين الشرقي والغربي بنهاية الستينات. وكان دورها أحد المسببات الجوهرية لسياسة الوفاق الدولي بين المعسكرين، التي غلبت خلال عقد السبعينات. ولم يكن الموقف العربي، في واقع الأمر، إضافة للنفوذ السوفياتي على المستوى العالمي فقط، وإنما كان ـ أيضاً ـ اقتطاعاً من النفوذ العالمي للمعسكر الغربي. فمع حركة التحرر العربي التي قادتها مصر الناصرية خلال الخمسينات، خرجت منطقة بأكملها من مواقع الغرب التقليدية ومن دائرة نفوذه السياسي والعسكري، وتحطمت فيها محاولات لانشاء نظم أمنية شرق أوسطية ترتبط بالأمن الغربي.

وزاد على ذلك أن حركة التحرر الوطني العربية، بقيادة مصر، أخذت تدريجياً في لعب دور قائد في حركة التحرر الوطني العالمية، من خلال مشاركتها في المؤتمر آفرو ـ آسيوي الذي انعقد في باندونغ عام ١٩٥٦، ثم مساهمتها في إنشاء حركة عدم الانحياز التي عقدت مؤتمرها الأول في بلغراد عام ١٩٦١ (والذي نجم عنه انعقاد مؤتمر متخصص لبحث مشكلات البلدان النامية في القاهرة في عام ١٩٦٢، وأعقبه انعقاد المؤتمر الثاني لدول عدم الانحياز في القاهرة أيضاً عام ١٩٦٤). هذه المؤتمرات نجم عنها قدر كبير من التنسيق بين البلدان النامية، ظهر أثره في «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» في جنيف عام ١٩٦٤ (والذي تشكلت بعده مجموعة الدول الـ (٧٧)) والذي ساهم في إظهار مطالب العالم الثالث ووضعها على جدول الأعمال الدولي. كل هذه التطورات مجتمعة أسهمت ـ كما أسلفنا القول ـ في تحقيق درجة من درجات التكافؤ السياسي الدولي، حيث كان معظم هذه الجهود يتم في مواجهة المعسكر الغربي

الرأسمالي المهيمن على المقدرات الاقتصادية الدولية.

ـ **جاءت حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ لكي تؤثر كذلك في البعدين الأمني والاقتصادي للنظام العالمي**. فبالنسبة إلى البعد الأول، أظهرت الحرب «حدود الوفاق الدولي» عبر الأزمة التي نشبت بين موسكو وواشنطن، خلال يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، والتي اعتبرها الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون أكبر أزمة في تاريخ العلاقات بين الدولتين منذ أزمة الصواريخ الكوبية في الستينات. أما بالنسبة إلى البعد الثاني، فقد أدت السياسة النفطية العربية، أثناء الحرب وبعدها، إلى إعطاء قوة فعلية لكثير من مطالب العالم الثالث، الذي كان يسعى سياسياً إلى إعادة تشكيل النظام العالمي فقط، بحيث يسمح بإعادة توزيع الموارد العالمية من جديد.

ولعبت التطورات السياسية التي أعقبت الحرب دوراً في التحول في النظام العالمي، من مرحلة الوفاق إلى مرحلة الحرب الباردة الجديدة. فرغم حقيقة أن الحرب أدت إلى انعقاد مؤتمر جنيف في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣ (برئاسة كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة)، ورغم أنه كان متصوراً أن يكون المؤتمر الاطار الذي تتم فيه تسوية أزمة الشرق الأوسط، فإن الولايات المتحدة أخذت تنفرد تدريجياً بإدارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، من خلال عقد اتفاقات للفصل بين القوات، بمباركة بعض الأقطار العربية.

وبعد عامين من توقيع اتفاقية سيناء الثانية، بدا أن الإدارة الأمريكية للصراع العربي ـ الاسرائيلي قد وصلت إلى طريق مسدود. وكانت هذه الادارة تتعرض لانتقادات شديدة من الاتحاد السوفياتي، الذي رأى فيها تناقضاً مع الوفاق. ولما كانت الدولتان بصدد انقاذ روح الوفاق فيما بينهما، بالسعي نحو توقيع اتفاقات للحد من الأسلحة الاستراتيجية، فقد رأيا أن خطوة في طريق تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي يمكن أن تصنع محتوى اقليمياً للوفاق الدولي. ولذلك، فقد قامت الدولتان في أول تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧ بتوقيع بيان أمريكي ـ سوفياتي يضع لأول مرة تصوراً مشتركاً للتسوية في الشرق الأوسط.

ولم يمض أكثر من شهر واحد بعد توقيع البيان السوفياتي ـ الأمريكي، حتى أخذت التطورات في الشرق الأوسط ذاته تنسف هذا البيان. فقد شجعت مبادرة الرئيس أنور السادات، بعقد اتفاقية سلام بين مصر واسرائيل، الولايات المتحدة على محاولة كسب مزيد من النفوذ في منطقة الشرق الأوسط (على حساب الاتحاد السوفياتي)، من خلال الانفراد بإدارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

بعدها استحكمت الحرب الباردة الجديدة في المنطقة، خصوصاً عندما عجز الكونغرس الأمريكي عن التصديق على اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية الثانية، وبقيام الاتحاد السوفياتي بغزو أفغانستان، وقيام الثورة في ايران، والحرب العراقية ـ الايرانية، مما دفع الولايات المتحدة إلى جانب انفرادها بعملية التسوية ـ إلى الاعلان عن مبدأ كارتر في كانون

الثاني/ يناير ١٩٨٠، الذي تضمن تحذير الاتحاد السوفياتي من التدخل في شؤون الدول النفطية في الخليج العربي.

ـ ومنذ احتدام هذه الحرب الباردة الجديدة بين العملاقين، خرج الشرق الأوسط من اطار التفاعلات المباشرة بينهما، وان استمر في اطار التنافس المحتدم بينهما خلال هذه الفترة. وقد ظهر ذلك واضحاً أيضاً من خلال محاولة رونالد ريغان وإدارته لاقامة ما هو معروف بالاجماع الاستراتيجي في المنطقة ضد الاتحاد السوفياتي، بحيث يجبّ الصراعات الاقليمية خصوصاً بين اسرائيل والاقطار العربية. وبعد أن اتضح اخفاق هذه السياسة، جنحت الولايات المتحدة إلى تطوير السياسة المعادية للسوفيات، من خلال اقامة تعاون استراتيجي مع اسرائيل (وتم توقيعه في ايلول/ سبتمبر ١٩٨١)، وتدعيمه خلال السنوات التالية عسكرياً واقتصادياً (من خلال توقيع اتفاقية لاقامة منطقة للتجارة الحرة بين اسرائيل والولايات المتحدة). إضافة إلى ذلك، فقد سعت الولايات المتحدة إلى تدعيم قواتها للانتشار السريع في المنطقة. أما الاتحاد السوفياتي، فقد قبل التراجع مؤقتاً من الساحة الشرق أوسطية. وظهر ذلك واضحاً ابان الأزمة اللبنانية، في صيف عام ١٩٨٢ واحتلال اسرائيل للبنان. وقامت سياسته على دعم دفاع عدد من الدول الاستراتيجية في المنطقة هي: سوريا وليبيا واليمن الديمقراطية وأثيوبيا، في محاولة للتخندق داخل الشرق الأوسط بانتظار ظروف أفضل.

وأخذت الولايات المتحدة في وضع عدد من الشروط لمشاركة الاتحاد السوفياتي في أي مظلة دولية لجهود التسوية في المنطقة، منها إعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، وتشجيع هجرة اليهود السوفيات إليها. ولما لم تكن موسكو على استعداد للاستجابة لهذه الشروط، فإن واشنطن حاولت استبعاد قضية الشرق الأوسط من اجتماع القمة بين غورباتشوف وريغان، في جنيف ما بين ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥. فرغم أنها قبيل المؤتمر أصرت على مناقشة المنازعات الاقليمية، فإن قائمة هذه المنازعات لم تشمل سوى أمريكا الوسطى وأفغانستان وجزر شرق آسيا. وكان ذلك إشارة أمريكية بأن الشرق الأوسط هو منطقة خاصة بالولايات المتحدة، لا يحق للاتحاد السوفياتي التفاوض حولها. وقد انتهى الأمر ببحث موضوع الشرق الأوسط في لقاء بين وزيري خارجية البلدين على هامش أعمال المؤتمر. وظل كل طرف عند مواقفه السابقة، وهو ما يعني استمرار الشرق الأوسط كمنطقة تنافس وصراع بين القوتين الأعظم. إلا أن تطورات أخرى إيجابية قد حدثت في مؤتمري القمة الأخيرين بين الجبارين في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ وفي أيار/ مايو ١٩٨٨، وتم فيهما، إضافة إلى تحقيق قدر مهم من الاتفاق حول نزع أنواع معينة من الأسلحة النووية، تحقيق قدر كبير من التوافق حول المشكلات الاقليمية في العالم، بما فيها بعض تلك الخاصة بالوطن العربي.

ب ـ **الواقع أن النظام الاقليمي العربي في الثمانينات بتحوله نحو الغرب، فيما عدا بعض الحكومات التي ما زالت ذات علاقة وثيقة مع الاتحاد السوفياتي، لم يؤثر فقط على التوازن السياسي العالمي، بل كوّن أيضاً أحد الأركان الاقتصادية للنظام الاقتصادي العالمي الغربي (المتمحور حول مجموعة الدول الصناعية المتقدمة في منظمة التعاون الاقتصادي**

والتنمية). حدث ذلك مع الارتفاع السريع في أسعار النفط خلال السبعينات، وتكوين عدد من الأقطار العربية (خفيفة السكان وناقصة الطاقة الاستيعابية) لفوائض مالية ضخمة. وقد اعتقدت هذه الأقطار، إضافة إلى الأخرى التي استفادت من النفط بوسائل مثل عائدات العاملين، انه من الممكن تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة من خلال الارتباط المتسارع مع الغرب، للحصول على التكنولوجيا وعبور فجوة «التخلف» في فترة زمنية قصيرة. وساعدت سيطرة الأقطار العربية على نسبة ذات شأن من انتاج النفط واحتياطاته على رواج وجهة نظر مؤداها امكانية قيام نمط من علاقات الاعتماد المتبادل بين الأقطار العربية والدول الغربية. واتخذت تلك المحاولات أشكالاً مختلفة، من بينها ما سمي خلال هذه الفترة بالحوار العربي ـ الأوروبي.

ـ والآن، فإنه من المتصور بعد انخفاض عائدات النفط العربية، وتقلص الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي لعقد مقبل من السنين، ومع الصعوبات التي تواجهها الأقطار العربية في تسويق منتوجاتها بالسوق العالمية، أن يحدث تراجع سريع في حجم علاقات العرب مع الغرب الصناعي. وهو الأمر الذي يؤدي منطقه إلى دفع الوطن العربي للبحث عن جديد في العمل العربي المشترك، وفي موازنة العلاقات مع الغرب بعلاقات جديدة. ومثل هذه الاستجابة العربية ـ إن حدثت ـ فإنها يمكن أن تؤدي إلى تحول عميق في المفاهيم والمواقف العربية تحت ضغط الظروف المستجدة.

إضافة إلى متطلبات تحقيق استراتيجية التوازن، فإن الوطن العربي لديه حقائق جديدة تمهد الطريق أمام محاولات الاعتماد الجماعي على الذات، لكي يواجه آثار مرحلة انهيار أسعار النفط. فقد جرى التنظير في الدراسات بأن تراخي محاولات التكامل الاقتصادي العربي في الماضي ارتبط بافتقارها للقاعدة الانتاجية القطرية الضرورية لقيام التكامل وتحرير التجارة بين الأقطار العربية. هذه القاعدة الانتاجية أخذت في الاتساع خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٥، حيث تم استثمار بعض من عائدات النفط في الصناعات البتروكيميائية، وصناعات الحديد والصلب، والألمنيوم، وغيرها من الصناعات. وهو الأمر الذي يمكن أن يخفف في مرحلة مقبلة من الحدود المفروضة على محاولات تقليص الاندماج في السوق العالمي.

ـ ورغم أن أقطار الوطن العربي في منتصف الثمانينات لا تزال هيكلياً مندمجة في النظام الرأسمالي الغربي العالمي، فإن هناك عدداً من المؤشرات الأولية الإيجابية في هذا الاندماج، عبر الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥. فقد تراجعت نسبة التجارة العربية مع دول السوق الأوروبية المشتركة. إلا أن الظاهرة اللافتة للنظر، هي أن نصيب اليابان من التجارة العربية خلال هذه الفترة أخذ في الارتفاع، حيث ازداد نصيبها من الصادرات والواردات مع الأقطار العربية. ويبدو أن الوطن العربي، إذا ما قدر له السير في استراتيجية التوازن، سوف يجنح إلى تدعيم علائقه الاقتصادية مع اليابان، بخاصة إذا ما تزايد الاستقلال الياباني عن قوى التحالف الغربي مع مطلع القرن المقبل. إضافة إلى ذلك، فإن هناك مؤشراً طفيفاً على زيادة التجارة مع الاتحاد السوفياتي، حيث ارتفعت نسبة الصادرات والواردات. ورغم ضآلة نصيب الاتحاد السوفياتي من التجارة

العربية عامة، فإنه يشكل احدى الفرص المتاحة لدى الوطن العربي، للخروج من دائرة الاندماج المغرق في المعسكر الغربي أمنياً واقتصادياً.

ج ـ شهد النظام العالمي في عقد السبعينات تراجعاً في القوة السوفياتية، وربّما كان ذلك نتيجة التخلف في ملاحقة الغرب في الاستخدام الواسع لنتائج الثورة العلمية. ولا جدال، بأن هذا التراجع كعامل جوهري في النظام العالمي قد ساهم في دفع الوطن العربي، ومناطق أخرى من العالم وبعض دول أوروبا الشرقية نفسها، إلى الاستجابة إلى المغريات التقنية والمالية الغربية. وحقيقة، يصعب تصوّر قبول الاتحاد السوفياتي باستمرار هذا الوضع، استقراءً من تاريخه، وللضرورات الأمنية التي سوف تفرض عليه نتيجة تزايد الفجوة التكنولوجية بينه وبين الغرب. وذلك سوف يدفع الاتحاد السوفياتي إلى الاندفاع في خطوات مهمة للتجديد الصناعي والتقني.

ـ ويبدو أن الاتحاد السوفياتي قد وضع اقدامه على أول الطريق في هذا الاتجاه. فبعد فترة من الشلل، ومع انعقاد المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي في عام ١٩٨٦، بدأ الاتحاد السوفياتي مرحلة جديدة من تاريخه، تنطلق من الاعتراف بالقصور الموجود في المجتمع السوفياتي، والتعرّف على الفجوة التقنية بينه وبين الغرب. ومن ثم، فإن هذا الموقف سوف يجعل الاتحاد السوفياتي أكثر قدرة على استثمار موارده الطبيعية الضخمة. فإذا استمر هذا الاتجاه، ونجحت القيادة السوفياتية بالفعل في اعطاء الحيوية للاقتصاد والصناعة قبل نهاية القرن الحالي، فإن الوطن العربي لن يجد العالم وقد أصبح أسيراً للغرب، بل ستفتح أمامه الأبواب للتعامل مع المعسكرين الغربي والشرقي على قدم المساواة. ومن ثم يمكن تحسين شروط تعامله مع المعسكر الغربي، شريطة انسجام الموقف العربي مع الرغبة في تعامل كهذا.

ـ لعب الصراع العربي ـ الاسرائيلي دوراً محورياً في استراتيجية العرب الخارجية خلال الخمسينات، حيث كان سبباً في انهيار محاولات بعض الأقطار العربية للحاق بالمعسكر الغربي، وكان التحالف الاسرائيلي الغربي آنذاك سبباً رئيسياً في دفع الوطن العربي نحو مزيد الاعتماد على الذات، والبحث عن علاقات مع الكتلة الاشتراكية كقوة موازنة للغرب في المنطقة. ومرة أخرى، فإن عقد السبعينات شهد نشأة تصور في المنطقة العربية، مؤداه أن اللحاق بالمعسكر الغربي عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً، والتخلص من الوجود السوفياتي في المنطقة، يمكن أن يؤديا إلى حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي بانسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧، وقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة. ومع عقد الثمانينات، فشلت الولايات المتحدة في حل أو تسوية الصراع. والأكثر من ذلك أهمية، أن علاقات التحالف بينها وبين اسرائيل صعدت إلى درجة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات بين البلدين. ومع استمرار العدوان الاسرائيلي على الأقطار العربية، اشتدت الضغوط على النظام الاقليمي العربي لكي يوازن هذا الحلف الاستراتيجي. وقد بدأت بوادر هذا بالفعل في بداية النصف الثاني من الثمانينات، حيث تحسنت العلاقات المصرية ـ السوفياتية دبلوماسياً

واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً بشكل ملموس. وبدأ عدد من الاقطار العربية المحافظة في الحصول على السلاح السوفياتي (مثل الكويت والأردن)، نتيجة القيود التي وضعتها الدول الغربية والولايات المتحدة على تصدير السلاح لها. وأخيراً، فإن كلاً من عُمان والامارات العربية المتحدة وقطر، التي لم يكن لها علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي قط، أقامت هذه العلاقات خلال عام ١٩٨٥، وهو ما يعد فاتحة لتبادل العلاقات الدبلوماسية مع باقي اقطار مجلس التعاون الخليجي العربية (السعودية والبحرين). فإذا أضفنا إلى كل ذلك أن للسوفيات علاقات وثيقة مع عدد من الأقطار العربية الأخرى، مثل سوريا وليبيا والعراق والجزائر واليمنين العربية والديمقراطية، فإن الوجود السوفياتي في المنطقة يكون قد تجاوز نقطة خسوفه الكبرى.

د ـ يصعب في اطار هذه الدراسة، وفي اطار المعلومات المتوافرة، التنبؤ بتفاصيل للكيفية التي ستحل بها الدول الرأسمالية أو الاشتراكية أزمتها الراهنة. وعند استشراف التطورات المحتملة في الاطار الدولي حتى عام ٢٠١٥، نجد أن أغلب الدراسات المستقبلية المتوافرة قد ركزت على الفترة حتى عام ٢٠٠٠. كما أنها ركزت تركيزاً خاصاً على العوامل المادية الفاعلة في الأجل الطويل، بخاصة تغيرات السكان، وامكانات توافر الموارد الطبيعية، وأثر النمو على البيئة، وغير ذلك.

ـ وبما أن الازمات الحالية للرأسمالية العالمية تتم في ظروف غير مسبوقة، تغدو امكانية الاستفادة من التجربة التاريخية محدودة. لم يعد في استطاعة الرأسمالية الدولية أن تستخدم الحروب الشاملة (كما حدث في الماضي)، كإحدى ادوات الخروج من الازمة. كما لم يعد مأموناً، أن تسمح الاحتكارات الرأسمالية المسيطرة بحدوث ازمات دورية حادة في المراكز الرأسمالية المتقدمة، مع ما قد يترتب على ذلك من تثوير للطبقات العاملة والشعبية في المركز. كما أصبح من الصعب، أن يتم تجاهل نمو قوى شعبية وجماهيرية واسعة، تعارض ما يترتب على النمو الرأسمالي من آثار سلبية، على النظام البيئي، وعلى نوعية الحياة، وعلى السلم والحرب، لاسيما أن هذه القوى تنمو خارج المؤسسات التقليدية للرأسمالية. هذا فضلاً عن بروز ظواهر جديدة، تتعلق بضخامة حجم المديونية الدولية، والعبء الضخم للديون على كاهل دول العالم الثالث، وانفصام العلاقة بين النمو والتشغيل، وانهيار اسواق المواد الخام، واتساع وشمول عدم التوازن في موازين المدفوعات.

ـ وفي المقابل، تشاهد المجتمعات الأوروبية الاشتراكية صراعاً حاداً، من أجل احداث تغييرات عميقة وشاملة في نظم ادارة الاقتصاد، ونظم السلطة والحكم. وهو صراع يتم بين القوى ذات المصلحة في بقاء الأنظمة الحالية للادارة والحكم التي كانت قد نشأت في المراحل الأولى لبناء الاشتراكية من ناحية، وقوى اجتماعية جديدة تسعى لتجديد المشروع الاشتراكي من ناحية أخرى. وكانت هذه النظم للبيروقراطية، والادارة الشديدة المركزية، قد نمت مستغلة ظروف الانغلاق التي فرضها حصار العالم الرأسمالي لهذه الدول، وضرورة بناء القاعدة المادية لاقتصادها في اطار من الندرة والحرمان.

وتطالب القوى الاجتماعية الجديدة بإنشاء نظم أكثر ديمقراطية، تسمح بدرجة أكبر من الحرية والمبادرة للأفراد، وللمنظمات الجماهيرية والمؤسسات المحلية، وتمكن من وضع العلم والتقنية في خدمة الانتاج، وتحدّ من السلطات المركزية للدولة. وهو صراع يصعب التنبؤ مقدماً بكل نتائجه وبالمدى الزمني الذي سوف يستغرقه بدقة.

في ضوء ذلك كله، سنكتفي هنا بالاشارة إلى بعض الاتجاهات الرئيسية المحتملة للتطور، في ضوء بعض الظواهر التي تتوافر شواهد لبروزها واستمرارها خلال فترة الاستشراف.

(١) تبقى الدول الرأسمالية المتقدمة في المركز، هي المحددة الاساسية لاتجاهات التطور في الاطار الرأسمالي، بما في ذلك التطورات التي يحتمل أن تتم في تخوم هذا النظام في الدول النامية والأقل نمواً. ويمكن، في ضوء الواقع الحالي وما يبرز من ظواهر واتجاهات، الاشارة إلى أهم احتمالات التطور فيما يلي:

ـ يستمر خلال الجزء الباقي من الثمانينات، وحتى منتصف التسعينات على الأقل، **محاولات اعادة التكيف** عن طريق كل من السياسات الاقتصادية والتعجيل والتطوير لتطبيقات تقنية بعينها، ومحاولات الوصول إلى نظام اقتصادي عالمي أكثر استقراراً. وسوف يتطلب ذلك تحقيق تغيرات في التوازنات الاقتصادية الدولية القائمة حالياً. ويحتمل أن تزداد معدلات نمو حجم السوق الداخلية، في كل من اليابان والمانيا الغربية،وأن تتحملا جزءاً من أعباء التسلح. ويرتبط بذلك ازدياد معدل نمو الصادرات الامريكية،وتزايد هجرة رؤوس الأموال من دول السوق الأوروبية المشتركة ومن اليابان للولايات المتحدة الامريكية.

ومهما كانت الطريقة التي يحتمل أن تسوى بها **أزمة المديونية الخارجية**، وبغض النظر عن مدى نجاح احتمالات اعادة جدولة الديون، يبقى الاحتمال الأكبر هو أن تضطر الدول الرئيسية المدينة إلى الحدّ من معدلات نموها الاقتصادي، ومعدلات استهلاكها واستيرادها.

ـ ويترتب على عمليات اعادة التكيف **زيادة الأهمية النسبية لمجموعة علاقات دول المحيط الهادي مع بعضها البعض** (الولايات المتحدة واليابان وتايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة)، وازدياد الأهمية النسبية للدول المصنعة حديثاً في هذه المنطقة، على حساب الدول المصنعة حديثاً في أمريكا اللاتينية وباقي الدول النامية.

ـ سوف يستمر نمو القوى الانتاجية في الدول الرأسمالية المتقدمة، ولكن بمعدلات أكثر تواضعاً من المعدلات التي سادت في الفترة السابقة للسبعينات. وتستمر التغيرات المشاهدة في الهيكل الصناعي في الدول الأكثر تقدماً، نتيجة للتوجه بدرجة أكبر إلى الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للمعلومات، وتلك الأقل تلويثاً للبيئة وأقل استخداماً للموارد المعدنية، على حساب الصناعات الأخرى. وسوف تؤدي التطورات التقنية المعاصرة إلى تعايش مجموعتين متميزتين من الصناعات: تعتمد المجموعة الأولى منهما على المواد التي تزداد فيها نسبة المواد المصطنعة، وتنتج سلعاً يتم تبادلها في الأسواق الدولية. وتعتمد المجموعة الثانية بصفة أساسية

على المعلومات والمعرفة، وتصدر هذه المجموعة الأخيرة من الصناعات منتوجاتها في شكل سلع وخدمات، وهي المجموعة التي سيتم التركيز فيهـا على معدلات نمـو أكبر في البلدان الصناعية المتقدمة.

وسوف يترتب على هذا التغيير في اطار الصناعات التحويلية، وعلى انخفاض الأهمية النسبية للصناعات الاستخراجية والاتجار في المواد الأولية، والنمو السريع في قطاع الخدمات بخاصة الخدمات الدولية، تغيـر مهم في تكوين التجـارة الدوليـة لمصلحة الصـادرات غير المنظورة (التي تتزايد أهميتها النسبية في التجارة الدولية بصورة مطردة). ومن المحتمـل أن يضاهي حجم الصادرات غير المنظورة حجم الصادرات السلعية أو يزيد، للدول الرأسماليـة المتقدمة في مدى لا يزيد عن فترة الاستشراف. وسوف يترتب على ذلك أيضاً نقل العديد من الصناعات الملوثة وكثيفة الاستخدام للمواد والطاقة إلى البلدان النامية، مما يساعد أيضاً على تغيير محتوى التجارة الخارجية، والتمهيد لأشكال جديدة من تقسيم العمل الدولي.

- يزداد نشاط دول المركز بالغرب الصناعي لتكريس فكرة عالمية الاقتصاد، ويشتد تأثير السوق العالمية على الاقتصاد الوطني لكل دولة من الدول، سواء في ذلك الدول الرأسمالية المتقدمة أم الدول النامية. وقد أصبح من الصعب على عديد من الدول الرأسمالية أن تنظر إلى سوقها الوطنية باعتبارها تتمتع بقدر من الاستقلال الـذاتي، أو أن تسعى إلى تحقيق قدر من الاستقرار الداخلي، عندما يكون ذلك على حساب استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية. فإذا لم تتحقق بعض المعطيات الدولية المناسبة الأخرى، على مستوى كل من الدول الاشتراكية، والتجمعات الاقليمية من أجل التنمية بالعالم الثالث - كما سوف نأتي لذلك لاحقاً - فإن هذه الدول الرأسمالية سوف تتجه إلى اعطاء أولوية لقدرتها التنافسية في أسواق العالم، وتخضع سياساتها الداخلية (من اقتصادية ومالية ونقديـة وحتى اجتماعيـة) لمقتضيات هـذه السوق. وتوجه سياساتها الخارجية لدعم مركزها الدولي، أو على الأقل منع السياسات الداخلية من أن يكون لها تأثير سلبي على مركزها الدولي. وفي اطار الاتجاه إلى عالمية الاقتصاد يزداد ارتباط الدول النامية المستسلمة لذلك، بالأسواق الدولية عن طريق التعاقـد والعمل من البـاطن مع الشركات دولية النشاط، لتصنيع الأجزاء التي يصعب أتمتة انتاجهـا والتي تحتاج إلى عمـالة كثيفة.

- يستمر تعاظم مركز الشركات دولية النشاط في اطار الاقتصاد الدولي وتكون نقطة البدء في نشاط تلك الشركات هي صياغة المستهلك ورغباته وذوقهِ. والتحكم في المؤسسات الدولية للإعلان والمعلومات. وتلعب الشركات دولية النشاط دوراً متـزايداً من خـلال استيلائهـا على وحدات انتاجية قائمة بالفعل، قد تضطر إلى هذا الاندماج نتيجة احتداد الأزمـة الاقتصاديـة والمالية. كما يتم التوسع في مجالات انتـاجية جـديدة، وفي التـوزيع المكـاني عبر البلدان لوحدات إنتاجية تدار إلكترونياً عن بعد. وتسعى الشركات الى تمويل توسعها عن طريق تعبئة مدخرات الفئات والشرائح الوسطى، لا في الدول الرأسمالية في المركز وحسب، بل ومدخرات

تلك الفئات والشرائح في العالم الثالث أيضاً. وتطرح المؤسسات المالية الدولية من أجل ذلك أنواعاً جديدة من الصكوك المالية، وتنشأ أنواع مختلفة من شركات توظيف الأموال والصناديق.

ويؤدي ذلك إلى فقد الدول النامية ـ المستسلمة لآليات السوق ـ للسيطرة على اجزاء متزايدة من مدخرات مواطنيها. ويزداد بالتالي احتياجها لرأس المال الدولي، في الوقت الذي تتضاعف فيه سيطرة البنوك الدولية والشركات دولية النشاط على الادخارات الدولية. وتحدد هذه الشركات أوجه استخدام هذه الأموال، وأين يتم استثمارها، مما يخضع التنمية في الدول النامية أكثر فأكثر لاستراتيجياتها، بينما تضعف أكثر فأكثر قدرة أجهزة التخطيط الوطنية على تحديد توجهات النمو. وهكذا سوف يزداد تدخل المؤسسات المالية الدولية في توجيه السياسات الاقتصادية للدول النامية، نتيجة لازدياد حاجة الدول النامية للمؤسسات المالية الدولية في مرحلة اعادة التكيف.

(٢) يبقى التطور في اطار المجتمعات الاشتراكية محكوماً إلى حد كبير بمعدّل التطورات في الدولتين الاشتراكيتين الكبيرتين، أي في الاتحاد السوفياتي والصين، كما يتأثر أيضاً بالعلاقة بينهما. ويمكن في ضوء ما يبرز الآن من ظواهر واتجاهات الاشارة الى احتمالات التطور التالية:

ـ تنتشر وتتعمق محاولات التطوير الديمقراطي لنظام الحكم والادارة الاقتصادية في الاتحاد السوفياتي. وعلى الرغم من محاولات متوقعة لاستغلال الصراع الداخلي في المجتمع السوفياتي، إلا أن الأغلب أن يبقى التطور في الاتجاه الديمقراطي منضبطاً، وأن يتسع تدريجياً ويكتسب مزيداً من الاندفاع والعمق بمرور الزمن. ولسوف ترتبط هذه التطورات، والقدر المتحقق بكل فترة، بالظروف الدولية وعلاقات القوى الكبرى عبر بقية القرن العشرين. وتؤدي تلك التطورات الى تغيرات فعالة في علاقات الانتاج في المجتمع الاشتراكي، تمكن من السيطرة المباشرة للعاملين على المشروعات الاقتصادية والاجتماعية، وتعيد توزيع المسؤوليات لمصلحة السلطات المحلية، وتطلق حرية المبادرة على مستوى المشروع، وتخلق أنواعاً جديدة من التنافس الاشتراكي بين المشروعات، وتسمح بدرجة أكبر من حرية الاختيار للمستهلكين ومستخدمي المنتوجات والمستفيدين من الخدمات.

ـ وتؤدي التطورات في الاتحاد السوفياتي الى تشجيع القوى المناضلة من أجل ديمقراطية أوسع، في دول أوروبا الاشتراكية، على تعميق وتوسيع نضالها، واحداث تطورات موازية لما يحدث في الاتحاد السوفياتي. وقد تتم التطورات الديمقراطية بسرعة أكبر في هذه الدول كنتيجة لصغر الحجم وامكانات التغير الأسرع.

ـ تساعد التطورات في نظم الادارة والتنظيم، واعطاء دور أكبر للمشروعات والاتحادات الانتاجية، وتشجيع العلاقة المباشرة بين المشروعات، **إلى حل مشكلتين أساسيتين من مشكلات الاقتصاد السوفياتي هما تخلف الزراعة السوفياتية، وبطء انتشار التطور التكنولوجي.** ويؤدي حل القضيتين إلى تحقيق معدلات اعلى للنمو الاقتصادي، عن طريق زيادة الانتاجية ورفع الكفاءة وتحسين الأداء.

- **تنشأ علاقات مباشرة بين المشروعات السوفياتية والمشروعات في دول أوروبا الشرقية، وكذلك في الدول الرأسمالية ودول العالم الثالث.** وتنشأ مجالات أوسع للتعاون بين المنشآت السوفياتية والمنشآت المماثلة في دول أوروبا الاشتراكية، وبعض الشركات دولية النشاط. ويزداد بصفة خاصة التعاون مع دول أوروبا الغربية، التي تعاني من المنافسة الحادة مع الشركات الامريكية واليابانية. ولا بد أن يؤدي ذلك إلى تعديلات في توجهات دول المركز بالغرب الصناعي، عن محاولات فرض توجهاتها - التي أشرنا إليها - نحو «عالمية» الاقتصاد.

- **تستمر عملية التحديث في الصين.** ويستمر تعاون الصين مع كل من الولايات المتحدة الامريكية واليابان. ولكن التطورات في كل من الاتحاد السوفياتي، ودول أوروبا الاشتراكية، والصين نفسها، سوف تؤدي إلى حل الخلافات الصينية - السوفياتية، ولمزيد من التعاون الاقتصادي بينهما.

- **يمكن للتطور في كل من الاتحاد السوفياتي والصين والعلاقة بينهما، من تقديم دعم أكبر لحركات التحرر الوطني، وللدول النامية التي تسعى لتحقيق تنمية مستقلة فيها،** كما يصبح النموذج الاشتراكي أكثر جاذبية لفئات شعبية متعددة، فمن ناحية، تزداد الروابط بين الدول الاشتراكية وبين حركة التحرر العالمي توثقاً. ومن ناحية أخرى، فإن محاولات ا النهوض والتنمية على مستوى تجمعات لبلدان نامية، لا بد وأن تؤدي إلى التخفيف من الضغوط نحو «عالمية» الاقتصاد، وهذا - بالتداعي - يعطي الاتحاد السوفياتي والصين مناخاً دولياً أرحب وأنسب لتقدمهما في برامج التطوير.

٢ - العرب والقوى الاقليمية

أ - العرب وإسرائيل

يعد الصراع العربي - الاسرائيلي أبرز الصراعات وأكثرها أهمية. فقد تضمن هذا الصراع ست معارك رئيسية في أعوام (١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٦٩ - ١٩٧٠ و١٩٧٣ و١٩٨٢). هذا اضافة إلى الكثير من المعارك العسكرية الصغيرة، والهجمات الاسرائيلية على الكثير من الاقطار العربية (لبنان، سوريا، مصر، الأردن، العراق، وتونس)، في أوقات عدّة، والهجمات العربية المضادة ممثلة في حركات منظمة التحرير الفلسطينية، والفدائيين العرب. وبشكل عام يمكن القول. أن حرباً دائمة قد امتدت فيما بين عام ١٩٤٨ والوقت الحالي، بحيث ان الأمثلة المتعددة المذكورة كانت لمعارك في هذه الحرب الطويلة، والتي لا ينتظر انتهاؤها في وقت قريب.

- وبغض النظر عن الأصول التاريخية للصراع، وتطور حركة الاحتلال الصهيوني في فلسطين، فإن النتيجة النهائية التي ينبغي التعامل معها الآن هي **نجاح اسرائيل في تأكيد وجودها وفرضه، والأهم من ذلك توسعها،** بقدر كبير خلال حرب عام ١٩٤٨ إلى ما بعد حدود الدولة

الصهيونية والتي قدرت لها وفق قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧.

وعلى الرغم من أن اسرائيل لم تتمكن من الحصول على أراض جديدة في الحرب الثانية (١٩٥٦)، إلا أنها حصلت على عدد من المميزات الاستراتيجية تمثلت في المرور بمضايق تيران في خليج العقبة، اضافة إلى اقامة حائط من القوات الدولية على حدودها الجنوبية. ثم جاءت الحرب الثالثة في حزيران/ يونيو ١٩٦٧ لتقوم اسرائيل خلالها بتوسعات جديدة شملت البقية الباقية من فلسطين، حيث استولت على الضفة الغربية وغزة، اضافة إلى احتلالها لسيناء المصرية ومرتفعات الجولان السورية. ومثلت الحرب الرابعة المعروفة بحرب الاستنزاف (١٩٦٩ ـ ١٩٧٠)، والخامسة عام ١٩٧٣، اضافة إلى هجمات منظمات المقاومة الفلسطينية، محاولات عربية لانتزاع المبادأة من اسرائيل، ولكبح جماحها والحد من توسعاتها. وأدت حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ الى صور من التعاون العربي، وتخفيف التوتر النسبي مع اسرائيل، تمثل في توقيع اتفاقيتين لفصل القوات مع مصر (١٩٧٤ ـ ١٩٧٥) واتفاقية مع سوريا (١٩٧٤)، وأخيراً اتفاقات كامب دايفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية. ورغم أن هذه التطورات كانت تشير إلى فقدان الصراع العربي ـ الاسرائيلي بعضاً من حدته، فإن التطورات التي تلت معاهدة السلام تشير إلى احتداد الصراع مرة أخرى. فقد قامت اسرائيل بغزو لبنان عام ١٩٨٢، واستمرت في احتلال جنوبه، وسحبت مصر سفيرها من اسرائيل، وتمسكت اسرائيل بعدم استكمال التزاماتها في اتفاقية السلام (برفض الانسحاب من طابا المصرية)، وعدم اعتماد صيغة مقبولة عربياً للحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويمكن القول بشكل عام، ان المرحلة التي تلت اتفاقية السلام، قد شهدت حالة من العدوانية الاسرائيلية، ارتبطت بالاختلال في موازين القوى الاستراتيجية بين العرب واسرائيل.

ـ ونتيجة لهذا الاختلال في موازين القوى، فإن اسرائيل بدأت في وضع توجهها التوسعي موضع التطبيق. فاضافة إلى ضم القدس والمرتفعات السورية، فإنها استمرت في ضمها الفعلي للضفة الغربية من خلال بناء المستوطنات، والدمج القسري عملياً لاقتصاد الضفة والقطاع باقتصادها. كما أنها تعلن أنها سوف تطالب بحقوق السيادة على الضفة الغربية وغزة.

وأكثر من ذلك، فإن اسرائيل وسعت من مفهومها الامني لكي تشمل منطقة الشرق الأوسط، الى باكستان شرقاً، وأوغندا جنوباً. وقد مثل الهجوم الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي في حزيران/ يونيو ١٩٨١ بداية مرحلة جديدة، تكون فيها الهيمنة العسكرية والسياسية الاسرائيلية على المنطقة، مرادفاً لأمنها المزعوم. وهو الأمر الذي طبقته في غارتيها على تونس في أول تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦ وفيما يعتقد بأنها المسؤولة عن اغتيال أحد ابرز قادة منظمة التحرير الفلسطينية (أبو جهاد) في عام ١٩٨٨.

وفي ضوء هذه النظرة الاسرائيلية لأمنها، فإن التحدي الرئيسي لها يظل كامناً في الاقطار العربية. ومن ثم تسعى اسرائيل لكي تكون نقطة الارتكاز التي تستند إليها الدول المجاورة

الأخرى والتي لها تناقضاتها مع الأقطار العربية. ولذا، فإنها تجهد نفسها لكي تكون حلقة الوصل مع تركيا وايران وأثيوبيا (وكل منها لها تناقضاتها مع قطر أو أكثر من الأقطار العربية)، وتسعى الى اقامة تحالف غير مكتوب معها من شأنه محاصرة الوطن العربي وانهاك قواه.

مثلت الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة من فلسطين المحتلة، التي بدأت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، تحدّياً جديداً وغير تقليدي لاسرائيل، كما أدت إلى رفع سقف المطالب السياسية العربية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ورغم أنه من السابق لأوانه الحكم على النتائج الكاملة لتأثيرات هذه الانتفاضة، إلا أنه من المؤكد أنه ستكون لها بصماتها الواضحة على مجرى هذا الصراع.

ـ ان دراسة توازن القوى في الصراع العربي الاسرائيلي لا بد أن تضع في اعتبارها: التوازن المحتمل بين القوى العسكرية الداخلة في الصراع فعلاً، وليس كل القوى التي تمتلكها الأطراف الداخلة فيه، ومدى فاعلية هذه القوى في ميدان القتال (الحجم والنوعية)، كما يجب أن تضع في الاعتبار القوات التي يمكن وضعها لمصلحة الصراع بخاصة من جانب العرب. إذ ان جميع القوات الاسرائيلية مشتركة بلا شك في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بينما تضطر القوات العربية الى الاحتفاظ بأجزاء من قواتها لمواجهة التهديدات الأخرى المحتملة، سواء من دول الجوار الجغرافي، أم من القوى العظمى، أم لأسباب داخلية. وفي مجال دراسة توازن القوى يجب عدم الاقتصار على دراسة القوة التقليدية، بل يجب أن تمتد الدراسة إلى توازن أسلحة التدمير الشامل بين أطراف الصراع، ومدى فاعليته في الصراع.

ومن تحليل حسابات وتقديرات الميزان العسكري العربي الاسرائيلي خلال فترة الاستشراف، يلاحظ أن اسرائيل وكثيراً من الأقطار العربية قد وصلت تقريباً إلى الحد الكمي لنمو قواتها عددياً في منتصف الثمانينات، بحيث لا ينتظر زيادة حجم هذه القوات كثيراً خلال فترة الاستشراف. ولكن هذا لا يعني توقف نمو هذه القوات، وإنما توجه النمو صوب زيادة قدرتها وكفاءتها بالاتجاه إلى تحسين النوعية (بما يعني زيادة في خفة الحركة، والدقة، وقوة النيران، والمدى وما إلى ذلك). وهو ما يمكن أن يغير كثيراً من ميزان القوى العسكرية.

ان اسرائيل قد وصلت قبل غيرها ـ مقارنة بالأقطار العربية ـ إلى الحد الكمي لنمو قواتها. ومنذ ذلك الوقت، وهي تركز على النمو الرأسي بتحسين نوعية القوات، وتحسين مستوى التدريب والروح المعنوية. يضاف إلى ما سبق، استمرار تدريب القوات، واكتساب خبرة القتال عن طريق القيام بعمليات محدودة في مناطق الصراع الساخنة، وضد الأهداف العربية المهمة (مثل العمليات المحدودة في لبنان، وقصف المفاعل النووي العراقي، وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، وغيرها الكثير).

ـ ورغم جهود اسرائيل الكبيرة في مجال النمو الكيفي للقوات، ونجاحها في كثير من المجالات، إلا أن هذا النجاح يواجه مشكلات كثيرة. وربما تكون أهم العوامل الأساسية هي الأزمة الاقتصادية التي تمر بها اسرائيل. ومن المشكوك فيه قدرتها على الخروج منها (وحتى مع

كل الدعم من الولايات المتحدة والصهيونية العالمية)، نظراً لطبيعة تكوينها، وكدولة دخيلة في محيط رافض لها. وقد أثرت الأزمة الاقتصادية على نوعية القوات، نتيجة لقلة ساعات التدريب لقواتها الاحتياطية، ولاضطرارها للاعتماد على وسائل تدريبية غير كافية، وهو ما يقلل من فاعلية هذه القوات التي تعتمد بدرجة كبيرة على القوات الاحتياطية وعلى التفوق النوعي بالتدريب. كما أدى ذلك إلى فقدان كثير من أفراد الخدمة الدائمة (الضباط والمتطوعين)، الذين فضلوا الخدمة خارج القوات المسلحة، لتوافر أجور وتعويضات أفضل. كما تأثرت الصناعة العسكرية الاسرائيلية. وأخيراً فقد أثرت الأزمة الاقتصادية على مستويات الاحتياطي الاستراتيجي من الاحتياجات، مما يقلل من قدرة اسرائيل على القتال لفترة طويلة دون الاعتماد على امداد خارجي، وكذا على احتياطي القوة البشرية نتيجة الهجرة إلى خارج اسرائيل وانخفاض معدلات الهجرة إليها.

ـ ويتأثر الميزان العسكري الاسرائيلي بتطور مواقف الدول تجاه اسرائيل. ويمكن بدراسة المراحل المتتابعة، ملاحظة أن اسرائيل فقدت كثيراً من التأييد الذي حصلت عليه عند تكوينها؛ فقد فقدت تأييد الاتحاد السوفياتي وأغلب الدول الاشتراكية، كما ضعف تأييد دول أوروبا الغربية، رغم استمرار انحيازها لاسرائيل. كذلك أصيبت العلاقات التي أقامتها اسرائيل بكثير من دول العالم الثالث بنكسات، على الرغم مما حققته من استعادة بعضها.

ـ ويلاحظ أن الميزان العسكري الاسرائيلي قد استهدف، في أغلب الأوقات، تحقيق كل من التفوق العددي والنوعي على أي قطر عربي على حدة، وبقدر الامكان على مجمل الأقطار العربية. وفي هذا المجال، فإن الميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي يشير إلى أن حجم القوات المسلحة يفوق في عدده حجم القوات العاملة العربية في الأقطار العربية، كل على حدة. ويمكن استثناء العراق حالياً، إذا احتسبنا قوات الدفاع الشعبي. وترى اسرائيل أن نظام التعبئة الذي تعتمد عليه، يسمح لها بأن تستخدم قواتها المعبأة قبل وصول أي دعم عربي إلى القطر العربي الذي تواجهه.

وتحرص اسرائيل على أن تتفوق عددياً ونوعياً على أي قطر عربي في مجال عدد طائرات القتال. وقد تأتّى لها تحقيق ذلك، باستثناء مقارنتها مع ليبيا، التي هي الآن أقرب الأقطار العربية لاسرائيل في عدد طائرات القتال. كما تتفوق برياً على كل قطر عربي على حدة باستثناء مصر. أما بالنسبة إلى القوى البحرية، فإن اتجاهات التطوير لكل من سوريا وليبيا تشير إلى قرب سد الفجوة مع اسرائيل. ومن حيث التطور النوعي، تطورت بعض الأقطار العربية تطوراً نوعياً ملموساً، وبخاصة ما يتعلق بطائرات القتال، والصواريخ أرض ـ أرض، وصواريخ الدفاع الجوي.

ولكن يبقى أن القوات العربية متخلفة تماماً في المجال النووي. إن التقدم الاسرائيلي في هذا المجال مطرد، رغم الشكوك الحالية في قيمته، نظراً للمحاذير الدولية تجاه امكان استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها في الحرب، وإن كان هذا الشك لا يجب أن

يمنع من حساب احتمالاته والبحث في آفاق تطوير التقنيات النووية. وإذا كان التقدم النوعي في الأقطار التي تحصل على أسلحتها من الاتحاد السوفياتي قد برز، فإن الأقطار التي تتسلح من الغرب قد تقدمت كمياً ونوعياً هي الأخرى، وخصوصاً السعودية ومصر. يبقى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحافظ على فاصل معين بين هذه الأقطار واسرائيل، كمياً ونوعياً، كما أنها تضع قيوداً تحظر استخدام هذه الأسلحة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، مما يفقد أغلب هذه الأسلحة قيمتها القتالية الحقيقية بدرجة كبيرة.

وقد أظهرت ظروف القتال في لبنان، وحرب الخليج، والهجوم الأمريكي على ليبيا، تقدماً واضحاً في الأداء القتالي العربي في مواجهة اسرائيل وايران والولايات المتحدة. كما أبرزت نقاط ضعف أخرى، تتركز أساساً في درجة الاستعداد القتالي ونظام القيادة والسيطرة. إلا أن هذه الصراعات العسكرية كانت فرصة لاكتساب القوات العربية خبرة قتال عالية، لا بد وأنها ستنعكس على الأداء العربي في المستقبل. إلا أن العامل المعنوي لا بد أن يكون له تأثيره، إذ ان العجز والتشتت العربيين الحاليين لا بد وأن ينعكسا على نفسية المقاتل. وقد برزت في القوات العربية، وبخاصة المقاومة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية، أمثلة تدل على ارتفاع روح القتال والفداء. إلا أن هذه الحالات نفسها تدل على يأس المقاتلين من القيادات العربية، بقدر ما تدل على تأصل روح القتال والفداء.

يزيد من احتمالات التوازن العسكري بين الأقطار العربية واسرائيل، ارتفاع نسب ومستويات التعليم، واللياقة الصحية في الوطن العربي، بخاصة في الأقطار التي كانت تتميز بتخلف واضح في هذا المجال. وهو ما يمكن أن يبشر بزيادة قدرة المقاتلين العرب على استيعاب التقنية العسكرية الحديثة وفن الحرب بدرجة أكبر.

وتتخلف الأقطار العربية كماً ونوعاً عن اسرائيل في مجال الصناعة العسكرية. ويرجع ذلك أولاً إلى التباين في توزيع القوة البشرية، وبخاصة الفنيين والعمال المهرة، وكذا رؤوس الأموال، وضعف المستوى العلمي. أما مصر والعراق فهما القطران العربيان الوحيدان اللذان لديهما صناعة عسكرية في منتصف الثمانينات، تتعدى صناعة الذخيرة والأسلحة الصغيرة. إلا أن احتمالات التجمعات العربية بأنواعها، الاقليمية منها والوظيفية، تزيد من احتمالات تقدم الصناعة العربية العسكرية. ويبرز أول هذه الاحتمالات في تجمع مجلس التعاون الخليجي، بخاصة إذا تعاون مع العراق، إلا أن ارتباط هذا التجمع بالغرب يجعل احتمالات الوصول إلى مستوى يقارب المستوى الاسرائيلي أمراً صعباً تماماً.

ـ ويتوقع أن تكون نماذج الحرب المقبلة قريبة الشبه من الحروب الماضية، إذا ما افترضنا الاستقرار الحالي بالموقف الدولي، وضعف الموقف العربي الذي يضمن التوازن الاستراتيجي لمصلحة اسرائيل. وهذا يدفع العرب إلى الصورة الأولى من صور الصراع المسلح، بالقيام بأعمال فدائية واشتباكات محدودة داخل الأراضي المحتلة، وعلى الحدود اللبنانية ـ الاسرائيلية، وداخل الشريط الحدودي الملاصق لهذه الحدود. بينما تعتمد اسرائيل

أساساً على العمليات العسكرية المحدودة لقهر هذه الأعمال، وتدمير الجهود النووية العربية قبل أن تصل إلى مرحلة العمل، واجهاض الجهود العربية لتحسين التوازن الاستراتيجي لمصلحتها مع اسرائيل. ويرتبط تحول الصراع المسلح إلى حالة الحرب الشاملة بتغير الميزان الاستراتيجي لمصلحة العرب، أو ظهور بوادر هذا التغير. ويمكن حصر حالات هذا التغير في الحالات الآتية:

١ ـ استمرار وتوسع الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة من فلسطين المحتلة، وحصولها على دعم مادي ومعنوي، وربما عسكري، حقيقي وفاعل من الأنظمة العربية، وبخاصة المجاور منها لاسرائيل.

٢ ـ انضمام منظمة التحرير الفلسطينية وحدها، أو مع الأردن، إلى سوريا، مع تصاعد القوة السورية إلى درجة تخلّ بالتوازن الاستراتيجي بينها وبين اسرائيل.

٣ ـ تصاعد القوة العسكرية السورية إلى درجة تجعلها تعتقد أنه يمكنها القيام بعمل عسكري يحقق استعادة الجولان على الأقل، أو تجعل اسرائيل تعتقد باقتراب سوريا من هذه القدرة مما يحملها على الاقدام على ضربة استباقية.

٤ ـ الوصول إلى تسوية مقبولة للصراع العراقي ـ الايراني، وحدوث تنسيق عسكري جدي بين كل من العراق وسوريا.

٥ ـ حدوث تقارب مصري ـ سوري، أو مصري ـ سوري ـ ليبي.

٦ ـ اشتداد الأزمة الاقتصادية في اسرائيل، إلى درجة ترى اسرائيل معها ضرورة قيامها بعمل عسكري.

وأغلب هذه التغيرات يرتبط بحدوث تغيرات مهمة في العلاقات بين أقطار عربية تسودها اختلافات حادة، مما يتطلب أولاً التغلب على أسباب ومظاهر ونتائج الخلاف، ثم التحول إلى التعاون الفعال. وهو ما يتطلب وقتاً وجهداً قد يصعب اخفاؤه، وبذا تتوافر لدى اسرائيل كل من المعلومات والزمن اللازم للتحضير للحرب وبدئها وادارتها قبل أن يصبح هذا التغيير واقعياً له آثاره على مسرح العمليات. ويرتبط نجاح العرب في تحقيق المبادأة (أو الاحتفاظ بها) بقدرتهم على اخفاء هذا التعاون حتى وقت قريب من وقت بدء أعمال القتال، ثم بقدرة القيادات العسكرية العربية على تحقيق متطلبات المبادأة والاحتفاظ بها، وإجبار القوات الاسرائيلية على التصرف وفقاً لخططها. وعلى العموم، فإن هذا الأمر بعيد الاحتمال مع امتداد المشهد الحالي للوطن العربي، إلا أن أي جولة خاسرة، بما تحتمله من نتائج، يمكن أن تكون دافعاً أكبر إلى التعاون العسكري الفعلي بين الأقطار العربية، وبالتالي تغيير الميزان الاستراتيجي لمصلحتها.

ـ وترتبط أي حرب مقبلة بالقوى العالمية الأخرى، سواء أثناء التحضير أم إدارة الحرب. كما أن استمرار الحرب وتوقفها سيرتبط بدرجة كبيرة برغبة وقدرة القوى الكبرى على دعم حلفائها من العرب. ولكنه ليس متوقعاً أن تمد الولايات المتحدة الأمريكية قطراً عربياً بالسلاح

أثناء صراعه مع اسرائيل. وعلى العكس، من المتوقع أن تمد أمريكا اسرائيل بالسلاح في تلك الحالة. **الكثير إذاً يرتبط بقدرة الاتحاد السوفياتي على الاستجابة لمطالب أصدقائه العرب، بالحجم والنوع المناسب، وفي توقيت مناسب.** وهنا تبرز قدرة الصناعة العسكرية العربية في الوفاء باحتياجات الأقطار، وهو ما سيرتبط لدرجة كبيرة بتحرك الأقطار العربية نحو مزيد من التعاون والتجمع والوحدة. إلا أن العامل الأساسي يظل توجه العرب صوب تحرير قرارهم السياسي والعسكري من إرادة ونفوذ الولايات المتحدة، وهو ما يرتبط بدوره بارتهان القرار الاقتصادي أيضاً لإرادة الولايات المتحدة.

ب ـ العرب وإيران

مع امتزاج المذهب الشيعي بالقومية الفارسية، ومع الحدود التي رسمها الاستعمار البريطاني بين ايران والعراق، فإن جذور التناقض العربي ـ الايراني في أشكاله الحديثة أخذت في النمو. وقد ظهر ذلك في التوتر الحاد خلال فترة الخمسينات والستينات بين حركة القومية العربية وإيران (التي تحالفت مع النظم المحافظة في الوطن العربي؛ ومع اسرائيل حيث اعترفت بها، ونشطت العلاقات الاقتصادية والعسكرية معها).

وخلال فترة السبعينات، استفادت ايران تحت حكم الشاه من تفوقها السكاني، مضافاً إليه عائدات النفط الضخمة، وسعي الولايات المتحدة لكي تجعل منها قوة عظمى اقليمية، لكي تنتقل من موقف الدفاع إلى الهجوم، وفي اتجاه فرض نفوذها على منطقة الخليج. ولذا، فإنها تحالفت مع الحركة الانفصالية الكردية في شمال العراق، واستولت على ثلاث جزر عربية في الخليج (طنب الصغرى والكبرى وأبو موسى)، وأرسلت قوات عسكرية إلى عُمان لمواجهة ثوار ظفار. وبشكل عام، فإن التفوق الايراني على أقطار الخليج العربي، يجعل ايران قادرة على ابتزاز هذه الأقطار، ونشر النفوذ الايراني فيها. **ثم جاءت الثورة الايرانية الاسلامية لكي تعطي بعداً شمولياً للقومية الايرانية تتعدى به الحدود الايرانية، لكي تشمل الوطن العربي تحت راية وشعارات الإسلام.**

ـ وقد واكب الثورة الإسلامية في ايران، صعود للحركات الإسلامية في الدول العربية والإسلامية، التي بدأت نشاطها في أعقاب هزيمة عام ١٩٦٧. وبغض النظر عن جدارة وشمول ما تقدمه الثورة الايرانية لحل مشكلات هذه المجتمعات الداخلية والخارجية، فإنها رأت في نفسها تمثيلاً لتيار عام يمتد إلى خارج حدودها، ليس فقط للأقليات الشيعية والايرانية في بلدان الخليج، بل لبقية الدول الإسلامية وبخاصة العربية منها. وتحول التناقض العربي ـ الايراني إلى صراع شامل، على الأقل من وجهة النظر الايرانية، يتضمن أبعاداً ثقافية وحضارية واجتماعية، وليس سياسية وجيوسياسية فقط. وتجسد هذا الصراع في الحرب العراقية ـ الايرانية، التي امتدت من عام ١٩٨٠ وحتى العشرين من آب/ أغسطس ١٩٨٨.

نعرف أن الدول تحتكم إلى السلاح في نوعين من الصراعات، **أولهما**، تعتبره صراعاً شاملاً، بمعنى أنه يستدعي تصفية الارادة السياسية لطرف من الأطراف واحداث تغيرات جوهرية

في بنيته السياسية والاجتماعية، وتحويله من خصم إلى حليف أو تابع. والنوع الثاني من الصراعات، هو الصراع المحدود، الذي تسعى الدول فيه لتحقيق أهداف محدودة قد تكون جغرافية أو سياسية أو اقتصادية، عن طريق استخدام أدوات القوة لتحسين مواقفها التفاوضية. في هذا النوع الثاني، فإنه بعد فترة من اختبارات القوة المسلحة، وبعد وصول كلا الطرفين إلى درجة الارهاق، فإنهما يعودان إلى الموازنة ما بين توقف القتال والحصول على مزايا وفقدان بعضها، وما بين الخسائر الفادحة لاستمرار القتال. وهنا تكون اللحظة المناسبة لكي يتقدم وسيط أو وسطاء نجحوا في الحفاظ على علاقات طبيعية بالطرفين.

في الصراع العراقي ـ الايراني، فإن كلاً من الطرفين دخله من منطلق مختلف. فالعراق دخله من منطلق النوع الثاني من الصراعات، ولتحقيق أهداف محدودة جغرافية خاصة بمنطقة شط العرب واسترجاع الجزر العربية الثلاث، وسياسية لتحجيم الزخم الثوري الايراني داخل حدوده. أما ايران فدخلت الحرب من منطلق النوع الأول من الصراعات، فهدفها هو تصفية النظام السياسي في العراق ومن ورائه كل النظم في الخليج، وبالتالي، إعادة ترتيب كل الأوضاع الاقليمية والخليجية. بمعنى آخر، فإن الأهداف العراقية كانت تدور في اطار الحفاظ على الأمر الواقع وتحقيق مكاسب جزئية، أما الأهداف الايرانية فتدور في اطار تغيير الأمر الواقع كلياً.

المهم هنا هو هذا الاختلاف في وجهتي نظر الطرفين ـ إضافة إلى عوامل أخرى ـ أدى إلى استمرار الحرب، وفشل محاولات كثيرة للتسوية، وأصبحت الحرب تمثل تهديداً مستمراً لأمن الخليج. وقد تصاعدت الأحداث إلى أشكال أخرى، منها:

١ ـ تعرض بعض أقطار الخليج العربي لضربات انتقامية من ايران، نتيجة تأييدها للعراق.

٢ ـ هددت الحرب بتوقف امدادات النفط للدول الصناعية، مما أدى إلى تدخل بعض الدول الكبرى عسكرياً (وبخاصة الولايات المتحدة) للحفاظ على تدفق هذه الامدادات، مع ما صاحب ذلك من اصطدامات بحرية مسلحة محدودة، ولكنها خطيرة، بين الأسطول الأمريكي والبحرية الايرانية.

ـ أمكن للعراق أن يحقق خلال النصف الأول من عام ١٩٨٨ انتصارات عسكرية مهمة على ايران، كانت مفاجئة لغالبية المراقبين، مكنته من تحرير الأجزاء المحتلة من أراضيه وانزال ضربات واسعة وشديدة التأثير على الاقتصاد الايراني ومنشآته وعلى معنويات الايرانيين، عسكريين ومدنيين، مما أجبر ايران على إعلانها قبول قرار مجلس الأمن رقم (٥٩٨) في ١٨ تموز/ يوليو ١٩٨٨، الذي كانت قد رفضته سابقاً أو تحفظت عليه، وما يتضمنه من وقف القتال، إضافة إلى أمور أخرى، وما ترتب على ذلك من اعلان وقف القتال بين ايران والعراق يوم ٢٠ آب / أغسطس ١٩٨٨ وبدء مفاوضات مباشرة بين الطرفين في جنيف تحت اشراف الأمم المتحدة لتطبيق البنود الأخرى من قرار مجلس الأمن.

- وإذا نظرنا إلى مصادر القوة في الأقطار العربية المحيطة بايران، فسوف نجد أن ايران متفوقة في جميع عناصر القوة العسكرية، على كل من عُمان والامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت، الآن وفي المستقبل على حد سواء. وحتى بالنسبة إلى السعودية، فإن ايران تتفوق في جميع أشكال القوة العسكرية التي يمكن أن تشارك في ميدان القتال من قوات مسلحة ودبابات ومدفعية، وتتعادل الدولتان في السفن الرئيسية وزوارق الصواريخ السريعة تقريباً. ويبقى للسعودية عنصر تفوق واحد، هو طائرات القتال الرئيسية (عام ١٩٨٧)، والتي تعززها طائرات «أواكس» للانذار المبكر.

ويبقى العراق وحده، القطر العربي الذي يحقق تفوقاً مؤقتاً على ايران في عدد من المجالات الحاسمة، مثل الدبابات وطائرات القتال (عام ١٩٨٧)، وهما المجالان اللذان ضمنا للعراق الانتصار النسبي في ميدان القتال مع ايران. **وبعد ذلك نجد أن عناصر التفوق الايرانية (التعداد والمساحة والقوات المسلحة والانفاق الدفاعي)، لن تلبث أن تستمر وتساهم في تصحيح ما تبقى لمصلحة العراق من مزايا استراتيجية ابتداء من عام ١٩٩٠، بخاصة إذا ما نجحت ايران في كسر الحظر الدولي المفروض على تصدير السلاح إليها.** وليس المهم أن تتوقف الحرب العراقية - الايرانية الآن، ولكن المهم أيضاً هو أن لا تتجدد هذه الحرب كل خمس أو عشر سنوات، وهو أمر سيبقى مرهوناً بالتطورات الداخلية السياسية في ايران، وبمدى قدرة العرب على استعادة ايران عربياً، وعلى مدى وقوفهم مجتمعين إلى جانب العراق في أي صدام محتمل بينه وبين ايران في المستقبل وهو ما يمكن أن يردع إيران من القيام بمثل هذه المحاولات.

ج - العرب وأثيوبيا

تمثل منطقة القرن الافريقي منطقة أخرى محتملة للتوتر العربي مع دول الجوار، والتي يمكن أن تكون مصدراً لنزاعات وصراعات متعددة. وتمثل أثيوبيا هنا الطرف المواجه لطرف أو أطراف عربية نتيجة عدة عوامل. **أولها**، ان الثورة الاريترية قدمت نفسها كثورة عربية اسلامية داخل أثيوبيا، ومن ثم فقد اعتمدت خلال تاريخها الطويل على العون والمساعدات من قبل أقطار عربية مختلفة، وهو الأمر الذي اعتبرته أثيوبيا تهديداً لسلامتها كدولة. **وثانيها**، ان الصومال تعيش في حالة نزاع مستمر مع أثيوبيا، دخل في بعض الأحيان مرحلة الصراع المسلح، بسبب أوغادين (داخل أثيوبيا)، الذي يضم شعباً صومالياً ترى الصومال ضرورة اتحاده مع الوطن الأم. وثالثها، استعداد النظام «الاشتراكي الثوري» في أثيوبيا للتعاون أحياناً مع الحركات الانفصالية في الجنوب السوداني. ان هذه الأسباب جعلت من الصراع العربي - الأثيوبي في منطقة القرن الافريقي أحد مصادر الصراع الرئيسية، ويضاف إلى ذلك مستقبلاً المشاركة الرئيسية لأثيوبيا في مصادر المياه كأحد أسباب صراعات محتملة.

- ويتضح أن أثيوبيا تتفوق تفوقاً كبيراً على الأقطار العربية الثلاثة المجاورة لها، السودان والصومال وجيبوتي، كل على حدة ومجتمعة، مما يعطيها القدرة العسكرية على فرض

شروطها السياسية الاقتصادية على هذه الأقطار، خصوصاً إذا ما أخذ في الاعتبار تحالفها مع الاتحاد السوفياتي، مع كل من ليبيا واليمن الديمقراطية أحياناً، واستمرار تحالفها الدفاعي مع كينيا، وغياب التزامات للأقطار العربية الثلاثة تعادل هذه التحالفات.

ـ لكن ميزان القوى لا يشتمل فقط على العناصر العسكرية المؤثرة في ساحة القتال، فهناك عناصر أخرى لا بد من أخذها في الاعتبار. أهمها أن القدرة الاقتصادية الحالية لاثيوبيا محدودة للغاية، حيث تعد واحدة من أكثر دول العالم فقراً، إضافة إلى ظروف البيئة والقحط، وثورات الأقليات في إريتريا وأوغادين، فضلاً عن القلاقل السياسية الداخلية. كل ذلك يضع قيوداً على قدرة أثيوبيا في استخدام تفوقها العسكري الحالي. ويصبح المستقبل مرتبطاً بقدرة أثيوبيا في التغلب على ظروف المجاعة، وتحقيق الاستقرار الداخلي، وبعض التنمية الداخلية، حتى يمكنها الاستفادة من هذا التفوق لتحقيق أهدافها من أي صراع محتمل قد تكون خصماً فيه. وهي القدرة التي قد يمكن أن تتحقق لأثيوبيا في فترة زمنية تتراوح بين خمس وعشر سنوات.

د ـ العرب وتركيا

كان للهيمنة العثمانية الطويلة آثارها السلبية على العلاقات بين الجانبين في مرحلة ما بعد الاستقلال. وخلال فترة الخمسينات، فإن هذا البعد التاريخي عكس نفسه في التوتر بين الطرفين، بخاصة مع بزوغ حركة القومية العربية، وانضمام تركيا لحلف الأطلسي، وسعيها لاقامة تحالفات غربية في المنطقة (مثل حلف بغداد ثم الحلف المركزي بعد ذلك). وقد بلغ هذا التوتر أقصاه عام ١٩٥٧، عندما مثلت تركيا تهديداً عسكرياً لسوريا. وقد تدعمت العلاقات التركية ـ الاسرائيلية، وكان ذلك أحد الأسباب التي أدت إلى الوحدة المصرية ـ السورية في الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨ ـ ١٩٦١)، التي رأت فيها تركيا تهديداً لها. ولكن في مرحلة الستينات والسبعينات، ونتيجة لظروف داخلية وخارجية، فإن التوجه الرئيسي لتركيا أصبح تجاه أوروبا وحلف الأطلسي، أكثر منه تجاه الشرق الأوسط.

ـ إلا أن تركيا أخذت مع الثمانينات، ولرغبتها في فتح أسواق جديدة لمنتوجاتها، وبسبب الأزمة الاقتصادية، ونتيجة للمد الإسلامي داخل تركيا، بإقامة علاقات تعاونية مع عدد من الأقطار العربية. ومع ذلك فإن تركيا تظل أحد الخصوم المحتملين بالنسبة إلى الوطن العربي. فهناك تحكّم تركيا في مصادر المياه المتدفقة إلى العراق وسوريا، وتخطيطها وتنفيذها لعدة مشروعات لتخزين هذه المياه.

ـ في ضوء المشكلات المعاصرة لتركيا، فإن احتمالات الصراع التركي مع الأقطار العربية محدودة للغاية. إذ ان حصانة تركيا قليلة تجاه الاتحاد السوفياتي، ولذلك فأي حكومة لتركيا لا بد أن تسعى إلى تهدئة التوتر بينها وبين العرب خلال الثلاثين عاماً المقبلة لتوفير القوة اللازمة لمواجهة الاتحاد السوفياتي وبلغاريا واليونان وتدعيم قواتها في قبرص.

- **ومع ذلك، فإن الميزان يمكن أن يوضح افتقار الأقطار العربية الملاصقة لتركيا إلى القوة البشرية،** بحيث تتفوق تركيا على مجموع تعداد سكان سوريا والعراق معاً. بينما يزيد مجموع القوات المسلحة للقطرين على القوات المسلحة التركية، رغم زيادة القوة التركية عن أي منهما. ويزيد الانفاق الدفاعي لكل من سوريا والعراق عن الانفاق العسكري التركي، وحتى باحتساب المعونات العسكرية الأمريكية لتركيا. لكن من المرجح أن يتأثر هذا الوضع بالنسبة إلى كل من سوريا والعراق مع أي انخفاض للعوائد النفطية، بينما يحتمل زيادة المساعدات الأمريكية لتركيا، ولو بدرجة ضعيفة. ومن الواضح أن الدبابات السورية وحدها تزيد بكثير عن مجموع الدبابات التركية، وأن العراق لا يزيد عن ذلك كثيراً، وأن الدبابات التركية لا تنمو عددياً بنسبة معقولة، والنمو الرئيسي لها هو بإدخال تعديلات على الدبابات القديمة. إلّا أن الدبابات السورية والعراقية تحدث خسائر بها نتيجة للاشتباك مع اسرائيل وايران، وتقل قدراتهما على تعويض خسائرهما من هذه الأسلحة نتيجة لانخفاض العوائد النفطية. ولا بد أن نضع في الاعتبار استهلاك الصواريخ لدى العراق في الصراع مع ايران. ويبدو واضحاً اهتمام تركيا بتفوقها البحري، إذ يزيد عدد الغواصات وسفن السطح وزوارق الانزال التركية على المجموع بالعراق وسوريا.

- **وتتفوق الصناعة التركية، في مجال التصنيع الحربي، على كل الأقطار العربية.** وإذا وضعنا في الاعتبار احتياجات التصنيع والتسويق، والظروف العربية الجارية، فإن تركيا ستواصل تفوقها في هذا المجال على الأقطار العربية، ما لم يتم تعاون عربي حقيقي في هذا المجال.

- كما أن أحد العوامل التي ستتحكم في علاقة تركيا ببلدان الجوار العربي، إضافة إلى ما ذكر سابقاً، هو ما سيحدث بطلبها الانضمام إلى الجماعة الأوروبية؛ والذي إن تحقق سيجعلها أقل اهتماماً واستجابة لمصالح البلدان العربية المجاورة وقضاياها، وبالعكس.

خاتمة القسم الثاني

يمكن اعتبار الفصول السابقة من هذه الوثيقة، بحثاً في محددات المستقبل العربي، وبدائله. ما يقدمه الفصل الأول ـ من ناحية ـ يمثل حال المعرفة والوعي على الساحة العربية. وما يقدمه الفصلان الثاني والثالث، يتمثل في اعادة قراءة كل من الماضي والحاضر العربيين، من منظور مواجهة تحديات المستقبل، والتي يتم فرزها والتنبيه لآثارها المحتملة في الفصل الثالث. وكل هذه معطيات لاستشراف المستقبل العربي، وخلق جسور معه.

وسنراعي، في تلخيصنا التالي، أن تأتي هذه المحددات، من حيث الأهمية، على الترتيب. وسوف يتفق القارىء معنا، أن هذه المحددات ـ كما هي العادة دائماً في الابعاد الانسانية، والعلوم الاجتماعية ـ تتقاطع وتتداخل فيما بينها. وقد يتفق القارىء أنه طالما رفضنا ـ كما جاء بالفصل الأول ـ التسليم بوجود النظرية الوحيدة والصالحة للتفسير والتنبؤ، فإننا نكون بصدد قائمة واسعة من محددات المستقبل. أيّ من هذه المحددات هو الحاكم؟ أو هو الحلقة الرئيسية؟ ذلك أمر سوف يختلف ـ بالتالي ـ ما بين مشهد مستقبلي وآخر. وما لا يمكن أن نتعرض اليه الآن من تفاصيل لمراحل الحركة نحو المستقبل وأولوياته، علينا أن نستدركه في الفصول التالية.

يمكن القول بأن حصيلة البحث الذي قمنا به في معطيات المستقبل العربي، قد تمخضت عن مجموعة الموضوعات التالية للمحددات المستقبلية:

١ ـ من الحوار إلى الوعي

أوضح البحث، وتكرار اللقاءات مع عدد كبير من المفكرين العرب متنوعي الاتجاهات والانتماءات، أن استمرار الحوار حول المستقبل، بتحدياته ومعطياته، محدّد ضروري. ولقد حقق هذا الحوار حتى الآن الكثير، ولكنه ما زال قاصراً أمام التحديات. وعلى السطح، ما زالت تبدو علامات الفرقة.

وأهم أطراف الحوار الآن (وهي الأطراف التي سوف يكون لأي منها، أو لمجموعها على الأغلب، اليد الطولى في اختيار وتسهيل أو عرقلة المعطيات الأولى للحظة فتح الستار على أي من المشاهد المحتملة بالمستقبل) هي الجماعات ذات المشروع القومي، والفصائل الأخرى للقوى التقدمية العربية[١٨]،والجماعات ذات المشروع الاسلامي[١٩]،والجماعات التي ما زالت تتمسك بالقطرية كإطار مناسب وعملي لتحقيق التنمية عبر فترة طويلة.

إن الجماعات الأخيرة (القطرية)، بسبب «واقعيتها» و«عمليتها»، تحتاج دائماً إلى متابعة عائد وثمن المسيرة القطرية، بالنسبة إلى كل قطر تنتمي إليه. مثل هذه الجماعات، وبسبب «واقعيتها» و«عمليتها»، لن يكفيها التقويم السابق لاسباب تفتت وتجزئة الوطن في الماضي ولانجازات ومعضلات الدولة القطرية في الحاضر، حتى تغيّر من موقفها. ولكنها تترقب دائماً أي معطيات اقليمية مستجدة، قد تدفعها إلى تغيير موقفها. وهي لن تشارك بوعي في خلق هذه المعطيات الجديدة، ولكنها قد تشارك بأخطائها الناتجة عن «الواقعية» المبتسرة، و«العملية» القصيرة النظر. ومع ذلك فيجب أن لا تترك فرصة للحوار معها الا وتستغل، بغض النظر عن مدى النتائج المتوقعة منه.

ـ إذاً، الحوار المتصل حقيقة بتحديات المستقبل البعيد، يدور بين جماعتين أو أكثر من الجماعات الثلاث الأولى، كما يجب أن يدور الحوار داخل كل مجموعة منها، بين الفصائل المختلفة التي تتضمنها كل مجموعة، حيث الخلافات بين بعض فصائل كل مجموعة قد لا تقل عن الخلافات بين هذه المجموعات مع بعضها البعض. ونجاح هذا الحوار قد تعجل به ملابسات صراعية تتصل بالمنطقة العربية، حيث يخلق الحاح الصعاب، وضرورات اتخاذ القرار والحركة، مناخاً أكثر مناسبة للحوار. ولكن الذي يمكن أن يساعد في بدء نجاح هذا الحوار هو أن يكون التركيز فيه على تطلعات وأهداف المستقبل، أكثر مما يدور حول تقويم وتفسير أحداث الماضي الذي يثير الكثير من الخلافات الحادة. هو ماض، يتوجب الاستفادة من دروسه وعبره، إلا أنه لا يمكن الآن تغيير ما حدث فيه. والانطلاق من الماضي والاصرار عليه لن يساهم في خلق هذا الجو الصحي للحوار. كما أن نجاح هذا الحوار منوط بمدى قناعة هذه الجماعات بالديمقراطية ومتطلباتها، من تعددية سياسية، واحترام الرأي الآخر، وقبول التعايش والصراع السلمي. ومن دون جو حقيقي من هذه الثقة والاعتراف المتبادل بحقيقة الوجود، وحق

---

(١٨) انظر حول تحديد فصائل القوى التقدمية العربية: اسماعيل صبري عبد الله [وآخرون]، دراسات في الحركة التقدمية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، حيث تبرز الفصائل التالية:
١ ـ الناصريون كمجموعة متميزة عن التيار القومي، بكل فرقهم وتشكيلاتهم المختلفة.
٢ ـ البعثيون بكل فرقهم وتشكيلاتهم المختلفة.
٣ ـ القوميون العرب بكل فرقهم وتشكيلاتهم المختلفة.
٤ ـ الشيوعيون بكل فرقهم وتشكيلاتهم المختلفة.

(١٩) انظر: اسماعيل صبري عبد الله [وآخرون]، الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

الاستمرار والتعبير عن الرأي، يصبح الحوار - حتى إذا حصل - مجرد هدف مرحلي لا يلبث أن تتخلى عنه الجماعات التي تتاح لها فرصة الوصول إلى السلطة أو الاقتراب منها.

- كما أن نجاح الحوار بين هذه الجماعات الثلاث الأولى مرهون أيضاً، على المستوى الفكري، بإلمامها بحقيقة الارث التاريخي لهذه المنطقة، دعماً لأي رهان حول المستقبل. وهذا الارث التاريخي هو مجموعة أفكار وعلاقات ونظم وممارسات تتعلق بالتكوينات التقليدية، ومؤسسات الحكم، وتعبئة البشر. وهو ليس فقط تاريخ مظاهر ازدهار وصعود، ولكنه سجل لآليات في غاية التعقيد حكمت فترات الازدهار، أو حكمت فترات انهيار امتدت لمئات السنين. وهذا الارث التاريخي لا يمكن أن يبدأ فقط بالانبهار الحضاري الذي واكب الغزوات الأوروبية، ولا يكفي فيه البدء بالمشروعات القومية العربية فكراً وتطبيقاً وصعوداً وانهياراً. ونريد أن نؤكد، أن أي محاولة لاعادة النظر في حقيقة هذا الارث محكوم عليها بالفشل، طالما لا تستطيع أن تحقق تجدداً حضارياً وان تحتكم إلى تحديات المستقبل، وإلى طبيعة التبعية للعالم الخارجي، وطالما لا تستطيع أن تنجح في أن تجمع وراءها جبهة أكبر مما لدى كل من اطراف الحوار الآن من جماهير.

لقد اخطأت أغلب المحاولات الفكرية لأطراف الحوار في قراءة الخريطة الاجتماعية الحقيقية للمجتمع العربي... فهي اما اهملتها تماماً، أو أنها ركزت على الشرائح الاجتماعية الحديثة. وبذلك تناست تماماً الوزن النسبي لهذه الشرائح في المجتمع، وأهملت واقع التداخلات بين التكوينات التقليدية والحديثة، بين معايير الارث ومعايير الانجاز في المجتمع.

- وعلى الجماعات المتطلعة الى التغيير أن تتابع آليات التبعية بالعالم، وحقيقة طاحونة النظام العالمي وتوازنه، وأن تكون أكثر اتساقاً بين ما ترفعه من شعارات الاستقلال، وما تقوم به من خيارات في السلوك وجزئيات الفكر. فأي مشروع وحدوي عربي - وسط هذا العالم وتوازناته - لا يمكن أن يكون عائقاً أمام مشروع أوسع. وستظل المنطقة العربية هي القلب الأكثر تماسكاً وتجانساً، أياً كان المشروع الأوسع. وأي مشروع قومي يحتاج تحديداً للهوية والهدف، ويحتاج تعبئة أقصى ما يمكن من تراث جماعاته وثقتها بنفسها. ولم يعد من الممكن (بعد كل الدروس السابقة) اهمال التكوينات الاجتماعية التقليدية في برامجه وسياساته، ولا اهمال دور البعد الثقافي في آليات التبعية. بهذا سوف تبقى ضرورة التمايز الحضاري، وإرث ما قدمه المشروع الحضاري العربي الاسلامي، حاسمين في كل احتياجات المشروع العربي الجديد. وستبقى فكرة التمايز هي دائرة الالتقاء بين أطراف الحوار، تتسع الدائرة عندما تكون انظارنا على تحديات المستقبل (وحقيقة دور استقلال الثقافة والتعليم والمؤسسات والاعلام والتقنية في الخروج من طاحونة التبعية للعالم الخارجي)، وتضيق الدائرة بقدر استسلامنا أمام تفوق حضارة الغرب الصناعي ومشاركتنا في اقرار قيمة وأنماط حياته.

ونأمل أن تؤدي أي دراسة لاستشراف المستقبل إلى توفير بعض معطيات الحوار، مُقارِنَة بين أهداف وبرامج في سوق الفكر العربي، مؤشرة إلى أهم تحديات المستقبل وحقيقة آثارها،

ومتفرعة إلى مشاهد مستقبلية متنوعة تعبّر عن باقي خلافـات أهم أطراف الحـوار (في اليات التوجيه الاقتصادي، ومراحل الوحدة في كيانات أكبر، وفي حقيقة الخلافات مع بلدان الجوار والقوى الكبرى).

٢ ـ عالم الكيانات الكبيرة

عبر معطيات المستقبل ـ من ماض وحاضر لدينا، وعالم متغير حولنا ـ فإن حدود ومراحل التكامل العربي تظهر دائماً كمحدد للمستقبل. فقد ارتبط انجاز الماضي برسالات ومشروعات تجاوزت الكيانات القطرية الحالية. والاهدار في الحاضر يطرح ضرورة الاجتماع العربي على المستويين السياسي والاقتصادي. كما أن انجاز الدولة القطرية يظل اما محجّماً بالتجزئة، أو متحايلاً عليها من خلال علاقات عبر قطرية مع اقطار عربية أخرى، يتوافر لديها عادة ما لا يتوافر للقطر المعني. وما زال المخطط الرئيسي للصهيـونية يتضمن تفتيت الاقـطار العربيـة. وفي مواجهة هذه العجلة، لا بد وأن تعمل عجلة أخرى في اتجاه التوحد، كمطلب أدنى لـوقف الانهيار. ونتاج هذا الصراع يعطي درجات للوحدة أو التفتت، وهذا الشكـل للنتاج من أهم محددات المستقبل العربي.

ـ إن صورة البشر وتجمعاتهم على امتداد المساحة العربية لا تزال مشوهة، ولا تكفي للاطمئنان حـول المستقبل. والفـروق الدخليـة بين أقطار متجـاورة تمثل وضعـاً لا يضمن استمراراً أو استقراراً.

ـ ولا يوجد قطر عربي واحد يحظى بما يكفي من تكامل موارده الطبيعية والبشرية. وليس حقيقة أن تبادل فائض أحد عناصر الانتاج، بما يحتاجه أي قطر من عناصر وموارد تنقصه، أمر قابل للتصور الثابت للمدى البعيد. فلا يوجد أي عنصر أو مورد سوف يستقر له وضعه النسبي في الأسواق العالمية، وليس كل مورد أو عنصر معروضاً للبيع في السوق العالمي. وبالتكامل تتحول الموارد العربية من مجالات صراع إلى مجالات للمشاركة والتخطيط.

ـ والوحدة (أو التكتل) تعطي دائماً مقدرة على التنافس والتفاوض أمام الاطراف الاخرى في العالم، والاتجاه حالياً هو الى مزيد من تكامل وتضافر هذه الأطراف الأخرى. والتنسيق أو التوحد العربي قادر على درء العدوان في حال اشتعال صراعات اقليمية، وربما عالمية.

ـ ومع التوحّد يختفي كثير من مثالب الصورة الفسيفسائية، على السطح، لمجتمعات بعض الاقاليم العربية، ويشتد الاحساس بالامان لكثير من الاقليـات، ويتاح تحقيق التنميـة لافرادها. ولا يمكن أن تمثل الاقليات بالنسبة إلى الكيانات الكبيرة تحديـاً، يعبّر عن نفسـه بالحذر ومراقبة الاقلية من قبل الأغلبية، وبالتالي الحساسية وبؤر التوتر في مناطق الاقليات.

ـ ان الكيان الأكبر يتحمل اشكالاً للتعددية، واختلاف التوجهات الايديولوجية هنا وهناك في داخله. حيث لا حاجة للقهر، لأنه يوفر تعويضاً مناسباً في مجال الامن الوطني من قبل الكيان الأكبر. كل هذا يحرم الاطراف الخارجية من أكبر أدواتها في إلهاء الوطن العربي عن مسؤولياته.

٣ ـ الدول العظمى والارادة المستندة الى واقع

لم تكن نيات القوى الكبرى ورغباتها، في أي يوم، قدراً محتوماً لا يمكن الفكاك منه. لقد أمكن تاريخياً، عندما تحققت الارادة، واستخدم الموقع والموضع، ان اجتمعت الجماهير العربية حول هذه الارادة، وفرضت نفسها في صورة تعديلات واضحة في مواقف القوى العظمى، وفي علاقات أكثر تكافؤاً. إذاً، فإن تحقيق شروط بعض من مشاهد المستقبل، يجعل الوطن العربي يبدو مقيداً ببعض محددات مستقبل النظام العالمي، ولكنه في الوقت نفسه فاعل نشط فيه.

ـ وستظهر في المستقبل قوى عالمية يتزايد تأثيرها على التوازن العالمي، وعلى دور كل من القوتين العظميين فيه، ويشكل يسمح بمزيد من حرية الاختيار والحركة أمام الوطن العربي. وفي توازنات النظام العالمي تنشأ لحظات تسمح بالحركة أكثر من غيرها، وهي متواترة، وتعتمد كثيراً على ما يمكن للقطب الاشتراكي أن ينجزه في تطوير نفسه خلال العقود الثلاثة المقبلة.

ـ وللنظام العالمي وتطوره آليات اقتصادية وثقافية وتقنية. **والمقدرة على الحركة رهن باستيعاب هذه الآليات**. الحركة تعني حرية اتخاذ القرار، والمقدرة على الاستمرار في تحقيقه. إذاً، بقدر ما يتحقق من الاستقلالية عن هذه الآليات، ومواكبة هذا الذي تحقق، مع اختيار اللحظات المناسبة بالساحة العالمية، بمقدار ما يمكن تحقيق تأثير للنظام العربي على التوازن العالمي.

وعلى الأغلب، فإن تحقيق الاستقلالية يحتاج لوجود الكيانات الكبيرة، أو الوحدة. وهذه الاستقلالية، **والمقدرة على ادارة الصراع، ممكنة لدولة أو دول قائدة، أو اقليم قاعدة**، قادر على تجميع الجماهير العربية خلفه، بعد تخليصها من عقدة وهن الثقة بالنفس.

ـ المقدرة على المناورة وادارة الصراع، لا بد من أن تعبّر عن فهم للاطار العالمي، ولكنها قبل ذلك لا بد من أن تستند إلى واقع. من هنا، فإن هذه المقدرة، اضافة لاستنادها الى زخم الجماهير المعبأة، لا بد وأن تقدم مشروعاً سياسياً وأداءاً متميزاً، وعلى جبهات متعددة. عليها أن تثبت كيف تتحكم في الموارد الطبيعية الاستراتيجية، وأن تثبت أنها كانت ـ كحد أدنى ـ شريكة رئيسية في انهاء الحرب العراقية ـ الايرانية والحرب الأهلية اللبنانية، وبشروط معقولة، وإنها لم تترك ذلك لخيارات القوى العظمى ومصالحها. أو أن تثبت أنها تستطيع مجابهة مثل هذه الصراعات ومَن وراءها، مستقبلاً.

٤ ـ خمائر المستقبل وبؤره المتفجرة

لقد ترك لنا ارث الماضي، وحقيقة الحاضر وحقبته النفطية، العديد من البذور الكامنة، كما ترك المزيد من البؤر القابلة للاشتعال. وفي تعرضنا للمستقبل العربي، سوف يترك كل مشهد مستقبلي ـ بمعطياته ـ أثره، سواء في تفجير الكامن أم اطفاء ما يمكن أن يشتعل. أو سوف تقصر معطيات المشهد المستقبلي عن تحقيق هذا أو ذاك. فإذا ما بدأ أي من هذه الخمائر أو

البؤر بالحركة للانطلاق، فلا بد أن يكون لها تداعيات كبيرة على امتداد الوطن العربي.

ذكرنا ملامح متميزة لجيل البشر من العرب شهود القرن التالي، من حيث نسبتهم، وارتفاع مستوى التعليم والتدريب فيهم، وتعرضهم للكثير من مستحدثات العصر، وللأقل من تقاليد الأسرة الممتدة. هذا الجيل لا يكرر الأجيال السابقة في اهتماماته، وأدوات ثقافته واتصاله البشري مع الآخرين. وكان الحراك الاجتماعي لهذا الجيل ـ وسيكون ـ سريعاً، وكانت حركته عبر المنطقة العربية والعالم أعرض. والوزن النسبي للمتعلم والأكثر الماماً بفنون المعرفة ـ ذكوراً واناثاً ـ في هذا الجيل، قد ازداد كثيراً في عديد من المناطق العربية التي سادتها التكوينات الاجتماعية التقليدية لعدة قرون. وهؤلاء سوف يؤثرون كثيراً على هيكل تأهيل القوة العاملة في المستقبل.

ولنفترض أن ما تم تحقيقه، على مستوى الاستيعاب بالتعليم الالزامي والثانوي والجامعي، يمكن أن يستمر بالنسب نفسها حتى نهاية فترة الاستشراف، إذاً لكان عندنا من البشر داخل الفئة العمرية من الخامسة عشرة إلى سن الستين على مستوى الوطن العربي، الآتي: أكثر من ١١٨ مليوناً عام ٢٠٠٠، أو ٢٢٦ مليوناً عام ٢٠١٥، من غير الاميين الذين انجزوا التعليم الالزامي. من هؤلاء أكثر من ٣٥ مليوناً عام ٢٠٠٠، أو ٧٤ مليوناً عام ٢٠١٥، قد انجزوا التعليم الثانوي. ومن هذه المجموعة المؤهلة الأخيرة، يكون عندنا أكثر من ٨ ملايين مواطن عام ٢٠٠٠، أو ١٥ مليوناً عام ٢٠١٥، قد حصلوا على تعليم جامعي.

ـ ان البدائل امام هذا الجيل محدودة جداً. فإما سيعيش في اطار مشهد يجمع ايجابياً كل معطيات المستقبل العربي ويوظفها، أو يُترك هذا الجيل لينضوي تحت مظلة الرفض لكل ما يجري، أو ليتم تشكيله واستغلاله من خارج الوطن العربي ودمجه في ثقافة وهوية ولغة ومصلحة قوة عالمية (غير عربية). في جميع الحالات، فإن هذا الجيل هو خميرة المستقبل، وخميرة تقبل التشكيل في عدة صور. فإذا لم تشكله أمته العربية، فإن اطرافاً اجنبية أخرى ستحاول تشكيله.

ـ وأشرنا إلى كل ما يمكن أن يحمله معه التحضر والتركز بالمدن، من بؤر متفجرة على امتداد الوطن العربي. ولا يمثل ذلك فقط ضغطاً على الامكانات المادية والتوازنات البيئية. ولكن أيضاً، يمثل ضغوطاً على الانساق القيمية، وينذر بأشكال جديدة للدورة الخلدونية في تداول السلطة، ما بين مدن يجرى تريفها، وريف تجرى مَدْيَنته.

ـ إن ما تراكم في الآونة الأخيرة من مقدرات عسكرية (وسلاح)، وإن كانت مجزأة وغير موظفة في انسب اشكالها وأدوارها، مثلها مثل ما تراكم من معرفة ورأس مال صناعي واستثمارات في الزراعة والبنية التحتية، تبحث كلها عن دور. ولسوف يدافع القائمون على هذه المقدرات عن مشروعية وجودهم. وكل من هذه الامكانات يمكن أن توظف في أكثر من اتجاه، عبر المكان والحدود، وعبر سلم الشرائح والنخب، وحسب المشهد المستقبلي المتوقع، ومعطياته العالمية والاقليمية.

ـ واسرائيل أكثر البؤر اثارة للمخاطر والمخاوف على المستقبل، بوجودها، وفي صلفها في تحديد ما هو تهديد عربي لها، وبمخططاتها لتفتيت اضعف الحلقات في الوطن العربي.

ـ ان تخيل وطن عربي بلا مزايا نفطية، أو تخيل عدة تداعيات بديلة للصراع العراقي (العربي) ـ الايراني، قد يعني مباشرة ظهور خمائر ايجابية في تداعيات المستقبل، أو مسلسلاً من التداعيات السلبية التي تعم الوطن العربي، ينفجر من هذه البؤر.

ـ ان الافاق التقنية، بخاصة ما يتصل منها بالآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لثورتي المعلوماتية واحلال المواد، يمكن أن تمثل محددات شديدة الفعالية في المستقبل العربي. يأتي ذلك على محاور التبعية ومعدلات التبادل، وفي تقسيم العمل بالصناعة على المستوى العالمي، وفي مدى حرية استقلال القرار وتمايز الهوية. ولكنها ثورات تسمح باللحاق بها والتفاعل الايجابي معها، عندما تتحقق الشروط (أو المشهد المستقبلي المناسب) لذلك، لتصبح خميرة ايجابية للمستقبل. ولكنها كذلك يمكن أن تتحول، بسبب ما يأتي معها من لعنة التحديث، إلى دوافع للهروب الانساني، والاكتئاب الجماعي، والانعزال في أشد البؤر تفجراً، وسعياً لمجرد هدم القائم.

ولنلاحظ أخيراً، أن تحول الالمام الثقافي الضيق بالمحددات، الى وعي سياسي واسع بها، هو المحدد الذي لا بد, أن تعطيه دراسة استشرافية السبق على ما عداه.

من هنا تأتي ضرورة أن تعيد القوى السياسية حساباتها، والنظر في شكل تحالفاتها، في ضوء تعقد التركيبات الاجتماعية في الوطن العربي. ولا بد أن يترتب على ذلك، ليس فقط ابداع في ادوات التحليل ولكن ـ أيضاً ـ ابداع في التنظير لشكل المشاركة الشعبية وأنماط الحياة التي يستهدفها الانسان العربي.

وينبغي اضافة إلى ذلك أخذ الفروق القطرية والاقليمية العربية في الاعتبار.

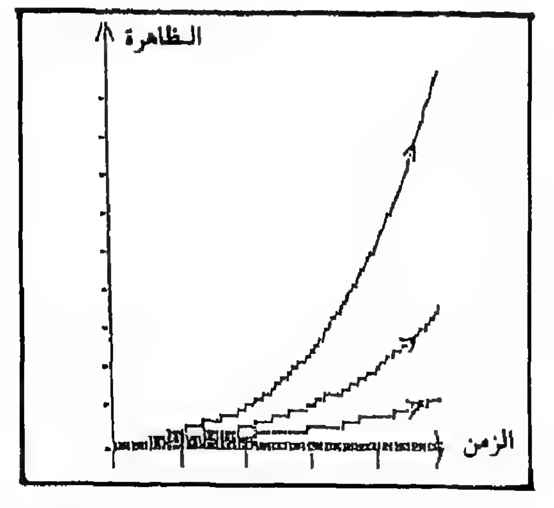
عند هذا الحد، ننتقل إلى الفصل التالي لننظر في عدد من المقارنات بين مشاهد مستقبلية مختلفة.

شكل رقم (٤ ـ ١)

الاتجاهات المستقبلية للظواهر المختلفة في العالم



١ ـ ظواهر مستمرة الصعود



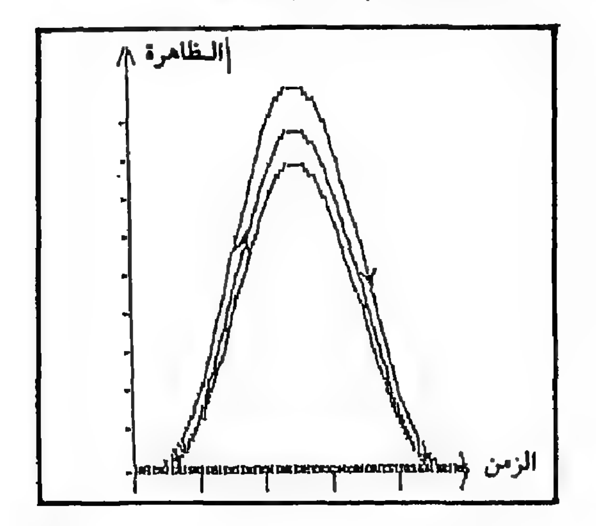
= ستبقى ظواهر لا بد وأن تتصاعد في شكل أسّي، كلما تصاعدت الظاهرة يؤدي هذا إلى المزيد ثم المزيد من الاضافة اليها:

- تراكم المعرفة، كمّاً، وفي محتوى الفكر واتخاذ القرار،
- الحوار بين ثقافات مختلفة، بقدر ما بقي هذا الاختلاف،
- تزايد التخصصات والمجالات العلمية، وفي الوقت نفسه التفاعل بينها.

= ومع ارتباط واضح بالظواهر التالية (وبالتالي سيكون للظواهر التالية شكل الاتجاه العام نفسه):

- تزايد المداخل المناسبة للوصول للمعلومة،
- تزايد اعداد العلماء والمهندسين.

٢ ـ ظواهر تصعد ثم تبدأ في الهبوط



= وهناك ظواهر لا يمكن الا أن تصل إلى سقف معين، ثم تبدأ في الهبوط:

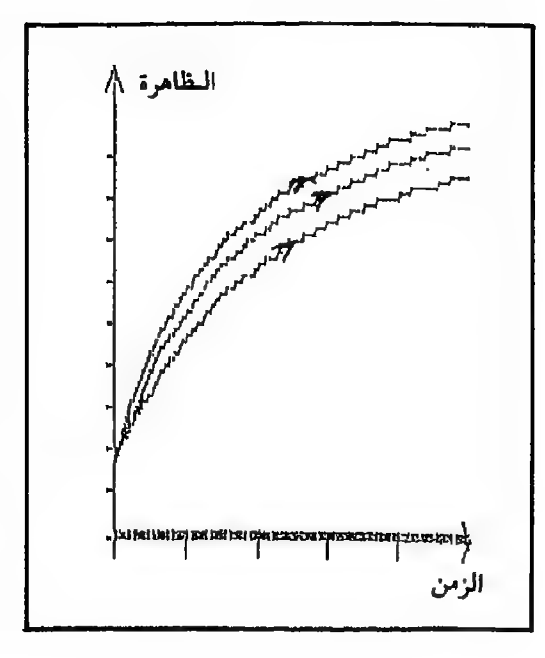
- الانماط البرجوازية للحياة.
- التصميم على بلورة حضارة وثقافة «عالمية» واحدة،
- التدخل الحكومي في الحياة اليومية للبشر،
- اعداد المدارس الفكرية والاتجاهات العلمية المتباينة،
- الاتجاهات الدوغماتية في الحوار والتكنوقراطية (كمدخل في محتوى اتخاذ القرار)،
- التخطيط شديد المركزية كتوجّه،
- تحطيم الأسرة الممتدة.

= ومع ارتباط واضح (أي شكل الاتجاه العام نفسه) بالظواهر التالية:

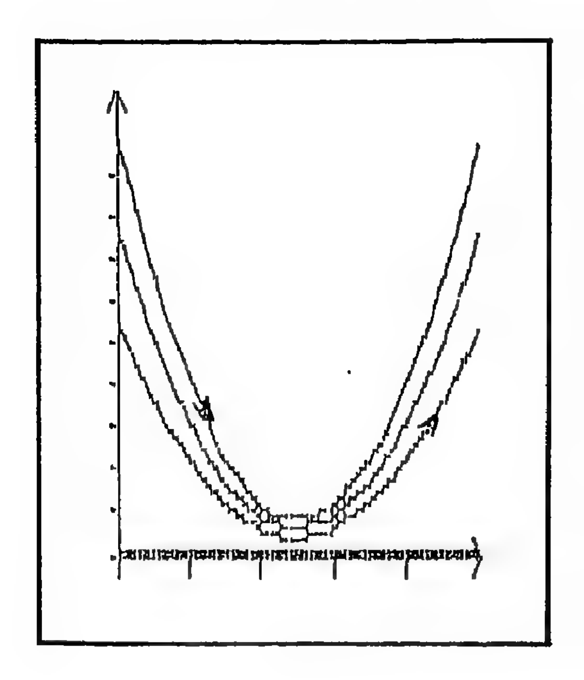
- ظهور شرائح اجتماعية جديدة تماماً،
- درجة تحكم الشركات دولية النشاط،
- حجم المخاطر التكنولوجية،
- انتشار النمط الرأسمالي للانتاج،
- التركيز على المشروعات كثيفة رأس المال،
- انتقال التضخم عبر اجزاء العالم،
- التركيز الشديد (لبعض الدول) لانتاج مجموعة محدودة جداً من السلع الاساسية.

تابع شكل رقم (٤ - ١)

٣ - ظواهر تتصاعد ثم تبقى ثابتة



٤ - ظواهر تهبط ثم تصعد



= وظواهر يمكن أن تتصاعد، ولكن لتبقى بعد ذلك ثابتة عند سقف معين:
- الفروق بين الأجيال، والتمرد على التقاليد،
- تنميط القواعد والاشارات ووحدات القياس،
- معدلات بقاء الفرد بعيداً عن مسكنه وعائلته، ومعدلات الانتقال في المكان،
- الفصل الحاسم بين وقت العمل ووقت الترفيه،

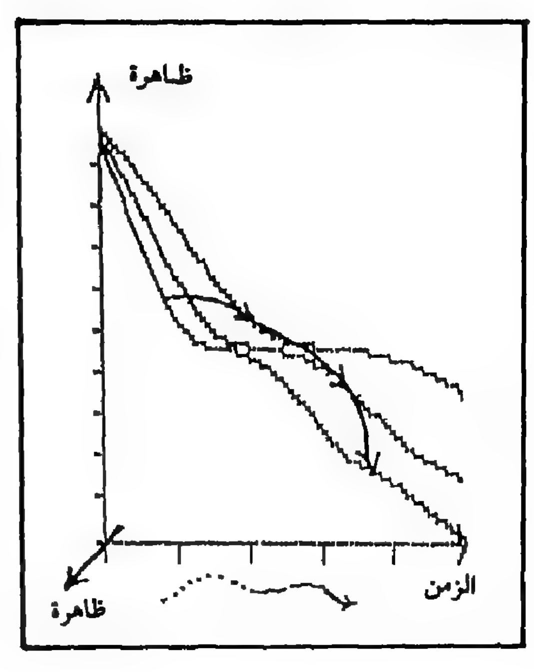
= ومع ارتباط يأخذ شكل الاتجاه العام نفسه، بالظواهر التالية:
- انتشار مستحدثات المعلوماتية في الاستهلاك،
- معدلات الحراك الاجتماعي،
- حركة رأس المال والعمل عبر الدول،
- انتشار نظم التعاونيات،
- حجم المعروض من الغذاء بالعالم،
- الخدمات المجانية، ودعم القطاع العائلي،
- استمرار الجهود في مقاومة التلوث، وترشيد استخدام الموارد،
- الطاقة الاستيعابية للدولة الوطنية (القطرية).

= وظواهر أخرى في هبوط مستمر، ولكنها لا بد وان تبدأ في التصاعد مرة أخرى بعد قاع معين،
- قيم التوجه للمحليات المعتمدة على نفسها، وكنمط للحياة الجماعية والانتاج،
- قيم البحث عن حلول ذاتية، تقنية وثقافية موائمة للبيئة،
- الابداع في محتوى وأساليب الادارة،

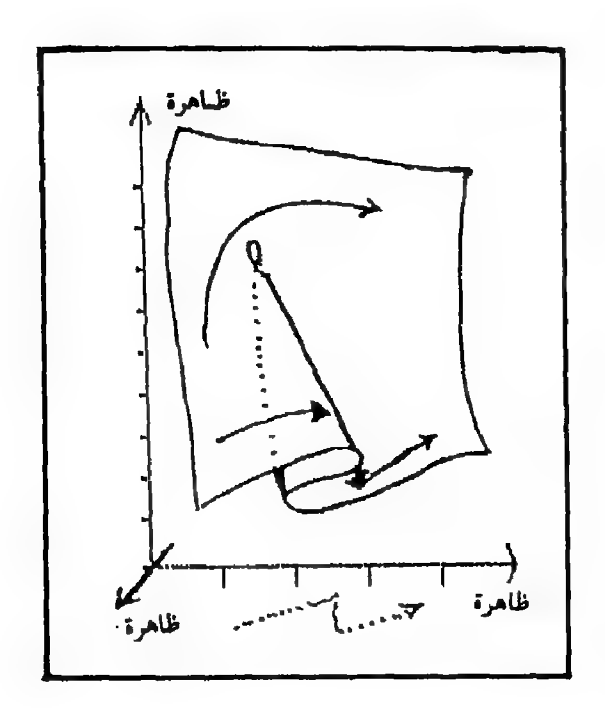
= وبالشكل نفسه للنمو، هناك ظواهر اخرى ترتبط بما سبق من ظواهر:
- البحث عن نظام عالمي جديد،
- درجة التنوع في بنود الصادرات،

تابع شكل رقم (٤ - ١)

٥ - ظواهر تتعرض للتقلب الشديد هبوطاً وصعوداً



٦ - اتجاهات تحولية في بعض الظواهر



وظواهر لا بد وأن تتعرض للتقلب الشديد، وكنتيجة لتفاعل ما سبق من ظواهر أقل تقلباً،

= بعض هذه سوف يتذبذب، ولكنه أميل للهبوط في المتوسط:
- انتشار الخرافات،
- حجم المراوغة في النشاط الدبلوماسي،
- التباين الاساسي في شرح وتفسير الأحداث، وغسيل المخ الذي تقوم به اجهزة الاعلام،
- زيادة عدد الطوائف الدينية،

= والبعض الآخر سوف يتذبذب أيضاً، ولكنه أميل للصعود في المتوسط:
- حرية المرأة ومساواتها،
- الحريات الثقافية والشبابية،

= التخلص من السيطرة الكهنوتية للقيادات التقليدية للطوائف،

وأخيراً، فسوف تنتج التفاعلات، بين كل ما سبق من ظواهر، اتجاهات تحولية (أو حادة ومفاجئة) في وقت ما من الأفق المنظور، بالنسبة إلى قائمة اخيرة من الظواهر:

- التوسع الامبريالي كقيمة وتوجه،
- استسلام المواطنين أمام القهر وسيطرة اجهزة الاعلام،
- تقبل فكرة الحكم العسكري بالعالم الثالث،
- الاكتئاب الجماعي، والاحباط، والاحساس بفقدان المشروع الموحد للجماعة،
- الانقسام داخل النخب الحاكمة إلى ما يمكن تسميته بصقور وحمائم، وظهور تقسيمات أخرى،
- المعايير التي استخدمت في الماضي والمرتبطة بالانجاز المادي، في التقسيم الى يمين ويسار،
- فكرة الدولة الوطنية، بالمعايير التي استقرت بالقرن العشرين، والتي مثلت الوحدة الأساسية في النظام العالمي.

القسم الثالث

مشاهد المستقبل العربي
واقع، وممكن، ومقدرة على دفع الثمن

«لقد اعتدنا القول، أن التجزئة التي لحقت بالوطن العربي هي بسبب عامل خارجي، هو الاستعمار. وهذا صحيح بمعنى، ولكنه غير صحيح بمعنى آخر. (. . .) أقول هذا ليس من أجل التذكير بواقع تاريخي عنيد، بل من أجل أن نعطي الكلمات معناها، والآمال والطموحات كل وزنها وثقلها. ذلك أننا عندما نطمح اليوم إلى تحقيق الوحدة العربية، فنحن نطمح إلى مشروع تاريخي جديد تماماً، يختلف كلية عن كل المشاريع والتجارب التي عرفها تاريخنا. إنّ الواقع العربي الراهن واقع تشكل فيه الدولة القطرية حقيقة دولية، قبل أن تكون حقيقة وطنية وقومية. هو حقيقة دولية لأن مصالح الدول الأجنبية ـ والدول الكبرى بصفة خاصة ـ مرتبطة بهذه المنطقة من العالم، مرتبطة بالدول القطرية وبوجودها واستمرار وجودها. (. . .) وهذا لا يعني قط أنه علينا أن نستسلم أو أن نساوم، كلا أبداً. إن ما أريد أن أقوله هـو أن مشروع الوحدة الذي نطمح إليه لن يغير واقعنا وحده، بل واقع العالم كذلك. ومن أجل هذا، يجب أن يكون تفكيرنا في الوحدة وعملنا من اجلها، في مستوى خطورة أهمية التغيير الذي ستحدثه، ليس في واقعنا ومنطقتنا وحسب، بل أيضاً في العالم كله، أعني في خريطته السياسية والاستراتيجية والاقتصادية»(*).

محمد عابد الجابري

(*) محمد عابد الجابري، «المثقف العربي واشكالية النهضة: رؤية مستقبلية،» الوحدة، السنة ١، العدد ١٠ (تموز/يوليو ١٩٨٥).

تقديم

أوضحنا في بداية هذه الوثيقة أن المنهج المتبع يقوم على أساس استطلاع ما يمكن أن يكون عليه مستقبل الوطن العربي في بدائل متمايزة عن بعضها البعض. ويفرض التمايز أن يتم انتقاء معيار يُستند اليه في افتراض قواعد الحركة التي تحكم كل بديل، وفي تصور مسارات المجتمع الذي نحن بصدده، آخذاً في الاعتبار ضوابط حركته التي جرى تلخيصها في القسم الأول من هذه الوثيقة، وكذلك العوامل المحيطة به والتي ينتظر لها أن تعمل كمحددات لمستقبله، وهي التي تعرضنا لها في القسم الثاني ولخصناها في خاتمته. وإذا كان المعيار المنتقى يطرح إمكان انتهاج مسارات متباينة، فإن هذه المسارات تتحدد اتجاهاتها وفقاً لنقطة البدء، أو ما نطلق عليه «لحظة فتح الستار». في هذه النقطة تتحدد المعالم (الافتراضية) التي تهيىء للمجتمع عوامل السير في الوجهات التي تميز البديل عما عداه من البدائل. إن هذه المعالم لا تقتصر على الأبعاد التي تتعلق بالمعيار المتخذ كأساس فقط، بل يجب أن تمتد لتشمل أبعاد الجوانب الأخرى، بحكم الترابط الوثيق بين الأوجه المختلفة لحياة المجتمع. وتترتب على ذلك مناقشة المعايير المختلفة للتعرف على أيها أقدر على عكس بدائل لها قدر كبير من التمايز وفقاً للمعايير الأخرى.

وطالما أننا نعالج مستقبل مجموعة من الأقطار التي تندرج في زمرة الدول النامية، فإن أحد المعايير التي يمكن ترشيحها كأساس لتمييز التصورات المستقبلية البديلة هو معيار «التنمية». ويعني هذا أن تتفاوت تلك التصورات من حيث درجات التخلف أو التنمية، ومن حيث المناهج المختلفة التي يمكن اتباعها لتحقيق قدر أو آخر من التنمية. فإذا فعلنا ذلك فسوف نجد أن لكل من البدائل التي يمكن طرحها مغزاه بالنسبة إلى درجة المشاركة في خيارات التنمية، وطبيعة النظام السياسي الذي يتوافق مع كل من هذه الخيارات، وهيكل العلاقات الخارجية في كل منها، وفي مقدمتها العلاقات العربية البينية.

بالمثل، فإن من أهم القضايا المطروحة على الساحة العربية قضية الديمقراطية، وما تعنيه

بالنسبة إلى الحريات ودرجات المشاركة في اتخاذ القرارات. وهنا أيضاً نجد أن هذه الدرجات تنعكس بصورة مباشرة على خيارات التنمية: أساليبها وأهدافها ومدى استقلاليتها. كما أنها تتضمن تبايناً في التشكيلات الاجتماعية التي تختلف مواقفها من شبكة العلاقات الخارجية ومن قضايا التفتت والوحدة بين منظومة الاقطار العربية. بالمثل، يمكن البدء من معيار التكامل والتوحّد العربي، لنجد أيضاً أن هذا المعيار يتداخل مع المعيارين السابقين، تداخلهما معه.

وكان من المهم أن يبدأ البحث باختيار أحد هذه المعايير استرشاداً باعتبارين:

ـ الوضوح، بمعنى أن يكون هناك قدر أكبر من الاتفاق حول الدرجات المختلفة التي يتصف بها المعيار الذي يستقر الرأي عليه.

ـ مقدار التداخل بين هذا المعيار والمعايير الأخرى، بحيث يكون أقدر على ترشيح عدد محدود من البدائل التي تتمايز ليس فقط بالنسبة إلى المعيار المنتقى، بل وأيضاً ـ وبقدر الامكان ـ بالنسبة إلى ما عداه من المعايير.

ولا يعني هذا أننا نفترض، بداية، أن تتطابق بدائل معيار ما مع بدائل المعايير الأخرى، وإلا انتفت الحاجة الى اختيار معيار بذاته. إن المقصود هو أن تكون بدائل معيار معين مرجحة لبدائل معايير أخرى، على نحو يساعد على تغطية مساحة واسعة من الاحتمالات المستقبلية بعدد محدود من البدائل.

بناء عليه، فقد رتب الفريق المسؤول عن هذه الدراسة مناقشات واسعة مع أكبر قدر ممكن من المفكرين العرب، حول مواصفات لحظات فتح الستار للبدائل الممكنة وفقاً للمعايير المختلفة[1]. وقد أوضحت هذه المناقشات ـ على نحو ما سبق بيانه في الفصل الأول ـ أن الخلافات بين المفكرين العرب حول مفاهيم مثل «التنمية» و«التخلف»، أو مثل «المشاركة» و«الديمقراطية» المطلوبة لوطننا، أعمق بكثير من الاختلافات حول مفاهيم «التفتت» و«التجزئة» و«الوحدة».

وهكذا استقر الرأي على التمييز بين البدائل بناء على معيار ونوع العلاقة بين الأقطار العربية، بدءاً بوضع التجزئة (أي استمرار الوضع الراهن)، مقارناً بأشكال وسيطة من التعاون بين هذه الأقطار، ثم بالتصور الذي تتحقق فيه وحدة اتحادية (فدرالية). وبعبارة أخرى، فإن هذا المعيار يؤدي الى ثلاثة مشاهد مستقبلية رئيسية:

١ ـ مشهد التجزئة، الذي يمثل امتداد المسيرة الحالية للوطن العربي. أي أنه مشهد اتجاهي أو مرجعي.

---

(١) استمرت هذه المناقشات عدة شهور بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤. وفي ضوئها وضعت وثيقة الاطار العام لهذا المشروع، التي تضمنت خطة العمل ومنهجيته، كذلك وضع الوصف التفصيلي لافتراضات فتح الستار لكل من مشاهد المستقبل، التي عمل الفريق في ضوئها.

٢ ـ مشهد التعاون والتنسيق، وهو مشهد وسيط بين حالتي التجزئة والوحدة، ويعتبر مشهداً إصلاحياً.

٣ ـ مشهد الوحدة، الذي يستكشف الحدود لما يمكن الوصول اليه بالحلم والأمل. وهو مشهد تحولي أو ثوري.

هذه المشاهد الرئيسية يمكن أن يتضمن بعضها عدداً من التنويعات الفرعية. كذلك، فإنه من المتصور أن يواجه أحدها بظروف تجعل الحركة فيه تتحول من حيِّز مشهد رئيسي معين إلى حيِّز مشهد رئيسي آخر. غير أن ما نسعى إلى سبر غوره من خلال عملية الاستشراف ليس هو تتبع جميع البدائل «الممكنة». فمثل هذا الأمر يمكن أن يقود الى عدد لا نهائي من المشاهد. إن الهدف هو تبيّن القواعد الحاكمة للحركة في كل من هذه المشاهد المتمايزة، حيث نستشف منها معرفة أوثق بما يمكن أن يواجهه هذا الوطن، وما قد يجد لزاماً عليه أن يتخذه من قرارات وما يجنيه بناء عليها من نتائج وما يتحمله من تبعات.

لذلك، فقد كان من المهم البدء بالتدقيق في التعرف على الشروط الموجبة لكل من هذه المشاهد الرئيسية أو ما أطلقنا عليه «لحظة فتح الستار». فالافتراضات التي تتعلق بنقطة البدء لا بد وأن تأتي شاملة ومترابطة. فإذا عني أحد المشاهد بامتدادات المسيرة الحالية للوطن العربي المجزأ، فلا بد وأن يرتبط ذلك بما يتسق معه من توجهات اقتصادية وخيارات للعلاقات مع العالم الخارجي، وبما يتفق مع ذلك من ممارسات للنخب الحاكمة تجاه جماهير قطرها. وإذا ما أردنا استكشاف آفاق وتحديات دولة الوحدة العربية، فلا بد أن يرتبط انطلاق هذه الوحدة العربية بتوافر متطلبات سياسية واقتصادية، وبتحقيق ظروف مناسبة على الساحتين العالمية والاقليمية... وهكذا.

وهكذا، فإن توصيف فتح الستار، أو افتراضات نقطة البدء، لأي مشهد من المشاهد، لا يمكن أن يكتفي بتوصيف حالة المجتمع العربي بالنسبة إلى المعيار الأساسي، أي من حيث التجزئة والتفتت، أو التكامل والتوحّد فقط. ففي اي تحليل واقعي لا يمكن فصل معيار التجزئة/ التوحّد عن باقي المعايير. فالتنمية المستقلة تقود إلى رفض التبعية، ثم انه لا يمكن تصورها ـ كاملة ـ في اطار الكيانات القطرية الصغيرة. وكذلك، فإن التوجه نحو الاستقلال الوطني في السياسة الخارجية يقود إلى السيطرة الوطنية على الاقتصاد، وإلى التنمية المستقلة، وإلى طرح مقولات الاعتماد الجماعي العربي على النفس. ونشأة أنظمة ديمقراطية تسمح بالمشاركة الشعبية، يكون لها تداعياتها بخصوص العلاقة مع الخارج ورفض التبعية، وبالنسبة إلى نمط التنمية، وإلى الدعوة للوحدة. والبدء بمعيار التنمية يقود إلى التساؤل: تنمية ماذا؛ ولمصلحة من؟ هل تنمية قطر عربي، أم تنمية الوطن العربي؟ والحديث عن الوحدة العربية يطرح مباشرة تساؤلات حول القوى السياسية التي تقدر على تحقيقها، وعن مدى توافر الشروط الموضوعية لتبلور هذه القوى وتلك القدرات.

وينطلق **المشهد الأول** من افتراض استمرار الأوضاع التي سادت منذ حرب تشرين

الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، ولذا، فهو يمثل المشهد الاتجاهي أو المرجعي. فإذا أخذنا في الاعتبار أن الحاضر ليس استمراراً ميكانيكياً للماضي، فإننا لا نتوقع أن يجعل هذا المشهد من المستقبل صورة جامدة للحاضر. وبالتالي، فإنه لا ينفي إمكانية حدوث تكامل عربي في نطاق أو آخر، أو إحراز قدر من التقدم الاجتماعي الاقتصادي هنا أو هناك. وقد يستمر أي منها لفترة ما ثم ينهار. إن الافتراض الذي يقوم عليه هذا المشهد، من ناحية، هو أن المنطق العام السائد في العلاقات العربية، هو منطق التجزئة. من جهة أخرى، فإن افتراض استمرار الأوضاع الراهنة لا ينفي احتمالات المزيد من التردي والتدهور، بما يترتب عليه مزيد من التبعية للخارج والتعثر في تحقيق التنمية.

والمشهد الرئيسي الثاني ينطلق من الترشيد في استخدام الموارد العربية المتاحة في اطار المعطيات السياسية الراهنة. لذا، فهو يمثل المشهد الاصلاحي أو الترشيدي. ويتمثل ذلك اقتصادياً في التكامل والتنسيق القطاعي، وسياسياً في اقامة تجمعات اقليمية بين اقطار متجاورة ومتقاربة في التوجهات والسياسات والمستويات الاقتصادية والاجتماعية. إن مفهوم الاصلاح هنا له متطلباته في الاجتماع والاقتصاد، كما أن له متطلباته الاقليمية. وهكذا، فإن لهذا المشهد توجهين يتقاطعان ويتكاملان، هما:

- أن يكون التعاون العربي، بالدرجة الأولى، في شكل تجمعات اقليمية عربية.
- أو أن يتم عن طريق تنسيق جماعي عربي في مجال أو أكثر.

والمشهد الرئيسي الثالث هو المشهد التحولي، أو الثوري. وهو يمثل الأشكال المرغوبة للوحدة العربية، ويدور حول مفهوم «الاتحادية» أو «الفدرالية»، وجوهرها احترام التعدد الاجتماعي والثقافي القائم في الوطن العربي. ويحتاج الوصول اليه عددا من الخطوات المتقدمة على طريق الاستقلال والتنمية والديمقراطية. ومن هنا، فقد ربط بينه وبين الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وبينه وبين الاستقلال ورفض التبعية، وبينه وبين احترام الأصالة الحضارية والثقافية للأمة وبينه وبين قدر ضروري من العدالة الاجتماعية ليس كل ذلك من منظور تجميع كل ما هو مرغوب فيه، ولكن لأننا نعتقد أن هذه الأمور شروط ضرورية لانطلاق دولة الوحدة، ثم لاستمرارها وتحقيق أهدافها.

وقبل عرض أي من هذه المشاهد للمستقبل العربي، علينا أولاً ـ في بداية القسم الثالث ـ المرور المتأني على حقيقة الموارد والامكانات العربية، كحدود للتحرك المستقبلي العربي.

الفصل الخامس
حقيقة الإمكانات العربية : نظرة مستقبلية

تتسم المسيرة الانسانية، عبر تاريخها، بالتفاعل ما بين الامكانات المادية من ناحية، ووعي الانسان بمحيطه وبمقدراته من ناحية أخرى. فإذا تطلعنا إلى المستقبل وجدنا أن آفاقه تتحدد وفق ما يحدو الانسان من طموح وأمل ومقدرة على التحول من مسيرة إلى أخرى، وهي أمور تختلف من مشهد إلى آخر، وهو ما يثير التساؤل عن مدى «واقعية» الطموح و«الحدود» التي يمكن الوصول إليها في تعبئة المقدرة، والتي يرسمها الانسان من خلال ما يتبعه من سياسات وما يتوصل إليه من ابداعات. هذه السياسات والابداعات تأتي كمحصلة لمحددات المستقبل التي عرضناها في خاتمة القسم الثاني، وكترجمة للخيارات التي تمليها قواعد الحركة في كل مشهد من المشاهد المستقبلية.

غير أن هذه الخيارات يحدّها، على الجانب الآخر، الامكانات العربية ومستقبلها؛ كما أن هذه الامكانات سوف تتطور نتيجة لتلك الخيارات ذاتها وفقاً لما تمليه الارادة العربية كما ترسم المشاهد المختلفة معالمها. فالهياكل الاقتصادية المادية التي تحددت نتيجة المسيرة الماضية سبق عرضها في الفصل الثالث[1]، أما صورتها المستقبلية فسوف تتحدد، من جهة، في ضوء المشاهد البديلة التي سيجري عرضها في الفصول التالية.

من جهة أخرى، فإن هذه المشاهد تظل في النهاية محكومة بقاعدة الموارد المتاحة، ونقصد بها: قاعدة المعرفة ومناسبتها، البشر وتنظيمهم الاجتماعي، وقاعدة الموارد الطبيعية. وليس معنى هذا أن هذه الموارد ستبقى على حالها أو ستتطور بنمط واحد أياً كانت المشاهد التي نحن بصددها. فما نسعى إليه هو تبين العوامل التي سوف تحكم الطاقة الاستيعابية العربية عبر العقود الثلاثة المقبلة، وبناء عليه فإن ما نعالجه في هذا الفصل قبل تحليل المشاهد المستقبلية هو:

---

(١) وكذلك تعرض تفاصيله في الكتاب الخاص بالتنمية العربية الصادر في اطار هذا المشروع.

١ ـ بيان الصورة التي ينتظر أن تواجه المجتمع العربي للموارد المشار اليها خلال فترة الاستشراف، والتي سوف تختلف أساليب التعامل معها وفقاً لقواعد الحركة التي تسود كلاً من المشاهد الثلاثة التي اخترناها.

٢ ـ استيضاح اتجاهات التطور التي يتوقع أن يتعرض لها كل من هذه الموارد في ضوء ما ينتظر أن يتوافر من معرفة، أخذاً في الاعتبار قاعدة المعلومات الحالية.

٣ ـ بناء هذه التطورات على أساس افتراض معدلات الاستخدام أو معدلات التغير السائدة، وبيان العوامل التي تؤدي إلى التوافق أو التضارب مع تلك التطورات، وذلك كتمهيد للتعرف على الأدوات التي يمكن لك من المشاهد موضع الدراسة أن تتعامل بها مع تلك التطورات.

ولا يعني هذا أن التطورات المشار إليها هي التطورات نفسها التي يمكن أن تتحقق من خلال المشهد الأول، الاتجاهي. فما نحن بصدده هو أقرب إلى التنبؤ الجزئي بافتراض استمرار العوامل الحاكمة لحركة ظاهرة بعينها أو متغير بذاته، أو تغيّر هذه العوامل بشكل ترجحه المعرفة المتاحة. أما في المشهد الاتجاهي، فإن التطورات التي يمكن أن تتعرض لها الظاهرة نفسها أو المتغير، تكون هي محصلة التفاعلات الكلية لحركة مجموع الظواهر والمتغيرات التي تتناولها الدراسة وفقاً لمبدأ الشمول. فإذا اتضح مثلاً أن الموارد البشرية يمكن أن تتطور على نحو معين بينما الموارد الزراعية تتجه وجهة لا تتفق مع تلك التطورات، فإن حل التناقض يتم في المشهد الاتجاهي بأسلوب تمليه قواعد الحركة التي يسمح بها ذلك المشهد، وهو أسلوب يختلف عنه في المشاهد الأخرى. فدراسة التطورات الاتجاهية تعيننا على تبيّن الأوضاع التي ستجابه المجتمع العربي والتي يختلف تعامله معها من مشهد إلى آخر. ولذلك، فإن على المشاهد أن توضح مكامن الاهدار المتوقعة في تلك الموارد، وأن توضح فرص الاضافة إلى الامكانات العربية، أو احتمالات تمييز الكامن منها وتعظيم الاستفادة به. وهذه أمور تحددها طبيعة المقدرات التي يتيحها كل مشهد، وحدود المعرفة التي تتولد خلاله.

أولاً: قاعدة المعرفة ومناسبتها

يمكن القارىء أن يتصور مقدار ومحتوى المعرفة المطلوبة لاستشراف المستقبل العربي لثلاثة عقود متتالية: إذ تتضمن هذه المعرفة قواعد البيانات (الرقمية) في قراءة الماضي والحاضر، كما تتضمن معلمات المستقبل المشتقة من المشروعات المتوقعة، اضافة إلى المقدرة على تحليل الظواهر الكيفية في كل من الماضي والحاضر والمستقبل.

ولقد حصرنا حقيقة تطور قاعدة البيانات العربية واتساعها، وانتشار التعريب في بعض الأقطار، وحركة النشر والمعرفة عبر الأقطار العربية، كإيجابيات للحقبة النفطية لا يمكن أن تخفى على أي متابع. ولقد أتاحت الحقبة النفطية أيضاً، وبالاستفادة من التقدم العالمي في أساليب الكشف عن الثروات الطبيعية، تقدماً في التعرّف على مزيد من مكامن الخامات

والمعادن، وعلى الأخص في الأقطار العربية الأكثر غنى. ولا شك أن هذا التطور في قاعدة البيانات العربية، إلى جانب ما تراكم من درس وتحليل قامت به مؤسسات قطرية وقومية، قد أضاف الكثير لقاعدة المعرفة الضرورية لاستشراف المستقبل.

هذا وجه للصورة، أما الوجه الآخر فمغاير لذلك تماماً. فعلى الرغم مما بذل من جهد، لا يوجد ما يُثبت أنه قد أخذ في الاعتبار حصيلة الخبرة المتاحة في بناء نظم المعلومات، أو أنه جاء جهداً محايداً بعيداً عن رغبات ونزوات النخب الحاكمة، أو أنه أهتم (عبر التصميم واستخلاص البيانات) باحتياجات دراسات المستقبل وبالوظيفة الاجتماعية للمعلومات.

بدءاً بالاحصاءات[٢] (والمفترض أنها تمثل بيانات فعلية)، نجد التضارب بين المصادر المختلفة، وعدم وضوح التعريفات، وافتعال بيانات لبعض الأقطار، وتغير ما يسمى بيانات فعلية ما بين لحظتي نشر لها من قِبل المصدر نفسه. كذلك، فإنه بحكم علاقة المؤسسات القومية والدولية بالحكومات، وحساسية التعامل معها، فإن الجهد المبذول في تنقيح الاحصاءات والتوحيد بين مصطلحاتها ما زال محكوماً بالعديد من القيود «الموضوعية».

كذلك لا نملك إلا أن نتحفظ على الطريقة التي تسللت بها مفاهيم وأطر الحسابات القومية إلى أقطارنا. هذه المفاهيم وتلك الأطر التي طُورت لتخدم أسواقاً تختلف في آلياتها، ولتتعامل مع المعرفة المنظمة لبلدان تحددت فيها هذه المعرفة، ومن ثم صنفت ووضعت الأطر والمفاهيم لها[٣].

كما ارتبط بهذه المفاهيم للحسابات القومية، معايير وأدوات لتقويم المشروعات أهملت الكثير من التكاليف الاجتماعية للمدى الطويل، وأدت إلى اهمال قياس جزء من الموارد الطبيعية التي كان من الممكن التعرف عليها كرصيد للمستقبل البعيد.

وهكذا يجد الباحث، حول الامكانات المستقبلية، نفسه عاجزاً عند معالجة محددات المستقبل. فالمصاعب التي يواجهها من يتصدى لرسم خريطة للتركيبات الاجتماعية، وتوزيع

---

(٢) انظر حول هذه النقطة وغيرها: علي نصار، «قطاع المعلومات في اطار التنمية الاجتماعية الشاملة للوطن العربي،» في: جامعة الدول العربية، الادارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية، **الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة** (تونس: الجامعة، ١٩٨٤).

(٣) انظر في ذلك:
O. Giarini, «Diminishing Returns,» *UNESCO - Courier* (November 1979), pp. 22-24; J.H.G. Olivera, «Supply of Statistics and Choice of Economic Policies in Developing Countries,» *International Social Science Journal*, no. 3 (1976), pp. 493 - 494.

والأوراق المقدّمة إلى:ندوة «البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي،» أبو ظبي، ١١ ـ ١٥ كانون الثاني / يناير ١٩٨١، التي نظمها المعهد العربي للتخطيط بالكويت بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

الدخل في الوطن العربي، تحد من فرص استخلاص نتائج غاية في الأهمية. والشكوك تثار حول الأرقام المنشورة عن الحدود التي يمكن الوصول إليها في الاستفادة بالمياه المتاحة. ورغم ما بذل من جهد، فإن خطط المستقبل لبعض الأقطار تنبني على قاعدة معلومات في غاية الضعف بالنسبة إلى موارد المياه. وبيانات طاقات البحث العلمي والتطوير التقني في الأقطار العربية تصنف الباحث بمجرد حصوله على مؤهل، ولا تفصل بين مؤسسات بحثية وغيرها، ولا تعطي ما يشير إلى اتجاهات التمويل والعائد. وبيانات التعليم مشكوك فيها، ولا تعطي مؤشرات يمكن الاستفادة منها في تقويم الكفاءتين الداخلية والخارجية لنظام التعليم.

ورغم أهمية مشكل الأمن الغذائي فحدود الاتساع في الأرض القابلة للاستزراع متضاربة، وتقسيمها إلى درجات (من حيث مناسبة الري والصرف) متروك للشك والتفاوت الكبير في المصطلحات. والحديث عن القابلية للاستزراع لم تدرس بدرجة كافية، لا من حيث توافر البنية الأساسية والمياه، ولا من حيث استجابة هذا المفهوم لمتغيرات اجتماعية واقليمية وسعرية.

هذه ليست إلّا أمثلة محدودة جداً، لنوعية المصاعب التي يواجهها من يقوم بالاسترشاد ببعض المحددات الكمية لاستشراف المستقبل. وبالطبع كان على الفريق في تحليله للمعلومات، وفي اختياره للمنهجية وحدود استخدامه للنماذج، أن يأخذ كل أوجه القصور هذه في الاعتبار. وقد ينجح في ذلك أحياناً، ويحيد عن الحقيقة أحياناً أخرى. وكما أننا لن نزعج القارىء لهذه الوثيقة النهائية بالاستخدام الميكانيكي لمعلومات تثار حولها الشكوك، فإننا أيضاً لن نؤلمه بطرح جميع المشكلات التي تؤدي إلى هذه الشكوك.

ثانياً: المورد البشري

يتميز سكان الوطن العربي بعدة خصائص. منها معدلات النمو الطبيعي السريعة، وكون الوطن العربي إجمالاً يمر بالمرحلة الوسيطة في النمو السكاني، أي مرحلة «التحول السكاني». ومنها النسبة العالية للأطفال والصغار دون سن الخامسة عشرة، الأمر الذي يعني من ناحية ارتفاع «معدلات الخصوبة» واستمرار ذلك لجيلين مقبلين على الأقل، ومن ناحية أخرى ارتفاع «معدل الاعالة»، أو نسبة غير العاملين إلى العاملين، وانخفاض مشاركة النساء في سوق العمل، بما له من مترتبات. ومنها أخيراً تدني المواصفات النوعية للسكان؛ في التعليم، وانتشار المعرفة المنظمة، والمستوى الصحي، والمهارات والانتاجية، وطول الحياة.

ونحن نتعامل مع البشر في هذه الدراسة الاستشرافية كغاية وهدف، وليس فقط كأحد عناصر الانتاج ومحددات المستقبل. ولكن الذي يهمنا في هذا الفصل هو البشر كمورد. وباعتبار البشر كمورد في استشراف المستقبل، يتم استطلاع حدود هذا المورد المستقبلية.

وحيث انه من الظواهر الأقل تشابكاً مع بقية الظواهر الأخرى، فهو لذلك أحد «الاتجاهات العامة واضحة الثقل» في استشراف المستقبل. والذي يدعم هذه الخصوصية أكثر أمران: الأول ما ذكرناه عن كون الإنسان هدفاً وليس فقط احدى الظواهر المتشابكة، والآخر حقيقة الارتباك الكبير على الساحة العالمية، والعربية كذلك، في الاتفاق على فلسفة للظاهرة السكانية وحقيقة المداخل للتأثير عليها.

١ ـ وأدق المشكلات، التي تقابل الدارس في توقع حدود دنيا وعليا للظاهرة السكانية في الوطن العربي، تتمثل في: معرفة عدد السكان لأغلب الأقطار العربية، وفي إمكانية الفصل بين المواطنين وغير المواطنين لبعض الأقطار، ومدى استقرار هجرة مواطني أقطار أخرى، وفي حقيقة التوازن بين الإنسان والموارد في أغلب الأقطار. ذلك إضافة إلى المشكلات العديدة لقاعدة المعرفة، كما ذكرنا.

وقد حاول فريق الدراسة ـ قدر الامكان ـ معالجة مثل هذه المشكلات.

٢ ـ وإذا اقتصر التحليل على مجرد متابعة التغيرات التي حدثت في الأقطار العربية المختلفة (في كل من الخصوبة، ومشاركة الإناث، وتوقع العمر عند الميلاد)، ومن ثم افتراض ثبات معدلات التغير نفسها، فإن الصورة «المرجعية» سوف تبدو بالتقريب على النحو التالي:

في أفق عام ٢٠٠٠ يزيد سكان الوطن العربي عن ٢٨٠ مليون نسمة. وهذا العدد سوف يفوق سكان الولايات المتحدة، ويقترب من سكان الاتحاد السوفياتي، في السنة نفسها. ثم يزداد سكان الوطن العربي بحوالى ٤٠ بالمائة حتى عام ٢٠١٥. ويستقر الرقم بعد ذلك عند حدود ٨٠٠ مليون نسمة، حوالى منتصف القرن التالي.

في عام ١٩٩٠، سيكون هناك أربعة أقطار عربية[٤] أكثر تنوعاً في الموارد والظروف البيئية، تضم أكثر من نصف عدد السكان، وثلث المساحة الاجمالية للوطن العربي. في عام ٢٠٠٠ سيسكن وادي النيل وحوله أكثر من ٣٧ بالمائة من مواطني الوطن العربي، وحوالى ٣٠ بالمائة بالمغرب العربي الكبير.

وتعود مثل هذه التغيرات في الخريطة السكانية على امتداد الرقعة العربية إلى عدة عوامل. أولها معدلات الخصوبة الاجمالية. فالخصوبة في المشرق العربي والمغرب العربي الكبير تقترب في عام ٢٠١٥ من المستوى الذي تكون عليه الخصوبة في أقطار وادي النيل في عام ١٩٩٥. أما أقطار الخليج والجزيرة فتحقق هذا المستوى بعد ذلك بعدة سنوات أخرى. وثانيها التطور في توقع الحياة عند الميلاد، فالأغلب أن معدلات هذا التطور في مجمل

---

(٤) مصر والجزائر والمغرب والسودان.

أقطار الجزيرة والخليج، ثم أقطار المشرق العربي، سوف تفوق مثيلاتها في مجمل أقطار المغرب العربي الكبير. وفي نهاية السلّم تأتي التحسّنات في توقع العمر عند الميلاد لدى مجمل أقطار وادي النيل وما حوله.

٣ ـ **ولكن يفترض أن تتأثر هذه الأحجام المتوقعة للسكان في الوطن العربي بكثير من الظواهر الأخرى، سياسية واقتصادية واجتماعية**. ولكنه يبدو من التحليل أن **التأثر بالعوامل الاقتصادية** محدود لدرجة كبيرة، بسبب المرحلة التي تمر بها الظاهرة السكانية حالياً. وقد وجد فريق الدراسة أن أكثر العوامل تأثيراً نسبياً على معدلات نمو السكان وهياكلهم العمرية تتمثل في حجم الطلب على قوة العمل (أو حجم المشاركة)، وفي ارتفاع مستوى المعيشة (اشباع الحاجات الأساسية والمستوى الصحي والتعليمي). فارتفاع مستوى اشباع الحاجات الأساسية بحوالى ١٥ بالمائة كل خمس سنوات يؤدي إلى تخفيض ضئيل في الخصوبة (عن اتجاهاتها العامة «المرجعية» في نهاية العقود الثلاثة التالية) في مصر، وتونس ولبنان فقط. ويؤدي الى تخفيض ضئيل جداً (عن الاتجاه العام «المرجعي» حتى نهاية العقود الثلاثة المقبلة) في سكان الكويت والبحرين والامارات العربية المتحدة ولبنان وسوريا. وغير هذا يؤدي ارتفاع مستوى اشباع الحاجات الأساسية إلى زيادة ضئيلة في حجم السكان في باقي الأقطار.

وفي الواقع، فإن جميع العوامل الديمغرافية المرتبطة بالنمو الاقتصادي تعمل معاً، وبالتالي، يكون من الضروري استكشاف تأثير عدة عوامل متداخلة. ويبين الجدول رقم (٥ ـ ١) أن الاستجابة في صورة مزيد من السكان تبدو هي الأقرب للتوقّع، مع تحسن مستوى المعيشة عامة، وربما باستثناء ردود الفعل والآثار في حالتي الكويت والبحرين بعد عام ٢٠٠٠. كذلك فإنّ انخفاضاً مؤثراً في مستويات الخصوبة الكلية يصعب توقعه في فترة الاستشراف (وإن كان هناك ما يشير إلى تزايد مثل هذا الانخفاض بعد عام ٢٠١٥)، وحتى مع الارتفاع الكبير في مستوى المعيشة.

كذلك فإن انخفاضاً بحوالى ١٠ بالمائة في وفيات الأطفال الرضع، كل خمس سنوات، يؤدي إلى وصول الوطن العربي في عام ٢٠١٣ إلى الحجم السكاني الذي كان من المتوقع تحقيقه في عام ٢٠١٥، ليس إلاّ.

ومع ضعف حساسية سكان الوطن العربي للعوامل الاقتصادية المشار إليها، يبقى التساؤل حول ما يمكن أن تقدمه المشاهد المستقبلية المختلفة كمحصلة لعوامل بعضها سياسي واجتماعي، وليس فقط اقتصادي. وفي ذلك لا بد من أن يستفاد بتجارب بلدان العالم المختلفة، وليس فقط بالتطورات الاقتصادية والسكانية المشاهدة بعقدين سابقين في الوطن العربي.

٤ ـ أما إذا ارتبط التحليل بدراسة طاقة الأرض الزراعية على استيعاب وتغذية البشر، في كل

من الأقطار العربية، فالأمر يختلف. والتحليل المستقبلي قد يبدو بسيطاً، وقد يحتاج مزيداً من الدراسة المركبة.

يحتاج الإنسان، حتى يتمتع بحياة مناسبة، إلى حوالى ٦٠٠٠ سعر حراري، أما الحد الأدنى للحفاظ على الحياة فهو ٢٨٠٠ سعر في اليوم. وهذه تشمل احتياجاته المباشرة، إضافة إلى احتياجاته غير المباشرة من النباتات غير الغذائية ومن البروتين الحيواني. وحالياً يتراوح هذا الرقم، في العالم، بين ٣٠٠٠ و ١٥٠٠٠ سعر حراري، ومتأثرة بمستوى استهلاك اللحوم للفرد. وبافتراض ثبات كل من المساحة المنزرعة، وغلة الهكتار من الأرض المنزرعة بالطن من مكافىء الحبوب، ومحتوى الطن مكافىء الحبوب من السعرات، يأتي التساؤل حول طاقة الأرض الزراعية العربية على استيعاب البشر. ويضاف هنا افتراض امكانية توفير حوالى ٧ بالمائة من الاحتياجات لطاقة الغذاء من المراعي والمصادر البحرية. أما الافتراضات الأخرى، والخاصة بأقصى توسع ممكن في المساحة المنزرعة والانتاجية، والمتضمنة في الجدول رقم (٥ ـ ٢)، فسوف نعود إليها مرة أخرى في نقطة تالية عند الحديث عن المياه والأرض الزراعية. ولننظر في طاقة الأرض، لاستيعاب البشر، بافتراض أقصى تصحيح ممكن في الدورة الزراعية لمصلحة الانتاج من الحاجات الأساسية في كل البدائل المطروحة:

ـ بافتراض ثبات الغلة (الانتاجية) والمساحة على ما هي عليه الآن، **فإن الوطن العربي لن يحتمل أكثر من ٧٥ بالمائة من سكانه في عام ٢٠٠٠، وحوالى ٥٠ بالمائة من سكانه في عام ٢٠١٥، مع تدهور نصيب الفرد من السعرات الحرارية إلى أدنى حد له.** وسوف يمثل اقليم المغرب العربي الكبير أسوأ المناطق العربية حالاً (موريتانيا، ثم الجزائر، فالمغرب، ثم تونس)، يليها المشرق العربي (لبنان، فالأردن وفلسطين، فسوريا)، يليها وادي النيل وما حوله (جيبوتي، ثم الصومال، فليبيا، ثم السودان، ثم مصر). وفي المجموعة الأحسن حالاً لاقليم الجزيرة والخليج، فإن أقصى إنجاز محتمل في التوسع الأفقي للسعودية واليمن العربية يكفي لتحسين الصورة الاجمالية لأوضاع مواطني هذه المجموعة.

ـ وبالطبع، **فإن طاقة الأرض الزراعية على استيعاب البشر سوف تتدهور إلى نصفها، مع ارتفاع نصيب الفرد من السعرات الحرارية** ـ بشكل مباشر وغير مباشر ـ إلى ٦٠٠٠ سعر باليوم للفرد. وهو مستوى يكاد يكون لائقاً.

ـ **ولكن الحلول متاحة**، من خلال تعديلات في أنماط الاستهلاك وتوزيع الدخل، ومن خلال العمل على زيادة الغلة والمساحة المحصولية، بأقاليم الوطن العربي كلها. وكل هذه الحلول كما أنها تضيف إلى المورد البشري وحدود نموه كماً وكيفاً، فإنها أيضاً تعود إليه، وإلى طبيعة المشروع التنموي ـ أو المشهد المستقبلي ـ الذي سوف ينتمي إليه.

٥ ـ وإذا أضفنا الطاقة التجارية إلى هذا التحليل، بغرض النظرة السريعة إلى مقدرة الأرض

العربية على استيعاب البشر، فالأمر أبسط بكثير، وسوف نعود إليه مرة أخرى في نقطة تالية. وأخذاً في الاعتبار التنافس الشديد على المصادر الهيدروكربونية للطاقة، وبافتراض غلبة أنماط الانتاج والاستهلاك التي تفرضها تقنيات الغرب الصناعي، فإن السعودية والعراق وأقطار الخليج فقط تكون قادرة على متابعة المعدلات «اللائقة» عالمياً - وليكن الوصول إلى مستوى ٥٠٠٠ كلغ للفرد من مكافىء النفط سنوياً - لاستهلاك الطاقة التجارية، وذلك في الاستهلاك النهائي واحتياجات الزراعة والصناعة والانتقال ودفع مقابل الاستيراد، على امتداد العقود الثلاثة المقبلة.

٦ - والبشر ليسوا فقط مستهلكين، ولكنهم أيضاً مبدعون في الانتاج والفكر والبحث عن موارد جديدة تماماً. وهذا العطاء يكون، أيضاً، بما تراكم من تعليم وطاقات للبحث العلمي والتطوير التقني. وقاعدتا التعليم والتقدم التقني ترتبطان بالقاعدة السكانية، وبشكل توزيع الثروة عبر الأقطار العربية، وبإمكانية تحرك افراد هاتين القاعدتين بين الأقطار العربية ونمط هذا التحرك. ويرتبط كل ذلك بطبيعة المشهد المستقبلي الذي نتعامل معه.

ولننظر أولاً في امتدادات هيكل التعليم في الوطن العربي كما هو مبين في الجدول رقم (٥ - ٣). فأخذاً في الاعتبار لعديد من محددات المستقبل العربي، اقتصادية وتقنية، لا يمكن تصور أن تكون أرقام الطلاب والطالبات، واعداد حاملي الشهادات قيوداً على المستقبل. إنما تبقى القيود في محتوى التعليم من المعرفة والخبرة، ومدى مناسبة أشكال تشغيلهم بعد التخرج، ومدى نشر هؤلاء للمعرفة بين غيرهم، ومدى تدخلهم في اتخاذ القرار وتقديم حلول لزيادة الانتاجية والموارد. ذلك كله اضافة الى القدر من حرية الحركة عبر الأقطار العربية التي قد تتوافر، أو لا تتوافر، لحوالى ١٤٦ مليوناً في عام ٢٠٠٠، أو ٢٤٥ مليوناً في عام ٢٠١٥، من غير الاميين.

ولن تمثل قاعدة التعليم الأساسي (على مستوى مجمل الوطن العربي) المحدد الرئيسي في ابداع البشر في جميع مشاهد المستقبل. فكما ذكرنا، فإن مفهوم الأمية سوف يتعرض للتغير أمام منجزات ثورة المعلوماتية، والأمية يمكن انجاز الكثير في محوها، في فترة قليلة وبتكلفة اقل، في بعض مشاهد المستقبل. ولكن الأمور، التي تحتاج في علاجها وقتاً أطول وتكاليف أكبر، هي حجم التراكم المعرفي في التعليم الفني وطاقة البحث والتطوير من خريجي الجامعات، حيث لا تزيد نسبة المنضوين تحت التعليم الفني حالياً عن ٨,٥ بالمائة من طلبة وطالبات التعليمين المتوسط والثانوي، أو عن ١٧ بالمائة من طلبة وطالبات التعليم الثانوي وحده، كما أن طلبة وطالبات الكليات العلمية لا يزيدون عن ٢٧ بالمائة من الاعداد في الجامعات. ورغم هذا، وبافتراض ثبات نسب الاستيعاب بالجامعات، يمكن أن يكون لدينا أكثر من ٢,٢ مليون نسمة من فئة العمر ٢٠ - ٢٤، من الجامعيين في أفق عام ٢٠٠٠، وحوالى ٣,٥ ملايين في افق عام

٢٠١٥ . هؤلاء، في عام ٢٠١٥ ، يمثلون ٧٣ بالمائة من نظرائهم في الاتحاد السوفياتي ، و ٣٤ بالمائة مما لدى الولايات المتحدة في الفئة العمرية نفسها، في العام نفسه. وسوف يلعب التنظيم الاجتماعي ، والاستثمار المعنوي والمادي في التنمية ، دورهما بالدرجة الأولى في تحديد النسبة من هؤلاء التي سوف توجه الى عمل حقيقي في البحث والتطوير. وتمثل هذه النسبة الآن حوالى ١٥ بالألف في فرنسا وألمانيا الاتحادية ، و ٢٥ بالألف في الولايات المتحدة، وتزيد عن ٤٨ بالألف في الاتحاد السوفياتي . ونسبة من يعملون حقيقة بالبحث وفي التطوير في الوطن العربي ، لم تزد عن ٢ بالألف ، في أي وقت بأي من الأقطار العربية. هذا، بينما نجد أن رصيد العلميين والمهندسين المتوافرين الآن بالوطن العربي يقترب من حدود مقبولة عالمياً (والتي ترتفع إلى ما بين ٢٥ بالألف و ١٧٠ بالألف ، في تسعة أقطار عربية). ولكن يبقى التساؤل حول طبيعة المشهد المستقبلي الذي يضمن تحويل هؤلاء لرصيد حقيقي للبحث والتطوير ، ولحل مشكلات محلية.

٧ ـ اخيراً، ما الذي تعنيه الاشارة إلى اختلافات في طبيعة المورد البشري وعائده في مشاهد مختلفة للمستقبل العربي؟ يمكن تلخيص كل هذه الاختلافات في الحديث عن البعد الحضاري في التنمية ، ومكانة المورد البشري فيه. وحتى يمكن التمييز بين صور المورد البشري في مشاهد المستقبل المختلفة ، نحن مطالبون بمعالجة الأبعاد الآتية :

ـ مدى مناسبة التقنية للانسان ، ومرونتها في التعامل مع معطيات مختلفة ، والوقت الذي تحتاجه الأجيال التالية حتى تكيف نفسها مع معطيات المستقبل. ويدخل في تقويم التقنية البعدان الانساني والاجتماعي .

ـ مدى مناسبة قاعدة الموارد الطبيعية ، من غذاء وطاقة وغيرهما ، للبشر واحتياجاتهم الأساسية . وترتبط بهذا مباشرة قضايا عدالة التوزيع وضمان حقوق الأجيال المتتالية في الثروة .

ـ مدى توافر ارادة قومية ، واستراتيجية تستهدف تعظيم العائد من البشر، من خلال تطوير مناهج المعرفة والتعليم ، وخلق الظروف الموائمة لزيادة الانتاجية ، وتوجيه طاقة البحث والتطوير الى الاحتياجات المحلية. ولا يخفى الدور الذي يمكن أن تلعبه الظروف المحققة للحريات الشخصية في ذلك.

ـ والمستقبل مرهون أيضاً بحل مشكلات التخريب الوجداني والمادي للأطفال والشبان العرب ، ومرهون بتغليب معيار الانجاز على معيار الارث ، ومرهون بمدى تقدم حجم من يقومون بأنشطة انتاج حقيقية .

ويمكن أن تختلف هذه الأمور ما بين مشهد مستقبلي وآخر .

ثالثاً: المياه والأرض الزراعية

يتسم المورد المائي بالندرة، مثله مثل أغلب الموارد الطبيعية الأخرى. وتلعب الادارة الرشيدة بالنسة إليه (أيضاً) دوراً رئيسياً، حالياً وكما كان الحال في الماضي. ومقارنة بموارد اقتصادية أخرى، فالمياه قد استثنيت في الوطن العربي من تطبيق القوانين الاقتصادية للعرض والطلب، أسوة بالموارد الأخرى. فقد فرضت بعض خصائص المياه أن يكون هذا المورد ملكية عامة، وأدّى ذلك، من ناحية اضافة إلى صعوبة القياس الاقتصادي لقيمة هذا المورد، إلى كثير من صور الإهدار. ولكنه أدى من ناحية أخرى الى ارتباط المياه بدور الدولة وأدائها في السياسة والاقتصاد. والمياه مصدر شديد التنوع في استخداماته؛ ما بين مصدر للحياة، ومدخل في الانتاج، ومصدر أولي للطاقة. والجديد في الأمر أن **تجدد مورد المياه بقوى الطبيعة أصبح معرضاً للتدهور بسبب آثار التنمية والتحديث، سواء أكان ذلك بسبب تلكؤ التنمية، أم المغالاة في التحديث.**

ومن المؤكد أن الدراسات الخاصة بمدى توافر المياه، وإمكانات ترشيدها، متخلفة تماماً في الوطن العربي، ربما باستثناء مصر. ولا يظهر المورد المائي في الاستراتيجيات السياسية للأقطار العربية (وهو مورد يستحق المعالجة بالتأكيد في الخطط والاستراتيجيات بعيدة المدى) بشكل يتوازى مع مدى خطورته للأمن وضمانات المستقبل.

١ ـ وتقدر المنظمات العربية الموارد المائية السطحية في الوطن العربي بأكثر من ٢٩٠ مليار متر مكعب سنوياً، وما يمكن تدبيره من مياه جوفية ولمدى يزيد عن أربعين عاماً بحوالى ٤١ مليار متر مكعب سنوياً. ويتراوح نصيب الفرد من هذه الموارد حالياً بين ١٠٠ متر مكعب/ سنة (الكويت)، و ٥٣٠٠ متر مكعب/ سنة (العراق)، وبمتوسط ١٨٠٠ متر مكعب سنوياً للوطن العربي.

أما مياه الأمطار السنوية فتقدر في الوطن العربي بحوالى ٢٣٠٠ مليار متر مكعب يمكن للزراعة المطرية الاستفادة بـ (١٥) بالمائة منها. ومياه التحلية والتنقية تعتمد ـ مثلها مثل المصادر التقليدية ـ على ما يمكن اتاحته من استثمار وتطوير تقني. والمستثمر حالياً في الوطن العربي هو حوالى ١٤٠ مليار متر مكعب في السنة من الموارد السطحية (أي حوالى ٥٥ بالمائة فقط من المتاح، ومنها ما يزيد عن ١٢٥ ملياراً للري)، وحوالى ٢٣ مليار متر مكعب من الموارد الجوفية، وحوالى ١,٨ مليارات من اعادة استخدام مياه الصرف وحوالى ١,٦ مليار من تحلية مياه البحر(٥).

---

(٥) انظر: حسن فهمي جمعة، «التخطيط الزراعي في المنطقة العربية،» ورقة قدّمت إلى: ندوة التنمية بين التخطيط والتنفيذ في الوطن العربي، الكويت، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦.

يمكن التحكم في كثير من مياه الأمطار عن طريق مشروعات اضافية داخل الوطن العربي وخارجه، إلى جانب مشروعات عديدة لتقليل الفاقد من المياه، الأمر الذي يتيح الفرصة لاضافة أكثر من ٣٠٠ مليار متر مكعب أخرى للمياه المستثمرة في الوطن العربي سنوياً، ولكنه يفتح الباب في الوقت نفسه لمناقشات سياسية وبيئية وتنموية عدة.

والحقيقة أن التفكير في ثلاثة عقود مقبلة (مع أخذ أزمة توافر المياه للاستخدام على مستوى العالم في الاعتبار)، لا يطرح فقط للتساؤل امكانية التوسع في المياه السطحية، ولكنه قد يثير أيضاً مشكلات استمرار الحصول على القدر الحالي (٢٩٠ مليار متر مكعب) على امتداد فترة الاستشراف. فاثيوبيا وتركيا، ثم غينيا، وايران والسنغال وكينيا وأوغندا، وربما زائير أيضاً، بلدان تتحكم بأكثر من ٨٥ بالمائة من منابع الموارد المائية للوطن العربي. وبعضها، مثل اثيوبيا، يعاني من مشكلات الغذاء والمياه، وبعضها مثل تركيا، لديه مشروعات بعيدة المدى للاستفادة من مياه دجلة والفرات. كما أن اسرائيل حالياً تتحكم بأكثر من ٢,٣ مليار متر مكعب من الموارد المائية للوطن العربي (قارن الجدول رقم (٣ ـ ١)).

٢ ـ والتساؤل الآن عما يمكن انجازه في ثلاثة عقود، وعن طبيعة العلاقة بين التنمية والطلب على المياه.

بالنسبة إلى استخدام المياه في الري، يمكن القول أن ٩٥٠٠ متر مكعب للهكتار هو متوسط معقول للتحقق (على المستوى القومي) في العقود الثلاثة المقبلة (قد يضيع منه ١٧ بالمائة في نقل المياه إلى مناطق الزراعة، ويتم صرف ٢٤ بالمائة للمحافظة على جودة الأرض المزروعة). هكذا، فإن الحد الأدنى لما يمكن الوصول إليه في ترشيد استخدام المياه على المستوى القومي هو ٧٥٠٠ متر مكعب للهكتار الواحد من الأرض المروية التي لا تعاني من مشكلات واضحة أو حادة، في الري والصرف.

وبالنسبة إلى استخدام المياه في الأغراض الصناعية، فإن الاحتياج يمكن أن ينسب، ولدرجة معقولة من الدلالة، إلى حجم قوة العمل الصناعية (في الصناعة التحويلية والتعدين). وتتراوح هذه النسبة بين ١٦٤٠ و ٣٦٠٠ متر مكعب للفرد من قوة العمل الصناعية في البلدان المصنعة وشبه المصنعة، حسب هيكل الصناعة.

وبالنسبة إلى مياه الشرب، فإن المتوسطات المناسبة تتراوح بين ٣٠ و ١٠٠ متر مكعب للفرد من السكان في السنة.

كذلك يمكن تقدير احتياجات التبريد من المياه في المحطات الحرارية بأنواعها لتوليد الطاقة بما يتراوح بين ٧٠ و ١٣٠ متراً مكعباً لكل ألف كيلو وات ساعة.

والأجزاء التي يمكن أن يعاد استخدامها بعد كل من هذه الاستخدامات للمياه، تثير

مناقشات طويلة حول الاحتياجات الاستثمارية، وطبيعة الملوثات، وغيرها.

ما الذي يمكن تحقيقه دون تغيرات تحولية جذرية في مشاهد المستقبل العربي؟

تبلغ المساحة الزراعية المروية ٩,١٠ ملايين هكتار، يزيد معامل التكثيف فيها عن الواحد الصحيح، ويستخدم في ريها سنوياً حوالى ١٢٥ مليار متر مكعب من المياه. وما تحت أيدينا من طموح يشير إلى امكانية زيادة المياه المستخدمة في الري إلى ٢٠٠ مليار متر مكعب، باتمام السيطرة على مياه الانهار وقدر من التوسع في استغلال المياه الجوفية.

والمستوى الحالي للمساحة الزراعية المطرية ٣٦ مليون هكتار، منها حوالى ٢٦ مليوناً يمكن الاعتماد عليه كمصدر مستقر للانتاج الزراعي.

ومع التجزئة الحالية للوطن العربي، فإن أقصى ما يمكن الوصول إليه - فنياً وعملياً - وليس اقتصادياً واجتماعياً - في ثلاثة عقود هو الزراعة المروية لحوالى ١٨,٢ مليون هكتار، والزراعة المطرية شبه المستقرة لحوالى ٣٦ مليون هكتار. وإذا ما استبعدنا أي تغيرات اجتماعية تحولية في مشاهد المستقبل، فالصورة في أقصى درجات التفاؤل على المستوى العربي، وأقاليم الوطن العربي، سوف تبدو على النحو المبين في الجدول رقم (٥ - ٤)، الذي يتضمن افتراض أن متوسط غلة الهكتار يمكن زيادته بحوالى ٤٠ بالمائة خلال فترة الاستشراف في الوطن العربي، مع المحافظة على تأمين ٥٠ بالمائة من الاكتفاء الذاتي من الغذاء خلال هذه الفترة.

من هذه الحسابات، التي بدأت من المستوى القطري، والتي افترضت امكانية ترشيد نصيب الهكتار المروي الى ٩٥٠٠ متر مكعب مياه، وتثبيت نصيب الهكتار المزروع مطرياً بشكل شبه مستقر عند مستوى ٥٠٠٠ متر مكعب، تظهر نتيجة واحدة لا شك فيها: هي أن مقابلة النمو السكاني في الغذاء، والاستخدام العائلي للمياه، واحتياجات النمو الصناعي منها، تجابهه أزمات حقيقية على مستوى أغلب أقطار وأقاليم الوطن العربي.

فالترشيد، وبعض من التنظيم والاستثمار في استخدام المياه، قد يعفيان مصر ولبنان وجيبوتي وموريتانيا وأقطار الخليج، عدا السعودية، من الأزمة الحادة بالمياه، ولكن ازمة كل من السعودية وتونس واليمن العربية تمتد عبر فترة الاستشراف كلها. والأزمة الحادة لكل من الأردن والجزائر وليبيا تبدأ قبل عام ١٩٩٠، وأزمة كل من المغرب وسوريا تبدأ قبل عام ١٩٩٥، وأزمة السودان والصومال تبدأ قبل عام ٢٠٠٠ واليمن الديمقراطية قبل عام ٢٠١٥.

أضف إلى ذلك أن الكثيرين يشكّون في إمكانية الوصول إلى المستوى المفترض لنصيب الهكتار المروي من المياه (٩٥٠٠ متر مكعب)، دون تغيرات اجتماعية تحولية أيضاً في جميع اقطار الوطن العربي مما يزيد الأزمة خطورة.

وتوضح هذه التوقعات، رغم مغالاتها فيما يمكن أن يوفره كل قطر من الاستثمار في الزراعة والبنية الاساسية، عدة أمور: الأول، الضرورة الحيوية للوصول إلى التنظيم الاجتماعي الكفيل بترشيد استخدام المياه في الأراضي المروية، حتى يمكن خفض نصيب الهكتار المروي إلى ما دون مستوى ٩٥٠٠ متر مكعب للهكتار. والثاني، ضرورة توفير القدر الهائل من الاستثمارات الضرورية للتوسع الأفقي للوصول إلى ما يقرب من ٣٠ مليون هكتار من الأراضي المروية المستكملة لكل احتياجاتها من الري والصرف المناسبين، وإلى ما يقرب من ١٣٠ مليون هكتار من الزراعة المطرية، على المستوى العربي. والثالث: ضرورة محاولة الوصول إلى الاستفادة الحقيقية بما يزيد كثيراً عن ٢٠٠ مليار متر مكعب من المياه في الري الدائم للزراعة المروية[٦]، الأمر الذي يعني أيضاً تنسيقاً اقليمياً متقدماً مع دول الجوار في اقامة مشروعات اضافية على انهار النيل ودجلة والفرات وراكش وجوبا وشبيلي (وبالطبع اضافة إلى مشروعات اخرى عديدة لتقليل الفاقد من المياه، مع ما يحتاجه كل هذا من الاستثمارات).

وأي من الافتراضات، والأمور التي أشرنا إليها، يطرح تساؤلات حول طبيعة المشهد المستقبلي الذي نحن بصدده.

رابعاً: الثروة المعدنية

تتأثر الثروات المعدنية، مثلها مثل الموارد الأخرى، بمحددات جغرافية واجتماعية وتكنولوجية. من ناحية أولى، فإن الشواهد تشير إلى أن الاتساع الجغرافي يرتبط عادة بالتنوع الجيولوجي. والشواهد اليقينية تؤكد أن الاقطار ذات الحجم الكبير، عندما أتيح لها المعرفة والتمويل، تعرفت بالفعل على تشكيلات متنوعة في ثرواتها المعدنية[٧]. وحتى في حدود المعرفة الحالية، فإن أكثر الأقطار تنوعاً في ثرواتها المعدنية هي مصر والسعودية والجزائر وليبيا، وفي حدود معرفتنا هذه، يتضح مما ينشر عن الثروة المعدنية، أن التنوع المعدني واضح بالنسبة إلى الأقطار التي تزيد مساحتها عن ٤٠٠ ألف كلم مربع. وهناك تسعة أقطار عربية فقط تزيد فيها المساحة عن هذا الحد.

---

(٦) المشروعات المأمول فيها للفترة حتى عام ٢٠٠٠ في الوطن العربي، تشمل بالفعل ١٧ مليون هكتار أخرى من الأرض المروية، ٩٠ بالمائة منها في العراق والسودان والمغرب وسوريا ومصر، وتشمل التحكّم فيما يزيد عن ١١٥ مليار متر مكعب اخرى من المياه، أكثر من ٧٥ بالمائة منها في العراق ومصر والسودان مما يضيف مباشرة إلى الموارد المائية لكل من العراق والسودان ومصر.

(٧) ذكرنا أن الفريق حاول بالفعل اثبات صحة هذه المقولة. وعلى المستوى العربي، فإن ما أنجزته السعودية في هذا المجال جدير بالتأمل. فقد حقّقت السعودية منذ عام ١٩٧٤ تقدماً كبيراً في مسوحاتها الجيولوجية. وترتّب على هذا اضافة كبيرة للثروة المعدنية العربية على امتداد شبه الجزيرة: النحاس (جبل صاير، أم الدمار، الدوادمي، عين الخطمة)، الحديد (تهامة الجنوبية، وادي الصواوين، وادي فاطمة، جبل ادساس، الاجاردة)، الذهب (مهد الذهب، قيعان، الصخيرات، الأماد)، والمناجم العديدة بالحجاز.

من ناحية ثانية، فإن التوجه الاجتماعي لقطر ما يحدد الأداء الاقتصادي والسياسي فيه، ولهذا انعكاساته على اقتصادات الاستغلال، وطبيعة العلاقة بالعالم الخارجي، وحجم الاهتمام بالتخطيط بعيد المدى لمواجهة حاجات الأجيال التالية. ولكل من هذه الأمور انعكاساتها على تقدير ما هو احتياطي مؤكد عن غيره من الاحتياطات، وعلى اختيار التقنية، وعلى الرشادة المطبقة في تنمية الثروة المعدنية واستهلاكها.

ومن ناحية أخيرة، تتصل المحددات التقنية بما يمكن تحقيقه على مستوى كل من مراحل التعرف على المورد، وتقدير احتياطاته، وتطويره، وانتاجه، واستهلاكه.

وهكذا، فإننا في هذا التلخيص ننبه الى بعض الأمور المتصلة بتوقعات الثروة المعدنية، كمحددات للمستقبل، وفتح الباب لمعالجات متنوعة تتوقف على طبيعة المشهد المستقبلي الذي نحن بصدده.

١ ـ بالنسبة الى أوضاع الثروة المعدنية الطبيعية في الوطن العربي، فإن القائمة شديدة التنوع، إذا ما أخذ بالاعتبار كل من الاحتياطات الممكنة والمحتملة، إلى جانب الاحتياطات المؤكدة. وفي الجدول رقم (٥ ـ ٥)، فإننا سنعتبر الاحتياطات هي القابلة للاستغلال مع تطور الاقتصادات العالمية والتقنيات في العقود الثلاثة المقبلة. ولنلاحظ ـ بالطبع ـ أن الحصر الدقيق لأي من هذه الاحتياطات يتغير مع الوقت، وأننا نشير أحياناً الى احتياطات ممكنة ومحتملة، وهي أقرب إلى الشواهد الجيولوجية منها الى القياس الدقيق لكمية أو حجم ما يمكن أن يتوافر منها.

وهنا تجدر بعض الملاحظات، حول الثروة العربية من هذه الموارد، وحول الجدول رقم (٥ ـ ٥):

ـ إن البيانات العربية، والبيانات المحاسبية العربية، تثير الحيرة والارتباك، ليس فقط بالنسبة إلى مستوى حصر الكم والجودة، ولكن أيضاً لقدر الالتزام بمعايير محددة للأنواع المختلفة للاحتياطات، وفيما يختص بالتكاليف الاستثمارية في مراحل الاستكشاف والتطوير للموارد الأرضية. وطالما أننا نحاول ـ في هذا الفصل من الدراسة ـ البحث في حقيقة المحددات العينية للنشاط الاقتصادي القائم على الموارد، فإن الصعوبات تتزايد. فالبيانات المتاحة تزيد من مصاعب تصور تناسب الكم والجودة مع المعطيات التقنية والاقتصادية المختلفة، وتصور ما يمكن استقطاعه من المورد الطبيعي لمقابلة ما يقدمه الشريك الأجنبي من رأس مال ومعلومات وخبرة وخدمات أخرى. ومع اختلاف اتفاقات الاستكشاف والتطوير، واختلاف الأسس المحاسبية، بين قطر وآخر، تزداد مصاعب الحديث في هذا الموضوع.

ـ إن هناك تفاوتاً كبيراً، في توزيع هذه الموارد بين الأقطار العربية، يمكن ارجاعه الى التنافس

لاجراء المسوح الجيولوجية في الأقطار الميسورة في المال أو الخبرة، وإلى التفاوت الشديد في مساحات الأقطار، والى الاعتماد الكبير على الشركات الدولية في الأقطار العربية. وهذه الشركات في تعاملها مع الكيانات القطرية تسعى إلى تحقيق أمرين: الأول، أن ينحو الجهد في الاستكشاف والتطوير تجاه التنافس، وليس التكامل، بين الموارد العربية على المدى لطويل، بما لذلك من آثار في هدر المورد الطبيعي. والثاني، أن ينحو هذا الجهد الى التركيز على استكشاف وتطوير موارد بعينها، دون غيرها، في ضوء اقتصادات المدى القصير فقط.

٢ ـ وفي ضوء ما عرضناه عن الآفاق التقنية والاقتصادية المقبلة على المستوى العالمي، فهناك عدة استنتاجات مهمة:

ـ في الماضي، كان مفهوم التصنيع القائم على الموارد، والميزات النسبية لقطر ما، يعطي أكبر وزن للموارد المعدنية الطبيعية. وسيتغير الحال في المستقبل. ففي العقود التالية سيكون على رأس الموارد: البشر والخبرة والمعلومة، كعناصر حاكمة في الميزات النسبية. وهكذا فإن الثورات التقنية التي أشرنا اليها (المعلوماتية، والوراثية، واحلال المواد) سوف تترك ظلالاً كبيرة على أهمية قاعدة الموارد المعدنية العربية، وبصمات على تعريف ما هو استراتيجي، وما هو غير استراتيجي منها.

ـ ولكن هذه الآفاق الاقتصادية والتقنية العالمية، في الوقت نفسه، سوف تفتح الباب واسعاً لاستخدامات محلية للسليكون (من الرمال)، وللطاقة المتجددة (وعلى رأسها الشمس)، وبخاصة مع التطور المستمر في كفاءة وانخفاض تكاليف هذا الاستخدام.

ـ إن معدلات استنزاف أو استخدام أي من هذه الموارد الأرضية هي رهن، قبل التفكير في توافر الاستثمارات والمقدرة على التصنيع، بآفاق تقسيم العمل الدولي وآفاق انماط الاستهلاك في ثلاثة عقود تالية.

ـ إن الدرجة التي يمكن الوصول إليها في استغلال احدى الخامات والموارد الأرضية لا تمثل فقط طلباً متزايداً على الاستثمار المباشر والأسواق، ولكنها تمثل طلباً مباشراً وغير مباشر على استثمارات اضافية لمواجهة الهدر والتلوث البيئي، وعلى المياه للتنقية والغسيل، وعلى الطاقة للطحن والاستخلاص. وتتزايد معدلات نمو هذا الطلب على الاستثمار الاضافي والمياه والطاقة ـ دائماً ـ مع انخفاض جودة المنتوج والتهاون في اختيار التقنية والتوقيت.

٣ ـ هكذا، ودون استباق أي تحليلات اضافية ـ تختلف من مشهد مستقبلي إلى آخر ـ يمكن استخلاص عدة نتائج اضافية، بالنسبة الى التبادل مع العالم الخارجي:

ـ إنه إذا لم تحدث مفاجآت حاسمة في المنحى العام لآفاق البحث عن مصادر الطاقة (مثل الوصول إلى تطبيق اقتصادي للطاقة من الاندماج النووي) فستبقى الهيدروكربونات العربية

تحظى بالطلب في الأسواق العالمية، والأسواق المحلية العربية، وعلى المدى الطويل. ولكن الطلب سوف يتأثر سلباً بسبب إنجازاتٌ تقنية أخرى، مثل الإنجاز في الموصلات الفائقة.

وتوضح الدراسات، أنه على رغم الانفاق الضخم خارج منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، فإن النتائج كانت محدودة (انظر الشكل رقم (٥ ـ ١))، والاحتياطي خارج بلدان هذه المنظمة عمره لا يزيد عن ٢٠ سنة (بافتراض معدلات الانتاج الحالية)، ولكن هذه الفترة يمكن أن تمتد إلى ما بين ٤٠ سنة و٦٠ سنة، بفضل احتياطي بلدان هذه المنظمة، وعلى رأسه احتياطي الأقطار العربية[٨]. كذلك، فإن التصاعد السريع في تخفيض تكاليف الاستثمار والمستلزمات للطاقات المتجدّدة والنووية والفحم سوف لا يصل بمجمل حصة هذه المصادر الثلاثة (إلى مجمل مصادر الطاقة الأولية) إلى أكثر من ٥٢ بالمائة في عام ٢٠٠٠، و ٦٢ بالمائة في عام ٢٠٢٠. أما الباقي فسوف تغطيه الهيدروكربونات (نفط وغاز طبيعي)[٩].

ـ إنه مع تنمية بلدان العالم الثالث، واتجاه بعضها لعدم الانجرار إلى الخيارات التقنية التي يحددها الغرب الصناعي، فإنه يمكن ضمان الطلب على معادن أرضية أخرى، بخاصة تلك التي تدخل في صناعة الأسمدة والجرارات (مثل الكبريت والبوتاس والحديد)، من الوطن العربي.

ـ إن التنسيق العربي يمكن أن يحافظ على العائد من تصدير بعض الخامات، مثل الفوسفات (التنسيق في مبيعاته بالسوق العالمية، أو التمويل المشترك لزيادة العائد باستخلاص المواد المشعة منه قبل تصديره).

٤ ـ وأيضاً، يمكن استخلاص نتائج اضافية، بالنسبة إلى الطلب المحلي على هذه الموارد وبدائل استخدامها:

ـ يعتمد كثير من النتائج، سواء من جانب العرض أم من جانب الطلب، على المنطق العام للمشهد المستقبلي ومحدداته التنموية. وتمر هذه المحددات بحجم الطلب للتصدير، ونمط الاستهلاك والتصنيع ، وحجم الابداع والمشاركة من الجانب المحلي في الاستكشاف والتطوير، والتوازن ما بين جميع أشكال الموارد، والشكل الذي يمكن أن تتجمع حوله الأقطار العربية للتنسيق سعياً وراء الترشيد وتكامل الموارد.

---

(٨) «النفط والطاقة في العالم: تقرير موجز حول مؤتمر البترول العالمي الثاني عشر، هيوستن، ٢٦/٤ ـ ١٩٨٧/٥/١،» النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك): السنة ١٣، العدد ٦ (حزيران/ يونيو ١٩٨٧).

(٩) جين رومان فريش، «الطاقات البديلة للهيدروكربونات على المدى الطويل،» النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، السنة ١٣، العدد ٦ (حزيران/ يونيو ١٩٨٧).

ـ قد يؤدي التمايز التقني الى المحافظة على الطلب المتصل بالفلزات واللافلزات من الموارد المعدنية، وإلى ابقاء الاحتياطي المتاح من النفط لمدى أطول، وبخاصة في الأقطار المهدد نفطها بالنضوب.

ـ يؤدي قيام صناعة حربية عربية إلى تزايد الطلب على قائمة أخرى من المعادن والحفاظ على ميزاتها النسبية (التي تمثلت، قبل التحولات التقنية المعاصرة، في كونها معادن استراتيجية بالنسبة إلى الصناعات الحربية). تشمل هذه القائمة المعادن الآتية والمتاحة في الوطن العربي: الكروم، النحاس، الحديد، الرصاص والزنك، المنغنيز، الموليبد نيوم، النيكل، القصدير.

ـ ورغم التحولات التقنية، التي أشرنا اليها على المستوى العالمي في احلال المواد، فقد يكون الطلب المحلي والمتصل بالتوجه التنموي (في شكل التوزيع وفي اختيار التقنية) هو التهديد الحقيقي لوفرة بعض الموارد المعدنية.

٥ ـ ولنعرض مثالاً حول امكانات الاقطار العربية من الطاقة التجارية. وليكن مثال النفط (كما فعلنا سابقاً مع المورد البشري والمياه والرقعة الزراعية) للتعرف على حقيقة الطاقة الاستيعابية للوطن العربي وأقطاره، وللتمهيد لبناء نماذج كمية تسمح باستشراف المستقبل.

أ ـ يلجأ البعض، لحساب عمر الاحتياطات المؤكدة من النفط، الى قسمة الاحتياطي على مستوى ما ينتج منه في سنة معينة (وعلى الأغلب حديثة). بهذا الشكل يمكن أن ينتهي عمر الاحتياطي في مصر ثم البحرين، فسوريا ثم عمان وقطر، فالجزائر وتونس، خلال فترة الاستشراف. ويترتب على الرشادة، وربما الأمر الواقع، انعكاسات لذلك في صورة تخفيض انتاج النفط في هذه الأقطار. كما بدأ انتاج النفط مؤخراً (أواخر عام ١٩٨٧) في اليمن العربية، وفي السنوات القليلة المقبلة يبدأ انتاج النفط في السودان. وفي نظرة أبعد مدى، فإن ليبيا والامارات العربية المتحدة مطالبة بإعادة التفكير في معدلات الانتاج. ولكن مثل هذه المخاوف من نضوب النفط لا تظهر بالنسبة إلى السعودية والعراق والكويت. أما باقي الأقطار العربية فيمكن، ولو مؤقتاً، اعتبارها بلا موارد نفطية، ولو أن هناك أدلة على وجود نفط في اليمن الديمقراطية وغاز طبيعي في المغرب.

ب ـ ولكن احتمالات تنمية الوطن العربي، ومتطلباتها من الطاقة ومن الواردات، معدلة بالقيمة الشرائية للصادرات، وكذلك آفاق الطلب العالمي على النفط العربي، كلها أمور تفتح الباب لحساب حدود دنيا وعليا (غاية في المفارقة) لعمر الاحتياطات العربية.

ـ فافتراض ثبات نصيب الفرد العربي من الطاقة التجارية (عند مستواه في عام ١٩٨٥)، واستبعاد صادرات النفط، معناه استهلاك تراكمي من النفط حتى عام ٢٠١٥ مقداره ٤,٩ مليارات من نفط للمواطنين العرب (باستبعاد المصادر الأولية الأخرى في حدها الأقصى).

وهذا المقدار يقترب من الاحتياطي المؤكد الاجمالي لدى البحرين، وسوريا، وتونس، وقطر، وعمان، ومصر، والجزائر، اضافة إلى سبعة أعشار ما لدى ليبيا.

ـ ولكن، قد تستمر الأقطار العربية (سواء الاعضاء في الأوابك أم الأخرى) في استهداف نمط التصنيع والتحديث وانماط الاستهلاك في البلدان الصناعية الغربية، وبقدر ما تسمح به معدلات متواضعة للنمو في هذه الأقطار[١٠]. **في هذه الحالة، فإن الاستهلاك التراكمي من النفط حتى عام ٢٠١٥ (وبعد استبعاد القدر المتوقع من المصادر الأولية الأخرى) يتراوح بين ١٠,٥ و ١٣ مليار طن. وهذا المقدار يستنفد كل الاحتياطي المؤكد لدى مجمل الأقطار في الافتراض السابق، اضافة الى ما لدى الامارات العربية المتحدة وجزء كبير مما لدى العراق.**

ـ وإذا اضفنا إلى التحليل السابق حقيقة أن النفط سيبقى من أهم مصادر التمويل للاستيراد والانفاق الاستثماري (مع ملاحظة أن جزءاً من الاستثمارات سوف يذهب للاستكشاف والتطوير لحقول النفط، أو أن جزءاً من الانتاج يذهب كحصة للشريك الأجنبي في ذلك)، فسوف تتغير التوقعات. وهنا يمكن وضع حدود دنيا وقصوى لمعدلات نمو الصادرات ونمو الاستخدام المحلي في الوقت نفسه، كما في الجدول رقم (٥ ـ٦). في هذا الجدول، فإن بديل الحد الأقصى والحد الأدنى (لمعدلات نمو الصادرات والاستخدام المحلي) يطرح واقع قصور الاحتياطات المؤكدة من النفط عن مقابلة احتياجات فترة الاستشراف في جميع الأقطار، عدا السعودية والكويت والعراق والامارات العربية المتحدة. ويضيف الترشيد في معدلات الانتاج، الجزائر وليبيا وقطر إلى هذه الأقطار. وأما بالنسبة الى باقي الأقطار (أي مصر، والبحرين وعمان وسوريا وتونس)، فالأزمة ستكون قائمة ـ وبحدة ـ خلال فترة الاستشراف، ومهما كانت المحاولات للترشيد.

ج ـ ولكن من الضروري تطوير التحليل المستقبلي السابق عرضه. فقد يكون الاحتياطي المؤكد للعراق قد تضاعف الآن[١١]، وهناك تقديرات لما قد يتاح لليمن العربية والسودان من احتياطات مؤكدة. وما بين فترة وأخرى، تعلن أرقام عن الاحتياطات المحتملة والممكنة من النفط، وتقدم دراسات للمدى الذي يمكن الوصول إليه فنياً في طرق الانتاج المعزّز (الثانوية

(١٠) تقترب من معدّلات نمو الناتج المحلي المتوقعة في المشهد الأول في هذه الوثيقة. أما استهداف نمط البلدان الصناعية الغربية فيتمّ التعبير عنه بالمرونات التي شوهدت في السبعينات في بعض البدائل، أو بتخفيضها في بدائل أخرى، أو عن طريق استهداف نصيب الفرد من الطاقة التجارية في دول الغرب الصناعية بالنسبة إلى أقطار أوابك.

(١١) في تصريح لوزير النفط العراقي، أعلن أن الاحتياطي المؤكد في العراق قد وصل إلى ٧٢ مليار برميل (يضاف إليه ٤٠ مليار برميل احتياطي «شبه مؤكد»). انظر . صحيفة الرأي، ١٩٨٧/٢/٦.

والثالثية)[١٢]. ونحن نعلم أن أسعار النفط تؤثر تماماً على نشاط الاستكشاف والتطوير، وكذلك يمكن أن تؤثر أيّ تحولات تقنية في ذلك على مقادير الاحتياطات المؤكدة.

وطالما أننا هنا في صدد استشراف المستقبل، وليس التخطيط له، فلقد آثر فريق البحث دمج كل هذه المعطيات في نماذجه الكمية، في محاولة لربط هذا المورد بالتطورات المحلية والعالمية، ولاستشراف آفاق تطور الاحتياطات المؤكدة عبر ثلاثة عقود.

ولقد بينت تلك المحاولة بعض النتائج الاضافية، القابلة للتطبيق على المستوى القطري، وأياً كان المشهد المستقبلي القطري، طالما لا يعني ذلك المشهد تحولات سياسية واجتماعية عريضة.

ـ منها أن الآفاق المستقبلية، سعرية وتقنية، وامكانات الاستثمار في قطاع النفط (أو استقطاع جزء منه كحصة للشريك الأجنبي) لن تؤدي الى تحسينات تذكر خلال فترة الاستشراف في أوضاع عرض النفط على المستوى القطري في كل من الأقطار التي أشرنا إلى أزمتها الحادة المقبلة.

ـ بل إن النمو في هذه الأقطار (مصر والبحرين وعمان وتونس وسوريا)، اضافة إلى الجزائر واليمن العربية والسودان، سوف يكون مقيداً بتأثير التطور في قطاع وسوق النفط، عبر الفترات الخمسية لأفق الاستشراف، وباستثناء العقد ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥ بالنسبة إلى الأقطار الثلاثة الأخيرة.

إذاً، ففي ضوء حدود المعرفة المتاحة حول الآفاق السعرية والتقنية، وحول ما يمكن الوصول إليه في ثلاثة عقود تالية، تطفو مشكلة الطاقة (في ضوء بدائل متعددة) في أغلب الأقطار العربية. والحلول الوحيدة المتاحة لهذه الأقطار هنا: إمّا البدء بترشيد جذري لاستخدام الطاقة، أو اللجوء للطاقة النووية إن أمكن، أو قبول تدهور معدلات النمو، أو شكل عال للتنسيق والتكامل العربي. وهذه الحلول يمكن أن تختلف متطلبات تحقيقها، بين مشهد مستقبلي وآخر، من المشاهد التي سوف نعرضها في الأقسام التالية من هذه الوثيقة.

٦ ـ وبالنسبة إلى باقي الموارد المعدنية يمكن عرض معالجة شبيهة لما تم بالنسبة إلى النفط. ويمكن تقديم أهم الاستنتاجات فيما يلي:

---

(١٢) بالنسبة إلى الأقطار العربية التي اقترب احتياطها من النضوب، يقدر أن كميات النفط غير المكتشفة تمثّل بين ٢٩,٣ و٤٢,٣ بالمائة من احتياطها المكتشف حتى ١٩٨٤/١/١. وتدور نسبة الاسترجاع حالياً حول ٣٠ بالمائة من النفط الموضعي، ويعتقد أن هذه النسبة يمكن أن تتطور في المستقبل إلى ٤٠ ـ ٥٠ بالمائة. وهذا معناه مضاعفة الاحتياطي العربي من النفط مستقبلاً.

أ ـ إن الوطن العربي (وفي كل من أقطاره) لا يمكنه مجاراة النمط الحضاري الغربي في استهلاك الحديد والنحاس، وربما غيرهما من المعادن (مثلما كان الحال بالنسبة إلى أغلب الأقطار العربية بالنسبة إلى استهلاك الطاقة).

ولو اعتبرنا أن ٢٠٠ مليون طن من فلز الحديد هو أقصى ما يمكن أن يتراكم من الانتاج العربي للحديد في فترة الاستشراف، فإن هذا التراكم لا يكفي إلا لمقابلة استهلاك ٢٠ مليون مواطن عربي يعيشون بمقاييس النمط الحضاري في الغرب الصناعي[١٣]. وهؤلاء لا يمثلون إلا خمسة بالمائة من سكان الوطن العربي في عام ٢٠١٥، وهذه النسبة من السكان تستطيع استهلاك كل الاحتياطات المؤكدة لخام النحاس، لو حاولت الوصول إلى نمط ومستوى معيشة الغرب الصناعي.

ب ـ ويطرح المستقبل أيضاً، التصاعد الكبير في الطلب على الطاقة (وربما على المياه)، لأغراض التوسع في أنشطة التعدين، الأمر الذي يجعل من توافر الطاقة التجارية قيداً أساسياً على نشاط التعدين في أغلب الأقطار العربية.

ج ـ وكما تبين الجداول رقم (٥ ـ ٧) و(٥ ـ ٨) و(٥ ـ ٩)، فإن خطط الانتاج والتصدير في بعض الأقطار العربية ولبعض الخامات، مبالغ فيها طالما لا تتوافر تغيرات سياسية واجتماعية عميقة في المشهد المستقبلي المتوقع، وذلك من حيث استجابة السوق العالمية، أو من حيث ضمان احتياجات استمرار الانتاج، من طلب محلي أو استثمارات. وينطبق التوقع والتحذير نفسهما بالنسبة إلى الفوسفات في المغرب ومصر والأردن، وبالنسبة إلى تصدير الحديد من موريتانيا، وأيضاً تصدير النفط في حالات مصر والجزائر وتونس وعمان.

خاتمة

بعد هذه المحاولات للتعرف على حقيقة الامكانات العربية، وحدود الحركة وسط قيود استراتيجية تفرضها طبيعة الموارد، في ضوء احتمالات مستقبلية مختلفة، يمكن الانتقال إلى المشاهد المستقبلية المتباينة (في هذه الوثيقة) لاستشراف مستقبل الوطن العربي.

وقد حاول الفريق قدر الامكان، في استشرافه للتفاعلات المقاسة لثلاثة عقود تالية في اطار كل مشهد، ربط التطورات الكلية بهذه الصورة السابقة عن الامكانات العربية؛ من قيود الطاقة الاستيعابية على المستويات القطرية، والاقليمية، والقومية.

---

(١٣) بافتراض نصيب الفرد من الاستهلاك التراكمي للصلب بما يساوي ١٠ أطنان صلب، ومن الاستهلاك التراكمي من فلز النحاس بحوالى ١٦٠ كلغم من النحاس. وتقدر الاحتياطات العربية المؤكدة من خام النحاس بحوالى ٧٢ مليون طن، ومن خام الحديد بحوالى ٥٠٠٠ مليون طن.

جدول رقم (٥ ـ ١)

تأثير عدة عوامل مترابطة(*) على حجم سكان الوطن العربي مستقبلاً

القطر	الزيادة النسبية في نسبة الاناث (إلى إجمالي المعروض من قوة العمل)، مقارنة بالاتجاه العام «المرجعي» (نسبة مئوية)		الزيادة النسبية في الخصوبة الكلّية، مقارنة بالاتجاه العام «المرجعي» (نسبة مئوية)		الزيادة النسبية في اجمالي السكان، مقارنة بالاتجاه العام «المرجعي» (نسبة مئوية)	
	٢٠٠٠	٢٠١٥	٢٠٠٠	٢٠١٥	٢٠٠٠	٢٠١٥
١ ـ مصر	٣١,٦٥	١٢٢,٣١	-٠,٤٩	-٤,٢٦	٠,٩١	٢,٥٠
٢ ـ السودان	٣٠,٨٤	١١٤,٧٤	-٠,٣٧	-٣,٦٧	١,٢٠	٣,٤٢
٣ ـ الصومال	٢٣,٧٤	٧٦,٩٨	-٠,٧٥	-٦,٦٢	١,٤٥	٣,٨١
٤ ـ جيبوتي	٢٣,٧٤	٧٦,٩٦	-٠,٧٥	-٦,٦٥	١,٤٥	٣,٧٩
٥ ـ ليبيا	٣٣,٨٦	١٣٤,٩٥	-٠,٢٣	-٢,٤٨	٠,٨٧	٢,٥٠
٦ ـ العراق	٢٤,٩٩	٧١,٢٤	-٠,٢٠	-٢,١٨	٠,٦٧	١,٩١
٧ ـ سوريا	٣١,٤٤	١١٩,٢٤	-٠,٢٠	-١,٩٠	٠,٤٨	١,٢١
٨ ـ الأردن	٣٠,٤٦	١١١,٧٦	-٠,٢٥	-٢,٤٠	٠,٥٥	١,٤٧
٩ ـ لبنان	٢٢,١٣	٥٧,٧٨	-٠,١٦	-١,٦٦	٠,٣٠	٠,٨١
١٠ ـ فلسطين	٢٩,٥٢	٩٧,٥٥	-٠,٢٩	-٣,٢١	٠,٥٤	١,٣٦
١١ ـ السعودية	٣٥,٣٧	١٦٢,٠٤	-٠,٠٨	-٠,٦٧	٠,٩٨	٣,١٣
١٢ ـ الكويت	٢٨,٧٠	٨٩,٢٠	-٠,٧٨	-٨,٩١	٠,١٧	-٠,٥٢
١٣ ـ الامارات العربية المتحدة	٣٦,٨٩	١٧٥,٧٨	-٠,٠٣	-٠,٢٥	٠,٣٢	١,٠٦
١٤ ـ البحرين	٢٦,٢٩	٧٥,٥٥	-٠,٦٥	-٧,٢٨	٠,٢١	-٠,٣٢
١٥ ـ قطر	٣٣,١٠	١٢٢,٦٨	-٠,٠٤	-٠,٣٦	٠,٣٧	١,٢٠
١٦ ـ عُمان	٣١,٣١	١٢٥,٠٧	-٠,٢٩	-٢,٤٨	١,٢٢	٣,٦٢
١٧ ـ اليمن العربية	٣٠,٨٣	١١٧,٩٨	-٠,٣٢	-٣,١٦	١,٧٢	٥,٠٥
١٨ ـ اليمن الديمقراطية	٣٣,٤٢	١٣٤,١٩	-٠,٠٥	-٠,٦١	١,٥٣	٤,٨٠
١٩ ـ المغرب	٢٧,٣٤	٨٤,١٩	-٠,٣٧	-٤,١٥	٠,٩٠	٢,٤١
٢٠ ـ الجزائر	٣١,٧٩	١٢٣,٩٩	-٠,١٢	-١,١٨	١,٠٦	٣,٢٦
٢١ ـ تونس	٣٢,٦٦	١٣١,٧٨	-٠,٠٨	-٠,٧٠	٠,٦٤	١,٩٩
٢٢ ـ موريتانيا	٣٥,٦٦	١٦٧,٣٩	-٠,١١	-١,٠٢	١,٣٦	٤,٣٩

(*) والمتمثلة في الافتراضات التالية:

- زيادة (١٥ بالمائة كل خمس سنوات) في إشباع الحاجات الأساسية عن الاتجاه العام «المرجعي».
- نقص (١٠ بالمائة كل خمس سنوات) في «المستوى الحالي» لوفيات الأطفال.
- زيادة (٥ بالمائة كل خمس سنوات) في نسبة المشاركة للإناث عن الإتجاه العام «المرجعي» للزيادة.
- زيادة توقع الحياة عند الميلاد عن الاتجاه العام «المرجعي» للزيادة، بحوالى ٣,٩ بالمائة في عام ٢٠٠٠، ١٤,١ بالمائة في عام ٢٠١٥.

جدول رقم (٥ ـ ٢)

التوسّع الممكن في المساحة المزروعة، وزيادة الانتاجية،
وطاقة الأرض الزراعية العربية على تحمّل البشر في الوطن العربي

الافتراضات / الاقليم (التجمع)	الافتراض الأول: ـ ثبات الغلة ـ ثبات المساحة المحصولية ـ ٢٨٠٠ سعر/ فرد/ يوم	الافتراض الثاني: ـ ثبات الغلة ـ ثبات المساحة المحصولية ـ ٦٠٠٠ سعر/ فرد/ يوم	الافتراض الثالث: ـ أقصى زيادة تدريجية في الغلة ـ ثبات المساحة المحصولية ـ ٢٨٠٠ سعر/ فرد/ يوم	الافتراض الرابع: ـ أقصى زيادة تدريجية في الغلة ـ أقصى زيادة تدريجية في المساحة المحصولية ـ ٢٨٠٠ سعر/ فرد/ يوم	الافتراض الخامس: ـ أقصى زيادة تدريجية في الغلة ـ أقصى زيادة تدريجية في المساحة المحصولية ـ ٦٠٠٠ سعر/ فرد/ يوم
المغرب العربي الكبير					
(أ)	٤٥,٨	٢١,٤	١٥٦,١	١٩٤,٠	٩٠,٥
(ب)	٢٩,٥	١٣,٨	١٧١,٨	٢٥٥,٥	١١٩,٢
المشرق العربي					
(أ)	٧٩,٦	٣٧,١	٢٣٣,٢	٢٩٠,٠	١٣٥,٣
(ب)	٤٨,٥	٢٢,٦	٢٣٥,٦	٣٥٠,٠	١٦٣,٤
الخليج والجزيرة					
(أ)	١٢٠,٩	٥٦,٤	٢٣٤,١	٢٦٤,٣	١٢٣,٣
(ب)	٨٣,٨	٣٩,١	٢٤٠,٧	٣٠٣,٠	١٤١,٤
وادي النيل					
(أ)	٨٢,٤	٣٨,٥	١٤٦,٩	١٩٢,٥	٨٩,٨
(ب)	٦٠,٧	٢٨,٣	١٥٥,٧	٢٦٠,٠	١٢١,٣
الوطن العربي					
(أ)	٧٤,٥	٣٤,٨	١٧٥,٩	٢١٩,٨	١٠٢,٦
(ب)	٥٠,٣	٢٣,٥	١٨٧,٠	٢٨٢,٩	١٣٢,٠

(*) الأرقام بالجدول تمثل النسبة المئوية من المواطنين العرب في السنة المشار إليها، والذين يمكن للأرض الزراعية تحمّل احتياجاتهم الغذائية.

(أ) طاقة الأرض الزراعية لتحمّل البشر في عام ٢٠٠٠ (نسبة مئوية من السكان).

جدول رقم (٥ ـ ٣)
تطور الاضافات إلى مستوى التأهيل والتعليم (فئة العمر ١٥ ـ ٦٠) في أقاليم الوطن العربي المختلفة، وبافتراض ثبات معدّلات الاستيعاب في سلّم التعليم على مستواها في عام ١٩٨٤

التجمعات الاقليمية العربية	الاضافة إلى غير الأميين الذين أنجزوا التعليم الالزامي(*)		الاضافة إلى الذين أنجزوا التعليم قبل الجامعي(**)		الاضافة إلى الذين حصلوا على تعليم جامعي(**)	
	حتى ٢٠٠٠	حتى ٢٠١٥	حتى ٢٠٠٠	حتى ٢٠١٥	حتى ٢٠٠٠	حتى ٢٠١٥
النسبة المئوية في هذه الإضافة						
وادي النيل	٣٣,٣	٣١,٠	٤١,٤	٣٩,٨	٤٥,٣	٤٢,٤
المشرق العربي	٢٤,٠	٢٥,٧	٢٨,٠	٢٩,١	٣١,٥	٣٤,٠
الخليج والجزيرة	٨,٥	٨,١	٦,٠	٦,١	٥,٤	٥,٥
المغرب العربي الكبير	٣٤,٤	٣٥,٣	٢٤,٦	٢٥,٠	١٧,٧	١٨,١
الوطن العربي:						
النسبة المئوية	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
المجموع (بالمليون نسمة)	١١٧,٨	٢٢٦,٠	٣٤,٦	٧٣,٨	٧,٨	١٥,١

(*) مع ملاحظة أن عدد غير الأميين (١٥ عاماً وأكثر) في عام ١٩٨٥ كان حوالى ٦٨,٥ مليوناً، وأن الأميين حوالى ٣٧,٧ مليوناً (للفئة العمرية نفسها). من هؤلاء الأميين يبقى ٢٨ مليوناً في عام ٢٠٠٠، وحوالى ١٨,٩ مليوناً في عام ٢٠١٥.

(**) مع ملاحظة أن مجمل العمالة الماهرة لاقتصاد الوطن العربي كانت تقدّر بحوالى ٩,٩ ملايين في عام ١٩٨٥.

جدول رقم (٥ ـ ٤)

الحدود القصوى لآفاق وأوضاع المياه في الوطن العربي:

بافتراض عدم تحقق تغيرات تحولية أساسية في أنماط الحيازة والملكية، وعلاقات الانتاج، والعلاقات العربية ـ العربية

المنطقة الجغرافية / الموارد المائية	الوطن العربي			المغرب العربي الكبير			المشرق العربي			الجزيرة والخليج			وادي النيل وحوله		
	١٩٨٥	٢٠٠٠	٢٠١٥	١٩٨٥	٢٠٠٠	٢٠١٥	١٩٨٥	٢٠٠٠	٢٠١٥	١٩٨٥	٢٠٠٠	٢٠١٥	١٩٨٥	٢٠٠٠	٢٠١٥
الحد الأقصى للأرض المزروعة (مليون هكتار)															
ـ مروية، مستقرة	٩,١	١٣,٧	١٨,٢	١,٣	٢,٢	٣,٢	٣,٧	٣,٩	٥,١	٠,٩	١,٣	١,٦	٤,٢	٦,٣	٨,٤
ـ مطرية، شبه مستقرة	٢٦,٠	٣١,٠	٢٦,٠	١٠,٦	١١,٨	١٣,١	٥,٠	٥,٢	٥,٤	٣,٠	٣,٦	٤,٣	٧,٤	١٠,٣	١٣,٣
احتياجات المياه (مليار متر مكعب) (*)															
ـ للزراعة	٢٦٦,٢	٢٨٥.٧	٣٥٣,٠	٣٤,٢	٨٠,٢	٩٥,٢	٩٦,٤	٦٣,١	٧٥,٢	١٤,٥	٣٠,٢	٣٦,٥	١٢١,١	١١١,٤	١٤٦,٢
ـ استخدام عائلي	٧,٣	١٩,٤	٤١,٠	١,٢	٥,١	١٣,٤	١,٥	٣,٨	٨,٥	٠,٩	٢,٢	٤,١	٣,٨	٨,٤	١٥,١
ـ للصناعة (والتبريد)	٥,٨	١٥,٨	٢٦,٢	٠,٨	٤,٠	٦,٩	٢,٢	٢,٥	٣,٦	٠,٨	٢,٧	٤,٢	٢,١	٦,٦	١١,٥
الفائض أو العجز في المياه (مليار متر مكعب) دون مشروعات كبرى إضافية	٥٣ ٢	١٢,١ ١٩,١	٨٨,٤- ٩٢,٨-	٢٢,٨	٣٠,٤- ٢٢,٨ ١,٦-	٥٦,٦- الى ٢٦,٩-	١٤,٩١	٤٥,٦ ٣٤,٤	٢٧,٦ إلى ٥,٤	٢,٢-	٢٣,١- إلى ١٣,٩-	٣٠,٨- إلى ٢٢,٩-	١٧,٦	١٨,٠ إلى ٠,٢	٢٨,٦- إلى ٥٢,٤-
الحد الأقصى لموارد المياه (مليار متر مكعب)															
ـ سطحية		٢٨٦,١			٤١,٤٠			١٠٧,٨			٥,٨			١٣١,٢	
ـ جوفية وغيرها(**)		٤٦,٥			١٧,٥			٧,٢			٨,٤			١٣,٤	

(*) تشمل كل أشكال الفاقد على المستوى القومي، وتشمل الاستخدام وإعادة الاستخدام.

(**) تشمل اعادة الاستخدام وتحلية مياه البحر.

جدول رقم (٥ ـ ٥)
تنوع وتوزع الثروات المعدنية في الوطن العربي

المورد المعدني	احتياطات مؤكدة(*) (يمكن التخطيط للمستقبل بدءاً منها)	احتياطات ممكنة ومحتملة (يمكن اعتبارها في استشراف المستقبل) اضافة إلى أقطار الاحتياطي المؤكد	ملاحظات
نفط	أقطار أوابك(**)، اليمن العربية، عُمان، السودان	اليمن الديمقراطية	ـ أقطار أوابك وعُمان تنتج بالفعل
غاز طبيعي	أقطار أوابك	المغرب	ـ نسبة الاستخدام بالمنتج ٧٥ بالمائة (والحقن ٣٢ بالمائة) على مستوى أوابك
فحم حجري	المغرب، مصر، الجزائر	عُمان	ـ استبعدت موجودات غير واعدة في لبنان واليمن العربية وتونس ـ طاقة انتاج في المغرب ومصر حالياً
طفل نفطي	الأردن	المغرب، فلسطين، مصر، سوريا	
يورانيوم وثوريوم		المغرب، الجزائر، الصومال، مصر، السعودية، موريتانيا، اليمن العربية	ـ باعتبار أن موجودات الفوسفات تحتوي في المتوسط على واحد بالعشرة آلاف يوارنيوم
حديد	موريتانيا، الجزائر، مصر، المغرب، تونس، السعودية، سوريا، السودان	العراق	ـ وتوجد احتياطات ضئيلة في الأردن ـ طاقة انتاج حالية في موريتانيا ومصر والجزائر والمغرب وتونس ـ ١,٨ بالمائة من الانتاج العالمي حالياً

يتبع

تابع جدول رقم (٥ ـ ٥)

المورد المعدني	احتياطات مؤكدة(*) (يمكن التخطيط للمستقبل بدءاً منها)	احتياطات ممكنة ومحتملة (يمكن اعتبارها في استشراف المستقبل) اضافة الى أقطار الاحتياطي المؤكد	ملاحظات
نحاس	موريتانيا، عمان، الجزائر، فلسطين، المغرب، الأردن، السعودية	السودان، اليمن العربية، مصر، اليمن الديمقراطية	ـ طاقة إنتاج حالية في المغرب، الجزائر، فلسطين، عمان، موريتانيا
منغنيز	المغرب، مصر، السودان، الصومال، الأردن	موريتانيا، تونس	ـ احتياطات ضئيلة في عمان وسوريا ـ طاقة انتاج في المغرب ومصر والسودان
رصاص وزنك	تونس، الجزائر، المغرب، السعودية، مصر	السودان وموريتانيا	ـ طاقة انتاج حالية في تونس والجزائر والمغرب ـ المغرب ٤,٨ بالمائة حالياً من الانتاج العالمي من الرصاص
قصدير		مصر، المغرب	
كروم	السودان، عمان	مصر، موريتانيا	ـ طاقة انتاج في السودان حالياً ـ احتياطات ضئيلة في الامارات العربية المتحدة
موليبرنيوم		مصر، الصومال	
نيكل	المغرب، اليمن العربية، مصر	موريتانيا	ـ طاقة انتاج حالية في المغرب
تيتانيوم	مصر	الصومال، السعودية، اليمن الديمقراطية، اليمن العربية، موريتانيا	
تنغستين	مصر	المغرب، موريتانيا	

تنتاليوم		مصر	
اينزيوم		موريتانيا والصومال	
نيوبيوم	مصر	اليمن الديمقراطية	
كوبالت وأنتيمون	المغرب		ـ طاقة انتاج حالية في المغرب. ـ ٢,٥ بالمائة من الانتاج العالمي للكوبالت حالياً، وحوالى ٣,٨ بالمائة من الانتيمون
فضة	تونس، الجزائر، المغرب		ـ طاقة انتاج حالية في تونس والجزائر والمغرب
ذهب	السعودية	مصر	ـ طاقة انتاج حالية في السعودية
بوتاس	الأردن	المغرب، ليبيا، تونس	ـ طاقة انتاج حالية في الأردن
كبريت طبيعي	العراق	السعودية والمغرب وموريتانيا	ـ الآثار البيئية السلبية لاستخراجه كبيرة. كما أن انتاجه يمكن بالاسترجاع من النفط والغاز، (كما يحدث في السعودية والعراق والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وسوريا وليبيا)، (وتحقّق الأقطار العربية بهذا الشكل ٣,٠ بالمائة من الانتاج العالمي حالياً)
فوسفات	المغرب، الأردن، مصر، سوريا، العراق، تونس، الجزائر، فلسطين	موريتانيا	ـ طاقة انتاج حالية بكل أقطار الاحتياطي المؤكد

(*) قابلة للاستخراج تحت الافتراضات التقنية والاقتصادية القائمة في بداية فترة الاستشراف.

(* *) تشمل هذه: السعودية، الكويت، العراق، قطر، البحرين، الامارات العربية المتحدة، عُمان، مصر، الجزائر، ليبيا.

جدول رقم (٥ ـ ٦)
عمر الاحتياطي من النفط في الوطن العربي في ضوء بديلين

القطر	بديل الحد الأقصى للاستخدام			بديل الحد الأدنى للاستخدام		
	معدل نموّ الصادرات النفطية	معدل نموّ الاستخدام المحلي للنفط	عمر الاحتياطي بالسنين	معدل نموّ الصادرات	معدل نموّ الاستخدام المحلي	عمر الاحتياطي بالسنين
الامارات العربية المتحدة	٢,٠	٦,٠	٤٠,٠	-٢,٠	٢,٠	١٠٧,٥
البحرين	٣,٠	٣,٠	٩,٠	-١,٠	٠,٠	١١,٠
تونس	٦,٠	٧,٠	٢٠,٥	٢,٠	٥,٠	٢٦,٥
الجزائر	٣,٠	١٠,٠	٢١,٠	-٤,٠	٥,٠	٤٠,٠
السعودية	٠,٠	١٠,٠	٤١,٠	-٤,٠	٦,٠	٦٥,٠
سوريا	٦,٠	٦,٠	١٤,٥	-٢,٠	٣,٠	٢٠,٠
العراق	٧,٠	١٠,٠	٣٢,٠	٤,٠	٤,٠	٤٨,٠
عُمان	٤,٠	٧,٠	١٣,٥	٠,٠	٥,٠	١٨,٠
قطر	٠,٠	٢,٠	٣٠,٠	-١,٠	٠,٠	٣٦,٠
الكويت	٢,٠	١٠,٠	٥١,٠	-٢,٠	٠,٠	٣٠٠,٠
ليبيا	٢,٠	١٠,٠	٢٧,٥	-٣,٠	٥,٠	٥٢,٥
مصر	٥,٠	١٠,٠	٨,٥	-٤,٠	٥	١٢,٠

جدول رقم (٥ ـ ٧)
خطط الانتاج والتصدير للحديد في الوطن العربي
(مليون طن خام)

القطر	أقصى تقدير متاح حول إجمالي الاحتياطات في بداية فترة الاستشراف	كمية الاحتياطي المؤكد في نهاية فترة الاستشراف	كمية الانتاج في نهاية فترة الاستشراف	الانتاج التراكمي عبر فترة الاستشراف	الحد الأقصى في فترة الاستشراف	الحد الأقصى للتصدير في فترة الاستشراف (سنة بلوغ الحد الأقصى)
تونس	١٣,٣٠	٠,٠٢	٠,٠٢	٩,٧١	٠,٧٩ (١٩٩٥)	-
الجزائر	٤٨٠٠,٠٠	٢٦٣٩,٩٣	١٤,٩٧	٢٦٣,٠٤	١٤,٩٧ (٢٠١٥)	١,٨١ (٢٠١٥)
السعودية	٢٦١٨,٠٠	٦٥٣,٢٧	٠,٠٣	٠,٨٣	٠,٣٠ (١٩٩٠)	-
سوريا	٢٠٠,٠٠	٨٩,٥٤	٠,٠٣	٠,٩١	٠,٣٠ (١٩٨٥)	-
السودان	٢٥٠,٠٠	٨٢,٧٨	٠,٠٢	٠,٦٤	٠,٣٠ (١٩٩٠)	-
العراق	٢٥,٠٠	٨١,١١	٠,٠٤	٠,٦٨	٠,٠٥ (١٩٨٨)	-
ليبيا	٣٥٢٥,٠٠	٢٣٦٠,٨٣	١,٦٨	٢٥,٤٨	١,٦٨ (٢٠١٥)	-
مصر	١٠٠٠,٠٠	٢٧٥,٠٥	٠,٥٧	٧٥,٧٦	٤,٦٢ (٢٠٠٢)	-
المغرب	٢٠٠,٠٠	٢٩,٥٦	٠,٥٤	١٤,٠٥	٠,٥٤ (٢٠١٥)	-
موريتانيا	٥١٠٠,٠٠	٥٦٧,٤٧	٠,٣٠	٨٢,٦٧	١٣,٦٣ (١٩٨٨)	١٣,٣١ (١٩٨٨)
اليمن العربية	٥٠,٠٠	٣٧,٠٤	٠,٠٢	٠,٤٥	٠,٠٢ (٢٠١٥)	-

جدول رقم (٥ ـ ٨)
خطط الانتاج والتصدير للفوسفات في الوطن العربي
(مليون طن خام)

القطر	أقصى تقدير متاح حول إجمالي الاحتياطات في بداية الاستشراف	كمية الاحتياطي المؤكد في نهاية فترة الاستشراف	كمية الانتاج في نهاية فترة الاستشراف	الانتاج التراكمي عبرة فترة الاستشراف	الحد الأقصى للانتاج في فترة الاستشراف (سنة بلوغ الحد الأقصى)	الحد الأقصى للتصدير في فترة الاستشراف (سنة بلوغ الحد الأقصى)
الأردن	٣٠٠٠,٠٠	١٢٠٩,٩٩	٣,٩٣	١٨٧,٧٧	١٢,٥٦ (١٩٩٤)	١١,١٨ (١٩٩٤)
تونس	٨٠٠,٠٠	٢٣٥,٠٥	١,٢٣	٢٣٢,٥٠	١٣,٩٨ (٢٠٠٣)	٥,٥٧ (٢٠٠٣)
الجزائر	٢٠٠٠,٠٠	١٧٩٧,٧٢	١١,٠٠	١٦٣,٧١	١١,٠٠ (٢٠١٥)	٤,٦٥ (٢٠١٥)
السعودية	٢٠٠٠,٠٠	٦٤,٦١	٣,٤٩	٣٤,٤٥	٣,٤٩ (٢٠١٥)	-
سوريا	١٥٠٠,٠٠	٨٦٢,٨٤	٩,٨٢	١٩٢,٠١	٩,٨٢ (٢٠١٥)	٥,٦١ (٢٠١٥)
العراق	١٥٠٠,٠٠	٣٢٧,٥٣	١,٧٠	٢٧,٢٠	١,٧٠ (٢٠٠٠)	-
مصر	٤٠٠٠,٠٠	٢٢٥٠,٣٢	١,١٧	٥٥,٤٧	٤,٤٠ (١٩٩٥)	٠,٣٧ (١٩٩٥)
المغرب	١٠٠٠٠٠,٠٠	١١٢٨٠,٨٤	٠,٥٩	٤٢٦,٦٦	٤٠,٤٠ (١٩٩٣)	٢٢,١٨ (١٩٩٣)
موريتانيا	١٠٠٠,٠٠	٨١,٦١	٠,٠٤	٠,٦٢	٠,٠٤ (٢٠١٥)	٠,٠٣ (٢٠١٥)

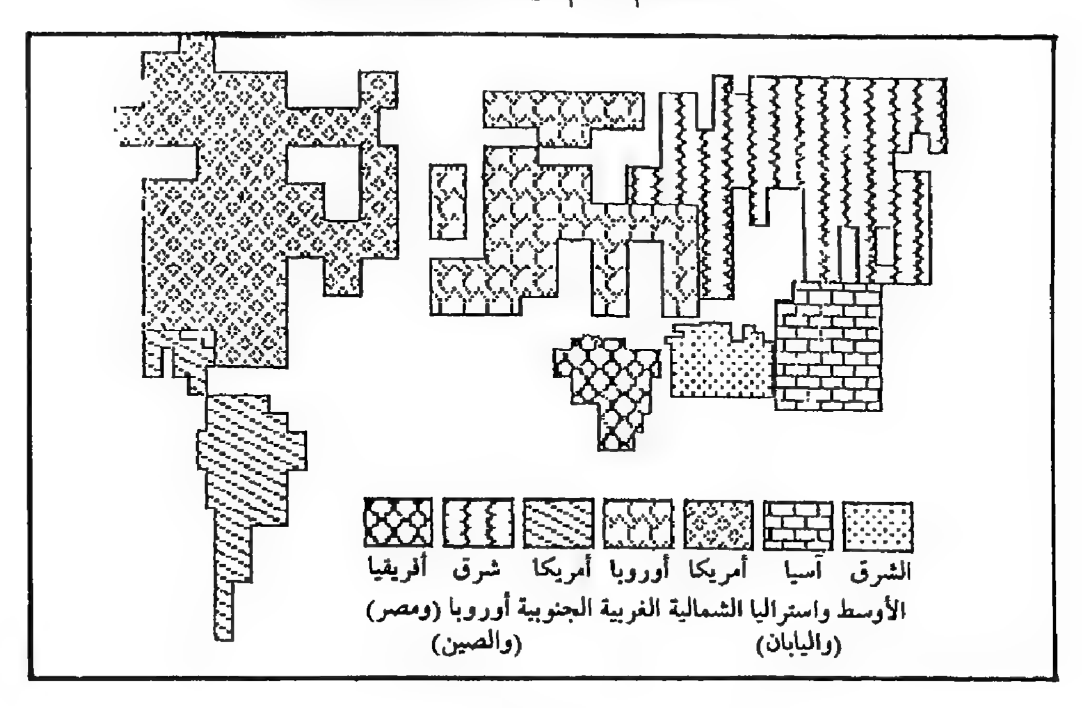
جدول رقم (٥ ـ ٩)
خطط الانتاج والتصدير للنفط في الوطن العربي
(مليون طن خام)

القطر	أقصى تقدير متاح حول إجمالي الاحتياطات في بداية فترة الاستشراف	كمية الاحتياطي المؤكد في نهاية فترة الاستشراف	كمية الانتاج في نهاية فترة الاستشراف	الانتاج التراكمي عبر فترة الاستشراف	الحد الأقصى للانتاج في فترة الاستشراف (سنة بلوغ الحد الأقصى)	الحد الأقصى للتصدير في فترةالاستشراف (سنة بلوغ الحد الأقصى)
الامارات العربية المتحدة	٨٤١٤,٢٩	٥٩٦٨,٣٨	٩٠,٠٣	٢١٣٥,٢٥	٩٠,٠٣ (٢٠١٥)	٥٩,٤٨ (٢٠١٥)
البحرين	٣٢,٠٠	٢١,١٧	٠,٣٣	٩,٥٤	٢,١٩ (٢٠١٥)	١,٨٣ (١٨٨٥)
تونس	٤٤٢,٨٦	٢٧٤,٠٠	٣,٥٤	١٥١,٣١	٧,٩٠ (١٩٨٩)	(١٨٨٥)
الجزائر	٣٠٨٥,٧١	١٨١٠,٩٨	٢٠,٨٨	١١٤٨,٦٥	٦٥,٩١ (١٩٩١)	٩,٣٢ (١٩٩١)
السعودية	٤٥٢٢٨,٥٧	٣٦٠٨٣,٨٦	٢٢٥,٢٨	٧٢١٤,٥٧	٣٠٣,٥٦ (٢٠٠١)	١٧٠,٣٨ (٢٠٠١)
سوريا	٤٥٧,١٤	٣٥٣,٧٣	٣,١٧	٨٤,٨١	٩,٢٨ (١٩٩١)	٥,٢١ (١٩٨٥)
العراق	١٦٦٨٥,٧١	١٣٩٧٤,٧١	٥٥,١١	١٩٧٠,٥٩	٩٣,٨١ (١٩٩٤)	١١,٢٦ (١٩٩٤)
عُمان	٩٧١,٤٣	٤٠٨,٠٨	٩,٧٤	٥٢٦,٨٠	٢٦,٨٧ (١٩٩٢)	٢٥,٥٨ (١٩٩٢)
قطر	١٤٢٨,٥٧	٩٤٠,٨٥	٨,٢٤	٤١٠,٦٦	١٠,٢٧ (١٩٩٧)	١٨,١١ (١٩٩٧)
الكويت	١٨٣٧١,٤٣	١٥٠٧٧,٣٢	١٤٤,٢٤	٢٥٦٣,٥٣	١٤٤,٢٤ (٢١٠٥)	٥٤,٤٨ (٢١٠٥)
ليبيا	٦٦٠٠,٠٠	٢٩٠٧,٢٩	١٠٥,١٠	٢٤٨٣,٢٤	١١٩,٣٥ (٢٠١٢)	٩٣,٧٢ (٢٠١٢)
مصر	١٢٥٧,١٤	٦٨٠,٤٤	٩,٣٥	٥٢٦,١٨	٤٣,٤٠ (١٩٨٥)	١٧,٠١ (١٩٨٥)

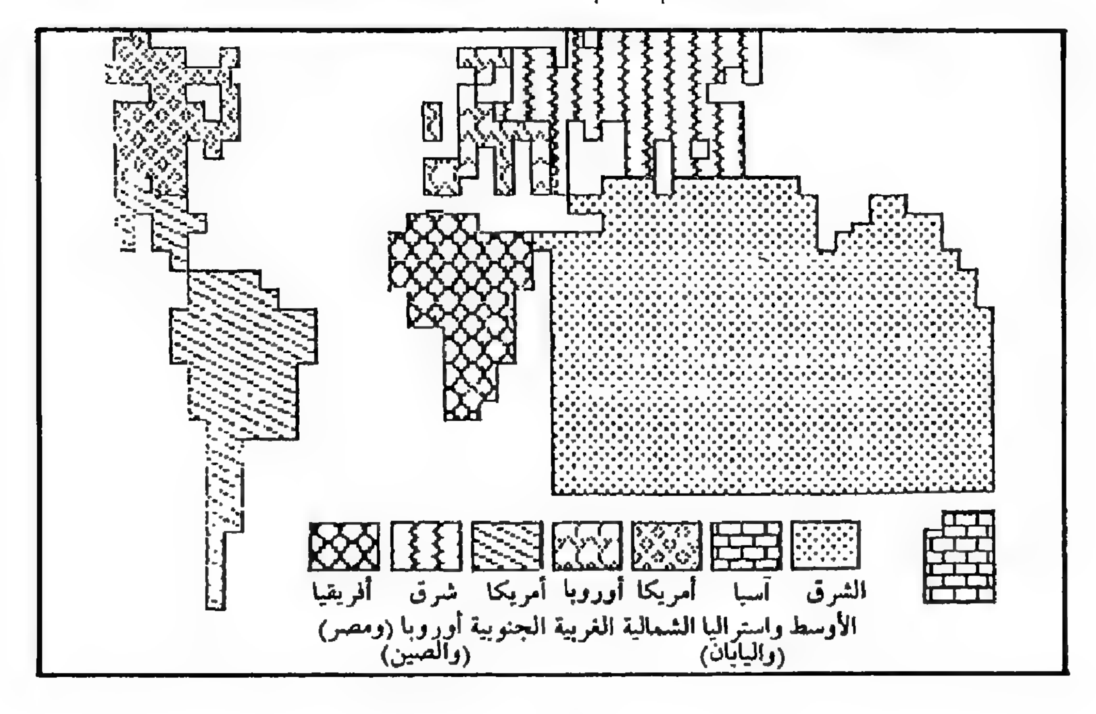
شكل رقم (٥ - ١)

أقاليم العالم من حيث استهلاك واحتياطات النفط في عام ١٩٨٥

أولاً: أقاليم العالم من حيث استهلاك النفط



ثانياً: أقاليم العالم من حيث احتياطات النفط



الفصل السادس

مشهد التجزئة: محدودية الآفاق واحتمالات التفتت

يفترض هذا المشهد استمرار الأوضاع التي سادت الوطن العربي منذ حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وبقاء التجزئة على حالها، خلال الاطار الزمني لهذه الدراسة الاستشرافية.

ولا يعني استمرار الأوضاع، أن الواقع العربي سيظل ساكناً ثابتاً، ولكن يعني أن المنطق الممتد وراء التجزئة، أو انقسام الوطن العربي الى دول قطرية سيظل هو السمة الغالبة. وتالياً، فهو لا يستبعد حدوث تغييرات محدودة في علاقات الوطن العربي، الداخلية والخارجية. ولكن هذه التغييرات ستظل محكومة في دينامياتها بمنطق التجزئة وما يتسق معها من تسليم باستمرار خيارات معينة في باقي مظاهر الحياة. هذه الافتراضات تجعل من المشهد الرئيسي الأول أقرب ما يكون إلى ما يسمى في الدراسات المستقبلية، «المشهد الاتجاهي».

يحتوي هذا المشهد على مجمل السلبيات والايجابيات التي واكبت حالة التجزئة واستمرار منطقها: نمط النمو المشوه، والممارسات غير الديمقراطية، وزيادة الاختراق الخارجي للمنطقة العربية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ما ذكرناه عن بعض صور انتشار التعليم، وارتفاع مستوى المعيشة، والاتساع في قاعدة الموارد، وبعض صور المقاومة لتردي الأوضاع.

وتتشكل بعض الملامح العامة لهذا المشهد الأول ـ أو افتراضاته ـ على النحو التالي:

ـ تكرس المؤسسات والنزعات القطرية؛ فرغم بعض المحاولات للتعاون والتكامل، إلا أنها ستبقى على الأغلب مرتبطة بمصالح وأمزجة النخب الحاكمة، ومرتبطة بمواقف القوى الأجنبية منها.

ـ استمرار خطط وبرامج التنمية على أساس قطري وتابع، مع تركيزها في المقام الأول على الجوانب الاقتصادية والمقاسة فقط. وسيترتب على ذلك بقاء مستوى التبادل التجاري بين الاقطار العربية على وضعه الحالي، أو يتجه الى النقصان النسبي. هكذا لا توجد أي تفضيلات ذات شأن في التجارة وانتقال عوامل الانتاج باستثناء العمالة العربية.

ـ السماح بمحاولات للمشاركة السياسية المحدودة والمتذبذبة وغير المستقرة، وزيادة ردود الفعل الساخطة شعبياً، لاعتبارات متعددة.

ـ استمرار اختراق القيم الغربية، الاستهلاكية والفردية، للمجتمع العربي وأنماط المعيشة فيه. وتستمر علاقات التبعية للعالم الخارجي واندماج اقطار الوطن العربي في النظام الرأسمالي العالمي. بهذا الشكل تفرض البيئة العالمية ـ بأحداثها وتطوراتها الاقتصادية والتقنية ـ نفسها على كل قطر عربي دون مقاومة محسوسة من مؤسسات وقيادات القطر.

ـ استمرار ادارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي على حالها.

ـ ومن المتصور أن تستمر العلاقة غير المحددة بين النظام العربي والنظام الشرق أوسطي. كذلك أن تقيم بعض الأقطار العربية علاقات وثيقة في اطار تجمعات العالم الثالث وعدم الانحياز، لكن دون تغير كيفي في علاقة الوطن العربي بهذه التجمعات الدولية.

أولاً: النسق العالمي والاقليمي

في ضوء ما ذكرناه من ملامح عامة، كان من الطبيعي أن يبدأ الفريق استشراف آفاق هذا المشهد الأول بدراسة للتطورات على مستوى العالم ودول الجوار، ذلك أن الوطن العربي في هذا المشهد متأثر وسلبي أمام سياسات القوى الفاعلة في النظام بل ومستسلم لها في عديد من الأحيان. وبعد أن تعرضنا في الفصل الرابع للآفاق العالمية المتوقعة، علينا أن نركز هنا على بعض التداعيات السياسية المتصلة بالتفاعل بين النسق الخارجي من ناحية، والوطن العربي في مشهده الأول من ناحية اخرى، حسب كل من أهم الفواعل المتوقعة بالنظامين العالمي والاقليمي.

١ ـ الولايات المتحدة الامريكية

يسمح هذا المشهد الأول، بافتراضاته، بتعاظم مقدرة الولايات المتحدة على تحقيق سياساتها الاساسية لخدمة اعتبارات جغراستراتيجية في الوطن العربي ومحيطه. وما بين التصنيفات المختلفة لتوجهات السياسة الخارجية الامريكية، من اتجاهات محافظة وليبرالية ومحافظة جديدة، يمكننا الاسترشاد برؤية وسياسات الولايات المتحدة تجاه المنطقة العربية في

الفترة الأخيرة. وعلى الأغلب، فإن احتمالات تعرض الولايات المتحدة لضغوط تدفعها الى تطوير أساسي في سياساتها تجاه المنطقة بهذا المشهد، قليلة جداً.

وعلى الأرجح، إذاً، أن تتسم السياسة الامريكية، في ظل هـذا المشهد المستقبلي، بالآتي:

أ ـ رفض التعامل مع الأقطار العربية كمجموعة

ستتعامل الولايات المتحدة مع فكرة العروبة كصفة جغرافية، تربط بين دول متجاورة، وليس كجامع اجتماعي وثقافي له قوته وشرعيته السياسية. فمشهد التجزئة يمثل وضعاً نموذجياً للولايات المتحدة لتحدي هذه الروابط واثبات عدم جدواها. ويساعد على نجاح المحـاولة الامريكية اتساع الهوة بين المواقف العربية المعلنة التي تعبر عن دبلوماسية جماعية لفظية، وبين المواقف الحقيقية للحكومات. وكبديل عن النظام العربي، ستبقى الولايات المتحدة تحاول اقامة نظام أمني استراتيجي، يضم بلاداً عربية وغير عربية، على أن يتمحور هذا التيار حول الولايات المتحدة أو حول أحد الأطراف الوكيلة. وقد يبقى هـذا التحالف الأمني رمـزياً في شعاراته ومصادر شرعيته ودبلوماسيته، متميزاً حيناً، ومختلفاً أحياناً مع الولايات المتحدة. وقد يقوم ذلك النظام على تحالف سلوكي ـ أي تشابه الأولويات بين أطرافه ـ دون أن يكون هناك اتصال مباشر بينها لاعتبارات معينة (مثل عدم الاتصال بين أقطار عربية واسرائيل)، أو لعـدم استعداد بعض الأقطار للتورط بشكل ظاهر في تحالف مع الولايات المتحدة الامريكية، لما قد يكون لذلك من انعكاسات على الصعيد الداخلي. وستتبع الولايات المتحدة سياسة تقوم على محاولة فك الارتباط بين مختلف القضايا والمجالات ذات الاهتمام العربي العام.

وستسعى أمريكا جاهدة لطمس القضايا التي تعتبر مجالاً لصدام محتمل بينها والأطراف العربية، وذلك بوضع هذه القضايا في اطار أشمل وأوسع، وتوجيه التركيز بشكل خاص على تلك التي لا تؤدي إلى صدام معها.

ب ـ التركيز على القوى العربية الرئيسية

إذا كانت هذه الأقطار ذات الوزن والتأثير العربي تميل للغرب، فسوف تعمل الولايات المتحدة على خطين متوازيين: أولهما، دعمها عسكرياً وسياسياً (وربما اقتصادياً)؛ وثانيهما، اجتذابها للدخول في استراتيجية مواجهة للاتحاد السوفياتي. وقد تهيىء الولايات المتحدة هذه الأقطار للقيام بدور مساعد في نظامها الاقليمي، بحيث تستطيع أن تقدم دعماً لدولة صديقة، في حالات لا يمكن للولايات المتحدة فيها القيام بذلك لخصوصيات الوضع الاقليمي أو المحلي. مقابل ذلك لا بد أن تنتظر الولايات المتحدة من القـطر المعني تسهيلات عسكرية للقـوات الامريكية، وأن تساعد احياناً في احتواء، أو زعزعة، طرف عربي آخر قد يكون على علاقة نزاعية

مع الولايات المتحدة. وبالطبع من غير المنتظر أن يحدث تجاوب دائم من قبل تلك الدولة العربية مع مطالب القوة العظمى، بخاصة إذا وجدت النخبة الحاكمة فيه أن مخاطر وتكلفة ذلك الدور داخلياً قد تفوق منافع ومردودات القيام به. ويمكن أيضاً أن تقوم الدولة العربية بدور مساعد أو وسيط للولايات المتحدة في تقديم مساعدات عسكرية أو اقتصادية أو أمنية أو دبلوماسية لدول تقع خارج النظام الاقليمي العربي. وعندما يحدث تنافس بين قوتين عربيتين صديقتين للولايات المتحدة، لن تضطر الأخيرة الى تفضيل احداهما على الأخرى؛ فالولايات المتحدة تبقى قادرة على تقديم المساعدات للطرفين دون أن يؤدي ذلك إلى تضارب في المصالح، إذ ستكون كلتاهما مخترقة من قبل الولايات المتحدة الى درجة كبيرة، بحيث تفقد مصداقية التهديد بلعب «الورقة السوفياتية».

تكون السياسة الامريكية متشددة تجاه أي قوة عربية غير منحازة، أو حليفة للاتحاد السوفياتي، وتسعى لاحتوائها بواسطة دعم علاقات أمريكا مع دول الجوار لتلك القوة العربية، وقد تحاول زعزعتها من الداخل إذا وجدت أنها قادرة أن تهدد مصالحها لدى دول الجوار في المنطقة.

ومع استمرار التدهور في الأوضاع العربية، واضطرار كل طرف عربي إلى مواجهة قضايا أمنه الخارجي والداخلي بشكل منفرد، سوف تسعى الأطراف العربية للبحث عن المساعدة الخارجية. ويشكل هذا وضعاً مثالياً للولايات المتحدة، تستطيع من خلاله بشكل مباشر، أو بواسطة حلفائها، استغلال الموقف والحصول على مكاسب سياسية لدى هذه الأقطار، كامتناعها عن انتهاج سياسات تتعارض مع المصالح الأمريكية، وتالياً فك ارتباطها عملياً بالقضايا ذات الاهتمام العربي. وقد تحصل الولايات المتحدة أيضاً على مكاسب استراتيجية، ويكون الربط مباشراً وقوياً بين المساعدات إلى هذه الأقطار من جهة، وبين سلوكيتها من جهة أخرى.

ج ـ استكمال متطلبات الاستراتيجية الأمريكية

(١) من الأرجح أن يأخذ تعامل السياسة الامريكية مع الاتحاد السوفياتي في المنطقة عدداً من الملامح أبرزها: رفض اشتراك الاتحاد السوفياتي بشكل أو بآخر في القضايا العربية الرئيسية، وتالياً عدم اعطاء أي شرعية لمصالحه فيها والعمل بجميع الوسائل لاخراجه من المنطقة العربية، واعتبار أن مواجهة «الخطر السوفياتي» يجب أن تبقى في طليعة أولويات «الحلفاء» في المنطقة.

(٢) وبالنسبة إلى الصراع العربي ـ الاسرائيلي، هناك موقفان يحظيان بالاجماع بين مختلف الاتجاهات الامريكية: أولهما ابقاء اسرائيل متفوقة على تجمع أي قوى عربية،

وثانيهما ردع الأقطار العربية عند اللجوء إلى الخيار العسكري لاحداث تغيير في ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي.

وستبقى المطالب العربية مجرد تمنيات موجهة للادارات الامريكية المتعاقبة، غير قادرة على انتزاع تجاوب أمريكي، بسبب الطلاق الحاصل في هذا المجال بين النشاط الدبلوماسي السياسي العربي من جهة، وتوظيف مختلف الامكانات العربية لتحقيق بعض هذه المطالب من جهة أخرى.

والاتجاه المحافظ الجديد، الذي تسيطر مفاهيمه على السياسة الامريكية، تحكمه قناعة بوجوب تقديم دعم مطلق لاسرائيل، الشريك في مبادرة الدفاع الاستراتيجي، واعتبار أن الصراع العربي ـ الاسرائيلي ليس له أي انعكاسات على المنطقة العربية، التي تبقى أساساً مسرح مواجهة مع الاتحاد السوفياتي. ويستتبع ذلك ـ عند هذا الاتجاه ـ خطأ اعتبار أن عدم ايجاد حل للنزاع يساعد في زعزعة استقرار الأقطار العربية الصديقة للولايات المتحدة واحراجها، أو أن هذا الاحراج ـ فيما لو حصل ـ لا تكترث له الادارة الامريكية. وستبقى النظرة الامريكية، من ناحية، متطابقة الى درجة كبيرة في آليات الحل مع النظرة الاسرائيلية، التي ترفض فكرتي المؤتمر الدولي، والسماح ببناء موقف عربي موحد. وإذا أدى غياب الحل الى زعزعة الاستقرار في أحد أطراف المواجهة لاسرائيل، فتتعامل الولايات المتحدة مع ذلك مباشرة، كأن تزيد من دعمها لذلك الطرف لاحتواء الوضع الذي يهدده، أو تشجيع اقطار عربية على القيام بذلك. ومن جهة أخرى، تساعد الولايات المتحدة اسرائيل لردع أي قوة عربية تسعى لدعم المعارضة في قطر المواجهة.

(٣) ومن الأرجح أن تتسم السياسة الامريكية بالاستمرار في محاولات مد جسور مع الحكم في ايران، بغية احتواء محاولات تصدير الثورة واقامة بعض النفوذ، وبتشجيع الحلفاء الغربيين على ابقاء علاقات مع ايران والعراق، في شكل بيع سلاح وتبادل تجاري. ولو أن بيع السلاح إلى ايران سيبقى أقل كمية ونوعية وأكثر سرية بسبب الاعتبارات الدولية، وبسبب الخوف من احداث توازن عسكري في السلاح بين الطرفين مما يؤدي الى انتصار ايران في الحرب بسبب تفوقها في السكان والتعبئة. وإذا وصل إلى الحكم بعد الخميني اتجاه ديني، ولكنه أكثر تجريبية واتجاهاً لأهداف البناء الداخلي، فستسعى الولايات المتحدة الى الانحياز نحو ايران، ولو أدى ذلك إلى توتر العلاقات الامريكية ـ العراقية، وازدياد قلق دول مجلس التعاون الخليجي ازاء الموقف الامريكي.

٢ ـ الاتحاد السوفياتي

تتأرجح التوقعات المختلفة، لاتجاهات تطور نظم الادارة واتخاذ القرار والمشاركة

بالاتحاد السوفياتي بين اتجاه تجريبي منفتح ، وآخر قطعي محافظ، على أنه يمكننا تقديم أكثر الآفاق احتمالاً. ومما يؤدي الى تيسير جهد التوقع ، في اطار هذا المشهد، ان الأقطار العربية غير قادرة على حرية اتخاذ القرارات الأساسية، وتبقى كمستقبل هزيل لجدليات الصراع في النظام العالمي وما بين قوتيه العظميين.

في هذا المشهد يواجه الاتحاد السوفياتي عدة عوامل تساهم في عرقلة مساعيه لتدعيم نفوذه في المنطقة العربية وحولها. من هذه العوامل قوة ومكانة الولايات المتحدة المرتبطة بالاتجاهات العامة للنخب العربية الحاكمة ، ذلك على الرغم من أن الاتجاه التجريبي المنفتح في الاتحاد السوفياتي يمكن أن يدفع إلى ضغوط لتطويرات أساسية في سياساته تجاه المنطقة في هذا المشهد.

والأرجح ـ إذاً ـ أن تتسم السياسات السوفياتية ، في ظل هذا المشهد المستقبلي ، بالآتي :

أ ـ التذبذب ما بين الموقف العربي العام ودعم بعض الأقطار

سيبقى الاتحاد السوفياتي رسمياً إلى جانب النظام العربي وشرعياته العامة، ومع الموقف المعلن من تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، ومع أي مواجهات مع الغرب الصناعي.

وحيث ان الولايات المتحدة تبقى دائماً ضد عقيدة النظام العربي ، فسيحاول الاتحاد السوفياتي ، بواسطة بعض الأطراف العربية الصديقة، تشجيع التشدد فيما يخص هذه الشرعيات حتى تصبح بمثابة قيود على التقارب مع الولايات المتحدة.

وإذا استمر الاتجاه التجريبي المنفتح في الاتحاد السوفياتي ، فسيحاول اظهار أعلى قدر من المرونة السياسية، وذلك بعدم التركيز على الخطاب السياسي السوفياتي التقليدي، ومحاولته اقامة علاقات جيدة مع أكثر بلدان المنطقة، والاهتمام بالأقطار التي تحس بالخطر وتسعى للحصول على ضمانات دولية. وسيهدف الاتحاد السوفياتي بذلك إلى تأكيد حضور له في المنطقة كقوة كبرى، بغض النظر عن الاتجاه الايديولوجي للنظام الحاكم وسياسته الخارجية، بخاصة إذا استطاع الاتحاد السوفياتي الاستفادة اقتصادياً من ذلك.

وقد يدفع الاتحاد السوفياتي بالأطراف الحليفة له إلى تنسيق سياساتها بحيث يكون لها فعالية أكبر على المستويين العربي والاقليمي، ولكن بالشكل الذي لا يضطر هو فيه إلى التورط المباشر، وبحيث يحتفظ لنفسه بمرونة أكبر في سياساته العربية والاقليمية.

وسيسعى الاتحاد السوفياتي جاهداً لتطوير علاقاته بالأقطار العربية الرئيسية، ومع ذلك سيبقى من أهم سمات السياسة السوفياتية بالوطن العربي التصرف على أساس صعوبة ايجاد حلفاء ثابتين. فهو من ناحية لا يخاطر بخسران التحالف رغم أنه لا يقوم على قناعات استراتيجية

ثابتة، ويصعب عليه الاختراق الاقتصادي السياسي للطرف العربي الحليف وتالياً محدودية التأثير فيه، لكنه يعرف في الوقت نفسه حجم التناقض بين الوقوف إلى جانب الموقف العربي العام من ناحية، ومحاولة تركيز نفوذه في حليف عربي من ناحية أخرى.

من هنا يجد الاتحاد السوفياتي فرصة في الاستفادة من أي خلافات أمريكية ـ مصرية تنبني على ضغوط من أمريكا على مصر بغية استخدام الأخيرة في المخططات الامريكية في افريقيا والوطن العربي. وسيرى الاتحاد السوفياتي تالياً أن أي انخراط مصري ايجابي في السياسة العربية لا بد وأن ينعكس سلباً على العلاقات المصرية ـ الامريكية، وبالتالي يمثل كسباً للاتحاد السوفياتي.

وإذا لم تتردَّ الأوضاع في سوريا، وبقيت عند حد أدنى لمطالب سوريا تجاه اسرائيل والمشكل اللبناني، فإن الظروف الموضوعية تتيح للاتحاد السوفياتي الفرصة لدعم علاقاته مع سوريا.

أما توجه الاتحاد السوفياتي إلى العراق كقوة اقليمية فيعتمد على مستقبل الحرب العراقية ـ الايرانية. هذا ويزيد احتمال استئناف الحرب من نتائج تطبيق قرار مجلس الأمن حول احتمال تزايد محاولات مخاطبة واثارة المسلمين السوفيات من قبل ايران، وهو احتمال ينبغي أن يضاف إلى اثره ما يمكن أن تمثله ايران من ثقل سكاني واستراتيجي على حدود الاتحاد السوفياتي. وستتمثل حصيلة هذه العوامل في سياسة تسعى لمنع هزيمة العراق في أي حرب مع ايران، وفي الوقت نفسه في محاولة احتواء الثورة الاسلامية في ايران وربطها بمصالح اقتصادية مشتركة. على أن هذه السياسة المعقدة غير مضمونة النجاح، وبخاصة في ضوء الرهان الامريكي على ايران كمنطقة عازلة بين الاتحاد السوفياتي والخليج. يبقى أن السياسة السوفياتية المفترضة تساعد على التقاء السوفيات مع دول مجلس التعاون الخليجي.

ومع توقف الحرب العراقية ـ الايرانية نهائياً، فإن الاتحاد السوفياتي قد يرتاح أكثر لبروز ايران غير قوية، لكنه يخشى من ايران غير المستقرة التي تجذب التدخل الخارجي إلى حدوده. وهكذا فسيكون مستقبل علاقاته بالعراق كقوة اقليمية منتصرة الى حد ما ولها تأثيرها على مجمل الساحة العربية، واسعاً كثيراً.

وستخضع العلاقات السوفياتية ـ الجزائرية تماماً للتوجهات المستقبلية في الجزائر. وعندما تركز الجزائر للحصول على مساعدات الغرب. وعلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع الغرب الصناعي، وتكون سياستها الخارجية توفيقية في الاطار العربي أو الافريقي، لن تحظى بحماسة ودعم الاتحاد السوفياتي. أما إذا اتجهت الجزائر نحو قيادة تيار «العالم الثالث» في المنطقتين العربية والافريقية، وعلى مستوى العالم النامي، ومحاولة بناء تحالفات في هذا الاطار، فلا بد أن يوفر ذلك مجال لقاءات وتعاون مع الاتحاد السوفياتي.

ب ـ نوافذ بديلة للعلاقات مع الغرب

تمثل المساعدات الاقتصادية إحدى وسائل بناء نفوذ سوفياتي في بعض الأقطار العربية، ولو أن هذه المساعدات ستكون محدودة نتيجة توجهات الأقطار العربية في هذا المشهد، وبسبب الوضع الاقتصادي السوفياتي، ولعدم قدرة الاتحاد السوفياتي على منافسة الولايات المتحدة والدول الغربية من حيث طبيعة المساعدات ونوعها. ولكنها ستكون مفيدة من حيث شروطها في وقت قد يكون الطرف المتلقي لها في علاقات توتر مع الغرب، أو نتيجة تغيير خياراته السياسية والتنموية. كذلك، فإن اعادة توزيع خريطة الموارد المعدنية في العالم وحفاظ الاتحاد السوفياتي على كثير من موارده لثلاثة عقود تالية، سوف يفتحان بعض الآفاق للتعاون المثمر مع الأقطار العربية. ويبقى الاعتماد الأساسي في بناء النفوذ على بيع السلاح، وبخاصة إذا كان الطرف العربي يصعب عليه التحول إلى مصادر غربية، أو لا يستطيع دفع الثمن بالعملة الصعبة.

وأمام تزايد القيود الامريكية على بيع السلاح إلى الأقطار العربية، بسبب امكانية استعمال بعض هذه الأسلحة في اطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وأمام تزايد المخاطر القادمة من جانب اسرائيل، وتفجر عدد من النزاعات في المنطقة، فسيزداد عدد الاقطار العربية التي قد تحاول الحصول على السلاح السوفياتي. ويستفيد السوفيات من ذلك بمقايضة السلاح بالنفط، أو بأحد المصادر الطبيعية الأخرى، وبالمساعدة في تسويق المنتوجات الصناعية العربية. ويفتح هذا الباب لمكاسب سياسية سوفياتية، وربما إلى الحصول على مزيد من التسهيلات العسكرية المحدودة جداً في المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط.

ج ـ محاولة التقدم في المحيط الاقليمي

إضافة إلى ما ذكر حول توقع آفاق العلاقات السوفياتية ـ الايرانية، تبقى بعض الاحتمالات المهمة. ففي اطار هذا المشهد المستقبلي، لا يستطيع الاتحاد السوفياتي الامساك بالمبادرة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، لغياب الطرف العربي الحليف القادر بواسطة الحرب أو بالتهديد، على تحريك الحل السياسي. وكل ما سيستطيعه هو عرقلة فرض تسوية أمريكية ـ اسرائيلية يبقى هو خارجها، وذلك بواسطة تقديم الدعم والمقدرة على الدفاع والردع إلى سوريا كطرف رئيسي في النزاع، ولكن ذلك دون اعطاء سوريا دعماً يشجعها على محاولة اعتماد خيار عسكري والمبادأة به، وكذلك بواسطة استمرار دعم منظمة التحرير الفلسطينية.

وهنا لا بد له من أن يجد أوراقاً اخرى يستطيع استخدامها في تقربه من الوطن العربي. فمع صعود الاتجاه التجريبي المنفتح في قيادة الاتحاد السوفياتي، من المتوقع أن يزداد حضور وتأثير الاتحاد السوفياتي في محيط وجوار الوطن العربي، وفي أوروبا الغربية، وشرق الوطن العربي، والقرن الافريقي وفي العلاقات مع اسرائيل. ولا بد أن يستفيد الاتحاد السوفياتي في

هذه الحالة من الحضور والتأثير، بقدر ما يوظفه في تطوير علاقاته بأقطار الوطن العربي، وربما في الضغط للحصول على علاقات متوازنة مع ما تحصل عليه الولايات المتحدة في علاقاتها بأطراف الوطن العربي.

٣ ـ القوى الدولية الأخرى

ـ يرتهن مستقبل العلاقات العربية ـ الصينية بتطور الصراع الداخلي في الصين. ومع استمرار الاتجاه التجريبي، فسوف تضع الصين بين أولوياتها البارزة تشجيع أي محاولة لبلورة موقف عربي موحد من قضايا المنطقة، والسعي إلى عدم استفادة أي من القوتين العظميين من قضايا المنطقة، وزيادة اختراقها للنظام العربي. وعلى الأغلب فلن يكلل هذا الاتجاه الأخير بأي نجاح، نظراً للتوجه الواضح للأقطار العربية إلى القوتين العظميين في اطار هذا المشهد المستقبلي.

ـ والحصيلة النهائية لتحليل مستقبل العلاقات العربية ـ الأوروبية في اطار هذا المشهد، لا بد وأن تأخذ في الاعتبار احتمالات تطور الجماعة الأوروبية، إما في استمرار محتمل للسياسة الحالية الخاضعة إلى حد كبير إلى التوجهات الامريكية الخارجية الرئيسية، أو النجاح في الوصول الى سياسة خارجية أكثر نشاطاً وفاعلية واستقلالية نسبية. مع الاحتمال الأول، يكون التركيز الأوروبي على العلاقات الثنائية مع الأطراف العربية، ويظل الحوار العربي ـ الأوروبي من دون نتائج عملية أساسية. ومع الوقت تزداد الفجوة بين المواقف المعلنة الحالية للجماعة الأوروبية من ناحية، والسياسة الأوروبية من جماعية وفردية من ناحية أخرى. ولا شك أن تبعثر القوة العربية وغياب الحد الادنى من التنسيق العربي لا يمكن أن يساعدا الجماعة الأوروبية على بلورة الاحتمال الأخير لتطور سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية.

ـ وتواجه اليابان احتمالين مستقبليين؛ إمّا أن تقوم بدور أكبر في اطار الاستراتيجية الامريكية، أو اتباع سياسة خارجية يزداد نشاطها وانحيازها للمصالح اليابانية مع الوقت لدرجة ما. وسوف يهيمن العامل الاقتصادي على العلاقات العربية ـ اليابانية مع أي من هذين الاحتمالين. ولا تجد اليابان ضرورات لتغيير سياستها تجاه العرب، في اطار هذا المشهد. وستبقى هذه السياسة اليابانية تجاه اقطار الوطن العربي ملتزمة بتفادي أي تناقض سياسي مع السياسة الخارجية الامريكية.

٤ ـ دول الجوار الجغرافي

في اطار هذا المشهد الأول، فإن دول الجوار يمكن أن تمثل منافذ لتمرير استراتيجيات القوى الكبرى، بخاصة إذا ما تلاقت مصالح الأخيرة مع مصالح وأطماع ونزعات دول الجوار.

ـ بالنسبة إلى تركيا، فالأغلب استمرارها في دعم علاقاتها بالغرب، والعمل على احتواء المد الاسلامي، وبقدر الامكان البقاء عند الموقف الرسمي الشكلي المؤيد للحق العربي في الصراع مع اسرائيل واستمرارها في تدعيم مصالحها الاقتصادية المتطورة في المنطقة العربية. وإذا ما تحقق لتركيا الانضمام الى الجماعة الأوروبية، فسوف يتاح لها لعب دور الوسيط لربط اقتصادات المشرق العربي مع الغرب الصناعي. وهكذا يمكن لتركيا السعي إلى ربط المنطقة بالسياسة الأمنية لدول الأطلسي، وقد يأخذ ذلك شكل حلف دفاعي يضم ما يسميه الغرب بالنظم المحافظة، وحينئذ سوف يستهدف بالضرورة الضغط على سوريا لتحجيم علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي.

ويرتبط استمرار تردي الأوضاع في هذا المشهد حتماً بتصاعد الخيار التركي في المنطقة، وبمزيد من التنسيق بين تركيا واسرائيل، وبإبراز تركيا كموازن للقوة الايرانية الصاعدة في المنطقة. مثل هذا الخيار يتلازم أيضاً مع انفراط النظام العربي، عبر فترة الاستشراف، وتحول اقطاره إلى اجزاء من نظام شرق أوسطي، يعمل الغرب منذ زمن على خلقه.

ـ وبالنسبة الى ايران، فمع بدايات فترة الاستشراف، ومع الانتصارات العسكرية التي حققها العراق وارغام ايران على قبول قرار مجلس الأمن رغم (٥٩٨)، وإعلان وقف الحرب والبدء بالمفاوضات المباشرة، فإن الأخطار الآنية التي كانت تهدد العراق وبقية أقطار الخليج العربي قد انحسرت مؤقتاً. ولكنه تبقى هناك مخاوف واحتمالات تجدد الحرب الايرانية ـ العراقية، في ضوء التطورات السياسية الداخلية القادمة في ايران ومدى توجهاتها نحو الغرب، وأمريكا بشكل خاص، وما قد يترتب على ذلك من نتائج على الميزان العسكري بين العراق وايران. كما سيعتمد ذلك أيضاً على مدى قدرة الأنظمة العربية على استعادة ايران عربياً وتحويلها من رصيد سلبي الى رصيد ايجابي في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وعلى وقوف هذه الانظمة العربية مع العراق في أي صراع مستقبلي بينه وبين ايران مما قد يردع ايران عن خوض مثل هذا الصراع، إلا أن هذه المواقف المطلوبة من الأنظمة العربية لا يوفرها هذا المشهد ولا تدعمها خبرة المواقف العربية الفعلية من الحرب العراقية ـ الايرانية حتى توقفها.

وهكذا يمكن أن تتحول العقود التالية في فترة الاستشراف الى مواجهة ايرانية ـ عراقية/ خليجية مع بعد طائفي اساسي فيها. وهو ما قد يشارك في التمهيد لدخول (الشرق الأوسط) بأكمله في **مرحلة جديدة من التوازنات،** في النصف الثاني من فترة الاستشراف. والمستفيد من كل هذا هو اسرائيل. وهذه الفائدة يصعب أن يحد من أثرها تشجيع ايران المنتصرة من بعيد للعمليات المضادة لاسرائيل في اطار هذا المشهد.

ـ وترتبط التوقعات الخاصة باثيوبيا بما أشرنا اليه من احتمال دخول الشرق الأوسط بأكمله في مرحلة جديدة من التوازنات، اضافة إلى الارتباط بما يمكن أن تحققه اثيوبيا في تنمية عناصر

قوتها الذاتية بمعاونة الاتحاد السوفياتي. ولا شك أن مثل هذه التنمية ترتبط بما تنجزه اثيوبيا في مجال الزراعة، بما لذلك من تداعيات بالنسبة الى الموارد المائية المشتركة مع مصر والسودان. ولا بد أن تشمل مواطىء القدم بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، في مواجهة الولايات المتحدة بالمنطقة، اثيوبيا، اضافة إلى العلاقات الأقلّ قوة مع سوريا واليمن الديمقراطية، وربما ليبيا والجزائر. أما الدور الاثيوبي في التعاون مع اسرائيل، ومحاصرة المد العربي الاسلامي في افريقيا، وتدعيم حركات التمرد والانفصال في السودان وجيبوتي، وفي ابتزاز أقطار وادي النيل العربية من خلال مياه نهر النيل، فكلها مرهونة بالبدائل المتنوعة التي طرحت كاتجاهات للسياسة الخارجية للدول العظمى. ومع ذلك، فإن الدور الاثيوبي سوف يتاح له هامش للحركة مع تزايد تدهور النظام العربي ـ إذا ما حدث ـ في اطار هذا المشهد. ومع التدهور العربي واحتمالات النمو الاثيوبي، فإن الصراع يبلغ أوجه بقيام نظام اقليمي جديد يشمل اثيوبيا وكينيا وأوغندا، ويتحكم في مصالح جيبوتي وتشاد وربما الصومال، وفي مياه النيل الوافدة إلى السودان ومصر. ولكن ذلك رهن بهامش الحركة الذي تتيحه القوتان العظميان لاثيوبيا.

ـ أما بالنسبة إلى بقية الدول الافريقية من تشاد حتى السنغال، فالأرجح أنه رغم بقائها في النظام المتوسطي للجماعة الأوروبية، فإنها لن تمارس تأثيراً يذكر مع توازنات القوى في أقطار المغرب العربي الكبير. واسوأ الاحتمالات، مع التدهور الحاد في النظام العربي، يمكن أن يكون هو تقدم تشاد بمعاونة قوى دولية داخل ليبيا، ولكن هذا التطور محكوم بطبيعة التطورات المتفاوتة في الاتحاد السوفياتي ومكانته في النظام العالمي.

٥ ـ المخطط الصهيوني

من دون المبالغة في تقدير أهمية الدراسات والتوقعات التي عالجت استراتيجية اسرائيل للعقود التالية، فإن المهم هو أن ما قدم من أفكار لتقسيم وبلقنة المنطقة العربية، كهدف حيوي تسعى إليه اسرائيل، يظل غير بعيد عن تطورات المنطقة عبر السنوات الماضية. بل ان تلك التطورات طرحت من الوقائع ما يقترب من هذه الأفكار، وليس ما يبعد عنها. ففضلاً عن تطورات الحرب اللبنانية، هناك المخاطر التي لا تزال تهدد العراق وأقطار الخليج العربية الأخرى تحت وطأة احتمالات تجدد الحرب العراقية ـ الايرانية، وكذلك المخاطر التي تهدد السودان بالانفصال والتقسيم. في هذا السياق، فإن دعم العلاقات الاسرائيلية ـ الايرانية، والاسرائيلية ـ الاثيوبية، يصبح هدفاً اسرائيلياً موظفاً لتغذية تلك الاحتمالات. وتتصور اسرائيل أن الضمان على المدى الطويل لأمنها لن يتحقق إلا باستعادة سيناء وتمزيق مصر وسوريا ولبنان والعراق بواسطة صراعات طائفية.

الواقع العربي إذاً، وفق هذا المشهد، سوف يظل في العقود الثلاثة المقبلة في حالة انكشاف، أو تعرض للآثار السلبية للصراع مع اسرائيل. وفي ظل التفوق الاسرائيلي شبه

المطلق ـ وهو ما يعنيه استمرار الوضع الراهن ـ فإن ذلك يعني الاغراء بالهجوم على أكثر الأقطار العربية تهديداً لأمن اسرائيل، ولن تصل المساندة العربية للقطر محل العدوان إلى حد الدخول في حرب مشتركة معها بشكل كامل، مما يفتح الباب امام احتمالات هزيمة عربية أو اخفاق عربي آخر.

في اطار هذا المشهد، فإن قدرة الطرف العربي على التأثير على العلاقات الامريكية ـ الاسرائيلية، أو على صياغة موقف عربي موحد يمكن أن تصبح جزءاً من السياسة السوفياتية، تكاد تقترب من الصفر. وسوف يتيح الوضع العربي المفكك لاسرائيل فرصاً متزايدة، ببطء ولكن في اتجاه متصاعد، لتنمية علاقات اقتصادية اسرائيلية ـ عربية، تعمل لمصلحة الطرف الاسرائيلي في الأساس.

وفي ضوء علاقات اسرائيل الدولية، ورؤيتها الاقليمية الشاملة لـ «مجالها الحيوي»، فإن درجة التفوق العسكري سوف تظل قائمة بل ومتنامية كيفاً، هكذا، **فإن استمرار الحالة العربية الراهنة يعني توفير الشرط الأمثل لاستكمال ملامح المشروع الصهيوني، خلال العقود الثلاثة المقبلة**. ومن تحليل آفاق النمو في سكان اسرائيل، والاستيطان اليهودي، والقوة الاقتصادية والنظام السياسي والقوة العسكرية، يمكن القول ان استمرار التفوق الاسرائيلي شبه المطلق في العقود الثلاثة المقبلة، سوف يعني امكانية أكبر لدى اسرائيل، لجذب اعداد متزايدة من المهاجرين الجدد. والقيود التي يمكن أن تحول دون ذلك، ترتبط بالظروف الدولية الأخرى المرتبطة بتيسير الهجرة (بخاصة من الاتحاد السوفياتي) وليس بموقف البلاد العربية. كما يعني استمرار تفوق اسرائيل، تالياً، امكانية أكبر لديها لتوسيع نطاق الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي مواجهة العجز العربي، فإن الجدال حول الاستيطان في الأراضي المحتلة، سوف يحسم غالباً لمصلحة اليمين الصهيوني المحبذ للاستيطان في كل الضفة، وكذلك محاصرة السيطرة الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة لتوفير العمق الاستراتيجي للدولة.

والمتوقع الا يؤثر هزال التحدي العربي سلباً على تماسك المجتمع الاسرائيلي، وتفسير ذلك أن اسرائيل مشروع لم تكتمل ملامحه النهائية بعد، انه مشروع قابل للامتداد والتوسع والسيطرة. وذلك يعني، تالياً، ان حالة الضعف المحيطة بإسرائيل، تمثل عنصر اغراء بمزيد من التوسع ومزيد من فرض الوقائع الجديدة. والقول بأن اسرائيل، في حال انتفاء الخطر العربي عليها، سوف تركن إلى السلام، هو قول يتنافى مع جوهر المشروع الصهيوني وطموحاته الاقليمية، ومع التيارات السياسية والعسكرية التي تسيطر في اسرائيل. وفي ظل هذا المشهد **إذاً لا محل لسلام حقيقي، وإنما توسع وسيطرة يجدان أساسها في الطابع التوسعي للمشروع الصهيوني، ويستندان إلى طبيعة الدولة ـ المعسكر**. وبعبارة أخرى، فإن التحدي الذي يواجهه المشروع الصهيوني ليس تحدي القوة العربية، وإنما هو تحدي انجاز المشروع الصهيوني، وتحدي الوصول إلى الهدف

الصهيوني. وتتسق هذه النتيجة أيضاً مع حقيقة الازدهار المتزايد الذي يتمتع به اليمين الصهيوني، خصوصاً لدى الأجيال الشابة.

على أن الجانب الآخر لتلك الصورة سوف يتمثل في رد الفعل العربي لدى الأجيال الشابة من العرب سواء في داخل اسرائيل ١٩٤٨، أم في داخل الأرض العربية المحتلة عام ١٩٦٧. ويمكن أن نتصور رد الفعل ذلك، ليس في مواجهة التطرف الاسرائيلي فقط، وإنما أيضاً في سياق اليأس العام من تدهور الموقف العربي. وذلك يعني أن تشهد اسرائيل، في فترة الاستشراف، نمو التناقض والاستقطاب بين مزيد من اليمينية والعنصرية على الجانب اليهودي، ومزيد من القومية والراديكالية والتوجهات الدينية على الجانب العربي داخل الأراضي العربية المحتلة قبل عام ١٩٦٧ وبعده.

٦ ـ العالم الثالث

هذا المشهد يعني التجزئة، واستمرار الأداء السياسي لأقطار الوطن العربي على حاله. فليس من المتوقع، **على مستوى التعاون العربي ـ الافريقي، تحسن الأوضاع بشكل ملموس.** ولا يمكن في اطار هذا المشهد التوصل إلى نمط جديد ومختلف للعلاقات بين العرب وافريقيا، منفصل عن وجود القدرة والمنافسة العربية على الساحة العالمية، ولا يمكن فك الارتباط بين الانجاز في هذه العلاقات من ناحية، والمقدرة على محاربة وتعقب السياسة الاسرائيلية في افريقيا من ناحية اخرى.

ـ وعلى مستوى دول المؤتمر الاسلامي، فإن وضع هذا المؤتمر، كمدخل للتعاون العربي ـ الاسلامي، يعتمد كثيراً على التطورات المستقبلية في هذا المشهد للأقطار العربية ـ وبخاصة المحافظة ـ التي وجهت استثماراً كبيراً في الاطار والسياسة الاسلامية كمدخل إلى القوة والنفوذ في الربع الثالث من هذا القرن. واتفاقاً مع توجهات القوى الدولية، فعندما تزداد النظم السياسية العربية في اطار هذا المشهد عنفاً في مواجهة التيار الاسلامي الشعبي، أو بقدر ما تستطيع تدجين قدر من هذا التيار لحسابها، فإن التعاون العربي ـ الاسلامي يفقد كثيراً من دلالاته ومغزاه.

ـ ويحرم هذا الوضع للوطن العربي، في اطار هذا المشهد، حركة عدم الانحياز الكثير من زخمها. وهكذا ستبقى الحركة في مرحلة جمودها التي فقدت معها الفاعلية. وستبقى علاقات النظام العربي بدول العالم الثالث محدودة، وفي صورة علاقات ثنائية، حاوية للمفارقات والتناقضات نفسها التي عبّرت عن الدور العربي في المحافل الدولية وتجمعات العالم الثالث، خلال حقبة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠.

وبعد هذا العرض لآفاق النسق العالمي والاقليمي، المحيط بالوطن العربي واطرافه، علينا استكمال جزئيات المشهد بالتطورات الاقتصادية المتوقعة.

ثانياً: التطورات الاقتصادية في اطار المشهد

في اطار المنطق العام لهذا المشهد، كان البدء، للأسباب التي بيّناها، بعرض الآفاق الدولية والاقليمية المحيطة بالوطن العربي، في اتجاهاتها السياسية. وقبل البحث في التطورات الاجتماعية والقيمية المتوقعة، علينا الآن البحث في احتمال استمرار، وتداعيات، السمات والسياسات ذات الطابع الاقتصادي.

إلا أن من الضروري أولاً البحث في بعض المعطيات والتبعات لهذا المشهد، والتي يتم التنسيق بينها من خلال نماذج كمية استخدمها فريق الدراسة، ثم بعد ذلك عرض الاحتمالات الاجمالية لتطور هذا المشهد بالنسبة إلى أقطار الوطن العربي وتجمعاتها. على رأس هذه المعطيات والتبعات للتوجهات التنموية القطرية يأتي ما يتصل منها بالنفط والطاقة. وأهم سبب لتقديم النفط والطاقة هو تلك التوجهات التي ترى في التمويل، ورأس المال، المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي، بل والاجتماعي. والنفط والمال النفطي يظهران بهذا الشكل في ممارسات النخب العربية في هذا المشهد كملاذ وحيد، وغير قابل للاحلال، في حل أي مشكلة من المشكلات الاقتصادية. وبالفعل، نلحظ على المستوى العربي حالياً ارتباطاً قوياً، مباشراً وغير مباشر في الوقت نفسه، بين عوائد النفط من ناحية، ومعدلات النمو المحلي القطري من ناحية أخرى. ويتم التعبير عن العائد النفطي في الأقطار العربية غير النفطية من خلال تحويلات وانتقال عوامل الانتاج بينها وبين الأقطار النفطية، وتتجه أنظار النخب الحاكمة في الأقطار غير النفطية إلى هذه الحركة للتحويلات والاستثمارات كتوجه أساسي لتنمية أقطارها.

١ ـ النفط وعوائده

في دراستنا هذه، يتوقف مجموع العوائد العربية النفطية الحقيقية على عدة آفاق: معدلات وهيكل الطلب الخارجي على مصادر الطاقة، التقدم التقني في احلال المصادر الأولية للطاقة، المكانة النسبية للأقطار العربية في احتياطات وانتاج الطاقة، والتطورات المحتملة في الأسعار العالمية لعديد من المنتوجات والسلع الاستراتيجية. ويتأثر توزيع هذه العوائد على الأقطار العربية: بنصيب كل منها من احتياطات النفط والغاز، وتطور الطلب على المصادر الأولية للطاقة في كل منها، اضافة إلى المعطيات السياسية التي تحيط بكل قطر.

أ ـ ويتأثر الطلب على الطاقة بالدرجة الأولى بالتطورات الاقتصادية المحتملة في كل من

الدول الصناعية المتقدمة[1]، والدول الصناعية الجديدة. وترتبط معدلات نمو الطلب على الطاقة في البلاد المتقدمة صناعياً بأمرين أساسيين: الأول، يتعلق باحتمالات الانتعاش الاقتصادي أو استمرار الركود لفترة أطول، والثاني يرتبط بالتغيرات التقنية والهيكلية في الانتاج، ومدى نمو النصيب النسبي للقطاع الخدمي وللصناعات غير كثيفة الاستهلاك للطاقة.

لقد بقي استهلاك الطاقة في دول السوق المتقدمة صناعياً في عام ١٩٨٤ (٦٦,٢ مليون برميل من مكافىء النفط يومياً) عند المستوى نفسه الذي كان سائداً في عام ١٩٧٤ (٦٥,١ مليون برميل يومياً)، رغم زيادة الناتج المحلي الاجمالي في مجموع هذه البلاد بما يقدر بنحو ٢٩,٦ بالمائة في الفترة نفسها. وقد تم ذلك أساساً نتيجة للمحاولات الناجحة للمحافظة على الطاقة (أي نجحت تلك الدول في خفض كثافة استخدام الطاقة، والتي تقاس بعدد البراميل من مكافىء النفط اللازمة لانتاج ١٠٠٠ دولار من الناتج المحلي الاجمالي، من ٣,٢٠ في عام ١٩٧٤ إلى ٢,١٧ في عام ١٩٨٤).

ورغم أن امكان تحقيق النجاح نفسه في المستقبل يتطلب جهداً اضافياً (قد تتقلب الاستثمارات اللازمة له مع اسعار النفط)، فإن طبيعة التحول في تركيب هيكل الانتاج(والدور المتزايد للصناعات الأقل استخداماً للطاقة في الدول الصناعية، والبرامج المتوافرة لاتجاهات البحث والتطوير بالبلدان الصناعية، وما قد تحقق بالفعل من وصول إلى موصلات كهربائية ذات كفاءة خارقة)، كل هذا يعني أن معدلات نمو الطلب على الطاقة ستقل مستقبلاً عن معدلات نمو الناتج. وتدل أوضاع الاقتصاد الدولي (كما سبقت الاشارة) إلى احتمال استمرار ركود ممتد في الدول الصناعية الرئيسية. ويمكن على أساس ذلك تقدير أن الزيادة في الطلب على الطاقة ستكون في الأكثر في حدود ٢ بالمائة سنوياً في المتوسط خلال فترة الاستشراف.

ومن المحتمل أن يتم الوفاء بجزء متزايد من هذا الطلب من مصادر غير نفطية. لقد نقص استهلاك دول السوق الصناعية من النفط خلال الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤) من ٣٤,٤ مليون برميل إلى ٣١,٢ مليون برميل في اليوم. وقد ازداد المستخدم من الطاقة الذرية ومن الفحم بما يساوي ٤,٨ ملايين برميل يومياً من النفط المكافىء. والمتوقع مع استمرار هذا التطور في المستقبل أن يصل نصيب النفط إلى نحو الثلث فقط خلال السنوات العشر المقبلة. ولكن، على عكس ما حدث في دول السوق الصناعية المتقدمة، فإن الدول ذات التخطيط المركزي قد شهدت زيادة

(١) في عام ١٩٨٤، كانت الدول الصناعية المتقدمة تحوز على ٧٧ بالمائة من اجمالي استهلاك الطاقة التجارية في العالم، (منها ٥١,٥ بالمائة في الغرب وحوالى ٢٥,٥ بالمائة في الشرق)، والنسبة نفسها من استهلاك النفط في العالم (ثلاثة أرباعه في الغرب). وحيث كان النفط تزيد حصته عن ٤٠ بالمائة في ذلك الاستهلاك العالمي بالنسبة إلى بقية المصادر الأولية، كانت الدول الصناعية المتقدمة تستهلك ٦٨ بالمائة من الفحم، ٩٥ بالمائة من الطاقة النووية، ٨٩ بالمائة من الغاز الطبيعي، ٧٣ بالمائة من الطاقة الكهرومائية.

كبيرة في كل من انتاج واستهلاك الطاقة. فقد ارتفع الانتاج من نحو ٣٢ مليون برميل يومياً من النفط المكافىء إلى ٤٧ مليون برميل خلال السنوات العشر (١٩٧٤ - ١٩٨٤)، وزاد الاستهلاك في الفترة نفسها من ٢٩ مليون برميل إلى ٤٢ مليون برميل يومياً. وهناك فرصة حقيقية لتحسين الأداء فيما يتعلق بالمحافظة على الطاقة بما قد يؤدي إلى محدودية زيادة الطلب خلال فترة الاستشراف.

أما فيما يتعلق بالدول النامية، فيلاحظ أن استهلاكها من الطاقة، وبخاصة النفط، سيرتفع خلال المدة نفسها، كما سترتفع أيضاً معدلات كثافة الطاقة فيها. ويعود ذلك من ناحية إلى أن عمليات التصنيع التي تقدم عليها الدول النامية - أو تفرض عليها - هي أكثر استخداماً للطاقة، ولأن هذه الدول لا تمتلك من ناحية أخرى رأس المال اللازم للاستثمار في المحافظة على الطاقة، كما أن الكثير منها لم يطور التكنولوجيا الملائمة لذلك. وبصفة عامة، يمكن توقع أن يزداد طلب الدول النامية على الطاقة بمعدل قد يزيد عن معدلات النمو فيها، وأن يرتفع تالياً نصيبها من استهلاك الطاقة والنفط في العالم خلال فترة الاستشراف. ومن المحتمل أن يتم الوفاء باحتياجات تلك الدول من الطاقة عن طريق زيادة المستخدم من النفط والغاز بصفة أساسية. ويمكن على أساس ذلك تصور أن يزيد الطلب في الدول النامية بمعدل يتراوح بين ٥ - ٦ بالمائة سنوياً.

ب - ويبدو أن العامل الذي سيكون أكثر تأثيراً على مدى احتمالات نمو الانتاج العربي من النفط في هذا المشهد، هو تطورات العرض من النفط من الدول غير الاعضاء في الأوبك، ومن دول الاوبك غير العربية، وهي تطورات ترتبط ارتباطاً كبيراً بالاحتياطات المتاحة من النفط لدى منتجيه المختلفين، وبمدى احتمال نضوب النفط، واحتمالات اكتشاف احتياطات نفطية جديدة واستغلالها.

وما يتوافر من مؤشرات عن الاحتياطات النفطية بأشكالها، وعن اتجاه التغيرات في الابداع التقني والعلمي مستقبلاً، وعن أكثر التوقعات احتمالاً لنمو هياكل البلدان النامية وشبه المصنعة، وعن العمر القصير لاحتياطات النفط في الولايات المتحدة، **يكفي حالياً لاستنتاج أن الموقف العربي سيتحسن بشكل ملحوظ حول عام ١٩٩٥، وتزداد حصة الأقطار العربية في انتاج النفط وعوائد تصديره.** ويقدر الطلب العالمي - حول عام ١٩٩٥ - بحوالى ٦٥ إلى ٧١ مليون برميل يومياً (أو حوالى ٥٢ مليون برميل يومياً)، باستبعاد «اقتصادات التخطيط المركزي»[٢]. **ويهذا يكون نصيب الأقطار العربية من الانتاج النفطي حوالى ٢٠ مليون برميل يومياً في النصف الثاني من التسعينات، يصدّر منها ١٨ مليون برميل يومياً.**

---

(٢) بافتراض زيادة طفيفة في مساهمة الفحم، وتضاعف اسهام الطاقة النووية، وبقاء حصة الطاقة الكهرومائية عند مستوى ١٠ بالمائة.

والفرصة الوحيدة، لتعديل هذه التوقعات بشكل أساسي، تتوقف على حدوث انجاز في اقتصادات تقنية الاندماج النووي من عدمه. وإذا لم يتحقق هذا الانجاز، فسوف تستمر معدلات زيادة الطلب على النفط في العالم بعد عام ٢٠٠٠ بمعدلات لا تقل عن معدلات التسعينات. وستكون الأقطار العربية في وضع شبه احتكاري، نظراً للأسباب نفسها التي ذكرناها. وسيتركز الانتاج في هذه الحالة على السعودية والعراق والكويت والامارات العربية المتحدة، على الترتيب.

٢ ـ الاستثمارات وهياكلها

إضافة إلى طرح بعض المحددات العامة لحجم وهيكل الاستثمار المتوقع في الأقطار العربية، نحتاج إلى مراعاة بعض الاختلافات في المعطيات بين هذه الأقطار.

أ ـ بالنسبة إلى الأقطار المصدرة للنفط الصافية، فإن انخفاض العوائد النفطية (بسبب السعر، أو بسبب تقنين الانتاج، أو كليهما) يؤدي إلى انخفاض مباشر في الناتج المحلي الاجمالي، ويؤدي هذا غالباً(وبشكل مباشر) إلى تخفيض كل من الاستثمارات والاستهلاك.

على أن مقدار الهبوط في الاستثمار أو الاستهلاك يتوقف على عدد من الأمور، على رأسها الميل الحدي لكل من الاستثمار والاستهلاك، ومقدار الفوائض التي قد يمتلكها القطر النفطي من ناحية، أو حجم المديونية من ناحية أخرى، وحجم التحويلات المالية من والى الخارج، وأخيراً المستويات التي بلغها الاستهلاك والاستثمار ودرجة التشبع فيها.

وبالنسبة إلى هذه العوامل، يمكن التمييز أولاً بين الأقطار التي تمكنت من تكوين مدخرات ضخمة في شكل فوائض مالية(السعودية والكويت بشكل خاص)، وثانياً الأقطار النفطية (مثل مصر وسوريا وتونس) التي يلعب النفط فيها دوراً اصغر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والصادرات، ولكنها تعاني من عجز في ميزان المدفوعات وتقع تحت اعباء مديونية ضخمة، وثالثاً أقطار مثل العراق الذي قد تتخذ خياراته بعد الحرب ـ مع احتياطاته وديونه الضخمة ـ عدة احتمالات.

ففي حالة الأقطار الرئيسية المصدرة للنفط، ورغم أن تأثير الانخفاض في الأسعار يكون أشد على الناتج المحلي الاجمالي، إلا أن تأثير التغير في الناتج المحلي الاجمالي على الميل الحدي للاستثمار والاستهلاك منخفض نسبياً (نظراً لأن جزءاً من الناتج كان يتراكم في شكل فوائض مالية تستثمر خارج الوطن). من ناحية أخرى فإن وجود الفوائض المالية المتراكمة يعني حصول القطر على ناتج لاستثماراته الخارجية يمكن أن يعوض جزءاً من النقص في عوائد النفط، وأن الفوائض المتراكمة قد تصبح مصدراً لتمويل اضافي للاستيراد والاستثمار والاستهلاك.

ب ـ وعلى العكس، فإن اقطاراً مثل مصر وتونس وسوريا، مع أن التأثير المباشر عليها لانخفاض أسعار النفط على الناتج أقل، فالأكثر احتمالاً أن الأثر غير المباشر يكـون أكبر، لارتفاع الميل الحدي لكل من الاستثمارات والاستهلاك، ولأنها تعاني بالفعل من عجز كبير في ميزانها الحسابي ومن خدمة الدين. ومن ثم، فإن الانخفاض المحدود في الناتج سيكون له تأثير كبير على الاستثمار والاستهلاك، بخاصة وأن عوائد عمالها في الخارج وتحويلاتهم تتعرض أيضاً للانخفاض (نتيجة للركود الاقتصادي في الأقطار النفطية وسياسـات الأخيرة للحـد من الاعتماد على العمل الوافد). ومن ثم، فمن المحتمل أن يكون الهبوط في الاستثمارات في هذه الأقطار اشد من مثيله في الأقطار النفطية الرئيسية.

ج ـ على أن هناك عوامل اضافية لها تأثيرها على السلوك الاستثماري للأقطار العـربية المختلفة. ومن ذلك مثلاً، الوصول إلى حالة تشبع في بعض المجالات الاستثمارية، وبمعنى آخر محدودية الطاقة الاستيعابية في بعض المجالات أو الأقطار. ويلاحظ في هذا المجال أن عدداً من أقطار النفط الرئيسية (بخاصة في منطقة الخليج) قد استكمل إلى درجة كبيرة مشروعات البنية التحتية. كما أنه شيد حجماً ضخماً من المباني المعروضة للاسكان في فترة الرواج النفطي مما أدى إلى وجود فائض غير مستخدم. ومن ناحية أخرى، فإن بعض الصناعات التصديرية التي أنشأتها هذه الأقطار تعاني من وجود طاقة فائضة على النطاق العالمي، وتواجه تالياً صعوبات في تسويق منتوجاتها. وقد تؤدي هذه العوامل الى تخفيض الاستثمارات ـ أو على الأقل تخفيض معدلات نموها ـ دون أن يرتبط ذلك ارتباطاً مباشراً بوجود قيد مالي.

ولكن الأقطار كثيفة السكان مثل مصر، قد تجد نفسها مضطرة للمحافـظة على معدل استثمار مرتفع رغم القيود المالية. ويحتمل أن تلجأ لتحقيق ذلك، إمّا إلى مزيد من الاقتراض من العالم الخارجي إذا كان ذلك ممكناً، واما إلى تطبيق سياسة فعالة للحد من الاستهـلاك الترفي وتحقيق فرص أكبر للاستثمار، في الحدود التي يسمح بها المنطق العام لهذا المشهد الأول.

د ـ ويكون الهبوط في أسعار النفط لمصلحة الأقطار العربية المستوردة للنفط، كغيرها من الدول المستوردة الأخرى. وقد يزيد هذا تالياً من امكانات زيادة الاستثمار والاستهلاك فيها، وتقليل العجز في ميزان المدفوعات لديها. إلا أن هذا التأثير الايجابي يواكبه تأثير هبوط أسعار النفط سلباً على حركة رؤوس الأموال من الأقطار النفطية الرئيسية الى الأقطار العربية الأخرى، بما فيها المستوردة للنفط. ومن ثم، فإن النتيجة النهائية لانخفاض اسعار النفط قد تكون سلبية في حالة الأقطار العربية المستوردة للنفط أيضاً مع استمرار هذا المشهد المستقبلي.

هـ ـ ومع تحرك سعر النفط للصعود بعد عام ١٩٩٥، ستكون الأقطار الأكثر قدرة على زيادة انتاجها من النفط هي السعودية والعراق والكـويت تتلوها الامـارات العربيـة المتحدة،

وبدرجة أقل ليبيا. وسيتزايد انتاج اليمن وسيبدأ السودان في انتاج النفط، وتتحول مصر ثم سوريا وتونس من مصدرة للنفط إلى دول مستوردة صافية له خلال فترة الاستشراف.

والاحتمال الأكبر، أن يستخدم العراق الجزء الأكبر من عوائد النفط الاضافية لمواجهة متطلبات اعادة التعمير، ثم لمعاودة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تسديد الديون التي تراكمت اثناء الحرب. ويصعب أن يتوافر للعراق فوائض تمكنه من تقديم مساعدات كبيرة للأقطار العربية الأخرى، حتى للأقل نمواً، خلال الفترة الممتدة حتى نهاية هذا القرن.

أما بالنسبة إلى السعودية والكويت، فالأغلب أن تؤدي زيادة انتاج وأسعار النفط فيهما إلى إعادة بناء فوائضهما المالية. وسيتوقف حجم الفوائض المحتملة على مدى الزيادة الحقيقية في أسعار النفط، والقدرة على الاستيعاب التي تظل في كل الأحوال محدودة نسبياً على المستوى القطري. وسوف يتصف سلوك القطرين ـ في الأغلب ـ بما اتصف به خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥)، أي أنهما سيحتفظان بالجزء الأكبر من استثماراتهما في الدول الصناعية المتقدمة، مع تقديم قدر من المساعدات والقروض إلى الأقطار العربية الأخرى ودول العالم الثالث. وسيظل اعتماد أقطار الخليج على العمالة الوافدة، ولكن سرعة نمو العمالة العربية ستكون أقل، نتيجة للسياسات الاقليمية لهذه الأقطار، ولتوجهها الى التكنولوجيا المتطورة الأقل كثافة في القوى العاملة. ويختلف الوضع بالنسبة إلى العراق الذي يحتاج إلى الأيدي العاملة العربية لتسريع عملية اعادة التعمير فيه، بما قد يؤدي إلى زيادة العمالة الوافدة من الأقطار العربية وزيادة تحويلاتها كذلك.

و ـ أبرزت البيانات الخاصة بالتوزيع القطاعي للاستثمارات خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) **تركيز الجزء الأكبر من الاستثمارات في بناء أو تجديد القاعدة التحتية والاسكان والصحة وبعض مؤسسات الخدمات الأخرى في عدد من الأقطار العربية.** وقد ترتب على ذلك أن قطاعي الزراعة والصناعة لم يتجاوز نصيبهما ٤٠ بالمائة من جملة الاستثمارات إلا في حالات محدودة في الأقطار التي تلعب فيها الزراعة دوراً رئيسياً.

لقد كان ضعف الاستثمارات في الزراعة (التي تراوح نصيبها بين ١٠ و١٤ بالمائة في الأقطار الزراعية الرئيسية باستثناء السودان واليمن الديمقراطية) ضمن العوامل التي أدت إلى زيادة حدة أزمة الغذاء في الوطن العربي. **ومن المحتمل أن يؤدي تدهور عوائد النفط وتحويلات العاملين بعدد من الأقطار العربية إلى الاهتمام بالزراعة، من أجل الوفاء بالطلب المحلي أو من أجل التصدير، بخاصة خلال الفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٥).**

ومن المحتمل أن تكون الفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٥) فترة اعادة تكييف وترشيد القطاع الصناعي، ويزداد الاهتمام النسبي بالاستثمار في هذا القطاع بعد ذلك، ومن ثم فمن المتوقع أن يزداد النصيب النسبي للاستثمار في القطاع الصناعي في شقيه الاستخراجي والتحويلي. ويرتبط

بهذا أيضاً، تنمية قطاع الكهرباء للوفاء باحتياجات القطاع الصناعي (والقطاع المنزلي) من الطاقة.

ـ والأكثر احتمالاً هو أن تؤدي استعادة الانتعاش، الناتجة عن استرداد التوازن في سوق النفط، إلى ارتفاع معدلات نمو الاستثمار في قطاعات التعدين والتشييد والخدمات بمقدار أكبر من معدلات نموها في القطاعين الزراعي والصناعي، بصفة عامة. وبمعنى آخر، فإنه رغم ارتفاع معدلات الاستثمار في كل القطاعات فالاحتمال الأكبر هو أن تنمو الاستثمارات بمعدلات أكبر ويزداد نصيبها النسبي مرة أخرى في قطاعات بناء البنية التحتية والخدمات والاسكان.

من ناحية أخرى، فإن الاهتمام بالزراعة يبقى محكوماً بالظروف القطرية، ولا يستطيع أن يتغلب على العقبات المادية والبيئية والبشرية. **ورغم ذلك يمكن أن تنمو الزراعة العربية** بمعدلات تفوق نموها في الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥).

٣ ـ عودة الى توجهات التنمية

لقد حاولنا ـ قدر الامكان ـ في الفصلين الثاني والثالث من هذه الوثيقة عرض محددات التنمية ذات الطابع الاجتماعي من إرث الماضي والحاضر، كما عرضنا في الفصل الرابع المحددات ذات الطابع العالمي من الآفاق الاقتصادية والتقنية. ولكل ما عرضناه آثاره على الخيارات واتخاذ القرارات، وعلى معدلات الانتاجية للفرد وكفاءة استخدام مجمل الموارد، وتفاصيل العلاقة مع العالم الخارجي، وغيرها في اطار هذا المشهد المستقبلي. وفي الفصل الخامس عرضنا للتحديات التي لا بد وأن يقابلها كل مشهد مستقبلي في اطار التعامل مع مجمل الامكانات والموارد. ومع أن هذا المشهد المستقبلي الأول يمثل امتداداً لمسيرة العقد السابق، واستسلاماً شبه كامل أمام المحددات الوافدة من العالم الخارجي، فإنه يظل واجباً علينا المرور على بعض تفاصيل المعطيات والتبعيات لهذا المشهد.

ـ بينت الأعمال التي تمت في اطار جهود فريق مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، أن المأزق القطري يتجسد أساساً في مجال الأمن الغذائي. فمع التجزئة وعدم التنسيق العربي، ومع الاطار الاجتماعي السائد في هذا المشهد، سيبقى التوجه النسبي عبر الزمن هو للمحاصيل النباتية عدا الحبوب وللمنتوجات الحيوانية (التي تنمو بمعدلات سنوية متوسطة أعلى من معدل نمو انتاج الحبوب). وفي اطار معطيات هذا المشهد المستقبلي، يمكن اثبات أن ذلك يؤدي إلى معدلات نمو سنوية متوسطة في انتاج الحبوب تقل عن معدلات نمو السكان، وعلى الأغلب الى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي في الغذاء على مستوى مجمل الوطن العربي. وإذا راجعنا الأوضاع الخاصة بندرة المياه، والآفاق التقنية وانعكاساتها على الانتاجية، فإنه يمكن اثبات أن النمو الزراعي في النصف الثاني من فترة الاستشراف لن يتجاوز معدلات النمو المحققة حتى عام ٢٠٠٠.

ـ ومن الضروري في الاستشراف التمييز بين الصناعات التي أنشئت من أجل التصدير، وغيرها التي تستهدف السوق المحلية. هكذا واجهت، وستواجه، صناعات مثل التكرير والبتروكيميائيات ظروفاً متغيرة. فالتوجه العالمي ـ الذي أشرنا إليه ـ للتباطؤ في التركيز على النفط كمصدر أولي للطاقة، يؤدي الى اتساع الهوة باستمرار بين طاقة التكرير المتزايدة وما يتم استخدامه منها. والانهيار في أسعار النفط، ووجود طاقة عاطلة في الصناعات البتروكيميائية على النطاق العالمي، واتخاذ الدول الصناعية لسياسة حمائية ضد الواردات، اضافة إلى الجهد العلمي والتقني في احلال المواد، يؤدي كله إلى تآكل الميزة النسبية للبتروكيميائيات التي قامت على توافر النفط ورخص أسعاره في المنطقة العربية.

ومنذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨٥، تم انشاء نحو ٧٢ مشروعاً للصناعات البتروكيمائية، يوجد الجزء الأكبر منها في اقطار الخليج النفطية وليبيا والجزائر. وتبلغ الطاقة الانتاجية لهذه المشروعات نحو ٩٣ مليون طن. وقد بدأ جزء من هذه المشروعات في الانتاج فعلاً بعد عام ١٩٨٥، وسيتم دخول الجزء الأكبر منها في الانتاج خلال الفترة حتى عام ١٩٩٠. وسوف يصل عدد المواد البتروكيميائية التي يتم انتاجها في الأقطار العربية نحو ٢٧ مادة. وعلى الرغم من أن الصناعة البتروكيميائية في الوطن العربي تشمل مشروعات متنوعة لانتاج البتروكيميائيات (المواد الأساسية ٢١ مشروعاً طاقتها نحو ٥,٦ ملايين طن، البتروكيميائيات الوسيطة ١٧ مشروعاً طاقتها نحو ١,٩ مليون طن، والبتروكيميائيات النهائية ٣٤ مشروعاً طاقتها نحو ١,٨ مليون طن)، فإن غياب التنسيق والطابع القطري للنمو الصناعي، ومحدودية التشابك في الاطار العربي، قد ادى كله إلى عدم الترابط بين المشروعات، مما يسمح بوجود فائض كبير قابل للتصدير من بعض المنتوجات، في الوقت نفسه الذي تستورد فيه الأقطار العربية بتروكيميائيات من الخارج كمدخلات لبعض صناعاتها.

وسوف تستمر هذه الصعوبات في المستقبل طالما غاب التنسيق على النطاق العربي، وطالما افتقد التشابك بين الصناعات البتروكيميائية العربية، وبين تلك الصناعات التحويلية التي يمكن أن تستخدم منتوجاتها في المراكز الصناعية العربية الأخرى. وعندما يجري تقسيم للعمل الدولي تحت سيطرة وتوجيه الشركات العالمية، فإن مخططها يكون لتركيز انتاج المنتوجات البتروكيميائية الأساسية في الأقطار النفطية قرب مصادر المواد الخام، وتركيز انتاج المنتوجات الوسيطة والنهائية والجديدة قرب أسواق الدول الصناعية المتقدمة.

وتتحدد امكانات نمو الصناعات الاستهلاكية، وصناعات مواد البناء وما شابهها، بحجم السوق الذي يبقى محدوداً (رغم بعض صور التعاون كما حدث في التبادل التجاري بين أقطار الخليج).

أما الصناعات العربية ـ عدا التصديرية ـ فهي تتركز في الأقطار ذات الأسبقية في التصنيع

وذات التكامل الصناعي الداخلي (بخاصة مصر وبلدان المغرب العربي وسوريا والعراق). والمتوقع أن تبقى عناصر الضعف التي تعاني منها الصناعة العربية، والتي تنتج عن محدودية حجم السوق القطرية من ناحية، ونقص امكانات التمويل وانخفاض مستوى مهارة العاملين والارتفاع النسبي للأجور من ناحية أخرى. ويستمر كذلك الاعتماد شبه الكامل على التقنية المستوردة حتى وإن تقدمت صناعة السلع الرأسمالية، في ضوء ما ذكر عن آفاق تقسيم العمل الدولي. وتتجه الصناعة أكثر فأكثر إلى انتاج أو تجميع سلع تحت اسماء تجارية لشركات دولية بخاصة في مجالات السلع المعمرة، ليزداد اندماجها في سوق ونمط استهلاك الغرب الصناعي. وتواجه الأقطار العربية رغم ذلك صعوبات في تصدير منتوجاتها الصناعية بالنظر إلى طبيعة الأداء الاقتصادي، وارتفاع التكاليف، والفرق التقني الذي يتسع مع فترة الاستشراف. والنتائج المترتبة على محاولات تصريف هذه المنتوجات عن طريق التوسع في اتفاقات التجارة، وبخاصة مع الدول الاشتراكية وبعض دول العالم الثالث، هي أيضاً محدودة في اطار هذا المشهد.

في هذا الصدد، يلزم التفرقة بين الأقطار العربية النفطية وغيرها. فبالنسبة إلى الأقطار النفطية، يتوقع أن تزداد الأهمية النسبية لتجارتها الخارجية مع البلاد الأوروبية الغربية واليابان، بخاصة بعد عام ٢٠٠٠، حيث يزداد وزن الأقطار العربية النفطية في سوق النفط العالمي. أما بالنسبة الى الأقطار العربية غير النفطية، فمن المتوقع أن تزداد الى حد ما الأهمية النسبية لتجارتها مع البلاد الاشتراكية وبلاد العالم الثالث. وبالنسبة إلى التجارة العربية البينية، فمن المتوقع أن تزداد اهميتها النسبية بعد عام ٢٠٠٠، لتوقع زيادة حجم الصادرات النفطية من الأقطار العربية النفطية إلى غير النفطية من ناحية، وزيادة حجم الصادرات الخدمية والتحويلية الوسيطة من الأقطار العربية المتقدمة صناعياً نسبياً إلى الأقل تطوراً.

ـ إن بدء اليمن العربية والسودان بانتاج النفط وتصديره عبر فترة الاستشراف، لا بد وأن تكون له آثار (ايجابية وسلبية) في ظهور أنماط مختلفة للاستهلاك وتوزيع الدخل والانتاجية وفي معدلات سداد مستحقات ديونهما. ولا شك أيضاً أن استنزاف بعض الأقطار لاحتياطاتها النفطية سوف تترتب عليه آثار حادة، نتعرض لها في حينه.

ـ ولقد اختار فريق الدراسة أن يبين الحد الأقصى ـ وليس التوقع الأكثر احتمالاً ـ لما يمكن انجازه في ضوء المنطق العام لهذا المشهد المستقبلي، وذلك حتى تتضح الحدود والآفاق التنموية له ومدى ما يمكن الوصول إليه في اطاره.

ولذلك استبعد الفريق في تناوله للجوانب الاقتصادية ـ مؤقتاً ـ فكرة وضع سقف (يمثل الحدود الاجتماعية) على تداعيات المشهد بكل قطر. كذلك حاول الفريق ـ قدر الامكان ـ

الاسترشاد بما توافر من خطط اقتصادية قطرية للسنوات الأولى من فترة الاستشراف، وتوقعات مستقبل المشروعات العربية المشتركة. كما افترض الفريق امكانية اعادة جدولة الديون المستحقة على الأقطار العربية من ناحية، وإمكانية السحب من الفوائض المودعة باسم الحكومات العربية في الخارج لاستخدامها لأغراض الاستثمار المحلي.

ثالثاً: التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية

وفي استشراف الآفاق المستقبلية لهذا المشهد، عُني فريق الدراسة بالتنسيق بين ما سبق عرضه من افتراضات ـ سياسية واجتماعية ـ من خلال تفاعل النماذج الكمية من ناحية، وحصيلة المعرفة المتاحة لدى الخبرة العربية من ناحية اخرى. وسعى الفريق إلى تطوير نماذج تحاكي ـ قدر الامكان ـ العلاقة بين تطور الهياكل المادية ومحتوى اتخاذ القرارات، داخل النسق العام لهذا المشهد.

وينبني التلخيص التالي على توقع الحدود القصوى لنمو الطاقة الاستيعابية في اطار هذا المشهد، لجميع الأقطار العربية، ولمزيد من استثارة الفكر، فإن النتائج كانت تتضمن ـ أيضاً ـ بديلاً آخر يمثل مسيرة متوسطة لما يمكن أن يتحقق في اطار هذا المشهد الأول بمنطق افتراضاته[٣]. وفي هذا التلخيص، سيتم التركيز على عدد من الأقطار العربية الكبيرة[٤]، وهي: مصر والسعودية، والجزائر، والعراق، وسوريا، والمغرب، والسودان. كما سيتم التعرض لخمس مجموعات للأقطار العربية المتشابهة ـ إلى حد ما ـ في ظروفها الاقتصادية، عند المقارنة. والمجموعات هي[٥]:

الأولى، وتشمل: السعودية، والكويت، والامارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، وعُمان.

الثانية، وتشمل: الجزائر، والعراق، وليبيا.

الثالثة، وتشمل: مصر، وسوريا، وتونس،

الرابعة، وتشمل: المغرب، والأردن، ولبنان.

---

(٣) حيث نأمل أن يعطي القارىء لهذه التوقعات (للمسيرة المتوسطة) بعض الاهتمام والتفكير فهي قد تمثّل البديل الأكثر احتمالاً للوطن العربي في اطار هذاالمشهد الأول (الذي يمثل استمراراً لمسيرة بدأت في منتصف السبعينات).

(٤) الظواهر التي يشار الى توقعاتها هنا متاحة لجميع الأقطار العربية، واحياناً فلسطين.

(٥) هذا هو التقسيم نفسه المستخدم في: جامعة الدول العربية، الامانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦، تحرير صندوق النقد العربي (دبي: الصندوق، ١٩٨٦).

الخامسة، وتشمل: السودان، والصومال، واليمن العربية، واليمن الديمقراطية، وموريتانيا وجيبوتي.

١ ـ الناتج القومي والدين العام

أ ـ تظهر التوقعات أن الأقطار العربية التي يمكن لها تحقيق معدلات مناسبة لنمو نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي (الجدول رقم (٦ ـ ١)) سوف تكون ـ مع افتراض الحدود القصوى للطاقة الاستيعابية في المشهد ـ مصر والسعودية والجزائر والمغرب والعراق وتونس والكويت ولبنان والبحرين والصومال وموريتانيا. ويمكن لسوريا وليبيا وعمان والامارات العربية المتحدة تحقيق مثل هذا التحسن في النصف الأول من فترة الاستشراف، وبقية الأقطار العربية في النصف الثاني من فترة الاستشراف.

ب ـ وترتبط هذه التوقعات عبر فترة الاستشراف بكل من الطاقة الاستيعابية لكل قطر، وبافتراض حرية حركة قوة العمل عبر الأقطار العربية، وارتباطها بتزايد استثمار العائد النفطي، وبحقيقة حجم الديون وأعبائها لبعض الأقطار. وبالطبع فهي ترتبط أيضاً بالتوجهات التنموية للأقطارالعربية. ومن ثم تنعكس هذه في طبيعة العلاقة بين القطاعات المختلفة، وبعض المعلمات المتصلة بالانتاجية، وهيكل توزيع الاستثمارات.

ج ـ وإذا لم تتحقق معطيات عالمية جديدة في معضل ديون العالم الثالث، ترتبط بالوصول إلى نظام اقتصادي عالمي جديد، فإن التوقعات المتصلة بما سبق تشير إلى الآتي:

(١) بالنسبة إلى الدين العام

ـ إن الدين العام لكل من السودان واليمنين وموريتانيا سيظل في تصاعد وحتى نهاية فترة الاستشراف.

ـ وبعض الأقطار ستتزايد ديونها حتى حد أقصى ثم تبدأ في الهبوط، منها مصر والجزائر والمغرب والعراق وسوريا والصومال، وتبلغ الحد الأقصى حول عام ١٩٩٥.

ـ ومن الدول المتوقع أن تبدأ ديونها في الانحسار مع بدء فترة الاستشراف تونس والأردن.

(٢) بالنسبة إلى سداد أقساط وفوائد الديون (الجدول رقم (٦ ـ ٢)):

ـ إنه مع اعادة جدولة الديون، الى أكثر اشكال ذلك تسامحاً، فإن مصر والمغرب وسوريا والسودان من الأقطار الرئيسية والمجموعتين الثالثة والرابعة، ستكون في أوضاع صعبة، من حيث ما يستقطع من صادرات السلع والخدمات مقابل أقساط وفوائد الديون، وبخاصة خلال الفترة حتى عام ٢٠٠٥، وبالنسبة إلى المجموعة الخامسة حتى نهاية فترة الاستشراف.

٢ ـ الهياكل القطاعية

تنعكس أوضاع الديون ومستحقاتها، وكذلك فجوة التعامل مع العالم الخارجي، على معدلات نمو الاستثمار الحقيقي، وعلى توزيع الاستثمارات بين القطاعات.

أ ـ والمتوقع بالنسبة إلى المسار المتوسط لهذا المشهد هو أن يتناقص اجمالي الاستثمار الحقيقي ـ في المتوسط ـ في النصف الأول من فترة الاستشراف في كل من مصر والعراق والسودان من الأقطار الرئيسية، وعبر فترة الاستشراف كلها في المغرب والسعودية وسوريا. وبالنسبة الي امكانية التوسع في استثمار حقيقي عبر فترة الاستشراف، فإن أحسن المجموعات العربية حالاً (إذا أخذنا في الاعتبار التوسع الكبير الذي حدث بالفعل في اقطار مجلس التعاون الخليجي) هي المجموعة الثانية (طيلة فترة الاستشراف) تليها الخامسة (في النصف الثاني من فترة الاستشراف).

جدول رقم (٦ ـ ١)

معدل الزيادة (السنوي المتوسط) في نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في الوطن العربي (نسب مئوية)

القطر	الفترة	١٩٩١ - ١٩٩٥	١٩٩٦ - ٢٠٠٠	٢٠٠١ - ٢٠٠٥	٢٠٠٦ - ٢٠١٠	٢٠١١ - ٢٠١٥
الأردن	(أ)	١,٨-	٠,٦	٠,٧-	٢,٣-	٢,٦-
	(ب)	٠,٥-	٢,٧	٠,٥-	٠,٣	٠,٨-
الامارات العربية المتحدة	(أ)	١,٨	١,٢	٠,١	٠,٢	٠,٣
	(ب)	١,٧	١,٤	٠,٠	٠,١	٠,٢
البحرين	(أ)	٢,٥	٢,٥	٢,٤	١,٨	٠,٦
	(ب)	٢,٤	٢,٧	٢,٤	١,٨	١,٧
تونس	(أ)	٠,٩-	٠,٨-	٠,٢	٠,٢-	٠,٦-
	(ب)	٢,٤	٢,٥	٢,٢	٢,٢	١,٦
الجزائر	(أ)	٢,٤	٠,٣	٠,٨-	٠,٥-	٠,٦-
	(ب)	٢,١	١,٧	١,٦	١,٥	١,٠
جيبوتي	(أ)	١,٦-	١,٧	٠,٧	٠,٧-	١,١-
	(ب)	٠,٩	٠,٢-	٤,١	٠,٥	٢,٥
السعودية	(أ)	٠,٢	٠,٨-	١,٦-	٠,٥-	٢,٣-
	(ب)	٠,٤	٢,٦	٠,١-	٢,٤	١,٤

يتبع

تابع جدول رقم (٦ - ١)

القطر / الفترة		١٩٩١ - ١٩٩٥	١٩٩٦ - ٢٠٠٠	٢٠٠١ - ٢٠٠٥	٢٠٠٦ - ٢٠١٠	٢٠١١ - ٢٠١٥
السودان	(أ)	-٠,٥	-٠,٩	-٠,٤	-٠,٦	-٠,٤
	(ب)	٠,٣	٠,٤	١,٧	١,٦	١,٧
سوريا	(أ)	-٠,٨	-١,٨	-٢,٤	-٢,٩	-٣,٠
	(ب)	٢,٣	١,٠	٠,٤	٠,٣	٠,١
الصومال	(أ)	١,٧	١,٦	٢,٥	١,٢	١,٦
	(ب)	١,٢	١,٥	٢,٥	١,٢	١,٤
العراق	(أ)	١,٢	٢,٠	-٠,٨	-٠,٢	-٠,٦
	(ب)	١,١	٤,٧	-١,٦	٢,٤	٠,٩
عُمان	(أ)	٢,٣	٣,٢	٠,٢	-٠,٣	-٠,٣
	(ب)	٢,١	٣,٣	٠,٢	-٠,٤	-٠,٥
قطر	(أ)	٢,١	٢,١	١,١	-٠,٤	-٠,٢
	(ب)	-٢,٤	-٠,٦	٠,٠	٢,٩	١,٦
الكويت	(أ)	١,٣	١,٦	١,٧	١,٨	-٠,٨
	(ب)	١,٣	١,٩	١,٧	١,٨	-٠,٧
لبنان	(أ)	-٠,٤	٤,٠	٤,٢	٥,٦	٤,٣
	(ب)	٠,٩	٣,٩	٤,١	٥,٦	٤,٣
ليبيا	(أ)	٠,٧	١,٥	-٠,٧	-٠,٤	٠,٦
	(ب)	٠,٥	٢,١	-١,٤	٠,١	٠,٥
مصر	(أ)	-١,٥	-١,٠	-٠,٦	١,٤	-٠,١
	(ب)	٠,٥	٢,٠	١,٩	٣,٢	٢,٥
المغرب	(أ)	٠,٣	-١,١	-٢,١	-٢,٦	-٢,٤
	(ب)	٢,٤	٢,٢	١,٣	١,٠	١,١
موريتانيا	(أ)	١,٥	١,٥	١,٧	٢,٣	٢,٤
	(ب)	١,٣	٢,٥	١,١	٢,٥	٢,٦
اليمن الديمقراطية	(أ)	٥,٤	٥,٣	٣,٧	٣,٠	٢,٣
	(ب)	٥,٥	٦,٥	٥,٥	٤,٥	٣,٦
اليمن العربية	(أ)	٢,٧	٢,٢	٢,٥	١,٦	١,٨
	(ب)	٥,٧	٦,٤	٦,٤	٦,٣	٦,٥

الملاحظات:

- (أ) تشير إلى الحدود المتوسطة المتوقعة في اطار هذا المشهد الأول.
- (ب) تشير إلى الحدود القصوى المتوقعة في اطار هذا المشهد الأول.

جدول رقم (٦ - ٢)
نسبة الديون إلى الصادرات السلعية والخدمية في الأقطار والمجموعات الرئيسية العربية (نسب مئوية)

القطر	الفترة	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
الجزائر	(أ)	٤٠,٣	٥,٢	١٦,٤	١٦,٤	٢٠,٧	٧,٢	٠,٠
	(ب)	٤٠,٣	٤,٦	١٢,٨	٤,٦	١٧,٦	١٣,٣	١٥,٨
مصر	(أ)	١٧,٣	٦	٣٤,١	٣٥,١	٣٠,٥	٧,٧	١
	(ب)	١٧,٣	١٣,٩	٢٩,٨	٢٦,٤	٣٥	٢٦,١	٢٠,٧
السودان	(أ)	١٢٠,٨	٣٥,٥	٣٥,٦	٣٣,٨	٣٥	٣٥	٣٥
	(ب)	١٢٠,٨	٣٥	٣٥	٣٣,٨	٣٥	٣٥	٣٥
سوريا	(أ)	١٥,٢	٦,٤	٣٥,٥	٣٥	٣٥,٣	٣٥	٣٣
	(ب)	١٥,٢	٣٤,٧	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥
العراق	(أ)	٨	١١,٨	١٩,٦	١٥,٤	٨,٤	٠,٠	٠,٠
	(ب)	٨	٤,٩	٢٠,٢	٣,٣	١٥,٤	٠,٠	٥,٨
السعودية	(أ)	٠,٠	٠,٠	٥,٧	٨,١	٩,٨	٢,٨	٠,٠
	(ب)	٠,٠	٠,٠	٦,٤	١١,٧	٣٤,٢	٢٨,٧	٢٥,٩
المغرب	(أ)	٧٦,٩	٢١,٩	٣٥,٨	٣٥,٤	٣٥,٢	٣٣,٩	٢٢
	(ب)	٧٦,٩	١٥	٣٥	٢٤	٣٥	٣٥	٣٥
باقي الأقطار	(أ)	٣	١,١	٥,٦	٤,٥	٢,٨	١,٣	١,٢
	(ب)	٣	١,٤	٥,٤	٣	٦,٢	٣,٨	٤,٤
المجموعة الأولى	(أ)	٠,٤	٠,١	٣,٢	٤,٣	٥	١,٤	٠,٠
	(ب)	٠,٤	٠,٠	٣,٧	٦,٧	١٩,١	١٦,٤	١٥,٣
المجموعة الثانية	(أ)	١٦,٥	٧,١	١٦,٢	١٣,٤	٩,٤	١,٥	٠,٠
	(ب)	١٦,٥	٣,٦	١٥,٧	٢,٨	١٣,٨	٢,٧	٦,٩
المجموعة الثالثة	(أ)	١٨,٦	٦,٣	٣٢,٩	٣٢,٧	٢٧,٥	٨,٤	٢,٧
	(ب)	١٨,٦	١٥,٧	٢٩,١	٢٥,٣	٣٢,٤	٢٤,١	١٩,٤
المجموعة الرابعة	(أ)	٤٦	١٣,٨	٣٣,٩	٣٥,٢	٣١,١	٢٦,٣	٢٠,١
	(ب)	٤٦	١٢,٥	٣١,٧	٢٣	٣٢,١	٢٦,٣	٢٦,٧
المجموعة الخامسة	(أ)	٦٨,٤	٢٢,٧	٢٩	٣٠,٣	٣٠,٥	٣٠,٦	٣١,٥
	(ب)	٦٨,٤	٢٦,٩	٢٨,٤	٣١,٧	٣٠,٦	٣٣,٢	٣٠,٠
الوطن العربي	(أ)	٩,٧	٣,٩	١٢,٧	١١,٩	١٠,٣	٣,٣	١,٢
	(ب)	٩,٧	٤	١٢,٢	٨,٢	١٩,٦	١٣,٧	١٣,٨

الملاحظات:

- (أ) الحدود المتوسطة المتوقعة في اطار هذا المشهد الأول. =

= ـ (ب) الحدود القصوى المتوقعة في اطار هذا المشهد الأول.
ـ المجموعة الأولى تشمل: السعودية، والكويت، والامارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، وعُمان.
ـ المجموعة الثانية، وتشمل: الجزائر، والعراق، وليبيا.
ـ المجموعة الثالثة، وتشمل: مصر، وسوريا، وتونس.
ـ المجموعة الرابعة، وتشمل: المغرب، والأردن، ولبنان.
ـ المجموعة الخامسة، وتشمل: السودان، والصومال، واليمن العربية، واليمن الديمقراطية، وموريتانيا، وجيبوتي.

وعلى مستوى مجمل الوطن العربي كله، فإن الاستثمار الحقيقي يتناقص حتى عام ١٩٩٠ ثم يبدأ بالتصاعد بعد ذلك. أما بالنسبة إلى المسار الذي يمثل الحدود القصوى للطاقة الاستيعابية، فالمتوقع لها زيادة حجم الاستثمار في جميع الأقطار العربية الرئيسية، وكل المجموعات العربية، بمعدلات تقترب من معدلات نمو السكان لهذه الأقطار والتجمعات، أو تفوقها.

ب ـ وفي جميع الاحتمالات يتناقص نصيب الاقطار الرئيسية من اجمالي الاستثمارات القومية على المستوى العربي، مثال مصر والسعودية والمغرب وسوريا، بينما يتزايد نصيب أقطار رئيسية أخرى، مثال العراق والجزائر، ويثبت نصيب السودان خلال فترة الاستشراف. وهكذا فإن المجموعة الثانية فقط، التي تشمل العراق والجزائر وليبيا، هي التي سيتزايد نصيبها بانتظام مع الوقت خلال فترة الاستشراف. والمتوقع الا تتزايد حصة المجموعة الأولى من اجمالي الاستثمارات القومية العربية بدءاً من منتصف الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥، حيث تبلغ اقصاها، لتبدأ في الهبوط بعد ذلك (الجدول رقم (٦ ـ ٣)).

ج ـ وأخذاً في الاعتبار لعدد من المحددات الطبيعية والتقنية، ومن خلال دراسة طبيعة المشروعات المرشحة للتنفيذ والاستكمال بالحدود القصوى في اطار هذا المشهد الأول، يرتبط ما سبق ذكره بتغيرات متوقعة في التوزيع القطاعي للاستثمارات:

(١) ولا شك أن الشكل الذي ستتوزع به الاستثمارات الزراعية حالياً بين أقطار ومجموعات الوطن العربي هو أبعد ما يكون عن الكفاءة[٦] (الجدول رقم (٦ ـ ٤)). فالمجموعة الأولى سوف تنفق (أو تضطر لانفاق)، عبر نصف الفترة الأولى للاستشراف، ما يزيد عن ٣٦ بالمائة من مجمل الاستثمار العربي في الزراعة، ثم ما يزيد عن ٣٣ بالمائة في النصف الثاني من فترة الاستشراف.

والمجموعة الثانية سيكون عليها، وفي مقدرتها، الارتفاع التدريجي بحصتها إلى ما

---

(٦) مع ملاحظة اننا هنا نتبع العرف الجاري من حيث استخدام الدولار الامريكي كوحدة لتجميع قيم الظواهر بالأقطار المختلفة، وهو ليس بالضرورة أفضل السبل.

جدول رقم (٦ - ٣)
معدل النمو السنوي المتوسط (والحقيقي) للاستثمارات (نسب مئوية)

القطر / الفترة		١٩٩١ - ١٩٩٥	١٩٩٦ - ٢٠٠٠	٢٠٠١ - ٢٠٠٥	٢٠٠٦ - ٢٠١٠	٢٠١١ - ٢٠١٥
الجزائر	(أ)	٤,٥	-١٢,٤	٤	٤	٤
	(ب)	٤,٥	٥,٥	٤	٤	٤
السعودية	(أ)	-٩,٧	-١٠,٣	٥	٠,٠	٠,٠
	(ب)	٤,٥	٥,٥	٥	٠,٠	٠,٠
السودان	(أ)	-٤,٨	-١,٧	٢,٢	٣	٣
	(ب)	٨	٣	٣	٣	٣
سوريا	(أ)	-١٢,٤	٤	-١٤,٢	٤	-١٥,٧
	(ب)	٣,٥	٤	٣	٤	٣
العراق	(أ)	-٧,٧	٧	٥	٥	٥
	(ب)	٣,٥	٧	٥	٥	٥
مصر	(أ)	-٨,١	-١٠,٤	٣	٣	٣
	(ب)	٣,٥	٤,٥	٣	٣	٣
المغرب	(أ)	-١٠,٦	-١٢,٢	-١٢,٤	-١٢,٦	-١١,١
	(ب)	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥
باقي الاقطار	(أ)	١,٤	٣,٦	٣,٩	٢,٩	١,٨
	(ب)	٢,٨	٣,٩	٤,٢	٢,٨	٢,٤
المجموعة الأولى	(أ)	-٣,٤	-٠,٦	٤,٥	٣,١	١,٣
	(ب)	٣,٧	٤,٩	٤,٨	١,٤	١
المجموعة الثانية	(أ)	١,٨	-٤,٨	٤,٣	٣,٢	٣,٩
	(ب)	٤,١	٥,٧	٤,٣	٣,٧	٤,١
المجموعة الثالثة	(أ)	-٩,٤	-٥,١	-١,١	٣,٢	٠,٩
	(ب)	٣,٦	٤,٤	٣	٣,٢	٣
المجموعة الرابعة	(أ)	-٧,٩	-٢,٥	-٦,٥	٠,٦	١,٨
	(ب)	٢,٥	٢,٦	٢,٤	٢,٦	٢,٦
المجموعة الخامسة	(أ)	-٢,٥	-٢,٦	٤,٣	٢,٩	٣
	(ب)	٢,٣	٤	٦,٤	٢,٦	٢,٦
الوطن العربي	(أ)	-٢,٠	-٣,١	٣,٧	٣,١	٢,٥
	(ب)	٣,٧	٥	٤,٣	٢,٦	٢,٧

الملاحظات:

- (أ) الحدود المتوسطة المتوقعة في اطار هذا المشهد الأول. =

= ـ(ب) الحدود القصوى المتوقعة في اطار هذا المشهد الأول.
ـ حول تفاصيل المجموعات، انظر هامش جدول رقم (٦ ـ ٢).

جدول رقم (٦ ـ ٤)

توزيع الاستثمارات في الزراعة العربية على الأقطار الرئيسية والمجموعات
(نسب مئوية)

القطر	الفترة	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
الجزائر	(أ)	١٧,٧	٢٥,٥	٣٧,٢	٢٨	٢٩,٠	٢٢,٨	٢٤,٠
	(ب)	١٦,٥	١٩,٨	٢٠,٣	٢٣,٦	٢٣,٤	١٨,٥	١٩,٨
السعودية	(أ)	٣٨,٥	٢٩	٢٠,٤	١٣,٢	١٤,٣	١٣,٩	١٢,٠
	(ب)	٣٩,٩	٣٣,٧	٣٤,٦	٣٠,٨	٣١,٩	٣١	٢٧,٤
السودان	(أ)	١,١	٠,٩	٠,٨	٠,٩	٠,٨	٠,٨	٠,٨
	(ب)	١	١	١,٢	١	٠,٩	٠,٩	٠,٩
سوريا	(أ)	٤	٣,٤	٢	٣,٩	١,٥	١,٤	٠,٥
	(ب)	٤	٤,١	٤	٤,٧	٤,٤	٤,٢	٤,٣
العراق	(أ)	١١,٣	١٢,٢	٩,٦	١٨,٢	١٩,٧	٢٤,٣	٢٦,٩
	(ب)	١١,٤	١١,٦	١١,٤	١٣,٢	١٣,٦	١٦,٩	١٩,١
مصر	(أ)	٧,٩	٧,٩	٦,١	٥,٢	٥,٣	٦,٩	٦,٩
	(ب)	٧,٩	٨,٨	٨,٦	٩,٩	٩,٣	١٢,٣	١٢,٦
المغرب	(أ)	٢,٨	٢,٣	١,٥	٠,٨	٠,٤	٠,١	٠,١
	(ب)	٢,٤	٢,٦	٢,٤	١,٧	١,٦	١,٤	١,٤
باقي الأقطار	(أ)	١٦,٨	١٨,٩	٢٢,٤	٢٩,٧	٢٩,٠	٢٩,٧	٢٨,٧
	(ب)	١٧	١٨,٣	١٧,٥	١٥,١	١٤,٩	١٤,٧	١٤,٦
المجموعة الأولى	(أ)	٤٢,٤	٣٣,٨	٢٦,٦	٢٣,٣	٢٣,٩	٢٤,٦	٢٢,٣
	(ب)	٤٣,٩	٣٧,٩	٣٨,٤	٣٤,٥	٣٥,٣	٣٤,٩	٣١,١
المجموعة الثانية	(أ)	٣٤,٩	٤٥	٥٧,١	٥٨,٤	٦١,٤	٥٩,٤	٦٢,٧
	(ب)	٣٤,١	٣٨,١	٣٨,٤	٤١,٦	٤١,٨	٤٠,١	٤٣,٤
المجموعة الثالثة	(أ)	١٤,١	١٣,١	٩,٢	١٠,٩	٨,٤	١٠,٠	٩,١
	(ب)	١٤	١٥,٥	١٥,٢	١٦,٩	١٥,٩	١٨,٨	١٩,٢
المجموعة الرابعة	(أ)	٥,١	٤,٧	٣,٥	٣,٣	١,٩	٢,١	٢
	(ب)	٤,٧	٥,١	٤,٧	٣,٤	٣,١	٢,٨	٢,٩

يتبع

تابع جدول رقم (٦ ـ ٤)

القطر / الفترة	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
المجموعة الخامسة (أ)	٣,٤	٣,٤	٣,٦	٤,١	٤,٣	٣,٩	٣,٩
(ب)	٣,٢	٣,٤	٣,٣	٣,٥	٣,٩	٣,٥	٣,٥
الوطن العربي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الملاحظات:

- (أ) الحدود المتوسطة المتوقعة في اطار هذا المشهد الأول.
- (ب) الحدود القصوى المتوقعة في اطار هذا المشهد الأول.
- حول تفاصيل المجموعات، انظر هامش جدول رقم (٦ ـ ٢).

يزيد عن ٤٢ من مجمل الاستثمار العربي بالزراعة في النصف الثاني من فترة الاستشراف. أما بقية المجموعات التي تشمل السودان والصومال ومصر وموريتانيا واليمن العربية، بإمكاناتها الطبيعية، فسوف يكون عليها أن تكتفي بحوالى ٤٢ بالمائة من الاستثمارات الزراعية في نهاية الفترة. ويتصل بذلك ـ علي أحسن الافتراضات ـ أن ينمو انتاج الحبوب على المستوى العربي بأقل من ٢,٢ بالمائة سنوياً، والمحاصيل النباتية الأخرى بحوالى ٤ بالمائة، واللحوم بأقل من ٤,٥ بالمائة. وهذه الصورة في مجملها تؤدي إلى انخفاض مستمر في نسبة الاكتفاء الذاتي العربي من الغذاء، هذا إذا أخذنا في الاعتبار شكل توزيع الدخل وأنماط الاستهلاك في المنطق العام لهذا المشهد(٧).

(٧) تعطي النسب المئوية التالية نسبة نصيب الفرد من الهكتار من الاراضي المروية في نهاية فترة الاستشراف إلى نصيبه في عام ١٩٨٥ في الأقطار العربية، في اطار الحدود القصوى لهذا المشهد (متضمناً زيادة مقدارها ٥٩ بالمائة في الأرض المروية عبر فترة الاستشراف):

مصر	٥٧ بالمائة	الأردن	٩٤ بالمائة	الصومال	٧٧ بالمائة
السعودية	١٣٤ بالمائة	تونس	٦٤ بالمائة	موريتانيا	٧٠ بالمائة
الجزائر	١٥١ بالمائة	ليبيا	٩٨ بالمائة	الوطن العربي	٧٢ بالمائة
المغرب	٤٦ بالمائة	لبنان	٧١ بالمائة		
العراق	٦٢ بالمائة	اليمن العربية	١١١ بالمائة		
سوريا	٤٦ بالمائة	اليمن الديمقراطية	١٢٥ بالمائة		
السودان	٥٦ بالمائة	عُمان	٢٨٥ بالمائة		

(٢) وتؤدي المعطيات التي سبق الاشارة إليها إلى تغيرات قطاعية مواكبة. فمعدلات نمو القيمة المضافة في الزراعة تتباطأ ـ وإن بقيت موجبة ـ في كل من السعودية ومصر والمغرب وسوريا، في المجموعتين الأولى والثالثة، وتثبت تقريباً في السودان والجزائر في المجموعة الخامسة، وعلى الأغلب فهي تتباطأ على مستوى الوطن العربي كله.

بهذا الشكل، فإن حصة الزراعة في توليد القيمة المضافة تبقى ثابتة على مستوى الوطن العربي، وكظاهرة متوسطة بالنسبة إلى المجموعة الأولى. ولكن هذه المشاركة للزراعة تتزايد بالنسبة إلى المجموعة الثانية، أساساً، نتيجة ما يحدث في العراق والجزائر. وبالنسبة الى باقي الأقطار الرئيسية والمجموعات، فإن النصيب النسبي للزراعة في توليد الناتج المحلي في تناقص منتظم.

(٣) وسوف تكون أقطار المجموعة الأولى ـ بخاصة السعودية ـ اضافة إلى العراق واليمن العربية والسودان، الأقطار الوحيدة الواضحة الاستجابة للزيادة المتوقعة في أسعار النفط في منتصف التسعينات. وهكذا تتناقص معدلات نمو القيمة المضافة في قطاع يشمل الاستخراج والتعدين بكل أقطار المجموعة الثالثة، والرابعة بدرجة أقل.

(٤) يزداد نصيب الصناعة التحويلية في الناتج على مستوى كل من المجموعتين الأولى والثالثة. وبالنسبة إلى الأقطار العربية الرئيسية، فإن أعلى معدلات لنمو هذا القطاع يمكن تحقيقها في العراق ثم الجزائر، فالسعودية ثم مصر. وعبر فترة الاستشراف، فمن المتوقع أن يكون التركيز الأساسي للصناعة العربية (من حيث قيمة الناتج) في السعودية ثم الجزائر، يضاف إليها مصر ثم العراق.

٣ ـ مستوى المعيشة

وبهذا الشكل، يتحسن نصيب الفرد من القيمة الحقيقية للاستهلاك العائلي في مسار الحدود القصوى بهذا المشهد، للوطن العربي، ولجميع المجموعات وكل الأقطار العربية الرئيسية. ولكن الصورة بالنسبة إلى المسار المتوسط تختلف:

أ ـ فعلى المستوى القطري، يتراجع نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي في المتوسط عبر فترة الاستشراف، في مصر وفي السعودية والمغرب، بدءاً بعام ٢٠٠٥. وبشكل عام، ستكون المجموعة الثالثة هي الأسوأ حالاً فيما يختص بنصيب الفرد من الاستهلاك العائلي، تليها المجموعة الرابعة في هذا المسار المتوسط (الجدول رقم (٦ ـ ٥)).

وفي ضوء التوجهات ـ ضمن المنطق العام لهذا المشهد ـ والاعتبارات المستقبلية الخاصة بكل قطر، تكون معدلات الزيادة السنوية المتوسطة في الانفاق الحكومي عبر فترة الاستشراف اعلى من ٦ بالمائة في كل من لبنان واليمن الديمقراطية وموريتانيا واليمن العربية والامارات

جدول رقم (٦ ـ ٥)

معدّل النموّ السنوي المتوسط للاستهلاك العائلي الحقيقي في الوطن العربي (نسب مئوية)

القطر / الفترة		١٩٩١ ـ ١٩٩٥	١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠	٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥	٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠	٢٠١١ ـ ٢٠١٥
الجزائر	(أ)	٥,٦	٣,٤	٢,٤	٢,٧	٢,٦
	(ب)	٥,٣	٤,٨	٤,٧	٤,٧	٤,٢
السعودية	(أ)	٣,٢	٢	١,٣	-٠,٧	٠,٩
	(ب)	٣,٣	٥,٥	٢,٧	٥,٤	٤,٥
السودان	(أ)	١,٦	١,١	١,٥	١,٥	١,٧
	(ب)	٢,٤	٢,٤	٣,٧	٣,٧	٣,٨
سوريا	(أ)	٢,٨	١,٩	١,٣	٠,٨	٠,٦
	(ب)	٥,٩	٤,٦	٤,١	٤	٣,٧
العراق	(أ)	٤,٥	٢,١	٢,٣	٣,٠	٢,٦
	(ب)	٤,٣	٧,٨	١,٥	٥,٥	٤,١
مصر	(أ)	٠,٨	١,٢	-٢	-٠,٣	-٠,١
	(ب)	٢,٨	٤,٢	٣,٩	٥,٢	٤,٦
المغرب	(أ)	٣,٤	١,٨	٠,٨	-٠,٩	-٠,٧
	(ب)	٥,٤	٥,١	٤,٢	٤	٤
باقي الاقطار	(أ)	٣,٥	٤,٢	٣,٤	٣,٣	٣,١
	(ب)	٤,٣	٥,٣	٣,٧	٤,٣	٤
المجموعة الأولى	(أ)	٣,٨	٣,٢	٢,٥	١,٦	١,٩
	(ب)	٣,٧	٥,٢	٣,١	٤,٧	٣,٩
المجموعة الثانية	(أ)	٤,٩	٣,٣	١,٤	٢,٨	٢,٩
	(ب)	٤,٦	٥,٩	٣	٤,٧	٤,١
المجموعة الثالثة	(أ)	١,٤	١,٣	-٠,٥	٠,٤	٠,٤
	(ب)	٣,٩	٤,٤	٤	٤,٨	٤,٣
المجموعة الرابعة	(أ)	٢,٩	٢,٨	٢	١	١,١
	(ب)	٤,٧	٥,٥	٤,١	٤,٣	٤
المجموعة الخامسة	(أ)	٣,٦	٣,٤	٣,١	٣,١	٣,٣
	(ب)	٤,٧	٥,٥	٦	٦	٦,٢
الوطن العربي	(أ)	٣,٤	٢,٧	١,٧	١,٨	٢,٠
	(ب)	٤,٢	٥,٢	٣,٦	٤,٨	٤,٢

الملاحظات:

ـ (أ) الحدود المتوسطة المتوقعة في إطار هذا المشهد الأول. =

= ـ (ب) الحدود القصوى المتوقعة في إطار هذا المشهد الأول.
ـ حول تفاصيل المجموعات، انظر هامش جدول رقم (٦ ـ ٢).

العربية المتحدة، والبحرين (ولأسباب متفاوتة)، وتكون هذه المعدلات المتوسطة للزيادة محصورة بين ٣ بالمائة و ٦ بالمائة في كلّ من السودان والمغرب وسوريا والكويت والسعودية والجزائر والأردن، وعلى الأغلب ستكون أقل من ٣ بالمائة في كل من جيبوتي والصومال وقطر وعُمان وليبيا وتونس ومصر.

ب ـ وترجمة لهذا، وانتقالاً من القيمة الى الوحدات النوعية، فإن نصيب المواطن العربي من الهكتار المروي ينخفض من ٠,٠٤٩١ هكتار في عام ١٩٨٥، إلى ٠,٠٣٥٤ هكتار في عام ٢٠١٥.

ج ـ وعبر فترة الاستشراف، ينخفض نصيب الفرد من الطاقة التجارية بالنسبة إلى كل من مصر والمغرب والسودان والاردن وتونس وجيبوتي والصومال وموريتانيا، ويزيد بمعدل سنوي متوسط أقل من ٢ بالمائة بالنسبة إلى كل من السعودية والجزائر وسوريا وليبيا والامارات العربية المتحدة واليمن الديمقراطية، ويزيد بمعدل سنوي متوسط يتجاوز ٢ بالمائة لكل من العراق والكويت ولبنان واليمن العربية وعُمان والبحرين وقطر. أما بالنسبة إلى نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية، فهو أقرب إلى الانخفاض في كل من المغرب والجزائر وجيبوتي، وينمو بمعدل سنوي متوسط أقل من ٢ بالمائة في كل من السعودية والعراق وسوريا والسودان والأردن وتونس، وبأكثر من ذلك في باقي الأقطار العربية (الجدول رقم (٦ ـ ٦)).

يعني هذا أن النمو الاقتصادي سوف يتطلب توسعاً في استهلاك الطاقة الكهربائية، بأكثر من احتياجه للتوسع في الطلب على بقية أشكال الطاقة التجارية في الاستخدام. ولا بد أن يترتب على هذا التوقع بالنسبة إلى الأقطار غير النفطية، المرتبط بمدى توافر المصادر الأولية للطاقة التجارية، عدة احتمالات، منها ضغوط لتحريك الأسعار، مع ما يرتبط بذلك من آثار توزيعية، ومنها ضغوط تتطلب تعديلات في أنماط الاستهلاك قد لا يتحملها المنطق العام لهذا المشهد المستقبلي.

٤ ـ قوة العمل

يلعب التطور التقني المتوقع وارتباطه بانتاجية العمل في كل من الأقطار والقطاعات المختلفة دوراً أساسياً في التغيرات المتوقعة في اجمالي وهيكل الطلب على قوة العمل لمقابلة احتياجات الآفاق الاقتصادية للوطن العربي.

أ ـ والأقطار العربية الوحيدة التي قد تسمح امكاناتها الاقتصادية بتحقيق معدلات نمو

جدول رقم (٦ ـ ٦)

معدّل النموّ السنوي المتوسط (عبر فترة الاستشراف) لاستهلاك الفرد من الطاقة في الوطن العربي (نسب مئوية)

القطر	الطاقة الكهربائية	اجمالي الطاقة التجارية
الأردن	٠,٠١	١,٩٦ ـ
الامارات العربية المتحدة	٢,٨٦	١,٥٧
البحرين	٢,٥٦	٤,٧٩
تونس	١,٤٠	٠,٧٢ ـ
الجزائر	٠,٧٤ ـ	١,٠١
جيبوتي	٠,١٤	٠,٥٧ ـ
السعودية	١,٩١	١,٦٧
السودان	٠,٨٣	٠,٧٠ ـ
سوريا	٠,٨٣	١,١٢
الصومال	٤,٧٥	٠,٢٨
العراق	٠,٧٢	٣,٠٢
عُمان	٤,٤٧	٢,٠٥
قطر	٤,٥٧	٣,٠٣
الكويت	٣,١٧	٢,١٨
لبنان	٠,٦٠	٤,٢١
ليبيا	٣,٦٢	١,٢٩
مصر	٣,١٢	٠,٥٣ ـ
المغرب	١,٢٥ ـ	١,٣٠ ـ
موريتانيا	٢,٢٧	٠,٣٩
اليمن الديمقراطية	٦,١٥	١,٧٣
اليمن العربية	٥,٠٦	٦,٨٠

متوسطة للطلب على قوة العمل تفوق معدلات نمو السكان، بالمسيرة المتوسطة للمشهد، هي لبنان واليمنان والصومال وموريتانيا (وربما البحرين) وذلك لأسباب تتصل بطبيعة النشاط الاقتصادي ودرجة تنوعه، وبسبب نقاط الانطلاق الجديدة في بداية فترة الاستشراف بالنسبة إلى لبنان واليمنين.

ب ـ ويعرض الجدول رقم (٦ ـ ٧) حجم الفائض، أو العجز، بين الطلب والعرض المتوقع بالنسبة إلى الأقطار العربية المختلفة، وباعتبار الحد الأقصى لزيادة مشاركة النساء في

جدول رقم (٦ - ٧)
فائض (أو عجز) العمالة بالأقطار والمجموعات العربية
(مليون نسمة)

القطر أو المجموعة	الفترة	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
الجزائر	(أ)	١,٦٥	١,٧٢	١,٨٩	٢,٧٩	٤,٢٠	٥,٧٩	٧,٦
	(ب)	١,٦٥	١,٨٥	٢,١٧	٢,٧٤	٣,١٢	٣,٧١	٤,٤٧
السعودية	(أ)	(- ٠,٣٢)	(- ٠,٤٢)	(- ٠,٢٤)	٠,٢١	٠,٨٢	١,٤٠	٢,١١
	(ب)	(- ٠,٣٢)	(- ٠,٤٩)	(- ٠,٦٢)	(- ٠,٥٥)	(- ٠,٣٨)	(- ٠,٤٩)	(- ٠,٣١)
السودان	(أ)	١,٦٢	١,٧٢	٢,٢٠	٢,٩١	٣,٧٨	٤,٩٦	٥,٦٥
	(ب)	١,٦٢	١,٧٤	٢,٠٠	٢,٣٥	٢,٥٨	٢,٨٢	٣,٠١
سوريا	(أ)	٠,٣٧	٠,٣٤	٠,٧٣	١,٥٠	٢,٣٦	٣,٥٠	٤,٩٤
	(ب)	٠,٣٧	٠,٢٥	٠,٢٦	٠,٤٦	٠,٦٨	١,٠٦	١,٦٧
العراق	(أ)	٠,١٦	٠,٦٣	١,٥٢	٢,٦١	٤,٠٦	٥,٧٢	٧,٦١
	(ب)	٠,١٦	٠,٦١	١,٣١	١,٨٥	٢,٧٥	٣,٦٦	٤,٥٠
مصر	(أ)	٣,٣٧	٣,٩٨	٥,٦٢	٧,٧٤	١٠,٨٨	١٣,٩٩	١٧,٢٧
	(ب)	٣,٣٧	٣,٨٣	٤,٦٠	٤,٨٤	٥,٥٤	٥,٧٨	٦,٠١
المغرب	(أ)	١,١٣	١,٠١	١,٥٣	٣,٠٨	٥,٢٧	٧,٩٨	١١,٢٤
	(ب)	١,١٣	١,٠٣	٠,٧٧	١,١٢	١,٦١	٢,٥٧	٣,٨٢
باقي الأقطار	(أ)	(- ٠,٧١)	(- ٢,١٧)	(- ٢,٩٣)	(- ٣,٣٤)	(- ٣,١٣)	(- ٢,٩١)	(- ٢,٦٢)
	(ب)	(- ٠,٧١)	(- ٢,٢٩)	(- ٣,٨٢)	(- ٥,٦٨)	(- ٧,٣٥)	(- ٩,٣٣)	(- ١١,٦٤)
المجموعة الأولى	(أ)	(- ٢,٥١)	(- ٣,٥٣)	(- ٣,٩٩)	(- ٤,١٧)	(- ٤,٠٥)	(- ٣,٧٩)	(- ٣,٣٤)
	(ب)	(- ٢,٥١)	(- ٣,٥٨)	(- ٤,٣٤)	(- ٤,٨٨)	(- ٥,٢٠)	(- ٥,٦٢)	(- ٥,٧٢)
المجموعة الثانية	(أ)	١,٨٥	٢,٤٣	٣,٦٠	٥,٧١	٨,٧٣	١٢,١٤	١٦,٠٧
	(ب)	١,٨٥	٢,٥٥	٣,٦٤	٤,٨٨	٦,٢٩	٧,٩٤	٩,٧٥
المجموعة الثالثة	(أ)	٣,٧٩	٤,١٣	٦,٢٦	٩,٤٣	١٣,٧٣	١٨,٣٦	٢٣,٥٠
	(ب)	٣,٧٩	٣,٧٨	٤,١٧	٤,١٨	٤,٥٤	٤,٦٨	٥,٠٨
المجموعة الرابعة	(أ)	١,٦٤	١,٦٨	٢,٤٣	٤,١٩	٦,٦٦	٩,٥٧	١٣,١٦
	(ب)	١,٦٤	١,٦٩	١,٦١	٢,٠٩	٢,٧٦	٣,٧٦	٥,١٦
المجموعة الخامسة	(أ)	٢,٥٠	٢,١٠	٢,٠٤	٢,٣٣	٣,١٦	٣,٨٩	٤,٤٢
	(ب)	٢,٥٠	٢,٠٩	١,٥٨	٠,٨٧	٠,١٦	(- ٠,٩٧)	(- ٢,٧٣)
الوطن العربي	(أ)	٧,٢٧	٦,٨١	١٠,٣٣	١٧,٤٩	٢٨,٢٣	٤٠,١٦	٥٣,٨١
	(ب)	٧,٢٧	٦,٥٣	٦,٦٧	٧,١٣	٨,٥٥	٩,٧٨	١١,٥٥

الملاحظات:

- (أ) الحدود المتوسطة المتوقعة في اطار هذا المشهد الأول.
- (ب) الحدود القصوى المتوقعة في اطار هذا المشهد الأول.
- حول تفاصيل المجموعات، انظر هامش جدول رقم (٦ ـ ٢).

ظل المنطق العام لهذا المشهد[٨].

ومن هذا الجدول، يظهر أن العجز في توافر قوة العمل في اقطار الوطن العربي ذات العجز يغطي ٢٦,٤ بالمائة من الفائض في قوة العمل في الأقطار الأخرى في نهاية فترة الاستشراف.

ج ـ كذلك يتضح أنه رغم الزيادة الصغيرة والمتباطئة في طلب المجموعة الأولى على العمالة الوافدة والتي تبلغ اقصى حد لها (٥,٧ ملايين نسمة) في نهاية فترة الاستشراف، فإن العمالة الفائضة في المجموعات الثانية والثالثة والرابعة في تزايد مستمر، وأن العمالة الفائضة في المجموعة الأخيرة تتناقص عبر فترة الاستشراف.

د ـ وتظهر التوقعات انه سيترتب على النمو الاقتصادي، السالف عرضه، زيادة حقيقية وكبيرة في العمالة في الصناعة التحويلية وعلى حساب نمو العمالة في باقي القطاعات السلعية، حتى منتصف فترة الاستشراف في مجمل كل من المجموعتين الأولى والثالثة (وفي سوريا والسعودية ومصر من الأقطار الرئيسية)، ثم تتراجع هذه المعدلات لمصلحة النمو في قطاع الخدمات في الأقطار الرئيسية اعلاه. وبالنسبة الى المجموعة الخامسة، فإن زيادة حقيقية وكبيرة في العمالة بالصناعة التحويلية تستمر عبر فترة الاستشراف كلها، وتصاحبها معدلات زيادة أكبر في باقي القطاعات السلعية. أما في مجمل المجموعتين الثانية والرابعة، فليس من المتوقع تحقيق معدلات مناسبة لزيادة العمالة في الصناعة التحويلية عبر فترة الاستشراف (الجدول رقم (٦ ـ ٨)).

هـ ـ وأما بالنسبة إلى العمالة في غير قطاعي الزراعة والخدمات (خلاف خدمات الانتاج المباشرة)، فالمتوقع زيادتها ـ في النصف الأول من فترة الاستشراف ـ بمعدلات تقرب من معدلات نمو السكان في المجموعات الأولى والثالثة والرابعة، وتفوق معدلات نمو السكان في المجموعة الخامسة، وتقل عن معدلات نمو السكان في المجموعة الثانية. وتكون أعلى المعدلات بين الأقطار الرئيسية ـ في هذا النصف الأول من فترة الاستشراف ـ في سوريا والعراق والمغرب على الترتيب. أما في النصف الثاني من فترة الاستشراف، فأقطار المجموعة الخامسة، اضافة إلى العراق من أقطار المجموعة الثانية، ستحافظ على معدلات عالية لنمو العمالة غير الزراعية والخدمية.

---

(٨) تتطور نسبة مشاركة اجمالي السكان في المجموعة الأولى من ٥٧ بالمائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٩ بالمائة في عام ٢٠١٥، بالدرجة الأولى بسبب ارتفاع سن العمل وانتشار التعلّم واتساعه في السعودية.

جدول رقم (٦ ـ ٨)

معدل نمو العمالة العربية في بعض القطاعات بالأقطار الرئيسية والمجموعات العربية

(نسب مئوية)

القطر والمجموعة	الفترة	معدل نمو العمالة في الصناعة التحويلية			معدل نمو العمالة في الاقتصاد القومي ما عدا الخدمات والزراعة		
		١٩٨٥	٢٠٠٠	٢٠١٥	١٩٨٥	٢٠٠٠	٢٠١٥
الجزائر	(أ)	٠,٦٥	٠,٦٩	٠,٥٦	١,٦	٢,٢٨	٢,٢٩
			(٠,٤)	(-١,٤)		(٢,٤)	(٢٠,٠)
	(ب)	٠,٦٥	٠,٧	٠,٨٨	١,٦	٢,٢٩	٣,٢٤
			(٠,٥)	(١,٥)		(٢,٥)	(٢,٣)
السعودية	(أ)	٠,٣٨	٠,٤٥	٠,٣٦	١,٤٥	١,٥١	١,٢٨
			(١,١)	(-١,٥)		(٠,٢)	(-١,١)
	(ب)	٠,٣٨	٠,٦٤	٠,٩٧	١,٤٥	١,٨٧	٢,٤٠
			(٣,٥)	(٢,٨)		(١,٧)	(١,٧)
السودان	(أ)	٠,٢٤	٠,٢٦	٠,٢٩	٠,٧٥	٠,٩١	٠,٩٨
			(٠,٤)	(٠,٨)		(١,٣)	(٠,٥)
	(ب)	٠,٢٤	٠,٢٩	٠,٤٦	٠,٧٥	١,٠٤	١,٥٨
			(١,١)	(٣,٢)		(٢,١)	(٢,٩)
سوريا	(أ)	٠,٢٠	٠,٣٦	٠,٣٢	٠,٨٤	١,٣٢	١,٢٠
			(٤,١)	(-٠,٨)		(٣,٠)	(-٠,٧)
	(ب)	٠,٢٠	٠,٥٧	٠,٩٤	٠,٨٤	١,٨٩	٢,٨٦
			(٧,٣)	(٣,٤)		(٥,٥)	(٢,٨)
العراق	(أ)	٠,٣٨	٠,٣٠	٠,٢٩	١,٤٢	١,٧٨	٢,٠٣
			(-١,٥)	(-٠,٣)		(١,٥)	(٠,٩)
	(ب)	٠,٣٨	٠,٣٦	٠,٤٦	١,٤٢	٢,٠٣	٣,٠٨
			(-٠,٣)	(١,٦)		(٢,٤)	(٢,٨)
مصر	(أ)	١,٧١	٢,٢٣	٢,١٨	٤,٤١	٥,٥٤	٥,٤٦
			(١,٨)	(-٠,٢)		(١,٥)	(-٠,١)
	(ب)	١,٧١	٣,٠٥	٥,٣٨	٤,٤١	٧,١٦	١١,٨١
			(٣,٩)	(٣,٩)		(٣,٣)	(٣,٤)
المغرب	(أ)	٠,٩١	٠,٩٦	٠,٧٠	١,٨٤	٢,٥٢	٢,١٤
			(٠,٣)	(-٢,٠)		(٢,١)	(-١,١)
	(ب)	٠,٩١	١,١٨	١,٥٥	١,٨٤	٣,٣١	٤,٩٨
			(١,٧)	(١,٨)		(٤,٠)	(٢,٨)

يتبع

تابع جدول رقم (٦ ـ ٨)

القطر والمجموعة / الفترة		معدل نمو العمالة في الصناعة التحويلية			معدل نمو العمالة في الاقتصاد القومي ما عدا الخدمات والزراعة		
		١٩٨٥	٢٠٠٠	٢٠١٥	١٩٨٥	٢٠٠٠	٢٠١٥
باقي الأقطار	(أ)	١,٢٣	٢,٠٨	٢,٦٩	٤,٣٢	٦,٦٤	٨,٤٠
			(٣,٦)	(١,٧)		(٢,٩)	(١,٦)
	(ب)	١,٢٣	٢,٥٤	٤,٤٢	٤,٣٢	٧,٧١	١٢,٥٤
			(٥,٠)	(٣,٨)		(٣,٩)	(٣,٣)
المجموعة الأولى	(أ)	٠,٦٧	١,١٦	١,٢٤	٣,٠٣	٣,٧٨	٣,٧٥
			(٣,٨)	(٠,٤)		(١,٥)	(٠,٠)
	(ب)	٠,٦٧	١,٣٤	١,٨٤	٣,٠٣	٤,١٤	٤,٨٨
			(٤,٨)	(٢,١)		(٢,١)	(١,١)
المجموعة الثانية	(أ)	١,١٢	١,١٣	١,٠٠	٣,٥٠	٤,٦٩	٥,١١
			(٠,٠)	(-٠,٨)		(٢,٠)	(٠,٦)
	(ب)	١,١٢	١,٢٠	١,٥٠	٣,٥٠	٤,٩٨	٧,١٤
			(٠,٥)	(١,٥)		(٢,٤)	(٢,٤)
المجموعة الثالثة	(أ)	٢,٤٦	٣,٣٤	٣,٤٢	٦,٣١	٨,٢٧	٨,٢٨
			(٢,١)	(٠,٢)		(١,٨)	(٠,٠)
	(ب)	٢,٤٦	٤,٧٧	٨,٦٢	٦,٣١	١١,١٢	١٨,٣٣
			(٤,٥)	(٤,٠)		(٣,٩)	(٣,٤)
المجموعة الرابعة	(أ)	١,٠٤	١,٠٧	٠,٨٦	٢,٢٥	٣,٠٠	٢,٨٧
			(٠,٢)	(-١,٥)		(٢,٠)	(-٠,٣)
	(ب)	١,٠٤	١,٣١	١,٧٤	٢,٢٥	٣,٨٤	٥,٨٦
			(١,٦)	(١,٩)		(٣,٦)	(٢,٩)
المجموعة الخامسة	(أ)	٠,٤٢	٠,٦٢	٠,٨٧	١,٥٧	٢,٧٥	٣,٨٥
			(٢,٧)	(٢,٣)		(٣,٨)	(٢,٣)
	(ب)	٠,٤٢	٠,٧٠	١,٣٥	١,٥٧	٣,٢٣	٦,٢٩
			(٣,٥)	(٤,٥)		(٤,٩)	(٤,٥)
الوطن العربي	(أ)	٥,٧٠	٧,٣٢	٧,٣٩	١٦,٦٥	٢٢,٥٠	٢٣,٨٦
			(١,٧)	(٠,١)		(٢,٠)	(٠,٤)
	(ب)	٥,٧٠	٩,٣٢	١٥,٠٤	١٦,٦٥	٢٧,٣١	٤٢,٥٠
			(٣,٣)	(٣,٢)		(٣,٤)	(٣,٠)

الملاحظات:

- (أ) الحدود المتوسطة المتوقعة في اطار هذا المشهد الأول.
- (ب) الحدود القصوى المتوقعة في اطار هذا المشهد الأول.
- حول تفاصيل المجموعات، انظر هامش الجدول رقم (٦ ـ ٢).

=

= ـ الارقام بين الأقواس تمثل معدل النمو السنوي المتوسط عبر فترة ١٥ سنة سابقة، حتى ٢٠٠٠، ثم من ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٥ .

و ـ وتوضح هذه الجداول أن الآفاق التقنية المتوقعة على المستوى العالمي، وتقسيم العمل الدولي المتوقع، وطبيعة المشروعات التي بدأتها بعض الأقطار العربية في الفترة الأخيرة، تؤدي في مجملها الى عدد من النتائج :

ـ إن التوسع الصناعي في أقطار المجموعة الأولى، ومع شكل التغير التقني المتضمن في المشروعات المختلفة، سيؤديان إلى تصاعد حصة هذه الأقطار من قوة العمل الصناعية العربية، وسيصحب ذلك توسع في عمالة الخدمات الانتاجية. ولكن الخيارات التقنية المتضمنة في المشروعات ـ الصناعية وغير الصناعية ـ ستكون على مستوى عال من التحديث والأتمتة، مما يؤدي إلى ارتفاع حصة أقطار هذه المجموعة من مهارات بعينها، ولكنها لن تؤدي الى ارتفاع حصتها من مجمل القوة الماهرة، ولا إلى ارتفاع محسوس في حصتها من اجمالي الطلب على القوة العاملة في مجمل القطاعات (انظر الجدول رقم (٦ ـ ٩)).

ـ والتوسع الصناعي في أقطار المجموعة الثالثة يرتبط بتزايد حصة أقطار هذه المجموعة من مجمل القوة العاملة الماهرة، كما يرتبط بانخفاض حصتها من الطلب على قوة العمل الصناعية تماشياً مع ذلك، بالقدر الذي يؤدي الى عدم تغير حصتها في مجمل القوة العاملة بمجمل القطاعات.

ـ وفي الوقت الذي لا تتغير فيه كثيراً درجة مشاركة كل من المجموعات العربية الخمس في مجمل الطلب على قوة العمل في مجمل القطاعات الاقتصادية، فإن حصتي المجموعتين الثالثة والخامسة في الطلب على قوة العمل في الصناعة التحويلية ستتزايد، أما حصة المجموعة الرابعة فستتناقص عبر فترة الاستشراف.

٥ ـ العلاقة بالعالم الخارجي

وتظهر المقارنة بين تطور المتغيرات الاجمالية المختلفة، وفجوة التعامل مع العالم الخارجي، أن عدة أقطار سوف تتعرض لضغوط تضخمية مستمرة، لا بد من أن تترتب عليها زيادة في الأسعار، واعادة لتوزيع الدخل في كل قطر. وفي سعي فريق الدراسة لتحريك النموذج الى حدوده القصوى من خلال تغيير سياسات الدعم والضرائب والانفاق الحكومي ـ دون الخروج على المنطق العام لهذا المشهد ـ بقيت مجموعة من الأقطار مهددة في جميع الأحوال بآثار هذه الضغوط التضخمية. هذه الأقطار هي : مصر واليمن العربية (حتى عام ٢٠٠٠ على الأقل)، والمغرب والسودان ولبنان واليمن الديمقراطية وموريتانيا وجيبوتي طوال فترة الاستشراف.

جدول رقم (٦ ـ ٩)

توزيع الطلب الحقيقي للصناعة التحويلية على قوة العمل بين الأقطار والمجموعات العربية

(نسب مئوية)

القطر	الفترة	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
الجزائر	(أ)	١١,٤	١٠,٢	١٠	٩,٥	٨,٨	٨,٢	٧,٦
	(ب)	١١,٤	٩,٨	٨,٧	٧,٥	٧,١	٦,٤	٥,٨
السعودية	(أ)	٦,٧	٦,٦	٦,٨	٦,١	٥,٥	٥,٢	٤,٨
	(ب)	٦,٧	٦,٧	٧,٤	٦,٨	٦,٤	٦,٦	٦,٤
السودان	(أ)	٤,٣	٣,٧	٣,٥	٣,٥	٣,٧	٣,٨	٣,٩
	(ب)	٤,٣	٣,٧	٣,٣	٣,١	٣,١	٣	٣,١
سوريا	(أ)	٣,٥	٤,٤	٤,٧	٤,٩	٤,٩	٤,٧	٤,٣
	(ب)	٣,٥	٤,٦	٥,٤	٦,١	٦,٣	٦,٣	٦,٢
العراق	(أ)	٦,٦	٥,٢	٤,٤	٤,١	٣,٩	٣,٩	٣,٩
	(ب)	٦,٦	٥,٢	٤,٣	٣,٨	٣,٥	٣,٢	٣
مصر	(أ)	٣٠	٣٠,٤	٣٠,٦	٣٠,٤	٢٩,٧	٢٩,٤	٢٩,٥
	(ب)	٣٠	٣٠,٧	٣١,٣	٣٢,٧	٣٣,٥	٣٤,٥	٣٥,٨
المغرب	(أ)	١٦	١٤,٨	١٤	١٣,١	١٢	١٠,٧	٩,٥
	(ب)	١٦	١٤,٦	١٣,٧	١٢,٧	١١,٧	١٠,٨	١٠,٣
باقي الأقطار	(أ)	٢١,٦	٢٤,٦	٢٥,٩	٢٨,٤	٣١,٥	٣٤,٢	٣٦,٤
	(ب)	٢١,٦	٢٤,٧	٢٥,٩	٢٧,٣	٢٨,٥	٢٩,١	٢٩,٤
المجموعة الأولى	(أ)	١١,٧	١٣,٨	١٤,٩	١٥,٩	١٦,٨	١٦,٩	١٦,٨
	(ب)	١١,٧	١٣,٨	١٤,٧	١٤,٤	١٣,٨	١٣,١	١٢,٢
المجموعة الثانية	(أ)	١٩,٦	١٧,٢	١٦,٤	١٥,٤	١٤,٧	١٤,٢	١٣,٦
	(ب)	١٩,٦	١٦,٨	١٤,٧	١٢,٩	١٢	١٠,٩	٩,٩
المجموعة الثالثة	(أ)	٤٣,٢	٤٥,٢	٤٥,٧	٤٥,٧	٤٥,٥	٤٥,٨	٤٦,٣
	(ب)	٤٣,٢	٤٦	٤٨,٣	٥١,٢	٥٣,٤	٥٥,٤	٥٧,٣
المجموعة الرابعة	(أ)	١٨,٢	١٦,٥	١٥,٥	١٤,٧	١٣,٧	١٢,٦	١١,٦
	(ب)	١٨,٢	١٦,٣	١٥,١	١٤	١٢,٩	١٢	١١,٦
المجموعة الخامسة	(أ)	٧,٣	٧,٣	٧,٦	٨,٤	٩,٣	١٠,٥	١١,٧
	(ب)	٧,٣	٧,٢	٧,٢	٧,٥	٧,٩	٨,٥	٩
الوطن العربي		١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الملاحظات:

ـ (أ) الحدود المتوسطة المتوقعة في اطار هذا المشهد الأول. =

= ـ (ب) الحدود القصوى المتوقعة في اطار هذا المشهد الأول.
ـ حول تفاصيل المجموعات، انظر هامش الجدول رقم (٦ ـ ٢).

أ ـ وبتجميع الأقطار في مجموعات، فإن كلا من فجوة الصادرات ـ الواردات وفجوة الاستثمار ـ الادخار ستضيق بالنسبة إلى المجموعة الثالثة حتى عام ٢٠٠٠، ولكنها ستتسع بالنسبة إلى المجموعة الثانية حتى نهاية فترة الاستشراف.

ويرتبط هذا بتوقع صعوبة تحقيق زيادات محسوسة في قيمة الصادرات السلعية في المجموعات العربية فيما عدا المجموعتين الأولى والثانية، وذلك مع وجود زيادة محسوسة في قيم الصادرات الخدمية لهذه المجموعات. وعلى الأغلب فسوف تتقدم المجموعتان الأولى والثانية لتحظيا بنصيب يتجاوز ثلاثة أرباع الصادرات الصناعية والزراعية للوطن العربي (الجدول رقم (٦ ـ ١٠)). ويمكن ملاحظة استئثار المجموعتين الأولى والثانية بحوالى ٦٥ بالمائة من الورادات الغذائية عبر فترة الاستشراف (الجدول رقم (٦ ـ ١١)).

ب ـ أما بالنسبة إلى معدلات التبادل مع العالم الخارجي، أخذاً في الاعتبار تركيبة الواردات والصادرات لكل من الأقطار العربية عبر فترة الاستشراف، فالمتوقع كما يلاحظ في الجدول رقم (٦ ـ ١٢) الآتي:

ـ ميل معدلات التبادل لغير مصلحة متوسطي المجموعتين الأولى والثانية حتى عام ٢٠٠٠، وبعدها يبدأ التصاعد حتى عام ٢٠١٠، ثم الانخفاض بعد ذلك.

ـ الانخفاض السريع في معدلات التبادل لغير مصلحة متوسط المجموعتين الرابعة والخامسة، ويتوقع أن يستمر حتى عام ٢٠٠٥، ثم يبدأ في التحسن تدريجياً.

ـ تدهور معدلات التبادل لغير مصلحة المجموعتين الثالثة والرابعة ولغير مصلحة مصر والمغرب وتونس ولبنان، طوال فترة الاستشراف.

ـ واختلافاً مع المجموعة الثانية، فإن التحسن في معدلات تبادل الجزائر يبدأ من عام ٢٠٠٥.

ـ واختلافاً مع ما ذكر عن المجموعة الرابعة، فإن التحسن في معدلات تبادل الأردن مع العالم الخارجي يبدأ في عام ٢٠١٠.

٦ ـ العدالة والتوزيع

ويمكننا أن نختتم عرضنا لتفاعل القياسات (والتوقعات) الكمية في اطار هذا المشهد

جدول رقم (٦ ـ ١٠)

حصة الأقطار والمجموعات العربية من الصادرات الزراعية والصناعية

(نسب مئوية)

القطر أو المجموعة	الفترة	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
الجزائر	(أ)	١٢,٣	١١,٩	١٢,٦	١٣,٣	١٣,٣	١٣,١	١٣,٢
	(ب)	١٢,٣	١١,٤	١١,١	١١,٤	١٢,٢	١٢,٢	١٢,٤
السعودية	(أ)	٢٣,٧	٢٦,٠	٢٦,٤	٢٤,٤	٢٢,١	٢٠,٦	١٩,٣
	(ب)	٢٣,٧	٢٦,٨	٢٩,٦	٢٩,٤	٢٩,١	٣٠,٨	٣١,٢
السودان	(أ)	٢,٥	١,٩	١,٦	١,٤	١,٣	١,٢	١,١
	(ب)	٢,٥	١,٩	١,٥	١,٣	١,٢	١,١	١,٠
سوريا	(أ)	٢,٦	٢,٤	٢,٢	٢,١	١,٩	١,٧	١,٥
	(ب)	٢,٦	٢,٤	٢,٣	٢,٤	٢,٣	٢,١	٢,٠
العراق	(أ)	٦,٤	٥,٤	٥,٠	٥,١	٥,٤	٥,٦	٦,١
	(ب)	٦,٤	٥,٤	٤,٩	٥,٣	٥,٥	٥,٦	٦,٠
مصر	(أ)	١٢,٣	١٠,٣	٩,١	٨,٤	٧,٦	٦,٨	٦,٣
	(ب)	١٢,٣	١٠,٣	٩,١	٨,٨	٨,٤	٨,٠	٧,٩
المغرب	(أ)	٧,٥	٦,٦	٥,٨	٥,٢	٤,٦	٣,٩	٣,٣
	(ب)	٧,٥	٦,٥	٥,٨	٥,٣	٤,٨	٤,٢	٣,٩
باقي الاقطار	(أ)	٣٢,٧	٣٥,٤	٣٧,٢	٤٠,١	٤٤,٠	٤٧,١	٤٩,٣
	(ب)	٣٢,٧	٣٥,٢	٣٥,٦	٣٦,١	٣٦,٥	٣٥,٩	٣٥,٥
المجموعة الأولى	(أ)	٣١,٠	٣٦,٤	٣٨,١	٣٨,٠	٣٧,٣	٣٦,٥	٣٥,٦
	(ب)	٣١,٠	٣٧,٠	٤٠,٤	٤٠,٩	٤٠,٧	٤١,٦	٤١,٥
المجموعة الثانية	(أ)	٣٠,٨	٣٠,٢	٣١,٧	٣٣,٦	٣٦,٣	٣٨,٨	٤١,٠
	(ب)	٣٠,٨	٢٩,٧	٢٩,٤	٣٠,٠	٣١,٧	٣٢,١	٣٢,٦
المجموعة الثالثة	(أ)	١٦,٩	١٤,٦	١٣,١	١٢,١	١١,٠	١٠,٠	٩,٣
	(ب)	١٦,٩	١٤,٧	١٣,٤	١٣,٢	١٢,٨	١٢,٢	١٢,٠
المجموعة الرابعة	(أ)	١٥,٠	١٣,٧	١٢,٦	١٢,١	١١,٤	١١,٠	١٠,٨
	(ب)	١٥,٠	١٣,٥	١٢,٥	١٢,٠	١١,٣	١٠,٩	١٠,٨
المجموعة الخامسة	(أ)	٦,٢	٥,١	٤,٥	٤,٢	٣,٩	٣,٦	٣,٤
	(ب)	٦,٢	٥,٠	٤,٣	٣,٩	٣,٦	٣,٢	٣,٠
الوطن العربي		١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

الملاحظات:

- (أ) الحدود المتوسطة المتوقعة في اطار هذا المشهد الأول.

= - (ب) الحدود القصوى المتوقعة في اطار هذا المشهد الأول.
- حول تفاصيل المجموعات، انظر هامش الجدول رقم (٦ - ٢).

بعرض ما نتوقعه في اتجاه توزيع الدخل في اقطار الوطن العربي. فقد أوضحت المحاولة[٩] التي قام بها الفريق عدة نتائج، اعتمدت على ما تم استعراضه من تطورات داخلية لكل قطر ومدى تأثره بالمعطيات العالمية (الجدول رقم (٦ - ١٣)).

أ - توقع تحسن في توزيع الدخل - عبر فترة الاستشراف - في السعودية (رغم ثبات نصيب الفرد من الدخل في المتوسط)، واستقرار الشكل الحالي لتوزيع الدخل في البحرين (مع ارتفاع واضح في نصيب الفرد من الدخل في حالة البحرين).

ب - توقع تدهور شكل توزيع الدخل (وكذلك نصيب الفرد في المتوسط من الدخل) في كل من المغرب، ومصر، والأردن، وليبيا وجيبوتي. وكذلك تدهور شكل توزيع الدخل، ولكن مع تحسن نصيب الفرد من الدخل في كل من العراق وسوريا والسودان وتونس واليمن العربية وعُمان والصومال وموريتانيا.

ج - توقع تدهور شكل توزيع الدخل عامة، مع مراعاة تقريب المسافة بين أغنى ٥ بالمائة وافقر ٥٠ بالمائة ولمصلحة الفئة المتوسطة (مع ارتفاع في نصيب الفرد في المتوسط من الدخل)، في كل من الجزائر، والكويت واليمن الديمقراطية وقطر والامارات العربية المتحدة.

والآن، يمكننا الانتقال إلى تداعيات هذا المشهد على محور المجتمع والدولة في أقطار الوطن العربي.

(٩) سوف نستعرض المحاولة في الوثيقة الفنية في اطار هذه الدراسة لاستشراف مستقبل الوطن العربي.

جدول رقم (٦ ـ ١١)

حصة الأقطار العربية من الواردات الغذائية (نسب مئوية)

القطر / الفترة		١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
الجزائر	(أ)	٩,٢	٩,٧	١٠,٣	١٠,٦	١٠,٦	١٠,٧	١٠,٨
	(ب)	٩,٢	٩,٧	١٠,٣	١٠,٦	١٠,٦	١٠,٧	١٠,٨
السعودية	(أ)	٢٤,٠	٢٢,٠	٢٠,١	١٩,٦	٢١,٦	٢١,٩	٢٢,٠
	(ب)	٢٤,٠	٢٢,٠	٢٠,١	١٩,٦	٢١,٦	٢١,٩	٢٢,٠
السودان	(أ)	١,١	١,١	١,١	١,١	١,٠	٠,٩	٠,٨
	(ب)	١,١	١,١	١,١	١,١	١,٠	٠,٩	٠,٨
سوريا	(أ)	٣,٥	٣,٧	٣,٩	٤,٠	٤,٠	٤,١	٤,١
	(ب)	٣,٥	٣,٧	٣,٩	٤,٠	٤,٠	٤,١	٤,١
العراق	(أ)	١٠,٩	١١,٦	١٢,٣	١٢,٦	١٣,٢	١٤,١	١٤,٨
	(ب)	١٠,٩	١١,٦	١٢,٣	١٢,٦	١٣,٢	١٤,١	١٤,٨
مصر	(أ)	١٦,٦	١٧,٦	١٨,٧	١٩,١	١٧,٣	١٥,٩	١٤,٥
	(ب)	١٦,٦	١٧,٦	١٨,٧	١٩,١	١٧,٣	١٥,٩	١٤,٥
المغرب	(أ)	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,١	٣,٧	٣,٤	٤,٠
	(ب)	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,١	٣,٧	٣,٤	٤,٠
باقي الأقطار	(أ)	٣٠,٥	٣٠,٢	٢٩,٣	٢٩,٠	٢٨,٧	٢٨,٩	٢٩,٠
	(ب)	٣٠,٥	٣٠,٢	٢٩,٣	٢٩,٠	٢٨,٧	٢٨,٩	٢٩,٠
المجموعة الأولى	(أ)	٣٧,٣	٣٥,٠	٣٢,٢	٣١,٤	٣٣,٥	٣٤,١	٣٤,٣
	(ب)	٣٧,٣	٣٥,٠	٣٢,٢	٣١,٤	٣٣,٥	٣٤,١	٣٤,٣
المجموعة الثانية	(أ)	٢٦,٧	٢٧,٣	٢٨,١	٢٨,٥	٢٩,١	٣٠,٢	٣١,٠
	(ب)	٢٦,٧	٢٧,٣	٢٨,١	٢٨,٥	٢٩,١	٣٠,٢	٣١,٠
المجموعة الثالثة	(أ)	٢١,١	٢٢,٣	٢٣,٦	٢٤,١	٢٢,٢	٢٠,٨	١٩,٣
	(ب)	٢١,١	٢٢,٣	٢٣,٦	٢٤,١	٢٢,٢	٢٠,٨	١٩,٣
المجموعة الرابعة	(أ)	٩,٤	٩,٦	٩,٩	٩,٧	٩,١	٨,٦	٨,٩
	(ب)	٩,٤	٩,٦	٩,٩	٩,٧	٩,١	٨,٦	٨,٩
المجموعة الخامسة	(أ)	٥,٦	٥,٩	٦,٢	٦,٣	٦,٢	٦,٢	٦,٥
	(ب)	٥,٦	٥,٩	٦,٢	٦,٣	٦,٢	٦,٢	٦,٥
الوطن العربي		١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

الملاحظات: ـ (أ) الحدود المتوسطة المتوقعة في اطار هذا المشهد الأول.

ـ (ب) الحدود القصوى المتوقعة في اطار هذا المشهد الأول.

ـ حول تفاصيل المجموعات، انظر هامش الجدول رقم (٦ ـ ٢).

جدول رقم (٦ - ١٢)
مؤشر لتطور معدلات التبادل بسعر سلة الصادرات الى سعر سلة الواردات

القطر والمجموعة	الفترة	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
الاردن	(أ)	١,٠٠	١,٠٠	٠,٩٦	٠,٨٥	٠,٨٧	٠,٨٨	٠,٩٤
	(ب)	١,٠٠	٠,٩٩	٠,٩٢	٠,٨٠	٠,٧٩	٠,٨١	٠,٨٦
تونس	(أ)	١,٠٠	٠,٩٩	١,٠٠	٠,٩٤	٠,٨٨	٠,٨٢	٠,٧٥
	(ب)	١,٠٠	٠,٩٨	٠,٩٤	٠,٨٧	٠,٨٢	٠,٧٩	٠,٧٤
الجزائر	(أ)	١,٠٠	٠,٩٢	٠,٨٣	٠,٨٨	٠,٩١	١,٠٥	١,٠٢
	(ب)	١,٠٠	٠,٩٢	٠,٨٣	٠,٧٩	٠,٨١	٠,٩٥	٠,٩٢
جيبوتي	(أ)	١,٠٠	١,٠١	٠,٩٦	٠,٨٦	٠,٨٦	٠,٨٩	٠,٩٤
	(ب)	١,٠٠	١,٠٠	٠,٩٥	٠,٨٤	٠,٨٣	٠,٨٧	٠,٩١
السعودية	(أ)	١,٠٠	٠,٩٦	٠,٩٥	٠,٩٦	٠,٩٩	١,١١	١,٠٤
	(ب)	١,٠٠	٠,٩٥	٠,٨٨	٠,٨٣	٠,٨٥	٠,٩٨	٠,٩٢
السودان	(أ)	١,٠٠	٠,٩٤	٠,٨٢	٠,٧٠	٠,٦٧	٠,٧٠	٠,٦٩
	(ب)	١,٠٠	٠,٩٣	٠,٧٤	٠,٦٠	٠,٥٨	٠,٦٢	٠,٦٣
سوريا	(أ)	١,٠٠	٠,٩٦	٠,٩٨	٠,٩٤	١,٠٠	١,٠٥	١,٠٧
	(ب)	١,٠٠	٠,٩٥	٠,٨٨	٠,٨٢	٠,٨١	٠,٨٨	٠,٨٨
الصومال	(أ)	١,٠٠	٠,٩٣	٠,٧٨	٠,٦٦	٠,٦١	٠,٦٣	٠,٦٥
	(ب)	١,٠٠	٠,٩٣	٠,٧٨	٠,٦٧	٠,٦٢	٠,٦٣	٠,٦٥
العراق	(أ)	١,٠٠	٠,٩٣	٠,٩٦	٠,٩٨	١,٠٥	١,٢٦	١,٢١
	(ب)	١,٠٠	٠,٩٣	٠,٩٠	٠,٩٢	٠,٩٨	١,٢١	١,١٧
الكويت	(أ)	١,٠٠	٠,٩٦	٠,٩٥	٠,٩٥	١,٠١	١,٢٠	١,١٣
	(ب)	١,٠٠	٠,٩٦	٠,٩٥	٠,٩٥	١,٠١	١,٢٠	١,١٣
لبنان	(أ)	١,٠٠	٠,٩٣	٠,٧٧	٠,٦٤	٠,٦٠	٠,٦١	٠,٦٢
	(ب)	١,٠٠	٠,٩٣	٠,٧٧	٠,٦٤	٠,٦٠	٠,٦١	٠,٦٢
ليبيا	(أ)	١,٠٠	٠,٩٣	٠,٨٥	٠,٨٤	٠,٨٧	١,٠٤	١,٠٤
	(ب)	١,٠٠	٠,٩٢	٠,٨٥	٠,٨٣	٠,٨٦	١,٠٣	١,٠٣
مصر	(أ)	١,٠٠	٠,٩٦	٠,٩٠	٠,٨٤	٠,٧٨	٠,٧١	٠,٦٩
	(ب)	١,٠٠	٠,٩٥	٠,٨٣	٠,٧٢	٠,٦٧	٠,٦٦	٠,٦٦
المغرب	(أ)	١,٠٠	٠,٩٦	٠,٨٨	٠,٧٨	٠,٧٣	٠,٧٠	٠,٧٠
	(ب)	١,٠٠	٠,٩٥	٠,٨١	٠,٦٧	٠,٦٢	٠,٦٣	٠,٦٣
موريتانيا	(أ)	١,٠٠	٠,٩٢	٠,٧٦	٠,٦٢	٠,٥٨	٠,٦٣	٠,٦٥
	(ب)	١,٠٠	٠,٩٢	٠,٧٤	٠,٦٠	٠,٥٦	٠,٦٠	٠,٦٤

يتبع

تابع جدول رقم (٦ ـ ١٢)

القطر والمجموعة	الفترة	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
اليمن الديمقراطية	(أ)	١,٠٠	٠,٩٨	٠,٩٢	٠,٨٣	٠,٨٣	٠,٨٥	٠,٩١
	(ب)	١,٠٠	٠,٩٨	٠,٩١	٠,٨٠	٠,٧٩	٠,٨٣	٠,٨٨
اليمن العربية	(أ)	١,٠٠	٠,٩٤	٠,٩٠	٠,٩٠	٠,٨٨	٠,٩٤	٠,٩٧
	(ب)	١,٠٠	٠,٩٣	٠,٨٢	٠,٧٤	٠,٧١	٠,٧٨	٠,٧٧
المجموعة الأولى	(أ)	١,٠٠	٠,٩٥	٠,٩٤	٠,٩٥	١,٠٠	١,١٦	١,٠٩
	(ب)	١,٠٠	٠,٩٥	٠,٩٠	٠,٨٨	٠,٩٢	١,٠٨	١,٠٣
المجموعة الثانية	(أ)	١,٠٠	٠,٩٢	٠,٨٩	٠,٩٣	٠,٩٨	١,١٧	١,١٤
	(ب)	١,٠٠	٠,٩٢	٠,٨٧	٠,٨٧	٠,٩٢	١,١١	١,١٨
المجموعة الثالثة	(أ)	١,٠٠	٠,٩٦	٠,٩٢	٠,٨٧	٠,٨١	٠,٧٦	٠,٧٣
	(ب)	١,٠٠	٠,٩٥	٠,٨٥	٠,٧٥	٠,٧٠	٠,٦٩	٠,٦٨
المجموعة الرابعة	(أ)	١,٠٠	٠,٩٦	٠,٨٧	٠,٧٤	٠,٧١	٠,٧١	٠,٧٢
	(ب)	١,٠٠	٠,٩٦	٠,٨٣	٠,٧٠	٠,٦٦	٠,٦٨	٠,٦٩
المجموعة الخامسة	(أ)	١,٠٠	٠,٩٥	٠,٨٥	٠,٧٦	٠,٧٤	٠,٧٩	٠,٨٣
	(ب)	١,٠٠	٠,٩٤	٠,٨٠	٠,٦٨	٠,٦٥	٠,٧١	٠,٧٣
الوطن العربي	(أ)	١,٠٠	٠,٩٥	٠,٩٣	٠,٩٤	٠,٩٨	١,١١	١,٠٥
	(ب)	١,٠٠	٠,٩٤	٠,٨٨	٠,٨٦	٠,٨٩	١,٠٣	٠,٩٩

الملاحظات:

ـ (أ) الحدود المتوسطة المتوقعة في اطار هذا المشهد الأول.

ـ (ب) الحدود القصوى المتوقعة في اطار هذا المشهد الأول.

ـ حول تفاصيل هذه المجموعات، انظر هامش الجدول رقم (٦ ـ ٢).

جدول رقم (٦ ـ ١٣)

اتجاهات تطور توزيع الدخل عبر فترة الاستشراف

القطر / الفترة	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
الأردن ـ نصيب الفرد من الدخل	١٦٤٥,١٠	١٥٩٩,٢٤	١٥٢٩,٢٨	١٥٩٠,٥٩	١٥٢٣,٩١	١٤١٦,٨٠	١٣٢٤,١١
ـ المؤشر الأول	٥,٦٠	٦,٦١	٧,٦٨	٨,٩٨	١٠,٣٧	١١,٦٨	١٢,٨٥
ـ المؤشر الثاني	١,١٢	١,١٦	١,٢١	١,٢٩	١,٣٩	١,٥٣	١,٧٠
الامارات العربية ـ نصيب الفرد من الدخل	٥٥٢٤٦,٣٦	٦٦٤٩٣,١٨	٧٤٦٧٥,٠٠	٧٩٠٧٠,٥٣	٧٨٧١٢,٨٣	٧٧٣٤٩,١٥	٧٧٨٥٠,٣٣
ـ المؤشر الأول	٧,٤٨	٧,٩٢	٨,٢٨	٨,٥٦	٨,٥٣	٧,٩٣	٧,٢٩
ـ المؤشر الثاني	١,٣٤	١,٣٨	١,٤٣	١,٤٧	١,٥٠	١,٤٩	١,٤٨
البحرين ـ نصيب الفرد من الدخل	١٩٤٦٦,٠٣	٢٥٢١٧,٣٤	٢٨٩٧٧,٣٨	٣٣٦٠٦,٩٦	٣٧٦٨٠,٥٤	٤٠٢٠٧,٧٠	٤٣٥٠٠,٠٩
ـ المؤشر الأول	٧,٢٦	٧,٤٤	٧,٦٤	٧,٧٨	٧,٧٣	٧,٤٥	٧,٢٠
ـ المؤشر الثاني	١,٣١	١,٣٤	١,٣٧	١,٤٠	١,٤٢	١,٤٤	١,٤٥
تونس ـ نصيب الفرد من الدخل	١٢٨٤,٦٣	١٤٦١,٧١	١٤٠٤,٦٤	١٣٥٦,٦٥	١٣٧٧,٥٤	١٣٥٨,٤٤	١٣١٨,٤٣
ـ المؤشر الأول	٥,٠٠	٥,١٠	٥,١١	٥,٣٢	٥,٧٢	٦,٣١	٧,٠٩
ـ المؤشر الثاني	١,١١	١,١١	١,١٢	١,١٣	١,١٤	١,١٦	١,١٩
الجزائر ـ نصيب الفرد من الدخل	٢٢٨٩,٤٨	٢٤٤٨,٠٨	٢٤٨٤,٩٨	٢٤١١,٢٣	٢٣٩٦,١٨	٢٣٥٣,٢١	٢٣١٧,٠٨
ـ المؤشر الأول	٣,٤٠	٣,١٤	٢,٩٨	٢,٨٦	٢,٧٠	٢,٣٨	٢,٠١
ـ المؤشر الثاني	١,٠٨	١,٠٩	١,٠٩	١,١٠	١,١١	١,١١	١,١٢
جيبوتي ـ نصيب الفرد من الدخل	٣١٣٠,٢٤	٣٠٨٨,٣٠	٢٨٨١,٢٨	٣٨٤٨,٤٣	٣٢٧٨,٧٣	٣٢١٦,٢٨	٣٠٩٨,٧٠ -
ـ المؤشر الأول	٣,٠٠	٣,٦١	٤,٢١	٤,٩١	٥,٥٧	٦,١٦	٦,٧٠
ـ المؤشر الثاني	١,٠٨	١,١٠	١,١٣	١,١٦	١,١٩	١,٢٣	١,٢٧

السعودية ـ نصيب الفرد من الدخل	١٢٨٧٦,٠١	١٣٤٤٨,١٢	١٣٨٥٢,٠١	١٤٤٢٢,١٥	١٣٩٣٠,١٦	١٣٨٤٥,٠٩	١٢٨٦٧,٥١
ـ المؤشر الأول	٧,٧٠	٧,٥٣	٧,٣٩	٧,٠٤	٦,٦٩	٦,١٨	٥,٧١
ـ المؤشر الثاني	١,٣٧	١,٣٦	١,٣٥	١,٣٣	١,٣١	١,٢٩	١,٢٨
السودان ـ نصيب الفرد من الدخل	٢٢٨,١٤	٢٢٦,٧٨	٢٢٥,١٥	٢٢٠,٥٨	٢٢٦,٠٢	٢٣٠,٢٤	٢٣٦,٩٣
ـ المؤشر الأول	٦,٢٦	٦,٦٤	٧,٢٢	٨,٠٧	٨,٩٣	٩,٧٣	١٠,٥١
ـ المؤشر الثاني	١,٢٩	١,٣٣	١,٣٧	١,٤٣	١,٥٠	١,٥٧	١,٦٥
سوريا ـ نصيب الفرد من الدخل	٢١٦١,٦٧	٢٩٠٢,١٦	٣٢٧٧,٨٥	٣٢٥٨,٤٧	٣٠٣٨,١٩	٢٧٤٠,٧٥	٢٤٤٥,٦٩
ـ المؤشر الأول	٤,٥٠	٤,٧٣	٤,٨٣	٥,٠٤	٥,١٠	٥,١٢	٥,١٤
ـ المؤشر الثاني	١,١٤	١,١٦	١,١٨	١,٢٠	١,٢١	١,٢٣	١,٢٥
الصومال ـ نصيب الفرد من الدخل	١٩٣,٠٧	٢٠٥,٨٥	٢٢١,٨٩	٢٣٩,٩٦	٢٦٤,١٧	٢٦٩,٥٧	٢٨٢,٣٠
ـ المؤشر الأول	٢,٤٠	٢,٩٠	٣,٥٣	٤,٣٧	٥,٣٢	٦,٢٨	٧,١٦
ـ المؤشر الثاني	١,٠٧	١,٠٩	١,١١	١,١٤	١,١٧	١,٢١	١,٢٥
العراق ـ نصيب الفرد من الدخل	٢٩٨٢,٨٦	٣٥٧٣,٥٤	٣٨٥٦,٤٢	٣٦٤٨,٧٩	٤٧١١,١٣	٤٦٧٧,١١	٤٧٥٩,٦٦
ـ المؤشر الأول	٣,٨٤	٤,٠٣	٤,٢٩	٤,٦٤	٤,٩١	٤,٩١	٤,٩١
ـ المؤشر الثاني	١,١٠	١,١٢	١,١٣	١,١٥	١,١٧	١,١٩	١,٢١
عُمان ـ نصيب الفرد من الدخل	٩٨٣٢,٨٥	١٠٤٥٦,٧٢	١١٩٤٩,٣٧	١٤١٤٠,١٨	١٤٣٨٥,٢٣	١٣٨٣٢,١٥	١٣٤١١,٨٨
ـ المؤشر الأول	٦,٧٠	٧,٣٦	٨,٠٥	٨,٧٧	٩,٣٣	٩,٥٨	٩,٨٥
ـ المؤشر الثاني	١,٣٦	١,٤١	١,٤٨	١,٥٤	١,٦٢	١,٦٧	١,٧٣
قطر ـ نصيب الفرد من الدخل	٣٤٨٠٧,٢٠	٣٩١٢٠,٠٩	٤٩٤٠,٥٧	٤٩٩٨٦,٠٥	٥٣٣١٦,٨٢	٥٢١٨٤,٣٥	٧٧٥٥,٨٢
ـ المؤشر الأول	٨,٥٩	٧,٩٦	٧,٣٢	٦,٧٧	٦,١٩	٥,٢٨	٤,٣٧
ـ المؤشر الثاني	١,٣٧	١,٣٨	١,٣٨	١,٣٩	١,٤٠	١,٤٢	١,٤٣

يتبع

تابع جدول رقم (٦ ـ ١٣)

القطر / الفترة	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
الكويت ـ نصيب الفرد من الدخل	٢٤٥١١,٤٣	٢٥٦٢٢,٧٧	٢٧٧٠٠,٩٩	٢٩٨٩٧,٢٨	٣٢٠٢٨,٧٥	٣٤٠٥٦,٠١	٣٢٦٥٣,٧٥
ـ المؤشر الأول	٧,٣٧	٧,٤٩	٧,٤٩	٧,٤٢	٧,١١	٦,٣٧	٥,٦٤
ـ المؤشر الثاني	١,٣٢	١,٣٥	١,٣٨	١,٤١	١,٤٢	١,٤٢	١,٤٢
ليبيا ـ نصيب الفرد من الدخل	٨٩٠٠,٦٨	٨٦٦٥,٩٤	٨٨٨٥,١٦	٩٤٨٤,٨٥	٨٨٧٧,٥٠	٨١٤٦,٣١	٨٠٥٠,٧٥
ـ المؤشر الأول	٢,٩٠	٣,٠٣	٣,٢٨	٣,٥٩	٣,٨٨	٣,٩٦	٤,٠٧
ـ المؤشر الثاني	١,٠٥	١,٠٦	١,٠٧	١,٠٨	١,١٠	١,١١	١,١٢
مصر ـ نصيب الفرد من الدخل	٦٠٣,٧٢	٦٢٠,٤٩	٦١١,٣٥	٦٠٤,٦٤	٥٩٢,٦٥	٥٨٣,٣٨	٥٨٣,٣٦
ـ المؤشر الأول	٥,٥٤	٥,٩٧	٦,٤٣	٧,٠٢	٧,٧٣	٨,٦٦	٩,٧٩
ـ المؤشر الثاني	١,١٨	١,٢٠	١,٢٣	١,٢٦	١,٣٠	١,٣٦	١,٤٤
المغرب ـ نصيب الفرد من الدخل	٥٠٢,٨٠	٥٤٥,٥٢	٥٧٥,٥١	٥٥٦,٥٣	٥١٢,٥٧	٤٥٩,٤٦	٤٠٧,٧٣
ـ المؤشر الأول	٥,٩٠	٦,٢٧	٦,٧٨	٧,٥٠	٨,٣١	٩,٢٥	١٠,٢٢
ـ المؤشر الثاني	١,١٦	١,١٨	١,٢١	١,٢٥	١,٣٠	١,٣٦	١,٤٣
موريتانيا ـ نصيب الفرد من الدخل	٣٧١,٦٤	٣٨٤,٧٥	٤٢٦,٩٣	٤٨٨,٠٨	٥٣٩,٤١	٥٩٧,٩٠	٦٦٩,٩٨
ـ المؤشر الأول	١,٣٤	١,٨٩	٢,٦١	٣,٤٩	٤,٥٤	٥,٤٦	٦,٤٤
ـ المؤشر الثاني	١,٠٥	١,٠٦	١,٠٩	١,١١	١,١٥	١,١٩	١,٢٣
اليمن الديمقراطية ـ نصيب الفرد من الدخل	٧٢٩,٣٦	٩٩٢,٧٥	١٢٩٩,٨٦	١٧٣٦,٨٢	٢١٧٤,٢٧	٢٦٢٥,٤٦	٣٠٥٤,٥٧
ـ المؤشر الأول	١,٢٠	١,٢٥	١,١٩	١,١١	١,٠٣	٠,٩٠	٠,٧٥
ـ المؤشر الثاني	١,٠٢	١,٠٣	١,٠٤	١,٠٦	١,٠٨	١,١١	١,١٥

اليمن العربية ـ نصيب الفرد من الدخل	٦١٣,٠٧	٧٢٩,٨١	٨٦٤,٠٤	١٠٠٧,٥٦	١١٧٨,٧٣	١٣٠٢,١٠	١٤٠٢,٥٨
ـ المؤشر الأول	٥,٤٠	٦,٢٩	٧,٢٤	٨,٢١	٩,٣٣	١٠,٢٣	١١,٠٧
ـ المؤشر الثاني	١,١٢	١,١٥	١,١٩	١,٢٤	١,٣٠	١,٣٧	١,٤٦

الملاحظات:

ـ المؤشر الأول: لقياس المسافة بين أغنى خمسة بالمائة من السكان، وأفقر خمسين بالمائة من السكان.

ـ المؤشر الثاني: لقياس مدى سوء توزيع الدخل بين ثلاث مجموعات دخل من السكان، أغنى خمسة بالمائة، أفقر خمسين بالمائة، والفئة الوسيطة.

رابعاً: تداعيات المشهد على مستوى المجتمع والدولة

لقد اختار فريق الدراسة التحفظ في معالجة الابعاد الخارجية والتطورات الاقتصادية المحلية في عرضه لهذا المشهد المستقبلي. ولكن الصورة التي تم عرضها للمشهد تحمل في طياتها الكثير من البؤر والخمائر القابلة للانفجار، وتالياً تجابه الدولة العربية العديد من التحديات.

١ ـ التحديات من الخارج

إن طبيعة التجزئة الحالية للوطن العربي، ومحتوى خيارات النخب الحاكمة في التنمية الاقتصادية والتقنية، ومفهوم كل منها للأمن القومي، لن يتيح في هذا المشهد لأي قطر عربي أن يكون قادراً على تحقيق نسبة معقولة من الاكتفاء الذاتي في استهلاكه والمناعة في أمنه واحتياجاته الثقافية والاستقلالية في اتخاذ قراراته الأساسية. ويؤدي هذا الوضع إلى تزايد فقدان المناعة المكتسبة ـ للنظام العربي ولكل من أقطاره ـ أمام التأثيرات السلبية المتساقطة من خارج الحدود (من النظام الدولي، أو دول الجوار).

أ ـ **على مستوى التحديات الاقتصادية**، يأتي على رأس القائمة التطور المتوقع لمزيد من اختلال شروط التبادل التجاري مع العالم الخارجي، وبخاصة البلدان الرأسمالية المتقدمة. ويرتبط ذلك بالأداء العربي في مجالات التقنية والادارة وانتاج الغذاء والانتاجية في الصناعة من ناحية، والآفاق الاقتصادية والتقنية المتوقعة في العالم المتقدم من ناحية اخرى.

في ضوء معطيات هذا المشهد تظل البلدان الصناعية المتقدمة متحكمة بالأسعار الحقيقية لصادرات الوطن العربي، وأنماط الاستهلاك السائدة فيه. وحتى مع تصاعد أسعار النفط مرة أخرى في منتصف التسعينات، فإن عملية اعادة توزيع الدخل العالمي، لمصلحة الأقطار العربية الرئيسية في تصدير النفط، سوف تكون غالباً على حساب الدول النامية المستوردة للطاقة. وسوف تقابل الأقطار العربية مشكلات أكثر في تصدير المواد الأولية الأخرى أو في تصدير الغذاء ـ لو استطاعت بعض الأقطار العربية الاستمرار في مثل هذه الصادرات، وذلك مشكوك فيه ـ أو في الصادرات الصناعية. وأغلب الأقطار العربية هي مستوردة للغذاء ولعديد من السلع الاستهلاكية، وتتزايد قيمة هذا الاستيراد منذ بداية السبعينات. وهكذا سيكون حجم الاختلال في علاقات العرب الاقتصادية مع الخارج في تزايد مستمر. ويؤدي ذلك كما هو واقع بالفعل الى زيادة مديونية معظم الأقطار العربية غير النفطية، وتضاؤل أرصدة الأقطار العربية النفطية أو المصدرة لمواد اولية اخرى. ويفاقم من هذا الاختلال استمرار استيراد السلاح بأسعار باهظة في منطقة تتصف بالصراعات والحروب الممتدة وبكثافة استهلاك السلاح وسرعة تقادمه.

وبالنسبة إلى الأداء الاقتصادي القطري، فإن النظام العربي سوف يتعرض لتحديات تنبع

أساساً من التنافس والصراع على المصادر الطبيعية وفرص العمالة والحصول على موارد للتمويل. ويضخم من هذا التحدي التفاوتات الكبيرة في الثروة والسكان، وأحياناً بين أقطار متجاورة في الحدود السياسية. وبالنسبة إلى اقطار الخليج النفطية وعُمان وليبيا، فإن التحدي يتزايد ربما إلى درجة الابتزاز حيث انها تجاور أقطاراً أكثف سكاناً وأقوى عسكرياً وأفقر في اقتصادها.

ومن الأقطار المرشحة ـ في العقود الثلاثة التالية في اطار هذا المشهد ـ لأكثر التأثيرات الاقتصادية للنظام العالمي سلبية، نجد مجموعة من الأقطار التي ترزح الآن بالفعل تحت تأثير الديون واختلال موازين المدفوعات، وفي الوقت نفسه نجدها أقطاراً طرفية تجاور بلداناً غير عربية وشهدت في العقد الماضي ـ أو تشهد حالياً ـ صراعات مسلحة، إمّا أهلية أو مع دول جوار عربية أو غير عربية.

وتأتي التحديات الاقتصادية الاقليمية أيضاً من دول الجوار، وتتمثل في التنافس على المصادر الطبيعية والأسواق والمكانة السياسية الاقليمية. والمصادر الطبيعية المرشحة لهذا التنافس هي مياه الأنهار، والجرف القاري (مياه البحار)، وحقول النفط والمناجم في مناطق التخوم الحدودية. ولأن دول الجوار المذكورة اما أنها تعاني من الضغوط الداخلية نفسها، أو تجاور دولاً أخرى غير عربية قوية، فإنها ستجد المنافسة واحتمال ممارسة النفوذ على حساب الأقطار العربية أسهل بالنسبة إليها في الحصول على هذه الموارد الطبيعية (اثيوبيا وتركيا وايران وتشاد والسنغال). ويصدق الأمر نفسه على الأسواق المطلوبة لتصريف انتاجها الصناعي والزراعي، إمّا داخل الأقطار العربية نفسها في منافسة مع الانتاج العربي (الهند وتركيا واسرائيل)، وإمّا في أسواق طرف ثالث بسبب اتفاقات جماعية (اسبانيا والبرتغال في منافسة مع أقطار المغرب في بلدان السوق الأوروبية المشتركة). وأخيراً، فإن سوق العمل داخل بعض الأقطار العربية (مثل بلاد الخليج) ستظل حلبة تنافس بين العمالة العربية الوافدة ونظيراتها من البلدان الآسيوية المجاورة (الهند، باكستان، ايران) ولاعتبارات اقتصادية (رخص الأجور)، وسياسية (دول جوار غير عربية أخرى) ستكون المنافسة لغير مصلحة العمالة العربية.

والتأثيرات السلبية المتساقطة من النظام الدولي في المجال الجغرا ـ سياسي طبقاً لهذا المشهد يمكن اجمالها تحت عنوان واحد، هو مزيد من الهيمنة الأجنبية على أقطار الوطن العربي. وستأخذ هذه الهيمنة ثلاثة أشكال رئيسية: الشكل الأول هو الهيمنة السياسية من خلال إحكام روابط التبعية الاقتصادية السافرة بالنسبة إلى الأقطار العربية الفقيرة والمدينة. فالثمن السياسي الذي ستطلبه القوى الكبرى من هذه الأقطار سيتزايد كلما اشتدت حاجة هذه الأخيرة لمزيد من المساعدات أو القروض أو إعادة جدولة الديون. وهذا الثمن يمكن أن يكون منح قواعد وتسهيلات عسكرية أو الدخول في صفقات أو اتفاقات اقليمية ودولية لا ترغب فيها أصلاً،

أو انتقال صناعة القرار الوطني حتى في أكثر الشؤون الداخلية محلية إلى أيد اجنبية. الشكل الثاني هو الهيمنة السياسية من خلال الابتزاز بالنسبة إلى الأقطار العربية الغنية والضعيفة (أي البلدان النفطية)؛ ففي غياب نظام أمن قومي عربي جماعي، ستشعر هذه الأقطار بالتهديد المستمر من جيرانها الأكبر حجماً والأقل يسراً، وتسعى للحماية المباشرة أو غير المباشرة من احدى القوى الكبرى. وهنا أيضاً لا بد من دفع الثمن اجتماعياً. الشكل الثالث هو الهيمنة السياسية من خلال استخدام القوة السافرة مباشرة أو بالوساطة. فالأقطار العربية التي تتصدى للهيمنة الأجنبية في ظل غياب نظام عربي للأمن الجماعي، ستعتبر نشازاً لن تسمح لها القوى العظمى بالاستمرار في المقاومة. ومن ثم قد تقوم باجراءات «تأديبية» مسلحة ضدها بشكل مباشر (الولايات المتحدة ـ ليبيا)، أو من خلال طرف ثالث (اسرائيل/ تركيا/ ايران/ اثيوبيا).

التحديات الجغرا ـ سياسية المحتملة من النظام الاقليمي في العقود الثلاثة المقبلة تأتي أساساً من اسرائيل وايران واثيوبيا. وتتمثل بالنسبة إلى اسرائيل في استخدام توقيع اتفاقات سلام وفتح أسواقها للصناعات الاسرائيلية، أو لاثارة القلاقل الداخلية ومحاولة تفتيها إلى دويلات طائفية، أو لاجهاض أي محاولة وطنية لزيادة القدرات الاقتصادية ـ العسكرية ـ التقنية. أما التحدي الاقليمي الايراني فيأخذ شكل محاولة الهيمنة السياسية ـ الايديولوجية على العراق والبحرين، والابتزاز الاقتصادي لبقية اقطار الخليج. وأخيراً، فإن التحدي الاقليمي التركي محتمل جغرا ـ سياسياً إذا تفاقمت أوضاع العراق بسبب ضغط ايراني، أو بروز ضغط ايراني ـ اسرائيلي مشترك لتقسيمه إلى دويلات. وفي هذه الحالة من المحتمل أن تتحرك تركيا عسكرياً لاحتلال كردستان العراقية لمنع قيام مثل هذه الدويلة. ويبدو التحدي الاقليمي الاثيوبي ـ نسبياً ـ كأقل التحديات الجغرا ـ سياسية خطراً في العقود الثلاثة المقبلة.

ب ـ **أما التحديات الثقافية والتقنية، فهي ذات تأثير بعيد المدى وإن كان بعضه غير محسوس مباشرة.** وتتجاوز هذه التحديات التداعيات الاقتصادية ـ السياسية للفجوة التقنية بين العرب والعالم المتقدم، وتكريس تبعيتهم واختلال تعاملهم السياسي ـ الاقتصادي مع الخارج. الجانب الأخطر في هذا التحدي هو الجانب الاتصالي منه، ونقصد بذلك شبكات الاتصال والارسال الفضائية الأجنبية القادرة على اختراق الحدود السيادية بمادتها الاعلامية والثقافية، ومنها إلى اختراق الجدران والعقول في كل عائلة عربية. ومرة أخرى، وفي غياب مشروعات حضارية قومية، وفي غياب حرية الابداع والتعبير والتنظيم، **فإن المواطن العربي سيكون مهيأ لاستقبال ما يتساقط عليه من مواد اعلامية وثقافية خارجية، بخاصة إذا كانت جيدة الانتاج والاخراج.** وهناك أدلة مبكرة لهذا الاتجاه في اقطار المغرب العربي التي ازداد مشاهدة أو استماع مواطنيها للبرامج المبثوثة من ايطاليا وفرنسا واسبانيا. كما أن انتشار اجهزة الفيديو، واحتمال انخفاض اسعارها، سيجعلان المواطن العربي نهباً لأنساق اتصالية وثقافية اجنبية تعوضه عن هزال أو تفاهة أو جفاف ما تقدمه اجهزة الاعلام الوطنية. ولكن التأثير الابعد مدى قد

يكون هو تراجع اللغة والثقافة العربية، وإضعاف الهوية والانتماء، ونمو عادات وأنماط استهلاكية تكرس التبعية للخارج على كل المستويات.

وتمر التحديات الثقافية ـ أيضاً ـ عبر المهاجرين غير العرب الى الوطن العربي، سواء طلباً للعمل كما في منطقة الخليج، أم هروباً من الجفاف أو القحط أو المجاعة أو الحروب الأهلية كما في حالة السودان. وربما كان الأكثر خطراً ما تتعرض له أقطار الخليج العربية من استقرار اعداد متزايدة من العمالة الآسيوية على أراضيها، ونشأة جيل ثانٍ من أبناء هذه العمالة في تلك الأقطار. ولما كانت أقطار الخليج مخلخلة سكانياً، وليست لديها سياسة واضحة لادماج وتعريب هؤلاء الوافدين الآسيويين، ولأن هذه العمالة الآسيوية تتطور بالتدريج لتكون عماد النشاطات الاقتصادية الانتاجية والخدمية، فإن عروبة الخليج بشرياً وثقافياً ستضحى مهددة بوجود هذه الجاليات الكبيرة غير المندمجة وطنياً (والوضع هنا يشبه في كثير من الوجوه تجربة سنغافورة التي كانت جزءاً من ماليزيا، وبكثرة الوافدين الصينيين والهنود إليها في أواخر القرن الماضي، تصاعدت مطالبهم إلى أن وصلت إلى الاستقلال السياسي). خلال فترة الاستشراف، سيكون الجيل التالي من العمالة الآسيوية قد تضخم سكانياً وتجذّر اقتصادياً. ولأن هؤلاء الوافدين يأتون أساساً من شبه القارة الهندية، القريبة من منطقة الخليج، والمرشحة للبزوغ كإحدى القوى الدولية، فإن الخطر يصبح مؤكداً. وأكثر الأقطار المرشحة لمثل هذا الخطر هي الامارات العربية المتحدة التي تشهد أيضاً هجرة ايرانية مستمرة، وبخاصة في إمارة دبي القريبة جداً من الشواطىء الايرانية.

٢ ـ التطورات المحلية

في ظل افتراضات هذا المشهد، فإن حجم التحديات الداخلية في كل قطر عربي ستتزايد، وستكون مصادر هذا التحدي متعددة. فبعضها ردود فعل داخلية لعجز الدولة القطرية عن مجابهة التحديات الخارجية، مثل تآكل السيادة والاستقلال وازدياد الهيمنة الأجنبية، والتهديدات أو الهزائم الخارجية، أو الضغوط الاقتصادية من النظام الرأسمالي العالمي. وهذه تتفاعل مع مجموعة اخرى من مصادر التحدي كالآتي:

أ ـ كما رأينا، فإن مجمل الوطن العربي يعتبر أكثر مناطق العالم تجانساً من الناحية الاثنية، ولكن هناك أقطاراً بعينها تزداد فيها درجة التنوع، عرقياً أو دينياً أو طائفياً أو ثقافياً أو لغوياً. وفي هذا المشهد نجد التراجع الاقتصادي وغياب الديمقراطية والعدالة، مع عدم الحصانة تجاه العالم الخارجي، وكلها أمور يمكن ربطها بنزعات القلق والتمرد والانفصال لدى الجماعات الاثنية. ويزداد احتمال تطور القلق والتمرد إلى مواجهة مسلحة وحروب اهلية، كلما كان ابناء الجماعات الاثنية متركزين جغرافياً في مناطق متاخمة لدول الجوار غير العربية.

هكذا اضافة الى السودان والعراق ولبنان، يبرز هذا المشهد اقطار الخليج وموريتانيا، ثم سوريا، ثم الجزائر والمغرب كأقطار مرشحة لهذه المشاكل. وفي ضوء ما ذكرناه عن إرث الماضي والمحددات الخارجية للمستقبل، سيبقى التحدي الاثني هو أحد المداخل السهلة للاختراق الاجنبي لبنية المجتمع والدولة، ولتمرير الاستراتيجية الاسرائيلية في المشرق العربي، ولتشجيع اسرائيل على تمديد مجالها المزعوم إلى أقطار الجزيرة والخليج.

ب ـ ورغم محدودية النمو الاقتصادي المحتمل في اطار هذا المشهد، فإن ظهور الشرائح الاجتماعية الجديدة (الطبقة العاملة والشرائح الوسطى الجديدة) سيتزايد، مع تركيز واضح في المدن. ويوازي ذلك انتشار التعليم وتفسّخ الأسرة الممتدة، وتغيّر طبيعة علاقة الانسان بأدوات الانتاج في الريف. إذاً فالشرائح الصاعدة ستكون أكثر وعياً وطموحاً وقابلية للتنظيم والحركة، ولا بد أن تزداد حدة مطالبات وتمرد شرائح المعيار الانجازي على الشرائح التي تقدمت في الماضي من خلال سلم المعيار الارثي. وفي المنطق العام لهذا المشهد، ترضخ الأقطار العربية الأكبر والأفقر لضغوط النظام الرأسمالي العالمي، على حساب الطبقة العاملة والشرائح الوسطى، حرماناً لها من الدعم وتحميلاً لها بالمزيد من الاستقطاعات الضرائبية. ويضاف إلى عبء الأقطار العربية الغنية عبء الصراع بين الطبقة العاملة الوافدة والطبقة العليا الوطنية.

ونحن نرى، في هذا المشهد، الصراع المثلث بين كل من الدولة، والشرائح الوسطى ـ على الأخص الأكثر تعلماً منها ـ والطبقة العاملة. ولا تتكرر قنوات التهدئة الاجتماعية نفسها ـ من خلال الهجرة في الجولة النفطية حول منتصف التسعينات ـ بحجمها نفسه كما حدث خلال العقد (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥)، وتبقى البدائل محدودة. والتباطؤ في العمل، ثم الاضرابات والاعتصامات، ثم الانتفاضات الحضرية الشعبية، ثم طرح بدائل لهذا المشهد، ستكون ملامح للنصف الأول من فترة الاستشراف. هذا في الأقطار الأفقر، أما في الأقطار الغنية فالصراع بين الطبقة الوسطى الجديدة (المتعلمون وأصحاب المهن الحديثة) والفئة الحاكمة، سيكون موضوعه هو توزيع الثروة والسلطة. ففي مرحلة التوسع الاقتصادي والرواج النفطي، كان يمكن اغراء أو رشوة افراد هذه الطبقة بالمناصب الادارية العليا في مؤسسات الدولة، وبالمرتبات المجزية، وبالامتيازات المادية الأخرى (تثمين الأراضي والمنح والقروض السهلة وما إلى ذلك). ولكن مع التراجع الاقتصادي الذي يتوقع إلى منتصف التسعينات، ستقل الامكانية النسبية والمطلقة لهذه الآليات الاغرائية. فمن ناحية تناقصت امكانات الدولة، ومن ناحية اخرى تباطأ معدل انشاء المؤسسات الجديدة، وتالياً الفرص القيادية المتاحة، ومن ناحية ثالثة يتضخم عدد افراد الجيل الثاني والثالث من أبناء هذه الطبقة، ومن ناحية رابعة تتناقص الشواغر في المناصب الادارية العليا لأن من ملأوها في السبعينات كانوا في ريعان الشباب وأمامهم على الأقل عقدان إلى أن يتقاعدوا.

ولكن أهم من ذلك أن الشرائح الوسطى الجديدة في الأقطار الغنية، حتى لو أمكن تقديم المغريات المادية لها، لن تقنع بذلك كهبة من الحاكم أو الدولة، ولكن ستنظر إليها كحق. ومن المؤكد أن مطالباتها بالرقابة على الأموال العامة وطرق انفاقها وتخصيصها ستزداد كلما قلَّت أو تجمدت قاعدة الموارد الوطنية. ومن المؤكد أيضاً أنها ستطالب بحق المشاركة في السلطة واتخاذ القرار. وسيخلق ذلك توتراً وصراعاً مع طبقات حاكمة لم تعتد، ولا هي مهيأة لقبول هذه المطالبات بسهولة. وبسبب التركيبة الاجتماعية في الأقطار الخليجية، فقد تستعين الفئة الحاكمة بما بقى من صلابة للتكوينات القبلية أو الطائفية، اما لقهر الشرائح الوسطى أو لشق صفوفها. وتالياً يمكن للصراع أن يكون متعدد المستويات، عمودياً وافقياً.

ج ـ من المحتمل في ظروف الاهتراء والاختراق والتراجع، أن يستمر تصاعد الحركات الدينية المتطرفة، التي تشكك بداية بشرعية الدولة القطرية واحقيتها في البقاء. وقد تجد أغلب الدول القطرية العربية نفسها ـ دون الخروج عن المنطق العام لهذا المشهد ـ أمام خيارين؛ إما التخفيف من محاصرتها للتيارات الوطنية والليبرالية والقومية واليسارية، مع بعض الاصلاح في توزيع الثروة من ناحية، أو الوصول بالدولة والمجتمع المخترقين إلى لحظات الانفجار في المجتمعات المتعددة الاديان والطوائف من ناحية أخرى. وبالطبع هناك مشاهد أخرى للمستقبل، أو خيارات أخرى، ليس الآن مجال الحديث عنها.

د ـ وقد شهدنا في العقد الماضي نموذجين يجسمان درامياً التفاعل المكثف بين التحديات الخارجية من ناحية، وعجز الدولة القطرية ومجتمعها من ناحية أخرى. وأي من هذين النموذجين قابل للتكرار خلال فترة الاستشراف بهذا المشهد. أولهما تطورات تونس ومصر بين استغلال الخارج للمشكل الاقتصادي وتردي العدالة من ناحية، وتصاعد الرفض والسخط بين قطاعات شعبية عديدة من ناحية أخرى. وثانيهما ما حدث في العراق ولبنان والسودان حيث استغلت اطراف عدة اقليمية ودولية اخطاء النظام في تعامله مع المسألتين الاثنية والتوزيعية.

وأغلب الدول الوطنية الحديثة في العالم الثالث تواجه تحديات خارجية وداخلية من النوع الذي ذكرناه آنفاً، وليست الدول القطرية العربية استثناء من هذه القاعدة، فقد واجهت هذه التحديات منذ نشأتها. ولكن الجديد في الأمر في الوقت الحاضر، وامتداداته المنطقية طبقاً للمشهد الأول، هو زيادة عدد وحدة التحديات وتزامنها، وتناقص قدرة الدولة الوطنية العربية على الاستجابة الخلاقة لها.

وهذه التطورات نفسها مرتبطة ببعضها البعض، فزيادة عدد التحديات الداخلية والخارجية، تعني بداية أن جهاز الدولة لم يتنبأ ببعضها، ومن ثم لم يتخذ الاجراءات الواقعية لمنع ظهورها، أو احتوائها عند أول فرصة ممكنة. وبالتالي، تتعدد التحديات وتتزامن في

الوقت نفسه، ولكن اعتياد جهاز الدولة على أن يتعامل مع تحدٍ واحد إلى أن يفرغ منه، يجعل التحديات الأخرى القائمة (والتي تنتظر دورها في أولويات جهاز الدولة) تتفاقم وتشتد حدتها. وهكذا يجد هذا الجهاز نفسه، في لحظة ما، محاصراً بعدد كبير من التحديات المتفجرة. فيلهث من تحد إلى آخر، في محاولة يائسة أو نصف ناجحة، لمجرد الاحتواء أو اخماد الحرائق، ناهيك عن التعامل الحاسم أو الاستجابة الخلاقة للتحديات.

أحد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء هذه الممارسة في الدولة القطرية، هو زيادة تركز اتخاذ القرار في يد مسؤول واحد، أو حفنة صغيرة من المسؤولين. ولما كانت الطاقة الاستيعابية، ناهيك عن القدرات الخلاقة، لأي حاكم فرد هي بطبيعتها الانسانية محدودة، فإن الازدحام التنافسي على وقت الحاكم الفرد في التعامل مع هذه التحديات المتزامنة يتعاظم. إن هذه الممارسة بكل ما تنطوي عليه من اختناقات في عملية اتخاذ القرار، بصرف النظر عن صحته' أو صوابه أو فاعليته، هي الوجه الآخر لغياب المشاركة السياسية الشعبية. فلغياب المؤسسات الديمقراطية، يصبح منوطاً بالأجهزة البيروقراطية والتكنوقراطية للدولة ملء هذا الفراغ. وهذه الأجهزة بطبيعتها في أقطار الوطن العربي لا تأخذ المبادرة من تلقاء نفسها، ولا تتحرك عادة إلا بالاشارات والايحاءات لأجهزة الدولة بالتحرك للدراسة وصياغة البدائل وإعداد مشروعات القرارات، وعادة ما تتكاثر هذه الدراسات والبدائل على مكتب القيادة إلى حد استحالة التعامل الفعال معها، وحيث لا تريد هذه الأجهزة عادة تحمل المسؤولية، فإنها تترك الأمر للقيادة السياسية التي تأخذ وقتها بدورها الى أن تتخذ القرار. والتنويعة الأخرى في ممارسة التعامل مع التحديات هي أن تأخذ القيادة السياسية القرار دون دراسة أو تمحيص، مما يكون له عادة أوخم العواقب، فتضيف إلى التحديات القائمة تداعيات سلبية أخرى. ويزيد تراكم التحديات وتفاعلاتها السلبية المكثفة، وهكذا.

و- هذا وجه واحد من وجوه كثيرة لعجز الدولة القطرية المعاصرة في الوطن العربي عن ادارة المجتمع والاستجابة الخلاقة في مواجهة التحديات الخارجية والداخلية. وطبقاً لهذا المشهد، فإن هذا العجز سيتزايد خلال العقود الثلاثة المقبلة. وسيكون لهذا العجز مظاهر عدة تنبع بداية من شلل جزئي، لتصب مرة أخرى في جسم المجتمع والدولة لتصيبهما بما يشبه الشلل الكلي. من هذه المظاهر ما يلي:

(١) أكثر فئات المجتمع تحسساً بعجز الدولة في التعامل مع المشكلات هم أصحاب رؤوس الأموال والكفاءات البشرية العالية. لذلك يعتبر بداية تركهم للمجتمع أو سعيهم لذلك بمثابة انذار مبكر على أن هنالك عطباً هيكلياً في ادارة الدولة والمجتمع.

وتشهد عدة أقطار عربية منذ عقدين على الأقل استنزافاً مستمراً لرؤوس الأموال والكفاءات العالية الوطنية بخسرانها لحساب أقطار عربية أخرى، ولكن في الغالب لبلدان

أجنبية. وتقدر رؤوس الأموال العربية في الخارج في منتصف الثمانينات بأكثر من ٥٠٠ مليار دولار، ثلثاها من أقطار عربية غنية وثلثها من أقطار عربية فقيرة. أي أن ظاهرة هروب رؤوس الأموال يستوي فيها أغنياء الأقطار الغنية وأغنياء الاقطار الفقيرة. يتوقع هذا المشهد باستمرار هذا الهروب لرؤوس الأموال في العقود الثلاثة المقبلة، وسيزيد عدد الأقطار المساهمة في الظاهرة. فمع سوء إدارة المجتمع والاقتصاد والدولة، يزداد التوتر وعدم الاستقرار، ويكون رأس المال الخاص، حتى المتوسط والمتواضع منه، أول من يستجيب لذلك بالفرار.

أما الكفاءات البشرية العالية، فهي الفئة التالية مباشرة في الاستجابة بالهروب الى الخارج نتيجة للاسباب نفسها. وليس حجم التحديات العامل الحاسم الذي يخيفها ويؤدي بها إلى الهروب (كما هو الحال مع رؤوس الأموال)، ولكن سوء استخدامها أو عدم الاستفادة من كفاءتها في مواجهة هذه التحديات. ففي منتصف السبعينات قدر حجم الكفاءات العربية العالمية خارج الوطن العربي بحوالى نصف مليون، وتضاعف العدد في منتصف الثمانينات ليصل إلى حوالى المليون، فإذا كان سكان الوطن العربي عموماً يتضاعفون مرة كل ٢٥ سنة، فإن حجم الكفاءات الهاربة يتضاعف مرة كل عشر سنوات. وهذا مؤشر صارخ على دارمية تداعيات هذا المشهد.

(٢) وينطوي غياب المعايير المنطقية العقلانية المتكافئة على سيادة معايير مضادة أخرى. وهذه المعايير، المضادة للمنطق والعقلانية والعدالة، هي التربة الخصبة لنمو الفساد والرشوة والمحسوبية والتمييز. ويبدأ الفساد عادة بالتحيز في ملء المناصب القيادية في الدولة، لا على أساس الكفاءة، ولكن لاعتبارات الولاء الشخصي. ولا يخل ذلك فقط بأداء الأجهزة ـ لتدني كفاءة من يتولون مسؤوليتها ـ ولكنه يفتح الباب في المستويات التالية للمارسة نفسها. وهذا وذاك بدورهما يؤديان إلى تسرب الفساد بصوره الأكثر اعتياداً (الرشوة والمحسوبية).

وقد انتشر الفساد في عقد السبعينات بصورة غير معهودة في الوطن العربي، وعم كل مستويات جهاز الدولة تقريباً في كل الأقطار العربية، من الحكام والوزراء إلى صغار الموظفين. الفساد الكبير ـ كما يطلق عليه في أدبيات التنمية ـ يتمثل في العمولات الضخمة التي تدفعها الشركات الأجنبية أو الوطنية للحصول على تعاقدات لانشاء مشروعات كبرى للدولة، أو توريد السلاح والسلع للقطاع العام، أو للحصول على تراخيص للتصدير، أو امتيازات لتشغيل وصيانة المرافق. وتدرج الفساد إلى المستويات الوسطى ثم الدنيا كآليات للاحتيال على القانون والقواعد العامة، أو كوسائل لسرعة انجاز مصالح مشروعة للأفراد والهيئات الخاصة.

ولأن أحد الافتراضات الأساسية في هذا المشهد، هو استمرار الاتجاهات العامة في المسار نفسه وبقاء جزء محسوس من القيادات والممارسات في السلطة، فإن أحد تداعيات

الوضع الراهن هو زيادة مظاهر الفساد والفوضى والاختلال في نسق القيم، خلال العقود الثلا المقبلة.

وستظل منظومة القيم والمعايير المرتبطة بأخلاقيات العمل والانتماء الوطني والخدم العامة الضحية الأولى، والأكثر تعرضاً للفوضى والاختلال. فقد تضخم حجم السلوكيات المنحرفة، بدءاً من جرائم النصب والاحتيال، وانتهاء بتجارة الرقيق الأبيض والمخدرات ومروراً ـ في المستقبل ـ بجرائم جديدة لسرقة الأعضاء البشرية وبيعها بأسواق العالم. وربما الأخطر من ذلك اتساع حدود التسامح مع هذه السلوكيات.

وبالطبع، لا بد وأن يوازي ذلك ردود فعل تبدأ بحركات للرفض والاكتئاب الاجتماعي، بخاصة عند الشباب.

ثم في مرحلة تالية يتسرب شعور عدم الاحترام وانهيار هيبة الدولة لدى فئات العاملين في اجهزة الدولة نفسها. وتصل الدولة القطرية إلى أقصى درجات الاهتراء حينما تبدأ الفئات في تحديها أو التمرد عليها علناً. وقد شهدنا مثل هذه الحالة الدرامية في لبنان قبيل الحرب الأهلية واثناءها. وشهدنا مثالاً آخر لها في تمرد قوات الامن المركزي في مصر في شباط/ فبراير ١٩٨٦ (وهي القوات نفسها المنوط بها اخماد تمرد الفئات المدنية الأخرى). إن حدوث ذلك في دولة مركزية، عرف عنها القوة والرسوخ حيث هي أقدم الدول القطرية في المنطقة، هو مؤشر واضح لمدى ما وصلت إليه الأمور من اهتراء. وتوقعات هذا المشهد تفيد بأن هذا المؤشر سيكون في تصاعد خلال فترة الاستشراف.

(٣) وهكذا، فإن عدداً متزايداً من الأفراد والجماعات والتكوينات يتولد لديه يأس، أو عدم ثقة، في أن القنوات الشرعية للمطالبة بالحقوق أو التظلم من الحيف، إما أنها غير موجودة أو مسدودة أو غير فعالة أو غير منصفة. وهذا في الواقع هو ما يمكن أن ينقل عمليات التحايل على القانون أو خرقه، وعمليات التطاول على أجهزة الدولة ورموزها، من سلوك فردي أو جماعي عشوائي مؤقت إلى سلوك جماعي عنيف ومنظم ومستمر. وفي اطار هذا المشهد، يفتح الباب أمام التدخلات الخارجية، وصولاً إلى حالة يصعب معها احتواء أو أنها هذه الحروب حينما تنفجر في الوطن العربي. والدولة القطرية في هذا المشهد عاجزة عن ايجاد صيغة فعالة للتعامل مع التحديات الاثنية الحادة قبل أو بعد انفجارها.

واستمرار أجل مثل هذا المشهد لا بد وأن ينطوي على نمو للثقافات الفرعية والايديولوجية التفتيتية ـ التي تتكرس مع انفجار الصراع المسلح ـ مما يضع المزيد من العقبات أمام قيام أي مشاهد مستقبلية بديلة. فتهيئة افراد أي جماعة فرعية للقتال والتضحية بأرواحهم أو أملاكهم يحتاج إلى تعبئة ايديولوجية ترتكز على تعميق الحدود الفاصلة بين الـ «نحن» والـ «هم»،

والـ «أنا» و«الآخر». كما تعتمد على تلوين الـ «هم» أو تصوير «الآخر» بكل الصفات السلبية الممكنة.

وعادة ما يعمد الطرف الذي يبدأ الصراع الممتد (من جماعة بعينها) إلى تأليب الجماعات الأخرى، التي ليست أطرافاً في الصراع المباشر بعد، من أجل ان تتحالف معه. وفي ذلك السعي يلجأ غالباً إلى ابراز الخصوصيات الكامنة للأطراف الأخرى واستنفارها. فمن مصلحته في هذه الحالة أن يتحول الخطاب السياسي والثقافي في المجتمع كله من خطاب التوحد والثقافة المشتركة إلى خطاب الانقسام والثقافات المتميزة. ونكون هنا في صدد جدلية «التقاليد الكبرى والتقاليد الصغرى» التي أشرنا إليها في الفصل الأول، مع الغلبة للتقاليد الصغرى في هذه الحالة.

(٤) إن تفتيت أو تجزئة الدول القطرية الحالية يعني اضعافها من الناحية المطلقة والنسبية. فإذا أضفنا إلى ذلك استمرار الصراعات بين الدويلات الناتجة عن هذا التفتت، فإن الباب يكون مفتوحاً على مصراعيه لهيمنة سافرة من بعض القوى لتحقيق أطماع القوى الاقليمية الأخرى، كما عرضناها من قبل. وباختصار، فإن المشهد الذي نحن في صدده هنا يمكن تسميته في الواقع بالمشهد الاسرائيلي للمنطقة لأنه يحقق أهدافها وينسجم مع طموحاتها. وينطوي هذا المشهد ـ أيضاً ـ على اقتلاع وتشتيت جماعات كبيرة من سكان الأقطار العربية المهددة بهذا التفتت. وسيكون ذلك اما هرباً من أهوال ودمار هذه الصراعات، أو نتيجة فرز سكاني تتطلبه الكيانات والكانتونات الجديدة، التي سترغب في مزيد من تجانس «شعبها» أو «مجتمعها» الجديد، على أسس اثنية (عرقية أو دينية أو مذهبية أو لغوية). ولقد رأينا بوادر مبكرة لهذا الاحتمال ـ سواء بالنسبة إلى اقتلاع الفلسطينيين من وطنهم بواسطة اسرائيل، أم خلال الحرب الأهلية اللبنانية الدائرة منذ عام ١٩٧٥، وبصورة أقل في السودان نتيجة الحرب الأهلية في الجنوب، وفي العراق بالنسبة إلى بعض سكانه من الأكراد أو الشيعة ذوي الأصول الفارسية ـ وتداعيات مثل هذه الاقتلاعات السكانية، انسانياً واجتماعياً واقتصادياً معروفة. ومرة ثانية، وباختصار، فإن المشهد الذي نحن في صدده، هو مشهد تحويلنا ـ بالتدرج، وعلى امتداد الوطن العربي ـ إلى لاجئين. والأمثلة ليست قليلة.

خامساً: المحصلة

يمثل مشهد التجزئة، أو المشهد الاتجاهي، اسوأ ما يمكن أن تؤول اليه احوال الوطن العربي. وهذا الوضع الأسوأ لا بد وان يقع في لحظة ما في فترة الاستشراف، ويصعب تصور استمراره لما بعد هذه الفترة. ذلك أننا أشرنا إلى ردود الفعل المنطقية أمام كل تردٍّ واهدار وتفريط في الاستقلالية والهوية.

وربما يكون أخطر نتائج هذا المشهد، من حيث وضعه العقبات أمام المشاهد البديلة، هو أن مقدماته وتداعياته تنطوي على تحلل الهوية العربية القومية عموماً، وتحلل بعض الهويات الوطنية خصوصاً. وقد ذكرنا أن نمو الثقافات الفرعية والايديولوجيات التفتيتية هو أحد مظاهر عجز الدولة القطرية، الذي سيؤدي إلى تفاقم أزمتها، ثم انفجار هذه الأزمة، بفعل سبب أخير ومباشر خارجي أو داخلي. كما ذكرنا أن أحد المظاهر المحتملة لتفتيت الدولة القطرية هو تآكل هويتها الوطنية، نتيجة زيادة العناصر البشرية والثقافية غير العربية. وإلى جانب ذلك، فإن استمرار مناخ التردي والصراعات الأهلية الداخلية، وزيادة نزعة الولاءات المحلية التقليدية الضيقة، مع زيادة التبعية والتأثير الثقافي والاعلامي الخارجي، من شأنه أن يميّع ويحلل ما تبقى من شعور بهوية عربية قومية بين قطاعات واسعة من سكان «الوطن العربي». وأكثر من ذلك قد تفقد هذه القطاعات حتى اعتزازها بهويتها الوطنية القطرية (أي «المصرية» و«اليمنية» و«المغربية» وما إلى ذلك). فهنا سيصبح المواطن العادي، في جو الفوضى والصراعات واهتراء الدولة والمجتمع، متقوقعاً في اضيق دوائر الولاء (الأسرة أو العشيرة أو الجماعة القرابية أو الدينية المذهبية) طلباً للحماية والأمان. وفي الوقت نفسه سيصبح معرضاً لتساقط مؤثرات الاعلام الخارجي على عقله ووجدانه من خلال الراديو أو التلفاز، وهو قابع في منزله أو حتى في غرفة نومه.

فمجتمعه القومي والوطني لم يعد، في ظل هذا المشهد، قادراً على تلبية حاجاته الأساسية، ناهيك عن طموحاته. والدولة القطرية ستكون عاجزة عن حمايته جسدياً ناهيك عن توفير حياة كريمة له. لذلك فهو سيتحاشى هذا المجتمع وتلك الدولة، ثم ينفر منهما، ثم يعاديهما. ولن يشعر بالأمان والاطمئنان إلا في أسرته وجماعته القرابية. وسيتبلور وعيه وينمو ولاؤه لهذه الدائرة الضيقة فقط، ويصبح الشعور القومي، أو حتى الوطني، لا ترفاً فقط لا يستطيعه، ولكن أيضاً بلا معنى وجودي في حياته اليومية. والانكى من ذلك، فإن مفاهيم الوطن والأمة والقومية والعروبة، كما نعرف اليوم، قد ترتبط في ذهنه بكل ما هو سلبي ودموي ومتخلّف. في الوقت نفسه، ستتساقط على هذا الشخص العادي مؤشرات اعلامية تروّج لقيم ولغات وأساليب حياة مختلفة، وربما أكثر جاذبية واستنفاراً لمتعته الحسية والذهنية. وأكثر من ذلك، فهي توحي اليه بأن مجتمعات أخرى تبدو أكثر استقراراً ونظاماً وحرية ووفرة مادية. فيزيد احترامه لـ «الآخر الأجنبي»، ثم يتحول الاحترام إلى انبهار، ثم إلى تمثّل «رموز الآخر الأجنبي» وأساليبه وعاداته بطريقة سطحية. ونكون هنا بصدد معادلة «دونية الأنا الجماعي» (الوطني والقومي)، و«تفوق الآخر» الأجنبي. وستكون الأجيال الجديدة من الأطفال والشبان، خلال فترة الاستشراف، هي الأكثر تأثراً بهذه المعادلة النفسية ـ الحضارية القاتلة لأي شعور وطني وأي اعتزاز قومي.

واستمرار هذا المشهد يمكن أن ينتهي بتقسيم لبنان إلى أربع دويلات على الأقل (مارونية

وسنية وشيعية ودرزية)، وسوريا إلى ثلاث (علوية وسنية ودرزية)، والعراق إلى ثلاث دويلات (شيعية وسنية وكردية) والسودان إلى ثلاث دويـلات (في الجنوب والغـرب والشمال)، وإلى انفراط عقد الامارات المتحدة، وفقدان البحرين لايران، وجيبوتي لاثيوبيا، وجنوب موريتانيا لدويلة زنجية، وهيمنة ايران على مقدّرات العراق والخليج، وهيمنة اسرائيل على مقـدّرات المشرق (الدويلات السورية واللبنانية والاردن، ناهيك عن الابتلاع النهـائي للضفة الغـربية وقطاع غزة والجولان وجنوب لبنان). وما تبقى من دول قطرية عربية دون تجـزئة أو تفتيت، ستكون في حالة شديدة من الضعف والصراعات الداخلية والتبعية الاقتصادية والسياسية (مثل مصر والجزائر وتونس والمغرب والسعودية).

إن هذا المشهد في أقل حالاته سوءاً، يعني بقاء الدول القطرية الحالية على ما هي في بداية فترة الاستشراف (١٩٨٥)، أي من دون مزيد من التجزئة والتفتيت، ولكن مع زيادة ضعفها الاقتصادي و/أو العسكري، ومن ثم زيادة تبعيتها للخارج، وهيمنة إحدى القوى العظمى أو الاقليمية على مقدراتها. ومع زيادة عدم الاستقرار والصراعات الداخلية الطبقية والاثنية، فإن أقل الحالات سوءاً هذه، أي تفادي مزيد من التجزئة للأقطار العربية، لن تتحقق إلا لأن القوى الاقليمية والدولية الأكبر هي التي ستمنع مثل هذا التفتت لأسبابها أو توازناتها الخاصة.

سادساً: السياسات الممكنة
صراع من أجل البقاء

إن هذا المشهد هو أسوأ المشاهد الممكنة للمستقبل العربي؛ فهو مشهد واقع التجزئة، وقبول هذا الواقع وتكريسه. لقد بدأ واقع التجزئة منذ تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى، وإن ظل مرفـوضاً صـراحة أو ضمنـاً، وجرت محـاولات مستمرة لتحـديه وتغييـره إلى أوائل السبعينات. ولكن الذي حـدث في السبعينات والثمـانينات هـو أن واقع التجـزئة قـد تعمّق وتكرّس. وأخطر من ذلك أنه أصبـح إلى حد كبيـر مقبولاً نفسيـاً ورسمياً، على المستـويين الحكومي والشعبي. وأخطر من هذا وذاك، أن القوى الرافضة لواقع التجـزئة قـد ضعفت أو تهمشت في العقد الأخير (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥).

ولقد أطلقنا أحياناً على هذا المشهد اسم «المشهد الاسرائيلي» ليس فقط لأنه يمثل أقصى حالات الضعف العربي، ويتيح لاسرائيل أن تصبح القوة الاقليمية العظمى في المنطقة، ولكن أيضاً لأنه يحمل في طياته احتمالات مزيد من تجزئة وتفتيت عدد من الأقطار العربية الحالية خلال فترة الاستشراف، ولأن ذلك يتطابق مع المخططات المعلنة لاسرائيل والمخططات غير المعلنة لبعض دول الجوار الأخرى. وإذا كان هذا التفتيت يمكن أن يكون تفتيتاً «قانونياً» معترفاً به من بعض القوى الدولية، فإن بوادره الفعلية بدأت تظهر بالفعل في كل من لبنان والسودان.

كما أن بذوره الجنينية توجد في عدد من الأقطار العربية الطرفية، بخاصة تلك التي تحتوي على تكوينات اثنية كبيرة ومتنوعة.

والسؤال الذي يثيره عرضنا للمشهد الأول، هو ما إذا كان هناك ما يمكن عمله في ظل معطيات هذا المشهد لمنع أسوأ الاحتمالات التي ينطوي عليها، أي التهام مزيُد من الأرض العربية، ومسخ هويتها البشرية والحضارية، أو تفتيت مزيد من أقطارها إلى دويلات وكانتونات أكثر هشاشة وضعفاً من الدول القطرية الحالية؟

والاجابة هي نعم. أي أنه في ظل مشهد التجزئة، ورغم كل الضعف والتردي، يمكن للدول القطرية العربية أن تقوم ببعض السياسات والممارسات الاسعافية والعلاجية التي تقلل من احتمالات ابتلاعها بواسطة قوى أجنبية، أو تفتيتها بواسطة قوى خارجية وداخلية متواطئة معاً.

إن مثل هذه السياسات والممارسات الاسعافية ـ العلاجية يكون القصد منها انقاذ ما يمكن انقاذه، وايقاف ما يمكن من التدهور، وتحسين ما يمكن تحسينه في ظل منطق هذا المشهد. ويمكن سرد أهمها بإيجاز فيما يلي:

١ ـ داخلياً

الاجراءات المطلوبة داخل الدولة القطرية هي تحسين اداء النظام الحاكم، بحيث يتعاظم تماسك الجبهة الداخلية وتمسك مواطنيها بوطنهم وتهيؤهم للدفاع عن وحدة ترابه الوطني. ولهذه الاجراءات شق اقتصادي، وآخر سياسي، وثالث اجتماعي.

أ ـ **الاجراءات الاقتصادية**: رغم تباين الاقطار العربية في حظها من الموارد والاداء الاقتصادي، إلا أن مجمل دراسات مشروع الاستشراف قد كشف عن مظاهر ضعف هيكلية رئيسية، تتطلب من الاقطار جميعاً مزيداً من الترشيد والضبط والتحسين في المجالات الآتية:

(١) في نمط الاستهلاك العام والخاص، بخاصة في نمط استخدام الطاقة التجارية، واستيراد السلع الكمالية والترفيهية، وذلك للحفاظ على الفوائض المالية أو زيادتها عند الاقطار النفطية، أو لوقف زيادة حجم المديونية أو تقليصها، وزيادة القدرة على الاستثمار في الأنشطة الانتاجية عند الاقطار الأخرى.

(٢) في هيكل توزيع الاستثمارات الجديدة، وفي اختيار الفن الانتاجي لدعم قطاعات الانتاج المادي، وفي اتجاه زيادة المكون المحلي من الاستثمارات، وخفض الاعتماد على مشروعات «تسليم المفتاح».

(٣) هناك اقطار عربية نفطية لا تمتلك سوى المورد النفطي، وذات حجم محدود للسكان، قد استكملت اقامة معظم البنى التحتية، وما يمكن اقامته من صناعات نفطية،

وصناعات موجهة للتصدير أساساً، وباتت مجالات التنمية الداخلية لديها محدودة للغاية. هذه الاقطار تحتاج إلى اعادة النظر في توجهاتها التنموية وعلاقتها العربية والبحث الجدي في أن يكون الاطار العربي الأوسع هو البعد الاستراتيجي للتنمية لديها، بدلاً من الاتجاه للاستثمار والاندماج في السوق العالمية مع كل ما يترتب على ذلك من تبعية.

(٤) استكمال أو استحداث وتنمية اجهزة وطنية متكاملة للاشراف والادارة والتطوير في مجالات المعلومات والطاقة ونقل التقنية.

(٥) اعطاء الاولوية في نمط التصنيع للمشروعات التي تسهم في اشباع الحاجات الاساسية، ثم لتلك التي ترفع من الطاقة التصديرية، الأمر الذي من شأنه تقليل الاعتماد على الاستيراد.

(٦) السعي للمحافظة على صناعة السلاح ودعمها، بخاصة في الأقطار العربية الكبيرة، والأكثر تعرضاً للتهديد الخارجي، ومحاولة التنسيق في ذلك مع قطر عربي آخر أو أكثر.

(٧) ربط السياسات التعليمية والتدريبية والتأهيلية باحتياجات الانتاج والدفاع معاً، وتنظيم بعض من حركة قوة العمل العربية من خلال اتفاقات ثنائية مع أقطار عربية أخرى، وعدم السماح بزيادة العمالة الاجنبية غير العربية في أي قطر عن ٢٥ بالمائة من اجمالي قوة العمل.

(٨) فرض سياسات نقدية مستقرة، بما يضبط من معدلات التضخم، ويبقيها عند حدودها الدنيا.

(٩) تعديل اتجاهات التبادل التجاري تدريجياً، باتجاه المحيط العربي والاقطار الصديقة وبخاصة في العالم الثالث، في السلع والخدمات التي تتراكم فيها فوائض عربية تبحث عن أسواق للتصدير.

إن الاجراءات الاقتصادية المذكورة اعلاه تبدو كما لو كانت قائمة تصلح لاي دولة في أي مكان. وهذا صحيح. ولكن أهميتها للدولة القطرية في الوطن العربي تصبح مضاعفة وملحّة في حال تردي النظام الاقليمي، الأمر الذي يعني أن هذه الدولة في حال الخطر ستواجه الأهوال والتحديات بمفردها، دونما سند جماعي من أقطار عربية أخرى. أي أن الدولة القطرية في هذا المشهد، لكي تُعظّم من فرص بقائها ووحدة ترابها الوطني، عليها أن تخطط لاقتصادها وتديره كـ «اقتصاد حرب»، سواء أكانت في حالة حرب فعلية أم لم تكن. فالمشهد الأول في الواقع يمثل حالة اقليمية، يمكن أن تتعرض فيها كل دولة لطوارىء خارجية وداخلية دائمة، عليها أن تستعد لمواجهتها بمفردها. وما يصدق على الاجراءات الاقتصادية، يصدق على الاجراءات السياسية والاجتماعية والعسكرية.

ب ـ **الاجراءات السياسية**: ازمة الدولة القطرية مع مجتمعها المدني ازمة خانقة لا يحتمل حسمها في المشهد الأول. ولكن الممكن هو تخفيف حدتها من خلال توسيع المشاركة السياسية، وتحسين اداء وكفاءة النظام الحاكم، وتأمين كيان الدولة، وذلك من خلال:

(١) **توسيع المشاركة السياسية تدريجياً**، بقصد خلق هدنة، إن لم يكن مصالحة، بين النظام الحاكم والمجتمع المدني. ويمكن توسيع المشاركة السياسية تدريجياً على مستويات وبأشكال متعددة أهمها:

ـ استحداث أو تقوية نظام «**الحكم المحلي**» و«**الحكم الذاتي**»، الذي يعطي المواطنين وتكويناتهم الاجتماعية، وخصوصاً الاثنية، فرصة أكبر في تسيير شؤونهم ومواجهة مشكلاتهم بأنفسهم، ودونما اعتماد كبير ودائم على الحكومة المركزية، التي هي في ظل هذا المشهد عاجزة ومثقلة بمشكلات اقليمية ودولية كبرى على أي حال.

ـ استحداث مجالس للشورى في الأقطار التي ليس لديها تجارب برلمانية يشارك فيها ممثلو التكوينات الاجتماعية الحديثة، و«أهل الحل والعقد» من التكوينات التقليدية.

ـ عودة المجالس النيابية في الأقطار التي تبلورت تكويناتها الاجتماعية الحديثة، وشهدت تجارب نيابية سابقة، بخاصة في أقطار الحزام الشمالي، ودعم ما هو موجود منها بالفعل حتى تمارس صلاحياتها التشريعية بكفاءة.

(٢) **تحسين كفاءة واداء جهاز الدولة**: لا تستطيع الدولة القطرية في ظل هذا المشهد أن تواجه حالة الطوارىء الدائمة التي يفرضها غياب نظام اقليمي عربي متماسك، أو أن تستمر في ادارة جهاز الدولة بالمستوى العاجز والرديء نفسه الذي شهدناه في الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥). فمن مصلحة رأس النظام الحاكم نفسه في الدولة القطرية أن يتحسن اداة اجهزة دولته كلها، وليس فقط جهازها الأمني كما هو الحال الآن. هذا إذا أعتبرناه في حالة حسنة أصلاً. ويقتضي هذا الاجراءات الممارسات التالية:

ـ اعتماد معايير «الانجاز» في اختيار قيادات المؤسسات الرئيسية في الدولة. وحينما يكون هناك اصرار على حصر الاختيار لتلك القيادات من «أهل الثقة»، أن يتم تجنيد أفضل العناصر وأكثرها ذكاء وقدرة منها.

ـ التدريب السياسي والاداري والفني لهذه الكوادر لضمان مستوى عال من الاداء.

ـ استحداث معايير اداء وانجاز، وأنظمة للرقابة والمحاسبة تضمن استمرار اداء متميّز.

ـ محاربة واحتواء الصور الصارخة من الفساد والمحسوبية.

ـ التأمين الداخلي العام للدولة. تواجه الدولة القطرية ما يكفيها من تحديات خارجية، لا

تتحكم في حجمها أو توقيتها. لذلك يتوجب عليها أن تفعل كل ما هو في متناول يدها لتأمين نفسها داخلياً، خصوصاً بالممارسات التالية:

- تقليص نسبة غير العرب في اجهزتها المدنية والاقتصادية والعسكرية إلى أدنى حد ممكن.

- العناية بالمناطق الطرفية والحدودية (مواضع الاختراق الخارجي المحتمل) من حيث الاحتياجات الاساسية لسكانها، وتعميق شعورهم بالولاء والانتماء لدولتهم.

- استحداث أو استكمال وتطوير اجهزة معلوماتية كفؤة في كل المجالات.

- تعظيم كفاءة المؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية إلى أقصى حد ممكن، ولكن بما لا يؤثر سلباً على الاداء الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

ج - **الاجراءات الاجتماعية**: تتكامل الاجراءات الاجتماعية مع مجموعتي الاجراءات الاقتصادية والسياسية المذكورة اعلاه في ضمان حد أدنى من تماسك الجبهة الداخلية وتأمينها في ظل ملابسات وتداعيات المشهد الأول. وتهدف الاجراءات الاجتماعية الى: توسيع نطاق العدالة الاجتماعية، وتعظيم فرص الحياة للمواطنين، بحيث يشعرون أن دولتهم تُعنى ببقائهم ومصيرهم، فيعنون بدورهم ببقائها ومصيرها. وأهم الاجراءات الاجتماعية المطلوبة هنا هي:

(١) استحداث أو تطوير الأنظمة والممارسات المتصلة بمبادىء العدالة. والمقصود هنا أن تكون هناك ممارسات مقننة وواضحة يشعر بها المواطن العادي فيما يتعلق بتكافؤ الفرص، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، والتكافل بين الميسورين والمحرومين من خلال نظام ضريبي مباشر تصاعدي من ناحية، وبرامج رعاية اجتماعية من ناحية أخرى، والتوزيع الاقليمي المتكافىء في الأنشطة الانتاجية والخدمية، والمساواة الصارمة أمام القانون، وتدوين هذا الأخير، وتبسيط اجراءات التقاضي وكفالتها للجميع.

(٢) محاربة الفساد والتضخم، وهما من أهم ما يقوض أركان العدالة الاجتماعية، ويؤديان إلى تفسخ النسيج الاجتماعي والأخلاقي. وتتم الحرب على الفساد والتضخم من خلال المحافظة على التوازن بين الدخول والأسعار، ومنع الاحتكار في السلع والخدمات، والضبط والرقابة الادارية الصارمة، وتبسيط وتسهيل الاجراءات البيروقراطية.

(٣) التخطيط السكاني والحضري. وينطوي ذلك على استحداث سياسات لضبط نمو وحركة السكان وربطهما بالبرامج الانمائية، بما يضمن تفادي مخاطر التضخم السكاني والتكدس الحضري وتجاوزها لمعدلات النمو الاقتصادي، وهي مخاطر كما رأينا، تجعل من المدن المكتظة ومن البروليتاريا الهلامية مادة ملتهبة قابلة للانفجار في أي لحظة. كما ينطوي ذلك الاجراء على تنمية الريف بحيث تخف أو تتباطأ معدلات هجرة سكانه إلى المدن.

(٤) التنظيم الاجتماعي للتكوينات الحديثة. وينطوي ذلك، أولاً، على دمج عناصر الطاقة البشرية الجديدة، بخاصة تلك الوافدة من الريف إلى الحضر، في القطاعات الاقتصادية الحديثة. وثانياً، على توفير أنماط اسكانية أفقية ورأسية (حسب مقتضيات الحال) لا تسمح بنشأة ونمو الاحياء والمناطق المعدمة (المدن القصديرية أو مدن «حزام الفقر»). وثالثاً، بالسماح للتكوينات الاجتماعية الجديدة بتكوين منظماتها التطوعية (روابط، نقابات، اتحادات) واعطائها هامشاً معقولاً من حرية الحركة والتعبير لرعاية اعضائها وضبط سلوكهم.

(٥) دعم الهوية الثقافية الوطنية. وينطوي ذلك على تعميق الشعور بالانتماء والاعتزاز بالهوية الثقافية الوطنية من ناحية، وتحصين المواطنين ضد ما يمكن أن تحدثه الثقافات الاجنبية من تشويه أو تمييع للشخصية الوطنية من ناحية اخرى. ويتطلب ذلك اعادة النظر في البرامج التعليمية والاعلامية، وتكاملهما مع الأجهزة التنشيئية الأخرى، بحيث يكون هناك اتساق عام ودعم متبادل لرسالة التنشئة لكل هذه الأجهزة. كما ينطوي ذلك على أهمية اعطاء هامش أكبر من الحرية للمبدعين لانتاج ثقافة وطنية تتعادل في جاذبيتها مع البرامج الثقافية والاعلامية الوافدة من ناحية، وتعطي الفرصة لنمو التعددية الثقافية في اطار الوحدة الوطنية، وتذكي الحوار الخلّاق، من ناحية أخرى.

٢ ـ إقليمياً

حيث تواجه الدولة القطرية التحديات الخارجية بمفردها تقريباً، فإن أهم ما يجب أن تحرص عليه هو تنمية علاقات ثنائية إيجابية مع كل جيرانها من ناحية، والمحافظة على منظمات العمل العربي المشترك من ناحية أخرى. وقد لا يكون ممكناً الإبقاء على مثل هذه العلاقات الايجابية مع كل جيران الدولة القطرية. كما لا تعني هذه العلاقات الايجابية الثنائية أن طرفها الآخر سيهبّ بالضرورة لنجدتها وقت الحاجة من ناحية أخرى. ولكن القصد هنا هو تحييد أو تحاشي شر أكبر عدد من الدول الأخرى وبخاصة المجاورة، بحيث لا تواجه الدولة القطرية تهديداً خارجياً من أكثر من طرف في الوقت نفسه. وينضوي تحت هذا التوجه العريض مجموعة من السياسات والممارسات المحددة، أهمها:

أ ـ صيغة لتنظيم العلاقات مع مصر: تظل مصر هي الدولة القطرية الأكثف سكاناً والأقوى عسكرياً بين الأقطار العربية. وفي حال التهديد بالعدوان أو وقوعه على أي من البلدان العربية الأخرى، وبخاصة الطرفية (أي المجاورة لدول غير عربية)، فإن مصر تمثل نوعاً من الاحتياطي الاستيراتيجي لها، إن لم يكن بالتدخل العسكري المباشر للإسهام في الدفاع عنها فعلى الأقل بتزويدها بأنواع معينة من السلاح والذخيرة، أو بالمستشارين والمدربين العسكريين، أو بطاقة بشرية مدنية تعوض النقص الذي يتطلبه تعبئة أبناء الدولة القطرية المهددة في القوات المسلحة. ولأن هذا المشهد لا يسمح بتخلي مصر عن اتفاقات كامب ديفيد، ومن

ثم عودتها الكاملة للحظيرة العربية الرسمية ممثلة بـالجامعة العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك، فإن الدول القطرية الأخرى عليها أن تجد صيغة للتعامل مع مصر تسمح لها بالدعم المصري، ولو غير المباشر، وقت الحاجة. ويمكـن أن تأخذ هذه الصيغة أحد الأشكال التالية:

(١) علاقات واقعيـة كاملة ومبنيـة على أساس تبـادل المصالـح، ولكن دون علاقـات دبلوماسية.

(٢) علاقات واقعية جزئية على أساس الحد الأدنى من المصالح المتبادلة، ودون علاقات دبلوماسية.

ما ينبغي أن تتحـاشاه الدول القطرية في هذا المشهد هو القطيعة والعداء الكاملين مع مصر الرسمية، وهو الأمر الذي يتركها دون أي احتياطي استراتيجي يذكر وقت التعرض لعدوان خارجي.

وعلى مصر، من ناحية أخرى، أن:

(أ) تتحاشى الدخول في محاور عربية أو الزج بنفسها في أي خلافات عربية؛

(ب) أن تدعم مخزونها الاستراتيجي من السلاح، ومن قوات خاصة للتدخل السـريع للدفاع عن أقطار عربية أخرى قد تطلب مثل هذه المساعدة.

ب ـ ضرورة انتظام مؤتمرات القمة: رغم الجدوى المحدودة لمؤتمرات القمة العربية في ظل مشهد التردي، إلا أن انتظام عقدها يساعد على وقف مزيد من التـردي من ناحيـة، وإمكانية احتواء أو حل بعض المشكلات الثنائية من ناحية أخرى. لذلك، فإن مصلحة الدولة القطرية العربية تقتضي:

(١) تأييدها لانتظام عقد مؤتمرات القمة الكاملة، إن لم يكن اصرارها على ذلك.

(٢) استعدادها وتأييدها لحضور مؤتمرات قمة محدودة، كلما تعذرت القمة الكاملة.

(٣) حرصها على أن تكون قرارات القمة (الكاملة أو المحدودة) واقعية وممكنة التنفيذ، والتزامها هي نفسها بهذه القرارات.

(٤) السعي الدائم لإرساء تقاليد من خلال مؤسسة القمة، يكون من شأنها: (أ) احتواء الخلافات وتسويتها بالطرق السلمية؛ (ب) عدم استخدام الأسلحة الاقتصادية في إدارة أو حسم الصراعات العربية ـ العربية، (ج) عدم دعم أو تأييد طرف غير عربي يعتدي على تراب قطر عربي آخر مهما كان الخلاف معها.

ج ـ السماح بدعم المنظمات العربية، وخصوصاً ذات الطابع المستقل: رغم أن هذا

المشهد ينطوي على شلل شبه كامل لمعظم منظمات العمل العربي الرسمي المشترك، نتيجة التردي العام، إلا أنه من المطلوب عدم القضاء عليها، أملاً في إمكانية تحريكها مستقبلاً، ولصعوبة إعادة تأسيس ما يختفي منها. من ناحية أخرى، هناك منظمات عربية غير حكومية (مثل الاتحادات المهنية والنوعية)، وهذه ينبغي تشجيعها والسماح لأبناء كل قطر بالإسهام في أنشطتها، حيث انها ستكون من الرموز القليلة الحية الباقية لتجسيد الانتماء العربي.

د ـ **التعاون العسكري الثنائي**: في غياب ترتيبات جماعية للدفاع العربي المشترك، لا يبقى أمام الدولة القطرية إلا السعي الدؤوب لخلق علاقات تعاون ثنائية مع أقطار عربية أخرى. ويمكن أن يشمل ذلك توقيع اتفاقات تحالف في مجالات الدفاع، والمناورات المشتركة والتدريب، والصناعات العسكرية، وتبادل الوفود والزيارات العسكرية وبخاصة على مستوى الوزراء، وتبادل المعلومات والتنسيق بين أجهزة الاستخبارات العسكرية.

هـ ـ **إدارة الصراع مع اسرائيل**: لا تسمح الأوضاع العربية في ظل هذا المشهد بإدارة ايجابية للصراع مع اسرائيل، لا من الدول المجاورة لها ولا من بقية الأقطار العربية. في مقابل ذلك تستهدف إسرائيل الهيمنة على الأقطار المجاورة أو تفتيتها، كما تستهدف استكمال ابتلاعها للأراضي العربية المحتلة وبخاصة الضفة الغربية. لذلك، فإن أقصى ما تستطيعه الأقطار المجاورة لإسرائيل هو تقوية نفسها بالقدر الذي يعرقل المخطط الإسرائيلي أو يجعل كلفته البشرية والاقتصادية عالية. وعلى الأقطار الأخرى، بشكل منفرد أو جماعي، أن تقدم ما تستطيع من دعم مادي ومعنوي لصمود عرب الأراضي المحتلة، والمحافظة على أقصى ما يمكن المحافظة عليه من أراضيهم ومؤسساتهم الوطنية وهويتهم الثقافية من ناحية، ودعم وتقوية أجهزة المقاطعة لإسرائيل من ناحية أخرى، وعدم تقديم أي تنازلات أو الدخول في اتفاقات مع اسرائيل ما دام ميزان القوى على اختلاله الكبير الموجود حالياً.

و ـ **تحييد دول الجوار غير العربية**: هذا المشهد هو أكثر المشاهد المعروضة في مشروع الاستشراف التي ينزع فيها سلوك دول الجوار الجغرافي (ايران، اثيوبيا، تركيا) نزعة مشابهة للسلوك الاسرائيلي، أي الطمع بأراضي الأقطار العربية المجاورة والتهيؤ للعدوان عليها. وفي ظروف التردي العربي فحين تنشب الصراعات المسلحة مع الجيران، فإنها تصبح من النوع الممتد الذي يدوم لسنوات طويلة. لذلك، فإن أفضل سياسة تتبعها الدولة القطرية مع جيرانها، وبخاصة غير العرب، هي سياسة التهدئة والتحييد، وتحاشي الانزلاق في مواجهات عسكرية (مهما بدت جذابة ومضمونة النتائج في البداية). ويمكن للأقطار العربية التخومية أن توظف ما قد يوجد من علاقات طيبة بين جيرانها غير العرب وبعض البلدان العربية الأخرى لضمان حسن الجوار واحتواء النزاعات. كما يمكن للبلدان العربية التخومية أن تتبع سياسة وقائية مبكرة ببناء شبكة من المصالح المتبادلة مع جيرانها، تكرّس حسن الجوار ويستفيد منها الطرفان.

ز ـ عدم إفساح المجال أمام دول أجنبية للدخول في الخلافات العربية أو استغلالها، وعدم الدخول في تحالفات مع دول الجوار غير العربية ضد بلد عربي آخر.

٣ ـ دولياً

في ظل مشهد التردي، فإن الدولة القطرية يكون من مصلحتها أن توازن وتنوع علاقاتها الدولية، حتى وإن كانت بحكم الواقع أو النزعات الايديولوجية والثقافية أقرب أو أميل لقوة عظمى معينة أكثر من قوى عظمى أخرى. ويقتضي ذلك أن على بعض الدول القطرية الدائرة في فلك الغرب، أن تستحدث أو تقوّي علاقاتها بالاتحاد السوفياتي، والعكس صحيح. كما ينبغي على كل الدول القطرية أن تدعم علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع القوى العالمية الوسيطة (الصين واليابان وأوروبا الغربية).

وأخيراً، ينبغي على الدول القطرية ذات الفائض وذات الديون، أن تدخل في ترتيبات ثنائية مع بعضها ومع الأطراف الدولية الدائنة لشراء واستبدال هذه الديون.

خاتمة

تواجه كل الأقطار العربية، غنيها وفقيرها، كبيرها وصغيرها، اما أزمة بقاء، أو بقاء الأزمة. إن الوطن العربي، في أواخر عقد الثمانينات، رغم كل ثرواته وموارده وإنجازاته، مهدد خارجياً وتابع دولياً ومتوتر داخلياً، مثلما لم يتهدد أو يتبع أو يتوتر منذ حصول دوله القطرية على استقلالها. فلم يشهد الوطن العربي في العقود الأربعة السابقة للثمانينات مثل هذا القدر الذي يشهده الآن من الصراعات المسلحة الممتدة بكل ما يترتب عليها من هدر، أو المجاعات الجماعية في بعض أقطاره، أو معدلات التضخم الفلكية في بعضها الآخر، أو إعلانات الآباء طالبين بيع أطفالهم، أو مطالبات بعض مواطنيه بفتاوى شرعية تسمح لهم بأكل الميتة ولحوم البشر. كل ذلك في الوقت الذي لم يشهد الوطن العربي من قبل، مثلما شهد في العقد الأخير، هذا التراكم الفلكي لثروة بعض أقطاره ومواطنيه.

لقد برزت، في الخمسينات والستينات، ملامح نظام اقليمي عربي ينزع إلى التماسك والاستقلال والقوة، من خلال الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة، وبفضل المد القومي التحرري الذي قادته مصر الناصرية. ولكن هذا النظام العربي تعرض للاهتزاز بعد هزيمة عام ١٩٦٧، ثم بدأ في التصدع منذ عام ١٩٧٥. وفي ظل التصدع زادت الضغوط الخارجية، ليس فقط ضد مجمل النظام لمزيد من تفسيخه، ولكن أيضاً ضد كل دولة قطرية على حدة لمزيد من إحكام تبعيتها لهذه القوة الخارجية أو تلك. وقد تضاعفت هذه الضغوط في الثمانينات، وانضمت بعض القوى الاقليمية إلى قائمة الأطراف الخارجية العظمى الضاغطة في هذا

الصدد، وأهمها اسرائيل وإيران واثيوبيا. والجديد في أهمية هذا العامل الخارجي، هو أن الأمر قد تجاوز الضغوط والتهديدات المعتادة في العلاقات الدولية.

فمن ناحية، ظهرت مخططات وممارسات فعلية تستند إلى استخدام القوة السافرة ضد دول قطرية عربية. ومن ناحية أخرى، استخدمت آليات جديدة وفعالة للتعبئة والسيطرة من خلال نمط الاستهلاك والتقنية (والديون والسلاح وغيرها). لذلك، فإن بعض الدول القطرية العربية تشهد لأول مرة منذ ولادتها تهديداً حقيقياً لا على حدودها وحسب، ولكن على بقائها ذاته، كدول ذات سيادة. فالعراق ودول الخليج تقع في هذه الصدد تحت التهديد الإيراني. ولبنان وسوريا والأردن تقع تحت التهديد الاسرائيلي، والسودان والصومال وجيبوتي تقع تحت التهديد الاثيوبي. وكل الأقطار العربية مهددة باستنزاف قدراتها، وقرارها أسير لاعتمادها في مجال التنمية على العالم الخارجي، وهي مقيدة بسياسات القوى العظمى. ويضاعف من فاعلية هذه التهديدات لبقاء الدولة القطرية عاملان: الأول، هو تصدع الجبهة الداخلية في بعض هذه البلاد لتعثر الأنظمة الحاكمة في إدارة مجتمعها واقتصادها، ولتآكل شرعيتها، وهي أمور تجعل بعض التكوينات الاجتماعية في كل منها مهيأة للتمرد والعصيان، وربما الخدمة الواعية أو غير الواعية لأطراف خارجية. والثاني، هو شلل النظام الاقليمي العربي وعجزه عن الاستجابة الجماعية في الدفاع عن أعضائه في حال تعرض أي منهم لعدوان خارجي. وهذان العاملان مرتبطان بغياب مشروع سياسي عربي حول المستقبل، وغياب التصور عن التوجهات التنموية المطلوبة على المدى الطويل.

ومأزق الدولة القطرية حالياً، هو أنه لكي تحافظ على بقائها، فإنها قد تضطر إلى التضحية بسيادتها الفعلية. ونقصد بذلك أن هذه الدولة، لكي تجابه عدواناً خارجياً سافراً، في غياب دعم عربي جماعي وفي غياب القدرة الذاتية للدفاع عن النفس، تلجأ إلى الاحتماء بطرف خارجي. ولا بد للطرف الأجنبي، الذي تلجأ إليه، أن يطلب «ثمن الحماية» التي يقدمها. وهذا الثمن عادة ما ينتقص من السيادة الوطنية، ويفتح الباب واسعاً لمزيد من تدخل الفريق الذي يوفر الحماية في شؤون الدولة المعنية. فالموقف هنا أشبه ما يكون بـ «المستعين على الرمضاء بالنار».

إن هذا المشهد هو إعادة تعبير مستقبلي لامتداد مسيرة الوطن العربي في الحقبة السابقة، فهو يرتبط إذاً، بحدود القدرات العربية، وبتفسخ النظام الاقليمي العربي وغياب الارادة فيه، وبالتالي عجزه عن حماية أعضائه. ولا يعني هذا أن الخطر الأكبر هو في العدوان الخارجي المباشر؛ بل إن مصدر الخطر هو عجز المشروع القطري عن حماية الجبهة الداخلية من التفكك من داخلها، وبفعل قوى خارجية يهمها الأمر، وهو ما يضيف أبعاداً تنذر بالخطر بالنسبة إلى وجود الدولة القطرية ذاته، ناهيك عن بلوغ ما تعد به من طموحات في القوة والتنمية.

من هنا، فإن ما ذكرناه من سياسات يمكن اتباعها لا يعني أنها ستمثل منحى ينعطف إليه

المشهد تلقائياً، أو أنها ستقود إلى تحقيق طموحات الشعوب العربية أو حتى رغبات الأنظمة في أن تحقق ما تنشده. إن هذه السياسات تتصف بخاصيتين: الأولى أنها تقع في الحيز الذي تسمح به توجهات هذا المشهد الذي تغلب عليه النزعة القطرية. فهي لا تصل إلى حد يخرج بالمشهد عن نطاقه الأساسي. صحيح أنه قد يؤدي وصول الشعور بعدم الرضا عما تؤول اليه الأمور حداً يحرك قوى عربية من أجل إحداث تغيير. وعند ذاك يمكن أن يتجه الوضع إلى أحد المشهدين الرئيسيين التاليين، أو مشاهد فرعية منهما. فإذا حدث ذلك، فإن ما يتلوه يمكن التعرف عليه مما سيرد في الفصلين التاليين. أما إذا لم يحدث، فإن المشهد الحالي يشير إلى أن الوطن العربي سوف يشهد مزيداً من التجزئة، وأن المشروع القطري سوف يشعر بوطأة تزايد عوامل الإحباط. ومن أجل التصدي لهذا الاحباط وحرصاً على بقاء الوحدة الاساسية، وهي القطر، فإن على الأقطار العربية أن تنظر جادة في مجموعة السياسات التي طرحناها.

الخاصية الثانية، ان هذه السياسات لا تذهب إلى حد العلاج الحاسم للقضايا، بل إنها تقف عند مجرد ابقاء الكيان القطري، وحمايته من التفتت. ويقضي المنطق القطري بخطب ود الفئات التي تتطلع إلى مشاركة النخب الحاكمة السلطة أو انتزاعها منها، إن لم يكن كلياً فعلى الأقل جزئياً. ومعنى هذا أن القواعد التي تحكم توزيع الدخل، وما يصحبه من قوة سياسية، وتوجهات التنمية، لن تكون في مصلحة جماهير الشعوب العربية. وما يحدث من تعاون عربي لا يعني التحول إلى أحد المشاهد البديلة، وإنما يستهدف تعزيز بقاء المصالح القطرية كما ترسمها النخب الحاكمة، أي أنه لا يتجه إلى إقامة نظام إقليمي بأي صورة من الصور، بل إلى تسخير ذلك التعاون لايقاف المزيد من التمزق. وبالتالي، فإن التهادن مع القوى الخارجية، عالمية كانت أم مجاورة، ينطلق من منطق الضعف لا القوة، وهو لذلك لا يستهدف تعزيز الاستقلال عن النظام الرأسمالي العالمي، بل يعمل على استرضائه كثمن لبقاء النخب الحاكمة في موقع السلطة.

الفَصْل السَّابع
مَشهَد التنْسِيق وَالتعَاوُن: مَصَاعِب لصّمُود وَسط المعْطيات العَالميَّة

تقديم

ينطلق هذا المشهد من حيث تركنا أزمة الدولة القطرية (الفصل الثالث)، أو بدايات المشهد الأول. ونفترض، هنا، أن النخبات الحاكمة في الدول القطرية العربية، ترى وتعي حجم التحديات والمخاطر المحدقة بأنظمتها ودولها، وأن ذلك يحفزها على اتخاذ مجموعة من السياسات والاجراءات الاصلاحية الواسعة في الداخل وفي علاقاتها الإقليمية العربية لمجابهة المخاطر والتحديات.

وقد تكون النخبات الحاكمة هذه هي نفسها القائمة في الوقت الحاضر، أو نخبات جديدة تتولى السلطة خلال العقد المقبل (بين منتصف الثمانينات ومنتصف التسعينات). المهمّ أن من في السلطة يرى ويعي حجم الكارثة بين الكوارث التي ينطوي عليها المشهد الأول، كامتداد للأوضاع العربية في منتصف الثمانينات.

لا يفترض هذا المشهد أن تغييرات ثورية بالمعنى المعهود ستحدث. ولكنه يفترض أن حركات اصلاحية واسعة ستتحقق بسرعة معقولة في عدد من الأقطار العربية الكبيرة، تؤدي إلى حركات إصلاحية مماثلة في الأقطار العربية الأصغر.

ويعبّر هذا المشهد عن أشكال وسيطة من التنسيق والتعاون بين كل، أو أغلب، أقطار الوطن العربي، تفوق ـ في كمّها وكيفها، واستقرارها واستمراريتها ـ ما يرد من حالات تعاون في المشهد الأول، ولكنها تقصر عما ينطوي عليه مفهوم المشهد الثالث. الافتراض هو أن يمثل هذا المشهد استجابة مختلفة من الفئات الحاكمة لمشكلاتها الداخلية والخارجية ـ في قضية الوحدة وفي غيرها ـ بالقدر الذي لا يؤثّر على مصالحها المباشرة سلباً. هذه الافتراضات تجعل من هذا

المشهد الرئيسي الثاني أقرب ما يكون إلى ما يسمى في الدراسات المستقبلية بـ «المشهد الاصلاحي».

يقوم هذا المشهد على افتراض أن مترتبات وتداعيات الأوضاع الحالية تدفع إما إلى قيام اثنتين أو أكثر من الفئات الحاكمة بتكوين تجمعات إقليمية، وإما إلى تنسيق جماعي عربي (في مجال أو أكثر)، وذلك استجابة لواحد أو أكثر من العوامل الآتية:

١ ـ إدراكها لتهديد جاد لمصالحها، أو شرعيتها داخلياً أو خارجياً.

٢ ـ إدراكها أن آفاق التنمية القطرية قد وصلت إلى طريق مسدود، بسبب ضيق السوق أو نقص الموارد.

٣ ـ تردّي مستوى الأداء الاقتصادي والسياسي، أو سوء إدارة الموارد المتاحة على المستوى القطري.

٤ ـ زيادة تبعيتها لطرف أجنبي يجد من مصلحته، استراتيجياً أو اقتصادياً، تحقيق مستوى أعلى من التنسيق والتعاون بين هذه الأقطار العربية ومن ثم يدفعها أو يشجعها في هذا الاتجاه.

٥ ـ تصاعد الضغوط الشعبية (أو من جماعات المصالح) على الفئات الحاكمة لاعتبارات رمزية أو دفاعية أو اقتصادية.

كما يفترض هذا المشهد التزام (ومقدرة) الأقطار العربية التي تدخل في أشكال وسيطة للتعاون بتنفيذ نص وروح ما يتفق عليه من سياسات، وما يتخذ من قرارات، حتى لو استدعى الأمر التنازل عن بعض المظاهر السيادية، وحتى لو استدعى الأمر بعض السياسات الترشيدية بسبب ادراك الفئات الحاكمة أن الميزات التي تجنيها من مثل هذا الالتزام يفوق ثمن التنازلات. وينطوي ذلك بدوره على مزيد من التداخل الهيكلي التدريجي. ولا يعني ذلك تغييراً جذرياً في طبيعة الفئات الحاكمة، ولكنه يعني بالتأكيد بعض التعديل في التوازنات بينها واستيعابها لبعض الدروس والنكسات.

يفترض هذا المشهد أن يأخذ هذا المستوى للتنسيق والتعاون أحد شكلين (تفريعتين) رئيسيين، ومتقاطعين في بعض الأحيان:

الأول: تجمعات اقليمية تجمع بين أقطارها عوامل الجوار الجغرافي، والتقارب الايديولوجي في شكل أنظمة الحكم، والتقارب في مستويات المعيشة، على الأغلب، ودرجة التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي. والتجمعات المحتملة ضمن هذا الشكل هي:

ـ اقليم المغرب العربي، ويضم الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا[1].

---

(١) من الناحية النظرية يمكن لليبيا أن تكون ضمن تجمّع المغرب العربي الكبير أو تجمّع وادي النيل، وقد =

ـ اقليم الجزيرة والخليج، من أقطار مجلس التعاون الخليجي واليمنين.

ـ اقليم المشرق العربي، ويضم العراق وسوريا والأردن ولبنان.

ـ اقليم وادي النيل (شمال شرق افريقيا)، ويضم مصر والسودان والصومال وجيبوتي وليبيا.

ومن المتصور في هذه الحالة أن تأخذ بعض التجمعات صبغة رأسمالية في نظامها الاقتصادي، وأن يأخذ البعض الآخر صبغة اشتراكية. ويمكن أن ينعكس هذا الانقسام على طبيعة العلاقات التي تقوم بين أجزاء الوطن العربي، أو بين هذه التجمعات والخارج. وبالطبع يكون لهذا التنوع في الفلسفات الاجتماعية تأثيره على السياسات الداخلية وبخاصة جوانبها التوزيعية، وعلى الموقف من مسألة اشباع الحاجات الأساسية للمواطنين.

الثاني: تنسيق عربي عام، في أحد المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية الخارجية (أكثر تعبيراً عن نفسه عما ساد في فترة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٣)، يلتزم بالحد الأدنى الذي لا يهدد المصالح المباشرة للفئات الحاكمة، أو لأي قطر من الأقطار، ولكن يتم تنفيذ ما يتفق عليه في هذا الاطار، سواء داخل الجامعة العربية ومنظماتها أم خارجها.

أولاً: الملامح العامة للمشهد

ينطوي هذا المشهد على الملامح العامة والافتراضات التالية التي تحكمه:

١ ـ في ظل وجود واستمرار الأشكال الوسيطة للتنسيق والتعاون، ستنمو مفاهيم وتوجهات وممارسات ومؤسسات تكرّس فكرة الولاء لكيانات أكبر.

٢ ـ سيستمر المضمون الاجتماعي والسياسي لهذه التوجهات والممارسات مشابهاً لما كان سائداً في حالة التجزئة (المشهد الأول).

٣ ـ ستستمر التوجهات التنموية نفسها، وإن يكن على نطاق يستفيد من زيادة الموارد وحجم السوق، وباستخدام أفضل نسبياً للموارد مما كان سائداً في حالة التجزئة. وبالتالي، سيتحسن الأداء العام للاقتصاد، وتقل نسبياً الاختناقات الحادة ـ وإن كانت لن تختفي ـ وبخاصة في المشهد الفرعي (التجمعات الاقليمية).

= قرّر فريق العمل أن يترك لكل محور التعامل معها ضمن التجمع الذي يراه مناسباً، وتم لاغراض هذا التقرير النهائي، وبعد مناقشات طويلة داخل الفريق، ضم ليبيا للاقليم الرابع (اقليم وادي النيل) في اطار هذا المشهد. ولكن من الواضح حالياً أن ليبيا تشارك مشاركة فعالة وحيوية في التعاون الذي يخطط له حالياً بين أقطار المغرب العربي.

٤ ـ ستستمر التوجهات والسياسات التوزيعية نفسها كما في المشهد الأول من حيث الجوهر. وفي الأقطار أو التجمعات التي ترفع لواء الاشتراكية يحدث بعض التحسن النسبي في توزيع الدخل.

٥ ـ سترتفع القدرة العامة للمجتمع والدولة، وبخاصة في مجالات الانتاج والأمن والقوة العسكرية، ويبدو هذا الارتفاع أكثر وضوحاً في المشهد الفرعي للتجمعات الاقليمية التي تتم بعيداً عن مخططات قوى خارجية.

٦ ـ سيرتفع تدريجياً مستوى التعبئة الشعبية، وبالدرجة التي لا تهدد مصالح الأنظمة الحاكمة أو دعائم النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي القائم.

٧ ـ ستزداد فعالية بعض المؤسسات والجماعات، أكثر من غيرها، وأكثر مما كانت تلعبه في مشهد التجزئة. وعلى رأسها الأجهزة التكنوقراطية، والجيش، والأجهزة الامنية. كما قد تجد بعض القوى الرأسمالية مجالاً أوسع نسبياً لتأثيرها في اطار بعض التجمعات الأقليمية.

٨ ـ يحتمل أن تقل النزاعات بين الأقطار، وتزيد بين التجمعات القطرية، ولكن تأخذ شكلاً سلمياً تنافسياً، وتتطور آليات جديدة لفض هذه النزاعات.

٩ ـ من المحتمل ألا يطرأ تغير كيفي على منهج ادارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولكن القدرات العسكرية المتنامية للوطن العربي ككل، أو لتجمعاته المحيطة بإسرائيل، ستمثل قيداً على قدرة اسرائيل التوسعية.

١٠ ـ سيظل نمط التبعية في علاقات الوطن العربي بالخارج على ما هو عليه من حيث الجوهر، وإن كان سيتعدل من حيث الدرجة، حيث سيزيد هامش الحركة والمناورة والمساومة في النظام العالمي القائم، بخاصة في النواحي الاقتصادية وشروط التبادل التجاري. وسيظل النظام القيمي الغربي مهيمناً على مفاهيم وأنماط سلوك الفئات الحاكمة والطبقات الوسطى، بخاصة في مجالات الاستهلاك والتكنولوجيا، والانبهار الحضاري بالغرب.

ومن المهم أن نذكر أن هذا المشهد لطبيعته الوسيطة يقبل مزيداً من التفريعات، أو احتمالات التدهور إلى المشهد الأول، أو الانتقال إلى مشارف المشهد الثالث.

ثانياً: عوامل تزايد التحدي والاستجابة الفعالة

جرى الحديث، في الفصلين الثالث والسادس، عن عوامل أزمة الدولة القطرية وتزايد حدّة التحديات المحيطة بها وتراكمها، ولن نكرره عند تناول المشهد الثاني. أي أن خلفية هذا المشهد هي نفسها خلفية أو بدايات المشهد الأول. الجديد هو أن قوى مجتمعية متباينة

ستستشعر خطر تلك الخلفيات والبدايات في الوقت المناسب، وستحاول أن تفعل شيئاً أو أشياء أكثر جدية من المعتاد في ممارساتها خلال العقدين السابقين لوقف التدهور، ثم لتصحيح العديد من الأوضاع الداخلية والإقليمية قبل فوات الأوان.

وتتداعى أحداث وتفاعلات المشهد الثاني كما يلي:

١ ـ تصاعد ضغوط الرأي العام الوطني

سيؤدي الاخفاق في مواجهة بعض الأزمات والمشكلات الحادة بالممارسات المعتادة للأنظمة الحاكمة، إلى احتجاجات واسعة، بأشكال متعددة، مثل التظاهرات والاضرابات والانتفاضات الشعبية.

وتؤدي هذه الاحتجاجات الواسعة إما إلى استجابة الأنظمة الحاكمة في الدول القطرية لمعظم المطالب الشعبية، وإمّا إلى إزاحة هذه الأنظمة من السلطة وإبدالها بنخبات جديدة تكون أكثر تهيؤاً لتلبية تلك المطالب (الحالة السودانية في اقتلاع نظام نميري وعودة الحكم المدني ١٩٨٥/١٩٨٦).

ستعبّر المطالب الشعبية المذكورة عن أمور عديدة، أهمها مطلبا العدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية. مطلب العدالة الاجتماعية هو في الواقع مطلب مركّب، ينطوي على توسيع الفرص المتاحة لأبناء الطبقة الوسطى والدنيا والتكافؤ أو المساواة في توزيع هذه الفرص. ومطلب المشاركة السياسية ينطوي بدوره على مطالب فرعية عديدة، لعلّ أهمها هو عودة الحياة الديمقراطية أو توسيع وتنويع النخبة الحاكمة. والنجاح المبدئي لضغوط الرأي العام، سيجعل منه قوة دائمة خلال اللحظات المتتالية للمشهد الثاني، كما سنرى.

٢ ـ توسيع إطار النخبة الحاكمة وتنويع عناصرها البشرية

إن مجرد تحقيق مطلب المشاركة السياسية بتوسيع النخبة الحاكمة وتنويعها ـ سواء بالطريق الديمقراطي الليبرالي المعتاد أم بآليات أخرى ـ يعني أن وعاء الخبرة والإبداع السياسي سيتسع بدوره، ويعني أن مزيداً من البدائل ستطرح على الساحة لمواجهة التحديات، وفي مقدمتها مطلبا العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

ولا يقلّ عن ذلك أهمية أن توسيع المشاركة السياسية سيجنّب مجتمع الدولة القطرية نشوب صراعات أهلية ممتدة، وبخاصة من النوع المسلح. أي أن المجتمع سيهنأ بمستوى معقول من الاستقرار، يتيح لنخبته الحاكمة اختبار عدد من البدائل المطروحة لإقرار العدالة التوزيعية والتنمية الاقتصادية، دون هزّات داخلية حادة، ودون خطر الاختراق الخارجي بالتحالف مع إحدى الجماعات المحلية الغاضبة.

ولكن المشاركة السياسية والاستقرار النسبي لن يكونا بديلاً لتحقيق معدلات تنمية حقيقية تتواءم مع زيادة السكان، أو تلبي ثورة التطلعات للطبقات والأجيال الجديدة. لذلك، فإن مثل هذا الاستقرار يتوقف دوامه على معدلات تنمية حقيقية مرتفعة (٥ إلى ٧ بالمائة سنوياً).

وبما أن قاعدة الموارد محدودة في معظم الدول القطرية العربية، فإنه مع افتراض حسن التنظيم والاستغلال لهذه الموارد، فإنها ستصل إلى طريق مسدود أو نصف مسدود، في خلال عقد على الأكثر من بداية محاولات التنمية الجادة.

٣ ـ ضغوط الرأي العام من أجل التعاون مع دول الجوار

يمكن التغلب على محدودية قاعدة الموارد، وخطر الوصول إلى طريق تنموي مسدود، باستخدام التكنولوجيا المتقدمة بكثافة. ولكن هذا الاحتمال غير وارد خلال مدة الاستشراف في هذا المشهد (٣٠ سنة). فالاستخدام المكثّف لهذه التكنولوجيات يفترض أسبقية وشيوعاً لقيم علمية وسياسات علمية وتكنولوجية، ينبغي أن تكون قائمة بالفعل مع بداية المشهد الزمنية، أي في منتصف الثمانينات. ولما كان ذلك غير قائم الآن في أي من الدول القطرية، فإننا، نستبعد اكتمال هذا البديل لمعالجة معضلة محدودية الموارد في معظم الأقطار العربية.

حتى الأقطار العربية القليلة الغنية بمواردها (وبخاصة النفطية والزراعية)، وعلى افتراض حسن تخطيطها وتنظيم استغلالها، ستواجه عقبات من نوع آخر، مثل محدودية الطاقة البشرية المدربة والعليا، أو محدودية الأسواق الوطنية وحدّة المنافسة الدولية.

لذلك كله، يشير هذا المشهد إلى احتمال جولة أخرى من ضغوط الرأي العام الوطني، للتعاون والتنسيق والتكامل مع بلدان عربية أخرى، وبخاصة المجاورة منها، في المجالات الاقتصادية المختلفة. سيدعم من هذه الضغوط نحو هذا البديل، حركة الاتصال والتواصل البشري والإعلامي بين الأقطار العربية، وهي الحركة التي بدأت في السبعينات، والتي تتسع مع شيوع وكثافة استخدام أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة. ستكون المسألة الاقتصادية التنموية، إذاً، هي أحد أسباب ضغوط الرأي العام الوطني من أجل حسن الجوار والتعاون مع أقطار عربية أخرى.

ولكن هذه الضغوط قد تحفزها أيضاً عوامل أخرى، مثل الإحساس بتهديدات خارجية للأمن الوطني. ويمكن أن تتقاطع هذه العوامل جميعاً في الوقت نفسه، وبخاصة في منطقتي المشرق والخليج.

٤ ـ استجابة النخبات الحاكمة للتعاون والتنسيق العربيين

إن استجابة النخبات الحاكمة لضغوط الرأي العام من أجل التعاون والتنسيق مع أقطار الجوار العربية سيتوقف على إحساسها بالخطر، لا على أقطارها فقط، ولكن على مصالحها هي ذاتها أيضاً، بما في ذلك استمرارها في السلطة، سواء أكانت منتخبة أم غير منتخبة. كما أن إمكانية الاستجابة تكون أكثر احتمالاً إذا كانت هناك نماذج تعاون وتنسيق ناجحة في مناطق عربية أخرى، وإذا كان هذا التعاون وهذا التنسيق لا يؤديان في الأجل القصير إلى خسارة واضحة أو محسوسة لمزايا النخبة الحاكمة.

ويدعم من استجابة النخبات الحاكمة للمضيّ في هذا الطريق، احتمال زيادة التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية خارج المنطقة العربية، وتقليص الفرص المتاحة أمام كل قطر عربي على حدة، للتعامل العادل معها، والأمر نفسه سوف يحدث إذا ما تعاظمت القوة العسكرية والاقتصادية لبعض دول الجوار غير العربية.

٥ ـ منع التفاعل بين التحديات الداخلية والخارجية، أو تقليصها

يتوقف نجاح النخبات الحاكمة في إدارة مجتمعاتها في هذا المشهد، على قدرتها في منع التفاعل السلبي بين التحديات الداخلية والخارجية أو تقليصها، وهو ما فصلنا بعضه في المشهد الأول.

أهمية هذا الاعتبار تنبع من حقيقة أن الدولة القطرية تبدأ هذا المشهد، كما المشهد الأول، من نقطة الأزمة الخانقة. وستحتاج عادة إلى لحظات طويلة من الاستقرار والتقاط الأنفاس، حتى في ظل المشاركة السياسية لقطاعات أوسع، وفي ظل جهود تنموية جادة، وفي ظل اجراءات عدلية ملحوظة. فكل هذه الاصلاحات تحتاج إلى فترة قبل أن تؤتي ثمارها المرجوة. في الوقت نفسه لن تتوقف التحديات الداخلية والخارجية، وبخاصة الأخيرة. المهم أن تنجح النخبة الحاكمة لا في منع هذه التحديات، وإنما في تحييد التفاعل المكثّف السلبي بينها.

٦ ـ التعبئة الداخلية

إحدى الآليات الفعالة في تحييد التفاعل السلبي بين التحديات، هي تعبئة المجتمع سياسياً لمجابهة هذه التحديات. ويتأتى ذلك من خلال تقوية وترشيد نسقيه التربوي والاعلامي، وتنظيم قطاعاته الشبابية، وتكويناته العمّالية والمهنية، وتوسيع هامش الحركة وحرية التعبير المتاحة لها.

ويسهّل من هذه التعبئة بلورة أنساق قيمية ومعيارية وسلوكية جديدة تعمّق الانتماء الوطني

والقومي، وتعلي من شأن العمل المنتج، وتقلص من نزعات الاستهلاك البذخي والترفي، وتشجّع على الابداع والتجديد في العلوم والآداب، وتحارب التسيب والفساد.

ونجاح النخبة في تحقيق هذه التعبئة المجتمعية، يتوقف على مصداقيتها هي نفسها والتزامها وتجسيمها للأنساق القيمية والمعيارية والسلوكية الجديدة.

ثالثاً: القوى الدافعة للتعاون العربي

تكرّر حديثنا، في الفقرات السابقة من المشهد الثاني، عن ضغوط الرأي العام الوطني من أجل هذا المطلب، أو ذاك، وبخاصة ذلكم المتعلق بالتعاون والتنسيق مع بلد عربي آخر.

عماد الرأي العام الوطني في الأقطار العربية هو الفئات المتعلمة، والقطاعات المنظمة وشبه المنظمة، وبخاصة في المراكز الحضرية، وبالأخصّ في المدن الكبرى، وفي مقدمتها العاصمة. نؤكد هذه النقطة الجوهرية في المشهد الثاني انطلاقاً مما ذكرناه في فصول سابقة، حول التحولات الاجتماعية الكبرى التي حدثت في الوطن العربي، خلال العقود القليلة الماضية. وهي تغيرات، في مجملها، تجعل من الممارسات المعتادة للنخبات الحاكمة الحالية (القمع والتسلط والرشوة الجماعية وبيع الأحلام)، آليات أقل فعالية في ضبط المجتمع وادارته. فتركيبة المدن العربية وحدها، تجعل امكانية السيطرة والضبط، ناهيك عن الادارة الفعالة، أمراً صعباً، إن لم يكن مستحيلاً، بالممارسات التي عهدناها في عقدي السبعينات والثمانينات.

فأكثر من نصف سكان هذه المدن سيكون دون سن العشرين، وحوالى ربع السكان سيكون من الطبقات العاملة، وربع آخر من الطبقات المتوسطة، ونصف السكان من الطبقات الفقيرة والمعدمة. وهذه التركيبة تجعل من المدينة العربية مادة قابلة للاثارة والالتهاب، وهي تركيبة غير مفهومة لمعظم النخبات الحاكمة على أي حال.

وهذه الحقيقة، ضمن حقائق أخرى، تجعل النخبات الحاكمة أكثر تهيؤاً للاستجابة للقطاعات المنظمة وشبه المنظمة للرأي العام الوطني، مخافة الانفجارات الحضرية السهلة نسبياً. وكما قلنا، فإن عدم استجابة النخبة الحاكمة، طبقاً لهذا المشهد، يعني إمكانية اقتلاعها واستبدالها بنخبة أكثر تهيؤاً لمثل هذه الاستجابة. ولكن ما هي هذه القطاعات المنظمة وشبه المنظمة للرأي العام الوطني؟ وما هي حوافزها للضغط في اتجاه مزيد من التعاون والتنسيق والتكامل مع أقطار عربية أخرى؟

١ ـ مراكز الأبحاث والدراسات العربية

قامت هذه المراكز خلال العقدين السابقين على فترة الاستشراف بتحليل الأوضاع العربية القائمة ونقدها، وبخاصة منذ هزيمة عام ١٩٦٧، ثم بعد الطفرة النفطية بعد حرب تشرين

الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ . ومن المفارقات أن نشاطها العلمي والفكري المكثّف قد تزامن مع مرحلة انحسار المدّ القومي والعمل الوحدوي العربي. ولكن من طبيعة مثل هذه الأنشطة الفكرية أن تأخذ عقداً أو عقدين قبل أن تبدأ تأثيراتها السياسية في الظهور. ومع العقد الأول لفترة الاستشراف (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥)، يحتمل أن تكون هذه التأثيرات قد نضجت بدرجة كافية، وتسربت إلى عقول القيادات الوسيطة ووجدانها (٣٥ ـ ٥٥ سنة) في المؤسسات التعليمية والاعلامية وفي المنظمات المهنية والأحزاب السياسية.

ونتاج هذه الحركة الفكرية يخلص من مجمله الى الطريق المسدود أمام الكيانات القطرية بأوضاعها الحالية في الحفاظ على استقلالها، أو القدرة على انجاز تنمية مستمرة. كما أنه بلور، ويبلور، صيغاً عديدة ومتدرجة لأشكال التعاون والتنسيق والتوحد العربي. أي أن التوجهات التكاملية والحركات التوحيدية في الوطن العربي، ستجد تراثاً مهماً يعتد به ويعتمد عليه في هذا الصدد، ويتجاوز في عمقه ولغة خطابه أدبيات الخمسينات والستينات التي فقدت الكثير من مصداقيتها بعد هزيمة عام ١٩٦٧.

كما أن هذه الحركة الفكرية قد تمخضت تدريجياً عن خلق تكوينات وتنظيمات علمية عبر قطرية، تتشابه إلى حد كبير في تشخيصها لواقع الدولة القطرية وأزمتها الحالية، وتتشابه بالتالي في الخطوة العريضة التي تطرحها لتجاوز هذه الأزمة.

٢ ـ الاتحادات المهنية العربية

تمثّل الاتحادات المهنية العربية (المحامون ـ الاطباء ـ المعلمون ـ المهندسون وما إلى ذلك)، تكوينات قومية (عبر قطرية) مهمة. وبحكم أهمية أصحاب هذه المهن، وما تتمتع به نقاباتهم من قدرات تنظيمية وموارد فكرية ومادية في كل قطر عربي، فإن الدور السياسي الذي ستلعبه خلال فترة الاستشراف سيكون متنامياً، وبخاصة في لحظات الأزمات المتفجرة. وقد رأينا مؤشّرات مبكرة لهذا الدور في عدد من الأقطار العربية ـ مثل السودان ومصر وتونس ـ في السنوات الأخيرة.

ويعظم من دور النقابات المهنية في هذه الأقطار غياب، أو ضعف، الأحزاب السياسية المسموح لها بالنشاط، وحقيقة أن أعضاء كل نقابة يمثّلون فيما بينهم معظم التيارات الايديولوجية، ومن ثم، فهم عندما يتحركون يراعون القاسم المشترك الأعظم فيما بينهم، أي ما ينعقد عليه الاجماع كـ «مصلحة وطنية».

ولأن أزمات الدولة القطرية تتشابه في خطوطها العامة عبر الوطن العربي، فإن خبرة كل تجمع مهني ستكون متاحة للتجمعات المشابهة في أقطار اخرى، وسيجري تمثّل هذه الخبرات والاستفادة منها ومحاكاتها، بخاصة الممارسات الناجحة منها.

وكما خلصنا في فقرة سابقة، ستجد الدولة القطرية نفسها، حتى بعد الاستجابة لمطالب المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية، في طريق مسدود في جهودها التنموية بسبب ضيق قاعدة الموارد. ومن ثم ستخلص هذه التجمعات المهنية متزامنة، أو في وقت متقارب، إلى أهمية فتح هذا الطريق المسدود من خلال التعاون والتنسيق مع أقطار عربية أخرى. ويتوقع هذا المشهد أن تكون الاتحادات المهنية العربية من أهمّ القوى الدافعة في هذا الصدد.

٣ ـ جماعات المصالح عبر القطرية

تكوّنت خلال السبعينات والثمانينات فئات من المنظمين والشركات الرأسمالية العربية في عدد من الأقطار العربية، وقلة منها عبر ـ قطرية. إن نضج هذه التكوينات ونزعتها للتوسع والنمو سيجعلانها تنظر تدريجياً عبر حدود الأقطار العربية المجاورة. ومن الطبيعي أن تكون انتقائية في هذا التطلع، فتبدأ حيث تكون الأنظمة والاجراءات والحوافز والفرص المتاحة أكثر. ولكنها ستضغط حتى على الأقطار التي لا تكون مثل هذه الأمور فيها ميسرة من أجل تيسيرها.

وفي هذا الصدد، قد تتكامل وتتفاضل أزمات الدول القطرية الغنية وأزمات تلك الفقيرة، بمعنى أن امكانات التوسع والنموّ المحلي أمام التكوينات الرأسمالية في منطقة الخليج (التي ستكون قد دخلت جيلها الثاني والثالث)، ستكون قد وصلت حدودها القطرية القصوى. ولا سبيل أمامها لمزيد من التوسع والنموّ إلا في مناطق أخرى. طبعاً قد تكون هذه المناطق الأخرى غير عربية (مثل الأقطار الرأسمالية الأكثر نمواً). ولكن هذه الأخيرة نفسها، بسبب ما أشرنا إليه من نزعتها التكتلية، قد لا تكون متاحة بالقدر نفسه الذي كانت عليه منذ عقدين. بتعبير آخر، ستجد الرأسمالية الصناعية ـ التجارية العربية نفسها في حاجة إلى أسواق ومجالات للحركة في أقطار عربية أخرى. وهذه الأخيرة بدورها، والتي هي غالباً فقيرة في رؤوس الأموال، قد ترحّب بفتح أبوابها كسبيل للتخفيف من مآزقها التنموية.

سيعزّز من هذه النزعة، وجود حد أدنى من الاستقرار والمشاركة السياسية في الأقطار المستقبلة لرؤوس الأموال من الأقطار العربية الغنية. فإذا ما نجحت المحاولات المبكرة في هذه الحركة، فإننا نتوقع جماعات مصالح على جانبي الحدود تدفع نحو مزيد من التعاون والتكامل الاقتصادي، وتخفيف، أو إزالة، القيود التي تعرقل هذا النشاط.

٤ ـ الأحزاب والتنظيمات السياسية

كلّما تزايدت أزمة الدولة القطرية، وتصاعدت الاحتجاجات الشعبية على عجز أنظمتها الحاكمة، ووضح أن آليات القمع وحدها لا تكفي لضبط المجتمع، كلّما سمحت في هذا المشهد للاحزاب السياسية بأن تنشأ وتمارس أنشطتها في حدود مقننة. وهذا السماح للاحزاب

يتمّ على مضض في البداية، ويهدف إلى امتصاص النقمة الشعبية والتنفيس عن الاحباط لدى الفئات المثقفة. ويحرص النظام الحاكم في كل الأحوال على ألا تصل هذه الأحزاب إلى الحكم من خلال عملية ديمقراطية سوية. ولكن هذه الأحزاب، التي قصد أن تكون واجهات شكلية لاضفاء شرعية ما على النظام، تتحوّل تدريجياً إلى أحزاب قوية، وبخاصة كلّما وضح عجز النظام عن الاستجابة للتحديات، ويضطر النظام بين وقت وآخر لاشراكها في اتخاذ القرار، أو السماح لبعض ممثليها بالنجاح في الانتخابات ودخول المجالس التشريعية.

ما يهمنا في هذا المشهد من هذه اللعبة أو الممارسة، هو أن عدداً من هذه الأحزاب سيرى الطريق المسدود الذي يجابه الدولة القطرية، وبخاصة في المسألة التنموية ومسألة الأمن الوطني الخارجي. وستخلص هذه الأحزاب، كما خلصت التنظيمات النقابية والاتحادات المهنية، إلى ضرورة توسيع إطار الحركة والموارد المتاحة بالتعاون والتنسيق مع بلدان عربية أخرى. بعضها سيفعل ذلك من منطلق ايديولوجي (الأحزاب ذات التوجه العروبي)، وبعضها من منطلق مصلحي وبراغماتي (الأحزاب الليبرالية الاقتصادية السياسية).

ستظل الأنظمة الحاكمة، رغم تهيؤها أو استعدادها للإصلاح السياسي والاقتصادي، قاسية على، أو رافضة لنوعين من التنظيمات السياسية: النوع الأول هو التنظيمات الاسلامية الاحتجاجية المتطرفة، والنوع الثاني هو التنظيمات الماركسية الثورية. ولكن هذين النوعين من التنظيمات سيظلان قائمين وإن بشكل سري وغير شرعي. ومن طبيعة هذين النوعين أن تكون لهما امتدادات عربية (ودولية)، حتى إذا كانت ايديولوجيتهما غير قومية أو مناهضة لفكرة الوحدة العربية من حيث المبدأ. إلا أن الرغبة في تواصل التنظيمات القطرية لهذه الحركات الاسلامية والماركسية، لا تجعلها تقف ضد محاولات التعاون والتنسيق بين أقطارها، بخاصة وأن مثل هذا الموقف في عقود سابقة قد أفقدها جزءاً من تأييد جماهيرها الطبيعية وتعاطفها. بل يتصور هذا المشهد أن تنامي الحركات الاسلامية والماركسية سيكون أحد المحفزات الكبيرة للأنظمة الحاكمة والأحزاب السياسية الأخرى، إلى مزيد من محاولات التعاون والتنسيق العربي، لا للخروج من مأزقي التنمية والأمن الخارجي فقط، ولكن للخروج من مأزق الأمن الداخلي أيضاً، الذي تهدده مثل هذه الحركات الاسلامية والماركسية.

٥ ـ منظمات العمل العربي المشترك

ستكون منظمات العمل العربي المشترك احدى القوى الاضافية الدافعة للتعاون والتنسيق بين الأقطار العربية. فهذا اصلاً هو مبرر وجودها، وهو دائماً من مصلحة فئات «الموظفين المدنيين العرب» العاملين فيها. ويفترض المشهد الثاني أن هذه المنظمات شبه المهملة أو شبه المنسية في العقد السابق لفترة الاستشراف (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥)، ستستعيد نشاطها وحيويتها تدريجياً في العقدين الأول والثاني لفترة الاستشراف. فالذي سيتبقى من هذه المنظمات

سيكون الأكثر كفاءة ونجاحاً (ولذلك أُبقي عليه)، وسيكون مصيره متوقفاً على زيادة هذه الكفاءة وذلك النجاح.

وتحت ضغوط الرأي العام الوطني في عدد من الأقطار من أجل التعاون والتنسيق مع أقطار عربية أخرى، ستلجأ بعض الأنظمة في البداية إلى المنظمات العربية المشتركة، وبخاصة الصناديق العربية والمجالس الوزارية العربية. وقد تستطيع منظمات العمل العربي المشترك أن ترتفع إلى مستوى التحدي بالفعل، وتصبح أجهزة خدمة لمن يرغب من الأقطار في تعاون وتنسيق جديدين. ومستوى النجاح الجزئي أو المبدئي لهذه المنظمات، يجعلها في مرحلة تالية، أجهزة دعوة وتحفيز على مزيد من التعاون والتنسيق.

٦ ـ ضغوط دولية من أجل التعاون العربي

إن قوة دافعة أخرى من أجل التعاون والتنسيق بين الأقطار العربية قد تأتي، طبقاً لهذا المشهد، من مصادر دولية خارجية. فلن تكون كل القوى الخارجية راغبة في مزيد من تجزئة الوطن العربي وإضعافه. الأقرب إلى الصحة هو أنه في مقابل كل قوة خارجية راغبة وهادفة إلى ذلك ستكون هناك قوة أو أكثر، من المناهضين أو المتنافسين، راغبة وهادفة إلى توحيد الوطن العربي وتقويته لاعتبارات مصلحية ذاتية. وهناك سوابق في التاريخ العربي الحديث لذلك، حيث لعبت بريطانيا العظمى، لاعتبارات خاصة بمصلحتها القومية، دوراً مهماً في انشاء الجامعة العربية، واتحاد الامارات العربية.

القوى الدولية الدافعة للتعاون والتنسيق العربي يمكن أن تشمل، طبقاً لهذا المشهد، كلاً من مجموعة الدول الاسلامية، ومنظمة الوحدة الافريقية، ومجموعة عدم الانحياز، والصين، وربما الاتحاد السوفياتي واليابان. والجديد في أمر هذه القوى هو أن بعضها سيكون أكثر تأثيراً على النظام الدولي خلال فترة الاستشراف عما هي عليه الآن، وستكون بعض الأقطار العربية، بالتالي، أكثر استجابة لضغوطها مما هي عليه الآن.

من المحتمل أيضاً أن تحاول الولايات المتحدة وأوروبا الغربية أن تدفع بمجموعة الأقطار العربية، التي ارتبطت بها في الماضي وفي بداية مرحلة الاستشراف، إلى مزيد من التعاون والتنسيق فيما بين هذه الأقطار، وتقوية ارتباطها بالغرب كمجموعة واحدة. وهذا من شأنه، على أي حال، أن يؤدي بعد فترة زمنية معينة إلى تحسين شروط التعامل مع هذه المجموعة العربية والمجموعات العربية والاقليمية والدولية الأخرى، بما فيها الكتلة الغربية نفسها.

رابعاً: التطورات الاقتصادية في إطار المشهد

لا يستبعد الافتراض الخاص بالتجمعات الاقليمية العربية لهذا المشهد النشاط العربي المشترك في إطار الجماعة العربية ـ بقدر ما يرتبط ذلك بترشيد الأداء الاقتصادي لأقطار التجمع

الاقليمي ـ بل يعني أن هذه التجمعات تسعى لدرجة من التعاون والتنسيق أكبر من تلك التي تسود بين مجمل الأقطار العربية.

١ ـ الآليات والافتراضات

أ ـ شكل التجمعات الاقليمية العربية

يتمثل الحد الأدنى المفترض لقيام واستقرار هذا الشكل في اتفاق أقطار كل تجمع على الآتي:

ـ التصرف بشكل يؤدي إلى تحسين المقدرة على التفاوض والمساومة ازاء الكتل الاقتصادية في العالم المتقدم، ولا سيما في مجال شروط التبادل التجاري، وشروط نقل التقنية، والتعاملات مع الشركات دولية النشاط.

ـ تحقيق قدر من تقسيم العمل في مجال الصناعة لمنع الازدواجية والتضارب، ويتم السعي للوصول إلى اتفاق بهذا الشأن من خلال التفاوض بين الأقطار.

ـ الاستثمار المشترك في مشروعات البنية التحتية التي تساعد على الربط والتنسيق عبر التجمع الاقليمي، بخاصة في مجالات مثل إنشاء الطرق ومشروعات المياه، وتوليد الكهرباء، والاتصالات السلكية واللاسلكية.

ـ السعي للتعاون في مجال حماية البيئة من التدهور والتخريب والتلف.

ـ تحقيق شروط مؤسسية أفضل لانتقال وانسياب عناصر الانتاج من رؤوس أموال وأيد عاملة وخبرات تقنية ومهنية عبر الأقطار.

وسوف يستدعي ذلك وجود حد أدنى من التنسيق بين السياسات النقدية والتجارية والصناعية والزراعية والتقنية في إطار التجمع الواحد، دون الوصول إلى تنسيق الخطط القطرية في إطار خطة استثمار مركزية في نطاق التجمع الاقليمي. كما يقتضي ذلك إعادة النظر في القوانين والتشريعات المعمول بها في مجال المعاملات الاقتصادية لاستبعاد «الموروث التشريعي» الذي يعيق عمليات التنسيق والتعاون في إطار التجمع.

(١) تجمع المغرب العربي الكبير

تعتبر الامكانات الاقتصادية لمجموع أقطار المغرب أساساً جيداً يسمح بانطلاقة قوية في إطار التنسيق والتعاون المشترك. وتتمتع بلدان تلك المجموعة بقدر عال من التنوع في الهيكل الاقتصادي (زراعة، قاعدة صناعية، سياحة وخدمات)، فضلاً عن قاعدة عريضة للموارد الطبيعية والبشرية. ويسمح التجمع بتوسع الأسواق، وتالياً بتشغيل كثير من الطاقات العاطلة.

لكن عدم توافر الموارد المالية يبقى قيداً أساسياً ، حيث تعاني أقطار المغرب حالياً من أزمة حاد في المديونية الخارجية . وستكون أعباء الدين الخارجي قيداً على عملية التنمية حتى عام ٢٠٠٠ على الأقل . ورغم أن وقف حرب الصحراء، والترشيد المتضمن في هذا المشهد، يمكن أن يحدا من هدر الموارد، فسوف يحتاج التجمع للحصول على تدفق للمعونات للتسريع بالتنمية فيه .

وبغض النظر عن مدى إمكانية الحصول على تمويل خارجي ، فإن التنسيق والتعاون بين بلدان تلك المجموعة يتيحان :

ـ درجة أكبر من التنسيق الصناعي في مجال الصناعات الأساسية (الحديد والصلب)، والصناعات التجميعية (السيارات والمنتوجات الكهربائية)، وصناعات البتروكيميائيات والصناعة المغذية للزراعة والصناعات الغذائية .

ـ اتمام قدر من تقسيم العمل التفاوضي في القطاع الزراعي ، وإحداث طفرة في الزراعة في الاقليم عن طريق تخصص المغرب في إنتاج الحبوب والحاصلات الغذائية والموالح ، بينما تتخصص الجزائر وتونس وموريتانيا في مجال الحاصلات التصديرية (الزيتون ـ الكروم ـ الفواكه) . . . الخ .

ـ تطوير مشروعات البنية التحتية التي تربط بين أقطار المغرب، لتسهيل عمليات التنسيق والترابط ، ولتشجيع السياحة الوافدة، مع ربط التوسع في قطاع السياحة بما يتم تحقيقه من فائض للغذاء ووفرة في المياه .

والجدير بالإشارة أن هذا التجمع سوف يتعرض لقوى جذب مختلفة، للارتباط بالسوق الأوروبية المشتركة ، وببلدان افريقيا الغربية ، أو بباقي التجمعات العربية .

(٢) التجمع الاقليمي للخليج والجزيرة العربية

بدأت اليمن العربية باللحاق بمجموعة الأقطار المصدرة للنفط عبر العقود التالية . ومصدر القوة الأساسي للتجمع هو امتلاكها لموارد كبيرة من النفط الذي تنخفض تكاليف استخراجه ، ويمكنها ذلك من تحقيق حجم كبير من الفوائض المالية الكبيرة، واستخدام جزء مهم من مواردها المالية لتسريع عملية التحديث ورفع مستوى المعيشة .

أما أهم نقاط الضعف في التجمع ، فهي التفاوت الشديد بين الإمكانات ودرجة تعقد الهياكل الاقتصادية في السعودية من ناحية ، وباقي أقطار التجمع من ناحية أخرى، وكذلك انخفاض مستوى المهارات للقوى العاملة المحلية ، وتوجه هذه القوى بصفة أساسية للعمل في مجال الخدمات، والاعتماد على قوة العمل الوافدة في الإنشاءات والصناعة والزراعة .

وسيُبقي الاعتماد الكبير على النفط اقتصاد أقطاز التجمع خاضعاً بدرجة كبيرة لتأثير تطور الأسواق الدولية، بحيث سيحدد بعض ملامح بداية المشهد بالنسبة إلى عمق علاقات التبعية بين المجموعة والمراكز الصناعية المتقدمة في أمريكا وأوروبا الغربية واليابان، والتراكم الكبير في الاستثمارات التي كانت موجهة إلى تطوير الهياكل الأساسية.

ولا يتيح التجمع الاقليمي أي زيادة حقيقية في القدرة الاستيعابية للاستثمار، كما لا يتيح توفيراً مؤكداً للأيدي العاملة.

ويمكن تلخيص أهم التوقعات في الآتي:

- يستمر الاعتماد على النفط بصفة أساسية. ولن تؤدي التجمعات الاقليمية، بما فيها التجمع الاقليمي في الخليج، إلى تأثير يذكر على إنتاج النفط وأسعاره.

- يمكن أن يؤدي مزيد من التنسيق بين أقطار الخليج والجزيرة إلى تحسين شروط التعامل مع الشركات دولية النشاط بخاصة في مجال شراء التقنية. ولكن تحقيق اتفاقات أفضل في اطار الصناعة البتروكيميائية وتسويقها، سوف يتطلب التعاون والتنسيق مع باقي التجمعات الاقليمية العربية.

- استمرار تحسن المستوى التعليمي، والسياسات المتجهة إلى الحد من نسبة العمالة الوافدة، وسوف يترتب على ذلك بالضرورة توجيه مزيد من قوة العمل المحلية إلى الأنشطة الانتاجية، وارتفاع مستوى مهارة قوة العمل المحلية.

- تثبت دراسة المشروعات - المتفق عليها بالفعل، في إطار مجلس التعاون الخليجي - السعي إلى تحقيق درجة من تنوع هيكل النشاط الاقتصادي في أقطار التجمع، ولكن تبقى إمكانات النجاح محدودة.

- يستمر التركيز على الصناعات التصديرية التي تعتمد على النفط والغاز الرخيصين، ضمن شكل من أشكال المشاركة بين رأس المال الحكومي والشركات دولية النشاط. وتأخذ المشروعات في العادة شكل شركات ضخمة تتركز في مناطق صناعية خاصة ،وتتصف بكثافة رأس المال.

(٣) التجمع الاقليمي للمشرق العربي

يحوي هذا التجمع عند قيامه (إذا ومتى قام) قطرين مثخنين بجراح الحروب الاستنزافية الطويلة وهما لبنان والعراق، مما يصيب هذا التجمع بضعف أساسي منذ بداية نشوئه، وطرح ضرورة تعمير واسع النطاق. ولكن من ناحية أخرى، فإن المعطيات الاقتصادية قد تتكامل، فبينما تتمتع سوريا والعراق بإمكانات زراعية وصناعية كبيرة، يتوافر قدر كبير من الاحتياط

النفطي في العراق، ويقوم الاقتصاد اللبناني والأردني بصفة أساسية على الخدمات المالية والتجارية مع وجود قطاع زراعي وصناعي قابل للتطور. وسوف يتطلب هذا الاختلاف ضرورة تعديل تنسيق السياسات الاقتصادية في إطار التجمع المشرقي. والاحتمال الأقرب للواقع هو نشوء نوع من النظام الاقتصادي الوسيط، نتيجة لمزيد من «الانفتاح» الاقتصادي المعلن أو المقنّع في كل من سوريا والعراق، والأخذ بقدر أكبر من التوجيه الاقتصادي في حالة الأردن ولبنان.

ويجاور التجمع المشرقي كلاً من إسرائيل وإيران، ومن ثم فإن قدراً مهماً من موارد التجمع لا بد وأن يوجه لتوفير الأمن.

ويتوافر في هذا التجمع عدد من العناصر الإيجابية المهمة التي قد تعطي دفعة للتقدم والنمو وأهمها مستوى المهارات المرتفع نسبياً للعناصر البشرية، وانتشار روح الاقدام والمبادرة في مجال الأعمال، وتقارب المستوى الحضاري لسكان الاقليم، وتوافر طرق الاتصال والنقل، وقرب الاقليم من اقليم الخليج. هذا إضافة إلى أن هذا الاقليم يحتوي على موارد زراعية غير مستغلة، ويشكل سوقاً مترابطة ذات حجم مناسب يمكن أن تتيح قاعدة لتطور صناعي أيضاً.

وأهم التوقعات في إطار هذا المشهد، هي:

- يستعيد العراق دوره في إنتاج وتصدير النفط، ويعود تصدير النفط عن طريق خطوط الأنابيب عبر سوريا فضلاً عن ميناء البصرة وخط الأنابيب عبر تركيا. وسوف يحرص العراق على استعادة نصيبه في إنتاج الأوبك إلى ما كان عليه قبل عام ١٩٨٠. ومن المحتمل أن يسعى أيضاً لزيادة نصيبه في الانتاج والتصدير، بخاصة مع بدء التحسن في أسواق النفط بعد عام ١٩٩٥ لمواجهة الأعباء التمويلية العديدة حتى نهاية هذا القرن. وتعطى الأولوية في إنفاق عوائد النفط لاحتياجات إعادة التعمير في العراق.

- يتم نوع من تقسيم العمل التفاوضي في قطاع الزراعة، فيتم الاتجاه لتخصص كل من العراق وسوريا في مجال الحبوب الغذائية وإنتاج الحاصلات التقليدية، بينما يتم تخصص كل من الأردن ولبنان في إنتاج الفاكهة والخضر والموالح للوفاء بحاجات الاقليم وللتصدير لمنطقة الخليج والعالم الخارجي. ويتم قدر أكبر من التنسيق والتكامل الصناعي، ولا سيما في الصناعات الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية، التي تنشأ في إطار محاولات إحلال الواردات من ناحية، وبناء صناعات تصديرية من ناحية أخرى. ويتم توطين الصناعات التصديرية في المناطق الأكثر ملاءمة للتصدير.

- يستعيد لبنان بناءه لقطاع متطور للخدمات المصرفية والسياحية فيه، ويسعى لجلب

سياحة عربية بخاصة من منطقة الخليج. ويستفيد لبنان والأردن من الاستثمارات الخاصة الخليجية التي ستجد مجالات مهمة فيه وبخاصة في قطاعات السياحة والخدمات.

ـ لا يعاني التجمع من مشكلة قصور الطاقة الاستيعابية، وسيبقى القيد المالي أهم القيود التي تحد من إمكانات التسريع بالتنمية، لا سيما بالنسبة إلى الأردن ولبنان وبدرجة أقل سوريا. وأغلب الاستثمارات سوف يوجه بصفة أساسية للنشاط الخدمي وبعض أوجه الاستثمار الزراعي، وفي مجال الصناعات الاستهلاكية الخفيفة. وسوف تبقى القدرة على بناء قاعدة صناعية متكاملة رهناً بحجم الاستثمار العام في كل من العراق وسوريا. وسوف يتأثر هذا الحجم بأعباء إعادة التعمير من ناحية، وبمدى تحسن أوضاع سوق النفط من ناحية ثانية، وبمدى قدرة البلدين على التعاون مع الكتل الاقتصادية الدولية وتحسين شروط التعامل من ناحية ثالثة.

ـ يظل تغلغل الشركات دولية النشاط محدوداً نسبياً، ويكون دورها أساساً في مجالات إنشاء المشروعات أكثر منه في مرحلة الإدارة. ويظل الاعتماد على استيراد التقنية الخارجية، وانتاج السلع الاستهلاكية بترخيص وتحت أسماء الشركات الأجنبية.

(٤) التجمع الاقليمي النيلي (وادي النيل)

تتميز هذه المجموعة الاقليمية من الناحية الاقتصادية **بتوافر إمكانات زراعية ضخمة في السودان، وأراض واسعة للرعي في الصومال، ووجود طاقة بشرية كبيرة في مصر، وإمكانات نفطية كبيرة في ليبيا، كما تمتلك مصر قاعدة صناعية قابلة للتطور والنمو.**

وتتطلب هذه الإمكانات لاستغلالها، تطويراً كبيراً في البنية الأساسية شديدة التخلف في الأقطار العربية التي يشملها التجمع وبخاصة في السودان والصومال. كما تتطلب أكثر من مجرد حرية انتقال عوامل الإنتاج، أو حتى مجرد اختيار وتطبيق بعض المشروعات المشتركة التي يمكن أن تكون ذات فائدة لدولتين أو أكثر. **فالأمر يتطلب برامج تتصف بالمعالجة الشاملة لمتطلبات التنمية التكاملية، وتحقق أقصى درجات الترابط بين عناصرها المختلفة.** وتشمل هذه تطوير البنية الأساسية وإزالة العوائق المادية للاتصال وتوفير الاحتياجات من القوى العاملة، كما تتضمن أنواعاً مختلفة من المشروعات والأنشطة يمكن أن يتم تمويل بعضها على أسس تجارية، بينما لا يمكن تمويل البعض الآخر على أسس تجارية، رغم عائده الاقتصادي والاجتماعي المرتفع على المدى الطويل. ومدى توافر التمويل الطويل الأجل والميسر سيكون عاملاً حاسماً في تحديد مدى إمكانات التنمية الاقتصادية في هذا التجمع. والتجمع في مجمله يحتاج إلى الكثير من السياسات المتكاملة والمتشددة لمقابلة العجز الكبير في موارد التمويل، بخاصة مع تدهور صادرات النفط المصرية. وهو يحتاج تالياً إلى تغييرات أساسية تسعى لتجانس السياسات التنموية بين أقطار هذا التجمع. وتطرح الطبيعة الخاصة لمشكلات هذا الاقليم

ضرورة ربط التجمع بتنسيق عربي وظيفي عام (أو تكامل المشهدين الفرعيين داخل المشهد المستقبلي الثاني).

إن تحقيق نقلة في التنمية في إطار هذا التجمع سوف يتطلب حصوله على تدفقات مالية إضافية كبيرة من تجمع الخليج العربي، إلا أن الحصول عليها موضع شك كبير. فالأموال المطلوبة في الفترة الأولى سيستثمر الجزء الأكبر منها في مشروعات للبنية الأساسية يحتاج تمويلها لقروض ميسرة. وهناك، علاوة على ذلك، احتمال لأن تقع على عاتق المجموعة الخليجية أعباء إضافية كبيرة اثر تسوية الحرب العراقية ـ الإيرانية.

ويمكن تلخيص أهم التوقعات فيما يلي:

ـ سوف تتيح المعطيات السياسية لهذا المشهد فرصة استئناف نشاط بناء السدود، لتخفيف الضغط عن مصادر النفط والطاقة.

ـ يتوقف حجم الاستثمارات على حجم الانتاج النفطي وأسعار النفط من ناحية، وعلى حجم التدفقات المالية من الخارج من ناحية أخرى، وعلى حجم أعباء الديون المتراكمة من ناحية ثالثة. ورغم أن هذا المشهد لا يفترض تغيراً أساسياً في طرق إدارة الاقتصاد في أقطار هذا التجمع، إلا أن عبء الديون الذي ترزح تحته حالياً بعض أقطار التجمّع (مصر والسودان)، ومحدودية حجم التدفقات الخارجية، سوف يؤديان اضطراراً إلى ترشيد في الاستيراد والاستهلاك، وإلى إعادة جدولة الديون التي ترزح تحتها تلك الأقطار. وسيكون النمو الكلي في حجم الاستثمارات مرتبطاً بمدى النجاح في هذين الأمرين.

رغم محدودية نمو الحجم الكلي للاستثمارات، يتيح التجمع إعادة تخصيص للموارد لتحقيق الأهداف التالية:

ـ تطوير الصناعات المغذية للزراعة، بما في ذلك صناعة الأدوات الزراعية بخاصة في مصر وصناعة المخصبات والكيميائيات في كل من ليبيا ومصر والسودان، وتطوير الأنشطة الزراعية الصناعية المتكاملة على أساس من التخصص الزراعي الذي يتم تبنيه.

ـ يرتبط هذا بتنظيم حركة العمالة بين أقطار الأقليم بخاصة من مصر إلى كل من ليبيا والسودان، ومن السودان إلى ليبيا، ويكون للاقليم أفضلية في الحصول على العمالة الماهرة قبل التجمعات العربية الأخرى المستقبلة للعمالة.

ـ رغم تنسيق حركة العمال داخل الاقليم، وتطوير انتقال مخطط للعمالة فيما بين مصر والسودان وليبيا بصفة خاصة، يبقى الاقليم ككل مصدراً للعمالة بصفة صافية، وتحصل مصر والسودان على جزء من مواردها من النقد الأجنبي من تحويلات عامليها في منطقة الخليج

العربي والعراق، التي تظل مناطق جذب (منطقة الخليج تبقى منطقة جذب خلال فترة الاستشراف كلها، أما العراق فيبقى منطقة جذب حتى عام ٢٠٠٠).

وتميل العوائد من هذا المصدر إلى النمو بمعدلات متناقصة وقد تميل إلى التناقص المطلق عبر الزمن.

ـ تتحسن قدرة الإقليم على المساومة مع الشركات دولية النشاط، وتتحسن شروط التعامل معها. كما تتحسن القدرة على التصدير إلى الدول الاشتراكية ودول القارة الافريقية وبلدان الخليج العربي، وبخاصة مع نمو الانتاج الزراعي في الاقليم، إضافة إلى ما يمكن الحفاظ عليه من تجارة مع السوق الأوروبية المشتركة.

ب ـ شكل التنسيق الجماعي العربي (التعاون الوظيفي الجزئي)

من أنسب الوسائل لاستكمال تحديد افتراضات هذا الشكل، الرجوع إلى الاتفاقات العربية التي تمت في إطار جامعة الدول العربية ومنظماتها، وإلى المشروعات التي تم الاتفاق ـ ما بين الحكومات، أو ما بين رجال الأعمال ـ على أهميتها وجدواها في هذا الإطار العام للتنسيق العربي. وفي هذا، علينا أن نعمل الفكر في تخيل وضع «استراتيجية العمل العربي المشترك» موضع التطبيق الحقيقي وسط معطيات المستقبل الأخرى، واستبعاد ما يتجاوز من أهدافها المنطق العام لهذا المشهد الوسيط للتنسيق والتكامل العربي. وتبقى بعض الأهداف، التي وردت ضمن استراتيجية العمل العربي المشترك، قابلة للتبني في إطار هذا المشهد الوسيط والإصلاحي ولتكثيف وتنشيط العمل المشترك في المجالات التي ترتبط مباشرة بالأمن القومي، والتكامل الذي يسمح بظهور مجالات اقتصادية جديدة يستحيل وجودها بالجهد القطري، والتنسيق بهدف منع الازدواج لتطوير تقسيم العمل على المستوى العربي ولتحسين شروط التعامل مع العالم الخارجي، والتكافل لمعاونة الأقطار العربية الأشد فقراً.

في ضوء ما سبق فعلى الأغلب توضع خطط قومية وملزمة، تشمل الأهداف والمعايير والسياسات التي يتفق عليها، كإحدى مسؤوليات المنظمات العربية المتخصصة. كما يوكل لهذه الأخيرة مهمة المتابعة وحل المشكلات بالتعاون مع الحكومات في كل قطر معني. ويعني هذا ـ أيضاً ـ وجود ميزانية عربية مشتركة لتمويل الخطة القومية المتصلة بالمجالات المشمولة بالتعاون والتنسيق.

ومهما اتسعت المجالات التي تخضع لتخطيط عربي مشترك، فإن الجزء الأكبر من الأنشطة الانتاجية والخدمية يبقى في إطار هذا المشهد الفرعي ضمن النشاط القطري، أو ضمن التعاون الاقليمي للتجمعات العربية. وسيبقى التخطيط العربي المشترك مجرد تنسيق بين خطط قطرية، أكثر بكثير مما يمثله كتنسيق بين أنشطة التخطيط القطرية. ومع ذلك، فهذا المشهد

الفرعي يفترض أن المصالح القطرية يمكن أن تخدم بدرجة أكبر ـ على المدى الأطول ـ لو تم التنسيق بين الأنشطة المتشابهة، على الأقل.

وبالنسبة إلى مساعدة الأقطار الأشد فقراً، يمكن في هذا الاطار تصور اتباع نهج مشابه لذلك الذي اتبع فيما سمي «**عقد التنمية العربية المشتركة**»، حيث تخصص الأقطار الأكثر قدرة مبالغ معينة لتمويل التنمية في الأقطار الفقيرة.

وأياً كانت تداعيات الشكل الذي نحن بصدده، فإن بعض التوقعات الجزئية ستكون حاسمة الدلالة لدرجة كبيرة ومنها:

ـ زيادة المقدرة على تمويل الاستثمار، وعلى التصدير لمجمل الوطن العربي، وإعادة توزيع هذا الاستثمار العربي ـ لدرجة ما ـ على الأقطار العربية.

ـ تطوير عام لمجمل الصناعة الحربية العربية، وللإنتاج الزراعي العربي

ـ تحقق قدر من زيادة الكفاءة الاقتصادية لبعض الأقطار التي لا تتكامل مواردها المختلفة، وتفادي بعض الاختناقات الدورية التي تتعرض لها وفرة بعض مدخلات الانتاج، وتوفير قدر مناسب من الاستشارات الفنية المؤثرة لعدد من الأقطار وبتكلفة أقل، وتقليل محتوى النشاط الانتاجي من الواردات من العالم الخارجي في أقطار أخرى.

ـ العمل الجماعي على تطوير المستوى التعليمي والمهني للقوة العاملة لبعض الأقطار، ومساعدة الأخيرة على تطوير قواعد للمعلومات فيها.

ـ وهكذا، فلا بد أن تتحسن ـ ولدرجة تحتاج الاستشراف والقياس ـ معدلات التبادل مع العالم الخارجي لبعض الأقطار العربية، إن لم يكن كلها، وعلى مدى أطول.

ولا شك أن اقتران هذه الافتراضات الخاصة بالتنسيق الجماعي العربي والتعاون الوظيفي الجزئي بالأخرى الخاصة بقيام تجمعات عربية، يضمن، من ناحية، التخفيف عن القيود التمويلية لبعض التجمعات، ومن ناحية أخرى، قوى جذب أكبر لرؤوس الأموال الخارجية التي تسعى إلى الكفاءة الاقتصادية والأسواق المتسعة في تعاملها مع العالم النامي. وذلك إضافة إلى تفادي الهدر الذي يمكن أن يترتب على نزاعات ما بين التجمعات الاقليمية العربية. ومما لا شك فيه أيضاً أن تنامي القدرات التقنية العربية يحتاج إلى التنسيق العربي العام الذي يجمع طاقات البحث والتطوير لجميع التجمعات الاقليمية العربية.

وأخيراً، فإن النفط يبقى عاملاً مؤثراً رئيسياً في إطار هذا الشكل الفرعي، والشكل الفرعي السابق، طالما أن أياً من هذين الشكلين لا يفترض تغييراً أساسياً في أنماط الاستهلاك، والتوجه الحضاري للمجتمعات العربية.

٢ ـ المشروعات الاقتصادية خلال المشهد

المفترض إذاً، في إطار المنطق العام للمشهد المستقبلي الثاني (بتفريعتيه) هو قدر من الانماء التكاملي، لا يقوم فقط على منهج تكامل الأسواق؛ فمنهج تكامل الأسواق يكون أقرب إلى التعاون الذي يعني مجرد حاصل الجمع الجبري للأجزاء، وليس عائد التفاعلات المباشرة وغير المباشرة بين هذه الأجزاء. إن الانماء التكاملي يمتد إلى قضايا تتعلق بمفاهيم التقدم والتنمية والأمن والمصلحة الجماعية في نظرة بعيدة المدى، وهي مفاهيم تشمل ما هو أوسع من تبادل منافع قطرية، وتشمل كلاً من الآثار الرأسية والأفقية للمشروعات التكاملية.

آفاق هذا المشهد، إذاً، تتضمن البحث في توزيع الأعباء إضافة إلى المنافع وإعادة هيكلة تقسيم العمل داخل القطر العربي وبين الأقطار العربية، وضوابط للتقليل من درجة الانكشاف الاقتصادي ازاء العالم الخارجي. وتقدم افتراضات المشهد تعريفاً لـ «المشروع التكاملي»، على أنه مشروع لا يهدف فقط إلى مجرد الاستفادة من وفورات الحجم والنطاق، أو مجرد التمتع بمكاسب التجارة في سوق موسعة، بل يتعداها لتحقيق أهداف الترابط والتكامل بين هياكل الانتاج وعناصره فيما بين الأقطار العربية، كرهان على المستقبل بعيد المدى، وكضمانات حقيقية للأمن القومي. هكذا يكون أثر «المشروع التكاملي» على تنشيط وتكثيف المبادلات التجارية أقرب منه إلى نتيجة، أن يكون سبباً، لإقامة المشروع.

علينا ـ إذاً ـ فرز ما يتوافر من معرفة حول مشروعات المستقبل، قبل البدء في التنسيق بين الافتراضات والتوقعات الجزئية من خلال النماذج الكمية، للحصول على المعلمات والقياسات اللازمة لاستشراف الآفاق المختلفة لهذا المشهد. وهذا الفرز يحتاج تالياً إلى تلخيص المعايير التي أشرنا إليها، والاسترشاد بها في عملية فرز المشروعات والاحتمالات التفصيلية. ويمكن تلخيص المعايير في ثلاثة: معيار تعظيم الآثار التكاملية، ومعيار الأمن القومي، ومعيار الاعتماد الجماعي على النفس في مواجهة الآفاق الاقتصادية والتقنية للعالم الخارجي، وعلى الترتيب ويعتقد فريق الدراسة أن المعايير الأخرى المتمثلة في تحقيق العدالة التوزيعية داخل وعبر الأقطار، وفي الوصول إلى توازن مع البيئة والموارد الطبيعية من خلال اختيار المشروعات، لن تكون بأي حال من المعايير الرئيسية في تحديد مشروعات المستقبل لهذا المشهد الاصلاحي[٢].

---

(٢) على سبيل المثال، فإن المنهج المسيطر على دراسة «الاعتماد المتبادل» (الأوابك ومؤسسة ايني الإيطالية)، هو أن التعاون العربي هو عملية تكامل أسواق يستهدف تحقيق أكبر قدر من المنافع «القطرية» المتبادلة. وأدوات التعاون العربي المشترك ـ في تلك الدراسة ـ هي أدوات تكامل من خلال الأسواق (أسواق المال والعمل والسلع والخدمات). من هنا جاءت مشاهد التعاون العربي مشاهد «نفطية» تحكم عملية تكامل الأسواق.

في ضوء هذه المعايير والمفاهيم، فإن المشروعات المستقبلية التالية يمكن أن تكون مصدراً لتطوير معلمات الطاقة الاستيعابية والانتاجية والكفاءة الاقتصادية، في إطار هذا المشهد، إلا أنها تظل مقيدة بالقدر الذي يمكن تدبيره من تمويل:

- **مشروعات تنظيم المياه السطحية**، والتوسع في الإنتاج الزراعي، على مستوى كل اقليم عربي[٣]، كما جاء في (ثانياً) من هذا الفصل حول الامكانات العربية.

- **مشروعات تطوير البنية التحتية** التي تربط بين أقطار الاقليم الواحد[٤]، وأغلب هذه تكون داخل السودان، وبينه وبين بقية أقطار التجمع الاقليمي.

- **مشروعات الصناعات الوسيطة** (والقابلة للتحقيق داخل بعض التجمعات العربية أو بينها) ذات الأولوية في ضوء المسوح والدراسات التي قامت بها المنظمات العربية المتخصصة (مثال: صهر النحاس، المغرب وموريتانيا، الإسمنت الأبيض، سوريا والأردن؛ خامات الزنك والرصاص، تونس والجزائر؛ منتوجات الألمنيوم، البحرين وأي أقطار صناعية عربية أخرى؛ اليورانيوم من الفوسفات، المغرب ومصر وتونس؛ الاطارات المطاطية، أي مجموعة من الأقطار العربية؛ الأسمدة المركبة، ليبيا وتونس؛ إضافة إلى التصنيع للبتروكيميائيات).

- مشروعات الصناعات الرأسمالية (والقابلة للتحقيق داخل بعض التجمعات أو بينها) في ضوء المسوح المتاحة (مثال: الجرارات، العراق والجزائر والمغرب وتونس؛ قطع غيار صناعة الحديد والصلب، الجزائر والأردن وتونس؛ محركات الديزل، مصر والجزائر والعراق أو السعودية؛ محولات وكابلات وعازلات نقل الطاقة الكهربائية، أي من الأقطار الصناعية الأساسية؛ معدات التصنيع الثقيل والمراجل البخارية، أي من الأقطار الصناعية الأساسية؛ آلات الورش، أي من الأقطار الصناعية الأساسية وليبيا والأردن وتونس؛ إضافة إلى المضخات وضاغطات الغازات، في عديد من الأقطار).

- مشروعات الحاجات الأساسية (مثال: الغزول القطنية، السودان والمغرب؛ وألياف البوليستر، السعودية والجزائر وليبيا وتونس؛ الحراريات والألواح الزجاجية، ليبيا والمغرب وتونس والجزائر).

٣ ـ عودة إلى توجهات التنمية

في تحليل أولي، وقبل التنسيق من خلال نماذج كمية، يمكن طرح بعض الآفاق الجزئية

---

(٣) وتشمل هذه كحد أدنى: حوض الفرات الأدنى، قناة جونجلي، منطقة بحيرة ناصر، حوض نهر حرض.

(٤) وهذه تشمل كحد أدنى: خط سكة حديد دير الزور ـ بغداد بتجمع المشرق، وسكة حديد قابس ـ طرابلس بتجمع المغرب، ومسح الموارد الجوفية وتحلية المياه بتجمع الخليج، وعدة طرق لربط مصر والسودان.

في إطار هذا المشهد الإصلاحي، الذي تتفاعل فيه تفريعتاه، أي بين التجمعات الاقليمية العربية والتنسيق الجماعي العربي في بعض المجالات.

أ ـ **سوف تتعايش في جميع الأقطار صناعات موجهة للتصدير، وأخرى موجهة لاشباع حاجات داخلية**، وقد يساعد في نجاح استراتيجية التجمعات الاقليمية لاحلال الواردات، اتساع السوق عبر كل تجمع.

ب ـ **وستبقى إمكانات تحقيق واستقرار إنجاز كبير في الزراعة والغذاء بأي من الأقاليم العربية محدودة**، إمّا بسبب عدم تناسب المتاح من المياه مثال تجمع الخليج، أو بسبب نقص التمويل مثال تجمع وادي النيل، وغيرهما من الأسباب. وقد يكون تجمع المشرق العربي أحسنها حالاً في ذلك.

ج ـ **وأهم القطاعات المرشحة للتنسيق العام، بين جميع الأقطار العربية، هي على الترتيب**: النفط والطاقة[٥]، صناعة السلاح، الزراعة، والتعليم والتدريب والبحث العلمي، النقل والاتصال، والتشييد، الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية، باقي صناعات التعدين، والصناعات الهندسية. ويترتب على ذلك أيضاً زيادة كبيرة في الصادرات والواردات العربية البينية من الخدمات. وبالطبع، فإن ما ذكر يجيء إضافة إلى أي أنشطة ومشروعات اقتصادية أخرى قائمة بالفعل. ثم إن القائمة المسجلة أعلاه لا تمثل فقط الأنشطة والمشروعات التي تتبناها حكومات ومنظمات حكومية عربية، ولكنها تشمل أيضاً جهد القطاع الخاص عبر المنطقة العربية، في ضوء مدى تعرفنا على الميزات النسبية. والطاقة الاستيعابية الاقتصادية، وتوجهات التنمية، لكل قطر أو تجمع.

د ـ **والتوجهات التنموية الحاكمة في إطار هذا المشهد ـ وعلى رأسها تلك المتعلقة بنمط الاستهلاك ونمط الاختيار التقني ـ تُبقي النفط عاملاً مؤثراً على معدلات الاستثمار والنمو، على مستوى الوطن العربي وتجمعاته**. ويزيد من أهمية النفط في هذا المشهد، التنافس في الطلب عليه، ما بين استخدامه كمصدر للتمويل أو استخدامه كمصدر للطاقة الأولية وكمادة خام. وينطبق ذلك على جميع التجمعات العربية باستثناء تجمع الخليج والجزيرة.

هـ ـ وتتأثر الهياكل الاقتصادية في الأقطار العربية المختلفة في إطار هذا المشهد، إذاً، بفعل عدة مداخل:

---

(٥) أبرزها نشاط عربي مشترك في اكتشاف وتطوير حقول النفط والغاز وتعظيم المستخرج منها، وكذلك التنسيق في استثمارات الطاقة الكهربائية وشبكاتها. وبسبب الحجم الكبير للاستثمارات والخبرات المطلوبة لهذين الهدفين، يكون التنسيق العربي العام مطلباً لا يمكن تفاديه.

ـ زيادة حجم الاستثمار الكلي مع تقليل الهدر في النزاعات، والتنسيق في نفقات التسليح، وتوفير بعض الواردات الرخيصة وتالياً زيادة الصادرات، إضافة إلى التخفيف من القيود الناتجة عن الديون ومستحقاتها.

ـ زيادة الانتاجية من خلال تنظيم حركة العمل عبر الأقطار، وتقليل التكلفة الاجتماعية عن طريق زيادة معدلات تشغيل رأس المال والتطوير المشترك في البنية التحتية واطلاق برامج تدريب وتطوير عمالي مشتركة.

ـ تحقق درجة أعلى من الكفاءة الاقتصادية من خلال إعادة تخصيص الموارد والاستفادة من وفورات الحجم واتساع الأسواق، وكذلك من خلال زيادة فعالية قطاع البحث العلمي والتطوير التقني على المستوى العربي.

ويبقى أمام فريق الدراسة، الآن، الاستفادة من كل الخبرات العربية المتاحة، وخبرات دول العالم التي يمكن توصيف اقتصاداتها بقدر مناسب من الرشادة واتساع السوق، وتشابه مراحل نموها في الماضي، للاستدلال على ما يمكن أن تكون عليه مراحل نمو الاقتصادات العربية في المستقبل، إضافة إلى التشابه مع توجهات التنمية المتضمنة في المنطق العام لهذا المشهد. والهدف الرئيسي من ذلك هو محاولة تطوير معلمات النماذج الكمية التي تستخدم للتوقع في إطار هذا المشهد، ودون الخروج عن المحددات العينية الحقيقية المتمثلة في قاعدة الموارد للوطن العربي وحدود الحركة باتجاه العالم الخارجي.

٤ ـ تفاعل المعطيات المقاسة بالمشهد

في استشراف الآفاق المستقبلية لهذا المشهد، كان على الفريق محاولة الحفاظ على الشخصية القطرية في بناء النموذج، مع التطرق إلى عدة مداخل وفي محاولة لقياس أثر التنسيق والتعاون على جميع المحاور، من اقتصادية وسياسية وغيرها. ولا شك أن معطيات الآفاق الاقتصادية والتقنية على المستوى العالمي، والمشاركة في مشروعات عربية مشتركة وواسعة الانتشار، وكذلك انتقال الخبرة والمعرفة من خلال التنسيق الجماعي العام، كلها أمور لا بد من أن تؤثر على الآفاق المقاسة لهذا المشهد. وكان الفريق يستطيع التعبير عن عدد من الآثار الاقتصادية الايجابية، مباشرة وغير مباشرة، لتداعيات هذا المشهد، ولكنه آثر الاكتفاء بالعدد المحدود والأقل إثارة للاختلافات في الرأي.

يتصل العرض بهذا المشهد بعائد تنسيق جماعي عام، أي العائد على مستوى مجمل أقطار الوطن العربي، وكذلك بالعائد على مستوى تجمعات إقليمية بعينها[٦].

---

(٦) التوقعات، الخاصة بالظواهر التي تعرض هنا، تتاح أيضاً على مستوى كل قطر عربي.

الأول، تجمع وادي النيل (شمال شرق افريقيا)، ويشمل: مصر والسودان وليبيا، والصومال، وجيبوتي.

الثاني، تجمع المشرق، ويشمل: العراق وسوريا، والأردن، ولبنان.

الثالث، تجمع الجزيرة والخليج، ويشمل: السعودية، واليمن العربية، واليمن الديمقراطية، وعُمان، والكويت، والامارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين.

الرابع، تجمع المغرب الكبير، ويشمل: الجزائر، والمغرب، وتونس، وموريتانيا. ولكن بعض المقارنات-سوف تحتاج لإعادة تجميع الأقطار العربية، في إطار هذا المشهد، في المجموعات الخمس السابق استخدامها في إطار المشهد السابق (الأول).

والملاحظة الأكثر أهمية هنا، قبل عرض الآفاق والمقارنات، هي أنه كان من الصعوبة بمكان (على فريق الدراسة) محاولة فصل عائد وضع الأقطار العربية في تجمعات اقليمية، عن العائد الذي من الممكن أن يعود على كل منها من خلال تقدمها في التنسيق الوظيفي العام على المستوى القومي، أو تقدمها في الترشيد والإصلاح على المستوى القطري. ولقد ساعد في إبراز هذه الصعوبة عدة أمور؛ منها أن نشاط القطاع الخاص في بعض التجمعات يتجاوز ـ بحكم منطق الربح ـ حدود اقليم التجمع، ومنها دور الحكومات والصناديق في التكافل العربي، ومعاونة الأقطار الأشد فقراً، وتمويل النشاطات الواسعة للمؤسسات والأنشطة ذات طابع التنسيق العام على مجمل المستوى العربي. ومنها صعوبة افتراض أن المنطق العام لهذا المشهد يمكن أن يفرض ضبطاً وتنظيماً محكمين على حركة العمالة العربية بين التجمعات الاقليمية. وذلك إضافة إلى فلسفة الترشيد والإصلاح الاقتصادي على المستوى القطري التي يصعب معها تصور أن يستفيد الترشيد والإصلاح القطريان بمزايا التجمع الإقليمي، وأن يستبعد في الوقت نفسه التنسيق الوظيفي العام، أو العكس. وفي جميع الأحوال كانت هناك ضرورات للترشيد والإصلاح تستحيل على المستوى القطري، حالما نقبل أن الترشيد مفهوم طويل المدى. ومن ذلك، أمثلة من قطاعي الأمن الغذائي والاتصالات.

إن مجرد التكافل المالي[٧] على مستوى كل تجمع ـ مع بقاء بقية المعطيات على حالها ـ

---

(٧) والمقصود هو فكرة التكافل التي وردت في الباب الأول ـ خامساً من «ميثاق العمل القومي الاقتصادي» الذي أقرّه الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر القمة العربي الحادي عشر (عمان، ٢٥ ـ ١٩٨٠/١١/٢٧)، حيث نصّ على تكافل الأقطار العربية كل بقدر طاقته في تمويل الحاجات العربية المشتركة، وفيما يتصل باحتياجات الأمن القومي، وتنمية الموارد، والطاقات البشرية، والبنية الأساسية، ودعم الأقطار المتعرضة لعدوان أجنبي، أو إجراءات اقتصادية مضادة أو كوارث طبيعية. انظر: مركز دراسات الوحدة العربية، **يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٠** (بيروت: المركز، ١٩٨١)، ص ٨٤٧.

لكفيل بحل بعض المشكلات الملحة. فصورة العلاقة بالعالم الخارجي، بالنسبة إلى العجز في ميزانية الحكومة، تتغير إذا ما أمكن مساعدة بعض الأقطار لبعضها الآخر في إعادة جدولة ديونها، وإقراضها. ويمكن أن يؤدي ذلك تالياً إلى وتيرة أكثر استقراراً في النمو من خلال توفير مستلزمات الانتاج وغيرها (انظر المقارنة مع «المشهد الأول» ـ ولكن على مستوى تجمعات إقليمية ـ في الجدول رقم (٧ ـ ١)).

هذا المثال البسيط الذي يجمع آفاق الموارد المالية لأقطار كل تجمّع كما بدت في المشهد الأول السابق، يوضح أنه مع الحفاظ على المعدلات نفسها للاستثمار في الأقاليم العربية المختلفة، يمكن اجراء مقارنة بين هذا الافتراض والمشهد الأول عن طريق التكافل المالي العربي (على مستوى كل اقليم) ويمكن تحقيق تحسن منتظم في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، منذ لحظة بداية التطبيق بالنسبة إلى تجمع المغرب الكبير، وبدءاً بعام ١٩٩٥ في المشرق العربي وتجمع شمال شرق افريقيا (وادي النيل)، وبعام ٢٠٠٥ بالنسبة إلى تجمع الجزيرة والخليج. ويرتبط ذلك بإمكان تخفيض معدل خدمة الدين (مجمل الأقساط والفوائد إلى اجمالي الصادرات السلعية) بالنسبة إلى تجمعي شمال شرق افريقيا والمشرق العربي بدءاً بالفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠، وعلى مستوى الوطن العربي كله[٨].

جدول رقم (٧ ـ ١)

التكافل المالي في تجمعات الوطن العربي

١ ـ التكافل المالي في تجمع شمال شرق افريقيا(تجمع وادي النيل)

مقارنة بين معدلات النمو السنوية المتوسطة ـ بثلاثة افتراضات

أ ـ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

(نسب مئوية)

الافتراض	١٩٩١ ـ ١٩٩٥	١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠	٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥	٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠	٢٠١١ ـ ٢٠١٥
الحد الأقصى للمشهد الأول	٣,٩	٤,١	٣,٥	٣,٩	٤,٢
تكافل مالي	٣,٣	٣,٤	٣,٨	٤,١	٣,٩
المشهد الثاني(*)	٤,١	٥,٣	٥,٢	٦,١	٦,٦

يتبع

(٨) انظر التقرير الفني للمشروع.

تابع جدول رقم (٧ - ١)

ب - معدل نمو الاستثمار القومي
(نسب مئوية)

الافتراض	١٩٩١ - ١٩٩٥	١٩٩٦ - ٢٠٠٠	٢٠٠١ - ٢٠٠٥	٢٠٠٦ - ٢٠١٠	٢٠١١ - ٢٠١٥
الحد الأقصى للمشهد الأول	٣,٨	٤,٢	٣,٤	١,٩	٢,٧
تكافل مالي	٣,٨	٤,٢	٣,٤	١,٩	٢,٧
المشهد الثاني (*)	٥,١	٥,٦	٤,٦	٣,٦	٤,٢

ج - معدل نمو الاستهلاك النهائي
(نسب مئوية)

الافتراض	١٩٩١ - ١٩٩٥	١٩٩٦ - ٢٠٠٠	٢٠٠١ - ٢٠٠٥	٢٠٠٦ - ٢٠١٠	٢٠١١ - ٢٠١٥
الحد الأقصى للمشهد الأول	٤,٧	٤,٦	٣,٦	٣,٥	٣,٨
تكافل مالي	٣,٩	٣,٥	٣,٨	٣,٤	٣,٥
المشهد الثاني (*)	٤,٢	٥,١	٥,٦	٦,١	٧

(*) سيتم عرض التداعيات الكمية للمشهد الثاني فيما بعد.

٢ - التكافل المالي في تجمع المشرق العربي
مقارنة بين معدلات النمو السنوية المتوسطة

أ - معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي
(نسب مئوية)

الافتراض	١٩٩١ - ١٩٩٥	١٩٩٦ - ٢٠٠٠	٢٠٠١ - ٢٠٠٥	٢٠٠٦ - ٢٠١٠	٢٠١١ - ٢٠١٥
الحد الأقصى للمشهد الأول	٥,٢	٥,٥	٣,٣	٣,٨	٤,١
تكافل مالي	٥,٢	٦	٦	٦,٣	٦,٤
المشهد الثاني (*)	٦,٢	٦,٧	٤,٨	٥,١	٥,٥

يتبع

تابع جدول رقم (٧ ـ ١)

ب ـ معدل نمو الاستثمار القومي
(نسب مئوية)

الافتراض	١٩٩١ ـ ١٩٩٥	١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠	٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥	٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠	٢٠١١ ـ ٢٠١٥
الحد الأقصى للمشهد الأول	٣,٤	٥,٨	٤,٣	٤,٦	٤,٤
تكافل مالي	٣,٤	٥,٨	٤,٣	٤,٦	٤,٤
المشهد الثاني(*)	٤,٢	٦,٤	٤,٨	٥,٣	٥

ج ـ معدل نمو الاستهلاك النهائي
(نسب مئوية)

الافتراض	١٩٩١ ـ ١٩٩٥	١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠	٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥	٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠	٢٠١١ ـ ٢٠١٥
الحد الأقصى للمشهد الأول	٤,٨	٤,٨	٤	٣,٨	٤,٩
تكافل مالي	٤,٣	٤,٨	٧,٧	٧,١	٧,٨
المشهد الثاني(*)	٥,٦	٦	٥,٣	٥,٢	٦,٥

(*) سيتم عرض التداعيات الكمية للمشهد الثاني فيما بعد.

٣ ـ التكافل المالي في تجمع الخليج والجزيرة
مقارنة بين معدلات النمو السنوية المتوسطة

أ ـ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي
(نسب مئوية)

الافتراض	١٩٩١ ـ ١٩٩٥	١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠	٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥	٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠	٢٠١١ ـ ٢٠١٥
الحد الأقصى للمشهد الأول	٤,٦	٤,٨	٣,٨	٤,٥	٣,٤
تكافل مالي	٤,٣	٣,٦	٣,٨	٤,٨	٤,١
المشهد الثاني(*)	٤,٩	٥,١	٤,٣	٥,٥	٤,٤

يتبع

تابع جدول رقم (٧ ـ ١)

ب ـ معدل نمو الاستثمار القومي
(نسب مئوية)

الافتراض	١٩٩١ ـ ١٩٩٥	١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠	٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥	٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠	٢٠١١ ـ ٢٠١٥
الحد الأقصى للمشهد الأول	٣,٦	٤,٩	٤,٩	١,٥	١
تكافل مالي	٣,٦	٤,٩	٤,٩	١,٥	١
المشهد الثاني (*)	٣,٦	٥	٥	١,٦	١,٢

ج ـ معدل نمو الاستهلاك النهائي
(نسب مئوية)

الافتراض	١٩٩١ ـ ١٩٩٥	١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠	٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥	٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠	٢٠١١ ـ ٢٠١٥
الحد الأقصى للمشهد الأول	٥	٤,٢	٣,٨	٤	٥
تكافل مالي	٤,٦	٢,٤	٣,٧	٤,٣	٥,٩
المشهد الثاني (*)	٤,٤	٣,٦	٣,٦	٥,٠	٥,٧

(*) سيتم عرض التداعيات الكمية للمشهد الثاني فيما بعد.

٤ ـ التكافل المالي في تجمع المغرب الكبير مقارنة بين معدلات النمو السنوية المتوسطة

أ ـ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي
(نسب مئوية)

الافتراض	١٩٩١ ـ ١٩٩٥	١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠	٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥	٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠	٢٠١١ ـ ٢٠١٥
الحد الأقصى للمشهد الأول	٥,٧	٤,٥	٤,٩	٤,٤	٤,٢
تكافل مالي	٦	٤,٨	٥,٢	٤,٧	٤,٥
المشهد الثاني (*)	٥,٩	٤,٩	٥,١	٤,٤	٤,٤

يتبع

تابع جدول رقم (٧ ـ ١)

ب ـ معدل نمو الاستثمار القومي
(نسب مئوية)

الافتراض	١٩٩١ ـ ١٩٩٥	١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠	٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥	٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠	٢٠١١ ـ ٢٠١٥
الحد الأقصى للمشهد الأول	٤,٣	٥,١	٣,٨	٣,٨	٣,٨
تكافل مالي	٤,٣	٥,١	٣,٨	٣,٨	٣,٨
المشهد الثاني(*)	٤,٥	٥,٣	٤	٣,٩	٤

ج ـ معدل نمو الاستهلاك النهائي
(نسب مئوية)

الافتراض	١٩٩١ ـ ١٩٩٥	١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠	٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥	٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠	٢٠١١ ـ ٢٠١٥
الحد الأقصى للمشهد الأول	٧,٣	٥	٥,٣	٤,١	٤,٤
تكافل مالي	٧,٦	٥,٢	٥,٦	٤,٥	٤,٨
المشهد الثاني(*)	٧,٢	٥,١	٥,٣	٣,٨	٤,٦

(*) سيتم عرض التداعيات الكمية للمشهد الثاني فيما بعد.

وبالطبع، فإن ما سبق لا يمثل المنطق العام لهذا المشهد الثاني، ولا تفاصيل معطياته. والترشيد والتنسيق والتكافل ـ في حقيقة منطق المشهد الثاني ـ تمر بالكثير من الآثار والتداعيات الاقتصادية، مباشرة وغير مباشرة، التي تضم كحد أدنى:

ـ أثر مشروعات مشتركة ـ بعينها ـ على إنتاجية رأس المال، وعلى الهيكل القطاعي للاستثمار.

ـ أثر تصاعد حركة التجارة على أسعار الواردات، وكمية هيكل الصادرات.

ـ وباقي آثار حركة الخبرة والمعرفة وعناصر الانتاج على الانتاجية، وكمية هيكل الواردات.

ـ التفاعلات والترابطات التبادلية بين هذه الآثار والتداعيات، بالطبع مع استبعاد بعض السياسات الحكومية التي يمكن أن تخرجنا عن المنطق العام والتوجه الاجتماعي المتضمن في هذا المشهد.

ولقد أوردنا بعض الآفاق الاقتصادية لمشهدنا هذا للتنسيق والترشيد في الجدول السابق رقم (٧ ـ ١)، تحت اسم «المشهد الثاني».

أ ـ الناتج القومي والدين العام

(١) **تظهر التوقعات أن جميع الأقاليم العربية، وكذلك كل الأقطار العربية، باستثناء السعودية والعراق وليبيا والكويت واليمن العربيـة وقطر وجيبوتي وعُمان، يمكنها تحقيق معدلات سنوية متوسطة لنمو الناتج القومي والإجمالي، تكون أعلى من معدلات نمو سكانها، وأعلى من مثيلتها في المشهد الأول، عبر فترة الاستشراف كلها.** ويتفاوت الفرق بين معدلي نمو الناتج القومي والسكان من قطر (أو اقليم) إلى آخر. فالفرق الحسابي المتوسط يمكن أن يتخطى ٢ بالمائة (تحسناً في مستوى المعيشة) في كل من سوريا وتونس، والصومال ولبنان واليمن الديمقراطية والبحرين وموريتانيا، ومصر وفي مجمل اقليم الجزيرة والخليج أو أقل من ذلك (في المتوسط) بباقي الأقطار العربية.

وهذا التحسن في مستوى معيشة الفرد يفوق نظيره في المشهد الأول، وعلى مستوى الوطن العربي، وتجمعاته الاقليمية باستثناء الخليج.

(٢) أما بالنسبة إلى تطور الدين العام وخدمته، فتظهر التوقعات:

ـ **مقارنة بالمشهد الأول، فإن اجمالي الدين العام على مجمل الأقطار العربية يمكن أن ينخفض في هذا المشهد الثاني إلى ٧٩ بالمائة نسبة إلى الدين في المشهد الأول عام ٢٠٠٠، وإلى ٦٠ بالمائة نسبة إلى الدين في المشهد الأول عام ٢٠١٥.** ويقترن ذلك بتحسن لأوضاع الدين العام على مستوى التجمعات الإقليمية لشمال شرق افريقيا، والمغرب العربي الكبير، والمشرق.

ـ كذلك فسوف تتحسن أوضاع الدين العام لجميع الأقطار الرئيسية في هذا المشهد مقارنة بالمشهد السابق، وإن كانت مديونية العراق تبدأ في التناقص من عام ١٩٩٥. أما بالنسبة إلى الأردن فإن ديونه عبر الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠) سوف تكون أكبر من مثيلتها في المشهد الأول، وكذلك قطر في الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥)، واليمن الديمقراطية وتونس بدءاً من عام ١٩٩٥.

وأما أكبر تحسن في الدين العام من حيث سرعة تآكله ـ مقارناً بالمشهد الأول ـ فيمكن توقعه في موريتانيا والسودان.

ـ أما بالنسبة إلى معدلات خدمة الدين (الجدول رقم (٧ ـ ٢))، منسوبة إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، فإنها تبقى في تصاعد بالنسبة إلى سوريا ولبنان وكذلك اليمنين، رغم كل محاولات التنسيق والترشيد في ظل المنطق العام لهذا المشهد. وبالنسبة إلى الصومال والسودان فهي تتعرض لانخفاض سريع عبر فترة الاستشراف. وهناك شكل آخر من المصاعب

جدول رقم (٧ ـ ٢)
تطوّر معدلات خدمة الدين (الفوائد والمستحقات منسوبة إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات)
(نسب مئوية)

القطر	الفترة	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
الجزائر	س ٢	٤٠,٣	٤,٦	١٣,٢	٤,٦	١٤,٧	٨	٨
	س ١	٤٠,٣	٤,٦	١٢,٨	٤,٦	١٧,٦	١٣,٣	١٥,٨
السعودية	س ٢	٠,٠	٠,٠	٦,٢	١٢,٤	٣٤,٦	٣٣,٢	٣٢,٨
	س ١	٠,٠	٠,٠	٦,٤	١١,٧	٣٤,٢	٢٨,٧	٢٥,٩
السودان	س ٢	١٢٠,٨	٣٥	٣٤,١	٣٤,٦	٣٠	٣٠,٢	١٧,٧
	س ١	١٢٠,٨	٣٥	٣٥	٣٣,٨	٣٥	٣٥	٣٥
سوريا	س ٢	١٥,٢	٣٤,٣	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥
	س ١	١٥,٢	٣٤,٧	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥
العراق	س ٢	٨	٤,٩	٢٠,٦	٢,٩	١٦	٠,٠	٦
	س ١	٨	٤,٩	٢٠,٢	٣,٣	١٥,٤	٠,٠	٥,٨
مصر	س ٢	١٧,٣	١٢,٩	٢٢,٩	١٨,٧	٢٧,٦	٢٢,٣	٢٠,٦
	س ١	١٧,٣	١٣,٩	٢٩,٨	٢٦,٤	٣٥	٢٦,١	٢٠,٧
المغرب	س ٢	٧٦,٩	١٣,٤	٢٩,٢	١٥,٦	٢٦,٣	١٧,٤	١٩
	س ١	٧٦,٩	١٥	٣٥	٢٤	٣٥	٣٥	٣٥
الاقليم النيلي	س ٢	١٢,٣	٨,٢	١٦,٩	١١,٣	١٨,٥	١٣,٧	١٣
	س ١	١٢,٣	٨,٤	١٩,٩	١٤,٠	٢٢,٦	١٥,٧	١٣,٦
المشرق	س ٢	٩,٩	٧,٣	٢١,٢	٥,٨	١٧,٨	٣,٩	٩,٣
	س ١	٩,٩	٧,٧	٢١,٨	٦,٢	١٧,٦	٣,٨	٩,٢
الخليج والجزيرة	س ٢	٠,٦	٠,١	٣,٩	٧,٨	٢١,٣	٢٠,٦	٢٠,٦
	س ١	٠,٦	٠,١	٣,٨	٦,٨	١٩,٢	١٦,٥	١٥,٤
المغرب العربي الكبير	س ٢	٤٤,٢	٧	١٧,٧	٩	١٩,٠	١١,٩	١١,٩
	س ١	٤٤,٢	٧,٢	١٧,٦	٩,٤	٢٠,٣	١٥,٣	١٦
الوطن العربي	س ٢	٩,٧	٣,٩	١١,٥	٨,٢	١٩,٨	١٥,٢	١٦,١
	س ١	٩,٧	٤	١٢,٢	٨,٢	١٩,٦	١٣,٧	١٣,٨

ملاحظات:
س ٢ : المشهد الثاني.
س ١ : الحدود القصوى للمشهد الأول.

تتعرض له ـ حتى في إطار هذا المشهد ـ بقية الأقطار العربية. هذه البقية(ورغم تحسن معدل خدمة الدين مقارناً بالمشهد السابق) عليها أن تعبر فترة تشهد تصاعداً في معدل خدمة الدين، وتمتد حتى الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠) قبل أن يبدأ تناقصه (أو اختفاؤه كما في حالة العراق). أما على مستوى الأقاليم العربية فيتوقع موقفاً أفضل في هذا المشهد، مقارناً بالحد الأقصى للمشهد الأول، على مستوى اقليمي وادي النيل والمغرب العربي الكبير.

ب ـ الهياكل القطاعية

(١) وتنعكس جميع معطيات المشهد، وكذلك التوقعات وآفاق المشروعات المشتركة التي سبقت الإشارة إليها، على هيكل توزيع الاستثمارات بين القطاعات، وبين الأقاليم العربية، وبين الأقطار، والمتوقع هو التالي:

ـ يتيح التنسيق والتكامل على مستوى التجمعات الإقليمية في المشهد فرصة لزيادة المعدلات السنوية المتوسطة لنمو الاستثمار لمجمل الوطن العربي بالمقارنة مع المشهد الأول وكمتوسط فترة الاستشراف.

ـ ورغم التطورات التي أشرنا إليها ـ حول معدلات نمو الاستثمار ـ فعلى امتداد فترة الاستشراف ستظل السعودية تحظى بنصيب الأسد من مجمل الاستثمارات، وبدءاً بعام ١٩٩٠ يكون نصيب كل من مصر وسوريا ـ من الأقطار الرئيسية ـ في تزايد مستمر.

(٢) وسيكون هناك تطور ملحوظ عبر الاستشراف في تركيز السودان والعراق ومصر وسوريا ولبنان وعُمان على الاستثمار في تحسين أوضاع الزراعة (الجدول رقم (٧ ـ ٣) والجدول رقم (٧ ـ ٤)). ومع ذلك، فالعراق ولبنان واليمن العربية ستكون هي الأقطار التي سوف تستطيع زيادة حصتها في الناتج الزراعي العربي ولدرجة كبيرة. أما بالنسبة إلى السعودية، فإن إنفاقها الاستثماري الكبير على الزراعة ـ حتى في إطار هذا المشهد الترشيدي ـ لا يستطيع أن يحافظ على حصتها النسبية في مجمل الناتج الزراعي العربي. أما بالنسبة إلى سوريا ومصر والجزائر، فإن مقدار الاستثمار المتاح لهذه الأقطار يكاد يكفي للمحافظة على وضعها النسبي في مجمل الناتج الزراعي العربي. وبالنسبة إلى السودان والعراق والمغرب، فإن هذا المشهد الثاني ـ للتنسيق والتعاون ـ يعطيها أحسن الفرص لزيادة حصتها في مجمل الناتج الزراعي العربي. وأما على مستوى الأقاليم العربية، فإن التعاون العربي يجعل من أقليم المشرق العربي المستفيد الأول، يليه أقليم وادي النيل، عند مقارنة حصة الأقاليم في الناتج الزراعي العربي، بين المشهدين.

جدول رقم (٧ ـ ٣)
حصة الأقطار والأقاليم العربية من مجمل الاستثمار الزراعي العربي
(نسب مئوية)

القطر والتجمع	الفترة	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
الجزائر	س ٢	١٩,٥	١٩,٦	٢٢	٢١,٣	١٥,٠	١٥,٤
	س ١	١٩,٨	٢٠,٣	٢٣,٦	٢٣,٤	١٨,٥	١٩,٨
السعودية	س ٢	٣٠,٦	٣٠,٨	٢٧	٢٧,٥	٢٣,٠	١٩,٤
	س ١	٣٣,٧	٣٤,٦	٣٠,٨	٣١,٩	٣١	٢٧,٤
السودان	س ٢	١,٣	١,٦	١,٦	١,٤	١,٣	١,٢
	س ١	١	١,٢	١	٠,٩	٠,٩	٠,٩
سوريا	س ٢	٤,١	٤,٣	٥,٣	٥,٤	٧,٤	٨
	س ١	٤,١	٤	٤,٧	٤,٤	٤,٢	٤,٣
العراق	س ٢	١٣,٧	١٣,١	١٤,٧	١٤,٩	١٦,٥	١٧,٨
	س ١	١١,٦	١١,٤	١٣,٢	١٣,٦	١٦,٩	١٩,١
مصر	س ٢	٩,١	٩,٦	١١,٥	١١,٧	٢٠,٨	٢٢,٤
	س ١	٨,٨	٨,٦	٩,٩	٩,٣	١٢,٣	١٢,٦
المغرب	س ٢	٣,٢	٣,١	٢,٢	٢,١	١,٨	١,٨
	س ١	٢,٦	٢,٤	١,٧	١,٦	١,٤	١,٤
باقي الأقطار	س ٢	١٨,٥	١٧,٨	١٥,٧	١٥,٨	١٤,١	١٣,٩
	س ١	١٨,٣	١٧,٥	١٥,١	١٤,٩	١٤,٧	١٤,٦
اقليم وادي النيل	س ٢	١٧,٣	١٨	١٧,٨	١٧,٧	٢٦,٢	٢٧,٥
	س ١	١٦,٩	١٦,٨	١٦	١٥,٣	١٨,١	١٨,٣
اقليم المشرق	س ٢	٢٠,٤	٢٠	٢٢,١	٢٢,٢	٢٥,٦	٢٧,٦
	س ١	١٨,٢	١٧,٦	١٩,٥	١٩,٦	٢٢,٦	٢٤,٨
اقليم الخليج والجزيرة	س ٢	٣٧	٣٦,٥	٣٣,٤	٣٤,٣	٢٩,١	٢٥,٣
	س ١	٣٩,٩	٤٠,١	٣٦,٧	٣٧,٩	٣٧,١	٣٣,٣
اقليم المغرب العربي الكبير	س ٢	٢٥,٣	٢٥,٥	٢٦,٧	٢٥,٨	١٩,١	١٩,٦
	س ١	٢٥,١	٢٥,٥	٢٧,٨	٢٧,٢	٢٢,٣	٢٣,٧

الملاحظات:

- س ٢ : المشهد الثاني.
- س ١ : الحدود القصوى للمشهد الأول.

جدول رقم (٧ ـ ٤)

معدّلات نموّ القيمة المضافة في الإنتاج الزراعي العربي

(نسب مئوية)

القطر والتجمع / الفترة		١٩٩٠ ـ ١٩٩٥	١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠	٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥	٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠	٢٠١١ ـ ٢٠١٥
الجزائر	س ٢	٥,٣	٦	٦,١	٣,٩	٣,٦
	س ١	٥,٢	٦	٦,١	٣,٩	٣,٦
السعودية	س ٢	٦,٧	٥,١	٤,٥	٤,١	٣,٤
	س ١	٦,٩	٥,١	٤,٦	٤,٢	٣,٥
السودان	س ٢	٣,٢	٤,٤	٦,٥	٥,٩	٥,٥
	س ١	٢	٢,٢	٣,٢	٢,٧	٢,٨
سوريا	س ٢	٢,٢	٢,٧	٢,٦	٢,٦	٣
	س ١	٢	٢,٤	٢,١	١,٣	١,٥
العراق	س ٢	٥,٩	٩,٦	٨,٢	٧,٩	٧,٨
	س ١	٤,٣	٦,٩	٥,٩	٥,٧	٥,٥
مصر	س ٢	٢,١	٣,٢	٣,٦	٤,٧	٤,١
	س ١	١,٧	٢,٢	٢,١	٢,١	١,٨
المغرب	س ٢	٥,٢	٤	٤,٤	٣,٤	٣,٤
	س ١	٣,٦	٢,٥	٢,٥	١,٨	١,٦
باقي الأقطار	س ٢	٥,١	٥,٠	٤,٧	٤,٢	٤,١
	س ١	٥	٤,٨	٤,٣	٣,٤	٣,٢
اقليم وادي النيل	س ٢	٢,٣	٣,٤	٤,١	٤,٨	٤,٣
	س ١	١,٩	٢,٤	٢,٥	٢,٤	٢,١
اقليم المشرق	س ٢	٤,٥	٧,١	٦,٥	٦,٦	٦,٧
	س ١	٣,٥	٥,١	٤,٦	٤,٤	٤,٤
اقليم الخليج والجزيرة	س ٢	٦,٤	٥,٢	٤,٦	٤,٤	٣,٨
	س ١	٦,٦	٥,٣	٤,٥	٤,١	٣,٥
اقليم المغرب العربي الكبير	س ٢	٥,٣	٥,٣	٥,٤	٣,٥	٣,٤
	س ١	٤,٩	٥	٥,١	٣,٢	٣
الوطن العربي	س ٢	٤,٤	٥,٢	٥,٢	٥,٠	٤,٨
	س ١	٣,٩	٤,٣	٤,٢	٣,٥	٣,٣

الملاحظات:

ـ س ٢ : المشهد الثاني.

ـ س ١ : الحدود القصوى للمشهد الأول.

ويمكن بهذا الشكل (ومع بعض التفاصيل الأخرى) ملاحظة تغير الصورة العامة للقطاع الزراعي القومي العربي بين المشهد الثاني والمشهد الأول. في المشهد الأول، وعبر الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠١٥)، تكون الاستثمارات العربية الزراعية في نهاية الفترة ٢,٢ مثل قيمتها في بداية الفترة، وتكون القيمة المضافة الزراعية ٣,٢ مثل قيمتها في بداية الفترة. وفي المشهد الثاني تكون النسب ٢,٩ في الاستثمارات الزراعية، و٤,٢ في القيمة المضافة بين عامي (١٩٩٠ ـ ٢٠١٥).

وهذا ـ بالتقريب ـ معناه أن المشهد الثاني استطاع تحسين الطاقة لاستيعاب الاستثمار على المستوى العربي بمقدار ٩,٥ بالمائة في نهاية فترة الاستشراف، وتحسين الانتاجية الزراعية بمقدار ١٢ بالمائة، وأضاف إلى القيمة المضافة العربية بمقدار ٢٣ بالمائة، وذلك على امتداد ربع قرن. لكن آفاق هذا المشهد الثاني بالنسبة إلى الغذاء، تتحسن بأكثر من ذلك، إذا ما لاحظنا أن الترشيد ـ في إطار منطق المشهد ـ يعني تقليل الفواقد والضياعات الغذائية في مراحل الجمع والنقل والتخزين، ويعني كذلك خفضاً في أسعار الغذاء المستورد نتيجة للتنسيق والتكامل العربيين.

ورغم الترشيد والتنسيق والتكامل، يتوقع ألا يزيد معدل النمو المتوسط السنوي لانتاج الحبوب في المشهد عن ٣ بالمائة، وأن تتدهور نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب إلى ما دون ٥٠ بالمائة في نهاية فترة الاستشراف، والا يزيد معدل النمو المتوسط السنوي لانتاج اللحوم عن ٥,٥ بالمائة.

وما سبق بالنسبة إلى مجال الزراعة، يمثل مقارنة بين المشهد الثاني والحدود القصوى لما يمكن إنجازه في المشهد الأول. ولكن إذا ما أجرينا هذه المقارنة بين المشهد الثاني من ناحية، والمسار المتوسط للمشهد الأول من ناحية أخرى، لوجدنا أن آفاق المشهد الثاني تستطيع منع التدهور في الإنتاج الزراعي أو على الأقل في الإنتاج الزراعي لكل من المغرب ومصر وتونس، الذي كان يمكن توقعه في حالة مسيرة متوسطة للمشهد الأول.

(٣) وبالنسبة إلى الصناعة التحويلية، فسوف تظل السعودية في إطار هذا المشهد تحظى بالحصة الأكبر من الاستثمار العربي في الصناعة التحويلية حتى نهاية فترة الاستشراف، تليها الجزائر في النصف الأول من فترة الاستشراف، والتي تفقد هذا الموقع الثاني وتنزل إلى الثالث عندما تتقدم مصر في النصف الثاني من فترة الاستشراف، بحيث تأتي بالموقع الثاني بعد السعودية[٩]. ولا يختلف هذا الترتيب بالنسبة إلى حصة الأقطار العربية الرئيسية في مجمل

(٩) نذكّر هنا مرة أخرى بأن الفريق يستعمل الدولار الأمريكي كوحدة لتجميع قيم المتغيرات الاقتصادية للوطن العربي، وبأسعار عام ١٩٨٥.

القيمة المضافة العربية في الصناعة التحويلية. ويعني هذا المشهد أيضاً زيادة حصة الاقليم العربي النيلي في مجمل الاستثمارات العربية من حوالى ١٧ بالمائة في عام ١٩٨٥، إلى ٢٦ بالمائة عام ٢٠١٥، بينما لم ترتفع هذه النسبة في المشهد الأول إلا إلى ١٧,٦ بالمائة في الحدود القصوى للمشهد.

ويوضح الجدولان (٧ ـ ٥) و (٧ ـ ٦) وغيرهما من التوقعات مقدار الكفاءة المتوقعة في النشاط الصناعي في إطار هذا المشهد. فبينما تنمو استثمارات الصناعة التحويلية على مستوى الوطن العربي بمعدل سنوي متوسط مقداره ٤,٤ بالمائة بالحدود القصوى للمشهد الأول، وينمو الناتج العربي في الصناعة التحويلية في هذا المشهد الأول بمعدل سنوي متوسط مقداره ٦,٣ بالمائة عبر فترة الاستشراف، أي بفارق ١,٩ بالمائة، فإن الفارق في المشهد الثاني يرتفع إلى ٣بالمائة (بين معدل متوسط سنوي للاستثمارات ٥ بالمائة، وللناتج ٨ بالمائة). وسيكون هذا المؤشر لكفاءة الاستثمار في الصناعة التحويلية العربية (أو الفارق) أكبر ما يمكن (حوالى ٣,٨ بالمائة). في اقليم الجزيرة والخليج، يليه الاقليم النيلي العربي (حوالى ٣,٣ بالمائة).

وتبدو الصناعة العربية في إطار هذا المشهد على مستوى أقل للكفاءة في المغرب والعراق والسودان وسوريا من الأقطار الرئيسية.

أما أهم المكاسب، في اطار الصناعة التحويلية في هذا المشهد، فأمران: الأول، زيادة حصة صناعة السلع الرأسمالية في مجمل انتاج الصناعة التحويلية في الأقطار العربية الرئيسية. والثاني، الدور الاساسي الذي تلعبه الصناعة التحويلية في تعديل فجوة التعامل مع العالم الخارجي والاستفادة من المزايا النسبية لكل قطر.

(٤) وبالنسبة إلى قطاع التعدين، فإن الصورة تتغير فقط على المستوى العيني بشكل واضح، أي من حيث الصناعات والفاقد، في ترشيد مدخلات هذا القطاع من الطاقة. أما على مستوى قيمة الاستثمار والناتج، فإن الاختلافات بين هذا المشهد والمشهد السابق ليست كبيرة؛ فالقيمة المضافة لهذا القطاع على المستوى العربي، ومستوى كل اقاليمه عدا اقليم الجزيرة والخليج، تتحسن بشكل غير ذي بال. في الوقت نفسه، فإن المقارنة بين المشهدين توضح ارتفاع النصيب النسبي، من الاستثمارات العربية بالتعدين، لاقليمي وادي النيل (للاتساع في مسح الموارد المعدنية بالسودان) والجزيرة والخليج (بسبب مزيد من جهة التعدين، وعدم الهدر في اليمنين).

ج ـ قوة العمل

ورغم أن هذا المشهد الثاني يرتبط بالترشيد والزيادة في انتاجية قوة العمل في عديد من القطاعات، إلا أن الناتج النهائي يؤدي إلى زيادة كبيرة في فرص العمل على المستوى القومي

جدول رقم (٧ ـ ٥)

حصّة الاقطار والأقاليم في مجمل الاستثمارات العربية في الصناعة التحويلية العربية

(نسب مئوية)

القطر والتجمع	الفترة	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
الجزائر	س ٢	١٦,٣	١٦,٤	١٦,٨	١٦,٣	١٥,٣	١٥,٩
	س ١	١٧,٦	١٨,٣	١٩,٣	١٩,٢	١٨,٥	١٩,٨
السعودية	س ٢	٢٧,٦	٢٧,٨	١٩,٩	٢٠,٢	٢٥,١	٢١,٥
	س ١	٢٥,٥	٢٦,٤	١٩,٥	٢٠,٣	٢٥,٩	٢٢,٩
السودان	س ٢	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٣
	س ١	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣
سوريا	س ٢	٥,٨	٦,٢	٦,٩	٧	٦,٦	٧,٢
	س ١	٦,٦	٦,٥	٦,٤	٦	٦,١	٦,٣
العراق	س ٢	٧,١	٦,٩	١٠	١٠,٢	٩	٩,٨
	س ١	٨	٧,٩	١١,٩	١٢,٤	١١,٣	١٢,٧
مصر	س ٢	١٤,٥	١٥,٤	١٩,٦	١٩,٩	٢٠,٥	٢٢,٣
	س ١	١١,٩	١١,٧	١٤,١	١٣,٣	١٢,٨	١٣,١
المغرب	س ٢	٢,٣	٢,٢	٢	١,٩	١,٧	١,٧
	س ١	٢,٥	٢,٣	٢	١,٩	١,٧	١,٦
باقي الأقطار	س ٢	٢٦,٢	٢٤,٧	٢٤,٤	٢٤,٢	٢١,٦	٢١,٣
	س ١	٢٧,٧	٢٦,٥	٢٦,٤	٢٦,٥	٢٣,٤	٢٣,٣
الاقليم النيلي	س ٢	١٩,٦	٢٠,٤	٢٤,٤	٢٤,٥	٢٤,٤	٢٦
	س ١	١٧,٤	١٧,٤	١٩,٦	١٨,٧	١٧,٤	١٧,٦
المشرق العربي	س ٢	١٣,٩	١٤	١٨,١	١٨,٣	١٧,٣	١٨,٩
	س ١	١٥,٤	١٥,١	١٩,٢	١٩,٣	١٨,٦	٢٠,٢
الخليج والجزيرة	س ٢	٤٥,٢	٤٤	٣٥,٣	٣٥,٨	٣٨,٧	٣٤,٨
	س ١	٤٤,٧	٤٤,٤	٣٧,١	٣٨,٣	٤١,٧	٣٨,٦
المغرب العربي الكبير	س ٢	٢١,٤	٢١,٦	٢٢,١	٢١,٤	١٩,٦	٢٠,٤
	س ١	٢٢,٥	٢٣,١	٢٤,١	٢٣,٧	٢٢,٢	٢٣,٦
الوطن العربي		١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الملاحظات:

ـ س ٢: المشهد الثاني.

ـ س ١: الحدود القصوى للمشهد الأول.

جدول رقم (٧ - ٦)

معدّلات النمو السنوية المتوسطة للقيمة المضافة في الصناعة التحويلية العربية

(نسب مئوية)

القطر والتجمع	الفترة	١٩٩١ - ١٩٩٥	١٩٩٦ - ٢٠٠٠	٢٠٠١ - ٢٠٠٥	٢٠٠٦ - ٢٠١٠	٢٠١١ - ٢٠١٥
الجزائر	س ٢	٥,٧	٥,٥	٧,٤	٧	٦,٢
	س ١	٥,٧	٥,٥	٧,٤	٧	٦,٢
السعودية	س ٢	١١,٢	٦,٥	٧,٥	١١,٢	٧,٩
	س ١	٨,٨	٥	٥,٦	٨,٣	٥,٨
السودان	س ٢	٢,١	٢,٨	٥,١	٤,٣	٤,٨
	س ١	٢	٢,٤	٤,٣	٤,٤	٤,١
سوريا	س ٢	١١,١	١١,٧	٩,٨	٧,٧	٧,١
	س ١	٩,٢	٨,٣	٦,٦	٦,٤	٥,٢
العراق	س ٢	٤	٦,١	٦,٨	٦,٩	٦,٩
	س ١	٤,١	٦,٢	٦,٩	٧	٧
مصر	س ٢	٨,٧	١٠,٤	١٠,٤	١١,٣	١٠,٤
	س ١	٥,٩	٦,٧	٦,٤	٦,٩	٦,٣
المغرب	س ٢	٤,٣	٤,٥	٤,٧	٥,٢	٥,٢
	س ١	٤,٢	٤,١	٤,٢	٤,٦	٤,٥
باقي الأقطار	س ٢	٦,٩	٦	٦,٤	٦,٢	٥,٨
	س ١	٦,٥	٥,٣	٦,٢	٦,١	٥,٣
الاقليم النيلي	س ٢	٨,٣	٩,٢	٩,٧	١٠,٥	٩,٧
	س ١	٦,٣	٦,٢	٦,٥	٦,٧	٦
المشرق العربي	س ٢	٦,٦	٨,٦	٨,٣	٧,٩	٧,٤
	س ١	٥,٨	٦,٩	٦,٦	٦,٨	٦,٣
الخليج والجزيرة	س ٢	٩	٥,٩	٦,٩	٩,٣	٧,١
	س ١	٧,٦	٥	٥,٧	٧,١	٥,٥
المغرب العربي الكبير	س ٢	٦,١	٦,١	٦,٩	٦,٣	٦,١
	س ١	٥,٦	٥,٥	٧	٦,٨	٦
الوطن العربي	س ٢	٧,٨	٧,١	٧,٨	٨,٨	٧,٧
	س ١	٦,٦	٥,٧	٦,٣	٦,٩	٥,٩

الملاحظات:

- س ٢ : المشهد الثاني.
- س ١ : الحدود القصوى للمشهد الأول.

العربي وعلى مستوى تجمع وادي النيل حيث تتوافر ٩,٥ ملايين فرصة عمل اضافية في نهاية فترة الاستشراف بالمقارنة بين المشهدين، وفي المشرق العربي ٥,٣ ملايين، وفي المغرب الكبير ٥,١ ملايين. أما في اقليم الجزيرة والخليج فيزداد العجز في قوة العمل للسعودية من ٣,١ ملايين نسمة إلى ٣,٤ ملايين نسمة بالمقارنة بين المشهدين الأول والثاني (الجدول رقم (٧ - ٧)).

وهكذا، فإن الفرصة الحقيقية سوف تتاح لمزيد من نمو العمالة في الصناعة التحويلية ومجمل قطاعات الكهرباء والتشييد والنقل والمواصلات والتجارة والتعدين - بالمقارنة بين المشهدين - في كل الاقاليم والأقطار الرئيسية عبر فترة الاستشراف.

أما بالنسبة إلى الأقطار العربية الأخرى غير الرئيسية، فسيمكن في هذا المشهد تحقيق معدلات لنمو العمالة في الصناعة التحويلية أكبر من معدلات نمو السكان في النصف الأول من فترة الاستشراف، باستثناء حالات لبنان وموريتانيا، وفي النصف الثاني من فترة الاستشراف، باستثناء عُمان والبحرين وقطر والامارات العربية المتحدة. كما أن حصة الصناعة التحويلية في اجمالي العمالة في غير الخدمات والزراعة ترتفع عبر فترة الاستشراف تعبيراً عن تغيرات تؤدي إلى مزيد من الاتساق بالهياكل المادية (الجدول رقم (٧ - ٨)).

د - العلاقة بالعالم الخارجي

والصورة التي عرضناها فيما سبق تؤدي إلى تحسن كبير في علاقة الوطن العربي وتجمعاته بالعالم الخارجي. فكل الأقطار الرئيسية والأقاليم، وإن بمعدلات مختلفة، تستطيع تحقيق توازن في موازين مدفوعاتها مع الخارج، وتحقيق قفزات في سداد ما تراكم عليها من ديون - كما أسلفنا - وسينعكس المشهد في حجم الصادرات السلعية والخدمية (كما اتضح من الحديث عن معدلات خدمة الديون) وكذلك على تحسن المقدرة على المحافظة على ميزانية حكومية متوازنة، وخصوصاً بدءاً بعام ١٩٩٥[١٠].

في هذا المشهد، يبدأ نصيب مصر في الواردات الغذائية في التناقص حول الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥)، كما يتذبذب نصيب السعودية دائماً حول ٢١,٥ بالمائة من مجمل واردات الغذاء العربية. وفي المقابل، تتزايد بشكل بطيء نسبة واردات العراق ثم الجزائر ثم سوريا من هذه المنتوجات.

---

(١٠) يشير النموذج الكمي إلى صعوبة تحقيق التوازن الحقيقي في ميزانيات الحكومة بالنسبة إلى الحالات الآتية: جيبوتي (في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥)، البحرين واليمن الديمقراطية ولبنان وتونس وسوريا والامارات العربية المتحدة (طيلة فترة الاستشراف)، قطر وعُمان والسعودية ومصر (١٩٩٠ - ١٩٩٥)، والسودان واليمن العربية (١٩٩٠ - ٢٠١٠)، والمغرب والجزائر (١٩٩٠ - ٢٠٠٥).

جدول رقم (٧ ـ ٧)

الفائض (أو العجز) في قوة العمل على المستوى القومي العربي

(مليون نسمة)

القطر والتجمع	الفترة	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
الجزائر	س ٢	١,٧٦	١,٩٢	٢,٢٧	٢,٣٢	٢,٤٤	٢,٥٩
	س ١	١,٨٥	٢,١٧	٢,٧٤	٣,١٢	٣,٧١	٤,٤٧
السعودية	س ٢	(ـ ٠,٦٢)	(ـ ١,٠٥)	(ـ ١,٢٩)	(ـ ١,٥٨)	(ـ ٢,٦١)	(ـ ٣,٣٩)
	س ١	(ـ ٠,٤٩)	(ـ ٠,٦٢)	(ـ ٠,٥٥)	(ـ ٠,٣٨)	(ـ ٠,٤٩)	(ـ ٠,٣١)
السودان	س ٢	١,٩٦	٢,٢٠	٢,٢٤	١,٧٢	١,٠٢	٠,١٣
	س ١	١,٧٤	٢,٠٠	٢,٣٥	٢,٥٨	٢,٨٢	٣,٠١
سوريا	س ٢	٠,٣٢	٠,٣٤	٠,٤٥	٠,٤٨	٠,٧٦	١,١٣
	س ١	٠,٢٥	٠,٢٦	٠,٤٦	٠,٦٨	١,٠٦	١,٦٧
العراق	س ٢	٠,٥٩	١,٢٢	١,٥٣	٢,١١	٢,٥٧	٢,٧٤
	س ١	٠,٦١	١,٣١	١,٨٥	٢,٧٥	٣,٦٦	٤,٥٠
مصر	س ٢	٤,٥٣	٥,٦٨	٥,٥٦	٥,٢٧	٣,٣٨	٠,٦٦
	س ١	٣,٨٣	٤,٦٠	٤,٨٤	٥,٥٤	٥,٧٨	٦,٠٣
المغرب	س ٢	١,٢٢	١,١٠	١,٦٣	٢,٢٣	٣,٤٠	٤,٨٤
	س ١	١,٠٣	٠,٧٧	١,١٢	١,٦١	٢,٥٧	٣,٨٢
الاقليم النيلي	س ٢	٧,٥٤	٨,٩٢	٨,٩٦	٨,٢١	٥,٥٩	١,٨٣
	س ١	٦,٦٣	٧,٧٤	٨,٥١	٩,٦٧	١٠,٣٦	١١,٠٥
المشرق العربي	س ٢	١,٥٠	٢,١٧	٢,٣٨	٢,٧٣	٢,٦٩	٢,١٥
	س ١	١,٥٣	٢,٤٠	٣,٢٧	٤,٥٨	٥,٩١	٧,٥٢
المغرب العربي الكبير	س ٢	٢,٦١	٢,٢٦	٢,٦٨	٣,٠٤	٤,٣٧	٥,٥٠
	س ١	٢,٤٥	٢,٠٦	٢,٥١	٢,٧٩	٣,٨١	٥,٢٩
الخليج والجزيرة	س ٢	(ـ ٣,٩٤)	(ـ ٥,١٠)	(ـ ٦,٢٤)	(ـ ٧,١٧)	(ـ ٩,٢٤)	(ـ ١١,٢٠)
	س ١	(ـ ٤,٠٧)	(ـ ٥,٥٣)	(ـ ٧,١٧)	(ـ ٨,٤٩)	(ـ ١٠,٣٠)	(ـ ١٢,٣٠)
الوطن العربي	س ٢	٧,٦٩	٨,٢٥	٧,٧٨	٦,٨١	٣,٤٠	(ـ ١,٧٢)
	س ١	٦,٠٣	٦,٦٧	٧,١٣	٨,٥٥	٩,٧٨	١١,٥٥

الملاحظات:

ـ س ٢: المشهد الثاني.

ـ س ١: الحدود القصوى للمشهد الأول.

جدول رقم (٧ ـ ٨)

حجم قوة العمل في بعض قطاعات الانتاج (معدلات نموها)(*)

(مليون نسمة)

القطر	القطاع	الصناعة التحويلية			الاقتصاد القومي خلاف الخدمات والزراعة		
		١٩٨٥	٢٠٠٠	٢٠١٥	١٩٨٥	٢٠٠٠	٢٠١٥
الجزائر	س ٢	٠,٦٥	٠,٧٠	٠,٨٨	١,٦٠	٢,٨٤	٣,٨٨
			(٠,٥)	(١,٥)		(٣,٠)	(٣,٠)
	س ١	٠,٦٥	٠,٧٠	٠,٨٨	١,٦٠	٢,٢٩	٣,٢٤
			(٠,٥)	(١,٥)		(٢,٥)	(٢,٣)
السعودية	س ٢	٠,٣٨	١,٠٦	٢,٧٨	١,٤٥	٢,٣٤	٤,٤٣
			(٧,١)	(٦,٧)		(٣,٢)	(٤,٣)
	س ١	٠,٣٨	٠,٦٤	٠,٩٧	١,٤٥	١,٨٧	٢,٤٠
			(٣,٥)	(٢,٨)		(١,٧)	(١,٧)
السودان	س ٢	٠,٢٤	٠,٢٩	٠,٥٠	٠,٧٥	٠,٩٠	١,٦٩
			(١,٢)	(٣,٧)		(١,٢)	(٤,٣)
	س ١	٠,٢٤	٠,٢٩	٠,٤٦	٠,٧٥	١,٠٤	١,٥٨
			١,١	(٣,٢)		(٢,١)	(٢,٩)
سوريا	س ٢	٠,٢٠	٠,٦٧	١,٤٠	٠,٨٤	٢,٢١	٣,٨٩
			(٨,٥)	(٥,٠)		(٦,٦)	(٣,٩)
	س ١	٠,٢٠	٠,٥٧	٠,٩٤	٠,٨٤	١,٨٩	٢,٨٦
			(٧,٣)	(٣,٤)		(٥,٥)	(٢,٨)
العراق	س ٢	٠,٣٨	٠,٣٥	٠,٤٤	١,٤٢	١,٩٠	٣,٠٣
			(ـ ٠,٥)	(١,٥)		(٢,٠)	(٣,١)
	س١	٠,٣٨	٠,٣٦	٠,٤٦	١,٤٢	٢,٠٣	٣,٠٨
			(ـ ٠,٣)	(١,٦)		(٢,٤)	(٢,٨)
مصر	س ٢	١,٧١	٤,٢٥	١٢,٣٢	٤,٤١	٧,٨٤	١٨,٧٦
			(٦,٣)	(٧,٤)		(٣,٩)	(٦,٠)
	س ١	١,٧١	٣,٠٥	٥,٣٨	٤,٤١	٧,١٦	١١,٨١
			(٣,٩)	(٣,٩)		(٣,٣)	(٣,٤)
المغرب	س ٢	٠,٠٩١	١,٢١	١,٧٣	١,٨٤	٣,٤٣	٥,٦٠
			(١,٩)	(٢,٤)		(٤,٢)	(٣,٣)
	س ١	٠,٩١	١,١٨	١,٥٥	١,٨٤	٣,٣١	٤,٩٨
			(١,٧)	(١,٨)		(٤,٠)	(٢,٨)

الملاحظات: ـ الأرقام ما بين الأقواس تمثل معدلات النمو المتوسطة عبر ١٥ سنة سابقة.

ـ س ٢ : المشهد الثاني. ـ س ١ : الحدود القصوى للمشهد الأول.

وعند المقارنة، فإن المشهد الثاني يحقق تخفيضاً في مجمل الواردات الغذائية، لا يمكن أن يقل بأي حال من الأحوال عن ٨ بالمائة في نهاية فترة الاستشراف مقارنة بالمشهد الأول في حدوده القصوى. وكما أن هذا الفرق الضئيل قد يرجع في بعض أسبابه لافتراضنا الحدود القصوى للمشهد الأول، فإنه يرجع كذلك إلى محدودية الآفاق الزراعية في مشهد التنسيق والتعاون العربي (المشهد الثاني).

وبسبب طبيعة التوجهات التنموية لهذا المشهد، والقيود التي تفرضها القطرية على الموارد الطبيعية فيه، فلن يمكن ضمان تحسّن كبير في مؤشر الانكشاف على العالم الخارجي (مجمل الصادرات والواردات السلعية والخدمية إلى الناتج المحلي الاجمالي). وفي الوقت الذي يمكن فيه انجاز تحسن كبير في هذا المؤشر بالنسبة إلى مصر والسعودية والجزائر والمغرب وسوريا من الأقطار الرئيسية، فإن هذا المؤشر سوف يشير إلى التدهور (حتى مقارناً بالمشهد الأول) بالنسبة إلى السودان، ويشير إلى تحسن محدود بالنسبة إلى العراق. وبالنسبة الى الأقطار الأخرى، فإن التحسن سوف يكون محدوداً تماماً أيضاً، بين المشهدين وعبر الزمن، بالنسبة إلى ليبيا والكويت ولبنان وعُمان وموريتانيا وجيبوتي (الجدول رقم (٧ ـ ٩)). ويرتبط بهذا تدهور معدلات التبادل مع العالم الخارجي للأقطار النفطية والعراق وجيبوتي واليمن الديمقراطية (الجدول رقم (٧ ـ ١٠)).

هـ ـ مستوى المعيشة

سيكون هناك تحسن عام في مستويات المعيشة في معظم الأقاليم والأقطار العربية، كما يشير إلى ذلك تفصيلاً الجدول رقم (٧ ـ ١١).

ـ تستطيع مصر والعراق وسوريا والسودان من الاقطار الرئيسية تحقيق تحسين كبير في نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي في المتوسط عبر فترة الاستشراف. ومن الأقطار الأخرى يستطيع ذلك اليمنان والأردن وتونس (الجدول رقم (٧ ـ ١١)).

ـ أما المغرب الكبير فهو الاقليم الذي يصعب معه، في اطار هذا المشهد، تحقيق تحسن حقيقي في نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي.

جدول رقم (٧ ـ ٩)

تطوّر مؤشر الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي في الوطن العربي

(مجمل الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي)

(نسب مئوية)

القطر والتجمع / الفترة		١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
الجزائر	س ٢	٤٨,٣	٤٢,٦	٣٩,١	٣٨,٧	٣٤	٢٨,٧	٢٧,٩
	س ١	٤٨,٣	٤٢,٧	٣٩	٣٨,٣	٣٣,٧	٢٨	٢٦,٥
السعودية	س ٢	٨٧,٤	٧٨,٨	٧٨,٩	٨٢,٦	٧٦,٧	٥٧,٨	٤٩,٥
	س ١	٨٧,٤	٧٩,٨	٧٩,٦	٨١,٦	٧٧,٩	٦٣,٥	٥٨,٧
السودان	س ٢	٤٥,٢	٤٧,١	٦٥,٧	٨١,٨	٧٥,٤	٦١,٤	٥٤
	س ١	٤٥,٢	٤٣,٣	٥٣,٨	٦٣,٩	٦٠,٧	٥٢,٨	٤٨,٥
سوريا	س ٢	٢٩,١	٢١,١	١٧,٧	١٥,٨	١٣,٤	١١,٢	٩,٨
	س ١	٢٩,١	٢٣,١	٢٠,٨	٢٠,٢	١٨,٦	١٦,٤	١٥,٢
العراق	س ٢	٥٩,٩	٦٧,٤	٦٨,٥	٦٧,٨	٥٩,٩	٤٩	٤١,١
	س ١	٥٩,٩	٦٨,١	٧٠,٤	٧١,١	٦٤,١	٥٣,٩	٤٧,٧
مصر	س ٢	٦٧,١	٦٩,٧	٧٥,٦	٨٠	٧٠,١	٥٦,٤	٤٥,٩
	س ١	٦٧,١	٦٥,١	٦٧,٢	٧٢	٧١,١	٦٧,٢	٦٣,٥
المغرب	س ٢	٦١,٩	٥٥,٣	٥١,٣	٥١,١	٤٥,١	٣٧,٥	٣٢,٧
	س ١	٦١,٩	٥٣,٨	٤٩,٤	٤٩,٧	٤٥,٨	٤٠,٨	٣٧,٦
باقي الأقطار	س ٢	٨٥,٨	٧٧,٨	٧٤,١	٧٢,٦	٦٦,٨	٥٧,٥	٥١,٦
	س ١	٨٥,٨	٧٨,٥	٧٥,١	٧٤,٢	٦٩,٣	٦٠,٩	٥٦,١
الاقليم النيلي	س ٢	٦٣,٥	٦٥	٧٠,٢	٧٤,٨	٦٨,٨	٥٦,٨	٤٧,٧
	س ١	٦٣,٥	٦٢,٣	٦٤,٤	٦٧,٦	٦٦,٤	٦١,٥	٥٨,٤
المشرق العربي	س ٢	٥٨,٢	٥٧,٦	٥٦	٥٤,٤	٤٦,٣	٣٧,٦	٣١,٧
	س ١	٥٨,٢	٥٩,٩	٦٠,٣	٦١,٤	٥٥,٨	٤٧,٩	٤٣
الخليج والجزيرة	س ٢	٩٠,٨	٨٠,٧	٧٨,١	٧٩	٧٢,٧	٥٧,٨	٥٠,٥
	س ١	٩٠,٨	٨١,٧	٧٩	٧٩,٢	٧٤,٢	٦٢	٥٦,٦
المغرب الكبير	س ٢	٥٣	٤٧	٤٢,٩	٤١,٩	٣٦,٧	٣٠,٩	٢٩,١
	س ١	٥٣	٤٧,٢	٤٣,٣	٤٢,٩	٣٨,٧	٣٣,٤	٣١,٧
الوطن العربي	س ٢	٧٢,٣	٦٦,٦	٦٥,٢	٦٥,٨	٥٩,٢	٤٨,٢	٤١,٨
	س ١	٧٢,٣	٦٦,٩	٦٥,٤	٦٦,٢	٦١,٨	٥٣,٣	٤٩,١

الملاحظات:

ـ س ٢: المشهد الثاني.

ـ س ١: الحدود القصوى للمشهد الأول.

جدول رقم (٧ ـ ١٠)

تطوّر معدّلات التبادل مع العالم الخارجي للأقطار العربية في المشهد الثاني

القطر / الفترة	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
الأردن	١,٠٠	٠,٩٩	٠,٩١	٠,٨٢	٠,٨٣	٠,٩٤	٠,٩٨
الامارات العربية المتحدة	١,٠٠	٠,٩٣	٠,٩٣	١,٠٠	١,١٢	١,٤٨	١,٥٠
البحرين	١,٠٠	٠,٩٦	٠,٩٣	٠,٩٢	١,٠٠	١,١٩	١,٢١
تونس	١,٠٠	٠,٩٨	٠,٩٧	٠,٩٥	٠,٩٨	١,٠٨	١,٠٧
الجزائر	١,٠٠	٠,٩٢	٠,٨٤	٠,٨٠	٠,٨٣	١,٠٠	٠,٩٧
جيبوتي	١,٠٠	١,٠١	٠,٩٦	٠,٨٨	٠,٩١	١,٠٥	١,١١
السعودية	١,٠٠	٠,٩٥	٠,٨٩	٠,٨٤	٠,٨٩	١,١٢	١,١٥
السودان	١,٠٠	٠,٩٣	٠,٧٣	٠,٥٩	٠,٥٩	٠,٦٨	٠,٧٢
سوريا	١,٠٠	٠,٩٥	٠,٨٨	٠,٨٢	٠,٨٣	٠,٩٤	٠,٩٥
الصومال	١,٠٠	٠,٩٣	٠,٧٧	٠,٦٦	٠,٦٢	٠,٦٨	٠,٦٨
العراق	١,٠٠	٠,٩٣	٠,٩٣	٠,٩٧	١,٠٩	١,٤١	١,٤١
عُمان	١,٠٠	٠,٩٣	٠,٩١	٠,٩٦	١,٠٨	١,٣٦	١,٣٤
قطر	١,٠٠	٠,٩٢	٠,٩٠	٠,٩٥	١,١٠	١,٥١	١,٥٨
الكويت	١,٠٠	٠,٩٦	٠,٩٩	١,٠٤	١,١٩	١,٥٤	١,٥٥
لبنان	١,٠٠	٠,٩٣	٠,٧٧	٠,٦٥	٠,٦٥	٠,٧٠	٠,٧٢
ليبيا	١,٠٠	٠,٩٣	٠,٨٧	٠,٨٥	٠,٨٩	١,١٣	١,٢٢
مصر	١,٠٠	٠,٩٥	٠,٨٣	٠,٧٢	٠,٦٩	٠,٧٢	٠,٧٤
المغرب	١,٠٠	٠,٩٥	٠,٨٢	٠,٦٩	٠,٦٨	٠,٧٥	٠,٧٨
موريتانيا	١,٠٠	٠,٩٢	٠,٧٣	٠,٦١	٠,٥٨	٠,٦٨	٠,٦٩
اليمن الديمقراطية	١,٠٠	٠,٩٩	٠,٩٢	٠,٨٦	٠,٨٨	٠,٩٩	١,٠٦
اليمن العربية	١,٠٠	٠,٩٣	٠,٨١	٠,٧٢	٠,٦٩	٠,٨٠	٠,٨٢

جدول رقم (٧ ـ ١١)

المعدّل السنوي المتوسط لنموّ نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي في الوطن العربي

(نسب مئوية)

القطر والتجمع	الفترة	١٩٩١ - ١٩٩٥	١٩٩٦ - ٢٠٠٠	٢٢٠١ - ٢٠٠٥	٢٠٠٦ - ٢٠١٠	٢٠١١ - ٢٠١٥
الجزائر	س ٢	٢	١,٧	١,٦	١,٦	١
	س ١	٢,١	١,٧	١,٦	١,٥	١
السعودية	س ٢	١,٤-	١,٧	٢,٠-	١,٥	١,٧
	س ١	٠,٤	٢,٦	٠,١-	٢,٤	١,٤
السودان	س ٢	٠,٨	١,٨	٤,٧	٤,٣	٤,٩
	س ١	٠,٣	٠,٤	١,٧	١,٦	١,٧
سوريا	س ٢	٤,٥	٣,٤	٢,٩	٢	٢,٢
	س ١	٢,٣	١	٠,٤	٠,٣	٠,١
العراق	س٢	١,٣	٦	٠,٦-	٢,٩	١,٦
	س ١	١,١	٤,٧	١,٦-	٢,٤	٠,٩
مصر	س ٢	٠,٩	٣,٨	٤,٤	٦	٥,٦
	س ١	٠,٥	٢	١,٩	٣,٢	٢,٥
المغرب	س ٢	٣	٢,٩	١,٩	٢	١,٧
	س ١	٢,٤	٢,٢	١,٣	١	١,١
الاقليم النيلي	س ٢	١,١	٣,٦	٣,٢	٤,٨	٤,٧
	س ١	٢,١	٣,٣	١,٧	٢,٢	١,٩
المشرق العربي	س ٢	٢,٧	٤,٧	١,٣	٢,٧	٢,١
	س ١	١,٠	٢,٠	٠,٤	١,٠	٠,٧
الخليج والجزيرة	س ٢	٠,٦	٢,٦	٠,٥	٢,٢	١,٨
	س ١	١,٨	٣,٠	١,٤	١,٨	١,٤
المغرب العربي الكبير	س ٢	٢,٥	٢,٤	١,٩	١,٦	١,٤
	س ١	١,٣	٢,٤	٠,٨	١,٣	١,١
الوطن العربي	س ٢	١,٧	٣,٤	١,٨	٣,٠	٢,٧
	س ١	١,٥	٢,٦	١	٢,١	١,٥

الملاحظات:

- س ٢ : المشهد الثاني.
- س ١ : الحدود القصوى للمشهد الأول.

و ـ خلاصة

وسنعرض بعضاً من آفاق التفاعل بين معطيات هذا المشهد عند الحديث عن الاطارين العالمي والاقليمي، وعن التداعيات على مستوى المجتمع والدولة. لكن يمكن هنا تلخيص بعض النتائج مما سبق:

ـ لا يقدم هذا المشهد عملياً الكثير على مستوى الغذاء والزراعة،

ـ لكنه يضيف كثيراً الى المقدرات والانتاج في الصناعة والخدمات والمقدرة على الانفاق الحكومي في مجالات الأمن القومي،

ـ يضيف أكثر إلى فرص العمل على مستوى الوطن العربي كله، ومستوى كل من اقاليمه،

ـ يقترب هذا المشهد في بعض ملامحه من كونه بديلاً لوقف التدهور في بعض الاقطار عن كونه بديلاً اصلاحياً ترشيدياً حقيقياً.

ـ يمكن اعتبار اقليم المغرب العربي الكبير، أقل الاقاليم استفادة من مزايا هذا المشهد، في حدود المعرفة الحالية بآفاق مستقبل الاقتصاد العالمي، وبما يمكن تحقيقه من مشروعات عربية مشتركة في هذا الاقليم. مع ملاحظة أن الافتراض هنا وجود ليبيا في اقليم وادي النيل (أو شمال شرق افريقيا) وليس في اقليم المغرب العربي الكبير.

ـ ومن المفارقات هنا، أن اقليم الخليج والجزيرة كان من أكثر الاقاليم استفادة بافتراضات التنسيق والتكامل والترشيد، بالمنطق التنموي العام لهذا المشهد.

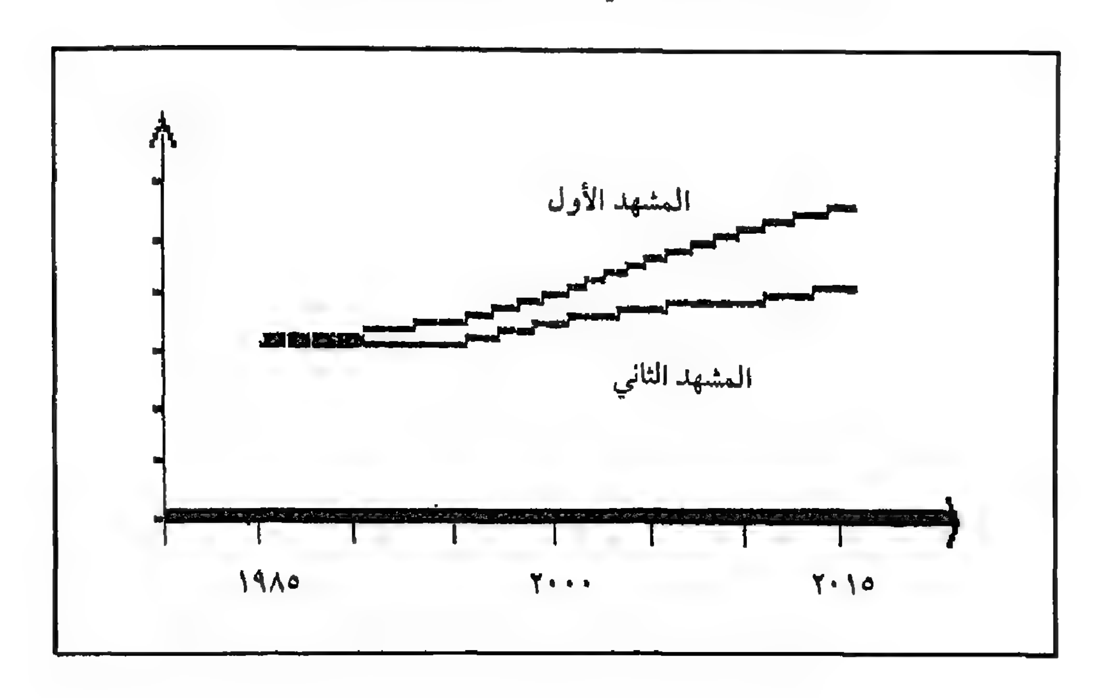
ـ ولا بد أن يضيف هذا المشهد، في الغالبية الساحقة من الأقطار العربية، ومن خلال النمو الكبير في القوى العاملة في مجمل الصناعة، الكثير إلى نمو التكوينات الاجتماعية الحديثة على حساب التكوينات التقليدية، وإلى سكان المدن العربية على حساب سكان الريف.

ولننتقل الآن إلى استكمال هذا المشهد في محاوره السياسية ثم الاجتماعية.

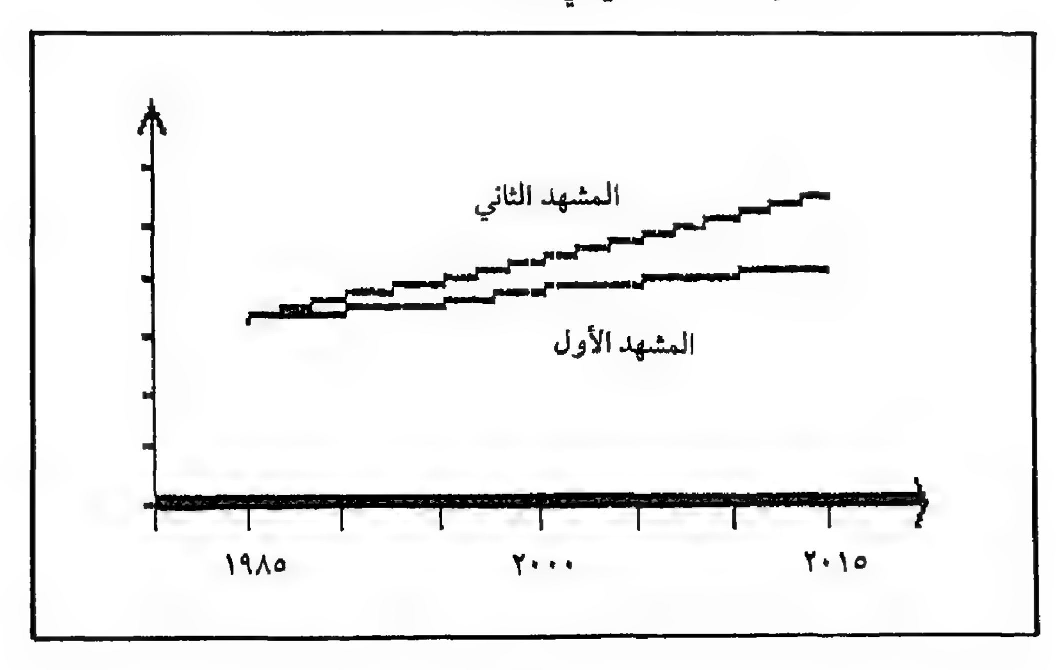
خامساً: الاطار العالمي والاقليمي

إذا كان العرب لا يحتاجون إلى تخطيط لكي يتحقق المشهد الأول، وكان كل ما عليهم القيام به هو الاستمرار في اداء أمورهم ومواجهة مشاكلهم بالأسلوب الراهن، **فإن الانتقال إلى أي وضع آخر يحتاج إلى تخطيط وارادة، ويحتاج إلى استراتيجية وسياسة في التعامل مع المعطيات العالمية التي تحيط بنا.**

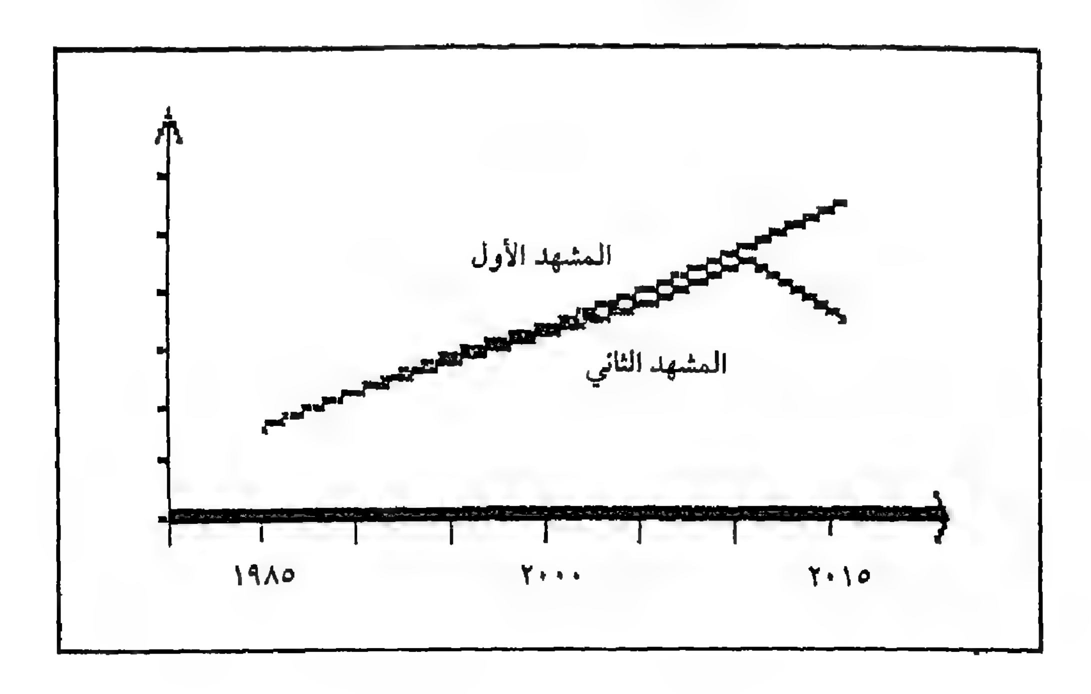
شكل رقم (٧ ـ ١)
تطور انتاجية العمل في السعودية عبر فترة الاستشراف



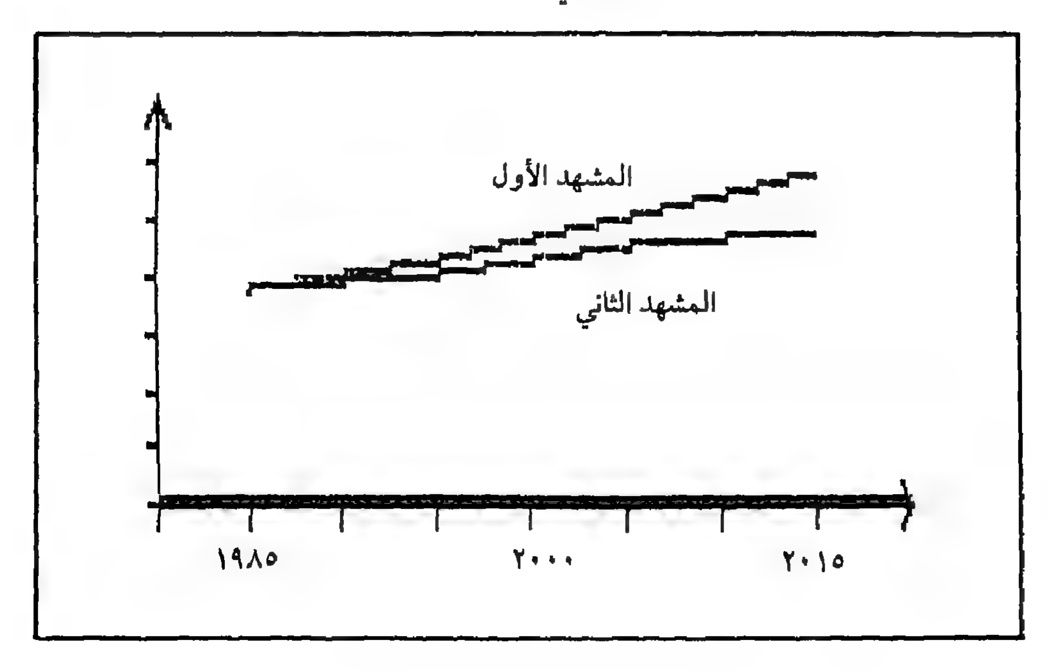
شكل رقم (٧ ـ ٢)
تطور انتاجية العمل في مصر عبر فترة الاستشراف



شكل رقم (٧ ـ ٣)
تطور انتاجية العمل في اليمن العربية عبر فترة الاستشراف

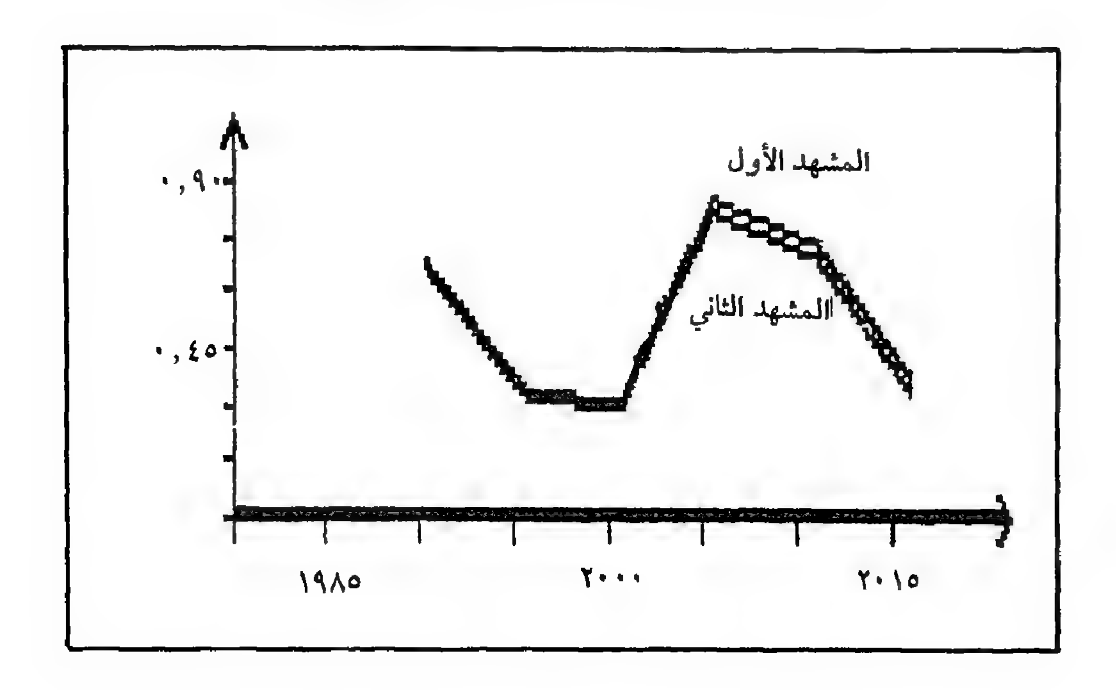


شكل رقم (٧ ـ ٤)
تطور انتاجية العمل في الأردن عبر فترة الاستشراف



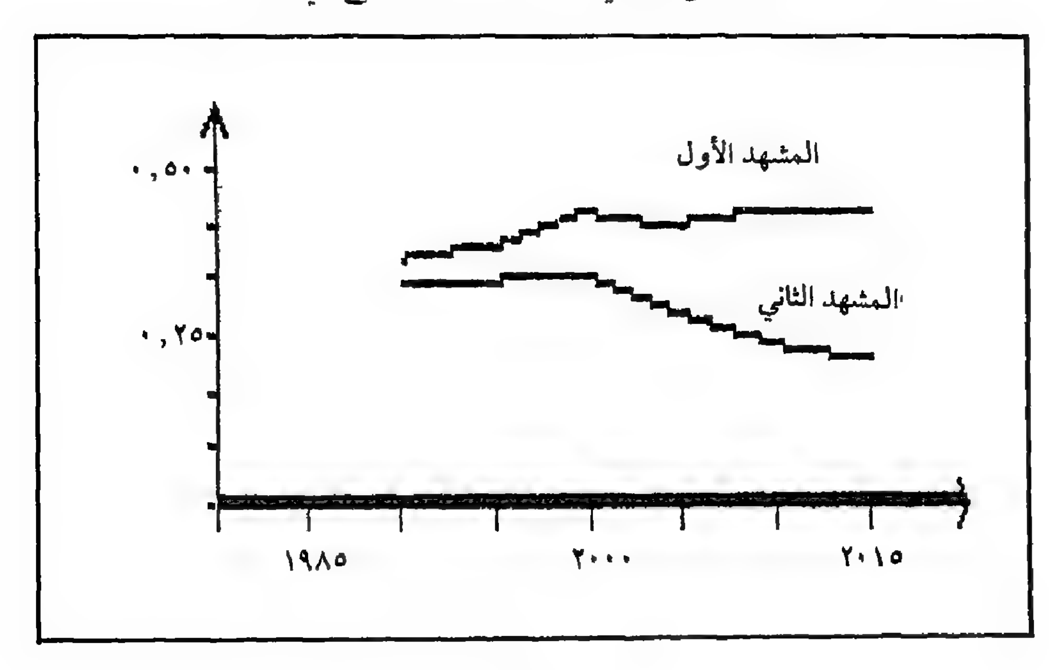
شكل رقم (٧ ـ ٥)

تطور المعامل الحدي لرأس المال إلى الناتج في ليبيا



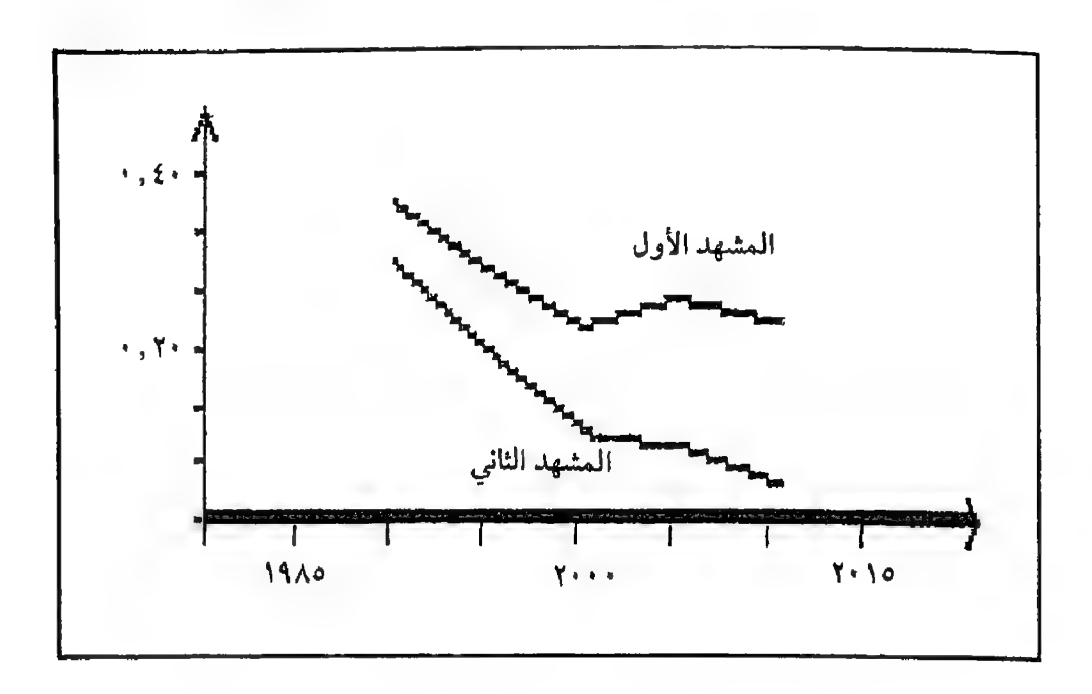
شكل رقم (٧ ـ ٦)

تطور المعامل الحدي لرأس المال إلى الناتج في تونس



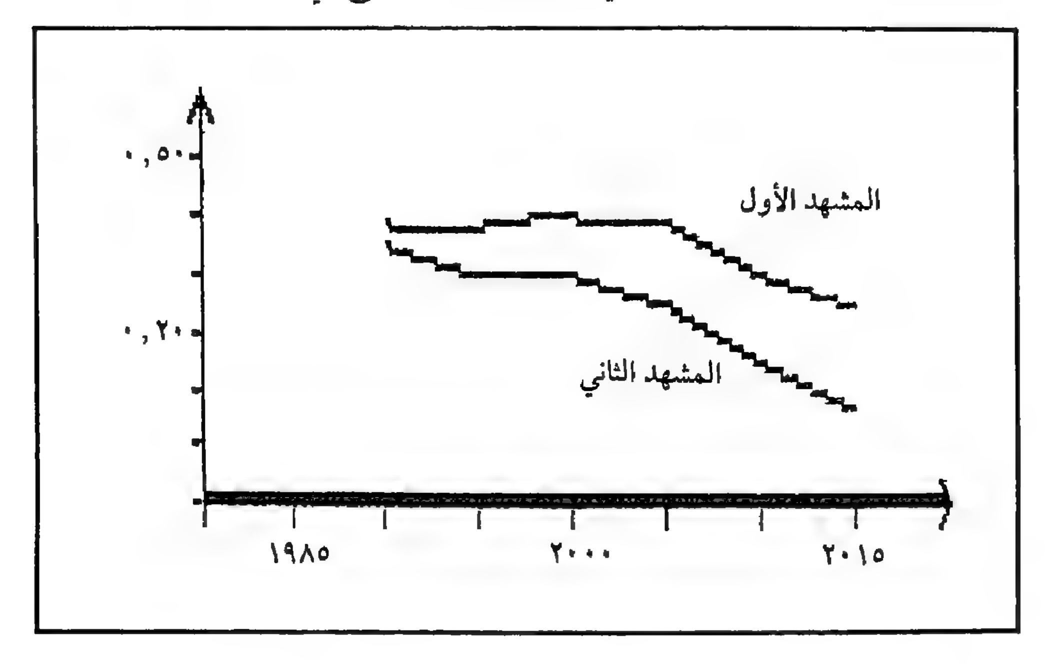
شكل رقم (٧ - ٧)

تطور المعامل الحدي لرأس المال الى الناتج في اليمن العربية

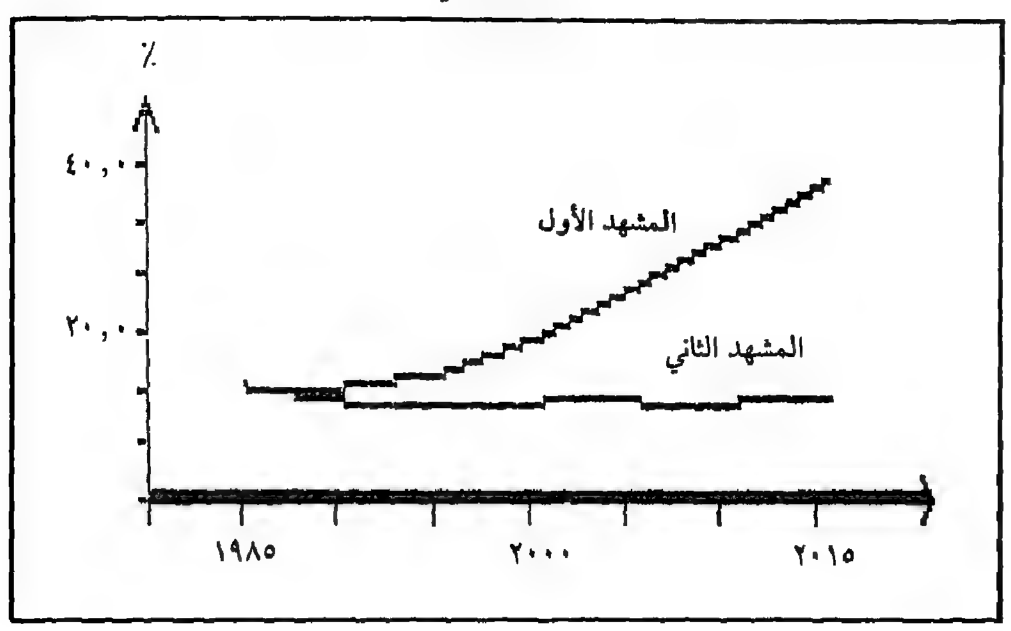


شكل رقم (٧ - ٨)

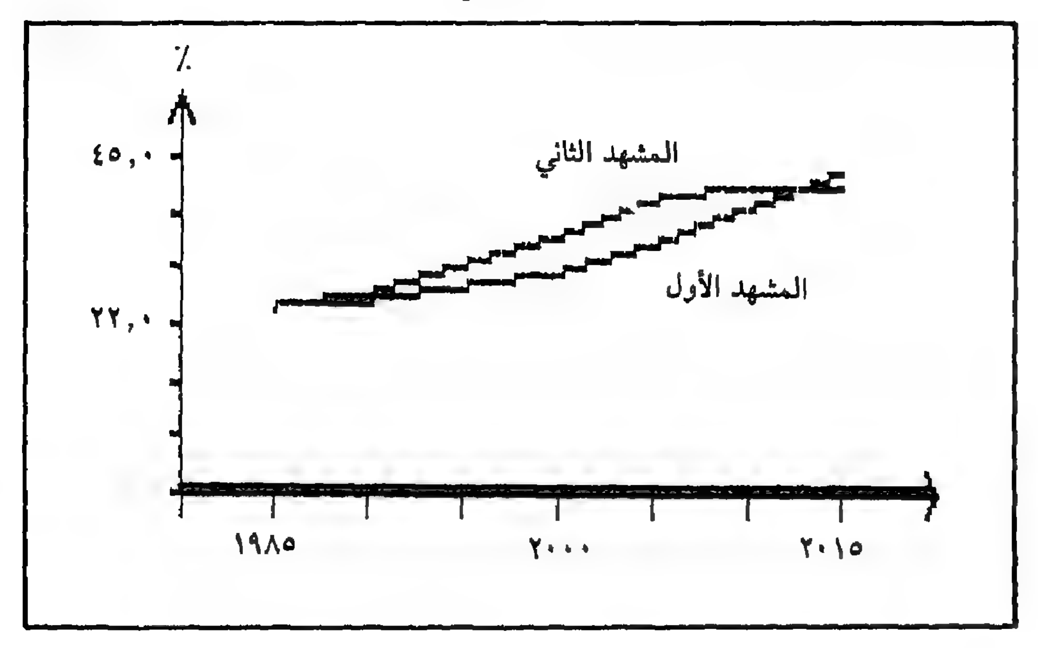
تطور المعامل الحدي لرأس المال إلى الناتج في موريتانيا



شكل رقم (٧ ـ ٩)
تطور نسبة العمالة الماهرة إلى اجمالي العمالة في السعودية عبر فترة الاستشراف في المشهدين الأول والثاني

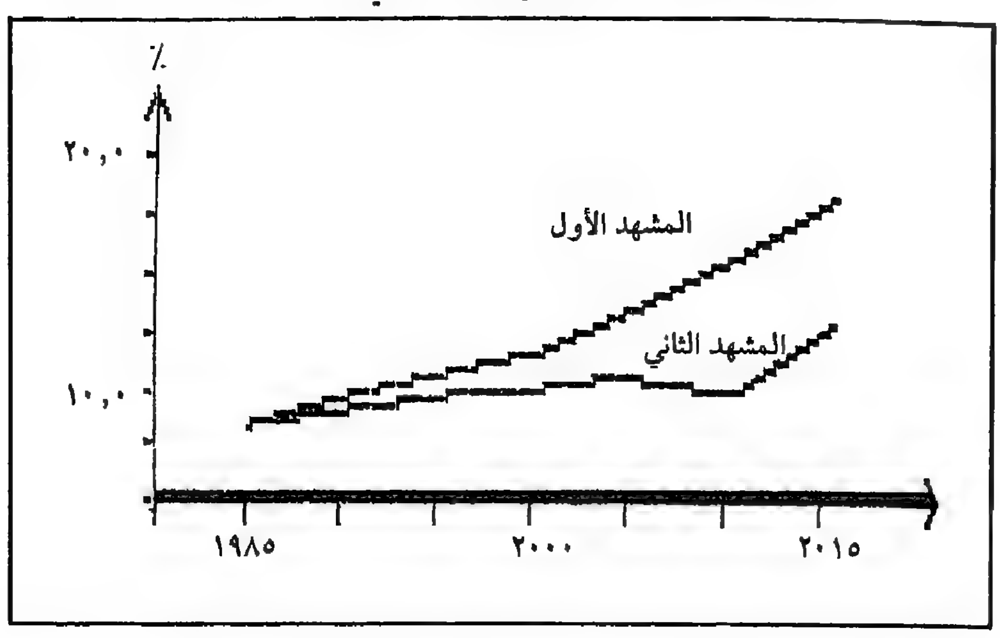


شكل رقم (٧ ـ ١٠)
تطور نسبة العمالة الماهرة إلى اجمالي العمالة في مصر عبر فترة الاستشراف في المشهدين الأول والثاني



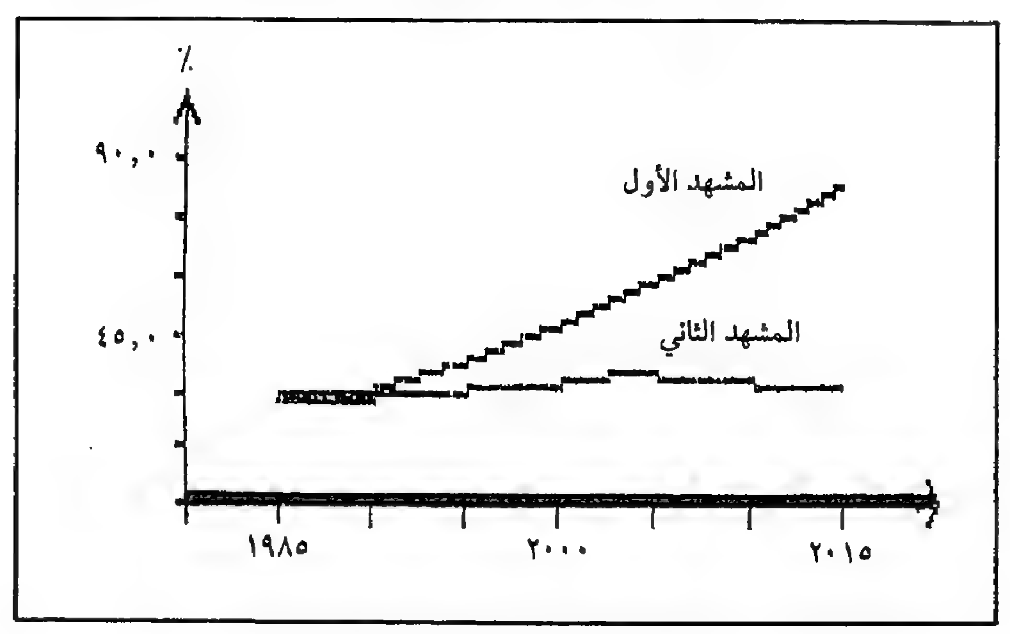
شكل رقم (٧ ـ ١١)

تطور نسبة العمالة الماهرة إلى اجمالي العمالـة في اليمن العربيـة عبر فتـرة الاستشراف في المشهدين الأول والثاني



شكل رقم (٧ ـ ١٢)

تطور نسبة العمالة الماهرة الى اجمالي العمالة في الأردن عبرة فترة الاستشراف في المشهدين الأول والثاني



وكما ذكرنا، فإن النظام العالمي يحدد المناخ الذي تتحرك فيه الدول الصغيرة والمتوسطة، ولا يفرض عليها علاقات جامدة إلا في حالات استثنائية، ويتيح لها التوازن العالمي في أغلب الظروف مناخاً للحركة وسياقاً للتصرف. هذا المناخ تتحدد من خلاله الخيارات والبدائل. وصياغة هذه الخيارات والبدائل وشكل التحرك لتحقيقها ـ والتقدم أحياناً والتراجع مرة أخرى ـ هو من صميم اختصاص وقدرة قيادات الدول الصغيرة والمتوسطة. وتتسع مساحة الحركة أمام هذه القيادات وتضيق أحياناً أخرى، وتختلف من بلد إلى آخر، ومن زمن إلى آخر، وفقاً لحالة العلاقة بين القوى الدولية، وعلى رأسها الدولتان العملاقتان.

وغير صحيح أن الدول المتوسطة، وبالذات تلك ذات النفوذ الاقليمي، تكون دائماً في موقع المستقبل لتأثيرات النظام العالمي، وأن دورها يقتصر على رد الفعل، وإنما يمكن أن تتدخل هذه للمساهمة في تشكيل النظام العالمي ذاته، والإسراع ببعض تفاعلاته دون الأخرى. ونستطيع أن نعطي أكثر من مثل للدلالة على ذلك من واقع الخبرة العربية، في الخمسينات والسبعينات.

في هذا السياق، فإن تحقق مشهد التنسيق والتعاون العربي يتطلب تغييراً في رؤية النخب العربية الحاكمة، ويتطلب تحديداً حدوث هذا التغيير في عدد من الأقطار العربية الكبيرة (مصر والجزائر وسوريا والعراق والسعودية). كما يتطلب بناء المؤسسات الكفيلة والقادرة على القيام بمهام التكامل أو التنسيق الوظيفي، وعلى بلورة الاجراءات والقواعد التفصيلية التي تُطمئن الأقطار الأصغر، وتحقق الثقة المتبادلة وتستجيب إلى الشكوك والتخوفات القائمة.

١ ـ الأمن القومي العربي

يتوقع أن يحقق هذا المشهد تحسّناً نسبياً في أوضاع العرب، ولكنه على الأرجح يولّد قلقاً للعلاقات العربية. ذلك أنه مع افتراض حدوثه في لحظة تاريخية ما، فإن استمراره سوف يحرك كل القوى المعادية للعرب اقليمياً ودولياً، وسوف تستشعر هذه القوى النتائج المترتبة على استمراره وستعمل على زعزعة استقراره.

وستعمل القوى المعادية نفسها للتجمعات الاقليمية على غرس بذور الشكّ والريبة بين التجمعات العربية، حيث يرجح أن تكون التوجهات والتحالفات السياسية لهذه التجمعات متباينة، الأمر الذي يجعل علاقاتها امتداداً ـ بقدر ما ـ لعلاقات القوى الكبرى. هذا مع الاقرار بالطبع بأنه كلما قلّ عدد الوحدات في أي نظام اقليمي يقل عدد النزاعات والصراعات وبالتالي فرص التغلغل الدولي.

أ ـ وكما رأينا، ينطوي هذا المشهد على تطوير العلاقات العربية وعلى أساس وجود مصالح مشتركة ينبني على أساسها اعتماد متبادل بين الأقطار العربية. وليس في هذا التطور

انتقاص من الفكرة القومية، ولكن مؤداه أن تلك العلاقات لا تؤسس فقط على وجود علاقات ثقافية وقومية. وإذا كانت الاحتياجات والمصالح المشتركة هي الظرف الموضوعي للعملية التكاملية، فإن وجود العلاقات القومية يعطيها دعماً وزخماً في المجالين السياسي والمشاعري.

لذلك، وحيث ان احدى المسائل الحاسمة التي سوف تؤثر كثيراً على مستقبل هذا المشهد هي الاعتبارت السياسية القطرية وتقلباتها، فإن الأمر يتطلب التدقيق في اختيار المجال الذي يتم فيه البدء بعمليات التنسيق والتكامل. كما يتطلب تطوير اجراءات وقواعد مؤسسية وقانونية لتحقيق التوازن في العلاقات العربية، فليس وارداً أن تقبل كل الأقطار العربية (مثلاً) قاعدة أن يكون لكل منها صوت واحد، وبالتالي تضع الأقطار الكبيرة والغنية نفسها تحت رحمة الآخرين. وفي الوقت نفسه، فإن الاقطار الصغيرة لن تقبل أن يتحكم بمصائرها عدد محدود من البلاد الكبيرة. وكقاعدة عامة، فإن العائد من التنسيق والتكامل ينبغي أن يبرر القبول بمثل هذه التنازلات.

ب ـ وفي الشكلين اللذين يتخذهما هذا المشهد ـ التنسيق الجماعي العربي والتجمعات الاقليمية ـ من الممكن أن يكون للعرب فرصة للحركة ازاء النظام العالمي، وتكون الحركة محكومة بمدى وحجم التعاون العربي. ففي اطار التنسيق العام يكون ذلك مرتبطاً بالمجال الذي يتم فيه التنسيق ومدى نجاحه، وفي اطار التجمع الاقليمي يكون مرتبطاً بطبيعة التوجه السياسي للتجمع وعلاقته بالتجمعات ازاء النظام العالمي وقضاياه. أي أنه في هذا المشهد، يبقى النظام العالمي ودول الجوار هي مصادر رئيسية للتفاعلات والمبادرات. ويرتبط نجاح هذا المشهد بدرجة التضامن بين التجمعات العربية، وبقدرتها على عدم استعداء القوى الخارجية عليها، وبالذات في المراحل الأولى.

ـ إن قيام هذه المشاهد الاصلاحية، والاشكال الوسيطة للتعاون والتكامل، وكذلك استمرارها واستقرارها، لا تفترض هزيمة مسبقة للمشروع الصهيوني في المنطقة العربية. ومع ذلك، فالأغلب أن تقوم اسرائيل بإعلان تحديها لهذا المشهد المستقبلي (بقياداته وسياساته)، ومحاولة اعاقة نجاحه بأساليب مختلفة خلاف العدوان العسكري المباشر، وتأجيل أي تدخل عسكري مباشر إلى ما بعد فترة من الترقب والتقويم لدرجة التعبئة الشعبية التي يمكن انجازها ضمن اطار هذا المشهد. وفي هذا السياق لا يستبعد أن تقوم اسرائيل بسلسلة من الاستفزازات العسكرية المنتظمة. ولن تكون هناك مقدرة عربية (جماعية وتجمعية) على تحدي اسرائيل عسكرياً في هذا المشهد، ولكن ستكون هناك هذه المقدرة لمجابهة العدوان وإفشاله بطرق مختلفة.

ـ وخلاف اسرائيل، فإن القوى الأخرى التي سوف تسعى جاهدة إلى خلق ظروف تمنع أصلاً قيام مشهد يتجمع فيه العرب في عدة تجمعات اقليمية عربية، ستكون الولايات المتحدة

الامريكية، ثم ايران. وستكون المداخل الاساسية في ذلك هي: **تأليب الأقليات، وتشجيع الانقلابات العسكرية والقلاقل المسلحة، والقيام باستفزازات عسكرية محدودة**. وسوف لا تختلف ردود فعل النخب الحاكمة جوهرياً، على ردود فعلها أمام التدخل أو العدوان المقبل من اسرائيل.

ـ يميل المشتركون في استبيان قام به المشروع، إلى قيام المعنيين بتوفير قدرات نووية عربية لضمان استقرار واستمرار مشاهد المستقبل التي تركز على قيام تجمعات اقليمية عربية، وأن يكون ذلك نتاجاً للتحالف أو التنسيق بين التجمع الاقليمي العربي واحدى القوى الدولية في المستقبل.

هذه كانت توقعات وطموحات، وحصيلة دروس الخبرة السابقة، لدى بعض المفكرين العرب على امتداد الساحة العربية. فكيف ستبدو حصيلة تفاعل هذه الرغبات والتوقعات مع المعطيات الاقليمية والعالمية؟

لقد حاول فريق الدراسة من خلال استبيان قام بتوزيعه، التعرّف على تصورات عدد من القيادات الفكرية العربية بالنسبة إلى شكل ومضمون حركة النخب الحاكمة في الأقطار العربية (ضمن المنطق العام لهذا المشهد) على الساحة العالمية[١١]. وتعكس الاجابات لدرجة كبيرة الاحساس بتصاعد احتياجات ضمان الأمن القومي العربي، مع قيام هذا المشهد أو لضمان استقراره. فالاجابات توضح أن قوى اقليمية ودولية عديدة ستجد هذا المشهد ـ رغم اعتداله وتواضعه ـ مضاداً لمصالحها الحاضرة أو لمخططاتها المستقبلية، وانها ستحاول اعاقته أو اجهاضه في أول فرصة سانحة.

ـ فهناك الاحساس عند أغلب المشاركين بأنه في ضوء تقديرهم لمصادر الخطر أمام هذا المشهد، فإنهم يتوقعون ضرورة وجود أي شكل من أشكال التحالف والتعاون مع احدى القوتين العظميين. ولكن أغلبهم لم يحدد هذه القوة في أي من الولايات المتحدة الامريكية أو الاتحاد السوفياتي[١٢].

ـ والعدد الأكبر من هؤلاء يرى أن مثل هذه العلاقة (بين التعاون والتحالف بأشكالهما المختلفة) هي ضرورية بعد فترة محددة من قيام المشهد، وبعد تحقيق قدر من الاستقرار الاجتماعي في تداعيات المشهد.

---

(١١) تعرض نتائج الاستبيان في الوثيقة الفنية للدراسة، والنتائج هنا تلخص رأي حوالى ٣٥ مفكراً عربياً، من مختلف الأقاليم العربية.

(١٢) والعدد الأقل الذي قام (من المشاركين) بتحديد إحدى القوتين العظميين الحاليتين، يرى في غالبيته أن الولايات المتحدة هي الأكثر احتمالاً كشريك في التحالف أو التعاون.

ـ وعند الغالبية، فإن مثل هذه العلاقة بإحدى القوى العظمى سوف تشمل: الدعم الاقتصادي والعسكري في صورة مبيعات سلاح وتسهيلات عسكرية وفنية واقتصادية واتفاقات اقتصادية للتبادل في السلع والتقنية والعلوم والثقافة.

ـ ولكنه يظهر من الاستبيان بوضوح أن تقدير مصادر الخطر على الكيانات العربية يخلق مطلباً للتحالف والتعاون مع قوى دولية جديدة وصاعدة[١٣]، وإن صعب على المشتركين تماماً توقع كنه أو موقع هذه القوى الجديدة. ومع ذلك، فلا يعتقد المشاركون أن مثل هذه العلاقة ضرورية لقيام هذا المشهد، ولا يعتقدون بضرورة أن تأخذ هذه العلاقة ـ مع تقدم المشهد عبر الزمن ـ شكل التحالف الاستراتيجي، الذي يشمل توفير قيادة مشتركة واستخدام مشترك للقوة المسلحة.

٢ ـ التداعيات السياسية في المشهد

الافتراضات العامة الخاصة بهذا المشهد، وطبيعة التوازنات في النظام العالمي، والتطورات الإقتصادية المتوقعة في المشهد، والمدى الذي يمكن أن تصل إليه تنازلات وإصلاحات النخب الحاكمة فيه، والمدى الذي يمكن أن تصل إليه توقعات وطموحات قوى الفكر العربية في إطاره، كل هذه يمكن أن ترشدنا إلى بعض النتائج والتداعيات.

عند قيام المشهد، فإن القوى الدولية والإقليمية تتابع التطورات التي يمكن أن تحدث على صعيد التعبئة الشعبية، وعلى صعيد الإنجاز التنموي. ويتضمن المشهد خطوات متقدمة على طريق القوة والمقدرة والأمن الجماعي، بخاصة إذا اقترنت التجمعات الإقليمية العربية بالتنسيق الجماعي العربي العام. وتأتي الخطوات المتقدمة على مستويات:

ـ الاتفاق العام: في الاتفاق على مواقف بعينها والالتزام بها، وفي التنسيق بين المؤسسات عبر القطرية وعبر التجمعات؛ وفي شكل النفوذ الإقليمي والدولي للوطن العربي عبر المنظمات الدولية، ومنظمات العالم الثالث، ومنظمة المؤتمر الإسلامي؛ وفي ضرورة إقامة علاقات جيدة مع الاتحاد السوفياتي وأي قوى عظمى جديدة؛ وتالياً في كفاءة الحركة الدبلوماسية والسياسة العربية.

ـ المستوى المتوسط للرفاهية ومصادر القوة الاقتصادية: فكما رأينا، فإن من المتوقع التحسن في الناتج القومي، والمقدرة على الانفاق العسكري والتنموي. ويرتبط ذلك برفع

---

(١٣) ولكن انقسم هؤلاء بشكل متساوٍ، بين أن هذه العلاقة (للتحالف أو التعاون) هي بديل للعلاقة مع احدى القوى العظمى، أو أنها اضافة لها، وبين أن كانت هذه العلاقة ضرورية لقيام المشهد، أو أنها ضرورية لاستمراره.

مستوى المعيشة في الأقطار الأفقر، أو الحلقات الأضعف، في الوطن العربي، وبإمكانية قيام صناعة محلية عربية في مجالات السلاح. وإضافة إلى التحسن الكبير في التصدي لأزمة الديون لكثير من الأقطار العربية، فإن اعتماد الأقطار العربية على العالم الخارجي يقل في التسلح والغذاء وفي الظواهر الاقتصادية عامة.

ـ والمشهد يؤثر بشكل واضح على كفاءة نظم التعليم والتدريب واتخاذ القرار والإدارة والخبرة العسكرية، بالقدر الذي يؤثر بالتأكيد على مدى الاعتماد على العالم الخارجي في ذلك.

ـ إلا أن الخدمات المتقدمة لن تتحقق بشكل كاف عن طريق التنمية الاجتماعية والتعبئة الشعبية، وسنناقش ذلك في قسم تالٍ عن التداعيات الاجتماعية للمشهد.

أ ـ الولايات المتحدة

سيحدد عاملان أساسيان سياسة الولايات المتحدة تجاه كل من التجمعات الإقليمية؛ وهما الاتجاه السياسي العام للتجمع، والأهمية الجيوسياسية للتجمع بالنسبة إلى المصالح الغربية.

ـ فتجمع الجزيرة والخليج يحتل المركز الأهم في الاستراتيجية الأمريكية. واستمرار نجاح هذه الاستراتيجية يعتمد على غياب التنسيق العربي العام وعلى افتعال تهديدات كاستمرار الحرب العراقية ـ الإيرانية أو بديل لها، وربط التجمع بآليات للتبعية التقنية والاستهلاكية، ومن ثم تجريد التجمع من توظيف ورقته الاقتصادية النفطية مرة أخرى.

ولكن الظروف يمكن أن تكون مؤاتية أمام مزيد من الحركة للتجمع، فيما لو استمر وتصاعد التهديد الإيراني للتجمع، وشجعت الولايات المتحدة تجمعاً آخر (مثل تجمع وادي النيل) لإرسال مساعدات عسكرية، أو فيما إذا احتاجت الولايات المتحدة إلى قيام تجمع الجزيرة والخليج ،بما يملكه من إمكانات، بالتأثير في تجمع عربي آخر، أو عندما تفرض تداعيات المصلحة الاقتصادية، ومواقف الغرب الصناعي والمتعاطف مع إسرائيل من احتياجات الصناعة أو الأمن في الخليج، الاتجاه إلى الإطار العربي وإلى قوى دولية أخرى.

ـ وبالنسبة إلى التجمع النيلي، فمضمون الاستراتيجية الأمريكية هو منع التقارب بينه وبين أي تجمع آخر، والعمل على إبقاء مصر دون احتياجات الزعامة والريادة في الوطن العربي. وستكون الآليات لذلك اشغال التجمع داخلياً بقضايا اقتصادية واثنية، واحياء الخلافات والنعرات القطرية بين هذا التجمع وباقي التجمعات، وربط المساعدات لمصر بقيامها بدور سياسي في افريقيا في إطار الاستراتيجية الأمريكية.

ولكن الظروف ـ أمام مزيد من الحركة للتجمع ـ ترتبط بما يمكن إنجازه من تطوير للعلاقات مع الاتحاد السوفياتي وأي قوى عظمى صاعدة جديدة، وبما يمكن تحقيقه في إطار التجمع من تحسن في أوضاع الغذاء والطاقة، وبانتهاز اللحظة التي تسمح فيها بعض اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية بتقارب بين هذا التجمع والتجمع الخليجي، منعاً لانهيار النظم القائمة في شمال شرق افريقيا لأسباب اقتصادية.

ـ ولتجمع المشرق العربي أهمية خاصة بالنسبة إلى الولايات المتحدة بسبب موقعه في نسق الصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث انه قادر على الإخلال بالاستقرار الإقليمي وتالياً إعادة خلط التحالفات في المنطقة وإرباك الولايات المتحدة. وتدرك هذه الأخيرة أن أفضل حالة يستطيع أن يصل إليها هذا التجمع في علاقاته النزاعية مع إسرائيل هي وضع توازن دفاعي، وانه لكي يخلق توازناً رادعاً أو قادراً على استعمال الخيار العسكري لتسوية النزاع، فهو بحاجة إلى التحالف مع تجمع وادي النيل. لذلك لا بد أن تتجه السياسة الأمريكية بشكل أساسي نحو منع ذلك وعزل تجمع المشرق العربي وإبقائه في وضع ضعيف، غير قادر على فرض تسوية تتجاوب مع الحد الأدنى من مطالبه.

هكذا، سوف تتسم علاقات هذا التجمع مع الولايات المتحدة بتوتر في مجمل الأحيان، وتبقى الولايات المتحدة قادرة على احتواء التوتر في علاقاتها مع هذا التجمع، طالما بقي دون تحالفات قوية في محيطه العربي. ولو اختار هذا التجمع التحالف مع الاتحاد السوفياتي، فأقصى ما يمكن أن يعطيه هذا الأخير هو تقوية وضع التجمع في التوازن الدفاعي، وليس تغيير المعادلة القائمة بشكل أساسي. وتبقى الولايات المتحدة قادرة على اختراق بعض أطرافه بواسطة التهديد بالعامل الإسرائيلي، وتقديم ذاتها كضامن لتلك الأطراف لمنع حصول عدوان إسرائيلي ضدها.

أما إذا استطاع هذا التجمع التحالف مع تجمع وادي النيل وتوظيف ذلك في إطار ميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي، فلا بد أن يؤدي الوضع الجديد إلى إحداث توازن أفضل مع إسرائيل، ويسمح للتحالف العربي بإعادة التلويح بالخيار العسكري. وسوف تضيف المقدرات العراقية في الغذاء والطاقة ـ أيضاً ـ زخماً رئيسياً عند توفير المعطيات الضرورية لحرية الحركة لدى هذا الإقليم.

ـ ويتميز المغرب العربي الكبير عن التجمعات العربية الأخرى بأنه لا يعاني من التهديدات أو المخاطر الخارجية أو الداخلية التي يعاني منها تجمعا الخليج والمشرق العربي، وأنه غير متورط في نزاع حاد ومستمر مع دولة جوار تشكل تهديداً دائماً ومباشراً، مثلما تمثل إيران واثيوبيا لتجمعين آخرين.

تساعد هذه العوامل تجمع المغرب على تحسين شروط علاقاته، ولا تستطيع الولايات

المتحدة الاستفادة من تلك العوامل بغية التأثير على سياسة التجمع أو لبناء نفوذ بواسطتها. وستهتم الولايات المتحدة بمنافسة الجماعة الأوروبية سياسياً واقتصادياً، بخاصة إذا أدت التعديلات والمواءمة داخل التجمع إلى مزيد من الليبرالية. وتبقى للمغرب العربي أهمية خاصة عند الولايات المتحدة نظراً لموقعه في جنوب المتوسط، وحاجة الولايات المتحدة إلى التسهيلات العسكرية في مرافئه، ولوزنه في افريقيا. ومع انخفاض درجة التعبئة الشعبية في هذا التجمع، يبقى من الأسهل منعه من التأثر بالتطورات في المشرق العربي، وتالياً الانجذاب إلى تحالفات أخرى.

وفيما لو اتجهت التعديلات والمواءمة داخل التجمع إلى مزيد من الاشتراكية واليسارية، فسوف يتجه التجمع نحو التحالف مع تجمع وادي النيل، ومعارضة السياسة الأمريكية. وقد يدفع ذلك الولايات المتحدة إلى محاولة اختراقه عبر تشجيع خلافات داخلية، أو تشجيع محاولات احتواء أوروبية غربية له ترافقها ضغوطات اقتصادية بغية التأثير في مواقفه.

ب ـ الاتحاد السوفياتي

يدرك الاتحاد السوفياتي أن قيام هذا المشهد يزيد من احتمال مشاركته، لدعم الأمن العربي، والتقليل من التبعية الاقتصادية لبعض تجمعات الوطن العربي، وفي إدارة النزاع العربي ـ الاسرائيلي ومحاولات البحث عن تسوية مناسبة له. ويرتبط الظرف الأكثر مناسبة (لمشاركة الاتحاد السوفياتي واضطرار الولايات المتحدة لايجاد تسوية سلمية، ولو مؤقتة، يرضى عنها ما تبلور من أطراف عربية بالمشهد) في وقت تكون فيه الولايات المتحدة مشغولة لدرجة كبيرة بأماكن أخرى في العالم، وبظهور تجمع عربي قادر على تهديد مصالحها فعلياً، وسيطرة الاتجاه العملي المنفتح في الاتحاد السوفياتي.

وستبقى العلاقات السوفياتية ـ العربية محكومة بعاملين أساسيين: التوجه العام (أو الاتفاق العام) للطرف العربي، وبخاصة الأقطار الرئيسية في النظام العربي؛ والثاني مدى استعداد الولايات المتحدة في ظروف معينة للتجاوب مع المطالب العربية.

ـ ولنفترض أن إسرائيل قامت بتوجيه ضربة استباقية إلى أحد الأقطار العربية بغية منعه من استكمال بناء قوته، فسيكون للاتحاد السوفياتي اهتمام رئيسي في عدم هزيمة الطرف العربي حتى لا تصاب سمعته بالتشويه. لذلك سيتجه الاتحاد السوفياتي لتقديم السلاح إلى الأطراف العربية الصديقة بغية منع هزيمتها، مما يزيد في نفوذه لدى هذه الأطراف، بحيث لن تستطيع الولايات المتحدة في حال عدم قدرة اسرائيل على حسم الحرب لمصلحتها أن ترفض التعاون مع الاتحاد السوفياتي لاحتواء النزاع، والاعتراف تالياً بمكانته وشرعية دوره في المنطقة.

ـ ولن يشجع الاتحاد السوفياتي الطرف العربي على اللجوء إلى الخيار العسكري (في

حال لم يكن هناك تكافؤ في الميزان العسكري العربي ـ الإسرائيلي من وجهة نظره)، خوفاً من التورط، وانسجاماً مع استمرار سياسة الحذر. أما إذا وجد تكافؤ، فسيرى السوفيات بذلك فرصة متاحة للتدخل سوياً مع الولايات المتحدة، بغية إدارة النزاع فيما لو تفجرت حرب عربية ـ إسرائيلية.

ـ وفي كل الأحوال، سيشجع الاتحاد السوفياتي الطرف العربي على الربط بين الموقف الأمريكي من الصراع العربي ـ الإسرائيلي من جهة، والعلاقات العربية ـ الأمريكية من جهة أخرى. ولا بد أن يحاول السوفيات في هذا السياق تحقيق بعض المكاسب في منطقة الخليج، كحث الأقطار العربية الصديقة أساساً للولايات المتحدة على سحب التسهيلات المعطاة لها.

وسيجد السوفيات مجالات أخرى محتملة للخلافات العربية ـ الأمريكية ويحاولون الاستفادة منها. فالتنسيق العربي مثلاً قد يشمل المجال الاقتصادي الذي يضعهم في مواجهة «الغرب» بشكل عام في إطار ما يعرف بـ «الشمال» و «الجنوب»، حيث يعتبر السوفيات أنهم خارج ذلك التصنيف، وأنهم متعاطفون مع «الجنوب» وضد «الشمال» المستغل. ولئن كان الاتحاد السوفياتي غير قادر على التأثير في هذا المجال ـ حتى الآن ـ إلا أنه سيبقى يراقب عن كثب تطوراته للافادة من التناقضات المحتملة.

ـ وتجمع المشرق العربي هو الأكثر تهيئة للتقارب مع الاتحاد السوفياتي ،لعدة عوامل منها الخطر الإسرائيلي المباشر، وما يتصل به من مواقف متحيزة للولايات المتحدة، وعدم وجود اعتبارات مبدئية تمنع النظم القطرية في الأقليم من التقارب من النظم الاشتراكية في شرق أوروبا.

وسيكون الاتحاد السوفياتي أكثر حذراً في هذا المشهد منه في المشهد السابق، في ضبط تجمع المشرق العربي لمنعه من الانجرار إلى نزاع عسكري مع إسرائيل، خوفا من التورط في نزاع غير مضمون النتائج، بخاصة فيما لو كان تجمع وادي النيل على خلاف مع تجمع المشرق العربي. وستكون السلوكية السوفياتية تجاه تجمع الخليج مزيجاً من المرونة والتشدد حسب الاتجاه الحاكم في الاتحاد السوفياتي وحسب الاتجاه الخارجي للتجمع.

وسيظل تجمع وادي النيل مركز الاهتمام الرئيسي بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، لكونه جسراً يربط بين افريقيا والمنطقة العربية، ولوزنه الكبير في السياسة العربية وفي السياسة الافريقية. فلو اتجه هذا التجمع نحو التحالف مع الولايات المتحدة لأدى ذلك إلى ضربة كبيرة للنفوذ السوفياتي في كلتا المنطقتين. ويضطر الاتحاد السوفياتي في هذه الحالة إلى ترقب حدوث أي توتر في العلاقات بين هذا التجمع والولايات المتحدة للافادة منه. وقد يتجه الاتحاد السوفياتي في محاولته لتقوية علاقاته مع تجمع وادي النيل، إلى إيجاد أرضية مشتركة للتعاون المحتمل.

ولا بد من أن يشجع الاتحاد السوفياتي التقارب والتنسيق بين تجمع المشرق العربي وتجمع وادي النيل، بغية زيادة احتمالات بقاء نفوذه في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. فنجاح هذا التقارب أو التنسيق سيؤدي حتماً إلى تغير في ميزان النفوذ ليحسن وضع الطرف العربي في خياراته الدبلوماسية أو الردعية أو الدفاعية.

أما في المغرب العربي، فإن سيطرة اتجاه عالم ثالثي هناك، يفتح مجالات للتعاون مع الاتحاد السوفياتي. ولكن إذا اتجه تجمع المغرب العربي لتطوير علاقاته الاقتصادية مع الدول الصناعية الغربية الكبرى، فسيكون مقيداً بعدم الصدام مع الولايات المتحدة في افريقيا، أو في المنطقة العربية.

ج ـ اسرائيل

وسوف يستمر النمو المتصاعد للقوة الاسرائيلية اقتصادياً وعسكرياً، وتستمر معدلات الهجرة والاستيطان في الأرض العربية المحتلة في الارتفاع، ويتجه النظام السياسي لمزيد من الاستقطاب الايديولوجي العنصري. على أن التفوق الاسرائيلي شبه المطلق، كما يجسده المشهد الأول، سوف يحد منه ـ في المشهد الثاني ـ هذا التنامي الجزئي الذي سوف يحدث في القوة العربية (سواء على مستوى الوطن العربي ككل، أم على مستوى التجمعات الإقليمية).

ـ ففيما يتعلق بالتنسيق على مستوى التجمعات الإقليمية، ليس من المتوقع أن تكون الاضافة للقوة العربية في مواجهة إسرائيل، متساوية بالنسبة إلى كل التجمعات. فإن ما يضيفه تجمع المغرب العربي لمجمل القوة العربية ضد إسرائيل، على الرغم من مزايا اقليمية يحققها لأعضائه، لا يتوقف على مجرد قيامه في ذاته، وإنما على إمكانية تنسيقه مع التجمعات الاقليمية الأخرى. الأمر نفسه ينطبق على تجمع الخليج العربي. ولكن الأمر يختلف بالنسبة إلى تجمعي وادي النيل والمشرق العربي. فتجمع وادي النيل، إذا اقتصر على مصر والسودان (وأيضاً الصومال وجيبوتي)، لن يعني تغييراً ملموساً بالنسبة إلى إسرائيل. ولكن إضافة ليبيا إلى هذا التجمع تعني إمكانية حدوث تغيير ملموس. أما بالنسبة إلى المشرق العربي، فإن حدوث أي تجمع اقليمي فيه يعني تغييراً مهماً بالنسبة إلى إسرائيل.

فإذا كان مقتضى ذلك، إن أهم تجمعين اقليميين بالنسبة إلى إسرائيل هما على التوالي وحسب الأهمية: تجمع المشرق العربي ثم تجمع وادي النيل (بخاصة إذا كانت ليبيا فيه)، فإن هذا لا يعني فقط ثانوية الإضافة التي تترتب على التجمعين الآخرين (أي المغرب العربي، والخليج العربي) في ذاتهما، بل إن هناك خطر أن يؤدي هذان التجمعان ـ في ظروف معينة ـ إلى الانتقاص من مجمل القوة العربية، إذا كان من شأن قيام أي منهما تغذية النزاعات الإقليمية الضيقة، وإبراز أوجه التمايز عن بقية البلاد العربية.

ـ ويتوقف إسهام تجمع الخليج العربي على عوامل كثيرة، في مقدمتها: التداعيات التي سوف تترتب على الحرب العراقية ـ الإيرانية، والموقف المستقبلي لكل من العراق وإيران من هذا التجمع، وطبيعة التوجهات السياسية لدى نظام الحكم القائم في السعودية واحتمالات التغيير فيها، ومستقبل أسعار النفط.

ولم ينظر العراق وإيران بارتياح إلى قيام مجلس التعاون الخليجي؛ فقد ارتبطت التوجهات الأساسية للمجلس بالدرجة الأولى بالتوجهات السعودية، مما يعني أن أي إضافة للقوة العربية ضد إسرائيل من جراء قيام التجمع الخليجي سوف ترتبط بالنظام السعودي ومستقبله. كذلك فإن الإسهام الأساسي للأقطار الخليجية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، كان من خلال الدعم «المالي». ومستقبل الإضافة الخليجية للقوة العربية في هذا الصراع يتوقف على حجم العائدات النفطية. على أننا إذا عدنا لنتذكر حقيقة أن أقطار الخليج سوف تتحمل ـ بشكل أو بآخر ـ نتائج الحرب العراقية ـ الإيرانية، بما في ذلك تكاليف «السلام»، إن تحقق فعلاً، فإن هذا يعني أن بئر هذه الحرب سوف تظل لفترة غير قصيرة تبتلع قدراً مهماً من فوائض أموال بلدان الخليج، وتضع حدوداً حقيقية لاسهامها المستقبلي في المواجهة ضد إسرائيل.

إن القيود التي تضعها الحرب العراقية ـ الإيرانية على مستقبل الإسهام الخليجي في الصراع ضد إسرائيل، تنطبق إلى حد كبير على تجمع المشرق العربي، ذلك أن جزءاً أساسياً من أهمية المشرق العربي كتكتل أقليمي، بالنسبة إلى إسرائيل، يرتبط بوجود العراق ضمن هذا التجمع، بما يوفره من دعم بشري ومادي لسوريا، وبما يوفره لها من عمق استراتيجي كبير. على أن عراق ما بعد الحرب لن يكون على الأرجح كعراق ما قبلها. فبعد انتهاء هذه الحرب، سوف يظل الخطر الإيراني ـ على الأقل في السنوات التالية مباشرة ـ هاجساً حقيقياً للعراق، وللجيش العراقي، بحيث يحد بشدة من فعاليته كإضافة إلى القوة المشرقية العربية. والأمر نفسه ينطبق على سوريا التي سوف تنمو تناقضاتها بسرعة مع إيران. وذلك كله يعني أن تجمع المشرق العربي سوف يكون مرشحاً للمواجهة ليس فقط ضد إسرائيل، وإنما أيضاً ضد إيران، بل ولن يكون موضع ارتياح من الدولة غير العربية الثالثة في المنطقة، أي تركيا. في هذه الحدود فقط يمكن أن نتصور التداعيات السياسية بالنسبة إلى تجمع المشرق العربي في مواجهة اسرائيل. ويضاف إلى ذلك، أن جانباً مهماً من الخطر العربي على إسرائيل هو المتعلق بانضمام الأردن إليه. وربما يكون هذا الانضمام موضع محاولات عرقلة اسرائيلية كبيرة للحد من تأثيراته السلبية عليها.

ـ ويظل أن الاضافة التي يمثلها تجمع وادي النيل للقوة العربية ضد إسرائيل تتوقف ـ ابتداء ـ على تطورات المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية، وعلى وجود ليبيا في هذا التجمع. وإذا كان مقتضى التطورات المستقبلية وفقاً للمشهد السابق، هو أن تلك المعاهدة سوف تظل قائمة

بما تتضمنه من التزامات، فإن التكتل المصري ـ الليبي ـ السوداني في بعض الميادين على الأقل، سوف يجعل هذه المعاهدة من وجهة النظر الإسرائيلية وكأنها لم تكن، ويفتح الباب لتداعيات كثيرة.

ـ وأخطر أشكال التنسيق الوظيفي العام على مستوى الوطن العربي ككل من زاوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، يتمثل في إحياء معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي القائمة رسمياً منذ عام ١٩٥٠ بين الأقطار العربية، بخاصة في شقها العسكري، أو أي تنسيق في البعد العسكري لمستقبل الصراع. والحقيقة أن أي نوع من التنسيق الوظيفي العربي الشامل، سوف تكون له بداهة تأثيراته غير المباشرة على تحسين الوزن النسبي للقوة العربية في مواجهة إسرائيل.

وفي حين يمكن رصد تأثيرات كثيرة متصورة للتنسيق الوظيفي، على القوة العربية في مواجهة إسرائيل، خصوصاً من زاوية اعتباره خطوةعلى طريق الوحدة الشاملة، فإن أبرز الآثار المباشرة يتمثل فيما يتيحه هذا النوع من التنسيق، من استعادة مصر لمكانتها العربية بشكل تدريجي وواقعي. وفي واقع الأمر، فإن هذه المكانة لمصر هي حيوية في إطار أي توجه للتنسيق الوظيفي العام.

ـ هذا التصور لمسار الصراع العربي ـ الإسرائيلي يقوم على افتراض أن ذلك التنسيق العربي سوف يكون حافزاً لتصعيد الصراع مع إسرائيل، مما يثير ـ نظرياً ـ الاحتمال الآخر، وهو أن يكون هذا التنسيق حافزاً لتهدئة (وليس لتصعيد) الصراع؛ وبتبلور الحافز للتهدئة عندما يتمتع تجمع المشرق العربي بفاعلية يمكن أن تشكل تهديداً لاسرائيل، مصحوباً بتحييد الخطر الإيراني، أو حدوث تحول جذري في علاقات إيران بجيرانها العرب.

مثل هذه التطورات يمكن أن تنعكس ـ بالنسبة إلى الفلسطينيين ـ في شكل تدعيم لمنظمة التحرير الفلسطينية، نتيجة تقليل أسباب الانقسام التي تعكس الانقسامات العربية، والحفاظ على حد معقول من الروح المعنوية العربية في الأرض المحتلة. والتبلور النسبي للقوة العربية في المشرق يمكن أن يدعم مواقع القوى الأكثر اعتدالاً (نسبياً) داخل النخبة الحاكمة في اسرائيل. وينبني هذا الاعتدال على تقويم لفداحة الخسائر التي يمكن أن تنجم عن المقاومة العنيدة المحتملة على الجبهة الشرقية، والخوف من فقدان العلاقات الطيبة مع مصر، والتردد أمام ضم «عرب المناطق المحتلة» لدولة إسرائيل.

وموقع مصر في هذ المشهد، وتطورات العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية، سوف تكون ذات أثر مهم على مسار الصراع، ربما على نحو معاكس. فابتعاد مصر عن التنسيق الشامل يقلل بشدة من فاعليته، وتتصاعد ـ تالياً ـ ردود الفعل الإسرائيلية. وجمع مصر لكل من المشاركة في تنسيق وظيفي عربي واستمرار العلاقات مع إسرائيل، قد يعني قيوداً على الحركة الإسرائيلية،

واعتماد إسرائيل لمداخل أخرى للتأثير في المنطقة خلاف تصعيد الصراع.

ـ اتساقاً مع ما سبق ذكره، فسوف يكون تجمع المشرق العربي ذا تأثير مباشر على نشوب وسير ونتيجة الصراع المسلح، وتكون قيمة باقي التجمعات بقدر ما يمكن أن تعاون به هذا التجمع. ويمكن أن يكون بدء التنسيق العسكري بين سوريا والعراق الدافع إلى نشوب الحرب بمبادأة من إسرائيل، قبل أن تكتمل عناصر التنسيق الجدي. وهكذا، فإن التوازن العسكري بين هذا التجمع وإسرائيل يختلف عند بدء التجمع، عنه بعد فترة منه، كما يفضل التمهيد له في بعض العناصر غير الرئيسية حتى قبل قيام التجمع نفسه.

ويعتبر التعاون الاقتصادي والعلمي والاجتماعي بين البلدين مصدراً مهماً لتحسين الميزان العسكري للتجمع كنتيجة لارتفاع الناتج المحلي العام للعراق، وخبرته في مجال الصناعة التحويلية والعسكرية. وفي مجال العلوم النووية وإقامة مفاعل نووي، والخبرة التي اكتسبها جيشه في حربه الطويلة مع ايران. كما أن الموقع الجغرافي لسوريا على البحر المتوسط، وخبراتها السياسية العسكرية تمكّن من الإضافة إلى الميزان العسكري. وتضيف سوريا إلى العراق أكثر في المجال العسكري من حيث المعلومات عن العدو وخبرة الاحتكاك به. ولا شك أن هناك احتمالات إقامة صناعة مشتركة كبيرة مما يقلل من اعتماد التجمع على القوى الخارجية. وكذلك، فإن اشتراك القوات العراقية من خلال الأردن، يغير من ميزان القوى ويضيف إليه طاقة تؤدي أولاً إلى تشتيت الجهود الإسرائيلية في أكثر من اتجاه، وثانياً، تمكن من توجيه الضربات إلى المراكز الاستراتيجية الحيوية في إسرائيل.

إلاّ أن توازن القوى بين العرب وإسرائيل (إذا اعتبرنا تجمع المشرق العربي ممثلاً للعرب) لا يمكن أن يكون حاصل جمع القوى العراقية والسورية، إذ سيبقى جزء كبير من القوات البرية العراقية وكل قوات العراق البحرية وجزء من قواته الجوية في مواجهة إيران، إذا بقيت بعض أسباب هذه الحرب كامنة لدى الجانبين، ومع سعي الولايات المتحدة إلى أن تثير الصراع مرة أخرى بين إيران والعراق.

وبالنسبة إلى موقف دول الجوار الجغرافي، تقل احتمالات التدخل التركي المباشر في حالة نشوب الصراع المسلح مع إسرائيل، نتيجة لشدة تعرضها للضغط العسكري السوفياتي. إلا أن هذا قد لا يمنع من استخدام أراضيها لإثارة مشاكل أمنية قرب الحدود، بواسطة عناصر سورية معارضة أو طائفية، مما يضطر سوريا إلى الاحتفاظ بقوة احتياطية محدودة لمواجهة متطلبات حماية العمق السوري.

وهكذا، فإن الإضافة الحقيقية إلى القوات السورية تكون في مجال القوات الجوية، وهي عامل مهم ومؤثر يسمح للقوات السورية بتحقيق تفوق محدود على إسرائيل بالتعاون مع باقي

الدول في هذا التجمع. إلا أن إسرائيل تظل متفوقة بحرياً وكذلك في المجال النووي وصناعة الأسلحة.

- **والتنسيق الجماعي العربي يمكن أن يضيف إلى الميزان العسكري بعض العناصر التي قد تغير من ميزان القوى، في المجالات الاقتصادية والعلمية، إذ ان هذا التنسيق كفيل برفع مستوى القاعدة الصناعية والعلمية اللازمة لانتاج كثير من العتاد والقوات اللازمة للقتال. كما أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع المستوى العلمي للجنود والقادة مما يمكنهم من استيعاب الأسلحة المتقدمة التي يتوقع أن تظهر خلال فترة الاستشراف، ومن استخدام الأسلحة والقوات بكفاءة أكثر.** على أننا يجب أن نضع في الاعتبار أن نتائج التنسيق الجماعي ستحتاج إلى فترة زمنية حتى تظهر نتائجها السابقة، وتقدر هذه الفترة بمدة من عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة على الأقل. وهكذا، فإن التنسيق الجماعي يؤدي إلى تغيير ميزان القوى في الصراع العربي - الإسرائيلي على المدى البعيد، وعندما يصل هذا التنسيق إلى المستوى العسكري الذي هو في النهاية أقرب إلى مشهد الوحدة العربية منه إلى التنسيق الجماعي.

وقد يؤدي التنسيق الجماعي في بعض الحالات إلى التنسيق الجماعي العسكري. وقد يبدأ هذا في مجال الصناعة العسكرية والتكنولوجيا النووية، وهو ما يمكن أن يكون نواة لبناء قوى عسكرية عربية متجانسة، مما يمكن أن يقلل من التباين الواضح في بناء القوات المسلحة للبلاد العربية حالياً، بسبب سيادة منطق التجزئة، وغلبة المصالح القطرية، واختلاف المفاهيم لدى القيادات السياسية.

- وتبقى في النهاية عدة ملاحظات مترتبة على ما سبق، يجدر التأكيد عليها: **الملاحظة الأولى، هي أن التجمع السياسي الرائد والقادر على التأثير المضمون على الصراع العربي - الإسرائيلي، وهو تجمع يخرج عن نطاق التجمعات الإقليمية المشار إليها هنا، يضم كحد أدنى مصر وسوريا، ويتسع لاضافة العراق وليبيا، ثم الأردن ولبنان. والملاحظة الثانية، أن التأثير الحقيقي والفعال للتنسيق الوظيفي العام على مستوى كل أقطار الوطن العربي يحتاج وقتاً طويلاً، وتزداد احتمالات فشله مع تأخر التنسيق لبناء قدرة عربية موحدة، تشترك في الاستراتيجية والعقيدة والقيادة والتدريبات. والملاحظة الثالثة، هي أن التطورات المفترض حدوثها في ظل المشهد تعني حدوث تغير نسبي في مصلحة الطرف العربي، يؤدي إلى شكل من أشكال التسوية، ينتقل بها من حالة اللاتسوية، ويبتعد عن التسوية كما تريدها إسرائيل، ولكنه - في الوقت نفسه - ليس هو شكل التسوية الأفضل من وجهة النظر العربية.** وفي حين تفرض إسرائيل «سلامها» الخاص على المنطقة، بحكم تفوقها شبه المطلق في ظروف «التجزئة»، مما يجعله في الواقع «استسلاماً» عربياً، فإن التحسن النسبي في مجمل القوة العربية بفعل التنسيق الوظيفي (الشامل، أو الاقليمي) قد يحمل معه أيضاً إمكانات أكبر لتفجير

الصراع، بحيث تضحى «التسوية» وكأنها «هدنة» أكثر من أي شيء آخر.

ـ في ظل هذا التوازن الدقيق للقوى، فإن لحظة الانتقال من حالة الجمود إلى حالة التسوية، يمكن أن تتمثل في نشوب حرب محدودة بين إسرائيل، وبين أهم أطراف التجمع الشرقي بالنسبة إليها، أي سوريا. على أن الأداء السوري، والمساندة العربية والدولية، في ظل التنسيق العربي الفعال، يمكن أن يحولا دون تحقيق انتصار إسرائيلي، بل وأن يجعلا إسرائيل تتكبد خسائر كبيرة.

د ـ دول الجوار

يبقى استكمال تصوراتنا حول العلاقة بدول الجوار في إطار هذا المشهد.

(١) **بالنسبة إلى تركيا**، فإن هذا المشهد المتميز بالتنسيق العربي العام سوف يشكل إحباطاً لمساعيها. ومع ذلك، فإنها سوف تسعى للاستفادة من الوضع الجديد من خلال خطوات تتم باتجاه الجوار العربي ـ الأوروبي، حيث يمكن لتركيا أن تلعب دور الوسيط والجسر، وكذلك تخوفاً من النتائج الأمنية المترتبة على هذا التنسيق التي ستنعكس على ميزان القوى بين الطرفين. غير أن المرجح أن تركيا سوف تميل إلى مزيد من التنسيق الدفاعي مع حلف الأطلسي وإسرائيل في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، كنوع من استراتيجية التوازن في مواجهة احتمالات القوة العربية المتنامية.

وسوف تسعى تركيا (وعلى الأغلب سوف يستجيب الجانب العربي) إلى توطيد علاقاتها مع السوق العربية المتسعة. وفي مراحل متقدمة من التنسيق يقترب فيها الإقليم العربي من شكل الجماعة الأوروبية، سوف يكون منافساً للجماعة الأوروبية لدى تركيا. وفي حال عدم انضمام تركيا لهذه الأخيرة، فلعل تركيا تجعل من اللحاق بالجماعة العربية في شكل انتساب أحد خياراتها الخارجية، وعندئذٍ سيحدث تحول جوهري في السياسة الخارجية التركية حيث تتقلص علاقاتها مع الغرب وإسرائيل. ولكن هذا الاحتمال يظل بعيداً ورهناً بعوامل كثيرة، إذا توافرت فسوف يكون ذلك في السنوات الأخيرة من فترة الاستشراف، لكنه إذا حدث فسوف يكون كفيلاً بحل كثير من المشكلات مع تركيا، بخاصة تلك المتعلقة بتوزيع مياه نهر الفرات.

ولكن اقليم المشرق العربي سوف يكون مصدراً للتهديد الأمني لتركيا بحكم وجود عدد من المشاكل الجيوسياسية المثارة، وأهمها يتعلق بتوزيع مياه نهر الفرات، ومشاكل جيواستراتيجية، ناجمة عن العداء الشديد لهذا التجمع لاسرائيل والغرب وعلاقاته الوثيقة مع السوفيات. وهنا، فإن تركيا سوف تسعى دائماً للضغط على هذا الاقليم ـ دون الدخول في مواجهات مسلحة ـ من خلال استراتيجية للتوازن. فمن داخل الاقليم نفسه سوف تحاول اجتذاب كل من العراق والأردن ،كما سوف تعمل على توطيد علاقاتها مع تجمعي الخليج ووادي

النيل. أما بالنسبة إلى دول الجوار الجغرافي الأخرى، فسوف تكون إسرائيل هي المرشحة لتعاون وثيق مع تركيا. وسوف يكون كل ذلك في إطار تنسيق غربي. وإذا ظل النظام الإيراني كما هو عليه، فإن حدوث تنسيق أمني إيراني ـ تركي يكون مستبعداً. ويرتبط هذا المشهد بالتعاون والتنسيق العربي الذي سيجعل من الصعب على إيران تحقيق أهدافها. فإذا تغير النظام الإيراني تبعاً لذلك، فإن هناك فرصة قوية لتعاون إيراني ـ تركي، قد يصل إلى حد التحالف.

(٢) بالنسبة إلى إيران، فإننا في المشهد السابق اعتبرنا أن نهاية الحرب العراقية ـ الإيرانية سوف تكون الأساس الذي يتحكم في مسار مستقبل العلاقات العربية ـ الإيرانية. ونحن في المشهد الحالي بصدد التنسيق والتعاون المؤثرين اللذين يجمعان العراق بأطراف عربية أخرى.

مع بدايات العمل العربي لاستكمال التنسيق والتكامل، فسوف تعمل إيران بكل جهدها لمنعه من الحدوث عن طريق الضغط المكثف على العراق، والاستمرار في محاولة تدعيم العلاقات الإيرانية مع كل من سوريا وليبيا لابقاء الصف العربي مجزأ، والضغط العسكري المكثف على أقطار الخليج.

ولكن التنسيق العربي العام يحدث تأثيره بعد ذلك، بحيث يعدل موازين القوى بشكل محسوس، وتالياً يمنع إيران من تحقيق أهدافها. ومثل هذا التطور يعطي في المقابل دفعة للجهد العربي في اتجاه التجمع الاقليمي والتنسيق العربي العام.

كما أن توقف الحرب العراقية ـ الإيرانية حالياً، وبعد موافقة إيران أخيراً على قرار مجلس الأمن، وما قد يترتب عليه من تسوية سياسية لمصلحة الجانب العربي، سوف يغير ليس فقط من الأوضاع العربية بعودة سوريا وليبيا إلى الصف العربي المؤيد للعراق، أو من الأوضاع الإيرانية، ولكن أيضاً يؤثر في الاتجاهات الدولية تجاه المنطقة.

وليس المهم أن تتوقف الحرب العراقية ـ الإيرانية حالياً فقط، بل المهم أيضاً الحيلولة دون تجددها في المستقبل، وإلا استمرت إيران رصيداً سلبياً لتجمع المشرق العربي. وسيعتمد موقف إيران في المستقبل على مدى استطاعة العراق تعريب أي صراع مقبل معها، بحيث تكون في مواجهة قوى عربية متعددة ولا تنفرد بالعراق وحده، والتجمع المشرقي يمثل خطوة مهمة في هذا الاتجاه، حيث ستكون أكثر تردداً، معنوياً وعسكرياً، بالدخول في صراع عربي ـ إيراني وليس عراقياً ـ ايرانياً. كما سيعتمد أيضاً على مدى القدرة العربية على استعادة إيران عربياً وتحويلها من رصيد سلبي إلى رصيد إيجابي في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والتجمع المشرقي أكثر قدرة على تحقيق ذلك من العراق وحده.

كما سيمر النظام الإيراني حالياً، وبخاصة بعد قرار وقف الحرب، بأزمات داخلية حادة وتتنازعه اتجاهات مختلفة، تحاول القوى الدولية الخارجية التأثير فيها وجذبها، بما في ذلك

الولايات المتحدة. وإذا ما برز في إيران نظام أكثر توجهاً نحو الغرب، ونحو الولايات المتحدة بالذات، فإن لهذا التطور احتمالاته السلبية عربياً من حيث إعادة تسليح إيران عسكرياً من قبل الولايات المتحدة، مع ما يشكل ذلك من تهديد للتجمع المَشرقي.

وإذا صدقت التوقعات السابقة، وتغير النظام الإيراني خلال ما بقي من التسعينات، فليس متصوراً أن تتحسن العلاقات العربية - الإيرانية، بل الأرجح أن هذه العلاقات سوف تستمر على توترها، حيث سيحاول النظام الإيراني الجديد إعادة بناء إيران وتوازناتها الدولية وفي هذه الحالة سوف يسعى إلى توثيق علاقاته مع إسرائيل وتركيا والولايات المتحدة.

(٣) وبالنسبة إلى اثيوبيا، فإن الكثير يرتبط بما يمكن أن ينجزه التنسيق العربي في مجال علاقاته الخارجية وبخاصة مع الأقطار الأوروبية المشتركة. وإذا تدهورت علاقات اثيوبيا بالاتحاد السوفياتي، فسوف توثق علاقاتها مع إسرائيل باعتبار ذلك ضرورة جيوسياسية واستراتيجية، ولمنع العرب من السيطرة على البحر الأحمر، وهي مصلحة سوف تلتقي فيها اثيوبيا مع الغرب، كمعادل موضوعي لنمو القوة العربية الناجمة عن التنسيق سواء في شكل التعاون الجماعي أم التجمعات الإقليمية.

والتنسيق الجماعي العربي، والتجمع الإقليمي العربي في وادي النيل، سوف يكون لهما نتائج مهمة أبرزها تقوية السودان، والصومال وجيبوتي اقتصادياً وعسكرياً. وتالياً يكون في مقدورهما تدريجياً منع اثيوبيا من تحقيق أهدافها في جنوب السودان، أو تغيير موازين القوى داخل جيبوتي، أو تهديد الأراضي الصومالية. ومن المتصور في هذه الحالة ألا يتم ذلك فور بدء التنسيق، فالمرجح أن ذلك سوف يستغرق فترة من الوقت قد تصل إلى بدايات القرن الواحد والعشرين، بحيث تحتدم التوترات بين الجانبين فتصعّد اثيوبيا من تدخلاتها خصوصاً في جنوب السودان. ولكن دخول بقية الوطن العربي في المواجهة، وحرمان اثيوبيا من الأقطار العربية المؤيدة لها، سوف يمكّن أيضاً من إثارة المتاعب لاثيوبيا عن طريق ارتيريا وأوغادين. وخلال فترة التوتر هذه ليس مستبعداً أن تحاول اثيوبيا إثارة قضية توزيع مياه النيل للضغط على مصر والسودان، مع محاولة خلق تجمع مضاد يضم كينيا وأوغندا وزائير وافريقيا الوسطى وباقي دول حوض وادي النيل.

هـ - القوى الدولية الأخرى

أما آفاق العلاقات مع القوى الدولية والإقليمية الأخرى، فإنها في النهاية محكومة بما يمكن أن يقدمه هذا المشهد من مقدرات وإمكانات اقتصادية عربية، على مستوى التبادل السلعي والخدمي، وبما تحقق من اتفاق عربي عام في المحافل والمنظمات الدولية. وتالياً فالمتوقع هو تحسّن شديد البطء في العلاقات العربية مع هذه القوى الدولية والإقليمية وبلدان

العالم الثالث. ومثل هذا التحسن لا بد من أن يحدث بالتدريج أيضاً داخل إطار المؤتمر الإسلامي، من حيث تصاعد الدور العربي داخله.

سادساً: التداعيات المجتمعية للمشهد

لنتذكر أولاً، أن عوامل تزايد التحدي، والاستجابة من قبل النخب الحاكمة، كانت أهم أسباب قيام مثل هذا المشهد الإصلاحي. لذلك، فإن نقطة البدء ـ أو فتح الستار في هذا المشهد ـ تصطخب فيها ضغوط الرأي العام الوطني من أجل التوجه إليه. كذلك فإن وجود البؤر التي كانت تهيىء للتغيير أو الانفجار، وربما بعض السماح (أو الضغط) من القوى الخارجية، يمكن أن يمهد لقيام المشهد. ولكن استجابة النخب الحاكمة لتغييرات في اتجاه الترشيد والإصلاح، والتنسيق والتكامل العام والإقليمي العربيين، ليست مجرد إصدار بيانات. فهذه الاستجابة تنطوي على توسيع إطار النخبة الحاكمة وتنويع ممثلي المصالح المختلفة فيها، دون الخروج عن المنطق العام للمشهد. وتشمل الاستجابة السماح بقدر من التعبير الليبرالي استكمالاً لمحاولات التنفيس عن الضغوط الاجتماعية. وتشمل أيضاً الاستجابة لخبرة وتراث قوى عديدة تدفع للتعاون العربي، على امتداد الرقعة العربية. وعماد هذه القوى في الأقطار العربية هي الفئات المتعلمة، والقطاعات المنظمة وشبه المنظمة، وبخاصة في المراكز الحضرية، وبالأخص في المدن الكبرى، وفي مقدمتها العاصمة. نؤكد هذه النقطة الجوهرية في المشهد الثاني انطلاقاً مما ذكرناه في فصول سابقة حول التحولات الاجتماعية الكبرى التي حدثت في الوطن العربي خلال العقود القليلة الماضية، وهي تغيرات في مجملها تجعل من الممارسات المعتادة للنخب الحاكمة الحالية (القمع والتسلط والرشوة الجماعية وبيع الأحلام) آليات أقل فعالية في ضبط وإدارة المجتمع. فتركيبة المدن العربية وحدها، تجعل إمكانية السيطرة والضبط، ناهيك عن الإدارة الفعالة، أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً بالممارسات التي سادت في عقدي السبعينات والثمانينات.

هذه التركيبة تجعل من المدينة العربية مادة قابلة للاثارة والالتهاب. وهي تركيبة غير مفهومة لمعظم النخب الحاكمة على أي حال. وهذه الحقيقة، ضمن حقائق أخرى، تجعل هذه النخب أكثر تهيؤاً للاستجابة للقطاعات المنظمة وشبه المنظمة في الرأي العام الوطني، مخافة الانفجارات الحضرية السهلة نسبياً. وكما قلنا، فإن عدم استجابة النخبة الحاكمة، طبقاً لهذا المشهد، يعني إمكانية اقتلاعها وإحلال نخبة أكثر تهيؤاً لمثل هذه الاستجابة مكانها.

نجد خبرات وتراث هذه القطاعات المنظمة وشبه المنظمة والفئات المتعلمة، متجسدة في مراكز الأبحاث والدراسات العربية، وفي الاتحادات المهنية العربية، وجماعات المصالح

عبر القطرية، وفي بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية، ومنظمات العمل العربي الحكومي المشترك.

ومشهد التنسيق والتعاون والإصلاح، هو في الواقع مشهد وقف التدهور والانهيار في الوطن العربي، جزئياً أو كلياً، وإخراج الدولة القطرية من أزمتها الطاحنة، وإنقاذها من خطر التحلّل والتفتت. إنه مشهد الدولة ونخبتها الحاكمة في المقام الأول، فهو يعطيها فرصة جديدة للحياة والبقاء. وهو مشهد المجتمع المدني في المقام الثاني، فهو يخفف من بعض مشكلاته وتوتراته، ويمنعها من التفاقم والانفجار، ولكنه لا يقدم حلولاً جذرية أو دائمة.

وقبل عرض النتائج السياسية ـ الاجتماعية للمشهد الثاني، يكفي أن نذكر أن أهم النتائج الخارجية التي أشرنا إليها سابقاً هي تحسين أوضاع التعامل والصراع (الإقليمي والدولي) بين العرب والعالم، ولكن دون تغيير هذه جذرياً. فمجرد التنسيق والاتساق في مواقف وأداء الدول القطرية العربية، بدلاً من الخلاف والهدر، سيجعل القوى الاقليمية والدولية تأخذ الوطن العربي وقضاياه مأخذ الجد والتكافؤ، سواء في مسألة الأمن القومي، أم في المسألة الفلسطينية، أم في مسألة العلاقات التجارية والاقتصادية، ولكن من ناحية أخرى، فإن إسرائيل والولايات المتحدة وإيران واثيوبيا لا تقبل استقرار ونجاح هذا المشهد بمعطياته.

أما آفاق التنمية الاقتصادية في هذا المشهد، وخصوصاً في تنويعة التجمعات الاقليمية، والتي عالجناها بتفصيل فيما سبق، فهي في معظمها إيجابية. فمجرد التكافل الاقتصادي، وكذلك توسيع السوق والسماح بحرية انتقال عوامل الانتاج، من شأنه، حتى من دون تدخل حكومي مخطط، أن يخلق حيوية اقتصادية وانتعاشاً بشرياً، يخففان من حدة الأزمة الاقتصادية التي تمسك بخناق معظم الدول القطرية.

١ ـ الحركات السياسية

يُتوقع في هذا المشهد، أن عدداً من الأحزاب والتنظيمات السياسية سيرى الطريق المسدود الذي يجابه الدولة القطرية، وبخاصة في المسألة التنموية ومسألة الأمن الوطني الخارجي. وستخلص هذه الأحزاب، كما خلصت التنظيمات النقابية والاتحادات المهنية، إلى ضرورة توسيع إطار الحركة والموارد المتاحة بالتعاون والتنسيق مع أقطار عربية أخرى. بعضها سيفعل ذلك من منطلق ايديولوجي (الأحزاب ذات التوجه العروبي) وبعضها من منطلق مصلحي وعملي (أحزاب الليبرالية الاقتصادية السياسية).

ولكن الأنظمة الحاكمة ستظل، رغم استعدادها للاصلاح السياسي والاقتصادي، قاسية على نوعين من التنظيمات السياسية أو رافضة لهما. النوع الأول هو التنظيمات الإسلامية الاحتجاجية المتطرفة. والنوع الثاني هو التنظيمات الماركسية الثورية. ولكن هذين النوعين من

التنظيمات سيظلان قائمين، وإن بشكل سري وغير شرعي. ومن طبيعة هذين النوعين أن تكون لهما امتدادات عربية، حتى إذا كانت الاطر الفكرية لبعضها غير قومية أو مناهضة لفكرة الوحدة العربية من حيث المبدأ. إلا أن الرغبة في تواصل التنظيمات القطرية لهذه الحركات الاسلامية والماركسية لا تجعلها تقف ضد محاولات التعاون والتنسيق بين أقطارها، خصوصاً أن مثل هذا الموقف في عقود سابقة قد أفقدها جزءاً من تأييد وتعاطف جماهيرها الطبيعية. وقد يصبح تنامي الحركات الإسلامية والماركسية أحد المحفزات الكبيرة للأنظمة الحاكمة والأحزاب السياسية الأخرى إلى مزيد من محاولات التعاون والتنسيق العربي، ليست فقط للخروج من مأزقي التنمية والأمن الخارجي، ولكن أيضاً من مأزق الأمن الداخلي الذي تهدده مثل هذه الحركات المعارضة.

٢ ـ المجتمع المدني

إن العوامل المحركة لهذا المشهد هي قوى داخلية ضاغطة على الدولة ونخبتها الحاكمة. والنجاح النسبي لهذه القوى الداخلية في تحريك الدولة ونخبتها الحاكمة في اتجاه التنسيق والتعاون العربيين، هو في الواقع نجاح لما أسميناه «تكوينات المجتمع المدني»، التي هي تعبير منظم عن مصالح جماعات وفئات، قد تكون متنافسة أو متعارضة، ولكن يجمع بينها أن رابطتها الداخلية هي معايير «إنجازية» حديثة، وليست معايير «ارثية» تقليدية. كما أنها مستقلة عن السيطرة المباشرة لجهاز الدولة. وهذه التكوينات المدنية الأهلية ومؤسساتها حينما تدعو وتضغط على الدولة باتجاه التنسيق والتعاون العربي، فهي لا تفعل ذلك من أجل مصلحة وطنية أو قومية فقط، بل تفعل ذلك ـ وربما في المقام الأول ـ من أجل مصالحها الفئوية التي تعجز الدولة القطرية بوضعها السابق عن تلبيتها. لذلك، فإن شكل وطبيعة التعاون والتنسيق في هذا المشهد ستأتي في الغالب خادمة وملبية لمصالح أكثر فئات المجتمع المدني قوة وتنظيماً. وهذا في حد ذاته سيدفع التكوينات الاجتماعية الاقتصادية الأخرى للاسراع بتنظيم نفسها في شكل أحزاب أو نقابات أو روابط. أي أن إحدى نتائج النجاح المبكر للطلائع المؤسسية للمجتمع المدني، ستكون تكاثر منظمات هذا المجتمع المدني.

وبتكاثر منظمات المجتمع المدني وفعاليتها، ستشعر أعداد متزايدة من أفراد مجتمعات الدولة القطرية بأن هناك بديلاً وظيفياً معقولاً للتكوينات الارثية التقليدية (المذهبية والطائفية والعشائرية... إلخ). ولا بد أن يؤدي ذلك تدريجياً لتقوية الولاء للأولى، وإضعاف الولاء للثانية. على أن التكوينات التقليدية في هذا المشهد لن تختفي خلال فترة الاستشراف، ولكنها ستتقلص، وتبدو أقل جاذبية للمواطن العادي. ومع استمرار نجاح هذا المشهد في تلبية احتياجات المواطنين، فإن استنفارهم بواسطة القيادات الغوغائية والقوى الخارجية في الصراع الاجتماعي يغدو أكثر صعوبة. بتعبير آخر، سيؤدي تكاثر وفعالية منظمات المجتمع المدني إلى

العودة لترشيد الجدل والصراع الاجتماعي، الذي قد يهدد النظام الحاكم، ولكنه لا يهدد كيان الدولة والمجتمع. وهذا ينقلنا إلى النتيجة الثانية المحتملة للمشهد الإصلاحي.

٣ ـ التكوينات الحديثة

إن السياسات الاصلاحية، وخصوصاً في المجال الاقتصادي، هي ملمح أساسي من ملامح هذا المشهد. ولأن مجمل تداعيات المشهد سيعطي فرصة بقاء وحياة للدولة القطرية، سواء في تنويعة التنسيق العربي العام أم تنويعة التجمعات الإقليمية، فإن هذه السياسات الاصلاحية ستحظى بفرصة مناسبة للتطبيق إلى أن تستنفد الشوط المقدر لها في نهايته. وهذا من شأنه أن يرفع مؤشرات النمو سواء في القطاعات الإنتاجية السلعية أم الخدمية. ومع التنبؤات العالمية بعودة ارتفاع أسعار النفط في منتصف التسعينات، سينصرف الجزء الأكبر من الفوائض إلى مجالات استثمارية سلعية. وهذا من شأنه أن يضيف إلى حجم الشرائح المتوسطة الجديدة، والطبقة الحديثة، ويبطىء من معدل نمو طبقة البروليتاريا الهلامية. وذلك عكس ما رأيناه في المشهد السابق.

كذلك نتوقع في ظل هذا المشهد، وخصوصاً مع تشجيع انسياب رؤوس الأموال الخاصة عبر الحدود القطرية، نمو الرأسمالية العربية، وتحولها تدريجياً إلى «طبقة برجوازية».

هذه النتيجة المحتملة، تعني بتعبير آخر أن المجتمع العربي في ظلّ هذا المشهد سيسرع من خطاه في بلورة تكويناته الطبقية الحديثة في جميع التجمعات العربية. فنمو الشرائح الوسطى الجديدة، ونمو الطبقة العاملة الحديثة، يكون عادة على حساب تقليص طبقة البروليتاريا الهلامية وطبقة الفلاحين والتكوينات الارثية التقليدية. وتتحول طبقة الفلاحين تدريجياً إما إلى طبقة «عمالية زراعية»، أو طبقة «برجوازية ـ زراعية» حديثة، ترتبط بالسوق الوطنية والقومية والعالمية، وتعتمد أساليب الزراعة والتنظيم والتكنولوجيا الحديثة، وحسب التجمع الاقليمي العربي الذي نقصده.

هذا التبلور الطبقي لن يعني، حتى في أحسن ظروف التوسع الاقتصادي، غياب التوتر والصراع الاجتماعيين. ولكنه يعني أن هذا الصراع سيدار بطرق مؤسسية رشيدة (المساومة الجماعية، الإضرابات، وضغط أصحاب المصالح على الهيئات التشريعية وعلى السلطة التنفيذية)، أكثر مما سيأخذ شكل الانتفاضات الحضرية والعشوائية العنيفة (والتي يكون عمادها في العادة البروليتاريا الهلامية).

٤ ـ المدينة العربية

سيستمر نمو السكان والمدن في الوطن العربي على معدلات ارتفاعه في العقدين

الأخيرين. وستكون معدلات النمو هذه أقل قليلاً في أقطار الحزام الشمالي (أي في تجمعي المشرق والمغرب، ومصر في التجمع النيلي)، منها في أقطار الحزام الجنوبي (تجمع الخليج، وجنوب التجمع النيلي).

إلا أن التكدس الحضري سيكون أقل قابلية للتفجر، مما رأيناه في المشهد الأول، وذلك نتيجة لبطء نمو البروليتاريا الهلامية، واتساع قنوات التعبير والمشاركة السياسية، واتساع قنوات الهجرة والحركة عبر الأقطار العربية.

باختصار، لا تتيح ملامح هذا المشهد لسياسات سكانية وحضرية رشيدة أن تتبلور أو تأخذ مداها في التطبيق. ومن ثم ستستمر معدلات النمو السكاني والتكدس الحضري، وستظل هناك قابلية للانفجار الحضري. ولكن الجديد في هذا المشهد هو أن ملامح وتداعيات المشهد الأخرى ستقلل من هذه القابلية.

سابعاً: المحصلة

السياق الاصلاحي العام لهذا المشهد، بما ينطوي عليه من زيادة منظمات المجتمع المدني، والنمو الاقتصادي، والتبلور الطبقي، واتساع قنوات التعبير والمشاركة السياسية، من شأنه أن يخفف من التوتر الاثني في الأقطار الأكثر تنوعاً (لبنان، العراق، السودان، سوريا، أقطار الخليج، موريتانيا). فمن ناحية تمثل زيادة التبلور الطبقي منافساً حقيقياً لاستقطاب واستغلال العصبية والولاء الاثني، ومن ناحية ثانية، فإن مشهد التنسيق والتعاون العربيين ينطوي على كبح نزعات الأنظمة القطرية في استغلال الخلافات والصراعات الاثنية بين بعضها البعض. كما أن التنسيق والتعاون من شأنهما أن يعطيا الوطن العربي قوة نسبية في التعامل الخارجي، تجعل من تدخل أطراف خارجية في الشؤون العربية الداخلية، بما في ذلك استغلال المسألة الاثنية، أمراً محفوفاً بالمخاطر أو باهظ الثمن.

على أن زخم هذا المشهد، مع ذلك، لن يسحب الفتيل تماماً من المسألة الاثنية، وهو لا يقدم اطاراً حضارياً شمولياً لحلها. ولكن مجمل ملامح المشهد تعطي الدولة قوة نسبية في التعامل مع احتمالات التمرد والعصيان والمواجهة المسلحة من ناحية، ومن ناحية أخرى تعظم من القنوات والبدائل المتاحة أمام التكوينات الاثنية، بالمحافظة على الحد الأدنى من مصالحها والمطالبة بحقوقها بشكل سلمي. وأخيراً، فإن نجاح أي من الأقطار أو التجمعات الإقليمية في بلورة صيغة فعالة للتعامل مع المسألة الاثنية من شأنه أن ينتقل، بالمحاكاة، إلى الأقطار والتجمعات الأخرى (مثلما حدث في تسوية أديس أبابا بالنسبة إلى جنوب السودان عام ١٩٧٣، وكذلك محاولة العراق لتسوية المسألة الكردية بعد ذلك بعامين).

ويضيف التوجه التنموي والإصلاحي لهذا المشهد، مع استمرار غياب المشروع

الحضاري المتكامل، بعض النتائج السلبية المحتملة، أولها، ظهور التنافس، وربما الصراع بين البيروقراطيات والتكنوقراطيات القطرية والاقليمية والقومية في الوطن العربي، على مناطق نفوذ وظيفية، أو حماية لمصالح فئوية وذاتية. وثانيها، احتمال أن يتلازم التبلور الطبقي مع أصول قطرية أو اقليمية خارج موطنها الأصلي في الوطن العربي. ونعني بذلك أن يؤدي، مثلاً، انسياب حركة عوامل الانتاج عبرالحدود القطرية إلى هيمنة فئة معينة من قطر معين على المقادير الاقتصادية في قطر أو اقليم آخر. من ذلك هواجس البحرانيين من الاجتياح السعودي لجزيرتهم بعد إنشاء الجسر البحري بين البلدين، ومن ذلك أن تهيمن البرجوازية الخليجية على المقدرات الاقتصادية في مصر أو تونس أو السودان، دون أن يكون لها شركاء محليون رئيسيون، أو هيمنة رجال المال المصريين على النشاط الاقتصادي في السودان. هنا يمكن بسهولة تحويل الصراع الاجتماعي المعتاد طبقياً، إلى صراع قطري شوفيني، يستعدي فيه الرأي العام المحلي، لا ضد الممارسة الطبقية لهذه الفئة أو تلك بصفتها الطبقية، ولكن بصفتها القطرية. وهذا يمكن أن ينتكس بالمشهد أو ببعض أهم ملامحه، بخاصة في ضوء ما ذكرناه عن دول الجوار والقوى العظمى في هذا المشهد التي يمكن أن تستغل الانتكاس.

وأخيراً، لا بد من التنويه بأن الطبيعة الإصلاحية لهذا المشهد، بمستوييه التنسيقي والتجمعي، تنطوي من ناحية على المصادرة الجزئية لاحتمالات التغيير الثوري. فحسن الجوار، ومحاولة إشاعة الطمأنينة لمصالح كل نخبة حاكمة، ينطويان على عدم دعم أي قطر لجماعات أو حركات ثورية في أقطار أخرى. ومن المحتمل، ان لم يكن من المؤكد، أن تكون الأجهزة الأمنية الداخلية في الأقطار العربية هي أول القطاعات وأكفأها في التنسيق والتعاون لاجهاض مثل هذه الحركات الثورية. ولكن هذه الطبيعة الاصلاحية، من ناحية أخرى، تزيد من بلورة وتفاعل القوى والمصالح التي يمكن أن تستهدف الوحدة العربية بكل ما يتصل بذلك المشروع من تحولية وثورية، خصوصاً في مجابهة تصعيد القوى الخارجية لاجهاض هذا المشهد.

ثامناً : السياسات والآليات

تقديم

يفترض المشهد الثاني درجة أعلى من الرشد والعقلانية في صنع القرار، والرغبة في تحسين الأوضاع من جانب النخب الحاكمة القطرية عما يسمح به تداعي المشهد الأول الذي يقف عند حد الاستسلام لعوامل التجزئة والتفتت، أو ـ على أحسن الفروض ـ محاولة احتواء العوامل التي تؤدي إلى مزيد من التردي ومواجهة مخاطر تفتيت بعض وحدات النظام العربي.
ومن ثم، فإن ما تم بيانه كسياسات ضمن ذلك المشهد الأول توقف عند حد العمل على إيقاف التدهور وإنقاذ ما يمكن إنقاذه. أما هذا المشهد الثاني، فإنه يفترض درجة أعلى من الرشد والعقلانية في صنع القرار، والرغبة في تحسين الأوضاع من جانب النخب الحاكمة، ووجود

التهيؤ لمزيد من التعاون العربي، يعبّر عن مرحلة أعلى من المبادرة العربية واتخاذ الموقع «الفاعل» في مسار الأحداث. إنه مشهد مستقبلي ممكن في الأجل المتوسط، ويمثل سبيلاً للخروج ـ عربياً ـ من الدائرة المفرغة للتردي والتشرذم. ويظل عدد من شروطه وارداً أو ممكناً، كما أنه يمثل مهمة مطروحة على السياسة العربية.

وهذا المشهد بطبيعته ليس امتداداً للوضع القائم، ولذلك، فإنه لا يحدث كامتداد طبيعي له، بل لا بد من جهود حتى يمكن الوصول إلى بداياته. كذلك، فإن آلية عمله تتطلب تعديلاً في الممارسات التي سادت في ظل محاولات التنسيق العربي على مدى العقود الأربعة السابقة. ولذلك فإن ما يتطلبه المشهد من سياسات وما يتبعه من آليات يصبح جزءاً عضوياً منه وليس مجرد ضابط لعدم انفلاته. وحتى نعالج هذا الجانب، نبدأ باسترجاع المنطق العام له.

١ ـ المنطق العام للمشهد الثاني

بادىء ذي بدء، ينبغي التأكيد على عدد من الأمور المتعلقة بالمنطق العام لهذا المشهد:

أ ـ انه يقوم على اعتبارات المنفعة الجماعية المتبادلة وأن قيامه لا يمثل تهديداً لسيادة الدول العربية القطرية. فهو ينطلق من وجود مجالات للترشيد والإصلاح دون هدر الخصوصيات أو تحدي الحساسيات القطرية.

ب ـ انه يقوم على أساس «الدافع المصلحي القطري» أي التكافؤ والمساواة بين الوحدات المكونة له ـ أكانت تجمعات إقليمية أم تنسيقاً جماعياً عربياً ـ ويتمثل ذلك في ضرورة شعور كل طرف بأنه يدخل في علاقة غير صفرية، أي أن مكاسبه تفوق خسائره. وفي حال احتمال تحقق خسارة مؤقتة لأحد الأطراف خلال المراحل الانتقالية، فإن المشهد يتطلب وجود آليات للتعويض. كما يتمثل ذلك في إيجاد صيغة لاتخاذ القرارات تضمن عدم انفراد طرف واحد أو عدد قليل من الأطراف بالهيمنة على اتخاذ القرار، دون أن يؤدي ذلك إلى الشلل وعدم الفاعلية كما حدث بالنسبة إلى بعض المنظمات العربية، ويمكن أن يختلف نظام التصويت في مجالس وهيئات التجمع وطريقته (صوت واحد لكل عضو أم اختلاف القوة التصويتية من عضو إلى آخر، والإجماع في مواجهة الأغلبية أو الأغلبية الخاصة) من مجال إلى آخر، وقد يختلف النظام في المرحلة الأولى لقيام التجمع عن مراحله المتقدمة.

ج ـ أنه يقوم على أساس التدرج في بناء العلاقات، وهو ما يعني البدء بالأمور الأقل خلافية وبالحد الأدنى المتفق عليه، ثم مع بناء زيادة الشعور بالثقة بين الأطراف المكونة للتنسيق الجماعي أو التجمع الاقليمي، يتم توسيع مجالات التعاون والتنسيق تدريجياً من خلال الاقناع والتفاوض وشعور الأطراف بالفوائد الصافية التي تتحقق من جراء ذلك. ويتضمن ذلك عدم استخدام أساليب الضغط والإكراه في اتخاذ القرارات في إطار هذا المشهد، وترشيد العلاقات

الاقتصادية وعدم استخدامها كأداة في الضغوط السياسية.

د ـ كما يتضمن أن كل قطر عربي سوف يشارك في هذا المشهد في الوقت الذي تسمح فيه ظروفه بذلك، وبالقدر الذي يستطيعه وفقاً لهذه الظروف. ويعني ذلك مثلاً أن التنسيق الجماعي العربي لا يفترض بالضرورة شموله لكل الأقطار العربية، وكذلك، فإن التجمعات الإقليمية لا تستلزم انضمام كل البلاد المفترض دخولها في الوقت نفسه أو الفترة نفسها. ولا يستلزم أن يكون الانضمام إلى كل مجالات التنسيق وبالدرجة نفسها. فالتجمع الاقليمي سوف يقوم بالتنسيق في عدد من المجالات ويمكن لأحد البلاد ـ لظروفه الخاصة ـ أن يشترك في بعض هذه المجالات دون غيرها[١٤].

هـ ـ انه يركز على بناء المؤسسات اللازمة وعلى إيجاد وتنشيط الآليات الضرورية لادارة العلاقات في إطار هذا المشهد. وذلك ضماناً لجدية العلاقات واستمرارها واستقرارها عبر فترة ممتدة. وكما سوف يتضح فيما بعد، فإن المشهد يتطلب قيام ثلاثة أنماط من المؤسسات: أولها لوضع السياسة لصنع القرار، وثانيها لفض النزاعات وتسوية الخلافات، وثالثها للرقابة والمحاسبة.

و ـ انه لا ينبغي النظر إلى التفريعتين النابعتين من هذا المشهد ـ التجمعات الاقليمية والتنسيق الجماعي ـ على أنهما بديلان مستقلان، أو مساران مختلفان للعلاقات العربية، بل على أنهما نمطان للعلاقات المتزامنة في إطار هذا المشهد. فكلاهما لا يستبعد الآخر، بل ان هناك علاقات ترابط وتكامل بينهما. فكما أوضحت الدراسات الخاصة بمحوري التنمية والوطن العربي والعالم، فإن التجمعات الإقليمية تحتاج إلى بعضها البعض، كما تترابط بفضل التنسيق الجماعي. فمن المرجح أن لا يستطيع التجمع الخليجي مثلاً حل معضلته الأمنية من دون التعاون مع تجمع وادي النيل، ومن ناحية ثانية، فإن الأخير لن يتمكن من تجاوز مشكلته الاقتصادية والمالية دون التعاون مع التجمع الخليجي.

٢ ـ السياسات اللازمة للمشهد

إذا انتقلنا إلى الشروط والسياسات الخاصة بهذا المشهد ينبغي التمييز بين نوعين من السياسات: سياسات ضرورية ولازمة للوصول إلى بدء قيام المشهد، وهي السياسات الخاصة بالإمكانية والتحقيق، وسياسات أخرى ضرورية ولازمة لاستمرار المشهد. إن أهمية التمييز بين هذين النوعين من السياسات ضرورية، ذلك أن السياسات التي ينبغي اتباعها للوصول إلى نقطة بدء مشهد ما ليست بالضرورة السياسات اللازمة نفسها لحماية المشهد واستمراره بعد قيامه.

---

(١٤) على سبيل المثال قد يكون من المتصور عدم دخول الأردن في مجال التنسيق العسكري الأمني ضمن إطار تجمّع المشرق العربي في المرحلة الأولى لانضمامه إليه، وذلك تحسباً من ضربة إجهاضية تقوم بها إسرائيل. كذلك من المتصوّر أن يكون للبنان وضع خاص في إطار هذا التجمّع.

والأرجح أن استمرار المشهد وتداعياته تتطلب سياسات إضافية لا تكون ضرورية أو مطلوبة في المرحلة السابقة لانشائه. كما أن السياسات المتبعة في المراحل الأولى بعد قيام المشهد من المرجح أن تتطور في المراحل اللاحقة وفقاً للتداعيات والآثار المترتبة عليه.

أ ـ السياسات الخاصة بالوصول إلى بداية المشهد

ترتبط هذه السياسات بالظروف والملابسات والشروط الضرورية لقيام المشهد، كما تم تناولها في الفصل الثالث من الكتاب، ويمكن تحديد هذه السياسات فيما يلي:

(١) سياسات تنبع من اعتبارات الضرورة الاقتصادية والضغوط التي تواجهها الدولة القطرية. بما يدفع النخب الحاكمة فيها إلى ضرورة التكيف معها وتمثل هذه الاعتبارات في إدراك حدود آفاق التنمية القطرية مع ظروف الاضطراب في أسواق المال العالمية، والقيود على فرص التصدير (البتروكيميائيات)، والضغوط على العمالة العربية في أوروبا، وتفاقم مشاكل الديون، مما يطرح المنطقة العربية كمجال للتعامل مع هذه القضايا وإيجاد حلول لها.

(٢) سياسات تتعلق بالتعامل مع التحولات السياسية والاجتماعية في البلاد العربية، وهي تختلف من بلد إلى آخر وفقاً لدرجة تطوره وظروفه. ففي بعض البلاد يتمثل هذا التطور في بروز شرائح اجتماعية مثقفة ذات توجهات حديثة ولديها تطلعات للمشاركة السياسية وذلك مع تبلور مؤسسات الدولة وعلاقاتها. وفي بلدان أخرى، يتمثل في ازدياد نشاط وفاعلية مؤسسات وهيئات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات واتحادات وجمعيات أهلية، وفي بروز معنى وقيم محاسبة النخبة الحاكمة بواسطة رأي عام نشط قطري أو قومي. ويؤدي هذا إلى ادراك النخب الحاكمة واحتمالات عدم الاستقرار السياسي.

(٣) سياسات تتعلق بالتعايش بين الحكومات العربية على اختلاف توجهاتها الاجتماعية والسياسية، مما يخلق مناخاً من الشعور بالاستقرار والثقة المتبادلة في العلاقات العربية. ويتضمن ذلك عدم رفع نظام عربي ما لشعار اسقاط النظم الأخرى، في الوقت الذي يسعى فيه للتنسيق معها، وتسويه النزاعات العربية القائمة، وتنشيط جامعة الدول العربية ومنظماتها.

(٤) سياسات تنبع من إدراك أن توازن القوى في حال التجزئة يؤدي موضوعياً إلى تحقيق التفوّق الاسرائيلي وأن تغيير هذا التوازن، وتغيير قواعد إدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، تتطلب جهداً جماعياً يفوق كل ما تسمح به تفاعلات مشهد التجزئة. يزيد من ذلك إدراك آثار السياسة الإسرائيلية فيما يتعلق بالمياه في المشرق العربي. ويمكن أن تقدم إسرائيل على فعل أو إجراء من شأنه خلق موقف يفجر المشاعر العربية الكامنة، ويعبىء الرأي العام في عديد من الأقطار العربية حول ضرورة اتخاذ موقف عربي تضامني، مثل قيامها بالطرد الجماعي

للفلسطينيين من الضفة الغربية.

(٥) سياسات تتعلق بمواجهة مخاطر خارجية من دول الجوار على الأجل المتوسط، لا يمكن حلها بإجراءات مؤقتة أو عاجلة مثل طلب حماية خارجية، وإنما تتطلب إجراءات هيكلية تؤدي إلى تغيير توازن القوى الاقليمي. أما بالنسبة إلى إسرائيل، فإن بدء المشهد يتطلب موقفاً يتم فيه تحييد دورها ويمنعها من القيام بضربة إجهاضية لمنع قيامه وبالذات بالنسبة إلى تجمع المشرق العربي (وخصوصاً بالنسبة إلى انضمام الأردن إليه).

(٦) سياسات تتضمن قدراً معقولاً من الاستقلال في إدارة البلاد العربية لحركتها الدولية، واتباع سياسات يكون من شأنها إدراك القوى الكبرى ذات المصلحة من المنطقة، وخصوصاً الدولتين العظميين. إن حدوث المشهد لا يتضمن تهديداً مباشراً لمصالحها، وذلك حتى لا تتحرك لمنع قيامه. ويزيد من احتمال ذلك غياب نزاعات عربية ـ عربية تستثمرها القوى الخارجية، كما يدعمه وجود توازن بين الدولتين العظميين في النظام العالمي، وكذلك أخطاء القوى الكبرى في المنطقة، مما يزيد من ادراك النخب العربية الحاكمة لحدود سياسة التحالف معها أو رهان مستقبلها بها.

(٧) ويتم التفاعل بين العناصر السابقة في شكل موقف عربي اقليمي دولي تتداخل فيه هذه (أو بعضها) وتتفاعل بما يسمح موضوعياً بإمكانية تحقق المشهد.

وكما ذكرنا سالفاً، فإن هذا المشهد يتضمن تفريعتين مترابطتين:

الأولى، تتعلق بالتجمعات الاقليمية؛ والثانية، بالتنسيق الجماعي العربي. وسوف نتناول فيما يلي السياسات الخاصة بشروط استمرار المشهد بفرعيه بحيث نميز بينهما عندما يقتضي الأمر ذلك، ونجمع بينهما عندما تكون السياسات متشابهة.

ب ـ السياسات الخاصة بالاستمرار في المشهد

يمكن التمييز تحليلياً ـ في هذه السياسات بين ثلاثة مستويات: المستوى الداخلي (اقتصادي وسياسي واجتماعي)، والمستوى الاقليمي، والمستوى الدولي، مع التأكيد على الروابط والتفاعلات التي تربط بين هذه المستويات، وأن كلًا منها يؤثر على الآخر ويتأثر به. وتهدف هذه السياسات في مجملها إلى الإبقاء على الشروط التي أدت إلى قيام المشهد وتطويرها، والإضافة إليها بما يدعم من العملية التكاملية بين الوحدات المكونة للتجمع الاقليمي أو للتنسيق الجماعي وتوسيع إطارها إلى مجالات جديدة.

(١) السياسات الاقتصادية

(أ) تفريعة التجمعات الاقليمية

- التنسيق بين الأنشطة التخطيطية لأقطار التجمع الاقليمي، بما يحقق الاستفادة من المزايا النسبية بكل قطر، في السوق والموارد وعناصر الانتاج.

- تكثيف الاستثمار في مشروعات البنية التحتية (طرق - مياه - كهرباء - اتصالات ومواصلات) بما يحقق مزيداً من الظروف الموضوعية لاتساع الأسواق وللتفاعل بين الوحدات المكونة للتجمع، وكذلك بين التجمعات.

- تنسيق السياسات السعرية والمالية والضريبية والنقدية بين أعضاء التجمع. ويستهدف ذلك التنسيق تعظيم التجارة وانتقال عناصر الانتاج بما يخدم مجمل أقطار التجمع، إضافة إلى مكافحة التضخم. وتتضمن آليات هذا التنسيق هيئة نقدية، قد تتمثل في مجلس لمحافظي البنوك المركزية لأعضاء التجمع. وفي مرحلة أعلى من التكامل قد يتم إصدار عملة مشتركة يتم تداولها على مستوى التجمع وهو ما يفتح الباب لتحولات نوعية في العلاقة بين الوحدات المكوّنة له.

- سياسات تفصيلية للشركات والمؤسسات العامة والخاصة والبنوك التابعة لوحدات التجمع «وللتجمع ذاته»، وتشجيعها على العمل في إطار التجمع ككل.

- تنسيق سياسات الطاقة بين أعضاء كل تجمع، وفي مرحلة لاحقة بين التجمعات.

- وأخيراً، استكمال كل ذلك بما يلزمه من مؤسسات واتحادات جمركية ومالية، للتنسيق والتكافل.

- ولا شك أن نجاح أي من هذه الآليات سوف يمهد بالضرورة، في الظروف العربية بالمشهد الثاني، إلى امتدادها إلى باقي التجمعات الإقليمية العربية.

(ب) تفريعة التنسيق الجماعي العربي

مدخل التنسيق الوظيفي الجماعي هو مدخل مطروح منذ فترة طويلة في إطار مجهودات العمل الاقتصادي العربي المشترك، وبصفة خاصة منذ انعقاد المؤتمر القومي للعمل الاقتصادي العربي المشترك في بغداد عام ١٩٧٨. ورغم تعدد البرامج والأنشطة والوثائق الهادفة لتحقيق قدر من التنسيق الوظيفي والجماعي العربي في قطاعات وأنشطة معينة، فإن الملاحظ أن قطاع العمل الاقتصادي العربي المشترك قد أصابه الشلل والتحلل خلال السنوات الأخيرة الماضية.

ولذا، فإن تشغيل هذا المشهد الفرعي في الواقع العملي، وفي إطار المشهد الثاني،

لا بد أن يستند بشكل واضح إلى منطق «المصالح والمنافع المادية المتبادلة» بين الأقطار العربية المشتركة في المجهودات التنسيقية والتكاملية، إذ ان «المصلحة القومية» في مجال النهوض والتطور لا بد أن تتقاطع وتتشابك مع مصالح ومنافع قطرية محدّدة كما تعرفها وتفهمها النخب الحاكمة الراهنة في إطار المشهد الثاني، الذي يعترف بأهمية النظرة والمصلحة القطرية، ولكنها تدفع بها لكي تصب في وعاء أكبر يحقق قدراً من المنافع القومية (أو الجماعية) التي سوف تعم آثارها بدرجات مختلفة على الأقطار المختلفة.

ويبدو لنا أن تفريعة «التنسيق الجماعي الوظيفي» ـ في إطار المشهد الثاني ـ لن تنشأ في فراغ، بل لا بد أن تواكب وتساند التفريعة الأولى ـ في إطار المشهد نفسه ـ الخاصة بنشوء التجمعات الإقليمية فيما بين الأقطار المختلفة. إذ ان «الوحدات التجمعية» الأكبر التي تتجاوز الأوعية والكيانات القطرية يمكن لها أن تدخل في مفاوضات ومساومات أوسع أفقاً وأرحب رؤية بخصوص مجهودات التنسيق الوظيفي والتكامل القطاعي على صعيد المنطقة العربية. ومن هنا كانت ضرورة التأكيد على أن أحد شروط الامكان (أو التحقق التاريخي) لهذه التفريعة من المشهد الثاني هو تبلور الاتجاه واطراد الحركة في مجال نشوء «التجمعات الإقليمية» على النحو الذي توضحه «التفريعة الأولى» من المشهد الثاني.

وفي ظل الأوضاع والتضاريس العربية الراهنة، فإن «التجمع الاقليمي» الوحيد القائم هو مجلس التعاون الخليجي الذي يضم بلدان الخليج النفطية وقد شرع في استكمال آلياته ومؤسساته. وليس هناك من شك أن نشوء مجلس التعاون الخليجي هو تجسيد لنتائج وتداعيات الحقبة النفطية التى لفت المنطقة العربية في طياتها خلال السنوات العشر الماضية. ورغم الأزمة المالية التي تمر بها حالياً بلدان الخليج النفطية ـ وعلى رأسها السعودية ـ نتيجة انخفاض العوائد النفطية وتآكل الفوائض المالية في الخارج، فإن هذه الأزمة سوف تخفّ حدتها عند منتصف التسعينات مع تحسن أوضاع سوق النفط العالمي واحتمال استعادة منظمة الأوبك لزمام المبادرة على النحو الذي سبق شرحه في الفصل الرابع وبشكل أكثر تفصيلاً في الكتاب الخاص بمحور «التنمية العربية» في هذا المشروع.

وخلاصة القول هنا، ان بلدان مجلس التعاون الخليجي ستظل قوة مالية يعتد بها في ساحة العمل العربي المشترك لسنوات طويلة وذلك يعتبر عنصر قوة وعنصر ضعف في آن واحد. ففي الوقت الذي توجد فيه مجموعة من البلدان العربية تتمتع بأوضاع مالية أفضل نسبياً من بقية مجموعات البلدان العربية، التي ترزح تحت عبء المديونيات الخارجية المتصاعدة والعجز المزمن في موازين المدفوعات، فإن النخب الاقتصادية والمالية في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي تحكمها نظرة اقتصادية ومالية تهتم بدرجة كبيرة باعتبارات السوق العائد والربحية، وهي نظرة تطغى عليها الروح «العملية والمباشرة» التي قد تتناقض في بعض

الأحيان مع منطق قطاع العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي يركز على قبول التضحيات المالية الآنية والتمتع بالمنافع الاقتصادية الآجلة.

إن التشغيل الكامل والناجح لهذه التفريعة من المشهد الثاني، القائم على التنسيق الوظيفي والجماعي العربي في قطاعات وأنشطة بعينها، يتطلب على الأقل وجود «تجمعين أقليميين» في الساحة العربية. أي لا بد أن ينشأ «تجمع اقليمي» آخر «تجمع بلدان المشرق العربي» أو «تجمع وادي النيل» إلى جوار تجمع «مجلس التعاون الخليجي» لكي يتم توزيع الأعباء بين التجمعين وتحقيق نوع من «الموازنة التاريخية» بين اعتبارات الربحية المالية الآنية والمنافع الجماعية الآجلة كما سبقت الإشارة.

ولكن تشغيل هذه التفريعة من المشهد الثاني يجب ألا ينتظر حتى ينشأ تجمع اقليمي آخر بجوار التجمع الخليجي، لكي يتحقق الزخم اللازم لدفع مجهودات وبرامج التنسيق الوظيفي والجماعي إلى أقصى مدى ممكن. بل يمكن لمجهودات التنسيق الوظيفي الجماعي أن تبدأ في ظل وجود تجمع وحيد هو التجمع الخليجي، ولن يكون لذلك الوضع من انعكاسات سوى في مجال اختيار وتنشيط مجالات معينة للتنسيق الوظيفي والجماعي، التي تعتبر «أولى بالرعاية». إذ سوف تختلف المعايير التي تحدد الأسس وترتب الأولويات في مجال التمويل والدعم المادي.

ودعونا نوضح باديء ذي بدء المجالات الرئيسية التي يمكن أن تصب منها مجهودات وبرامج التنسيق الوظيفي على الصعيد العربي، وعلاقة تلك المجالات بتفضيلات افتراضية لـ «تجمعات اقليمية» معينة. إذ سوف تختلف نظرة كل «تجمع اقليمي» بلا شك إلى مدى أهمية وحيوية «قطاع» أو «برنامج تنسيق وظيفي» بالنسبة إلى آفاق تطوّرها ودفع عجلة التقدم لديها، وبالتالي، سوف تختلف درجات الحماسة النسبية وتتفاوت الرغبة في التضحية بالموارد من حالة إلى أخرى. ولذا، قد يكون من المفيد، على سبيل الإيضاح، إبراز طبيعة «التقاطعات» الممكنة بين البرامج والأنشطة ـ محل التنسيق الوظيفي بجهد جماعي عربي ـ وبين تفضيلات واهتمامات بلدان «التجمعات الاقليمية» المختلفة التي تفرض التفريعة الأولى من المشهد الثاني قيامها. وقد قمنا بتركيب «مصفوفة إيضاحية» لغرض تبيان تلك التقاطعات على النحو الموضح في المصفوفة المصاحبة، حيث تعبر علامة (×) عن درجة اهتمام متواضعة، وعلامة (× ×) عن درجة اهتمام عالية، وعلامة (× × ×) عن درجة اهمام قصوى، بينما تعبّر العلامة (°) عن عدم الاهتمام بهذا المجال من النشاط.

ففي ضوء هذه الصورة التوضيحية، يمكن لنا القول ان هناك ثلاثة مجالات أساسية تحظى بالأولوية والرعاية بالنسبة إلى تفضيلات «التجمع الخليجي»، وهي :

(١) برامج الأمن الغذائي والتنمية الزراعية.

(٢) قطاع النفط والطاقة.

(٣) برامج التصنيع الحربي.

يلي ذلك اهتمام بدرجة أقل، بالقطاعات والبرامج التالية:

(أ) شبكات الطرق والمواصلات والاتصالات.

(ب) قطاع المقاولات المدنية.

(ج) برامج التربية والتعليم وتطوير الموارد البشرية.

ويلاحظ أن هذه «المجالات الستة» تحقق نوعاً من المصالح المتبادلة والمشتركة بين بلدان «التجمع الخليجي» من جهة، وبقية البلدان العربية الساعية للتنسيق الوظيفي والجماعي من ناحية أخرى. ولا يهم في هذه الحالة أن تشمل عمليات التنسيق الوظيفي والجماعي جملة البلدان العربية، بل يكفي أن تبدأ مجهودات التنسيق الوظيفي بأي مجموعة من البلدان العربية المهيأة لهذا الغرض (كنواة)، ثم ينضم إليها من يريد من البلدان بعد ذلك في ضوء ما تسفر عنه مجهودات وبرامج التنسيق الوظيفي من نتائج وثمار ملموسة.

مصفوفة توضح «التقاطعات» بين برامج وأنشطة التنسيق الوظيفي وتفضيلات «التجمعات الاقليمية»

التجمعات / البرامج والأنشطة	التجمّع الخليجي	تجمّع «المشرق العربي»	تجمّع «وادي النيل»	تجمّع «المغرب العربي»
١ ـ برامج الأمن الغذائي والتنمية الزراعية	×××	××	××	×
٢ ـ قطاع النفط والطاقة	×××	×	×	×
٣ ـ برامج التصنيع الحربي	×××	×××	×××	×
٤ ـ برامج التصنيع الثقيل	•	×	×	×
٥ ـ برامج التصنيع الخفيف	×	××	××	××
٦ ـ برامج التعلّم وتنمية الموارد البشرية	××	××	××	××
٧ ـ شبكات المواصلات والاتصالات	××	××	××	×
٨ ـ برامج تطوير التكنولوجيا والبحث العلمي.	×	×	×	×
٩ ـ قطاع المقاولات المدنية	××	××	××	×
١٠ ـ التنسيق في مجال المديونيات الخارجية	•	×	××	××

(ب) ـ ١ : القطاعات والأنشطة (ذات الأولوية)

تأسيساً على ما سبق يجدر بنا أن نشير بشكل موجز هنا إلى أهم العناصر التي يمكن أن تتضمنها برامج التنسيق العربي عبر القطاعات والأنشطة «ذات الأولوية» في ضوء الفرز السابق:

(١) برامج الأمن الغذائي والتنمية الزراعية

تعتبر وثيقة استراتيجية الأمن الغذائي في البلدان العربية (الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام ١٩٧٧) نقطة البدء المنطقية لتصميم برامج التنمية الزراعية والأمن الزراعي العربي الجماعي في اطار المصالح القطرية والتجمعية المحددة. ويعتبر «العنصر التمويلي» ذا أهمية خاصة في هذا المجال، حيث تحتاج هذه البرامج لاستثمارات كثيفة في البداية لبناء البنية التحتية واستكمال مشروعات الري والصرف اللازمة. ورغم قيام بعض بلدان التجمع الخليجي ـ وعلى رأسها السعودية ـ بمجهودات كبيرة لتحقيق قدر هائل من الاكتفاء الذاتي في مجال انتاج الحبوب، فإن حجم الهدر للموارد المالية وارتفاع الكلفة الانتاجية ومخاطر زحف التصحّر في المستقبل تستدعي ان تكون «التوجهات المستقبلية» في مجال تحقيق الأمن الغذائي الخليج هي في اطار عربي أوسع.

وفي المقابل، تتمتع بعض البلدان بإمكانات توسع زراعي كبيرة، على رأسها السودان، ولكن تحتاج لتمويل استثماري كبير لا تقوى عليه بلدان المشرق أو المغرب المرشحة لهذا الدور. ويمكن هنا أن تلعب «الاستثمارات الخليجية» دوراً مهماً وحاسماً في مجال استغلال الطاقات والامكانات الزراعية المتاحة، على صعيد بعض الأقطار العربية، وفقاً لاعتبارات «الكلفة والعائد». ولعله من الواضح أن بلدان الخليج لن تسارع لتمويل برامج للتنمية الزراعية في السودان، في ظل عدم استقرار الأوضاع السياسية في الشمال واستمرار القلاقل والحرب الأهلية في الجنوب. ويكاد يكون الشرط الأول اللازم في هذا المجال هو ضمان أمن واستقرار السودان في اطار تجمع اقليمي أكبر يضم «مصر والسودان» على الأقل، والأفضل أن يتسع ليضم ليبيا.

(٢) قطاع النفط والطاقة

يعتبر قطاع النفط والطاقة القطاع الرئيسي والمحرك لاقتصادات بلدان «التجمع الخليجي»، ولذا، فإن أقطار هذا التجمع لها مصلحة اصيلة وأكيدة في تطوير هذا القطاع وترشيد ادائه من خلال مجهودات التنسيق العربي الجماعي في اطار منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

ولعل هناك اقتناعاً متزايداً بضرورة ترشيد الاستثمارات في مجال التنقيب والاستكشاف، وزيادة الاستفادة من الغاز الطبيعي، وتطوير مصادر بديلة للطاقة، وترشيد عمليات التوسع في

طاقات التكرير للنفط، في وجه الأزمة الخانقة التي تواجهها منتوجاتها في أسواق التصدير العالمية. ومن الواضح أيضاً، أن هناك حدوداً لامكانات التنسيق والترشيد في إطار «خليجي ضيق»، ولاسيما في مجال الاستكشاف وتسويق منتوجات البتروكيميائيات ومد أنابيب النفط، وان الإطار العربي يمثل الإطار الطبيعي للتنسيق للاستفادة من وفورات الحجم ومزايا السوق العربية الواسعة والممتدة.

ويرتبط بذلك ترشيد قضايا استهلاك الطاقة التجارية بأنواعها للإقلال من الفاقد والضياعات وتخفيض الضغط على النفط الخام لأغراض الاستهلاك المحلي. وهنا تكتسب فكرة «الشبكات الكهربائية الموحدة» ـ التي تربط الشبكات القطرية بعضها ببعض ـ أهمية كبرى بهدف خفض الفاقد والضياعات في استهلاك الكهرباء على الصعيد القطري.

وليس هناك من شك أن عمليات التنسيق الجماعي في قطاع النفط والطاقة على الصعيد العربي تكسب البلدان العربية المنتجة والمصدرة للنفط ـ في مجموعها ـ قوة تساومية أكبر في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، ولا سيما في مجال التعامل مع الشركات الدولية العملاقة والبلدان الصناعية المتقدمة.

(٣) برامج التصنيع الحربي

تكاد تكون قضية «التصنيع الحربي» بمثابة القضية النموذجية التي توضح أهمية مجهودات التنسيق العربي الجماعي، فتلك مسألة حساسة وحيوية لكل قطر عربي على حدة، ولكن تظل فوق طاقة أي قطر عربي بمفرده مهما أوتي من طاقة وإمكانات. ومقومات مثل هذه البرامج للتصنيع الحربي هي: الاستثمارات المالية الكثيفة ـ الخبرات والمهارات الصناعية العمالية والإدارية ـ التكنولوجيا الخاصة بالانتاج والصيانة. ومن الواضح بجلاء أن هذه المقدرات والإمكانات لا تتجمع لدى بلد عربي واحد، بل هي موزعة بين مجموعة بلدان عديدة. ولعل الظروف المثلى لنجاح وتطوير «صناعة حربية» عربية، تتحقق عندما تتعاون بلدان «التجمع الخليجي» مع بلدان «التجمع المشرقي» و«تجمع وادي النيل»، لإنشاء سلسلة متكاملة من الصناعات الحربية والأسلحة والذخائر المرتبطة بها.

ولكن لا بأس من أن تبدأ مجهودات التصنيع الحربي بحلقات متواضعة في بداية الطريق، مستفيدة من أخطاء وسلبيات تجربة «هيئة التصنيع العسكري العربية» سواء في مجال استخدام التكنولوجيا الوافدة، أم توطين الصناعات وتوزيع المكاسب والمغارم. إذ ان المطلوب تحقيقه في اطار هذا المشهد، هو بداية حقيقية لصناعة حربية عربية ـ مهما كانت متواضعة ـ وليس مجرد عمليات لتجميع المعدات العسكرية في ظل تراخيص أجنبية، دون امتلاك زمام المبادرة في مجال التطوير والتحوير التكنولوجي حماية للأمن القومي العربي.

(أ) شبكات الطرق والمواصلات والاتصالات

رغم أن معظم بلدان «التجمع الخليجي» قد استكملت مشروعات البنية التحتية لديها، فإن هناك حاجة ماسّة لربط شبكات طرق والمواصلات البرية والحديدية ونظم الاتصالات السلكية واللاسلكية، على الصعيد العربي، لما لذلك من فوائد اقتصادية كبرى في مجالات التجارة وتدفقات السلع والأفراد والقوات العسكرية في ظروف الأزمات والطوارىء. وتعتبر البدايات الطيبة في هذا المجال، مثل «جسر البحرين» الذي يربط بين السعودية والبحرين، و«جسر العقبة ـ نويبع» الذي يربط بين مصر والأردن خير دليل وشاهد على أهمية وحيوية عمليات التنسيق الوظيفي في هذا المجال على الصعيد العربي.

وتعتبر دراسات الجدوى التي قام بها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، في مجال مشروعات البنية التحتية وشبكات الطرق والمواصلات ونظم الاتصالات على الصعيد العربي، نقطة البدء الطبيعية التي يجب أن يسترشد بها أي برنامج للتنسيق الوظيفي العربي في هذا المجال، إذ ان مأساة البلدان العربية ـ كما نلمسها عند بداية المشهد ـ هي أنه على الرغم من أن بعض الأقطار العربية قد نجح في تحقيق بعض الربط في طرق المواصلات والاتصالات مع العالم الخارجي، فإن كثافة الربط والاتصالات داخل القطر الواحد وفيما بين البلدان العربية ما زالت ضعيفة ومحدودة.

(ب) قطاع المقاولات المدنية

هناك اعتراف متزايد بأن هناك اتجاهاً للإبطاء في مجال أعمال ونشاط المقاولات المدنية على الصعيد العربي عموماً، وعلى الصعيد الخليجي خصوصاً، وذلك بعد انحسار فورة البناء والتشييد. ورغم ذلك، سيظل هناك حجم مهم لنشاط قطاع المقاولات المدنية في البلدان النفطية وغير النفطية على السواء، مما يستدعي قدراً أكبر من التنسيق الوظيفي الجماعي على الصعيد العربي للإقلال من الضياعات والتبديد في الموارد، وربط التصميمات والهياكل ربطاً عضوياً بخصائص البيئة مما يخفض من التكاليف ومن حجم المكون الأجنبي.

ولا شك أن الظروف والملابسات التاريخية التي ترافق بداية «المشهد الثاني» تعتبر مؤاتية لهذا الغرض. فتحول البلدان النفطية الخليجية من مرحلة «الوفرة المالية» إلى مرحلة «الترشيد والتدقيق المالي» لا يسمح بهامش للضياع والتبديد على النحو الذي ساد في مجال عقود المقاولات المدنية خلال السنوات العشر الماضية. وهذا يستدعي بدوره، إعادة النظر في الاعتماد المفرط على شركات المقاولات الأجنبية، وتهميش دور الخبرة المحلية، إذ إنه من الصعب إنكار أن هناك خبرات وطاقة تنفيذ وإنشاء متوافرة لدى قطاع المقاولات المدنية العربية في بلدان عربية عدة، ولكنها طاقات مبعثرة تحتاج لمزيد من التجميع والتوحيد والترشيد

والتنظيم في شكل مقاولات عربية دولية النشاط، مجهزة بأحدث المعدات والتسهيلات وقادرة على إنجاز العقود الضخمة والكبيرة.

(ج) برامج التربية والتعليم وتطوير الموارد البشرية

يحتل هذا القطاع مكاناً حيوياً ـ بل حاكماً ـ في مسيرة التنمية العربية، ولذا فإن دوره الرئيسي والرائد لن يتحقق ضمن سلم الأولويات إلّا في إطار المشهد الثالث: «مشهد الوحدة». ولذا، فإن مكانة قطاع تطوير «الموارد البشرية» في إطار المشهد الثاني، لن تخرج عن دائرة المصالح المتبادلة الملموسة فيما بين البلدان المشاركة في مجهودات التنسيق الجماعي في هذا المجال.

وهناك مجال متسع لتحقيق بعض التقدم على بعض المحاور التي تهم بلدان الخليج «ذات الطاقة المالية» والبلدان العربية الأخرى المشرقية والمغربية «ذات الطاقة البشرية المدربة» يمكن ذكر أهمها على النحو التالي:

ـ تحقيق التنسيق في مجال التعليم والتدريب المهني بما يؤدي لتحقيق بعض الوفورات والكفاءة في العملية التدريبية والتعليمية.

ـ تحسين آليات انتقال الأيدي العاملة فيما بين البلدان العربية، من خلال تحسين نظم معلومات وطرق أداء «سوق العمل العربي»، مما يسمح بمزيد من المواءمة بين هياكل الطلب وهياكل العرض للعمالة، على صعيد كل قطر على حدة، وعلى الصعيد العربي عموماً، منعاً لحدوث اختناقات وفوائض في بعض المهارات والكفاءات الحرجة.

ـ تجميع وتنظيم الطاقات العلمية والبحثية، بهدف ترشيد سبل وآليات نقل وتطوير التكنولوجيا الوافدة، وابتداع صنوف من التكنولوجيا المحلية كلما تيسر ذلك.

(ب) ـ ٢: في الآليات

إن تحديد مجالات الحركة والتنسيق الوظيفي على الصعيد الجماعي العربي، وفقاً للمعطيات السياسية الاقتصادية السائدة عند لحظة «فتح الستار» عن المشهد الثاني، لا يضمن بالضرورة وبشكل تلقائي نجاح هذه المجهودات، بل إن الأمر يستدعي رؤية واضحة لمجموعة الآليات والمؤسسات التي سوف تسهر على تنفيذ ومتابعة مجهودات التنسيق الوظيفي الجماعي ودفعها قدر الإمكان ـ وحسبما تسمح الظروف ـ نحو آفاق أرقى. ولحسن الحظ، فإن المشهد الثاني (بتفريعته الثانية) لا يبدأ من فراغ في هذا المجال، بل لعل العديد من المؤسسات والمنظمات العربية المتخصصة التي تملأ الساحة العربية، والمتوارثة من خلال «مشهد التجزئة»، لن تأخذ كل الوزن الذي يليق بها وتخرج من حالة العقم والشلل المصابة بها إلّا في

ظل «المشهد الثاني»، على النحو الذي سوف نفصله فيما يلي :

- إحياء دور **الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي** - التي ولدت من أحشاء الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي - من خلال تصميم برامج متنوعة لأحزمة الأمن الغذائي من حيث الموطن ومن حيث طبيعة العائد التجاري المتولد عنها.

- تطوير دور «منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول» (أوابك) لكي **تصبح حقيقة منظمة عربية للطاقة** (وليس فقط بموجب توصيات لا تنفذ حتى شكلياً) تهتم بقضايا وبدائل الطاقة عموماً، في عصر ينحسر فيه تدريجياً دور النفط، وفي ضوء توصيات وتوجيهات مؤتمرات الطاقة العربية، لتكون جهة التنشيط والتخطيط والمتابعة لمجهودات التنسيق الجماعي في قطاع النفط والطاقة.

- إنشاء **مجلس عربي للموارد المائية** من البلدان العربية التي تسعى لتنسيق سياساتها المائية. وينسق هذا المجلس مع المجالس الإقليمية المماثلة للتجمعات العربية وكذلك مع دول الجوار (باستثناء إسرائيل).

- إنشاء هيئة جديدة لـ **«التصنيع الحربي العربي»** - مع احتمال تغيير دولة المقر - بمشاركة نشطة من مصر والعراق وبلدان الخليج لكي تنهض على أسس علمية واقتصادية سليمة، بعيداً عن جو المشاحنات والمنازعات القطرية والإقليمية ووفقاً لاتفاقية تأسيس جديدة تأخذ هذه الأمور بعين الاعتبار. وتكون هذه الهيئة الجهة التي تتولى التخطيط والتنسيق لقطاع التصنيع الحربي العربي.

- تنشيط وتطوير دور **«اتحاد المقاولين العرب»** في مجال الإشراف على مجهودات التنسيق الجماعي في قطاع المقاولات المدنية، وتسهيل عملية ولادة شركات مقاولات عربية عملاقة «دولية النشاط».

- الدعم المالي والتطوير لأساليب عمل **«مؤسسة التشغيل العربية»**، بهدف استكمال برنامجها في مجال تطوير نظام لمعلومات سوق العمل العربي، وفتح مكاتب ووكالات تشغيل تابعة للمؤسسة في جميع الأقطار العربية لتحقيق أكبر قدر من المواءمة بين هياكل العرض والطلب للعمالة حسب درجات المهارة المختلفة فيما بين البلدان العربية.

- إنشاء **«مركز عربي لنقل وتطوير التكنولوجيا»** ليكون الجهة المنوط بها الإشراف على مجهودات التنسيق الجماعي في مجال نقل وتطوير التكنولوجيا إلى البلدان العربية المختلفة، وفقاً لأفضل الشروط التساومية الممكنة.

- تنشيط دور **اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية**، لكي يضمن وينشط

انسياب رؤوس الأموال الخاصة إلى قطاعات التنسيق الوظيفي، تكميلاً للتدفقات المالية الرسمية، وبالتنسيق مع مؤسسة ضمان الاستثمار العربية تحقيقاً لهدفي الربحية والأمان التي تحكم تدفقات رأس المال الخاص.

ـ تطوير دور صندوق النقد العربي، لكي يلعب دوراً متزايداً في مجال تنظيم عمليات الدفع والمقاصّة بين البلدان العربية المختلفة والتجمعات الإقليمية في علاقتها بمجهودات التنسيق الوظيفي الجماعي.

ـ تغيير نظام التصويت داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ـ التابع لجامعة الدول العربية ـ بحيث يكون التصويت بالأغلبية وليس بالإجماع منعاً لحدوث شلل وإعاقة لمجهودات التنسيق الوظيفي على الصعيد العربي على النحو الذي شهدناه وخبرناه خلال السنوات العشر الماضية.

ـ رفع كفاءة أداء المنظمات العربية المتخصصة القائمة من حيث تحديد بلدان المقر والأشخاص الذين يتولون المسؤوليات الرئيسية لهذه المنظمات وفقاً لمعايير وأسس موضوعية، بعيدة عن الاعتبارات الضيقة والضغوط والترشيحات الحكومية.

ـ تطوير دور الاتحادات النوعية العربية لكي تلعب دوراً محفّزاً وهادياً، منذ البداية، في مجال التنسيق الوظيفي، وترشيد مجهودات العمل العربي المشترك في قطاعات وأنشطة معينة لتوسيع دائرة المشاركة الشعبية والمهنية في هذا الصدد.

(٢) المؤسسات والأنشطة السياسية

أحد دروس الماضي الرئيسية هو الخطورة المترتبة على غياب المؤسسات بما يرتبط بذلك من غلبة الأهواء الشخصية وغياب المعايير الموضوعية لاتخاذ القرار وتقويم الأداء وتجنيد الكوادر، وما يؤدي إليه ذلك من انتكاسات وتعثرات. لذلك، فإن مجموعة السياسات التالية ترتبط ببناء شبكة المؤسسات الضرورية لضمان فعالية واستمرار الأنشطة التي تتم في إطار هذا المشهد.

(أ) إنشاء مؤسسات وآليات لوضع السياسة ولصنع القرار على مستوى التجمع، وذلك لإدارة العلاقات بين الوحدات. ويتضمن ذلك اجتماعات قمة تقوم بالتخطيط العام وتحديد الأولويات والتعامل مع القضايا السياسية، ولجان وزارية متخصصة لوضع برامج وخطط العمل والإشراف على تنفيذها. أما بالنسبة إلى التنسيق الجماعي العربي، فإن ذلك يتم من خلال الجامعة العربية ومنظماتها وهيئات العمل العربي المشترك مما سبق شرحه في الجزء الخاص بالآليات.

(ب) إنشاء مؤسسات وآليات للرقابة على الأعمال والأنشطة التكاملية في نطاق التجمع. ويختلف شكل هذه المؤسسات من تجمع إلى آخر وفقاً لطبيعة النظم السياسية فيه. فقد تأخذ ـ في حدها الأدنى ـ شكل مجلس استشاري أو مجلس للشورى، وقد تأخذ شكل هيئة نيابية منتخبة لتكون بمثابة السلطة التشريعية في الأمور المتعلقة باختصاصات التجمع. وفي المرحلة الأولى من الأرجح أن تكون هذه الهيئة مختارة من بين أعضاء المجالس النيابية القائمة في وحدات التجمع، ولكن في مرحلة لاحقة قد يتم اختيار برلمان التجمع بواسطة انتخاب مباشر يتم في وحدات التجمع لهذا الغرض.

(ج) إنشاء مؤسسة قضائية لفض النزاعات القانونية التي قد تنشأ بين الوحدات المكونة للتجمع، والتي قد تتمثل في شكل محكمة عدل إقليمية وتتوافر لها شروط الحصانة القضائية لهذا النوع من المحاكم. وبالنسبة إلى التنسيق الجماعي العربي يتطلب الأمر وجود هيئات لتقوم بهذا الدور[١٥].

(د) إعادة النظر في التشريعات والقوانين واللوائح والنظم الموجودة في كل بلد بما يسهل عملية انسياب عناصر الإنتاج داخل كل تجمع.

(هـ) مزيد من التنسيق والأنشطة المشتركة بين الهيئات والنقابات والاتحادات الأهلية، التي تمثل فعاليات شعبية وتطوعية، وبناء المؤسسات اللازمة لإدارة تلك العلاقات.

(و) الاستمرار في توسيع دائرة المشاركة السياسية، بما يسمح بالتعامل السلمي مع القوى المعارضة للتجمع أو المتحفظة على بعض أنشطته، وبالذات تلك التي قد تتهدد مصالحها، وذلك لاشعارها بوجود قنوات شرعية وقانونية للتعبير عن الرأي وللدفاع عن المصالح مما لا يحولها إلى قوى معادية، ولا يضطرها للجوء إلى أساليب غير قانونية. وتزيد أهمية هذا الاعتبار بالنسبة إلى الجماعات الاثنية بمختلف أنواعها.

وفي مرحلة متقدمة من نشاط التجمع، يبدأ التنسيق لإيجاد التشابه بين مؤسسات المشاركة السياسية في وحدات التجمع.

(ز) التنسيق في السياسات الأمنية والدفاعية، ويتضمن ذلك القيام بتدريبات عسكرية مشتركة، ومناورات مشتركة، وإقامة قيادة مشتركة لبعض الأغراض المتصلة بأكثر من عضو من أعضاء التجمع، وإنشاء قوة دفاع موحدة للتجمع. وبالنسبة إلى بعض التجمعات يتضمن ذلك التنسيق في مجال صناعة السلاح.

---

(١٥) ويمكن الاستفادة من تجربة منظمة الأوابك في هذا الصدد.

(٣) السياسات الاجتماعية

(أ) بالنسبة إلى التجمعات الإقليمية. تحقيق الانسياب في انتقال البشر، وذلك باقرار حق الانتقال بين وحدات التجمع بالبطاقة الشخصية وتخفيض أسعار السفر بينها. وكذلك إقرار حقوق الإقامة والعمل والتملك للمواطنين من أعضاء وحدات التجمع. وليس من المتصور أن يحدث ذلك مرة واحدة أو في الوقت نفسه بالنسبة إلى كل الوحدات، بل ـ وفقاً لمنطق المشهد ـ يتم ذلك تدريجياً وفي إطار مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد. فحق العمل مثلاً يمكن أن يكون في بعض المجالات دون غيرها، ووفقاً لظروف العمالة وسوق العمل. وكذلك حق التملك يمكن أن يسمح به في بعض المجالات دون غيرها. ويكون البدء بما يمكن الاتفاق عليه ثم يتم تطوير ذلك تدريجياً مع توطيد أركان التجمع واستعداد الوحدات لذلك.

(ب) وبالنسبة إلى مناطق التخوم العربية مع دول الجوار الجغرافي، من الضروري العمل على مواجهة التخلخل السكاني فيها، وضمان الوجود البشري العربي بكثافة تحفظ الهوية. ينطبق ذلك على الخليج وجنوب السودان وموريتانيا، ويتم عبر تشجيع المواطنين في إطار التجمع على الانتقال إلى هذه المناطق وتقديم الحوافز اللازمة لذلك، وتجنيس مواطنين عرب يعيشون في إطار التجمع للإقامة فيها.

(ج) فيما يتعلق بتحقيق الانتماء للتجمع وبلورة هوية جماعية لأعضائه، من الضروري في مرحلة متوسطة أن يصدر التجمع هوية سفر موحدة.

(د) يرتبط بما تقدم دور أجهزة التنشئة في تحقيق الانتماء الجماعي، ويتطلب ذلك توحيد المناهج الدراسية، وبالذات في مجال التاريخ والاجتماعيات. وأن يتم مزيد من التنسيق بين أجهزة الإعلام (صحافة ـ إذاعة ـ تلفاز) ويكون ذلك بعدة طرق وفقاً لظروف كل تجمع. فقد يكون منها إنشاء أجهزة إعلامية خاصة بالتجمع، وقد يكون بضمان استقبال محطات الإذاعة والتلفاز الخاصة بكل قطر في باقي وحدات التجمع، وقد يكون بإعداد برامج إذاعية وتلفزيونية يتم إذاعتها أو بثها في كل الوحدات، وقد يكون بإنشاء وكالة أنباء للتجمع.

(هـ) التعاون بين الجامعات في مجالات البرامج والمناهج والشهادات، والتنسيق بين مؤسسات البحث والتطوير بحيث يتحقق تقسيم العمل بينها وتخصص كل منها في مجال معين، ضماناً لعدم تفرق الجهود وتكرار العمل، ولتعظيم الاستفادة من الموارد. وقد يقوم التجمع بإنشاء مؤسسات للبحث والتطوير التقني على مستوى التجمع.

(٤) السياسات على المستوى الاقليمي

(أ) فيما يتصل بالعلاقات العربية ـ العربية، تتطلب إدارة وتنسيق العلاقات بين التجمعات بروز دور جديد لجامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة ومنظمات العمل العربي المشترك،

وذلك ضماناً لتعظيم الفوائد المترتبة على هـذه العلاقـات، وللتنسيق بين أنشطة التجمعـات وأنشطة التنسيق الجماعي العربي، وكذلك لتنظيم العلاقات بين التجمعات والبلاد العربية التي قد لا تكون قد انخرطت في إطار تجمعات بعد، وأخيراً لايجاد مناخ التعاون والتفاعل الذي لا يشجع أحد التجمعات على الانعزال أو التقوقع.

ويتم ذلك بتعامل مؤسسي ومقنن بين جامعة الدول العربية والتجمعـات الاقليمية، ويتضمن ذلك تبادل المعلومات، وتنسيق الأنشطة، وحضور مراقبين من الجامعة لاجتماعات التجمعات المختلفة.

(ب) فيما يتصل بالسياسة تجاه إسرائيل، يتطلب استمرار المشهد ايجاد الموقف الذي لا يعطي لإسرائيل الفرصة للقيام بعمل عسكري ضد أحد التجمعات، وبالذات في مرحلة النشأة. ولكي يتحقق ذلك لا بد من التركيز على مجال التنسيق العسكري في إطار التجمعات وبينها. وينصب هذا الخطر بالدرجة الأولى على تجمع المشرق العربي، ويتطلب مواجهة هذا الاحتمال، دعم التنسيق العسكري بين سوريا والعراق وربما تعاون تجمع المشرق العربي مع تجمع وادي النيل في المجال العسكري. ويثير انضمام الأردن إلى التجمع هذا الاحتمال، حيث انه من الأرجح أن تعتبر إسرائيل ذلك إعلاناً بالحرب عليها (لأن هذا الانضمام يتضمن احتمال نقل قوات سورية وعراقية إلى الأردن). وفي مواجهة ذلك من المحتمل أن يسبق انضمام الأردن للتجمع بلوغ التعاون العسكري السوري ـ العراقي درجة عالية من التكامل أو تحالفهما العسكري مع تجمع وادي النيل، كما قد يكون من المتصور أن يتدرج الأردن في المشاركة في التنسيق العسكري الأمني لفترة في إطار التجمع.

(ج) فيما يتصل بالعلاقات مع دول الجوار الجغرافي، يتطلب استمرار المشهد اتباع سياسات يكون من شأنها عدم دفع هذه الدول إلى التحالف فيما بينها، وقد يكون من الضروري اتباع سياسات لإيجاد مصالح مشتركة مع دول الجوار للحيلولة دون ذلك وبالذات في المرحلة الأولى بعد إنشاء التجمع.

(٥) السياسات على المستوى الدولي

(أ) سوف يحسن قيام التجمعات من قدرة أعضائها على التفاوض الجماعي. وسوف يسمح باتباع سياسات للمساومة الجماعية في مجال التبادل التجاري ونقل التكنولوجيا.

(ب) اتباع سياسات يكون من شأنها مقاومة محاولات الاحتواء الدولي من جانب القوى الكبرى، وكذلك محاولات تفجير خلافات في إطار التجمع أو بين التجمعات. ويتم التعامل مع الأولى من خلال آليات صنع القرار داخل كل تجمع، ومع الثانية من خلال التنسيق بين التجمعات في إطار جامعة الدول العربية.

(ج) اتباع سياسة متوازنة على النطاق العالمي بما لا يسمح بانفراد إحدى القوتين العظميين بأحد التجمعات، والانفتاح على القوى الكبرى (الجماعة الأوروبية، واليابان، والصين).

(د) توظيف العلاقات الدولية لكل تجمع مع الدول الكبرى بما يعظم المنافع للتجمع وللقضايا العربية.

(هـ) التعاون بين التجمعات لاتخاذ مواقف دولية مشتركة في المنظمات الدولية. وقد يتم التنسيق على درجة أعلى في بعض المجالات والقضايا بما يبلور دبلوماسية عربية جماعية فعالة.

خاتمة

يفترض هذا المشهد أمرين رئيسيين: أولهما أن يؤدي إحساس الأقطار بمخاطر ترك الأمور إلى تداعيات الأحداث التي يقضي بها منطق المشهد الاتجاهي (الأول)، الذي لن يخرجها من المآزق التي تجابهها، وبالتالي لن يتيح للنخب الحاكمة تأمين أوضاعها بسبب تهديد وجود الأقطار ذاتها. وقد رأينا أن المشهد الأول قد يدفع إلى اتباع سياسات من أجل إيقاف التدهور. الفارق هنا أن هذا الاحساس يؤدي إلى إعادة تقويم إمكانات التعاون والتنسيق على نحو يُقدّر أنه يعزز مقدرات الأقطار على تحقيق مكاسب اضافية تطيل من فرص بقاء تلك النخب في مواقعها، ويقلل من احتمالات عودة العوامل الاتجاهية السائدة إلى الظهور محمّلة إياها بكلف اجتماعية واقتصادية باهظة تزعزع موقفها السياسي.

أما الأمر الثاني فهو أن اعادة تقويم الموقف توضح أن أخذ السياسات التصحيحية بصورة عارضة تلجأ إليها في لحظات الخطر، ليس بالضرورة أفضل الطرق. ومن ثم تنشأ نزعة إلى أخذ الأمور في منظور أطول أمداً يسمح لها بحساب تطور كل من الكلف والمنافع عبر الزمن، بحيث تكون أكثر استعداداً لقبول قدر أكبر من الكلف، ولفترة أطول مما يتطلبه مجرد تهدئة عوامل الاضطراب التي قد تتعرض لها. ومن هنا، فإن السياسات التي عرضناها تتسم بقدر أكبر من الرشادة، كما أنها تحظى بفرصة أكبر للاستمرارية وربما التطوير عبر الزمن.

غير أنه ليس من المحتم بالضرورة أن يفرض منطق هذا المشهد نفسه على متخذي القرارات. فالنزعة القطرية، التي تظل هي الغالبة، تتعرض دائماً لاحتمال قصر النظر. ولذلك، فإن هذا المشهد قد يتعرض إلى الجمود أو التوقف عند سقف معين لا تتجاوزه عمليات التكامل الاقليمي أو التنسيق الجماعي بسبب الظروف الناشئة عن تداعيات المشهد والتحديات التي يواجهها. وقد تدرك بعض القوى الخارجية هذا فتعمل على التخفيف من تحدياتها لتشجع تلك النزعة، لتعود فيما بعد إلى التقاط مسيرتها السابقة معتمدة على أن تراخي العملية التكاملية،

وتغلب التوجهات القطرية يُنشئان نوعاً من الانتقادات التي تضخم من تقدير أعبائها وتقلل من مزاياها، لاسيما إذا كان الوقت الذي انقضى لم يسمح بتوازي العائدات مع ما تم تحمله من تكاليف.

على الجانب الأخر، هناك الاحتمال بأن تتطور علاقات التكامل والتنسيق بحيث تزداد في عددها (أي عدد المجالات والأنشطة التي تشملها) ونوعها (كثافة التفاعلات وعمقها) مما يجعل العملية التكاملية تقترب تدريجياً من الجوانب المرتبطة بسلطة صنع القرار وبالأمور السياسية. وعندما يحدث ذلك بالنسبة إلى التجمعات الاقليمية أو التنسيق الجماعي العربي، فإننا نكون على أبواب تحول نوعي يقودنا إلى مشهد الفدرالية السياسية أو الوحدة العربية الاتحادية. والواقع أن كثيراً من الدعاوى التي تساق من أجل تحبيذ التكاملات الاقليمية أو تفضيل المنهج الوظيفي، تنبني على فكرة مؤداها أن هذا أو ذاك يوفر ظروفاً موضوعية - على المدى البعيد - لقيام وحدة اقتصادية وربما سياسية على أسس أكثر صلابة، مما يمكن أن توفره محاولات القفز المباشر إليهما قبل إعداد كاف لهما.

وتحفل أدبيات التكامل الاقتصادي العربي بالكثير من هذا القبيل. ففيها ما يؤاخذ بناة أطر التكامل والتنسيق لتسرعهم بمحاولة الوصول إلى مراحل متقدمة في وقت قصير. ويذهب جانب منها إلى طرح بدائل أقل طموحاً وأكثر إرضاء لمجموعات معينة من النخب الحاكمة. وفي هذا السياق، أعطيت التجمعات الاقليمية الافضلية على التنسيق الوظيفي العام، من خلال كونها تجمعات تأخذ أساساً بالمنهج الوظيفي ولكن على ما يعتبر نطاقاً أكثر تجانساً ومن ثم أكثر تبشيراً بالنجاح. من جهة أخرى، فإن منطق التعاون حين يخاطب المصلحة القطرية، كما هي معرفة لحظة مناقشة أساليبه وأهدافه، ينفي عن النقاش احتمالات إعادة تشكيل التجمع الأكبر على نحو يعظم العائد على كل المشاركين فيه وإن اختلف التشكيل عما ترسمه الحدود القطرية التي قصد من تحديدها بصورتها الحالية تثبيت عوامل التجزئة وتأكيد غلبة المنظور القطري على ما عداه. ولذلك، فإن التصاعد في حركة التعاون والتنسيق، رغم أنه يضيق المسافة التي تفصل عن الوحدة، إلا أنه لا يكفي بحد ذاته تحقيق تحول تدريجي للمشهد الثاني إلى المشهد الثالث، بل لعله يضعف حجج القوى المطالبة بالسعي إليه. فالتصاعد - إذا حدث - يعني الوصول إلى صيغة لإزالة التناقض الظاهري، من المنظور القطري، بين السيادة الوطنية وبين وجود آليات فوق قطرية لاتخاذ قرارات في نطاقات أو مجالات معينة. كما أنه يتيح فرصة للجمع بين الحسنيين: تحقيق منافع قطرية من التجمع بين الأقطار (تفوق الأعباء)، وإبقاء الصيغة القطرية على حالها.

وهكذا، فإن المشهد الثاني يمكن أن يظل مشهداً قائماً بذاته، وإن كان مشهداً وسيطاً، ليس فقط بين المشهدين الآخرين، بل أيضاً بين المسارات المختلفة لصيغ التعاون والتنسيق

ذاتها. فاحتفاظ هذا المشهد بهويته لا يمنع من تفاوت معدلات السعي إلى التعاون والتنسيق بين فترة وأخرى أو في نطاقات مختلفة. وهو في حدوده الدنيا يفوق أقصى ما يصل إليه المشهد الأول لأنه يفترض منذ البداية جهداً صريحاً من أجل التعاون، يقلل من احتمالات العودة إلى الظروف التي مهدت للمشهد الأول، وإن كان لا ينفي هذا الاحتمال. فقد تستجد بعض العوامل الخارجية أو الداخلية التي تدفع بذلك الاتجاه، وهو ما يخرج بالمجتمع العربي عن سياق المشهد الثاني.

على الجانب الآخر، فإن هذا المشهد في مساره الوسيط الذي عرضناه في هذا الفصل، يقصر عن كل متطلبات الانتقال إلى المشهد الثالث خلال فترة الاستشراف. والأرجح أن توافر متطلبات المشهد الثاني سوف يولد عوامل المحافظة عليه، رغم ما قد يعنيه هذا من وجود درجة من عدم الرضا لدى القوى الدافعة له أو الرافضة لوجوده، تجعلها تسعى إلى الخروج منه إلى أحد المشهدين الآخرين. ويلعب اختلاف درجات التعاون والتنسيق دور ضابط الحركة تجاه تلك القوى. ولذا، فإن المشهد في حقيقته، وبتفريعاته، يمكن اعتباره بمثابة توليفة من البدائل التي قد تختلف في العديد من الجزئيات، لكنها تظل محكومة بالمنطق العام للمشهد. وإذا كنا عرضنا ما يعتبر مساراً وسيطاً له، فإنه لا يوجد ما يؤكد استحالة تصاعد وتيرته على نحو يهيىء للدخول في المشهد الثالث في مرحلة مبكرة على نحو ما سنوضحه في الفصل التالي.

الفصل الثامن

مشهد الوحدة العربية: إرادة التحول وعالم الكيانات الكبيرة

تقديم

كما رأينا، فإن تداعيات المشهد السابق (الثاني) تتضمن تفاعلات محلية (تتمثل في ظهور وتصاعد دور تكوينات اجتماعية جديدة بكل مصالحها وطموحاتها)، وتشمل تفاعلات مع العالم الخارجي من خلال جدلية الداخل والخارج، أو صراع القوى المحلية والخارجية، حيث تبقى البدائل كثيرة، وتتراوح بين الاستسلام للضغوط الخارجية المتحالفة مع بعض المصالح المحلية والرافضة لمحاولات التنسيق والتكامل، أو الرد على هذا الرفض وتلك المحاولات وذلك بالإسراع بقيام الكيان العربي القادر على حماية المصالح والطموحات العربية. ولا يزال توحيد الوطن العربي ـ من المحيط إلى الخليج ـ حلماً يداعب خيال قطاعات كبيرة من الأمة العربية طوال هذا القرن، والشغل الشاغل لكثير من الحركات السياسية في الوطن العربي. وأغلبية الرأي العام العربي ما زالت ترفض القطرية وتتمسك بآمال الانضواء تحت كيانات أكبر في طريق الوحدة العربية[1].

وكما تعرضت هذه الوثيقة لتداعيات وعائد وتكلفة المسيرة الحالية لأقطار الوطن العربي في المشهد الأول، وكما حاولت أن تستشرف تداعيات أشكال وسيطة للتقارب العربي في المشهد الثاني، بكل ما تتضمنه من تحديات وانجازات محتملة، علينا أيضاً البحث في مصداقية

---

(١) في دراسة تمّت منذ سنوات حول «اتجاهات الرأي العام العربي»، اتضح أن أكثر من ٧٠ بالمائة من الذين تم استقصاء آرائهم في عشرة أقطار عربية (المغرب، تونس، مصر، السودان، الأردن، لبنان، فلسطين، اليمن العربية، الكويت، وقطر) يؤيدون قيام وحدة عربية اتحادية (فدرالية) و يتمنون أن تنجز هذه الوحدة في حياتهم، حتى لو تمت تدريجياً. لمزيد من التفاصيل انظر: سعد الدين ابراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

الأمل العربي، بالوحدة. ولما كان المشهد الأول هو الهدر والتفتت، فعلينا أن نبحث إن كانت الوحدة قادرة على وقف الهدر وعلى احداث التنمية وعلى ايجاد حل أخير وأفضل لهذا التفتت.

وإن كان المشهد السابق (الثاني) ـ بين تبلور القوى المحلية وتدخلات القوى الخارجية ـ هو تمهيد لدولة الوحدة، يكون علينا البحث في كنه وتداعيات وعائد هذه الدولة. وإن كان المشهد الثاني هو بديل ساهمت النخب المتحكمة بقيامه انقاذاً لمصالحها أولاً، ولضغط الرأي العام الوطني القومي ثانياً، فإن المشهد الثالث هو استجابة وتجسيم لما تريده الشعوب، وما تبادر هي به، من خلال تنظيماتها وأحزابها، ونجاحها في تحقيق ما تريد.

وسوف نناقش فيما بعد المتطلبات التي يجب توافرها لبدء هذا المشهد في ضوء ما يتضح من دراسته من شروط ومواصفات. ولذلك نكتفي الآن بأن نتصور أنه قد فُتح الستار على هذا المشهد، مشهد «الدولة العربية الاتحادية» (الفدرالية).

يفترض هذا المشهد قيام وحدة اتحادية عربية تضم معظم الأقطار العربية الرئيسية، ومعها بعض، أو كل الأقطار العربية الأخرى، وأن يتم ذلك كما سبقت الاشارة، مع بدء التسعينات. ورغم أن ذلك قد يبدو بعيد الاحتمال في الواقع الحالي، إلا أنه لا يمنع من محاولة التعرف على الكيفية التي يمكن أن يتطور بها الوطن العربي، إذا أمكن اتمام الوحدة السياسية بدءاً من هذا التاريخ.

يُفترض أن هذا الكيان الاتحادي الجديد هو القائد والمهيمن على مجريات الأمور في الوطن العربي. ومعنى الاتحادية (الفدرالية) في هذا المشهد هو وجود سياسة خارجية واحدة، وجيش واحد، وعملة واحدة، ونظام تعليمي واحد، كحد أدنى.

يفترض المشهد أيضاً أن مبدأ التعددية، الذي تجسده الفكرة الاتحادية على المستوى القومي، سيصبح روحاً عامة تنسحب على مستويات وجوانب أخرى من الواقع العربي الجديد، بحيث يُحترم التنوع في إطار الوحدة. كما يفترض أن قيام الكيان العربي الموحد لا يمكن أن يتم في إطار قبول التبعية، أو في إطار غياب المشاركة الشعبية.

أولاً: شروط قيام المشهد

ويمكن تصوّر تحقق بعض الشروط التي تسبق لحظة قيام الدولة الاتحادية العربية، من هذه توافر الآتي:

ـ حد أدنى من التنمية على مستوى الأقطار العربية الرئيسية المؤهلة للوحدة، وحجم معقول للفئات الاجتماعية ذات التوجهات الوحدوية داخل كل منها.

ـ انتشار افكار سياسية وحدوية قادرة على تعبئة الجماهير على امتداد الوطن العربي، وبخاصة في أقطار عربية رئيسية.

ـ دوافع اقتصادية ملحة؛ مثل حدة أزمة الغذاء، وتفاقم مشكلة الديون الخارجية، ونقص حاد في الموارد الطبيعية في أقطار كبيرة سكانياً، مع تفاوت دخلي واضح بينها وبين أقطار مجاورة.

ـ دوافع سياسية وعسكرية، بسبب وجود تحد خارجي لأقطار مركزية في الوطن العربي ذات أهمية جغرافية سياسية أو حضارية خاصة، أو تهديد خارجي عنيف للتنسيق والتكامل العربيين.

ـ ظروف عالمية مؤاتية تتعلق بالتوازن والتنافس بين القوى العظمى، وتغير ميزان القوى في مجال الطاقة[٢]، بحيث تقلل من فرص التدخل السافر لإحداها لإجهاض المشروع الوحدوي.

ثانياً: الملامح العامة للمشهد

وهنا لا بد أن تتوافر بعض المقومات، أو الملامح المميزة، لهذا المشهد. من هذه:

ـ الاحساس بالانتماء إلى كيان عربي أوسع، يسترجع أمجاداً سابقة ويوجد الشعور بالعزة وروح التحدي، ويحقق طموحات المستقبل.

ـ مزيد من التبلور الاجتماعي للتكوينات الاجتماعية الحديثة؛ طبقة عمالية صناعية حضرية كبرى وطبقة برجوازية عليا، وشرائح وسطى من المهنيين والتكنوقراطيين، وطبقة فلاحية ـ صناعية، مع آليات نشطة للحراك الاجتماعي الأفقي والرأسي، وآليات لادارة الصراع الطبقي.

ـ مزيد من «التعددية» السياسية، التي تأخذ أشكالاً متنوعة للمؤسسات والأحزاب بين الكيانات أو الولايات التي تتكوّن منها الدولة الاتحادية، أو داخل كل كيان أو ولاية.

ـ مزيد من الشرعية للتعددية «الثقافية ـ الاثنية» في نطاق الدولة الاتحادية، ما دامت هذه التعددية لا تنطوي على نزعات انفصالية أو عنصرية.

---

(٢) تشير التقديرات المتوافرة عن الطلب والعرض للطاقة حتى نهاية هذا القرن وبدايات القرن المقبل إلى أنه من المتوقع أن تتحول سوق النفط العالمية، ابتداءً من النصف الثاني من التسعينات، إلى سوق يتحكم فيها «البائع». وسيتيح ذلك للأقطار العربية من جديد فرصة استعمال ورقة النفط للتقليل من كثير من الضغوط العالمية، وربما تحييدها، التي تعيق تحقيق الوحدة بينها، إذا ارادت ذلك.

- **زيادة قدرة مجتمع الدولة الاتحادية على المواءمة بين ثنائيات المتناقضات الحضارية**، واتجاه النظام القيمي العام لتأكيد أو إفراز أنساق قيمية فرعية، قادرة على منع الهيمنة الحضارية الأجنبية، وترشيد التفاعل والحوار المتبادل بين الحضارة العربية والغربية والحضارات الأخرى.

- **مزيد من التوجه للتخطيط على المستوى القومي العام للدولة الاتحادية**، يكون حده الأدنى تحرير تدفق الموارد والسلع وعناصر الانتاج (بما في ذلك العمالة)، والتوطين الأمثل للمشروعات، وخلق مقومات الأمن القومي. ولن يستبعد ذلك تنوع الخطط لكل ولاية من الولايات، أو نمو القطاع الخاص، في هذا الاطار التخطيطي القومي العام الذي يهدف إلى التقسيم الأمثل للعمل على مستوى الوطن العربي.

- **غلبة قيم أكثر مناسبة**، فيما يتعلق بالعمل والانتاج ووضع المرأة والمعرفة العلمية، ومزيد من الربط بين قيم الانتاج والاستهلاك، وتكريس بعض قيم الأصالة وبخاصة قيمة الوحدة في مواجهة قيمة التجزئة.

- **زيادة معدل النمو** لاتساع الموارد المتاحة والسوق، ربما باستخدام تكنولوجيا أكثر كفاءة وتواؤماً مع واقع الوطن العربي.

- **ارتفاع نصيب قطاعات الانتاج المادي في الناتج الاجمالي القومي**، وخلق هيكل انتاجي مركب يضمن حداً أدنى لإشباع الحاجات الأساسية لأغلبية مواطني الدولة الاتحادية.

- **خلق قاعدة تكنولوجية عربية متنامية**، ترتبط بقدر أكبر بالعناية التربوية وأجهزة البحث العلمي من ناحية، وبالهيكل الاقتصادي الانتاجي من ناحية أخرى.

- **زيادة القدرة العسكرية العربية** وتمحور عقيدتها القتالية حول الدفاع عن الدولة الاتحادية داخلياً وحماية حدودها خارجياً.

- **قيام وتنامي صناعة عسكرية عربية مستقلة** تسد معظم احتياجات القوات المسلحة العربية من السلاح، وترتبط عضوياً بالهيكل الصناعي - الانتاجي من ناحية، وتبني على القاعدة التكنولوجية القومية من ناحية ثانية.

- **قيام الدولة الاتحادية من خلال عملية صراعية مع الأطراف الإقليمية والدولية التي تعتبر قيامها تهديداً لمصالحها.**

- ومع قيام دولة الوحدة واستمرارها، فلا بد أن تزداد فرص الاحتواء والتصفية التدريجية لاسرائيل، ككيان صهيوني عنصري توسعي معاد للأمة العربية.

- ستنحو الدولة الاتحادية في توجهاتها الى تبني سياسة التعايش السلمي وحسن الجوار لخلق نظام عالمي جديد أكثر عدالة، أو تكريس هذا النظام إن كان قد وجد بالفعل عند قيامها.

ولكن ذلك قد لا يمنع حدوث توتّرات بينها وبين بعض جيرانها غير العرب.

ولأن النخبة الحاكمة في الدولة الاتحادية ستفرزها العملية الديمقراطية، فإن هناك احتمالاً لاستقطابها إلى مجموعتين أو اتجاهين رئيسيين من حيث توجهاتها الاجتماعية والتنموية، بينهما بطبيعة الحال قواسم مشتركة، ولكن بينهما أيضاً فروق ملموسة في التوجهات التنموية والقيمية والسياسات التوزيعية للنخبة الحاكمة.

وبالنسبة إلى النوع الأول من النخبة، فالمتصور أن يصل إلى الحكم تحالف سياسي تقوده نخبة حاكمة يشكل أساساً لخدمة مصالح الفئات الاجتماعية العليا الميسورة، ويكون التوجه التنموي لهذه النخبة صوب النمط الحضاري الغربي في الاستهلاك والتقنية وأنماط التصنيع الحديث مع علاقات أوسع وأقل تكافؤاً مع السوق العالمية، مع التصميم على عدم التفريط باستقلال الإرادة وأمن الوطن الكبير.

أما بالنسبة إلى النوع الثاني من النخبة الحاكمة المتصور إمكانية وصولها إلى الحكم في الدول الاتحادية، فهو يعبّر أساساً عن مصالح الطبقات الشعبية. ويكون التوجه التنموي لهذا النوع من النخبة متمايزاً حضارياً ـ قدر الامكان ـ في نمط الحياة والتعامل مع الموارد والبيئة، والتوجه نحو التنمية المستقلة المعتمدة على الذات والموجهة للوفاء باحتياجات المواطنين العرب.

هذه الاختلافات في توجهات النخبتين الحاكمتين، ستحكمها مع ذلك عدة ضوابط أهمها: الالتزام بقضية الوحدة والمحافظة على الدولة الاتحادية، والالتزام بمبدأ الاستقلال الوطني وتكريسه، ومراعاة الحد الأدنى من مصالح كل الفئات الرئيسية (سواء أكانت اثنية أم اجتماعية) بالقدر الذي لا يؤدي بها إلى التمرد أو العصيان المسلح أو هز كيان الدولة الاتحادية.
هذا المشهد الثالث، بنخبتيه الحاكمتين، هو ما يشار إليه عادة في دراسات استشراف المستقبل بالبديل التحوليّ (أو الثوري). وطالما أن هذا هو مشهد التحول، الذي قد يبنى على إحباطات أو إرهاصات أي من المشهدين الأول والثاني، فإن الأنسب والأدق، هو أن نبدأ باستشراف التحولات على مستوى المجتمع والدولة في هذا المشهد. وعندما نستكمل صورة هذه التحولات، ونستكملها في نقطة تالية بالإطار الاقليمي والدولي لهذا المشهد، يمكننا بعد ذلك استشراف الآفاق في التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: تداعيات المجتمع والدولة في المشهد

كان المشهد الثاني في واقع الأمر تصويراً لاستجابات اصلاحية معقولة للتحديات التي تواجهها الدولة القطرية في الوطن العربي. أما المشهد الثالث، فهو استجابة خلّاقة ومبدعة لنفي هذه التحديات.

والاستجابة الخلاقة المبدعة للتحديات الكبرى هي الكفيلة بولادة مشروعات المدنيات العظيمة في التاريخ الإنساني. فإذا كان المشهد الأول في الواقع انهزاماً وتراجعاً في وجه التحديات، والمشهد الثاني استجابة معقولة في وجه التحديات لوقف التدهور وتحسين الأداء من خلال مجهودات إصلاحية واسعة، فإن مشهدنا الحالي هو نقلة كيفية في وجه التحديات. وفيه ككل النقلات الكيفية، ينطوي الأمر على رؤى مبدعة ومبهرة، وعلى قيادات عملاقة قادرة على إلهام الجماهير وتعبئتها، وعلى مؤسسات رفيعة الكفاءة لتحويل الرؤى إلى طاقة وأداء ونتائج.

ونبدأ عرضنا لتداعيات «التحوّل» في هذا المشهد.

١ ـ التحوّل الديمقراطي

رأينا كيف أن ضغوط الرأي العام الوطني في الدول القطرية، طبقاً للمشهد الثاني، تؤدي أولاً، الى توسيع المشاركة السياسية، ثم تؤدي هذه الأخيرة بدورها الى الاتجاه نحو مزيد من التنسيق والتعاون، أو التجمع إقليمياً بين مجموعات من الدول القطرية.

ويستند افتراضنا في نمو وتبلور وزيادة فعالية الرأي العام: إلى أن المكونات الهيكلية المطلوبة لذلك ستكون متوافرة خلال فترة الاستشراف. على سبيل المثال، ففي آخر التسعينات سنكون بصدد أمة عربية يصل عدد سكانها إلى أكثر من ٢٨٠ مليون نسمة، منهم ما يزيد عن ١٥٠ مليون نسمة في المراكز الحضرية، ونصف هؤلاء على الأقل في العواصم القطرية. وسكان الحضر عموماً هم الوعاء الرئيسي الذي ينمو ويتبلور فيه الرأي العام الوطني. لكن إلى جانب هذه الكتلة الحضرية المهمة، سيكون في داخلها وعلى أطرافها حوالى ٥٠ مليون عربي على الأقل من أصحاب التعليم الثانوي والجامعي، وأكثر من ٨٠ مليوناً من العمال في القطاعات الانتاجية والخدمية الحديثة ممّا مجمله أكثر من ٩٥ مليون رجل وامرأة كمعروض من قوة العمل يبحث عن فرصة لعمله. هؤلاء وأولئك هم عادة عماد الرأي العام في أي مجتمع. وعددهم المطلق والنسبي في الوطن العربي يجعل من إمكانية تبلور رأي عام قوي احتمالاً كبيراً.

هذه الكتلة الحضرية ـ السكانية ـ المتعلمة هي أيضاً المادة الأولية الخصبة لتكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية والمهنية والنقابية. ووجود هذه الأحزاب والتنظيمات هو شرط ضروري في عملية التحول الديمقراطي. وحينما نتحدث عن التحول الديمقراطي كأحد المسارات الرئيسية التي تؤدي الى توحيد الوطن العربي، وترتبط بتداعيات هذا التوحيد، فإننا نتحدث عن التزام أساسي بالمشاركة الشعبية، وعن بداية عملية يصعب الانتكاس بها. ونتحدث عن صيغة تؤدي إلى التطابق بين الدولة والمجتمع المدني تدريجياً، وعن آليات لإدارة الصراع والتوفيق بين مصالح التكوينات الاقتصادية والاجتماعية. إن الأحزاب والتنظيمات

السياسية والمهنية والنقابية ستكون هي الأعصاب الحساسة للرأي العام في إدارة هذا التحول الديمقراطي. ذلك مع الاقرار بأن هذه الآليات، وما تفرزه من تحول، يمكن أن تؤدي إلى سيطرة أي من النخبتين اللتين أشرنا اليهما.

كذلك حينما نتحدث عن التحول الديمقراطي الكامل كأحد التداعيات الرئيسية المصاحبة لتوحيد الوطن العربي، لا نعني بالضرورة أن كل أقطار وأقاليم الوطن العربي ستكون عند النقطة نفسها أو على المستوى نفسه من التحول، ولكن نعني أن معظم الوطن العربي قد دخل عملياً هذه المرحلة للتحول الديمقراطي الكامل في إطار دولة الوحدة.

عملية التحوّل الديمقراطي، كما ألمحنا، تعني أنه ستكون هناك ضغوط متزايدة ومستمرة على النخب الحاكمة، وتعني وجود دور شعبي متعاظم في تحديد شروط هذا التوحد وتقنينه وضبطه ورقابته وحمايته. وستنطوي على مفاوضات ومساومات وتوفيقات بين مصالح قطرية وطبقية وفئوية مختلفة ومتنافرة. ولكن جماع هذا كله يعني مزيداً من تحسين مستوى الاندماج الاجتماعي السياسي في الجسم العربي، ويعني كذلك إمكانية افتراض استقرار لحكم نخبة ترتبط شرعيتها بتحولات ديمقراطية.

وتأتي هذه الضغوط ـ بالدرجة الأولى ـ من تنظيمات المجتمع المدني وبحجم أكبر بكثير مما كانت عليه في المشهد الثاني. ومجرد نجاحها في الوصول بالوطن العربي إلى دولة اتحادية، ينطوي في حد ذاته على بلوغها مستوى عالياً من النضج والتنظيم والاستعداد للمشاركة في صنع هذا القرار.

ونتوقع أن يستمر هذا في مجتمع الدولة الاتحادية، وأن يتوسع بحيث يشمل كل فئات المجتمع، وبخاصة في ظل الديمقراطية التمثيلية. فسيصبح تنظيم كل فئة اجتماعية لنفسها سياسياً، أمراً ضرورياً للحفاظ على مصالحها الفئوية، في معترك الجدل الاجتماعي والسياسي في الدولة الاتحادية. أي أنّ عدد تنظيمات المجتمع المدني سيكون في ازدياد، وستنضم هذه التنظيمات أو أفرادها إلى الأحزاب السياسية القائمة أو إلى جماعات جديدة تكون أكثر تلبية لطموحاتها. وسيكون المواطن العادي في الدولة الاتحادية أكثر تهيؤاً وممارسة للمشاركة في تنظيمات متعددة، ولكنها متسقة ومتتالية في خدمة مصالحه. فقد يكون هذا المواطن عضواً في نقابة، وفي الوقت نفسه عضواً في حزب سياسي، وفي منظمات تطوعية أخرى محلية، تصب كلها في الاتجاه نفسه، أي تخدم مصالحه الآنية والمتوسطة المدى. وهكذا فإن حجم ومستويات المشاركة السياسية ستتعاظم وتصبح أكثر اتساقاً في إطار هذا المشهد، وبخاصة النخب الحاكمة ذات التوجهات المحافظة. وسيزداد حجم ومستوى المشاركة في اتخاذ القرار على المستويات الفرعية والدنيا وفي الانتاج، خصوصاً مع النخب ذات التوجهات التقدمية الاستقلالية. إن المنظمات النقابية والروابط المهنية واللجان المحلية والانتاج، وليس الأحزاب

السياسية وحدها، ستظل تقدم لمواطن الدولة الاتحادية فرصة معقولة للمشاركة السياسية، وإن كانت تختلف بالطبع عنها في التنويعة الليبرالية. في مقابل ذلك، فإن الفرق في ممارسة الحريات سيحرض النظام الحاكم، في الدولة الاتحادية، على الالتزام بأكبر قدر من إشباع الحاجات الأساسية لمجمل المواطنين.

٢ ـ تلاحم المجتمع العربي

يساعد في التمهيد للوحدة العربية الشاملة نضج واكتمال مجالات التنسيق والتعاون، التي تحدثنا عنها في المشهد الثاني، أي أن بدايات المشهد الثالث قد تكون شكلاً من أشكال التتويج لنجاح المشهد الثاني.

ونجاح التنسيق والتعاون في المجال الاقتصادي خصوصاً يعني أن انتقال العمالة ورؤوس الأموال والمشروعات الانتاجية المشتركة والتجارة البينية(٣) قد نمت وتطوّرت، وتخلصت من بعض المآزق الداخلية والخارجية. وذلك يعني أن شبكة كثيفة من العلاقات البشرية والإنسانية والمؤسسية تتحقق كانعكاس لهذا التعاون الاقتصادي، وأن ذلك قد خلق ما يكفي من الألفة والتفاهم عبر الحدود القطرية والإقليمية بحيث يبدد الصورة النمطية السلبية لكل شعب وفئاته تجاه نظائره في الأقطار العربية الأخرى. وهكذا يمكن أن يبدأ المشهد الثالث وقد حلت بعض مشكلات الاندماج الاجتماعي السياسي لدولة الوحدة.

ويطرح المشهد الثالث أيضاً امكانية تحوّل التجمعات الاقليمية الى اتحادات فدرالية، ثم في مرحلة تالية إلى اتحاد هذه الاتحادات في وحدة عربية شاملة. يستتبع ذلك أن مزايا الاتساع في التجمعات الاقليمية ستكون جلية للرأي العام الاقليمي. وفي الوقت نفسه، ومع استمرار التحديات الداخلية والخارجية التي تتطلب المزيد من الجهد ومن الاستجابات الأكثر إبداعاً، سوف تتضح أوجه قصور التجمعات الاقليمية ومحدوديتها. وهكذا فعندما تبدأ الوحدة فسيكون أغلب مواطنيها مسلحين باقتناعات بجدوى الوحدة العربية وآفاقها.

وكما ظهر في المشهد الأول، فإن التكوينات الاثنية في عدد من الدول القطرية، تعتبر مصدراً لتهديد كياناتها وتمزيقها إلى دويلات عديدة ضعيفة ومتصارعة. إلا أنه يتم في المشهد الثاني، احتواء هذا التهديد بقدر معقول. أما في هذا المشهد فيتم تحجيم هذا الخطر إلى حد كبير.

في بداية الوحدة، قد تعارض التكوينات الاثنية الكبيرة انضمام أقطارها أو تجمعاتها الاقليمية الى دولة اتحادية، حيث تصبح نسبتها فيها أكثر ضآلة، وتالياً تصبح أقل نفوذاً

---

(٣) فيما بين الأقطار العربية.

وتأثيراً. الاستثناء من ذلك هو التكوينات الاثنية ذات الامتدادات عبر القطرية، والتي ستعني الوحدة بالنسبة إليها تواصل أبناء التكوينة الاثنية نفسها. ولكن هذه المعارضة لن تأخذ شكل المقاومة المسلحة في وجه دولة اتحادية، فهذه الدولة بالقطع ـ وحتى في بدايتها ـ أقوى من الدولة القطرية الأصلية التي كانوا يعيشون في كنفها. من ناحية ثانية، ستفكر القوى الاقليمية والدولية الأخرى (باستثناء اسرائيل) مرتين قبل أن تمد يد العون لأيّ تكوينات اثنية ترفع راية العصيان ضد الدولة الاتحادية.

ولكن الأهم من هذه الكوابح، هو أن التوجه الديمقراطي للدولة الجديدة واقرارها بالتعددية سيسودان أيضاً على مستوى اللبنات الأساسية للدولة الاتحادية. وهذا من شأنه تقديم فرص أوسع أمام التكوينات الاثنية وبخاصة المركّزة جغرافياً للتمتع بحكم نفسها ذاتياً في إطار الدولة الاتحادية الأكبر. وسيصبح ذلك الأمر أكثر قبولاً على مستوى الرأي العام، في ظل وجود دولة اتحادية قوية تخفف من هواجس انفراد هذه التكوينات والاقليات بحكم ذاتي يؤدي بها إلى الانفصال.

لذلك فمن المتوقع، ليس فقط أن تذعن الجماعات الاثنية الاقلوية لصيغة الدولة الاتحادية في وقت قصير، ولكن أيضاً أن تقبل هذه الصيغة إذا ما انطوت على مزيد من المشاركة السياسية لابنائها في حكم أنفسهم والإسهام في حكم أقاليمهم، وفي المساواة للوصول إلى السلطة في الحكومة الاتحادية. ويمكن أن يتحول هذا القبول إلى حماسة واندماج، مع ما يتحقق من تداعيات ونتائج للمشهد تنطوي على تعظيم الفرص والرفاهية أمام أبناء هذه الجماعات.

والاندماج هنا لا يعني انصهار هذه الجماعات الاثنية أو ذوبانها في ذلك الجسم، ومن ثم القضاء على هويتها وخصوصياتها. ولكنه يعني فقط أن تتمتع هذه الجماعات بكل حقوقها السياسية والاقتصادية والمدنية المتساوية مع الأغلبية الاقليمية والقومية، والاحتفاظ في الوقت نفسه بما يميزها من خصوصية (دينية أو مذهبية أو ثقافية) أي أن الحفاظ على هذه الخصوصية، أو التنوع، سيظل في إطار الوحدة. ومع مزيد من الديمقراطية، واستحداث منظمات المجتمع المدني، يتحول الولاء الرئيسي لابناء هذه الجماعات (كذلك ابناء الأغلبية في القطر نفسه) إلى الدولة الاتحادية. ولن يختفي ولاؤهم لتكوينهم الاثني التقليدي في هذا المشهد، أو حتى خلال الجيل الذي يليه ولكنه سيصبح ولاء ثانوياً أو ثالثياً.

٣ ـ أنساق قيم جديدة

ستمثل الدولة الاتحادية، بمقدماتها ومخاض مولدها، إبداعاً عربياً، ليس في مجال التنظيم السياسي والاقتصادي فقط، ولكن في مجال المفاهيم والقيم والمعايير وأنماط السلوك

أيضاً. فهي تتويج ليس لمسيرة أحلام ونضال وحدوي فقط، يزيد عن قرن من الزمان، ولكنها أيضاً ـ في هذا المشهد ـ ستكون قواها الحية قد أبدعت صيغاً جديدة للتعامل الخلاق مع الثنائيات أو الجدليات الحاكمة في التاريخ العربي[٤].

ومن شأن هذا التعامل الخلاق أن يتمخض عن أنساق للقيم والمعايير التي تسند بناء الدولة الاتحادية الوليدة من ناحية، وتجنّب مواطنيها التمزق والاحباط الداخلي الذي يخلقه الاستقطاب العدائي بين تلك الثنائيات الأربع، من ناحية أخرى. فالوحدة العربية لن تنطوي على الغاء الولاءات القطرية أو تحت القطرية، ولكنها ستجعلها متسقة ومتناغمة مع دوائر ولاء أوسع وأعلى. وقوة الداخل ستجعل من الخارج طرفاً يتعامل معه مواطن الدولة الاتحادية بلا انبهار مبالغ فيه، وبلا شعور غير مبرر بالدونية أو الخيانة الثقافية والقومية.

ولكن هذه الأنساق الجديدة سوف تتفاوت كثيراً بين النوعين الرئيسيين للنخب الحاكمة في دولة الوحدة، التي أشرنا إليها سابقاً، حيث تعني قيادة النوع الأول منها لدولة الوحدة اندماجاً أكثر تكافؤاً في السوق العالمية، وتعني الثانية توجهات تنموية مستقلة تتبنى معايير قياس انجازها بالتمايز الثقافي والاعتماد على النفس. وتالياً لا بد من أن نعود للحديث عن هذه الانساق مرة أخرى.

٤ ـ شكل الدولة الجديدة وطبيعتها

العناصر أو الكيانات المكونة للوحدة العربية الشاملة يمكن أن تكون إما أقطاراً، أو تجمعات إقليمية، أو اتحادات اقليمية. وتكون الدولة العربية على شكل اتحادي (فدرالي)، بصرف النظر عن مستوى وحجم الكيان لكل عضو فيها.

وواقعية هذا المشهد تستدعي الاهتمام بمصاعب إذابة معظم الكيانات القطرية القائمة في الوطن العربي (خلال فترة الاستشراف)، في وحدة اندماجية. فرغم أزمة الدولة القطرية عموماً، لاسيما في بعض الأقطار شديدة التنوع الداخلي، إلا أن هذه الكيانات القطرية قد أثبتت قدرتها على البقاء بشرياً ومجتمعياً. ولا أدل على ذلك من بقاء هوية فلسطينية وكيان بشري فلسطيني حتى بعد مرور أربعة عقود من انهيار كيانه السياسي الاقليمي. وينطبق الأمر نفسه على المجتمع اللبناني الذي استمر في الوجود رغم حرب أهلية ممتدة، ورغم ما يشبه تلاشي «الدولة اللبنانية».

---

(٤) والتي تناولناها في الفصل الأول بالعرض، ووظفناها في الفصلين الثاني والثالث في قراءة الماضي والحاضر العربي. وكانت هذه الجدليات الحاكمة كالآتي: الموحدات والمفرقات الحضارية، الداخل والخارج، التقاليد الكبرى والتقاليد الصغرى، الروحانيات والماديات (أو الاصالة والمعاصرة).

لذلك، فإن الأساس التنظيمي للوحدة العربية ـ العربية الشاملة، لا بد أن يكون اتحادياً، لأن أساساً كهذا يحفظ للكيانات القطرية شيئاً من الهوية الذاتية والخصوصية المطمئنة. فمبدأ «الاتحادية» يعطي التنوع القائم، والمصالح المتباينة في الوطن العربي، أكبر قدر من الضمانات على الحدود الدنيا من مصالحها ومزاياها الذاتية.

وفي الوقت نفسه يسمح للأجهزة الاتحادية أن تنصرف إلى إدارة وتوطيد أركان دولة الوحدة المترامية الأطراف، والمتضخمة السكان.

والحديث عن الشكل الاتحادي للوحدة الشاملة، هو في جانب من جوانبه، حديث عن الأسلوب الديمقراطي في تحقيق الوحدة. فهذا الشكل يضمن حدوداً معقولة للمساواة بين الكيانات الاقليمية للوطن العربي، وبين الأقطار العربية داخل كل كيان اقليمي. وإذا تذكرنا ضغوط الرأي العام الوطني في المشاهد السابقة، فكأننا أيضاً نتحدث عن نوع من المشاركة الشعبية السياسية في تحقيق المراحل الأولى من المسار نحو الوحدة، أي عن «آلية» ديمقراطية داخل كل قطر عربي. باختصار، يعتبر الأسلوب «الديمقراطي» داخل الأقطار والأقاليم، هو إحدى الأدوات الرئيسية في ممارسات دولة الوحدة العربية الشاملة. ومفردات هذا الأسلوب معروفة، وتشمل الانتخابات والاستفتاءات، أو الاتفاقات التي تقر دستورياً بواسطة مجالس نيابية وتشريعية منتخبة. وربما كان هذا هو الأسلوب الأمثل.

ولكن يبقى مع ذلك أسلوبان آخران لانجاز مثل هذه الوحدة الشاملة.

هناك الأسلوب «الأوتوقراطي الفوقي»، ونعني به اتفاقات بين حكومات أو أنظمة حاكمة غير منتخبة، ولكنها تتمتع بقدر معقول من الشرعية. ولأن الوحدة هي مطلب شعبي، فمن المحتمل ألا تكون هناك معارضة تذكر من غالبية الرأي العام الوطني والاقليمي لمثل هذه الاتفاقات. بل الأرجح أن يساعد ذلك بعض الأقطار والأقاليم المأزومة على الخروج من أزمتها. كما يساعد بعض الأنظمة الحاكمة على تقوية أو استعادة شرعيتها.

وهناك الأسلوب «الثوري» ونعني به آليات جماهيرية بعينها تبدأ بطرح مشروع حضاري عربي للوحدة والنهضة، تتبناه قوى ثورية في إقليم قاعدة (أو كيان مركزي عربي)، ثم يمتد إلى قوى ثورية على امتداد الوطن العربي. وحينئذٍ تقوم دولة الوحدة على أساس شعبوي.

لن تختفي أجهزة الدولة القطرية السابقة في مشهد الوحدة، ولكنها ستتعرض لتغيير في شكلها ووظائفها. فجزء من هذه الأجهزة سيصبح جزءاً من بيروقراطيات الدولة القومية الواحدة. والجيوش العربية القائمة قبل المشهد ستندمج كلها تقريباً في قوات مسلحة واحدة للدولة الجديدة. وينطبق الأمر نفسه على المؤسسات السياسية الأخرى ـ مثل البنوك المركزية، وسلطات إصدار النقد والجمارك، والسلك الدبلوماسي، وما إلى ذلك ـ أما الأجهزة الأمنية

الداخلية ومعظم أجهزة الخدمات فستبقى قطرية خلال فترة أطول من بدايات عمر دولة الوحدة.

إن التغير الأكبر سيكون في طبيعةالسلطة في الدولة الاتحادية الجديدة نفسها. فستكون هذه السلطة اكثر تمثيلاً، ومن ثم أكثر اقتراباً وتعاطفاً، مع تكوينات المجتمع القومي المدني. وسيتم ذلك إما من خلال التمثيل الديمقراطي الليبرالي المعتاد في السلطتين التشريعية والتنفيذية للدولة الاتحادية (في التفريعة الأولى)، أو سيتم من خلال نوع من التوازن التعاضدي أو التلاحمي (إذا كان نظام الحكم من النوع «الشعبوي» كما في التفريعة الثانية). وهذا النوع الأخير يأخذ في الحسبان مصالح كل التكوينات الاجتماعية الرئيسية، حتى إذا لم يجر تمثيلها بالطريقة البرلمانية.

رابعاً: الدولة الاتحادية العربية في مواجهة العالم الخارجي

نحن ننطلق، هنا، من أن الدول الكبرى والعظمى لن ترحب ـ على الأرجح ـ بقيام هذه الدولة. ولا يعني هذا أن عدم الترحيب سيكون دائماً للأسباب نفسها، أو بدرجة الحدة نفسها، ولكن هذه الدول لا ترغب في ظهور دولة كبيرة مقتدرة، ذات إمكانات وموارد واسعة في هذه المنطقة. **لذلك فإن قيام هذه الدولة لا بد من أن يرتبط بتوازن عالمي يكون من شأنه دعم إمكانية قيامها واستمرارها.** إن شروط قيام هذه الدولة ـ وتوطيد أركانها في المرحلة الأولى ـ ترتبط بعملية إدارة العلاقات الدولية بين العرب والعالم بما يسمح بتحقق ذلك. وهو ما يتطلب أمرين:

الأول: أن تكون الأقطار العربية الرئيسية (مصر، سوريا، العراق، الجزائر، والسعودية) على اتفاق حول المسيرة التوحيدية، ليس على مستوى المبادىء والأهداف العامة فقط، ولكن على مستوى الخطوات والسياسات والممارسات أيضاً. والثاني: موقف دولي يتسم بعدم هيمنة قوة دولية واحدة على النظام العالمي، أو عدم اتساع الهوة بينها وبين القوى الأخرى. فكلما استطاعت قوة واحدة الإمساك بزمام النظام العالمي، كلما أصبحت إمكانية الوحدة أقل، والعكس صحيح. فإن تعدد القوى الدولية والتشابك في مصالحها والتوازن بينها يمكن أن تؤدي إلى تحييد قدرتها على التدخل المباشر للحيلولة دون قيام الدولة الاتحادية العربية. وكلما اتسعت دائرة العلاقات والمصالح، والاعتماد المتبادل بين العرب وتلك القوى الدولية، كلما صار ذلك ممكناً. يرتبط بذلك أيضاً توافر جو المرونة والوفاق في النظام الدولي، ذلك أنه كلما ازداد التوتر بين العملاقين، وازدادت حدة الحرب الباردة بينهما، قلت فرصة حرية الحركة للحلفاء على الجانبين.

وقد يرى البعض أن هيمنة طرف واحد على النظام العالمي لا تعني بالضرورة إعاقة إمكانية العملية التوحيدية (ويستندون إلى أمثلة حول قيام جامعة الدول العربية، والنماذج التوحيدية في ماليزيا، واتحاد روديسيا، ونيوزيلندا، ومشروع اتحاد إمارات الجنوب العربي،

والجماعة الاقتصادية الأوروبية وغيرها). وقد لا تعارض الدولة المهيمنة شكلاً من أشكال التنسيق الوظيفي أو نوعاً من التجمع الاقليمي بين نظم مؤيدة وحليفة لها، ولكنها على الأرجح تعارض قيام دولة اتحادية عربية، حتى في إطار التحالف السياسي معها. والسبب أن ذلك يؤثر على مصالحها سلباً في المنطقة مع تبلور إرادة عربية موحدة، وكيان عربي صعب الاختراق، كما أن ذلك يبدل ميزان القوة بين العرب وإسرائيل الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة.

إن إدراك تلك الحقيقة يقود النخب العربية الحاكمة إلى رؤى جديدة للنظام العالمي. فمن مصلحة العرب القومية تدعيم استقلالية القرار الأوروبي والقرار الياباني، ومن مصلحتهم أيضاً أن تنجح سياسة التحديثات الأربعة في الصين، وأن تتنامى السياسات الإصلاحية في الاتحاد السوفياتي، وأن تتأكد أدوار بعض الدول الصناعية الجديدة ذات الأسس المستقلة للتنمية (مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك والهند وباكستان). ويمثل هذه التطورات فقط تتبلور الفرصة التاريخية أمام شعوب العالم النامي. وفي هذا السياق، فإن العلاقة مع الاتحاد السوفياتي تتخذ خصوصية متميزة، ذلك أنه من الأرجح أن يستمر النظام العالمي ثنائي القطبية في مرحلة الاستشراف. لذلك فإن المصلحة العربية تتطلب أن يكون هناك نوع من «التكافؤ» أو «التوازن» بين الدولتين الكبيرتين على المستوى الاستراتيجي، وأن تتعدد الأقطاب على المستويين السياسي والاقتصادي. يضاف إلى ذلك، أن للعرب مصلحة أكيدة في تطوير العلاقات مع أوروبا الغربية واليابان والصين. وبقيام الدولة العربية الاتحادية، فإن علاقة الوطن العربي بالنظام العالمي تتغير كيفياً، فلا يعود مجرد مستقبل لتفاعلات مصدرها الخارج، بل مرسلاً لهذه التفاعلات أيضاً بشكل منتظم ومستمر.

في هذا السياق، ليس من المتوقع أن يكون للعالم الثالث دور كبير في دعم واستقرار دولة الوحدة. فدول العالم الثالث، علاوة على أنها لم تعد تمثل مجموعة متجانسة اقتصادياً أو سياسياً أو استراتيجياً، وأنها تشهد عديداً من صنوف النزعات الداخلية، فإنها على أبواب أزمات وتقلصات سياسية واقتصادية واجتماعية حادة، من مظاهرها: عدم الاستقرار السياسي، وبروز الحركات الاثنية والسلالية، وانبعاث الولاءات الأولية. وبينما لا يكون للعالم الثالث تأثير كبير في المراحل الأولى، فإنه بقيام دولة الوحدة يتغير الوضع. فمن ناحية يكون لدولة الوحدة العربية شأن كبير في تنشيط تجمع العالم الثالث، ومن ناحية أخرى سوف تلعب المصالح المشتركة بين الطرفين دوراً مناسباً ومفيداً في دعم دولة الوحدة.

وأخيراً، فإذا كان مستقبل وحدات النظام العالمي يتحدد بموقعها من الثورة العلمية والتكنولوجية، وبقدرتها على الدخول في علاقات مشاركة متكافئة، واعتماد متبادل مع الدول الصناعية المتقدمة؛ فإن مشهدنا هذا يتيح إمكانية تجميع لرؤوس الأموال والموارد اللازمة للبحث والتطوير والتنمية الاقتصادية في الدولة العربية الاتحادية الجديدة.

وكما ذكرنا، حاول الفريق أيضاً الاسترشاد بتوقعات وتحليلات عدد واسع من المفكرين العرب حول التداعيات السياسية للمشاهد المختلفة. وبالنسبة إلى الاطار الاقليمي والدولي، جاءت نتائج هذا الاستطلاع(٥) بالنسبة إلى دولة الوحدة العربية على النحو التالي:

ـ لقد كان أغلب المشاركين يرى أن الدولة العربية الاتحادية تحتاج إلى شكل ما من أشكال التحالف مع قوة كبرى. وفي الوقت الذي توقعوا فيه أن يكون التحالف بالنسبة إلى الدولة الاتحادية في التفريعة الأولى للمشهد مع قوة كبرى خلاف الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (ويفضلون تجمع السوق الأوروبية)، فإنهم بالنسبة إلى الدولة الاتحادية العربية في التفريعة الثانية للمشهد، يقبلون أن يكون التحالف إما مع الاتحاد السوفياتي أو مع أي قوة كبرى أخرى خلاف الولايات المتحدة الأمريكية، ويفضل التحالف مع كل من الاتحاد السوفياتي والقوة الكبرى الأخرى في الوقت نفسه.

ـ وأياً كانت دولة الوحدة، وأياً كان الحليف، فإن أغلب المشاركين كان يستبعد الدرجات الأعلى من التحالف، كقيام تحالف استراتيجي يعبر عنه بقيادة مشتركة، واستخدام مشترك للقوة العسكرية في مواجهة أطراف أخرى. وهذه الغالبية كانت في المقابل تركز على ضرورات التحالف المتمثل بالدعم الاقتصادي والعسكري والفني المتبادل.

ـ وكانت النسبة الأكبر من المشاركين في الاستطلاع تعتقد بأن وجود مثل هذه العلاقة أو التحالف هو أيضاً ضرورة منذ البدايات الأولى لمشهد الوحدة العربية، وضرورة أيضاً لاستمرار هذا المشهد واستقراره، أياً كانت طبيعة دولة الوحدة.

ـ وأغلب المشاركين لم يضع شرطاً لقيام دولة الوحدة أو استمرارها، يتمثل في هزيمة المشروع الصهيوني في المنطقة العربية. وكان هؤلاء أميل إلى أن ردود فعل إسرائيل سوف تتراوح بين العدوان العسكري المباشر على الدولة الجديدة من ناحية، وإعلان تحديها لها ومحاولة إعاقة تقدمها بأشكال مختلفة من ناحية أخرى، وأن ذلك سيكون بعد فترة من الترقب الاسرائيلي لتقويم درجة التعبئة في هذه الدولة.

ـ وأياً كانت دولة الوحدة ـ في نظر المشاركين في الاستطلاع ـ فإنها ستلجأ إلى أشكال متعددة لمجابهة العدوان الإسرائيلي، بما في ذلك استحداثها لتغيرات اجتماعية تزيد تعبئة الجماهير. ولكن المشاركين يرون أن النظام القائم في التفريعة الثانية لمشهد الوحدة ـ حيث يكون التحالف الجبهوي الشعبي، الساعي إلى التمايز الحضاري والاعتماد على النفس ـ هو القادر (على الأغلب) على مجابهة العدوان الإسرائيلي عسكرياً.

---

(٥) انظر توضيحاً لطبيعة هذا الاستطلاع في الفصل السادس، في الجزء الخاص عن الأمن القومي العربي.

ـ وعلى رأس الدول الأخرى ـ خلاف إسرائيل ـ التي يتوقع المشاركون أن تتصدى لقيام دولة الوحدة، يأتي الاتحاد السوفياتي وإيران في حالة الدولة العربية الاتحادية التي تسعى إلى الاندماج في السوق العالمية. وفي حالة الدولة العربية التي يسيطر عليها تحالف جبهوي شعبي، تأتي الولايات المتحدة وتركيا في المقام الأول.

وأياً كانت دولة الوحدة، فهم يتوقعون أن يكون هذا التصدي متراوحاً بين تأليب الجماعات الاثنية وسط الكيان العربي الجديد، وتشجيع وتمويل انقلابات عسكرية وقلاقل مسلحة، والقيام بعمليات عسكرية محدودة للضغط على دولة الوحدة. وهم بذلك لا يرجحون لجوء القوى الخارجية ـ خلاف اسرائيل ـ إلى أي من المقاطعة الاقتصادية أو العدوان العسكري المباشر على الدولة العربية الجديدة.

ـ وأغلب المشاركين يرى ضرورة توافر قدرة عسكرية نووية لدى دولة الوحدة العربية، بخاصة في التفريعة الثانية للمشهد، وحيث تحكم نخبة تسعى للتمايز الحضاري والاعتماد على النفس وعدم الاندماج في السوق الاقتصادية العالمية. ويرون أن المجتمع العربي الجديد نفسه هو الذي يجب أن يكون مصدر هذه القدرة النووية، بإمكاناته وعلمائه وموارده.

ـ ويرى أغلب من شارك في هذا الاستطلاع والتحليل أن دولة الوحدة هي الحل المناسب لمشكلات الجماعات الاثنية. ويتوقع هؤلاء، في هذا الكيان الكبير، تراجع الاضطهاد، سواء لأسباب عرقية أم قومية أم دينية أم طائفية أم غيرها.

ـ وأخيراً، نعرض إجابة وثيقة الصلة بانفتاح مشهد الوحدة العربية، في حالة النوع الأول من النخبة الحاكمة، على ثقافة الدول الصناعية المتقدمة وأسواقها في العقود الثلاثة المقبلة. أغلب المشاركين يرى أن ذلك الانفتاح سيرتبط بمزيد من اغتراب قوة العمل والمثقفين بالوطن العربي، وبمزيد من تبلور وتصاعد أنشطة الجماعات الرافضة. ولكن المشاركين، من ناحية أخرى، يرون أنه يمكن الوصول إلى صياغة ـ في إطار هذه النخبة الحاكمة ـ تعني قبول التحدي الحضاري الغربي، ومحاولة مواجهته عن طريق التفاعل بين «الأصالة» و«المعاصرة»، وعن طريق هضم التقدم والتصنيع على النمط الغربي.

هذه كانت بعض التوقعات التي عبر عنها بعض المفكرين العرب. ولنحاول الآن عرض التوقعات التي انبنت على تفاعلات المحاور المختلفة في الدراسة.

١ ـ القوى الكبرى

يؤثر قيام الوحدة العربية على الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يفرض عليها إجراء تغير في استراتيجيتها وسلوكيتها تجاه المنطقة، إذ تتحول هذه المنطقة من منطقة نفوذ مشترك، أو

منطقة نفوذ مطلق، إلى طرف دولي. ويسيطر القطب العربي على نقاط ومفاصل استراتيجية مهمة. فهو يشكل منطقة عازلة بين المسرح الأوروبي ومسرح المحيط الهندي، ويسيطر على الطريق الأقصر بينهما. وهو كنقطة التقاء بين القارات الثلاث يسيطر أيضاً على الشواطىء الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط. فلو كان هناك توتر أو عداء أمريكي - عربي يصبح على الولايات المتحدة أن تفتش عن طرق أخرى للمواجهة مع السوفيات في المحيط الهندي، نتيجة عدم قدرتها على توصيل الدعم بشكل سريع من مواقعها في البحر الأبيض المتوسط أو أوروبا الغربية. ويكون للقطب العربي وزن مهم في النظام الاقليمي الافريقي، نظراً لخصوصيات العلاقات العربية الافريقية. وهو تالياً قادر على أن يخفف مثلاً من انكشاف افريقيا الاقتصادي والعسكري للقوى العظمى.

ويمكن أن يزيد النوع الثاني من النخبة الحاكمة لدولة الوحدة العربية من احتمالات بروز قطب دولي عربي، غير مرتبط عضوياً بأي من القوتين العظميين، ويستطيع أن يزيد من خيارات تحالفاته، التي لا بد وأن تؤثر في التوازنات الدولية.

أ - وستفقد الولايات المتحدة عدداً من أوراق التأثير في علاقاتها مع الدول العربية الاتحادية مقارنة مع المشهدين السابقين. منها مثلاً: ورقة المساعدات الاقتصادية، أو الضمانة الأمنية، أو الاستفادة من الخلافات العربية. فالقطب العربي ستكون له استقلالية قراره، وقد يرتبط بالطبع بعلاقات اعتماد متبادل مع بعض القوى الكبرى، ولكن ليس بعلاقات تبعية في أي حال.

وسيكون موقع القطب العربي في قيادة العالم النامي مركزياً، وسيكون تالياً بمثابة قوة دفع بين هذه الدول من أجل إقامة نظام عالمي جديد، وستحدد سياسته تجاه كل طرف دولي مواقف هذا الأخير من قضاياه. وقد يستفيد في علاقاته مع الغرب من التناقضات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوروبية واليابان.

وتتحدد العلاقات مع الولايات المتحدة - تعاوناً أو تنافراً أو توتراً - بموقف هذه الأخيرة من قضايا ومصالح الدولة العربية الاتحادية، بخاصة الصراع العربي - الإسرائيلي. وفي أي حال، ستبقى الولايات المتحدة تحاول إقامة سلسلة من الأحلاف المتعددة الأطراف، التي تربط بين قوى إقليمية أو دولية، لها مصالح سياسية واقتصادية وأمنية مشتركة معها. وتكون إحدى الوظائف الرئيسية لهذا الحلف الكبير أو سلسلة الأحلاف، التي قد تكون مؤسسية أو سلوكية، احتواء الدولة العربية الاتحادية، ومنعها من مد نفوذها إلى افريقيا وآسيا، وكذلك منعها من التأثير في أوروبا الغربية. وستكون سياسة الأحلاف ذات ثقل كبير بالنسبة إلى الاتجاه المحافظ الجديد - الحاكم حالياً - في الولايات المتحدة، الذي سيمتن بشكل خاص من علاقاته مع الدول المجاورة لدولة الوحدة، ويحاول دعمها بشتى الوسائل الاقتصادية والعسكرية والسياسية

لاحتواء دولة الوحدة، وافتعال نزاعات معها بغية إضعافها وإشغالها. وتكون إسرائيل مركز الثقل أو قلب استراتيجية الاحتواء هذه، بسبب خصوصية علاقاتها مع الولايات المتحدة، وبسبب موقعها في وسط الدولة العربية الاتحادية. وتـزداد أهمية إيـران، وكل من تـركيا الأطلسيـة، وباكستان ذات الموقع المميز في الاستراتيجية الأمريكية في القارة الهندية. ومن جهة الجزء الافريقي في الدولة العربية الاتحادية، تبقى إسرائيل (من خلال كينيا واثيوبيا) قلب الاحتواء الأمريكي.

ب ـ ويمكن للاتحاد السوفياتي أن يعيد النظر فيما يمكن لهذه الدولة الجديدة أن تمثله من أهمية بالنسبة إلى استراتيجيته، في «مسرح البحر المتوسط». وفي إطار نظام عالمي سداسي الأقطاب (مع التصاعد النسبي لليابان والجماعة الأوروبية والصين)[٦]، تبرز المصلحة الكبيرة للسوفيات في محاولة إقامة علاقات وثيقة مع الدولة العربية الاتحادية ـ أياً كان توجهها الحضاري والتنموي ـ ومقاومة انجذابها إلى الولايات المتحدة.

وقد يهتم الاتحاد السوفياتي أيضاً بمنع انجذاب الدولة العربية الاتحادية إلى تحالف مع الصين الشعبية. فيما لو كانت الأخيرة في اتجاه مضاد للاتحاد السوفياتي. ولقد وجدنا أن الأكثر منطقية، هو أن لا يدخل القطب العربي في أي تحالف استراتيجي مع إحدى القوتين العظميين، بل يقيم تحالفاته في كل قضية أومجال حسب ما تمليه مصالحه. وسيجد الاتحاد السوفياتي، في منظور الثنائية القطبية، أن بقاء الطرف العربي خارج دائرة الاستقطاب الدولي سيكون له انعكاسات استراتيجية إيجابية عليه، مقارنة مع وضع المنطقة العربية في المشهدين الآخرين. وسيجد الاتحاد السوفياتي في ذلك وضعاً مثالياً في إخراج الولايات المتحدة من المنطقة العربية. من جهة أخرى قد يلتقي الاتحاد السوفياتي مع القطب العربي (بخاصة اذا كانت إيران حليفة للولايات المتحدة)، في الدعوة إلى تحييد منطقةالخليج، وإخراج الوجود العسكري للقوتين العظميين منها. وهو هدف يؤيده الطرف العربي لإبعاد محاولات الاستقطاب في منطقة الجوار، ويريده الاتحاد السوفياتي لإبعاد الولايات المتحدة عن منطقة محاذية وحيوية بالنسبة إليه. وقد تلتقي دولة الوحدة مع الاتحاد السوفياتي بالدعوة إلى إقامة نظام أمني جماعي في آسيا. وقد توافق الصين الشعبية على هذا لوجود القطب العربي إلى جانب الهند، الأمر الذي يحدث توازناً. ولئن كان الاتحاد السوفياتي غير قادر على اجتذاب الدولة العربية الاتحادية للتعاون معه بواسطة العامل الاقتصادي، فهو لا بد سيركز اهتمامه على مجالات الصدام المحتملة بين القطب العربي والولايات المتحدة الأمريكية، ومحاولة تقديم الدعم التسليحي

---

(٦) تتفق هذه التوقعات، بالنسبة إلى ظهور أقطاب دولية جديدة ومؤثرة، مع نتائج الاستبيان التالي: علي نصار، «مستقبل الوطن العربي: جولة في هموم الحاضر وتوقعات المستقبل لدى بعض القيادات الفكرية العربية،» المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٨٩ (تموز/ يوليو ١٩٨٦).

والدبلوماسي، لإحداث تقارب يقوم على المصلحة المتبادلة. ويبقى الصراع العربي ـ الإسرائيلي المجال الرئيسي المفتوح أمام الاتحاد السوفياتي لإحداث تقارب وثيق مع الدولة العربية الاتحادية، بخاصة إذا تحول الصراع إلى حرب، وبقيت الولايات المتحدة في موقف مؤيد لإسرائيل.

أما في حالة تقارب عربي ـ أمريكي يفرضه استقرار ونجاح دولة الوحدة في التفريعة الأولى، وقيام أمريكا بتقديم تنازلات للدولة العربية الاتحادية وبالذات في مجال الصراع مع إسرائيل، فلن يستطيع الاتحاد السوفياتي عرقلة ذلك التقارب أو إيقافه. وقد يتجه نحو محاولة تطويق القطب العربي بواسطة التقارب بشكل خاص مع إيران. وبالنسبة إلى السوفيات ستسمح لهم إيران، التي لن تنظر بارتياح إلى التقارب الأمريكي ـ العربي، بالوجود في الخليج. وتالياً تعطيهم القدرة على التأثير على القطب العربي من خلال دولة الجوار. كذلك ستزداد أهمية اثيوبيا في الاستراتيجية السوفياتية. وقد يشجع الاتحاد السوفياتي الهند على محاولة احتواء القطب العربي ومواجهته في إطار حركة عدم الانحياز، إذ تبقى الهند، بسبب شرعيتها التاريخية ووزنها الدولي، القوة الوحيدة القادرة على منافسة الدولة الاتحادية العربية في العالم النامي.

ج ـ الصين: ستتسم النظرة الصينية إلى الدولة العربية الاتحادية بالإيجابية، حيث إن الأخيرة قادرة على أن تساعد بعض الدول النامية في مقاومة محاولات الاختراق من قبل إحدى القوتين العظميين، وعلى اكتساب مواقع صداقة في افريقيا وفي العالم الإسلامي. ولكن من ناحية أخرى، فإن الدولة العربية الاتحادية قادرة أيضاً على موازنة الصين، لمنعها من اختراق بعض الأطراف في العالم النامي.

وستؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى إقامة علاقات الحد الأدنى للدبلوماسية بين الطرفين، والتي قد تصاب بتوتر كلما حاولت الصين التدخل في دولة افريقية أو إسلامية، أو كلما حدث تقارب عربي ـ هندي. وقد يحدث تقارب بين الدولة العربية الاتحادية والصين، في حال تدخل كل من الصين والقطب العربي لدعم طرف في أحد الأنظمة الاقليمية النامية، يكون في صراع مع إحدى القوتين العظميين، أو في حال نشوب أزمة أو حرب في إطار النزاع العربي ـ الإسرائيلي، حيث تتخذ الصين بالطبع موقفاً مؤيداً للطرف العربي.

وإضافة إلى ذلك، ستتحدد العلاقات العربية مع الصين ذات الميل إلى الاتجاه الأمريكي، أو الصين ذات الاتجاه السوفياتي، في خطوطها العريضة بالعوامل ذاتها التي تحكم العلاقات بين الدولة العربية الاتحادية وكل من القوتين العظميين. على أن يؤخذ في الاعتبار، أن الصين تنظر إلى الهند كحلقة أخرى في استراتيجية الاحتواء السوفياتي. فكلما تطورت العلاقات العربية ـ الهندية، كلما فترت العلاقات العربية ـ الصينية، أياً كانت العلاقات العربية ـ الأمريكية في

الفترة ذاتها. ووجود محاولة عربية لإحداث تقارب هندي ـ باكستاني، سينظر إليه بعدم ارتياح من طرف الصين الشعبية. ولن يكون موقف الصين في النزاع العربي ـ الإسرائيلي إلى جانب الولايات المتحدة بالقدر المبين في المشاهد السابقة، حيث كان هناك اختلال كبير بين مصالح الصين عند كل من الطرفين العربي والأمريكي لمصلحة الطرف الأخير. ففي مشهد الدولة العربية الواحدة يفرض ذلك على الصين مراجعة حسابات الربح والخسارة بدقة أكثر وحذر قبل اتخاذ أي موقف. وتتحدد علاقات القطب العربي مع الصين ذات الاتجاه التجريبي مستقبلاً، بمدى دعم الدولة العربية الاتحادية للصين الشعبية (كقطب دولي غير منحاز)، والتنسيق المشترك لكسر حدة الاستقطاب الدولي ولإقامة تكتل للعالم الثالث.

د ـ اليابان: ومن المحتمل أن تحاول اليابان الامتناع عن اتخاذ موقف صحيح من دولة الوحدة سلباً أو إيجاباً، كما ستمتنع عن اتخاذ مثل هذا الموقف مع طرفي النزاع العربي ـ الإسرائيلي، وتلافي ذلك قدر الإمكان، والتنسيق مع الجماعة الأوروبية بغية احتواء النزاع. وبقدر ما يكون الموقف الياباني متعاطفاً مع المطالب العربية، بقدر ما يساهم في إعطاء زخم سياسي كبير للعلاقات بين الطرفين، تستطيع الدولة العربية الاتحادية بواسطته أن تنشط في محاصرة السياسة الأمريكية، وإظهارها منعزلة بين حلفائها. ويثمّن القطب العربي مثل هذا الموقف الياباني، إذ يشكل ثقلاً رئيسياً مع الجماعة الأوروبية، وبعض القوى الرئيسية الأخرى، في محاولة التأثير في الموقف الأمريكي. ومن جهة أخرى، ستنظر اليابان إلى القطب العربي كطرف دولي مهم يمكن التعاون معه لتحقيق مكاسب لليابان في آسيا، وتحديداً في نطاقها الإقليمي المباشر، دون استفزاز القطب الصيني. فإقامة علاقات تعاون وثيق مع القطب العربي تقوي اليابان في ميزان القوى الرباعي في منطقتها، وتساعدها على مقاومة مطالب القوتين العظميين. وفي المقابل، سيجد الطرف العربي هناك مجالات اقتصادية للتعاون مع اليابان، مما يزيد من خياراته الدولية (في علاقات الوطن العربي مع الصين الشعبية التي تتنافس معها اليابان في آسيا، ومع الجماعة الأوروبية التي تتنافس معها اليابان في إطار الغرب الصناعي) والشمال بشكل عام. ويمكن لليابان كقوة عظمى اقتصادية لها مصلحة في استقرار التجارة الدولية، وتتخوف من انعدام الاستقرار الذي قد ينتج بسبب الأوضاع الاقتصادية في عدد كبير من الدول النامية، أن تتعاون مع دولة الوحدة بحيث يقوم كل منهما بدور في محيطه بغية إقامة مفاوضات دولية لبناء نظام اقتصادي جديد.

هـ ـ الجماعة الأوروبية: سيكون هناك عدة احتمالات فرعية للعلاقة بين الدولة العربية الاتحادية والجماعة الأوروبية. فدولة الوحدة العربية ستكون هي الأقرب جغرافياً إلى أوروبا الغربية، وبمثابة باب أوروبا إلى آسيا وافريقيا. وستكون الجماعة الأوروبية مهتمة في إطار الحوار مع الدولة العربية الاتحادية بإمكاناتها الاقتصادية الهائلة، وبسلوكيتها السياسية تجاه دول الجوار. من جهة أخرى، ستكون الخيارات كثيرة أمام الدولة العربية الاتحادية، فيما يتعلق

مثلاً بمحاولة الحصول على التكنولوجيا التي تريدها. وسيكون جهد الدولة العربية الاتحادية سياسياً أكثر مما هو اقتصادي في مواجهة الجماعة الأوروبية. فالأخيرة ستكون منكشفة اقتصادياً بالنسبة إلى النفط أساساً أمام الدولة العربية الاتحادية، الأمر الذي سيؤدي إلى تحسين الموقع العربي في توازن القوى بين الطرفين. وربما تستطيع دولة الوحدة، في مثل هذا الحال، فرض بعض المطالب السياسية على الجماعة الأوروبية، على المستويين الاقليمي والدولي، إذا ما استطاعت التحكم في أنماط الاستهلاك، واستطاعت تطوير قاعدة البحث والتطوير التكنولوجي في دولة الوحدة. ولكن الوحدة الأوروبية يمكن أن تأخذ شكلاً أقل ترابطاً. هنا يمكن أن تلعب الدولة العربية الاتحادية عدة أوراق أوروبية (ضمن الجماعة في بيئتها الأوروبية) في وقت واحد، بحيث تخلق تنافساً بين هذه الدول يصب في النتيجة النهائية لمصلحة الدولة العربية الاتحادية، من حيث حصولها على مزيد من المكاسب السياسية أو الاقتصادية في الدول المتنافسة. وقد تعمل الدولة العربية الاتحادية على إقامة علاقات ثنائية وثيقة (مثلاً مع فرنسا أو مع ألمانيا أو بريطانيا أو إيطاليا) تستطيع من خلالها تشجيع الجماعة على التجاوب مع مطالبها، أو في حالات أخرى تحييد الجماعة، فيما لو كانت الولايات المتحدة تضغط على بعض دولها.

ويتسع مجال التعاون السياسي أيضاً لأي مرونة يمكن أن تتمتع بها الجماعة نتيجة غياب، أو ضعف العامل الأمريكي في صناعة القرار الخارجي للجماعة. وقد يشمل التعاون معها منطقة البحر الأبيض المتوسط ،بحيث قد يحاول الطرفان (العربي والأوروبي) تحويلها إلى بحيرة سلام عربية أوروبية، بإخراج الوجود العسكري للقوتين العظميين بغية الضغط على الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للتجاوب مع مطالبها في هذا المجال. كذلك قد يشمل التعاون القيام بمبادرات مشتركة لإيجاد تسويات للنزاعات التي قد تطولها مباشرة، ومنها قبرص مثلاً، والنزاع اليوناني ـ التركي بسبب موقع النزاع. ويمكن أن يشمل التعاون بينهما المنطقة الافريقية. وبقدر ما تكون أوروبا متعاطفة مع قضايا العالم النامي، بقدر ما يسهل التعاون. ولكن ذلك لا يمنع من قيام تنافس بين الطرفين العربي والأوروبي في افريقيا، لبناء نفوذ هناك لكل طرف لخدمة أهدافه السياسية والاقتصادية، أو لمحاولة إقامة علاقات متينة مع دول الجوار للطرف الآخر بغية التأثير في سياستها.

٢ ـ إسرائيل

وفيما يتعلق بنموذج الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فرغم أن هذا المشهد يصل بالقوة العربية إلى أقصى مداها، إلا أنه على الأرجح لن يمكنه التأثير النهائي على مستقبل الصراع المسلح، إلا في المراحل الأخيرة من فترة الاستشراف. إذ إن الزمن اللازم للوصول بهذه الوحدة إلى المستوى الذي يؤثر في الصراع العربي ـ الإسرائيلي بشكل حاسم، وبخاصة في جانبه المسلح، يستغرق جزءاً كبيراً من فترة الاستشراف. والقوة العربية المركزية يجب ألا تشغلها

الهياكل الدستورية وعمليات التوحيد، عن سرعة التنسيق العسكري فيما بينها قبل استكمال هذه العمليات. كما يجب أن يتم هذا التنسيق دون إعلام صاخب، بقدر الإمكان بخاصة في مراحله الأولى حتى لا يكون عرضه للإجهاض. ويظل نموذج الحرب المقبلة ثابتاً، ويختلف اتساع نطاقه حسب درجات التنسيق الممكنة وقدرة إسرائيل على إحباطها. فكلما تقدم التنسيق، قلت قدرات إسرائيل على الإحباط، واتجهت إلى عمليات محدودة قوية، وإلى التهديد باستخدام الأسلحة النووية، وقلت قدرات الدول العظمى على التأثير في الصراع، وازدادت رغبتها في التدخل لايقاف الصراع المسلح.

وإذا كانت تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي في ظل التجزئة هي اللاتسوية، أو التسوية وفقاً للشروط الإسرائيلية، وإذا كانت التسوية في ظل التنسيق الوظيفي تتم وفقاً لتوازن القوى بين العرب ـ بعد تحسن وضعهم نسبياً ـ وإسرائيل، **فإن التسوية في ظل الوحدة الشاملة تضحي النقيض الكامل للوضع الراهن، وتعني بالأساس: التسوية وفقاً للشروط العربية.**

ووفقاً للمحددات المشار إليها تواً، فإن شكل التسوية لا بد من أن يعكس حقيقة أن الوطن العربي ـ في ظل الوحدة العربية ـ سوف تتعاظم عناصر قوته الشاملة بحيث تحاصر تلك القوة إسرائيل، مدعمة بعمق جغرافي كبيروموقف دولي مؤات. وفي المقابل فإن إسرائيل سوف تسعى لتحقيق أمنها أساساً من خلال الاعتماد على الرادع النووي، فضلاً عن دعم علاقتها بالولايات المتحدة. وفي هذا السياق، من الأرجح أن تستند التفاعلات العربية ـ الإسرائيلية الى توازن الرعب النووي، مما يدفع إلى تصورات جديدة لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، عن طريق إقامة ولاية فلسطينية داخل دولة الوحدة، بل ربما يتم استيعاب اسرائيل نفسها مع الحفاظ على تميّزها اليهودي.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية على وجه التحديد، فإن العنصر الحاسم سوف يكون موقف عرب الأرض المحتلة (الضفة الغربية وغزة). وفي ظل التوازن الجديد للقوى، فسوف تصبح إسرائيل مرغمة على التسليم بحق تقرير المصير الفلسطيني. لكن تأثير قيام دولة الوحدة العربية، لن يقتصر فقط على عرب الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، وإنما سيتعداه ـ بالضرورة ـ إلى عرب إسرائيل أنفسهم (الأرض المحتلة عام ١٩٤٨)، بحيث تنتقل مشكلة التناقض بين اليهود والعرب في إسرائيل إلى مستوى كيفي جديد.

واستناد عرب إسرائيل إلى قوة سياسية كبرى خارجية، محيطة بدولة إسرائيل، وتناقضهم الجذري مع السكان اليهود، يجعل منهم قوة مهددة لتماسك هذه الدولة وأمنها، كما تتصوره النخبة الإسرائيلية الحاكمة. وفي حين كان بإمكان هذه النخبة أن تمارس سياساتها العنصرية ضد هذه «الأقلية»، في ظروف التجزئة، فإن هذه الامكانية تحد منها في ظل مشهد الوحدة قيود كثيرة. ومع تنامي العلاقات والاتصال بين «عرب إسرائيل» والدولة العربية الكبرى الأم، فإن

الوجود اليهودي في فلسطين، يصبح ـ لا محالة ـ وجوداً محاصراً ، تكون مهمته الأساسية هي أن يحافظ على نقائه وهويته من الذوبان في وسط البحر العربي المحيط. وفي ظل هذه الأوضاع، فإن استرجاع الأرض العربية المحتلة في النهاية يكون تحصيلاً حاصلاً، بحكم علاقة القوى بين الطرفين.

٣ ـ دول الجوار[٧]

بالنسبة إلى دول الجوار، وتوازن القوى معها، فإن قيام الدولة العربية الاتحادية سوف يؤدي إلى تغيير جوهري في موازين القوى الاقليمية والدولية. وسوف يبرز الانقلاب في موازين القوى في ما يلي:

ـ بالمقارنة مع المؤشرات العسكرية العربية، سوف نلمح بسهولة التفوق العربي على كل من دول الجوار بشكل حاسم.

ـ إن هذا التفوق الكمي سوف يأخذ بعداً كيفياً نتيجة لوجود قيادة عسكرية موحدة، وارتفاع الروح المعنوية للقوات نتيجة وجود الدولة القومية ذاتها، والتقدم التدريجي في التوجيه العقيدي في القوات المسلحة العربية، وقيام صناعة عسكرية متنامية تقلّص من الاعتماد العربي على الدول العظمى في مجال السلاح، وقيام مفاعلات نووية يمكن أن يؤدي ـ خلال المرحلة الزمنية الثانية لدولة الوحدة ـ إلى انتاج سلاح نووي.

ـ إن الدولة العربية الاتحادية سوف يكون لها موارد سياسية واقتصادية واسعة تكفل لها قدرات كبيرة في التأثير على العلاقات الدولية عامة.

وإزاء هذا الاختلاف في موازين القوى بين العرب وجيرانهم، فإن التناقضات الجيوسياسية والقومية التي سبقت الإشارة إليها، سوف تكتسب أبعاداً أكثر دلالة بخاصة خلال المرحلة الزمنية الأولى لدولة الوحدة. ومن ثم، فإن دول الجوار الجغرافي ـ على الأرجح ـ سوف تتجه إلى مجموعة من السياسات، تتمثل في تنمية القوة الذاتية لهذه الدول، بخاصة العسكرية منها، مع إذكاء الشعور القومي، وتبني استراتيجية للتوازن تقوم على اللحاق بالمعسكر الغربي بالنسبة إلى تركيا، وإيران إذا ما تغير الحكم فيها، نتيجة للهزيمة العسكرية. ويمكن إقامة تحالف اقليمي بين الدولتين، يمتد علناً أو سراً إلى إسرائيل، وربما باكستان. كما سيصبح من المؤكد أن تتوثق العلاقات الإسرائيلية ـ الاثيوبية، حتى تصل إلى درجة التحالف، وربما مع وجود النظام الماركسي في اثيوبيا. ومما سيدفع في هذا الاتجاه أن تقيم الدولة العربية الاتحادية ـ أياً كانت توجهاتها التنموية ـ نتيجة لضرورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي، علاقات

---

(٧) عدا إسرائيل.

وثيقة مع الاتحاد السوفياتي. فليس متصوراً خلال الفترة الزمنية الأولى لدولة الوحدة، أن يتخلى الغرب عامة، والولايات المتحدة خاصة، عن اسرائيل، بل الأغلب أن أهميتها ستتزايد لضرب دولة الوحدة، إضافة الى وسائل أخرى. ومن ثم، فإن العرب لن يجدوا أمامهم سوى السوفيات للتعامل معهم في مجال السلاح، بخاصة في ضوء تنامي القوة النووية الإسرائيلية. وليس معنى ذلك أن الدولة العربية الاتحادية سوف تكون تابعة للسوفيات؛ فنتيجة للوحدة سوف تتنامى الاستقلالية العربية، بحيث تتعدى وتتجاوز الأنماط الحالية لتعامل القوى العظمى مع كل دولة عربية على حدة. ولكن الأغلب هو أن الدولة العربية الاتحادية سوف تكون مماثلة للنموذج الهندي في التعامل الدولي، حيث تكون دولة غير منحازة أساساً، ولكن مع روابط قوية مع السوفيات نتيجة الظروف الاستراتيجية المتعلقة بالصراع مع إسرائيل. كذلك من الطبيعي أن تسعى دول الجوار، بكل الطرق، لمنع قيام دولة الوحدة (وربما يكون ذلك أحد أسباب قيامها) ولجذب الدول العربية التي تظل خارج نطاق الوحدة، واستدراجها إلى تحالفات إقليمية، وإثارة الأقليات داخل دولة الوحدة، وإثارة مخاوفها من الهيمنة العربية الثقافية.

ولكن من المتوقع أن تختلف هذه السياسات جذرياً، حسب المرحلة الزمنية، ومع اختلاف النخبة الحاكمة في دولة الوحدة. ومع تحقيق الوحدة العضوية، تصبح الدولة العربية الاتحادية من الناحية الاقتصادية أكثر قدرة على اغراء دول الجوار الجغرافي، ومع تنامي قوتها العسكرية الذاتية، غير المستندة إلى استيراد السلاح من الاتحاد السوفياتي، فإنها سوف تكون أكثر استقلالاً عنه.

هذه العوامل يمكن أن تدفع دول الجوار الجغرافي ـ خلاف إسرائيل ـ إلى تغيير سياستها القائمة على التوازن، إلى سياسة أخرى تعتمد استراتيجيتها اللحاق بالدولة العربية الاتحادية. وليس متصوراً أن يتم ذلك بشكل فجائي، وإنما يمكن أن يتم تدريجياً بحيث تصبح هذه الاستراتيجية ظاهرة قرب نهاية فترة الاستشراف. وسوف يعزز من إمكانية حدوث هذا التصور الطريقة التي ستدير بها الدولة العربية الاتحادية علاقاتها مع دول الجوار الجغرافي. وفي إطار توازن القوى، يمكن إضافة مجموعة أخرى من السياسات العربية، التي ستجعل استراتيجية اللحاق بالنسبة إلى دول الجوار أكثر إغراء وأقل تكلفة من استراتيجية التوازن.

وقد يكون من الضروري ـ مرة أخرى ـ أن نميّز بين مرحلتين من مراحل تطور دولة الوحدة. ففي خلال المرحلة الأولى، من الأرجح أن تتقلّص علاقات الاعتماد المتبادل القائمة حالياً في منتصف الثمانينات مع دول الجوار الجغرافي، حتى مع تركيا، وسوف يعود ذلك إلى عدد من العوامل:

ـ ضرورات تحقيق الأمن القومي العربي الذي يفرض إجراءات حمائية كبرى.

ـ ستكثّف الدولة العربية الاتحادية ـ من الزاوية الاقتصادية ـ علاقاتها الاقتصادية مع

الـدول الصناعيـة ـ والصناعيـة الجديـدة ـ للاستفـادة من تقدمهـا التكنولـوجي، وتجربتهـا في تطوير التكنولوجيا. كما ستكثّف علاقاتها مع دول العالم الثالث المنتجة للمواد الأولية التي لا يوجد لها مثيل في الدولة العربية الاتحادية.

ـ إن فوائض النفط سوف تكون منخفضة بشكل عام خـلال معظم هـذه المرحلة نتيجـة للترشيد والتخطيط للأمن القومي الطويل المدى. ومن ثم فإن بلداً كتركيا لن يجد الدافع الذي يحمله على تقوية صلاته بالوطن العربي.

ـ إن الأبعاد الجيوسياسية والقومية وتوازن القوى سوف تكون مؤثرة خلال هذه الفترة ـ كما أسلفنا ـ بحيث تلقي بظلالها على البعد الاقتصادي.

وفي المرحلة الزمنية الثانية، فإن الفرص سوف تكون أكثر من القيود، والاحتمالات أكبر لزيادة تفاعلات الاعتماد المتبادل بين الطرفين. ويستند هذا التصور إلى العوامل التالية:

ـ مع تشبّع السوق العربية بالمنتوجات القومية، فسوف يتزايد الدافع لدى الدولة العربية الاتحادية للتصدير وزيادة التجارة الخارجية، وتعتبر دول الجوار سوقاً طبيعية في هذه الحالة، ومن ثم يمكن لكل من الطرفين تقديم تسهيلات للطرف الآخر.

ـ النمو الذي يمكن أن يحدث في دول الجوار ذاتها (وبخاصة تركيا وإيران) بحيث تتسع قاعدتها الإنتاجية وتتنوّع، مما يزيد من فرص التبادل بين الطرفين.

ـ إن النفط العربي سوف يتحكم في سوق الطاقة في العالم في تلك المرحلة الثانية، نتيجة للترشيد، ونتيجة خروج العديد من الدول المنتجة الآن من السوق، وتركز النسبة الكبرى من إنتاج النفط في منطقة الخليج العربي.

ـ إن دول الجوار ستكون قد تحولت ـ نتيجة عوامل سبقت الإشارة إليها ـ من استراتيجية التوازن إلى استراتيجية اللحاق.

ـ سوف تكون مطروحة خيارات عدة أمام الدولة العربية الاتحادية لقيام علاقات اعتماد متبادل مكثف (شبيهة بالنموذج الامريكي ـ الكندي) مع دول الجوار، من خلال مجموعة من السياسات الاستثمارية والاتصالية والثقافية التي تؤدي إلى ربط هذه الدول بـالدولـة العربيـة الاتحادية، حتى يمكن الوصول، ربما بعد انتهاء فترة الاستشراف، إلى تحقيق ارتباط وثيق بين الطرفين.

خامساً: الآفاق التنموية لدولة الوحدة العربية

تمثل دولة الوحدة ومجتمعها نقلة تحولية تؤدي إلى واقع جديد، يختلف جذرياً عما عبرنا عنه في المشهدين السابقين (الأول والثاني)؛ واقع يختلف في مؤسساته وآلياته:

١ ـ بعض المعطيات المستقبلية والآليات

ـ ستعني الوحدة اختفاء الحكومات القطرية كحكومات مستقلة، لها إرادة منفصلة عن إرادة الدولة الاتحادية. ولا يعني ذلك ـ كما ذكرنا ـ اختفاء السلطات القطرية، ولكن ستكون هذه السلطات محكومة في تصرفاتها وسياساتها بالدستور الاتحادي الذي يحدد حقوق وواجبات وسلطات كل من الحكومة المركزية والسلطات الإقليمية.

إن الوحدة تعني اختفاء الوجود المستقل للوحدات القطرية في كثير من التعاملات الاقتصادية الدولية، وحلول دولة الوحدة محل أجزائها المختلفة باعتبارها وحدة التعامل الدولي. ويعني ذلك أنه لا يتصور الحديث عن ديون، أو استثمارات، أو الميزان التجاري، أو ميزان المدفوعات الخاص باقليم معين مع العالم الخارجي.

ـ وستعني الوحدة بالضرورة وجود نظام نقدي موحد وعملة عربية موحدة. كما تتطلب وجود بنك مركزي عربي يكون مسؤولاً عن الاصدار النقدي، فضلاً عن تسوية المدفوعات بين الأقاليم، وعن توجيه السياسة النقدية في الاطار العربي.

ـ وستتطلب الوحدة أيضاً وجود نظام جمركي موحد، وسياسة جمركية موحدة تخضع لها كل أقاليم الدولة. وسوف تسعى هذه السياسة بالضرورة الى حماية الصناعة والزراعة العربية من المنافسة الخارجية، بينما ستصبح التجارة بين الأقطار والأقاليم العربية جزءاً من التجارة الداخلية للدولة. وتعني الوحدة أيضاً الحرية الكاملة لانتقال الايدي العاملة والأموال بين أقاليم الدولة العربية الاتحادية، وحق العاملين في أي قطر أو إقليم عربي للتقدم إلى الوظائف العامة في الاقاليم الأخرى، وحق المواطنين في أي إقليم عربي في ملكية الأصول والعقارات والأراضي ـ في حدود المسموح بتملكه ـ في أي إقليم عربي آخر.

ـ ويصعب تصور إمكان إحداث هذا التغيير المؤسسي الشامل بمجرد تحقيق الوحدة السياسية. ويصعب أيضاً قبول تأجيل تحقيق الوحدة السياسية إلى حين اتمام التغييرات المؤسسية كلها. فالموقف العملي هو أن تتم الوحدة السياسية في الوقت نفسه الذي تنشأ فيه مجموعة من المؤسسات القومية تمثل الحد الادنى الضروري لقيام السلطات المركزية بمهامها الأساسية، وتنمو عملية بناء المؤسسات الجديدة، واستكمال التغييرات التشريعية اللازمة، وتصفية الرواسب التشريعية والمؤسسية المعيقة خلال فترة زمنية يغلب أن تستغرق السنوات الخمس الأولى لقيام دولة الوحدة على الأقل.

ـ تمويل المشروعات والأنشطة الاتحادية يحتاج أيضاً إلى وجود مصرف أو صندوق قومي للتنمية، يساعد في تعبئة الموارد على المستوى القومي، ويقدم القروض الطويلة الأجل

والمساهمات للمشروعات، على النطاق القومي، ولبعض المشروعات الرئيسية على النطاق الاقليمي كذلك.

- وبغض النظر عن الخلافات في التوجهات التنموية لدولة الوحدة، سيكون من اللازم أن تنشأ أجهزة للتخطيط المركزي تتولى مهمة التخطيط (تخطيط تأشيري أو الزامي، ومهما كانت درجة الالزام).

- إن المؤسسات السابقة الذكر وغيرها ستكون جزءاً من هيكل مؤسسات الدولة الاتحادية التي ستتولى السلطة المركزية فيها حكومة اتحادية. وتضاف إلى مهام هذه الحكومة، على المحور الاقتصادي، مهمات أخرى مثل إقامة الصناعات الحربية، وتطويرها للوفاء باحتياجات الدولة من السلاح اللازم للدفاع عنها ضد قوى العدوان الخارجية، ومنها وضع السياسة العامة للتعليم والتدريب وتطوير القوى البشرية، ووضع السياسة العامة للتطوير التكنولوجي والتقني، وسياسات الطاقة والنفط، وعقد اتفاقات التجارة والدفع.

- وتحصل الدولة الاتحادية على عوائد حقوق التملّك، عما تملكه الدول من أصول ومؤسسات، ذلك في حدود النظام المالي المحدد. وتطرح تلك النقطة الأخيرة قضية مهمة حول ملكية الثروات والموارد المنجمية في الأقاليم المختلفة، وملكية القطاع العام للدولة وبخاصة وحداته الحالية المملوكة قطرياً، وما إذا كانت تلك الموارد ستظل في إطار ملكية الأقاليم أو سلطاتها المحلية، أو أنّ ملكيتها تنتقل إلى الدولة الاتحادية. وفي الدولة الاتحادية ذات النوع الأول من النخبة الحاكمة التي أشير إليها سابقاً، يتوقّع أن تبقى الثروات والموارد المنجمية في باطن الأرض ملكاً للأقاليم، ويبقى وحدات القطاع العام الحالية ملكاً للسلطات الاقليمية، باستثناء ما قد تنقل ملكيته إلى الدولة الاتحادية، لأسباب تتعلق بتحقيق الأمن القومي للبلاد (كما في حالة نقل ملكية المصانع الحربية في الأقاليم المختلفة إلى الملكية الاتحادية). ومن المهم، في هذا الإطار، التأكيد على أن وجود الملكية للأقاليم لا يمنع السلطة الاتحادية من أن تكون مسؤولة عن وضع (والاشراف على) تنفيذ السياسة العامة الخاصة باستغلال تلك المصادر بما في ذلك شروط منح الامتيازات الخارجية، وسياسات البحث والتنقيب، وسياسات الانتاج وصيانة وتطوير الأوصل. ويكون للسلطة الاتحادية سلطة فرض الضرائب على ما يتم استخراجه وتصديره من الموارد المعدنية.

أما في الدولة الاتحادية ذات النوع الثاني من النخبة الحاكمة، فسوف تكون الملكية عامة للثروات المنجمية، ولما انتقل إليها من قطاع عام في الأقاليم المختلفة.

- وسيعتبر النظام - في توجهاته - رأسمالياً في هذا المشهد، طالما كان الربح هو العامل الاساسي المحفز للنشاط الاقتصادي، والموجه للقرارات الاستثمارية والقرارات الانتاجية. ولا يتعارض ذلك بطبيعة الحال مع وجود حوافز أخرى، إلى جانب الربح، للقرارات

الاقتصادية. ويتمتع أصحاب رؤوس الأموال في هذا النظام بحرية تملك ادوات الانتاج، وحرية توجيه أموالهم إلى الاستخدامات والأنشطة والأقاليم، التي يمكن أن تتحقق لهم فيها أقصى الأرباح. ودون أن ينفي ذلك وجود قيود معينة على بعض نواحي النشاط، أو قصر أنشطة معينة على القطاع الحكومي (أو العام).

ويبقى النظام في توجهاته رأسمالياً، رغم وجود ملكية عامة كبيرة فيه، ورغم تطبيق سياسات عامة تهدف الى الحد من سوء توزيع الدخل وتحقيق قدر من العدالة التوزيعية الضرورية لتوفير الاستقرار في المجتمع، ورغم اللجوء إلى بعض صور التخطيط المركزي.

- وسيعتبر النظام - في توجهاته - اشتراكياً في هذا المشهد، عندما تكون الملكية العامة والملكية التعاونية هي الأشكال الأعم، وتستخدم هذه الملكية كأساس لتخطيط قومي يهدف إلى تحقيق إشباع الحاجات الأساسية المتنامية لجماهير العاملين، وتنمية القدرات الانتاجية والدفاعية للوطن. ولا ينفي ذلك وجود ملكية خاصة لأدوات الانتاج، ولا سيادة حافز الربح بالنسبة إلى الرأسماليين الأفراد، طالما أن المجتمع يتنبه بشكل عام إلى تحديد نطاق عمل الرأسماليين الأفراد أكثر فأكثر، ويسعى إلى تصفية الاستغلال الرأسمالي في نهاية الأمر. ولا يتناقض ذلك مع كون الوحدات المحلية ذات الاستقلال النسبي، واختياراتها، جزءاً من آليات وسياسات تنمية موجهة مركزياً.

- وبالعودة إلى اختلاف التوجهات التنموية بين نوعي النخبة الحاكمة المرشحة لتولي السلطة في الدولة، نجد أن هناك بعض التمايزات النسبية في التداعيات تتحدد في الآتي:

- بالنسبة الى التوجهات التنموية للنخبة الأولى الحاكمة لدولة واحدة. الافتراض الأساسي في هذه الحالة أن اقتصاد الدولة العربية الموحدة سيظل مرتبطاً بالنظام الاقتصادي العالمي بوشائج شديدة، من خلال عدة آليات، أهمها احتياجات التحديث والتطوير بالمفاهيم السائدة في الغرب الصناعي، والتبعية في أنماط الثقافة والاستهلاك.

وسيظل الاقتصاد العربي خاضعاً لتقسيم العمل الدولي السائد، وسيتم توجيه عمليات الاستثمار والانتاج على أساس الميزات النسبية التي يتمتع بها هذا الاقتصاد، في اطار علاقته بأجزاء الاقتصاد العالمي الأخرى، وعلى الأخص في إطار علاقته بمركز هذا النظام. ومن ثم، فسيستمر الوطن العربي لفترة يعتمد على انتاج وتصدير الخامات الرئيسية التي تتوافر فيه، وعلى رأسها النفط والغاز والفوسفات، مع زيادة القيمة المضافة تدريجياً من خلال تصنيع هذه الخامات.

وسيظل الوطن العربي، لفترة طويلة نسبياً، يعتمد على استيراد التكنولوجيا المتقدمة من الخارج، في إطار تبعية أنماط الاستهلاك، ولكن بانتقائية رشيدة، كما سيظل مستورداً كبيراً

لأدوات الانتاج ولسلع الاستهلاك الأحدث.

وسيتصف النظام العربي بقدر محكوم من الانفتاح على الخارج، بما يسمح لرأس المال العربي، الفردي والخاص، بالنزوح إلى الأسواق الدولية والتعامل في الشركات، ابتغاء الربح. كما أن الاقتصاد العربي سيكون أيضاً مفتوحاً لاستثمارات الشركات دولية النشاط، حينما تجد تلك الشركات أن الانتاج في المنطقة العربية يحقق لها ربحية أعلى، أو سيطرة أوسع على الأسواق العربية والأسواق الخارجية القريبة من الوطن العربي.

- بالنسبة إلى التوجهات التنموية للنخبة الثانية الحاكمة لدولة واحدة. تنبني صياغة المنطق العام لهذا البديل على ما تراكم لدى الخبرة السياسية، والفكر الاجتماعي الاقتصادي العربي، حول بعض من مفاهيم الاعتماد على النفس والتنمية المستقلة. وتتبنى هذه الدولة توجهاً تنموياً يسعى الى استكمال التحرر الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، ويقيم بنى متمايزة للاستقلال الكامل، والعدل الاجتماعي الشامل، ومجدداً لشباب الهوية الحضارية. ويعتبر المنطق العام لهذه التفريعة أن تلك الانجازات هي بمثابة المداخل الحقيقية لضمان الأمن القومي، ولانجاز تنمية مستقرة، لا تستهدف المؤشرات الاجمالية والبسيطة نفسها للنمو الناتج و«التحديث» و«التصنيع» التي يسعى النموذج الغربي خلفها. ذلك أن الوفاء بالحاجات الأساسية المتنامية للشعب العربي، والحفاظ على البيئة والموارد، هي الغايات البعيدة للعمل التنموي. ولتحقيق هذه الغايات، تتركز الوسائل في التمحور حول الذات، والابداع والتشجيع في تعبئة المورد البشري ومشاركته في اتخاذ كل أشكال القرارات ومتابعتها.

وتحقيق مثل هذه التوجهات البديلة لا يتم بمجرد الرغبة أو الاعلان، وإنما يتم نتيجة لعمليات هدم وإعادة بناء متعددة الابعاد وطويلة وشاقة. كما أن تبني التوجهات التي سبقت الإشارة إليها، لا بد وأن يأخذ في الحسبان الظروف الموضوعية للوطن العربي، بما في ذلك صعوبات الانسلاخ الفجائي عن السوق العالمية لوطن يكاد يعتمد كلياً على هذه السوق، حتى في إمداده بجزء مهم ورئيسي من الغذاء الضروري لمواطنيه، وبما في ذلكُ أيضاً، حقيقة أن عدداً من أبناء هذا الوطن يملكون ثروات كبيرة، ويحتفظون برؤوس أموال ضخمة في الخارج. وهي أموال من المطلوب استيعاب أكبر جزء منها في عملية البناء والتنمية العربية. لهذه الأسباب، ولأسباب تتعلق بالمحافظة على أمن الوطن العربي، وعدم استفزاز القوى المعادية، ومنع احتمال لجوئها إلى توجيه ضربة أو ضربات اجهاضية، سيكون من الضروري أن يكون أي انسلاخ عن السوق العالمية انسلاخاً تدريجياً وانتقائياً.

أ ـ سياسات الطاقة

لن تكون الوحدة العربية عاملاً مؤثراً في الطلب العالمي على مصادر الطاقة والنفط، إلا

بقدر تزايد الطلب المحلي العربي لمقابلة احتياجات التنمية. ولكنه يحتمل أيضاً أن يكون قيام دولة الوحدة، بكل ما يعنيه ذلك من بزوغ لارادة عربية متنامية، حافزاً للدول الصناعية المتقدمة لتكثيف الجهد للوصول الى بدائل للنفط العربي. وذلك سواء من خلال عمليات استكشاف وتطوير مصادر هيدروكربونية للطاقة في مواقع أخرى أو من خلال العمل على خفض نفقات استغلال المصادر الأخرى.

ولكنه سيمكن مع ذلك أن تستخدم دولة الوحدة النفط كأداة للمفاوضة والمساومة في عديد من المجالات. أحد تلك المجالات لا بد أن يكون تحقيق قدر من الاستقرار والانتظام في أسعار المصادر الأولية للطاقة (وعلى رأسها النفط) بما يحمي مسار التنمية العربية من التقلبات الحادة. والمجال الأخر المهم هو الحصول على شروط أفضل لنقل التقنية في المجالات المختلفة، بما فيها تقنيات السلاح.

وسيلعب أي تقدم في المجال الأول دوراً واضحاً في الدولة العربية الموحدة، التي ستصبح أكثر حساسية للتقلبات في الطلب على النفط من البلدان العربية الرئيسية المنتجة والمصدرة للنفط، التي كانت تتمتع بفائض كبير من موازين مدفوعاتها. كما سيلعب التقدم في المجال الثاني دوره في تطوير امكانات الدولة العربية الاتحادية في الحصول على الطاقة من مصادر بديلة متجددة، وعلى الأخص من الطاقة الشمسية التي هي المصدر الأكثر توافراً في هذا الجزء من العالم. ويمكن، في هذا المجال، السعي لتحقيق تعاون في تطوير طاقات بحثية محلية فضلاً عن تنظيم المشاركة في الحصول على نتائج التطورات العلمية والتقنية التي يمكن أن تتم في الخارج.

تستطيع دولة الوحدة تحقيق الكفاءة الاقتصادية في انتاج النفط والغاز، مما سيعني أن يتم انتاج كميات النفط والغاز المطلوبة من الآبار ذات التكلفة الأقل والعائد الأكبر. وسيترتب على ذلك إما تقليل أو وقف الانتاج من المصادر ذات التكلفة المرتفعة في الأقاليم العربية الأقل انتاجاً. وسيترتب على ذلك تركيز الجزء الأكبر من الانتاج في منطقة الخليج العربي والعراق، واحتمال توقف الانتاج في بلاد مثل مصر وتونس وسوريا، وابطاء تطوير حقول النفط جنوب السودان وفي اليمن. وسيطرح ذلك مدى ضرورة تعويض الأقاليم العربية التي يتوقف أو يقل الانتاج فيها، والكيفية والاساس اللذين يمكن أن يتم بموجبهما مثل هذا التعويض.

وبغض النظر عن مدى تركيز الانتاج، فإن جهداً رئيسياً سوف يبذل في استكشاف احتياطات جديدة للنفط أو الغاز في الدولة العربية الاتحادية، في كل الاقاليم التي تتوافر احتمالات ظهور احتياطات للنفط أو الغاز فيها.

ويمكن، بصفة عامة، أن نتصوّر أن السياسات الخاصة بالطاقة والنفط ستكون إحدى القضايا الرئيسية التي ستوليها الحكومة المركزية اهتمامها، وأنه سيقع ضمن اختصاص الحكومة

المركزية إعادة تنظيم قطاع النفط والغاز وتحديد السياسات الانتاجية وسياسات التسويق والاسعار في اطار منظمة الأوبك، واتخاذ ما هو ضروري من خطوات لتطوير مصادر للطاقة البديلة، بخاصة من مصادر متجددة، واستكشاف مزيد من الاحتياطات النفطية والغاز.

ولعل أهم الخلافات بين توجهات النوعين من النخبة الحاكمة لدولة الوحدة في مجال النفط والطاقة، ستتعلق بمدى الجهود المبذولة من أجل التحويل التدريجي للنفط والغاز من اداة لتمويل التنمية وتوفير سلع الاستهلاك الضرورية والترفيهية ليصبح مصدراً للطاقة، خصوصاً لعدد من الصناعات التي تتشابك مع غيرها من الصناعات والقطاعات الاقتصادية في اطار الاقتصاد العربي، بما يؤدي في النهاية إلى الحد من دور النفط الخام في الصادرات العربية، وتحوّله إلى مجرد سلعة من سلة السلع التي تتبادلها الأمة العربية مع الخارج.

ومع تصوّر أن مثل هذا التوجه قد يكون توجهاً مشتركاً في النوعين من النخبة الحاكمة، إلا أن الارتباط به والعمل على سرعة تحقيقه يكون أكبر في حال تبني بديل التنمية المعتمدة على النفس ذات التوجه الاجتماعي. على أن تحقيق تلك الأهداف سيتطلب في كل حال تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة في المجالين الزراعي والصناعي، وزيادة الكفاءة الانتاجية، وزيادة الصادرات التامة الصنع، والوفاء باحتياجات السوق العربية من العديد من المنتوجات الصناعية بما يمهد للاستغناء التدريجي عن تصدير النفط. وهو أمر يتطلب فترة زمنية طويلة نسبياً، رغم كل الجهود التي يحتمل أن تبذل، بخاصة في اطار التنمية البديلة.

واحد الخلافات أيضاً قد يكون في المقدرة على المحافظة على احتياط النفط، والحد من سرعة نفاده بالحد من الاسراف والهدر في استخدامات الطاقة في الوطن العربي، وبتطوير مصادر جديدة من الطاقة المتجددة بخاصة من الطاقة الشمسية المتوافرة في الوطن العربي، والمصدر الاساسي المحتمل للطاقة بعد نفاد النفط. وسيكون الاهتمام بهذه الأنشطة أكبر في اطار نموذج التنمية البديلة.

ب ـ محددات الاستثمار، وهيكل الانتاج

(١) سيتوقف حجم الاستثمار وتوجهاته في **النوع الأول من النخبة الحاكمة** لدولة الوحدة على سلوك الحكومات المركزية والاقليمية، والرأسماليين الافراد، والمؤسسات الرأسمالية الخاصة، والشركات دولية النشاط. وستكون الحكومات الاقليمية والمركزية مسؤولة عن الاستثمار في مجالات الخدمات العامة والخدمات الانتاجية، وتتولى أيضاً استكمال البنية التحتية، والقطاع العام بالمشروعات الكبرى في مجالات: النفط والكهرباء، والصناعات التعدينية، والمعدنية والصناعات الهندسية الرئيسية، وصناعة الكيميائيات والبتروكيميائيات الاساسية، فضلاً عن مشروعات الريّ الكبرى، والمشروعات التكاملية في

الزراعة ومؤسسات البحث والتطوير التكنولوجي.

ـ وأحد أهم مصادر زيادة الموارد، هو الوفورات التي يمكن أن تتحقق نتيجة لتحقيق الوحدة. وعلى رأسها الوفورات الضخمة المترتبة على وحدة جيش الدولة العربية الاتحادية، وانتفاء الحاجة للعديد من النفقات الحالية التي تنطوي على ازدواجية مكلفة والتي تفرضها مسؤولية كل قطر، وزيادة كفاءة الوحدات الانتاجية التي تترتب على اتساع السوق العربية من ناحية، وعلى التنسيق بين الوحدات في اطار الوطن العربي، والتوطين في المواطن ذات الميزات النسبية الأعلى، من ناحية أخرى. والأغلب أن تخصص كل الموارد التي تتوافر في أيدي دولة الوحدة للانفاق الجاري والاستثمارات داخل الوطن العربي نفسه، مع عدم اللجوء إلى تكوين احتياطات مالية مستمرة في الخارج، أو عدم القدرة على ذلك ـ خصوصاً أن الطاقة الاستيعابية وفرص الربح يمكن أن تتضاعف في إطار دولة الوحدة.

وتقوم الحكومة المركزية بالحد من الفوارق بين الاقاليم من خلال سياسة ضريبية وسياسة للاعانات. وستزداد قدرة الدولة المركزية على أداء دورها التوزيعي، والقيام بالاستثمارات غير الاقليمية، مع زيادة ما تحصل عليه عن طريق الضرائب والرسوم الاتحادية، وهي تصاعدية في أغلب الحالات.

ـ وتتوجه استثمارات الأفراد أساساً إلى مجال الاسكان والخدمات والزراعة والصناعات الخفيفة والاستهلاكية. وسوف تتيح حرية الانتقال والتوطن في أي إقليم، وحرية التملك والتبادل التجاري، ووحدة النقد، إمكان انتقال رؤوس الأموال الى حيث يمكن أن تدرّ أعلى الارباح. وسوف تتحقق درجة أعلى من كفاءة رأس المال بالنظر إلى اتساع الاسواق. ويحتمل أن يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الاستثمارات الخاصة في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي. بل قد تؤدي زيادة الكفاءة وارتفاع الارباح إلى امكان عودة بعض الأموال الموظفة في الخارج للاستثمار في اطار الوطن العربي.

وستجد الشركات دولية النشاط في السوق العربية الموحدة (والمحمية بقدر أو بآخر من المنافسة الاجنبية) مجالاً مهماً لتوطين بعض وحداتها الانتاجية، في ضوء الآفاق العالمية لتقسيم العمل الدولي، وإعادة تقسيمه.

ـ وتتغير انماط توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال فترة الاستشراف. فمن المتصور أن توجه نسبة عالية من الاستثمارات الحكومية، في السنوات الممتدة حتى نهاية هذا القرن، إلى تنمية وتطوير البنية التحتية (اللازمة للربط بين اجزاء السوق العربية الواحدة)، والخدمات التعليمية والصحية في الأقاليم الأقل نمواً.

وسوف تحظى الزراعة العربية أيضاً باهتمام خاص، إذ تتوافر لأول مرة إمكانات حقيقية

لتحقيق الأمن الغذائي العربي، نتيجة لإمكان انهاء الانفصام بين الموارد للتنمية العربية، وإمكان توجيهها إلى حيث يمكن أن تتوافر الظروف لتحقيق انتاجية أعلى وتكلفة أقل. وسيوجه جزء مهم من الاستثمارات الزراعية إلى اقامة البنية التحتية اللازمة للتوسع الزراعي الأفقي والرأسي، وإلى عمليات استصلاح واستزراع الأراضي.

وستتجه نسبة أكبر من الاستثمارات في إطار الصناعات التحويلية، إلى تنمية عدد من الصناعات الرأسمالية والوسطية، وإلى استكمال حلقات الانتاج الصناعي في الاطار العربي.

ـ وعلى الرغم من سيادة مبادىء تعظيم الربح وحرية السوق في هذا التوجه، فإن دولة الوحدة تكون قادرة على القيام بالمشروعات الكبرى في الزراعة والري والتعدين والبنية الاساسية، وقادرة على التحكم باقتصادات الاستغلال في هذه القطاعات، ولدرجة ما زيادة المحتوى التقني المحلي فيها. ودافعها إلى ذلك: الأمن القومي، وضمان قدر من العدالة التوزيعية عبر الاقاليم، والحد من درجة الانكشاف الاقتصادي أمام العالم الخارجي حتى تستطيع تحقيق سياساتها الخارجية. وأدواتها في ذلك السياسات المالية والنقدية، إضافة إلى بعض الضوابط المؤسسية في كل ما يمثل ضرورة للأمن القومي. ومنذ اللحظة الأولى لقيام دولة الوحدة، يكون لدينا هيكل اقتصادي شديد التنوع، وأكثر تشابكاً في تفاعلاته الرأسية والأفقية. وعبر فترة الاستشراف، وباستكمال السياسات التي تستهدف الترابط الاقتصادي العضوي بين أقاليم الوطن الكبير، تتزايد كفاءة استخدام الموارد المحلية، وتتضح ملامح لميزات نسبية خاصة بالوطن العربي تجاه العالم الخارجي. وستتضح هذه النقلة الكيفية في تطور الانتاج القومي الاجمالي (أكثر بكثير مما تتضح بتطور الناتج المحلي الاجمالي) وفي حجم الترشيد الممكن في الانفاق الحكومي، وفي استيراد الخدمات، وفي التأثير على أسعار الصادرات والواردات، وفي كل العوامل المؤثرة على انتاجية رأس المال.

ـ وهكذا، فإن افتراضات المشهد تؤدي إلى تطوير في مفهوم «المشروع التكاملي» ـ كما عرضناه في المشهد الثاني ـ بحيث يجب أن نتوقع آثار المفهوم على الأمن القومي وعلى تلاحم المجتمع العربي في أقصر وقت ممكن. وتبدو فيه المصلحة الجماعية مقدمة على المصلحة الفردية والاقليمية، في الوقت الذي تستخدم فيه السياسات المالية والنقدية لتحقيق الظروف المناسبة لبدء مشروعات بعينها، وللتحكم في قدر أكبر من مصادر التمويل لمصلحة المشروعات الاقتصادية الكبرى لدولة الوحدة.

ونبدأ في فرز ما يتوافر من معرفة حول مشروعات المستقبل، من واقع كل الدراسات التي وفرتها منظمات عربية في الماضي، وفي ضوء الآفاق العالمية المستقبلية. هنا نجد ضرورة التعبير ـ في أي محاولة للتنسيق والتفاعل بين معطيات المستقبل ـ عن أمثلة المشروعات الآتية:

ـ كل المشروعات التي تم التعرف عليها في تنظيم المياه السطحية واستغلالها،

ومشروعات مسح المياه الجوفية ومياه الأمطار، ومشروعات التوسع الزراعي الأفقي في الوطن العربي.

ـ مشروعات إضافية لتطوير البنية التحتية على مستوى الوطن العربي. وتشمل الربط الكهربائي بين الأقاليم، والمخطط العربي للاتصالات، ومشروع الوكالة العربية للمخزون الاستراتيجي، وبنوك لمعلومات الموارد البشرية.

ـ جميع مشروعات التعليم والتدريب على المستوى القومي.

ـ وبالنسبة إلى الموارد المعدنية والطاقة، هناك الشركة العربية للتنقيب عن اليورانيوم، والمشروع القومي النووي، والوكالة العربية للطاقة من مصادرها المختلفة.

ـ مشروعات الصناعات الرأسمالية ذات الأولوية (مثال: مشروعات البنية التحتية للصناعات الهندسية، المعدات الإنشائية والمحولات الكهربائية ـ في الأقاليم المتقدمة صناعياً، صناعة محركات الديزل ذات السرعة العالية، وماكينات النسيج وتوربينات الغاز والبخار، ومكائن انتاج المعدات، والالكترونيات اللازمة للسلع الرأسمالية ـ في أقاليم المشرق والمغرب).

(٢) في النوع الثاني للنخبة الحاكمة لدولة الوحدة يوجه الاستثمار وتختار المشروعات لإحداث تعديلات في هياكل الانتاج للتعجيل بأكبر قدر من إشباع الحاجات الأساسية، اعتماداً على الإمكانات واستهدافاً لعدالة التوزيع منذ اللحظة الأولى.

ـ وسيتوقف حجم الاستثمار وتوجهاته بالدرجة الأولى على سلوك الحكومة المركزية والحكومات الاقليمية والقطاع العام، وعلى السياسات الحكومية تجاه السلطات المحلية والمؤسسات الخاصة، وعلى إمكانات تعبئة الفوائض الاقتصادية الكامنة. وستسعى الدولة في ظل هذا البديل إلى تصفية دور الشركات دولية النشاط في مجال الاستثمار وتوجيه النشاط الاقتصادي، إلّا في بعض قطاعات محدودة تحقق فيها المشاركة مع هذه الشركات مزايا للاقتصاد القومي. ويتم ذلك في حدود أضيق كثيراً من الحدود التي يحتمل أن يتم بها في إطار بديل الاندماج في السوق الدولية.

وقد سبقت الإشارة إلى أن الوحدة العربية تؤدي إلى زيادة المدخرات، نتيجة لتوسيع حجم السوق. والجديد هنا يتمثل في أن تضاف إلى ذلك زيادة المدخرات كنتيجة للحد من الاستهلاك الترفي. كما أن العمل التطوعي والجهود الذاتية والإبداع التقني المحلي يمكن أن تصبح مصدراً إضافياً.

وسوف يمتد النشاط الاستثماري للحكومات المركزية والإقليمية ليغطي مجالات أوسع (من تلك التي كانت تُغطى في إطار البديل الأول). وستشمل ملكية القطاع العام المنشآت

المصرفية وشركات التأمين، والعديد من مؤسسات التجارة الخارجية، وأنشطة صناعية وتوزيعية. وسيتم تشجيع النشاط التعاوني في مجال تجارة التجزئة والأنشطة الحرفية والزراعة وغير ذلك من المجالات، بما يستكمل الإطار التنظيمي لأقصى تعبئة ممكنة للفوائض الاقتصادية الكامنة. ويغلب أن تتجه الحكومة المركزية والحكومات الاقليمية إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في بعض قطاعات الانتاج السلعي أو الخدمي التي يحتاجها الاقتصاد الوطني، واعطائه الضمانات والتشجيعات اللازمة.

والأغلب أن يتم في إطار هذا البديل تخصيص نسبة أعلى من الموارد للمستوى المركزي (الاتحادي) من تلك التي كانت تخصص في إطار بديل الاندماج في السوق العالمية، نظراً لزيادة الدور الاقتصادي والتوزيعي للدولة الاتحادية في الأقاليم.

وتبقى مخصصات الحكومات الاقليمية مستثمرة في حدود الأقاليم، بينما تستثمر التخصيصات للحكومة المركزية في نطاق الوطن العربي في مجموعه. ويؤخذ في الاعتبار عند تحديد أولويات الاستثمار وموطنه الأثر التكاملي للمشروعات، والأثر على الأمن القومي، والحد من الفروق بين الأقاليم، وتطور مقاييس موضوعية ومؤشرات مركبة لإمكان أخذ هذه العوامل في الحسبان.

- ويتم في إطار هذا البديل تبنّي عدد من التوجهات التي يكون لها تأثير إيجابي على زيادة الانتاجية في الزراعة. وتتضمن هذه التوجهات: احتمال اتمام اصلاحات زراعية في المناطق التي لم يكن قد تم فيها إصلاح زراعي من قبل، والتركيز على تنمية الريف، والسعي للحد من الفروق بين الريف والمدينة، وتطوير وانتشار حركات تعاونية إنتاجية متقدمة، وخفض مستلزمات الانتاج المكلفة، وخفض تكاليف الاستصلاح والاستزراع.

تفتح هذه الاجراءات الطريق لإمكان إحداث تطوير في هيكلية النظام الزراعي العربي، بما يسمح بتنظيم أفضل للعلاقة بين الموارد الطبيعية وقوة العمل المتاحة، لاستثمار هذه الموارد استثماراً كاملاً ورشيداً، وتوفير عدالة في حيازتها وفي توزيع عوائد استغلالها.

ولن تصبح القضية الرئيسية في بديل التنمية المستقلة، مجرد زيادة معدلات النمو، ولا زيادة نصيب الدولة العربية من الإنتاج الصناعي العالمي، بل سيكون الهدف الرئيسي إعادة توجيه النشاط الصناعي تدريجياً ليحقق بناء صناعة عربية مستقلة ومتكاملة، تحقق التشابك الاقتصادي بين أقاليم الوطن العربي، وتتجه بصفة أساسية للوفاء باحتياجات السوق العربية.

- وتوطّن الصناعات العربية على أساس الموارد الحالية والاحتمالية الموجودة في كل إقليم عربي، مع مراعاة الأفضلية النسبية للمراكز الصناعية المختلفة، وضرورة أن يكون في كل إقليم عربي حد أدنى من تنوع المنتوجات والنشاط الصناعي، مع العناية بالصناعات التقليدية،

والسعي لتصنيع الريف للحد من التزاحم الحضري. وستلعب الدولة الاتحادية عن طريق التخطيط ـ سواء على المستوى المركزي أم الإقليمي أم المحلي ـ وعن طريق المشاركة الشعبية ـ دوراً أساسياً في إحداث نوعية التصنيع المطلوبة.

ويُنتظر أن يتم بناء الأساس الصناعي حول عدد من المحاور الأساسية التي يُنظر إليها كمركّبات صناعية تقوم على حلقات تكنولوجية متكاملة أفقياً ورأسياً، موزعة بين الأقاليم العربية المختلفة وداخلها. وربما يحظى بالأولوية تنمية محور الصناعات المعدنية (بدءاً من الاستخراج إلى الصناعات الهندسية الأساسية، بخاصة صناعة الآلات والمعدات)، ومحور الصناعات النفطية والبتروكيميائية (بدءاً من تسييل الغاز وتكرير النفط، وامتداداً إلى المنتوجات الوسيطة والسلع الاستهلاكية التي تقوم على المنتوجات الكيميائية)، ومحور الصناعات الالكترونية وصناعة المعلومات، ومحور صناعة مواد البناء.

ويتم في إطار استراتيجية التصنيع أيضاً، بلورة سياسة تهدف إلى **حماية الصناعات الحرفية وتطويرها** ودعم قدراتها المالية والتسويقية والإدارية.

ـ سيكون من الصعب إحداث أي تحولات سريعة في هيكل الصادرات خلال فترة قصيرة بعد إتمام الوحدة وتبنّي نمط التنمية المستقلة. وسيبقى الاعتماد الأشد كثافة على الصادرات من النفط والغاز والمواد المنجمية الأخرى، ومنتوجات الزراعة، لفترة تستمر على الأقل حتى نهاية هذا القرن. وتبقى المنتوجات الصناعية تشكل نسبة محدودة من إجمالي الصادرات، باستثناء منتوجات معامل تكرير النفط، وبعض منتوجات الصناعة الكيميائية والبتروكيميائية، ومنتوجات الفوسفات والمنسوجات ومنتوجات صناعية محدودة بما فيها الأسلحة الصغيرة. ولا يخضع التوزيع الجغرافي للصادرات أيضاً إلا لتغيرات محدودة نتيجة لزيادة معدلات نمو طلب دول العالم الثالث على النفط والغاز عن مثيلاتها في الدول الصناعية المتقدمة.

إلا أن هناك احتمالاً لتغيرات محسوسة وإن كانت تدريجية في هيكل الصادرات في فترة تالية، وذلك في اتجاه زيادة نصيب المنتوجات الصناعية التامة الصنع في مجمل الصادرات العربية. وسيتجه جزء مهم من هذه الصادرات إلى دول العالم الثالث، بخاصة الدول المجاورة في افريقيا وآسيا، التي يزداد بصفة عامة نصيبها في التجارة العربية. وعلى عكس نمط الصادرات، فإن نمط الواردات يكون عرضة لتغيير محسوس منذ البداية. ورغم أن الدولة العربية الموحدة ستبقى في هذه الحالة أيضاً تعتمد في البداية اعتماداً كبيراً على الواردات من المصانع والسلع الرأسمالية وأدوات النقل والمواصلات والمواد الغذائية وبخاصة الحبوب من الخارج، فإن الطلب على سلع الاستهلاك النهائي الترفية والمعمّرة، وكذلك على السلع الوسيطة اللازمة لإنتاج مثل تلك السلع داخلياً يحتمل أن يتأثر كثيراً. وبصفة عامة، يُنتظر أن يزيد استيراد السلع الرأسمالية على حساب سلع الاستهلاك. وفي إطار سلع الاستهلاك، يزداد استيراد السلع

الضرورية على حساب سلع الاستهلاك الترفية. كما سيؤدي تدني الاعتماد على الخبرة الخارجية إلى الحد من معدلات نمو الواردات غير المنظورة.

ج - بعض التداعيات الاضافية

(١) من المتوقع أن تتم بلورة استراتيجية عربية للموارد الزراعية الطبيعية من منظور قومي بعيد المدى، تتحدد بموجبها سبل الاصلاح الواجبة الاتباع، ودور كل من العمل الاقليمي والمركزي فيها.

وتشمل الاستراتيجية قيام نظام عربي موحد للبحوث الزراعية والريفية، يستند في الأساس إلى التقسيم البيئي للزراعة، وإلى أكاديمية عربية للبحوث الزراعية، وإلى عدد من مراكز البحوث الزراعية البيئية، ومحطات للبحوث الاقليمية، تقوم بالاختبارات والتجارب التطبيقية لنتائج البحوث البيئية لتطويعها للبيئات الفرعية السائدة في كل إقليم. ومن خلال هذا الجهد العلمي والتقني العربي، سوف يمكن في إطار دولة الوحدة تحقيق درجة عالية من الترابط العضوي والزمني بين العوامل الكثيرة المؤثرة في تنفيذ التنمية الزراعية، وإحداث نقلة موضوعية للزراعة العربية في أقاليم العراق والمغرب والجزائر والسودان. وكذلك سوف يمكن تحقيق كفاءة أكبر للوحدات الصناعية القائمة بالفعل، نتيجة للحد من الطاقة العاطلة فيها، نظراً للتطوير العلمي للإدارة، إضافة إلى ما يتحقق من اتساع للسوق.

(٢) أما بالنسبة إلى اكتمال وتلاحم المنظومة التقنية عامة، فإن بديل التنمية البديلة والمعتمدة على الذات يتمايز كثيراً عن البديل الآخر لدولة الوحدة. فبديل الاعتماد على الذات يتضمن كأحد أسسه الرئيسية السعي المستمر لبناء قدرة ذاتية تقنية، يمكن أن تؤدي إلى التعامل في سوق التقنية الدولية عن دراية وعلى قدم المساواة، وإلى الإبداع التقني المحلي، ومتابعة ما يجري وتقويمه تقويماً سليماً، وتطوير تقنيات مناسبة تشتد الحاجة إليها في بعض الأقاليم في مراحل معينة من التنمية ولا يوجد في التقنيات المتاحة ما يناسبها.

وسيكون أكثر إمكاناً في إطار مثل هذا التوجه اختيار عدد محدود من القطاعات الرائدة، وزيادة الانفاق في البحث والتطوير التقني فيها، بحيث يمكن تجاوز الكتلة الحرجة اللازمة لضمان استمرارية النشاط التقني في تلك القطاعات. وستعكس هذه الانتقائية الخصائص الحضارية والمزايا النسبية للمنطقة العربية. وسيتمّ استكمال المؤسسات البحثية في المجالات المختارة، والربط بينها وتحقيق فعاليتها من خلال تكليفها بتنفيذ برامج تقنية محددة ضمن برامج التنمية الشاملة. وسيتواصل تقديم الدعم لتلك القطاعات المنتقاة لفترة زمنية طويلة لتحقيق تطورات تقنية ذات قيمة اقتصادية. وسيركز في ميدان التقنية على اقتناء المعارف والمعلومات واكتساب المهارات أكثر مما يركز على شراء المعدات.

وسيزيد الاهتمام بتوثيق الروابط مع الدول النامية في المناطق الأخرى، لتحليل خبراتها والاستفادة من نجاحاتها واخفاقاتها، ومن أجل زيادة التعاون والتعامل معها في مجال التنمية التقنية.

وسيترتب على التوجهات السابقة تحقيق نجاحات مهمة في مجالات تطويع التقنية وأدوات الانتاج، وتكييف تصاميم المنتوجات لتلائم الظروف البيئية وظروف الموارد والخصائص الاجتماعية للمجتمع العربي. وستشارك الأمة العربية في تطوير الدراسات والبحوث في عدد من العلوم الأساسية مثل الرياضيات المتقدمة والبيولوجيا والكتلة الحيوية والهندسة الوراثية وفيزياء الجوامد وعلوم المواد. وسوف تستمر المتابعة المنهجية لتطورات التقنية في العالم، والتعرف على اتجاهاتها الحاضرة والقريبة الاحتمال في المستقبل، وتقويم إمكانات الاستفادة من تطبيقاتها في الوطن العربي، والتعرف على الأخطار التي يحتمل أن تنجم عنها وتحديد طرق درئها. وسيؤدي ذلك إلى نمو الابداع العربي، بما يسمح بتحقيق درجات متعاظمة من التوازن والندية في الأخذ والعطاء في السوق الدولية للتكنولوجيا.

(٣) ان وجود الدولة العربية الموحدة ـ مع النوع الأول من النخبة الحاكمة ـ يسمح بتجميع الجهود الفردية والمؤسسية، ورأس المال العربي، في مجالات تطوير وتطويع التقنية وأدوات الانتاج، وحل المشاكل الناتجة عن تغير ظروف العمل ومستويات المهارة الفنية والإدارية، والظروف البيئية والاجتماعية المختلفة. ويؤدي ذلك إلى تحقيق ترشيد كبير في عدد من المجالات، مثل استخدام الطاقة ورفع إنتاجية الصناعة العربية القائمة وزيادة الطاقة الانتاجية فيها.

(٤) ويؤدي قيام دولة الوحدة إلى تطورات مهمة بالنسبة إلى القوى العاملة العربية وتنميتها. يتعلق الأمر بالمسؤولية الاتحادية عن التعليم الأساسي ومحو الأمية، وتوفير الإمكانات للأقاليم الأقل نمواً لاستكمال بناء البنية التحتية الخاصة بالتعليم. هذا إضافة إلى توفير الموارد اللازمة لتعليم الكبار للحد من الأمية بينهم، سعياً للقضاء على الأمية في المجتمع خلال فترة محددة.

وإحدى المسؤوليات الرئيسية للسلطة المركزية، ستكون وضع استراتيجية خاصة بتدريب القوى العاملة لاكسابها المهارات المناسبة في مجالات العمل الفنية والإدارية. ويحتمل أن يؤدي ذلك إلى درجة أكبر من التوافق بين العرض والطلب من المهارات المختلفة.

وتؤدي مسؤولية الدولة الاتحادية عن وضع السياسة الصحية المناسبة، والإعانات التي تقدم للأقاليم الأقل ثروة ونمواً، إلى تحسن صحة المواطنين على مستوى الوطن العربي في مجموعه.

(٥) وسوف يتم تخصيص رأس المال والعمل في إطار هذا البديل عبر آليات السوق. وسيؤدي تركيز الدولة الاتحادية على هذه الآليات دون غيرها إلى تركز الدخل المرتفع في بعض الأقاليم.

عندئذٍ، قد يتطلب تجنب مثل هذه الآثار وضع ضوابط للهجرة رغم ما هو متاح من حريات، أو أن يتم التخلص من القيود على انتقال العمالة تدريجياً، وبعد تهيئة الظروف لانتقال أكثر انتظاماً وأكثر دواماً في الوقت نفسه.

(٦) ويجب ملاحظة أن القوى البشرية لا يُنظر إليها في توجهات النوع الثاني من النخبة الحاكمة التي تتضمن الاعتماد على الذات، كمجرد موارد يسعى إلى توفيرها بالحجم والنوعية المطلوبين لتحقيق التنمية في المجالات المختلفة، بل يتعدى ذلك إلى تنمية تخلق الظروف الملائمة لإطلاق طاقات القوى البشرية، وإيجاد الحوافز للبذل والعطاء، ولحسن تنظيم العمل بما يحد من الهدر في الطاقات الكامنة.

وفي إطار هذا التوجه، يمكن تصور حملات واسعة وشعبية تسعى للقضاء الكامل على الأمية والأمراض المتوطنة، وتحسين مستوى الصحة العامة، وتحقيق توازن بين الطلب على المهارات والعرض منها، وتطور القدرات الإبداعية عن طريق إعادة النظر في التعليم من حيث سياسته ومفهومه ومحتواه.

لن يعتمد تحقيق الأهداف التي سبقت الإشارة إليها على آليات السوق، ولا حتى على مجرد الجهد التوزيعي للحكومة المركزية، بل سيتطلب وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة ومرنة لتنمية القوى البشرية، تتسم بالتخطيط على المستوى القومي، والمرونة والسماح بالإبداع على مستوى السلطات المحلية والوحدات الانتاجية. على أن يكون وضع هذه الاستراتيجية وتبنيها عن طريق النقاش المنظم والواسع والمشاركة الحقيقية لجمهرة العاملين.

ويسترشد العلم والتعليم في هذا البديل ببعض المفاهيم. فالتعليم هنا حاجة أساسية، والتكامل بين التعليم والتدريب والعلم والتقنية والإطار الثقافي العام، هو خاصية أساسية لكل نظام يستهدف التنافس والاستقلالية وتحسين ظروف معيشة مواطنيه. والارتباط العضوي بين قطاع التعليم والقطاعات الاقتصادية يستبدل بارتباط التعليم بالهياكل الاجتماعية والحضارية البديلة. والعلم في هذا البديل لدولة الوحدة ليس نتيجة حاجات اجتماعية فقط، لكنه يؤدي إلى مزيد من المعرفة والوعي بالحاجات الاجتماعية. والمشاركة الشعبية الواسعة هنا يمكن أن تساعد في إعادة صياغة تكلفة المؤسسة التعليمية وتخفيضها، وفي بلورة أهداف قطاع البحث والتطوير، وفي نشر المعرفة ونشاط التعليم في جهد متكامل لتنمية المحليات المنتجة والمتوازنة مع بيئتها.

٢ ـ تفاعل المعطيات في ضوء مشهد الوحدة

قد لا يحتاج الأمر إلى نماذج كمية لاثبات أن الوحدة العربية قادرة على تعظيم عائد النشاط الاقتصادي العربي، وخفض حجم الإهدار فيه. ويمكن بناء هذه النتيجة البسيطة على ما عرضناه بالنسبة إلى آفاق الإطار العالمي والإقليمي لمشهد الوحدة، وعلى الوفورات والميزات النسبية التي سوف تتوافر لهذا الكيان الكبير من خلال تجميع موارده الطبيعية وأسواقه.

إن ما نحن بصدده هنا، هو محاولة استشراف آفاق الوحدة العربية، بما في ذلك بعض الآفاق الكمية لحدود حركة ومسيرة الدولة العربية الاتحادية، وسط المعطيات العالمية ـ من اقتصادية وتقنية ـ عبر ثلاثة عقود، وربطاً بالظواهر الأساسية والاجتماعية التي سبق تقديمها. ونحن نعتبر هنا أن تفريعتي مشهد الوحدة تمثلان حدود حركة دولة الوحدة وعائدها.

أ ـ المورد البشري

إن فترة عقود ثلاثة، هي فترة محدودة لتمييز أي تحولات سكانية قد تحدث في الوطن العربي. وكان كل من بديلي دولة الوحدة يمثل أول مشهد يمكن أن نتوقع معه تغيرات محسوسة في حجم سكان الوطن العربي وهيكلهم. ويرجع السبب في ذلك ـ في ضوء طبيعة النمذجة الكمية التي لجأ إليها فريق الدراسة ـ إلى إمكانية تحقق تحسن كبير في كل من: مستوى المعيشة للفرد، حجم الانفاق الحكومي، توزيع الاستثمارات، وفيات الأطفال، ومستوى مشاركة المرأة العربية في النشاط الانتاجي. فإلام تشير الحدود الدنيا لهذه التغيرات المحسوسة في إطار أي توجهات تنموية لمشهد الوحدة العربية؟ يعرض الجدول رقم (٨ ـ ١) بعض هذه التغيرات وأهمها:

ـ **تدني مستوى وفيات الأطفال** في الوطن العربي، من مستوى شبه ثابت بالمشهدين السابقين مقداره ٨٩ بالألف، إلى ما يقل عن ٨٠ بالألف عام ٢٠٠٠ وإلى ما يقل عن ٦٠ بالألف عام ٢٠١٥ في مشهد الوحدة.

ـ **ارتفاع نسبة عرض قوة العمل من النساء في سن العمل**، من متوسط مقداره ١٠,٨ بالمائة في بداية فترة الاستشراف، إلى ٢٦,٢ بالمائة في عام ٢٠١٥، وارتفاع توقع الحياة عند الميلاد للمرأة من ٥٧,١ عاماً إلى ٧١,٥ عاماً، وانخفاض في معدل الخصوبة الإجمالي حده الأدنى ٦,٨ بالمائة، عبر الفترة نفسها.

ـ ومع الأخذ في الاعتبار الإنجاز في مجال التعليم، وارتفاع نسبة من تشملهم المؤسسة التعليمية، وتأخر عمر الخروج من المدرسة، فإن نسبة المشاركة (أو عرض قوة العمل) على المستوى العربي ستكون حوالى ٣١,٨ بالمائة في عام ٢٠١٥.

جدول رقم (٨ ـ ١)

مؤشرات سكانية في ضوء الحدود الدنيا للنمو والتغيير في توجهات التنمية في مشهد الوحدة

بعض المؤشرات السكانية	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
وفيات الأطفال الرضع (بالألف نسمة)	٠,١٠٠	٠,٠٩٣	٠,٠٨٧	٠,٠٨٠	٠,٠٧٣	٠,٠٦٧	٠,٠٦٠
نسبة عرض قوة العمل من النساء	٠,١٠٨	٠,١٢٥	٠,١٤٥	٠,١٦٨	٠,١٩٥	٠,٢٢٦	٠,٢٦٢
توقع العمر عند الميلاد للنساء (بالسنة)	٥٧,١٢٧	٥٩,٠١٩	٦١,١٧٨	٦٣,٦١٣	٦٦,٣٣٧	٦٨,٩٧٧	٧١,٥٠٠
مقياس الخصوبة الإجمالية	٦,٤٧٩	٦,٤٢٩	٦,٣٧١	٦,٣٠٤	٦,٢٢٨	٦,١٤٠	٦,٠٤٠
السكان (صفر ـ ١٤ سنة) (مليون نسمة)	٨١,٧	٩٧,٤	١١٤,٥	١٣٢,٨	١٥١,٣	١٧٤,٥	٢٠٢,٥
الذكور (١٥ سنة فأكثر) (مليون نسمة)	٥٢,٠	٦٠,٠	٦٩,٢	٧٩,٨	٩٢,٥	١٠٦,٦	١٢٢,٤
النساء (١٥ سنة فأكثر) (مليون نسمة)	٥٢,٥	٥٩,٧	٦٨,٢	٧٨,٣	٩١,٦	١٠٦,٥	١٢٣,٢
عرض قوة العمل (بالمليون)	٥٢,٤	٦١,٤	٧٢,١	٨٥,١	١٠١,٢	١٢٠,٠	١٤٢,٥
مكافىء المستهلك البالغ (مليون نسمة)	٧٤,٣	٨٦,٦	١٠٠,٨	١٣٧,٤	١٣٧,٣	١٦٠,٢	١٨٧,١
اجمالي السكان (مليون نسمة)	١٨٦,١	٢١٧,٠	٢٥١,٨	٢٩١,٠	٣٣٥,٤	٣٨٧,٦	٤٤٨,١

بعض معدلات النمو (نسبة مئوية)	١٩٨٦ إلى ١٩٩٠	١٩٩١ إلى ١٩٩٥	١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠	٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥	٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠	٢٠١١ إلى ٢٠١٥
الأطفال (صفر ـ ١٤)	٣,٥٧	٣,٢٩	٣,٠١	٢,٦٤	٢,٩٠	٣,٠٢
النساء (١٥ سنة فأكثر)	٢,٦٢	٢,٧١	٢,٧٩	٣,٢٠	٣,٠٥	٢,٩٧
الذكور (١٥ سنة فأكثر)	٢,٩٠	٢,٩٠	٢,٩٢	٢,٩٩	٢,٨٦	٢,٨١
عرض قوة العمل	٣,٢٢	٣,٢٧	٣,٣٥	٣,٥٣	٣,٤٨	٣,٤٩
إجمالي السكان	٣,١٢	٣,٠٢	٢,٩٣	٢,٨٩	٢,٩٣	٢,٩٥

ـ بهذا الشكل، سوف تؤدي الحدود الدنيا لنمو الناتج وللتنمية في مشهد الوحدة إلى زيادة في حجم سكان الوطن العربي، والمعروض من قوة العمل (الجدول رقم (٨ ـ ٢)) بالمقارنة مع المشاهد السابقة. (مع ملاحظة أنه تم الاستبعاد المؤقت لسكان فلسطين في الضفة وقطاع غزة من هذه المقارنة).

جدول رقم (٨ ـ ٢)

حجم السكان والمعروض من قوة العمل

مقارنة بين مشاهد المستقبل

(مليون نسمة)

السكان وقوة العمل / السنة	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠١٥
حجم السكان			
ـ المشهدان الأول والثاني	٢٤٣,٩	٢٧٧,٣	٤٠٩,٨
ـ المشهد الثالث	٢٥١,٨	٢٩١,٠	٤٤٨,١
عرض قوة العمل			
ـ المشهدان الأول والثاني	٦٨,٦	٧٩,٠	١٢٤,٠
ـ المشهد الثالث	٧٢,١	٨٥,٠	١٤٢,٤

ب ـ حدود للارتباط بالعالم الخارجي

تتسع كثيراً ـ في إطار الوحدة ـ القيود على الطاقة الإستيعابية الاقتصادية للوطن العربي، سواء أكانت القيود بسبب مستوى إنتاجية قوة العمل، أم بسبب نقص بعض الموارد الطبيعية، أم لضعف الأسواق ومصادر التمويل. ولكن هناك خيارات أمام دولة الوحدة، وبالتحديد في أنماط الاستهلاك التي ستسمح بها، في قدر ما تنجزه في البحث العلمي والتطوير التقني العربي، وبالشكل الذي يؤدي إلى تعديل في معدلات التبادل مع العالم الخارجي، وبموقفها من الاستدانة من العالم الخارجي.

هكذا فإن إجمالي مديونية الوطن العربي، منسوبة إلى الناتج القومي الإجمالي، (وخدمة الدين منسوبة إلى صادرات السلع والخدمات)، لا بد من أن تنخفض إلى مستويات دنيا مع عام ٢٠٠٠، مقارنة بالمشاهد السابقة التي لا يمكن ضمان تحقق مثل ذلك فيها (الجدول رقم (٨ ـ ٣)).

أما في العقد الأخير من فترة الاستشراف، فإن العلاقة بالعالم الخارجي سوف يحكمها ما تم إنجازه محلياً في قطاع البحث والتطوير التقني وقطاع تصنيع السلع الرأسمالية، وفي الصناعات الحربية، أو بمدى الإنجاز في هذه القطاعات.

وسوف تسعى دولة الوحدة ـ من خلال منطق للرشادة في اختياراتها ـ **إلى عدم المغالاة في حجم الصادرات النفطية**، حفاظاً على هذا المورد الطبيعي لأطول فترة ممكنة، الأمر الذي يؤدي إلى تغيير أساسي في هيكل صادراتها وفي علاقتها بالعالم الخارجي. ويمثل الجدول رقم (٨ ـ ٥) اتجاه نمو وهيكل الصادرات والواردات.

(١) **سوف يمثل البديل الأول لدولة الوحدة، الحد الأدنى للانجاز الأكبر الذي سوف يتمثل في تقليص درجة الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي إلى أقل من نصف ما كانت عليه في المشاهد السابقة ـ كحد أدنى ـ**(الجدول رقم(٨ ـ ٦))، وذلك إضافة إلى إبقاء معدلات التبادل مع العالم الخارجي شبه مستقرة حتى عام ٢٠٠٥، حيث تبدأ بعد ذلك بأن تميل إلى مصلحة الوطن العربي. وكما نلاحظ، فرغم أن معدلات التبادل مع العالم الخارجي في هذا البديل لدولة الوحدة هي أحسن بكثير مقارنة بالمشهد الأول، لكنها لا تصل إلى المستوى الذي وصلت إليه هذه المعدلات للتبادل لمصلحة الوطن العربي في إطار المشهد الثاني. والسبب الأول في ذلك هو الاختلافات بين المشهد الثاني والبديل الأول للوحدة في هيكل الواردات ـ (الجدول رقم (٨ ـ ٦)) ـ فالمقارنة تظهر الطلب الكبير والمتزايد على واردات السلع الرأسمالية، ولدرجة أقل على السلع الوسيطة والمصنعة والخدمات، في البديل الأول لدولة الوحدة مقارنة بالمشهد الثاني. أما السبب الثاني فيتمثل في تقليص كميات النفط المصدرة من دولة الوحدة، وتحول جزء كبير من الصادرات إلى التجارة الداخلية لدولة الوحدة.

(٢) **وسوف يمثل البديل الثاني لدولة الوحدة مستوى أعلى للإنجاز في تقليص درجة الانكشاف الاقتصادي أمام العالم الخارجي**. فهذا البديل يبدأ عمره بتعديلات جذرية في نمط توزيع الدخل وفي أنماط الاستهلاك، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض لا يقل عن ٢٠ بالمائة في استيراد السلع الغذائية في بداية المشهد، ويؤدي إلى تناقص مستوردات الغذاء بالتدرج عبر فترة الاستشراف، وإلى توقفها في فترة تالية لفترة الاستشراف. ويؤدي إلى خفض مستوردات السلع الرأسمالية لانتاج الطاقة إلى النصف وربما إلى الثلث عبر فترة الاستشراف. كما أن المنطق العام لهذا البديل لدولة الوحدة يسعى منذ اللحظة الأولى للتركيز على مدخلات الانتاج التي تضمن تجدد البيئة (سواء في النشاط الزراعي أم الصناعي)، هو تالياً يبعد بنا عن الاستخدام المكثّف للمبيدات والاسمدة المستوردة. والاعتماد على الذات، عامة، في هذا البديل، ينعكس أول ما ينعكس في تعديلات هيكلية لاحلال السلع الوسيطة المستوردة ببدائل من البيئة العربية.

جدول رقم (٨ ـ ٣)
أعباء الدين العام على الاقتصاد العربي
مقارنة بين مشاهد المستقبل

١ ـ خدمة الدين إلى صادرات السلع والخدمات
(نسب مئوية)

السنة / المشهد	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
المشهد الأول، الحدود القصوى	٩,٧	٤	١٢,٢	٨,٢	١٩,٦	١٣,٧	١٣,٨
المشهد الثاني، التطور المتوسط	٩,٧	٣,٩	١١,٥	٨,٢	١٩,٨	١٥,٢	١٦,١
المشهد الثالث، الحدود الدنيا	٩,٧	٠,٢	٤	٠,٠	٣,٦	٨,٣	١١

٢ ـ الدين العام إلى الناتج القومي الإجمالي
(نسب مئوية)

السنة / المشهد	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
المشهد الأول، الحدود القصوى	٢٨,٨	٢٣,٨	٥٤,١	٣٤,٧	٦٣,١	٥٣,٧	٦٧,٥
المشهد الثاني، التطور المتوسط	٢٩,١	٢٣,٧	٥٤,٠	٣٦,٦	٦٥,٧	٥٤,٤	٦٥,٧
المشهد الثالث، الحدود الدنيا	٢٧,٢	٠,٦	٩,١	٠,٠	٣,٢	٧,٤	١٢,٦

جدول رقم (٨ ـ ٤)
فجوة التعامل العربي مع العالم الخارجي: الادخار ـ الاستثمار
مع المشاهد الثلاثة
(مليار دولار)

السنة / المشهد	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
المشهد الأول، الحدود القصوى	-٥٧,٢	-٢٨,٥	-٣٢,٨	-٧١,١	-٧٣,٩	-٩٢,٩	-٤٧,٦
المشهد الثاني، التطور المتوسط	-٥٥,٨	-٢٧,٨	-٤٢,١	-٧٨,٩	-٦٤,٩	-٨٨,١	-٧٠,٣
المشهد الثالث، الحدود الدنيا	+٦,٢	+٥١,٦	+٨٩,٠	-١٠,٧	-٧٣,٠	-١١٧,٧	-٧٧,١

جدول رقم (٨ ـ ٥)

نسبة كمية الواردات العربية بأنواعها من عام ٢٠١٥

إلى كميتها في عام ١٩٨٥ في المشاهد المختلفة

المشهد / الواردات	واردات غذائية	واردات خدمات	واردات رأسمالية	واردات أخرى
المشهد الأول، الحدود القصوى	١,٧٩	١,٩٧	٢,٤١	٢,٤٥
المشهد الثاني، التطور المتوسط	١,٦٦	١,٧١	٢,٨٦	٢,٣٦
المشهد الثالث، الحدود الدنيا	١,٦٧	١,٩٥	٦,٧٠	٢,٦٦

نسبة كمية الصادرات العربية بأنواعها في عام ٢٠١٥

إلى كميتها في عام ١٩٨٥ في المشاهد المختلفة

المشهد / الصادرات	صادرات نفطية	صادرات خدمات	صادرات أخرى
المشهد الأول، الحدود القصوى	٢,٢٦	٢,٧٩	٣,٠٨
المشهد الثاني، التطور المتوسط	٢,٢٦	٣,٢٣	٥,٨٠
المشهد الثالث، الحدود الدنيا	١,٩٠	٢,٦٦	٤,٦٢

جدول رقم (٨ ـ ٦)

درجة الانكشاف العربي على العالم الخارجي

١ ـ نسبة اجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي العربي

المشهد / السنة	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
المشهد الأول، الحدود القصوى	٧٢,٣	٦٦,٩	٦٥,٤	٦٦,٢	٦١,٨	٥٣,٣	٤٩,١
المشهد الثاني، التطور المتوسط	٧٢,٣	٦٦,٦	٦٥,٢	٦٥,٨	٥٩,٢	٤٨,٢	٤١,٨
المشهد الثالث، الحدود الدنيا	٧٢,٣	٦٠,٤	٥١,١	٤٣,١	٣٣,٢	٢٥,٣	٢٢,٩

يتبع

تابع جدول رقم (٨ ـ ٦)

٢ ـ تطوّر معدلات التبادل العربي مع العالم الخارجي

المشهد / السنة	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
المشهد الأول، الحدود القصوى	١,٠٠	٠,٩٤	٠,٨٨	٠,٨٦	٠,٨٩	١,٠٣	٠,٩٩
المشهد الثاني، التطور المتوسط	١,٠٠	٠,٩٤	٠,٩٠	٠,٨٨	٠,٩٤	١,١٦	١,١٦
المشهد الثالث، الحدود الدنيا	١,٠٠	١,٠٦	١,٠١	٠,٩٩	١,٠٥	١,٢٧	١,٢٧

ج ـ الناتج القومي والدين العام

(١) يمكن الوصول إلى بعض الاستنتاجات، هنا، من مقارنة أداء الوطن العربي في مجمله بين المشهد الأول، والمشهد الثاني، والبديل الأول لدولة الوحدة. واستبعادنا للبديل الثاني لدولة الوحدة في هذه المقارنة سببه التغيير الكبير المتضمن في المنطق العام لهذا البديل لمفاهيم الحسابات القومية ومؤشرات التنمية. وهكذا، ففي حالة هذا البديل الثاني، تفقد مؤشرات مثل معدل نمو الناتج ونصيب الفرد منه قيمتها، عند المقارنة بالمشهدين السابقين.

كان التحسن في معامل رأس المال إلى الناتج، على المستوى القومي محدوداً، بين المشهد الثاني وهذا البديل لمشهد الوحدة، مقارناً بالتحسن الذي يحدث بين المشهدين الأول والثاني. ورغم ذلك، فإن القدرة الاستيعابية الاقتصادية ازدادت كثيراً في مشهد الوحدة عما سبقه من مشاهد (الجدول رقم (٨ ـ ٧)). ويعود ذلك إلى توسيع الحدود على الموارد الطبيعية وإلى اتساع السوق العربية والوصول إلى معدلات أكثر تناسباً في التعامل مع العالم الخارجي، إضافة إلى الزيادة في إنتاجية القوة العاملة، التي سنعود إليها لاحقاً.

هناك دائماً ـ عبر فترة الاستشراف ـ تحسن كبير وشبه منتظم في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي. ويلاحظ هنا ـ أيضاً ـ أن الاستفادة من الصعود الآتي لأسعار صادرات النفط في السوق العالمية (من منتصف التسعينات) ستكون كبيرة، وستتدارك دولة الوحدة بعض سلبيات الأسعار الناتجة عن التضخم العالمي وزيادة الهدر. وبالطبع، سيساعد في هذا تحكم دولة الوحدة العربية بسعر النفط العالمي لدرجة مناسبة، وتقديم اولويات ومشروعات الأمن القومي على ما عداها (الجدول رقم (٨ ـ ٨)).

(٢) وتعتبر توجهات البديل الثاني لدولة الوحدة أن الإنسان العربي هو عنصر الإنتاج الأساسي، وأن إشباع حاجاته هو هدف أي تغيرات تستحدث في الهياكل المادية. وتتوقع دراستنا هذه أن تؤدي الزيادات المتوقعة في هذا البديل في مستوى إشباع الحاجات الأساسية

جدول رقم (٨ ـ ٧)

القيم الأكثر احتمالاً للمعامل الحدي لرأس المال

إلى الناتج المحلي على المستوى القومي العربي

الفترة / المشهد	١٩٩١ - ١٩٩٥	١٩٩٦ - ٢٠٠٠	٢٠٠١ - ٢٠٠٥	٢٠٠٦ - ٢٠١٠	٢٠١١ - ٢٠١٥
المشهد الأول، الحدود القصوى	٤,٧	٤,٥	٥,٧	٥,١	٥,٢
المشهد الثاني، التطور المتوسط	٤,٣	٤,٠	٤,٦	٣,٩	٣,٧
المشهد الثالث، الحدود الدنيا	٣,٥	٣,٧	٣,٧	٣,١	٣,٣

لجميع المواطنين إلى زيادة محسوسة في إنتاجية الفرد في أغلب القطاعات المادية وعلى المستوى القومي، وتالياً زيادة الانتاج القومي. وبموجب منطق التنمية البديلة في هذا المشهد والمبني على تعاظم نشاط الهيئات المحلية، سوف تتيح الأنشطة الريفية غير الزراعية فرص عمل لما يزيد عن ٢٥ بالمائة من مجمل المعروض من قوة العمل في المناطق الريفية، ويمكن أن تساهم بأكثر من ٤٠ بالمائة من الدخل العائلي في الريف، وأن تضيف أيضاً قدراً لا بأس به من ناتج الصناعة التحويلية.

جدول رقم (٨ ـ ٨)

المعدّلات السنوية المتوسطة لنمو الناتج المحلي العربي

الفترة / المشهد	١٩٩١ - ١٩٩٥	١٩٩٦ - ٢٠٠٠	٢٠٠١ - ٢٠٠٥	٢٠٠٦ - ٢٠١٠	٢٠١١ - ٢٠١٥
المشهد الأول ، الحدود القصوى	٤,٨	٤,٨	٣,٩	٤,٢	٣,٩
المشهد الثاني، التطور المتوسط	٥,٢	٥,٤	٤,٧	٥,٣	٥,١
المشهد الثالث، الحدود الدنيا	٨,١	٨,٠	٧,٧	٨,٠	٧,٣

د ـ التغيرات الهيكلية

تستطيع دولة الوحدة تحقيق أكبر معدل سنوي ممكن لزيادة الاستثمارات القومية عبر فترة الاستشراف، حتى الوصول بهذه المعدلات للزيادة إلى مستوى ١٠ بالمائة سنوياً في فترة الصعود النفطي (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠)، على ألاّ ينخفض هذا المعدل السنوي عن مستوى ٤ بالمائة (كمتوسط) لأي فترة خمسية من فترات الاستشراف. وتستطيع دولة الوحدة كذلك تفادي انخفاض متوقع في الاستثمارات الحقيقية القومية في الفترة (١٩٩١ ـ ١٩٩٥) مقارنة بالمشهدين الآخرين (الجدول رقم (٨ ـ ٩)). فإلى أين تتوجه هذه الزيادة الحقيقية في

الاستثمار العربي، أخذاً في الاعتبار ما تمت الاشارة إليه من قدرة على تمويل الاستثمار، وكذلك متطلبات الأمن القومي التي تلتزم بها دولة الوحدة؟

(١) مع كل ما يقابل دولة الوحدة من تحديات ـ في الأمن القومي، والغذاء، وربط أقاليم الوطن العربي ببعضها البعض ـ تظهر النتائج الكمية، أنه يمكن التمييز بين ثلاث مراحل: السنوات الخمس الأولى من عمر دولة الوحدة، ثم العقد التالي (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٥)، ثم العقد الأخير (٢٠٠٦ ـ ٢٠١٥).

في المرحلة الأولى سوف لا يختلف التوزيع القطاعي للاستثمارات كثيراً عن شكله في الوقت الحاضر، بينما يكون التركيز على تحسين الكفاءة والإنتاجية داخل كل قطاع، وإعادة توزيع الاستثمارات بين القطاعات والأنشطة الفرعية لكل قطاع. فعلى سبيل المثال، يتم في هذه المرحلة تقديم التوسع الرأسي وحل مشكلات الري والصرف على الأنشطة الأخرى في قطاع الزراعة. وبالنسبة إلى الصناعة، تقديم الصناعات الهندسية وتسويق المنتوجات الصناعية على ما عداها. وهنا فإن التحدي الرئيسي لدولة الوحدة هو ضمان أكبر قدر من الفائض الاقتصادي، وتالياً المدخرات المحلية، في هذه المرحلة. وفي المرحلة التالية (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٥)، تحظى الزراعة ومشروعاتها الكبرى بأكبر قدر من المعدلات المتسارعة للاستثمار بهذا القطاع، وتليها في ذلك الصناعات التحويلية. أما بالنسبة إلى باقي القطاعات الإنتاجية والخدمية، فسوف يحكم معدلات نمو الاستثمار فيها طبيعة التوازن العام، ومرونات التغيير التي تربط كل قطاع بآخر (أو حقيقة وآفاق التشابكات الفنية بين القطاعات). أما المرحلة الأخيرة فهي مرحلة التركيز الاستثماري على كل من قطاعي التعدين والصناعة التحويلية (وبشكل أكثر بكثير من الهيدروكربونات) وتمثل هذه المرحلة مرحلة انطلاق للصناعة التحويلية العربية (قارن الجدول رقم (٨ ـ ١٠)).

(٢) تستطيع الزراعة العربية تحقيق أكبر معدلات لنمو القيمة المضافة فيها في فترة التوسع الكبير في استزراع مساحات إضافية من الأراضي الصالحة في أقاليم العراق والسودان لفترة (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٥)، ومن ثم لتحافظ الزراعة في دولة الوحدة على نصيب نسبي من الناتج المحلي الإجمالي العربي قدره حوالى ١١,٨ بالمائة في النصف الثاني من فترة الاستشراف. بينما لا تستطيع الأقطار العربية مجتمعة تخطي نسبة ٨ بالمائة في المشهد الثاني. وفي الوقت الذي يتناقص فيه النصيب النسبي من الناتج المحلي لقطاع التشييد، ويثبت النصيب النسبي لقطاع التعدين في النصف الثاني من فترة الاستشراف، يتصاعد نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي عبر هذه الفترة. وفي نهاية فترة الاستشراف، يمكن إثبات أن حلم البلدان النامية في التصنيع قد تحقق على امتداد الرقعة العربية، حيث تتجاوز حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي مستوى ٢٤ بالمائة، بينما كان يصعب تخيل أن تتخطى هذه الحصة مستوى ٢١ بالمائة للفترات المختلفة بأي من المشهدين الآخرين (قارن الجدول رقم (٨ ـ ١١)، ورقم (٨ ـ ١٢)).

(٣) في عام ٢٠١٥ يكون مشهد الوحدة العربية قد حقق طلباً حقيقياً على قوة العمل في غير الزراعة والخدمات، بحوالى ٦١,٥ مليون نسمة (ما يزيد عن ١٣,٧ بالمائة من مجمل السكان، أو ٤٣,٢ بالمائة من مجمل العروض من قوة العمل). وفي هذا يتبلور أمران: الأول، سباق التنمية التي ستلتزم دولة الوحدة هذه بدخوله. والأمر الثاني أن دولة الوحدة العربية الاتحادية ستكون في لحظة ما مطالبة بتشجيع ودفع المرأة للخروج إلى العمل بمعدلات كبيرة. هذه المسيرة لدولة الوحدة سوف تضعها أمام اختيارين:

الاختيار الأول، يتمثل في عدم تدخل الدولة لاستحداث تغيرات مجتمعية بعينها بالنسبة إلى أوضاع المرأة، يترتب عليها دفع نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل. وسيترتب على هذا الاختيار ـ الذي قد يكون هو الحال بالنسبة إلى التفريعة الأولى من المشهد ـ تحقق عجز في قوة العمل المطلوبة للتنمية في أفق عام ٢٠١٥.

والاختيار الثاني، الذي قد يتناسب أكثر مع النوع الثاني من النخبة الحاكمة في هذا المشهد، يتمثل في حفز المرأة على المشاركة في النشاط الانتاجي الحقيقي، بحيث لا تقل نسبة المشاركة على المستوى القومي عن ٣٤ بالمائة من مجمل السكان.

إذاً، فبالنسبة إلى العمالة في الصناعة التحويلية، تضيف دولة الوحدة حوالى ٧,٥ ملايين فرصة عمل إضافية ـ كحد أدنى ـ بالمقارنة مع المشهد الأول، أو حوالى ٥,٦ ملايين فرصة عمل إضافية، مقارنة بالمشهد الإصلاحي الثاني، وذلك في عام ٢٠٠٠ وفي عام ٢٠١٥ تتيح الصناعة التحويلية ما يزيد عن ١١,٩ مليون فرصة عمل مقارنة بالمشهد الأول، وما يزيد قليلاً عن ٢,٩ مليون فرصة عمل إضافية مقارنة بالمشهد الثاني. ومع هذا الاتساع الكبير في النشاط الاقتصادي، والمتطلبات للامكانات التمويلية والخدمات، فإن نسبة قوة العمل الماهرة إلى إجمالي قوة العمل سوف تزيد عما تحقق في المشهدين الآخرين (قارن الجدول رقم (٨ ـ ١٣)).

جدول رقم (٨ ـ ٩)

المعدّلات السنوية المتوسطة لنمو الاستثمار القومي العربي

(نسب مئوية)

المشهد / الفترة	١٩٩١ - ١٩٩٥	١٩٩٦ - ٢٠٠٠	٢٠٠١ - ٢٠٠٥	٢٠٠٦ - ٢٠١٠	٢٠١١ - ٢٠١٥
المشهد الأول، الحدود القصوى	٣,٧	٥	٤,٣	٢,٦	٢,٧
المشهد الثاني، التطور المتوسط	٤,٢	٥,٤	٤,٦	٣,٢	٣,٢
المشهد الثالث، الحدود الدنيا	٨	١٠	٤	٦	٧,٤

جدول رقم (٨ ـ ١٠)

نسبة الاستثمار القومي العربي عام ٢٠١٥ الى عام ١٩٨٥ في بعض القطاعات

المشهد / القطاع	زراعة	تعدين	صناعة تحويلية	كهرباء
المشهد الأول، الحدود القصوى	٢,٢٣	٢,٣٩	٢,٩٢	٣,٠٠
المشهد الثاني، التطور المتوسط	٢,٨٨	٢,٦٧	٣,٤٣	٣,٢٤
المشهد الثالث، الحدود الدنيا	٦,١٩	٩,٧٣	٨,٠٦	٧,١١

جدول رقم (٨ ـ ١١)

نسبة الناتج المحلي العربي القطاعي (القيمة المضافة)
عام ٢٠١٥ الى عام ١٩٨٥ في بعض القطاعات

المشهد / القطاع	زراعة	تعدين	صناعة تحويلية	كهرباء
المشهد الأول، الحدود القصوى	٣,٢٠	٢,٧٨	٦,٧٦	٥,٩٨
المشهد الثاني، التطور المتوسط	٤,١٦	٢,٨٦	١٠,١٨	٦,٩٧
المشهد الثالث، الحدود الدنيا	١٢,٣٠	٥,٣٩	٢٢,٧٦	١٨,٨٨

هـ ـ مستوى المعيشة

الصورة السابق عرضها لتداعيات هذا التوجه التنموي لدولة الوحدة، تشير إلى تحسن واضح في نمو نصيب الفرد من الدخل، وترتبط بتوزيع للمشروعات بين الأقاليم المختلفة لتحقيق التوازن والعدالة في التنمية، استرشاداً بدواعي الأمن القومي، وذلك مقارنة بالمشهدين السابقين. ولكن التحليل الكمي (باستخدام النموذج) قد اظهر مدى صعوبة التحكم بتوازن ميزانية حكومة دولة الوحدة في التفريعة الأولى والضغوط التضخمية الناتجة عن ذلك، عبر الجزء الأكبر من فترة الاستشراف (وفي ضوء التوقعات قد يستمر ذلك حتى عام ٢٠١٠). وتظهر التداعيات الكمية ضرورة خفض معدلات نمو الاستهلاك الخاص، في النصف الأول لفترة الاستشراف. أما التحسن الاساسي والكبير في معدلات نمو الاستهلاك الخاص فعليه أن ينتظر حتى عام ٢٠٠١. كما أن دولة الوحدة بتفريعتها الأولى لن تكون قادرة على دعم القطاع العائلي بشكل محسوس منذ اللحظة الأولى لقيامها، وتالياً فإن التماسك الاجتماعي في هذه اللحظات لا بد أن توظف دولة الوحدة في سبيله تعبئة الروح القومية، وروح التحدي، تعويضاً عن المكاسب المادية المباشرة. ولكن يبقى التساؤل: هل سيمكن لدولة الوحدة ـ في

جدول رقم (٨ ـ ١٢)

نصيب بعض القطاعات من الناتج المحلي الاجمالي
(نسب مئوية)

القطاع	المشهد / السنة	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
(أ) الزراعة	المشهد الأول، الحدود القصوى	٨,٥	٨,٢	٧,٩	٧,٨	٧,٩	٧,٦	٧,٤
	المشهد الثاني، التطور المتوسط	٨,٥	٨,٢	٧,٩	٧,٩	٨,٠	٧,٩	٧,٨
	المشهد الثالث، الحدود الدنيا	٨,٥	٨,٢	٨,٢	٩,٤	١١	١١,١	١١,٨
(ب) التعدين	المشهد الأول، الحدود القصوى	٢٥,٨	٢٥,٢	٢٥,٤	٢٦,٩	٢٤,٦	٢٢,٢	١٩,٦
	المشهد الثاني، التطور المتوسط	٢٥,٨	٢٥,٠	٢٤,٧	٢٥,٥	٢٢,٦	١٩,٥	١٦,٢
	المشهد الثالث، الحدود الدنيا	٢٥,٨	٢٤,٢	٢٠,٨	١٧,٧	١٥,٤	١٥,٥	١٥,٧
(ج) الصناعة التحويلية	المشهد الأول، الحدود القصوى	٩,٦	١١,١	١٢,١	١٢,٧	١٤,٢	١٦,٢	١٧,٨
	المشهد الثاني، التطور المتوسط	٩,٦	١١,٥	١٣,٠	١٤,١	١٦,٣	١٩,١	٢١,٦
	المشهد الثالث، الحدود الدنيا	٩,٦	١١,٧	١٦,١	١٩,٢	٢١,٣	٢٣,٢	٢٤,٨
(د) التشييد	المشهد الأول، الحدود القصوى	١٠,٦	١٠,٧	١٠,٦	١٠,٢	١٠,٤	١٠,٦	١٠,٩
	المشهد الثاني، التطور المتوسط	١٠,٦	١٠,٢	٩,٧	٩,٠	٨,٨	٨,٦	٨,٤
	المشهد الثالث، الحدود الدنيا	١٠,٦	١٠,٦	١٠,٢	٩,٤	٨,٤	٧,٦	٦,٩

جدول رقم (٨ ـ ١٣)

مقارنة لتوزيع قوة العمل في المشاهد المختلفة

١ ـ نسبة استيعاب قوة العمل عام ٢٠١٥ إلى عام ١٩٨٥ في بعض القطاعات

المشهد / القطاع	زراعة	تعدين	صناعة تحويلية	كهرباء
المشهد الأول، الحدود القصوى	١,٧٢	٥,٢٢	٢,٦٤	٢,٤٧
المشهد الثاني، التطور المتوسط	١,٩٣	٤,٩٣	٤,٢٢	٣,١٢
المشهد الثالث، الحدود الدنيا	٢,٠٨	٢,١٦	٤,٧٣	٤,٠٥

٢ ـ اجمالي الطلب على قوة العمل في بعض القطاعات (مليون)

(يمثل ما بين الاقواس معدل النمو السنوي المتوسط عبر ١٥ سنة سابقة)

المشهد / القطاع	صناعة تحويلية		الاقتصاد القومي خلاف الزراعة والخدمات	
	٢٠٠٠	٢٠١٥	٢٠٠٠	٢٠١٥
المشهد الأول، الحدود القصوى	٩,٣٢ (٣,٣)	١٥,٠٤ (٣,٢)	٢٧,٣١ (٣,٤)	٤٢,٥٠ (٣,٠)
المشهد الثاني، التطور المتوسط	١١,٢٠ (٤,٦)	٢٤,٠٢ (٥,٢)	٢٨,٨٩ (٣,٧)	٥٣,٧٩ (٤,٢)
المشهد الثالث، الحدود الدنيا	١٦,٨٠ (٧,٥)	٢٦,٩٤ (٣,٢)	٣٦,٤٦ (٥,٤)	٦١,٤٩ (٣,٥)

٣ ـ تطور نسبة قوة العمل الماهرة إلى اجمالي الطلب على قوة العمل (نسب مئوية)

المشهد / السنة	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
المشهد الأول، الحدود القصوى	٢٣,٣	٢٥,٠	٢٦,٨	٢٨,٣	٢٩,٨	٣١,٣
المشهد الثاني، التطور المتوسط	٢٤,٣	٢٦,٨	٢٨,٨	٣٠,١	٣١,٠	٣١,٨
المشهد الثالث، الحدود الدنيا	٢٦,٦	٢٧,٦	٢٨,٣	٣١,٠	٣٦,٧	٤٣,٨

اطار التوجه الاجتماعي لهذا النوع من النخبة الحاكمة ـ مجابهة الآثار التضخمية والتوزيعية السلبية، دون التفريط بآليات السوق (الجدول رقم (٨ ـ ١٤)).

وتبقى الملاحظة الأخيرة بالنسبة إلى مستوى المعيشة في دولة الوحدة، وهي أن من

الضروري ملاحظة تمايز البديل الثاني لدولة الوحدة باتجاهه التحولي للاعتماد على الذات والعدالة واشباع الحاجات الاساسية عن البديل الأول. ومع ذلك فإن كلا من البديلين مقيد بحدود في توسيع الرقعة الزراعية التي يمكن تحقيق زراعة مستقرة فيها عبر فترة الاستشراف. فكل من البديلين مقيد بالحدود التي يمكن الوصول إليها في تدبير الموارد المائية المنظمة. وأياً كانت الانجازات التقنية والتنموية المرافقة، وعلى رأسها وقف التصحر والتعبئة البشرية في اصلاح الأرض واستزراعها، فإن الوصول إلى بعض مستويات الدول الصناعية المتقدمة في نصيب الفرد من الاستهلاك في دولة الوحدة يعتبر مستحيلاً. وهذا أمر مقبول تماماً عندما تقدم دولة الوحدة متطلبات الأمن القومي، واستقلال قرارها، والحد من انكشافها أمام العالم الخارجي، على ما عداه من متطلبات. والجدول رقم (٨ ـ ١٥) يعطي بعض هذه المقارنات.

جدول رقم (٨ ـ ١٤)

مقارنة للاستهلاك في المشاهد المختلفة

١ ـ معدّلات نموّ الاستهلاك الحكومي

(نسب مئوية)

الفترة / المشهد	١٩٩١ - ١٩٩٥	١٩٩٦ - ٢٠٠٠	٢٠٠١ - ٢٠٠٥	٢٠٠٦ - ٢٠١٠	٢٠١١ - ٢٠١٥
المشهد الأول، الحدود القصوى	٧,٨	٣,٢	٥,٣	٢,١	٥,٥
المشهد الثاني، التطور المتوسط	٦,٧	٢,١	٥,٦	٣,٩	٧,٣
المشهد الثالث، الحدود الدنيا	١٤,٧	٩,٢	٦,٢	٤,٤	٥,٦

٢ ـ معدّلات نموّ الاستهلاك العائلي

(نسب مئوية)

الفترة / المشهد	١٩٩١ - ١٩٩٥	١٩٩٦ - ٢٠٠٠	٢٠٠١ - ٢٠٠٥	٢٠٠٦ - ٢٠١٠	٢٠١١ - ٢٠١٥
المشهد الأول، الحدود القصوى	٤,٢	٥,٢	٣,٦	٤,٨	٤,٢
المشهد الثاني، التطور المتوسط	٤,٤	٦,٠	٤,٤	٥,٦	٥,٤
المشهد الثالث، الحدود الدنيا	٣,٦	٨	١١,١	١٠,٦	٨,٥

جدول رقم (٨ ـ ١٥)
نصيب الفرد في الوطن العربي من الانتاج المحلي من بعض السلع
(كغم / سنة)

المادة	الوطن العربي عام ٢٠١٥			البلدان النامية	الدول الصناعية الكبيرة
	سنة ١٩٨٥ شاملة الاستيراد	البديل الأول سنة ٢٠١٥	البديل الثاني سنة ٢٠١٥		البند الأول من السبعينات
الحبوب	٢٩٩	١٩٩	٢٣٠	٢٢٩	٩٩
النشويات	٤٦	٥٩	٤٩	٦٤	٧١
البقوليات	٨,٥	١٥	٧	١٥	٥
اللحوم	٢٣	٥٠	٣٤	١١	٦٦
الالبان	٥٨	١٠٠	١٠٠	٣٩	١٦٨
فواكه وخضروات	١٨٠	١٨٠	١٨٠	٧٢	١٧٨
الياف كساء	٤,٢	٩,٠	٣,٠	٣,٠	١٤
سكر	٣٢	٤٠	٢٥	١٩	٣٨
حديد صلب	٦٣	٢١٩	١٠٠	٤٤	٤٨٠
وقود(*)	٦٩٠	١٩٩٧	٥٠٢	٢٤٦	٤٤٢٠
أسمدة كيميائية(**)	٧	٢٤	١٥		٧٠

(*) مكافىء كغم مازوت.
(* *) مكافىء نيتروجين.

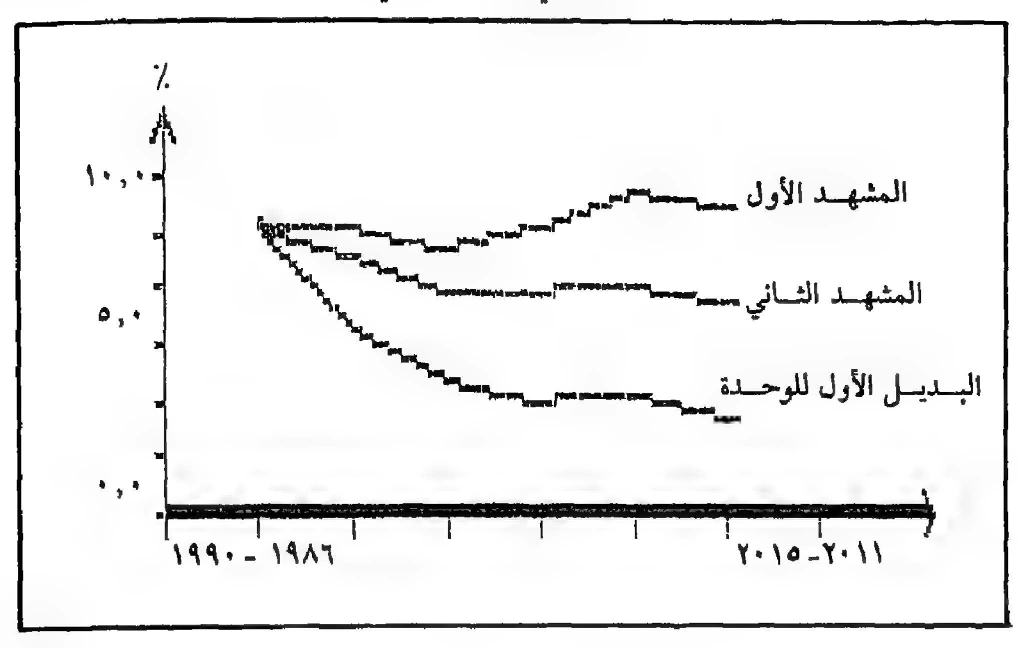
سادساً: المتطلبات

١ ـ الطريق إلى دولة الوحدة

غني عن البيان أن هذا المشهد يمثل انفصاماً واضحاً عن واقع التجزئة الذي يعيشه الوطن العربي، ولذلك فهو يختلف في مبناه ومغزاه عن المشهد الأول الاتجاهي. كذلك فإنه ليس كالمشهد الثاني مجرد ناتج متطور للآليات والقوى التي تعمل في حقل التعاون، والتي ظهر الجانب الأكبر منها على الساحة في العقود القلائل السابقة ولكن ينتظر لها دور أهم وثقل أعظم مما استطاعت أو تستطيع تحقيقه في ظل التشتت والتجزئة. ففي المشهدين السابقين كانت الاختيارات الأساسية بيد النخب الحاكمة، تمليها رؤى تلك النخب لما يعتبر مصالح قطرية ولموقعها هي من تلك المصالح. أما مشهد الوحدة الاتحادية فإنه يتطلب تعديلاً أساسياً في النخب الحاكمة وتوجهاتها القطرية، أو على أقل تقدير تطوراً جذرياً في مفاهيم تلك النخب وممارساتها، ينشأ عن نضج في التفكير واستيعاب لمضمون التكامل والوحدة.

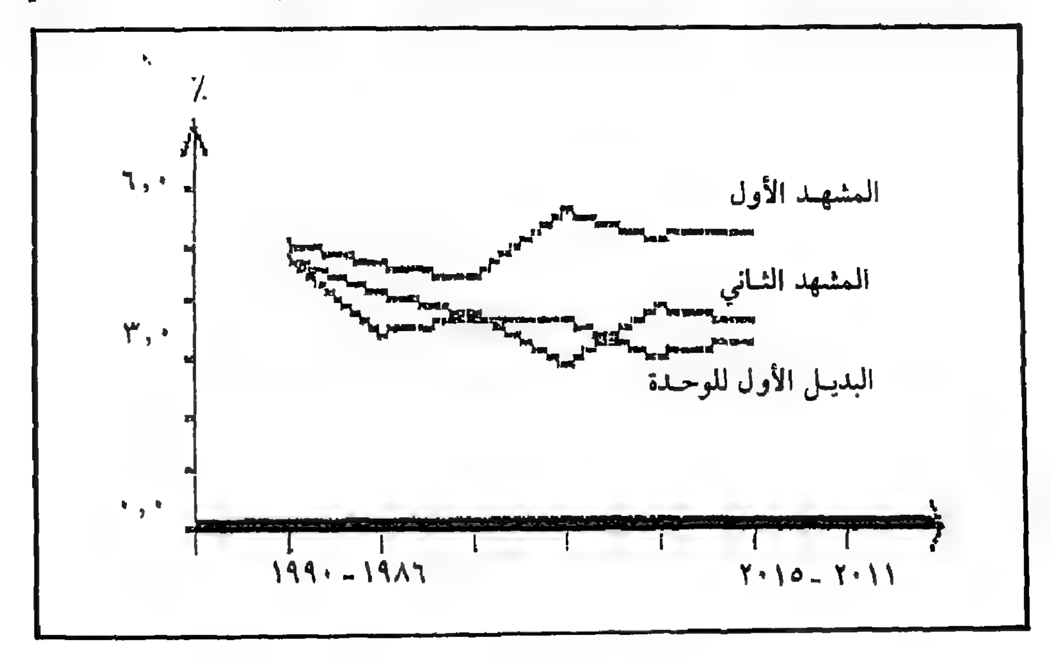
شكل رقم (٨ ـ ١)

تطور المعامل الحدي لرأس المال في قطاع الزراعة إلى الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الزراعة في الوطن العربي

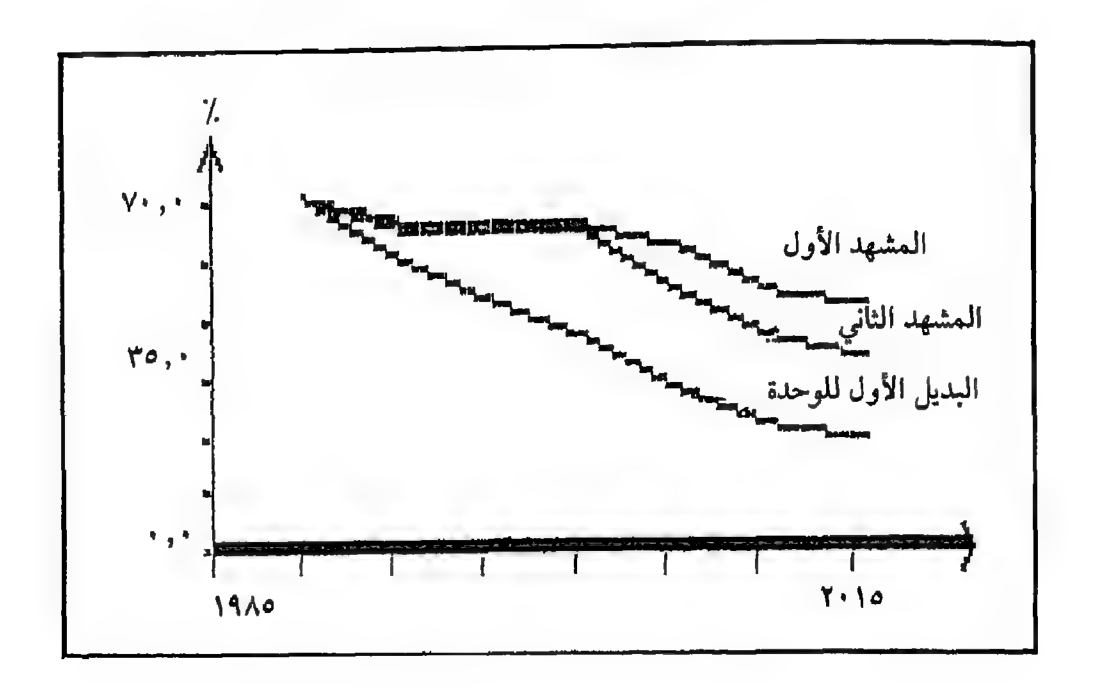


شكل رقم (٨ ـ ٢)

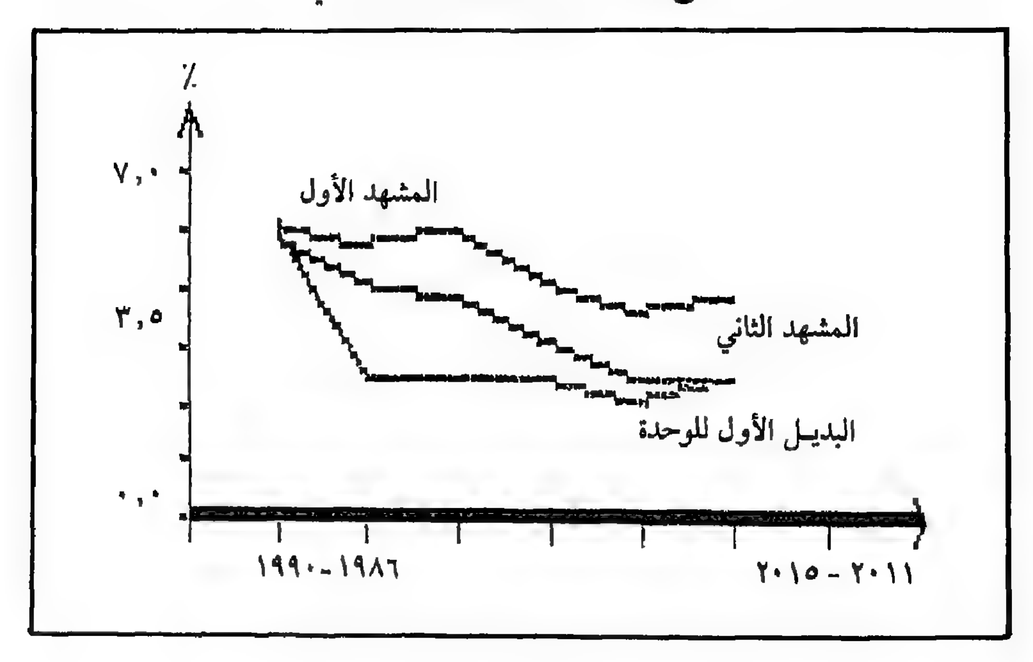
تطور المعامل الحدي لرأس المال إلى الناتج الاجمالي للوطن العربي على المستوى القومي



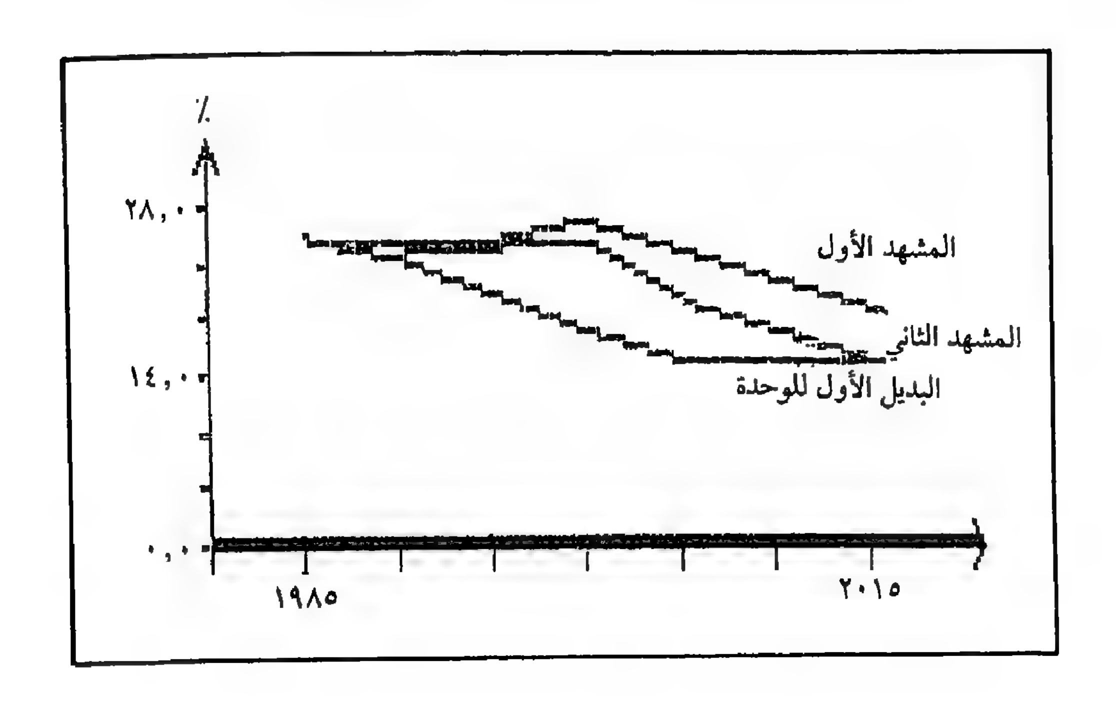
شكل رقم (٨ ـ ٣)
مؤشر الانكشاف امام العالم الخارجي للوطن العربي



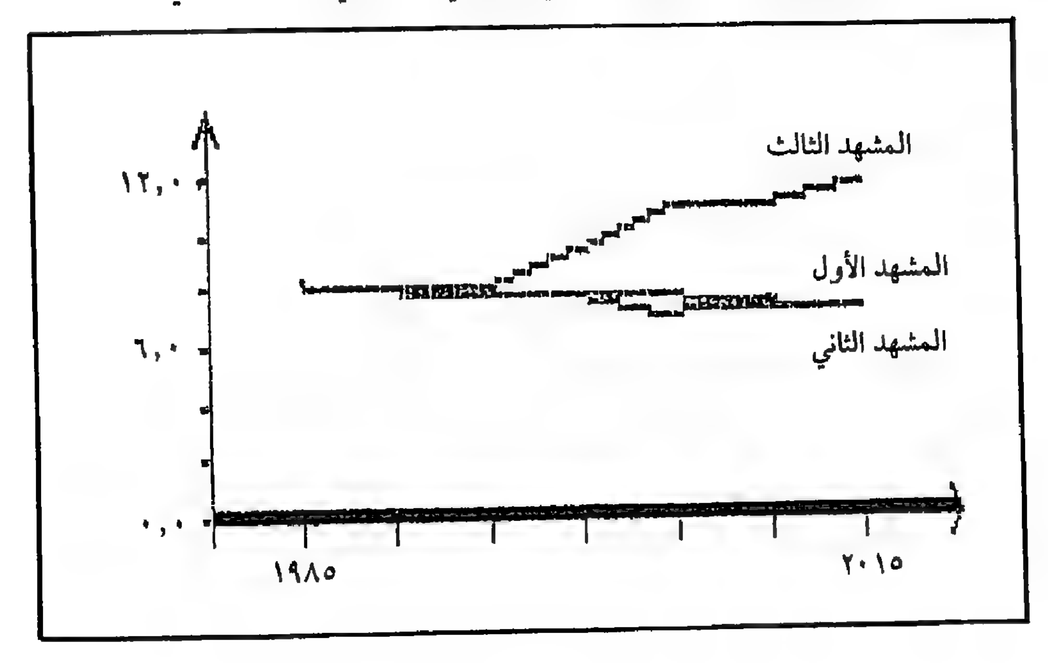
شكل رقم (٨ ـ ٤)
تطور المعامل الحدي لرأس المال في قطاع الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الاجمالي في قطاع الصناعة التحويلية للوطن العربي



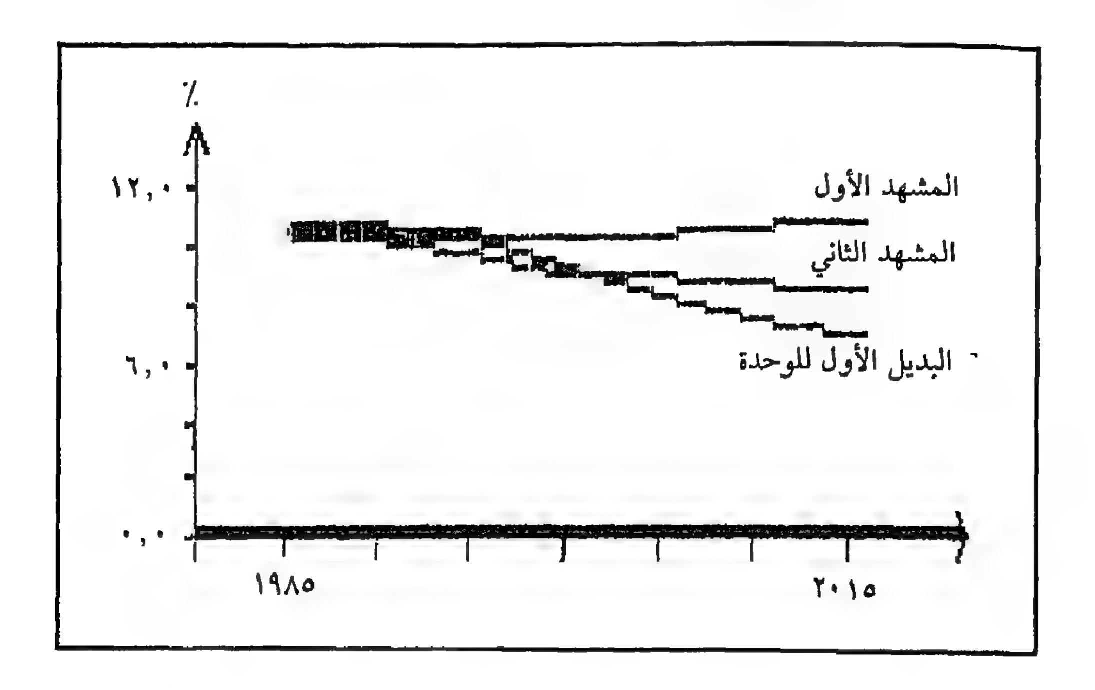
شكل رقم (٨ ـ ٥)
نصيب قطاع التعدين من الناتج المحلي الاجمالي للوطن العربي



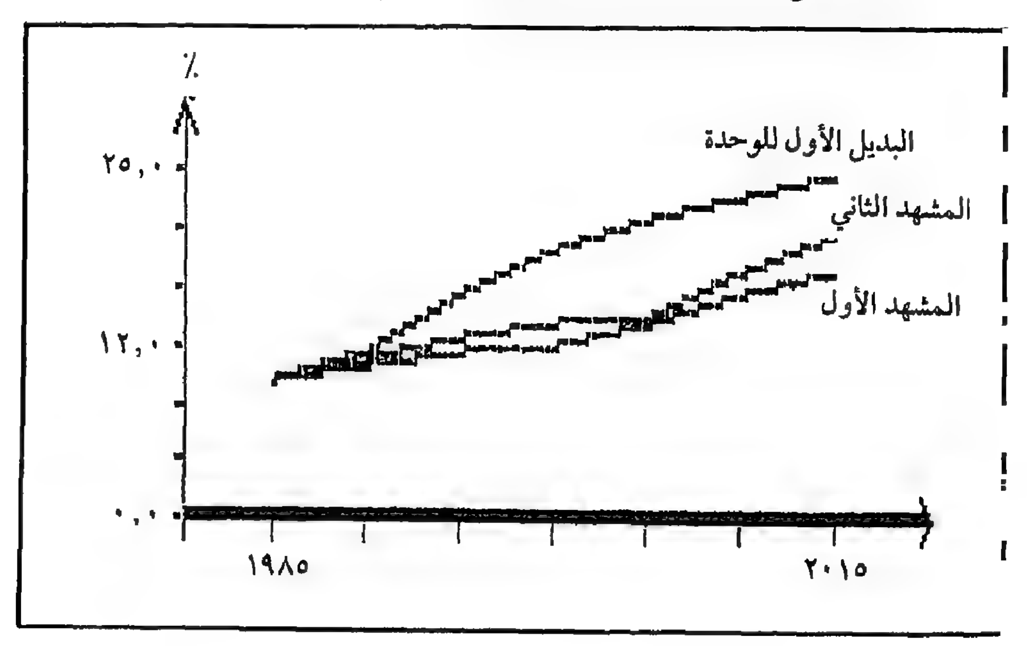
شكل رقم (٨ ـ ٦)
نصيب قطاع الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي للوطن العربي



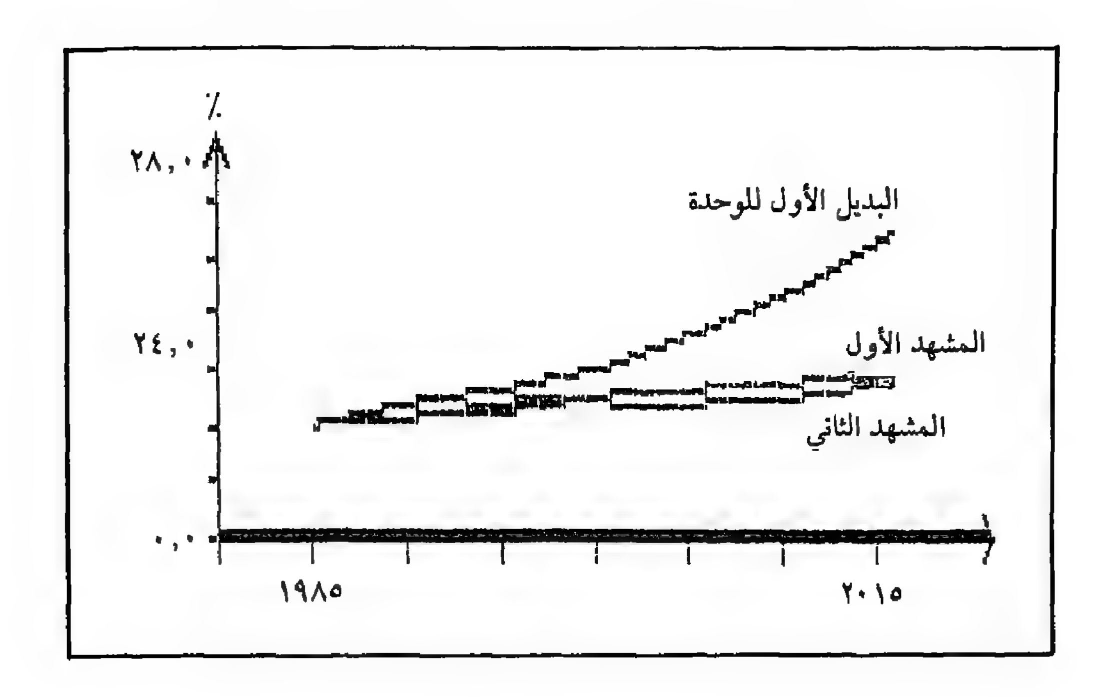
شكل رقم (٨ ـ ٧)
نصيب قطاع التشييد من الناتج المحلي الاجمالي للوطن العربي



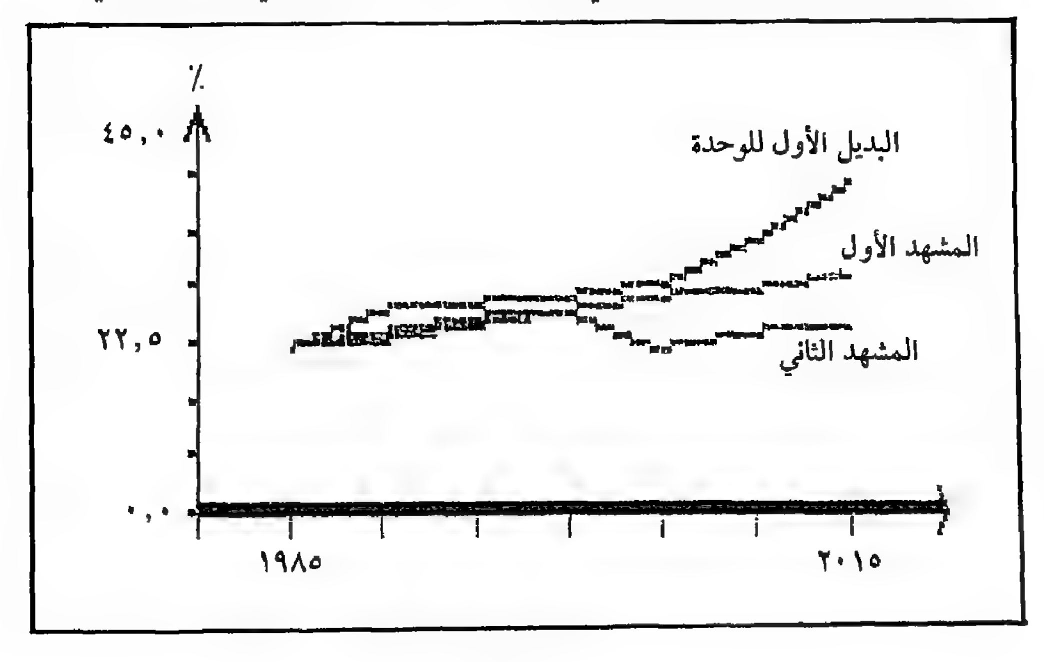
شكل رقم (٨ ـ ٨)
نصيب قطاع الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الاجمالي للوطن العربي



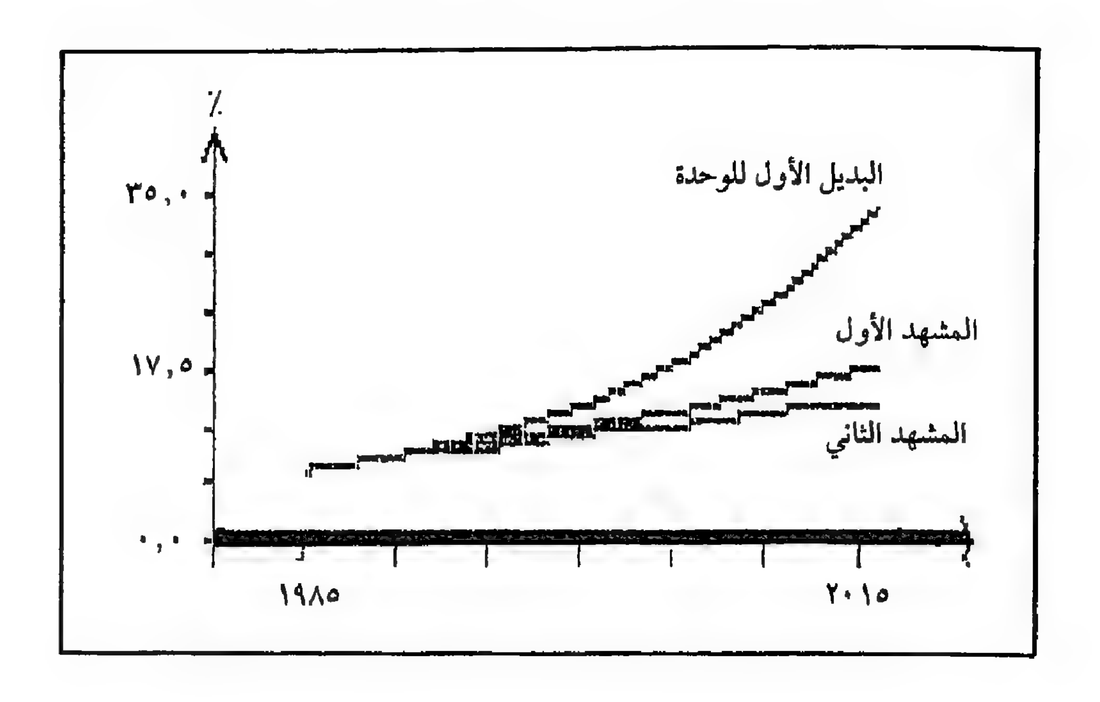
شكل رقم (٨ ـ ٩)
تطور انتاجية العمل على المستوى القومي للوطن العربي



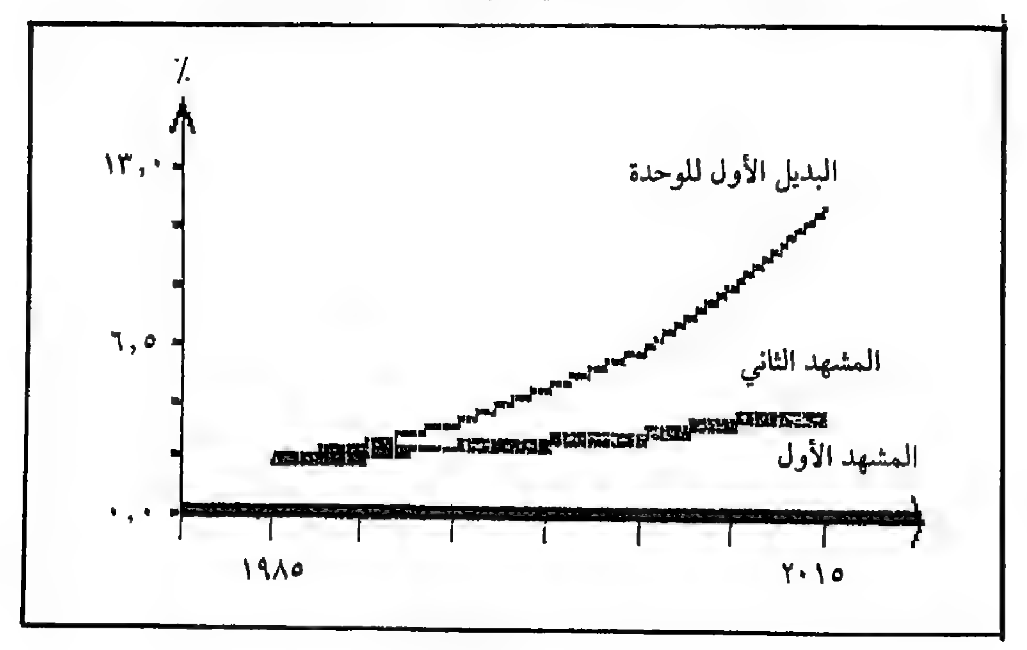
شكل رقم (٨ ـ ١٠)
نسبة العمالة الماهرة إلى اجمالي العمالة على المستوى القومي للوطن العربي



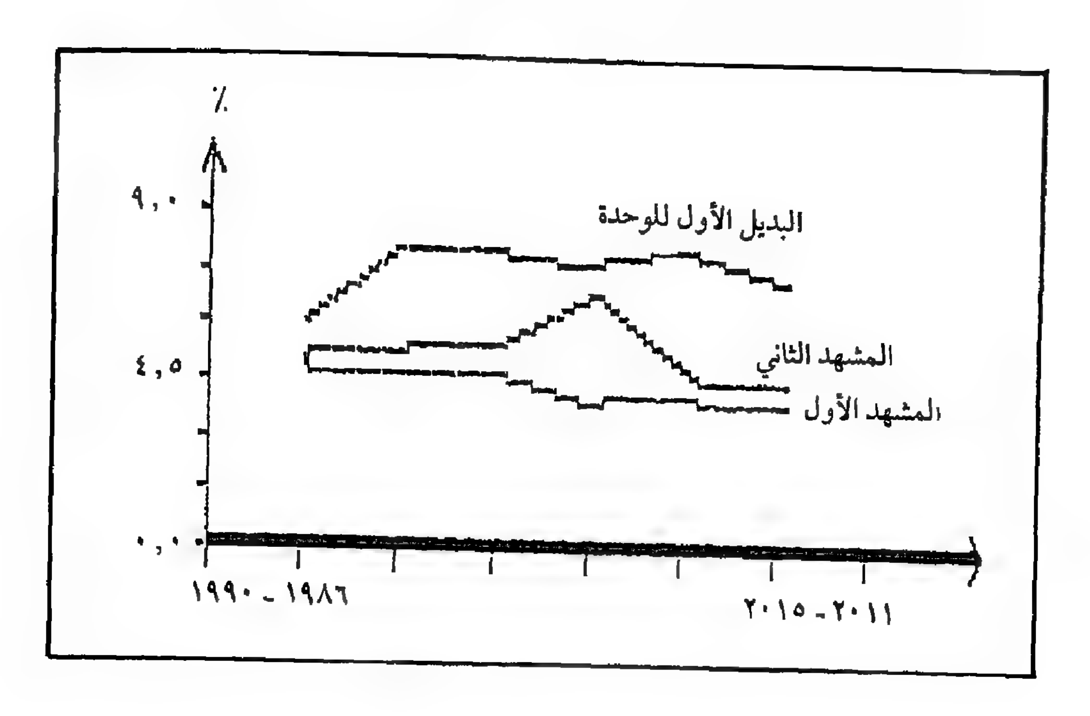
شكل رقم (٨ ـ ١١)
تطور انتاجية العمل في قطاع الصناعة التحويلية للوطن العربي



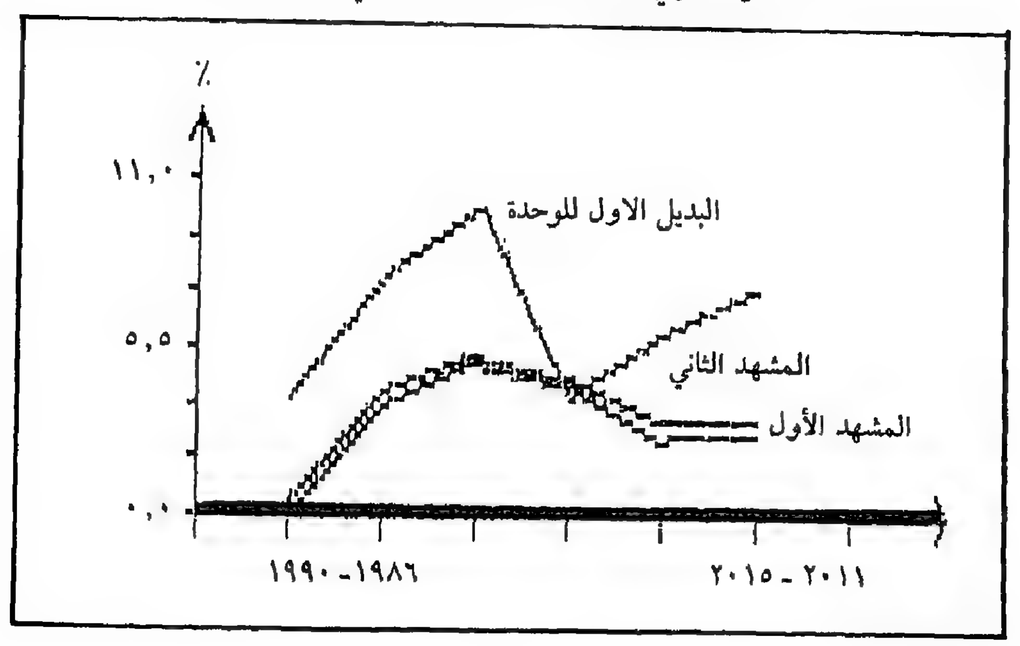
شكل رقم (٨ ـ ١٢)
تطور انتاجية العمل في قطاع الزراعة للوطن العربي



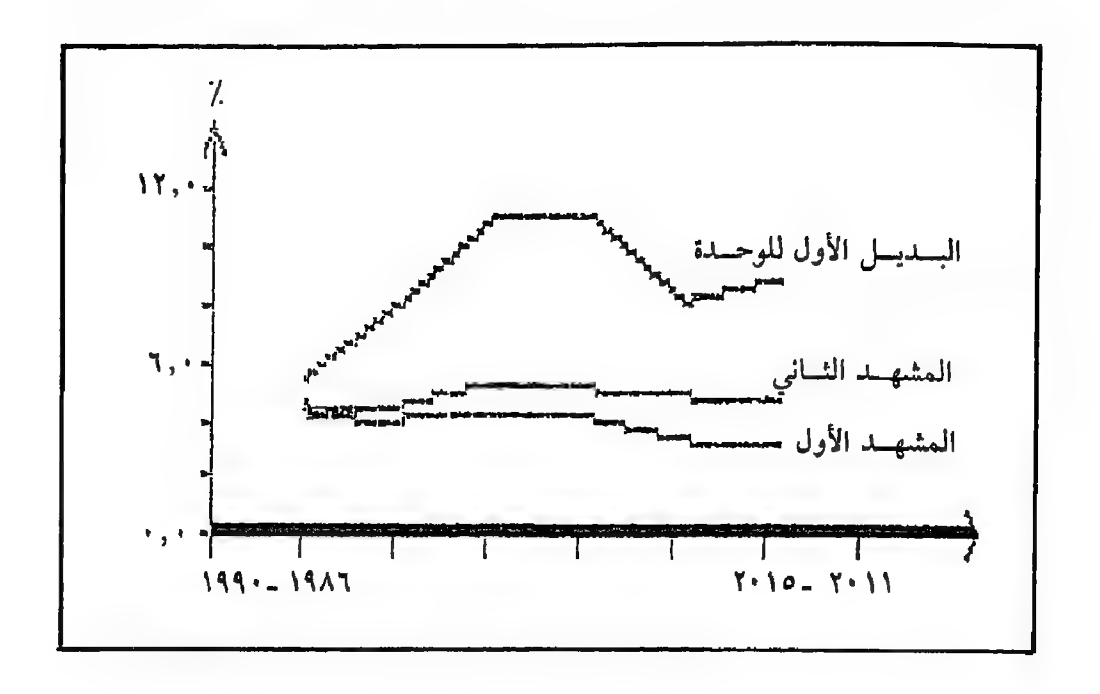
شكل رقم (٨ - ١٣)
معدل النمو السنوي المتوسط للناتج المحلي الاجمالي للوطن العربي



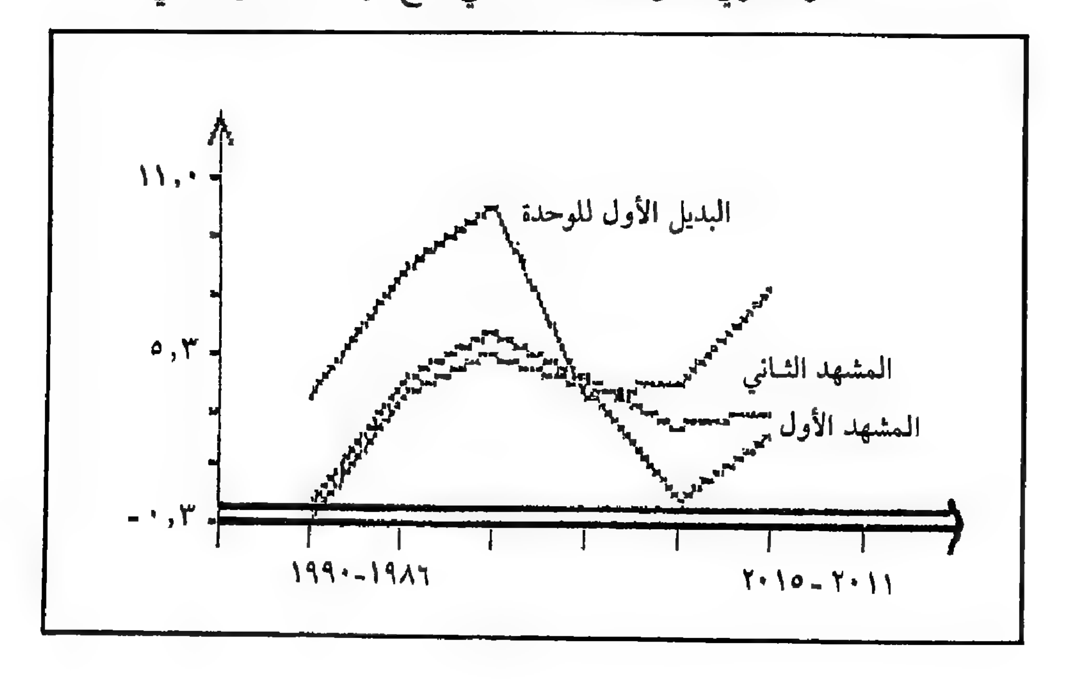
شكل رقم (٨ - ١٤)
معدل النمو السنوي المتوسط للاستثمار القومي للوطن العربي



شكل رقم (٨ ـ ١٥)
معدل النمو السنوي المتوسط للناتج المحلي الاجمالي لقطاع الزراعة في الوطن العربي



شكل رقم (٨ ـ ١٦)
معدل النمو السنوي المتوسط للاستثمار في قطاع الزراعة للوطن العربي



ولقد سبق أن بينا أن اللحظات التي تسبق قيام دولة الوحدة لا بد من أن تتميز بعدة ملامح لتطورات قطرية وعالمية، تكتسب أهمية من حيث إنها تؤثر على الخطى الأولى التي يتعين على الدولة الاتحادية أن تخطوها وأن تحرز فيها نجاحاً يبرر اعتمادها كبديل للدولة القطرية. فإذا كان فشل الدولة القطرية قد تجلى في عجزها عن مواجهة بعض القضايا الاقتصادية الحيوية أو عن تحقيق تنمية بالمعدلات المنشودة وتوفير ما يلزم لها من موارد، فإن إدراك هذه الحقائق والايمان بقدرة دولة الوحدة على تقديم معالجات أفضل لها، يعتبران من الملابسات الضرورية لقيام المشهد. كذلك تندرج في هذا القبيل الاعتبارات الأمنية التي تترتب على وجود تحد خارجي لأقطار مركزية في الوطن العربي. أما على الصعيد العالمي فقد افترضنا توافر ظروف عالمية مواتية تتعلق بالتوازن والتنافس بين القوى العظمى وفي النظام العالمي الذي سوف يشهده المستقبل.

غير أن الاعتبار الأهم هو وجود فئات اجتماعية ذات توجهات وحدوية، وبلوغها حجماً مناسباً يجعلها قادرة على التأثير في عملية اتخاذ القرار، وانتشار الأفكار السياسية الوحدوية انتشاراً واسعاً في الأقطار العربية الرئيسية. ولذلك فمن المهم التعرف على قسمات تلك الفئات، وعلى ما تحمله إلى النخب الحاكمة من أفكار سياسية لا تكون تعبيراً عن رؤى فئوية ضيقة بل تتعدى ذلك لكي تصبح منهجاً متكاملاً لادارة شؤون المجتمع. ولنبدأ بمناقشة الكيفية التي يتم بها تحقيق الوحدة، وانعكاس ذلك على النخب الحاكمة وعلى قوى الوحدة.

أ ـ ثلاثة مسارات إلى الوحدة

في رأينا أن الطريق إلى الوحدة سيمر على الأغلب بأحد طرق ثلاثة:

(١) الطريق الأول: يتمثل في قيام قوة اقليمية تغييرية جذرية (ثورية)، تتكون من قطر عربي أو أكثر، ويكون لها من المركزية والثقل والمصداقية ما يجعلها ذات تأثير عام على المنطقة بأسرها، وتكون ذات توجهات وممارسات وحدوية واستقلالية في مجالي التنمية والعلاقات الدولية. مثل هذه القوة يمكنها أن تستثمر أيضاً فترات التردي والانهيار، أو الاحباطات، في المشاهد السابقة، للبدء في تحقيق مشروعها الوحدوي. وبالقدر نفسه يمكنها البناء على أي انجازات تنموية وديمقراطية يمكن للمشاهد السابقة أن تصل إليها. وهي ستضطر الأنظمة العربية الأخرى إلى أن تأخذ هذه التوجهات مأخذ الجد. وباختصار فإن نهج هذه القوة المركزية هو نهج تغييري جذري، ومشروع حضاري غير متبلور للوحدة، يمحور حول الوحدة العربية معظم سياساته الداخلية والإقليمية والدولية.

ولا بد أن تتمتع هذه القوى الرئيسية ـ أو الإقليم القاعدة ـ بسمات معينة لكي تقوم بدورها الاشعاعي والسياسي عبر فترة ممتدة وكافية من الزمن. أهم هذه السمات:

- قاعدة سكانية كبيرة نسبياً،
- قاعدة اقتصادية كبيرة ومتنوعة في هيكلها،
- موقع مركزي في الوطن العربي، متميّز جغرافياً وسياسياً.
- حد أدنى من الاستقرار السياسي والاجتماعي،
- قدرات عسكرية كامنة أو متحققة بالفعل،
- إضافة الى تبلور المشروع الحضاري العربي الوحدوي الذي يتبناه هذا الاقليم.

بهذه السمات ـ التي تمثل شروطاً ضرورية ـ يمكن لنخبة سياسية ذات توجه وحدوي، ومشروع سياسي متبلور يبنى على دروس الماضي وتحديات المستقبل، أن تستكمل الشروط والسياسات اللازمة للقيام بدور الاقليم القاعدة.

ويرتبط نجاح هذه النخبة أيضاً بتوافر مطالب إضافية:

- المطلب الأول، استثمار توقيت مناسب عالمياً، يتميز بنوع من التوازن العالمي، تستطيع النخبة فيه، وهي تدير سياساتها الخارجية، أن تحيّد الأخطار الإقليمية والدولية التي تهدد مشروعها. هذا التوقيت المناسب ما هو إلا لحظة لتوازن معطيات عالمية معينة، ولا بد أن تقوم الإرادة العربية بالمشاركة في استحداث هذه المعطيات.

- والمطلب الثاني، توافر رمز أو فرصة قومية، قد يكون قيادة كارزمية للاقليم القاعدة، وقد يكون هذا الرمز القومي إرهاصات معركة سياسية في مواجهة تحد خارجي أو داخلي، ولكنه يرتبط بلحظات انفجار المشاعر العربية.

- والثالث، رغبة وقدرة الاقليم القاعدة والنخبة فيه على تحقيق المشاركة الشعبية. فإذا ظلت النخبة ذات طابع أوتوقراطي، فإن احتمالات تعثرها أو فشلها في تحقيق مشروعها الوحدوي قد تكون هائلة. ونوضح مرة أخرى أن الوصول إلى قيام دولة الوحدة العربية عن هذا الطريق ـ طريق الاقليم القاعدة ـ لا يرتبط بالضرورة بتحقيق انجازات مادية وديمقراطية من خلال استمرار واستقرار المشهد الثاني فقط، ولكنه أيضاً الطريق الوحيد الذي يمكن أن يستثمر اشتداد ازمة الأنظمة، وفقاً لتداعيات المشهد الأول، داخلياً وخارجياً، ووصولها إلى طريق مسدود يدفع قطاعات شعبية كبيرة إلى اليأس منها والسخط عليها. في هذا الجو قد تصبح الظروف أكثر ملاءمة لقيام الاقليم القاعدة بدوره الوحدوي والاستقلالي خروجاً من المعضل العربي.

(٢) **أما الطريق الثاني**: فيتمثل في استقرار، واستمرار الانجاز من خلال مسيرة المشهد الثاني للأشكال الوسيطة للوحدة. وهنا فإن النجاح في التنسيق العام الوظيفي على المستوى العربي، وفي التكامل التدريجي على مستوى التجمعات الاقليمية، سوف يمر بالضرورة عبر عدة مراحل. فيبدأ هذا انجازاً في تبادل المنافع والمصالح من خلال التنسيق في أنشطة اقتصادية

قطاعية، متدرجاً إلى تكامل وتنسيق في أنشطة التخطيط واتخاذ القرار وخلق مؤسسات وظيفية يمتد قرارها المباشر عبر الأقطار، ثم تأتي اللحظة التي تطرح فيها مشكلة المواطنة والسيادة وضرورة الانطلاق إلى مزيد من الانجاز. في هذه اللحظة، التي تتراجع فيها الحساسيات والنعرات القطرية أمام الخبرات والانجازات التي يستفيد منها الجميع لفترة طويلة، يكون الطريق ممهداً وصولاً إلى قيام دولة اتحادية عربية.

(٣) اما الطريق الثالث: فيراهن على حدوث تحول ديمقراطي كامل في معظم الكيانات الاقليمية أو القطرية بالمشهد الثاني، وأياً كانت الانجازات المادية في مجالات التنسيق والتعاون بهذه الاشكال الوسيطة للوحدة. وتنطلق الفكرة هنا من أن غالبية شعوب الأمة العربية ترغب في الوحدة، وأن كل تحول ديمقراطي سيقرب هذه الشعوب من رغبتها. وكما كانت ضغوط الرأي العام أحد شروط وآليات الوصول إلى مشارف المشهد الثاني، فإن كل نجاح جزئي لضغوط الرأي العام في تحقيق مطلب، يؤدي إلى مزيد من تبلور وتماسك هذا الرأي العام، وإلى مزيد من ثقته بنفسه لأخذ المبادرة في مطالب جديدة. ولقد أشرنا في هذا التقرير عند عرض المشاهد المختلفة، إلى أن المكونات الهيكلية المطلوبة لقاعدة وتبلور مثل هذا الرأي العام سوف تكون متوافرة خلال فترة الاستشراف، بخاصة في النصف الثاني منها. وقد أشرنا إلى ذلك عند حديثنا عن مجمل السكان، وسكان الحضر، وعن القوة العاملة، وعن الشرائح الوسطى الجديدة والمجتمع المدني.

ولا شك أن أياً من هذه الطرق (أو المسارات) الثلاثة، سوف يترك بصماته واضحة على شكل، وممارسات، دولة الوحدة المتحققة، وبخاصة في تركيبة النخبة الحاكمة، وما تستند إليه من تحالف اجتماعي، وفي نهج اتخاذ القرار وأساليب المشاركة الشعبية، وفي اختياراتها التنموية، وربما في الاتساع الجغرافي الذي يمكن أن تشمله دولة الوحدة.

ب ـ قوى الوحدة

أياً كان الطريق إلى دولة الوحدة، فإن شريحة أو أخرى، أو تحالفاً من عدة شرائح اجتماعية، من الشرائح الوسطى الحديثة التي قادت مسيرة النضال العربي منذ النصف الثاني من القرن الماضي، هي التي ستقود الطريق إلى الوحدة. وليس هناك من سبب يوحي بأن ذلك سيتغير خلال فترة الاستشراف. بل إن هناك ـ كما بيّنا ـ ما يثبت تزايد الوزن النسبي والفعالية لهذه الشرائح في المجتمع العربي عبر هذه الفترة. وهكذا، فإن القوى الدافعة في الوصول إلى هذا المشهد هي ما ذكر من قوى فاعلة وصولاً إلى المشهد الثاني[٨]، إضافة إلى قوى أخرى

---

(٨) كانت هذه هي: جماعات المصالح الاقتصادية عبر القطرية، والأحزاب والتنظيمات السياسية والمهنية والنقابية، ومراكز الأبحاث والدراسات العربية، واجهزة الجامعة العربية ومنظمات العمل العربي المشترك، مضافاً إليها ضغوط وتشجيع اي قوى دولية صديقة.

يجب أن تحظى بالحديث التفصيلي عنها الآن. من هذه القوى الدافعة الجديدة:

ـ تبلور فكر قومي ومشروع حضاري قومي عربي يجسد الحلم العربي في الوحدة، ومعبراً عن دروس الماضي، وعن مصداقيته في معالجة قضايا المستقبل.

ـ قوى التغيير والتحول، التي يمكن أن تدعو وتقود عملية التوحيد الشامل، والتي تتسلح باقليم قاعدة، وبمشروع سياسي متبلور، وتستند إلى الكامن من القوى الدافعة السابق ذكرها.

ـ مجالس التعاون الاقليمي، أو الكونفدراليات الاقليمية، التي تبلورت من خلال المشهد الثاني، والتي ستدخل الساحة كإحدى قوى الدفع نحو الوحدة، بقدر ما ارتبطت بانجازات تنموية وسياسية، وبقدر تراكم خبرة اجهزتها التكنوقراطية، وسيكون دافعها في ذلك هو إدراكها أن مسيرة التعاون والتنسيق قد نجحت، ولكن ليس بالدرجة الكافية لمجابهة كل التحديات القائمة أو المستجدة.

واتساقاً مع ما سبق، فإن الوزن النسبي والأهمية لأي من هذه القوى الدافعة الجديدة سوف يختلف حسب المسار إلى الوحدة. والذي يجب أن نتطرق إليه حقيقة، قبل الانتقال الى الحديث عن سياسات وآليات الحركة إلى الوحدة، هو الجديد حول القوى الثورية الداعية والقائدة للوحدة، والمشروع السياسي الذي يجب أن يجمع القوى الدافعة للتوحيد حوله.

ج ـ قوى التغيير والتحول

ينصب الحديث هنا ـ بالدرجة الأولى ـ على الحالة التي يجري فيها اتخاذ الطريق (أو المسار) الأول إلى الوحدة العربية. وتوضح دراستنا لاستشراف مستقبل الوطن العربي أن هذا المسار يتطلب قوى تغيير معينة، تتسع بتأثيرها ووجودها على امتداد الساحة العربية، ويكون لها مشروع حضاري عربي للوحدة والنهضة. وما يحتاجه الوصول إلى الوحدة عبر هذا المسار هو قوة التغيير والتحول التي تعبىء أكبر قدر مما يكمن فينا من فكر وعطاء وخصوصية وقوى دافعة اجتماعية، وبالقدر الذي يتناسب مع ضخامة أي مشروع حضاري عربي يتجه الى الوحدة الشاملة. أي أنها القوة ذات الاطار المرجعي العربي، والتي تستطيع في الوقت نفسه حشد الجماهير وتعبئتها من خلال تنظيمها وجاذبية وضوح مشروعها.

ومن بين الحركات السياسية المعاصرة في الوطن العربي، فإن حركة قومية جديدة، هي الأكثر ترشيحاً للقيام بالدور المطلوب في خلق «الدولة ـ النموذج» في قطر مركزي بعينه أو في تجمع اقليمي. فبحكم «قومية» مثل هذه الحركة، فإن اطارها المرجعي الاساسي، وربما الأوحد، لا بد من أن يكون عربياً من حيث المنطلقات الايديولوجية والتنظيمية، ولا بد من أن تكون الوحدة العربية هدفها ومبتغاها. وفي هذا الصدد فإنها ستتميز عن غيرها من الحركات غير القومية، ذات الاطار المرجعي الأوسع أو الأضيق. أما الالحاح على أن تكون مثل هذه الحركة

القومية «جديدة» فلكي تتفادى الأخطاء والرواسب التي علقت في أذهان الكثيرين، بحق أو بغير حق، حول الحركات القومية التي وصلت إلى السلطة في عدد من الأقطار العربية خلال العقود الثلاثة السابقة. لذلك فإن الحركة القومية «الجديدة» لا بد أن تكون ديمقراطية في منطلقاتها الايديولوجية وفي ممارساتها العملية حتى قبل الوصول إلى السلطة، وبالقطع اثناء توليها السلطة. كما لا بد لها من أن تجد صيغة أكثر ملاءمة وتعاطفاً ووضوحاً مع المحتوى الحضاري للدين، وبخاصة الاسلام كقوة حضارية أصيلة متعمقة في الوجدان الشعبي العربي.

ولا بد أن يقوم برنامج عمل وتحالفات هذه الحركة القومية الجديدة على فهم لحقيقة قوى التغيير والتحول الحالية في الوطن العربي، من منطلق الابداع في التعامل مع الحقيقة، وليس مجرد التسليم بالامتدادات الخطية لها. ومن هنا ضرورة الحوار الجاد مع فصائل القوى التقدمية العربية الأخرى، التي حصلت لديها خلال العشرين سنة الأخيرة تحولات مهمة وأساسية في قناعاتها ومواقفها، وبدرجات مختلفة، من القومية العربية والوحدة العربية. ولم يعد هذا الموضوع مجرد شعار تكتيكي لدى الكثير منها بقدر ما هو قناعات أملتها الخبرة التاريخية التي مرّت بها. ومما يمكن أن يساعد في بدء نجاح هذا الحوار، هو أن يكون التركيز فيه على تطلعات وأهداف المستقبل، حيث يتوافر اتفاق كبير حولها، أكثر مما يدور حول تقويم وتفسير أحداث الماضي، حيث هناك اختلافات شديدة حولها. كما أن نجاح هذا الحوار منوط بمدى اقتناع فصائل الحركة التقدمية العربية الأخرى هذه بالديمقراطية ومتطلباتها؛ من تعددية سياسية واحترام الرأي الآخر وقبول التعايش والصراع السلمي الديمقراطي. ومن دون جو حقيقي من هذه الثقة والاعتراف المتبادل بحقيقة وجود وحق الاستمرار والتعبير عن الرأي، يصبح الحوار ـ حتى إذا حصل ـ مجرد هدف مرحلي لا يلبث أن تتخلى عنه الجماعات التي تتاح لها فرصة الوصول أو القرب من السلطة.

كما لا بد للحركة القومية الجديدة أن تتفاعل وتتحاور مع القوى الثورية الاسلامية، كقوى اجتماعية وكحقيقة موجودة، شرط أن يكون اطارها المرجعي عربياً، وأن تكون ديمقراطية بما تتضمنه من اقرار للتعددية السياسية والاجتماعية واحترام هذه التعددية والتهيؤ للتعايش معها، حتى يمكنها أن تلعب دوراً ايجابياً في هذا المشهد، أي أن تتوجه بصوتها اصلاً إلى كل الوطن العربي، حتى إذا كان في مخططها البعيد أن تتجاوز هذا الاطار إلى ما هو أوسع. ذلك أن حركة اسلامية ثورية معادية للعروبة أو ذات توجهات خارج هذا الاطار، من شأنها أن تعود بنا إلى المشهد الأول؛ فمن شأن ذلك أن يثير من الفرقة والانقسام الديني والطائفي والعرقي الشيء الكثير حتى داخل مجتمع الدولة القطرية نفسه، ناهيك عن المخاوف والهواجس التي يمكن أن تنشأ في الأقطار المجاورة. وما قيل عن مجالات الحوار واسسه وقواعده مع الفصائل الأخرى للحركة التقدمية العربية، ينطبق على الحوار مع هذه القوى الثورية الاسلامية ذات الاطار المرجعي العربي والديمقراطي. وهذا يستبعد من الحوار بالضرورة الحركات الاسلامية

المذهبية، وكذلك الحركات الدينية السرية التي تلجأ الى العنف الارهابي كوسيلة للوصول إلى السلطة، والحركات الدينية الفاشية في تنظيمها الداخلي أو في منطلقاتها في التعامل مع المجتمع ومع القوى السياسية الأخرى.

إن سياسات الوصول إلى دولة الوحدة وآلياته، التي تدعو إليها وتحققها قوى تحول جذري (ثورية) تستند إلى اقليم قاعدة، لا بد من أن تثير حماسة الجماهير وتحقق التفافاً حولها. بمعنى أنه يسهم في قيام حركة اجتماعية سياسية على المستوى العربي، ذات محتوى عربي تقدمي. وتبدأ آليات عمل هذا المشروع بوصول حركة سياسية تعبر عن هذه الحركة العربية التقدمية إلى قطر عربي رئيسي، ثم بدء هذا القطر بالعمل على بلورة الاقليم القاعدة، حيث يعيد صياغة كل ممارساته التنموية والشعبية والخارجية للقطر لتحقيق مشروعه الوحدوي. ولا يستبعد في بدء عمل هذه الآلية، احتماء هذه الحركة العربية التقدمية في مرحلة أولى بقطر عربي غير رئيسي ومحاولتها الصمود الى أن يقوم الاقليم القاعدة على تحالف عدة أقطار عربية، أحدها على الأقل قطر رئيسي بالسمات التي سبق أن أشرنا إليها.

ومع القبول المتزايد من فصائل الحركة السياسية بضرورات الديمقراطية والتعددية السياسية وبإمكان إدارة مشروع اجتماعي يعبر عن الوحدة مع التنوع، فإنه من المتصور قيام جبهة ـ تستند إلى القوى الدافعة للتغيير ـ من معظم أو كل القوى التقدمية التي تؤمن بالوحدة العربية طريقاً وغاية لمستقبل عربي أفضل.

ومع تدارس فريق هذه الدراسة لجميع المعطيات المحلية والاقليمية والدولية التي سوف تواجهنا بالعقود التالية، فإن بدايات للتفكير قد تبلورت وترشيحات لاحتمالات مختلفة لموقع الاقليم القاعدة قد وضحت.

فالاقليم القاعدة يمكن أن يبدأ باتحاد بين قطرين أو أكثر من الأقطار الرئيسية، وهي: مصر والعراق وسوريا والجزائر والسعودية، وهي أهم الأقطار الرئيسية على امتداد العقود التالية.

ولكنه يمكن أن يبدأ بتجسيد عربي لموقف التحدي للمخطط الاسرائيلي والمانع لتأثيراته السلبية على باقي الوطن العربي، وبالتالي يمكن أن يتبلور الاقليم القاعدة في دول وقوى المواجهة لاسرائيل.

وفي تنويعة أخيرة يمكن أن يقوم الاقليم القاعدة على بلورة لاقليم يجسد الانجاز التنموي الواسع، وهذا يمكن أن ينطبق على أكثر من قطر عربي، شرقاً وغرباً، أو على امتداد وادي النيل.

ولا تستبعد هذه الآلية الدور الايجابي الذي يمكن أن تلعبه الجيوش العربية والعسكريون العرب وصولاً إلى الوحدة، اندماجاً مع توجهات ومراحل هذا المشروع السياسي الجديد. فمن

الصعب إغفال دور العسكر في الحياة السياسية خلال المرحلة المقبلة. لقد حصل ولا شك تقنين للتدخل العسكري في السياسة، كما يمكن لمس تراجع في هذا الدور. ولكن المؤسسة العسكرية تبقى المؤسسة الأكبر والأكثر تنظيماً والأقوى وإلى حد كبير الأغنى في المجتمع، وسيبقى الجيش طرفاً مهماً في المجتمع. وسيكون الدور الايجابي للجيوش والعسكريين العرب مرتبطاً بتوقيت تستشعر فيه بالتهديد الخارجي للأمن القطري، والعجز عن مواجهة هذه الأخطار بالامكانات القطرية. عندئذ، فالدور الايجابي سوف يتفاوت بين مشاركتها في تبني المشروع السياسي ومجرد عدم مقاومته ومعارضته. وطبيعي ألا نستبعد قيام القوى الثورية العربية باستمالة جزء من المؤسسة العسكرية، بخاصة المستويات الوسيطة والدنيا لها، في محاولة لكسب ولائها للمشروع السياسي.

إلا أن مناقشة الدور الذي يمكن أن تلعبه الجيوش العربية والعسكريون العرب وصولاً إلى الوحدة، ينبغي أن تسترشد بعدد من الاعتبارات المستفادة من الخبرة العربية معها[٩]:

أولها: ضرورة الاهتمام بمقارنة الفئة العسكرية بغيرها من الفئات الاجتماعية الأخرى باستمرار، لئلا تؤدي أحادية التناول إلى نتائج عن «خصوصية» العسكريين من دون أنت تكون هذه الأخيرة محل تأكيد. وعلى ذلك فإن دراسة القوى والمؤسسات الاجتماعية في الدول المتخلفة من زاويتي «العام» و«الخاص»، توضح أن قيام المؤسسة العسكرية بدور سياسي بارز ليس سمة من سمات «خصوصيتها»، وإنما هي سمة عامة تميز أيضاً غيرها من المؤسسات الاجتماعية الدينية والتعليمية والعمالية والمهنية. بينما يبرز في مقدمة جوانب «الخصوصية» التي تميز المؤسسة العسكرية ثلاث سمات أساسية: **أولاها**، ما تتمتع به من قدرات وامكانات في اطار ممارسة الصراع السياسي مما يمكنها من حسم الأمر لمصلحتها. **وثانيتها**، إنها تدخل طرفاً أصيلاً في الصراع المباشر على السلطة بهدف تولي مقاليد الحكم أو إحداث تغييرات معينة في توجهاته أو مؤسساته أو شخصياته، وهي سمة لا تشاركها فيها سوى الأحزاب السياسية. **وثالثتها**، نمط التنشئة المهنية والسياسية المبني على الانعزال عن المجتمع وسيادة مفاهيم خاصة حول «الجيش والسياسة».

وثانيها: ان النظم العسكرية العربية قد استندت، ضمن ما استندت إليه، عند قيامها إلى مسوغات ثلاثة: **أولها**، بطء حركة المجتمع في اللحاق بالعالم المتقدم نتيجة عجز الحكم المدني. **وثانيها**، مواجهة التحدي الصهيوني ذي الطابع العسكري. **وثالثها**، مقاومة فساد الأحزاب والقوى السياسية المتصارعة. ولذلك كله ارتبط النظام العسكري في الوطن العربي بنظام «الحزب الواحد» كمتمم طبيعي لمهمة الاصلاح الثوري السريع والحاسم التي تصدى

---

(٩) حول دور العسكريين العرب في تقويم الوحدة العربية، انظر: مجدي حماد، **العسكريون العرب وقضية الوحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

لها. ولقد كان من نتائج انتشار النظم العسكرية حدوث شرخ يتعسر اصلاحه في المسار الطبيعي للتطور الديمقراطي، كما أن هذه النظم دعمت التوجه ناحية «الواحدية السياسية»، وحالت دون نمو «التعددية الحقيقية» أو «الواقعية» في الحياة السياسية والاجتماعية. ولا يزال علينا أن ننتظر اكتمال مسار نمو مجموعات النخبة السياسية المدنية التي تحاول استرداد مراكز المبادرة والتأثير في الحياة السياسية العربية من قضايا الأنظمة العسكرية التي تدثر أكثرها بشعارات أو بتنظيمات حزبية، ليست في الواقع سوى منظمات شكلية، وصلت في دفاعها عن مواقعها على قمة السلطة إلى طريق مسدود.

وثالثها: ان دراسة محصلة تجارب النظم العسكرية العربية توضح مدى تواضع الانجاز العسكري في أغلبية الأقطار العربية، ليس على المستوى الداخلي فقط، وإنما أيضاً على المستوى الخارجي بجميع مستوياته، سواء أتمثل في السعي من أجل الوحدة العربية، أم في حسم العدوان الصهيوني على الأمة العربية؛ أم في الفكاك من روابط التبعية للغرب، واجمالاً في صيانة الأمن القومي العربي، وبخاصة بعد نجاح الثورة المضادة التي قادها أنور السادات ضد الناصرية في مصر، وما تعرضت له حقوق الانسان العربي وحرياته الاساسية من انتهاكات صارخة في معظم الأقطار.

ولا شك أن دور النخبة العسكرية يبدو واضحاً، وربما ايجابياً أحياناً في المراحل الأولى من التراكم، ولكن سيادة التوجه التكنوقراطي لدى العسكريين يضع النظام العسكري غالباً أمام طريق مسدود. فالقوى الاجتماعية والسياسية لا يمكن أن تتحرك باصدار «الأوامر» إليها على النمط العسكري. كذلك فإن تعقيد مشكلات المجتمع وتشابكها، فضلاً عن طبيعة العلاقة بين الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية في منطقة حساسة مثل الوطن العربي، كل ذلك يفرض تضافر مختلف قطاعات النخبة، على أساس من الندية والتكافؤ، وليس على أساس التبعية أو السيطرة أو الاستعلاء. وبالتالي فالمسألة ليست ولا ينبغي أن تكون جدالاً بين «الضباط الأحرار» الذين كانت لهم «السيادة» طوال العقود الماضية وحتى الآن، من ناحية، والمثقفين الأحرار الذين يتطلعون إلى المشاركة، من ناحية أخرى. وإنما التكامل بينهما، من أجل خلق إرادة وطنية موحدة قادرة على تحقيق تعبئة جماهيرية حقيقية، ومشاركة شعبية واسعة من أجل التحرر والتنمية والوحدة، وتأكيد سيادة لـ «المواطنين الأحرار».

د ـ المشروع الحضاري القومي العربي

هناك مطالب ستة دار حولها النضال العربي منذ عصر النهضة العربية الحديثة في القرن الماضي، هذه المطالب هي:

- **الوحدة العربية**، في مواجهة التجزئة بكل صورها القطرية والطائفية والقبلية.
- **الديمقراطية**، في مواجهة الاستبداد بكل صوره ومستوياته.

- **التنمية المستقلة**، في مواجهة التخلف أو النمو المشوه والتابع.
- **العدالة الاجتماعية**، في مواجهة الظلم والاستغلال بكل صوره ومستوياته.
- **الاستقلال الوطني القومي**، في مواجهة الهيمنة الأجنبية الاقليمية والدولية.
- **التجدد الحضاري**، في مواجهة التجمد التراثي من الداخل والمسخ الثقافي من الخارج.

تكوّن هذه المطالب فيما بينها مشروعاً قومياً، مترابطاً عضوياً، ومتسقاً منطقياً، وملهماً جماهيرياً. وهو يصلح أساساً لا لإجماع عربي جديد فقط، ولكنه أيضاً المخرج الوحيد من حالة التردي العربي التي عجزت كل الدول القطرية العربية عن الخروج منها.

ومن المهم أن تؤخذ مقومات هذا المشروع الحضاري القومي العربي ككل، ومن دون مقايضات زائفة بين بعض توجهاته على حساب البعض الآخر. ولكن ذلك يجب ألّا يحول دون معرفة بعض المآزق والصعوبات التي تقف في طريق الأخذ بهذه الحزمة من الخيارات. فكيف يمكن الوصول إلى السلطة ديمقراطياً، والسلطة القائمة تملك من أدوات البطش والردع التقني ما يفوق حدود التصور؟ ثم كيف يمكن التوفيق بين الوحدة، وهي تتطلب الاجماع الشعبي والائتلاف السياسي والاجتماعي وبالتالي تأجيل الصراع الاجتماعي ولجمه، وبين تحقيق العدالة الاجتماعية وما تتطلبه من إعطاء الأولوية للتركيز على الصراع الاجتماعي، وبالتالي تأجيل أو صعوبة المضي في طريق الوحدة. هذه كلها تحديات للفكر العربي ليجد المخارج المناسبة لها دون التفريط أو المقايضة بأي من مقومات هذا المشروع الحضاري القومي العربي.

والتفاصيل لسياسات وآليات هذا المشروع الحضاري القومي العربي وصولاً إلى الوحدة، هي حزمة متكاملة تصاغ بأولوياتها وتتابع مراحلها من قبل الدعاة والقيادات الحقيقية التي سوف تتبنى المشروع وتعمل على تحقيقه. وهذه الحزمة المتكاملة يمكن أن تتغير عبر الزمان والمكان، زمان المرحلة التي يمر بها الوطن العربي حينئذ، ومكان الاقليم القاعدة وإمكاناته في تحقيق مشروعه.

ولكننا هنا نستطيع تقديم بعض من هذه السياسات والآليات الفرعية، بدءاً من استشرافنا للمستقبل العربي، ووصولاً إلى دولة الوحدة.

- فسياسات المشروع السياسي العربي وآلياته، لا بد وأن تبدأ بتوظيف الخمائر (التي أشرنا إليها في القسم السابق) كمعطيات جديدة تماماً في الوقت الحالي وتمتد إلى العقود التالية. ولا بد أن تبدأ بمحاولة استثمار واقع البؤر المتفجرة (في القسم السابق) لتجميع الرأي العام الضاغط حولها، سعياً وراء بلورة ضرورات الوحدة والقوى العاملة لأهدافها.

- وهي لا بد أن تبدأ بالتعامل مع حقيقة الخريطة الاجتماعية العربية التي تتفرع على محور الإنجاز أحياناً، حيث تبدو الطبقات الاجتماعية والشرائح المختلفة، وعلى محور إرث التكوينات التقليدية أحياناً أخرى، حيث نكون بصدد الاعتراف بدافع التعددية وبصدد التعامل مع تداخل بين الشرائح الاجتماعية والتركيبات الاثنية والقبلية.

ـ والقوى الدافعة للتغيير لا بد من أن تعنى بأن تصبح دراسات المستقبل جزءاً من تثقيف مواطنينا، ومن قواعد المعلومات والمعرفة لتطوير برامجنا الثقافية، ومجالات للحوار بين القوى السياسية المختلفة. ونقصد هنا دراسات المستقبل ذات الطابع الشمولي والمكـون العربي، والتي تمثل «الخلف» والأجيال التالية واحتياجاتها ومعطيات ظروفها، في تفكيرنا. ولا نقصد اطلاقاً تلك الدراسات الخطية التي تفرض علينا مستقبلاً محدداً سلفاً من خلال التقنية وتقسيم العمل الدولي وتسعى الى الهائنا عن التغيير والثورة وتهمل الجماهير وعطاءها.

ـ وكذلك أن تتقدم لانجاز المنهج المناسب لكتابة وتدريس التاريخ للمجتمعات المتنوعة. وما زالت كتابة التاريخ ونقله في بعض المناطق العربية مادة سياسية تماماً، وحيث تختلف في شأنه الفئات في التكوينات الاجتماعية السائدة، وتنقله كوسيلة لاستمرار خصائصها. والمطلوب هو استغلال ظروف المرارة ومحاولة ايجاد الحلول وسط التمزقات لبدء كتابة التاريخ الذي يعمق الاحساس أو الوجدان أو الادارك الجماعي المشترك، دون تجاهل الخصوصيات الثقافية. وهنا تصبح كتابة التاريخ وتدريسه آلية فعالة في خلق مجتمع الوحدة والتنوع، وسياسة بعيدة المدى لوقف التفتت في المجتمع العربي.

ـ إن أي انجاز ـ سواء في التنمية، أم في مواجهة العالم الخارجي ـ يتوقف إلى حد كبير على ثقة المواطن بنفسه وعدم اغترابه عن وسطه الانتاجي التقني. وهذا يستدعي في التثقيف والتعليم غرس قناعات أساسية، على رأسها: ان مستقبل البشرية يمكن أن يكون أفضل إذا لم تسيـطر عليه ثقـافة وحضـارة واحدة، والحـد من الانبهار بتقنيـات الغرب الصنـاعي وأنماط استهلاكه. وحتى لا ننتهي بالدوران في فلك تبعية ثقافية كاملة، لا بد من عملية الانتظام النقدي العقلاني في تراثنا، سعياً إلى تشييد ثقافة عربية معاصرة، يكون التجديد فيها من داخلها نفسها، ويشارك في التجديد من يضع المستقبل أمام عينيه.

ـ تأتي أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه إحدى القوى المهيأة لاستثمار الوضع القائم ومن ثم تعمل على تغييره، وهي جماعة «المثقفين». فهؤلاء يمكنهم تهيئة الجو للتغيير عن طريق كتاباتهم الأدبية الثورية الهادفة، وهذا ما يطلق عليه اصطلاح «الأدب الثوري». هذه الكتابات التي تتدارس مشاكل الحياة الاجتماعية والسياسية وغيرها، وتغرس الوعي في النفوس، وتوجد أو تشكل في النهاية إحساساً بعدم الرضا بالوضع القطري القائم، مما يدفع الأفراد والجماهير العربية إلى تغييره. فالمثقف إذاً كما يبدو هو أكثر الناس قدرة واستطاعة على الاحساس بظروف المجتمع، ونقل هذا الاحساس للمواطنين بشكل مؤثر وفعال. فعلى المثقفين تقـع مسؤولية كبرى هي صياغة مستقبل هذا الوطن، وعليهم النضال من أجل إحلال دولة الوحدة والمؤسسات محل دولة القطر والفرد، والعشيرة. وإن لم يؤثر هؤلاء في سير الأحداث فوراً، فإن هذا التأثير لا بد أن يحدث ويكون فعالاً ومثمراً ولو بعد حين.

ولا بد هنا من القول بأن كثرة الصعوبات التي تحول دون وصول كلمة هؤلاء المثقفين والمفكرين، يجب ألّا تقنعنا بـأنهم يتحدثـون في صحراء جـرداء، وأنه لا مجيب لهم، فهم

بالتأكيد قادرون على تشكيل الرأي العام المؤثر، ومن ثم التأثير في صانعي القرار، ويمكنهم تحقيق الصلة بين الفكر والعمل، وصنع قوة الضغط لإحداث التغيير المطلوب في الواقع العربي.

ولكي يقوم هؤلاء بهذا الدور المهم، لا بد من اتخاذ بعض الخطوات اللازمة للتمهيد لهذا الدور، ومن ذلك اعادة المثقف العربي لممارسة دوره الصحيح، وايجاد منابر ومؤسسات بحثية، وتوفير المال اللازم للأغراض البحثية، ومنع تبعثر المثقفين، والحد من هجرة العقول العربية إلى الخارج. واقامة مؤسسة قومية لتمويل البحوث والدراسات ومن ثم يتحرر الباحث العربي والمثقف العربي من ضغط وقيود المنتجين الثقافيين.

٢ ـ حول سياسات وآليات دولة الوحدة العربية

أ ـ على المستوى الداخلي بدولة الوحدة

(١) دولة الوحدة لا بد أن تضع على رأس أولوياتها **تنمية المورد البشري**، وعلى رأس السياسات والآليات في ذلك، كمداخل لإحداث التغيرات العميقة الضرورية والمتوقعة بدولة الوحدة، ما يلي:

ـ تحول عميق في نظم التعليم والاعلام والثقافة وفي تنشئة قيادات الفعل الاجتماعي. وتمتد هذه الثورة الى بنية النظام ومحتوى ما يقدمه من معرفة. تتوجه هذه الثورة الى خلق مواطن الكيان الكبير والواثق من انتمائه وبمكانته في وسط التغيرات العالمية وانجازات الحضارة «العالمية»، وتتوجه إلى خلق الانسان الناقد والمبدع والملتصق ببيئته، والمهيأ للمشاركة في اتخاذ القرار على مستوى المدرسة ومكان العمل وعلى مستوى المحليات التي ينتمي إليها، والقادر على ملاحقة التغيرات السريعة في مظاهر الحياة وفي العلوم الأساسية. ولا بد أن يبدأ نظام التعليم الجديد من منظور قومي موحد، ولكنه يزرع الايمان بحقيقة التعددية والديمقراطية في التعامل معها. وهو يطور نفسه في ضوء احتياجات التنمية الشاملة، ويبنى على الايمان بحرية الباحث، وعلى أن الانسان غاية قبل أن يكون وسيلة وعنصر انتاج. وهو يرسخ أسساً منهجية وعقلانية تتفاعل مع جميع جوانب الازمة الاجتماعية والسياسية والمادية الأخرى بالحياة والمجتمع، ولكنه يسلم بواقع أن الأسس المنهجية العقلانية تشمل احترام الوجدان والعقيدة بالقدر الذي تحترم به العقل والمعطيات المادية للحياة.

ـ دعم وتعميق الديمقراطية كقيمة، وما تتضمنه من تعددية سياسية، والحفز على ممارسة الحريات والمشاركة الشعبية، والسماح بكل التعدد والابداع في أشكال هذه الممارسة. ولا يتناقض مع ضرورات ديمقراطية وتعددية دولة الوحدة، ولا مع سياسات استقرارها وإنمائها، أن تضع دولة الوحدة على ممارسة الديمقراطية قيداً واحداً، وواحداً فقط. هذا القيد يتمثل في ألا تتحول الممارسات في مجمل إقليم أو تجمع بوطن الوحدة إلى استخدام العنف بهدف انسلاخ عن الدولة الأم.

ـ أن تدار شؤون الحياة والتنمية بأسلوب يسمح بالتمحور حول الادارة المركزية (أو الحكومة وخططها الموجهة إلى التعجيل بالإنجاز) من ناحية، ولكنه في الوقت نفسه يمثل تشجيعاً للأفراد وللمحليات ووحدات الإنتاج على أخذ زمام المبادرة في التعامل مع البيئة والموارد ومقابلة الاحتياجات وإبداع حلول ذاتية لمشكلات خاصة. أي النجاح في الوصول إلى صيغة تشمل المركزية في بعض الأمور ذات الصلة المباشرة باستراتيجية دولة الوحدة في خلق أمنها القومي ودعمه أمام القوى الخارجية من ناحية، وتشمل صياغة للامركزية تعبر عن الإيمان بدور الإنسان في تقرير مصيره وممارسة ابداعه وحريته في بيئته المحيطة. أو الديمقراطية على جميع المستويات، والمشاركة إلى المدى الأوسع بمناحي الحياة كافة.

ـ وأياً كانت التوجهات التنموية للنخبة الحاكمة بدولة الوحدة، فهي مطالبة بتوازن بين إشباع حاجات جميع المواطنين والعدالة في التوزيع والحفاظ على حقوق الأجيال التالية من الثروة من ناحية، ودعم تعميق الحريات والمشاركة الشعبية من ناحية أخرى، وتحقيق هذا التوازن في أقصر فترة زمنية ممكنة. ويرى فريق دراستنا هذه أن إشباع حاجات جميع المواطنين والتحسن في مستوى العدالة في توزيع الدخول، هو آليات لتنمية المورد البشري، لضمان تصاعد إنتاجيته وولائه، وللحفاظ على ثقته في جدوى الديمقراطية وعائدها، بل ربما في جدوى الوحدة العربية وعائدها.

(٢) يلي ذلك الاهتمام بالمشاركة في تطوير العلوم الأساسية وفنون المعرفة والبحث والتطوير التقني. فدولة الوحدة لا بد أن تسترشد في صياغة سياساتها وآلياتها بحقيقة الدور الذي يلعبه التفوق العلمي والتقني في تحقيق قوة الدولة، وعائد جهدها التنموي، وفي تحسين شروط تبادلها مع العالم الخارجي، أي في ضمان استمرار استقلالية قرارها وفعالية ممارساتها. وفي صياغتها للسياسات التي تؤدي إلى تحفيز العرض والطلب بقطاع البحث والتطوير التقني وخلق قدرة تكنولوجية، إنما تركز على استحداث التغيرات التقنية داخل وحدات الانتاج، من خلال المشاركة الواسعة للعاملين والعلماء فيها، سعياً وراء تحديد أدق للمهام المطروحة أمام البحث العلمي والتطوير التقني.

وعلى دولة الوحدة تقبل آليات معينة واستخدامها لتطوير التعليم العالي. وعلى رأس هذه الآليات توفير نظرة قومية متكاملة في إطار المشروع السياسي العام لدولة الوحدة، وتأكيد استقلالية الجامعة في تمويلها وإدارتها.

ويصعب تصور استمرارية عطاء العلم والتقنية دون صياغة دينامية تتطور عبر الزمن لفلسفة متكاملة للوطن العربي، تجتمع في هذه الفلسفة أنساق القيم وغايات الحياة ومعايير السلوك والاختيار والمشاركة الجماهيرية. وهكذا لا بد من مشاركة المثقفين والباحثين ـ في كل صياغة فكرية أو قرار ـ من خلال مؤسسات تقوم على احترام حرية التفكير والبحث واحترام بقية

حقوق الإنسان، وتأتي هذه المؤسسات على رأس قائمة مجالات الانفاق للدولة. أو من خلال نشاط المجتمع المدني ومبادراته، دون أن يسيطر أحدهما على الآخر.

(٣) ولا يمكن تصور مستقبل أفضل ومستقر لدولة الوحدة العربية دون تحقيق إنجازات على المستوى التنموي المادي. صحيح أن ما ذكر من سياسات وممارسات على مستوى محور الثقافة والبحث هو آلية تضمن أن تكون التنمية عملية تغيير مجتمعي وليست مجرد تراكم مادي. ولكن الانجاز المادي لأهميته يجب أن يبدأ سياساته بحصر وتطوير المشروعات والقطاعات المادية الرائدة، التي يمكن أن تجر وراءها الهياكل الاقتصادية للمجتمع، حتى تستكمل التوازنات المطلوبة بين التنمية الاقتصادية وغير الاقتصادية. ومن هنا تظهر بضعة مشروعات وقطاعات رائدة، تكشف دراستنا هذه مدى أهميتها لاستمرار واستقرار واتساق مسيرة دولة الوحدة، ولا بد أن تكون لها الأولوية في الانفاق والدرس. على رأس هذه تطويع نتائج العلوم الأساسية المتاحة (الآن ومستقبلاً) في مجال احلال المواد والطاقة. ونقصد بذلك أن المشروع والقطاع الرائد لا بد أن يركّزا على مجالات: الصناعة والبحث النووي، وإحلال لمصادر الطاقة، ومدخلات وبنية التسليح، واحلال لمدخلات أخرى هي أنشطة التعمير والزراعة والغذاء والصحة والصناعة، ومجال الهندسة الوراثية والكتلة الحيوية، وإحلال لمصادر الغذاء والطاقة ولمدخلات تستخدم في تجديد البيئة والحفاظ عليها، ولمدخلات صناعات الغذاء واستخراج الثروات المعدنية، ومجال المعلومات والاتصال والحاسبات، وإحلال وتعظيم للمدخل البشري والمعرفي محل المواد بأنواعها في النشاط الإنتاجي، سواء على مستوى الانتاج المباشر أم على مستوى الإدارة. وأخيراً مجال إحلال المواد نفسه، الذي يشمل حالياً إحلال مواد أكثر كفاءة ورخصاً وتعدداً في مجالات الاستخدام محل الموارد التعدينية الاستراتيجية التقليدية.

ويعد هذا القطاع الرائد، والذي يخرج بنا ـ ويقصد الانطلاق ـ بعيداً عن التقسيمات التقليدية للقطاعات والأنشطة الاقتصادية، الذي تتكامل تماماً جميع مجالاته ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض، يمكن أن تأتي قطاعات أخرى تحظى بالميزة النسبية للوطن العربي وسط الأسواق العالمية. وعلى رأس هذه يمكن أن يأتي قطاع الهيدروكربونات والبتروكيميائيات والطاقة، ثم يمكن أن يلي ذلك قطاع الزراعة التقليدي والأمن الغذائي، ثم قطاع مجمل الصناعات العسكرية.

ب ـ في علاقة الوطن العربي بالمحيط الاقليمي والعالمي

وتخلق دولة الوحدة العربية بسماتها، والسياسات المحلية التي تتبعها، موقعاً متميزاً لها على الساحة العالمية، كما تخلق شكلاً جديداً في تحدي النظام العالمي وقواه العظمى ودول الجوار. ولا بد إذاً من أن يتسق مع السياسات والآليات المشار إليها على المستوى المحلي، سياسات وآليات أخرى للتعامل مع الإطار الخارجي. على رأس هذه:

(١) في التعامل مع القوى العظمى، تشتق سياسات تسعى دولة الوحدة من خلالها إلى الحفاظ على التوازن العالمي، وتسعى بكل الوسائل لكي تحول دون انفراد قوة عظمى واحدة بمقدرات النظام العالمي. وتسعى هذه السياسات في مراحلها الأولى إلى عدم القطيعة الكاملة مع حضارات الآخرين وتقنياتهم وأنماط حياتهم، وبالتأكيد تسعى إلى التعتيم على مختلف المراحل في هذا الاتجاه. وتبنى العلاقات بالقوى الدولية على أساس المصلحة وتبادل المنفعة مع العمل المستمر والدؤوب والعاقل لجذب وكسب دعم إحدى القوى العظمى وتعاطفها مع دولة الوحدة العربية.

(٢) وفي التعامل مع إسرائيل ودول الجوار، تشتق جميع السياسات والآليات التي تسعى إلى محاصرة المشروع الصهيوني، ثقافياً وإعلامياً ومادياً، بقصد وأد مخططاته، ثم ذوبان الكيان الإسرائيلي في الجسد العربي الديمقراطي والتعددي في الوقت نفسه. ولكن دولة الوحدة لها سياسات وآليات كامنة وضمنية أخرى. فدولة الوحدة التي جاءت رداً على المعضل العربي ورداً على التحدي الصهيوني ودرءاً لأخطاره، تضع جميع مقدراتها التعبوية والعسكرية استعداداً لمواجهة أي تحرش أو عدوان إسرائيلي، أو حتى في مواجهة أي صلف واستهتار اسرائيليين في التعامل مع حقوق الفلسطينيين والمواطنين العرب داخل إسرائيل. ولا بد أن يكون مخططها الدائم، وما ينبثق عنه من سياسات وممارسات، هو تحرير فلسطين من أي كيان عنصري عدواني توسعي على أرضها دون أن يعني ذلك الإبادة البشرية لغير العرب من سكانها.

(٣) وسَعيُ دولة الوحدة إلى صياغة سياسات في التعامل مع دول جوارها يعني خلق مصالح اقتصادية مشتركة وتعايشاً سلمياً، ومنع أي محاولة للدول العظمى أو قوى دولية أخرى لاجتذاب هذه الدول إلى نطاق مصالح متناقضة تماماً مع مصالح دولة الوحدة، وأيضاً مساعدة دول الجوار في كل نشاط ثقافي وتربوي وإعلامي تكون في حاجة إليه. وبقدر اهتمام دولة الوحدة ببعدها الأوسع في الإطار الإسلامي وبروزها فيه كدولة قائد ـ الأمر المنطقي تماماً ـ كلما توجت نجاحها في إيجاد الصيغة المناسبة للتعاون والتنسيق مع دول الجوار أيضاً. وعلى هذه السياسات أن تعكس حقائق القوة العربية الجديدة في مجال الحوار ـ وفقط الحوار ـ حول الموارد الطبيعية والمائية المشتركة مع دول الجوار، دون إجحاف بأي حقوق لهذه الدول، ومن خلال تعاون أوثق واتفاقات أوسع نطاقاً تشمل هذه الموارد الطبيعية كما تشمل غيرها من مصالح اقتصادية وسياسية.

خاتمة

يختلف هذا المشهد اختلافاً جوهرياً عن سابقيه، فهو لا يقف عند حد التصدي لمخاطر تهدّد الدولة القطرية ومشروعها الذي تتمسك به النخب الحاكمة، أو السعي إلى إضافة مكاسب

تعزز بها تلك النخب مواقفها. إن هذا المشهد يتطلب إحداث تغييرات كبيرة في الهياكل الاجتماعيةوالاقتصادية والسياسية السائدة، كما يشترط بلورة فكر عربي حول ماهية دولة الوحدة وفلسفتها في شكل مشروع نهضوي قومي يضع هذا الوطن في موقعه المناسب على خريطة عالم يمر بمرحلة تغيير من أعنف المراحل التي شهدها تاريخ البشرية وأسرعها وتيرة. ويشير تحليل هذا المشهد إلى عدد من الحقائق الجديرة بالتأمل:

الحقيقة الأولى، هي أننا هنا بصدد صيغة جديدة للدولة وصورة مختلفة للمجتمع، الأمر الذي يعطي أهمية خاصة للشروط اللازمة لبدء المشهد وللقواعد التي تحكم السياسات التي ينتهجها.

الحقيقة الثانية، هي أنه من غير المتوقع أن تتحقق مقومات المشهد دفعة واحدة في مختلف أرجاء الوطن العربي. ولذلك يكون من الضروري افتراض توافر مقومات القيادة نحو دولة الوحدة في إقليم له قدر كاف من الثقل يسمح له بتوجيه حركة المجتمع العربي نحو استكمال مقومات الوحدة. ولهذا الأمر أهميته من الوجهة الموضوعية، إذ إن التجربة أثبتت أن المراحل المتقدمة من عملية وسيطة كالتكامل الاقتصادي يمكن أن تتعثر، إذا نظر إليها على أنها عملية ذات مراحل تجتازها المجتمعات الأعضاء في التكامل في آن واحد معاً، بغض النظر عما قطعه كل منها من أشواط سابقة في التنمية. إن نجاح عملية التكامل يتطلب بدءها في مجموعة متقاربة تسعى بعد ذلك إلى تطوير أوضاع الباقين ليصبحوا أكثر تجانساً وتهيؤاً للانضمام إلى التجمع التكاملي دون أن يساورهم تخوف من أن يفقدهم هذا الانضمام هويتهم السابقة ويذيب وجودهم في الكيان الكبير الذي تذهب مزاياه إلى الأطراف الأقوى.

الحقيقة الثالثة، هي أن الوحدة المقصودة تجتمع لها أركان ثلاثة تكفل لها صلابة الأرض التي تقوم عليها وتضمن لها فرصة كبيرة للاستمرار. هذه الأركان هي: التجربة التاريخية، والرابطة القومية، والرؤية الموضوعية للمستقبل، إن التجربة التاريخية التي أفرزتها جدلية التوحد والتفتت تشيع الاطمئنان إلى أننا لسنا بصدد مغامرة من نوع جديد، بل إن ما نواجهه هو استنهاض قوى كان لها دور فاعل في تاريخنا الطويل غير أن الأمر، بفضل الركنين الآخرين، يتجاوز مجرد استعاضة ماض وجد جذوره في أرضية لم يعد لها وجود بالمعالم والحدود نفسها في حاضرنا أو مستقبلنا. والرابطة القوميةبدت عندما أطلقت كصيحة من أجل ضم الصفوف كحلم وصفه البعض بأنه رومانسي، واتهمه البعض الآخر بأنه وهم مدعين أن العرب يشكلون أمة في طور التكوين. إن هذه الرابطة تمثل شرطاً إضافياً يتجاوز به الوطن العربي الظروف التي تحيط بمجتمعات أخرى تطلعت إلى الوحدة رغم عدم انصهارها في البوتقة التي احتوت كل الأبعاد التي تشكل منها أمة على النحو الذي تتميز به الأمة العربية. وبفضل الرؤية الموضوعية للمستقبل تكتسب هذه الرابطة واقعية تنفي عنها الصفة الخيالية التي

جعلت البعض يصفها بأنها «وحدة على الطريقة الشامية» سعياً منهم إلى تزكية مناهج تمثل صيغاً متضمنة في المشهد الثاني. وتأتي هذه الرؤية كنتيجة لجهد الاستشراف الذي وضع معالم عالم الغد وأوضح الطريق الذي يمكن أن تسلكه دولة الوحدة وأمدنا بالمؤشرات التي تستطيع القوى الساعية لبنائها أن تعتمدها في القياس العقلاني لأعباء إقامة الوحدة وللعائدات منها.

الحقيقة الرابعة، ان الإطار الذي تمثله دولة الوحدة يظل شكلاً يتحدد مضمونه بما تنتهجه هذه الدولة من سياسات وما ترسيه من أسس وقواعد. وهذه بدورها تمثل اختيارات يكون القرار فيها لتلك القوى العاملة من أجل تحقيق الوحدة. وكما ذكرنا من قبل، فإن هناك فريقاً من المفكرين ومن المهتمين بالشؤون العربية يرى احتمالاً بأن تكون تلك القوى هي فئات اجتماعية ميسورة، ترغب في إيقاف التدهور الذي يضر بل ربما يعصف بمصالح الكثير منها، وتطمح في الوقت نفسه إلى التمتع بمزايا اتساع السوق وتعاظم القوة السياسية لدولةالوحدة، كما أنها تجد تقابلاً في المصالح بين شرائحها التي تنتشر في الأقطار المختلفة، ومن ثم فإنها يمكن أن تسعى إلى الوحدة بمفهومها الخاص، ولديها الفرصة لتحقيق ذلك بحكم ثقلها علىالمسرحالسياسي للمجتمع العربي. إن هذه الفئات تظل رغم ذلك أشد اهتماماً بارتباطاتها الخارجية عن أواصرها الداخلية، ولذلك نجد أن تطلعاتها تتجسد في النموذج الغربي «المتقدم»، كما أنها لا تجد غضاضة في قبول العديد من القواعد التي تحكم شبكة العلاقات الدولية، بما في ذلك قواعد تقسيم العمل الدولي، إذ إن مفهومها عن التبعية ينطلق من الاعتراف بالتفوق المطلق للغرب الصناعي ويسعى إلى تحويله إلى تفوق نسبي تضيق شقته بالتقارب منه لا الابتعاد عنه. ومع ذلك فهي ترى في بقاء دولة الوحدة وصيانة استقلالها وتحقيق استقرارها الداخلي ما يساعد على تقليص الفجوة بينها وبين العالم الأول، وما يزيد بالتالي من قوتها التفاوضية معه. وقد رأى فريق البحث أن يعرض لهذه الصورة من المشهد الثالث باعتبارها إحدى الصور المطروحة والتي يمكن أن تتجسد في الواقع العملي. ومع ذلك فإن ما جرى تحديده من مواصفات لهذا المشهد لكي يحقق نتائجه كاملة يجعل من هذه الصورة بديلاً محدود الجدوى لما نقصده كمشهد وحدة بالمعنى الكامل ويأتي الالتزام بالتعرض له كنتيجة لما راعاه الفريق من حيدة، كان القصد منها عدم استبعاد إمكانية مستقبلية بناء على قناعات ذاتية، من قبل الفريق، طالما أنه يشعر بإمكان تحرك بعض القوى الاجتماعية عملياً من أجل تحقيقه.

الحقيقة الخامسة، هي أن البديل الآخر لدولة الوحدة هو القادر على تحقيق النتائج الكاملة التي عرضناها في هذا الفصل. ومن هنا فإن الفريق يشعر بأن هذا البديل هو الأجدر بالدراسة وهو الذي يمثل فعلاً تغيراً ثورياً عن الأوضاع السائدة. من جهة أخرى فإن ما جرى عرضه من نتائج لا يمثل تنبؤاً بما يمكن أن يتم لو أن بعض متطلبات هذا البديل تحققت وأدارت العجلة باتجاه دولة الوحدة. إن ما يمكن أن يتحقق فعلاً سوف يكون نتيجة للكيفية التي بدأت بها دولة الوحدة عملياً، والأسلوب الذي تتطور به، والسرعة التي تستغرقها في هذا التطور. لذلك

قد يعترض البعض على مدى إمكانية تحقق كل هذه النتائج عملياً على النحو المبين والذي يمثلها في الواقع مجرى محدد لمسيرة الوحدة. إن هذا هو طبيعة عملية الاستشراف التي ترتب نتائج على افتراض تحقق مقدمات بعينها. وعملياً فإن بدء مرحلة الوحدة يقتضي جهداً استشرافياً مستمراً لضمان توافق الحركة الفعلية مع الآمال والأهداف المرجوة. ولكن هذا الاستشراف يكون القصد منه الإعداد لتخطيط واقعي لدولة الوحدة وهو التخطيط الذي لا بد من العمل به كما أوضحنا، وهو ينتقل بالاستشراف من مجرد استطلاع الممكن إلى تمكين المرغوب. ولكن هذه قضية أخرى. ويكون العمل المقدم هنا قد أفادنا في أمرين: **الأول**، هو استطلاع الممكن وتوفير المادة اللازمة لمقارنة ناتجة بما يترتب على بدائل أخرى صورتها المشاهد البديلة. **والثاني**، انه زودنا بأدوات استشرافية يمكن استخدامها كمقدمة للعمل التخطيطي الذي تتحدد بموجبه خطوات حركة دولة الوحدة في مسيرتها العملية. أي أن ما عرضناه هنا هو البداية للسير على خط واضح المعالم محسوب العواقب، يحيل الحلم إلى إرادة والخيال إلى واقع.

القسم الرابع

جسور مع المستقبل

حوار حول أدوات التفكير والتدبير من أجل التغيير

الفَصْلُ التّاسِع

خَاتِمَة: وَمَاذَا بَعْد؟

أولاً: تساؤلات مشروعة

حينما يصل باحث إلى نهاية الشوط الذي حدده لنفسه في دراسة من نوع دراستنا هذه، يتنازعه عدد من التساؤلات التي قد تثير الإجابات عن البعض منها مشاعر الرضا، بينما تثير الاجابات، أو ربما افتقاد الاجابات، عن البعض الآخر، وربما الأغلب منها، عوامل القلق. وتحمل هذه وتلك رغبات كثيراً ما تكون ملحة في مواصلة البحث والدراسة، إما بغرض إعادة النظر في هذا الجزء أو ذاك من أجزاء الدراسة لجعله يبدو أكثر إحكاماً في معالجة ما تعرض له، ولتوفير قدر أكبر من الاتساق بينه وبين جوانب أخرى من الدراسة، أو لضمان أن يأتي عرض النتائج أكثر سلاسة واقدر على إقناع القارىء واستثارة فكره. ويدرك أي باحث أن مغريات الاستمرار كثيراً ما تغلب على القدرة على اتخاذ القرار بالتوقف، وأن الوصول إلى مثل هذا القرار يتم عادة في ضوء عدد من الاعتبارات، تتحقق بدرجات متفاوتة:

ـ أن يشعر الدارس أنه قد حقق قدراً لا بـأس به من الأهداف التي خطها لنفسه في بداية عمله.

ـ أن يدرك أن الجانب المهم من أي جهد دراسي لا يتمثل فقط في ما استطاع أن يقدمه من حلول لمشاكل تصدى لها، وإنما يتمثل كذلك في بلورة قائمة من المشاكل التي لم يكن لها الوضوح نفسه قبل أن يباشر جهوده، فشيمة البحث هي التواصل، وقيمته تكمن في استكمال عدة فصول لتُفتتح بعدها فصول تجعل من سابقاتها قاعدة تنطلق منها وتبنى عليها مزيحة مزيداً من السُّتر التي تغلّف حقائق الحياة وهمومها.

ـ أن يتوقف حيث يمكن له أن يطرح على رفاقه في البحث قدراً كافياً من المادة، يثور حولها نقاش يكسبه وإياهم زاداً لمواصلة البحث والدراسة.

ـ وأن يكون أميناً في عرض خبرة التجربة من خلال نقد ذاتي موضوعي، يوضح ما يعلّل به نفسه من آمال، وما تبدد منها وما تجسد وما تجدد، ليضيف بذلك صقلاً إلى أدوات المعرفة المتاحة ويغلق، ولو إلى حين، طرقاً تهدد بأن تكون مسدودة، ويهيىء للمضي في طرق أخرى تبدو واعدة.

ـ وفي بحث من هذا النوع، يجنح إلى الاستطلاع والتلمس لخطوات في المستقبل، لا بد من نقطة ينتقل بها العمل من العقل إلى الوعي، ومن التفكير إلى التدبير، ومن التنظير إلى التطبيق. ولكن هذا لا يعني أن يتوقف الأول ليتحرك الثاني، بل لا بد من بدايات لهذا الأخير تستنفز في الأول طاقات جديدة تنقله من التحليق في آفاق الخيال إلى مرحلة بلورة الآمـال. وهكذا فإن نهاية مرحلة بحثية كشفية إنما تعني بدءاً لمرحلة بحثية قيادية، تقود الحركة وتسهم في صنع التغيير.

ـ وأخيراً فإن كل جهد بحثي، وخصوصاً من هذا النوع وبهذا الحجم، يتطلب توفير موارد لتنفيذه. ويتحكم التمويل في مجمل الموارد. ومركز دراسات الوحدة العربية مدين للجهات التي جادت بتمويل شجعه على توفير الموارد البشرية والمادية للقيام بهـذا البحث والتي أتى ذكرها في تقديم هذا التقرير. ولكنه يسجل أيضاً أن الصعوبات التي واجهت جهات أخـرى أبدت تحمسها للمشروع انعكست على عدم بلوغ الموارد المالية الحد المنشود. ولذلك كان القرار الصعب بالتوقف عند نقطة تبدو مناسبة وإن جاءت دون الهدف المنشـود، بعد أن مـر بمرحلةتميزت بتجاوز المتاح من الموارد بقصد تقليص الفجوة بين المحقق والمستهدف. ولعل عرض نتاج المشروع واستثارة الحوارحوله يحركان جهات أخرى، أو ربما يحركان الجهـات نفسها، لتوفير موارد تكفي لمواصلة الغوص في جهود الاستشراف. فأياً كان ناتج هذه الدراسة، فهي لا تعدو أن تكون أول وأهم معلمـة على طريق طـويل يتـوجب على العرب، مفكـرين ومقررين، أن يسلكوه من أجل بناء مستقبل أفضل يضع هذا الوطن في موقعـه المناسب من خريطة عالم الغد.

والتساؤل هو حق أيضاً للقارىء، فمن أجله أجريت الدراسـة وله أعـد هذا التقـرير. والقارىء غير مقيد بالضوابط السابقة التي تحد من حرية الباحث، وانطلاقه هو الـذي يلهب الحماسة لمزيد من التخيل والتأمل والابداع. وأول ما يثور في ذهن القارىء هو التساؤل عما أضافته الدراسة من معرفة. والإجابة تتوقف إلى حد كبيـر على ما أثـاره عنوان الـدراسة من توقعات، وعلى الشعور بمدى تحقق تلك التوقعات. ودون محاولة للتبرير أو قصد بالتجني، علينا أن نتفق أولاً على ضرورة أن تكون «التوقعات مشروعة» بمعنى أنها لا تتطلب من الدراسة ما يتجاوز حدودها العلمية. وفي دراسة رائدة من هذا النوع، هناك دائماً احتمال بأن تثور بعض التساؤلات كنتيجة لعدم الاتفاق حول مفهوم واضح لفكرة الاستشراف. لقد حاولنا إنشاء مثل هذا الاتفاق في مطلع هذا التقـرير، ولعله يكـون من المفيد، بعـد أن تجولنـا معاً في آفـاق الاستشراف، أن نعود مرة أخرى لتأكيده تلافياً لأي لبس أو غموض.

هناك مجموعة أخرى من التساؤلات التي قد تثار حول المنهجية المتبعة. وفريق البحث قد بدأ بتساؤلات من هذا النوع، وقرر في ضوئها المنهجية التي رآها تناسب الفرص من هذا المشروع وتفيد في معالجة قضايا الاستشراف أخذاً في الاعتبار بعدين رئيسيين: أولهما، الاستفادة من حصيلة المعرفة وثمار التجارب المختلفة؛ وثانيهما، توافق تلك المنهجية مع المجتمع موضع الدراسة، تراعي خصوصياته وتُعنى بقضاياه وتعالج همومه. وحتى تكون هذه التساؤلات مجدية، يجب تقسيم هذه التساؤلات إلى مجموعتين: الأولى، تتناول مدى نجاح المنهجية المتبعة في مراعاة البعدين سالفي الذكر، وما إذا كانت هناك بدائل تفضلها كان يمكن الأخذ بها عند بداية الدراسة، وفي حدود المفهوم الذي التزمت به. والأخرى، تناقش التطويرات التي يمكن إدخالها من أجل المضي في العمل الاستشرافي للأهداف ذاتها، أو لأهداف أخرى يتفق عليها.

المجموعة الأخرى من التساؤلات تتعلق بمدى قبول النتائج التي توصلت إليها الدراسة. وتتوزع المسؤولية عن هذه المجموعة بين الطرفين: الباحث والقارىء. فواجب الأمانة العلمية يفرض على الباحث أن يقيّم تجربته الخاصة بنقد ذاتي موضوعي، يوضح ما واجهه من محددات وتحديات، وما كان متاحاً له من خيارات، وأن يراجع ما اتخذه من قرارات، وما كان يمكن أن يترتب على اتباع بدائل لها من إقالة عثرات وتفادي ثغرات. فبهذا يجري ركم الخبرة، وبه تتكون العظات من دروسها. ثم هو مطالب بأن يشير إلى ما يراه بشأن ما يلي الدراسة من خطوات، أبحثية كانت أم تطبيقية، أي أن يجيب عن السؤال المحوري: ماذا بعد؟ أما القارىء المتخصص فعليه أن يضيف من خبرته ما يثري الحوار لا ما يشتته. وما عليه أن يطرحه هنا يفترض اجتياز مرحلة الاجابات عن الأسئلة السابقة، أي أنه يضيف إلى الرأي بشأن مفهوم موضوع الدراسة والهدف منها ومنهجيتها، شيئاً جديداً من منطلق الاتفاق ـ جدلاً ـ مع تلك الأبعاد. غير أن ممارسات أهل الفكر، بحكم انتمائهم إلى مدارس مختلفة، تجمع عادة بين هذه الأبعاد. وهم كقراء يتحررون من الالتزام بما يقيد الباحث من أهداف ومنهجيات ليقوّموا النتائج تقويماً يجمع بين كل هذه الأبعاد بدرجة أو بأخرى. ولذلك فإن سلامة الحوار تقتضي تنظيمه على نحو يرد جوانب الاتفاق ونواحي الاختلاف إلى أصولها:

ـ فقد يرى البعض أن ما أجهد الباحث نفسه في إثباته لا يعدو أن يكون من البديهيات، قاصدين من ذلك التقليل من شأن المنهج المتبع وجدواه. ومثل هذا الأسلوب يناقض المنهج العلمي، ويطرح ضمناً أن البحث المجدي هو ذلك الذي يختلف بالضرورة مع البداهة. علينا أن نتذكر مثلاً أن القول بأن أقصر المسافات بين نقطتين هو الخط المستقيم يبدو بديهياً، ولكنه لا ينفي قيمة الجهد العلمي لإثباته. فهذا الجهد يوضح مثلاً أن صحة هذا القول تفترض تعريفاً معيناً لوحدة المسافات ومقياسها، وأنه تحت تعريف آخر لتلك الوحدة قد يفضي إلى نتيجة مغايرة. ومن درس النظريات الحديثة للرياضيات وللاحتمالات يدرك أهمية الكشف عن لزوم هذه الفرضية. والواقع أن إثبات إمكان الوصول إلى النتائج نفسها، وإن تعددت الطرق، هو تأكيد لسلامتها أكثر منه تهويناً من شأن هذه الطريقة أو تلك أو تقليلاً من قيمة تلك النتائج.

ـ وقد يذهب رأي إلى رفض بعض النتائج بدعوى أنها تبدو «غير واقعية». فإذا استبعدنا احتمال الخطأ في أسلوب التحليل، فإن هذا يعود في الغالب إلى البدء بفرضيات لا تتفق بالضرورة مع الواقع في اللحظة والموقع المعينين. والحوار حول «واقعية» الفروض يقودنا إلى صلب عملية الاستشراف، وإلى الفارق بينها وبين عمليات أخرى كالتنبؤ والتخطيط. ولذلك علينا أن نعود مرة أخرى إلى هذه النقطة لاستجلائها.

ـ على أن محاولة القارىء تتبع التحليل لإثبات نتائج مغايرة تعتبر في حقيقة الأمر نجاحاً للدراسة في استثارة فكرة للأخذ بمنهج الاستشراف، أي في تحقيق الهدف منها. إن ما يحتاجه الفكر العربي في هذه المرحلة هو الأخذ بالمنهج العلمي الاستشرافي، ليبدأ حواراً جديداً يخرج من إسار الماضي بحدوده ليجول في آفاق المستقبل. واختلاف المقاربات والاستنتاجات هو وحده الكفيل بإثراء الحوار، شريطة أن يكون وليد جهود استشرافية خلاقة. ونذكّر مرة أخرى بأن هذا المشروع لم يدع أو يسع إلى أن يلقي بالقول الفصل في أمور المستقبل، بل على العكس فإن غاية ما تمناه هو النجاح في وضع اللبنة الأولى لصرح يبنيه كل المهتمين بشؤون الوطن العربي ومستقبله.

بقيت كلمة، يجد فريق البحث لزاماً عليه أن يعود فيكررها، وهي أنه إذا كان اختلاف المناهج والآراء مطلوباً في مجال الاستشراف، فإن التصدي لنتائج هذا المشروع أو غيره، من منطلق نتائج يجري التوصل إليها من خلال تحليلات جزئية مما تحفل به الدراسات العلمية التخصصية، إنما يناقض فلسفة الاستشراف التي أكدنا منذ البداية أنها تتميز بالشمولية. والنظرة الجزئية، مهما اجتهدت في تعميق أساليب البحث الخاصة بمجالها، تظل تفترض، ولو ضمناً، ثبات الأشياء الأخرى على حالها، وتتجاهل بالتالي ما بين الجوانب المختلفة للحياة من تداخلات. وإذا كان لمناهج الاستشراف من فضيلة، فهي أنها تجتهد في تحقيق حلم المشتغلين بعلوم المجتمع بإرساء أسس علم مجتمعي شمولي، وتزويد المفكرين بالأدوات التي تمكنهم من اختبار نتائج دراساتهم المتخصصة في موازنة مقبولة بين التعمق الرأسي الذي يفرضه التخصص والامتداد الأفقي الذي يعنيه الشمول.

إن التصدي للتساؤلات السابقة يقتضي منا مراجعة سريعة لما تضمنته فصول هذا التقرير واستخلاص الدروس المستفادة منها ،كما يقتضي عرضاً لبعض جوانب تجربة فريق البحث يبين كيف تطور فكرهم وتصوراتهم بين بداية الدراسة ونهايتها. ويلي ذلك طرح مقترحاتهم بشأن مستقبل العمل في مجال الاستشراف.

ثانياً: مراجعة

١ ـ أبعاد العمل الاستشرافي

عنى القسم الأول من هذه الدراسة باستجلاء مفهوم الاستشراف ووضعه في موقعه المناسب من الدراسات التي تُعنى بأمور المستقبل، كما أعطى مسحاً موجزاً لحال الفكر العربي

وقاعدة معلوماته ومناهجه، وعرض طبيعة المعضل العربي المعاصر، ومن ثم طرح ما يحتمل في الفكر والطموحات من مشاهد متنوعة لاستباق المستقبل، واستنباط مجموعة المعايير التي تحدد لنا مجالات التمحيص عند إعادة قراءة الماضي والحاضر العربيين، تمهيداً لاستشراف المستقبل. وفي القسم الثاني تم استقراء الماضي بغرض استخلاص أهم المحددات التاريخية التي سوف تنتقل مع المجتمع العربي إلى المستقبل، كما جرى تأمل الحاضر بغرض فرز تلك الجوانب منه التي يمكن اعتبارها نقاط الانطلاق المادية الى المستقبل. كذلك جرى انتخاب المعطيات الخارجية الأكثر احتمالاً والتي يجب أخذها بعين الاعتبار عند التفكير بالمستقبل.
وهكذا تم استكمال الأبعاد أو المحاور الرئيسية الثلاثة التي تحكم حركة المجتمع عبر الزمن: مقومات الحركة والنوازع الحاكمة التي شكلت مسيرة المجتمع في تاريخه الطويل، والتي تمثل معلمات تميزه في تعامله مع المتغيرات خلال فترات المجد وحقب الجمود، وفي مواجهة التحديات وفي صنعها، وفي التعامل مع المكوّنات الحضارية التي تعرض لها في تاريخه الطويل، والتي كونت شخصية هذا المجتمع والتي جعلت منه ما هو الآن، والتي ستعيش معه خلال المستقبل بكل ما يحمله من معطيات ومفاجآت. هذه هي العوامل الاجتماعية والسياسية التي قد تتشكل جزئياتها بصور مختلفة في حقبة أو أخرى، ولكن ما يعنينا منها تلك الخطوط العامة التي نمت مع حركة المجتمع وتبلورت لتترسخ في وجدانه. أما البعد أو المحور الثاني فيمثل الواقع المادي الذي يعيشه الوطن العربي، والذي يغلب عليه الطابع الاقتصادي، وما لهذا الواقع من انعكاس على هياكله الاجتماعية والسياسية، وما لهذه الهياكل من آثار على ذلك الواقع الذي سوف يكون تطوره محكوماً بنوع الحركة التي يتخيرها المجتمع في مستقبله، كما أنه يشكل القوى والتحديات التي سوف يمتلكها ويواجهها ويسعى إلى تغييرها. ثم هناك البعد أو المحور الثالث وهو مجموعة العوامل الخارجية التي يتوقع أن يواجهها هذا المجتمع، يتفاعل معها، مؤثراً ومتأثراً، متخيراً أساليبه في مواجهتها وفقاً للاختيارات التي قد ينحاز إليها، وهو ما سوف يكون له مغزاه بالنسبة إلى موقفها من التعامل معه.

ورسم القسم الثالث ملامح مشاهد مستقبلية رئيسية لمستقبل الوطن العربي. أحدها (مشهد التجزئة أو المشهد الاتجاهي) استمرار المسيرة الحالية بما تعنيه من انقياد للعوامل الخارجية التي أشاعت الفرقة والتجزئة، التي أدت الى افراز نخب حاكمة تتشبث بالقطرية باعتبارها مصدر سلطانها فلا تكاد تحافظ على الكيان القطري ذاته، وإذا الأمر لا ينتهي فقط بعجز المشروع القطري عن تحقيق ما وعد به الشعوب من تنمية ورفاهة، بل وبفشله في معظم الأحيان حتى في مجرد التماسك واستبقاء السلطة للمتشبثين بها. ويفترض المشهد الثاني (مشهد التنسيق والتعاون) نوعاً من الرشاد في تصرف تلك النخب لتأخذ بأشكال للاصلاح التدريجي تتجه بها نحو أشكال من التعاون تطور صيغاً جرت محاولات قاصرة للأخذ بها، لاسيما في مجالات التكامل الاقتصادي. أما المشهد الثالث (مشهد الوحدة الاتحادية) فهو تحول جذري يسعى إلى التوحيد، وهو ما يتطلب انتقال زمام الأمور من النخب السائدة إلى قوى اجتماعية تنجح في إزالة القهر الذي فرض على شعوب هذه الأمة، وتوجه الحركة إلى حيث

تكمن مصالحها الحقيقية.

وسوف يلحظ القارىء أن ثمة علاقة بين المحاور الثلاثة والمشاهد الثلاثة، حيث يلقي كل منها وزناً مغايراً في مشهد معين عنه في مشهد آخر. فالمشهد الأول، مشهد التجزئة، بحكم ما ينطوي عليه من ضعف ومن فرقة، يترك كل قطر نهباً للقوى المحيطة به والطامعة في ثرواته. ولذلك فإن المعطيات الخارجية تتولى دور القيادة، وكان من الضروري البدء في تتبع خطاها وتلمس توجهاتها في جانبين: أحدهماهو ما يتوقع أن تتخذه من أشكال ومسارات بقواها الدافقة وبما يتوافر من مؤشرات حول ما تمر به من تغيرات، وما ينتظر أن تؤول إليه تلك التغيرات خلال مرحلة الاستشراف. وهنا كان لا بد من الانتقاء لأننا لسنا بصدد بناء نموذج عالمي بكل تفاعلاته، كما أننا لسنا بصدد استشراف مستقبل العالم الخارجي، بل ما نحتاج هو أقرب إلى التنبؤ بما ستكون عليه أوضاعه. أما الجانب الثاني فهو التركيز على عناصر من ذلك العالم يكون لها القدر الأكبر من التأثير والتفاعل مع ما يحدث في الوطن العربي، فتأتي على رأس القائمة القوى الكبرى ودول الجوار، ثم بدرجة أقل مجموعات أخرى لا يجوز انكار علاقاتها بما يحدث في الوطن العربي، لكنها أقل تأثيراً وأميل للتصرف في ضوء ما يحدث مع المجموعتين الأوليين.

أما المشهد الثاني، مشهد التنسيق والتعاون، فينطلق من محاولة لتعزيز موقف الدولة القطرية من خلال معالجة بعض جوانب القصور في برامجها الانمائية، ولذلك فإن الحركة تنطلق فيه من المحور الثاني وهو المحور التنموي، بخاصة في جوانبه الاقتصادية والمادية. فمنطق المشهد يقضي بمحاولة شد القوى الاجتماعيةالرافضة لمآل التنمية القطرية (سواء أخذ الرفض شكل سعي إلى الانعزال عن باقي المجتمع والانفصال عنه بأمل أن تستأثر بعائد ما لديها من قدرات تعتقد ـ إن خطأ أو صواباً ـ بأن انتماءها القطري يضيّع عليها جانباً منه، أم أخذ شكل شعور لدى الفئات الاجتماعية المحرومة من ثمار التنمية بضرورة إذابة الكيانات القطرية في دولة اتحادية يعلو فيها صوت تلك الفئات لتوجهها نحو تنمية مجدية) محاولة شد هذه الفئات الانعزالية أو الاتحادية إلى إسار الدولة القطرية، عن طريق تعزيز قنوات التعاون التي تزيد من معدلات النمو الاقتصادي بحيث تمتلىء الدولة القطرية ما يمكن أن تهدىء به ثائرة تلك القوى.

فإذا انتقلنا إلى المشهد الثالث، مشهد الوحدة الاتحادية، وجدنا أن المحور الثالث، وهو الذي يركز على المجتمع وعلاقته بالدولة، يلعب الدور القيادي من خلال استنفار قوى التوحد في هذا المجتمع. والقضية هنا أعمق من مجرد الانطلاق من الاعتقاد في أفضلية التوحد على التفتت أو التغني بقومية تتهم أحياناً، وتصاغ أحياناً أخرى في قالب هو أقرب إلى الرومانسية منه إلى الواقعية. فالذي اعتمدناه هنا هو الغوص في أعماق هذا المجتمع لاستخلاص العوامل التي حكمت حركته عبر التاريخ، وللتعرف على ما طرأ عليها من تطور وما سيبقى معه في المستقبل، ان ظاهراً وإن كامناً، ولتبين أياً منها يمكن أن يكون فاعلاً ومتفاعلاً مع ما تحمله فترة الاستشراف من متغيرات. وبعبارة أخرى فإن ما يقوم عليه هذا المشهد هو استنفار قوى من داخل المجتمع تشكلت ملامحها وتحددت شخصياتها من خلال مسيرة تاريخية طويلة، تستمد

فاعليتها من واقع المجتمع، ولا تمثل استنباتاً لقوى تصورها أحلام تكسبها معالم وقيماً لا تجد لها جذوراً في صدور أبنائه.

على أن قيام كل من المحاور الثلاثة بدور قائد الحركة في مشهد بعينه، لا يعني أن دوره يتراجع في المشاهد الأخرى، أو أن عناصر المحور تبقى جامدة خلال تداعيات المشهد. ما نود أن نؤكده هنا هو أن طبيعة نقاط بداية كل مشهد من المشاهد أو لحظات فتح الستار، تقضي بتفاوت مواقع عناصر كل من المحاور المختلفة، وهو ما يقود إلى تفاوت أساليب تفاعل مجموع العناصر مع بعضها البعض عبر حياة كل مشهد. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه التفاعلات لا تتم بصورة آلية بعيداً عن تدخل جهات اتخاذ القرارات أو القوى والأجهزة التي يتشكل منها المجتمع والدولة. ولذلك نجد أنه، باستثناء مشهد التجزئة أو الاتجاهي (الأول)، فإن بدايات المشاهد الرئيسية والفرعية الأخرى تتطلب سياسات وإجراءات تهيىء المسرح لتتابع أحداث المشهد من نقطة تمثل خروجاً عن العوامل الاتجاهية السائدة. وهنا قد يجد القارىء نفسه تتنازعه هواجس مرجعها، في الغالب، نزعة إلى التنبؤ وتوقع ما يشعر أنه «أكثر احتمالاً»، بعيداً عن مفهوم الاستشراف. ونعود فنؤكد مرة أخرى أنه لا ينبغي أن نخلط بين الأمرين، وألّا ننسى أن الاستشراف يحمل في طياته مداعبة للأحلام ومحاولة للافاقة من اضغاث الأحلام. فعندما نقول ان مشهداً للتعاون أو الوحدة يتطلب مواصفات معينة للحظة فتح الستار عنه، فإن هذا يعني أن تقوم الأطراف المعنية باتباع سياسات واجراءات تمهد لقيام المشهد، لتتفرغ بعد ذلك لمتابعة تداعياته. وقد يتطلب تنفيذ هذه السياسات والاجراء عملياً فترة من الوقت تفوق ما هو مقدر لتهيئة مقومات بداية المشهد، غير أن هذا أمر يهم المخطط الذي يأخذ قراراً بتحريك المجتمع في اتجاه يحدده. أمّا بالنسبة إلى الاستشراف فإن المهم ليس هو كيفية الوصول إلى بداية مشهد معين، بل هو تداعيات المشهد منذ لحظة البداية. وحتى يكون لمقارنة نتائج المشاهد مغزى، فإن الغرض المشترك بينها جميعاً هو أنها تبدأ من لحظة زمنية معينة، حتى ولو كنا ندرك أن تحقيق متطلبات فتح الستار تحتاج إلى فترة تتجاوز عملياً تلك اللحظة. علينا أن نتذكر أن ما يجيب عنه الاستشراف ليس هو «ماذا سوف يحدث» وإنما هو «ماذا سوف يحدث... إذا...». والشرط الذي يرتبط به الحدوث هو افتراض يضعه الباحث لكي يبني عليه صورة تحدد أبعادها تفاعلات المعلمات والمتغيرات التي تتحرك من الصيغة الافتراضية الابتدائية وتعمل ضمن معطيات تؤثر عليها من خارجها.

على أن حركة القوى الفاعلة منذ لحظة فتح الستار ليست حركة تلقائية تحددها المعلمات والمتغيرات والمعطيات، بل إن الحفاظ على مقومات أي مشهد تتطلب مجموعة من الاجراءات والسياسات التي يجب أن تتبع من أجل المحافظة على المقومات الأساسية لكل مشهد. ولذلك فإلى جانب ما يتوجب عمله لضمان بداية للمشهد، كان علينا أن نختتم الحديث عن المشهد ببيان لتلك السياسات والإجراءات التي لا بد من اتباعها لتفادي انكسار حركة المشهد وتحوله إلى مسار آخر. هذه السياسات والاجراءات تستنبط من واقع ما تشير إليه تداعيات المشهد والتي

يمكن أن تتيح عدداً قد يكون لا نهائياً من التفريعات، بعضها قد ينقلنا من مشهد إلى آخر، أو من المشاهد موضع الدراسة إلى مشاهد أخرى. والواقع أن الحوارات التي أجراها فريق الدراسة، سواء فيما بين أعضائه أم مع مفكرين عرب، أشارت إلى العديد من الاحتمالات. وقد ووجه هذا الفريق بضرورة الالتزام بالمعالم الأساسية لكل مشهد حتى يمكن الوصول إلى عدد محدود من البدائل يمكن مقارنة نتائجها وتبين خصائص كل منها بوضوح. ومن حق القارىء بطبيعة الحال أن يعيد ترتيب الأمور بحيث يقول: ماذا لو لم تتبع تلك السياسات والإجراءات، أو ماذا لو تراكمت الأحداث على نحو يجعل من المستحيل تطبيقها. هنا أيضاً يبدو الميل واضحاً إلى الالتفاف حول مفهوم الاستشراف والعودة إلى تنبؤ ينطلق هذه المرة من مرحلة متقدمة من مراحل حركة المشهد. إن هذا الحرص على مفهوم الاستشراف يقتضي حرصاً من جانب المتعامل معه. وهو لا يعني إغراقاً في الخيال أو مجافاة للواقعية، ولكنه ينطلق من قاعدة أساسية هي أن الاستشراف يمثل مرحلة من مراحل إعمال الفكر في شؤون المستقبل، ترسي أساساً لمراحل أخرى أقرب إلى التخطيط أو التدبير، على نحو ما سنبينه عما قليل.

في ضوء كل ما تقدم نستطيع الآن أن نلخص أهم الاعتبارات التي كان لا بد من أخذها في الحسبان عند صياغة السياسات والآليات اللازمة لبلورة معالم المشاهد المختلفة، في مواجهة العالم الخارجي، وفي الأبعاد السياسية والاجتماعية والتنموية الداخلية.

٢ ـ في مواجهة العالم الخارجي

باستبعاد الأحداث الطارئة ـ كالأوبئة والحروب ـ وبافتراض تحسن مستويات توزيع الثروة والعدالة ما بين الشمال والجنوب، وفي داخل كل من بلدان العالم الثالث، فإن رقم سكان العالم يمكن أن يستقر عند ١١ مليار نسمة قبل منتصف القرن التالي، يكون منهم ٢٦ بالمائة في افريقيا، ٥٣ بالمائة في آسيا، أو ٨٨ بالمائة في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية. يقابل ذلك حوالى ٢,٨ بالمائة في أمريكا الشمالية و ٣,٢ بالمائة في الاتحاد السوفياتي، وفي باقي أوروبا ٥,١ بالمائة. وعندئذ، سيكون هناك ٢٦ بلداً في العالم، قد يجاوز سكان كل منها المائة مليون، ويمثل سكان مجمل هذه البلدان ٧٤ بالمائة من سكان الأرض.

من هؤلاء العمالقة، دول جوار للوطن العربي: فايران سيتخطى سكانها المائة مليون مع نهاية فترة الاستشراف، واثيوبيا يتخطى سكانها ٨٥ مليون نسمة، وتركيا ستتجاوز ٨٠ مليون نسمة قبل نهاية فترة الاستشراف[1].

ألا يبدو هذا كوضع متفجر على المستوى العالمي، وعلى أطراف الوطن العربي؟

ـ من ناحية، فإن الدول الصناعية المتقدمة أمام اختيارات. الاختيار الأول، يتمثل في

---

(١) وهذه البلدان الثلاثة، تمثل أهم الشركاء في مصادر المياه السطحية للوطن العربي. وإذا أخذنا بالاعتبار الأوضاع في حوض وادي النيل، فإن كينيا وزائير ستصبحان أيضاً من العمالقة في عدد السكان وأي من هذه البلدان لا بد وأن يحتاج إلى تنظيم المياه السطحية، لمقابلة احتياجات الاعداد المتزايدة من مواطنيه.

مراعاة العدالة في استخدام الموارد على المستوى العالمي، ومراعاة الترشيد على المستوى الداخلي، تفادياً لانتكاس النظام العالمي أمام ضغط الجياع. والاختيار الثاني، يتمثل في بزوغ عصر جديد للهيمنة التقنية والثقافية، والسيطرة على طموحات ورغبات الشعوب النامية، من خلال التقنية والغزو الثقافي والاستهلاكي. والاختيار الثالث، قد يعني قدراً غير محدود من فك الارتباط، تمارسه البلدان الصناعية المتطورة، بما يسمح ببعض الانعتاق للبلدان النامية من اسار التبعية، حتى تستطيع البلدان الأخيرة حل بعض مشكلاتها التنموية. ويتبقى احتمال أن تنجز العلوم الاساسية والتقنية نقلة كبيرة، وثورية، في مجالات البيئة، وانتاج الغذاء من مصادر جديدة (خلاف الانتاج الحقلي)، على غرار ما أنجزته تقنيات الغرب الصناعي في الانتاج الزراعي في مطلع القرن العشرين.

ـ ومن ناحية ثانية، فإن العالم الثالث، أمام اختيارات: الأول، يتمثل في التغيير الجذري (الثورة)، ومفاهيم متطورة له، تسمح بتعبئة الموارد والفكاك من التبعية، وتصرف بلدان الجنوب كجماعة، أو وحدات متكاملة، تصارع الشمال. والثاني، هو أن يحل كل بلد نام مشكلاته من خلال التنافس والصراع مع جيرانه في العالم الثالث. والاختيار الثالث يظهر في قطيعة كاملة مع أنماط التنمية وتوجهات التحديث السائدة في الفكر الغربي. وهنا ينظر إلى مسيرة الدول الصناعية المتقدمة على أنها مسيرة مختلفة وغير مرغوبة، وينقسم العالم إلى حضارات تتصارع، أكثر من كونها تتفاعل أو تتنافس. وأي من هذه الاختيارات، لا بد وأن ينسجم مع ما يسالمه ـ أو يناسبه ـ من اختيارات الدول الصناعية المتقدمة وأقطاب النظام العالمي، وأن يرتبط بالمقدرة على دفع ثمن تبني كل اختيار.

ـ وبين هذا وذلك تأتي اختيارات الوطن العربي للتصرف كجماعة تجاه الآخرين، في الشمال وفي دول الجوار، أو للمساهمة في دفع النظام العالمي والدول الصناعية إلى اختيارات بعينها، أو انتظار ما تأتي به الأيام. النهضة والحصانة، تأتيان تجاه الشمال والجوار، وليس تجاه الجوار فقط؛ بناء على الافتراض الساذج بأن طموحات دول الجوار ليست الا تعبيراً عن مصالح داخلية.

هذا المستقبل هو لعالم الكيانات القوية. وربما تستطيع التجمعات الاقليمية المتماسكة، والتي تنسق فيما بينها بقدر متطلبات أمنها الاقليمي، أن تصوغ مستقبلاً لها على خريطة العالم. ولكن يبقى التساؤل عن محتوى القوة والتماسك، من منظور مستقبلي أو نتيجة لاستشراف المستقبل، في حالة الوطن العربي:

أ ـ فالوطن العربي بدأ، منذ منتصف هذا القرن، يتحسس مشارف كل من المشهدين الثاني والثالث. فقد سعى إلى تعاون أوثق ثم إلى تكامل أقوى خلال الخمسينات والستينات، من خلال الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة، على نحو بدأ يرسي ملامح نظام اقليمي عربي، وإن كان بناء هذا النظام أخذ شكل عمليات شدٍّ وجذب ولم يتم وفق منظور متكامل واضح الأبعاد محدد المراحل، فامتد أفقياً على نحو أصابه بالترهل، وعجز عن النهوض رأسياً

ليكتسب قوة دفع ذاتية تطفو به فوق النزعات القطرية الانعزالية. كذلك تصاعدت فيه دعاوى للوحدة غذّاها المدّ القومي التحرري الذي نجحت مصر الناصرية في إشعال فتيله، محيلة الشعارات والأحلام إلى خطوات على أرض الواقع. غير أن هذه البدايات لمشهدي التعاون والوحدة سرعان ما تاهت تحت وطأة ومرارة هزيمة عام ١٩٦٧، وذابت في أتون الأحداث المتلاحقة للسبعينات، والتي أسهمت حرب عام ١٩٧٣ وما أذنت به من بدء حقبة جديدة، وإن كانت قصيرة الأجل عرفت باسم الحقبة النفطية، في رسم خطى العديد منها، لاسيما ما يتعلق منها بإعادة تصنيف الأقطار العربية، أو مراجعة أساليب التعاون والتكامل واستنباط قنوات جديدة للتعاون والتعامل يتحكم فيها المال أكثر من أي شيء آخر. واتجهت النخب الحاكمة القطرية إلى اختيار أقرب إلى الاختيار الثاني من اختيارات الدول النامية، وهو محاولة كل قطر حل مشاكله الخاصة، التي يرى فيها تمايزاً عن مشاكل الآخرين، فتضيق أمامه آفاق التنسيق معهم (فمشاكل الغنى الطارىء تختلف عن مشاكل الفقر المزمن)، أو يرى فيها تماثلاً مع مشاكلهم فلا يجد جدوى من التقارب معهم لأنه يبحث عن حلول يفتقدونها، بل ويشعر أنهم ينافسونه على ما يتصوره منها.

وهنا وقعت الدولة القطرية في حزمة من المآزق:

- عزوف عن الاستمرار في مسارات التعاون أو الوحدة، إما توهماً بإمكان القرار بغنيمة ساقتها الأقدار، أو نفوراً من فقد السيادة نتيجة لمفاهيم مشوهة لكنه السيادة، أو شعوراً بالإحباط من الاستمرار في تجارب بترت أطرافها لما تعنيه من الاستمرار في تحمل عبء من أجل عائدات تبقى في أحشاء غيب مشكوك في أمر تحوله إلى واقع في أجل منظور.

- وبحكم تواضع القدرات القطرية، تخلت الدعوات إلى تنمية مستقلة عن مكانتها لترثها دعوات إلى التبعية بحجة اختصار الطريق.

- وبفشل الأسلوب التابع في تحقيق التنمية، تجلى عجز الأنظمة الحاكمة، وتآكلت شرعيتها، وتزايد التوجه لاستخدام الأساليب القمعية ولإشاعة أنظمة اجتماعية يعظم فيها خط القلة لعدم القدرة على الوفاء بحاجات الغالبية. وغذّى هذا روح التمرد والعصيان لدى تكوينات شعرت بأنها أُهملت بحكم وقوعها خارج نطاق القلة المحظوظة، فسعت إلى حل مشاكلها الخاصة، لا بالتضامن مع باقي فئات الغالبية وإنما بالتمرد على الاثنين معاً.

- وتجمعت بذلك المغريات لأطراف خارجية باقتحام واستباحة الحقوق العربية، ما بين طامع في موارد الوطن العربي وثرواته، أو حتى في أراضيه، وراغب في حجب موارد هي من حقه، وفي مقدمتها المياه التي هي أصلاً موضع ندرة وتقلب شديدين، وساع إلى احكام حلقات التبعية التي أصبحت أحياناً تُزيَّن كبديل أهون من الاحتلال السافر.

إذاً، فالصيغة القطرية التي عملت على تقويض أركان النظام الاقليمي العربي بدلاً من أن تواصل بناءها، باتت هي نفسها مهددة في مجرد بقائها. ولذلك فإن الاختيار الأول أمامها هو محاولة سد الثغرات التي تهدد هذا الوجود أملاً في أن تحقق مستقبلاً ما عجزت عن تحقيقه

حتى الآن، وما يهدد استمراريتها إذا لم تغير من بعض قواعد سلوكها. وبناء عليه فإن المشهد الأول لا يعني مجرد الاستسلام للاتجاهات التي وصلت بالوطن العربي إلى هذا الحد من التردي، ولكنه يفترض نوعاً من العقلانية في التصدي لما يحدق بهذا الوطن من أخطار من خارجه. هذه المواجهة للعالم الخارجي، الذي تتعاظم مخاطر أطماعه بسبب اصرار الصيغة القطرية على التخلي عن أسباب التعاون والوحدة، هي التي تحدد معالم المشهد الأول. وهي مواجهة لا تصل إلى حد السعي إلى إنشاء نظام إقليمي عربي يجبر العالم الخارجي على التعامل معه بمنطق يختلف عن منطق استغلال ضعف الدولة القطرية لتعميق هذا الضعف، ولكنها تتوقف عند حد ابقائها متماسكة ولو تم ذلك بفقر فعلي للسيادة من خلال محاولات التعايش مع الاختيارات التي تقررها الدول الصناعية ودول الجوار. ولا يوجد ما يمنع عملياً أن ينشىء هذا ضغوطاً داخلية في لحظة ما لرفض ما تستكين له النظم القطرية من تخاذل أمام التحديات الخارجية، وبالتالي التحول من المشهد الأول إلى مشاهد بديلة كالمشهد الثاني أو الثالث. غير أن ما طرحناه من سياسات وإجراءات استبقيناه عند حد المحافظة على المعالم الأساسية للمشهد الاتجاهي حتى يكون مقياساً تقارن به المشاهد البديلة.

ب ـ وهنا جاء المشهدان التاليان (الثاني والثالث) بما يسمح بإعادة النظر في القدرات العربية وإمكانات استغلالها في مواجهة العالم الخارجي.

فلا شك أن الوحدة العربية قادرة على إحداث طفرة في قضايا التنمية والغذاء والماء، وتجميع طاقات البحث والتطوير بشكل فعال. ولا شك أن الوحدة العربية هي حدود مناسبة ومؤثرة لكيان كبير قادر على حماية مصالحه على الساحة الاقليمية والعالمية. لذلك فإن آليات الحركة على هذه الساحة وصولاً إلى الوحدة ولضمان استقرارها تشكل عنصراً عاماً من عناصر تحقيق مشهد الوحدة.

ولا شك أن أياً من التنسيق والتعاون العربي، والوحدة العربية، قادر على إنجاز الكثير في مجالات التسليح، والدفاع العربي المشترك، والصناعة والبنية الأساسية، وتسويق المنتوجات العربية. ولكن ذلك يتطلب صياغة جديدة لمفهوم وآليات وسياسات ما نقصده بالتنسيق والتعاون العربي. وقد وجدنا أن هذه الصياغة وما يترتب عليها من سياسات هي آليات ضرورية للنهضة.

ولا شك أن كلاً من المشهدين الثاني والثالث يتطلب لقيامه واستمراره توافر أمرين: الأول، شكل مناسب للاتساع في الحريات والمشاركة الشعبية. والثاني، تبلور إرادة عربية فاعلة. وقد تكون الإرادة متجسدة في قطر رئيسي، أو في حركة شعبية واسعة. وهذه الإرادة يقع عليها العبء الأساسي في مواجهة العالم الخارجي (قبل بداية المشهد وبعد قيامه).

ولقد أوضحت دراستنا هذه أن على رأس التحديات التي سوف تقابل أي محاولة للنهوض العربي، تأتي الآليات والسياسات المختلفة والمعبرة عن الموقف من الثورات التقنية المعاصرة والمقبلة، بخاصة ما هو منها شديد الصلة بحرية اتخاذ القرار، وبالأمن القومي، وبآفاق تقسيم

العمل الدولي والميزات المناسبة للوطن العربي في الموارد عالمياً.

والأشكال الأعلى للتنسيق أو للتوحد العربي، والتي تنقل وحدات الوطن العربي من موقف المستسلم أو المدافع عن النفس أمام المخاطر الإقليمية إلى موقف المبادر والفاعل تجاه هذه القوى، لا بد وأن يكون لها منافع تنموية وتجارية ـ مباشرة وغير مباشرة ـ ترتبط بزيادة القوة التفاوضية للوطن العربي عندما تتبلور له الإرادة.

وفي كل ما ذكرناه في الفصول السابقة ارتبطت قدرة العالم الخارجي على استغلال التنوعية والأقلوية في سكان الوطن العربي بوجود اختلال في العدالة والتوزيع. وهنا كان لا بدّ من المرور على سياسات وتوجهات التنمية في العديد من التفاصيل، ولترجمة كيفية ارتباط الترشيد .والإصلاح (في المشهد المستقبلي الثاني)، واستقرار دولة الوحدة (في المشهد الثالث)، بقضايا التوزيع والاستقرار الاجتماعي.

ج ـ والأمر الذي يمكن أن يزيد من مصداقية الحديث عن مشاهد بديلة للمستقبل العربي، هو التعرّض للتعديلات المؤسسية والمجتمعية المطلوبة، في مجالاتها وممارساتها، تجاه العالم الخارجي. وهذا المجال، الذي لا بد أن يشمل كلاً من القطاعين المدني والحكومي والأحزاب السياسية ومراكز القوى والمؤسسات التنموية والتخطيطية، أثبت أنه مجال خصب للحديث عن آليات وسياسات التغيير العربي.

د ـ في العقود الثلاثة المقبلة، سوف تختلف خريطة توزيع القوى العالمية (لأسباب التقنية وإعادة توزيع خريطة الاحتياطات المؤكدة للموارد الطبيعية والبشرية، ولظهور اتجاهات معينة في سياسات القوتين العظميين وطموحات القوى الدولية ودول الجوار، ولتدهور وضع العديد من بلدان العالم الثالث). وكما أشرنا، فإن المشهد الأول هو دون مستوى القدرة على استغلال أي من اللحظات والملابسات التاريخية المقبلة لمصلحته. ولذلك تعيّن البحث في آليات الحركة بأي من هذه اللحظات والملابسات، من خلال كل من المشهدين الآخرين.

٣ ـ في مواجهة النفس

أ ـ لن نعيد تكرار ما ذكرناه عن صيغ متباينة للتعامل مع البيئة والموارد، متضمنة في المنطق العام لكل من المشاهد المستقبلية للوطن العربي. وكل ما نريد تأكيده هنا هو أن المشهد الأول هو مشهد الهدر، بسبب عدم تكامل الموارد لأغلب الكيانات القطرية العربية، وبسبب التوجهات التنموية السائدة وتردّي أحوال التنمية في الوطن العربي. كل ذلك يؤدي إلى هدر ما هو متوافر بالفعل من موارد طبيعية (من خلال التصحر والتلوث والنسب العالية للفاقد والضائع في جميع مناحي النشاط الاقتصادي)، وإلى عدم الاستقرار الاجتماعي في كثير من الحالات. وأياً كان المشهد المستقبلي الذي نحن بصدده، فإنه لا بد من وضع الضوابط والسياسات التي

تحد من معدلات هدر الموارد الطبيعية. وتتحدد هذه السياسات بمدى التزام المشهد بمفاهيم بعيدة المدى للأمن القومي، أو مفاهيم جارية للترشيد والإصلاح.

وبقدر ما تكون النخب الحاكمة في مشهد معين حريصة على استقرار نوعية متطوّرة للحياة في الوطن العربي، بقدر ما ينبغي عليها أن تفكر في مستقبل حقوق أجيال تالية (أو ما يلي فترة الاستشراف) في الطلب على الموارد والبيئة. ومثل هذا المفهوم للعدالة عبر الزمن الأطول، يجد لنفسه تعبيراً من خلال سياسات معينة تتحدد وفقاً لمنطق ذلك المشهد.

على كل، فإن استشراف مستقبل الوطن العربي يظهر بوضوح أن الموارد الطبيعية، التي تم التعرّف عليها حتى الآن، تنوء بثقل السكان وتراكم عبء المسيرة الحالية، في العديد من أقطاره. ويستحيل ـ تقريباً ـ توقّع زيادة في الموارد الطبيعية المؤكدة في بعض الأقطار. وهكذا، فإن استمرار المشهد الأول قد يؤدي إلى الانهيار في بعض الأقطار العربية. والمشهد الثاني قد يؤجل التردي في بعض القطاعات لبعض الوقت. والسبب أن هناك أقطاراً تقصر فيها الموارد، وينخفض فيها مع الوقت الإنجاز في تنمية موردها البشري وتالياً ينخفض عطاء البشر في مدخلات النمو الاقتصادي، وهكذا يستحيل عليها تعويض نقص الموارد الطبيعية عن طريق الإحلال بالمورد البشري. والسؤال هو: كيف يمكن الخروج من إسار هذه الحلقة المفزعة التي تمرّ بالبيئة والبشر والهياكل المادية المتراكمة؟ وكيف تختلف الممارسات والسياسات في كل من مشاهد المستقبل العربي؟ وقد اتضح أن الوحدة العربية وآفاقها لا تكفي بحد ذاتها لتحقيق الآمال المعقودة عليها دون استكمال منطقها بقواعد للسلوك تناسب آفاقاً مستجدة في المستقبل.

ب ـ ان الدولة القطرية في معضل. وسيصعب الخروج من هذا المعضل مع استمرار المشهد الأول ـ بمنطقة ومعطياته ـ مستقبلاً. والمشاهد البديلة الأخرى للمستقبل العربي تُعنى بتحقق معطيات جديدة للخروج من هذا المعضل. ونحن، إذ نحاول حصر العوامل خلف هذا المعضل، نكون قد تقدمنا خطوة لصياغة آليات وسياسات التحول أو الإصلاح.

ـ فهناك أولاً مسألة الهوية. عند ولادة الدولة القطرية تنازعتها على الأقل ثلاث هويات متنافسة: الوطنية، والقومية، والدينية. وكان من شأن كل اختيار يركز بشكل ضمني أو صريح على أي من الهويات الثلاث أن يحدث مشكلات داخلية أو اقليمية. فالدول القطرية التي اختارت أن تؤكد أو تختلق «هوية وطنية» (قطريةنهائية) اصطدمت بمشاعر قطاع كبير من مواطنيها، الذين يرنون إلى التواصل والالتحام في جماعة سياسية حضارية أوسع ـ مثل «الأمة العربية» أو «الأمة الإسلامية». ثم اصطدم أو صُدم بعضها فيما بعد بحقيقة ضيق قاعدة الموارد القطرية اللازمة لبناء الدولة الحديثة، وتنمية اقتصادها، والحفاظ على استقلالها. أما الدول القطرية التي اختارت «الهوية العربية» (القومية) كهوية نهائية، واعتبرت قطريتها مرحلة مؤقتة مفروضة عليها، وليست اختياراً حراً لها، فإنها صُدمت بمشاعر تكوينات اثنية غير عربية في

داخلها (الأكراد في العراق، قبائل جنوب السودان)، كما صدمت أو اصطدمت بدول قطرية أخرى كانت وطنيتها القطرية اختياراً نهائياً لهويتها. ناهيك عن معارضة القوى الاقليمية والدولية غير العربية المناهضة لهذه النزعة. وينطبق الأمر نفسه على الدول القطرية التي اختارت أنظمتها الحاكمة (أو تحاول بعض القوى السياسية الكبرى فيها) الأخذ بالهوية «الإسلامية»، حيث يصطدم هذا الاختيار بمشاعر غير المسلمين وبالمشروع المستقبلي للقوميين العرب من مسلمين وسواهم.

وواقع الحال هو أن الممارسة الوطنية القطرية هي التي سادت عملياً حتى في الحالات التي أعلنت فيها الدولة أن هوّيتها «عربية» أو «اسلامية»، أو «عربية ـ اسلامية». وقد تحايلت كل الدول القطرية على مسألة الهوية، أو أجلت حسمها بالتلفيق اللفظي، أو بخلق منظمات عبر قطرية للتعبير والتوفيق بين الهويات المتنافسة (مثل الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الاسلامي). واغرت الطفرة النفطية في عقد السبعينات بعض الدول القطرية بتكريس هويتها الوطنية، والابتعاد تدريجياً عن معترك العمل العربي المشترك، اعتقاداً منها أن ثروتها المالية الجديدة (من عائدات النفط) قادرة على حل كل مشكلاتها بما في ذلك مسألة الهوية. كما لجأت الدول القطرية غير النفطية إلى الاستعاضة عن العمل العربي المشترك الفعّال، بالاندفاع نحو فلك هذه القوة الدولية الأعظم أو تلك، طلباً للمعونات والقروض والحماية. فإذا كان عقدا الخمسينات والستينات هما مرحلة «المشروع القومي العربي العام»، فإن عقدي السبعينات والثمانينات هما مرحلة المشروع القطري الخاص. وقد استلزم كل هذا تحديد الآليات التي يمكن بها تأصيل الهوية، واشراك الجماهير في تحديدها، وإضاعة الفرصة على النخب الحاكمة لتشويهها وإساءة استخدامها.

ـ ومسألة الهوية تنطوي في الأساس على معان رمزية وروحية وحضارية جماعية، تعطي الفرد إحساساً بالانتماء إلى جسم أكبر، وتخلق لديه الولاء والاعتزاز بهذا الجسم الأكبر. ولكن لا يقل أهمية عن هذه الوظيفة الرمزية ـ الروحية ـ الحضارية للهوية وظيفة علمية أخرى. ونقصد بذلك فاعلية الدولة التي تحمل هذه الهوية وتروج لها، في الدفاع عن أرضها ومجتمعها، وفي تنمية اقتصادها. أي أن الهوية جزء من همّ أكبر. جزء من مشروع حضاري للنهضة. وإذا كانت الهوية القومية، والمشروع العربي العام الذي صاحبها في الخمسينات والستينات، قد تعثّر، فإن المشروع القطري الخاص قد فشل. **فلأول مرة منذ نشأة الدولة القطرية قبل أربعة عقود، يتعرّض كثير منها لخطر الزوال أو التفتيت أو الضم أو الانفجار من الداخل في عقد الثمانينات، كما لم يتعرض من قبل.** وتستوي في ذلك دول قطرية غنية ودول قطرية فقيرة. ولأن المفهوم القطري الخاص هو السائد، فإن دولاً قطرية عربية تتحالف مع دول غير عربية ضد دول عربية أخرى، والعدوان الخارجي على الدولة القطرية يجابه بطلب الحماية السافرة من الدول الأجنبية

الأعظم، دونما أدنى فعل احتجاجي داخلي أو عربي واضح على ذلك. والصراعات العربية ـ العربية أصبحت ممتدة، وأحياناً مسلحة.

وهكذا فإن الحديث عن الآليات والسياسات كان لا بد أن يُتضمن على رأس أولويات صياغة مشروع حضاري ـ متكامل ومدروس ـ للأمة العربية، كبديل لما تعثر كمشروع عربي عام، ونقيض لما فشل كمشروع قطري خاص. وفي صدر هذا المشروع الحضاري للنهضة، لا بد أن تأتي الهوية وآليات تطويرها وتعميقها. ولذلك ميزت الفصول السابقة من هذه الوثيقة بين «محددات» و «تحديات» و «احتمالات»، ثم انتقلت إلى تحديد اتجاهات البلورة، وكيفية عمل آليات بعينها صعوداً بنسق القيم والهوية.

ـ كما أن المشروع الحضاري يشمل أهدافاً وسياسات لمسائل أخرى. فالهوية (أو أزمتها) ترتبط بمسألة «الاندماج السياسي ـ الاجتماعي» للتكوينات الاثنية في بعض الدول القطرية. والاختيار بين الهويات المتنافسة ينطوي على استبعاد أو اغتراب أحد القطاعات أو التكوينات الاجتماعية من المجرى الرئيسي للحياة السياسية العامة في الدولة القطرية. وعندما تستبعد مشاركة غير العرب من أبناء الدولة في الجدل السياسي، ومن ثم يتركون «مستغربين» في إطار الثقافة السياسية المدنية السائدة رسمياً، فهذا قد يدفع بأبناء هذه التكوينات إلى الانسحاب والتقوقع، أو الى التمرد والعصيان. وفي كلتا الحالتين لا يتوقع منهم ولاء لهذه الدولة وهويتها. وعدم الاندماج السياسي والاجتماعي هذا لا يقتصر على التكوينات الاثنية، ولكنه قد يشمل قطاعات اجتماعية أخرى، بخاصة في الأرياف والبوادي العربية، تعيش على هامش المجرى الرئيسي للحياة السياسية في مجتمعاتها القطرية. فنتيجة التلكؤ في التنشئة السياسية والمدنية لهذه القطاعات، تظل إطاراتها المرجعية ممعنة في ضيقها ومحليتها وولاءاتها التقليدية. ورغم الحراك الاجتماعي الهائل في المشهد الأول وامتداداته المستقبلية، فإن ذلك لم تصحبه أي مشاركة سياسية محسوسة، وقد عجزت الدولة القطرية عن دمج تكويناتها الاثنية وقطاعات مجتمعية أخرى في المجرى الرئيسي للحياة السياسية العامة.

ـ كيف يمكن العمل وترتيب الأولويات في ضوء أزمة «الشرعية» في الدولة القطرية العربية؟ يمكن القول عموماً ان هناك أقطاراً عربية تتعرض فيها شرعية الدولة نفسها للشك الملحوظ، وأقطاراً أخرى تتعرض شرعية أنظمتها الحاكمة فقط لمثل هذا الشك الملحوظ. ولكن أكثر الحالات خطورة هو تزامن اهتزاز شرعية الدولة مع اهتزاز شرعية النظام الحاكم في الوقت نفسه، من وجهة نظر قطاع كبير من مواطني هذه الدولة. وهناك عدد من الدول القطرية المشرقية والطرفية ينطبق عليه هذا الوضع (أي اهتزاز شرعية الدولة وشرعية النظام في الوقت نفسه). وهو وضع جديد لم تألفه هذه الأقطار بهذه الحدة منذ ولادة الدولة القطرية الحديثة عند استقلالها. وبهذا المعنى يمثل هذا الوضع عنصراً رئيسياً فيما نسميه «أزمة الدولة القطرية» في

الوطن العربي، وهي أزمة لم تستوعبها الأنظمة الحاكمة بحجمها وطبيعتها الحقيقيين إلى الآن، ناهيك عن القدرة على الاستجابة الخلاقة لها. إن الاستجابة الأكثر شيوعاً، في مجابهة أزمة الدولة والنظام الحاكم، حتى الآن، هي مزيد من تقليص الحريات الأساسية وزيادة القهر والبطش ضد القوى السياسية، كما أشرنا من قبل. وهذه الممارسات قد تطيل في أجل النظام الحاكم في الأمد القصير، ولكنها تقوض من دعائم شرعية الدولة نفسها، وتفتح الباب واسعا أمام إمكانات تمرد وعصيان تكوينات اجتماعية طرفية أو هامشية، حقيقة أو مجازاً، ومن ثم تفتح الباب واسعاً أمام احتمالات تدخل أطراف أجنبية إقليمية أو دولية لاستغلال هذا الموقف. وأثار هذا قضية ماهية الآليات والسياسات في غيبة الحريات وزيادة القهر.

ـ وكل ما سبق عن البشر وتنظيمهم الاجتماعي يرتبط بتوجهات التنمية وعلاقات الانتاج ومعدل الانجاز الاقتصادي. فقد تصبح الدولة القطرية، بسبب سوء إدارة الاقتصاد الوطني في إطار المشهد الأول، في مأزق بالغ الصعوبة. فإن امتثلت لضغوط الدائنين والمؤسسات المالية الدولية، تغدو مهددة بالانفجارات الاجتماعية الداخلية، بخاصة من فقراء المدن. وإن هي قاومت هذه الضغوط، مع استمرار سوء إدارة الاقتصاد الوطني، شكل هذا في ذاته أزمة لأنظمة الحكم في معظم الأقطار العربية الرئيسية والأكبر سكاناً.

وهذه الصورة المقلقة على الصعيد الاجتماعي والتنموي والتوزيعي، وهذا الضعف البادي في العلاقات الاقتصادية مع الآخرين، يمكن أن يؤديا معاً إلى تمهيد مناسب لمشاهد مستقبلية بديلة، ويمكن أن يكونا عقبات أمام قيامها. والانجاز الذي يتم في بعض جزئيات التعليم والتصنيع والبنية الأساسية وانتقال البشر في المشهد الأول، يمكن أن يدفع إلى استكمال المسيرة عبر المشاهد البديلة أو أن يقلل من فرص قيامها.

٤ ـ في مواجهة المستقبل

لقد توصل فريق هذه الدراسة إلى نتيجة مؤداها أن النظام العالمي القائم حالياً (بمكوّناته وآلياته وتوازناته) ليس قدراً من الضروري افتراض ثباته واستقراره عبر فترة الاستشراف. إن درجة وأهمية تأثير هذا النظام العالمي على مستقبل وطننا العربي تتحددان أصلاً بنوع وحجم التداعيات المجتمعية الداخلية في أقطار الوطن العربي؛ إضافة إلى العديد من التغيرات المتوقعة والمبشرة بظهور قوى دولية جديدة وظهور سياسات مغايرة في الدول العظمى. ولقد امدتنا هذه الدراسة بجدليات التاريخ وتحليل الحاضر وإرهاصات المستقبل، وكل هذه المعطيات تثبت أن المسيرة الحالية للوطن العربي ليست هي النهاية، وأن المستقبل مفتوح لعدد من الاحتمالات الواقعية الأخرى:

أ ـ لا شك أن إرثنا التاريخي قد لعب دوراً مهماً في المعضل العربي المعاصر، سواء أكان

ارث ما قبل الغزوة الاستعمارية الجديدة، أم إرث ما بعدها. ولا شك أيضاً أن هذه الأمة قد واجهت عبر التاريخ الطويل، استمراراً للمخططات الخارجية المعادية من القوى الدولية ودول الجوار، لعبت ولا تزال تلعب دوراً مهماً في تفاقم هذا المعضل. ولكن الأمة العربية كانت تستطيع الرد الحاسم أحياناً، فأين أوجه التقصير في عدم استجابتها الخلاقة في الوقت الحاضر؟

لا شك أن الدور الأهم في معضل الدولة القطرية العربية الحالية، وما يمكن أن يؤدي إليه من نكبات في المستقبل المنظور، تقع مسؤوليته الأساسية على النخب الحاكمة والمؤثرة، ومدى استيعابها واستيعاب قوى المعارضة لدروس الماضي ومعطيات المستقبل. فما الذي قد تبلور في هذا؟

لقد مثل عقد الستينات نقطة تحول مهمة في تطوّر مسار الدولة القطرية. في بداية ذلك العقد كانت حركة التحرر العربية في أوجها. فقد كانت قد أنجزت أول وحدة عربية جزئية، وكانت قد بدأت أول جهود تنموية اقتصادية جادة، وأول ممارسات اجتماعية رئيسية نحو العدالة التوزيعية، كما كانت قد أوشكت على تصفية بقايا الاستعمار بشكله السافر في المنطقة العربية. باختصار، كانت حركة التحرر العربية (بقيادة عبدالناصر) قد نجحت في استنفار وتعبئة الموحدات الحضارية الكبرى في المنطقة، التي أشرنا إليها في نهاية الفصل الأول كإحدى الجدليات الحاكمة في التاريخ العربي. ولكن السنوات التالية في عقد الستينات هي نفسها التي شهدت مسلسلاً من الانتكاسات، كان أهمها انفصام الجمهورية العربية المتحدة، وهزيمة العرب على يد إسرائيل في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. ورغم الانتكاسات بقيت الموحدات الحضارية الكبرى، وإن طفت على السطح عوامل التفتت التي ارتبطت بملابسات وجدليات معينة.

ب ـ ووفقاً لبعض الاجتهادات، يكمن السبب في أن حركة التحرر العربية انتشت بانتصاراتها، ثم ضلت طريقها في النصف الأول من عقد الستينات. وكان مقتلها الأساسي هو أنها وقعت في فخ المقايضات، الزائفة أو المغلوطة أو الوهمية، بين أهداف الوحدة والتحرر والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية من جانب، وبين الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية من جانب آخر. فرغم أن أهداف التحرر والوحدة والعدالة والتنمية هي أهداف أصيلة ونبيلة في الضمير العربي منذ فجر النهضة الحديثة، إلا أنه ما كان لها أن توضع في موقع تضاد أو تناقض مع الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية. فهذه الأخيرة بدورها هي أهداف أصيلة ونبيلة في الضمير العربي منذ فجر النهضة. لقد كان تصوير الأمر كأنه مقايضة منصفة، مجافياً للمنطق التاريخي الاجتماعي العام، ناهيك عن أن هذه المقايضة هي التي أدت إلى زيادة الفجوة بين الدولة ومجتمعها المدني في الوطن العربي، والتي أدت إلى الوقوع في سلسلة من الهزائم والانتكاسات.

وحتى لو كانت أولويات وضغوط التحوّل الثوري العربي في الخمسينات والستينات تقتضي اعطاء قضايا الوحدة والعدالة والتنمية الأهمية القصوى، فما كان ينبغي أن يكون ذلك على حساب الحريات الأساسية، بل كان الأولى أن يكون ذلك إبداعاً وتطويراً في المشاركة السياسية. ربما كان يمكن ضبط أو تأجيل التوسع في الحريات الأساسية لفترات قصيرة، وليس وأد الموجود منها بالفعل. وربما كان يمكن تشجيع أشكال لممارسة هذه الحريات على المستويات المحلية ومستوى وحدات السكن والانتاج، أو اعتماد أشكال أخرى للتعبئة والحوار الجماهيريين لمصلحة قضايا الوحدة والعدالة والتنمية.

ولكن الذي حدث هو «الوأد» و «الانتهاك» و «التقليص»، ووضع ذلك بدوره قيوداً حديدية على النمو الطبيعي والصحي لتكوينات وتنظيمات المجتمع المدني من ناحية، وترك الدولة مسيطرة ولكنها معزولة من ناحية أخرى. وكان من شأن الدولة المسيطرة أن تتعسف في رسم بعض سياساتها وتتخبّط أحياناً في ممارساتها، بصرف النظر عن الأهداف الكبرى والمطالب الشعبية الغالية التي التزمت بها هذه الدولة ورفعت شعاراتها، وبصرف النظر عن إخلاص وشعبية والهامية بعض قياداتها العملاقة. وفي هذه الأحوال كان الشعب غيرمقتدر وغير فعّال وغير مبدع بالمستوى المطلوب. فلكي يكون مقتدراً ومبدعاً وفعّالاً، لا بد من أن يكون منظماً في أحزاب ونقابات وروابط وجمعيات ومؤسسات تطوّعية.

ج ـ والطاقة الأكبر جاءت مع اختفاء القيادات العملاقة وما التزمت به وروّجت له من أهداف الوحدة والعدالةوالتنمية، وما نجحت في تفجيره واستنفاره من الموحدات الحضارية الكبرى في المنطقة. اختفت القيادات في السبعينات، وتهمشت باختفائها كل هذه الأهداف، وبقيت الممارسات المناهضة للحريات الاساسية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية، أي أصبحنا في السبعينات والثمانينات حتى من دون المقايضة غير المنصفة التي سادت في الخمسينات والستينات؛ فلا وحدة ولا عدالة ولا حريات أساسية، ولا حقوق إنسان، ولا مشاركة سياسية.

وطرأت ممارسات وسلوكيات جديدة مع الطفرة النفطية، كرست القطرية وهدر الموارد والفساد. وفي هذا المناخ تصدت للعمل السياسي قيادات «حجمها» أصغر بكثير من حجم مسؤولياتها، ففجرت واستنفرت «المفرقات» الحضارية الصغرى وما تنطوي عليه من ولاءات إرثية ضيقة، مثل الشعوبية والطائفية والقبلية والعشائرية. وضاعف هذا كله من التشوهات الهيكلية في مجتمعات الدول القطرية، ومن حصار واحتقان تكويناته المدنية، وأضعف من حصانة الدولة والمجتمع على حد سواء في مجابهة التحديات والاختراقات الخارجية. وجزء لا بأس به من هذه القيادات لا تلتصق مصالحه التصاقاً عميقاً بالأرض العربية، ويبدو أن مصالحه وأمواله في الخارج جعلته رهين المواقف والقوى التي وفرت له المصالح والأموال، غير ملتزم في المقام الأول بمسؤولياته الوطنية والقومية.

د ـ ولقد ساعدت النخب الحاكمة، مدعومة بمخططات الخارج وبعض من الإرث التاريخي المشوّه والتكوينات الاجتماعية الاثنية، على افتعال خصومة بين القديم والحديث، وبين العقل والوجدان، وبين الدين والدنيا، وبين القومية العربية والتراث الحضاري الإسلامي. ونتيجة لذلك، ضاعت فرص حقيقيَة لإعادة قراءة الخريطة الاجتماعية للمجتمع العربي وطبيعة التداخلات فيها. وضاعت أيضاً فرص استثمار التمايز الحضاري العربي الإسلامي في معارك الوحدة والعدالة والتنمية والتعبئة الشعبية الواسعة.

وقد تبدو الصورة اليوم استمراراً، أو تصاعداً، في اتجاه هذه الخصومة على مستوى الجماهير، ولكن هناك في الأفق والفكر ـ الآن ـ الكثير مما يبدد قتامة هذه الصورة، وما يثبت أن الجماهير الأوسع تنتظر الابداع فيما يجمعها حول مشروع واحد للخلاص يكون قادراً على تحويل الخصومات إلى مصالحات، واحتواء التناقضات وترشيدها الى جدليات تراكمية خلاقة.

هـ ـ إن الدولة، أي دولة، قد تضعف وتذبل، وربما تتحلل وتموت. ولكن المجتمعات والشعوب تصمد عادة وتبقى بعد زوال الدولة، حيث إذا امتهنت واستغلت واستبد بها. وهذه مقولة تستند إلى قوانين التاريخ ومبادىء الاجتماع البشري. وهي نقطة بداية أولى ومهمة في استشراف المستقبل العربي.

والمجتمعات، حتى في غياب الدولة أو ضعفها أو زوالها، وحتى في حالات الامتهان والاستغلال والاستعباد، لا تفقد قدرتها على توليد وفرز خلايا وقوى حية، مهما كانت صغيرة أو جنينية. وهذه مقولة تستند بدورها إلى قوانين التاريخ ومبادىء الاجتماع البشري. وهي نقطة بداية ثانية ومهمة في استشراف مستقبل أفضل للوطن العربي.

و ـ والمستقبل الأفضل للوطن العربي، بدوله وشعوبه ومجتمعاته، ليس المشهد الأول، ولكنه المشهدان الثاني والثالث. وقد ألمحنا وصرحنا في حديثنا عن المشهدين الأخيرين إلى أن قيادة الخلايا والقوى الحية المذكورة هي من التنظيمات الحديثة للمجتمع المدني، وهي القادرة على وقف التدهور الذي ينطوي عليه المشهد الأول، وهي القادرة على انتشال الوطن العربي تدريجياً إلى المشهد الثاني (التنسيق والتعاون والتجمعات الاقليمية)، أو بتحوّل جذري إلى المشهد الثالث (الوحدة العربية الاتحادية).

ويبقى السؤال: من هي بالتحديد هذه الخلايا والقوى الحية التي يمكن أن تقود عملية وقف التدهور وانتشال الوطن العربي من وهدة المشهد الأول، والانتقال به إلى المشهد الثاني أو الثالث؟ وربما أهم من ذلك، أي رؤية وأي استراتيجية ينبغي لهذه القوى أن تتسلّح بها، وتعبىء الجماهير بواسطتها، وتتعامل مع متغيرات النظامين الإقليمي والدولي من خلالها؟

إن شريحة أو أخرى من شرائح الطبقة الوسطى الحديثة هي التي قادت دائماً مسيرة

النضال العربي منذ عصر النهضة، بدءاً من النصف الثاني من القرن الماضي. وليس هناك من سبب يوحي بأن ذلك ستيغيّر خلال فترة الاستشراف، بل إن هناك ما يثبت تزايد الوزن النسبي والفاعلية لهذه الشرائح في المجتمع عبر هذه الفترة.

لقد قادت الشريحة العليا من هذه الطبقة الوسطى مسيرة النضال من أجل الاستقلال والديمقراطية في فترة ما بين الحربين، وفي السنوات الأولى من عهد الاستقلال. ولكن رؤيتها الليبرالية الصرفة حجبت عنها ادراك تداعيات المسألة الاجتماعية، وما انطوت عليه من حرمان نسبي لبقية شرائح الطبقة الممتدة تحتها، والحرمان النسبي والمطلق لطبقتي الفلاحين والعمال. لذلك احتقنت هذه الفئات المحرومة وتحالفت وتمرّدت أو ثارت على النخب الحاكمة في الخمسينات والستينات. وكانت تلك هي حقبة الانقلابات العسكرية والثورات الشعبية في عدد من الاقطار العربية الرئيسية، على نحو ما رأينا. وحلت نخب حاكمة جديدة من الطبقة المتوسطة نفسها، ولكن من شرائحها الوسطى والدنيا، ووضعت المسألة الاجتماعية والمسألة القومية في قمة اهتماماتها. ثم كان انتكاس هذه النخب، حتى في مجالات كانت قد حققت فيها انجازات ملموسة في بداية توليها السلطة.

ورغم هذا، فهنا يفيد تماماً ما توصلنا إليه في استشراف المستقبل العربي، فما تم بالعقود القليلة السابقة، وما يتوقع مع استمرار مسيرة المشهد الأول، يعني تآكل التكوينات الاجتماعية التقليدية.

والآفاق التنموية والتقنية المتوقعة في المشهد الأول، وربما في المشهد الثاني، لا تمهد الطريق امام طبقة عاملة متبلورة ومتمايزة، بل ان دور ما نسميه تقليدياً الطبقة العاملة في علاقات الانتاج لا بد أن يؤدي مستقبلاً إلى تمييع الفروق بينها وبين ما نسميه تقليدياً جزءاً من الشرائح الوسطى.

وما بين الموقع والموضع والارث التاريخي، وفي ضوء الممارسات المتوقعة للشركات دولية النشاط، ومحدودية الموارد العربية، فإن بروز طبقة رأسمالية عربية متمايزة، تحكم بلا تحالفات مع الفئات الأعلى من الشرائح الوسطى، هو أمر مشكوك فيه.

لذلك، فمن الأرجح أن تأتي النخب البديلة التي ستقود التغيير مرة أخرى من صلب الطبقة الوسطى الحديثة. ولكنها لا بد أن تأخذ في صياغة رؤيتها الجديدة دروس انتكاس الحقبة الليبرالية (اهمال المسألة الاجتماعية والمسألة القومية)، ودروس انتكاس الحقبة القومية الاشتراكية (اهمال الديمقراطية وحقوق الانسان والاصالة الحضارية). وهكذا فإن التحدي المطروح على هذه النخب البديلة أن تصوغ رؤية تأليفية توائم بين كل المطالب الشعبية التي اختمرت في الضمير العربي والعقل الجماعي القومي خلال السنوات المائة الأخيرة. بتعبير آخر

لا بد لهذه الرؤية أن تنأى موضوعياً عن «المقايضات» الزائفة. أي أن تكون وحدوية التوجه، بقدر ما تراعي الخصوصيات القطرية والمصالح المشروعة للتكوينات غير العربية. وأن تكون مع العدالة الاجتماعية، بقدر ما تراعي أهمية المشاركة السياسية والديمقراطية. وليس في هذه الرؤية التأليفية ما هو «تلفيقي» مصطنع. فالطبقات العاملة والدنيا مثلاً، التي رُفعت الاشتراكية باسمها وضحي بالديمقراطية السياسية من أجلها، هي أول من قاسى حينما انتكست مسيرة النخب الاوتوقراطية التي رفعت هذه الشعارات، أو حينما غيّرت هذه النخب نفسها من تحالفاتها بعد مدة وانحازت إلى الطبقات العليا في المجتمع. ولو كانت الطبقات العمالية والفلاحية قد نُظمت سياسياً ونقابياً في فترة التحول الجذري في الخمسينات والستينات، لما انتهى بها الأمر الى الوضع الضعيف والمهترىء الذي وجدت نفسها فيه خلال السبعينات والثمانينات، ولما وقفت عاجزة وهي ترى المكاسب التي حصلت عليها في العقدين السابقين تُقوض أو تُسرق منها أمام عينيها، ولا حول لها ولا قوة.

وفي رأينا أن الوقت الحالي يشهد بالفعل إرهاصات وخطوات لصياغة مثل هذه الرؤية التأليفية الجديدة. ان صياغة هذه الرؤية التأليفية بين أهداف النضال العربي ـ في الوحدة والعدالة والتنمية والديمقراطية والاستقلال والتجدد الحضاري ـ هي ما يعبر عنه احياناً باسم «المشروع الحضاري العربي الجديد». وصياغة هذا المشروع بلغة تفهمها الجماهير هي شرط ضروري لكي تكتسب النخب البديلة مصداقيتها. ولكنه شرط غير كاف. وتأتي متطلبات الكفاية من قدرة هذه النخب البديلة على تجسيد عناصر المشروع الحضاري الجديد في ممارساتها وفي سلوكها العام، وفي ربط عناصر هذا المشروع بمحددات المستقبل ومعطياته المتغيرة. فهل هذا ممكن؟ وهل يضيف استشراف المستقبل العربي لامكانية تحقيق ذلك؟

ز ـ اضافة إلى التقدم لصياغة مشروع حضاري لنهضة الوطن العربي وبروز ارهاصات فكرية تستهدف ما أثرناه حول استيعاب دروس الماضي، تتوافر لدينا الآن خمائر للتنمية المجتمعية، وبؤر متفجرة تعمل كدوافع ومحفزات في اتجاه الوعي بضرورة التغيير. كل هذه الخمائر والبؤر أشرنا إليها عبر وثيقتنا هذه، وقد يكون من المناسب هنا حصرها:

من خمائر التنمية المجتمعية، لدينا:

ـ انتشار اوسع للتعليم في مناطق ووسط شرائح كانت محرومة منه تاريخياً؛

ـ حركة أوسع للبشر عبر الحدود والقطاعات والاقاليم، وحراك اجتماعي واسع عبر سلم الشرائح الاجتماعية؛

ـ احتكاك أوسع ببلدان ومجتمعات وثقافات أكثر حركية في اللحظة الحالية؛

ـ أنشطة تصنيع وميكنة واتمتة، اتسعت وامتدت إلى مواقع جديدة للمرة الأولى؛

ـ خبرات مقارنة، سواء في التعاون مع قوى خارجية، أم في اختبار طبيعة حكم نخب مختلفة، تقليدية ومعاصرة؛

ـ تحطم بعض مظاهر القبلية والأسرية الممتدة أمام ما سبق من تغيرات سريعة؛

ـ رأي عام عالمي متنام، يستطيع أن يعطي أحياناً دعماً للقوى المحلية؛

ـ فشل تجارب «التحديث» التي انبنت على إنكار التمايز الحضاري والمقدرات الخاصة للشعوب؛

ـ موارد طبيعية متنوعة من منظور قومي، وناقصة من منظور قطري، وينطبق مثل ذلك أيضاً على واقع القوة العسكرية العربية؛

ـ حجم نسبي متنام للسكان العرب على الساحة العالمية، وحجم نسبي متزايد لرصيد العرب في بعض الموارد الاستراتيجية.

وكطبيعة الأمور، فلكل من هذه الخمائر إيجابياته وسلبياته. ويتوقف طغيان أي من الإيجابيات أو السلبيات على الآخر، على شكل توظيف مكونات هذه الخمائر من أي في مشاهد المستقبل المختلفة.

ومن البؤر المتفجرة، لدينا:

ـ تزايد الاستفزاز الإسرائيلي، وتقدم المشروع الصهيوني عبر مداخل عديدة للوطن العربي؛

ـ استمرار الصراعات الدموية مع بعض دول الجوار، وفيما بين الأقطار العربية نفسها، إضافة إلى الحروب الأهلية. ذلك مع تزايد اقتناع المفكرين بأن أغلب ما يجري كان يمكن حصره والقضاء عليه إذا توافرت الإرادة العربية والموقف العربي الموحد؛

ـ ملامح لانحسار الحقبة النفطية مع بعض مساوىء آثارها في تمييع موقف المواطن والمثقف العربي، وضياع الحلم في الثروة السريعة لدى البعض؛

ـ مصاعب التقدم في التنمية الزراعية والصناعية والخدمات الاجتماعية، مع قيود التمويل والموارد الطبيعية، وتراكم الديون، ومصاعب تسويق المنتوجات العربية؛

ـ استحالة توفير فرص كافية للعمل الحقيقي في أغلب الأقطار العربية إن لم يكن كلها، مع ما يسود من توجهات للتنمية ارتبطت باختيارات معينة للنخب الحاكمة؛

ـ تصاعد موجبات الهروب والاكتئاب الجماعي والرفض بين الشباب، ارتباطا بعدم توافر المشروع السياسي الشامل، وبتغلغل الثقافات وقيم الاستهلاك والحياة غير المناسبة، وبتهاون

الدولة القطرية أمام التحديات الخارجية، ونتيجة للإحساس بتهديد الهوية الخاصة؛

ـ تنامي قوى اقليمية عديدة قريبة من الحدود العربية، ومتنافسة مع الوطن العربي في الأهمية بالمحافل الدولية؛

ـ تصاعد أزمات البيئة والغَذاء والطاقة على المستوى العالمي، الأمر الذي يهدد استمرار الأداء الاقتصادي المتواضع لبعض الأقطار العربية؛

ـ استمرار تعايش نظم عربية، مشتركة في حدودها، تسمح بتفاوتات كبيرة جداً في حظ أفراد كل منها من الثروة، وكذلك استمرار تردي توزيع الدخل ببعض الأقطار؛

ـ ما ارتبط ببعض مما سبق من تركيز في المدن، وما آلت إليه هذه المدن وما سوف تؤول إليه؛

ـ الأخطاء المتكررة للاستعمار الجديد في ممارساته التي تتجاهل واقع الإحساس القومي العربي، وتتجاهل مدى شرعية بعض النخب الحاكمة وسط الجماهير، وكذلك تكرر إهانات الدول الكبرى للنخب الحاكمة في بعض الحالات حيث يمكن أن يتحقق الالتحام، على الأقل بشكل مؤقت، بين الجماهير والنخب من منطلق الكرامة وعزة النفس؛

ـ ومن كل ما سبق، يتولد الإحساس المتنامي لدى القيادات المدنية والحكومية بواقع تفريط النخب في أمن أبنائها وتقاليدهم وقيمهم وربما في حياتهم أيضاً.

وكطبيعة الأمور أيضاً، فإن الكثير سوف يتوقف على كيفية توظيف أي من هذه البؤر والمحفزات في صياغة مستقبل أفضل للوطن العربي.

ثالثاً ـ دروس التجربة

١ ـ **فائدة الاستشراف**. إن الفائدة الحقيقية من الاستشراف هي تأصيل الوعي بمعطيات المستقبل واحتمالاته، وتقديم معلومات حوله لواضعي البرامج والاستراتيجيات ومتخذي القرار الحاليين. أما المستفيد الأكبر من استشراف المستقبل العربي، فهو المعني بتعديل المسيرة الحالية لوطنه، والذي يحتاج إلى اختبار مقولاته وبرامجه في ضوء نظرة مستقبلية. وفريق مشروع «دراسة استشراف مستقبل الوطن العربي» يتمنى أن تؤدي هذه الوثيقة إلى مزيد من الحوار بين الاتجاهات والقوى العربية المختلفة، والانتقال من الاختلاف حول قراءة الماضي، إلى حوار بين راكبي القارب الواحد حول رؤى المستقبل. ولا يدّعي الفريق أن جميع هذه الرؤى قد غابت عن الفكر والعمل العربيين؛ إن ما يود التأكيد عليه هو أنها لم تسيطر على الأدوات اللازمة للتعامل مع المستقبل تعاملاً موضوعياً، وأنها لذلك كثيراً ما خلطت بين الحلم والإرادة، وبين الشروط اللازمة وتلك اللازمة والكافية. فكان لا بد لذلك من دراسة تردُّ الحوار إلى إطاره

السليم. وأوضح ذلك أن هناك جانبين متلازمين لهذا الحوار، وأن كلاً منهما لا بد أن يستند إلى معالجات علمية وموضوعية للاستطلاع والاستكشاف:

الجانب الأول، هو حوار بين المفكرين، يأخذ الاستطلاع فيه بمنهجية جديدة هي منهجية الاستشراف، التي توضح مضامين الطموحات والأهداف.

والجانب الثاني، هو حوار بين المدبرين، يأخذ الاستطلاع فيه ناتج الاستشراف ليتخير منه ما يتفق مع ما يستهدفونه من تغيير، ويحركونه في بدائل لا تسعى إلى المقارنة بين الأهداف والغايات، ولكن في بدائل تستكشف أفضل الطرق والاستراتيجيات لبلوغها. وخلال هذا الحوار الأخير يستمر عطاء الحوار الأول، لأن الاستشراف في رأينا هو عملية مستمرة، ليس بحكم حركة الزمن وما يأتي به من تغيرات وتطورات فقط، بل وأيضاً لأن ما ينطوي عليه من شمولية وترابط بين فروع المعرفة، جعله يبشر بمولد منهج علمي جديد ثبتت ضرورته لتفهم حركة المجتمعات البشرية والسيطرة عليها. وسوف نعرض للجانب الثاني من الجانبين المذكورين في القسم التالي، لنركز في هذا القسم على الجانب الأول، بادئين بنوع من مراجعة النفس يجريها الفريق بعد أن خاض التجربة وعاشها، يطورها ويتطور فكرة معها، يخطط لها ثم يعيد التخطيط، ليدرك ما أمكن إدراكه، ويأمل في تدارك ما فاته إدراكه. إنها صيحة يطلقها إلى الأخوة والزملاء، بعد أن خرج من التجربة مؤمناً أكثر من أي وقت مضى بأهمية ما عليه أقدم، وبمحدودية ما مكنته موارده من أن يقدم.

٢ ـ ضرورة الاستشراف. لن نعيد هنا ما ذكرناه في القسم الأول من هذه الوثيقة حول الاعتبارات التي تجعل من استشراف مستقبل الوطن العربي ضرورة تمليها تطورات الحياة البشرية بوجه عام، وما آلت إليه أوضاع هذا الوطن على وجه الخصوص، وتلك التي تجعل هذه الضرورة واجباً على مفكري هذا الوطن، ليتدبروا به شؤونه، متخلصين من الرسالات المغرضة التي تلقى إلى أبنائه من خارجه. فلعل القارىء قد لمس من استعراضه للفصول السابقة مدى تلك الضرورة، ومقدار ما تضيفه إلى الوعي العربي.

ما نود أن نضيفه هنا هو أحد الدروس التي استوعبها الفريق من قراءته للتجربة العربية، ومن محاولاته تبين مجالات الحركة التي يمكن أن تتجه إليها على مدى العقود الثلاثة المقبلة. أول هذه الدروس، هو أن المجتمع العربي، كغيره من مجتمعات ما يعرف بالعالم الثالث، وقد نشأ فيه منذ مطلع هذا القرن تيار تحرري تجاه استعمار باغ سافر، فتبلورت تصوراته حول كيفية إدارة الصراع مع الاستعمار الذي سيطر عليه من خارجه. لكنه وجد نفسه فجأة في مواجهة واقع جديد هو الصراع مع النفس، ولم يكن مهيأ ومعبأ للتعامل معه... لأنه انطوى على نوع من التعامل مع مجهول، زادت من غموضه سرعة انتقال قوى الاستعمار إلى أساليب جديدة تحولت به إلى ما أصبح يعرف بالاستعمار الجديد. وأسهمت حركات التحرير ذاتها في هذا الغموض، لأن

سرعة توالي نجاحاتها أحدثت تغييراً شبه مفاجيء خلال العقدين التاليين لنهاية الحرب العالمية الثانية في المسرح الدولي، إذ حشرته بعدد كبير من دول حديثة العهد بالاستقلال، فهي ما زالت بعد في دور التكوين تحتاج من المتعامل معها إلى جهد كبير لتحسس قواها وتلمس اتجاهاتها. وتزامنت هذه التطورات مع ثورة المعلومات والاتصالات التي ترتب عليها تعرض المجتمعات والدول الناشئة لكم هائل من التيارات الخارجية لم يكن مألوفاً لها من قبل. ومضت هذه الثورة في المعلومات والاتصالات تمتد أفقياً ورأسياً، تجتاز حدود المكان وحواجز المعرفة في آن معاً، لتباعد الحاضر عن الماضي ،وتغلف المستقبل بحجب جديدة تجعل التعامل معه يختلف اختلافاً بيناً عن الفكرة البريئة القائمة على مجرد إزاحة المستعمر وإعلاء الإرادة الوطنية. ومن هذا المنطلق، فإن قضية الحكم الوطني ليست هي التعامل مع مواريث الماضي بل التصدي لنذر المستقبل .وبالمقياس نفسه لم تعد مشكلة الوطن العربي هي مجرد القضاء على عوامل الفرقة التي بثتها قوى الاستعمار وذلك بإقامة دولة الوحدة، بل هي رسم الخطى التي تسير بها هذه الدولة في دروب حافلة بالألغام. وهكذا أصبحت المهمة الأولى للحكم الوطني التحرري، أقطرياً كان أم قومياً، تتجاوز معالجة أخطاء الماضي إلى كيفية التغلب على تحديات المستقبل.

بناء عليه فإن تأمل واقع الأمة العربية وتجارب مجتمعاتها وأقطارها أكد الحاجة إلى استشراف المستقبل، للتعرف على ما يحفل به من متغيرات، ولمناقشة المسارات البديلة للحركة. ويشعر الفريق أن اختياره للمحاور التي أقام البحث حولها كان اختياراً صائباً، مكنه من معالجة العوامل الحاكمة لتلك المسارات، ومكنه كذلك من تناول القضايا المستقبلية للوطن العربي بدرجة من المصداقية تفوق تلك التي انطوت عليها معظم النماذج العالمية التي سعت إلى استشراف مستقبل العالم ومناطقه المختلفة، سواء في ذلك النماذج التي بنيت في الغرب الصناعي أم بجهود مدارس تبنت قضايا الدول النامية، وهكذا يشعر الفريق بارتياح إلى صدق توقعاته في ناحيتين:

الأولى، ضرورة إجراء الاستشراف في هذه المرحلة من تاريخ الأمة العربية.

والثانية، صحة ما ذهب إليه الفريق من حيث الجوانب التي تخيرها لمقاربة الاستشراف، والتي اهتمت بالأبعاد المجتمعية أكثر من الظواهر المادية التي يؤدي التركيز عليها إلى تقديم تعامل البشر مع البيئة على تعاملهم مع بعضهم البعض، بما يطمس حقيقة التفاوت والصراع بين الشمال والجنوب، أويحيل جهود الجنوب للانسلاخ من قبضة الشمال إلى نمط مختلف للتعامل مع موارده عما تفرضه حضارة الشمال.

٣ ـ إعادة قراءة الماضي. ويشعر فريق الدراسة أنه استطاع أن يجلو لنفسه الكثير من كوامن الأمة العربية وما تطويه صدور أبنائها من قدرات عبر قرون طويلة، من خلال زيارة واعية للتاريخ. والدرس المستفاد من التجربة، هو أننا نستطيع أن نجني من قراءة التاريخ بمنظار المستقبل ما

يفوق ما حصلناه من استقصاء أحداث الماضي بالعيش في أجوائها. ونحن لا ننكر الفائدة العلمية لمثل هذا الاستقصاء، غير أن مجرد الغوص في أعماق الماضي لا يمكّننا من التحليق مباشرة في آفاق المستقبل، حيث تبقى دائماً حلقات مفقودة في حاجة إلى صياغة، ومن دون هذه الحلقات يجد الباحث نفسه مضطراً إلى انتزاع دورات متكاملة للحركة السابقة، وفرضها على واقع جديد لا يتوافق مع جميع المعطيات التاريخية التي صاحبت تلك الدورات وصاغتها بما لها وما عليها.

إن هذا المنهج الأخير يفترض أن «التاريخ يعيد نفسه» وهو افتراض غير سليم. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التعامل مع المستقبل بمعطياته التي كثيراً ما لا تجد لها سوابق في الماضي، لا يصح إذا كان يقوم على افتراض أن المستقبل منبت الصلة بالماضي. لذلك كانت المهمة التي تصدى لها فريق الدراسة هي التعرف على معطيات المستقبل وما ينطوي عليه من احتمالات، ثم العودة إلى التجربة التاريخية بعطائها الثري، ليستخلص منها تلك المعالم أو الجدليات التي حكمت حركة المجتمع العربي، ويتبين كيف استجاب بها هذا المجتمع لما واجهه من أحداث ومتغيرات. ويعترف الفريق أنه وجد لزاماً عليه أن يعيد قراءة التاريخ مرات ومرات سواء بجهود أعضائه، أم من خلال حوارات أجراها مع مفكرين عرب، لهم دراياتهم الخاصة بالتاريخ العربي، ولهم تفسيراتهم الذاتية له، ولكنه سعى إلى أن يجتذبهم معه إلى مواقف مستقبلية ليتدبروا كيفية مواجهتها بالرجوع إلى التجارب التاريخية كما يرونها.

ويشعر الفريق أنه قد آن الأوان لأن يحل هذا المنهج المستقبلي لقراءة التاريخ محل المنهج الماضوي الذي كان له أثران سلبيان خطيران على الفكر العربي:

ـ **الأول**، هو تبديد جانب كبير من جهود المفكرين في خلافات حول الماضي، دون أن يكون لهذا بالضرورة انعكاس مباشر على فهم الحاضر أو تصور المستقبل.

ـ **والثاني**، هو ضآلة إسهام ذلك الفكر في الدراسات المستقبلية، وترك الساحة لآخرين يرسمون للوطن العربي مستقبله بعيداً عن مشاركة أبنائه.

ويأمل الفريق أن تتواصل أعمال المفكرين العرب باتجاه تعميق الدراسات المستقبلية، وتعزيزها بجهد أكبر حجماً وأكثر تنظيماً لإعادة قراءة تاريخ الوطن العربي بالمنظار المستقبلي، تقديراً منهم لأن يؤدي ذلك إلى جلاء كثير من الصدأ الذي كاد يغيّب الجوهر الحقيقي للحضارة العربية والذي يكاد يطمس الكثير من العقول التي تناست وعيها لتعيش بفكر السلف. وسوف يكشف ذلك عن العوامل التي جعلت تلك الحضارة على ما كانت عليه، والتي مكنتها من التواصل عبر فترات الانتكاس ورغم الغزوات العسكرية والثقافية التي تعرضت لها الأمة العربية.

٤ ـ **أهمية الحوار بين المفكرين**. كان من الواضح منذ البداية أن دراسة من هذا النوع تتطلب

جهود فريق تتكامل تخصصاته، بحكم تنوع الخبرات التي كان لا بد من توفيرها لتغطية الجوانب المختلفة التي تتعرض لها الدراسة. وقد أثبتت تجربة الفريق أن الحوارات التي دارت بين أفراده لم تساعد فقط في تحقيق ذلك التكامل، بل أنشأت نوعاً من التداخل والتواصل بين التخصصات المختلفة، وأقامت جسوراً قوامها ارتضاء الفريق منذ البداية الأخذ بمنهجية تراعي الشمول الذي اعتبرته ركناً مهماً من أركان العمل الاستشرافي. وقد عزز هذه المنهجية قيام الفريق بعقد لقاءات وطرح استقصاءات على عدد من المفكرين العرب، أثمرت بتزويد الدراسة برؤى مختلفة، حاول الفريق أن يعرضها مهما كانت بعيدة عن اقتناعاته الذاتية، شريطة أن تكون مستوفية للأسس التي التزم بها في تناوله لموضوعات الدراسة. ومن هنا كان للفريق أن يصف نفسه بالسعي إلى مراعاة الحياد، ليس بمعنى حرمان نفسه من اتخاذ موقف محدد من التطورات الاجتماعية التي أظهرتها البدائل المختلفة، أو من الالتزام بالبدائل الرئيسية لمشاهد المستقبل، وإنما بالسماح لآراء المفكرين الذين أسهموا بآراء أضافت أبعاداً أخرى إلى تلك المشاهد، بما في ذلك تشخيص بعض المشاهد الفرعية. ويرى الفريق أن مثل هذا الحوار يجب أن يستمر، شريطة أن يجري في إطار المواصفات الرئيسية للمنهج الاستشرافي.

٥ ـ **ضرورة النظرة الشمولية.** ومن أهم هذه الأسس، الالتزام بمبدأ الشمولية، وتجنب الاختلافات التي تترتب على المعالجات الجزئية. فمن الممكن أن يقوم باحث ديمغرافي بإجراء دراسات متعمقة، مستخدماً أساليب تثبت صلاحيتها العلمية، لإجراء تنبؤات أو بناء مشاهد بديلة للتطورات الديمغرافية لقطر معين أو لمجمل الوطن العربي. وهو في هذا يستخدم في الغالب عدداً من المتغيرات وأنواعاً من النماذج التي تصل إلى أدق التفاصيل في هذا المجال. وهو في الأغلب سوف يصل إلى نتائج تختلف بقدر ما عن تلك التي تتوصل إليها الدراسة الاستشرافية في بعض أو كل مشاهدها. غير أن هذا لا ينهض بالضرورة كدليل على سلامة أو خطأ أي من المنهجين فأياً كان التدقيق الذي يتوافر للمتخصص في جانب جزئي من جوانب الدراسة المجتمعية، فإن النظرة الجزئية تنطوي، صراحة أوضمناً، على افتراض «ثبات الاشياء الأخرى على حالها»، وهو أمر يستحيل قبوله. ويكفي أن نذكّر بما تشير إليه العلوم المجتمعية من مخاطر تعميم نتائج نظريات التحليل الجزئي، قبل إعادة اختبار صحتها من خلال أدوات التحليل الكلي. وإذا كان التحليل الجزئي يعين الباحث على شمول قدر أكبر من التفاصيل، فإن التحليل الكلي ينتقي من هذه التفاصيل أهمها ليستطيع تغطية نطاق أوسع بقدر يمكن السيطرة عليه من المتغيرات والعلاقات.

ويرى الفريق أن من أهم نواتج المنهج الاستشرافي، الإسهام في إيجاد هذه الرابطة بين النظرتين الجزئية والشمولية. وهو لا يدعو جميع المفكرين والمتخصصين إلى التخلي عن الدراسات الجزئية التي يستطيعون من خلالها أن يضيفوا الكثير إلى المعرفة الإنسانية، ولكنه يدعوهم في الوقت نفسه إلى اختبار نتائج دراساتهم الجزئية بالأدوات الشمولية، التي يرجى لها

أن تطور من خلال محاولات كتلك التي قاد إليها الجهد الاستشرافي.

٦ - تفهم الزمن النسبي. أشرنا في بداية هذه الوثيقة إلى أن الزمن النسبي يجب أن يكون مفهوماً متفقاً عليه، وإلى أنه ينبغي ألاّ نسلم فكرنا لـ «الزمن الموضوعي» على نحو يسلمنا إلى نوع من القدرية. وقد أعان هذا المفهوم على معالجة قضية بالغة التعقيد، وهي كيفية الوصول إلى لحظة فتح الستار عن كل من المشاهد البديلة. فلو أننا التزمنا بالزمن الموضوعي لكان معنى هذا أن بعض المشاهد قد يتأخر ظهوره إلى تاريخ ربما يتجاوز فترة الاستشراف ذاتها. وهكذا تفقد المشاهد صفة «البديلة»، وهو ما قد يعني أنها في الأغلب مشاهد متعاقبة على النحو الذي يفرضه زمن موضوعي يترك الأمور تسير وفقاً للمشهد الاتجاهي فترة ما، لتنشأ عوامل تستدعي المشهد الثاني الإصلاحي، إلى أن يثبت أنه لا يزال دون الطموحات، فتحدث حركة نحو المشهد الثالث التغييري الجذري. إن هذه النظرة ليست من الاستشراف في شيء، إذ هي أقرب إلى التنبؤ. وهكذا فقد أعاننا الأخذ بالمفهوم النسبي للزمن على وضع مواصفات للحظات بدء كل من المشاهد البديلة، رغم تفاوت احتياجات كل منها للاعداد له. وهكذا أمكن السماح للمشاهد بأن يتحرك ابتداء من لحظة زمنية محددة أقرب مما يسمح به الواقع الحالي للتطور.

وخلال الحركة المستقبلية، يمكن أن يأخذ الزمن الموضوعي فرصة أكبر للظهور. ومع ذلك فإنه لا يفرض نفسه مستقلاً عن الإطار الاجتماعي الذي تجري فيه الحركة. كذلك فإنه قد يجد سنداً للظهور، حيث ان الحركة في مشهد أو آخر قد تقودنا إلى مواقف لا تمت إلى التجارب السابقة بصلة. وهنا كان لا بد من الأخذ بأحد مرجعين أو كليهما؛ وهما القياس على تجارب تاريخية لمجتمعات أخرى إذا ما كانت تلك التجارب تقارب في الأطر المحيطة بها تلك التي يتعرض لها المشهد موضوع الدراسة، أما المرجع الآخر فهو الحدس والتخمين، اللذان يمثلان اجتهاداً في تعديل مسارات التجارب السابقة على نحو يشعر الباحث أنه يقربها من تلك التي يجتازها المشهد في فترة زمنية معينة.

٧ - دور النمذجة. اعتمد الفريق منذ البداية أسلوباً يعتبر النمذجة أحد مدخلات الدراسة، الأمر الذي أعفاه من التخلص من القيود التي قيدت معظم النماذج العالمية، وفرضت عليها أن تعطي نتائج في حدود تبدو كما لو كانت معينة سلفاً. كذلك فإن هذا سمح للدراسة بأن تتوسع في محاور أخرى غير النمذجة. كما أنه أفسح مجالاً للمضي في الدراسة دون اشتراط استكمال الترابط بين النميذجات التي تم تكوينها لكي تعمل كما لو كانت أجزاء من نموذج شامل. ويود الفريق أن يشير إلى عدد من الملاحظات التي استفادها من هذه التجربة:

- الملاحظة الأولى، هي أن المنهج المشار إليه أعلاه حقق عدداً من المزايا كان من أهمها التوفيق بين الأساليب الكمية والتحليلية دون طغيان أحدهما على الآخر.

- كما أنه حرر نتائج الدراسة من التقيد بنتائج كمية تختلف درجة اعتمادية البيانات

المستخدمة في الوصول إليها.

ـ وساعد في التخلص من القيود التي تفرضها النماذج القياسية، والتي تحصر الحركة المستقبلية في النطاق الذي تمليه التجربة التاريخية الحديثة (بحكم قصر الفترات التي تتوافر عنها البيانات)، وكذلك من الافتراضات التعسفية التي يتزايد وزنها في النماذج الكمية التي تبنى بمنهجية تحليل الأنساق، على نحو ما أثبتته كثير من النماذج العالمية التي بنيت وفقاً لهذا الأسلوب.

ـ وقد استخدم أعضاء الفريق النميذجات التي زودهم بها محور النمذجة في بلورة معالم لحظات انفتاح الستار للمشاهد المختلفة. وقاد هذا إلى إعادة قراءة التجارب التاريخية في ضوء هذه المعالم. ويعترف الفريق أن هذا الجانب من جوانب الدراسة قد أضاف الكثير إلى قدرتهم على تناول المحاور المتخصصة، وانعكس بالتالي على درجة الترابط بين هذه المحاور. ويكفي أن نشير إلى مدى التعديلات التي طرأت على تصوراتهم الأولية التي طرحوها عند إعداد اطار الدراسة، والتي ابتعدت بعدد من جوانب النتائج النهائية عن تلك التصورات.

ـ غير أن الفريق يشعر بأن قصور الموارد المتاحة عامة عن المضي في هذا الاتجاه خطوات أبعد، بحيث تجري العودة إلى محور النمذجة بالقدر نفسه من الكثافة والانتظام خلال تحريك المشاهد بعيداً عن نقاط البداية.

بعبارة أخرى فإن المنهجية لم تكن مصممة بحيث يلعب فيها النموذج الدور الرئيسي، لتأتي الدراسة في شكل نموذج متكامل يقود حركة المشاهد واستخلاص نتائجها. غير أنها كانت تفترض أن يتم الاحتكام إلى النمذجة في نقاط أكثر تعدداً مما أمكن تحقيقه فعلاً. ولعل هذا الجانب يمكن تداركه مستقبلاً عندما تتوافر الموارد اللازمة.

٨ ـ **اختيار المشاهد.** تذهب جهود استشرافية عديدة إلى محاولة بناء نماذج مفتوحة بعض أطرافها، لتسمح للمستخدم لها بأن يغلق هذه الأطراف بافتراضات يختارها، ليرسم بذلك بدايات مشاهد يختبر ناتجها. غير أن هذا يعني في الغالب أن يتولى النموذج بعد ذلك تحديد حركة المشهد الذي يريد اختباره. غير أن هذا يعني ضمناً أن يرتضي الفريق دوراً للنموذج يفوق ذلك الذي حدد له.

لذلك فقد اختار الفريق منهجاً مختلفاً هو الاتفاق منذ البداية على عدد محدود من المشاهد البديلة التي يمكن للمحاور المختلفة أن توفيّها حقها من البحث خلال الأجل المحدد للمشروع، على أن يتحقق الترابط من خلال الاحتكام إلى محور النمذجة على النحو المذكور أعلاه.

أما المنهج الثالث، والذي يتطلب جهداً أكبر، والذي كان من المتعذر البدء به مباشرة،

فهو انشاء عدد من المسارات المختلفة تتفاعل فيها المحاور المختلفة وتترابط من خلال النمذجة، يتميز كل منها بخصائص محددة ويقود كل منها إلى أحد المسارات الأخرى إذا ما أدى إلى نتائج بعينها وفقاً لما تكون عليه نقاط البدء. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي مسار معين إلى نتائج معينة في لحظة ما تحرك قوى خارجية إلى التعامل مع الوطن العربي على نحو محدد. عندئذٍ تنتقل الحركة إلى مسار آخر يبدأ بافتراض حدوث هذا النوع من التعامل ولكنه يتوقف في نتائجه على ما تكون المتغيرات المحلية قد بلغته من قبل. وبذلك يحصل المستخدم على مجموعة متكاملة من الأدوات التي تمكنه من بناء مشاهد بديلة، يختار ويقرر من خبرته الخاصة النقاط التي يتعين فيها الانتقال من مسار إلى آخر. وميزة هذا الأسلوب أنه يقترب بدرجة أكبر من احتياجات الباحث الذي يريد اختبار بعض الافتراضات التي يبنيها من واقع دراسات متخصصة (جزئية) يجريها، أو بناء على رؤيته الخاصة لاحتمالات مستقبلية معينة، أو كنتيجة لبروز عوامل جديدة لم تكن مأخوذة في الحسبان، كتطور الصراع العربي الإسرائيلي على نحو معين، أو انتهاء حرب الخليج في تاريخ معين. وواضح أن هذا يتطلب أن تغطي المسارات المشار إليها عدداً كبيراً من الاحتمالات، ومع ذلك فإنها تظل قاصرة عن تغطية كل الاحتمالات التي يخبئها المستقبل. وبهذا التصور فإن هذا المنهج يكون أقرب إلى احتياجات المخطط الذي يواجه نقاط بدء محددة ويسعى إلى اختبار بدائل مستقبلية للحركة، أي رسم مشاهد بديلة انطلاقاً من نقطة البدء نفسها، تختلف من حيث القرارات التي يمكن أن يتخذها، وتسعى إلى تفادي محاذير يرى ضرورة تجنبها. غير أن هذا يقود إلى دراسة من نوع آخر، تستخلص من نتائج الدراسة الحالية ما يعينها على بناء تلك المسارات.

رابعاً: وماذا بعد. . . ؟

إذا الشعب يوماً أراد الحياة ... فلا بد أن يستجيب القدر
ولا بد لليل أن ينجلي ... ولا بد للقيد أن ينكسر

هذه أبيات لأبي القاسم الشابي، طالما رددناها كأطفال وفتيان في المدارس العربية من المحيط إلى الخليج. وقد ألهمت هذه الكلمات جيلاً عربياً كاملاً خلال حقبة النضال ضد الاستعمار السافر في فترة ما بين الحربين العالميتين. وربما لم تستثر هذه الأبيات، فينا أو في جيل قبلنا، غير مشاعر الحماسة والتصميم. ولكن استقراء تاريخنا وتاريخ شعوب ومجتمعات غيرنا، يفيد أن التاريخ ليس فيه حتميات ولكن فقط ينطوي على احتمالات، وان مرحلة التردي التي يعيشها الوطن العربي في العقدين الأخيرين ليست قدراً عربياً نهائياً. إنها مرحلة قد تطول أو تقصر وهي مرحلة قد تؤدي إلى ما هو أسوأ منها بكثير، أو إلى ما هو أخطر منها بكثير. هذه احتمالات وليست حتميات.

وما حاولته دراسات مشروع استشراف المستقبل للوطن العربي هو أن تجتهد، بكل ما

أوتي أصحابها من معرفة وموضوعية، في استجلاء هذه الاحتمالات الممكنة، وشروط كل احتمال فيها، وما ينطوي عليه كل احتمال من آليات وتداعيات، وما يترتب عليه من نتائج. وفي هذه الاجتهادات استعان من قاموا بدراسات المشروع بحكمة وخبرات غيرهم من عرب وغير عرب، وتمعّنوا في قراءة التاريخ العربي والعالمي، وحللوا الجدليات التي تحكم حركة المجتمع العربي وتنظيمه السياسي واقتصاداته وعلاقاته الاقليمية والدولية، ووظفوا أفضل المنهجيات المتاحة لهم في استخلاص دروس الماضي، وتحليل الحاضر، واستشراف المستقبل، ووضعوا خلاصة ما توصلوا إليه في هذا المجلد ومجلدات أخرى بين يدي القارىء العربي.

وقد يختلف القارىء مع بعض هذه الاجتهادات في مضمونها أو في منهجها، وقد يختلف في جزئية هنا أو جزئية هناك، أو على دقة معلومة هنا أو معلومة هناك، أو على صحة استنتاج هنا أو استنتاج هناك. ومن حق القارىء أن يختلف حول هذا أو ذاك، وقد يكون محقاً في بعض أو كل ما يختلف فيه أو عليه مما ورد في هذه الدراسات، ولكن الأهم أنه لن يختلف حول حقيقتين مهمتين:

ـ أولاهما، حقيقة أن الوضع العربي القائم هو وضع مترد للغاية ولدرجة ربما لم يسبق لها مثيل منذ حصلت دوله القطرية على استقلالها، أي خلال العقود الأربعة التي تلت الحرب العالمية الثانية.

ـ ثانيهما، ان هناك إمكانات واقعية لتغيير هذا الوضع إلى ما هو أفضل قبل أن يتحول إلى ما هو أسوأ، خلال العقود الثلاثة المقبلة.

إن الوعي بهاتين الحقيقتين، والاجماع عليهما، هو شرط ضروري لتغيير الوضع القائم إلى ما هو أفضل. ولكنه شرط غير كاف. إن شرط الكفاية هو الإرادة الإنسانية... والإرادة على كل مستوياتها، إرادتنا كأفراد وجماعات، وكتنظيمات وأحزاب ومؤسسات وكشعوب وحكومات وبلدان عربية. الوعي يسبق الإرادة وهو ضروري لها ولكنه ليس بديلاً عنها. ومن هنا مرة أخرى حكمة تلك الأبيات لشاعرنا التونسي أبي القاسم الشابي.

وإذا كان الوعي من اعمال العقل، وإذا كان العقل يغلب عليه التشاؤم أحياناً وهو يحلل ويستقرىء ببرودة وحيادية وموضوعية، فإن الإرادة يغلب عليها التفاؤل دائماً، لأنها تجسد حالة تعبئة روحية ووجدانية، لاستنفار طاقات البشر للعمل من أجل مستقبل أفضل. فالوعي بحقيقة تردي الأوضاع العربية القائمة وبمناخ الاحباط العام الناتج عن هذا التردي، لا يبرر اليأس ولا ينبغي أن يقود إليه. لقد بدأت بواكير «النهضة العربية الحديثة» في منتصف القرن الماضي. ولكن سرعان ما أُجهضت أو أُحبطت في نهاية القرن الماضي وأوائل هذا القرن بواسطة الاختراق الغربي والهيمنة الاستعمارية على مقدرات أقطار الوطن العربي. ولكن أجيالاً عربية سابقة لم

تيأس أو تستسلم لهذا الاختراق ولتلك الهيمنة. لقد قامت طلائع تلك الأجيال باستجماع إرادتها، واستنفرت إرادة الجماهير حولها، وعبأت وحشدت، وتمردت وناضلت إلى أن حققت الاستقلال في النصف الثاني من هذا القرن. وجيلنا والأجيال التالية له هي أجيال ما بعد الاستقلال. فإذا كانت مسيرة دولنا القطرية المستقلة قد انتكست، وإذا كان الاستقلال الفعلي لبعضها قد استبيح أو أفرغ من محتواه، أو إذا كانت مشكلات بعضها الآخر قد تفاقمت، أو إذا كان بعضها الثالث نفسه هو الآن مهدد في وجوده وبقائه، فإن مسؤولية جيلنا في حدها الأدنى هي وقف هذا التردي ومنع الانهيار الكامل. ومسؤولية جيلنا في حدها المتوسط هي أن يتجاوز ذلك إلى مشارف وطن عربي أكثر تضامناً وتماسكاً ومنعة. ومسؤولية جيلنا في حدها الأقصى هي أن يسلم الوطن العربي للأجيال التالية وهو متحد ومزدهر وقوي.

إن هذه المسؤولية في حدودها الدنيا أو المتوسطة أو القصوى، ليست مستحيلة ولا هي فوق طاقة البشر، ولا هي خارج حدود إمكاناتنا المادية والبشرية المتاحة التي تم توصيفها وتحليلها وقياسها في دراسات هذا المشروع.

لقد كان الهدف الأساسي من هذه الدراسات المستقبلية هو تعريف المواطن وصانع القرار العربي بهذه الامكانات والاحتمالات والمسؤوليات. وإذا كانت هذه الدراسات لم تفعل أكثر من تبصير المواطن وصانع القرار العربي بحدود الامكانات والاحتمالات والمسؤوليات، فإنها تكون قد حققت الهدف الأساسي منها كدراسات.

لقد اهتم مركز دراسات الوحدة العربية بمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، لايمانه اليقيني بأنه إذا لم يع العرب ويخططوا لمستقبلهم، فإن قوى أجنبية أخرى تعي وتتولى التخطيط والتنفيذ لهذا المستقبل (المشهد الأول).

وتنفيذ مشروع دراسي عربي لاستشراف مستقبل هذا الوطن، يقدم الخطوة الأولى للوعي بالإمكانات والاحتمالات والمسؤوليات. ولكن مثل هذا المشروع الدراسي ليس بديلاً لمشروع أكبر وأهم، وهو مشروع حضاري سياسي للاضطلاع بالمسؤوليات، في حدودها الدنيا أو المتوسطة أو القصوى، قبل أن يُنفِّذ المتربصون بنا مشروعاتهم الخاصة بهم. المشروع الحضاري الأكبر والأهم، هو مشروع يمكن أن يستفيد من خلاصة دراستنا أو دراسات عربية أخرى أو يستند إليها. ولكن المشروع الحضاري العربي الجديد هو مشروع حركة وتعبئة وتخطيط وتنفيذ في المقام الأول. وهو مشروع لا بد أن تشارك في صياغته والتبشير به والقيام بتنفيذه كل القوى الاجتماعية والسياسية الحية والطليعية في امتنا العربية.

لذلك نختتم مشروعنا الدراسي بتوجيه نداء إلى طلائع وضمائر هذه القوى الحية من كل الأقطار العربية وبجميع المشارب الايديولوجية، لكي تتواصل وتتحاور لصياغة المشروع

الحضاري العربي الأكبر والأهم، ثم لكي تخطط وتعمـل على تنفيذه. تلك هي مسؤوليتهـا المقدسة من أجل بقاء الأمة، ومن أجل مستقبل أفضل لها ولأبنائها وأحفادها. فإذا أرادت فلا بد أن يستجيب القدر.

المــراجع

١ ـ العربية

كتب

ابراهيم، سعد الدين. **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

ـــ. **الاقليات والطوائف في الوطن العربي: دراسة في توجهاتها العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، [تحت النشر].

ـــ [وآخرون]. **المجتمع والدولة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة)

بتسوليتش، ميروسلاف [وآخرون]. **العلم والتكنولوجيا**. ترجمة حازم عبد الرحمن وحسن توفيق. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥.

براهيمي، عبد الحميد. **أبعاد الاندماج الاقتصادي واحتمالات المستقبل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

برونوفسكي، ج. **ارتقاء الانسان**. ترجمة موفق شخاشيرو؛ مراجعة زهير الكرمي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨١. (سلسلة عالم المعرفة، ٣٩)

بيكر، كارل. **المدينة الفاضلة**. ترجمة وتقديم محمد شفيق غربال. ط ١٠. القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٥٥.

تاريخ الحضارة المصرية. القاهرة: وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٦٠.

جامعة الدول العربية. الادارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية. **الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة: الدراسة الأساسية، الاطار العام، تقييم الواقع التنموي، التوجهات المستقبلية**. تونس: الجامعة، ١٩٨٥.

ــــ. **الأمانة العامة [وآخرون]. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦.** تحرير صندوق النقد العربي. دبي: الصندوق، ١٩٨٦.
الحصري، ساطع [أبو خلدون]. **الأعمال القومية لساطع الحصري.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥. (سلسلة التراث القومي)
حماد، مجدي. **العسكريون العرب وقضية الوحدة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.
الخطيب، عمر. **الوطن العربي عام ٢٠٠٠: محاولة لاستشراف الأوضاع السياسية.** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٥. (سلسلة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٦٢)
الدجاني، أحمد صدقي. **رؤى مستقبلية عربية للثمانينات.** عمان: دار الجليل، ١٩٨٣.
ديكنسون، ج. ب. **العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث.** ترجمة شعبة الترجمة باليونيسكو. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٧. (سلسلة عالم المعرفة، ١١٢).
رايلي، كافين. **الغرب والعالم: تاريخ الحضارة من خلال موضوعات.** ترجمة عبد الوهاب المسيري وهدى حجازي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦. (سلسلة عالم المعرفة، ٩٧)
زحلان، انطوان [وآخرون]. **الوطن العربي عام ٢٠٠٠.** بيروت: مؤسسة المشاريع والانماء العربية، ١٩٧٥.
زريق، قسطنطين. **مطالب المستقبل العربي: هموم وتساؤلات.** بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٣.
ــــ. **نحن والمستقبل.** بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٠.
سعد الدين، ابراهيم [وآخرون]. **صور المستقبل العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.
صعب، حسن. **المقاربة المستقبلية للإنماء العربي.** بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩.
عبد الله، اسماعيل صبري [وآخرون]. **الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.
ــــ. **دراسات في الحركة التقدمية العربية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.
عبد الرحمن، اسامة. **المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (سلسلة الثقافة القومية، ٩)
علوش، ناجي. **الوطن العربي: الجغرافية الطبيعية والبشرية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. (سلسلة الثقافة القومية، ٣)
فرجاني، نادر. **سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار**

العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.
ـــ هدر الامكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.
الكواري، علي خليفة. نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في اطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.
المأزق العربي، تحرير لطفي الخولي. القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦.
محرم، محمد رضا. الثروة المعدنية العربية: امكانات التنمية في اطار وحدوي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.
مركز دراسات الوحدة العربية. يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٠. بيروت: المركز، ١٩٨١.
مصطفى، عدنان. الطاقة النووية العربية: عامل بقاء جديد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.
مورلابيه، فرانسيس [وآخرون]. أمريكا وصناعة الجوع. ترجمة حسن أبو بكر. القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.
موسوعة العلوم الاسلامية والعلماء المسلمين. القاهرة: مؤسسة روز اليوسف، [د. ت.].
نصار، علي. الامكانات العربية: اعادة نظر وتقويم في ضوء تنمية بديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.
هلال، علي الدين [وآخرون]. العرب والعالم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)
هيكل، محمد حسنين. ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦.
يسين، السيد [وآخرون]. تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.

دوريات

آفاق عربية: ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦.
اسرائيل، ج. «النسبية الثقافية ومنطق اللغة.» ديوجين (اليونيسكو، القاهرة): شباط/ فبراير ـ نيسان/ ابريل ١٩٨٣.
الببلاوي، حازم. «الدولة الريعية في الوطن العربي.» المستقبل العربي: السنة ١٠، العدد ١٠٣، ايلول/ سبتمبر ١٩٨٧.
برايت، جيمس. «تحسين التوقع الصناعي للنشاط العلمي الحالي.» ترجمة يوسف يعقوب

السلطان. **الثقافة العالمية** (الكويت): السنة ٦، العدد ٣١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦.
بنسعيد، سعيد. «العرب والمستقبل: الفكر القومي بين الاتباع والابداع.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٣، تموز/ يوليو ١٩٨٨.
الجابري، محمد عابد. «المثقف العربي واشكالية النهضة: رؤية مستقبلية.» **الوحدة**: السنة ١، العدد ١٠، تموز/ يوليو ١٩٨٥.
جرا، آلان. «احجية الزمان: مدخل اجتماعي جديد.» **ديوجين**: شباط/ فبراير - نيسان/ ابريل ١٩٨٦.
حجازي، محمد عزت. «بحث استشراف مستقبل الوطن العربي: عرض نقدي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٩، آذار/ مارس ١٩٨٨.
الخولي، اسامة أمين. «نظرة على الدراسات المستقبلية دولياً وعالمياً.» **العربي**، العدد ٣١٤، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥.
الرأي: ١٩٨٧/٢/٦.
سعد الدين، ابراهيم [وآخرون]. «الوطن العربي سنة ٢٠٠٠.» **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ١٩، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠.
السياسة الدولية: السنة ٢٠، العدد ٧٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤.
شاحاك، امنوني. «اسرائيل والشرق الأوسط على عتبة سنة ٢٠٠٠.» **هآرتس**: ١٩٨٦/١٢/٣١.
شيخاوات، فيرندرا. «بعض الاتجاهات الابستمولوجية في فلسفة العلوم.» **ديوجين**: نيسان/ ابريل ١٩٨٦.
عبدالله، عبد العزيز. «الفكر العلمي ومنهجية البحث عند علماء المغرب.» **الدارة** (السعودية): آذار/ مارس ١٩٨٠.
عبد الفضيل، محمود. «السلوك والأداء الاقتصادي للدول النفطية الريعية في المنطقة العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٣، ايلول/ سبتمبر ١٩٨٧.
العربي: العدد ٣١٤، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥.
فرجاني، نادر. «حول استشراف المستقبل للوطن العربي: رؤية نقدية للجهود المحلية والخارجية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ١٥، أيار/ مايو ١٩٨٠.
فريش، جين رومان. «الطاقات البديلة للهيدروكربونات على المدى الطويل.» **النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)**: السنة ١٣، العدد ٦، حزيران/ يونيو ١٩٨٧.
الفكر العربي: السنة ١، العدد ١٠، آذار / مارس - نيسان/ أبريل ١٩٧٩.
الفيصل، سعود (الأمير). «الوحدة العربية: نظرة عامة.» **المستقبل العربي**: السنة ٨، العدد ٧٩، ايلول/ سبتمبر ١٩٨٥.

لوشياني، جياكومو. «دول رصد التخصيصات مقابل دول الانتاج: اطار نظري.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٣، ايلول/ سبتمبر ١٩٨٧.

المستقبل العربي: السنة ٢، العدد ١١، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠؛ السنة ٣، العدد ١٦، حزيران/يونيو ١٩٨٠؛ السنة ٤، العدد ٢٨، حزيران/يونيو ١٩٨١؛ السنة ٦، العدد ٥٣، تموز /يوليو ١٩٨٣؛ السنة ٨، العدد ٨٣، كانون الثاني/يناير ١٩٨٦؛ السنة ٩، العدد ٨٩، تموز/يوليو ١٩٨٦، والسنة ٩، العدد ٩١، ايلول/سبتمبر ١٩٨٦.

مطر، جميل. «ندوة استشراف مستقبل الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨.

«ملف الدولة الريعية العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٣، ايلول/ سبتمبر ١٩٨٧.

ملف المستقبلات العربية البديلة: الاعداد ١٩ ـ ٢٠، ٢٢.

المنجرة، المهدي. «المغرب الكبير عام ٢٠٠٠.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٥٣، تموز/ يوليو ١٩٨٣.

المؤمن، عبد الأمير. «الزمن ... ذلك اللغز الغامض.» العربي: العدد ٣٣٧، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦.

مؤنس، حسين. «الدولة الاسلامية.» **الأمة**: كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩.

«الناقلية العظمى: الفتح الجديد الذي يمكن أن يغير وجه العالم.» **آفاق علمية (عمان)**: العدد ١٢، ١٩٨٧.

نشرة اخبارية: المنظمة العربية لحقوق الانسان: العدد ٨، نيسان/ ابريل ١٩٨٧.

نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية: السنة ١٣، العدد ١٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦.

نصار، علي. «مستقبل الوطن العربي: جولة في هموم الحاضر وتوقعات المستقبل لدى بعض القيادات الفكرية العربية.» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٨٩، تموز/ يوليو ١٩٨٦.

«النفط والطاقة في العالم: تقرير موجز حول مؤتمر البترول العالمي الثاني عشر، هيوستن، ٢٦/٤ ـ ١/٥/١٩٨٧.» **النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)**: السنة ١٣، العدد ٦، حزيران/ يونيو ١٩٨٧.

هآرتس: ١٩٨٦/١٢/٣١.

الهلال: كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩، وكانون الثاني/ يناير ١٩٨٥.

ندوات

التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها: أعمال الندوة التي نظمها منتدى الفكر العربي حول التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب للدخول في مضمارها، عمان (١١ ـ ١٢ كانون الثاني / يناير ١٩٨٦). عمان: المنتدى، ١٩٨٦.

التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات

الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٧.
العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة (ندوة). تحرير هشام شرابي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.
المعهد العربي للتخطيط بالكويت والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ندوة البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي، أبوظبي، ١١ ـ ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٨١.
ندوة التنمية بين التخطيط والتنفيذ في الوطن العربي، الكويت، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦.

٢ ـ الأجنبية

Books

Abdalla, I. S. [et al.]. *Arab Alternative Futures: Draft Final Report.* New York: UNU and Third World Forum, 1986.
Blum, J. [et al.]. *The European World since 1815: Triumph and Transition.* Boston: Little, Brown, 1966.
Botez, M. and M. Celac. *Global Modelling without Models: Theory, Methodology and Rhetoric in World Modelling.* HSDRGPID - 51/UNUP - 258. New York: UNU, 1981.
Fisher, D. *Major Global Trends and Causal Interactions among them.* HSDRGPID—76/UNUP—341. New York: UNU, 1981.
Freeman, Christopher and Marie Jahoda (eds.). *World Futures: The Great Debate.* Sussex: University of Sussex, Science Policy Research Unit, 1979.
Organization for Economic Cooperation and Development (OECD). *Interfutures: The Global 2000.* Report to the President: Entering the Twenty First Century.
OPEC. *Annual Statistical Bulletin, 1985.*
Schachnasarow, G. Ch. *Die Zukunft der Menschheit Prozesse, Probleme, Prognosen.* Berlin: Urania Verlag, 1982.
World Bank. *World Development Report, 1986.* Washington, D.C.: The Bank, 1986.
World Commission on Environment and Development (WCED). *Our Common Future.* Oxford: Oxford: University Press. 1987.

Periodicals

Economist: 20 December 1986.
Giarini, O. « Diminishing Returns.» *UNESCO Courier:* November 1979.
«Nirvana by Numbers.» *Economist:* 24 December 1983.
Olivera, J. H.G. «Supply of Statistics and Choice of Economic Policies in Developing Countries.» *International Social Science Journal:* no. 3, 1976.

Conferences, Seminars

International Conference . Water for Peace. Washington, 1967.

Seminar of Committee on Water Research . Cairo, 1976.
United Nations Industrial Development Organization (UNIDO). Expert Meeting Preparatory to the International Forum on Technological Advances and Development. Moscow, November - December 1982.
United Nations. Water Conference 1977.
World Conference of Future Studies, 6th, Cairo, 1 - 19 September 1978.

فهرس

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ظ)

(ع)

(غ)

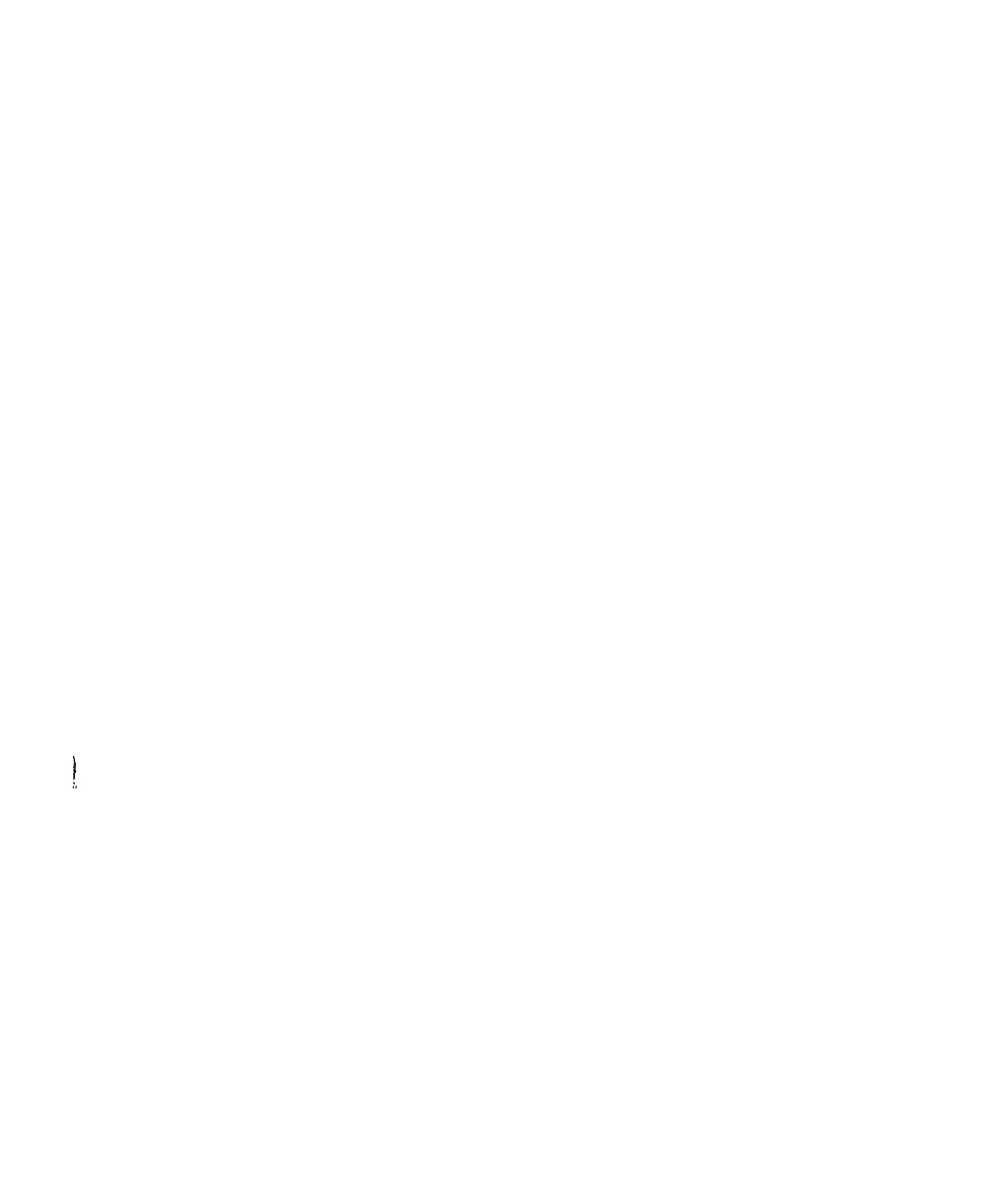
(ف)

(ن)

سلسلة الثقافة القومية

- حقوق الانسان في الوطن العربي (١) (١٨٠ ص ـ ٢ $) .... حسين جميل
- عن العروبة والاسلام (٢) (٤٧٦ ص ـ ٥ $) .... د. عصمت سيف الدولة
- الوطن العربي: الجغرافية الطبيعية والبشرية (٣) (١٨٤ ص ـ ٢ $) .... ناجي علوش
- جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥: دراسة تاريخية (٤) (١٢٨ ص ـ ١,٥٠ $) .... احمد فارس عبد المنعم
- الجماعة الاوروبية: تجربة التكامل والوحدة (٥) (٢٨٨ ص ـ ٣ $) .... د. عبد المنعم سعيد
- التعريب والقومية العربية في المغرب العربي (٦) (٢٠٠ ص ـ ٢ $) .... د. نازلي معوض أحمد
- الوحدة النقدية العربية (٧) (١٦٨ ص ـ ١,٥٠ $) .... د. عبد المنعم السيد علي
- اوروبا والوطن العربي (سلسلة الثقافة القومية (٨)) (٣٦٨ ص ـ ٣,٥٠ $) .... د. نادية محمود محمد مصطفى
- المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في اقطار الخليج العربية في التنمية (٩) (٢٤٤ ص ـ ٢,٥٠ $) .... د. أسامة عبد الرحمن
- نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية (١٠) (١٠٨ ص ـ دولار واحد) .... د. غسان سلامة
- السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ (١١) (١٤٤ ص ـ ١,٥٠ $) .... د. محمد الاطرش
- معوقات العمل العربي المشترك (١٢) (١٥٦ ص ـ ٢ $) .... د. وليد عبد الحي
- رحّل في ارض العرب: عن الهجرة للعمل في الوطن العربي (١٣) (١١٦ ص ـ ١,٥٠ $) .... د. نادر فرجاني
- التجزئة العربية كيف تحققت تاريخياً؟ (سلسلة الثقافة القومية (١٤)) (٣٢٤ ص ـ ٤ $) .... د. احمد طربين
- الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين: بين النظرية والتطبيق (١٥) (٣٠٤ ص ـ ٢,٥٠ $) .... د. نظام محمود بركات
- الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية (١٦) (٢٨٠ ص ـ ٣,٥٠ $) .... محسن عوض
- المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق (١٧) (١٨٠ ص ـ ٢ $) .... د. سميح مسعود برقاوي
- وحدة العرب في الشعر العربي (١٨) (٤٥٦ ص ـ ٥,٥٠ $) .... عبد اللطيف شرارة

- موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ ـ ١٩٤٥ (١) (٥٤٠ ص ـ ١١ $) .... د. علي محافظة
- تطور الوعي القومي في المغرب العربي (سلسلة كتب المستقبل العربي (٨)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) .... مجموعة من الباحثين
- الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها (جزءان)، (١٢٩٦ ص ـ تجليد عادي ٢٦ $/ تجليد فني ٣٠ $) .... د. محمد لبيب شقير
- تطور الفكر القومي العربي (٤٠٨ ص ـ ٨ $) .... ندوة فكرية
- نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٧) (٤٠٨ ص ـ ٨ $) .... مجموعة من الباحثين
- تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي (٥٤٨ ص ـ ١١ $) .... ندوة فكرية
- التصحر في الوطن العربي (١٧٦ ص ـ ٣,٥٠ $) .... د. محمد رضوان الخولي
- كيف يصنع القرار في الوطن العربي (٢٦٠ ص ـ ٥ $) ... طبعة ثانية .... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- صناعة الانشاءات العربية (٣٩٢ ص ـ ٨ $) .... د. انطوان زحلان
- التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الاصالة والمعاصرة (٨٧٢ ص ـ ١٧,٥٠ $) ... طبعة ثانية .... ندوة فكرية
- السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية (٥٢٨ ص ـ ١٠,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- الفلسفة في الوطن العربي المعاصر (٣٣٦ ص ـ ٦,٥٠ $) .... طبعة ثانية .... ندوة فكرية
- نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة... طبعة ثانية (١٩٦ ص ـ ٤ $) .... د. علي خليفة الكواري
- الاعلام العربي المشترك: دراسة في الاعلام الدولي العربي... طبعة ثانية (١٦٤ ص ـ ٣,٥٠ $) .... د. راسم محمد الجمال
- صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية... طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨)) (٢٢٠ ص ـ ٤,٥٠ $) .... د. سامي مسلّم
- ازمة الديمقراطية في الوطن العربي (٩٢٨ ص ـ ١٨,٥٠ $) ... طبعة ثانية .... ندوة فكرية
- التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل.. طبعة ثانية، (سلسلة كتب المستقبل العربي (٦)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) .... مجموعة من الباحثين
- التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي... طبعة ثالثة (٣٣٦ ص ـ ٦,٥٠ $) .... د. عبد العزيز الدوري
- دراسات في القومية العربية والوحدة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٥)) (٢٨٤ ص ـ ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- الثروة المعدنية العربية: امكانات التنمية في اطار وحدوي... طبعة ثانية (١٥٢ ص ـ ٣ $) .... د. محمد رضا محرم
- البحر الاحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين، طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) .... د. عبد الله عبد المحسن السلطان



هذا الكتاب

يمثل هذا الكتاب التقرير النهائي لمشروع «استشراف مستقبل الوطن العربي» الذي اختير له ان يكون بعنوان **مستقبل الامة العربية: التحديات... والخيارات**. وهو يمثل اول جهد علمي عربي جماعي كبير من نوعه للتعرف على امكانات الوطن العربي وقدرات الامة حاضراً ومستقبلاً، في اطار المتغيرات العديدة التي تحكم النظامين الاقليمي والدولي خلال العقود الثلاثة القادمة.

ويتبنى هذا التقرير النهائي ثلاثة مشاهد (سيناريوهات) رئيسية محتملة للمستقبل العربي: الاول، مشهد التجزئة؛ والثاني، مشهد التعاون والتنسيق الاقليمي؛ والثالث، مشهد الوحدة العربية الاتحادية. ويحاول التقرير ان يجتهد، بكل ما اوتي الفريق المركزي الذي اعده من معرفة وموضوعية، في استجلاء هذه الاحتمالات الممكنة، وشروط كل احتمال فيها، وما ينطوي عليه كل احتمال من آليات وتداعيات، وما يترتب عليه من نتائج.

وقد يختلف القارىء مع بعض هذه الاجتهادات او دقة بعض المعلومات او الاستنتاجات التي تضمنها هذا التقرير النهائي، ولكن الاهم انه لن يختلف حول حقيقتين مهمتين: اولاهما، حقيقة ان الوضع العربي القائم هو وضع متردٍ للغاية ولدرجة ربما لم يسبق لها مثيل منذ ان حصلت دوله القطرية على استقلالها. ثانيهما، ان هناك امكانات واقعية لتغيير هذا الوضع الى ما هو افضل قبل ان يتحول الى ما هو اسوأ، خلال العقود الثلاثة المقبلة.

ان الوعي بهاتين الحقيقتين والاجماع عليهما، هو شرط ضروري لتغيير الوضع القائم الى ما هو افضل. ولكنه شرط غير كاف. ان شرط الكفاية هو الارادة الانسانية... والارادة على كل مستوياتها؛ ارادتنا كأفراد وجماعات، وكتنظيمات واحزاب ومؤسسات وكشعوب وحكومات وبلدان عربية. الوعي يسبق الارادة وهو ضروري لها ولكنه ليس بديلاً عنها.

ان المهمة الاولى والعاجلة هي ان تنتقل طلائع القوى الحية في الوطن العربي من قراءة نتائج هذا المشروع في تقريره النهائي، الى بلورة مشروع حضاري سياسي عملي، يكون حده الادنى هو المشهد الثاني، وحده الاعلى هو المشهد الثالث. هذا هو التحدي الاعظم الذي يواجه جيلنا والجيل الذي يليه مباشرة، اذا كان لوطننا الكبير ولامتنا العربية ان يبقيا ويزدهرا في القرن الحادي والعشرين.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤

برقياً: «مرعربي»

تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الثمن: